

مركز دراسات الوحدة العربية

الإستراتيجيات العسكرية للحروب العربية - الإسرائيلية

١٩٤٨ - ١٩٨٨



الدكتور هيثم الكيلاني



الإستراتيجيات العسكرية
للحروب العربية - الإسرائيلية
١٩٤٨ - ١٩٨٨





مركز دراسات الوحدة العربية

الإستراتيجيات العسكرية للحروب العربية - الإسرائيلية

١٩٤٨ - ١٩٨٨

الدكتور هيثم الكيلاني

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١

المحتويات

القسم الثاني
الاستراتيجية العسكرية في حرب ١٩٤٨

القسم الثالث
الاستراتيجية العسكرية في حرب ١٩٥٦

القسم الرابع
الاستراتيجية العسكرية في حرب ١٩٦٧

القسم السابع
المواجهة العسكرية العربية غير النظامية

قائمة الخرائط



مقدمة

ليس في التاريخ المعاصر صراع مماثل للصراع العربي ـ الإسرائيلي في انبلاج الحق فيه، ووضوح الظلم فيه، حتى يكاد هذان الحق والظلم يكونان مطلقين. ولأن الأمر كذلك، كان تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي تاريخ صراع بين الإرادات، بدأ تصادماً بين إرادة الشعب العربي الفلسطيني وإرادة الغزو الصهيوني، ثم تطور ليصبح عربياً ـ إسرائيلياً.

اتسم الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بسبب العوامل المركبة التي كوّنته وأسهمت في تطويره، بالتعقيد والاستمرارية الزمنية. وكان مبعث التعقيد فيه تكاتف القوى الأوروبية والأمريكية، بمختلف أنواعها ومفاهيمها وسياساتها وممارساتها الاستعمارية والاستيطانية والإمبريالية، على مظاهرة المشروع الصهيوني، منذ بدء تنفيذه، ودعمه بالسلاح والمال والرجال والوسائل الحضارية، ثم المشاركة في هزم العرب في بعض مراحل تنفيذ المشروع.

ولأن الصراع بدأ واستمر في شكل صراع إرادات ذي امتدادات في الزمان والمكان، كان جانبه العسكري ثريّاً بالحروب والمعارك والثورات والمصادمات المسلحة، بمختلف أنواعها وأشكالها ومستوياتها. وقد كان هذا الجانب موضع دراسات كثيرة في اللغة العربية واللغات الأجنبية، وخصوصاً الإنكليزية والفرنسية، تناولته بمختلف مظاهره. ويمكن القول إن معظم الأدبيات باللغة العربية ركّز على الوقائع وسرد الأحداث، دون تخصيص الاستراتيجيات العسكرية العربية بالدراسة والتحليل والتقويم. ولقد درس بعض الأدبيات الأجنبية جوانب محددة من هذه الاستراتيجيات، لكنها جاءت موجزة، واتسمت، في معظمها، بالغرض والقصد غير العلميين. وبالمقابل، توسّعت الأدبيات الأجنبية في دراسة الاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية، وأثنت عليها وعظّمتها حتى خرجت بها من دائرة الدراسة الموضوعية والروح العلمية.

ولعل مبعث هذه المفارقة، التي يبقى القصد غير العلمي سائداً معظم أدبياتها الأجنبية، هو ذلك الفارق بين الإرادتين المتصادمتين. ففي حين كانت الإرادة الإسرائيلية ـ

وهي البادئة بالصراع ـ واعية بأغراضها الاستراتيجية وبالوسائل التي توصلها إلى تلك الأغراض، وتملك، بالتالي، رؤية استراتيجية تكشف لها السبيل إلى ما تريد، وكيف تحقق ما تريد، كانت الإرادة العربية ذات أغراض استراتيجية يشوبها الاضطراب حيناً، وعدم الوضوح حيناً آخر، ولا تعرف جيداً كيف تستخدم طاقاتها وإمكاناتها وسائل إلى تلك الأغراض، فهي إرادة فاقدة مقومات الرؤية الاستراتيجية الشمولية.

وإذا كانت هذه الفرضية تشكل متكأ للفكر يستريح إليها في التحليل والتفسير، وخصوصاً أن وقائع الصراع، منذ نشوئه، تدعم الفرضية وتغذيها بالأدلة، فإن تعميمها على جميع مراحل الصراع وجميع أشكاله ووقائعه أمر لا يستقيم، ذلك لأن الصراع شهد، في مرحلة من مراحله، وفي بعض أشكاله ووقائعه، نزوعاً عربياً نحو تكوين رؤية استراتيجية شمولية، وتخطيط استراتيجي يتصف بالشمولية والعلمية والتفصيلية، وإدراك العوامل والمتغيرات والاحتمالات، والعناصر الإيجابية والسلبية، والنقائض وحصائلها، وتأثيراتها وآثارها، وإدراجها جميعها في صلب خطة محكمة.

ثمة ملاحظة لا بد من أخذها بالحسبان، وهي أن الاستراتيجيات العسكرية الاسرائيلية تصدر من فكر واحد ومؤسسة واحدة، في حين تنبعث الاستراتيجيات العربية من مصادر عدة ومؤسسات كثيرة، عددها عدد الأقطار العربية نفسها. وكان يمكن لهذه المصادر والمؤسسات أن تصبّ في تيار فكر استراتيجي عام عريض، لولا أن الدوافع التي كانت الاستراتيجيات العربية تستند إليها لم تكن دائماً على توافق في الفكر والمفهوم والأهداف الاستراتيجية، حتى انها كانت، في حين من الأحيان، أو في موضع من المواضع، متباينة إلى حد التناقض، وخصوصاً في النيّات.

والخطة العسكرية الاستراتيجية، هي، في أبسط أشكالها وأقرب تعريفاتها، التصميم الفكري والعملي الذي يسبق البدء بإعداد أي عمل عسكري وتنفيذه. وهي تشمل العمل العسكري كله، وترسم معالم مسرح الحرب، والوضع العام وفيه الموقف العسكري، وتحدد المهام والواجبات، وتدرس العدو وتعرضه بشكل علمي وموضوعي بقدر ما لديها من معلومات عنه، وترسم الاحتمالات، وتأخذ في حسبانها التطورات المتوقعة، وتقلب أوجهها، وتتنبأ بها، وتضع لكل حالة محتملة ولكل تطور متوقع، طريقة المعالجة والمواجهة، وتحدد القوى والوسائط اللازمة لذلك كله.

في ضوء هذا التعريف المبسط، إنْ نحن رحنا نبحث عن «خطط استراتيجية عسكرية» بالمعنى العلمي للعبارة، فلن يسعفنا البحث بالشيء الكثير، بقدر ما يساعدنا على العثور على أوامر عمليات تكتيكية تخص، في معظمها، مستويات قيادية ميدانية.

لم يتوقف الباحث عند فقدان المعنى العلمي لعبارة «الخطة الاستراتيجية العسكرية» في الاطار العربي، وإنما انطلق من اعتباره أن الفعل أو الموقف اللذين باشرهما هذا الطرف العربي أو ذاك ضد العدو الاسرائيلي، أو ردة الفعل أو الموقف المضاد اللذين اتخذهما الطرف

العربي ضد عملية تعرضية اسرائيلية ـ كبيرة أو صغيرة ـ هي شكل من أشكال «خطة»، وإن لم تتوافر فيها مقومات الخطة وعناصرها بالمعنى العلمي للكلمة.

وحين يتابع قارىء الكتاب مظاهر الفكر الاستراتيجي العربي ومظاهر نقيضه الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، سيجد فوارق كثيرة بين الفكرين، على الرغم من أن الفكر العربي استطاع، في مرحلة من مراحل الصراع، أن يثبت قدراته ونضوجه، ويتفوق على الفكر الآخر. بيد أن الأسباب التي توافرت لتحقيق تلك القدرات والتفوق لم تستمر في تعزيز ذلك الفكر وتكامله، وهو ما أدى إلى عودته إلى الانحسار والانكماش.

اتبع الباحث منهج الدراسة المقارنة، ذلك أن الاستراتيجية العسكرية، أياً كان نوعها أو مصدرها أو تكوينها، حاجة تشعر بها الأمة، وتفكر فيها السلطة، وتخطط لها أجهزة قيادية، وتنفذها وسائل متخصصة. وهي وليدة نقيض لها هو الاستراتيجية العسكرية الأخرى، أي استراتيجية الطرف المعادي. ومن تصادم الاستراتيجيتين، تتوالد الحروب، كبيرها وصغيرها، محدودها ومطلقها، شاملها وضيقها.

وعلى هذا، فإن أية استراتيجية عسكرية لا يمكن فهم مَنْشَئِها ـ فكراً ومفهوماً وتخطيطاً وتنفيذاً ـ وتحديد مقوّماتها ومبادئها وأسسها، ورسم معالم تطورها، وتتبّع نجاحاتها وإخفاقاتها، إذا لم توضع في مواجهة الاستراتيجية العسكرية المصادمة والمناقضة لها، فهي قد ولدت وتكوّنت وتطوّرت لتكون المصادمة لتلك الاستراتيجية الأخرى، والمناقضة والنافية لها.

واستناداً إلى هذه المقولة كان ضرورياً أن تقرن الدراسة الاستراتيجية العربية بالاستراتيجية الإسرائيلية، على أنهما العنصران المتناقضان اللذان شكّلا مظاهر الصراع العسكري بمختلف وقائعه.

ثمة صعوبة لقيها الباحث في أثناء إعداد الدراسة، تلك هي الوثائق العربية، التي يُعتدّ بها ويستند إليها في رسم أو تصور معالم الاستراتيجيات العسكرية العربية. ومهما حاولت الدراسة أن تتقيد بالموضوعية والروح العلمية والمنهجية، وهي فقيرة في الوثائق الأساسية، فإنها ستظل قابلة للطعن ومعرضة للتجريح.

وواقع الحال أن وثائق عربية كثيرة في شأن المظاهر المسلحة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، لا تزال في طي الكتمان في خزائن وزارات الدفاع، وخصوصاً في الأقطار التي اشتركت جيوشها في الحروب. بيد أن المذكرات والشهادات والدراسات التي كتبها عسكريون وسياسيون عرب كان لهم إسهام ميداني أو قيادي أو سياسي في حرب من الحروب العربية ـ الإسرائيلية، كانت مصدراً مفيداً لإعداد الدراسة، إضافة إلى ما كتبه العسكريون والسياسيون الإسرائيليون، والباحثون الأجانب.

تسعى الدراسة، في خطوطها العامة، إلى تلمّس آفاق الفكر الاستراتيجي العربي، والمفاهيم والأسس التي بنى عليها خططه الاستراتيجية العسكرية في وقائع الصراع المسلح ضد إسرائيل، سواء أكانت تلك الوقائع دفاعية أم هجومية، أفعالاً أم ردّات أفعال.

ويقدم الكتاب، في مجمله، عرضاً للنظريات العامة التي تحكمت بالحروب العربية - الإسرائيلية، ولمبادىء الاستخدام الاستراتيجي للقوات، ولمبادىء إدارة الصراع المسلح العربي - الإسرائيلي، وتحليلاً للأمن القومي العربي، في مفاهيمه واستراتيجياته وقدراته المستخدمة، وفي مواقع تصديه ومصادمته للأمن الإسرائيلي، في نظرياته واستراتيجياته وقدراته المستخدمة.

وإذ تخصصت هذه الدراسة بالاستراتيجيات العربية في الحروب العربية - الإسرائيلية، كان لا بد لها من أن تتناول بالبحث الاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية المضادة، تناولاً يتسم بأكبر قدر من الإيجاز، وأن تتطرق إلى وقائع الحروب والمصادمات المسلحة، بأقصى حد من التكثيف والاختصار، لتبيان الفعل أو الفعل المضاد اللذين وضعت الاستراتيجيات من أجلها. أما الوقائع بتفصيلاتها وماجرياتها فلها مظانّها الكثيرة. وفي هذا السياق، يشير الباحث إلى أنه استفاد، في شأن وقائع الحروب، من الدراسة التي أعدّها للقسم الثاني المتخصص من الموسوعة الفلسطينية(*).

وحتى يكتمل الإطار الذي توافرت فيه العناصر اللازمة للاستراتيجيات العسكرية أن تتحرك فيه وتعمل وتحقق أهداف خطط العمليات أو تنهزم دونها، تطرقت الدراسة إلى ما هو ضروري من تلك العناصر، مثل بيئة الحرب وميزان القوى وانتشارها.

ومن المناسب الإشارة إلى أن حرب ١٩٤٨ حظيت ببعض التفصيل في المعالجة، ذلك لأنها تكوّن الحلقة الأولى في سلسلة الحروب الدائرة في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي المسلح، ولأنها الوحيدة التي أقرتها جميع البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية يومذاك، ولأنها كانت الأساس الذي بنيت عليه المفاهيم الاستراتيجية لمظاهر الصراع العربي - الإسرائيلي المسلح فيما بعد، وإنْ بدت تلك المفاهيم وكأنها قد تطورت حتى غدت، ظاهرياً، بعيدة عن المفاهيم الأساسية أو غير ذات صلة بها.

خصصت الدراسة جانباً منها لاستراتيجيات المواجهة العسكرية العربية غير النظامية، تناولت فيه تلك الاستراتيجيات في مختلف المراحل التي مر بها الكفاح المسلح الفلسطيني، بدءاً من تكون مفهومه في إثر صدور وعد بلفور حتى انتفاضة الشعب الفلسطيني في أواخر العام ١٩٨٧.

وأخيراً، إذ يزعم الباحث أن الدراسة تكاد تكون الأولى في نوعها، من حيث تخصصها بالاستراتيجيات العسكرية العربية للصراع المسلح العربي - الإسرائيلي، فإنّه لا يدّعي أن الدراسة قد أحاطت بموضوعها من كل جانب، أو أنها جاءت شاملة متكاملة. وهي لا تعدو أن تكون سعياً علمياً هدف لرسم معالم الفكر الاستراتيجي العسكري العربي في مواجهته المشروع الصهيوني في ميدان الصراع المسلح.

هيثم الكيلاني

تونس، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠

(*) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم ٢، الدراسات الخاصة، ٦ مج (بيروت: الهيئة، ١٩٩٠)، مج ٦: دراسات القضية الفلسطينية.

القسم الأول

العوامل المؤثرة في تكوين الاستراتيجيات العسكرية في الحروب العربية ـ الإسرائيلية



الفصل الاول

المشروع الصهيوني

أولاً: الصهيونية: النشوء والعقيدة والسمات

بدأ الاهتمام الغربي بالتوجه إلى فلسطين واحتلالها يتطور ويشتد في القرن الحادي عشر وتمثل هذا الاهتمام في الحروب الصليبية (١٠٩٦ ـ ١٢٩١) التي انتهت بهزيمة الغزاة. ثم عاد الاهتمام إلى الظهور ثانية في القرن السادس عشر مع إرهاصات النظام الرأسمالي، الذي أخذ يسعى إلى الحصول على موطىء قدم في وسط العالم القديم، وفي ملتقى القارتين الآسيوية والافريقية، وفي الطريق إلى الهند. وقد ابتدعت الرأسمالية الفتيَّة فكرة عودة اليهود إلى «أرضهم» تمهيداً لعودة المسيح المخلص، مستندة في ذلك إلى مقولة دينية في «العهد القديم».

وإذ انتقلت الرأسمالية إلى المرحلة الصناعية ثم الإمبريالية، أخذ عدد الصهيونيين المسيحيين الأوروبيين الذين يدعون إلى عودة اليهود إلى فلسطين في التزايد. وقد جسد هذه الفكرة نابليون بونابرت حين غزا مصر (١٧٩٨) واستولى على الطريق إلى الهند. ونادى بأن يعود اليهود إلى «وطنهم القديم».

وحينما كانت الرأسمالية الغربية تدخل مرحلتها الإمبريالية في أواخر القرن التاسع عشر، وتسعى إلى اقتسام أسواق آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، بدأت أفواج المهاجرين اليهود تنزح من شرقي أوروبا إلى غربيها، تحت تأثير الاضطهاد، وهو ما أدى إلى تعزيز فكرة تهجير اليهود إلى «أرض الميعاد» كحل للمسألة اليهودية.

وقد تبنت الإمبريالية الأوروبية، ومنها أثرياء اليهود، هذا الحل لتوافقه مع مصالحها. ولولا تبني الإمبريالية للحل الصهيوني لما حقق نجاحاً.

وكان الزعيم الصهيوني ثيودور هرتزل قد اكتشف، منذ البداية، أن المشروع الصهيوني

لن يتحقق إلا بوساطة قوة إمبريالية عظمى، فقضى معظم حياته متنقلاً من بلد استعماري إلى آخر.

وقد تلاقت الرؤية الصهيونية والمصالح الإمبريالية في إطار المشروع الصهيوني، فالإمبريالية هي السبيل للوصول إلى فلسطين. وإقامة كيان يهودي استعماري استيطاني في منطقة الشرق الأوسط، رهين بوجود الإستعمار نفسه فيها أولاً، وبحماية الإستعمار للمشروع الصهيوني ثانياً، سواءٌ في طور التأسيس أو في ما بعده.

وعلى هذا، فالكيان الصهيوني المنشود سينشأ وليداً للإستعمار ومنفصلاً عنه في الوقت نفسه، ليتولى الدفاع عن مصالح الإستعمار، على أن تتولى الإمبريالية توفير العوامل لإقامة الكيان وحمايته ومده بأسباب البقاء والقدرة على أداء دوره.

ومن المعروف، تاريخياً، أن الحركة الصهيونية نشأت في أوج المد الإمبريالي الغربي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وارتبطت، منذ ذلك الحين، بالإمبريالية العالمية، ووقفتا معاً على أرض مشتركة، وقامت بينهما مصالح مشتركة أوجبت التعاون بينهما. ولما كانت الصهيونية بحاجة إلى الرعاية والدعم، فقد تولت الإمبريالية الغربية بقيادة بريطانيا، ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية، ومشاركة فرنسا والقوى الإمبريالية الغربية الأخرى، هذه المهمة، ولم تألُ جهداً في دعم الحركة الصهيونية ومساندة أهدافها[1].

وقد قامت بريطانيا بهذه المهمة في بادىء الأمر، فهي دولة استعمارية عظمى، وضعت يدها على فلسطين باسم الانتداب عقب الحرب العالمية الأولى. ولبريطانيا مصلحة في أن تزرع في المنطقة العربية جسماً غريباً عنها، لتفرض بوساطته التجزئة على الوطن العربي، وتخلق مشكلات معقدة تعطل وحدة الأمة العربية، ومن ثم تستمر المصالح الإمبريالية الحيوية آمنة في هذه المنطقة الهامة من العالم. وهذا ما أوصت به لجنة ألفها مجلس الوزراء البريطاني في العام ١٩٠٥، عرفت باسم «لجنة كامبل بنرمن» ودعت في تقريرها إلى الفصل ما بين جزأي الوطن العربي في افريقيا وآسيا «بحاجز بشري قوي وغريب» يكون «قوة صديقة للإستعمار وعدوة لسكان المنطقة»[2]. وقد تجسدت هذه التوصية، فيما بعد، في «وعد بلفور» الذي جاء حلقة هامة في سلسلة الدعم البريطاني للصهيونية وأهدافها. ثم تابعت بريطانيا دورها الإستعماري والصهيوني في مرحلة انتدابها على فلسطين، فيسرت هجرة الغزاة اليهود إليها، وسنت القوانين والتشريعات والأنظمة الإدارية التي توفر الشروط والظروف لإقامة «دولة إسرائيل».

وقبل أن يأفل نجم بريطانيا كقوة عظمى، إتكأت الصهيونية ووليدتها إسرائيل على

---

(١) عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي: دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة؛ ٧١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣)، ص ١٠٩.

(٢) جعفر الخليلي، الملخص لكتاب العرب واليهود في التاريخ (بغداد: وزارة الإعلام، ١٩٧٧)، ص ١١٠.

الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت راعية إسرائيل ومصدر قوتها وتسليحها ودعمها الاقتصادي والمالي، وحامية اعتداءاتها واحتلالاتها وتوسعاتها وامتداداتها الدولية.

ولقد تجسد المشروع الصهيوني في «دولة إسرائيل»، التي لا تزال ـ منذ نشأتها ـ تؤدي دورها كأداة في يد الإمبريالية، إلى جانب مطامعها الإستعمارية ومصالحها الخاصة في الوطن العربي. وعلى الرغم من أن إسرائيل وليدة الإمبريالية العالمية، وتؤدي دورها في المنطقة العربية، تميزت، في الوقت نفسه، بسمات خاصة بها.

فالصهيونية استعمار استيطاني، وهذه هي سمتها الأولى، إذ تهدف إلى استقدام مهاجرين يهود من أوروبا وغيرها من بقاع العالم، ليغتصبوا أرض شعب آخر، ويستعمروها ويستقروا فيها. ولأن هذا الفعل يستدعي، حكماً، طرد أصحاب الأرض الشرعيين، وإحلال الغزاة محلهم، فالصهيونية استعمار إحلالي، وهذه هي سمتها الثانية.

ولقد بنيت الصهيونية على الاعتقاد بوجود تمايز جوهري وانفصام كليين بين اليهود من جهة، والشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها من جهة أخرى، كما بنيت على الإيمان بأن الشعب اليهودي هو «الشعب المختار» الذي اصطفاه الله دون سائر الشعوب. وهي مقولة مستمدة من نصوص الديانة اليهودية. فقد جاء في سفر التثنية «لأنك شعب مقدس للرب إلهك، وقد اختارك الرب لكي تكون له شعباً خاصاً فوق جميع الشعوب الذين على وجه الأرض»[٣]. وفي التفاسير والأدبيات الدينية أن الله لم يختر اليهود كشعب فحسب، بل كجماعة دينية أيضاً، وهو ما جعل منهم ـ حسب تلك التفاسير والأدبيات ـ «أمة مقدسة» تتداخل فيها العناصر القومية والدينية.

وتنحو كتب التاريخ والدعاية الصهيونية إلى التحدث عن نقاء اليهود العرقي، وتزعم أنهم لم يختلطوا بالأجناس والشعوب الأخرى، وأنهم حافظوا على تقاليدهم الحضارية عبر التاريخ، وفي كل زمان ومكان، وتميزوا بعبقرية خاصة بهم، تركت طابعها على الحضارة الإنسانية.

ولأن الصهيونية قد ميزت «الشعب اليهودي» بصفات وخصائص تجعل الشعوب الأخرى في مراتب دونه، فقد وصمت بالعنصرية، وهذه هي سمتها الثالثة.

ولقد تطورت الصهيونية لتصبح حركة سياسية عالمية منظمة تستند إلى مفاهيم شتى: عقائد دينية ومزاعم تاريخية ونيات استعمارية تهدف إلى تأسيس دولة تجمع فيها اليهود، أو أكبر عدد منهم. وهذه الدولة الجديدة هي استمرار ـ انقطع زمناً ـ للدولة اليهودية القديمة في فلسطين. وهي تستقي أصولها من كتب اليهود المقدسة، وخصوصاً التوراة.

وعلى هذا، فإن العقيدة الصهيونية تتألف من أربعة عناصر رئيسية: إنشاء دولة يهودية؛ وخلق الانفصام بين اليهود وغيرهم من الشعوب؛ وتهجير اليهود إلى «أرض

---

(٣) الكتاب المقدس، «سفر التثنية،» الاصحاح ١٤، الآية ٢.

إسرائيل»؛ وتوسيع «الدولة» باستمرار لاستيعاب الهجرة اليهودية المستمرة.

واستناداً إلى هذه العقيدة، أصبحت الصهيونية ذات طبيعة عنصرية استعمارية استيطانية إحلالية، وهي الصفات التي أشرنا إليها. ولهذا، كان من الطبيعي أن ترفض جميع الحلول التي عرضت عليها لحل المشكلة اليهودية، سوى حل غزو فلسطين بموجات المهاجرين، وبقوة السلاح، وبمساعدة قوى الاستعمار والإمبريالية العالمية، لإقامة «دولة اليهود» على «أرض إسرائيل» في فلسطين وما حولها.

ويمكن اعتبار حركة «أحباء صهيون» (١٨٨٢ ـ ١٨٩٥) أول حركة صهيونية منظمة ذات طابع سياسي. وقد سبقتها ورافقتها إرهاصات فكرية، معظمها دو طابع ديني، وجمعيات ومنظمات مختلفة، جميعها يشد اليهود إلى «أرض إسرائيل»، ويبعث في نفوسهم الحنين والسعي إلى «الخلاص» بالعودة إلى «أرض الميعاد».

ولم يتجسّد المشروع الصهيوني، هدفاً وتنظيماً وتخطيطاً وتنفيذاً، إلا على يدي «ثيودور هرتزل» الذي أسس الحركة الصهيونية الحديثة، ووحد صفوف اليهود تحت راية «المنظمة الصهيونية العالمية» التي أسسها في أول مؤتمر صهيوني دعا إليه وانعقد في مدينة بازل في سويسرا (٢٩ ـ ٣١ آب/أغسطس ١٨٩٧).

وكان هرتزل أصدر في العام ١٨٩٦ كتابه **دولة اليهود**، عالج فيه موضوع «إعادة بناء الدولة اليهودية»، وأكد أن «الدولة اليهودية ضرورة لا بد منها للعالم، لذلك سوف يتم خلقها».

واستجابة لهذه «الضرورة»، أصدر مؤتمر بازل الذي حضره ١٩٧ مندوباً من مختلف الهيئات والمنظمات والجمعيات الصهيونية في العالم، «برنامج الحركة الصهيونية» الذي جاء فيه «أن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام». أما الوسائل الكفيلة بتحقيق غاية الصهيونية فقد حددها المؤتمر بما يلي: استعمار فلسطين، وتنظيم اليهودية العالمية، وتقوية الوعي القومي اليهودي، والعمل للحصول على الموافقة الضرورية لتحقيق هدف الصهيونية.

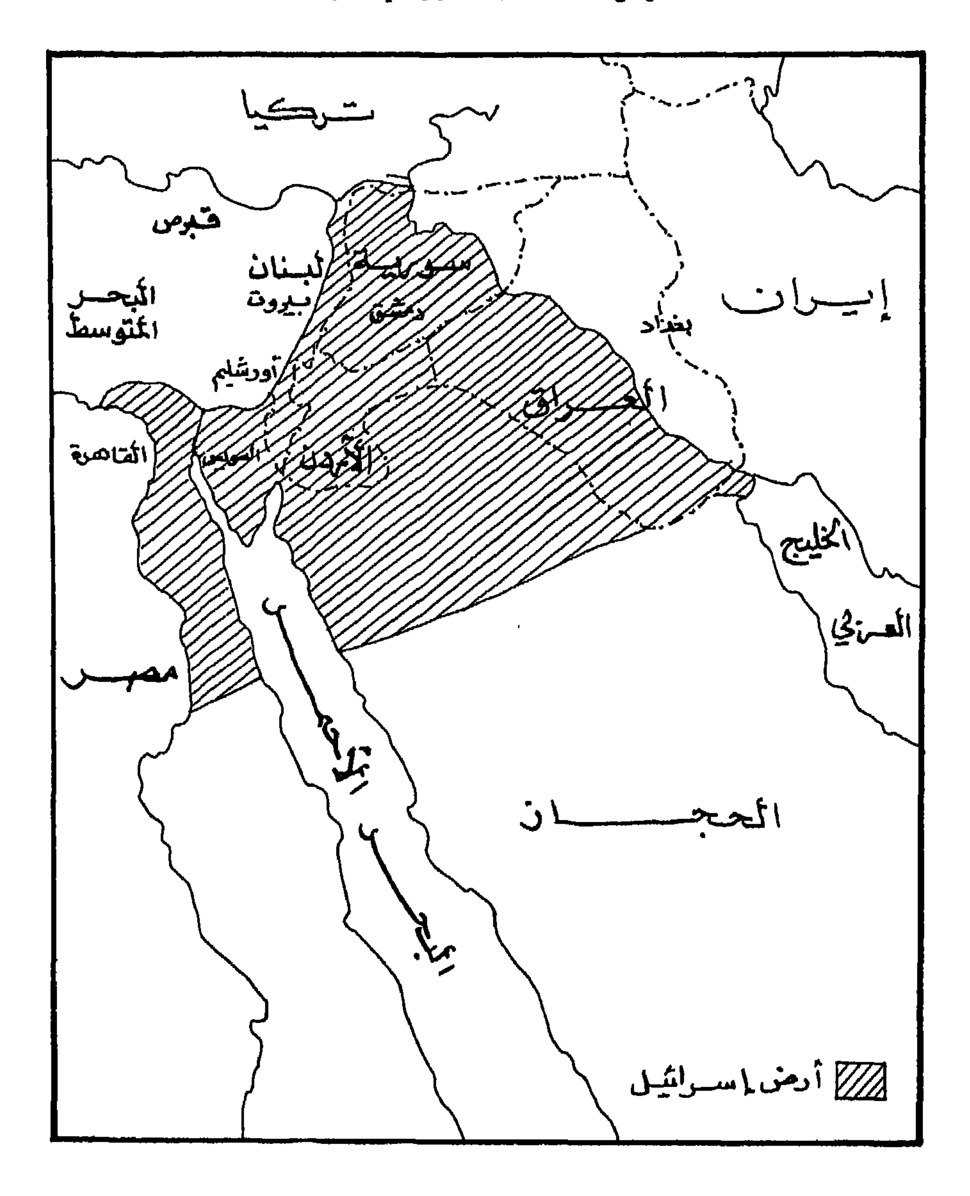
تابعت المنظمة الصهيونية العالمية القيام بمهامها بمساعدة المؤتمر الصهيوني الذي عقد في الحقبة ١٨٩٧ ـ ١٩٤٨، عام إنشاء إسرائيل، ٢٢ مؤتمراً، خصصتها كلها لدعم المشروع الصهيوني وتحقيق الهدف الرئيسي الأول، وهو إقامة «دولة إسرائيل» في فلسطين. وقد أنشأ المؤتمر الهيئات والمنظمات والصناديق والمؤسسات التي تساهم في تنفيذ المشروع، عسكرياً وسياسياً ومالياً وتنظيمياً.

ثانياً: الأرض

تعتبر الحركة الصهيونية، التي تجسدت، في بادىء الأمر، في المنظمة الصهيونية العالمية، ثم توافرت لها «إسرائيل» كأداة استعمارية استيطانية عسكرية، أكثر الحركات والتنظيمات السياسية وضوحاً في غرضها الرئيسي والأول، وهو إنشاء «إسرائيل الكبرى» على «أرض

خريطة رقم (١ - ١)

اسرائيل كما حدّدها تيودور هرتزل في مذكراته



إسرائيل»[٤]. وقد حولت الحركة الصهيونية هذه المقولة الدينية إلى مفهوم سياسي أصبح - على غموضه وغياب حدوده الجغرافية - الغرض الذي تسعى الصهيونية لبلوغه.

ولقد تواترت الأدبيات الصهيونية والإسرائيلية، وخصوصاً كتابات وأقوال الزعماء والقادة[٥]، على تبني هذا الغرض الرئيسي والأول. واحتوت وثائق مختلف الأحزاب الإسرائيلية وبرامجها، وكذلك بيانات الحكومات وخطوط عملها الأساسية، على «الإدراك بوحدة المصير والنضال المشترك من أجل وجود الشعب اليهودي في أرض إسرائيل وفي شتات المهجر، وعلى أن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل هو حق أبدي وخالد، غير قابل للطعن، وهو مترابط مع حقه في الأمن والسلام»[٦].

وقد أخضعت الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية جميع أهدافها، وفي مختلف مراحلها للغرض الرئيسي والأول، وهو إقامة «دولة إسرائيل على أرض إسرائيل».

ولا تُظهر إسرائيل من نياتها التي تسوقها إلى غرضها هذا إلا ما يحدد الهدف القريب وحده، فلا تعبر عن الهدف التالي إلا في الوقت المناسب، وبعد أن تبلغ هدفها القريب. وهي، بذلك، توهم الرأي العام العالمي، وتوحي إلى خصومها، بأن مطامعها محدودة، لا علاقة لها بالتوسع الجغرافي أو بالسيطرة، وأنها إذا بلغت هذا الهدف فلا هدف لها بعده. ولقد سلكت هذه السيرة منذ نشأتها حتى اليوم، فكانت تحدد في كل معركة أو حرب هدف قريباً يتناسب مع مقدار النصر الذي تحرزه. وهنا يكمن سبب تذرع إسرائيل بالنظريات التي ابتدعتها لتبرر حروبها وتوسعاتها واحتلالاتها واستعمارها الاستيطاني وسيطرتها، مثل نظرية «الحدود الآمنة» ونظرية «الحدود القابلة للدفاع عنها».

وعلى هذا، كوّنت «الأرض» أحد أهم العناصر المؤلفة للمشروع الصهيوني. وقد استغلت الصهيونية مفهوم الديانة اليهودية عن الأرض، ذلك أن اليهودية تصدر عن مفهوم وحدة الشعب بالأرض، وتسبغ على «أرض إسرائيل»[٧] صفات مقدسة، فهي الأرض المقدسة، وهي «أرض الرب»[٨] لأن الله يقطن فيها، و«أرض الميعاد» لأن الله وعد النبي إبراهيم وعاهده على أن تكون هذه الأرض لنسله، وهي «أرض المعاد»[٩] التي سيعود إليها

---

(٤) المصطلح العبري هو «أرتس يسرائيل». انظر: عبد الوهاب محمد المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية: رؤية نقدية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥)، ص ٦٤.

(٥) مثل قول بن غوريون: «فليفهم الجميع أن اسرائيل لن تقنع بحدودها، وأن الامبراطورية الاسرائيلية سوف تمتد من النيل إلى الفرات»، في: مصطفى طلاس، آفاق الاستراتيجية الصهيونية (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٥)، ص ٣٨.

(٦) هآرتس، ١٩٨١/٨/٦، في: خالد عايد، الإستعمار الإستيطاني للمناطق العربية المحتلة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ٢٨٧.

(٧) الكتاب المقدس، «سفر زكريا،» الاصحاح ٢، الآية ١٢.

(٨) المصدر نفسه، «سفر هوشع،» الاصحاح ٩، الآية ٣.

(٩) المصدر نفسه، «سفر التثنية،» الاصحاح ١١، الآية ١٢.

اليهود تحت قيادة الماشيح، ثم هي «الأرض المختارة» التي تفوق في قدسيتها أية أرض أخرى لارتباطها بالشعب المختار. وتعاليم التوراة لا يمكن أن تنفذ كاملة إلا في «أرض إسرائيل»، والسكنى فيها هي بمنزلة الإيمان. ولقد تضخم الحديث عن الأرض في علوم الديانة اليهودية، حتى نشأ ما يسمى «لاهوت الأرض المقدسة». ولهذا غدا الاستيلاء على الأراضي العربية التي تكوّن «أرض إسرائيل» «فريضة دينية» و«عملية تحريرية».

وليس التاريخ اليهودي، بحسب التصورات الدينية والصهيونية، سوى تعبير عن الارتباط بالأرض. وهو تاريخ يلغي وجود اليهود التاريخي خارج فلسطين، إلا ما كان منه حنيناً للأرض، ونضالاً وانتظاراً للعودة إليها.

ولا ترسم التوراة حدوداً ثابتة لهذه الأرض (أرض إسرائيل). ففي حين ترد حدودها في سفر التكوين «لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات»[10]، تختلف حدودها في السفر نفسه لتصبح «كل أرض كنعان ملكاً أبدياً»[11].

ولم تقدم الحركة الصهيونية هي الأخرى حدوداً ثابتة. فقد اكتفى إعلان قيام إسرائيل في ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨ بالإشارة إلى «أرض إسرائيل، مهد الشعب اليهودي» دون أن يرسم لهذه الأرض حدوداً. ولا تزال إسرائيل بلا حدود مرسومة أو مقننة، خلافاً لما هي عليه أحكام القانون الدولي ودساتير دول العالم. وفي هذا تأكيد لعزم إسرائيل على استمرار الاحتلال وتوسيع رقعة أرضها. وهو ما عبر عنه عدة زعماء إسرائيليين حين قالوا إن الجيش الإسرائيلي هو أفضل مفسر للتوراة، وإن حدود إسرائيل تكون حيث يقف الجندي الإسرائيلي، و«إن لنا الحق في فلسطين كلها»[12]، وإن إسرائيل التي قامت في العام ١٩٤٨ هي «مملكة إسرائيل الثالثة»[13]، وإنه «إذا كنا نمتلك الكتاب المقدس، وإذا كنا نعتبر أنفسنا شعب الكتاب المقدس، فإن علينا بالمثل أن نمتلك أرض الكتاب المقدس»[14].

وقد برزت المطامع الصهيونية في اغتصاب الأرض العربية في وثيقة قدمتها المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، حين طلبت أن يقام الوطن القومي اليهودي في إطار الحدود التالية: (١) شمالاً: من نقطة على البحر جنوبي صيدا مع احتواء

---

(١٠) المصدر نفسه، «سفر التكوين،» الاصحاح ١٥، الآية ١٨.

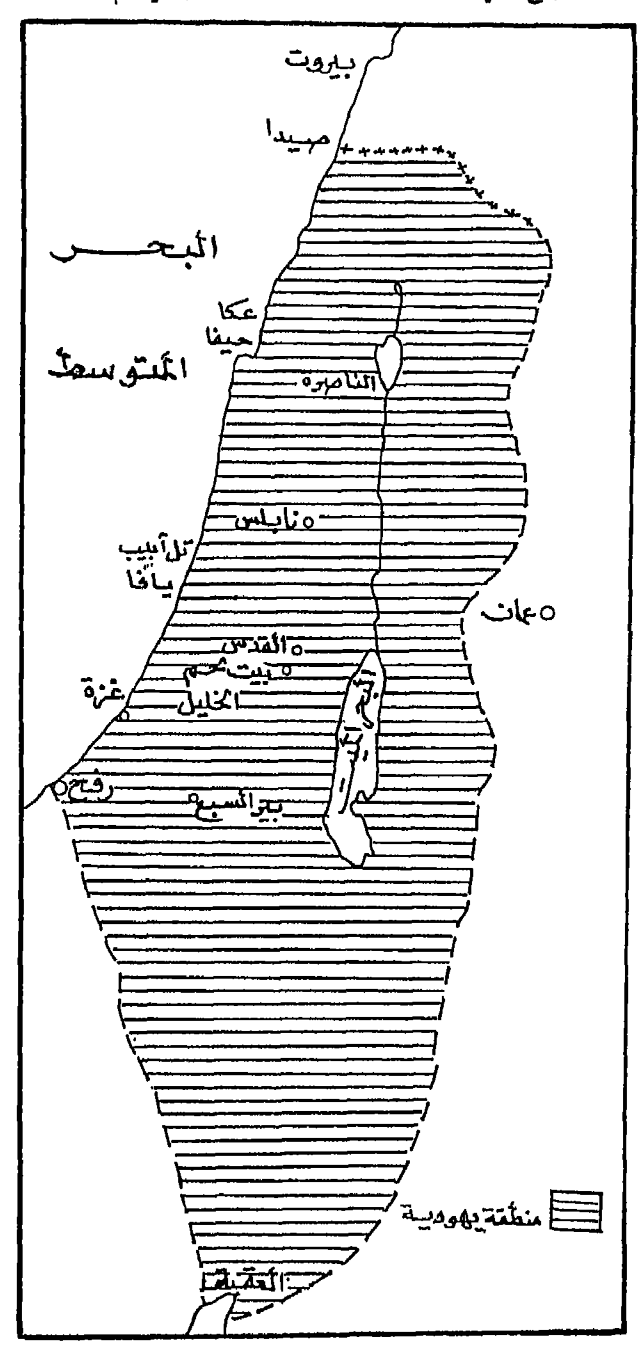
(١١) المصدر نفسه، «سفر التكوين،» الاصحاح ١٧، الآية ٨.

(١٢) الأمم المتحدة، الوثيقة (ST/SG/SER.F/1)، ج ٢، ص ١٠، والمقتبس من تصريح دافيد بن غوريون أمام لجنة الأمم المتحدة لاستقصاء المعلومات، في حزيران/ يونيو ١٩٤٧.

(١٣) القول أورده روجيه غارودي في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **الصهيونية والعنصرية: أبحاث المؤتمر الفكري حول الصهيونية، بغداد، ٨ - ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦** (القاهرة: المركز، ١٩٧٧)، ص ١٨، وهو قول لبن غوريون في العام ١٩٦٣، ويشير فيها إلى مملكة داود، ثم إلى المملكة التي قامت بعد ثورة المكابي في العام ١٦٧ ق. م. ضد خلفاء الاسكندر المقدوني.

(١٤) القول أورده روجيه غارودي، في: المصدر نفسه، ص ١٨، (الفصل الأول كتاب الكيلاني)، وهو قول لموشيه ديان، قاله بعد احتلالات حرب ١٩٦٧.

خريطة رقم (١ - ٢)
المشروع الذي قدمته المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر فرساي عام ١٩١٩



نهر الليطاني. ومن ثم يسير خط الحدود في اتجاه جنوبي شرقي إلى نقطة تقع جنوبي غربي دمشق بمسافة ٣٠ كلم تقريباً، ثم يسير مع خط حديد الحجاز وإلى الغرب منه؛ (٢) شرقاً: خط قريب من خط حديد الحجاز وإلى الغرب منه وقريب من عمان؛ (٣) جنوباً: خط من نقطة في جوار مدينة العقبة على ساحل خليج العقبة إلى بلدة العريش على ساحل البحر المتوسط؛ (٤) غرباً: البحر المتوسط[١٥].

وكان ينقص «دولة اليهود» التي دعا هرتزل والمنظمة الصهيونية العالمية إلى تأسيسها، العنصر البشري. وبما أن عدد اليهود في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر كان أقل من ٥٠ ألف نسمة، في مقابل أكثر من نصف مليون عربي فلسطيني[١٦]، ابتكرت الحركة الصهيونية شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» لتثير به عاصفة تدفع أمامها قوافل اليهود المهجرين إلى فلسطين.

ولأن الوجود الصهيوني في فلسطين وجود استعماري استيطاني إحلالي، فهو بطبيعته دينامي ومتحرك وقابل للتمدد وفق المتغيرات المحلية والإقليمية. وكان من نتائج ذلك أن هدف دائماً إلى تأمين مجال حيوي لمصالحه ولحركته الدائبة، وان ظل دائماً - وسيظل - مفتوحاً بلا حدود، سواء أديمغرافياً أم جغرافياً. فهو، من الناحية الديمغرافية مفتوح للهجرة إليه. والهجرة المتتابعة المتزايدة تكسر حدود الاستيطان طلباً لأرض جديدة. وهكذا تتتابع الحلقات الواحدة تلو الأخرى، كل حلقة ممسكة بالحلقة التي قبلها وتلك التي بعدها، وكل حلقة تطالب بما بعدها وتحقق تلك التي تليها. ولعل هذه الحقيقة ترسم جدلية تكوين إسرائيل، نشوءاً وتوسّعاً مستمراً، وانفتاحاً جائعاً دائماً للهجرة والأرض.

ثالثاً: المراحل والوسائل

خططت الصهيونية لإقامة «إسرائيل» وتطويرها لتكون في المنطقة العربية «قوة إقليمية» هامة ذات أبعاد دولية في بعض المجالات، وخصوصاً في المجال الاقتصادي. ويمكن - من خلال متابعة تنفيذ المشروع الصهيوني - تقسيم التنفيذ إلى خمس مراحل حتى الآن:

١ - المرحلة الأولى: اكتشاف فلسطين

شهد القرن التاسع عشر البوادر الأولى لنشر دعوة العودة إلى «أرض إسرائيل» في الأوساط اليهودية الأوروبية، وللبدء باستكشاف فلسطين والتعرف إلى كل ما يتعلق بها. ولقد تطورت الدعوة في غضون القرن المذكور، فنشأت جمعيات، مثل جمعية «قديما» وجمعية «أحباء صهيون»، وتأسست صناديق، مثل «صندوق اكتشاف فلسطين». وجميعها تحض على العودة إلى فلسطين وعلى استعمارها.

---

(١٥) الأمم المتحدة، الوثيقة (ST/SG/SER.F/1)، ج ١، ص ٣٣.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢.

ويمكن اعتبار العام ١٨٧٨ بداية الجهد الصهيوني للاستعمار الاستيطاني، إذ أقيمت مستعمرة «بتاح تكفا» التي لم تبلغ النجاح المأمول. ثم تكررت المحاولة فأنشئت في العام ١٨٨٢ مستعمرة «ريشون لصهيون» لتتلوها مستعمرات كثيرة أخرى تنفيذاً لخطط الإستعمار الاستيطاني الصهيوني.

٢ ـ المرحلة الثانية: تأسيس قاعدة الاستعمار الاستيطاني

بعد مرحلة الاكتشاف (١٨٦٥ ـ ١٨٨٢)، بدأت عملية التهجير الصهيوني لليهود إلى فلسطين، مرفوقة بنشر الدعوة إلى «القومية اليهودية». وانطلقت الموجة الأولى تحت شعار «المحراث والسيف»، تعبيراً عن الاستيلاء على الأرض وردع أصحابها عن استردادها.

وفي هذه المرحلة تبلورت الأفكار الصهيونية، وتجسدت في المؤتمر الصهيوني الأول وفي المنظمة الصهيونية العالمية، وخصوصاً ما يتعلق باستعمار فلسطين.

استمرت هذه المرحلة خمسة وثلاثين عاماً (١٨٨٢ ـ ١٩١٧)، شهدت فلسطين فيها تدفق المهاجرين الغزاة اليهود، على شكل موجات متتالية، أدت إلى توفير العناصر اللازمة لإنشاء قاعدة للاستعمار الاستيطاني في فلسطين.

٣ ـ المرحلة الثالثة: توفير عناصر إقامة «الدولة»

كانت هذه المرحلة (١٩١٧ ـ ١٩٤٨) فاصلة في مسيرة المشروع الصهيوني، فقد بدأت بإصدار بريطانيا «وعد بلفور» في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧. ونشطت المنظمة الصهيونية العالمية بجناحيها لجعل هذا الوعد واقعاً مؤسساً: الجناح المدني (الوكالة اليهودية)، والجناح العسكري («الهاغاناه» ـ ١٩٢١) وذراعها الضاربة («البالماخ» ـ ١٩٤١). إضافة إلى منظمات صهيونية عسكرية إرهابية أخرى، مثل «الإرغون» ـ ١٩٣١ و«شتيرن» ـ ١٩٣٧.

نشط الجناح العسكري، وكثَّف عملياته العسكرية، وصعَّد العنف والإرهاب بمختلف أشكالها، واستعمل مختلف الأسلحة لتوسيع قاعدة الإستعمار الإستيطاني، باحتلال المزيد من الأرض، وطرد المزيد من أصحابها العرب، تمهيداً لإقامة الدولة.

وفي الوقت نفسه نشطت المنظمة الصهيونية على الصعيد الدولي لتطوير «وعد بلفور» إلى «صك دولي بإنشاء دولة». وقد تضافرت جهود الدول الاستعمارية والإمبريالية، مع دول أخرى وقعت تحت تأثير الدول الكبرى ذات النفوذ والسيطرة، من أجل استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وإقامة دولتين فيها، عربية ويهودية، مع منح القدس وضعاً دولياً خاصاً. وهكذا أصدرت الجمعية العامة قرار التقسيم برقم ١٨١ وتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧.

وفي إثر ذلك، عمَّ العنف المسلح والاضطراب جميع أنحاء فلسطين، وهو ما دعا جامعة الدول العربية إلى إدخال قواتها المسلحة إلى فلسطين قصد إشاعة الأمن وحقن الدماء

وحفظ حقوق الشعب الفلسطيني، في حين أعلنت قيادة المنظمة الصهيونية في ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨ «قيام دولة إسرائيل» دون أن تحدد أو تقترح حدوداً لها.

٤ ـ المرحلة الرابعة: التوسع

تميزت هذه المرحلة (١٩٤٨ ـ ١٩٧٩) بترسيخ جذور «الدولة»، وترتيب شؤون المجتمع الإسرائيلي، وتوثيق علاقات إسرائيل بالعالم الخارجي، بالاستناد دائماً إلى قوة عالمية عظمى.

وما ان توافرت للصهيونية القاعدة التي تنطلق منها لتحقيق أهدافها، وللإمبريالية العالمية الأداة التي تستخدمها لفرض سيطرتها على المنطقة العربية، حتى أخذت إسرائيل تعمل لتوسيع أرضها، ودفع حدودها في الأراضي العربية المحيطة بها، وتدمير القوى والقيادات العربية المعادية لها. فشنت حربين في العامين ١٩٥٦ و١٩٦٧. وحققت في الحرب الثانية توسعاً كبيراً باحتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، ثم الجنوب اللبناني في مرحلة تالية.

وقد عملت مصر وسوريا، بدعم عسكري من عدة أقطار عربية، لتحرير الأراضي التي حتلت في العام ١٩٦٧، وذلك بشن حرب تحريرية في العام ١٩٧٣، تلتها تطورات وتفاعلات إقليمية ودولية انتهت بعقد اتفاقيات كامب ديفيد (إطار للسلام في الشرق الأوسط ـ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨) بين مصر وإسرائيل، ثم بعقد معاهدة السلام بينهما (٢٥ آذار/ مارس ١٩٧٩).

٥ ـ المرحلة الخامسة: عضوية المنطقة والتوسع والسيطرة

أنعشت اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر الأمل في نفس القيادة الإسرائيلية للحصول على الاعتراف بوجود إسرائيل، ثم قبولها عضواً في المنطقة، والتعامل معها على هذا الأساس.

وقد بدأت هذه المرحلة في إثر عقد معاهدة السلام مع مصر ١٩٧٩. وشهدت متابعة إسرائيل هضم ما احتلته من الأراضي في العام ١٩٦٧، فبدأت بتطبيق قوانينها وأنظمتها وإدارتها على الأرض السورية المحتلة (الجولان) اعتباراً من ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، في حين تابعت تطبيق خطط الاستعمار الإستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالاستمرار في بناء المستعمرات وتسكين اليهود فيها، تمهيداً لضمها إليها في إطار المشروع الصهيوني «إسرائيل الكبرى».

تميزت هذه المرحلة بشن إسرائيل الحرب على لبنان والشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية المقيمين فيه (١٩٨٢). وإذا كانت إسرائيل لم تستطع تحقيق جميع أهدافها من هذه الحرب، إذ أجبرتها المقاومة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية على الانسحاب، فإنها استطاعت إخراج منظمة التحرير الفلسطينية، قيادة ووحدات مقاتلة، من لبنان،

وأقامت حزاماً أمنياً سيطرت عليه قوة مسلحة لبنانية عميلة، ورسخت احتلالها للجنوب اللبناني، واستمرت في إظهار قدرتها على فرض إرادتها العسكرية على مقدرات لبنان في مختلف المناسبات.

وامتدت يد إسرائيل إلى بعض مواقع القدرة العربية متذرعة بالحفاظ على أمنها، فضربت المفاعل النووي العراقي (٧ حزيران/ يونيو ١٩٨١)، وأغارت على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس (١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥) ثم اغتالت القائد الفلسطيني خليل الوزير (أبو جهاد) في تونس (١٦ نيسان/ ابريل ١٩٨٨).

وكان أهم حدث شهدته هذه المرحلة، ثورة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي أطلق عليها «الانتفاضة»، والتي انطلقت في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

توسلت إسرائيل تحقيق أهدافها، في جميع المراحل المشار إليها، بالعنف المسلح مستخدمة إياه في مختلف المجالات والظروف، سواء من قبل المستعمرين المستوطنين، أفراداً وجماعات، أو من قبل المنظمات الصهيونية الإرهابية، أو من قبل «الدولة» نفسها.

وكانت أغراض الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية: الحفاظ على أمن إسرائيل، ومد حدود أمنها حتى أقصى حدود الوطن العربي، والتوسع، وتحقيق «إسرائيل الكبرى»، والسيطرة والهيمنة والنفوذ، خاضعة جميعها لوسائل العنف المسلح، متوسلة إلى ذلك بالعدوان، وبمنع الأقطار العربية من القتال جماعة، ومنع العرب من الوحدة، ومنع حرب التحرير الشعبية من النشوء، والتفوق في ميزان القوى، وتحقيق الردع، والحرب الوقائية، والضربة الإجهاضية، ونقل المعركة إلى أرض العدو، والهجوم، والمفاجأة، والحركة، والمناورة، والحرب الصاعقة، وفرض الأمر الواقع. وقد استخدمت إسرائيل هذه الوسائل، كلها أو بعضها، لكسب الغرض الذي تسعى إليه، والظروف والعوامل المحيطة به.

ولقد اعتمدت إسرائيل اعتماداً مطلقاً على قوتها العسكرية لحماية بقائها، ومن ثم تحقيق سائر أهدافها. ولهذا أصبحت القوة المسلحة عماد الدولة والمجتمع في إسرائيل، على أن تكون تلك القوة عصرية متطورة ومسلحة بأحدث أساليب التقدم الفني والتقاني، ومتفوقة على جيوش البلدان المحيطة نوعياً وتنظيمياً وتقانياً، إضافة إلى السعي إلى التفوق الكمي.

ومن أجل بلوغ حد التفوق المنشود، ثم الاحتفاظ به في إطار سباق التسلح وتوازن القوى في المنطقة العربية، جهدت إسرائيل في تحقيق الإكتفاء الذاتي العسكري للإقلال من الاعتماد على المساعدات الخارجية، ولمواجهة أي متغير في العلاقات الدولية يعطل تزويدها بالأسلحة المطلوبة.

وقد استطاعت إسرائيل أن تؤسس صناعة عسكرية متقدمة ومتطورة، للأسلحة التقليدية وفوق التقليدية، إضافة إلى السلاح النووي. وكان للمساعدات الخارجية، وخصوصاً الأمريكية، دور جد كبير في نقل التقانة العسكرية وتوطينها في إسرائيل، ومن ثم

تطويرها والإضافة إليها، حتى غدت إسرائيل مركزاً للتقانة العسكرية المتقدمة، وأصبحت قادرة على المساهمة في برامج عسكرية علمية رائدة ومتطورة.

ربطت إسرائيل ربطاً عضوياً بين قوتها العسكرية وقوتها الاقتصادية التقانية، بحيث غدت القاعدة الثانية هي التي تبنى عليها القوة الأولى. وهكذا أقامت إسرائيل اقتصاداً عصرياً متنوع الإنتاج ومتقدماً فنياً وتقانياً، وقادراً على تحقيق مستوى مقبول من المعيشة للمستوطنين، إضافة إلى تمتعه بدرجة مناسبة من الاستقلالية والاكتفاء الذاتي، الأمر الذي يساعده على مواجهة الضغوط الخارجية.

ولأن إسرائيل بدعامتيها: العنصرية والتوسعية، تحمل في ضمنها تناقضاتها مع البيئة التي قامت في إطارها، لم يكن أمامها ـ حتى تُرسِّخ وجودها المادي وتحميه وتوفر له أسباب الحياة والنمو ـ سوى السعي نحو الهيمنة وفرض النفوذ على المحيط المجاور بحيث تصبح محوراً يدور حوله النظام الإقليمي العربي الذي زرعت فيه.

وهذا النزوع نحو الهيمنة والنفوذ يفسر المنزلة العليا التي يحتلها مبدأ المبادرة في الفكر الاستراتيجي العسكري والسياسي الإسرائيلي، ذلك أن المبادرة تساعد على تحقيق السيطرة سواء بالتعرض المباشر للخصم أو بالتعرض غير المباشر له.

ومن قبيل تضخيم السيطرة والنفوذ الإسرائيليين، والامتدادات السياسية والاقتصادية والتجارية والإعلامية لإسرائيل والصهيونية في مختلف أنحاء العالم، وصفت إسرائيل بأنها «قوة عظمى صغيرة» و«قوة إقليمية ذات قدرة على السيطرة».

إلى جانب الوسيلة الرئيسة والأولى، وهي العنف المسلح، جمعت الصهيونية بين الوسائل السياسية والاقتصادية والإعلامية والعلمية والتقانية والثقافية، وقرنت ذلك كله باستغلال ما لدى اليهود في أوروبا وأمريكا من إمكانات مالية وعلمية وتقانية وسياسية وإعلامية متنوعة، ووظفتها جميعها لمصلحة أهدافها.



الفصل الثاني

العوامل الدولية

أولاً: دور بريطانيا

نشأت أصول قضية فلسطين في الحقبة الاستعمارية، التي شهدت امتداد السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية للدول الاستعمارية الأوروبية. وقد رسخت تلك الأصول في اتفاقية «سايكس - بيكو» التي انتهت إليها المفاوضات بين الحلفاء: بريطانيا وفرنسا وروسيا في العام ١٩١٦، وهي اتفاقية توزع العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وقسماً من تركيا بين المنتصرين، حينما تنتهي الحرب العالمية الأولى وتنهار الإمبراطورية العثمانية.

كانت التطلعات العربية نحو الاستقلال وإنشاء دولة عربية ذات سيادة تضم الأقاليم العربية التي كانت تكوِّن القسم الآسيوي من الإمبراطورية العثمانية، متجهة نحو الشريف حسين بن علي، شريف مكة، الذي قاد، بمساعدة الإنكليز، ثورة ضد الحكم العثماني، انطلقت في صيف عام ١٩١٦، بعد أن حصل على تعهد من هنري مكماهون، المندوب السامي البريطاني في مصر، بأن «بريطانيا العظمى على استعداد للاعتراف باستقلال العرب في كل المناطق الواقعة داخل الحدود التي طلبها شريف مكة». وكان الشريف حسين طالب، بوضوح، باستقلال البلدان العربية، وحدد بالتفصيل حدود الأقاليم المعنية التي شملت فلسطين بوضوح أيضاً. وقد جاءت هذه المطالب والتعهدات في مجموعة «مراسلات حسين - مكماهون» التي تبادلها صاحباها في العامين ١٩١٥ و١٩١٦.

وفيما كانت الحرب العالمية الأولى سجالاً، احتلت القوات البريطانية غزة ويافا في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ والقدس ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧، ثم سائر فلسطين في أيلول/ سبتمبر ١٩١٨ بقيادة الجنرال أللنبي، وذلك قبل انتهاء الحرب بأكثر من شهر في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨. وبذلك تكون بريطانيا العظمى قد خانت تعهداتها، توسيعاً لإمبراطوريتها الاستعمارية، وتمهيداً لتنفيذ وعد وزير خارجيتها آرثر جيمس بلفور في شأن

تأسيس «وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين»، وهو الوعد الذي صدر في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧. ولقد كان أول دخول للقوات البريطانية إلى فلسطين (غزة ويافا) في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ أي بعد خمسة أيام من صدور الوعد، ليبدأ الإنتداب البريطاني مهمته في الوفاء بوعده.

ومهما قيل في وصف الدور الذي لعبه وعد بلفور في قضية فلسطين ومصيرها، وطناً وشعباً، فلن يكون من قبيل المبالغة، وخصوصاً أن الدولة المنتدبة، بريطانيا، أدمجته في صك الإنتداب، لتجعل منه التزاماً دولياً، تتولى هي تطبيق أحكامه.

وعلى الرغم من أن صك الانتداب يكلف الدولة المنتدبة تطوير مؤسسات الحكم الذاتي، لم تترك ديباجة الصك ومواده أي شك في أن الهدف الرئيس لبريطانيا سيكون تنفيذ وعد بلفور وإقامة الوطن القومي اليهودي. وكانت السياسة البريطانية التي اتبعتها حكومة الانتداب موجهة إلى بلوغ هذه الغاية. وكانت تكيّف نفسها، من حين لآخر، وفقاً لمقتضيات الظروف، وخصوصاً عندما تشتد المقاومة الفلسطينية.

في بداية احتلال بريطانيا فلسطين، تولت الإدارة حكومة عسكرية من كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧ إلى حزيران/ يونيو ١٩٢٠، حين تولى هربرت صموئيل منصب أول مندوب سامٍ مدني. وفي العام ١٩٢١ انتقلت مسؤولية الحكومة البريطانية عن فلسطين من وزارة الخارجية إلى وزارة المستعمرات التي كان يرئسها ونستون تشرشل.

رسم وزير المستعمرات سياسة حكومته تجاه فلسطين في ما سمي «مذكرة تشرشل» في أول تموز/ يوليو ١٩٢٢، فأكد وعد بلفور و«العلاقة التاريخية» لليهود بفلسطين وأن وجودهم فيها «حق وليس منّة»، وأن الهجرة ستخضع لقدرة فلسطين الاقتصادية على الاستيعاب. ونصت المذكرة على تكوين مجلس تشريعي يتولى تنفيذ البرنامج الذي تضمنته المذكرة. ولكن مقاومة الشعب الفلسطيني أحبطت تكوين المجلس، في حين استمرت حكومة الانتداب في تطبيق سائر أحكام المذكرة، فوفرت للمنظمة الصهيونية الظروف لإقامة الوطن القومي، من خلال وسيلتين رئيستين اتبعتها المنظمة، وهما: الهجرة على نطاق واسع؛ وحيازة الأراضي بمختلف الطرائق.

وقد سنّت الإدارة البريطانية في فلسطين مجموعة من القوانين والأنظمة التي تساعدها على «الوفاء بوعد بلفور» وإيصال فلسطين إلى حالة تمكّن الصهيونيين من ترسيخ الاستعمار الاستيطاني وتوسيعه أرضاً ومهاجرين، حتى تتوافر للصهيونية الظروف والشروط الكافية لإقامة «دولة اليهود». ويشار، من بين تلك القوانين والأنظمة، إلى «قانون المهاجرة» (١٩٢٠)، و«قانون الأراضي المحلولة» (١٩٢١)، و«قانون منع الجرائم» (١٩٣٣). إضافة إلى ذلك وإلى فتح باب الهجرة «المشروعة»، وإباحة بيع الأراضي لليهود، لم تفعل سلطات الانتداب شيئاً للحد من الهجرة «غير المشروعة»، أو الأساليب غير القانونية لبيع الأراضي، أو الحؤول دون تهريب السلاح إلى المنظمات العسكرية الصهيونية، في حين حظّرت على المواطنين العرب حمل أي سلاح للدفاع عن حقوقهم وحياتهم.

وحينما انفجرت الثورة الفلسطينية ضد هذه السياسة وهذه التشريعات، وضد الغزوة الصهيونية، أوصت لجنة تحقيق رسمية بإدخال بعض التعديلات على المذكرة. غير أن ضغط المنظمة الصهيونية أعاد السياسة الرسمية إلى اتجاهها الأصلي.

كان هذا هو نمط الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني البريطاني في العشرينيات. وفي الثلاثينيات اضطرت بريطانيا، نظراً إلى تصاعد المقاومة الفلسطينية، إلى أن تأخذ في الحسبان حقيقة أن الشعب الفلسطيني لن يقبل التصرف بحقوقه. وفي نهاية الثلاثينيات أصبحت فلسطين مسرحاً لأعمال العنف التي سادت كل أرجائها، حين ثار الشعب الفلسطيني مطالباً باستقلاله. ورد الصهيونيون، بدعم ومساعدة من حكومة الإنتداب، بعنف مماثل للاحتفاظ بما حققوه من مكاسب.

أدى استمرار المقاومة الفلسطينية لخطط الانتداب والصهيونية إلى زيادة الوعي بالحالة الخطرة السائدة في فلسطين، وسببها الغزوة الصهيونية. وفي حين قامت بريطانيا بتعزيز قواتها المسلحة في فلسطين، أصدرت في العام ١٩٣٠ ما سمي كتاب **باسفيلد الأبيض**، انتقدت فيه الفلسطينيين لمطالبتهم بحق تقرير المصير الذي سيجعل من المستحيل تنفيذ تعهدات الحكومة البريطانية، وفي مقدمتها إقامة الوطن القومي اليهودي. وانتقد الكتاب المنظمة الصهيونية لممارستها ضغوطاً للاستجابة إلى رغباتها في مسائل الهجرة وحيازة الأراضي. وأعلن كتاب **باسفيلد الأبيض** نية الحكومة في إعادة سلطتها على قضيتي الهجرة ونقل ملكية الأراضي اللتين كانتا تحت سيطرة الوكالة اليهودية.

لم يقوَ كتاب **باسفيلد الأبيض** على مناهضة المنظمة الصهيونية، فسقط وأنكره رئيس الوزراء البريطاني مكدونالد في رسالة[1] وجهها عام ١٩٣١ إلى رئيس المنظمة الصهيونية، وأوضح فيها أن فلسطين ستحكم وفقاً لأحكام مذكرة تشرشل (١٩٢٢).

دعت بريطانيا إلى مؤتمر عقد في لندن في شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٣٩، حضرته حكومات الأقطار المستقلة آنذاك: مصر والعراق والسعودية وشرق الأردن واليمن. ومثّلت الوكالة اليهودية يهود فلسطين. ولم يتوصل المؤتمر إلى حل توفيقي، إذ أكد العرب حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال الذي وُعدوا بنيله قبل ذلك بعشرين عاماً، والذي من أجله قاموا بثورة مسلحة، في حين تمسكت الوكالة اليهودية بوعد بلفور وبإقامة دولة يهودية.

في إثر فشل مؤتمر لندن، أوضحت بريطانيا سياستها الخاصة في كتاب **مكدونالد الأبيض** في أيار/ مايو ١٩٣٩، نفت فيه أية نية في إنشاء دولة يهودية، ورفضت أن تصبح فلسطين مستقلة كدولة عربية، وأعلنت أن الانتداب سينتهي في العام ١٩٤٩ حين تنال فلسطين استقلالها، على أن يشترك في حكمها كل من الفلسطينيين واليهود، وعلى أن تنتهي الهجرة

---

(١) مقتطفات من كتاب باسفيلد الأبيض ورسالة مكدونالد في: الأمم المتحدة، الوثيقة (ST/SG/SER. F/1) ج ١ (نيويورك، ١٩٧٨)، ص ٤٣ ـ ٤٥.

بعد السماح بدخول ٧٥ ألف مهاجر جديد في السنوات الخمس الأولى، وعلى أن تنظم الحكومة بحزم مسألة انتقال ملكية الأراضي.

وهكذا، بعد عقدين من حكم الاستعمار البريطاني والغزوة الصهيونية، توعد فلسطين بالاستقلال، ولكنه وعد جاء في إثر تغيّر المعالم الديمغرافية وأنماط ملكية الأراضي، وإقامة مؤسسات للاستعمار الاستيطاني، حتى أصبحت الطريق إلى الاستقلال الموعود مليئة بالعقبات والمصاعب.

نشبت الحرب العالمية الثانية في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩، فلم يعد تطبيق أحكام كتاب مكدونالد الأبيض ممكناً. فأخذت قوافل اليهود المهاجرين من أوروبا، وخصوصاً من ألمانيا، تتدفق إلى فلسطين في إطار هجرة «غير شرعية». وتكوّنت المنظمات الإرهابية الصهيونية في فلسطين لتوسيع مناطق الاحتلال والاستيطان. وأخذت هذه المنظمات، إضافة إلى قوات الهاغاناه والبالماخ، تعزز قدراتها العسكرية بالتزود بالأسلحة والذخائر البريطانية استعداداً لمعركة تأسيس الدولة.

انتهت الحرب في صيف عام ١٩٤٥، وكان الوضع في فلسطين لا يزال شديد الاضطراب، فدعت بريطانيا إلى مؤتمر جديد عقد في لندن في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٦، واستمر حتى شباط/ فبراير ١٩٤٧، قدمت الحكومة البريطانية في نهايته اقتراحات إلى المندوبين العرب والوكالة اليهودية، وقد رفض الجانبان هذه الاقتراحات. وهو ما أدى ببريطانيا إلى إعلان تخليها عن دورها الانتدابي، وتسليم مشكلة فلسطين إلى الأمم المتحدة، وريثة عصبة الأمم.

وهكذا، بعد ربع قرن من الحكم الانتدابي البريطاني والغزوة الصهيونية، تحولت فلسطين تحولاً جذرياً. ففي المجال الديمغرافي كان عدد سكان فلسطين يبلغ ٧٥٠ ألفاً بحسب إحصاء عام ١٩٢٢، فأصبح مليوناً و ٨٥٠ ألفاً في العام ١٩٤٦. وكان عدد السكان اليهود قد قفز في هذه الفترة من ٥٦ ألفاً في العام ١٩١٨ إلى ٨٤ ألفاً في العام ١٩٢٢ ثم إلى ٦٠٨ آلاف في العام ١٩٤٧. أما في مجال حيازة الأراضي فقد كان اليهود يملكون ٦٥٠ ألف دونم في العام ١٩٢٠، ثم أصبحت هذه الملكية تبلغ مليوناً و ٦٢٥ ألف دونم في العام ١٩٤٦[٢].

ثانياً: دور عصبة الأمم

أنشأت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى «عصبة الأمم» في العام ١٩١٩. وكان من بين المسائل التي واجهت المنظمة الدولية مسألة المركز السياسي للأقاليم والشعوب التي كانت واقعة تحت الحكم العثماني. وقد قررت دول الحلفاء في مؤتمر باريس للصلح (١٩١٩) وضع هذه الأقاليم تحت نظام الانتداب الذي تضمنه «عهد عصبة الأمم».

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٩.

تم تقسيم الأقاليم العربية في مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠)، فكلفت فرنسا إدارة سوريا ولبنان، ومُنحت إدارة فلسطين وشرق الأردن والعراق لبريطانيا. وانضوت جميع هذه الأقاليم تحت الفئة (أ) التي تضم الأقاليم الأكثر تقدماً، وفقاً لأحكام المادة (٢٢) من عهد العصبة، التي كانت تنص أيضاً على أن «يعطى لرغبات هذه الشعوب اعتبار رئيسي في اختيار الدولة المنتدبة». ولكن الحلفاء في سان ريمو منحوا فرنسا وبريطانيا الأقطار العربية دون استشارة شعوبها، فانتهكوا بذلك أحكام عهد العصبة.

وفي حين كانت صكوك الانتداب على سوريا ولبنان والعراق مبنية على أحكام المادة (٢٢) من عهد العصبة، باستثناء التعرف إلى رغبات شعوب هذه الأقطار في اختيار الدولة المنتدبة، كان صك الانتداب على فلسطين مبنياً على أغراض مناقضة لأحكام العهد، وقائماً على تناقضات تهدف إلى خلق الظروف المؤاتية لإقامة الوطن القومي اليهودي. وقد تولت بريطانيا، الدولة المنتدبة، توفير العوامل وتقديم المساعدات لتحقيق ذلك الهدف وخلق تلك الظروف.

أقر مجلس عصبة الأمم صك الانتداب على فلسطين في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٢، وفي صلبه تصريح بلفور، وبذلك تحدد اتجاه التطورات القادمة في فلسطين. فقد جاء في ديباجة الصك: «ولما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في يوم ١٩١٧/١١/٢، وأقرته الدول المذكورة لمصلحة إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين... ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد...».

منح الصك بريطانيا السلطة التامة في التشريع والإدارة، وجعلها «مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي، وفقاً لما جاء في ديباجة هذا الصك». واعترف الصك بالوكالة اليهودية «كهيئة عامة لإسداء المشورة إلى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، وتساعد وتشترك في ترقية البلاد». وكلف الصك إدارة الانتداب تسهيل «هجرة اليهود في أحوال ملائمة». وأن تشجع، بالتعاون مع الوكالة اليهودية «استيطان اليهود بكثافة في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية»[٣].

لم ينص صك الانتداب على أن يخدم أحد ما مصالح الشعب الفلسطيني، على غرار منح الوكالة اليهودية مركز هيئة رسمية مشرفة على شؤون اليهود في فلسطين، ومساعدة على تنفيذ وعد بلفور.

ونظراً إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن عضواً في عصبة الأمم، فقد وقعت

---

(٣) نص صك الانتداب في وثيقة الأمم المتحدة، المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١١٠.

مع بريطانيا في العام ١٩٢٥ اتفاقية أضفت صفة رسمية على موافقة الولايات المتحدة على تنفيذ صك الانتداب.

ثالثاً: دور الأمم المتحدة

عقب قرار الحكومة البريطانية في شباط/ فبراير ١٩٤٧ عرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة، عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية في ٢ نيسان/ أبريل ١٩٤٧، لمناقشة القضية، فألّفت لجنة سمّتها «لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين»، وكلفتها جمع البيانات المتصلة بقضية فلسطين، وتحليلها، وتلقّي الشهادات من الحكومات المعنية والمنظمات غير الحكومية، وتقديم المقترحات التي تراها مفيدة لحل القضية.

كان تأليف اللجنة وتحديد اختصاصاتها مشروعاً أمريكياً. وقد اقترح الاتحاد السوفياتي وبولونيا إضافة مهمة جديدة إلى اللجنة هي تقديم مقترحات بشأن مسألة إنشاء «دولة فلسطين الديمقراطية المستقلة». ولكن الاقتراح لم ينل أصوات الأكثرية.

وهكذا، صدر قرار تأليف اللجنة دون أن يتضمن إشارة إلى إنهاء الانتداب، ولا إلى حقوق الشعب الفلسطيني واستقلال فلسطين، في حين تم ربط مشكلة اللاجئين اليهود الأوروبيين بقضية فلسطين في القرار.

وصلت اللجنة إلى فلسطين في شهر حزيران/ يونيو ١٩٤٧، وأعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية أن الجامعة ستتعاون مع اللجنة. وفي حين رفضت اللجنة العربية العليا لفلسطين المشاركة، قدمت المنظمات اليهودية إلى اللجنة ما يزيد على مئة وثيقة، بعضها مطول وتفصيلي، مقابل ورقتين موجزتين قدمتها الأقطار العربية[٤].

أعدت اللجنة تقريرها، وسردت فيه مواقف العرب واليهود، وحجج كل من الطرفين، وحينما راحت تصوغ توصياتها، لم يتفق جميع أعضائها على رأي واحد.

انعقدت الجمعية العامة في دورة عادية في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧ لتنظر في تقرير اللجنة الذي كان يحتوي على اقتراحين، أولهما لأغلبية أعضاء اللجنة، وثانيهما للأقلية:

١ ـ الاقتراح الأول: التقسيم مع وحدة اقتصادية: (أ) تتكوّن فلسطين من دولتين مستقلتين: عربية ويهودية؛ (ب) لا يمنح الاستقلال لكل دولة إلّا بعد أن تعتمد دستوراً؛ (ج) تبرم معاهدة بين الدولتين تقضي بإنشاء الوحدة الاقتصادية لفلسطين؛ (د) توضع مدينة القدس تحت نظام دولي للوصاية، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها؛ (هـ) إن الأرقام المقدمة لتوزيع السكان بين الدولتين هي تقريباً كالتالي (بالآلاف):

(٤) وثيقة الأمم المتحدة، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩.

الدولة	اليهود	العرب	المجموع
الدولة العربية	١٠	٧٢٥	٧٣٥
الدولة اليهودية	٤٩٨	٤٠٧	٩٠٥
مدينة القدس	١٠٠	١٠٥	٢٠٥

٢ ـ الاقتراح الثاني: دولة اتحادية (أ) تنشأ دولة فلسطينية اتحادية مستقلة؛ (ب) تتألف الدولة الاتحادية من دولة عربية ودولة يهودية؛ (ج) القدس عاصمة الدولة الاتحادية.

اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة نفسها «لجنة مخصصة لمعالجة المسألة الفلسطينية»، وألّفت لجنتين فرعيتين لتقديم تقريرين عن اقتراحي الأغلبية والأقلية الواردين في تقرير «لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين».

كانت حصيلة أعمال اللجنة الفرعية الأولى ثلاثة مشاريع قرارات: (١) التشكيك في تمتع الجمعية العامة بالسلطة القانونية التي تخوِّل لها تقسيم فلسطين؛ (٢) التوصية بالتعاون الدولي لمعالجة مشكلة اللاجئين اليهود؛ (٣) إنشاء دولة فلسطينية موحدة مستقلة.

وانتهت اللجنة الفرعية الثانية إلى تبنّي التوصية الخاصة بتقسيم فلسطين. ولدى التصويت على المشاريع الأربعة، رفضت الجمعية العامة بصفتها «لجنة مخصصة لمعالجة المسألة الفلسطينية» مشاريع القرارات الثلاثة الأولى، وأيدت التوصية بتقسيم فلسطين، ورفعتها إلى الجمعية العامة، حيث كانت التوصية تحتاج إلى تأييد أغلبية الثلثين لتصبح قراراً.

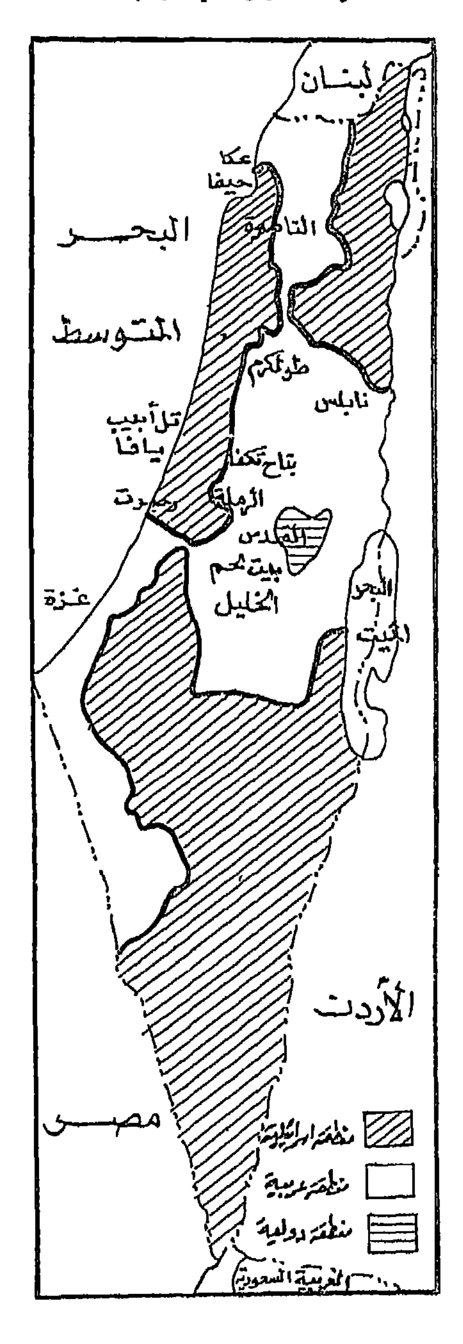
وشهدت أروقة الجمعية العامة، كما شهدت شبكة الاتصالات الدبلوماسية في العالم، نشاطاً محموماً قادته الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين أغلبية الثلثين، واستخدمت وسائل الترهيب والترغيب والرشوة لبلوغ هذا الهدف. وعندما صوتت الجمعية العامة على مشروع التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، أيدته ٣٣ دولة، وعارضته ١٣، وامتنعت عن التصويت عشر دول. وبذلك أصبح المشروع قراراً يحمل الرقم ١٨١ (د ـ ٢).

أعلنت البلدان العربية وعدة بلدان أخرى أنها غير ملزمة بقرار الجمعية العامة لأنه متناقض مع ميثاق الأمم المتحدة.

لم يسمِ قرار التقسيم الدولتين، وإنما وصفهما بأنهما «عربية» و «يهودية». ورسم حدودهما وحدود القدس كمدينة دولية، ونص على أن تنهي بريطانيا وجودها في فلسطين بحلول ١ آب/ أغسطس ١٩٤٨.

وفي إثر صدور القرار، عادت دوامة العنف تعصف في فلسطين، وخصوصاً أن القوات الصهيونية شبه العسكرية أخذت تعمل بمزيد من الحرية، فيما بدأت القوات البريطانية

خريطة رقم (٢ - ١)
قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين
الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧



انسحابها ضمن خطة تساعد القوات الصهيونية على توسيع مساحات الاحتلال وتهجير العرب بقوة السلاح من المناطق المحتلة، إضافة إلى أن تلك الخطة يسّرت للقوات الصهيونية الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر البريطانية.

وعندما بدأت الأحداث تتحول إلى مواجهة مسلحة بين العرب والصهيونيين أعلنت بريطانيا أنها سوف تنهي الانتداب وتنجز انسحابها من فلسطين في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، أي قبل الموعد المحدد في قرار الأمم التحدة.

ومع اطراد انسحاب بريطانيا وعجز الأمم المتحدة عن أن تحل محلها كسلطة حاكمة فعّالة، بادرت الحركة الصهيونية إلى توسيع مساحات احتلالها وتصعيد مذابحها وعملياتها الإرهابية ضد العرب، وهو ما دعا الأقطار العربية إلى التهديد بالتدخل لإنقاذ فلسطين وشعبها.



الفصل الثالث

العوامل العربية

أولاً: الوعي العربي للصهيونية

ارتبط الوعي العربي للصهيونية ومشروعها بالوعي القومي العام الذي كان، في ظهوره، أسبق من الحركة الصهيونية في طورها التنظيمي. فقد بدأت براعم الوعي القومي العام تتمثل في المطالبة بالاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية، واستخدام اللغة العربية بدلاً من التركية، ووحدة سوريا ولبنان وفلسطين، مثلما جاء في برنامج جمعية بيروت السرية في العام ١٨٨٠[١].

ولم تكن فلسطين بمعزل عن ذلك المسعى الاستقلالي الوحدوي. ولهذا كان موقف الشعب العربي في فلسطين موقف الرافض والمقاوم للهجرة اليهودية المنظمة منذ بدئها في العام ١٨٨٢، إذ أدرك خطورتها وأهدافها البعيدة.

وكان موقف الحكم العثماني طوال السنوات من العام ١٨٨١ إلى انتهائه عام ١٩١٧ قائماً، بصورة عامة، على المبادىء التالية: الترحيب بقدوم المهاجرين اليهود إلى جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية ما عدا فلسطين، التي يحظر الاستيطان في الأراضي الواقعة داخل حدودها، والسماح باستيطان جماعات صغيرة، شرط أن يتخلى المهاجرون عن جنسيتهم الأجنبية، ويتحولوا إلى رعايا عثمانيين، إضافة إلى إحجامهم عن السعي وراء امتيازات خاصة، واكتفائهم بالبقاء ضمن حدود القوانين السارية المفعول داخل الإمبراطورية[٢]. غير

---

(١) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط ٩ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٢) لبنان، وزارة الدفاع الوطني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، سلسلة الدراسات؛ ٣٤ (بيروت: الوزارة؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ٢٠٢، و =

أن هـذه المبادىء لم تكن نـافذة بـدقـة دائـماً، إذ كـانت تصـطدم بضغـوط الـدول الأوروبيـة الكبرى، وجهود الحركة الصهيونية ومساعيها الحثيثة ونفوذها إلى الباب العالي والطبقة الحاكمة بذريعة إنقاذ الحكم العثماني من ديونه.

ثانياً: المراحل

يمكن عـرض أشكال الـوعي القومي ضـد الصهيـونيـة وأهـدافهـا، منـذ بـدء الهجـرة الصهيونية المنظمة في العـام ١٨٨٢ حتى تأسيس جـامعة الـدول العربيـة في العام ١٩٤٥، في ثـلاث مراحـل: الأولى من عام ١٨٨٢ إلى عـام ١٩١٤، والثانيـة من عـام ١٩١٤ إلى عـام ١٩٢٠، والثالثة تنتهي في العام ١٩٤٥[٣].

ففي المرحلة الأولى (١٨٨٢ ـ ١٩١٤)، اتخذت المقاومة أشكالاً متعددة، جمعت ما بين أسلوب العنف، ممثلاً في مهاجمـة بعض المستعمرات[٤]، وبـين الجهود الـدبلوماسيـة المقرونـة بالتوعية الإعلامية. فإلى جانب مظاهر الشكوى والاحتجاج، تولت جرائد، مثـل: «الإقدام» و«أبـو الهول» و«المنـار» و«الكرمـل» و«فلسطين» و«المقتبس» و«القبلة»[٥] وغـيرها من الصحف العربية في مصر وبلاد الشام والعراق، التنبيه إلى مخاطر الهجرة اليهودية وإنشاء المستعمرات.

ولم تقتصر هـذه التوعيـة على الصحف فقط، إذ تجـاوزت ذلـك إلى تـأليف عـدة كتب أوضحت خطورة الحركة الصهيونية على الأمة العربية، ودعت إلى ضرورة اتخاذ مواقف عربية موحدة لمـواجهة هـذا الخطر. ومن أمثلة ذلـك كتاب **يقـظة الأمة العـربية** لنجيب عـازوري، الذي نشره في باريس عـام ١٩٠٥، ونبه فيـه إلى خطورة الحـركة الصهيـونية والصراع الـذي سوف ينشب بين الأقطار العربية والحركة الصهيونية، فقد كتب: «هناك حادثـان هامـان من طبيعة واحدة، ولكنهما متعارضان، وهما يقظة الأمـة العربيـة والجهد اليهـودي الخفي لإنشاء ملك إسرائيـل القديم من جديد وعلى مقياس أوسع. إن مصير هاتين الحركتين هو الصراع المستمر إلى أن تغلب إحداهما الأخرى. ومصير العالم كله منوط بالنتيجة النهائية لهـذا الصراع بين الشعبـين اللذين يمثلان مبـدأين متعارضـين»[٦]. وفي العام ١٩١١ ألّف نجيب نصار كتاباً أسماه **الصهيونية** أوضح فيه أهدافها وأسـاليبها، ودعـا إلى قيام قيادة عربية صلبة لمواجهة الخطر الصهيوني[٧].

Neville J. Mandel, «Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882 - 1914,» in: = Albert Habib Hourani, ed., *Middle Eastern Affairs, no. 4*, St. Antony's Papers; no. 17 (London: Chatto and Windus, 1965), pp. 77 - 108.

(٣) ممـدوح الروسـان، **فلسطين والصهيـونيـة، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨** (إربـد: جـامعـة الـيرمـوك، ١٩٨٣)، ص ١٣٧ ـ ١٦٧.

(٤) مثل الهجوم على مستعمرتي «بتاح تكفا» و«الخضيرة» في العامين ١٨٨٦ و١٨٩٢.

(٥) أحمد طربين، **محاضرات في تاريخ قضيـة فلسطين منـذ نشأة الحـركة الصهيـونية حتى نشـوب الثورة الكبرى ١٩٣٦** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩)، ص ٥٦.

(٦) ورد هذا النص المترجم في: لبنان، وزارة الدفـاع الوطني، **القضيـة الفلسطينيـة والخطر الصهيـوني**، ص ٢٠٦.

(٧) ذكره: الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٦٤ ـ ٦٥.

وشهدت هذه المرحلة تأليف أحزاب وجمعيات وطنية لمقاومة الصهيونية. ففي العام ١٩١١ نشأ «الحزب الوطني العثماني» الذي تولى التعبير عن المعارضة الفلسطينية للصهيونية، وأصدر بياناً قال فيه: «إنها [الصهيونية] نذير بالاستيلاء على وطننا وطردنا من بيوتنا وممتلكاتنا»[٨].

وفي العام ١٩١٣ ظهرت جمعية «مكافحة الصهيونية»، واتخذت نابلس مقراً لها، وأنشأت فروعاً في سائر المدن الفلسطينية. ونادت الأحزاب والجمعيات العربية بمقاطعة البضائع الصهيونية، رداً على المقاطعة التي فرضها الصهيونيون على البضائع والأيدي العاملة العربية.

بدأت المرحلة الثانية (١٩١٤ ـ ١٩٢٠) مع الحرب العالمية الأولى. وشهدت الوقائع التالية التي تركت أثرها في مسيرة المشروع الصهيوني وفي المقاومة الفلسطينية والعربية له: (١) وقوف العرب بزعامة الشريف حسين بن علي إلى جانب بريطانيا في الحرب أملاً بدعم بريطانيا استقلال العرب ووحدتهم؛ (٢) صدور «وعد بلفور» عن الحكومة البريطانية؛ (٣) طرح المسألة اليهودية، وخصوصاً الهجرة، على المؤتمرات الدولية ومقاومة العرب المشروع الصهيوني في هذه المؤتمرات، مثل مؤتمر الصلح في باريس (١٩١٩) ومؤتمر سان ريمو (١٩٢٠)؛ (٤) بدء عقد المؤتمرات والاجتماعات الشعبية الفلسطينية، التي رفضت وعد بلفور، وعارضت الهجرة اليهودية والسياسة البريطانية المتحالفة مع الصهيونية، وطالبت باستقلال فلسطين متحدة مع سوريا، مثلما جرى في المؤتمر الفلسطيني الأول (٢٧ كانون الثاني/ يناير ـ ٩ شباط/ فبراير ١٩١٩). ولقد أكد الفلسطينيون إرادتهم هذه في المؤتمر السوري العام الأول (تموز/ يوليو ١٩١٩) والمؤتمر الثاني (آذار/ مارس ١٩٢٠)، وأمام «لجنة كنغ ـ كرين» الأمريكية (حزيران/ يونيو ١٩١٩).

وكان الرئيس الأمريكي ويلسون أوفد إلى المشرق العربي لجنة تحقيق واستفتاء عرفت باسم عضويها «لجنة كنغ ـ كرين»، للوقوف على رغبات السكان ورفع تقرير بذلك إلى مؤتمر الصلح. فتنادى الزعماء الوطنيون في سوريا ولبنان وفلسطين إلى عقد «المؤتمر السوري العام» في دمشق في ٣ تموز/ يوليو ١٩١٩، حيث رفضوا المطالب الصهيونية، واحتجوا «على كل معاهدة تقضي بتجزئة بلادنا السورية أو كل وعد خصوصي يرمي إلى تمكين الصهيونيين في القسم الجنوبي من بلادنا. ونطلب أن تلغى تلك المعاهدات والوعود»[٩].

وقد استندت اللجنة إلى قرارات هذا المؤتمر، إلى جانب اتصالاتها ولقاءاتها بمختلف المنظمات والزعامات الوطنية، وضمنت تقريرها تنبيهاً للمؤتمر بألاّ يتجاهل الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسوريا، حيث بلغ أشده وليس من السهل الاستخفاف به. كما شدد التقرير على اعتقاد من اتصلت بهم اللجنة أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلاّ بالقوة المسلحة.

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٩) لبنان، وزارة الدفاع الوطني، المصدر نفسه، ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

قاوم الشعب الفلسطيني المشروع الصهيوني في هذه المرحلة بالأساليب نفسها التي اتبعها في المرحلة الأولى، إضافة إلى ثورة ١٩٢٠ (٤ ـ ١٠ نيسان/ أبريل) التي جسدت أول تحرك شعبي جماهيري واسع ضد الاحتلال البريطاني والغزوة الصهيونية، للتعبير عن شعور الشعب الفلسطيني بخيبة آماله وإحباط مطالبه.

بدأت المرحلة الثالثة (١٩٢٠ ـ ١٩٤٨) في إثر قرارات مؤتمر سان ريمو (١٩ ـ ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٢٠) الذي عقده المجلس الأعلى للحلفاء، وأقر فيه معاهدة «سيفر» التي صاغها الحلفاء في مؤتمر لندن في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٢٠، والتي تضمنت وعد بلفور وإنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين، وجزّأت البلاد العربية التي كانت في إطار الإمبراطورية العثمانية، ووزعتها على الدول الاستعمارية لتتولى الانتداب عليها[10].

شهدت هذه المرحلة إنهاء بريطانيا حكمها العسكري لفلسطين، وإقامة حكم مدني، وتطبيق نظام الانتداب، ونشوب الحرب العالمية الثانية، وتأسيس جامعة الدول العربية وتوليها معالجة قضية فلسطين. وفي العام ١٩٤٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين.

تصاعدت المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني، ولسياسات بريطانيا المؤيدة له والمنفّذة لوعد بلفور، وخصوصاً أن الهجرة اليهودية أخذت تزداد اتساعاً وتدفقاً وتواتراً، وأن الاستعمار الاستيطاني بدأ يرسّخ جذوره وتتسع مناطقه وجزره فوق أرض فلسطين.

ولهذا، أخذت المقاومة الفلسطينية تلجأ إلى العنف رداً على العنف المسلح الصهيوني ومنظماته الإرهابية، فنشبت ثورات وانتفاضات متعددة ومترابطة الحلقات، من أبرزها ما وقع في الأعوام: ١٩٢٠ و١٩٢١ و١٩٢٩ و١٩٣٥ و١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وتلتها ثورة عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ في إثر صدور قرار التقسيم.

إلى جانب هذه الثورات والانتفاضات، شهدت هذه المرحلة نشاطاً سياسياً تمثل في تكوين الأحزاب وعقد المؤتمرات وتقديم مذكرات الاحتجاج والاستنكار، والدفاع عن المطالب والحقوق الفلسطينية في المؤتمرات العربية والإسلامية والدولية، وأمام اللجان البريطانية والدولية التي زارت فلسطين.

وكان مستند العمل السياسي هو المؤتمرات الفلسطينية التي عقدت ما بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٨ سبع دورات، أكد المؤتمرون في أحدها (الرابع، ٢٩ أيار/ مايو ـ ٢ حزيران/ يونيو ١٩٢١) أن «للعرب في فلسطين حق تقرير مصيرهم ومصير بلدهم السياسي»[11]، في حين قال أعضاء

---

(١٠) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم ١، ٤ مج (بيروت: الهيئة، ١٩٨٤)، مج ٢، ص ٥٣١.

(١١) عبد الوهاب الكيالي، وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، سلسلة الوثائق العامة؛ ١ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، الوثيقة ٢٠، ص ٤٦.

المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس (٢٠ ـ ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٢٢) في نابلس: «نعاهد الله والتاريخ والأمة على أن نواصل السعي في سبيل استقلال بلدنا وتحقيق الوحدة العربية بالذرائع المشروعة القانونية، وأن لا نرضى بالوطن القومي اليهودي والهجرة الصهيونية»[١٢]. وقرر المؤتمر إرسال وفد إلى ملوك العرب وأمرائهم لاطلاعهم على الظلم الذي حل بفلسطين وشعبها.

بعد ثورة البراق ١٩٢٩، دخلت المقاومة الفلسطينية ضد الصهيونية والانتداب البريطاني في مرحلة جديدة، بلغت ذروتها في الثورة الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، حيث أخذت تلوح بوادر تحول نوعي في طبيعة المقاومة واتجاهات سيرها، وأصبح النضال موجهاً ضد الانتداب البريطاني والاستعمار الاستيطاني الصهيوني معاً، وهذا ما أوضحت بوادره تظاهرات يافا وسائر مدن فلسطين في العام ١٩٣٣، حين تأكد الشعب الفلسطيني أن «الوطن القومي اليهودي» وليد السياسة البريطانية وأداة من أدواتها الاستعمارية.

كانت ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ في تلك المرحلة أكثر الثورات الفلسطينية انتشاراً وأنصاراً، وأطولها زمناً، وأشدها عنفاً وأظهرها تماسكاً. غير أن نشوب الحرب العالمية الثانية (أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩)، واحتلال القوات الألمانية بعض أقطار المغرب العربي وتهديدها مصر، ونشوب الثورة ضد قوات الاحتلال البريطاني في العراق (١٩٤٠ ـ ١٩٤١)، والتدابير التي اتخذتها حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين ضد الثورة وقيادتها، أدت كلها إلى انطواء الثورة على نفسها، بانتظار طروء عوامل ومتغيرات جديدة.

ثالثاً: القدرات العربية في مواجهة الغزوة الصهيونية

ركبت الحركة الصهيونية الموجة الاستعمارية الكبرى في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وتبنّى الاستعمار الصهيونية وليدةً وأداةً له يزرعها في قلب الوطن العربي. وإذا كانت دعوة نابليون اليهودية عند أبواب عكا حينما غزا مصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) قد سقطت بهزيمته، فإن طغيان الموجة الاستعمارية الأوروبية فتح السبيل أمام الصهيونية للتحرك وتنفيذ خططها.

وفي حين بدأت الهجرة اليهودية المُنظّمة إلى فلسطين في العام ١٨٨٢، كانت فرنسا قد احتلت الجزائر (١٨٣٠)، وتونس (١٨٨١)، وكانت بريطانيا تحتل مصر (١٨٨٢). ثم احتلت فرنسا فيما بعد المغرب (١٩٠١ ـ ١٩٠٤). وحينما ظن العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن أنها اقتربت من الاستقلال بعد انتهاء الحكم العثماني، كانت فرنسا وبريطانيا بالمرصاد لها، فاحتلتاها بقواتها المسلحة، وأقامتا فيها نظام الانتداب. وفي الوقت نفسه، كانت الجزيرة العربية تتوحد في ظل راية عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، في حين نكثت بريطانيا عهودها التي قطعتها لشريف مكة الحسين بن علي بمنح البلاد العربية التي كانت تحت الحكم التركي الاستقلال، وطبقت عليها مع فرنسا اتفاقية سايكس ـ بيكو. أما

---

(١٢) المصدر نفسه، الوثيقة ٣٢، ص ٩٥.

ليبيا فقد كانت تحت الاحتلال الإيطالي، في حين كان اليمن يعاني التخلف والانغلاق تحت حكم أسرة حميد الدين. هكذا كانت حالة البلاد العربية طوال الفترة الزمنية التي امتدت منذ تجسدت الصهيونية في حركة سياسية استعمارية استيطانية منظمة في مؤتمر بازل (١٨٩٧) حتى منتصف الأربعينيات من القرن العشرين. وطوال هذه الفترة كانت البلاد العربية تنتقل من احتلال إلى احتلال، ومن ثورة إلى ثورة، ومن تمزق في القوى إلى نضال قطري من أجل الاستقلال.

وإذا كان كل قطر عربي يعاني نوعاً من أنواع الاحتلال، وشكلاً من أشكال الاستعمار، فإن فلسطين كانت تعيش معاناة أقسى وأكثر تعقيداً من كل ما عانته كل الأقطار الأخرى. ذلك أن المشكلة التي واجهها الشعب الفلسطيني كانت مزدوجة، فثمة استعمار استيطاني يغزو فلسطين بهجرات متدفقة متتالية منظمة، وثمة قوة انتداب هي دولة استعمارية كبرى التزمت وصممت على تمكين الغزاة من تحقيق غرضهم في الاغتصاب والاستعمار وتأسيس دولة.

إن أي حساب لميزان القوى في تلك الفترة (١٨٩٧ ـ ١٩٤٥)، وبأي معيار أو مفهوم لميزان القوى، لا يمكن إلاّ أن ينتهي إلى ترجيح كفة القوى المعادية. غير أن نضال الشعوب في سبيل حقوقها وتحرير أوطانها لا يأخذ بهذه النظرة. وهذا ما فعله الشعب الفلسطيني حينما بدأ نضاله ولم يهدأ، حتى كان تاريخه، منذ أن وطئت أقدام أوائل الغزاة أرض فلسطين، مجموعة متواصلة الحلقات من الثورات والانتفاضات المتتالية، وكلها كانت من أجل هدف واحد: الحفاظ على عروبة فلسطين واستقلالها الوطني.

ويكفي أن نُشير، على سبيل المثال، إلى تضحيات الشعب الفلسطيني في ثورة عام ١٩٣٦. فقد قُدّر عدد الشهداء العرب على أيدي القوات البريطانية فقط بنحو خمسة آلاف شهيد على أقل تقدير، وعدد الجرحى بنحو ١٥ ألف جريح[١٣].

يمكن التأكيد أن المقاومة العربية للصهيونية بدأت منذ أن بدأت الهجرة اليهودية المنظمة إلى فلسطين تتخذ طابع الاستيطان. «ومن الخطأ التاريخي الفادح ذلك الاعتقاد القائل إن العرب خلال الفترة الممتدة من مطلع الثمانينات حتى صدور تصريح بلفور تميزوا بالغفلة عن الصهيونية والأطماع القومية اليهودية بفلسطين، ولم تبدر عنهم أية مقاومة للهجرة اليهودية والمخطط الاستيطاني الصهيوني إلاّ بعد أن ترامى إلى أسماعهم خبر التصريح البريطاني»[١٤]، فقد كانت ردود فعل الفلسطينيين على بدء الاستعمار الاستيطاني الصهيوني تنم عن وعي مبكر للمخاطر التي ينطوي عليها هذا الاستيطان، من ذلك ـ مثلاً ـ مطالبة وجهاء القدس وأعيانها الباب العالي في العام ١٨٩١ بأن يضع حداً لدخول المهاجرين اليهود وإيقاف بيع الأراضي. وقد استجابت الآستانة للطلب العربي يومذاك. وكذلك كان معظم العرب على معرفة بالصهيونية ومطامعها، وإن كانت هذه المعرفة

---

(١٣) تقدير مبني على المصادر والوثائق البريطانية، انظر: لبنان، وزارة الدفاع الوطني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص ٢٤٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

مقصورة على المثقفين والتنظيمات السياسية والأنظمة الحاكمة. والشواهد على ذلك كثيرة، منها تعريف رشيد رضا للصهيونية، إذ عرّفها في العام ١٩٠٢ بأنها «جمعية سياسية غرضها الاستيلاء على البلاد المقدسة لتكون مقر ملكهم وعرش سلطانهم»(١٥).

وقد حفلت الصحف العثمانية بالمقالات عن الصهيونية وأخطارها. وناهض النواب العرب في مجلس المبعوثان الحكومة العثمانية لتهاونها في إفساح المجال أمام الهجرة اليهودية وبيع الأراضي. وفي انتخابات المجلس في العام ١٩١٤ كانت مقاومة الصهيونية وأطماعها دخلت في صلب البرامج الانتخابية لعدد من المرشحين العرب في سوريا وفلسطين، في حين تأسست، في العام نفسه، جمعيات لمقاومة الصهيونية في القدس وحيفا ويافا والقاهرة وبيروت والآستانة.

ولا ريب في أن الثورة الفلسطينية حظيت، في جميع مراحلها، بتأييد العرب ومساعدتهم. وقد تطور هذا التأييد، في بعض المراحل، ليصبح مشاركة فعلية في الكفاح المسلح. فقد تطوع عدد ليس بالقليل من المقاتلين العرب الذين سبق أن عملوا في الثورة السورية، ومن المقاتلين العراقيين والأردنيين واللبنانيين، وتدفقوا على جبال فلسطين وقاتلوا في صفوف بعض الثورات إلى جانب الفلسطينيين، وسقط منهم الشهداء والجرحى.

وتألفت في العواصم والمدن العربية لجان للدفاع عن فلسطين، وراحت تمد الثورة بالمساعدات المادية والتأييد السياسي. وتجاوبت البلدان العربية مع حوادث فلسطين، فقامت التظاهرات وتدفقت النجدات من العتاد والرجال. وفي ثورة عام ١٩٢٩ (ثورة البراق) ـ مثلاً ـ شهدت البلاد العربية تظاهرات مؤيدة لعرب فلسطين ومعلنة التضامن معهم. وقد انتقلت هذه التظاهرات إلى العالم الإسلامي، فانعقد مؤتمر إسلامي في القدس في أواخر العام ١٩٣١، رداً على مطامع الصهيونيين في الأماكن المقدسة الإسلامية، وأعلن قدسية البراق وحقوق المسلمين في الأماكن المقدسة، واستنكر السياسة البريطانية الاستعمارية واليهودية(١٦).

ولم تقتصر الجهود العربية على المؤتمرات العامة، بل نقلت القضية إلى مجلس عصبة الأمم، حيث دافع العراق ومصر عن حقوق الشعب الفلسطيني.

ومثلما كان نضال الشعب العربي في فلسطين وسائر البلدان العربية غير منظم تنظيماً شاملاً، وغير كافٍ لمواجهة التحدي الموجود على أرض فلسطين والقادم إليها، كانت قدرات الحكومات العربية أكثر عجزاً وأشد قصوراً. وحينما تدخل الملوك والأمراء العرب (السعودية، العراق، اليمن، شرقي الأردن) لتهدئة ثورة عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩، ووجهوا نداءً إلى الشعب الفلسطيني ليخلد إلى السكينة، لم يجدوا مستنداً يعتمدون عليه سوى «حسن نوايا صديقتنا

---

(١٥) مجلة المنار، المجلد ٤، العدد ٢١ (٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٠٢)، ص ٨٠٣.

(١٦) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٩ - ١٩٦٠)، ج ١، ص ٨٤

الحكومة البريطانية»، مع الوعد «بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم»[١٧].

وهكذا، يمكن القول إن المقاومة الفلسطينية للحركة الصهيونية، في بواكيرها، لم تكن رد فعل عفوياً فقط على الهجرة الصهيونية، وإنما كانت كذلك وليدة وعي فلسطيني مبكر لطبيعة الحركة وأهدافها. ومع أن العرب الآخرين الذين شاركوا الفلسطينيين في وعيهم ومقاومتهم لم يتجاهلوا الخطر الصهيوني، إلاّ أنهم لم يرتقوا إلى مستواه، ولم تكن مقاومتهم في حجم الغزوة الصهيونية، لا من حيث التخطيط والتنظيم العلمي، ولا من حيث نوع المقاومة المطلوبة والرد على الصهيونية وخططها بخطط وأساليب مضادة تجهض قدرات العدو وتمنعه من تنفيذ أغراضه. وقد ظهر مقدار القصور العربي في فلسطين نفسها وفي الإطار العربي وعلى الصعيد الدولي.

وحينما تأسست جامعة الدول العربية في ربيع العام ١٩٤٥، وضعت يدها على قضية فلسطين، وباشرت معالجتها، وبذلك دخلت الأقطار العربية المستقلة يومذاك، والتي أسست الجامعة، وعددها سبعة، ساحة الصراع ضد الصهيونية ومن ثم إسرائيل، ليبدأ الصراع العربي ـ الإسرائيلي سلسلة طويلة من الحروب والمعارك والنزاعات المسلحة.

---

(١٧) انظر نص بيان الملوك والأمراء العرب في: أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٥)، ص ١١٧.

الفصل الرابع

مسرح الحرب

أولاً: التعريف

مسرح الحرب هو تلك المساحة من الأرض، مع الامتدادات البرية والفضائية والبحرية والجوية المحيطة أو المرتبطة بها، حيث تحتشد القوات المسلحة للأطراف المتحاربة، وتعمل وتؤدي مهام استراتيجية وعملياتية وتكتيكية تنفيذاً لخطة الحرب. ويتأثر مفهوم مسرح الحرب، ضيقاً واتساعاً، تحديداً وشمولاً، بأنواع الأسلحة، وطرائق القتال، وأشكال الاقتراب والتصادم.

ومسرح الحرب في الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو فلسطين وما حولها، دون تحديد مدى جغرافي للمسرح، فهو يذهب بعيداً في عمق الوطن العربي، وفي جميع الاتجاهات.

ثانياً: الموقع والحدود

تقع فلسطين في قلب الوطن العربي جسراً بين مشرقه ومغربه. وهي في موقع ذي أهمية كبيرة، هو ملتقى قارتيّ آسيا وأفريقيا. وموقعها هذا جعل منها، في مراحل التاريخ المختلفة، مسرحاً لعمليات حربية كثيرة، فعلى أرضها حدثت معارك حاسمة.

وتأتي أهمية فلسطين الجغرافية والاستراتيجية من الأهمية الخاصة للمشرق العربي، إذ تكوّن فلسطين الطرف الغربي للهلال الخصيب الذي يحيط ببادية الشام على شكل نصف دائرة، إضافة إلى أنه يتطابق في حده الغربي مع قناة السويس، ذلك الشريان الحيوي الذي يربط بين القارات الثلاث.

يحد إسرائيل (١٩٤٨) من الشمال لبنان وطول الحدود معه ٧٩ كلم، ومن الشمال الشرقي سوريا وطول الحدود معها ٧٦ كلم، ومن الشرق الضفة الغربية وطول الحدود معها

٥٣١ كلم، ومن الغـرب مصر وطول الحـدود معها ٢٦٥ كلم. وبـذلك يكـون مجموع طـول الحدود الأرضية ٩٥١ كلم. ويحدها من الغرب البحر الأبيض المتـوسط وطول شـاطئها عليـه ١٨٨ كلم، ومن الشرق البحر الميت وطول شاطئها عليه ٥٦ كلم، ومن الجنوب البحر الأحمر وطول شاطئها عليه ١٠ كلم. وبذلك يكون طول الحدود المائية حوالى ٢٥٤ كلم.

ويبلغ طـول إسرائيل من الشـمال إلى الجنوب حـوالى ٤٣٠ كلم، وأكبر عـرض لها من الشرق إلى الغرب حوالى ١١٥ كلم، وأقل عرض لها حوالى ١٤ كلم. وبـذلك تبلغ مسـاحة إسرائيل حوالى ٢١,٧٠٠ كلم٢، منها نحو ٤٤٤ كلم٢ مساحة مائية. وقد أدى صغر مساحتها إلى عـدم وجود عمق اسـتراتيجي لها، سعت إلى الحصـول عليه في حـرب عام ١٩٦٧، وفي نظام الدفاع الإقليمي الذي يستند إلى شبكة المستعمرات(١) وشبكة المـواصلات الـواسعة التي تربط بين جميـع أجزاء الأرض المحتلة، حتى إذا تعـرضت لهجوم عـلى أكثر من جبهـة واحدة تمكنت من مواجهة إحدى الجبهات مع تجميد الجبهـات الأخرى. كـما فرض عـامل المسـاحة عـدة اعتبارات عـلى التخطيط العسكـري أبرزهـا عدم التنـازل عن أي قـطعـة من الأرض، والسعي إلى نقل المعركة إلى أرض العدو.

ثالثاً: الجغرافيا العسكرية لفلسطين

يمكن تقسيم فلسطين، من وجهة النظر العسكرية ومن حيث طبيعة أرضها، إلى ثلاثـة أقسام هي: السهل الساحلي ومنطقة الجليل والنقب.

١ ـ السهل الساحلي: يمتد من رأس الناقورة إلى وادي العريش جنوبـاً على طـول سـاحـل البحر الأبيض المتوسط ويحـده من الشرق جبال الجليـل ويطلق عـلى القسم الشمالي منـه اسم سهل عكا التابع لمنطقة الجليل. ويبلغ طول هـذا السهل من الشـمال إلى الجنوب نحـو ٢٠٠ كلم. ويُعد هذا السهل، بصورة عامة، أصلح المناطق للعمليات الحربية بالنسبة إلى الأسلحة المختلفة. وتتمركز فيه المدن والمراكز الصناعية الرئيسة في إسرائيل (الأهداف الحيوية).

٢ ـ منطقة الجليل: يحد هـذه المنطقـة من الغرب البحـر المتوسط، ومن الشرق نهر الأردن ومرتفعات الجـولان، ومن الشمال جبـال لبنان وجبـل الشيخ (حـرمون). وهـذه المنطقـة كتلة جبليـة تتخللها عـدة وديان، وتمتـد من الشمال إلى الجنـوب مسافـة ٤٠ كلم، وعـرضهـا من الغـرب إلى الشرق ٤٥ كلم. وتنقسم، من حيث طبيعة أرضهـا، إلى أربعـة أقسـام رئيسـة، هي: الجليل الغربي (سهل عكا) والجليل العلوي والجليل السفلي والجليل الشرقي.

وتتميز هذه المنطقة بكثرة الجبال والمرتفعات والوديان والسهـول، إضافـة إلى نهر الأردن الذي يتألف من تجمع ثلاثـة روافد هي: الحـاصباني والـدان وبـانياس، ويجـري جنوبـاً ماراً

(١) يتلخص هـذا النظام بـإنشاء مستعمـرات زراعية عـلى الحدود، يقـوم سكانها بـزراعة الأرض، وفي الوقت نفسه يقومون بحراسة الحـدود، ويعتبرون خط دفـاع أول، تكون مهمتـه الاحتفاظ بـالأرض أطول مـدة ممكنة إلى حين وصول القوات المسلحة.

بسهل الحولة الذي يبلغ ارتفاعه عن سطح البحر حوالى ٧٠ متراً، ثم يتدرج بالانخفاض حتى يبلغ مستواه ٢١٢ متراً تحت سطح البحر عند دخوله بحيرة طبرية. وبعد خروجه من بحيرة طبرية بـ ٨ كلم يرفده من جهة الشرق نهر اليرموك. وتمتاز هذه القطعة من الأرض بخصب تربتها وزراعتها. وبعد ذلك يسير النهر في وادٍ ضيق، وتصبح الأرض حوله شبه صحراء يتخللها بعض الوديان والواحات القائمة على بعض المجاري والينابيع حتى يصب في البحر الميت.

وتوجد في هذه المنطقة أيضاً بحيرة طبرية التي يبلغ طولها ٢١ كلم وعرضها ١٢ كلم وينخفض سطحها ٢١٢ متراً عن سطح البحر.

أما صلاحية منطقة الجليل للعمليات العسكرية فتختلف بين منطقة وأخرى، فالقسم الغربي منها يعتبر أصلح جزء للعمليات. وفي القسمين العلوي والسفلي يمكن التحرك في الوديان الممتدة من الغرب إلى الشرق. أما المرتفعات فغير صالحة لعمليات المدرعات بشكل عام. ومعظم المحاور تمر في مناطق جبلية أو في سهول تتحكم فيها الجبال. أما الجليل الشرقي فهو صالح للعمليات بشكل عام.

ومن الجدير بالذكر أن الجبال الشمالية من فلسطين تصلح للحرب غير النظامية، وتساعد على تحركات وحدات الأنصار وحرية مناورتها، إذ إن وعورة مسالكها في بعض أقسامها المرتفعة تحد من مناورة الوحدات النظامية الكبيرة، وتفرض استخدام وحدات صغيرة العدد لكلا الطرفين، الأمر الذي يجعلها صالحة لقتال الأنصار. إلاّ أن كثافة الطرق المعبدة فيها تخلق ظروفاً صعبة للأنصار، حيث يصعب التنقل المخفي، ويعطي العدو سهولة نقل الإمداد بالرجال من مكان إلى آخر. ومع ذلك تبقى هذه الجبال مناسبة، خصوصاً إذا ما تأقلمت فيها وحدات مدربة قادرة على الانتقال وتوجيه الضربات.

٣ ـ منطقة النقب: وهي منطقة صحراوية وجبلية في معظم أجزائها، وقليلة القيمة من الناحية الاقتصادية، وتبلغ مساحتها حوالى ٤٥ بالمئة من مساحة إسرائيل.

ويتكون النقب بشكل عام، من هضبة يبلغ ارتفاعها ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ متر على شكل مثلث، قاعدته الشمالية خط يمتد بين غزة والطرف الجنوبي من البحر الميت، ورأسه الجنوبي العقبة. وتبلغ مساحة النقب حوالى نصف مساحة فلسطين. وهو قليل الزراعة، غني بثرواته المعدنية، وأهمها اليورانيوم والفوسفات والنحاس.

من الناحية العسكرية، يصعب قتال الأنصار في النقب، غير أنه يصلح لأعمال الإغارات ذات المسيرات الليلية لضرب المستعمرات القريبة وتخريب الطرق والجسور والمنشآت. والنقب أرض مكشوفة، وخصوصاً في الجوانب حيث تنعدم المواقع الطبيعية. ومن هنا تأتي أهمية القوات الجوية التي تعطي الفرصة لمن يحوز السيادة الجوية في النقب لتحريك مشاته ومدرعاته وأسلحته المساندة بحرية وسرعة.

وتكمن خطورة النقب في أهمية المستعمرات الدفاعية والصناعية التي أنشئت فيه، مثل

«ديمونا» الواقعة على بعد ٣٢ كلم إلى الجنوب من بئر السبع، والتي تحتوي المفاعل الذري الكبير ومنشآت صناعة الأسلحة النووية.

ويجاور النقب صحراء سيناء التي تعتبر قطاعاً هاماً في مسرح الحرب، لأنها توصل إلى قناة السويس، وتشرف على الأهداف الرئيسية في مصر. كما تؤدي، في الوقت نفسه، إلى منطقة غزة وتل أبيب. وتسمح مساحة هذا القطاع وطبيعته الجغرافية باستخدام غير جيش ميداني في كل من الاتجاهين. ويمكن أن تعمل في سمائه وشواطئه قوات جوية وبحرية وقوات إنزال.

رابعاً: مسارح العمليات

يقسم مسرح الحرب إلى مسارح عمليات. وتتحكم في هذا التقسيم عدة عوامل، منها: الوضع الجغرافي، والحدود ما بين البلدان، ونوع القيادات المشتركة. وسنأخذ في الحسبان عامل حدود البلدان العربية مع فلسطين، تسهيلاً للدراسة، وليس تقيداً بالعوامل العسكرية التي تتحكم في شروط تكوين المسرح.

وعلى هذا يقسم مسرح الحرب إلى مسارح العمليات التالية، التي اصطلح على تسميتها «جبهات»:

١ ـ مسرح العمليات اللبناني: وهو ذو اتجاه جنوبي نحو فلسطين، ويبلغ عرضه ١٠٠ و١٢٠ كلم. ويتصف بكثرة المرتفعات وبجبال الجليل التي تعترض الاتجاه.

٢ ـ مسرح العمليات السوري: وهو أكثر مسارح العمليات العربية المحيطة بفلسطين تضاريس وعوارض طبيعية، عدا أنه يكوّن، بمجمله، هضبة تنحدر من السفوح الدنيا لجبل الشيخ (حرمون) الذي تبلغ ذروة ارتفاعه ٢٨١٤ متراً. ويمتد المسرح إلى حوالى ٨٠ كلم، من بلدة بانياس شمالاً حتى نهر اليرموك جنوباً. وتنتهي هذه المسافة في بحيرة طبرية التي تشغل نحو ٢٤ كلم من طول المسرح. أما عمقه فأقصاه يبلغ ٢٢ كلم. وتكثر المرتفعات والتلال على الهضبة، لتكوّن مواقع تحكم الوديان والممرات والمواقع ومحاور التحرك الواقعة حولها.

تخترق المسرح ثلاثة محاور رئيسة، ترتبط فيما بينها بطرق عرضانية: (أ) المحور الشمالي: القنيطرة ـ بانياس؛ (ب) المحور الوسط: القنيطرة ـ جسر بنات يعقوب؛ (ج) المحور الجنوبي: البطمية ـ كفر حارب ـ سمخ. والمحور الوسط أهم هذه المحاور، فهو أقصر طرق الاقتراب بالنسبة إلى المدافع والمهاجم، ويبلغ طوله حوالى ٣٠ كلم.

يكوّن المسرح السوري كلّاً واحداً متواصل الأجزاء، مثلما هو العمران متواصل فيه، وفيما حوله، سواء في الجانب السوري أم في الجانب الفلسطيني، حيث تبدأ على طرفه الغربي منطقة الجليل، ذات الكثافة السكانية العالية. ولهذا فإن إسرائيل تنظر إلى الخطر القادم من الجبهة السورية على أنه خطر كبير، يهدد كيانها تهديداً مباشراً يتناول قلبها أو يفكك أوصالها. ومن هنا جاء ذلك الانشغال الذي سيطر على القيادة الإسرائيلية منذ الساعات الأولى لحرب

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٩٧٣، وهو انشغال دفع بالقيادة إلى ضرورة التركيز على الجبهة السورية بكل القوة تجنباً لخطر التعرض للضربة السورية الحاسمة إذا ما استعادت قواتها الجولان، في حين يستطيع خط بارليف والقوات المتمركزة في سيناء، وما يمكن توفيره من قوات احتياطية أخرى ترفد الجبهة الجنوبية، أن تصمد وتناور وتقاتل قتالاً تأخيرياً، ريثما تحسم القيادة أمر الجبهة الشمالية.

٣ ـ مسرح العمليات الأردني: يبلغ طول الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية حوالى ٥٣٠ كلم. وطبيعة الأرض في الضفة الغربية متموجة وجبلية، إذ تقطعها من الشمال إلى الجنوب سلسلة جبال يبلغ ارتفاعها في بعض المناطق أكثر من ألف متر.

وأهم محاور الحركات العسكرية في المسرح الأردني هي: (أ) محور المفرق ـ إربد بيسان ـ العفولة ـ حيفا؛ (ب) محور عمّان ـ السلط ـ جسر دامية ـ نابلس، ومن نابلس يتفرع محوران: الأول: نابلس ـ طولكرم ـ ناثانيا، والثاني: نابلس ـ قلقيلية ـ تل أبيب؛ (ج) محور عمّان ـ جسر الملك حسين ـ أريحا ـ القدس ـ الرملة ـ تل أبيب؛ (د) محور القدس ـ الخليل ـ بئر السبع؛ (هـ) محور الناصرة ـ جنين ـ نابلس ـ رام الله؛ (و) محور جسر دامية ـ طوباس ـ جنين ـ حيفا.

٤ ـ مسرح العمليات المصري (سيناء): تشبّه سيناء بشكل مثلث رأسه عند شرم الشيخ في الجنوب (رأس محمد)، وقاعدته هي الشاطىء على البحر المتوسط شمالاً. ويبلغ ارتفاع هذا المثلث من رأس محمد حتى شاطىء المتوسط حوالى ٣٨٠ كلم. وهي مؤلفة من ثلاثة أقاليم طبيعية: سهول واسعة في الشمال تسمى «سهول العريش» أو «الصحراء»، وهضبة وسطى هي «هضبة التيه»، تليها كتلة جبلية في الجنوب تسمى «جبل الطور».

يتصف الجزء الشمالي من المثلث بقيمة استراتيجية حيوية، فمن يسيطر عليه يتحكم في سيناء كلها. أما في الجنوب فإن شرم الشيخ هو المفتاح، إذ يسيطر على خليج العقبة وعلى حركة المرور فيه عن طريق مضيق جزيرتي تيران وصنافير.

وتعبر سيناء ثلاثة محاور تنقل سالكها بين بلاد الشام ومصر. وقد احتفظت هذه المحاور بقيمتها الاستراتيجية، وخصوصاً في الحروب العربية ـ الإسرائيلية.

يبدأ المحور الشمالي عند بلدة القنطرة على قناة السويس، ويمر بـ رمانة فالشيخ زويد ورفح وخان يونس وغزة فالمجدل ثم يافا.

وينطلق المحور الثاني من مدينة الاسماعيلية لينتهي عند أبي عجيلة مروراً بمضيق الجفجافة. وهو المحور الأهم والأخطر، لأنه يؤدي إلى قلب الدلتا المصرية غرباً، وقلب هضبة فلسطين شرقاً.

ويبدأ المحور الجنوبي من مدينة السويس ويصل إلى ممر متلا فبير تمادة وبير الحسنة حتى يبلغ القسيمة قرب الحدود المصرية ـ الفلسطينية. وتزداد أهمية هذا المحور باحتوائه ممر متلا،

القسم الثاني

الاستراتيجية العسكرية في حرب ١٩٤٨

الذي يكوّن، بوقوعه بين جبل حيطان في الشمال وجبل الواحة في الجنوب، فتحة جبلية تحكم المحور وتسيطر على الحركة في المنطقة.

وثمة محور ثانوي له أهميته أيضاً، يتفرع من المحور الجنوبي متجهاً إلى رأس النقب عند النقطة الشمالية لخليج العقبة. فبعد ممر متلا يتفرع هذا المحور الثانوي باتجاه الجنوب الشرقي، ويمر بجبل الحصن ونخل والثمد حتى يصل إلى رأس النقب.

ولقد رسمت الطبيعة معالم خطوط دفاعية، يمكن تجسيدها في ثلاثة. ويكاد الخط الأول يلامس الحدود المصرية ـ الفلسطينية، فهو يبدأ من العريش شمالاً، ليمر ببير لحفن وأبي عجيلة والقسيمة وكونتيلا ثم رأس النقب جنوباً.

ويلي هذا الخط خط آخر يقع ما بين الحدود شرقاً وقناة السويس غرباً. وتتراوح أبعاد مواقع هذا الخط الثاني عن القناة بين ٣٥ كلم و٧٥ كلم. وأبرز ما في هذا الخط احتواؤه كتلة جبلية منيعة على الحركة، إلا من خلال فتحات جبلية ضيقة، أهمها ممر متلا على المحور الجنوبي، ومضيق جفجافة على المحور الوسط، وممر الجدي وممر الختمية اللذان يقعان بين الفتحتين السابقتين.

وعلى هذا، يتصف هذا الخط بالوعورة في اجتيازه، وخصوصاً ضد المدرعات، فهو في قسمه الشمالي يتألف من رمال سائبة وأراض سبخية، في حين تسيطر عليه الكتلة الجبلية في قسمه الجنوبي. وهذا ما جعل اجتيازه محكوماً بعبور الفتحات، سواء في الحركة من الشرق إلى الغرب، أم على العكس. وبذلك أصبحت هذه الفتحات التي سميت «منطقة المضائق» المفتاح الاستراتيجي لسيناء. ومن يسيطر على هذه المنطقة يستطيع أن يكتسح الصحراء حتى الحدود إن كان يتجه شرقاً، وأن يسهل عليه الوصول إلى قناة السويس إن كان قصده غرباً. وعلى هذا، فإن خط المضائق عامل حاسم، فهو في مصلحة المدافع إذا ما احتفظ به، وفي مصلحة المهاجم إذا ما استولى عليه. وهنا تكمن الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة من سيناء، ومن الترتيب الدفاعي كله.

أما الخط الثالث فهو قناة السويس. وهي خندق مانع مائي، تصل إليها، عند نهايتها وفي منتصفها، المحاور الثلاثة التي تخترق سيناء.

وليست سيناء، من الناحية الاستراتيجية، منطقة عازلة وساحة قتال فحسب، بل هي عمق جغرافي أيضاً، يتيح الإنذار المبكر، والوقت اللازم والكافي للتعبئة والحشد[٢].

---

(٢) من أجل معلومات وتفصيلات أوسع عن الجغرافيا العسكرية لفلسطين، انظر: هيثم الكيلاني، **المذهب العسكري الإسرائيلي** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٩)، الفصل ٢، ص ٢٨ ـ ٥٧؛ حسن مصطفى، **حرب حزيران ١٩٦٧: أول دراسة عسكرية من وجهة النظر العربية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ٢١، وحسن البدري، **الحرب في أرض السلام: الجولة العربية الإسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ٥٥ ـ ٦٧.



الفصل الخامس

بيئة الحرب

أولاً: أسباب الحرب

منذ أن بدأ المشروع الصهيوني ينفّذ خطته في فلسطين، أخذت العوامل والأسباب لإشعال الحرب العربية ـ الإسرائيلية، في العام ١٩٤٨، تتراكم الواحد تلو الآخر. ولم تكن ثورات الشعب الفلسطيني وانتفاضاته ضد المشروع، وخصوصاً في إثر إصدار بريطانيا وعد بلفور (١٩١٧)، سوى إرهاصات ومقدمات للحرب.

ولقد استطاع المشروع الصهيوني، بمساعدة ودعم مباشرين من القوى الاستعمارية والامبريالية، أن يبلغ مرحلته الأخيرة بصدور قرار التقسيم من الأمم المتحدة.

حاولت الأقطار العربية، فور صدور القرار في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، أن تدرأ الأذى عن فلسطين بإرسال قوات من المتطوعين العرب يقاتلون مع الفلسطينيين. ولكن جيش الانقاذ الذي أسسته الجامعة العربية، وقوات المقاومة الشعبية الفلسطينية، لم تكن قادرة على مجابهة القوات الصهيونية، التي هبت، في إثر صدور قرار التقسيم، لتنشر الدمار في المدن والبلدات والقرى العربية، وتقترف أشنع الجرائم الجماعية الوحشية في مختلف أرجاء البلاد، متسترة بقرار التقسيم، ومتذرعة بالسعي لتطبيقه، في حين كانت تهدف إلى احتلال أكبر جزء من فلسطين، وإلى تهجير أكبر عدد من السكان العرب، دون النظر إلى الحدود التي رسمها القرار، وإلى التشكيلة الديمغرافية التي حددها.

ولم تكن هذه الأمور تجري عشوائياً، وإنما كانت وليدة خطط وضعتها القيادات الصهيونية، كل منها في إطار اختصاصها، وبإشراف الوكالة اليهودية التي تحولت إلى حكومة أمر واقع، ما ان صدر قرار التقسيم.

ولم تكن فكرة الحرب بين مشروع الدولة التي رسمها قرار التقسيم والأقطار العربية

المحيطة بفلسطين بعيدة عن الفكر والتخطيط الصهيونيين. فقد كانت القيادة الصهيونية تسعى لتوفير جميع عناصر الدولة وترسيخ أسسها وإقامة ما ينقصها من مؤسسات، وتشغيل هذه المؤسسات قبل أن يرحل الانتداب البريطاني وقواته. ففي حماية هذه القوات تستطيع القيادة الإسرائيلية أن تحقق هدفين: التمهيد لتأسيس الدولة، ومنع الأقطار العربية من التدخل العسكري، وذلك في الفترة الواقعة بين يوم صدور قرار التقسيم (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧) وتاريخ انسحاب القوات البريطانية (١٤ أيار/ مايو ١٩٤٩).

وهكذا ترك تطور الأحوال وتتابع المتغيرات، وخصوصاً تصاعد الهجمة الصهيونية الهادفة إلى التوسع في الأرض وطرد الشعب الفلسطيني وإبادته، أثرهما في الأقطار العربية، فتنادت إلى عقد اجتماعات متتالية، سياسية وعسكرية، في إطار جامعة الدول العربية، وسطرت مذكرات إلى الأمم المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما من الدول. واتجهت إلى إقرار فكرة التدخل العسكري ما ان تنسحب القوات البريطانية من فلسطين. وفي أثناء ذلك، أي في المرحلة التمهيدية وإلى حين انسحاب تلك القوات، تزج الجامعة بجيش الإنقاذ في ساحة القتال ضد القوات الصهيونية، وتمدّ منظمات المقاومة الشعبية الفلسطينية بالسلاح والعتاد والمال.

وفي حين كانت الحكومات العربية تفكر بهذه الطريقة، كانت، في الوقت نفسه، لا تأخذ الأمر بالجد الذي يستحقه، والذي يرقى به إلى المستوى الذي أخذته به القيادة الصهيونية. يضاف إلى ذلك أنه كان ثمة شعور لدى بعض الحكومات العربية بأن الانتداب البريطاني لن يجلو عن فلسطين في الموعد الذي حددته الحكومة البريطانية، وأن الاضطرابات سوف تهدأ وتعود الأمور إلى نصابها، وخصوصاً أن جيش الانقاذ وجيش الجهاد المقدس وسائر منظمات المقاومة ستكون عاملاً قادراً على تهدئة الأمور والحفاظ على الحقوق العربية.

ثانياً: الوضع في فلسطين

يمكن القول إن العام ١٩١٧، الذي شهد صدور وعد بلفور وطلائع الاحتلال البريطاني لفلسطين، كان بدء تاريخ العمل الشعبي الفلسطيني، بشكليه المنظم والعفوي، ضد المشروع الصهيوني، الذي أخذ ينمو ويتسع أرضاً، ويترسخ جذوراً ومؤسسات، في ظل الحكم البريطاني لفلسطين. ومع تنامي المشروع وتطبيقه خطوة خطوة، ولدت المؤسسات الصهيونية في فلسطين، مثل: الوكالة اليهودية، والأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والمنظمات العسكرية الإرهابية.

وفي مقابل هذا الكيان الصهيوني المتنامي، أقام العرب، أصحاب الوطن الفلسطيني، مؤسساتهم، وفي مقدمتها: اللجنة العربية العليا، والمجلس الإسلامي الأعلى، والمؤتمر الفلسطيني، والأحزاب السياسية.

وهكذا نمت، في ظل الحكم البريطاني، سلطتان غير نظاميتين، تقودان جانبين متنازعين، قيادة سياسية وعسكرية واجتماعية واقتصادية، كل في مساحتها التي تسيطر عليها.

وكانت حكومة الانتداب تضيّق على القيادة الفلسطينية مساحتها، وتقيّدها بقوانين وأنظمة تشل حركتها، وتعتقل المناضلين والقادة أو تطردهم من بلادهم، في حين كانت تفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية المنظمة، ولا تقاوم الهجرة غير الشرعية، وتشرع القوانين والأنظمة التي تساعد اليهود على حيازة الأراضي، وتحمي المستعمرات، وتغض الطرف عن تدريب القوات العسكرية الصهيونية وعن تهريب السلاح إليها، سواء من خارج فلسطين أو تحت ستار السرقة من مستودعات الأسلحة البريطانية.

لقد تحددت نتيجة الصراع طوال العقود الثلاثة التي سبقت ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، موعد دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، بالموارد المتاحة لكل من الطرفين المتنازعين. ففي حين كانت البنية الأساسية الاجتماعية والسياسية لليهود متطورة، وكانت الصهيونية توجه إلى فلسطين الرجال والأموال والطاقات والكفاءات والدعم الاستعماري، وتبني القوات العسكرية المدربة والمسلحة، لم ينجح عرب فلسطين في بناء كيان سياسي اجتماعي عسكري موحد قادر على مواجهة التحدي الصهيوني، ولم يقدم العرب الآخرون إلى عرب فلسطين ما يساعدهم أو يكفيهم لإقامة ذلك الكيان.

وفي حين كانت العلاقات بين البلدان العربية بعضها ببعض لا توفر مناخاً سياسياً يسهل اتفاقها وتعبئة طاقاتها لمواجهة التحدي الصهيوني، كان وضع القوى العربية داخل فلسطين أسوأ حالاً. فقد كان عرب فلسطين منقسمين، بصورة رئيسة، بين أنصار المفتي محمد أمين الحسيني وبين خصومه، فضلاً عن سوء التنظيم في قوى المقاومة والعمل السياسي والنضالي، والعجز المالي، والقصور جد الكبير في التنظيم العسكري أو شبه العسكري، وندرة الأسلحة والذخائر، وقدمها وعدم قدرتها على مواجهة أسلحة العدو وتنظيماته العسكرية.

وفيما كانت الصهيونية تزيد ثقلها في فلسطين، وتكثف مؤسساتها وقياداتها فيها، لتستطيع إدارة الأنشطة العسكرية والسياسية إدارة مباشرة، كانت القيادات الفلسطينية تزيد ارتباطها بالبلدان العربية، حتى إذا نشبت ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، ظهر ضعف القيادات الفلسطينية واضحاً، وتراجعت استقلاليتها وفاعليتها. وهكذا أصبحت الحاجة إلى تدخل البلدان العربية في قضية فلسطين تزداد بمرور الزمن، حتى إذا قامت جامعة الدول العربية في ربيع عام ١٩٤٥، يمكن القول إن ادارة القضية قد انتقلت إلى خارج فلسطين.

ثالثاً: الوضع العربي

لم تكن العلاقات بين الأقطار العربية، فيما قبل حرب ١٩٤٨، تكوّن أرضية مناسبة للتخطيط للحرب، ثم لخوضها. فقد كانت عوامل عدم الثقة، والتباين بين النيات والأفعال، وتأليف المحاور وأطماع الحكام، ومدى التأثر بالوجود أو النفوذ الاستعماري، أهم العوامل التي أثرت في نوع العلاقات العربية البينية، وفي ايجاد مناخ لا يوفر الأسباب الكافية لعمل عسكري مشترك ناجح.

إن مراجعة محاضر اجتماعات «بروتوكول الاسكندرية» الذي وقعته الحكومات العربية في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤، ومحاضر[1] الاجتماعات التي انتهت إلى توقيع «ميثاق جامعة الدول العربية» في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥ تثبت ما ذهبنا إليه. ويضاف إلى ذلك، وقائع التاريخ السياسي لتلك العلاقات البينية في النصف الأول من الأربعينيات حينما كانت تطرح مشروعات مثل: سوريا الكبرى، والهلال الخصيب، في إطار الوجود الاستعماري. فقد كانت تلك المشروعات سبباً في توتر العلاقات، والشك في النيات، وتأليف المحاور.

وحينما ولدت جامعة الدول العربية، أهملت في ميثاقها الشؤون العسكرية والدفاعية، على الرغم من إدراك البلدان الأعضاء أهداف الهجمة الصهيونية ومخاطرها وأبعادها، فالمحاضر التي أشرنا إليها تؤكد هذه الواقعة.

ولم يطل الزمن بالجامعة حتى اضطرت إلى مواجهة قضية فلسطين بمختلف أوجهها، ومنها العسكرية، فخاضت الحرب بشكليها: الشكل غير النظامي، والآخر النظامي.

وقبل أن تنخرط الجامعة في النزاع المسلح، مرّ قرار الحرب بمراحل متتالية، تكونت فيها معالم الاستراتيجية العسكرية العربية، من خلال التصعيد العملياتي الذي شهدته ساحة القتال في فلسطين، وخصوصاً في الفترة منذ صدور قرار التقسيم حتى دخول الجيوش العربية إلى فلسطين.

وتعتبر هذه الفترة أخطر مرحلة في تاريخ قضية فلسطين وأهمها. ففيها تكوّنت وتوافرت عناصر القرار السياسي ـ العسكري، وفي إثرها وقعت حرب هي النواة الأولى في الشكل الجديد الذي اتخذه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو الصراع المسلح بين البلدان. ومن هذه النواة توالدت حروب ومعارك كثيرة، كوّنت، بمجموعها، مظاهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي ووقائعه.

إضافة إلى العلاقات العربية البينية، والمشكلات القطرية الداخلية، ثمة متغيرات خارجية جد هامة، فرضت دورها كعامل مؤثر في قضية فلسطين، وتمثلت في سياسات الدول الكبرى ومواقفها من القضية. وكانت حصيلة هذه المتغيرات والمشكلات فقدان الأقطار العربية القدرة على إيقاف مسيرة فرضتها القوى الدولية الكبرى في تحركها المضاد لاتجاه هذه الأقطار، التي لم تكن تدرك دقة الخطة الصهيونية ـ الإمبريالية، وترابط عناصرها في مشروع واحد يصعب فصل حلقاته أو توقيف تنفيذه إلا بقوة دفاعية واحدة، تتوافر لها عناصر العمل العسكري والسياسي والاقتصادي والفكري المشترك، والقدرة على التصدي للمشروع

---

(١) انظر: محاضر مناقشة وإقرار بروتوكول الإسكندرية في مجلة: شؤون عربية، العدد ٤٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥)؛ العدد ٤٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥)، والعدد ٤٦ (حزيران/ يونيو ١٩٨٦)، ومحاضر مناقشة وإقرار ميثاق جامعة الدول العربية، في مجلة: شؤون عربية، العدد ٤١ (آذار/ مارس ١٩٨٥).

وإحباطه، وهو ما لم يكن متوافراً على الساحة العربية يومـذاك، وفق الخريطة السياسية التي كانت سائدة في الوطن العربي.

رابعاً: الوضع الدولي

كانت الشعوب العربية، ومنها شعب فلسطين، تتطلع إلى التحرر والاستقلال، في إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، حتى ان بعضهـا حاول التخلص من الاستعمار والحرب دائـرة. وكان أمر استقلال فلسطين أصعب وأكثر تعقيداً من استقلال كل الأقطار في المشرق العربي، بسبب المشروع الصهيوني وما حققه من مكاسب وتوضعات في فلسطين حتى ذلك الحين.

وحين انتهت الحرب، ارتسمت خريطة القوى في العالم الجديد، فبرز الاستقطاب الدولي في بؤرتين عالميتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وقد قدر لهما أن يملكا من أسباب القوة والنفوذ والسيطرة ما لا تضاهيه أية قوة أخرى سواهما، حتى ان القوى الاستعمارية التي كانت عظمى قبل الحرب، مثل بريطانيا وفرنسا، أصبحت توابع في فلك أحد القطبين، اللذين راحا ينظمان قواهما وأنصارهما في مختلف أنحاء العالم، فنشأ عن ذلك ما سمي «الحرب الباردة»، وتوالدت التوترات والصراعات المسلحة المحلية والإقليمية المتناثرة في مختلف بقاع ما سمي «العالم الثالث».

ولقد كان دور الإمبريالية في فلسطين يسيراً بالنسبة إلى أدوارها في سائر المناطق الأخرى. ذلك أن الاستعمار البريطاني تولى، بصك دولي من عصبة الأمم، مهمة تنفيذ وعد بلفور.

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العالمية الجديدة، قد ورثت مناطق النفوذ الاستعماري القديم، وتحركت بتأثير المتغيرات الجديدة، ومن أهمها تزايد النفوذ الصهيوني، والشعور بأن للاتحاد السوفياتي، الذي غدا قوة عالمية جديدة منافسة للولايات المتحدة، حدوداً قريبة من الوطن العربي، ولأن الولايات المتحدة تريد أن تضع هذا الوطن في إطار نفوذها وسيطرتها، فتمنع عنه القوة والوحدة والمنعة، فقد راحت تتبنى المطالب الصهيونية، وتتعاون مع بريطانيا على تنفيذها في فلسطين وفي المجال الدولي.

وما أن انتهت الحرب العالمية الثانية، حتى أخذ الفكر السياسي الأمريكي يتصاعد في تأييده مطالب الصهيونية، ومساعدته المنظمات الصهيونية، ومناصرته فتح أبواب فلسطين لهجرة اليهود إليها، إلى أن بلغ الدعم الأمريكي للمشروع الصهيوني ذروته في تعبئة القوة السياسية والدبلوماسية الأمريكية في العالم لاستصدار قرار التقسيم عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وإذا كان الاتحاد السوفياتي ينافس السياسات الأمريكية ويعارضها، بصورة عامة، في مختلف بقاع الأرض، فقد حدث أن تلاقت السياستان السوفياتية والأمريكية عند دعم المشروع الصهيوني، مع الاختلاف الجذري بين منطلقات وأسس كل سياسة منهما.

ولقد تغيرت صورة الحركة الصهيونية في المنظور الإيديولوجي السوفياتي غير مرة؛ ففي حين قوّمها هذا المنظور، في بداية الحرب العالمية الثانية، بأنها «من أشد الحركات رجعية»[٢]، نجد موسكو تدعم مشروع التقسيم، وتسرع إلى الاعتراف بإسرائيل فور قيامها، وتيسّر لها التزود بالأسلحة والذخائر، وتراها «دولة» تقدمية في منطقة تسيطر عليها الرجعية العربية.

وهكذا عقد القطبان العالميان، ومعهما سائر القوى الكبرى، العزم على تمكين الحركة الصهيونية من إقامة إسرائيل في فلسطين، واستطاعت هذه القوى، مجتمعة، أن تسخر المنظمة الدولية لغرضها هذا. وكان التقاء القطبين، على الرغم مما بينهما من تباين في الإيديولوجيات والاستراتيجيات والسياسات، عاملاً رئيساً وهاماً جداً في تنفيذ المرحلة الأخيرة من وعد بلفور، وفي هزم الجيوش العربية في فلسطين، وإحباط السياسة العربية في المجال الدولي.

---

(٢) عبد الرحمن الصالحي، «حرب العام ١٩٤٨: رؤية عربية وعالمية،» شؤون فلسطينية، العدد ١٩١ (شباط/ فبراير ١٩٨٩)، ص ٣٥.

الفصل السادس

ميزان القوى

كان عدد السكان العرب في فلسطين يبلغ في شهر أيار/ مايو ١٩٤٨ حوالى ١٣٥٠٠٠٠ نسمة، ونسبة القادرين منهم على حمل السلاح (٢٠ ـ ٤٥ عاماً) تبلغ ٢٨,٥ بالمئة، أي ٣٨٥٠٠٠ شخص، منهم ٢٠٠٠٠٠ من الذكور[1]، في حين بلغ عدد اليهود يومذاك حوالى ٦٤٥٠٠٠ نسمة. ونظراً إلى أن الحركة الصهيونية ركزت على تهجير عنصر الشباب إلى فلسطين، فقد كانت نسبة القادرين على حمل السلاح منهم عالية، إذ بلغت ٤٤ بالمئة، أي ٢٨٤٠٠٠ نسمة، منهم ١٤٧٠٠٠ من الذكور[2].

أولاً: القوات الشعبية العربية

كانت القوات الشعبية العربية التي قاتلت القوات الصهيونية، وخصوصاً في الفترة الواقعة بين إعلان قرار التقسيم (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧) وإعلان قيام إسرائيل (١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨) (المرحلة التمهيدية للحرب)، مؤلفة من أربع تشكيلات: (١) جيش الإنقاذ، (٢) مجموعة المتطوعين المصريين، (٣) جيش الجهاد المقدس، (٤) القوات المحلية.

١ ـ جيش الإنقاذ

أُسس جيش الإنقاذ بقرار من جامعة الدول العربية، التي تولت تسليحه والإنفاق عليه، وقوامه متطوعون من مختلف الأقطار العربية. وقد بدأ المتطوعون في أواخر العام ١٩٤٧ يتوافدون إلى معسكرات قطنا قرب دمشق، حيث كانوا يتلقون تدريباً أولياً سريعاً، ثم ينخرطون في أحد الأفواج المقاتلة التي بلغ عددها ثمانية أفواج هي: اليرموك الأول،

(١) الأمم المتحدة، الوثيقة (ST/SG/SER.F/1)، (نيويورك، ١٩٧٨).

(٢) رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، فرع التاريخ، حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية الرسمية، ترجمة أحمد خليفة (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٢٢.

والـيرموك الثـاني، واليرمـوك الثالث، والقـادسيـة، وحـطين، وأجنـادين، والعـراق، وجبـل العرب[٣]. وقد بدأت هذه الأفواج تدخل فلسطين، الواحد تلو الآخر، بدءاً من مـطلع العام ١٩٤١. ثم دخل قائـد الجيش فوزي القـاوقجي فلسطين في ٥ آذار/ مـارس ١٩٤٨، وأقام مقر قيادته في قرية جبع بين نابلس وجنين. وقد تراوح تقويم عـدد قواتـه بين ١٠ آلاف و٥٢ الف مقاتل[٤]، في حين أن المعلومات المتقـاطعة تشـير إلى أن عدد الـذين تقدمـوا للتطوع بلغ حوالى ١٠ آلاف شخص، وأن الذين دخلوا فلسطين فعلاً بملاك الإنقاذ وضمن تشكيـلاته لم يزيدوا على ٤٦٣٠ مقاتلاً.

ونظراً إلى أن متطوعي جيش الإنقاذ جاؤوا من مصادر اجتماعيـة وثقافيـة متعددة، فقـد كان لا بد من صهرهم في بوتقة واحدة حتى يكـون سلوكهم العسكري وتنفيـذ المهام القتـالية بأسلوب واحد. غير أن ضيق الوقت، وقلة عدد المدربين العسكريـين الذين قـدمتهم الأقطار العربية، كانا من أبرز العوامل التي أدت إلى أن يكون تدريب المتطوعين ضعيفاً. «فكـان الكثير من المتطوعين يلتحقون بالوحدات مباشرة، دون أن يمروا بهـذا المعسكر [قـطنا]، رغم أن البعض منهم لم يسبق لـه أن خدم في وحـدات عسكريـة من قبل [...] إننـا كنا نجـد الكثيرين منهم [أي من المتـطوعين] لم يكـونوا يعرفون حتى كيفية إملاء البندقية، بصرف النظر عن الخصائص العسكرية الأخرى من انضباط وطاعة أوامـر أو تحمل مشاق عسكرية وما أشبه»[٥].

وكانت هذه المظاهر نتيجة طبيعية للنقص الكبير في عدد الضباط وضباط الصف، حتى ان بعض السرايا كان يقودها ضباط إعاشة (تموين) برتبة مـلازم أو ضابط صف. أمـا أكثريـة الفصائل فكان يقودها متطوعون لم تسبق لهم خدمة عسكرية من قبل. وهـذا النقص في عدد الضبـاط وضبـاط الصف أفقـد جيش الإنقـاذ الإدارة الحسنـة والقيـادة السليمـة والانضبـاط العسكري الحازم، وهي أهم مميزات ما ترتكز عليه أية قيادة. وكان من نتيجة ذلك أن عمـد بعض الـوحدات إلى تـرك مواقعـه من تلقاء نفسـه، ومن دون أن يواجـه ضغطاً يضـطره إلى التراجع؛ كما امتنع بعضها عن إطاعة الأوامر الصادرة إليه لاحتـلال مواقـع جديـدة. ورفض بعضها الآخر نجدة قوات كانت بحاجة إلى العون والمساعدة[٦].

---

(٣) عـارف العارف، **النكبـة: نكبة بيت المقـدس والفردوس المفقـود، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢**، ٦ ج (صيـدا: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٥٦)، ج ١، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٤) انظر: فؤاد طهبوب، **حتمية الحرب وسرابيات السلام** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٧٢، حيث قدّر عديد جيش الإنقاذ ١٠,٠٠٠ مقـاتل؛ رئـاسة أركـان الجيش الإسرائيلي، فـرع التاريخ، المصدر نفسه، ص ٢١٩، وفيه بلغ التقدير ٥٢٠٠ مقاتل، وسليمان مـوسى، **أيام لا تنسى: الأردن في حرب ١٩٤٨** (عمّان: مـطابع القـوات المسلحة الأردنيـة، ١٩٨٢) ص ٦١، وفيه عـديد جيش الإنقـاذ ٢٠٠٠ مقاتل فقط.

(٥) عامر حسك، **من مأساة فلسطين** (بغداد: مطبعـة المعارف، ١٩٦٠)، ص ٩٦ ـ ٩٧. وكـان العقيد الركن عامر حسك من ضباط هيئة أركان جيش الإنقاذ.

(٦) فلاح خالد علي، **الحرب العربية الاسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل** (بـيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٨١ ـ ٨٢.

كان على رأس الهرم العسكري المفتش العام لقوات المتطوعين اللواء طه الهاشمي (العراق). أما اللجنة العسكرية في إطار جامعة الدول العربية فكان يرأسها اللواء صفوت إسماعيل (العراق)، وجميع البلدان العربية أعضاء فيها. وكان مندوبو العراق وسوريا ولبنان وفلسطين مثابرين على العمل في اللجنة، دون بقية الأعضاء، وكان النسق الثاني هو قيادة الميدان، أي قائد الجيش، وهو فوزي القاوقجي، ويليه مباشرة قادة الأفواج.

وكانت للعمليات، من الناحية الميدانية، منطقتان مستقلتان: المنطقة الوسطى، حيث عملت غالبية قطعات الجيش بقيادة القاوقجي نفسه، الذي اتخذ جبع مقراً لقيادته؛ والمنطقة الشمالية، حيث عملت مجموعة وحدات بقيادة المقدم أديب الشيشكلي (سوريا)، واتخذ قرية الصفصاف في الجليل، بالقرب من صفد، مقراً له. وقد بقي هذا الاستقلال قائماً حتى وصول القاوقجي في أوائل حزيران/ يونيو ١٩٤٨ إلى الجليل، حيث تسلم القيادة هناك بعد انسحاب الشيشكلي من فلسطين في أواخر أيار/ مايو. واتخذ قرية عيترون، في جنوبي لبنان، مقراً لقيادة جيش الإنقاذ. أما قيادات الأفواج فكان لكل فوج مركز قيادة في منطقة انتشار سراياه[٧].

٢ ـ مجموعة المتطوعين المصريين

تألفت هذه المجموعة، في غالبيتها، من جماعة الإخوان المسلمين، الذين استقلوا بقطاع للعمليات غير القطاعات التي عمل فيها جيش الإنقاذ. وكان كل من الجانبين يعمل في ساحة القتال مستقلاً عن الآخر.

لم توافق الحكومة المصرية، في بادىء الأمر، على اشتراك متطوعين مصريين في مرحلة ما قبل ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨. ولكنها عادت فسمحت للإخوان المسلمين بإرسال وحدات من المتطوعين، وزودتهم ببعض الأسلحة والضباط لتدريبهم وقيادتهم، ومدَّتهم جامعة الدول العربية ببعض المال، فتألفت منهم ثلاث كتائب[٨].

عملت هذه الكتائب في النقب والعريش والشريط الساحلي لغزة، ضد المستعمرات الصهيونية، بدءاً من شباط/ فبراير ١٩٤٨. وحينما دخل الجيش المصري فلسطين عملت متعاونة معه، واستشهد قائدها المقدم أحمد عبدالعزيز (٢٢ آب/ أغسطس ١٩٤٨)[٩]. وقد عمل مع هذه المجموعة متطوعون من تونس والسودان وليبيا. كما أن جمعية «مصر الفتاة» كوَّنت مجموعة من المتطوعين باسم «القمصان الخضراء»، دخلوا ساحة العمليات أيضاً[١٠].

---

(٧) هاني الهندي، جيش الإنقاذ (بيروت: دار القدس، ١٩٧٤)، ص ٤١ ـ ٤٢.

(٨) علي، المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٩) رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، فرع التاريخ، حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص ٢٢٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

٣ ـ جيش الجهاد المقدس

نظمت الهيئة العربية العليا لفلسطين المجاهدين الفلسطينيين في تشكيلة مقاتلة شبه عسكرية، «جيش الجهاد المقدس»، ونصّبت قائداً عليه عبدالقادر الحسيني، الذي استشهد في معركة القسطل (٨ نيسان/ ابريل ١٩٤٨). وكانت القوات مؤلفة من فئتين رئيستين: القوة الضاربة، وأفرادها تحت السلاح، وهي قوة متحركة مستعدة للعمل، تراوح عديدها بين ٥ آلاف و٧ آلاف. أما الفئة الثانية فكانت تضم المجاهدين المقيمين في قراهم. وكانوا يشتركون في المعارك في مناطقهم، أو في جوارها. وبلغ عدد العاملين فيها نحو عشرة آلاف.

توزعت هذه القوات على سبع مناطق، لكل منطقة قائد. وهذه المناطق هي: القدس، بيت لحم، رام الله، المنطقة الغربية الوسطى (يافا والرملة واللدّ ووادي صرار والمجدل)، المنطقة الجنوبية (مطار غزة وجبل المنطار والبريج وسويدان وخان يونس ودير البلح)، المنطقة الغربية (قلقيلية وطولكرم ويافا وأم الفحم)، المنطقة الشمالية (حيفا وعكا والناصرة وطبرية وبيسان وصفد)[١١].

كان تسلح جيش الجهاد محدوداً، وغير كافٍ قط لمواجهة متطلبات الصراع ضد المنظمات العسكرية الصهيونية. فقد بلغ مجموع ما قدمته الهيئة العربية العليا إلى هذا الجيش التابع لها: ٥٣٩٦ بندقية و٤٩٩ رشاشاً و٣٦٤ رشيشة تومي و٣٠٩ مسدسات و٦٦ مدفعاً مضاداً للدرع، و٢٣ مدفع هاون، ومتفجرات وقنابل يدوية وذخائر متنوعة[١٢]. في حين بلغ مجموع ما قدمته اللجنة العسكرية في جامعة الدول العربية ١٦٠٠ بندقية فقط[١٣]. ويبدو أن الخلاف بين الهيئة العربية العليا وبعض الحكومات العربية أدى إلى تحويل الأسلحة والأموال ـ التي كان تبرع بها بعض الشعوب والحكومات العربية ـ إلى اللجنة العسكرية، حيث كانت تكدس «في حين كان عرب فلسطين في أمس الحاجة إليها»[١٤].

قامت الهيئة العربية العليا بالإنفاق على هذه القوات التي كانت القدرة القتالية للمتطوعين فيها تتصف بالنقص الفادح في التدريب والاستعداد القتالي. فالأسلحة الصغيرة التي اقتناها معظم عرب فلسطين في بيوتهم كانت محدودة النفع، متعددة الأنواع والعيارات. أضف إلى ذلك كله النقص الشديد في الذخيرة، وافتقار أصحاب الأسلحة إلى مصادر منتظمة تمدهم بالذخيرة اللازمة، أو توفر لهم بدلاً من الطلقات القليلة التي كانت بحوزتهم[١٥].

---

(١١) محمد طارق الأفريقي، المجاهدون في معارك فلسطين، ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) (دمشق: دار اليقظة، ١٩٤٨)، ص ٣١ ـ ٣٢.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٧، والعارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢، ج ١، ص ٣٠.

(١٣) طه الهاشمي، «مذكرات،» جريدة الحارس (العراق)، ١٩٥٣/٥/٢٠.

(١٤) محسن البرازي، «مذكرات،» الحياة (بيروت)، (آذار/ مارس ١٩٥٣).

(١٥) Edgar O'Ballance, *The Arab - Israeli War, 1948* (London: Faber and Faber, 1956), p. 84.

٤ ـ القوات المحلية

لم تكن القوات المقاتلة التي نشأت في المدن والقرى في فلسطين مختلفة في أساسها، اختلافاً كبيراً عن تلك التي نشأت وقاتلت في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. سوى أن ألوفاً من الشبان العرب استطاعوا أن يتدربوا في وحدات الشرطة والوحدات البريطانية العاملة في فلسطين، وأن أسلحة وذخائر أخذت تدخل فلسطين. وإذا كان هناك تطور في التدريب والتأهيل والتسليح قد لوحظ، فإن الناحية التنظيمية لم تشهد تقدماً عما كانت عليه في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. فقد كان معظم المقاتلين يكوّنون مجموعات صغيرة مقاتلة، يرتبط كل منها بقائد محلي. وكان التعاون بين هذه المجموعات يقوم على أساس النجدة و«الفزعة» أكثر مما يقوم على أساس الترابط العضوي والتنظيم الدفاعي المترابط الأطراف والمتشابك الحلقات. لذا لم تستطع القوات أن تنشىء أو تربي عدداً كافياً من القادة الأكفياء، أو تؤدي دائماً، أعمالاً كبيرة ومؤثرة.

وعلى الرغم من ذلك، استطاعت القوات المحلية، في بعض المدن والقرى، حينما توافر لها عامل التجمع والتشارك في القتال، أن تشن وحدها، أو بالتشارك مع قوات الجهاد المقدس، هجمات هامة على بعض المستعمرات. كما استطاعت ان تهاجم خطوط المواصلات وقوافل الأعداء، وتزرع الألغام، وتنصب الكمائن، وتسمّر وتجمّد قوات صهيونية كبيرة في جبهات تل أبيب والقدس وحيفا، وتوقع مناطق كاملة في ضائقة خانقة[١٦].

ثانياً: الجيوش العربية

لم تكن جيوش الأقطار العربية السبعة، التي كانت تتألف منها جامعة الدول العربية عام ١٩٤٨، وهي مصر والعراق وسوريا ولبنان والسعودية والأردن واليمن، تتمتع باستقلالية كاملة للتحرك والعمل، أو بقدرة تنظيمية وعددية وسلاحية، تؤهلها لمواجهة الغزوة الصهيونية. فقد كان على رأس الجيش الأردني ضباط بريطانيون. وكان الجيشان المصري والعراقي خاضعين لأحكام معاهدتين معقودتين مع بريطانيا. أما الجيشان السوري واللبناني فكانا خارجين حديثاً من حكم الانتداب الفرنسي، ضعيفين عدداً وعتاداً وسلاحاً. وكان الجيشان السعودي واليمني، رغم استقلالهما، ضعيفين ومزودين بأسلحة بسيطة.

حاول بعض قيادات الجيوش العربية الحصول على أسلحة حديثة، وتوسيع ملاكاتها، فلم يوفق في معظم ما سعى إليه. واشترى ملك مصر أسلحة فاسدة كانت تنفجر لدى استعمالها. وسعت سوريا إلى التسلح، وانتهت حرب ١٩٤٨، قبل أن تتمكن من ذلك. وغرقت السفينة التي حملت ما استطاعت شراءه من السلاح في البحر الأبيض المتوسط.

دخل الجيش المصري بقوة مؤلفة من لواءين، تسندهما خمس عشرة طائرة للدعم

---

(١٦) رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، فرع التاريخ، حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص ٢١٧.

المباشر، وخمس قاذفات قنابل، وبعض طائرات الاستطلاع. ثم دُعمت هذه القوة بقوة أخرى مماثلة. هذا، وقد عملت قوة سعودية مع القوات المصرية.

دخل الجيش العراقي فلسطين بقوات قوامها لواءان. ثم ازداد عديده حتى بلغ الضعفين بعد الهدنة الثانية. وكانت هذه الزيادة تترى جزءاً فجزءاً، لتدعم القوات المقاتلة. وتميّز الجيش العراقي بقوته الجوية. فقد هبط في مطار المفرق الأردني في ١٢ أيار/ مايو ١٩٤٨ سربان من قاذفات القنابل وسرب من الطائرات المقاتلة.

كان الجيش السوري، حين بدء الحرب، مؤلفاً من ثلاثة ألوية مقاتلة. ولم يكن لديه من الأسلحة والذخائر ما يكفي لأكثر من أسبوع قتال(١٧). أما الجيش اللبناني فقد اشترك في الحرب بقوة لواء معزز (أربعة أفواج مشاة وفوج مدفعية وفوج مدرعات وسرية من الخيالة)(١٨).

زاد حجم الجيش الأردني في خلال عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ إلى نحو الضعفين، وزاد في الوقت نفسه عدد البريطانيين فيه إلى ما يقارب ٤٥ ضابطاً و١٨٠ ضابط صف. وكان رئيس الأركان، وهو الجنرال جون باجوت غلوب (John Bagot Glubb) بريطانياً. وفي حين كان معظم المراكز في القيادة العامة والتشكيلات العسكرية بأيدي الضباط البريطانيين، كان هناك خمسة ضباط عرب في مراكز القيادة(١٩).

وكان بعض وحدات الجيش الأردني قبل ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ يرابط في فلسطين، ويتعاون مع القوات البريطانية في ما يتعلق بمسؤولياتها الانتدابية. وعندما اقترب يوم انتهاء الانتداب، أعادت السلطات البريطانية القوات الأردنية إلى الأردن، مخافة أن تمدّ يد المعونة إلى الفلسطينيين، أو تحول دون احتلال اليهود مراكز عسكرية مهمة تساعدهم في أعمالهم العدوانية. وما ان حلّ يوم ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ حتى عادت القوات الأردنية منتظمة في ثلاثة ألوية إلى فلسطين مرة ثانية، كجيش محارب بقيادة بريطانية ضد إسرائيل(٢٠).

ثالثاً: القوات الصهيونية ـ الجيش الإسرائيلي

كان اليهود يمثّلون الأكثرية في مدينتي تل أبيب ويافا. ويعيش قسم منهم في القدس وحيفا وبعض المدن الأخرى. أما القسم الآخر (نحو نصف اليهود تقريباً) فكان يقطن في المستعمرات التي فاق عددها ٣٠٠ مستعمرة، والتي تراوح عدد سكانها بين ٢٠٠٠٠ نسمة

---

(١٧) العارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢، ج ٢، ص ٣٥٢.

(١٨) منير أبو فاضل، في جريدة: النهار، ١٧/٦/١٩٥٠.

(١٩) عباس مراد، الدور السياسي للجيش الأردني، ١٩٢١ ـ ١٩٧٣، كتب فلسطينية؛ ٤٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الإبحاث، ١٩٧٣)، ص ٦٢.

(٢٠)عبد الله التل، كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس (القاهرة: دار القلم، ١٩٥٩)، ص ٨٣.

(مثل بتاح تكفا) و٢٥٠ نسمة كما في بعض مستعمرات النقب[٢١].

كانت القوات الصهيونية العاملة في فلسطين حين صدر قرار التقسيم مؤلفة من العناصر التالية:[٢٢]

١ ـ الهاغاناه: وهي القوة الرئيسة والفعالة في ساحة القتال. وكانت منتظمة في ألوية مقاتلة ومكوّنة من عدة أنواع من الوحدات المقاتلة، هي: (أ) البلماخ، وهي القوة الضاربة. وكانت مؤسسة على شاكلة «لواء مستقل معزز» توافرت له جميع صنوف الأسلحة المساعدة ووسائط النقل الآلي والخدمات الميدانية اللازمة؛ (ب) قوة الميدان، وهي القوة الأكبر حجماً من غيرها، ومتخصصة بالعمليات الهجومية والدفاعية معاً؛ (ج) تنظيم الجدناع، كان يضم الشبان؛ (د) قوة الحراسة (الناحال)، مهمتها حراسة المستعمرات والمراكز العسكرية والدفاع عنها؛ (هـ) شرطة المستعمرات العبرية، وكانت تعمل في حراسة المستعمرات وحماية القوافل اليهودية[٢٣].

استطاعت الهاغاناه أن تستفيد إلى أقصى حد من تدريب الشبيبة الصهيونية تدريباً عسكرياً متقدماً، حين دفعت عناصرها إلى الانخراط في صفوف الجيش البريطاني والجيوش الحليفة في الحرب العالمية الثانية. ثم استطاعت في العام ١٩٤٤ أن تقنع الحكومة البريطانية بتكوين فرقة يهودية مقاتلة قوامها ٢٦٠٠٠ جندي، تدربت وعملت في ساحة العمليات في إيطاليا[٢٤]. وحينما انتهت الحرب، عاد هؤلاء المقاتلون الصهيونيون، سواء من تطوع إفرادياً أم من خدم في الفرقة اليهودية، إلى فلسطين، ليصبحوا النواة المقاتلة في الهاغاناه ثم في الجيش. ومنهم كان القادة والضباط والمدربون.

وكان للهاغاناه قيادة عليا وهيئة للأركان العامة. وكان تنظيم هذا التسلسل المراتبي واضحاً، بسبب الطابع العسكري الذي أنشئت عليه الهاغاناه كمؤسسة عسكرية تابعة للوكالة اليهودية، ومنفذة لأوامرها. وقد نُظمت على أساس أن تكون جاهزة وصالحة لأن تصبح «جيش الدفاع الإسرائيلي» (تساهال) حين قيام الدولة.

٢ ـ إرغون تسفائي ليئومي ـ المنظمة العسكرية القومية: وتسمى اختصاراً «منظمة إرغون»، ومنظمة «لوحامي حيروت يسرائيل» (المقاتلون من أجل حرية إسرائيل) وتسمى اصطلاحاً «منظمة شتيرن» نسبة إلى زعيمها. وهاتان المنظمتان إرهابيتان، انبثقتا من الهاغاناه، وأخذتا تعملان مستقلتين لهدف تصفية الوجود العربي في فلسطين. وعلى الرغم من

---

(٢١) رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، فرع التاريخ، حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص ٢١.

(٢٢) لمزيد من التفصيلات، انظر: هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٩)، ص ٦٣ ـ ٨٥.

(٢٣) رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، فرع التاريخ، المصدر نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٦٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٧، وتريفور ن. دوبوي، الحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ترجمة جبرائيل بيطار (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١)، ص ٢٨.

أن المتطوعين العاملين في صفوفهما لم يكونوا كثيرين، كما هي الحال في الهاغاناه، فقد كان تأثيرهما عميقاً وواسعاً بسبب فظاعة الأعمال التي ارتكبتاها. فقد ركزت المنظمتان عملياتهما المسلحة على الأحياء والقرى العربية من أجل إبادة أكبر عدد من العرب، ونشر الرعب حتى يهاجر من بقي منهم. وقد استطاعت المنظمتان أن تحققا بعض هذا الهدف.

عملت الوكالة اليهودية على تسليح قواتها بمختلف أنواع الأسلحة، ومن مصادر مختلفة. فإلى جانب المصانع التي أقامتها الوكالة في فلسطين لإنتاج بعض الأسلحة الخفيفة، ومختلف أنواع الذخائر، حصلت القوات الصهيونية على كميات كبيرة ومتنوعة من الأسلحة والذخائر من المستودعات البريطانية، سواء تلك التي «سرقتها» في مدة الانتداب، أو تلك التي خلفتها القوات البريطانية لدى انسحابها من فلسطين. وإلى هذا وذاك، كان مبعوثو الوكالة اليهودية يجوبون مختلف أنحاء أوروبا لشراء الأسلحة والذخائر من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وكانت يومذاك مبذولة بوفرة وتنوع في أنحاء كثيرة في العالم، وخصوصاً في أوروبا. وكانت الوكالة قادرة على شراء الأسلحة والذخائر بسبب ما لديها من أموال وتبرعات كانت تتدفق إليها من المنظمات الصهيونية واليهودية، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي إطار الصفقات الكثيرة التي عقدتها الوكالة لاستيراد الأسلحة، تلك الصفقة التي عقدتها مع مصانع «سكودا» في تشيكوسلوفاكيا في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ اذ اشترت ٢٤٥٠٠ بندقية، وأكثر من ٥٠٠٠ رشاش خفيف، و٥٠٠ رشاش متوسط، و٢٥ طائرة «مسرشميت» بعتادها وذخيرتها، وأكثر من ٢٤ مليون رصاصة. وكانت قيمة هذه الصفقة ٢٨٠، ١٢ مليون دولار[٢٥]. وقد وصلت هذه الأسلحة إلى فلسطين في أثناء الهدنة الأولى، واستخدمها الجيش الإسرائيلي في مرحلة القتال الثانية.

وكانت هناك شحنات كبيرة من الأسلحة والذخائر المتنوعة جاهزة للإرسال من أمريكا وأوروبا، وتأجل إرسالها إلى حين انتهاء الانتداب البريطاني وإعلان قيام إسرائيل. وكان أبرز ما في تلك الشحنات الدبابات والطائرات والمدافع الثقيلة.

كان لدى قوات الهاغاناه يوم إعلان قرار التقسيم (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧) الأسلحة الآتي بيانها[٢٦]: بنادق ١٧٥٠٢؛ رشيشات ٣٦٦٢؛ رشاشات ٩٣٢؛ بنادق مضادة للدروع ١٦؛ مدافع هاون ٧٥٤؛ قنابل يدوية ٥٣٧٥١.

ثم بدأت الأسلحة تتدفق إلى إسرائيل، حتى أصبح لدى الجيش الإسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨، أي بعد خمسة أشهر من قيام إسرائيل[٢٧]: ٦٧٥٠٠ بندقية و٢١٣٠٠

---

(٢٥) رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، فرع التاريخ، المصدر نفسه، ص ٤١٤.

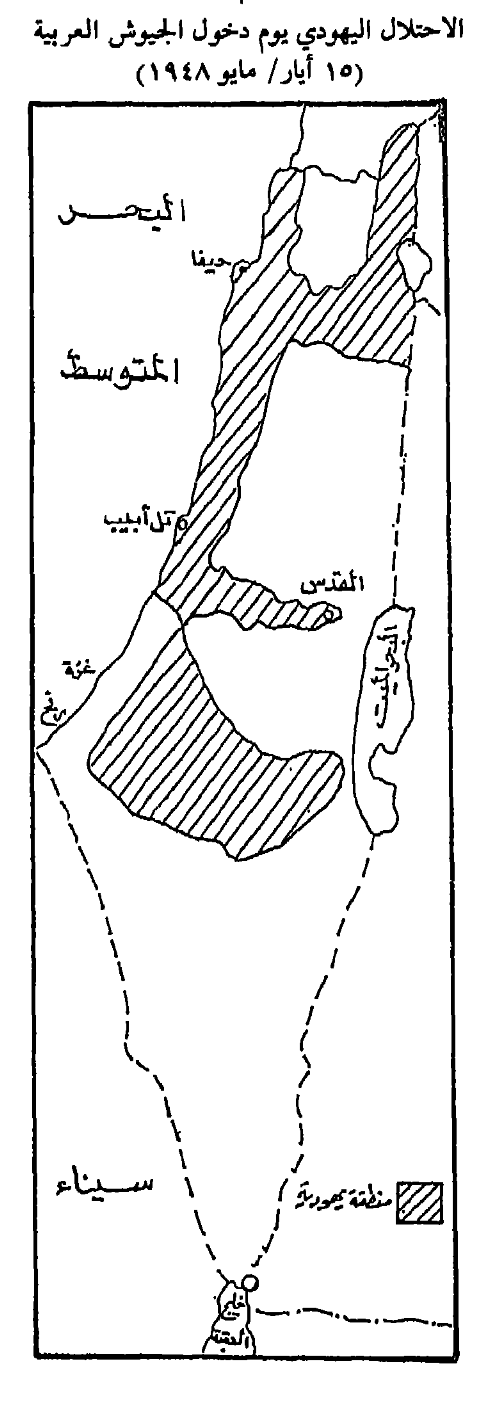
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٢٧) علي، الحرب العربية الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل، ص ١٣٣.

خريطة رقم (٦ - ١)

الاحتلال اليهودي يوم دخول الجيوش العربية

(١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨)



رشاش و٦٧٥ مدفعاً مضاداً للطائرات و٢٥٠ مدفع ميدان.

تحولت الهاغاناه إلى «جيش الدفاع الإسرائيلي» فور إعلان قيام إسرائيل، وصدر قانون تنظيمه في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٤٨، في تسعة ألوية: ثلاثة منها ضاربة متحركة، وستة موزعة على المناطق العسكرية، إضافة إلى القوات الاحتياطية. وجميعها ترتبط برئاسة الأركان العامة وتعمل بقيادتها. وقد استطاع الجيش الإسرائيلي أن ينمو ويكبر عديداً وسلاحاً في مدة جد قصيرة، بفضل المساعدات التي كانت تتدفق إلى إسرائيل من عدة جهات أوروبية وأمريكية. وقد ظهر النمو السريع في حجم الجيش وخصوصاً في سلاحي المدرعات والطيران.

رابعاً: الميزان

ثمة تقديرات مختلفة لحجوم القوات المسلحة التي اشتركت في حرب ١٩٤٨[٢٨]. ومبعث هذا الاختلاف ثلاثة أسباب: (١) إن جل الوثائق العربية بهذه الحرب لا يزال محفوظاً في خزائن الحكومات العربية؛ (٢) إن معظم المراجع الإسرائيلية والأجنبية يميل إلى التزييد أو التنقيص لغايات في نفسه، بحيث لا يمكن الركون إليه؛ (٣) كان حجم القوات في الطرفين يتزايد بمرور الأيام، وخصوصاً في أثناء الهدنة الأولى، التي استغلتها إسرائيل للتعبئة واستقدام المهاجرين المقاتلين وكميات كبيرة من الأسلحة، في حين لم تستطع الأقطار العربية أن تستغلها بمثل ما فعلت إسرائيل.

وإذا ما استندنا إلى ما توافر لدينا من معلومات من مصادر شتى، وإلى وقائع الحرب وخطط الطرفين، وأداء القوات، فإننا نرجّح أن ميزان القوى في حرب ١٩٤٨، كان على الشكل التالي: (أ) في الأشهر الستة التي سبقت دخول الجيوش العربية فلسطين (المرحلة التمهيدية): نحو ١٢٠٠٠ مناضل فلسطيني وعربي مقابل ٦٠٠٠٠ مقاتل صهيوني؛ (ب) في المرحلة الأولى من القتال: نحو ٢١٠٠٠ جندي عربي مقابل ٦٧٠٠٠ جندي إسرائيلي؛ (ج) في المرحلة الثانية من القتال، نحو ٤٠٠٠٠ جندي عربي مقابل ١٠٦٠٠٠ جندي إسرائيلي.

---

(٢٨) مصادر عديد القوات التي اشتركت في حرب ١٩٤٨ كثيرة، وشديدة التباين، سواء ما كان منها عربياً أو أجنبياً. نذكر منها على سبيل المثال: حسن البدري: التعاون العسكري العربي (الرياض: دار المريخ، ١٩٨٢)، ص ١٤٣، والحرب في أرض السلام: الجولة العربية الإسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ - ١٩٤٩ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ١٧٢؛ ستيفن غرين، الانحياز: علاقات أميركا السرية بإسرائيل، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات الفلسطينية؛ ٧٠ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥)، ص ٢٥؛ موسى، أيام لا تنسى: الأردن في حرب ١٩٤٨، ص ٦٨؛ إدغار أوبالانس، «الجولة العربية الصهيونية الأولى،» مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ١٦ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)، ص ٣٧ - ٣٨؛ طهبوب، حتمية الحرب وسرابيات السلام، ص ٢٧٣؛ دوبوي، الحروب العربية - الإسرائيلية، ١٩٤٧ - ١٩٧٤، ص ١٩٢، و
Netanel Lorch, *Israel's War of Independence, 1947 - 1949* (Israel: Hartmore, 1968), p. 387.

الفصل السابع

وقائع الحرب

حرب ١٩٤٨ هي صراع بين المشروع الصهيوني ـ الإمبريالي لتقسيم فلسطين وبين الشعب الفلسطيني والبلدان العربية للحفاظ على وحدة أراضي فلسطين وعروبتها وكيانها السياسي. وعلى هذا اشتدت وتيرة النزاع المسلح بين الشعب العربي الفلسطيني والصهيونيين في إثر صدور قرار التقسيم (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧). واستمر النزاع عنيفاً حتى بدأت الحرب بدخول الجيوش العربية فلسطين (١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨)، وسنصطلح على تسمية المدة بين التاريخين المذكورين «المرحلة التمهيدية». ولن تتطرق الدراسة إلى تسجيل وقائع الحرب، وإنما ستعرض الخطوط العامة لتلك الوقائع، لتكون موضوع التحليل والتقويم في الإطار الاستراتيجي العام للحرب.

أولاً: المراحل

يمكن تقسيم وقائع حرب ١٩٤٨ إلى أربع مراحل: (١) مرحلة القتال الأولى من ١٥ أيار/ مايو إلى ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٤٨؛ (٢) الهدنة الأولى من ١١ حزيران/ يونيو إلى ٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨؛ (٣) مرحلة القتال الثانية من ٩ إلى ١٧ تموز/ يوليو ١٩٤٨؛ (٤) الهدنة الثانية من ١٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨ إلى اتفاقيات الهدنة الأربع.

قبل أن تغادر القوات البريطانية فلسطين في ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨، وقبل أن تدخل الجيوش العربية فلسطين في اليوم التالي، كانت القوات الصهيونية أنجزت ما يلي:

١ ـ في الأراضي المخصصة للدولة العربية: احتلال عكا ويافا والقرى العربية: قزاز وسلمة وسريس والقسطل.

٢ ـ في الأراضي المخصصة للدولة اليهودية: طرد سكان المدن العربية: طبرية وحيفا وصفد وبيسان، وطرد سكان القرى العربية من هذه المنطقة.

٣ ـ في منطقة القدس الدولية: احتلال حي القطمون العربي.

٤ ـ في مجمل الأراضي المحتلة: طرد ٤٠٠ ألف عربي فلسطيني.

ثانياً: مرحلة القتال الأولى
(١٥ أيار/ مايو ـ ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٤٨)

١ ـ الجبهة الشمالية

دخل الجيش اللبناني فلسطين من المنطقة التي تسمى «اصبع الجليل» باتجاه قرية المالكية. لكن القوات الإسرائيلية سبقته واحتلت المالكية وقَدَس (١٥ أيار/ مايو). فشنّ الجيش اللبناني هجوماً معاكساً في اليوم نفسه وحررهما، وأخذ يحصّن نفسه فيهما، ثم عادت القوات الإسرائيلية فاحتلتهما (١٩ أيار/ مايو). وفي ٦ حزيران/ يونيو شنت وحدات لبنانية وسورية ومن جيش الانقاذ هجوماً على المالكية واستعادتها، كما حررت رامات نفتالي وقَدَس، وبذلك أصبح الطريق نحو سهل الحولة والجنوب مفتوحاً أمامها.

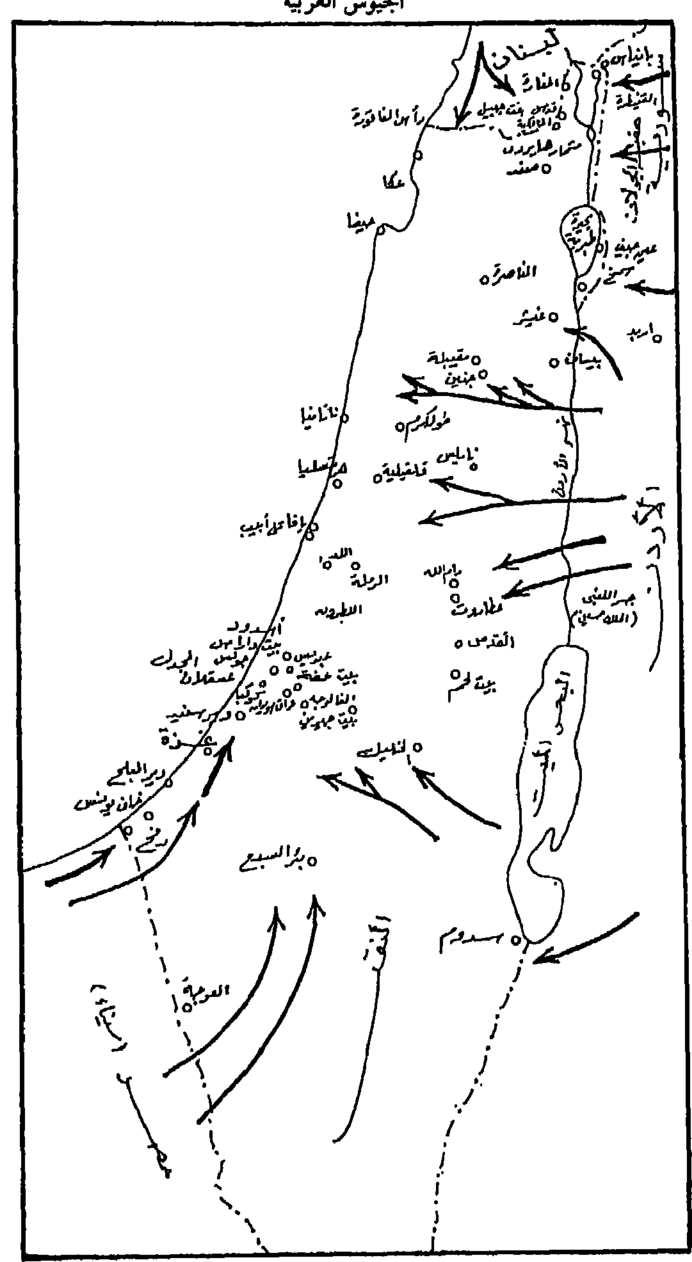
٢ ـ الجبهة الشرقية

أ ـ القطاع السوري: احتل الجيش السوري بلدة سمخ على الضفة الجنوبية لبحيرة طبرية، ووصل إلى مستعمرة دكانيا. وانسحب العدو من الكرنتينا. وكانت القوات الجوية السورية والعراقية تقصف المستعمرات في وادي الأردن. وفي حين كان الطيران الإسرائيلي يقصف المواقع السورية، كانت المدفعية السورية تدمر التحصينات وتقصف محاور تقدم قوات الدعم الإسرائيلية إلى سمخ. وقد أدى سقوط سمخ بأيدي القوات السورية إلى ترحيل العائلات الإسرائيلية من المستعمرات في وادي الأردن.

وحتى تخفف القيادة الإسرائيلية ضغط القوات السورية جنوبي بحيرة طبرية، شن العدو هجوماً على المواقع السورية في منطقة جسر بنات يعقوب، ولكنه ارتد عنها. وفي ٦ حزيران/ يونيو عبرت القوات السورية نهر الأردن قاصدة احتلال مستعمرة مشمار هايردن، وتأمين الاتصال بالقوات اللبنانية وجيش الإنقاذ في منطقة المالكية. وتحرك رتل آخر من بانياس باتجاه مستعمرة دان. ولكن الهجومين أُحبطا. وفي ١٠ حزيران/ يونيو كرر الجيش السوري هجومه، واستطاع احتلال مشمار هايردن، وإقامة رأس جسر عبر النهر.

ب ـ القطاع العراقي: هاجم لواء عراقي مستعمرة غيشر (١٥ أيار/ مايو)، وتوقف أمامها، ثم انسحب إلى نابلس حيث مقر قيادة جيش الإنقاذ، حتى إذا وصلت الإمدادات من العراق (لواء مشاة معزز بكتيبة دبابات) تحركت القوات العراقية غرباً حتى وصلت إلى بعد ١٠ كلم من ناتانيا، حيث تصدت لها قوات العدو (٣٠ أيار/ مايو).

خريطة رقم (٧ - ١)
مواقع حرب ١٩٤٨ ومحاور هجوم
الجيوش العربية



شن العدو هجوماً على جنين، بعد أن احتل قرى زرعين ومجدو واللجون وصندلة وعرانا وجلمة والمقبلية. وبعد عدة معارك ضد الجيش العراقي تمكن العدو من احتلال جنين ٤ حزيران/ يونيو، غير أن الجيش العراقي شن هجوماً معاكساً واستطاع تحريرها (٤ ـ ٥ حزيران/ يونيو).

ج ـ القطاع الأردني: احتل الجيش الأردني مستعمرتي قلندية والنبي يعقوب، وقبل أن تصل طلائعه (١٧ أيار/ مايو) كان المناضلون حاصروا الحي اليهودي في القدس القديمة (١٥ أيار/ مايو)، ثم تتابع وصول القوات الأردنية التي احتلت شارع المصرارة (خارج السور)، وتمركزت في حي الشيخ جراح، وحاصرت الحي اليهودي حتى استسلم (٢٨ أيار/ مايو). وفي ٦ حزيران/ يونيو هاجم العدو حي الشيخ جراح وفشل في احتلاله. وفي الشمال، أخلى العدو مستعمرة عطروت (١٦ أيار/ مايو)، وركز جهده على فتح طريق القدس ـ تل أبيب، وفك الحصار عن الأحياء اليهودية في القدس الجديدة، ثم استولى على باب الواد. وسعى لفتح الطريق بين باب الواد ودير محيش (المعروف بطريق بورما)، وفشل في هجومه المكرر على القدس وحي الشيخ جراح لفك الحصار عن جبل المكبر.

٣ ـ الجبهة الجنوبية

دخل الجيش المصري فلسطين في رتلين رئيسين، سلك أولهما طريق الساحل، والثاني الطريق الداخلي.

بدأ الرتل الأول هجومه على مستعمرة الدنجور القريبة من رفح، ومستعمرة كفر داروم واحتلها، في حين تابعت قوة أخرى من الرتل طريقها إلى غزة ودخلتها (١٦ أيار/ مايو). وفي الوقت نفسه كان الطيران المصري يقصف تل أبيب.

تابع الرتل تقدمه، فحاصر مستعمرة يدمر دخاي (دير سنيد اليهودية) في ١٩ أيار/ مايو. وبعد مغارك شديدة دخلها (٢٤ أيار/ مايو)، في حين احتلت قوة مصرية بلدتي المجدل وعراق سويدان. وبذلك سيطر الجيش المصري على الطريق المؤدي إلى المستعمرات الجنوبية.

احتل الرتل الأول أسدود (٢٩ أيار/ مايو). واتجه إلى جسر أسدود الذي نسفه العدو، حيث توقف الرتل ليواجه هجوماً معاكساً معادياً (٣ حزيران/ يونيو) فشل وانتهى بانسحاب العدو بعد أن خسر نحو ٤٠٠ قتيل وجريح.

وفي تلك الأثناء كان الرتل الثاني يتقدم بسرعة، فدخل بئر السبع (٢٠ أيار/ مايو)، والتقت قواته بالقوات الأردنية في بيت لحم.

وفي حين أصبحت القوات المصرية على بعد ٣٢ كلم جنوبي تل أبيب، أمرت القيادة المصرية قواتها باحتلال خط المجدل ـ الفالوجة ـ بيت جبرين ـ الخليل وخط أسدود ـ قسطينة، بهدف فصل المستعمرات في النقب عن شمالي فلسطين، وإرغامها على الاستسلام، وضمان

الاتصال بقوات الفدائيين المصريين التي كانت على بعد ٧ كلم جنوبي القدس، وبذلك لم يعد هدف الجيش المصري بلوغ تل أبيب.

نفذ الجيش المصري مهمة احتلال الخطين المذكورين، بعد معارك عنيفة ضد مستعمرتي نيتسانيم ونجبا، فقد استسلمت نيتسانيم (٧ حزيران/ يونيو) بعد أن فقدت عدداً كبيراً من المدافعين عنها، ووقع ١٢٠ منهم أسرى، وحاول العدو، ثلاث مرات، استرجاعها (٩ و ١٠ حزيران/ يونيو) ولكن صدّ عنها. أما نجبا فقد حاول الجيش المصري احتلالها ولكنه اضطر إلى الإنسحاب إلى المجدل.

اشتركت القوات الجوية والمدفعية في كلا الطرفين في معظم هذه المعارك. وعملت القوة السعودية مع القوات المصرية.

ثالثاً: الهدنة الأولى (١١ حزيران/ يونيو - ٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨)

توقف القتال مدة أربعة أسابيع، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن، واستقرت القوات العربية حيث وقف القتال. وقد استطاعت هذه القوات، بعد قتال استمر ٢٦ يوماً، أن تسيطر على القسم الأكبر من فلسطين. فكان جيش الإنقاذ يتمركز جنوبي مدينة الناصرة. وسيطر الجيش السوري، مع قوات الإنقاذ، على الجليل حتى جنوبي بحيرة طبرية، ما عدا بعض المستعمرات في الجليل الشرقي. وسيطر الجيش العراقي على قلب فلسطين، غير بعيد عن تل أبيب، وامتدت خطوطه الأمامية من الشمال فيما وراء جنين إلى الغرب حتى طولكرم وقلقيلية، على بعد نحو ١٣ كلم من ساحل البحر الأبيض المتوسط. واحتل الجيش الأردني غور الأردن الجنوبي ومنطقة القدس ومدينة القدس القديمة ومنطقة رام الله واللد والرملة، حتى التقى بالجيش العراقي في الشمال، وبالجيش المصري في الجنوب والغرب. وغدت منطقة النقب الجنوبي، وخليج العقبة بكامله حتى أطراف البحر الأحمر الشمالية، تحت سيطرة الجيش المصري.

وفي مقابل ذلك، اتخذ الجيش الإسرائيلي موقف الدفاع عن المستعمرات وراء التحصينات، ولم تكن مقاومته هذه قادرة على أن تعمل دائماً في إطار نظام دفاعي موحد متكامل. وهو ما ساعد القوات العربية على تحرير قسم كبير من فلسطين. وكانت إسرائيل تعتمد على العامل السياسي الخارجي لإنقاذ وضعها، وخصوصاً على بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الواقع، توقف بعض الجيوش العربية عن التقدم في تحرير فلسطين، بتأثير عوامل مختلفة، منها ما هو سياسي ومنها ما هو عسكري، وخصوصاً أن مجلس الأمن وبريطانيا والولايات المتحدة مارست ضغوطاً وتهديدات شتى لوقف تقدم الجيوش العربية، ثم لإيقاف القتال.

وفي حين تقيدت الأقطار العربية بأحكام قرار مجلس الأمن، استغلت إسرائيل مدة الهدنة أقصى استغلال ممكن، وانتهكت جميع بنود القرار، وساعدها في ذلك بعض الدول.

واستطاعت أن تعيد تنظيم قواتها، وتطوّرها كمّاً وتدريباً وتسليحاً، وتحسّن وضعها العسكري استعداداً للمرحلة الثانية من القتال.

استطاعت اسرائيل أن تستقدم طيارين يهوداً من مختلف أنحاء العالم، وأن تشتري طائرات مقاتلة قاذفة من نوع «سبيتفاير» و«مسرشميت» من تشيكوسلوفاكيا (٤٠ طائرة)، وثلاث طائرات قاذفة من نوع «ب ـ ١٧» من الولايات المتحدة الأمريكية. وتزودت من تشيكوسلوفاكيا بأسلحة كثيرة ومتنوعة أيضاً. وفي مقابل ذلك سعت الجيوش العربية إلى تقوية نفسها، وزيادة إمكاناتها قدر المستطاع، فاستقدمت قوات أخرى لترفد القوات العاملة في الميدان. وسعى بعض الأقطار العربية إلى شراء الأسلحة، لكنه لم يوفق، بتأثير بريطانيا والولايات المتحدة، تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الذي قضى بحظر إرسال الأسلحة إلى الطرفين المتنازعين، حتى ان الأسلحة التي كان مقرراً إرسالها إلى بعض الأقطار العربية من بريطانيا وفق نصوص المعاهدات الثنائية المعقودة معها، أوقف إرسالها وحجزت في الموانىء البريطانية.

أصبحت إسرائيل في نهاية مدة الهدنة قادرة على الانتقال من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم. وحتى توفر الظروف والشروط اللازمة للعمليات الهجومية، قامت القوات الإسرائيلية في أثناء الهدنة، باحتلال خط دفاعي مقابل الخط الذي كانت تتمركز عليه القوات المصرية، واستطاعت أن تحتل بلدة العسلوج يوم إعلان الهدنة، ثم احتلت قرية الجسير شمالي الفالوجة، وبلدتي عبديس وجوليس، وطردت مواطني هذه البلدات والقرى، ثم احتلت بلدة كوكبا (١٤ حزيران/ يونيو). وحينما أخلى الإنكليز ميناء حيفا في (٣٠ حزيران/ يونيو) ـ مع أنهم أعلنوا أنهم سينسحبون منه في شهر آب/ أغسطس ـ وضع الجيش الإسرائيلي يده عليه.

رابعاً: مرحلة القتال الثانية (٩ ـ ١٧ تموز/ يوليو ١٩٤٨)

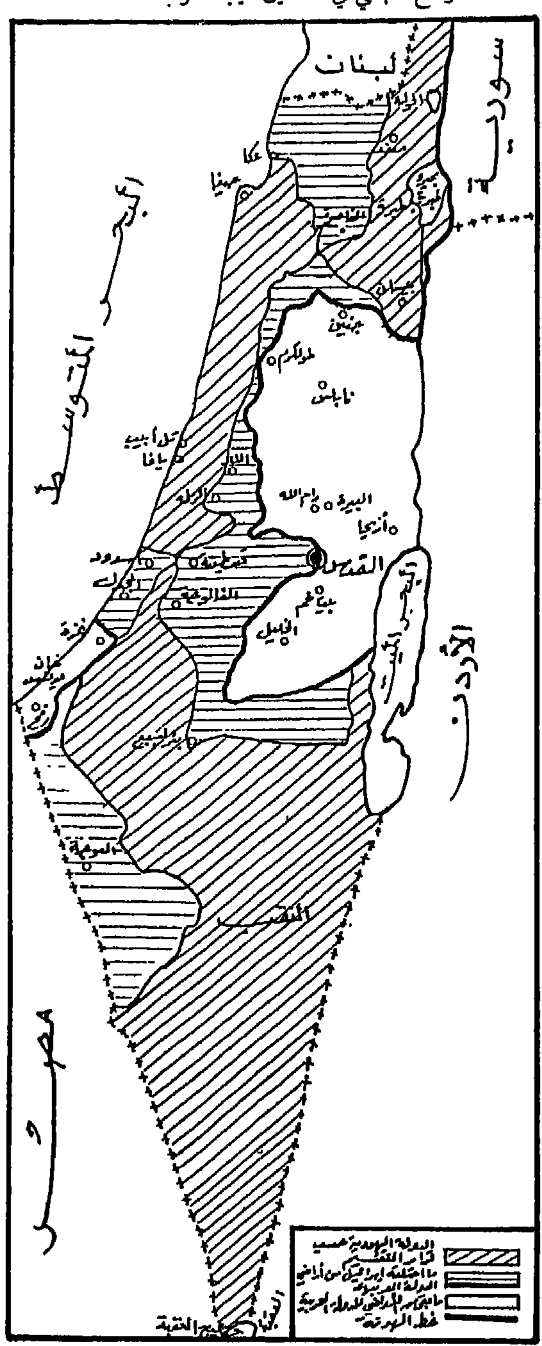
١ ـ الجبهة الشرقية

أ ـ القطاع السوري: عملت القوات الإسرائيلية على استعادة السيطرة على رأس الجسر الذي أقامته القوات السورية، وعلى مشمار هايردن، فقامت بحركة التفاف عبر نهر الأردن. وبدأ تنفيذ الخطة مساء ٩ تموز/ يوليو، غير أنها فشلت، ثم هاجمت القوات الإسرائيلية مشمار هايردن، ابتغاء استعادتها، وأحبط الهجوم. وفي ١٢ تموز/ يوليو كررت القوات الإسرائيلية المحاولة وهزمت.

ب ـ القطاع العراقي: سعت القوات العراقية لتعزيز سيطرتها على منطقة جنين، وخصوصاً التلال المحيطة بها. فقامت بتطهير قرى عرانة وجلمة ومقيبلة وفكوعة ودير غزال وعربونة وصندلة والمعسكر البريطاني (٩ ـ ١١ تموز/ يوليو)، في حين تمكن المناضلون الفلسطينيون من تطهير قرى أم الفحم وعارة وعرعرة.

وفي منطقة طولكرم هاجم العدو مجدل صادق التي كان المناضلون يدافعون عنها،

خريطة رقم (٧ - ٢)
الوضع النهائي في فلسطين نتيجة حرب ١٩٤٨



واضطروا إلى الانسحاب منها. ولم يتمكن الجيش العراقي من استعادتها. كما صدرت الأوامر إلى حامية رأس العين بالانسحاب إلى كفر قاسم (١٢ تموز/ يوليو).

حاول العدو احتلال المواقع المشرفة على طريق قلقيلية - جلجولية وتقاطع الطرق قرب كفر قاسم، فصدّته القوات العراقية (ليلة ١٢ - ١٣ تموز/ يوليو). وتكرر الهجوم والفشل (ليلة ١٥ - ١٦ تموز/ يوليو) وحاولت القوات العراقية استعادة المجدل ورأس العين (١٦ تموز/ يوليو) ولكنها لم تفلح.

جرت هذه المعارك كلها ضمن المنطقة المحددة لِـ «الدولة العربية» في قرار التقسيم.

ج - القطاع الأردني: كانت القوات الأردنية تسيطر على اللدّ والرملة ومطار اللدّ على بعد نحو ١٠ كلم من تل أبيب. كما كانت تسيطر على اللطرون، في حين كانت القوات الإسرائيلية تسيطر على قرى البادية والكباب ومستعمرة بن شيمن الواقعة قرب اللطرون. وقد خططت القيادة الإسرائيلية لاحتلال هذه المواقع بغية إزالة التهديد العربي لتل أبيب وفتح طريق القدس - تل أبيب.

شنت القوات الإسرائيلية هجوماً على اللد (١٩ تموز/ يوليو)، واستطاعت احتلالها ومطار اللد. وكانت القوات الإسرائيلية متفوقة في عددها وسلاحها، واستعانت بالقصف الجوي في عملياتها الهجومية، ثم استولت على مدينة الرملة المجاورة (١٢ تموز/ يوليو). وفي ١٥ تموز/ يوليو هاجمت هذه القوات اللطرون، ولكنها فشلت أمام المقاومة العنيفة، ثم كررت هجماتها عدة مرات في اليومين التاليين، ولكنها ارتدت خاسرة.

وفي أثناء ذلك، سعت القوات الإسرائيلية لاحتلال القدس وما حولها، وخصوصاً قريتي المالحة وعين كارم جنوبي القدس القديمة، واحتلال حي الشيخ جراح. واستطاعت ليلة ١٤ تموز/ يوليو احتلال قرية المالحة ولكنها فشلت في احتلال القدس القديمة.

٢ - الجبهة الجنوبية

حشد الجيش الإسرائيلي قواته لفتح الطريق المؤدي إلى منطقة النقب، وقطع خطوط الإمداد والتموين المصرية، وإخراج القوة المصرية من أسدود. ولهذا قررت القيادة المصرية إحباط هذه الخطة، فشنّت هجوماً مفاجئاً (٨ تموز/ يوليو) قبل انتهاء مدة الهدنة، واحتلت موقع كوكبا المتقدم، فانسحبت القوة الإسرائيلية إلى الحليقات، ثم طردتها القوات المصرية منها، وتابعت هجومها حتى أشرفت على بيت داراس ومستعمرة نقبا. وهنا تحركت القوات الإسرائيلية مساء ٨ تموز/ يوليو، فاحتلت بيت عفة وبلدة عبديس وجزءاً من عراق سويدان، ولكنها انسحبت منها تحت تأثير النيران المصرية.

وفي مساء اليوم التالي، شنت القوات المصرية هجوماً معاكساً على نقبا، وكررته في ١٢ تموز/ يوليو، ولكنها لم تستطع تحقيق هدفها، فاتجهت نحو مستعمرة بثيروت اسحق، قرب غزة، وفشلت في احتلالها.

حاولت القوات الإسرائيلية (١٧ تموز/ يوليو) الاستيلاء على الفالوجة، ولكنها فشلت في محاولتها.

خامساً: الهدنة الثانية (١٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨)

ما ان بدأت الهدنة الثانية في ١٨ تموز/ يوليو بقرار من مجلس الأمن، حتى راحت إسرائيل تستغلها لتوسيع المناطق التي احتلتها، فسعت لاحتلال النقب وإخراج القوات المصرية منه، وفتح منفذ على خليج العقبة، واحتلال الجليل الأعلى.

عند بدء الهدنة، كانت القوات المصرية لا تزال تكوّن حاجزاً بين المستعمرات الجنوبية في النقب والمستعمرات في شمالي فلسطين، فركزت القوات الجوية الإسرائيلية ضرباتها على القوات المصرية وطرق إمداد القوات البرية ومحاور تحركها. وانطلقت القوات الإسرائيلية نحو عراق المنشية والتلال المحيطة بها، واستطاعت السيطرة على التلال. وفي الوقت نفسه، كانت قوات أخرى تهاجم التلال جنوبي غربي القدس، لتدمير الجناح الأيمن المصري، واستطاعت عزل المجدل عن منطقة الفالوجة. وفيما كانت القوات المصرية تعزز مواقعها عند عراق سويدان حتى عراق المنشية (جيب الفالوجة)، احتلت قوة إسرائيلية الحليقات (ليلة ١٩ - ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبر)، وأصبح الطريق نحو الجنوب مفتوحاً أمامها، فاضطرت القوات المصرية إلى إخلاء المجدل، وازداد موقفها صعوبة عندما سقطت عراق سويدان (٨ تشرين الثاني/ نوفمبر) في أيدي القوات الإسرائيلية.

أصبحت القوات المصرية في جيب الفالوجة معزولة. وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر قام الطيران المعادي بهجمات مركزة على المواقع المصرية في رفح وغزة وخان يونس. واحتلت قوة إسرائيلية المرتفعات التي تبعد نحو ثمانية أميال جنوبي غزة، مهددة بقطع طريق رفح - غزة، فطردتها القوات المصرية، في حين كانت قوات إسرائيلية كبيرة تهاجم العوجة، فانسحبت القوات المصرية منها ومن محور بئر السبع - العوجة. وبذلك غدا الطريق إلى خليج العقبة وميناء أم الرشرش (إيلات) مفتوحاً. وقد قامت القوات الإسرائيلية في الشهرين الأخيرين من العام ١٩٤٨، بعدة عمليات أدت إلى احتلال الجليل الأعلى، بعد أن انسحب منه ما تبقى من قوات جيش الإنقاذ. وتابع الجيش الإسرائيلي عملياته في النقب حتى انسحاب القوات المصرية المحاصرة في جيب الفالوجة وتوقيع اتفاقية الهدنة مع مصر (٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٩) وحتى احتلاله أم الرشرش (ميناء إيلات - ١٠ آذار/ مارس) وموقع عين جدي على شاطىء البحر الميت يوم ١٣ آذار/ مارس ١٩٤٩، وكان هذا الموقع آخر ما احتلته إسرائيل في فلسطين في حرب ١٩٤٨.

سادساً: اتفاقيات الهدنة

كانت الهدنة الثانية من دون أجل مسمى. وما ان أصدر مجلس الأمن قراره بفرضها حتى بدأ الوسيط الدولي اتصالاته بالأطراف المعنية لعقد اتفاقيات لهدنة دائمة. وفي ١٣

كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩ بدأت المفاوضات في جزيرة رودس، وانتهت إلى توقيع اتفاقيات بين إسرائيل وكل من مصر (٢٤ شباط/ فبراير) ولبنان (٢٣ آذار/ مارس) والأردن (٣ نيسان/ ابريل) وسوريا (٢٠ تموز/ يوليو ١٩٤٩).

انتهت حرب ١٩٤٨، وقد زادت مساحة إسرائيل بمقدار الثلث، حيث استولت القوات الإسرائيلية، علاوة على ما كان مخصصاً لها في قرار التقسيم، على الجليل الغربي وغربي القدس ويافا وعكا واللد والرملة، إضافة إلى مئات من القرى العربية. وهكذا أصبحت مساحة الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي ٢٠٩٠٠ كلم٢ من مجموع مساحة فلسطين البالغة ٢٦٣٢٣ كلم٢، أي ان «الدولة اليهودية» اتسعت من ١٤٥٠٠ كلم٢ (بحسب التقسيم) إلى ٢٠٩٠٠ كلم٢، في حين تقلصت «الدولة العربية» من ١١٨٠٠ كلم٢ إلى ٥٤٠٠ كلم٢ فقط. وبتعبير آخر، أصبح اليهود الذين تبلغ نسبتهم ٣٠ بالمئة من سكان فلسطين يملكون ٨٠ بالمئة من مساحتها، في حين حشر العرب، وهم يمثلون ٧٠ بالمئة، في مساحة هي ٢٠ بالمئة من أرض فلسطين.

الفصل الثامن

الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

أولاً: المنظمات العسكرية

عرفت فلسطين توالد المنظمات العسكرية وشبه العسكرية الصهيونية في وقت مبكر. فما ان بدأت الغزوة الصهيونية بتدفق الهجرة تلو الهجرة إلى فلسطين، حتى تأسست أول منظمة عسكرية هي الحارس (هاشومير) في العام ١٩٠٩. وتتابع بعد ذلك تأسيس المنظمات، مثل فرقة البغالة الصهيونية (١٩١٥) والفيلق اليهودي (١٩١٥ - ١٩١٦) والهاغاناه (١٩٢١) والبيتار (١٩٢٣) والإرغون (١٩٣١)، وشتيرن (١٩٣٧) واللواء اليهودي (١٩٣٩ - ١٩٤٥) والجدناع (١٩٣٩) والبالماخ (١٩٤١).

وقد انحل قسم من هذه المنظمات، واندمج بعض منها بالآخر، وكانت الهاغاناه هي المنظمة العسكرية الأولى التي ضمت إليها عدة منظمات، وسيطرت - مع ذراعها الضاربة البالماخ - على الجانب العسكري من الغزوة الصهيونية، وغدت «جيش الوكالة اليهودية»، ثم تحولت، فيما بعد، إلى «جيش الدفاع الإسرائيلي» يوم أن قامت الدولة.

تولت قيادة الهاغاناه، بإشراف الوكالة اليهودية والمسؤول عن شؤون الدفاع فيها دافيد بن غوريون، وضع الاستراتيجية العسكرية في المرحلة التمهيدية، ثم في التصدي للجيوش العربية في حال دخولها إلى فلسطين. وقد ورثت هذه المهمة، فيما بعد، رئاسة الأركان العامة لجيش الدفاع الإسرائيلي، في حين تولى بن غوريون منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

ثانياً: النظرية والطرائق في القتال

لم يكن للقوات الصهيونية، ثم للجيش الاسرائيلي، سواء في المرحلة التمهيدية أو في حرب ١٩٤٨، مذهب عسكري خاص بالجيش الإسرائيلي، إذ لم يكن قد اكتمل بعد تكوين هذا المذهب بأسسه ومبادئه ومفاهيمه ومعطياته وأغراضه وطرائقه القتالية، وإنما كانت ملامح

بعض تلك العناصر قد أخذت تتكون، في حين كانت ملامح العناصر الأخرى قيد التجربة والامتحان، أو لم تكن قد تكونت بعد.

وكل ما يمكن قوله في هذا الشأن هو أن القوات الصهيونية، ومن ثم الجيش الإسرائيلي في حرب ١٩٤٨، كانت تملك خطوطاً عامة لنظرية في القتال، وبعض الطرائق والأساليب القتالية، التي طبقتها في المرحلة التمهيدية وفي أثناء الحرب. وكانت القوات الصهيونية قد اقتبست معالم تلك النظرية والطرائق والأساليب من التجارب التي مر بها أفرادها، حينما كانوا يقاتلون في إطار اللواء اليهودي مع القوات البريطانية، أو في إطار وحدات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، أو في إطار القوات والشرطة البريطانية في حكومة الانتداب، أو في التشكيلات العسكرية وشبه العسكرية للمنظمات الصهيونية في فلسطين.

لقد كونت هذه التجارب المتنوعة والغنية مجموعة من القادة استوعبوا ـ إلى جانب ما تعلموه وتدربوا عليه ـ ظروف العمل العسكري وشروطه في فلسطين، ودرسوا أعداءهم، وجمعوا المعلومات عنهم، بالقدر الذي يساعدهم على وضع الخطط الصهيونية الإسرائيلية الاستراتيجية والعملياتية، التي تخدم أهدافاً واضحة محددة لمرحلة، فكانت كل مرحلة مرتبطة بما قبلها وما بعدها، وكان كل هدف مستنداً إلى ما قبله وموصولاً بما بعده.

ثالثاً: الغرض الاستراتيجي والخطط

يمكن القول إن مفهوم الغرض الاستراتيجي من حرب ١٩٤٨ كان يعتمل في ذهن القيادة الصهيونية منذ صدور وعد بلفور في العام ١٩١٧. وقد أخذ هذا المفهوم يتكون بمرور الزمن وتفاعل الأحداث وتطور تنفيذ المشروع الصهيوني والمتغيرات الفلسطينية والعربية والدولية.

وقد تجسد الغرض الاستراتيجي من حرب ١٩٤٨ ـ كما حددته الوكالة اليهودية ـ بإقامة «دولة اسرائيل» ليس في الحدود التي خصصها لها قرار التقسيم فحسب، وإنما في رقعة أوسع تطابق، قدر الإمكان، مفهوم «أرض إسرائيل» الذي له الغلبة والسيطرة على مفهوم «دولة إسرائيل». ويتم ذلك وفق مقولة أن حدود الدولة ترتسم في ضوء الوضع في ميدان القتال. وهكذا «كان هدف حرب التحرير»[1]، كما حدده بن غوريون، «تنفيذ قرار الأمم المتحدة باحتلال المناطق التي خصصت لنا وفق قرار التقسيم، وضمان سلامة المستعمرات التي أعدت خارج حدود الدولة اليهودية. وفي مرحلة لاحقة من الحرب، عندما أتاحت القوة المعززة للجيش الإسرائيلي توسيع حدود الدولة، تم توسيع أهداف الحرب لتشمل أيضاً احتلال مناطق لم تكن مخصصة لإسرائيل في قرار التقسيم، من خلال الافتراض أن الحدود النهائية للدولة ستحدد ـ في نهاية الأمر ـ في ضوء الوضع في ميدان القتال. وهكذا تحوّل احتلال أرض، في الواقع، إلى جوهر الهدف السياسي للحرب»[2].

---

(١) تطلق الصهيونية على حرب ١٩٤٨ إسم «حرب التحرير» أو «حرب الاستقلال».

(٢) انظر مقالة تسفي لانير، في: تطور العقيدة العسكرية الاسرائيلية خلال ٣٥ عاماً، مجموعة من الباحثين، ترجمات مختارة من مصادر عبرية، إعداد سمير جبور (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ٣٥. (ملف محدود التوزيع).

وكانت القيادة الصهيونية، قبل أن تصل إلى هذا التحديد للغرض الاستراتيجي، وللخطة الاستراتيجية، وضعت عدة خطط استراتيجية، يناسب كل منها المرحلة التي كان المشروع الصهيوني يجتازها. ففي العام ١٩٤٤ والحرب العالمية الثانية لمّا تنتهِ بعد، وضعت القيادة «الخطة ـ ب» لتنفيذها في مطلع العام ١٩٤٥. وهي خطة أساسها التصدي للحركة الوطنية الفلسطينية. وحينما أخذ العون العربي الشعبي يرفد هذه الحركة، التي أخذت تنشط ويتسع إطار عملها وتأثيرها في إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، طورت الهاغاناه، في أواخر العام ١٩٤٦ «الخطة ـ ب»، لتصبح حاملة الاسم الرمزي «الخطة ـ ج». وكان لها أربعة أهداف هي: (١) حماية المواقع الاقتصادية الحيوية من التخريب؛ (٢) حماية السكان؛ (٣) تقوية نقاط الحدود والأحياء المنعزلة؛ (٤) انتزاع زمام المبادأة من يد العرب وسد الطريق أمام انقضاضهم قبل وقوعه[٣].

وحينما بدأت الأقطار العربية تعلن أنها ستتصدى للغزو الصهيوني بالقوة، خططت القيادة الصهيونية لمواجهة القوات العربية شبه النظامية والجيوش العربية، في حال تدخلها المسلح. فوضعت «الخطة ـ د»، واعتمدتها في ١٠ آذار/ مارس ١٩٤٨، لتنفيذها بدءاً من مطلع الشهر التالي. وقد استندت الخطة إلى الخطتين السابقتين، واستفادت من تجاربهما، وسعت إلى التلاؤم مع المتغيرات والوضع الجديد المتوقع نشوؤه بانتهاء الحكم البريطاني في منتصف أيار/ مايو ١٩٤٨، واحتمال دخول الجيوش العربية فلسطين.

انطلقت «الخطة ـ د»[٤] من الفرضية التالية: «إنه في أثناء تنفيذ الخطة، لن تكون قوات السلطة [البريطانية] موجودة في البلد، ولن تكون في البلد قوة دولية قادرة على العمل بصورة فعالة». وهدفت الخطة إلى احتلال أراضي «الدولة العبرية»، وإقامة «الدولة»، والاحتفاظ «بجميع المستعمرات اليهودية القائمة خارج حدود الدولة، بحسب مشروع الأمم المتحدة للتقسيم»، ذلك أنها «لن تُترك، ولن تُخلى من سكانها» حسبما ورد في أهداف الخطة.

حددت الخطة العدو بأنه «قوات شبه نظامية، وعصابات تعمل من قواعد داخل البلد وعلى حدود الدولة العبرية»، و«قوات نظامية تابعة للدول المجاورة تقدم على الاجتياح من وراء الحدود» وخمّنت الخطة أن «يسعى العدو إلى عزل مناطق الاستيطان اليهودية، والسيطرة على مناطق الجليل الشرقي والجليل الغربي والنقب، للتغلغل في الشارون [السهل الساحلي الأوسط] في اتجاه قلقيلية ـ هيرتسليا ـ طولكرم ـ نتانيا، من أجل عزل المدن الثلاث الكبرى [القدس وتل أبيب وحيفا]، والإضرار بالتموين والخدمات الحيوية الأخرى».

وكانت مهمة القوات الصهيونية «أن تدافع عن نفسها ضد هجوم عربي في إطار الدفاع الثابت، وأن تشن هجمات على قواعد العدو وطرق إمداداته في عمق أراضيه على حدود البلد وفي الدول المجاورة، وأن تحمي شرايين المواصلات الحيوية»، وكُلّفت «احتلال قواعد أمامية في أراضي العدو» و«إجبار السكان

---

(٣) رئاسة أركان الجيش الاسرائيلي، فرع التاريخ، حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية الرسمية، ترجمة أحمد خليفة (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٤) كل ما هو بين قوسين «» مأخوذ من نص «الخطة ـ د»، وما هو بين معقوفتين [] إضافة من الباحث للتوضيح. والمقتبسات من الخطة مأخوذة من: المصدر نفسه، ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧، و٣٦٣ ـ ٣٧٧.

العرب على عدم مواصلة الأعمال العدائية»[٥].

وتضمنت الخطة أيضاً «احتلال مراكز الشرطة، والسيطرة على الخدمات الحكومية، وتأمين الخدمات الحيوية، والقيام بعمليات ضد التجمعات السكنية للعدو الموجودة داخل أو بالقرب من نظام دفاعنا. . . وتدمير مثل هذه القرى، والقيام بعمليات التفتيش، وفي حال المقاومة إبادة القوة المسلحة وطرد السكان إلى خارج حدود الدولة». وتضمنت الخطة احتلال مدن وبلدات وقرى واقعة خارج حدود التقسيم، إذ «يحتمل أن تستخدم نقطة وثوب للتسلل إلى داخل أراضي الدولة». كما تضمنت احتلال الأحياء العربية في مدن معينة، واحتلال مواقع المطار وجميع الموانىء على البحر المتوسط.

ولكي تتمكن القوات الصهيونية من مواجهة «العدو»، وتحقيق الأهداف المحددة، نصت «الخطة ـ د» على تطوير تنظيم الهاغاناه، وذلك بإنشاء ستة ألوية، إضافة إلى البالماخ، القوة الضاربة للهاغاناه، فقد أعيد تنظيمه ليصبح مماثلاً لفرقة، فغدا، بموجب «الخطة ـ د»، مؤلفاً من ثلاثة ألوية، وتوزعت كتائبه (كل لواء من كتيبتين) على جميع مناطق العمليات، لتتحمل العبء الرئيس فيها.

ولم تهمل «الخطة ـ د» تأسيس قوة جوية وقوة بحرية، وتطوير صفوف الأسلحة الأخرى، كالمدفعية والمدرعات والاشارة وغيرها، وتحديد مهام الألوية ومناطق تمركزها وحركاتها.

لقد جسّدت «الخطة د» المهام والأهداف العدوانية للقوات الصهيونية. فهي، بحجة الوصول إلى قواعد القوات العربية، سواء أكانت نظامية أم غير نظامية، دفعت القوات الصهيونية إلى «احتلال قواعد أمامية في أراضي العدو»، سواء أكانت في ما تبقى من الأرض الفلسطينية، أم في داخل حدود الأقطار العربية المجاورة. ولم تكتف الخطة بذلك، وإنما نصت على ممارسة الضغط على السكان العرب، وهو ضغط إرهابي اتبعت خلاله أساليب الحصار والنسف والتدمير والقتل الجماعي، إذ كان معنى «إجبار السكان العرب على عدم مواصلة الأعمال العدائية»، إجبارهم على ترك أراضيهم والنزوح خارج فلسطين، أي تفريغ البلاد من سكانها الأصليين. وهذا هو منشأ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين العرب وجذورها.

وفي أثناء المدة بين تاريخ تنفيذ «الخطة ـ د» (١ نيسان/ أبريل ١٩٤٨) وتاريخ دخول الجيوش العربية (١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨) ـ أي طوال ٤٤ يوماً ـ ارتفعت وتيرة النشاط الصهيوني في جميع المجالات: ميدان العمليات، والهجرة والإرهاب والمذابح الجماعية، والتسليح، وإنشاء المستعمرات الجديدة وتحصين المستعمرات، وتوسيع شبكة الطرق والاتصال.

---

(٥) هذه المهمة «إجبار السكان على عدم مواصلة الأعمال العدائية»، لم يأتِ المصدر السابق، وهو مصدر رسمي إسرائيلي، على ذكرها، حتى لا تكون ثمة وثيقة رسمية تثبت جرائم إسرائيل في طرد السكان العرب جماعياً من وطنهم وديارهم، وفي القتل والإبادة الجماعية. والمهمة المذكورة مقتبسة من:
Netanel Lorch, *The Edge of the Sword* (New York: Putnam, 1961), p. 88.

وقعت في هذه المدة ١٤ معركة، ركزت القوات الصهيونية فيها على الأهداف التالية: (أ) فتح وتأمين ممر باب الواد الواصل بين تل أبيب والقدس؛ (ب) الاستيلاء على موانىء بحرية لتيسير دخول المهاجرين والأسلحة والذخائر من الخارج؛ (ج) إعداد الجليل لعمليات محتملة ضد الجيشين العراقي والسوري؛ (د) التهجير والإبادة للفلسطينيين.

وفي هذه الفترة من المرحلة التمهيدية حازت القوات الصهيونية المبادأة في العمليات، ومارستها، وأخذت تعمل على اقامة الدولة بقدرة واطمئنان، لولا أن دخلت الجيوش العربية في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، فتغير ميزان القوى، وتغيرت معه معالم المعركة، وبدأت حرب الدول.

رابعاً: الاستراتيجية العسكرية الصهيونية في المرحلة التمهيدية

استندت الاستراتيجية العسكرية الصهيونية، منذ أن وطئت أرض فلسطين طلائع الهجرات اليهودية، إلى خطة لبناء شبكة من المستعمرات تهدف إلى: (١) السيطرة على الأرض؛ (٢) ضم الأراضي، جزءاً بعد آخر، إلى السيطرة الصهيونية؛ (٣) احتواء المقاومات العربية، ومحاور الاختراق العسكرية العربية.

وحينما صدر قرار تقسيم فلسطين، كانت هذه الشبكة مؤلفة من أكثر من ٦٠٠ مستعمرة، وتتحكم بأهم المناطق الزراعية والعسكرية في البلاد، وكانت كل مستعمرة تمثل نقطة استناد قادرة على الدفاع في كل الاتجاهات، وتبادل الدعم والحماية بالنار والحركة مع مجموعة أخرى من المستعمرات. وتمثل كل مجموعة منها منطقة دفاعية كاملة قادرة على الدفاع عن نفسها مدة من الزمن.

روعي في إقامة هذه الشبكة من المستعمرات أن تكون كثيفة ومنتشرة جبهة وعمقاً. لأن الاستراتيجية العسكرية وعت آنذاك أن العرب متفوقون في الناحية العددية البشرية، فأرادت التعويض عن هذا التفوق بخلق هذه الشبكة من المستعمرات المترابطة ضمن إطار منظومات دفاعية. وكذلك وعت هذه الاستراتيجية أن إقامة «دولة إسرائيل» في المرحلة الأولى على جزء من فلسطين يقيم دولة لا تتمتع بأي عمق استراتيجي، لذا كان هذا النوع من المستعمرات الدفاعية حلاً لمشكلة فقدان العمق الاستراتيجي.

كانت المستعمرات على أنواع، من حيث تكوينها الاجتماعي والاقتصادي والسكاني، ومن حيث حجمها واختصاصها في توزيع العمل والإنتاج، ومن حيث دورها في مجمل الخطة الدفاعية العامة عن المجتمع اليهودي في فلسطين.

ويمكن القول، بصورة عامة، إنه كان لكل مستعمرة، مهما كان نوعها وحجمها، دور محدد في إطار خطة الدفاع العامة. وكان سكان كل مستعمرة مدربين على استعمال السلاح وشؤون الدفاع وفنون القتال، وينخرطون في تشكيلات عسكرية أو محلية دفاعية. وكانت المستعمرات، بصورة عامة، محصنة، ومسلحة ولها أبراج مراقبة وتحوطها خنادق ونقاط دفاع

وأسلاك شائكة وألغام، وفيها مراكز قيادة واتصال وسيطرة، ومخازن مؤن وخزانات مياه. وليست هذه المواصفات ملازمة لجميع المستعمرات، وإنما هي تختلف من مستعمرة إلى أخرى، زيادة أو نقصاناً، بحسب أهمية المستعمرة ودورها في خطة الدفاع العامة.

هدفت الاستراتيجية العسكرية الصهيونية، في المرحلة التمهيدية، إلى الحصول على وضع استراتيجي متميز وحاسم بوساطة «تفكيك التنظيم المعادي الذي يؤدي إلى تفسخ العدو أو تصدعه بواسطة المعركة»، وذلك (١) «بقطع مواصلات العدو وشل تنظيمه»، (٢) «وقطعه عن خطوط تراجعه وتحطيم إرادته بتحطيم معنوياته»، (٣) «وضرب مراكز قياداته ومراكزه الإدارية وقطع ارتباطاته بتدمير الاتصال فيما بين دماغه وأعضائه»[٦]، (٤) والاعتماد على المستعمرات واستخدامها «كقواعد لعمليات حرب عصابات وراء خطوط العدو»، (٥) وعدم إعاقة جلاء القوات البريطانية، (٦) والتعبئة العامة «في مستوى الوطن كله»؛ (٧) وعدم الأخذ باستراتيجية دفاعية بحتة، وإنما اتباع أسلوب خليط من الوسائل الدفاعية والأعمال الهجومية، (٨) واعتماد أسلوب «الدفاع الذاتي» لكل مستعمرة أو كتلة من المستعمرات، (٩) واتباع أسلوب الغارات الليلية، (١٠) والأخذ، في الوقت المناسب، بزمام المبادأة، وتطبيق أسلوب الهجوم الاستباقي[٧].

وقد طبقت القيادة الصهيونية، ثم قيادة الجيش الإسرائيلي، هذه الاستراتيجية في أربع مراحل[٨]: (أ) من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ إلى نيسان/ أبريل ١٩٤٨: السعي إلى السيطرة على طرق المواصلات وحمايتها؛ (ب) من نهاية المرحلة الأولى حتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨: توسيع وتأمين الامتداد الأرضي بين المستعمرات والمناطق؛ (ج) من دخول الجيوش العربية فلسطين حتى الهدنة الأولى: الدفاع؛ (د) من بدء القتال الثاني حتى نهاية الحرب: عمليات الاحتلال والتوسع الكبرى.

تضمنت الاستراتيجية تعبئة القوى البشرية اليهودية، استناداً إلى مسح ديمغرافي قامت به الوكالة اليهودية في نهاية العام ١٩٤٧، شمل جميع اليهود الذين كانوا في فلسطين عامئذٍ[٩]، وانتهى بتعبئة القوات الصهيونية المقاتلة.

يضاف إلى ذلك أن تعبئة اليهود في خارج فلسطين قد تمت بطريقة «التجنيد» أيضاً، إذ قامت بعثة من الهاغاناه في مطلع العام ١٩٤٨، متعاونة مع المنظمات اليهودية، بدعوة الشبان والشابات إلى الهجرة إلى «أرض إسرائيل»، وفرضت «حصص تجنيد» على جميع اليهود في أوروبا. وبذلك تم تجنيد نحو ٢٠ ألف شخص من القادرين على القتال[١٠].

---

(٦) ييغال يادين، في مجلة: بماحانيه الإسرائيلية (أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩)، نقلاً عن: أكرم ديري والهيثم الأيوبي، نحو استراتيجية عربية جديدة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ١٢٠ - ١٢١.

(٧) ييغال آلون، إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي، ترجمة عثمان سعيد (بيروت: دار العودة، ١٩٧١)، ص ١١١ - ١١٢.

(٨) انظر مقالة: لانير، في: تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٣٥ عاماً، ص ٢٨ - ٢٩.

(٩) رئاسة أركان الجيش الاسرائيلي، فرع التاريخ، حرب فلسطين، ١٩٤٧ - ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية الرسمية، ص ٣٢٩.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٣٥ - ٣٣٩.

وهكـذا، ركزت الاستراتيجية، في المرحلة التمهيدية، على تهيئة الأرض الملائمة للحصول على هامش كبير من حرية العمل، بحيث لا تُعلن «دولة إسرائيل» إلّا بعد أن تكون القوات الصهيونية قد احتلت معظم المناطق الرئيسة والحيوية في فلسطين تحت حماية الانتداب البريطاني. وبهذا الشكل تضمن لنفسها في المستقبل، في مواجهة الجيوش العربية، مزيداً من حرية العمل والأمن لعملياتها.

لقد حققت القوات الصهيونية، في المرحلة التمهيدية، أول أهدافها، وهو السيطرة على نواة «الوطن القومي اليهودي»؛ ومهدت الأرض لإقامة «دولة إسرائيل». وتوسلت إلى بلوغ ذلك، قبل دخول الجيوش العربية: (١) بإجلاء معظم السكان العرب بالعنف والإرهاب والقتل؛ (٢) الاستيلاء على القسم الأكبر من الساحل الفلسطيني، ليكون قاعدة واسعة وأمنية مفتوحة على البحر، تأتيها منه الإمدادات السلاحية والبشرية. وقد استهدف هذا الاحتلال إقامة قاعدة عسكرية صهيونية صرفة، تتيح للعمل العسكري في المستقبل أرضية صلبة ومحروسة ومحمية وذات خطوط للاتصال بأوروبا وأمريكا؛ (٣) احتلال المناطق المحددة بقرار التقسيم، وحماية المستعمرات الواقعة خارج تلك الحدود، لتكون الوسيلة لتوسيع الأرض المحتلة للدولة المقبلة.

تمكنت القوات الصهيونية في المرحلة التمهيدية من إنجاز ثلاثة مكاسب استراتيجية ساعدتها، فيما بعد، على الصمود أمام الجيوش العربية. وهي (أ) تأمين الاتصال البري بين معظم مناطق تجمع اليهود؛ (ب) صمود المستعمرات في وجه الهجمات العربية؛ (ج) توفير عوامل القتال المرن من دفاع حصين وقوات ضاربة متحركة.

خامساً: الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية في الحرب

طبقت إسرائيل في المرحلة الأولى من القتال، في إثر دخول الجيوش العربية، خطة دفاعية هدفت من ورائها إلى التعرف إلى نيات الحكومات العربية، وقدرات جيوشها وإمكاناتها وأساليب قتالها ومحاور عملياتها، والخطوط الرئيسة لفكرها الاستراتيجي وخطط عملياتها؛ إضافة إلى أن امكانات القوات المسلحة الإسرائيلية كانت، يومذاك، محدودة، إذ لم يتسنّ لِـ«الدولة» بعدُ أن تقيم مؤسساتها على شاكلة الدول الأخرى.

وفي مواجهة انفتاح الجبهات العربية على طول الحدود العربية ـ الفلسطينية وحدود الأمر الواقع التي كان قائمة في ١٥ أيار/ مايو، تبنت القيادة العسكرية، بصورة مبدئية، مفهوم الدفاع بما يحمي المكتسبات التي حصل عليها اليهود من الأرض الفلسطينية، ويصون المستعمرات والمواقع وطرق المواصلات فيما بينها، بانتظار الانتقال إلى الهجوم المضاد العام.

ومن أجل تطبيق هذا المفهوم الدفاعي، أنشأت القيادة العامة الإسرائيلية نظاماً دفاعياً يتصف بالمرونة والقدرة على المناورة والحركة، ويتضمن عدة قيادات إقليمية، تتمتع كل منها باكتفاء ذاتي في القتال والإمداد والتموين، مؤسس على التعاون الوثيق مع القيادات الإقليمية

الأخرى. وقوام القيادة الإقليمية مجموعة من القطاعات. ويتألف القطاع من مناطق دفاعية، والمنطقة من مواقع دفاعية.

نشرت القيادة العامة ألويتها وقواتها في إطار ذلك النظام الدفاعي المترابط الأطراف والمتداخل في القتال والتنسيق. وجعلت المهام التالية في الأفضليات الأولى من واجبات العمل العسكري: (١)احتلال قلاع الشرطة في المدن والبلدات؛ (٢) احتلال المطارات والمعسكرات البريطانية وممتلكات حكومة الانتداب؛ (٣) السيطرة على طرق المواصلات؛ (٤) احتلال القسم الذي خصصه قرار التقسيم من أرض فلسطين، وإجبار العرب الموجودين فيه على النزوح منه؛ (٥) احتلال المدن والبلدات والمناطق التي تمثل جيوباً في التقسيم الإسرائيلي، أو تسبب التواءات في حدوده؛ (٦) دفع حدود «الدولة» حتى تضم القدس؛ (٧) تعريض الشريط الساحلي لإسرائيل قدر الامكان.

ومن أجل بلوغ هذه المهام، اعتمدت الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية في حرب ١٩٤٨ على الأساليب التالية: (أ) الدفاع والتثبيت والإنهاك في بعض الجبهات؛ (ب) الهجوم في الجبهات الأخرى، وخصوصاً في المناطق الحساسة والهامة بالنسبة إلى إسرائيل في المستقبل؛ (ج) مواجهة الجيش العربي الأكبر والأقوى بالقوات الاسرائيلية الرئيسة. وكان الغرض من هذه الاستراتيجية حرمان الجيوش العربية من الحصول على أي وضع استراتيجي متفوق، والمحافظة على الوضع الاستراتيجي الذي حصلت القوات الاسرائيلية عليه قبل دخول هذه الجيوش.

ولهذا ركزت القوات المسلحة الإسرائيلية أقصى جهودها على إجبار الجيوش العربية على خوض معارك دفاعية متواصلة لإنهاكها وتثبيتها. واستغلت المستعمرات الإسرائيلية استغلالاً كبيراً لاحتواء هجمات القوات العربية واستنزافها، وإقناعها بعدم جدوى عملياتها الهجومية. وزاد من أهمية هذه المستعمرات عدم تدرُّب الجيوش العربية على مهاجمة مثل هذه الأهداف.

كانت القوات الإسرائيلية في عملياتها تستند إلى رقعة ضيقة من الأرض، تمكنها من الحرب على الخطوط الداخلية[11] لضرب الجيوش العربية، كل على انفراد، واحداً بعد

---

(١١) الخطوط الداخلية والخطوط الخارجية: مصطلح عسكري سيكثر استعماله في هذا الكتاب. وهو مصطلح يخص مسرح الحرب ومسرح العمليات. وتكون الخطوط داخلية أو خارجية بحسب الوضع الجغرافي للدولة والدولة التي تعاديها. فإذا درسنا الوضع الجغرافي لإسرائيل والبلدان العربية المحيطة بفلسطين. وجدنا أن اسرائيل محاطة بالبلدان العربية من الشمال والشرق والجنوب، وأن عليها أن تقاتل على خطوط تنبعث من الداخل وتتجه إلى الجبهات المحيطة بها. وهذه هي الخطوط الداخلية. ويطلق بعض العسكريين عليها مصطلح (الخطوط المتباعدة)، لأنها تنبعث من بؤرة، وتتباعد في سيرها نحو الجبهات. وميزة العمل على هذه الخطوط هي القدرة على حشد القوة الضاربة على إحدى الجبهات، وتثبيت الجبهات الأخرى، حتى إذا أنجزت القوة الضاربة مهمتها، انتقلت إلى الجبهة الثانية، وهكذا. ويتطلب العمل على الخطوط الداخلية أن تكون القوات المسلحة قادرة على المناورة والحركة السريعة والمبادأة وفي هذه الحال تعمل القوات العربية على الخطوط الخارجية، أي المتقاربة، لأنها تأتي من جهات متعددة، وتتقارب خطوط عملها لتلتقي في المركز. وتكمن القدرة على استغلال =

الآخر، نظراً إلى افتقار هذه الجيوش إلى التنسيق العسكري. واستثمرت القوات الإسرائيلية هذا الوضع إلى حد كبير. في حين وقفت الجيوش العربية موزعة ومجزأة إلى كتل صغيرة، في وضع الدفاع وتلقي الضربات دون أن يرسم لها أي هدف مشترك حقيقي. وكانت القوات الإسرائيلية في هذا الوقت تقوم بأعمال الدفاع والهجوم، مستغلة عامل المبادأة في عملياتها، وبإغارات هجومية متتالية مفاجئة بغرض تحسين موقعها الاستراتيجي دون خوض معارك حاسمة.

اتخذت الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية هذا الموقف الهجومي في بعض الجبهات، والموقف الدفاعي في بعضها الآخر، آخذة بعين الاعتبار طبيعة الأراضي المحيطة بهذه الجبهات وكثافة المستعمرات وقوتها وقيمة قوة كل جبهة أمامها. وكان الهجوم الإسرائيلي يعتمد على الأسس التالية: (١) المفاجأة باستخدام الليل أو الظروف الجوية السيئة؛ (٢) العمل من مناطق لا يتوقعها العرب؛ (٣) التثبيت والالتفاف على جناح من الأجنحة أو على المؤخرات؛ (٤) القيام بهجوم مزيف وتشتيتي بغرض جذب أنظار العرب إلى هدف آخر.

أما الدفاع فكان حيوياً ديناميا، يعتمد على المستعمرات كقواعد ثابتة، تكوّن منظومة دفاعية متماسكة. ولم يكن الدفاع سلبياً جامداً، بل تتخلله ردود فعل هجومية داخلية وخارجية، بمعنى أنه في حالة احتلال العرب أي موقع استراتيجي أو تكتيكي قد يهدد هذا الدفاع، تقوم قوات المستعمرات بهجوم مضاد قوامه قواتها الثابتة لاحتلال ذلك الموقع وتقوم قوات الجيش الإسرائيلي بدعمها عندما يكون التهديد أكبر من إمكاناتها الداخلية، وذلك بالقيام بهجمات مضادة.

كان الجيش الإسرائيلي في عملياته الهجومية يتبع استراتيجية التقرب غير المباشر، مستفيداً من دروس الحرب العالمية الثانية، التي أزاحت مفهوم الهجوم الجبهي من مكانته التي كان يشغلها، وأحلت مكانه استراتيجية التقرب غير المباشر، المستندة إلى التقدم من مناطق لا يتوقعها العدو، واختراق ترتيبه الدفاعي أو الالتفاف على مجنباته أو مؤخراته، مع استثمار عامل المفاجأة إلى أقصى حد ممكن. ولا يكتفي التقرب غير المباشر بعملية الالتفاف، بل يعتمد على السرعة، لأن السرعة في الحرب الميكانيكية أهم من الصدمة، مع اللجوء إلى الخداع والمخاتلة والقيام بهجمات مزيفة بغرض تشتيت قوى العدو، وتفكيك ترتيبه الدفاعي، وبلبلته في معرفة الهدف الحقيقي للهجوم[١٢].

وكانت الاستراتيجية الإسرائيلية أيضاً تدرك أهمية عامل الزمن بالنسبة إليها، وتعلم أهمية العوامل الدولية في صراعها مع العرب، وأن قضية فلسطين هي قضية دولية، لذا كانت السرعة بالنسبة إليها ذات أهمية خاصة.

= ميزات العمل على هذه الخطوط، في تحرّك القوات عليها وفق خطة استراتيجية واحدة، وخطط عملياتية منبثقة منها، وتحت إمرة قيادة عامة واحدة. وإذا ما فقدت هذه الشروط، أو أحدها، أصبحت الغلبة للقوات العاملة على الخطوط الداخلية، فيما إذا توافرت لها شروط الغلبة على كل جبهة على حدة.

(١٢) ديري والأيوبي، نحو استراتيجية عربية جديدة، ص ١٢٢.

سعت إسرائيل، في أثناء تطبيق استراتيجيتها هذه، إلى وضع يدها على عقد المواصلات الرئيسة، واعية أهمية كل منطقة في فلسطين، من الناحيتين الاستراتيجية والتكتيكية، وأثرها في خطة التوسع المستقبلي. لهذا تضمنت خطط العمليات الإسرائيلية تحديد الأهداف والوسائل والمراحل وأشكال التنسيق والتعاون بين مختلف القيادات الميدانية.

سادساً: استثمار الهدنة الأولى استراتيجياً

كان وقف القتال في ١١ حزيران/ يونيو ١٩٤٨ في منزلة فخ نصب للجيوش العربية لإنقاذ إسرائيل من الانهيار، ولّما يمض على قيامها سوى سبعة وعشرين يوماً. ولقد جنحت الحكومات العربية إلى قبول قرار مجلس الأمن تجنباً لخلق إشكالية دولية تتجسد في فقدان التعاون بين المنظمة الدولية والأقطار العربية، وخشية تكوين قوة دولية يتولى مجلس الأمن تأليفها وإرسالها إلى فلسطين لتطبيق أحكام قرار وقف القتال.

ولقد كان وقف القتال هذا ـ من الناحية الواقعية ـ مرحلة تمهيدية لتوفير الظروف والعوامل العسكرية والسياسية اللازمة لكي تتمكن إسرائيل من إقناع البلدان العربية بالتراجع عن تصميمها على معارضة قرار التقسيم ولكي تستطيع ترسيخ دعائم الدولة الجديدة من خلال هزيمة تحل بأعدائها، وتحقق لها مكاسب توسعية توفر لها هامشاً إضافياً.

وتتجلى معالم هذه المقولة في الوقائع التالية:

١ ـ كانت الحدود الفاصلة في الوضع العسكري في ١١ حزيران/ يونيو تشير إلى أن الجيش العراقي وصل إلى مسافة ١٦ كلم شرقي تل أبيب، وأنه تقدم في مثلث «جنين ـ نابلس ـ طولكرم» حتى هدد بقطع إسرائيل في خاصرتها إلى شطرين، وأن الجيش المصري أصبح على مسافة ٣٠ كلم جنوبي هذه المدينة، بعد أن احتل أغلب القرى والمستعمرات في النقب، وقطع الطريق إلى النقب الجنوبي، وأن الجيش السوري عبر وادي الأردن عند مستعمرتي شعارهاجولان ومسعدة وأقام رأس جسر باتجاه مستعمرة روشبينا، وأن الجيش اللبناني وصل إلى قدس بعد المالكية، في حين دخل جيش الانقاذ الجليل وأشرفت طلائعه على الناصرة.

٢ ـ وفي مقابل هذه الحدود التي رسمتها الجيوش العربية على الأرض كان الجيش الإسرائيلي، بألويته الإثني عشر، قد بلغ حدود الإعياء والضعف، وخسر قتلى وجرحى كثيرين، حتى غدا بعض وحداته عاجزاً عن العمل، واستنفدت العمليات الكثيرة والمتتالية قدراته القتالية، ولم يعد لديه مخزون كاف من الأسلحة والذخائر يعوض به ما خسره في قتال الأسابيع الأربعة، إضافة إلى ما عانته بعض المستعمرات والقدس من آثار الحصار الطويل واحتمال المجاعة واستمرار القلق والخوف.

٣ ـ أسرعت القيادة الإسرائيلية، في الساعات الأخيرة التي سبقت بدء تنفيذ الهدنة (الساعة ٨,٠٠ من يوم ١١ حزيران/ يونيو). إلى تعديل الأوضاع الميدانية لقواتها، فاحتلت بعض القرى والمستعمرات والمواقع في النقب، وجهزت خطاً دفاعياً أمام الجبهة المصرية يمتد

من المجدل إلى الخليل. واستغلت الثغرة بين الجيشين المصري والأردني قرب اللطرون حيث فتحت طريقاً بديلاً لمرور القوافل بين تل أبيب والقدس الجديدة.

٤ ـ استقدمت إسرائيل أعداداً كبيرة من الخبراء والفنيين العسكريين من أوروبا وأمريكا، وكلهم من ذوي الخبرة العاملين في الحرب العالمية الثانية. وقد تولى هؤلاء تحديث الجيش الإسرائيلي وإعادة تدريبه على أحدث الأساليب القتالية.

٥ ـ كان أهم ما حصلت عليه إسرائيل في مدة الهدنة استقدام المقاتلين المتطوعين والمرتزقة، وتدفق الهجرة اليهودية إلى اسرائيل. وكان معظم المهاجرين في سن الخدمة العسكرية.

٦ ـ بدأت النجدات تتدفق إلى إسرائيل من الخارج. فقد عبأت الصهيونية العالمية كل قواها وطاقاتها، إضافة إلى تعاطف دول الكتلتين الغربية والشرقية على السواء، من أجل سوق الأسلحة والذخائر والتجهيزات والأعتدة العسكرية، وخصوصاً الدبابات والطائرات، إضافة إلى المواد التموينية والطبية وغيرها من المواد التي تساعد إسرائيل على تحمل أعباء حرب طويلة. وقد تمكنت الصهيونية العالمية من جمع أموال كثيرة وشراء أسلحة وذخائر وأعتدة عسكرية من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وكانت يومذاك متوافرة ومبذولة لمن يقدر على شرائها.

وكثفت المنظمات الصهيونية أنشطتها في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تعمل طليقة من القيود. فنقلت إلى إسرائيل ما استطاعت أن تضع يدها عليه من أسلحة وذخائر وأموال، حتى بلغ بها الأمر أن هرّبت طائرات قاذفة من نوع (القلاع الطائرة) إلى إسرائيل.

وهكذا، أعادت إسرائيل تكوين جيشها، الذي بلغ ملاكه ١٠٦ آلاف ضابط وجندي، مقابل ٣١ ألف ضابط وجندي عربي، يوم عاد القتال في إثر انتهاء الهدنة الأولى. يضاف إلى ذلك أن القوات الجوية الإسرائيلية بلغت حد التفوق على القوات الجوية العربية، بما استطاعت استقدامه من طائرات مقاتلة وقاذفة.

وقد انتهت مدة القتال الأولى بإسرائيل إلى تبنّي تنظيم قيادي جديد، رأسه «مجلس الحرب» الذي يعتمد خطة الحرب على المستوى الاستراتيجي، ويليه وزير الدفاع فرئيس الأركان، اللذان اختص كل منهما بمسؤوليات ومهام محددة، وخصوصاً فيما يتعلق بالتنظيم والقيادة. وسرعان ما أعادت القيادة الجديدة تنظيم مسرح الحرب، إذ قسمته إلى أربع جبهات (مسارح عمليات)، هي الجبهة الشمالية وفيها أربعة ألوية، والجبهة الشرقية وفيها لواءان، والجبهة الوسطى وفيها ثلاثة ألوية، والجبهة الجنوبية وفيها ثلاثة ألوية، إضافة إلى قوات حرس المستعمرات وحرس الحدود. وزودت كل جبهة بما يكفيها من الوسائل القتالية والإدارية والفنية، وما يحقق لها الاكتفاء الذاتي، ويكفل لها المرونة وخفة الحركة والقدرة على المناورة والتعاون والتنسيق مع الجبهات الأخرى.

وفي حين قدرت إسرائيل، في أيام الهدنة الأولى، على تعديل ميزان القوى لترجح

كفتها، لم تستغل البلدان العربية هذه الفرصة الزمنية، وكل ما استطاعت أن تفعله تعزيز الجبهات بقوات جديدة، وبكميات قليلة من الأسلحة والذخائر، ولم ترقَ إلى التساوي مع التعزيزات والتحسينات التي حصل عليها الجيش الإسرائيلي، فاختل ميزان القوى، بصورة عامة، لمصلحة العدو.

سابعاً: استثمار الهدنة الثانية استراتيجياً

عاد القتال في ٩ تموز/ يوليو ١٩٤٨، ليتوقف مرة أخرى وتبدأ الهدنة الثانية في ١٨ تموز/ يوليو بقرار من مجلس الأمن. وقد تميزت مدة القتال الثاني، على قصرها، (٩ أيام) بامتلاك الجيش الإسرائيلي زمام المبادأة، بعد أن استثمر الهدنة الأولى فاستطاع أن يعدل ميزان القوى لمصلحته. وقد ظل الجيش الإسرائيلي مالكاً زمام المبادأة حتى آخر عمليتين قام بهما على خليج العقبة (أم الرشرش) وشاطىء البحر الميت (عين جدي) حين وضعت الحرب أوزارها في ١٣ آذار/ مارس ١٩٤٩. وشهدت هذه المدة التي طالت ٢٤٨ يوماً ٥١ يوم قتال و١٩٧ يوم هدنة استغرقت أربع فترات. وقد وقعت في أيام القتال ٣٤ عملية[١٣]، كان بعضها، بالنسبة إلى اسرائيل، عمليات كبيرة حاسمة.

ومن أبرز ما اتصفت به هذه المدة تحقيق الجيش الإسرائيلي، تحقيقاً جزئياً، هدفه في اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وإبادة من بقي منه. فقد اتضحت حقيقة الصهيونية وجوهرها في الوحشية والإجرام واللاانسانية، حين أخذت القوات الاسرائيلية تدمر القرى العربية العزلاء والأحياء السكنية في المدن بالمدافع والهاونات، وتقتل من نجا من المواطنين العرب بالرشاشات وتذبحهم ذبحاً جماعياً.

وبعد أن انتزعت إسرائيل مئات الألوف من العرب من وطنهم وبيوتهم، راحت أجهزة إعلامها وإعلام الدول والجهات المناصرة لها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تزعم أن الحكومات العربية هي التي دعت المواطنين العرب إلى الهجرة إلى البلاد المجاورة، واعدة إياهم بالعودة المؤكدة بعد أن يتم القضاء على العدو الصهيوني.

ولقد أثبتت الوقائع كذب الدعوى الصهيونية. وتتالت الشهادات والتحقيقات التي تثبت أن أية حكومة أو إذاعة أو صحيفة أو قيادة أو جهة عربية، لا في فلسطين ولا في غيرها، قد دعت العرب الفلسطينيين إلى الهجرة من وطنهم أو ترك بيوتهم، بل عكس ذلك قد تأكد[١٤].

---

(١٣) حسن البدري، الحرب في أرض السلام: الجولة العربية الاسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ - ١٩٤٩ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ٧٩.

(١٤) ظهرت كتابات وتحقيقات كثيرة في هذا الشأن، أشارت إلى بعضها: هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم ١، ٤ مج (بيروت: الهيئة، ١٩٨٤)، مج ١، مادة «إخراج الفلسطينيين من ديارهم (١٩٤٨)»، ص ١١٢ - ١١٥.

وفي سياق العمليات الوحشية الإسرائيلية، ارتكبت القوات الصهيونية، ومن ثم الجيش الإسرائيلي مجموعة كبيرة من المذابح والعمليات الإرهابية التدميرية الدموية(١٥).

وحينما انتهت الحرب، كان عدد اللاجئين العرب الذين اقتلعوا من ديارهم بقوة السلاح والإرهاب قد بلغ ٤٧٢ ألفاً، إضافة إلى ١٨٠ ألفاً آخرين فقدوا ممتلكاتهم وأي مورد للحياة(١٦).

بدأت الهدنة الثانية ـ ولم تكن محددة في مدتها، في حين كانت مدة الهدنة الأولى أربعة أسابيع ـ في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨، والجيش الإسرائيلي محتفظ بقوته وقواته وزمام المبادأة والتصميم على تنفيذ خطة العمليات في توسيع مساحة الدولة قدر المستطاع وإلى المدى الذي يسمح به وضع القوات العربية والوضع الدولي وعزم مجلس الأمن على تنفيذ قرارات وقف إطلاق النار.

كان الوضع العسكري العربي مفكك الأوصال، على الرغم من الدعم الذي تلقته الجيوش حين رفدتها قوات جديدة. وقد عادت الجيوش العربية إلى القتال بلا خطة عمليات موحدة، ولا تنسيق ولا تعاون، فأصاب الجمود، بشكل عام، الجبهات العربية. وقد استثمرت إسرائيل هذا الجمود لتستخدم أسلوب القتال على الخطوط الداخلية مرة أخرى، فبعد أن ركزت جهدها الرئيس على الجبهة المصرية، وبلغت مرتبة الحسم، نقلت جهدها ذاك إلى الجبهة الشمالية، مبتدئة بأضعف مواقعها، أي بجيش الانقاذ، الذي كان يعاني الضعف والفقر في الأسلحة والذخائر والرجال، وأخرجته إلى ما وراء حدود فلسطين.

كانت القوات المصرية تمثل خطراً مستقراً في الجنوب، يهدد الكيان الإسرائيلي الوليد. وحينما بدأت الهدنة الثانية كانت القوات المصرية تنتشر على خطين طولانيين، يحاذي أولهما البحر المتوسط من رفح جنوباً إلى أسدود شمالاً، ويبدأ ثانيهما من العوجة جنوباً فالخليل وبيت لحم حتى ضواحي القدس شمالاً، ويصل ما بين هذين الخطين العريضين خط ثالث من المجدل، ماراً بالفالوجة ـ كراتيا ـ عراق المنشية ـ القبيبة، لينتهي عند بيت جبرين. وكانت مستعمرات النقب السبع والعشرون تقع جنوبي هذا الخط، أي أنها معزولة ومحاصرة(١٧).

كان طول الجبهة المصرية التي انتهى إليها الموقف العسكري في إثر الهدنة الثانية يزيد على ٣٠٠ كلم، ولم يكن حجم القوات المصرية المدافعة عن الجبهة يتناسب مع طولها ومع

---

(١٥) هناك مراجع جد كثيرة لوقائع هذه العمليات، انظر كمثل مادة «مذبحة،» في: المصدر نفسه، مج ٤.

(١٦) إدغار أوبالانس، «الجولة العربية الصهيونية الأولى،» مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ١٦ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)، ص ٤١.

(١٧) البدري، الحرب في أرض السلام: الجولة العربية الاسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ - ١٩٤٩، ص ٣٤٥.

مستلزمات الدفاع وخصوصاً انها كانت تفتقر إلى العمق، سواء على امتداد السهل الساحلي بين أسدود ورفح، أو على امتداد الهضبة الداخلية بين «المجدل» وبيت جبرين.

وعلى هذا، فإن فك الحصار عن هذه المستعمرات هو الهدف الملح في خطة العمليات الإسرائيلية. وقد بدأت العملية الأولى ليلة ٢٧ ـ ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨، ولكن الألوية الثلاثة التي اشتركت فيها ارتدّت مدحورة. وحينذاك اكتفت القيادة بإرسال قوافل التموين إلى المستعمرات المحاصرة. ثم تدخلت الأمم المتحدة مع القيادة العامة المصرية للسماح بتموين المستعمرات، فوافقت هذه الأخيرة يوم ٢٩ تموز/ يوليو. أما الأسلحة والذخائر والمعدات فقد نصبت القيادة الإسرائيلية جسراً جوياً لنقلها. وقد قامت القوات الجوية الاسرائيلية بـ ٤١٧ طلعة بدأ أولها في ٢٢ تموز/ يوليو واستمرت حوالى خمسين يوماً.

عاود الجيش الإسرائيلي هجومه، لينفذ عملية اسمها «الضربات العشر»، انطلقت في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨، بقوات قوامها ثلاثة ألوية مشاة، وكتيبة مدرعة مدعومة بمدفعية ميدان وطائرات مقاتلة وقاذفة ومستطلعة.

وكانت القوات المصرية المدافعة عن هذه الجبهة مؤلفة من فرقة (تسع كتائب مشاة)، مع وحدات صغيرة من المتطوعين المصريين، وعدد من المتطوعين الليبيين والسودانيين، ومناضلين فلسطينيين انتظموا في تشكيلات محلية للدفاع عن قراهم، إضافة إلى وحدات مدرعة ومدفعية ودعم جوي.

اتخذت القوة المصرية وضع الدفاع المنظم على شكل شبكة من النقاط القوية المحصنة، تربط ما بينها خنادق أو ممرات مستورة. وكانت معنويات الضباط والجنود عالية، وكفاءتهم جيدة.

حققت عملية «الضربات العشر» أهدافها بعد قتال استمر حتى ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨، حين تم وقف إطلاق النار. وانسحبت القوات المصرية من أسدود والمجدل، وسقطت بئر السبع في أيدي القوة المهاجمة، وبسقوطها انتهى الحصار المضروب على المستعمرات السبع والعشرين، وانفتح الطريق أمام القوات الإسرائيلية للتوغل في النقب.

تابعت القوات الاسرائيلية دفع القوات المصرية وتفكيك الجبهة، وبدأت قوات الفالوجة تشعر بالعزلة، وتستعد لحصار طويل، وخصوصاً عندما انقطعت سبل اتصالها بالخارج بدءاً من ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨.

تميزت عملية «الضربات العشر» بالسمات التالية:

١ ـ تطبيق قيادة الجبهة المصرية أسلوب الدفاع الثابت، على الرغم من هجمات معاكسة شنتها القوات المدافعة ضد القوات المهاجمة.

٢ ـ تبنّي القيادة الإسرائيلية أسلوب الهجوم المتحرك الضاغط، والتركيز بالقوة والحركة

والنار على مواقع مصرية شبه منعزلة، بقصد إسقاطها من شبكة الدفاع واستثمار الثغرات فيها.

٣ ـ لجوء القوات الإسرائيلية إلى العمليات الليلية الكثيرة والصغيرة في حجمها وهدفها.

٤ ـ عدم وجود قوة احتياطية لدى القيادة المصرية تستطيع توجيهها بسرعة إلى المواقع الواقعة تحت هجمة عدوة ضاغطة، فقد كانت الهجمات المعاكسة المصرية تقوم بها قوات محدودة ولا تحكمها خطة متكاملة، إضافة إلى ضعف روح المبادأة لدى قادة نقاط ومواقع الدفاع[١٨].

بعد أن انتهت عملية «الضربات العشر» بدأت عملية حصار الفالوجة. ففي أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨، خططت القيادة العامة المصرية لإنقاذ قوات الفالوجة المعزولة، ولتعزيز الدفاعات عن غزة ورفح والعوجة و«العسلوج»، والاحتفاظ بقوة ضاربة لدرء أي عدوان إسرائيلي. وقد أعادت نشر قواتها بما يتناسب وهذه الأهداف.

كانت الفالوجة محور عمليات العدو، وخصوصاً أن القوة المصرية فيها كانت تبلغ أكثر من ٣٦٠٠ مقاتل[١٩]. لهذا تعرضت لهجمات متتالية، هي وما حولها من مواقع، ولغارات متتابعة وعنيفة. وقد تمكنت القيادة المصرية من فك الحصار وسحب القوة المصرية من الفالوجة.

وفي الوقت نفسه تابعت القوات الإسرائيلية احتلال عدة مستعمرات ومواقع كانت محتلة أو محاصرة من قبل القوات المصرية، مثل سدوم جنوبي البحر الميت، ومسعدة القريبة منها، وذلك في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨، وبذلك امتدت حدود إسرائيل حتى البحر الميت.

وحتى لا توقف إسرائيل توسيع الأرض المحتلة، وحتى تغتنم فرصة تتابع المعارك من موقع آخر، اكتفت بضرب الحصار على الفالوجة، واستمرت في تقدمها في النقب، وخصصت لهذه العملية أربعة ألوية مشاة ولواءً مدرعاً، هي قوتها الضاربة ونخبة قواتها المسلحة.

عملت القيادة الإسرائيلية على القيام بعملية تطويق واسعة، من الشرق إلى الغرب. ولكن القوات المصرية، وخصوصاً الجوية، أحبطت العملية، وردت العدو عن هدفه الذي كاد يبلغه في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨.

---

(١٨) محمود عزمي: القوات المدرعة الاسرائيلية عبر أربع حروب، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥)، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(١٩) بلغ عدد القوات التي خرجت من حصار الفالوجة وواصلت طريقها إلى غزة في ١٩٤٩/٢/٢٦، بحسب المذكرات الشخصية لقائد القوات المصرية في فلسطين، ٣٦٣٨ ضابطاً وجندياً، ومعهم جميع أسلحتهم وذخائرهم وآلياتهم، انظر: البدري، المصدر نفسه، ص ٤٥٩ ـ ٤٦٠.

وإذ اصطدمت العملية الهجومية الاسرائيلية بصلابة الدفاع المصري، نقلت جهدها الرئيس إلى النقب الجنوبي، وخصوصاً المثلث الذي قاعدته خط «سدوم - بير السبع - رفح» شمالاً، ورأسه في خليج العقبة جنوباً، نظراً إلى أهمية هذه المنطقة، وفتحتها البحرية على خليج العقبة، فمنها تنطلق الخطوط البحرية الاسرائيلية إلى أفريقيا وآسيا.

خصصت القيادة الإسرائيلية لعملية احتلال هذا المثلث ثلاثة ألوية مشاة وقسماً من لواء مدرع. وقد تحركت هذه القوات في ٥ آذار/ مارس ١٩٤٩، وأسرعت طليعتها إلى مطار ابراهيم تحتله ليكون مركز تجمّع وانطلاق. وصلت القوات الإسرائيلية إلى شاطىء خليج العقبة عند أم الرشرش في ١٠ آذار/ مارس ١٩٤٩ وأقامت عليه ميناء إيلات. وأعلنت ضم النقب كله إليها. وكان آخر ما احتلته إسرائيل في الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى موقع عين جدي على شاطىء البحر الميت في ١٣ آذار/ مارس ١٩٤٩.

الفصل التاسع

الاستراتيجية العسكرية العربية

أولاً : افتراض وجود استراتيجية عسكرية عربية

الاستراتيجية نمط من التفكير يفتح السبيل إلى تحقيق غايات السياسة على أفضل وجه. وليس للاستراتيجية تعريف واحد جامع مانع، إذ لها تعريفات كثيرة، يرتبط معناها ومبناها بالظروف الزمانية والمكانية التي صيغت في إطارها، وبالأحداث التي انبثقت منها، وبالمدارس الفكرية التي ولدت فيها.

وعلى الرغم من تعدد التعريفات واختلاف وجهات النظر فيها، يمكن القول إن خيطاً ناظماً يجمع بينها، قوامه أن الاستراتيجية فن وعلم. وهي تعالج الوضع الكلي الشامل للصراع الذي تستخدم فيه القوى والقدرات والإرادات المختلفة من أجل تحقيق غايات السياسة، وتضع خطط هذا الاستخدام، وتوفر لها الوسائل اللازمة. وعلى أساس هذه الخطط تضع القيادات العسكرية الخطط الاستراتيجية العسكرية وخطط العمليات وما ينبثق منها ويتصل بها من خطط تفصيلية وفرعية.

والاستراتيجية العسكرية تابعة للسياسة وخاضعة لها. لذا فمن الطبيعي أن تتسم بطابعها وتتقمص خصائصها، وأن تؤثر طبيعة الغاية السياسية في الاستراتيجية العسكرية وغرضها وصياغتها تأثيراً حاسماً، ذلك لأن الغاية السياسية تحدد طبيعة الحرب.

بعد هذه اللمحة الموجزة التي تعرّف بالاستراتيجية العسكرية وعلاقتها بالسياسة، نعود إلى حرب ١٩٤٨ وبيئتها الفكرية العسكرية، لنفترض أنه إذا كان لكل بلد عربي مستقل آنذاك، استراتيجية وطنية خاصة به، فإنه يجوز لنا أن نفترض أيضاً أن يكون للمؤسسة القومية العليا، وهي جامعة الدول العربية، استراتيجية قومية، على مستوى الوطن العربي - وفي العام ١٩٤٨ تخصيصاً على مستوى البلدان الأعضاء السبعة - تُعنى بتعبئة واستخدام قوى

الأمة العربية، في ظروف الحرب والسلم، لتحقيق الأهداف القومية، وحماية مصالح الوطن العربي، وهي - في العام ١٩٤٨ - التصدي للغزوة الصهيونية وإحباط أهدافها.

وإذا كان للجامعة أن يكون لها مفهومها عن الأمن القومي والدفاع عن الوطن العربي، وأن يكون لها استراتيجية شمولية، فيفترض أن تكون قد استمدت ذلك كله من ميثاقها.

ولو عدنا إلى يوم مولد الجامعة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٥، للاحظنا أنه لم يكن للعسكر فيها شأن، لا في مرحلة التكوين والمخاض، ولا في مرحلة الولادة. ولم يكن للشؤون العسكرية أو الدفاعية أو الأمن القومي في ميثاقها أي تلميح أو تصريح، على الرغم من أن الميثاق لم يخفِ عطفه على «شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين»[1] فجعلها من أغراض الجامعة. ولقد قدّر لهذه المؤسسة القومية الناشئة، أن تصطدم، وهي ما زالت طفلاً يحبو، بالأحداث العسكرية[2] تنبع أمامها وحولها، وتتكاثف غيومها حتى تكاد تسدّ عليها السبيل. ولم يكن باستطاعة الجامعة إلا أن تواجه ما فرض عليها، فأقدمت، وتعرضت للامتحان.

حينما تأسست الجامعة، قامت في ظروف خاصة أصبحت معروفة، وتناولتها دراسات وتحليلات كثيرة. وما يهمنا ملاحظته في هذا المجال، هو ضعف إدراك معظم الزعماء العرب، الذين ساهموا في صياغة ميثاق الجامعة، أهمية الجانب العسكري في الميثاق وفي المؤسسة القومية الوليدة. فتجاوزوا هذا الجانب، وتغاضوا عنه، ولم يولوا الشؤون العسكرية في إطار التعاون أي اهتمام. وعلى الرغم من أن الميثاق أقر في مادته السادسة «مبدأ المساعدة المتبادلة» حين عهد إلى مجلس الجامعة مهمة اتخاذ التدابير اللازمة لدفع العدوان الواقع على بلد عضو، أو التهديد به، فإنه لم يلزم البلدان الأعضاء بتقديم المساعدة مباشرة إلى البلد المعتدى عليه، لكنه لم يحل دون تقديمها، كما أنه لم يحدد ماهية التدابير الجماعية التي ينبغي على البلدان الأعضاء المساعدة فيها، متى أقرها المجلس[3].

---

(١) المادة الثانية من الميثاق، وفيها تحديد أغراض الجامعة.

(٢) حين عقد مجلس جامعة الدول العربية جلسته الأولى في شهر حزيران/يونيو ١٩٤٥، بحث في الاعتداءات الفرنسية على سوريا ولبنان (أيار/ مايو ١٩٤٥)، فاقترح مندوب العراق إنشاء جيش عربي للمحافظة على السلم والأمن في البلدين، ولدفع الاعتداءات الفرنسية. وقد أبدى الأمين العام للجامعة عبد الرحمن عزام، أن للمجلس أن يتدخل في مثل هذه الحالة بقوته، كونه مسؤولاً عن الأمن الدولي في المنطقة العربية، حتى ولو بقوة رمزية، الأمر الذي سيجعل فرنسا تتردد كثيراً قبل القيام بأي عمل ضد سوريا ولبنان. من أجل مزيد من التفاصيل، انظر: محمد عبد الوهاب الساكت، الأمين العام لجامعة الدول العربية: اختصاصاته السياسية والإدارية ودوره في قوات الطوارىء العربية: دراسة في أسلوب العمل ونظامه داخل جامعة الدول العربية، تقديم عز الدين فودة (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٤).

(٣) المادة السادسة من الميثاق: «إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه، فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء. ويصدر القرار بالإجماع. فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لا يدخل في =

يضاف إلى ذلك، أن واضعي الميثاق جعلوا أحد أهداف الجامعة صيانة استقلال البلدان العربية وسيادتها[4]. غير أنهم لم ينصوا على تحديد الوسائل اللازمة لبلوغ هذا الهدف، ولم يفرضوا التزامات معينة أوجبوا على البلدان الأعضاء القيام بها دفاعاً عن بعضها بعضاً.

ومن الملاحظ أن بروتوكول الإسكندرية الذي وقّعه ممثلو الحكومات العربية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤ بصفتهم «اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام» وأقروا فيه إنشاء الجامعة، وحددوا مبادىء ميثاقها، جعلوا من مهام الجامعة توثيق الصلات بين البلدان الأعضاء وتنسيق الخطط السياسية «تحقيقاً للتعاون فيها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة». وحينما وضعت هذه الحكومات الميثاق وحددت مهام الجامعة، أسقطت من النص المذكور جملة «من كل اعتداء بالوسائل الممكنة». وربما كان القصد من هذا الإسقاط هو جعل «صيانة الاستقلال والسيادة» مجردة مطلقة، فلا ترتبط بـ «الاعتداء»، وحده. غير أن لهذا الاسقاط وجهاً سلبياً، إذ إنه أبعد من نصوص الميثاق كلَّ مفهوم دفاعي مباشر، لأن هذا المفهوم ينطلق من احتمال «الاعتداء» الذي يمثّل «الاعتداء المسلح»، أحد أهم أشكاله.

تتلخص أهداف الجامعة في المجال العسكري، بموجب ميثاقها، في: صيانة استقلال البلدان الأعضاء وسيادتها، والمحافظة على السلام والأمن العربيين، وقمع العدوان. غير أن هذه الأهداف، على قصورها وتواضعها، لا تجد في نصوص الميثاق ما يضمن تحقيقها، للسببين التاليين: أولهما أن قرارات مجلس الجامعة ـ وهو أعلى هيئة فيها ـ لا تصدر إلا بالإجماع، فإذا صدرت بالأكثرية فإنها لا تلزم إلا من وافق عليها (المادة ٧). وثانيهما: لم يتضمن الميثاق بشأن قمع العدوان سوى نصوص إجرائية (المادة ٦) تتناول أسلوب عقد جلسات مجلس الجامعة وكيفية استصدار القرارات، دون تبيان ماهية التدابير القمعية أو الردعية الواجب اتخاذها في حالة العدوان، أو كيفية تنفيذها، إضافة إلى انعدام مؤيدات هذه التدابير.

وربما كان أحد المبررات لإهمال الجانب العسكري في الميثاق، هو أن الظروف التي نشأت فيها الجامعة، والمرحلة التمهيدية التي سبقت إنشاءها، لم تكن تسمح ببلورة مفهوم موحد أو واضح للأمن العربي. فقد كانت الأقطار العربية المستقلة يومذاك، وهي مصر وسوريا والعراق والسعودية والأردن ولبنان واليمن، إما حديثة العهد بالاستقلال، أو ذات ارتباط أجنبي معين، أو غير ذات نظام دفاعي مكين. فقد كانت مصر والعراق مرتبطتين بمعاهدة مع بريطانيا تتيح للقوات البريطانية الإقامة في أراضي البلدين، وكان الجيش الأردني بريطاني القيادة، وكانت القوات الفرنسية لمّا تجلُ بعد عن سوريا ولبنان، ولم يكن للسعودية

= حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية. وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس، فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبيّنة في الفقرة السابقة، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأية دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده».

(٤) جاء في المادة الثانية من الميثاق: «الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها».

واليمن نظام دفاعي متكامل. ولهذه الأسباب لم يكن هناك بد من أن يسقط اقتراح رئيس وزراء سوريا بأن تكون هناك مشاركة في شؤون الدفاع[5].

ومهما قيل في تبرير إغفال شؤون الدفاع في ميثاق الجامعة[6]، فإن سعي الأقطار العربية، يومذاك، للتخلص من الاستعمار ومؤسساته وآثاره، وإدراك الخطر الصهيوني الماثل في فلسطين ومواجهته، وضرورة تنظيم التعاون لمواجهة الاستعمار والصهيونية، كانت كلها أسباباً تدعو إلى إبراز التعاون العسكري في الميثاق، مثلما برز فيه التعاون في «شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين».

لقد كان طيّ صفحة شؤون الدفاع والأمن القومي من ميثاق الجامعة أحد الأسباب التشريعية والنظرية التي عطلت اتخاذ أي تدبير إلزامي لتنظيم وتنسيق عسكريين في الوقت المناسب، فكان أن غاب من إطار الجامعة أي جهد تنظيمي من أجل الاستعداد للمعركة قبل خوضها. وما يسترعي النظر أن مؤسسي الجامعة عام ١٩٤٥، هم أنفسهم، وبعد ثلاث سنوات من إهمال شؤون الدفاع، قرروا دخول جيوشهم معركة تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني، وبرزوا كقادة استراتيجيين على المستويين السياسي والعسكري. وكانت الأقطار العربية، طوال الأعوام الثلاثة التي انقضت بين إنشاء الجامعة ومعركة فلسطين غافلة عن اتخاذ أي تدبير دفاعي، أو البحث في أية فكرة دفاعية من أجل مواجهة الخطر الصهيوني، على الرغم من أنها لم تكن غافلة عن هذا الخطر وعواقبه. ولو كانت الأقطار العربية جادة بتهيئة وسائل الدفاع، وحسن استخدامها في المعركة لتحقيق استقلال فلسطين[7] في إثر انسحاب القوات البريطانية منها في أيار/مايو ١٩٤٨، فربما كان تغيّر مجرى الأحداث والنتائج التي انتهت إليها حرب ١٩٤٨ آنذاك. ولم يكن ثمة حاجة إلى تذكير المسؤولين العرب بالخطر الصهيوني، إذ كانوا يعرفونه ويلمسونه ويعرفون تاريخه وأهدافه القريبة والبعيدة. كما أنهم شعروا بأهميته في بعض القرارات التي اتخذوها. فأشاروا في بعضها، وفي وقت مبكر، إلى أن مجلس جامعة الدول العربية «متفق على العمل لانقاذ أراضي فلسطين»[8] وأنه «نظر في الحالة التي تشكو منها البلاد العربية جميعاً والخطر الصهيوني الذي يهددها [. . .] وذلك لتحقيق الوطن القومي والدولة اليهودية في فلسطين»[9].

---

(٥) سيد نوفل، العمل العربي المشترك: ماضيه ومستقبله (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨)، ص ١١٠.

(٦) قال عبد الرحمن عزام ـ أول أمين عام للجامعة، وقد اشترك في وضع الميثاق ـ في مذكراته: «عام ١٩٤٨، كنا في الجامعة، كسوانا في خارجها، نعتقد جازمين أن الانكليز يحاورون كعادتهم، وأنهم لن يتخلوا عن فلسطين، إذ لا بد لجيوشهم من مستقر بعد أن تجلو عن مصر». الأسبوع العربي (٧ شباط/فبراير ١٩٧٢)، ص ٤٩.

(٧) في الملحق الخاص بفلسطين من الميثاق ـ وهو جزء لا يتجزأ منه ـ أن «وجودها [فلسطين] واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه، كما أنه لا شك في استقلال البلاد العربية الأخرى».

(٨) قرار مجلس الجامعة رقم ٩ ـ د ٢ ـ ١٩٤٥/١١/٨.

(٩) قرار مجلس الجامعة رقم ١٦ ـ د ٢ ـ ١٩٤٥/١٢/٢.

وإذا ما استندنا إلى هذه الخلفية الفكرية التاريخية العسكرية، وإلى الظروف والأحوال التي كانت سائدة في كل بلد عربي مستقل، وبين أقطار الجامعة، وإلى وجود الاستعمارين البريطاني والفرنسي في المشرق والمغرب، فإننا نخلص إلى اقتناع بأننا لا نستطيع القول إنه كانت هناك استراتيجية عربية شاملة، عالجت البلدان العربية بها قضية فلسطين، في المجالات الدولية والعربية والفلسطينية، وفي الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية. كما أننا لا نستطيع القول إنه كانت هناك استراتيجية عسكرية عربية انبثقت من الاستراتيجية الشاملة، وذلك إذا ما أردنا أن نستعمل كلمة «استراتيجية» بمعناها السياسي ـ العسكري المصطلح عليه. ويصح هذا القول أيضاً إذا ما أردنا أن نقابل المفهوم الاستراتيجي السياسي ـ العسكري العربي بنظيره الإسرائيلي.

غير أن حرباً وقعت في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ بين البلدان العربية وإسرائيل، سبقتها مرحلة من الصراع المسلح بلغت ذروتها في العنف في الأشهر الستة التي سبقت دخول الجيوش العربية فلسطين (المرحلة التمهيدية). ولم تكن تحركات هذه الجيوش ردود فعل فقط، وإنما كانت، أحياناً، أفعالاً. فقد بادرت، بقرار سياسي من حكوماتها في إطار الجامعة، إلى دخول مسرح الحرب في فلسطين، لتواجه عدواً مسلحاً. وهي حينما فعلت ذلك، وحينما قاتلت، وحينما هادنت، كانت تفعل ذلك كله تطبيقاً لاستراتيجية ما، مخططة أو غير مخططة. وتأسيساً على هذه الوقائع، وعلى هذا المفهوم، لا نستطيع أن ننكر أنه كانت هناك استراتيجية عربية شاملة ما، انبثقت منها استراتيجية عسكرية ما، مهما كانت أسس تلك الاستراتيجية ومبادئها وخططها باهتة أو ضعيفة أو هزيلة أو غائمة أو غائبة، ومهما كانت مفاهيمها متقلبة أو مبتسرة أو قاصرة أو عاجزة، ومهما كانت الفروق بين الخطط والتطبيقات شاسعة، حتى تكاد تكون هذه منقطعة الصلة بتلك.

بناءً على هذه المقولة، يمكننا القول ـ ولو تجاوزاً ـ إنه كانت هناك استراتيجية عربية شمولية، وضعتها القيادات السياسية العربية العليا متمثلة في جامعة الدول العربية. ويمكن استنباط أسس تلك الاستراتيجية وخططها من قرارات مؤسسات الجامعة، ومذكراتها ورسائلها وبياناتها التي صدرت عنها بشأن قضية فلسطين وحرب ١٩٤٨. كما يمكن استنباط أسس الاستراتيجية العسكرية بالاستناد إلى الاستراتيجية الشاملة، ومن واقع الخطط العملياتية وماجريات الحرب. ومن المفروض أن تهدف الخطط العملياتية إلى تحقيق الأهداف السياسية. غير أن هذا التلازم وذلك التوافق وذلك الترتيب بين الخطط والأهداف لم يتحقق. ذلك لأنه لم تكن هناك، طوال المرحلة التمهيدية، أية جهة عربية ـ وخصوصاً فلسطينية ـ تخطط استراتيجياً وسياسياً وعسكرياً للحفاظ على عروبة فلسطين، ولصد الغزوة الصهيونية؛ سواءً على المدى الزمني البعيد أو على المدى القريب.

وحينما تكون حالة الاستراتيجية الشمولية، ومفهوم الأمن القومي، وشؤون الدفاع، بهذا الشكل من الضمور أو الغياب، فمن الطبيعي أن لا يكون للبلدان العربية مذهب عسكري، ولا نظرية متكاملة في القتال. فقد كانت تلك البلدان، وهي على مشارف حرب

١٩٤٨، في حالة واضحة من الضعف العسكري، إذ لم تكن تملك أسلحة كافية، ولا أساليب قتال حديثة تناسب شكل المعركة التي ستفرضها الصهيونية، التي دربت عناصرها ووحداتها المقاتلة على طرائق القتال في الحرب العالمية الثانية، والتي استفادت من دروسها ونتائجها، وحاولت قياداتها ومنظماتها العسكرية أن تأخذ خصائص المعركة الجارية والمنتظرة في فلسطين في الحسبان، بحيث يكون مشروع المذهب العسكري الإسرائيلي على مقياس مسرح الحرب في فلسطين وعلى مقياس الخصم أو الخصوم القائمين والمحتملين.

وفي حين أخذت معالم المذهب العسكري الإسرائيلي تتكوّن مستندة إلى مصادر ومراجع قديمة ومعاصرة، لم تخض الجيوش العربية هذه التجربة قط، فهي قد خرجت من كنف الاحتلال الأجنبي ببعض العلم العسكري المحدود، وبعض التنظيمات العسكرية والعملياتية الأولية، وبعض التشكيلات التي لم تكن ترقى إلى مستوى التشكيلات الميدانية الكبيرة، القادرة على العمل في مسرح حرب يتطلب الحركة والمرونة والمبادأة والمناورة وغزارة النيران.

وإذا كانت هذه الأوصاف تنطبق على بعض جيوش الأقطار العربية، مثل لبنان وسوريا والأردن ومصر والعراق، فإن أقطاراً أخرى، كالسعودية، لم يكن فيها سوى قوات مسلحة صغيرة، واليمن ذات القدرة العسكرية البسيطة. أما الأقطار العربية الأخرى فقد كانت تحت الاحتلال العسكري الأجنبي، حماية أو انتداباً أو استيطاناً، على الرغم من أن وحدات كبيرة وهامة من أبناء بعض تلك الأقطار، قد اشتركت في الحرب العالمية الثانية، وتدرب عسكرها على أساليب القتال الحديثة.

وعلى هذا يمكن التأكيد أن الجيوش العربية قد قاتلت في فلسطين دون أن يكون لها نظرية في القتال، ولا مذهب عسكرياً عربياً واحداً، يواجه المذهب الإسرائيلي الواحد. بل يمكن القول إنه كان لكل جيش عربي أسلوب في القتال ـ وليس نظرية أو مذهباً عسكرياً ـ يختلف عن أساليب القتال في الجيوش الأخرى.

وفي حين غاب أسلوب القتال الواحد في الجيوش السبعة، غاب عنها أيضاً المذهب العسكري العربي الذي صاغته الجيوش العربية في صدر الإسلام وما تلاه من عصور الازدهار وفي عصر الحروب الصليبية، إذ إن ذلك المذهب لم يعد صالحاً في جانبه العملياتي، ولم يبقَ منه سوى شعاع صغير وضعيف في جانبه المعنوي والعقائدي.

ثمة ناحية هامة تجدر الإشارة إليها، هي الكفاءة القتالية للجيوش العربية. فمن المعروف أن أحدث تدريب على القتال تلقته تلك الجيوش كان مبنياً على خبرات الحرب العالمية الأولى وتجاربها. هذا إذا افترضنا أن الجيوش العربية، في عهد الانتداب أو النفوذ الأجنبي، قد تلقت تدريبات كاملة وحديثة وعلى مستوى تشكيلة اللواء في أقل تقدير. غير أن هذا الافتراض، بحد ذاته، ليس دقيقاً بهذا الشكل. فقد كانت تلك الجيوش ـ ومصطلح «الجيوش» هنا مجازي أكثر منه حقيقياً ـ تستعمل لأغراض الحراسة والخدمات والحفاظ على الأمن الداخلي، أكثر من أن تكون معدّة لأغراض الحروب، دفاعاً أو هجوماً. وعلى هذا لم

يكن تدريبها يتجاوز كثيراً الأغراض التي تعمل لها. وحينما انتهت الحرب العالمية الثانية، لم تنقل القيادات العسكرية الانتدابية خبراتها وتجاربها إلى تلك الجيوش.

وفي مقابل هذا الوضع، كان اليهود في فلسطين قد اشتركوا، على نطاق واسع، في الحرب العالمية الثانية، من خلال «اللواء اليهودي» الذي قاتل في صفوف الجيش البريطاني في مسرح العمليات في إيطاليا، وكان يضم أكثر من ٣٢ ألف مقاتل، إضافة إلى قدامى المحاربين اليهود الذين خدموا في مختلف تشكيلات الجيش البريطاني وخصوصاً الجيش الثامن الذي حارب في شمال افريقيا. وكانت خبرات هؤلاء المحاربين وتجاربهم متنوعة، وخصوصاً في أساليب القتال التي جرت عليها الحرب العالمية الثانية، والمدفعية، والإمداد والتموين، والطيران، والبحرية، وغيرها من الاختصاصات.

وكمثل نضربه على حالة كفاءة الجيوش العربية للقتال، وعلى نظرية القتال التي كانت تمتلكها يومئذ، ما جرى في معركة مستعمرة يدمردخاي ـ ديز سنيد التي انتهت بسقوطها بين أيدي القوات المصرية في يوم ٢٤ أيار/مايو ١٩٤٨. فقد استخدمت القيادة المصرية المدرعات، في تلك المعركة، كقوة تغطي تقدم المشاة. وفي هذا تأكيد لأسلوب قتال المدرعات الذي كان موجوداً ما قبل الحرب العالمية الثانية. ففي هذه الحرب احتلت المدرعات منزلة الصدارة كقوة ضاربة خارقة بالعمق، وخصوصاً في قتال الصحراء. ولقد وعت القيادة المصرية قصور الأسلوب الذي طبقته في معركة يدمردخاي، وأخذت تحسن أسلوب الاقتحام بدفع المدرعات إلى الأمام بدلاً من الاقتصار على استخدامها كقوة تغطية لتقدم المشاة.

ولقد كشفت هذه المعركة الأولى التي صدمت القوات المصرية بالقوات الإسرائيلية، عن دروس جديدة استفادت منها القيادة المصرية. وهي دروس كانت يومذاك، بعض ما أنتجته وأكدته معارك الحرب العالمية الثانية. ومن تلك الدروس التي استقتها القيادة المصرية من معركة يدمردخاي: (١) تغطية قوة الهجوم بالنيران والدخان عندما يكون الهجوم في أرض مفتوحة نهاراً، (٢) تبادل وتواتر الحركة والنار واستخدام الأرض وعوارضها في ذلك؛ (٣) استغلال النصر بما أمكن من سرعة وقدرة على التقدم والضغط على العدو.

ثانياً: المخاض الاستراتيجي

انطلقت اللمحة الأولى للفكر الاستراتيجي السياسي ـ العسكري العربي من مؤتمر القمة الذي دعا إليه ملك مصر (أنشاص، ٢٨ ـ ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٦). ففي هذا المؤتمر تداول الملوك والرؤساء في قضية فلسطين من شتى نواحيها، واعتبروها «جزءاً لا يتجزأ من قضايانا القومية الأساسية»، ورأوا «أن الصهيونية خطر داهم ليس لفلسطين وحدها، بل للبلاد العربية والشعوب الإسلامية جميعاً. ولذلك فقد أصبح الوقوف أمام هذا الخطر الجارف واجباً يترتب على الدول العربية والشعوب الإسلامية جميعاً. وقرروا: (١) ايقاف الهجرة الصهيونية، (٢) ومنع تسرب الأراضي العربية إلى الأيادي الصهيونية، (٣) «والعمل على تحقيق استقلال فلسطين». «وفي حالة الأخذ بسياسة عدوانية في فلسطين لا

تفق» والنقاط الثلاثة المذكورة، «تتخذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين الذي هو جزء لا يتجزأ من كيان الدول العربية الأخرى»[10].

كلف مؤتمر القمة الأمين العام للجامعة أن يحمل إلى مجلس الجامعة نتائج المداولات والتوجيهات، لوضعها موضع التنفيذ. فاجتمع المجلس في دورة استثنائية (بلودان، سوريا، ٨ ـ ١٢ حزيران/يونيو ١٩٤٦) حضرها رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية والدفاع.

قال المجلس في أحد قراراته «إن الصهيونية قد شكلت جيوشاً مسلحة في فلسطين [. . .] وإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى اضطرار الشعوب العربية للدفاع عن نفسها ومقاومة القوة بالقوة. ولا تستطيع حكومات الجامعة العربية أن تمنع هذه الشعوب من أن تأخذ عدتها للدفاع الشرعي عن نفسها».

إضافة إلى ذلك، اتخذ المجلس قرارات سرية تضمنت[11]: (١) حثّ الأقطار العربية على التطوع لنصرة عرب فلسطين بجميع الوسائل: المال والسلاح والمجاهدين؛ (٢) إذا قبلت توصيات لجنة التحقيق الأنكلو ـ أمريكية وشرع في تنفيذها، تتخذ البلدان العربية التدابير الآتية: (أ) عدم السماح للدولتين البريطانية والأميركية، أو لإحداهما، أو لرعاياهما بأي امتياز جديد، (ب) عدم تأييد مصالح هاتين الدولتين في أية هيئة دولية، (ج) مقاطعتهما مقاطعة أدبية، (د) النظر في إلغاء ما يكون لهما من امتيازات في البلاد العربية، (هـ) رفع الشكوى إلى مجلس الأمن وإلى الأمم المتحدة.

ومع استمرار الارهاب الصهيوني، وتصاعد أعمال العنف، عقد مجلس الجامعة دورته الخامسة (٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ـ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦)، واتخذ القرار التالي: «إن مجلس جامعة الدول العربية يؤكد من جديد عزم دول الجامعة العربية على مواصلة الدفاع عن حقوق عرب فلسطين حتى يرجع الحق إلى نصابه. وإن مجلس الجامعة لن يلين ولن ينثني عن عزمه على رفض أي مشروع من شأنه أن يؤدي إلى تقسيم فلسطين، أو تأسيس رأس جسر صهيوني فيها، كما أنه لن يدخر وسعاً في القيام بكل ما تتطلبه الظروف والأحوال للاحتفاظ بصفة فلسطين العربية وباعتبارها جزءاً حيوياً من الوطن العربي الأكبر»[12].

وحينما أخذت معالم تقسيم فلسطين وإنشاء الدولة اليهودية تظهر بوضوح، عقد مجلس الجامعة دورة في صوفر، في لبنان (١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧)، أعلن فيها أن عرب فلسطين لن يسلّموا بأي تدبير من شأنه أن يقضي على وحدة بلادهم واستقلالهم، بل سيعلنون حرباً لا هوادة فيها لدفع ذلك العدوان عن بلادهم، وأن الحكومات العربية «ستضطر إلى مباشرة كل

---

(١٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مركز التوثيق والمعلومات، قرارات مؤتمرات القمة العربية. ثمة مصدر وحيد، هو: إبراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨: رؤية مصرية (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٦)، ص ٣٣، أشار إلى قرارات سرية لقمة انشاص، جاء فيها: «تأكيد التصميم على الاستعداد العسكري إذا ما فشلت الجهود السلمية، وتدريب الفلسطينيين على المقاومة ومدهم بالمال والسلاح».

(١١) لبنان، وزارة الدفاع الوطني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، سلسلة الدراسات؛ ٣٤ (بيروت: الوزارة؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ٢٤٧.

(١٢) قرار مجلس الجامعة رقم ١٤٢ ـ د ٥ ـ ١٢/١٢/١٩٤٦.

عمل حاسم يكون من شأنه أن يدفع العدوان ويعيد الحق إلى نصابه»، وأوصت اللجنة البلدان العربية «بتقديم أقصى ما يمكن من معونة عاجلة إلى أهل فلسطين، وذلك من مال وعتاد ورجال». كما قررت تكوين لجنة فنية «لتقوم بتعرف حاجات فلسطين ووسائل دفاعها، وتنظيم وتنسيق المعونة المادية التي يجب على الحكومات تقديمها». وتألفت اللجنة من خبراء مدنيين وعسكريين.

وفي إحدى جلسات المجلس، أعلن رئيس وزراء العراق استعداد حكومته لتحمّل التضحية وقطع النفط، إذا تضامنت السعودية معها، وعلّق على هذه المبادرة أعظم الآمال. وانتهى الأمر بأن أعلن المندوب السعودي، بعد اتصاله بالرياض، أن حكومته مستعدة للتضامن مع الجامعة في تنفيذ أي قرار حاسم يقره مجلسها[١٣].

وتلا ذلك دورة عقدها مجلس الجامعة في بيروت ثم في عاليه، في لبنان (٧ - ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧)، للنظر في تقرير اللجنة الفنية (العسكرية). وقد حضر هذه الدورة رؤساء الحكومات. وفيها تعرَّض المجلس، أول مرة، لشؤون الأمن القومي والأمور العسكرية. وأكد أن قرارات اجتماع بلودان السرية لا تزال واجبة التنفيذ «في حالة تطبيق أي حل من شأنه أن يمس بحق فلسطين في أن تكون دولة عربية مستقلة»، وقرر «أن الحالة تستلزم من جانب دول الجامعة العربية اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين». وأن تبادر الأقطار العربية «باتخاذ هذه الاحتياطات العسكرية، على أن تيسّر الدول المتاخمة لفلسطين سبيل الاشتراك والتعاون في هذا الواجب بالاتفاق بينها»[١٤].

استند المجلس في قراره هذا إلى تقرير اللجنة الفنية (العسكرية) التي قالت إن على الجيوش العربية أن تبقى «مرابطة على حدود فلسطين فلا تدخلها إلا إذا تلقّى اليهود مساعدة أجنبية وتعرّض عرب فلسطين للخطر»، وأنه «يجب أن يترك للفلسطينيين أنفسهم عبء الدفاع عن بلادهم، على أن تزودهم الحكومات العربية بالمال والسلاح والخبراء العسكريين. ولا مانع من الاستعانة بالمتطوعين من أبناء الأقطار العربية، فإن الفلسطينيين أخلص لقضية بلادهم وأعرف بمداخلها ومسالكها، وأقل نفقة من غيرهم لوجودهم في منازلهم واعتمادهم على منتجاتهم في معاشهم، وأولى من غيرهم بالدفاع عن ممتلكاتهم وأعراضهم». وأوصت اللجنة بما يلي[١٥]: (١) المبادرة حالاً إلى تجنيد المتطوعين وتسليحهم؛ (٢) أن تحشد البلدان العربية جيوشها النظامية على مقربة من الحدود الفلسطينية؛ (٣) أن تؤلف قيادة عامة من جميع الأقطار العربية، وأن يعيّن المرجع الأعلى لهذه القيادة؛ (٤) إلى أن يتم ذلك يجب أن يُمدّ عرب فلسطين بما لا يقل عن عشرة آلاف بندقية، وبمقادير كافية من الرشاشات والقنابل اليدوية والمتفجرات وما إلى ذلك من الأسلحة؛ (٥) أن يوضع تحت تصرّف اللجنة العسكرية ما لا يقل عن مليون دينار لتمويل القوات الفلسطينية؛ (٦) أن

---

(١٣) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات** (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٩ - ١٩٦٠)، ج ٢، ص ٩٩.

(١٤) قرار مجلس الجامعة رقم ١٨١ - د ٧ - ٩/١٠/١٩٤٧.

(١٥) عارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧ - ١٩٥٢**، ٦ ج (صيدا: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٥٦)، ج ١، ص ١٤.

تبادر الأقطار العربية إلى شراء أكبر كمية ممكنة من الأسلحة والأعتدة، وأن تدخرها لتموين المجاهدين؛ (٧) أن يحشد أقصى ما يمكن من الطائرات المقاتلة والقاصفة في المطارات القريبة من الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط لمراقبة المواصلات البحرية والحيلولة دون وصول النجدات إلى اليهود من وراء البحار.

أيد مجلس الجامعة توصيات اللجنة، وخصص مليون دينار، وقطع وعداً بإرسال كميات من الأسلحة، وألّف لجنة للاشراف على إنفاق الأموال. وكوّن «لجنة عسكرية» كقيادة تشرف على تنفيذ الجانب العسكري من قرارات المجلس، رأسها اللواء إسماعيل صفوت (العراق)، ثم انضم إليها اللواء طه الهاشمي (العراق) حينما عيّن مفتشاً عاماً للمتطوعين لدى إنشاء جيش الإنقاذ. واتخذت اللجنة العسكرية دمشق مقراً لها، وبدأت تستقبل المتطوعين العرب وتدربهم في معسكر قطنا قرب دمشق.

لكن هذه القرارات لم تلبث أن ضعفت وصعب تنفيذ معظمها، إذ لم ينفّذ معظم الأقطار العربية ما التزم به، وخصوصاً بعد أن اعترضت بريطانيا على تسليح الفلسطينيين وتدريبهم، إذ عَدَّت الإقدام على ذلك عملا غير ودي، موجها إلى السلطة المنتدبة التي لما تزل، بعد، مسؤولة عن الأمن في البلاد.

وفي إثر صدور قرار التقسيم (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧م)، تنادى رؤساء الحكومات العربية إلى اجتماع عقدوه في القاهرة (١٢ ـ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨)، وأذاعوا بياناً في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ندّدوا فيه بقرار التقسيم، وقالوا فيه ما يلي: «وقد قرر رؤساء وممثلو هذه الحكومات في اجتماعهم بالقاهرة أن التقسيم باطل من أساسه. وقرروا كذلك، عملاً بإرادة شعوبهم، أن يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بإحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب، فإنهم قد وطدوا العزم على خوض المعركة التي حُملوا عليها، وعلى السير بها حتى نهايتها الظافرة».

درس رؤساء الحكومات ـ في إطار اللجنة السياسية للجامعة ـ تقريراً قدّمه إليهم رئيس اللجنة العسكرية، قدّر فيه قوة الصهيونيين بما لا يقل عن ٦٠ ألف مقاتل، ثلثهم تحت السلاح، والثلثان يمكن حشدهما في خلال أسابيع قليلة، وبإمكانهم الحصول على نجدات من وراء البحار؛ وأن لديهم من الأسلحة الخفيفة ما يكفيهم للقتال عندما يعلنون النفير العام، ولديهم إمكانات لاستيراد الأسلحة الثقيلة والطائرات من وراء البحار؛ وأنه ليس للعرب في فلسطين من القوات المسلحة ما يكفي لدرء خطر الصهيونيين، وإن كان عددهم يربو على عدد عدوهم؛ وأن كرههم الشديد وشعورهم بالخطر المحدق ببلادهم قد ألهبا شعورهم إلى درجة أنهم على استعداد لما يفرض عليهم من الجهاد والتضحيات، شريطة أن يُدربوا ويُسلحوا تحت قيادة قوية. وقال رئيس اللجنة العسكرية إنه لا يمكن التغلب على الصهيونيين بعصابات، ولا بد من مجابهتهم بقوات نظامية مدربة ومسلحة تسليحاً عصرياً، مع الاستفادة من القوات الفلسطينية غير النظامية. ولما كان الزمن يميل إلى مصلحة العدو، فإن من المصلحة تقصير أمد الحرب وإنهاءها بأقصى ما يمكن من السرعة، وتأمين التفوق على العدو في العدة والعدد.

وبعد أن عرض رئيس اللجنة العسكرية الموقف العسكري للطرفين، اقترح أن يتم حشد الجيوش العربية على مقربة من الحدود على الشكل التالي: الجيش العراقي يرابط في منطقة المفرق (الأردن)، والجيش السوري في القنيطرة، واللبناني في صيدا وصور، والمصري في العريش، والسعودي إما في الأردن أو في مصر، والأردني في عمّان. كما اقترح أن تكون لهذه الجيوش كلها قيادة موحدة عامة. لكن اللجنة السياسية لم تعر أقوال رئيس اللجنة العسكرية آذاناً صاغية، ولم تنفذ بنداً من تقريره[16].

سلّم رئيس اللجنة العسكرية الأمين العام للجامعة تقريراً أشار فيه إلى ما جاء في تلك التقارير. وجاء في تقريره هذا أن الحكومة السورية هي الحكومة الوحيدة التي قدمت أكثر مما طلب منها. وقال: «إن اليهود لم يستخدموا إلى الآن جميع قواتهم. ولا يزالون يحتفظون بها للمعارك الحاسمة». وأشار إلى أن الأمل ضئيل في الحصول على الأسلحة التي عقدت صفقاتها في الخارج باسم الحكومتين السورية واللبنانية، بسبب العراقيل التي وضعت في طريقها. ولهذا لم يبقَ أمام الأقطار إلا أن تضحي بما لديها من أسلحة وعتاد، أو بأكبر نصيب منها بوجه السرعة. وإلا فسيبقى عرب فلسطين عرضة للتقتيل والفناء[17].

مضت على القرار الاستراتيجي السياسي ـ العسكري الكبير الذي اتخذه رؤساء الحكومات وهو «أن يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بإحباط مشروع التقسيم»، أربعة أشهر، سقطت خلالها مواقع فلسطينية عديدة بين يدي العدو، وتراجعت القوات الشعبية الفلسطينية وقوات جيش الإنقاذ، فاجتمع مجلس الجامعة (١٢ نيسان/ابريل ١٩٤٨) وقرر زحف الجيوش العربية على فلسطين. وكان هذا القرار حصيلة وجهات نظر مختلفة تجسدت في اتجاهات ثلاثة سيطرت على مناقشات المجلس: الاتجاه الأول ينادي بضرورة حل القضية عن طريق الكفاح الشعبي الفلسطيني مع دعمه بالمتطوعين العرب؛ والاتجاه الثاني يدعو إلى التحرير بالقوة المسلحة النظامية؛ والاتجاه الثالث يدعو إلى التدخل العسكري النظامي المحدود. وتلا ذلك اجتماع عقده رؤساء أركان الجيوش العربية، في عمّان (١٤ نيسان/ابريل ١٩٤٨)، وحضره رئيس اللجنة العسكرية والأمين العام للجامعة. وقرروا أن التغلب على القوات الصهيونية يتطلب ما لا يقل عن ست فرق كاملة التنظيم والسلاح، وستة أسراب من الطائرات المقاتلة والقاذفة، وأن تكون جميع القوات العربية التي ستخوض المعركة خاضعة لقيادة موحدة، تسيطر على جميع القوات، وتحركها وفق خطة معينة[18].

استكثرت اللجنة السياسية للجامعة، التي انعقدت في عمّان أيضاً، هذه الأرقام.

---

(١٦) فلاح خالد علي، **الحرب العربية الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٣٦.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(١٨) حسن البدري، **التعاون العسكري العربي** (الرياض. دار المريخ، ١٩٨٢)، ص ٦٨، والعارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢**، ج ٢، ص ٢٨٣.

ورأت أن تشرع الجيوش العربية، بما لديها من القوات، مهما كان حجمها وتسليحها، بالعمل في فلسطين. وكانت اللجنة السياسية، إذ قررت ذلك، تعتقد أن حشد القوات النظامية وشروعها بالحركات سيؤديان إلى سيطرة الرعب على الصهيونيين، وتدخّل الدول الكبرى لإرغامهم على قبول المطالب العربية.

عقد رؤساء الأركان اجتماعات عدة، وضعوا في خلالها خطة الحركات الموحدة، التي تعرضت، فيما بعد، لتغييرات جذرية، فرضتها القيادة العامة.

اجتمع ممثلو الأقطار العربية في دمشق (١١ أيار/مايو ١٩٤٨)، وقرروا إنشاء قيادة عامة لجميع القوات النظامية وغير النظامية العاملة في فلسطين، تولاها الملك عبد الله، وسمّي اللواء نور الدين محمود (العراق) نائباً له. وقد أدخلت القيادة العامة هذه تغييرات حاسمة، في الساعات الأخيرة، على خطة الهجوم العربية سببت حدوث بعض الخلل والثغرات في الأهداف والتنفيذ.

وهكذا دخلت قوات من الجيوش العربية فلسطين في الساعات الأولى من ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨. ونظراً إلى أن القرار العربي هذا يأتي في مواجهة قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة، أي قرار التقسيم، أرسل الأمين العام للجامعة مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، يوم في ١٥ أيار/مايو، سرد فيها الأسباب التي دعت البلدان العربية إلى إرسال قواتها إلى فلسطين. وتُعَدّ هذه المذكرة وثيقة تاريخية هامة، وخصوصاً أن الأسباب التي تضمّنتها لا تزال قائمة، بجوهرها وقيمتها التاريخية، حتى اليوم، وهي التي وقفت وراء جميع الحروب العربية ـ الإسرائيلية، وإن كان لكل حرب أسبابها المباشرة وظروفها الخاصة.

استعرضت المذكرة مراحل قضية فلسطين وأحداثها منذ نشوئها حتى صدور قرار التقسيم، وانتهت إلى «أن حكم فلسطين يعود إلى سكانها [. . .] ولهم وحدهم حق تقرير مصيرهم»، وأن حبل الأمن اضطرب «واختل النظام في فلسطين». وقالت المذكرة إن الأحداث الواقعة في فلسطين كشفت «عن نوايا الصهيونيين العدوانية ومآربهم الاستعمارية». ورأت الحكومات العربية أنها «مسؤولة عن حفظ الأمن والسلم في ساحتها بوصفها أعضاء في الجامعة العربية [. . .] وهذه الحكومات ترى في الأحداث الواقعة في فلسطين تهديداً جدياً مباشراً للسلم والأمن في ساحتها عموماً وبالنسبة لكل منها بالذات». ولهذا رأت الحكومات العربية «نفسها مضطرة إلى التدخل في فلسطين» مؤكدة «أن الحل الوحيد لقضية فلسطين هو إنشاء دولة فلسطينية موحدة وفق المبادىء الديمقراطية».

لم يكد ينقضي على بدء القتال سوى أسبوعين، حتى أصدر مجلس الأمن (٢٩ أيار/مايو ١٩٤٨) قراراً يقضي «بوقف العمليات العدائية المسلحة لمدة أربعة أسابيع»[١٩]، وافقت عليه الأقطار العربية. وحينما اقترحت الأمم المتحدة تمديد مدة الهدنة، رفضته هذه الأقطار في اجتماع

---

(١٩) جميع المقتطفات والمقتبسات من قرارات الأمم المتحدة، الواردة في الكتاب، مأخوذة من: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي (بيروت: المؤسسة)، يصدر سنوياً بصفة دورية.

عقدته اللجنة السياسية للجامعة العربية في ٣ تموز/يـوليو وحضره رؤسـاء الحكومـات ووزراء الخارجية.

وما ان استؤنف القتال في ٩ تموز/يوليـو حتى توقّف ثـانية في ١٧ تمـوز/يوليـو بقرار من مجلس الأمن فرض الهدنة الثانية، فأرسل الأمين العام للجامعة مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحـدة، أعلن فيها قبـول البلدان العربيـة وقف القتال مـرة أخرى في فلسـطين «حتى لا يسوء الموقف الدولي في الظروف الدقيقة الراهنة التي يجتازها العالم»، وأكد أن البلدان العربية «لا تستطيـع قبول هدنة غير محددة. فيتعين تحديدها بأجل تبذل فيه محاولة أخيرة للوصول إلى الحل السلمي المنشود».

غير أن الهدنة الثانية استمرت، مع انتهاك إسرائيـل أحكامهـا، ابتغاء تـوسيع المنـاطق التي احتلتها. ثم انتهى الأمر بعقد اتفاقات الهدنات الدائمة.

ثالثاً: ملامح الاستراتيجية العسكرية العربية

تكونت في أثناء السنتين اللتين سبقتا دخول الجيوش العربية فلسطين (من قمة أنشاص في أيار/مايـو ١٩٤٦ حتى دخول فلسـطين في أيار/ مـايو ١٩٤٨) مـلامح عـامة لاسـتراتيجية عسكرية عربية، انبثقت من مواقف الحكومات العربية وسياساتها في إطار الجامعة.

والأساس الذي بنيت عليه تلك الملامـح، ميثاق الجـامعة والملحق الخـاص بفلسطين. ومـا لا ريب فيه أن الميثـاق لا يمثل حلفـاً عسكـريـاً، وإن كان لم يمنـع التعاون العسكـري ـ كأحـد أشكال التعاون ـ بين البلدان الأعضاء من أن يتطور ليصبح حلفـاً أو وحدة عسكـرية، أو أن يتجسد في قيادة عامة مشتركة أو موحدة.

وتأسيساً على هذا المفهوم، اقترحت سـوريا في شبـاط/ فبرايـر ١٩٤٨ أن تعقد البلدان الأعضاء «معاهدة تحالف سياسي وعسكري توقّعها كل من دول الجامعة، تلزم بها نفسها بسلوك سياسة موحدة في علاقاتها الخارجية وبإنشاء دفاع مشترك»، وذلك تنظيماً للعمل العسكري العربي المشترك في حـال دخـول الجيـوش العـربيـة فلسـطين. ولكن مجلس الجـامعـة أحـال[20] الاقـتراح إلى اللجنـة السياسية، حيث غمرته الأحداث والتطورات فلم يرَ النور.

إن متابعة مسيرة المواقف والسياسات العربية في المدة المذكورة، توضح الملامح التالية:

١ ـ التهديد باتخاذ «كل الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين» (قمة أنشاص).

٢ ـ التهديد بحرب تحرير شعبية: «[...] إن هذا من شأنه أن يؤدي إلى اضطرار الشعوب العربيـة للدفاع عن نفسها ومقاومة القوة بالقوة. ولا تستطيـع حكومـات الجامعـة العربيـة أن تمنع هـذه الشعوب من أن تأخذ عدتها للدفاع الشرعي عن نفسها»، إضافة إلى قرار مساعدة «عرب فلسـطين» بالمـال والسلاح والرجال لبدء حرب تحرير شعبية (مجلس الجامعة).

---

(٢٠) قرار مجلس الجامعة رقم ٢١٦ ـ د ٧ ـ ١٩٤٨/٢/٢٢.

٣ ـ التهديد باستخدام القوة: «لن يدخر [المجلس] وسعاً في القيام بكل ما تتطلبه الظروف والأحوال للاحتفاظ بصفة فلسطين العربية وباعتبارها جزءاً حيوياً من الوطن العربي الأكبر» (مجلس الجامعة).

٤ ـ التهديد بحرب يشنها عرب فلسطين ويعمل عربي حاسم يدفع العدوان: «سيعلنون حرباً لا هوادة فيها لدفع ذلك العدوان عن بلادهم [. . .] ستضطر [الحكومات العربية] إلى مباشرة كل عمل حاسم يكون من شأنه أن يدفع العدوان» (مجلس الجامعة).

٥ ـ حشد القوات على حدود فلسطين: «إن الحالة تستلزم من جانب دول الجامعة العربية اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين» (مجلس الجامعة).

٦ ـ دخول الجيوش العربية فلسطين في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ (مجلس الجامعة).

٧ ـ إنشاء قيادة عامة لجميع القوات النظامية وغير النظامية.

وإذا ما اعتبرنا هذه الملامح توجيهاً استراتيجياً من أعلى مستوى سياسي قيادي عربي، ونظرنا إليه من الناحية العسكرية، أمكننا أن ننتهي إلى الملاحظات الآتية:

أ ـ أوكلت قمة أنشاص إلى مجلس الجامعة أن يترجم التوجيه الاستراتيجي السياسي إلى تدابير عملية، حين كلفته اتخاذ أفضل الوسائل لصيانة مستقبل فلسطين. وقد جسّد المجلس توجيه القمة في المجال السياسي برفضه تقسيم فلسطين أو تأسيس رأس جسر صهيوني فيها. أما في المجال العسكري فقد حدد المجلس الوسيلة لتحقيق الهدف السياسي بالقيام بكل «ما تتطلبه الظروف والأحوال للاحتفاظ بصفة فلسطين العربية». ويعني هذا أن الوسيلة العسكرية هي إحدى الوسائل لتحقيق الهدف.

ب ـ طوّر المجلس مفهومه العسكري لمواجهة الخطر الصهيوني، فحدد وجود قوات صهيونية ومنظمات إرهابية تهدد سلامة العرب في فلسطين، أي أن المجلس حدد العدو عسكرياً وقرر اتخاذ احتياطات عسكرية، تعني، من بين ما تعنيه، حشد القوات المسلحة العربية على حدود فلسطين، واتخاذها وضع الانتظار، وهو ما يعني أن يعبّىء كل بلد عربي قواه وإمكاناته، ويحشدها على الحدود، بعد أن يكون قد أكمل النواقص واتخذ أهبته للحرب المحتملة.

ج ـ يعني الحشد أيضاً أن تكون القيادات العسكرية العربية قد تلاقت ووضعت خطط العمليات المشتركة، ووزعت فيما بينها المهام، ورسمت طرائق التعاون والتنسيق، وأوكلت ذلك كله إلى قيادة مشتركة يفترض تكوينها فور اتخاذ مجلس الجامعة قرار الحشد.

د ـ إن حشد القوات المسلحة على الحدود يعني أمرين معاً، أحدهما مهدوف والثاني محتمل. أما المهدوف فهو الردع بإظهار القوة والتلويح باستخدامها؛ والمحتمل فهو استخدام تلك القوة. وهذان الأمران لا يفترق أحدهما عن الآخر في إطار المفهوم العسكري للحشد، إذ لا يحشد قائد قوة ما على الحدود إلا وقد حسب لاستخدام تلك القوة حسابها، واتخذ للأمر عدته.

هـ ـ كانت مدة الأشهر السبعة الفاصلة بين تاريخ أمر الحشد (٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧) وتاريخ بدء القتال (١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨) كافية لكي تضع القيادات العسكرية العربية برامج تعيد تأهيل الجنود للقتال، في المستويات التي كانت عليها التشكيلات يومذاك (اللواء والفرقة)، وأن تسعى فوراً للتزود بالأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية.

و ـ لم تفعل القيادات العسكرية شيئاً لكي تعرف العدو أكثر مما عرفته يومذاك، وتجمع عن قواته وتنظيماتها وتسليحها وتدريبها وأسلوبها القتالي المعلومات الكافية واللازمة لكي تعدّ القوات العربية نفسها لمواجهة ذلك العدو. ولم يكن هذا الأمر عسيراً، وخصوصاً أن قيادة جيش الإنقاذ وقواته الموجودة في فلسطين كان يمكنها أن تزود القيادات العسكرية العربية بمعلومات مناسبة، إضافة إلى المصادر الأخرى للمعلومات.

ز ـ نص قرار مجلس الجامعة على أن تيسر البلدان المتاخمة لفلسطين (الخط الأول) سبيل اشتراك بلدان الخط الثاني في الحشد بالاتفاق بينها. وكان هذا يعني أن «الاشتراك والتعاون» يحتاجان إلى تخطيط وتنسيق، تتولاهما قيادة عامة موحدة أو مشتركة. وكان يفترض بهذه القيادة أن تنشأ في الوقت نفسه الذي صدر فيه قرار الحشد، لتستطيع أن تأخذ في حسبانها الأمرين اللذين أشرنا إليهما، وهما الردع بإظهار القوة واستخدام تلك القوة، تخطيطاً وتنفيذاً.

رابعاً: خطة العمليات

لا ريب في أن أية خطة عسكرية، استراتيجية أو عملياتية أو تكتيكية، في أبسط أشكالها، لا بد لها من أن تحدد مهمة القوات المسلحة بدقة ووضوح، وحجم العدو وتمركز قواته وأسلحته ونياته واحتمالات فعله وردود فعله، وحجم القوات الصديقة ووسائط القتال الموضوعة تحت تصرفها، والقوات الاحتياطية، ونظام الاتصال والمراقبة والقيادة، ومحاور العمليات الرئيسة والثانوية، وأساليب التمويه والخداع ووسائلها، والمفهوم العام للعملية، وأشكال المناورة، وأنواع الدعم الجوي والبحري وحجميهما، ونظام الدفاع الجوي والبحري، وأشكال التعاون والتنسيق مع قوات أخرى من دول صديقة أو حليفة، وغير ذلك من التفصيلات التي تحيط بالخطة وأهدافها وظروفها ووسائلها والاحتمالات التي يتوقع حدوثها، والمواقف التي يجب اتخاذها تجاهها.

وإذا كانت هذه هي ـ بصورة عامة ـ بعض مقومات أية خطة عسكرية، فإننا لا نجد أكثرية هذه المقومات متوافرة في الخطط العسكرية العربية، في مستوى القيادة العامة التي قادت عمليات حرب ١٩٤٨ من مقرها في عمّان.

وحينما نقول «الخطط العسكرية العربية» فلا نعني أن هذه العبارة تعني وجوداً مادياً لتلك الخطط، ذلك أن أي دليل أو مؤشر لا يؤكد الوجود المادي لهذه الخطط، كما أن أية جهة عربية رسمية أو غير رسمية لم تنشر شيئاً عن هذه الخطط، ولم تصرح بأنها تحافظ عليها

في مصنفاتها. وكل ما في الأمر أن اجتماعات سياسية وعسكرية ومشتركة عقدت في مرحلة الإعداد لحرب ١٩٤٨ وفي أثنائها، تداول فيها المجتمعون شؤوناً عسكرية تتعلق بالعمليات العسكرية، ثم جرى التصريح بهذه الشؤون، إما شفاهة أو عنعنة أو كتابة. وليس ثمة مصادر أخرى حتى اليوم لهذه العبارة «الخطط العسكرية العربية» سوى هذه التي أشرنا إليها.

ومن الطبيعي أن تتضمن تلك المصادر التباين في المعلومات، حتى تبلغ التناقض أحياناً، طالما هي تصدر عن جهات مختلفة، ولا تؤخذ من وثائق يفترض فيها أن تكون الآن ملك التاريخ ومراكز التوثيق.

تُجمع المعلومات على أن رؤساء أركان الجيوش العربية اجتمعوا في دمشق في ١٠ أيار/مايو ١٩٤٨، ووضعوا خطة حركات قواتهم على المحاور التالية: (١) الجيش اللبناني: يدخل فلسطين من رأس الناقورة باتجاه نهاريا وعكا؛ (٢) الجيش السوري: يدخل فلسطين من لبنان على محور بنت جبيل - صفد - الناصرة - العفولة ثم جنين، حيث يلتقي الجيش العراقي؛ (٣) الجيش العراقي: يدخل من جسر المجامع على نهر الأردن نحو مستعمرة غيشر (كوكب الهوى) والمرتفعات المؤدية إلى العفولة حيث يلتقي الجيش السوري عند جنين؛ (٤) الجيش الأردني: يدخل من جسر الشيخ حسين عبر نهر الأردن إلى بيسان والعفولة؛ (٥) الجيش المصري: يدخل من منطقة غزة والنقب إلى خط عرضاني يمتد من تل أبيب إلى بيت لحم.

أدخل الملك عبد الله، بصفته القائد العام للقوات العربية، ثلاثة تعديلات على هذه الخطة: يقضي أولها بأن يغيِّر الجيش السوري محور عملياته، ليسلك محور دمشق - القنيطرة - سمخ (جنوب بحيرة طبرية)؛ ويقضي ثانيهما بتغيير حركة الجيش الأردني؛ أما التعديل الثالث فقد نقل محور حركة الجيش اللبناني قرب ساحل البحر الأبيض المتوسط ليتوجه إلى المالكية.

وبعد اتصالات وتدخلات من عدة قيادات سياسية وعسكرية، اقتنع الملك عبد الله بإلغاء هذه التعديلات وتنفيذ الخطة التي وضعت في اجتماع دمشق (١٠ أيار/مايو). ولكن الجيوش كانت قد تحركت وفق التعديلات، ولم يكن ممكناً للجيش السوري أن يغيّر اتجاهه بعد أن انسحب من لبنان وسار إلى القنيطرة فبحيرة طبرية. وكذلك تعذّر على الجيش اللبناني أن يعود عن التعديل. أما الجيش الأردني فقد نفّذ التعديل - بعد إلغائه - بثلاثة أيام[٢١]، حين انسحب من قطاع نابلس إلى قطاع القدس، وهو ما أدى إلى سحب الجيش العراقي إلى قطاع نابلس ليحل محله، وبذلك سقط من الخطة ذلك الجزء القاضي بالتقاء الجيشين العراقي والسوري عند جنين. وأدى ذلك أيضاً إلى انكشاف الجناح الأيسر للجيش السوري، وهو ما دعا قيادته، إضافة إلى أسباب أخرى، إلى تغيير منطقة العمليات، فنقلت الجيش من جنوب

---

(٢١) صالح صائب الجبوري، **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية** (بيروت: مطابع دار الكتب، ١٩٧٠)، ص ١٦٧ - ١٧٠، وسليمان موسى، **أيام لا تنسى: الأردن في حرب ١٩٤٨** (عمّان: مطابع القوات المسلحة الأردنية، ١٩٨٢)، ص ٥٥ و٢٩٢.

بحيرة طبرية إلى شمالها، ليهاجم في ٦ حزيران/يونيو مستعمرة مشمار هايردن، التي تسيطر على جسر بنات يعقوب وتكوّن مدخلاً إلى الجليل الشرقي. وهو ما اعتبرته القيادة الإسرائيلية أمراً خطيراً، وخصوصاً أنه يدخل في إطار الدولة اليهودية بحسب قرار التقسيم.

لقد أدى هذا التعديل الرئيس في خطة العلميات والمحاور إلى تغيير في قوامها. فبعد أن كانت الخطة تقوم على أساس القتال على الخطوط الخارجية التي تجبر العدو على توزيع قواته على عدة جبهات، وعلى تشتيت قواه، وإشغالها بالقتال على عدة جبهات في وقت واحد، إشغالاً يخفف فاعلية الحشد والتركيز السلاحي ويمتص قدرات العدو القتالية، خلت الجبهة الشمالية العربية من الحد الأدنى من القوات لتحقيق هذا الأسلوب في القتال، إلا من قوة صغيرة هي القوة اللبنانية التي لم تكن قادرة على جذب جزء هام من قوات العدو، وعلى التوغل في فلسطين بدءاً من شمالها.

وحينما لفت نظر القائد العام في ١٤ أيار/مايو إلى هذه الناحية الخطيرة، كان الوقت قد فات على العودة عن التعديل، في حين نفّذ الجنرال غلوب، رئيس الأركان الأردنية، التعديل دون الخطة الأصلية. وبذلك ضاعت من أيدي الجيوش العربية ميزة العمل على الخطوط الخارجية، فاستغلت القوات الإسرائيلية هذه الحالة، وعملت على الخطوط الداخلية، واستثمرت محاور عملياتها لتضرب قطاعاً عملياتياً عربياً بعد آخر، ولتتخذ موقف الدفاع في معركة أو عملية في إحدى الجبهات، بغية توفير الإمكانات لتقوم، في الوقت نفسه، بمعركة أو عملية هجومية في جبهة أخرى.

وهكذا دخلت الجيوش العربية فلسطين في الساعات الأولى من يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، ولم تكن خططها العامة والخاصة، ولا استعداداتها وتعبئتها وحشدها، ولا محاور عملياتها ولا تمركزها وانتشارها وحركاتها، في الحد الأدنى من المستوى المطلوب والمعروف لمثل تلك الحرب التي بدأتها يومذاك.

توقّف القتال أربعة أسابيع ثم استؤنف تسعة أيام. ولم تكن مدة القتال الثانية أفضل من الأولى، بل كان الأمر عكس ذلك. فقد نما الجيش الإسرائيلي بعديده وأسلحته والخبراء والمتطوعين الذين استقدمهم من أوروبا وأمريكا، في حين لم تستطع الجيوش العربية أن تنمو بالقدر نفسه. وقد أدى ذلك إلى أن تنتقل الجيوش العربية من حالة المبادأة والهجوم في مدة القتال الأولى، إلى حالة الدفاع في مدة القتال الثانية.

ونظراً إلى اضطراب الاستراتيجية العسكرية العربية بين المفهوم الدفاعي والمفهوم الهجومي، وإلى فقدان المقومات الأساسية لكل منهما في إطار الاستراتيجية، كان لا بد من أن يتنّبه بعض القادة العسكريين إلى هذه الحالة، مثلما فعل قائد القوات المصرية في فلسطين، حين كتب في تقرير قدمه إلى القيادة المصرية العامة في ١٨ تموز/يوليو ١٩٤٨، أي في بدء الهدنة الثانية. فقد قال في تقريره «إنه إذا ظل الحال كما هو، فهناك احتمالان: إما أن تكون سياستنا دفاعية، وفي هذه الحالة يحتاج الأمر إلى فرقة أخرى بعد استكمال الفرقة الأولى والحصول على لواء مدرع، أو

هجومية، وفي هذه الحالة يجب أن تتناسب الأهداف المطلوب تحقيقها مع الوسائل الممكن تدبيرها. فإذا لم يكن هذان الاحتمالان ممكنين من الوجهة العملية، فمن الواجب حل الموضوع حلاً سياسياً»[٢٢].

وحينما بدأت الهدنة الثانية في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨، وهي هدنة غير محددة في مدتها، بُني عليها مفهومان استراتيجيان: أحدهما عربي والثاني إسرائيلي. أما المفهوم العربي فقد تمسّك بقرار مجلس الأمن الذي يفرض الهدنة، وبالحدود التي كانت عليها القوات المسلحة ساعة بدء وقف إطلاق النار. وأما المفهوم الإسرائيلي فقد وافق، في الظاهر، على قرار مجلس الأمن، ولكنه رسم خطة استراتيجية جوهرها الهجوم وتصحيح حدود وقف إطلاق النار بدفع القوات العربية إلى الوراء إلى أقصى مدى ممكن، وتوسيع أرض إسرائيل، وفك الحصار عن مستعمرات النقب، وإخراج القوات المصرية من الجبهة الجنوبية.

وقد تطلبت هذه الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة، القائمة على تحدّي إرادة المجتمع الدولي وخرق قرار مجلس الأمن، توفير دعم سياسي دولي، وتطوير الجيش، وخصوصاً تزويده بأسلحة جديدة وذخائر وأعتدة. وقد استطاعت إسرائيل بوساطة أجهزة الصهيونية العالمية ودعم الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول، أن تحصل على هذه الوسائل المطلوبة.

كانت الجيوش العربية الخمسة تعاني جميعها نواقص متنوعة، سواء في عديدها أو في تسليحها أو تدريبها، وإن اختلفت المعاناة من جيش إلى آخر. ولو أخذنا الجيش المصري، كنموذج، لوجدنا أن معاناته جسّدها القائد العام للقوات المصرية في فلسطين، في تقارير متتابعة رفعها إلى القيادة العامة في القاهرة. ونكتفي بالإشارة إلى ثلاثة منها تحمل تواريخ ٢٧ أيار/ مايو و٣٠ أيار/ مايو و٥ حزيران/ يونيو ١٩٤٨[٢٣]. ولعل أبرز ما ركزت عليه هذه التقارير هو الحاجة الماسة إلى قوات جديدة وإلى أسلحة وذخائر ودبابات ومدافع ومعدات ووسائط نقل ووسائط قيادة واتصال. كما أكدت هذه التقارير ضرورة تكوين قوة ضاربة قادرة على التحرك بالاتجاه الذي يستدعي تطور القتال استخدامها فيه، وخصوصاً أن القوات المصرية اندفعت في تقدمها في النقب دون أن تحسم مشكلة المستعمرات التي لم تحتلها ولم تطهرها في طريق تقدمها. لهذا كان الإلحاح على إنشاء قوة ضاربة واضحاً في التقارير، وخصوصاً أن أحد الأهداف من إنشاء هذه القوة هو الحفاظ على ميزة المبادأة التي كانت القوات العربية ممسكة بها في المرحلة الأولى من القتال.

ولقد أشار أحد هذه التقارير إلى أن أي تكليف جديد للقوات المصرية بالتقدم يمثّل خطراً عليها، وأن قائد القوات «غير مسؤول عن أي كارثة قد تحل بها في المستقبل نتيجة تكليفها بأزيد من طاقتها». وقد نبّه أحد التقارير إلى «خطورة محاولة تحقيق الأغراض السياسية كلها دون النظر بعين الاعتبار إلى الموقف العسكري».

---

(٢٢) من أوراق اللواء عثمان المهدي رئيس أركان حرب الجيش المصري. انظر: شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨: رؤية مصرية، ص ٢٩٤.

(٢٣) من أوراق اللواء المهدي. المصدر نفسه، ص ٢٤١ - ٢٤٤.

لقد بدأت حرب ١٩٤٨ بتفوق ناري عربي وقدرة على المبادأة، وبتفوق عددي إسرائيلي، وتطورت إلى ما يشبه التوازن في القوة النارية. أما في مرحلتها الأخيرة، وخصوصاً بعد بدء الهدنة الثانية، فقد عملت إسرائيل في ساحة الحرب متفوقة بالعديد والأسلحة والقوة النارية، وبقدرة على المبادأة والهجوم.

خامساً: عُدّة الحرب

يمكن القول إن قسماً من الجيوش العربية اشترك في حرب ١٩٤٨. وليس سليماً، أو دقيقاً، القول إن الجيوش العربية أو البلدان العربية اشتركت في الحرب. وثمة حقيقة تثبت ذلك، وليس هناك ما ينقضها حتى اليوم، وهي أن البلدان العربية السبعة، الأعضاء في الجامعة، لم تتخذ، في خلال المرحلة التمهيدية التي استمرت خمسة أشهر ونصف الشهر، من تاريخ صدور قرار التقسيم (١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧) حتى دخول الجيوش العربية فلسطين (١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨)، لا جماعة ولا فرادى، أي تدبير يدل على أنها مقدمة على حرب تحريرية أو على صراع مسلح. فهي لم تعبّىء قواها ومواردها تعبئة كلية ولا جزئية. ولم تستكمل النواقص في مجال الدفاع، وهي كثيرة ومتنوعة، كالأسلحة والذخائر والأعتدة الحربية. ولم تتخذ أي ترتيبات دفاعية تستلزمها حالة الحرب. ولم تنظم ميزانية حرب تنهض بأعباء التسلح والاستعداد لمعركة مقررة وشيكة الوقوع. وبذلك لم تتحول البلدان العربية من حالة سلم إلى حالة حرب. هذا على الرغم من أن مجلس الجامعة، في أعلى مستويات التمثيل، وهو مستوى رؤساء الحكومات، قرر في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧[٢٤]، اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين، وطلب من البلدان الأعضاء أن تبادر إلى ذلك، وأن تيسر بلدان الخط الأول لبلدان الخط الثاني سبيل الاشتراك في هذا الواجب.

وعلى الرغم مما أوضحته التقارير العسكرية المقدمة إلى الجامعة (المجلس واللجنة السياسية) بشأن وضع القوات الصهيونية وتسليحها وتدريبها وتنظيمها وقدراتها واحتمالات تطورها اتساعاً وتسليحاً وقوة، لم تتحرك الحكومات العربية نحو اتخاذ التدابير القادرة على مواجهة القوة الصهيونية.

وفي حين كانت القوات الصهيونية تعمل لتنفيذ خطة استراتيجية موحدة، على الرغم من مظاهر الاختلاف والضعف في بعض عملياتها، وفي حين كانت هذه القوات تخضع، على اختلاف وسائلها وتنظيماتها لقيادة واحدة، كانت الجيوش العربية التي تقرر أن تدخل فلسطين في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ من دون قيادة واحدة، حتى تم في ١٠/٥/١٩٤٨ تنصيب ملك الأردن عبد الله بن الحسين قائداً عاماً للقوات العربية التي ستدخل فلسطين. وعين اللواء نور الدين محمود وكيلاً له، حتى استقال من منصبه في ٨ حزيران/ يونيو ١٩٤٨. ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن لدى القائد العام هيئة أركان موحدة أو مشتركة، وفق مفهوم «هيئة أركان القوات المسلحة» المعروف لدى مختلف القوات المسلحة في العالم. ولم يكن مقر قيادته مزوداً

(٢٤) قرار مجلس الجامعة رقم ١٨١ ـ د ٧ ـ ٩/١٠/١٩٤٧.

بشبكة كاملة من وسائل القيادة والسيطرة والاتصال السلكية واللاسلكية.

ولقد أوضح بعض الوثائق أن الحكومات العربية، حينما قررت دخول جيوشها فلسطين، لم تتخذ التدابير التي كان لا بد من اتخاذها لمواجهة حالة الحرب التي قررت تلك الحكومات أن تعيشها وتعمل فيها. ونورد هنا مثلاً على ذلك القصور الاستراتيجي، الذي اتصف به سلوك الحكومات العربية حيال حالة الحرب، نستقيه من تقرير اللجنة البرلمانية العراقية، التي شكّلها المجلس النيابي العراقي للتحقيق في أسباب النتائج التي انتهى إليها دخول الجيش العراقي إلى فلسطين في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ مع بقية الجيوش العربية الأخرى. فقد جاء في ذلك التقرير: «إنه في الفترة ما بين صدور قرار التقسيم وإعلان بريطانيا انسحابها، لم يلاحظ في البلاد العربية عامة، والعراق خاصة، ما يُشعر بإقبال البلاد على حرب تحريرية. فلم تعبّأ قوى وموارد البلاد، لا كلياً ولا جزئياً. ولم تستكمل النواقص الكثيرة التي صارت تعاني منها وحداتنا. ولم تتصل الجهود التي بذلت في لندن. ولم تتخذ الاحتياطيات الفردية لحماية أي مجهود حربي لمواجهة الدولة اليهودية. وأكثر من هذا لم تنظم ميزانية حرب تنهض بأعباء العلميات الحربية الوشيكة الوقوع. وفي الجملة لم يتخذ من الإجراءات ما ينبىء بأن البلاد العربية مقدمة على حرب تحريرية»[٢٥].

«ورغم ما أوضحته التقارير العسكرية من استعداد اليهود من أجل اقامة دولتهم، ومن نقص الأسلحة الذي تعاني منه القوات العربية النظامية بما فيها العراقية، فلم تعمل وزارة الدفاع العراقية على استكمال النقص في أسلحة الجيش العراقي قبل الاشتراك الرسمي في تحرير فلسطين. كما أكد ذلك تقرير لجنة التحقيق النيابية. ولم تستأنف الحكومة العراقية طلبها لاستكمال النقص إلا في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨، أي بعد انتهاء حرب فلسطين»[٢٦].

ولم تكن سائر الجيوش العربية أحسن حالاً من الجيش العراقي. ففي الأردن ـ كما يقول العقيد البريطاني إدغار أوبلانس ـ عملت السياسة البريطانية على حفظ مستوى الكفاءة القتالية للجيش الأردني «عند حد متواضع بالتقتير عليه في الأسلحة والمعدات والذخائر فضلاً عن سد أبواب التدريب الميداني الراقي في وجهه. ولقد أخطرني الجنرال جون باجوت غلوب قائد هذا الجيش في إحدى مقابلاتي له أن كل ما كان يتوفر لجيشه في ١٩٤٨/٥/١٤ لم يزد على ١٢ قذيفة مدفعية لكل من مدافعه عيار ٢٥ رطلاً، وأن البريطانيين استمروا طوال هذه الجولة الأولى يرفضون بإصرار أن يمدوه بأية ذخائر»[٢٧].

وفي سوريا، لم يكن الجيش في حالة تسمح له بالانخراط في قتال حقيقي في مسرح حرب حديثة، إذ عمل الاستعمار الفرنسي، طوال ربع قرن، على إضعاف هذا الجيش وتقطيع أوصاله. ولم يكن عديده في العام ١٩٤٨ يزيد على ٨٠٠٠ جندي، فيه لواء آلي صغير. أما طيرانه فلم يكن فيه سوى عدد قليل من طائرات التدريب العتيقة.

---

(٢٥) تقرير لجنة التحقيق النيابية العراقية في قضية فلسطين (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٩). والمقتطف مأخوذ من: ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٢٦) الروسان، المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٢٧) إدغار أوبالانس، «الجولة العربية الصهيونية الأولى،» مجلة كلية الملك خالد العسكرية: العدد ١٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٧)، ص ٣٧.

ولم يكن لدى لبنان قوة مسلحة كبيرة، إذ لم يتعدَّ عـديد جيشـه ثلاثـة آلاف جندي من المشاة، انتظموا في خمس كتائب ضعيفة التسليح والتدريب والقدرة القتالية مع عدد قليـل من العربات المدرعة العتيقة والمدافع صغيرة العيار. وقد تمثلت أهمية لبنان في موقعه الاستراتيجي على خريطة مسرح الحرب، فضلاً عما وفره من قواعد عمل للمفارز السورية ووحدات جيش الانقاذ لشن عملياتها داخل فلسطين.

وكان الجيش المصري أكبر الجيوش العربية وأعرقها، وأقدمهـا في التقاليـد العسكريـة، وأكثرها تنظيماً وأحسنها تدريباً. وكان عديده يتجاوز آنئذ ٥٠ ألف جندي. غير أنه كان يفتقر إلى الأسلحة والذخائر[٢٨] والأعتدة والأموال. «كما كان مسلوب الإرادة السياسية بفعل البعثة العسكرية البريطانية التي تمسك بأزمّة شؤونه [...] والواقع أن كل ما توافر لهذا الجيش من عتـاد لم يخرج عـما تخلص منه الجيش بـريـطاني في الشرق الأوسط من عتـاد قـديم أو سـلاح استنفـد أغـراض القتـال في مسـارح العلميـات الحديثة»[٢٩].

وكانت الحالة بالنسبة إلى السيارات لنقل الجيش المصري إلى الجبهة مثـيرة للقلق، حتى اضـطر المسؤولون عن شؤون الجيش الإداريـة إلى استئجار الشـاحنات المـدنية لنقـل القوات والمعدات والذخائر والمؤن إلى الجبهة.

وفي حين كان لدى القوات الجوية بعض طائرات القتال العتيقة التي تفتقر إلى الذخـائر الكافية لخوض حرب، لم يكن الجيش يملك، في المـرحلة الأولى من القتال، أيـة دبابـات على الإطـلاق. ثم نجحت القيادة في شراء عـدد قليل منهـا من متعهد بيـع الخردة الـبريطانيـة في الصحراء الغربية، بعد أن قطعت مواسير مدافعها عند الفوهة حتى تصبح عديمة الجدوى.

ولقد جرى تجميع القوات المصرية التي أعدت للاشتراك في الحرب وتجهيزها في منطقـة العريش. ولم يكن متاحاً لها التدريب المشترك تحت قيادة موحدة، إذ لم تكن بلغت إلا مستوى تـدريب السرية فقط. كـما لم يسبق لمعظم الجنـود التدرب عـلى جميع أنـواع الأسلحة، بسبب ظروف الأمن والطوارىء والخدمات العامة التي كثيراً ما كانت تكلفها وحدات الجيش[٣٠]. ولم يكن لـدى الجيش ذخائـر تكفي لأكثر من أسبـوعي قتال للمـدفعية، وأربعـة أسابيـع للبنادق والرشاشات[٣١].

«ونتيجـة لقلة القـوات المحتشـدة عـلى الحـدود، وبسبب عـدم الاستعـدادات، والنقص في الأسلحة

---

(٢٨) ستيفن غرين، الانحياز: علاقات أميركا السرية بإسرائيل، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسـطينية، سلسلة الدراسات الفلسـطينية؛ ٧٠ (نيقـوسيا: مؤسسـة الدراسـات الفلسطينيـة، ١٩٨٥)، ص ٢٥. والمصدر تقرير الملحق العسكري الأمريكي في القاهرة.

(٢٩) أوبالانس، المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٣٠) محمـد فيصل عبـد المنعم، أسرار حرب ١٩٤٨، تقـديم أنيس منصور (القـاهرة: مكتبـة القاهـرة الحديثة، ١٩٦٨)، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

والذخائر، وعدم وجود خطط واضحة للعمليات الحربية المزمع القيام بها، وضآلة المعلومات، أو عدم وجودها بالنسبة لطبيعة الأرض وقوات العدو، كنّا نشعر بالعجز. وتأكد لنا بأن هذه ليست سوى حرب سياسية»[٣٢].

وتأكيداً لذلك أرسل قائد القوات المصرية في فلسطين تقريراً إلى القيادة العامة، يوم بدء الهدنة الثانية (١٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨)، أوضح فيه أن الجيش المصري في فلسطين، على الرغم من تزايد قوته إلى حجم فرقة مشاة معززة، لا يزال بحاجة ماسة إلى المدرعات والأسلحة الثقيلة والغزيرة النيران، ووسائل القيادة والاتصال والسيطرة. أما الذخائر فقليلة، وأنواع منها لا تكفي لقتال يوم واحد أو معركة واحدة. يضاف إلى ذلك فقدان أية قوة احتياطية، وعدم القدرة على تكوين قوة ضاربة. ذلك أن القوات المصرية أوغلت في أرض فلسطين، واتسع انفتاحها وانتشارها، وطالت خطوط مواصلاتها، في حين كانت المستعمرات العدوة مزروعة فيما حولها وفي ظهرانيها. وكلما تقدمت القوات المصرية واكتسبت أرضاً، ضعفت قوتها وقدرتها على العلميات الهجومية، لاضطرارها إلى حماية ما تكسب من أرض[٣٣].

وإذا كانت هذه هي الصورة التي يرسمها قائد ميداني مسؤول، فإن وزير الحربية المصرية، بعد أن تلقى في ١١ أيار/ مايو ١٩٤٨ أمراً من الملك بتجهيز الجيش لدخول فلسطين، قال في مجلس الوزراء: «إن الجش المصري وحده بجنوده وعتاده قادر، من غير حاجة إلى أية معونة من الدول العربية الأخرى، على أن يدخل تل أبيب عاصمة اليهود في خمسة عشر يوماً، وإن كل ما لديه من المعلومات تثبت له هذا القول»[٣٤]. أما قائد القوات المصرية في فلسطين فيقول: «لا أذكر أننا قمنا بمناورة واحدة من سنة ١٩٣١ حتى سنة ١٩٤٧. كان الجيش موزعاً بين الاحتفالات، كسفر المحمل والمولد النبوي وبين أعمال الوزارات العادية [. . .] وهكذا تحوّل الجيش إلى أداة مدنية، وكاد يفقد تماماً روحه العسكرية»[٣٥].

وتثبت الوثائق أن مصر أخذت تستعد، عسكرياً، لحرب ١٩٤٨، قبل دخول الجيش المصري فلسطين بشهرين على الأقل. فقد أصدرت رئاسة هيئة أركان حرب الجيش المصري «الأمر العسكري رقم ٧ لسنة ١٩٤٨»، حددت فيه حجم القوات المخصصة للقتال في فلسطين، وتوقيت استكمال إنشائها واستعدادها، وأسمتها «القوات المصرية في فلسطين»، وعينت عليها قائداً هو الأميرلاي أحمد علي المواوي بك، وقائداً ثانياً هو الأميرلاي محمد بك نجيب. وأنشأت قاعدة إدارية أمامية في العريش. وحددت مهام «السلاح الجوي الملكي»، و«السلاح البحري الملكي» والوحدات التي تشترك في الدعم والاستطلاع والحماية. وأمرت

(٣٢) جمال عبد الناصر، «مذكرات،» مجلة آخر ساعة (٩ آذار/مارس ١٩٥٥).

(٣٣) من أوراق اللواء المهدي. انظر: شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨· رؤية مصرية، ص ٢٣١ - ٢٩٤.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٢٧، ومحمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨)، ج ٣. وكان هيكل رئيساً لمجلس الشيوخ يومذاك.

(٣٥) مجلة آخر ساعة (١٣ أيار/ مايو ١٩٥٣).

رئاسة الأركان أن يتم تنفيذ ذلك كله قبل الساعة ١٢,٠٠ من يوم ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٤٨[٣٦].

وعلى الرغم من أن هذا الأمر غير مقرون بتاريخ صدوره، فإن تقريراً فنياً رسمياً عن حال هذه القوات أعدته لجنة متخصصة بتكليف من رئاسة هيئة الأركان المصرية «قبل بدء العمليات بحوالى شهرين»[٣٧].

وقد جاء في هذا التقرير شكوى اللجنة أنه «لن يمكن تدبير أكثر من مجموعة لواء من ثلاث كتائب مشاة لخوض الحرب الوشيكة نظراً لانشغال باقي القوات في مهام الأمن الداخلي وحراسة القاعدة وخطوط المواصلات في أنحاء متفرقة من البلاد». وشكت اللجنة أيضاً من أن الأسلحة المتوافرة لا تكفي «إلّا لتجهيز مجموعة اللواء سالفة الذكر بالكاد، وهي لا تحقق له الكفاية الذاتية الضرورية في أرض العمليات» و«أن المتوفر في الذخائر المختلفة يكفي القتال المستمر لمدة أسبوعين بالنسبة للمدفعية، وأربعة أسابيع للبنادق والرشاشات» وأن «حوالى ٦٠٪ من العربات واللواري غير صالحة للعمل. ولا تستطيع قواتنا الجوية تقديم سوى المعونة المباشرة لمجموعة اللواء سالفة الذكر»[٣٨].

وثمة جانب آخر من حالة الاستعداد للحرب، تقدمه المناقشات التي جرت في البرلمان المصري، في مجلسي الشيوخ والنواب. ففي ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨ ناقش البرلمان شؤون حرب ١٩٤٨ وقال رئيس الوزراء «نعم إننا دخلنا الحرب من غير استعداد». وحينما تكلم وزير الحربية في البرلمان قال: «إذا كانت الجيوش [العربية] لا تحارب فلي أن أعلن هنا أن مصر تحارب بمفردها»[٣٩].

سادساً: إرادة القتال

توافر إرادة القتال شرط أساسي لتنفيذ خطة العمليات. من دون هذه الإرادة تدخل الخطة، منذ بدء تنفيذها، من باب الهزيمة، متجهة نحو المرحلة الأخيرة من الحرب.

ويتبين من مراجعة محاضر جلسات مجلس الجامعة واللجنة السياسية، التي اتخذ فيها قرار دخول الجيوش فلسطين، تنوع التوجهات السياسية لحكومات البلدان الأعضاء واختلافها، إضافة إلى تباين هذه التوجهات مع مواقف اللجنة العربية العليا لفلسطين.

---

(٣٦) حسن البدري، الحرب في أرض السلام: الجولة العربية الإسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ - ١٩٤٩ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ١١٣، ونص الأمر العسكري رقم ٧ لسنة ١٩٤٨، وارد في: العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨ (القاهرة: المطابع الأميرية، ١٩٦١)، ج ١.

(٣٧) البدري، المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٣٩) شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨: رؤية مصرية، ص ٣٦٣ - ٣٧٨. والمصدر محضر الجلسة السرية للبرلمان المصري.

وكان قرار مجلس الجامعة هذا حصيلة وجهات نظر مختلفة تمثلت في ثلاثة اتجاهات سيطرت على مناقشات المجلس: أولها ينادي بضرورة حل القضية بالكفاح الشعبي الفلسطيني، مع دعمه بالمتطوعين العرب؛ وثانيهما يدعو إلى التحرير بالقوة المسلحة النظامية؛ أما الاتجاه الثالث فيدعو إلى التدخل العسكري النظامي المحدود.

ويفهم من مناقشات اللجنة السياسية في عمّان في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٤٨، أنها توجهت إلى «دخول جيوش العرب فلسطين دون الحاجة إلى خوض قتال فعلي، لأن اليهود سوف يقبلون شروط العرب عندئذ»[٤٠]. ويؤكد هذا التفسير قول الأمين العام للجامعة لرئيس الجمهورية السورية، عندما سأله عن احتمال دخول مصر الحرب: «إن المعلومات التي لديّ تقول إن الجيش المصري سيقف على الحدود في حالة استعداد، ولكنه لن يدخل». وهذا ما قاله للملك الأردني أيضاً عندما سأله السؤال نفسه[٤١].

ويفسر أحد الباحثين الأمريكيين دخول الجيوش العربية فلسطين بقوله: «ذهب كل حاكم إلى الحرب ضد إسرائيل في العام ١٩٤٨. وكان أحد أسباب ذلك خوفه من أن يكون موضع شك في نظر العرب جميعاً إذا ما تقاعس، بينما يفتح الآخرون أرض فلسطين»[٤٢].

كتب الأمين العام للجامعة العربية، إلى وزير الخارجية المصرية في ١١ أيار/ مايو ١٩٤٨ من دمشق حيث كان، وأخطره باجتماع اللجنة السياسية للجامعة: «في وقت تحرجت فيه البلاد العربية، وأضحت حكوماتها نتيجة انفعال الرأي العام لا تستطيع التخلف عن التقدم بجيوشها مخافة الثورات الداخلية [...] في الوقت الذي أعلن فيه الملك عبد الله أنه سيتحرك بجيشه يوم ١٥ أيار/مايو مهما يفعل الآخرون. ومعنى ذلك أنه إذا لم يتقدم الآخرون فسيحتل القسم العربي، ويُرجع مسؤولية الفشل على باقي الدول. وهذا ما لا يستطيع العراق وسورية ولبنان أن تقبله، ولذا قررت الدخول يوم ١٥ أيار/ مايو بجيوشها إلى فلسطين، فيجب التوكل على الله والعمل لأن كل ما يحدث منه أقل ضرراً من التردد والاحجام»[٤٣].

وإذا كانت إرادة القتال قد ظهرت مهزوزة وغير راسخة في إطار الجامعة، وفي إطار الدوافع التي كانت تقف وراء إقدام الحكام العرب على الحرب، فإن صورة هذه الإرادة كانت أكثر اهتزازاً وضعفاً على الصعيد القطري.

ففي مصر كان البرلمان المصري يرى ألّا يزج الجيش في أية عملية خارج الحدود، وأن تتمثل نصرة فلسطين في العون بالمال والرجال والسلاح، ذلك أن مصلحة البلاد تقتضي تركيز

---

(٤٠) البدري، المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٤١) عبد الرحمن عزام، في مجلة: آخر ساعة (٢٧ أيار/ مايو ١٩٥٣).

(٤٢) Michael Mandelbaum, «Israel's Security Dilemma,» *Orbis*, vol. 32, no. 3 (Summer 1988).

(٤٣) شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨: رؤية مصرية، ص ١٢٣ - ١٢٤. والمصدر: وثائق رئاسة مجلس الوزراء المصري، كتاب صادر من دمشق بتاريخ ١٩٤٨/٥/١١، من عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة إلى وزير الخارجية المصرية - ملف ٦٤ - ٥/٨.

الجهود ضد التهديد البريطاني[٤٤]، الذي يطمع في مصر ويستنزف خيراتها. غير أن هذا التوجه البرلماني تحوّل إلى النقيض قبيل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، بتأثير الملك فاروق، الذي كان يتطلع إلى زعامة الوطن العربي والعالم الإسلامي، إضافة إلى ضغط الرأي العام حفاظاً على عروبة فلسطين وصيانةً لسمعة مصر بين العرب.

وقد سوّغ رئيس الوزراء أمام مجلس النواب، في جلسة سرية عقدها في ١١ أيار/ مايو، هذا التحول، حينما عرض المذابح والعمليات الوحشية التي تعرّض لها المواطنون العرب على أيدي القوات الصهيونية، وما أدت إليه من اقتلاع وتهجير واسعين، وهو ما يوجب «إصدار الأمر إلى الجيوش المصرية للدخول وإعادة السلام إلى أرض السلام. وإذا دخلت الجيوش للسلام والنظام وأوقفت المذابح فلن تكون هناك حرب، وليست هناك مخالفة للأمم المتحدة لأننا نعمل على قتل رأس الحية التي تمتد من هذه العصابة الصهيونية لنشر الاضطراب والشيوعية في البلاد العربية [...] لا نزاع أن قوة العصابات لا بأس بها [...] ولكن قوى الدول العربية مجمّعة كفيلة بحسم الموقف [...] أما الجيش المصري فكفايته كاملة وأسلحته وافية وذخيرته متوافرة»[٤٥].

وذكر القائد العام للقوات المسلحة المصرية أن رئيس الوزراء أصدر إليه الأمر بدخول الحرب في ١٤ أيار/ مايو، أي قبل المعركة بيوم واحد. أما رئيس أركان الجيش فقد عارض دخول الحرب لعدم توافر العتاد الحربي في اجتماع حضره رئيس الوزراء، وقال إن الأوامر لم تصدر للجيش بالتحرك حتى يوم ١٣ أيار/ مايو[٤٦]. ويؤكد رئيس الأركان: «لقد عارضت دخول الحرب [...] ولكنهم أرغمونا عليها»[٤٧]. ويروي أن رئيس الوزراء قال في الاجتماع الذي عقد في ١٠ أيار/ مايو ١٩٤٨ في رئاسة أركان الجيش: «إن موقفنا بين الدول العربية يحتم علينا دخول الحرب [...] إن المسألة سوف تسوى سياسياً بسرعة، وإن الأمم المتحدة سوف تتدخل، وإن الاشتباكات لن تخرج في حقيقتها عن مظاهرة سياسية وليست عملاً حربياً»[٤٨].

وذكر اللواء نور الدين محمود، نائب القائد العام للقوات العربية في حرب فلسطين، وهو عراقي، أن القيادة العامة في بغداد كانت تتهاون في إرسال قوات كبيرة إلى فلسطين. فكانت القوة العراقية، عند بدء القتال، صغيرة، ثم زاد عديدها بعد الهدنة الأولى، بتأثير تظاهرات الشعب والطلاب في العراق، وضغط ضباط الجيش[٤٩]. ويمكن القول، بإيجاز، إن

---

(٤٤) عبد الرحمن الصالحي، «حرب العام ١٩٤٨: رؤية عربية وعالمية،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩١ (شباط/فبراير ١٩٨٩)، ص ٢١، نقلاً عن: هيكل، **مذكرات في السياسة المصرية**، ج ٣، ص ٢٥.

(٤٥) البدري، **الحرب في أرض السلام: الجولة العربية الإسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ - ١٩٤٩**، ص ٤٠ - ٤٤.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٤٠ - ٤١.

(٤٧) **الأهرام**، ٢٤/٣/١٩٥٣.

(٤٨) مجلة **آخر ساعة** (١٣ أيار/مايو ١٩٥٣).

(٤٩) البدري، **الحرب في أرض السلام: الجولة العربية الإسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ - ١٩٤٩**، ص ٤٧.

سلوك العراق كان متأثراً بسياسة الملك الأردني ومواقفه.

وفي سوريا، اقترح رئيس الأركان العامة على رئيس الجمهورية ووزير الدفاع عدم زج الجيش السوري في قتال نظامي، والاكتفاء بإرسال متطوعين إلى فلسطين، بسبب قلة السلاح والرجال. ولم يأخذ الرئيس والوزير بهذا الاقتراح، بل صدر القرار في درعا (سوريا)، في الاجتماع الذي عقده وزراء الدفاع ورؤساء الأركان في ١٣ أيار/ مايو ١٩٤٨، وقضى بدخول الجيوش إلى فلسطين، وتأليف قيادة عامة يرأسها الملك عبدالله، ويعاونه اللواء نور الدين محمود. وفي هذا الاجتماع صرح وزير الدفاع السوري أن جيش سوريا يبلغ ١٨ ألف مقاتل. مع العلم أن أي ضابط سوري لم يحضر مع وزير الدفاع هذا الاجتماع[٥٠]، وأن عديد الجيش السوري لم يكن كما ذكر الوزير.

وفي لبنان كان رئيس الوزراء يرى دخول الجيوش إلى فلسطين، وعندما عارضه قائد الجيش، أيد رئيس الجمهورية رأي قائد الجيش، في عدم زج الجيش اللبناني في حرب، والاكتفاء بالدفاع عن الحدود.

ومثلما كانت إرادة القتال ضعيفة وذات تأثير في وقائع الحرب وماجرياتها ونتائجها، تمثلت كذلك في مواقف الحكومات العربية من الهدنة الثانية ذات المدة غير المحدودة (١٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨)، إذ دبّ الخلاف بين الحكومات العربية[٥١].

فالحكومة العراقية فضلت رفض الهدنة، أملاً في توحيد الجهد العسكري العربي في فلسطين. ولكن اللجنة السياسية للجامعة وافقت على وقف القتال، شريطة وقف الهجرة اليهودية، وإعادة العرب الذين أخرجوا من ديارهم، وتحديد مدة الهدنة بدلاً من جعلها إلى أجل غير معين. وهي شروط لم تلقَ الاستجابة قط، ولم يؤدِ سقوطها إلى عودة الأقطار العربية إلى استخدام السلاح من أجل إجبار إسرائيل على الامتثال لها، بل إن العكس هو ما جرى، إذ اشتدت إسرائيل في حربها ضد مصر التي اتخذت وضع الدفاع، في حين فقدت الأقطار العربية إرادة القتال، حين تركت مصر وحدها تحارب الهجمة الإسرائيلية.

وقد فسر رئيس وزراء لبنان قبول العرب الهدنة بأن حكومة الأردن أعلنت «أنه لا يمكنها متابعة القتال لعدم وجود عتاد لديها. وقد أعلنت القيادة العراقية عندئذ أن الجيش العراقي في حالة انسحاب الجيش الأردني ينسحب هو الآخر من الميدان [...] ومن المؤسف حقاً أن يكون الوضع الحربي عند وقف القتال قد أظهر الأمور على عكس حقيقتها، فأظهرت العرب بحالة من الضعف ليست صحيحة، وأن اليهود بحالة قوة ليست حقيقية أيضاً، كما أن شكوانا إجمالاً من قلة العتاد كانت لا تخلو من مبالغة، وأن الجيش العراقي في مواقعه الحاضرة أصبح في حصن يصونه من المفاجآت»[٥٢].

---

(٥٠) محمد فايز القصري، كارثة فلسطين (دمشق: المطبعة التعاونية، ١٩٦٠)، ص ١٥٢ - ١٦٥.

(٥١) الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ - ١٩٥٨، ص ٢٦٨.

(٥٢) من رسالة رئيس وزراء لبنان رياض الصلح إلى رئيس وزراء العراق مزاحم الباجه جي، بتاريخ ١٤/٨/١٩٤٨، أوردها: المصدر نفسه، ص ٢٧٠ - ٢٧١، نقلاً عن: محمد فايز القصري، حرب فلسطين (دمشق: [د.ن.]، ١٩٦١)، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

وحين كان رئيس وزراء لبنان يكتب رسالته هذه، كان الجيش العراقي قد زاد قوته إلى عشرة آلاف جندي، وكانت القوات العربية، بمجملها، قد زادت من ٢٥ ألف مقاتل إلى ٤٥ ألفاً.

«ولكن الشواهد تدل على أن قلة العتاد كانت مجرد اختلاف لتبرير وقف القتال، سواء من قبل الأردن أو من قبل العراق»[٥٣]، فقد أتهم وزير الدفاع العراقي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالتآمر ضد العرب وتأييد الصهيونيين، فاجبر على الاستقالة من منصبه.

وثمة شاهد آخر لا ينسجم مع التعلل بقلة العتاد، هو الاجتماع الذي عقده الملك عبد الله مع وزير الدفاع الأردني ووزير العراق المفوض في عمّان ورئيس أركان الجيش العراقي اللواء صالح صائب الجبوري وقائد القوات العراقية في فلسطين اللواء نور الدين محمود، وذلك في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨، أي بعد مضي شهرين من قبول الهدنة، بهدف معرفة الإمكانات «للاستيلاء على القدس واسترداد الرملة كخطوة أولى من أجل التقدم إلى تل أبيب للقضاء على المقاومة اليهودية»[٥٤].

وهكذا تراكمت، في إثر الهدنتين الأولى والثانية، عدة عوامل أثرت في الروح المعنوية للجندي العربي، وأدت إلى إضعاف روح القتال لديه. ومن أبرز تلك العوامل شيوع فكرة الهدنة بين صفوف المقاتلين. ذلك أن الجندي الذي يشعر أن العوامل السياسية تتبدل بسرعة كبيرة، وتغيّر الأهداف العسكرية بالسرعة نفسها، وأن القتال سيتوقف ما بين ساعة وأخرى، تضعف حماسته للقتال، وتتزعزع إرادة القتال لديه، وتهبط نسبة اشتراكه فيه، ريثما تحين ساعة بدء الهدنة، فيحفظ على نفسه حياته.

إن خشية الحاكم من أن يكون موضع شك إذا لم يرسل الجيش إلى فلسطين، وشعور القادة العسكريين بأنهم «مرغمون على الحرب»، وبأن الحرب في فلسطين ستكون تظاهرة سياسية وليس عملاً حربياً، وأن اليهود سيقبلون شروط العرب دون خوض قتال فعلي، هي أسباب كافية لاقتلاع إرادة القتال من لدن الجيوش العربية، جنوداً وضباطاً وتشكيلات وقيادات.

سابعاً: الغرض والمفهوم الاستراتيجيان

كانت البلدان العربية واضحة في غرضها الاستراتيجي، حين حددته بمنع تقسيم فلسطين أو تأسيس رأس جسر صهيوني فيها[٥٥]. وعندما دخل قائد جيش الإنقاذ إلى فلسطين

(٥٣) الروسان، المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

(٥٤) ورد هذا الشاهد في: المصدر نفسه، ص ٢٧٠، استناداً إلى تقرير المفوضية العراقية في عمّان بتاريخ ١٩٤٨/٩/٢٢، وهو من وثائق المركز الوطني، ملف ث /٤٧/٥/٥ ـ ١٩٤٨، وثائق (٩٠ ـ ٩١).

(٥٥) قرار مجلس الجامعة رقم ١٤٢ ـ د٥ ـ ١٩٤٦/١٢/١٢.

خاطب شعبها فقال: «أتيناكم بقلب واحد لهدف واحد: إلغاء قرار الأمم المتحدة في التقسيم، ودكّ معالم الصهيونية وتصميتها نهائياً، وتنفيذ قرارات جامعة الدول العربية، وتثبيت عروبة فلسطين»[٥٦].

غير أنه كانت هناك، إلى جانب هذا الغرض الذي أعلنته قرارات الجامعة وبياناتها، أغراض سياسية أخرى سعت لتحقيقها غير حكومة عربية[٥٧]. وقد أثّر هذا الاختلاف، أو هذا التناقض، بين الغرض المعلن والأغراض السياسية التي سعى إلى تحقيقها بعض الجيوش العربية لدى دخوله فلسطين، تأثيراً جذرياً وعميقاً في الهدف الاستراتيجي لخطة العلميات وفي مسرح الحرب نفسه وماجريات الأحداث فيها. فقد خضعت هذه جميعها للتأثيرات والعوامل السياسية خضوعاً أكبر وأشد كثيراً من خضوعها للتأثيرات والعوامل العسكرية الصرف.

إضافة إلى ذلك، أدت هذه الأغراض السياسية المتباينة، شيئاً فشيئاً، ومرحلة تلو مرحلة، إلى تزايد التدخل العربي في الشؤون الفلسطينية، من حيث تمثيل الفلسطينيين، ومستقبلهم السياسي، ونضالهم العسكري. ولعل عودة إلى قرارات الجامعة تقدم الدليل على هذا الاستنتاج.

ومن وقائع هذا الاختلاف بين الغرض الاستراتيجي العربي والأغراض السياسية القطرية، ذلك الخلاف بين ما اتجهت إليه الحكومات العربية بقراراتها الصادرة عن الجامعة، وبين ما طالبت به الهيئة العربية العليا لفلسطين. فالجامعة لم تخصّ المقاتلين الفلسطينيين، في الخطة التي أقرها رؤساء أركان الجيوش العربية، بالدور الملائم. في حين رأت الهيئة أن الدفاع عن فلسطين أمر يخص الشعب الفلسطيني في الأساس. وكانت ترغب في إقامة قوة عسكرية كبيرة من الفلسطينيين، بمساعدة الجامعة والبلدان العربية. ورحبت الهيئة، في الوقت نفسه، بانضمام متطوعين من سائر الأقطار العربية إلى تلك القوة. ورأت الهيئة أيضاً، تأسيساً على ذلك، أن تكون لها قيادة العمليات العسكرية في جميع أنحاء فلسطين، وإدارة السياسة فيها. وانطلاقاً من هذا الموقف، تقدمت الهيئة العربية العليا إلى مجلس الجامعة، في أثناء اجتماعاته التي عقدها في شباط/ فبراير ١٩٤٨، بجملة اقتراحات تنص على تعيين مندوب لعرب فلسطين في القيادة العامة، للاهتمام بالقضايا السياسية والمدنية للفلسطينيين، وعلى تأليف حكومة فلسطينية موقتة تأخذ على عاتقها مسؤولية الاهتمام بالوضع في فلسطين في حال رحيل الجيش البريطاني، أو حتى قبل ذلك، وتسليم مسؤولية إدارة المناطق التي يخليها الجيش إلى لجان قومية محلية. كذلك طلبت الهيئة الحصول على قرض لتمويل نشاط المؤسسات الإدارية ودفع تعويضات لمتضرري الحرب. إلا أن ضعف القيادة الفلسطينية، يومذاك، حال دون قبول هذه المقترحات. فقد رفضت جميعها، جملة وتفصيلاً، بحجة أن الوقت لم يحن لتحقيق ذلك.

---

(٥٦) النهار، ١٩٤٨/٣/٩.

(٥٧) حنة شاهين، «المواجهة الإسرائيلية ـ العربية الأولى ١٩٤٨، وأثرها على وضع الشعب الفلسطيني،» شؤون فلسطينية، العدد ١٠٩ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠)، ص ٥٦.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومن أمثلة التبـاين بين الغـرض الاستراتيجي المعلن، والغـايات السيـاسية القـطريـة، سلوك الجيش الأردني في القتال. وقد أشار الأمين العام للجامعة إلى ذلك بقـوله: «وقـد أيقنت أن جيش الأردن سـوف يدخـل، ولكن الذي لم يخـطر بخيالي أنـه سـوف يلتزم في نشـاطـه بحـدود التقسيم لا يتعداها، مما ترتب عليه أخطر النتائج»[٥٨].

أما عن الجيش العراقي، فقد قال قائد قواته في فلسطين: «إن مهمة الجيش العـراقي تمثلت في الحفـاظ على منـطقة المثلث العـربي، وعدم القيـام بأي استفـزازات أو أية حـركات عسكـرية خـارج المنطقـة المعسكر فيها الجيش، علماً بأن القوات الإسرائيلية لم تكن في البداية تملك من الأسلحة ما يمكن مقارنته بما لـدى الجيش العراقي. ورغم ذلك لم يقم بأية محاولة، لأن الأوامر كانت تطلب عدم القيام بأية حركات»[٥٩].

إلى جانب هذا التباين، ثمة تباين آخر بين الوسيلة التي استخـدمتها الجيـوش العربيـة للوصول إلى غرضها الاستراتيجي، وتلك التي استعملها الجيش الإسرائيلي. ففي حين كانت الوسيلة العربية تحرير الأرض التي تحتلها القوات الإسرائيلية، سواء أكانت مدناً أم بلدات أم قرى عربية، أم مستعمرات يهودية، كانت الوسيلة الإسرائيلية تدمير القوات العـربية. ذلـك أن الـوسيلة العربيـة لم تركّـز على تـدمير العـدو، الذي قـد ينسحب من بلدة أو مستعمـرة أو موقع، ليستجمع قواه في موقع آخر، ويرمم هيكل قواته، ويأتي بالأسلحة الجديدة والذخائر، ويستعد لهجوم مضـاد. أما الـوسيلة الإسرائيلية فـإنها، إذ تهدف إلى تـدمير العـدو، ستجد احتلال الأرض آنذاك أمـراً سهلاً أمـام عدو لم يعـد قادراً عـلى التمسك بـالأرض أو الدفـاع عنها.

إضافة إلى هذا كله، كان يُفترض تقسيم الجهد الحربي المخصص للغرض الاستراتيجي على الأقطار العربية، بحيث يعرف كل قطر منطقة عملياته بدقـة وتفصيل. ويبـدو أن هذا لم يحدث قط. ففي رسالـة وجّهها «قـائد عـام القوات المصريـة بفلسطين» إلى مـدير العلميـات الحربية في القاهرة في ١٢ تموز/يوليو ١٩٤٨ ـ أي بعد بدء الحرب بشهرين ـ قال: «إن منـاطق القتال لمختلف الجيوش [العربية] لم تحدد بعد [.] لهـذا أرجو التكرم بتحديـد منطقـة عمل الجيش المصري تحديداً واضحاً، وتحديد الإجراءات اللازمة لتنسيق العمل بين مختلف الجيوش تنسيقاً متصلاً يكفل عـدم تهديـد قواتي من اتجاهات تقع في اختصاص الجيوش الأخرى»[٦٠].

ويـرتبط بالغـرض ما اصـطلح على تسميتـه «المفهوم الاسـتراتيجي». وقد أصـاب هذا المفهـوم تغيير جـذري. فقد قـررت الحكومـات العربيـة، في بادىء الأمـر، أن تكون قـوات المقاومة الفلسطينية هي الأداة لمـواجهة الغـزوة الصهيونيـة، وأن تدعمهـا بالـرجال والسـلاح والمال، ثم غيّرت هذا المفهوم الاستراتيجي للمواجهة، وقررت دخول الجيوش العربية. لقـد

---

(٥٨) عبد الرحمن عزام، في مجلة: آخر ساعة (٢٧ أيار/ مايو ١٩٥٣).

(٥٩) الـروسان، العـراق وقضـايـا الشرق العـربي القـوميـة، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥، من مقابلة للمؤلف مع اللواء نور الدين محمود بتاريخ ١٩٧٣/٧/٢٠.

(٦٠) شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨: رؤيـة مصرية، وفي ص ٢٧٩ النص الكـامل للرسـالة، وتحمـل رقم ٣٣٨/٤٨/١/٥/٤ بتاريخ ١٩٤٨/٧/١٢.

كان هذا التغيير الجذري في المفهوم الاستراتيجي، هو الظاهرة الرئيسة التي لازمت الاستراتيجية العسكرية العربية في حرب ١٩٤٨، على الرغم من أن تلك الاستراتيجية، كما ذكرنا، لم تكن متكاملة بالمعنى والمضمون المعروفين لتعبير «الاستراتيجية العسكرية».

وقد حدث، بعد ذلك، أن تعرضت خطة العمليات أيضاً لتغييرات جذرية مفاجئة، وذلك قبل يومين من بدء العمليات. فأوقع هذا التغيير الجيوش العربية، وخصوصاً الجيشين السوري واللبناني، في مصاعب، كما أثر في نتائج المعركة. فقد كانت خطة العمليات المقررة تكلف الجيش السوري دخول فلسطين باتجاه بنت جبيل وصفد من طريق لبنان. وقبل أقل من ٤٨ ساعة من دخول فلسطين، تلقى الرتل السوري، وكان قد دخل لبنان ووصلت القوات إلى قرب الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، أمراً بتغيير اتجاهه ومنطقة عملياته. وهكذا كان عليه أن يسرع إلى منطقة الحولة، ليقاتل في جنوبها (سمخ والمستعمرات حولها). وقد نفّذ الرتل السوري الأمر الذي أصدره الملك عبد الله القائد العام، بناءً على توصية الجنرال غلوب[٦١]. ووصل إلى منطقة عملياته الجديدة، وباشر القتال دون أن يتمكن من استطلاع الأرض والتعرف إلى وضع العدو من حيث حجم قواته وأسلحتها وتمركزها[٦٢].

ومثل ما وقع للجيش السوري، تغيّر محور تحرك الجيش اللبناني ومنطقة عملياته. فبعد أن كانت الخطة تحدد المحور بمحاذاة الساحل، جاء التعديل لينقله إلى الطرف الشرقي للحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، وليغيرّ منطقة العمليات أيضاً[٦٣]. كما تعرّض محور تحرك الجيش الأردني باتجاه العفولة للتعديل، «حتى لا يزج به في قتال خارج القسم العربي من قرار التقسيم»[٦٤].

ترتبت على هذه التعديلات المفاجئة، التي صدرت والجيوش تكاد تدخل أرض فلسطين، حالة من البلبلة والاضطراب، وخصوصاً أنها ستسبب حدوث ثغرات واسعة بين الجيوش تعرّض أجنابها ومؤخراتها لخطر التطويق والمحاصرة، وتقطع أسباب التعاون والعمل الميداني المشترك.

لهذا كله فقد أُخذ على الغرض أنه «يتصف بالغموض بالقدر الذي يجعل منه هدفاً صالحاً لجمع الدول العربية حوله، ولا لتوضيح الأسلوب أو المنهج الذي تتبعه جيوشها لرسم الخطط الكفيلة بتحقيقه»[٦٥]. وما نذهب إليه في هذا الشأن، هو أن الحكومات العربية فضلت تغليف غرضها من الحرب بصيغة تتماشى والخطاب السياسي الذي تعتمده منظمة الأمم المتحدة في ميثاقها وقراراتها. ولم

---

(٦١) منير أبو فاضل، في: النهار، ١٩٥٠/٦/١٧.

(٦٢) العارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢، ج ٢، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧، من حديث المؤلف مع قائد الرتل السوري.

(٦٣) أبو فاضل، المصدر نفسه.

(٦٤) البدري، التعاون العسكري العربي، ص ٧٠.

(٦٥) البدري، الحرب في أرض السلام: الجولة العربية الإسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، ص ١٢٣.

يكن من المفيد يومذاك أن تعلن الحكومات العربية على العالم قرارها بالحرب وتتحدى الأمم المتحدة وميثاقها بالسلاح، في وقت يمكنها أن تحقق هذا التحدي بصيغ الأمم المتحدة وميثاقها نفسه.

وإذا كان الخطاب الذي استخدمته الحكومات العربية في معالجتها هذه الناحية بالذات من حسن التدبير، فقد كان من واجب التدبير يومذاك أن تكون الخطة الاستراتيجية لمنع تقسيم فلسطين مجسّدة الغرض من الحرب، ومحددة الأهداف التفصيلية، ومكوّنة القيادة العامة العسكرية الموحدة وقيادات الجبهات مع تحديد مهام وصلاحيات كل منها، ومعبّئة القوات اللازمة لتنفيذ الأهداف التفصيلية، ومحددة محاور العمليات الرئيسة، والمراحل الزمنية للعمليات، والتعاون بين مختلف القوات العربية وأساليبه وطرائقه، والقوات الاحتياطية بتصرف القيادة العامة وقيادات الجبهات.

ثامناً: القيادة

من الطبيعي أن تتبع القيادة العامة العسكرية في الدولة القيادة السياسية العليا. وقد كانت هذه التبعية سائدة في الجانب العربي فيما قبل حرب ١٩٤٨، وفي أثنائها. ونفذت القيادات العسكرية تعليمات القيادات السياسية. غير أن هذه التبعية تستتبع، بحسب تنظيم القوات المسلحة المعروف في العالم، أن تكون القيادة العامة العسكرية في منزلة الهيئة الاستشارية في الشؤون العسكرية لدى القيادة السياسية، وعليها أن تضع الخطط في مختلف المجالات العسكرية، من أجل تنفيذ التعليمات التي تصدرها القيادة السياسية، والتي تتضمن توجيهات الدفاع في حالتي السلم والحرب، أو في كل حالة خاصة أو مرحلة، مع تحديد الهدف السياسي العام، ومفهوم الدولة عن كل حالة، بحسب تطور الظروف والعوامل الخاصة بالدولة نفسها، أو على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وإذا كان هذا هو المفهوم العام السائد في علاقة المؤسسة العسكرية بالدولة وقيادتها، فإننا لا نلحظ هذا التسلسل واضحاً في الأقطار العربية في زمن حرب ١٩٤٨، مع اختلافات بين هذا القطر أو ذاك، في هذا المجال أو ذاك. فقد أثبتت وقائع تلك المرحلة أن القيادات السياسية، سواء جماعة على مستوى جامعة الدول العربية، أو فرادى، لم تُنزل القيادات العسكرية منزلة الهيئة الاستشارية، ولم تأخذ بآرائها وتقاريرها مأخذ الجد أو الحسبان أو التقدير. ولهذا حينما «ظل قائد التجريدة المصرية ونائب رئيس الأركان العراقي يحذران من الهزيمة الأكيدة [...] تم إعفاؤهما من منصبيهما قبل أن تقع الكارثة التي جاءت أضخم وأشد»[٦٦].

ولهذا أيضاً لم يكن غريباً أن يطلب رؤساء أركان جيوش مصر وسوريا ولبنان وممثلون عن جيوش السعودية والأردن والإنقاذ، حينما اجتمعوا في القاهرة (١٠ - ١٣ تشرين

---

(٦٦) أوبالانس، «الجولة العربية الصهيونية الأولى،» ص ٤٠.

الثاني/نوفمبر ١٩٤٨)، أن يطلبوا من الحكومات العربية «ترك حرية العمل للعسكريين، وجعل الاعتبارات العسكرية فوق جميع الاعتبارات [...] يجب على السياسيين قبل اتخاذ أي قرار عسكري إحاطة العسكريين، في جميع الأوقات، بالموقف السياسي الذي يتطلب تدخل الجيوش لوضعهم في الصورة الصحيحة حسب مقدرة هذه الجيوش، وما يتطلبه الموقف السياسي»(٦٧).

وهذا يدل على أن موضوع القيادة العسكرية العربية العامة كان يعاني أزمة في حرب ١٩٤٨، على الرغم من أن هذا الموضوع يمثل عنصراً رئيساً وجد هام من عناصر أية خطة استراتيجية أو عملياتية. ويمكن القول إن إهمال هذا العنصر كان أحد الأسباب التي أدت بحرب ١٩٤٨ إلى النهاية التي بلغتها. وهذا العنصر، على بساطته وبداهة الأخذ به، نبّه العسكريون العرب القيادات السياسية إلى أهميته كعامل من عوامل العمل العسكري وشرط من شروطه. غير أن طغيان المصلحة القطرية للعمل السياسي حجب هذا العنصر. وحينما أرادت الحكومات العربية أن تبرز عنصر القيادة للعمل العسكري، ألّفت قيادة عامة أفرغتها من مقومات القيادة العامة المشتركة، فولدت هزيلة غير قادرة على تولي مسؤولياتها واختصاصاتها وأداء واجباتها. وحينما ثبت فشلها غدت شكلاً بلا مضمون، ثم اهتز الشكل حتى تلاشت معالم القيادة العامة.

وهكذا، يمكن القول إن الجيوش العربية عملت على أساس قيادة عسكرية قطرية، تأمرها قيادات سياسية قطرية. ولقد ظهرت التوجهات والخلفيات القطرية في كثير من وقائع الحرب وأهداف المعارك القريبة والبعيدة، وتجسدت في تصرفات شهدتها ميادين القتال والسياسة. ولم يكن ما يجمع الجيوش العربية في مختلف مراحل الحرب وماجرياتها سوى المنطلق الأساسي، وهو قرار مجلس الجامعة بدخول الجيوش العربية فلسطين. أما الأهداف التي عبّرت عنها وثائق الجامعة، والتي شنت الجيوش العربية الحرب من أجل بلوغها، فقد كانت واجهة تختفي وراءها نيات لم تكن، بالضرورة، في بعضها ولدى بعض القيادات السياسية القطرية، متطابقة مع الأهداف المعلنة. وبذلك فقدت القيادة العامة العربية مقومات وجودها، فكان طبيعياً أن تحل محلها القيادات العسكرية القطرية.

وحينما زار الملك عبد الله مصر، في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٤٨، أي في أثناء مدة الهدنة الأولى، بصفته القائد العام للجيوش العربية في فلسطين، تباحث مع الملك فاروق في شؤون الحرب، «وعرض الملك [عبد الله] رغبته في أن يزور مركز القياده المصرية في فلسطين بصفته القائد العام، ولكن رغبته هذه قوبلت بالاعتذار [...] ونلمس مما كتبه الملك عبد الله أن تلك الزيارة لم تحقق أي هدف ايجابي، فالقيادة الموحدة بقيت إسمية»(٦٨).

---

(٦٧) من محاضر اجتماعات مؤتمر رؤساء أركان الجيوش العربية، والتقرير بتاريخ ١٩٤٨/١١/١١. انظر: البدري، الحرب في أرض السلام: الجولة العربية الإسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ - ١٩٤٩، ص ٤٠٣ - ٤٠٤.

(٦٨) موسى، أيام لا تنسى: الأردن في حرب ١٩٤٨، ص ٣١٣.

ولقد كان فقدان الثقة بالقيادة العامة أحد الأسباب التي جعلت تلك القيادة «إسمية». وكان أحد أهم العوامل التي ولّدت فقدان الثقة، التركيبة التي كانت عليها رئاسة أركان الجيش الأردني وقيادات الوحدات. فقد كان رئيس الأركان بريطانياً (الجنرال جون باجوت غلوب)، ومعه ٤٠ ـ ٤٥ ضابطاً بريطانياً، كانوا يشغلون المناصب الهامة في رئاسة الأركان، وقيادة معظم التشكيلات العسكرية الكبيرة. «وكانت قيادة الجيش وإدارته والكلمة العليا فيه بأيدي الضباط الانكليز [. . .] ولم يكن في الجيش الأردني ضابط أردني خريج كلية الأركان»[٦٩].

وحينما عينت الحكومة العراقية اللواء صالح صائب الجبوري قائداً عاماً للقوات العراقية المرابطة في شرق الأردن وفلسطين بدءاً من ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨، بعد أن مارس قيادته هذه بنحو الشهر، قدّم إلى وزير الدفاع العراقي في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨ تقريراً قال فيه: «إن الجنرال غلوب باشا هو الحاكم المطلق في الأردن. والقيادة العسكرية الأردنية تنفذ السياسة البريطانية في فلسطين التي تستهدف الانسحاب منها وعدم ترك أية قوات أردنية فيها. وقد قدم غلوب تقريراً بذلك إلى الحكومة الأردنية، ولما لم يلقَ قبولاً راح يضرب القضية الفلسطينية في الصميم، ويطبق خطة الانسحاب على مراحل، مبتدئاً باللد والرملة، وهو يهيىء الآن للانسحاب من اللطرون وباب الواد»[٧٠].

وكانت القيادة «البريطانية» للجيش الأردني «تعتقد بأن التقسيم أمر واقع، وبأن الخطة المثلى بالنسبة لها أن يقف الجيش موقف الدفاع، وأن ترابط وحداته على خطوط قريبة من خط التقسيم، وليس على خط التقسيم نفسه [. . .] من الواضح أن القيادة البريطانية للجيش ـ الفريق غلوب بالذات ـ كانت تتصرف من منطلق الاجتهادات السياسية، وليس كقوة عسكرية تخضع لأوامر القيادة المدنية المتمثلة بمجلس الوزراء. وكان من جملة الاعتبارات السياسية التي لعبت دورها أن الجيش يعتمد في تمويله وتسليحه على بريطانيا، ولذلك قررت قيادته أن تلتزم بموقف الدفاع، وأن تترك مهمة الهجوم على عاتق الدول العربية الأخرى التي لا تعتمد جيوشها على بريطانيا تمويلاً وسلاحاً وعتاداً»[٧١].

وإكمالاً لهذه الصورة قال رئيس أركان الجيش العراقي «كان اعتمادنا كبيراً على الجيش الأردني، لأنه جيش مدرب ومستعد، وكنا نعتقد أنه يستطيع القيام بهذه العمليات»[٧٢].

ويبدو من هذه الوقائع والوثائق، أن المسؤولين السياسيين العرب عالجوا شؤون قضية فلسطين، ومنها الحرب، ببعض الخفة وضعف المسؤولية والاتكالية. فلم يكونوا قط على قدر التحدي الذي يواجههم. فقد نصّبوا على جيوشهم قيادة عامة مقرها في عمّان، ولم يعطوها الصلاحيات والسلطات التي تخص هذا القيادة، ولم تكن حائزة ثقة بعض الحكومات، إضافة إلى أنها لم تكن أهلاً لهذا المستوى الرفيع من القيادة العسكرية العامة.

---

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١٠٤.

(٧٠) الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، ص ٢٨١ ـ ٢٨٣.

(٧١) موسى، المصدر نفسه، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٧٢) من حديث الفريق صالح صائب الجبوري رئيس أركان الجيش العراقي إلى المصدر نفسه، ص ٢٩٤.

وهكـذا يمكن القول إن حـرب فلسـطين كـانت ذات قيـادة عـامـة فقـدت مقـومـاتهـا وسلطاتها، إلى جانب فقدان القيادة السياسية الموحدة العليا.

تاسعاً: التعاون

التعاون مبدأ هام من مبادىء الحرب، وخصوصـاً إذا كان في مسرح الحـرب قوات من بلدان متحالفة، وإذا كان قتال هذه القوات متصفاً بالعمـل على الخـطوط الخارجيـة، كما هي حال الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨.

لقد دخلت الجيوش العربية فلسطين على أنها قـوة مسلحة قـومية، تسعى لبلوغ هـدف مشترك. وأول ما يفـرضه هـذا المفهوم هـو أن يبنى عمل هـذه الجيوش عـلى أساس التعـاون والتكافل والتكامل، في إطار خطة عامة شاملة. ولأن القيادة العامة لم تكن قـادرة على وضـع تلك الخطة، فقد كان على القيادات العسكرية القطرية، سواء فيما بينها، أو فيـما بين قيـاداتها الميدانية، أن تعمل في إطار التعاون والتكافل والتكامـل. ولكن اختلافـات النيات السيـاسية بين الحكومات العربية لم يسمح لهذا الإطار بالظهـور، إلا في مواقـع قليلة ومتفرقـة، في حين كان جوهر العمليات التي قـامت بها تلك الجيـوش مقطوع الصلة بمفـاهيم التعاون والتكـافل والتكامل.

وإذ فقدت الجيوش العربية، قبل أن تدخل فلسطين وبعد دخولهـا، القيادة المـوحدة أو المشتركة، فقـدت الناظم الـذي يضبط سير العلميـات وتحركـات القوات. ولم يكن أمـام كل جيش سوى أن يعمل بمفرده، وبأوامر من قيادته الميدانية أو العامـة. ولقد استمـرت الجيوش في هذا الأسلوب من العمل حتى نهاية الحرب، إذ انفـرد كل جيش بقـطاعه أو جبهتـه، على الرغم من أن مدة الهدنة الأولى ما بين مرحلتي القتال كانت مناسبة لتدبـر أمور كثـيرة كشفتها مرحلة القتال الأولى، وفي مقدمتها مسألة التعاون بين الجيوش. ولكن لم يحدث أن استفـادت الحكومات العربية، وقياداتها العسكرية، من دروس المـرحلة الأولى وتجاربهـا وخبراتهـا، وهي غنية بها كثيراً.

وثمة أمثلة كثيرة على غياب التعـاون بين الجيـوش العربيـة، منها مـا حدث في المـرحلة الأولى من القتـال، حينما غـيّر الجيش العراقي، بـأمر من القيـادة العامـة، منـطقـة عمليـاتـه ومحورها، وهو ما أدى إلى انكشاف مجنبة الجيش السوري.

وفي المرحلة الأولى نفسها، وصلت قوة مصرية إلى بيت لحم في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٤٨، وحققت الاتصال مع القوات الأردنية، وبـذلك أمنت قـوات الجانبـين مجنبتيهما. غـير أن هذا الاتصـال بين الجبهتـين الأردنية والمصريـة لم يطل. ففي ٣ حـزيران/يـونيو طلب حـاكم لواء الخليل الأردني من قيادة القوة المصرية أن تخلي بيت جبرين الواقعة في الجنوب الغربي من بيت

لحم، نظراً إلى «تزايد حساسية الملك عبد الله إزاء تزايد الوجود المصري بالمنطقة»[٧٣].

وحدث أيضاً أن كان لدى العراق ٨ طائرات ذوات قنابل بمواصفات خاصة، وكان لدى مصر قنابل تصلح للاستعمال على هذه الطائرات. فعرضت مصر أن تأخذ الطائرات، ورأى العراق أن تقدم مصر القنابل. وتشبث كل برأيه، حتى إذا انتهت الحرب، أعطت العراق مصر أربع طائرات، وسوريا ثلاثاً، وسقطت الثامنة في الطريق.

وشكا قائد القوات المصرية في فلسطين، في تقرير قدمه إلى القيادة العامة المصرية، من فقدان التنسيق بين الجيوش العربية، وقال «إن عدم التنسيق هذا سوف يؤدي إلى نتائج خطيرة بالنسبة إلى القوات المصرية. فإن أي متاعب سوف تحدث للجيش الأردني سوف تهدد مواجهة وأجناب الجيش المصري، وأي موقف سلبي يتخذه جيش آخر سوف يطلق الحرية للقوات الإسرائيلية في العمل ضد الخطوط المصرية»[٧٤].

وفيما كانت الجبهة المصرية تقاوم الهجمة الإسرائيلية، التي عبأت لها القيادة الإسرائيلية معظم قواتها المزودة بالأسلحة والطائرات والمدافع الحديثة، كانت الجيوش العربية الأخرى لا تبدي أي نشاط أو ردة فعل لتخفيف الضغط عن الجبهة المصرية، واستقطاب بعض القوات المعادية المنشغلة بالعملية الهجومية ضد الجبهة المصرية. وقد ساعد هذا العامل إسرائيل على رفع حدة عمليتها وشحنها بكل ما لديها من إمكانات قتالية لتبلغ هدفها بما أمكن من سرعة.

اتصلت القيادة العامة المصرية بالقيادة العامة العربية في عمّان، بغية التخطيط لعملية عسكرية عربية مشتركة، تهدف إلى المساعدة على فك الحصار عن الفالوجة. وقد أطلق على الخطة اسم «عملية دمشق». ولكن هذه الخطة لم تحظَ بالتصديق عليها، إذ كانت المخاطر تكتنفها، فطويت واستمر الحصار على الفالوجة واستمر صمود القوة المصرية (٣٦٣٨ ضابطاً وجندياً) المدافعة عنها، حتى فك الحصار في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩ بعد توقيع اتفاقية الهدنة الدائمة بين مصر وإسرائيل، وبعد حصار دام ١٢٥ يوماً.

وكانت «عملية دمشق» قد أوكل أمر تنفيذها إلى ضابط بريطاني في الجيش الأردني، بتكليف من الجنرال غلوب. وقد رفضها قائد القوة المصرية المحاصرة لما فيها من مخاطر، ولشكه في الضابط البريطاني. وقد صدق هذا الشك، حينما ثبت فيما بعد، أن خبر «عملية دمشق» قد بلغ القيادة الإسرائيلية التي وضعت خطة مضادة للقضاء على القوة المصرية المحاصرة عند تسللها من الفالوجة[٧٥].

لم تخلُ حرب ١٩٤٨ من بعض مظاهر التعاون بين الجيوش العربية، ولكنها قليلة إذا

---

(٧٣) البدري، الحرب في أرض السلام: الجولة العربية الإسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ - ١٩٤٩، ص ٢٥٥.

(٧٤) التقرير بتاريخ ١٩٤٨/٧/١٨، من أوراق اللواء عثمان المهدي، رئيس أركان الجيش المصري. انظر: شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨: رؤية مصرية، ص ٢٩٣.

(٧٥) البدري، المصدر نفسه، ص ٤١٠ - ٤١٢.

ما قيست بما كان ينبغي أن تكون عليه حالة التعاون والتنسيق. وكمثل نذكره على التعاون، ما جرى حين لبّت القيادة المصرية طلب القيادة الأردنية بأن تعمل لاحتلال أسدود تخفيفاً للضغط الواقع على القوات الأردنية في باب الواد في منطقة القدس. وقد نفذت القوات المصرية المهمة بمعركة احتلت إثرها أسدود (٢٩ ـ ٣٠ أيار/ مايو).

وشهدت معركة مستعمرة رامات راحيل نوعاً من التعاون بين القوات المصرية والأردنية. فقد تولت وحدة مصرية بالاشتراك مع تشكيلة أردنية اقتحام المستعمرة (٢٤ أيار/ مايو ١٩٤٨) التي كانت تكوِّن نتوءاً داخل الجبهة الأردنية وتسيطر على طريق القدس ـ بيت لحم.

إن ما يمكن قوله في شأن التعاون بين الجيوش العربية، إن هذه الجيوش حاربت ـ بصورة عامة ـ على طول الجبهات المحيطة بفلسطين فرادى، وفي إطار جبهات مستقلة، تكاد كل منها تكون منعزلة عن الأخرى، ويكاد الاتصال بينها يكون مفقوداً. وقد أدى ذلك إلى فقدان التعاون بين القوات. ولم تستطع توحيد جهودها لسحق العدو. فقد كان فقدان الثقة بين الحكومات العربية، وبالتالي بين جيوشها، عاملاً رئيساً في فقدان التعاون في ميدان القتال. وقد أدى فقدان التعاون بين القوات العربية إلى أن يستطيع الجيش الإسرائيلي استفراد الجبهات العربية، الواحدة تلو الأخرى. «فالجيوش العربية لم تقاتل بصورة جدية. وهي مستقلة عن بعضها البعض. ولم تحل دون سقوط المدن والقرى بيد اليهود. ولم تسترجع موقعاً واحداً خسره الفلسطينيون»[٧٦].

عاشراً: المعلومات

كانت معلومات القيادات العسكرية العربية عن القوات والمستعمرات اليهودية والجيش الإسرائيلي، وعن المجتمع الصهيوني في فلسطين، وعن التنظيمات الصهيونية في أوروبا وأمريكا، جد ضعيفة. وكان أخطر ما في هذا المجال ضعف المعلومات عن تنظيم القوات المسلحة وحجمها وتسليحها وتدريبها وقدراتها القتالية، وعن المستعمرات وتحصيناتها ومواضع القوة والضعف فيها.

يضاف إلى ذلك أن الجيوش العربية كانت تجهل أيضاً طبيعة الأرض في فلسطين، كمسرح للحرب. وقد بلغ الإهمال وضعف الشعور بالمسؤولية أن بعض الجيوش لم يكن يملك خرائط لفلسطين[٧٧]. ويستثنى الجيش الأردني من ذلك[٧٨]، الذي كان أكثر الجيوش العربية

(٧٦) من تقرير الوفد البرلماني العراقي إلى جبهات القتال، أورده: الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨، ص ٢٧٣.

(٧٧) حسن مصطفى، التعاون العسكري العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤)، ص ٣٦.

(٧٨) يذكر اللواء سعد الدين صبور أنه توجه، بعد تعيينه رئيساً للمستشارين العسكريين المصريين في =

معرفة بفلسطين من مختلف النواحي، بسبب مرابطة بعض وحداته في فلسطين منذ العام ١٩٤٣، في إطار مساعدة القوات البريطانية في أثناء الحرب العالمية الثانية، إذ كانت تتولى حراسة بعض المعسكرات والمطارات ومحطات القطارات ودوائر الحكومة وغيرها.

ونظراً إلى عدم فعالية القيادة العامة العربية، وضعف التعاون والتنسيق بين قيادات الجيوش العربية، وغياب الثقة المتبادلة بينها، لم يتم تبادل المعلومات قط عن العدو بين القيادات.

يضاف إلى ذلك أن جيش الإنقاذ وجيش الجهاد المقدس كانا ذوي خبرة جيدة بأساليب قتال المنظمات العسكرية الصهيونية، وبطرائق عملها وقياداتها، وكانت لديها معلومات وافرة وجيدة عن المستعمرات وأوضاعها العسكرية وتحصيناتها وخرائطها. ولكن لم يستفد أي جيش عربي من هذه المعلومات، بسبب فقدان التعاون والتنسيق.

ولقد هونت القيادات العربية من قدر القوات الصهيونية[٧٩] حجماً وتسليحاً وكفاءة، ظناً منها أن القوات التي كانت في فلسطين يوم قررت الأقطار العربية مبدأ التدخل العسكري تكوّن كل القوات التي ستواجهها الجيوش العربية في منتصف أيار/ مايو ١٩٤٨. في حين أن الحقيقة كانت غير ذلك، «فقد كدّس قادة الحركة الصهيونية كميات هائلة من الأسلحة والمعدات على سفن راسية في موانىء أجنبية، انتظاراً للتحرك عندما تنتهي السلطة البريطانية في فلسطين. فقد تطورت القوات اليهودية وازدادت قواتها بسرعة كبيرة من أسبوع لآخر»[٨٠].

ولقد ساهم الخداع الدولي في توفير العوامل لتجهيل الأقطار العربية بالعدو وقواته المسلحة. ويتمثل ذلك في برقية الأمين العام للجامعة التي أرسلها إلى رئاسة مجلس الوزراء المصري في يوم ٨ أيار/ مايو ١٩٤٨، في إثر لقائه الوزير المفوض البريطاني في عمّان. فقد

= القيادة العامة في عمّان، إلى مدير الاستخبارات الحربية المصرية، وطلب منه تزويده بما لديه من معلومات عن القوات اليهودية فلم يجد عنده شيئاً. وهذا ما دفعه إلى مقابلة مدير الاستخبارات العسكرية الأردنية (وهو بريطاني)، فأطلعه هذا على ما عنده من معلومات ـ أو على ما أراد أن يطلعه عليه ـ كما زوّده بمعلومات دقيقة عن الجيوش العربية الخمسة، ومنها الجيش المصري، وخصوصاً تكوينها وتسليحها وأسماء ضباطها. انظر: شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨: رؤية مصرية، ص ١٧٠

(٧٩) انظر: أحمد فراج طايع، صفحات مطوية عن فلسطين (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧)، ففي ص ٥ هذه المقولة: «راحت الحكومات العربية تستمع إلى عزام (عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة) والحسيني (محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا) وهما بعيدان عن فلسطين غير ملمين بما يدور فيها من أحداث، جانحين في تقديراتها إلى تفاؤل لا أساس له، ومن ذلك تأكيدهما للحكومات العربية أنها يستطيعان بثلاثة أو أربعة آلاف مقاتل أن يلقوا باليهود في البحر».

(٨٠) Nadav Safran, *From War to War: The Arab Israeli Confrontation, 1948 - 67: A Study of the Conflict from the Perspective of Coercion in the Context of Inter-Arab and Big Power Relation* (New York: Regasus, 1969), p. 30.

استنتج الأمين العام من حديثه مع الدبلوماسي البريطاني «موافقة بريطانيا للملك عبد الله على دخول جيشه لفلسطين لاعتقادها بأن الدول العربية كلها ستتدخل بعد ١٥ مايو، وأنها لن تعترضهم، بيد أنها تظن أن جهوداً كبيراً سيبذل في أمريكا لمنع هذه الجيوش العربية من دخول الأرض المقدسة، نظراً لأن اليهود قد أصيبوا بذعر شديد من احتمال تدخل هذه الجيوش، وأنهم قد يميلون للصلح قبل اجتياحها لهم. وقد اتضح أن القوات اليهودية كان مبالغاً فيها»[٨١].

ولقد كان فقدان المعلومات عن العدو، وجهل الجيوش العربية بطبيعة الأرض التي ستقاتل عليها، وبالعدو الذي ستقاتله، من الأسباب التي دفعت الحكومات وأجهزة الإعلام العربية إلى التهوين من شأن العدو وقواته، وإلى الإشاعة أن العدو ليس سوى عصابات وشراذم من المغامرين وشذاذ الآفاق.

وقد صدّق الفكر السياسي العربي هذه المقولة، فانطلق من الاقتناع بأن في العشرين ألف جندي الذين دفعت بهم الحكومات العربية إلى مسرح الحرب بأسوأ سلاح وأضعف تدريب وأهزل عدة وأكثر القيادات ضعفاً وفقداناً للتعاون والتنسيق، ما يكفي لنصر العرب وهزم إسرائيل، في حين كان هؤلاء الآلاف العشرون، الذين يؤلفون سبعة جيوش صغيرة، ولا تجمعهم قيادة واحدة، ولا يقاتلون وفق خطة عمليات واحدة أو خطط عمليات منسقة، ويجهلون الكثير عن العدو، يواجهون حوالى ٦٧ ألف مقاتل إسرائيلي.

وفي حين كانت المعلومات المتوافرة لدى الأقطار العربية ـ باستثناء الأردن ـ عن اليهود وقواتهم وأوضاعهم العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية قليلة وغير دقيقة، كانت لدى القيادات اليهودية معلومات شبه وافية ودقيقة عن الأوضاع العربية عموماً، والأوضاع العسكرية خصوصاً. ويبدو ذلك واضحاً في مصدرين إسرائيليين[٨٢]. وإذا كان هذان المصدران قد أُعدّا ونُشرا بعد الحرب بسنوات كثيرة (١٩٧٠ و١٩٧٢)، فإن دراسة نشرها ضابط يهودي في جريدة عبرية (هابوكر ـ ١٩٤٧/١٢/١٢) بحثت في الإمكانات العسكرية للأقطار العربية، المستقلة وغير المستقلة، كما بحثت في إمكانات القوى الشعبية العربية، وقدرتها على تكوين منظمات مقاومة مسلحة. وانتهت إلى «أن جميع القوات العسكرية العربية مزودة بعتاد يكفيها في الجولة الأولى فقط من عملياتها، فإذا ما امتدت الحرب إلى جولات تتطلب وقتاً طويلاً استهلكت هذه القوات سلاحها وعتادها، ووقعت تحت وطأة الحاجة إلى السلاح والعتاد [. . .] إن الدراسة العسكرية لحالة خصومنا تدل على أنه، في أخطر الحالات، ليس لنا أن نتوقع منهم أكثر من قذفنا بأربع فرق عسكرية يعززها بضعة آلاف من رجال العصابات لا تستطيع شنّ حروب طويلة الأمد بدون مساعدة من إحدى الدول العظمى»[٨٣].

---

(٨١) شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨: رؤية مصرية، ص ١٢٢. والمصدر: وثائق رئاسة مجلس الوزراء، الملف ٦٤ ـ ٥/٨.

(٨٢) المصدران هما: تاريخ الهاغاناه، مج ٣، لمجموعة من المؤرخين الصهاينة، وتاريخ حرب الاستقلال، إعداد فرع التاريخ في رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، وقد ترجمتها ونشرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في كتاب واحد، عنوانه: حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ترجمة أحمد خليفة (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤).

(٨٣) قسم كبير من هذه الدراسة منشور في: شكيب، المصدر نفسه، ص ٧٢ ـ ٨٥.

حادي عشر: في سائر مبادىء الحرب

١ ـ المبادأة

تميزت المرحلة الأولى من الحرب (١٥ أيار/ مايو ـ ١٠ حزيران/يونيو) بحيازة الجيوش العربية زمام المبادأة الاستراتيجية، إذ كانت البادئة بالهجوم، متحركة على خطوط خارجية، ومتدفقة من مختلف الجبهات، حتى استطاعت الوصول إلى مسافات قريبة من تل أبيب، بعد أن حوصرت مستعمرات كثيرة، وخصوصاً في النقب، وحوصرت القدس ومواقع أخرى كثيرة. وقد قامت هذه الجيوش، في إطار تمتعها بالمبادأة والتفوق بالنيران، بـ ١٩ عملية[٨٤]، ما بين هجوم وهجوم معاكس وإحباط هجوم معادٍ، على الرغم من أن مساحة انتشار الجيوش العربية كانت أوسع مما يقدر عليه حجم القوات العربية وقدراتها القتالية.

لم تستطع الجيوش العربية أن تحافظ على المبادأة والتفوق بالنار في المرحلة الثانية من القتال، فانتقلت من الهجوم إلى الدفاع، ومن المبادأة إلى انتظار الضربة، ومن الانفتاح والانتشار إلى الانغلاق والانسحاب والاكتفاء بالدفاع الذاتي. فما ان عاد القتال في المرحلة الثانية، حتى تمكن الجيش الإسرائيلي من وقف تقدم القوات المصرية في الجنوب، والمبادرة إلى شن هجمات صغيرة في الشمال، وهجوم كبير في الوسط ضد الجيش الأردني، وفتح الطريق إلى القدس المحاصرة. وقد ظلت المبادأة مستقرة بين يديّ الجيش الإسرائيلي حتى انتهاء الحرب.

وتعود أسباب انتقال المبادأة من الجانب العربي إلى الجانب الإسرائيلي، إلى أن الخلل في النسبة بين قدرات الجيوش العربية وبين الهدف العام الذي طلب منها تحقيقه، وكذلك الخلل في النسبة بين حجم هذه الجيوش ومساحات الأراضي التي وجدت نفسها تنتشر فيها، أفقداها، بالتدريج، ميزة التفوق بالنيران، والقدرة على الاحتفاظ بالمبادأة. ولأن الجانب المعادي كان ينمي حجم قواته، عدداً وتسليحاً، ويحرك هذه القوات بقيادة واحدة ووفق تخطيط استراتيجي وعملياتي هادف، فقد استطاع أن يأخذ من الجانب العربي المبادأة، وأن ينتقل، بفضلها، من الدفاع إلى الهجوم.

٢ ـ الحشد

لا يقدم بلد على معركة أو صراع مسلح، أو تهديد باستخدام السلاح، إلا بعد أن يتخذ للأمر عدته، ويعبىء طاقاته البشرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والمعنوية

(٨٤) البدري، الحرب في أرض السلام: الجولة العربية الإسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ - ١٩٤٩، ص ٧٩.

والسياسية والثقافية والعلمية والتقانية والعسكرية وغيرها من إمكانات البلد، بمقدار ما تتطلب المعركة أو الصراع المسلح.

وإذا كانت التعبئة تشمل كيان البلد كله، فإن الحشد يقصد إلى زجّ القوات المسلحة في ميدان المعركة أو مسرح الحرب بمقدار ما تتطلبه المعركة أو الحرب. ويُعدّ مبدأ الحشد من أهم مبادىء الحرب، وخصوصاً أن بعض هذه المبادىء يرتبط بمبدأ الحشد.

ولقد أهملت البلدان العربية في حرب ١٩٤٨ هذا المبدأ، فلم تعبىء قواها، ولم تحشد من قواتها المسلحة ما يكفي لتحقيق النصر، بل اكتفت بما لديها من جيوش صغيرة غير مدربة وغير مؤهلة للقتال، وبما لديها من أسلحة قديمة وذخائر قليلة. وبعد أن تلمست نواقصها في المرحلة الأولى من القتال، هرعت إلى شراء الأسلحة من أي مصدر خارجي، ولكن تلك المصادر لم تسعفها بالشكل الذي كانت ترغب فيه.

ومن مظاهر حرب ١٩٤٨ ذلك التناسب العكسي في تعبئة القوات وحشدها. ففي حين كان تعداد الشعوب العربية التي اشتركت قواتها في الحرب يبلغ حوالى ٤٠ مليون نسمة، لم يزد تعداد قواتها على ٢١ ألف مقاتل، أي بنسبة ٠,٠٥ بالمئة من إجمالي السكان. وفي مقابل هذه القوات، حشدت إسرائيل ٦٧ ألف جندي عبأتهم من أصل ٦٢٩ ألف يهودي كانوا يومذاك في فلسطين، أي ما نسبته ١١ بالمئة[٨٥]. وقد ازدادت هذه النسبة العكسية تبايناً بمرور الأيام. وبذلك حققت إسرائيل تفوقاً في القوات المقاتلة نسبته ١/٣.

وحينما اتجهت القوات العربية من الشمال والشرق والجنوب نحو حدود فلسطين، تقاطرت عليها جزءاً فجزءاً، واستمر تقاطرها طوال الحرب في فترات متباعدة. وفي حين كان سير القتال يتطلب حشداً كبيراً للقوات، وخصوصاً في الجبهتين الأردنية والمصرية، وفي حين كان هذا الحشد مطلوباً في مرحلة القتال الأولى (١٥ أيار/ مايو - ١٠ حزيران/يونيو)، وخصوصاً في الأيام الأولى من القتال، لم تحقق القيادات العربية حشد القوات اللازمة في المكان والزمان المناسبين، ففقدت القدرة على المفاجأة والمناورة والحركة، وتركت العدو يسلب منها المبادأة، ثم يحقق لنفسه تفوقاً متزايداً في القوة الضاربة، وفي القدرة على المناورة واستخدام القتال على الخطوط الداخلية استخداماً ناجحاً.

ولم تكن الحكومات العربية جاهلة حجم القوات الصهيونية، فقد نبهتها إليه اللجنة العسكرية. ولو ان الحكومات العربية أخذت هذه المعلومات مأخذ الجد، واستفادت من مدة الأشهر الستة بين تاريخ قرار التقسيم وموعد دخول الجيوش فلسطين، لإكمال ما تحتاج إليه تلك الجيوش من سلاح وعتاد، ثم لحشد قواتها بالقدر الذي تتطلبه الحرب، والذي يحقق لها الهجوم الصاعق، لتغيرت معالم الحرب، وانتهت إلى نتائج غير التي انتهت إليها.

لقد أسقطت الحكومات والقيادات العربية مبدأ التعبئة والحشد من استراتيجيتها، ولم

---

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٨٣

تطبقه قبل الحرب ولا في أثنائها، فأضاعت بذلك إمكان تطبيق مبادىء أخرى للحرب، وفقدت الاحتياطي الاستراتيجي، وهو ما أدى إلى رجحان ميزان القوى لمصلحة العدو.

٣ ـ الحركة

تمثل الحركة حصيلة خبرات القوة المسلحة في العمل بمرونة، وفي الاستجابة لعوامل المعركة بسرعة وحكمة، وفي القدرة على التحرك وتوجيه الضربة المؤثرة أو الحاسمة في المكان والزمان المناسبين.

وتزداد حاجة القوات المسلحة إلى مبدأ الحركة كلما بعدت مسارح عملياتها عن عواصم بلدانها، كما كانت الحال في الجيوش العربية، التي طالت خطوط مواصلاتها عن العواصم وعن قواعد التموين والإمداد. وزاد الأمر سوءاً أن وسائط النقل لم تكن كافية، بل كانت أحياناً جد قليلة.

وكان الجيش المصري مثالاً في ضعف قدرته على الحركة، بسبب طول خطوط مواصلاته، واتساع منطقة عملياته بالنسبة إلى حجمه. فقد كان هم القيادة المصرية يومذاك «أن تحتل أكبر مساحة من الأرض. وكانت النتيجة أن الكتائب الأربع توزعت على خطوط طويلة، وأصبحت قواتنا المبعثرة لا هم لها إلا حماية نفسها ومواصلاتها. ولم يكن تحت تصرف القيادة احتياطي متحرك [. . .] لم نكن نحارب كجيش، وإنما تحولنا بعد دخول فلسطين إلى جماعات متفرقة على مراكز واسعة الانتشار. وكانت النتيجة أن العدو نجح في تثبيتنا فيها، واحتكر لنفسه حق الحركة وحشد القوات والهجوم علينا من حيث يريد»[٨٦].

٤ ـ الأمن

يقصد مبدأ الأمن تجنيب القوات المقاتلة الوقوع في شباك العدو، وتوفير أحسن الظروف لها، حتى تكون متفرغة للقتال في الميدان، وحتى تستطيع الحفاظ على الهدف ومتابعة العمل لبلوغه.

لم يلقَ هذا المبدأ في حرب ١٩٤٨ العناية في التطبيق، على الرغم من أهميته. وإذا ما أخذنا بعض وقائع الجبهة المصرية، كمثل، فسنجد أن الغايات السياسية والإعلامية التي طغت على الأهداف العسكرية عرّضت الجيش المصري لخلخلة أمنه واهتزازه. فقد كانت قيادة القوات المصرية في فلسطين تتلقى من القيادة العامة في القاهرة أوامر على شاكلة «نريد المجدل اليوم»، أو أوامر باحتلال أهداف محددة مثل: أسدود، والخليل وبيت لحم وخط عرضي يمتد من المجدل إلى الخليل[٨٧]. ولم تكن هذه الأوامر تأخذ في اعتبارها مبادىء الحرب

(٨٦) جمال عبد الناصر، **يوميات عبد الناصر عن حرب فلسطين**، تقديم محمد حسنين هيكل (باريس: مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر، ١٩٧٨)، ص ٣٢ ـ ٣٤.

(٨٧) شكيب، **حرب فلسطين ١٩٤٨: رؤية مصرية**، ص ٤٢٧.

وأصـول الاستراتيجيـة والعمليات وفنـون القتال. وهـذا مـا أدى إلى اتسـاع انتشـار القـوات المصرية على مساحة واسعة لم تكن تتلاءم قط مـع حجمها وقـدراتها القتـالية، وتنـاقض مبدأ الأمن وسـلامة القـوات. وقد انتهى الأمـر إلى أن تترك القوات المصرية خلفهـا ٢٧ مستعمرة دون أن تحتلها. وظلت هذه المستعمرات مواقع دفاعيـة إسرائيلية تسعى دائـماً لتهديـد خطوط مواصلات القوات المصرية، وضربها من خلفـ. ولم يكن حصار الفالوجة سوى إحدى نتائـج إهمال مبدأ الأمن وسلامة القوات.

الفصل العاشر

في التحليل والتقويم

أولاً: التخطيط الاستراتيجي

لم يفعل الفكر الاستراتيجي السياسي العربي في الاعداد لحرب ١٩٤٨ سوى تحديده الغرض الاستراتيجي العام، وهو منع تقسيم فلسطين أو تأسيس رأس جسر صهيوني فيها[1]. وكانت طبيعة العمل الاستراتيجي تقضي بتحديد الأهداف والوسائل الموصلة إلى هذا الغرض، فهل يتم منع التقسيم ومنع تأسيس رأس جسر صهيوني في فلسطين بتدمير القوات المعادية، أم بتحرير فلسطين كلها من الاحتلال الصهيوني، أم بتحرير جزء منها في المرحلة الراهنة (آنذاك)، على أن يتم تحرير سائر الأراضي في مرحلة لاحقة، أم بانهاك قوات العدو حتى تستسلم أو تتخلى عن إرادة إنشاء الدولة، أم بخليط من ذلك كله؟

لم تحدد القيادة السياسية العربية في مستوى الجامعة مفهومها الاستراتيجي للحرب، ولا الأهداف والوسائل الموصلة إلى الغرض، التي تضع القيادة العسكرية العامة العربية خطط عملياتها على أساس تحقيقها.

ومن هنا كان ذلك الانفصام بين القيادتين السياسية والعسكرية العربيتين، فإذا أضفنا إلى ذلك عدم كفاءة القيادة العسكرية العربية للقيام بواجباتها وتحمل مسؤولياتها كقيادة عامة لمسرح الحرب، وعدم الثقة بها من قبل بعض الأطراف المشاركة فيها، توضحت أسباب غياب استراتيجية عسكرية عربية، وأسباب إهمال مبادىء الحرب وعدم إعمالها في حرب ١٩٤٨ بصورة عامة (مثل: الحشد، المبادأة، المفاجأة، الحركة، التعاون والتنسيق، وحدة القيادة)، وتغيير مناطق عمليات ومحاور بعض الجيوش، وانشغال الجيوش بأهداف امتصت

---

(١) قرار مجلس الجامعة رقم ١٤٢ ـ د ٥ ـ ١٢/١٢/١٩٤٦.

جهدها وهدرت وقتها، مثل الهجوم على المستعمرات والوقوف أمامها مدة طويلة أدت إلى تأخر تقدم الجيش.

وبسبب عدم توجه الأقطار العربية إلى وضع خطة استراتيجية عامة تسيطر على العملين العسكري والسياسي في الحرب، انطلق كل بلد عربي يعمل بمفرده، ولكن مفهوماً عاماً كان يسود عملياته العسكرية ومسرح العمليات الذي تعمل فيه قواته، وهو التقيد ـ بصورة عامة ـ بالحدود الجغرافية التي رسمها قرار التقسيم[2] ـ باستثناء الجيش السوري الذي عمل في منطقة هي ضمن حدود الدولة اليهودية، والجيش المصري الذي شملت منطقة عملياته جزءاً من تلك الدولة ـ فيتجنب بذلك إثارة مشكلات دولية والدخول في مآزق لا يستطيع مواجهتها، وتكون الحكومات العربية بذلك، قد أظهرت أنها أدت واجبها القومي، وامتصت مطالب شعوبها، ولم تَتَحدَّ، واقعياً، قرار الأمم المتحدة، وإن هي رفضته حين صدوره.

في إطار هذا المفهوم العام، وعلى أساس أنه «لم يكن هناك تخطيط مشترك [بين الجيوش العربية] من أي نوع. لم تكن هناك خطة مشتركة على الإطلاق، ولم تكن لدينا معلومات عن خطط الجيوش الأخرى أو عن حجم قواتها»[3]، انطلقت وسارت العمليات الحربية العربية. وكانت وقائعها ثنائية التركيب، ولم تكن جماعية، فتوصف، مثلاً: (١) معارك دير سنيد (٢٩ ـ ٣٠ أيار/ مايو) ١٩٤٨) وجلؤون (١٤ تموز/ يوليو) وأسدود (٢٩ • ٣٠ أيار/ مايو) ونيتسانيم (٧ حزيران/يونيو) ومعارك وحصار الفالوجة (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨ ـ شباط/فبراير ١٩٤٩) بأنها معارك مصرية ـ إسرائيلية؛ (٢) ومعارك القدس وضواحيها ومعارك اللطرون وباب الواد بأنها معارك أردنية ـ إسرائيلية؛ (٣) ومعارك سمخ ودجانيا (١٥ أيار/ مايو) ومشمارهايردن (٦ ـ ١٠ حزيران/يونيو و٩ ـ ١٤ تموز/يوليو) بأنها معارك سورية ـ إسرائيلية؛ (٤) ومعارك جيشر ـ كوكب الهوى (١٧ ـ ٢٠ تموز/يوليو) ومعارك المثلث: جنين ـ طولكرم ـ نابلس (٢٨ أيار/مايو ـ ٦ حزيران/يونيو) بأنها معارك عراقية ـ إسرائيلية؛ (٥) ومعارك المالكية وقَدَس (١٥ أيار/مايو ـ ٦ حزيران/يونيو) بأنها معارك لبنانية ـ إسرائيلية.

ولأن الجيوش العربية قاتلت ـ بصورة عامة ـ فرادى، ولم تقاتل كقوى متحالفة وعاملة

---

(٢) كانت قيادة الجيش الأردني برئاسة الجنرال غلوب تعمل لإشغال المنطقة الوسطى من فلسطين المخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم. وثمة وقائع كثيرة تدلّ على هذا السلوك. ولعل من أبرز هذه الأدلة، موقف غلوب من أمر أصدره إليه الملك عبدالله بتاريخ ١٧/ ٥ يقضي بأن تتحرك قوات أردنية باتجاه القدس من ناحية رام الله. ولكن غلوب راهن على قرب إعلان الهدنة، فأضاع ثلاثة أيام في الانتظار، استطاع الإسرائيليون خلالها الدخول إلى القدس والاتصال بالحي اليهودي وفك الحصار عنه. ولقد أدّى هذا الموقف إلى أن يُضرب بعض الجنود الأردنيين عن الطعام احتجاجاً، وأن يمضي قسم آخر منهم حاملين اسلحتهم لينضموا إلى قوات المناضلين، في حين صارح قسم ثالث منهم غلوب وجهاً لوجه. انظر: سليمان موسى، **أيام لا تنسى: الأردن في حرب ١٩٤٨** (عمّان: مطابع القوات المسلحة الأردنية، ١٩٨٢)، ص ١٢٨.

(٣) مقولة للجنرال غلوب في كتابه: **جندي مع العرب**، أوردها: المصدر نفسه، ص ٥٧.

تحت إمرة قيادة واحدة، فقد أضاعت أهم ميزة منحتها إياها طبيعة مسرح الحروب، وهي القتال على الخطوط الخارجية.

وتعود أسباب هذه الحالة، التي انتهت بالهزيمة، إلى إهمال الحكومات العربية إنشاء قيادة عسكرية عامة بما تتطلبه هذه القيادة من شروط وكفاءات ومسؤوليات وصلاحيات. ذلك أن القيادة العامة التي نصبتها الجامعة لم تكن تملك ناصية الجيوش العربية، ولا هي قادرة بكفاءاتها المتوافرة لديها يومذاك، وبالنزعات السياسية العليا المختلفة، والمتضاربة أحياناً، على أن توفق بين النيات والتوجهات السياسية، سواء ما كان منها في إطار البلدان العربية، أو في إطار العلاقات العربية ـ الأجنبية، أو في إطار الضغوط الأجنبية.

لقد نصّب الزعماء السياسيون أنفسهم، يومذاك، قادة استراتيجيين، في حين أنهم لم يكونوا كذلك. ولم تكن لديهم تجارب سابقة في هذا المجال، ولا جيوش كبيرة مارسوا أو تدربوا على قيادتها قيادة استراتيجية. وكان بعضهم يدور في إطار الانتداب أو الوجود أو النفوذ البريطاني أو الفرنسي أو الأمريكي، وبذلك لم تتوافر لهم مقومات القيادة العامة الاستراتيجية. وهكذا ذهبت الجيوش العربية إلى حرب مجهولة، لتواجه عدواً لا تعرف عنه ما يكفي للإعداد لمواجهته والغلبة عليه، في حين ارتدت الحرب في أجهزة الإعلام العربية مظهر الحماسة، واستخدمت لتعظيم الأنظمة الحاكمة، أو تمجيد زعمائها، أو التمويه، أو المبالغة في الانتصارات إلى حد التضليل[4].

لهذا كله لم تكن هناك قدرة على وضع خطة عامة استراتيجية، ولا نية مشتركة لوضع تلك الخطة، لاختلاف الأهداف السياسية بين الحكومات العربية، والجهل بإمكانات العدو وقدراته. وقد أدى ذلك كله إلى الاستهانة بالعدو وقوته العسكرية والسياسية، وإلى تغليب ظاهرة استعراض القوة على استخدام القوة، وإلى الاعتماد على صداقة بريطانيا والولايات المتحدة، وعلى أن القضية سياسية أكثر منها عسكرية، وأن الحل سياسي أكثر منه عسكري.

وليس مبالغة أن نقول إن عوامل الجهل والسذاجة واللامسؤولية والخضوع للنفوذ الأجنبي قد اختلطت وتشابكت وسيطرت على العقلية العربية التي قادت حرب ١٩٤٨ في مختلف مستويات القيادات. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه العوامل كانت تختلف في تأثيرها وفعلها ما بين قيادة وأخرى، وما بين مستوى وآخر، وما بين حكومة وأخرى.

---

(٤) إذا أخذنا الصحف المصرية نموذجاً لأجهزة الإعلام العربية، نقف فيها على أخبار وتعليمات توحي بالمعاني التي أشرنا إليها. من الأمثلة على ذلك: صحيفة أخبار اليوم، ١٥/٥/١٩٤٨. «الملك يجتمع مع قادة المعركة، جرى بحث في هل لدى مصر السلاح الكافي فأكدت الدوائر الرسمية أن مصر لم تقدم على هذه الخطوة الجريئة إلّا بعد أن وثقت من مركزها»؛ صحيفة البلاغ، ١٧/٥/١٩٤٨: «ذعر اليهود في أمريكا من شدة بأس العرب وقوة جيش مصر، اليهود يستغيثون بمجلس الأمن لوقف تدخل مصر في فلسطين»، صحيفة البلاغ، ١٨/٥/١٩٤٨: «يرى الخبراء العسكريون أن الجيش المصري والأردني يتسابقان في إحراز شرف القضاء على الصهيونية القضاء الأخير بدخول تل أبيب».

ولقد أثرت هذه الأحوال والعوامل كلها في ميزان القوى بين الجانبين. وإذا كان هذا الميزان مختلاً في حجم القوات المسلحة النظامية وغير النظامية بين العرب والإسرائيليين، فإنه يبدو أكثر اختلالاً وأشد اضطراباً إذا ما نظر إليه من زاوية الكفاءة التنظيمية والقتالية.

ففي حين كان للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، سواء قبل تأسيس الدولة أو بعده، قيادة موحدة وضباط وأفراد اكتسبوا خبرات قتالية جيدة في الحرب العالمية الثانية، وقادة أهلوا أنفسهم لغرض قتال العرب وغزو فلسطين، لم يكن للقوات المسلحة العربية مثل هذه الكفاءات والقدرات. فجيوش الأقطار التي دخلت فلسطين لم تشترك في الحرب العالمية الثانية، ولم تكن لها أدوار قتالية ميدانية. يضاف إلى ذلك كله، أن الجيوش العربية، وبالتحديد جيوش مصر والعراق وسوريا ولبنان، قوات موروثة من عهد الاستعمار البريطاني والفرنسي، على اختلاف علاقة الوراثة بين كل جيش وكل دولة مستعمرة. فقد كانت في مصر والعراق قوات بريطانية، وكان للانتداب البريطاني وجوده العسكري ونفوذه السياسي. وكانت سوريا ولبنان مستقلين حديثاً، وقواتها المسلحة صغيرة وغير مسلحة تسليحاً حديثاً. وفي جميع الأحوال، كانت القوات العربية كلها ذات كفاءة قتالية دون الوسط. ولم تعلُ في تدريبها مرتبة التكتيكات الخاصة بالوحدات الصغرى، ولم تبلغ مرتبة التدريب العملياتي.

وعلى هذا، فقد كان من الطبيعي أن تفقد القوات العربية التنظيمات القيادية المتقنة للتخطيط الاستراتيجي وإدارة العمليات على مستوى مسرح الحرب أو مسرح العمليات أو الجبهة.

ثانياً: قصور الفكر الاستراتيجي

كان الفكر الاستراتيجي العربي في حالة قصور ذاتي، زادته النيات والسياسات المتضاربة عجزاً. ويبدو أنه لم يكن على قدر الحدث الكبير الذي واجهه. وثمة أمثلة عدة على ذلك، برزت في مرحلة الإعداد للحرب وفي أثنائها، يمكن تلمّسها في الوثائق والوقائع.

إن مراجعة نصوص قرارات مجلس الجامعة واللجنة السياسية وبياناتها، إضافة إلى خطب المسؤولين العرب وتصريحاتهم تدل على طغيان الحماسة والعاطفة والبلاغة اللغوية وضعف البصيرة الاستراتيجية والطفولة السياسية على العزم والحزم والفكر العلمي والاستراتيجي، وخصوصاً أن الأمر يتعلق بحرب ومواجهة لقرار دولي ولقوى دولية مؤثرة. ومن وقائع هذه الظاهرة موقف اللجنة السياسية من قرار التقسيم. فقد اجتمعت اللجنة على مستوى رؤساء الحكومات، وأعلنت «أن عرب فلسطين [. . .] سيعلنون حرباً لا هوادة فيها» وأن الحكومات العربية «ستضطر إلى مباشرة كل عمل حاسم يكون من شأنه أن يدفع العدوان ويعيد الحق إلى نصابه». وما يمكن أن يفهم من هذا النص هو أن شعب فلسطين سيعلن الحرب، وأن الحكومات العربية ستعمل لدفع العدوان، ولا يكون رد العدوان إلّا بالعمل المسلح.

لا شك في أن كشف الحكومات العربية عن عزمها على اللجوء إلى العمل المسلح،

قبل مباشرة اتخاذ أي تدبير مشترك فيما بينها، هو طفولة سياسية، وفقدان للبصيرة الاستراتيجية، وانسياق وراء المظهر والسطحية.

يضاف إلى ذلك، أن قرارات الجامعة وبياناتها، وتصريحات عدة مسؤولين عرب، هدّدت بتنفيذ القرارات السرية التي اتخذها مجلس الجامعة في بلودان (٨ ـ ١٢ حزيران/يونيو ١٩٤٧). وقد استخدم هذا الغموض «المرعب» في مناسبات عدة. وحينما كشف الغطاء عن تلك القرارات السرية، تبين أنها لا تعدو أن تكون تدابير دبلوماسية رقيقة، لا يمكنها أن تؤثر في مجرى الأحداث ومصير القضية ونتيجة المعركة.

وثمة مثل آخر، جد هام، يدل على قصور الفكر الاستراتيجي القيادي وضعف البصيرة، والبعد عن وضوح القصد والحزم في الأمور، وذلك عندما قبلت الحكومات العربية وقف القتال (الهدنة الأولى). فما أن انقضت مدة الهدنة (أربعة أسابيع) حتى اتضح أن قرار قبول وقف القتال لم يكن صواباً، بل كان خطأً، إذ إنه غيّر مجرى الحرب، حين نقلها من حالة الهجوم العربي والدفاع الإسرائيلي إلى حالة الهجوم الإسرائيلي والتقلص العملياتي العربي. ذلك أن الوضع العسكري في اليوم الأخير لمرحلة القتال الأولى (١٠ حزيران/يونيو ١٩٤٨) كان يرسم خريطة تدل على أن الجيش الإسرائيلي وصل إلى مرحلة الإنهاك، على الرغم مما كانت تعانيه الجيوش العربية من ضعف في القيادة، وتفكك في التنسيق العملياتي، وهزال في التسليح.

اختلفت الآراء حول أسباب قبول الحكومات العربية الهدنة الأولى. وظاهر الأمور يدل على أنها وقعت تحت ضغوط وتهديدات متنوعة ومتفاوتة بقوتها وشدتها من قبل بعض الدول الكبرى، سواء بشكل ثنائي مع كل بلد عربي، أو بوساطة مجلس الأمن الدولي. ويمكن القول إن الأسباب سياسية ولم تكن عسكرية. ولقد ذكر رئيس أركان الجيش العراقي في تقريره بتاريخ ١٥ حزيران/يونيو ١٩٤٨ «ان الموقف من الوجهة العسكرية كان في مصلحة العرب عند إعلان الهدنة التي تمت ولا شك من جراء تأثيرات سياسية، وأضاف أنه لو بذلت جهود أخرى من الحكومات العربية لكان في الإمكان تضييق الخناق على الصهاينة وربما لإنهاء الحركات بعد فترة غير طويلة. ولكن تدخل أمريكا أدى إلى قبول العرب الهدنة الأولى»[5]. ويبدو، في نظر نائب القنصل العام الأمريكي في القدس، «أن قرار مجلس الأمن الذي فرض الهدنة هو، وحده، الذي أنقذ إسرائيل من الدمار، وحال دون سحقها على يد الجيوش العربية»[6].

ولقد أدركت الحكومات العربية، خلال مدة الهدنة، أنها أوقعت نفسها في مأزق استراتيجي، إن لم تكن قد وقعت في خطأ استراتيجي، أدى إلى تغيير مجرى الحرب ونتائجها،

---

(٥) ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٦٥.

(٦) قول منسوب إلى نائب القنصل العام الأمريكي بالقدس، أوردته صحيفة يديعوت أحرونوت، الإسرائيلية، في عددها تاريخ ٦/٥/١٩٧٣، بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على حرب ١٩٤٨.

مثلما أدى إلى توفير الظروف والعوامل للكيان الصهيوني لكي يثبت دعائمه، ويستقطب حوله دعماً دولياً وعوناً عالمياً يساعدانه في مرحلة التأسيس. ففي مدة الأسابيع الأربعة، وبسبب تقيّد الجانب العربي بأحكام قرار مجلس الأمن، استطاعت إسرائيل أن تحتل قرى ومواقع لم تكن تحت يدها حين توقف القتال، فحسّنت وضعها العسكري الاستراتيجي، وعزّزت خطوط ومواقع تمركزها بما يؤهلها للانتقال من الدفاع إلى الهجوم، حين يستأنف القتال، وضاعفت أعمال الإرهاب، ونوّعت أساليبه، لتجبر المواطنين العرب على الهجرة وإخلاء الأرض والمساكن، لتستولي عليها، وتوسّع مناطق احتلالها. وفتحت أبواب الهجرة اليهودية إليها، حتى فاق عدد القادمين، في أثناء تلك المدة القصيرة، جميع السوابق في تاريخ فلسطين. واستقدمت أعداداً كبيرة من المقاتلين والطيارين والفنيين، وتزودت بكميات ضخمة من الأسلحة والذخائر، بمختلف أنواعها، وخصوصاً الطائرات المقاتلة والدبابات.

هذا في الجانب الآخر. أما في الجانب العربي، فإن مدة الهدنة انقضت دون أن تستفيد البلدان العربية منها مثلما استفادت إسرائيل. فلم تجتمع القيادات العسكرية العربية، لتنظر في حالة جيوشها في مسرح الحرب، ولتقوّم الوضع العملياتي والمتغيرات التي طرأت عليه، والتي يحتمل أن تطرأ، وتقوّم النتائج وتستخلص الدروس، ثم لتضع خطة استراتيجية جديدة، تواجه بها المرحلة القادمة عند انتهاء مدة الهدنة.

يضاف إلى ذلك أن الحكومات العربية لم تبذل جهوداً كافية ومخلصة لشراء ما تحتاج إليه من أسلحة وذخائر، ولم تفعل ما يجب أن يفعله كل بلد في حالة حرب، من تعبئة عامة وحشد الطاقات والإمكانات، ومن تنظيم تحالف مؤسسي يجمع البلدان التي اشتركت في الحرب ضد عدو واحد. وكل ما فعلته لم يتعد زيادة قواتها المشتركة في الحرب زيادة لم ترقَ إلى معادلة كفة حجم قوات العدو. وإذا ما أخذنا مصر مثالاً على ذلك وجدنا أن القيادة العامة عززت قواتها في فلسطين بقوات جديدة «لكن عبأها كان أكبر من نقصها لافتقارها إلى المبادرة القتالية والكفاية الإدارية»[7].

ولكن أقسى ما تجاهلته الحكومات العربية من دروس مدة القتال الأولى ونتائجها، تجنبها اتخاذ قرار حاسم في وضع القيادة العسكرية العامة وإعادة تنظيمها وتحديد مهامها وصلاحياتها، وربط جيوش البلدان العاملة في فلسطين بها، والتخطيط للتعاون والتنسيق بين تلك الجيوش في ميادين القتال، وتحديد الطرائق وتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق التعاون والتنسيق.

وإذا كان لا بد للجنة السياسية من أن تجتمع لتقرر ما إذا كانت ستمدد الهدنة أم تستأنف القتال، فقد التأمت، على مستوى رؤساء الحكومات في ٣ تموز/ يوليو ١٩٤٨، أي قبل انتهاء مدة الهدنة بخمسة أيام فقط، وبحثت في أخطر أمور الحرب، في وقت لم يعد فيه

---

(٧) حسن البدري، الحرب في أرض السلام: الجولة العربية الإسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ (بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ٢٩٧.

متسع لاتخاذ أي تدبير جذري مناسب، فقد تداولت في «أمر تعيين قائد فعلي للجيوش العربية، ولكنها لم تتوصل إلى نتيجة. وعرضت الدول العربية على مصر تعيين قائد مصري لقيادة الجيوش العربية، ولكن مصر لم ترد أن تتحمل مسؤولية تلك القيادة، ولم توافق على وضع قواتها تحت الإمرة الفعلية لقائد غير مصري»[٨] وهذا ما تضمنه أيضاً تقرير لجنة التحقيق النيابية العراقية[٩].

تداولت اللجنة في حال الجيوش في مسرح الحرب. وعلى الرغم من أن رؤساء الحكومات وصفوا المصاعب التي تعانيها جيوش بلادهم، وعبروا عن عدم استطاعة بلدانهم تعزيز قدراتها العسكرية إلى أكثر من الحد الذي بلغته، قرروا عدم تمديد الهدنة، للأسباب نفسها التي دخلت الجيوش من أجلها فلسطين في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨.

لم يكن أمام الجيوش العربية ـ والحال كذلك ـ إلا أن تتخذ وضعية الدفاع، فتنازلت بذلك عن حرية المبادأة للعدو، وأعطته إمكانية القتال على الخطوط الداخلية، في حين عجزت هي عن القتال على الخطوط الخارجية، بسبب اتخاذها حالة الدفاع. وبذلك استفرد الجيش الإسرائيلي الجيوش العربية، الواحد تلو الآخر، وانتصر عليها كلها.

ثالثاً: الجامعة كجهاز وأداة للعمل الاستراتيجي

إذا كانت جامعة الدول العربية منظمة اقليمية، تجمع في إطارها تناقضات البلدان الأعضاء فيها، ومشكلاتها وعلاقاتها البينية، فهي، في الوقت نفسه، تتميز عن المنظمات الإقليمية الأخرى في العالم، بأنها منظمة قومية. وتتولد من هذه الصفة أهداف ومفاهيم ومجالات عمل وطرائق تنفيذ تميز الجامعة عن غيرها من المنظمات الإقليمية. ولهذا فإنه عندما يطلب منها إعداد استراتيجية شاملة وواحدة لمعالجة قضية فلسطين، سياسياً وعسكرياً، فإن الطلب مشروع، وهو مرتجى من المؤسسة القومية صاحبة السلطة والاختصاص.

غير أن هذه المسألة قد لا تحلّ في مكانها المناسب، إذا ما أخذنا في الاعتبار الخريطة السياسية للوطن العربي في النصف الثاني من الأربعينيات، وما كانت عليه البلدان السبعة المستقلة التي أسست الجامعة ثم دخلت فلسطين مقاتلة. ذلك أن هذه البلدان لم تكن تملك من عناصر القوة السياسية والعسكرية ما يمكن أن تفيضه على الجامعة، إضافة إلى أنها كانت متنافرة متناحرة، سواء كان ذلك في السر أم في العلن. كما كانت حديثة الاستقلال، غضة البنيان، تتحرك في المجالات السياسية بحذر وبطء. أما تحركها في المجال العسكري خارج حدودها فقد كان أمراً جديداً عليها كل الجدة، تحوطه مخاطر ومحاذير دولية كثيرة، وخصوصاً من بعض الدول الكبرى.

---

(٨) موسى، أيام لا تنسى: الأردن في حرب ١٩٤٨، ص ٣٢٢.

(٩) صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية (بيروت: مطابع دار الكتب، ١٩٧٠)، ص ٢١٤.

ولقد مرت مدة طويلة بين الوقت الذي كان مناسباً ـ بل ضرورياً ـ لكي يبدأ العرب فيه العمل لتوفير العدة لمجابهة المشروع الصهيوني، وبين الوقت الذي استقر فيه رأي الحكومات العربية على دخول المعركة. وكان سبب ذلك يقع خارج إرادة تلك الحكومات، فعندما صدر وعد بلفور في العام ١٩١٧، يوم كان البدء بالاستعداد للمجابهة ضرورياً، كان بعض البلدان العربية مقيداً بالاستعمار، في حين انتقل البعض الآخر من الحكم العثماني ليقع تحت الاستعمار الأوروبي.

ولهذا ،فعندما قررت الحكومات السبع دخول المعركة، جاء قرارها متأخراً على الصعيد العسكري، كما كان متأخراً على الصعيد الدولي أيضاً، على الرغم من أن المدة بين تاريخ إعلان بريطانيا (١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧) أنها ستنهي انتدابها على فلسطين وسحب جميع قواتها في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، وبين حلول موعد الانسحاب هذا كانت كافية للتفكير والتدبير. غير أن هذه الحكومات لم تجدّ في السعي لتدارك الأمر وتلافي التقصير وتأمين النواقص، وإنما سيطرت عليها طرائق العمل اليومي العادي، وروح التواكل، والفكر المتردد، وعدم القدرة على التقرير والحسم، والحماسة والعواطف. فلم تلجأ إلى التخطيط والتدبير على المستوى القومي، ولم تعبىء قواها لمعركة قررت الاشتراك فيها، ولم تسلح جيوشها وتعدّها للقتال خارج حدودها.

وإذا كانت حال الحكومات على هذه الصورة، فقد انتقلت معالمها إلى صعيد الجامعة، التي لم تستطع، في نهاية المطاف، أن تمنع قرار التقسيم، ولا قيام إسرائيل، ولا حماية شعب فلسطين وأرضها.

وفي الوقت نفسه، لم تستطع الجامعة أن تدير المعركة السياسية والدبلوماسية للقضية الفلسطينية على المستوى الدولي، بعد أن أصبحت هذه القضية دولية، تطوي في ثناياها عناصر الأزمة الدولية بكل معاييرها. ولم يكن بمقدور الجامعة يومذاك، بإمكاناتها الهشة وبما تحمله من تناقضات هي انعكاس لحالة الأقطار العربية، ومع غياب إرادة جماعية متفهمة بعمق عناصر القضية عربياً ودولياً، ولديها القدرة على استشراف المستقبل القريب، لم يكن بمقدور الجامعة أن تدير الأزمة بحنكة ودراية، وخصوصاً أن تدخّل الدول الكبرى الذي سلك سبيلين، سبيل العلاقات الثنائية وسبيل الضغط على الجامعة نفسها، كان واضحاً ومتواتراً ومؤثراً.

رابعاً: العسكريون والسياسيون

يمكن القول إن السياسة ورجالها كانوا مسيطرين على مفهوم الحرب وأهدافها، دون النظر إلى مدى قدرتهم ونجاحهم فيما فعلوه. ولكن ماجريات الأمور والوقائع طوال الحرب، سواء في المرحلة التمهيدية أو في مرحلة الإعداد أو في مراحل القتال والهدنات، تثبت أن

رجال السياسة كانوا يتدخلون لفرض إرادتهم على الجانب العسكري. وإذا كان اتّباع الجهاز العسكري وشؤون الحرب والسلام للسلطة السياسية هو التنظيم السليم والحكيم والطبيعي، فإن إهمال السلطات السياسية العربية لأجهزتها العسكرية من حيث تسليحها وتدريبها، ومن ثم استدعاءها إلى دخول حرب لم تستعدّ لها، يتجاوزان طبيعة ارتباط الجهاز العسكري بالسلطة السياسية. ومن البديهي أن تكون النتيجة هزيمة حلّت بالجيوش، وعددها سبعة. وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى حدوث انشقاق في توازن السلطات في بعض الأقطار العربية التي اشتركت في الحرب، تمثل في انقلابات أو محاولات انقلاب عسكرية وقعت في تلك الأقطار.

ولقد استشار السياسيون القادة العسكريين بشأن الوضع في فلسطين، على الرغم من أن الاستشارة جاءت متأخرة، فأجمعت كلمتهم على نصح القادة السياسيين بعدم التورط في حرب نظامية في فلسطين. فإذا لم يكن من ذلك بدّ، فلا محيد عندئذ عن إقامة قيادة موحدة أو مشتركة لجيوشهم المبعثرة، حتى تحيل ضعفها، وهي فرادى، إلى قوة، وحتى يمكن التنسيق بينها، وممارسة العمل المشترك على خطوط خارجية، وهو مكمن قوتها المستمد من أوضاعها الجغرافية على الحافة الخارجية لمسرح الحرب، حتى لا تتيح للقيادة الإسرائيلية ممارسة العمل على خطوط داخلية لهزم جيوش العرب الواحد تلو الآخر، مستغلّة وضعها الجغرافي في قلب المسرح، وقصر خطوط مواصلاتها إلى الجبهات. لكن القيادات السياسية أهملت نصيحة العسكريين، فلا هي اجتنبت التورط في حرب نظامية، ولا هي استعدت لها، ولا هي أقامت القيادة المشتركة أو الموحدة. وهكذا تمتعت إسرائيل بحرية العمل على الخطوط الداخلية، طوال الحرب، وخرجت في نهايتها بكل القسم الإسرائيلي من فلسطين بحسب قرار التقسيم وبجزء من القسم العربي.

وفي إطار الاستشارة أيضاً، حدد رؤساء الأركان حجم القوات اللازمة للحرب بست فرق برية وستة أسراب جوية، هو الحد الأدنى من القوة المطلوبة لمواجهة الجيش الإسرائيلي، وللقيام بعملية هجومية.

وليس هناك شك في أن رؤساء الأركان كانوا يعرفون أن جيوشهم لم تكن تملك، مجتمعة، قوة جاهزة تكفي لحشد الفرق الست والأسراب الستة، إذا لم يضمنوا قيام حكوماتهم باتخاذ تدابير الاستعداد للحرب، من تعبئة وحشد موارد، وشراء أسلحة وذخائر. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن اللجنة السياسية، عندما اعترضت على حجم ما طلبه رؤساء الأركان من قوات، لم تبنِ اعتراضها على استكثارها ما طلبوه، بل على اقتناعها بأن القضية لا تستلزم تدبير كل هذه الحشود، أو اتخاذ كل هذه الاستعدادات، إذ يكفي حشد بعض القوات قرب حدود فلسطين، وتظاهرها بالعزم على التدخل، لملء قلب الصهيونيين رعباً، وحثّ الدول العظمى على التدخل لمصلحة العرب، اتضح لنا اتساع الهوة بين الفكر السياسي والفكر العسكري.

وتخلصاً من هذه الهوة، أخذ العسكريون يكتبون ويصرحون[10] بما نصحوا به حكوماتهم، وبما اتخذوه من مواقف معارضة لفكرة الحرب، محاولين تبرئة ذممهم من المسؤوليات والأخطاء التي ألقيت على عاتقهم.

خلاصة

انتهت حرب ١٩٤٨، وفي ختامها طويت من سماء فلسطين وأرضها أعلام جيوش مصر وسوريا والأردن والعراق ولبنان، وجيش الإنقاذ وجيش الجهاد المقدس، وقوات داعمة من أقطار عربية أخرى، في حين أقامت الصهيونية العالمية والقوى الامبريالية «دولة إسرائيل» بقوة السلاح على الأرض التي خصصها لها قرار التقسيم، إضافة إلى أراض أخرى اغتصبتها من مساحة «الدولة العربية».

شهدت حرب ١٩٤٨ تدخلات ووساطات دولية كثيرة، لم تعرفها أية حرب محلية. وقد كانت هذه التدخلات تفضي إلى فرض هدنة ما بين مدة وأخرى من القتال، وأظهرت في الوقت نفسه، أثر استراتيجيات الدول الكبرى وسياساتها في فرض إرادتها بشأن قضية فلسطين وترسيخ أسس إسرائيل وقهر العرب. وسيكون لهذه الاستراتيجيات والسياسات أثرها الفاعل في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي والحروب الواقعة في إطاره.

وليس بعيداً عن الحقيقة أن نقول إن حرب ١٩٤٨ كانت النهاية لكل ما سبقها من

---

(١٠) قال الفريق عثمان المهدي رئيس الأركان المصري إنه فوجيء بقرار دخول الحرب التي لم يكن الجيش مستعداً لها، وإنه عارض القرار بكل قواه، ولكن الأوامر صدرت بتحرك القوات إلى فلسطين يوم ٥/١٣، فلم يكن أمامها إلا يوم واحد للتنفيذ. أما اللواء أحمد علي المواوي، قائد القوات المصرية في فلسطين، فقد اعترض على زجّ قواته في الحرب، ولكن محمد فهمي النقراشي رئيس الوزراء طمأنه بأن الأمر مجرد مظاهرة سياسية وليست عملاً حربياً. الأهرام، ١٩٥٣/٢/٢٤.

وقال الفريق جون باغوت غلوب، رئيس الأركان الأردني، ان القوات والمعدات والأسلحة والذخائر التي كانت متوافرة للجيش لم تكن تكفي لخوض حرب ضد إسرائيل ولا تحقيق المهام الموكلة إليه. جون باغوت غلوب، جندي مع العرب (بيروت: دار العلم للملايين، [د.ت.])، ص ٩١.

وقال الفريق صالح صائب الجبوري، قائد القوات العراقية في فلسطين (بدءاً من آب/أغسطس ١٩٤٨) وسلفه اللواء مصطفى راغب، ان قواتها كانت ضعيفة، لأن الحكومة كانت تعتقد ضعف اليهود إلى حد الظن بأن هزمهم لا يحتاج إلى جيش كبير. صحيفة الجبهة الشعبية العراقية، ١٩٥٢/٥/١٥.

وقال الزعيم عبد الله عطفة، رئيس الأركان السوري، انه نصح حكومته بألا تورّط جيشها في حرب، لقلة السلاح والرجال. وقال العقيد عبد الوهاب الحكيم، قائد اللواء الأول الذي دخل فلسطين، ان قواته لم تكن مستعدة للحرب، وكان ينقصها الرجال والعتاد. محمد فايز القصري، الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦١)، ص ١٥٢ ـ ١٦٥.

وأكد الزعيم فؤاد شهاب، رئيس الأركان اللبناني، عدم قدرة جيشه على خوض حرب حديثة، وأن غاية ما كان في استطاعته هو اتخاذ حالة الدفاع قرب الحدود. أحمد فراج طايع، صفحات مطوية عن فلسطين (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧)، ص ٧٧.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أحداث ـ بدءاً من العام ١٨٨٢ حين انطلق التسلل الصهيوني إلى فلسطين ـ ونقطة البداية لكل ما تلاها من حروب ومعارك في ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فقد كانت حرب ١٩٤٨ الأساس الذي استقرت عليه دعائم الصراع العربي الإسرائيلي ومفاهيمه وحروبه ومعاركه وتطوراته وأشكاله وأنواعه لعدة عقود من السنوات اللاحقة.

ربما تكون الخلاصة التي انتهى إليها أحد الضباط الإنكليز بشأن حرب ١٩٤٨ تمثل أبرز ملامح هذه الحرب: «لقد كانت حرباً قصيرة، تميّزت بتدخل من الخارج، وبتفرق كلمة العرب، وبمساعدات غير محدودة تلقتها إسرائيل من الغرب، فضلاً عن شحنات كبيرة منظمة من السلاح وردت من وراء الستار الحديدي، وخاصة تشيكوسلوفاكيا. وهذه المساعدات التي وصلت، على الرغم من أوامر الأمم المتحدة، كانت كافية لتغيير مجرى المعركة، وتمكين إسرائيل من تحقيق مكاسب إقليمية»(١١).

وفي جميع الأحوال، استطاعت الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨، أن تقف حائلاً دون مدّ الاحتلال الصهيوني إلى فلسطين بكاملها. وقد كانت القيادة الإسرائيلية تنوي ذلك، إذا ما كانت الظروف تسمح لها يومذاك بتحقيق هذا الغرض، ويتبين هذا من قول ييغال آلون، قائد البالماخ آنذاك: «لولا تدخل الجيوش العربية لما كان هناك من يوقف توسع قوات الهاغاناه التي كانت تستطيع، خلال اندفاعها، الوصول إلى الحدود الطبيعية لإسرائيل الغربية، لأن معظم قوات العدو المحلية في أثناء هذه المرحلة كانت مشلولة»(١٢).

---

(١١) المقتطف هو للمقدم Hatchison، أورده: هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، نقله إلى العربية وديع فلسطين (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٠)، ص ٣٨.

(١٢) المقتطف أورده: محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠)، ص ٧٧.



القسم الثالث
الاستراتيجية العسكرية
في حرب ١٩٥٦



الفصل الحادي عشر

نحو نظام للدفاع العربي المشترك

أولاً: نشوء فكرة النظام الدفاعي

لم يكن مبالغة إطلاق إسم «النكبة» على نتائج حرب ١٩٤٨، فقد انطلقت منها واستندت إليها سلسلة طويلة من وقائع الصراع العربي - الإسرائيلي. وشهد المشرق تطورات هامة في حياته السياسية، ولا سيما في بعض الأقطار التي شاركت جيوشها في الحرب، فوقعت في المدة ما بين حربي ١٩٤٨ و١٩٥٦ تطورات سياسية واجتماعية هامة. إذ شهدت سوريا عدة انقلابات. وفقد الأردن ملكه عبد الله باغتياله في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٥١؛ ثم عاش تطوراً هاماً حين أزاح الملك حسين في آذار/مارس ١٩٥٦ الجنرال غلوب وسائر الضباط البريطانيين من الجيش. وشهدت مصر ثورتها الكبرى في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢. وكانت المدة الواقعة بين حربي ١٩٤٨ و١٩٥٦ غنية بالأحداث والتطورات في الجانبين العربي والإسرائيلي؛ وفي المجال الدولي، أدت إلى شن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل الحرب على مصر. وكان أبرز ما شهدته هذه المدة، عقد البلدان العربية معاهدة للدفاع المشترك، وقعت حرب ١٩٥٦ في ظلها، دون أن يكون للمعاهدة تأثير في مسيرتها ونتائجها.

فقد شعرت البلدان الأعضاء في الجامعة أن من أهم أسباب الهزيمة فقدان قاعدة تنظم العمل العسكري العربي، وتعالج شؤون الأمن القومي، وتوفر للبلدان الأعضاء نظاماً دفاعياً جماعياً أساسه التكامل والتكافل. وعلى هذا، تم إحياء اقتراح سوريا الذي قدمته إلى مجلس الجامعة في مطلع العام ١٩٤٨ بشأن «وضع معاهدة تحالف سياسي وعسكري توقعها كل من دول الجامعة تلزم بها نفسها بسلوك سياسة موحدة في علاقاتها الخارجية وبإنشاء دفاع مشترك». وقد أحال المجلس، يومئذ، هذا الاقتراح إلى اللجنة السياسية حيث أهمل[1].

---

(١) قرار مجلس الجامعة رقم ٢١٦ - د ٧ - ١٩٤٨/٢/٢٢.

بـدأت حكومـات البلدان الأعضاء مشـاروات فيـما بينهـا، هـدفت إلى صيـاغـة منهـج استراتيجي جماعي، تعالج في ضوء أسسه ومفاهيمه وأحكـامه شؤون الأمن القـومي والدفـاع المشـترك. وقد تجسـد ذلك المنهج في «معاهـدة الدفـاع المشترك والتعـاون الاقتصادي»، التي صادق عليها مجلس الجامعة في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٥٠، وبدأ تنفيذها مـن الناحيـة القانـونية في ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٥٢.

ثانياً: في المعاهدة وأحكامها

ظهرت المعاهدة، التي صادق عليها جميع البلدان الأعضـاء في الجامعـة وفقاً لـلأوضاع الدستورية المرعية في كل بلد عضو، وكأنها تعـديل غـير مدون لميثـاق الجامعـة. فقد تنـازلت البلدان العربية في المعاهدة عن بعض مظاهر السيادة والقطرية، والتزمت بحكم أغلبية الثلثين بدل حكم الإجماع الوارد في الميثاق.

جـاءت المعاهـدة لتكفل إقـامة التنـظيم العسكري المشـترك، وتنشيء الأجهزة الـلازمة لاستخدام هذا التنظيم، وترفد الدفاع الجماعي باقتصاد عربي منظم. وبذلك خطت الجامعـة الخطوة الأولى في طريق الـوحدة العسكـرية العـربية. غـير أن «الواقـع العربي، وتنـافر الاتجـاهات الرسمية، واليد الاستعمارية والاستغلالية العاملة ضد العالم العربي، جعلت التنظيـمات العسكريـة والاقتصاديـة نظرية بحتة، لم تتعدّ مرحلة التشريع إلى مرحلة التصديق والتنفيذ»[٢].

ألف مجلس الجامعة لجنة سمّاها «لجنة الضمان العربي» لبحث مـوضوع الـدفاع المشـترك وصياغة معـاهدة تنـظم شؤونه وأحكـامه. وقـد استعرضت اللجنـة مشروعات عـدة قدمتهـا البلدان العربية[٣]، واستفادت من نصوص معاهدة منظمة حلف شمالي الأطلسي[٤].

انتهت اللجنة من صياغة مشروع المعاهـدة، بعد أن تجـاذبته تيـارات مختلفة، ورافقتـه تفسيرات متناقضة، الأمر الذي دعا مجلس الجامعة، يوم وافق على المشروع، إلى أن يقـرر في الوقت نفسه: أن محاضر اللجنة السياسية هي المرجع في تفسـير المعاهـدة، وتُعتبر من الأعـمال المكملة لها، وأن الاعتداء الذي تتضامن الأقطار العربيـة في صده هـو الذي يقـع أصلاً عـلى أحد الأقطار الأعضاء لا الاعتداء الذي يجره أحد الأقطار على نفسه نتيجة ارتباطات معينة مع دولة أجنبية. وثمة إجماع في مناقشات اللجنـة السياسيـة على أن القصـد من معاهـدة الدفـاع المشترك كان تعويض الخلل الذي لـوحظ في ميثاق الجـامعة في المجـال العسكري، سـواء فيما يتعلق بالشؤون العربية أو في ما يتعلق بالالتزام بقاعدة الإجماع.

---

(٢) سيـد نوفـل، العمل العـربي المشترك: مـاضيه ومستقبله (القـاهرة: جـامعة الـدول العربيـة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨)، ص ٨٤.

(٣) في المصدر نفسه، تفصيل للمشروعات والمناقشات، ص ١١٥ - ١٣١.

(٤) صـدرت مـعـاهـدة حلف شـمالي الأطـلسي في آذار/مـارس ١٩٤٩، ودخلت في الـتنـفيـذ في ١٩٤٩/٨/٢٤.

تضمنت المعاهدة المبادىء والأحكام التالية:

١ ـ اعتبار كل اعتداء مسلح يقع على أي بلد أو أكثر منها، أو على قواته، اعتداء عليها جميعاً، ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة البلد أو البلدان المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لردع الاعتداء، ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابها (المادة الثانية من المعاهدة).

٢ ـ تشاور البلدان فيما بينها، بناء على طلب أحدها، كلما هُددت سلامة أراضي أي واحد منها أو استقلاله أو أمنه. وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة، يخشى خطرها، تبادر البلدان المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف (المادة الثالثة).

٣ ـ تعاون البلدان المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها، وتشارك هذه البلدان، بحسب مواردها وحاجاتها، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح (المادة الرابعة).

أُلحق بالمعاهدة وثيقتان، هما: الملحق العسكري، والبروتوكول الإضافي. وقد تضمنت هاتان الوثيقتان إقامة ثلاثة أجهزة، يضاف إليها جهاز «مجلس الجامعة» الذي أنشأه الميثاق. وهكذا يتألف التنظيم الدفاعي العربي المشترك من الأجهزة الآتية:

أ ـ مجلس الجامعة: مهمته القيام بتحقيق أغراض الجامعة، والانعقاد، حين الطلب، لإقرار التدابير اللازمة لدفع اعتداء وقع على أحد البلدان، أو خشي وقوعه (من الميثاق)، والإشراف على مجلس الدفاع المشترك (من المعاهدة).

ب ـ مجلس الدفاع المشترك: يتكون من وزراء الخارجية والدفاع، ويختص بجميع الشؤون المتعلقة بتنفيذ أحكام المواد (٢، ٣، ٤) من المعاهدة، ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة. وما يقرره المجلس بأكثرية ثلثي الأعضاء يكون ملزماً لجميع البلدان المتعاقدة (من المعاهدة) وترتبط به الهيئة الاستشارية العسكرية (من البروتوكول).

ج ـ الهيئة الاستشارية العسكرية: تتكون من رؤساء أركان الجيوش العربية. وتختص بالاشراف على اللجنة العسكرية الدائمة، وبتوجيهها في مهامها. وتدرس الهيئة تقارير اللجنة ومقترحاتها قبل رفعها إلى مجلس الدفاع المشترك. وتقوم الهيئة برفع تقاريرها عن وظائفها إلى المجلس للنظر فيها وإقرارها (من البروتوكول).

د ـ اللجنة العسكرية الدائمة: تتكون من ممثلي هيئات أركان الجيوش لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه (من المعاهدة). وتختص، وفق أحكام الملحق، بالشؤون التالية:

(١) إعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الأخطار المتوقعة، أو أي اعتداء مسلح يمكن أن يقع على بلد أو أكثر من البلدان الأعضاء، أو على قواتها المسلحة. وتستند في إعداد هذه الخطط إلى الأسس التي يقررها مجلس الدفاع.

(٢) تقديم المقترحات لتنظيم قوات البلدان الأعضاء، ولتعيين الحد الأدنى لقوات كل منها، حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه إمكانات كل بلد.

(٣) تقديم المقترحات لزيادة كفاية قوات البلدان الأعضاء من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها، لتتمشى مع أحدث الأساليب والتطورات العسكرية، وتنسيق كل ذلك وتوحيده.

(٤) تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتمارين والمناورات المشتركة بين قوات البلدان الأعضاء، وحضور هذه التمارين والمناورات، ودراسة نتائجها بقصد اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون في الميدان بين هذه القوات، والبلوغ بكفاءتها إلى أعلى درجة.

(٥) إعداد المعلومات والإحصاءات اللازمة عن موارد البلدان الأعضاء وإمكاناتها الحربية ومقدرة قواتها في المجهود الحربي المشترك.

(٦) بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التي يمكن أن يطلب إلى كل من البلدان الأعضاء أن تقدمها وقت الحرب إلى جيوش البلدان الأعضاء الأخرى العاملة في أراضيها (من الملحق العسكري بالمعاهدة).

هـ ـ القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان: تنشأ هذه القيادة في زمن الحرب وفق منطوق البند الخامس من الملحق، إذ جاء النص على أن تكون هذه القيادة «من حق الدولة التي تكون قواتها المشتركة في العلميات أكثر عدداً وعدة من كل من قوات الدول الأخرى، إلا إذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر بإجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة. ويعاون القائد العام في إدارة العلميات الحربية هيئة ركن مشتركة».

و ـ الأمانة العسكرية: أنشئت في أيلول/سبتمر ١٩٥٣. ويرأسها الأمين العام المساعد العسكري الذي يعينّ طبقاً لأحكام لائحة وضعها مجلس الدفاع المشترك. وهي جزء من الأمانة العامة التي تعاون الأمين العام في القيام بمهامه، وتقوم بأعمال التحضير والإعداد لأجهزة الجامعة.

ز ـ الأمين العام: على الرغم من أن الميثاق لم يحدد وظائف معينة للأمين العام في مجال الدفاع والأمن القومي، فإن له دوره ومهامه باعتباره رئيس جهاز الأمانة العامة، ويدخل في هذا الإطار «الأمانة العسكرية»، وخصوصاً أن الأزمة العراقية ـ الكويتية عام ١٩٦١ أدت إلى ممارسة الأمين العام دوراً دبلوماسياً واسعاً وقيامه باختصاص جديد متميز هو إنشاء قيادة قوات ذات طابع عسكري[٥]، كما ارتبطت به قوات الردع العربية في لبنان، قبل أن تربط برئيس الجمهورية اللبنانية.

---

(٥) محمد عبد الوهاب الساكت، الأمين العام لجامعة الدول العربية: اختصاصاته السياسية والادارية =

ثالثاً: في التقويم

١ ـ ما يسترعي النظر في تكوين هذه الأجهزة، أن مجلس الدفاع المشترك ـ وهو مؤلف من وزراء الخارجية والدفاع ـ قد وُضع، بموجب أحكام المادة السادسة من المعاهدة، تحت إشراف مجلس الجامعة. وعلى الرغم من أن الميثاق لم يحدد مناصب ممثلي البلدان في مجلس الجامعة، بل اكتفى بالقول إنه يتألف من ممثلي البلدان(٦)، جاء هذا الربط مغايراً لمفهوم التنظيم ومبدأ التسلسل الهرمي، إذ ليس معقولاً، إذا ما نفِّذ الربط تنفيذاً حرفياً، أن يتخذ وزراء الخارجية ووزراء الدفاع معاً قراراً في مجلس الدفاع المشترك، حيث تؤخذ القرارات بأغلبية الثلثين وتكون ملزمة للجميع حتى للذين لم يوافقوا عليها، ثم ينقضه وزراء الخارجية في مجلس الجامعة، حيث تؤخذ القرارات بالإجماع، أو بالأكثرية، وحينذاك يكون القرار ملزماً لمن يقبله (المادة ٧ من الميثاق).

٢ ـ من الملاحظ أن أي جهاز من هذه الأجهزة لا يكوِّن «هيئة أركان عامة مشتركة» تستطيع، في أثناء السلم، وضع خطط العمليات الحربية المشتركة، ووضع خطط توحيد التدريب والمناورات المشتركة وغير ذلك من الشؤون العسكرية. كما أن أي جهاز من هذه الأجهزة لا يكوِّن قيادة عامة مشتركة تعدّ الجيوش العربية في السلم، وتضع خطط العمليات، ثم تقود هذه الجيوش في الحرب وتطبق خطط العمليات التي وضعتها زمن السلم.

٣ ـ ولهذا، فإن هذه الأجهزة غير قادرة على مجابهة الطوارىء في حال حدوثها، وخصوصاً أنها لا تملك قوات مشتركة موضوعة تحت تصرّفها، وبذلك فقدت الوسائل اللازمة للتخطيط والقيادة والتنفيذ. ولقد عالج واضعو ميثاق حلف وارسو هذا الموضوع، حين نصوا في المادة الخامسة منه على ما يلي: «اتفقت الدول المتعاقدة على إنشاء قيادة مشتركة لجيوشها. أما عدد الجيوش التي ستوضع تحت تصرّف هذه القيادة والمبادىء التي تسير عليها فسيتفق عليها جماعياً فيما بعد».

٤ ـ يستدل من البند الخامس من الملحق العسكري لمعاهدة الدفاع المشترك أن «القيادة العامة للقوات العاملة في الميدان» تؤلف زمن الحرب، وفي الميدان نفسه، إذ تكون القيادة من حق البلد الذي تكون قواته المشتركة في العمليات أكثر عدداً وعدة من كل من قوات البلدان الأخرى، إلا إذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر بإجماع آراء حكومات البلدان الأعضاء. إن هذا الأسلوب في تكوين القيادة العامة في زمن الحرب، وفي ميدان القتال نفسه، لا يتلاءم مع شروط القتال وظروف المعركة الحديثة، وخصوصاً في مواجهة عدو يسعى دائماً لتحقيق مبدأ المفاجأة.

= **ودوره في قوات الطوارىء العربية: دراسة في أسلوب العمل ونظامه داخل جامعة الدول العربية**، تقديم عزالدين فودة (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٤)، ص ٣٩٤.

(٦) جرت العادة أن يجتمع مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية حيناً، وعلى مستوى المندوبين الدائمين حيناً آخر.

٥ ـ إن صلب أي حلف عسكري يتألف من عنصرين ماديين: قيادة مشتركة تخطط وتهيىء وتقود، وقوات مشتركة تنفذ أوامر القيادة المشتركة. لقد أقامت معاهدة الدفاع العربي المشترك جهازها الدفاعي دون هذين العنصرين، فأخرجتها الأحداث ـ إضافة إلى عوامل هامة أخرى ـ من إطار الوجود والتأثير، حينما تعرضت للتجربة.

٦ ـ يبدو واضحاً أن واضعي معاهدة الدفاع المشترك عام ١٩٥٠ استفادوا استفادة واسعة من نصوص «معاهدة شمالي الأطلسي» التي عقدت عام ١٩٤٩. فالمادة الثانية العربية تكاد تكون مماثلة للمادة الخامسة الأطلسية(٧)، والمادة الثالثة العربية تكاد تكون مماثلة للمادة الرابعة الأطلسية(٨). وقد اكتفت المعاهدة الأطلسية بإنشاء «مجلس المعاهدة» و«لجنة الدفاع»، وفوضت المجلس بإحداث الأجهزة التي يراها لازمة. أما المعاهدة العربية وملحقها وبروتوكولها فقد أنشأت «مجلس الدفاع المشترك» و«الهيئة الاستشارية العسكرية» و«اللجنة العسكرية الدائمة»، وأجازت للجنة أن تؤلف «لجاناً فرعية دائمة أو موقتة».

رابعاً: المعاهدة في الامتحان

عاشت معاهدة الدفاع المشترك، منذ بدء تنفيذها في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٥٢، حياة عسيرة صعبة، مليئة بالآمال والإحباطات، فنهضت ونشطت حيناً، وكبا بها الجواد أحياناً. ونشبت حروب ومعارك كانت بعيدة عنها؛ أو أنها أبعدت عنها، فلم تكن المعاهدة موجودة على ساحتها، أو فاعلة أو مؤثرة فيها، مثل حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣، وإنما كان العامل الفاعل فيها متمثلاً في اتفاقيات عقدت خارج إطار الجامعة، وأقيمت لها أجهزة خاصة بها مستقلة عن إطار الجامعة.

ما ان دخلت المعاهدة مرحلة التنفيذ، حتى تجددت، آنذاك، الجهود الأمريكية البريطانية المشتركة لربط البلدان العربية، أو بعضها، بالأحلاف الغربية، ونشط معها أنصارها في التشكيك في جدوى الدفاع الجماعي العربي، وفي قدرته على تهيئة أسباب الحماية.

---

(٧) المادة الخامسة الأطلسية: «تتوافق الأطراف على أن أي هجوم مسلّح على واحد أو أكثر منها في أوروبا أو أمريكا الشمالية يعدّ هجوماً عليها جميعاً. وفي حالة حدوث مثل هذا الهجوم المسلّح، تعمل الأطراف، بمقتضى ممارسة حق الدفاع الفردي أو الجماعي المعترف به في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، على مساعدة الطرف أو الأطراف التي تعرضت للهجوم وذلك بأن يتخذ كل طرف فوراً، بمفرده وبالتنسيق مع الأطراف الأخرى، الإجراء الذي يراه ضرورياً، بما في ذلك استعمال القوة المسلحة، بغية إعادة الأمن إلى منطقة شمال الأطلسي والحفاظ عليها. ويجب إبلاغ مجلس الأمن فوراً بأي هجوم مسلح، وبجميع الإجراءات المتخذة نتيجة له. وتنتهي هذه الاجراءات عندما يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة لإعادة السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما».

(٨) المادة الرابعة الأطلسية: «تتشاور الأطراف فيما بينها، بناء على طلب أي منها، عندما تكون وحدة أراضي أي من الأطراف أو استقلاله السياسي أو أمنه مهدداً».

وكردة فعل على ذلك، قرر مجلس الجامعة في ١٠ أيار/ مايو ١٩٥٣: «أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي أبرمتها دول الجامعة العربية، فيها ما يهيىء أسباب الدفاع عن البلاد العربية، ويكفل تنظيم التعاون العسكري والاقتصادي بينها»، وكلف الأمانة العامة دعوة الهيئات التي ألفتها المعاهدة إلى الاجتماع.

تواصلت اجتماعات هيئات المعاهدة في صيف ١٩٥٣، فاجتمعت اللجنة العسكرية الدائمة، ثم الهيئة الاستشارية العسكرية، فمجلس الدفاع المشترك في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣، وتم تعيين رئيس للجنة الاستشارية العسكرية وأمين عام مساعد عسكري للجامعة، وكان ذلك في اجتماع مجلس الجامعة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤. وبذلك اكملت إقامة أجهزة المعاهدة وباشرت عملها.

وما كاد مجلس الدفاع المشترك يصدر توجيهاته في مجال تنسيق أعمال الدفاع العربي المشترك، حتى عادت المحاولات الغربية المناوئة إلى سعيها لتعطيل المسيرة الدفاعية العربيّة، فطرحت مشروع حلف بغداد، الذي كان سبباً في نشوء صراع عربي - عربي، انتهى بإنشاء الحلف وارتباط العراق الملكي في عهد نوري السعيد بعجلة التبعية الغربية وشبكة الأحلاف المعادية للمصالح العربية العليا.

وجدت البلدان العربية في سلوك الحكومة العراقية ما يعرّض مفهوم الدفاع الجماعي العربي ومؤسساته إلى خطر التفكك والانحلال، كما وجدت في هذا السلوك نقضاً وانتهاكاً للمادة العاشرة من معاهدة الدفاع العربي[٩]، وخروجاً عن المصلحة العربية العليا، فتداعت الحكومات العربية إلى اجتماع في إطار اللجنة السياسية للجامعة، حضره وزراء خارجية البلدان الموقعة على المعاهدة،وقرروا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤أن السياسة الخارجية للبلدان العربية يجب أن ترتكز «على ميثاق الجامعة العربية وعلى ميثاق الأمم المتحدة، وعدم إقرار عقد احلاف غيرها». غير أن الحكومة العراقية تحفظت على هذا القرار، وتابعت مباحثاتها مع تركيا، واتفقت الحكومتان في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥ على عقد اتفاق بين البلدين يهدف إلى تحقيق التعاون لصد أي اعتداء ربما يقع على أحدهما من داخل المنطقة أو من خارجها.

وكانت ردة الفعل أن دعت مصر رؤساء الحكومات الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك، دون الحكومة العراقية، إلى اجتماع عقدوه في القاهرة، وانتهوا فيه يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥ إلى الموافقة على قرار اللجنة السياسية (١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤)، وإلى اقرار عدم الانضمام إلى الحلف بين تركيا والعراق. وبغية دعم مفهوم الدفاع

---

(٩) المادة العاشرة من المعاهدة: «تتعهد كل من الدول المتعاقدة بأن لا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة، وبأن لا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة». ومن الجدير بالذكر أن بروتوكول الاسكندرية نصّ على مثل هذا المعنى إذ جاء في الفقرة الخامسة من المادة الأولى: «لكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها». غير أن واضعي الميثاق أغفلوا تسجيل هذا النص في الميثاق.

الجماعي العربي، وتطوير مؤسساته وتوسيع مجالات تطبيقه، قرر رؤساء الحكومات «إنشاء قيادة مشتركة زمن السلم، تكون نواة تتوسع إلى قيادة عامة وقت الحرب بجميع أفرعها وإداراتها، بحيث تكون هذه القيادة مستديمة لها مقر رئيسي، وعليها أن تنسق أعمال التدريب والتسليح والخطط والصناعات الحربية، والمواصلات السلكية واللاسلكية، كما تحدد مقدار وتوزيع القوات اللازمة لكل دولة على حدة في نطاق الخطة العامة لدول الجامعة العربية الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، والتزامات وإمكانات كل منها من حيث الدفاع في حالة وقوع عدوان»[10].

وتلا ذلك توسع في المباحثات بحضور وفد عراقي. وكادت معاهدة الدفاع المشترك تنهار إذ تعرضت لأزمة حادة بسبب إصرار الوفد العراقي على موقف حكومته بعقد الاتفاق مع تركيا، الذي تم توقيعه في ٨ شباط/فبراير ١٩٥٥. وتلا ذلك توقيع معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا إكمالاً لحلقة «حلف بغداد».

تتالت الأحداث بعد ذلك بشكل سريع، كان أبرزها اشتداد المقاومة العربية بزعامة مصر ضد حلف بغداد، سعياً وراء تصفيته، وتواتر الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، ومعارضة الولايات المتحدة تسليح البلدان العربية، وتهديد تركيا أمن سوريا والحشود التركية على حدودها، وإسراع مصر إلى مساعدة سوريا على الصمود.

في مواجهة هذه الأحداث والتطورات، نشط بعض الأقطار العربية في مجال الدفاع المشترك، ليعمل في الإطار الثنائي، وخارج إطار الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك، فعقدت هذه الأقطار فيما بينها اتفاقيات عسكرية، تنص على التعاون لصد العدوان الإسرائيلي المحتمل، وتقيم قيادات مشتركة. ففي خلال الفترة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥ ـ ٢١ نيسان/ابريل ١٩٥٦، عقدت مصر اتفاقيات عسكرية ثنائية مع كل من سوريا، والسعودية، والأردن، وتبعت ذلك اتفاقية ثلاثية بين مصر وسوريا والأردن، واتفاقية مماثلة أخرى بين مصر والسعودية واليمن. وكانت القيادات المشتركة في جميع هذه الاتفاقيات الثنائية والثلاثية تعقد ألويتها لمصر.

وكان من نتيجة هذا النشاط الجاري خارج إطار الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك، أن أصاب الجمود هيئات المعاهدة، وتوقفت اجتماعات مجلس الدفاع المشترك في إثر دورته الثانية (٩ ـ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤). واستمر هذا التوقف حتى أوائل عام ١٩٦١، حين برز موضوع بدء إسرائيل تنفيذ مشروع تحويل مياه نهر الأردن.

وهكذا ضاعت من عمر تنظيم الدفاع العربي سبعة أعوام، نشطت في خلالها الاتفاقيات الدفاعية العربية خارج إطار الجامعة، ووقع العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

---

(١٠) نوفل، العمل العربي المشترك: ماضيه ومستقبله، ص ١٤٥.

الفصل الثاني عشر

بيئة الحرب

أولاً: الوضع العربي

خرجت الأقطار العربية من حرب ١٩٤٨، وهي في حالة ضعف وتفكك، والشعب الفلسطيني في حالة تمزق، فقسم منه تحت الاحتلال، وقسم آخر تجمّع في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقسم ثالث هاجر إلى المنافي خارج فلسطين. وكانت المخيمات هي مناطق السكن لمعظم اللاجئين الذين أخرجوا من ديارهم.

في هذا الوضع من الوهن والانحسار القومي، جاءت ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ في مصر، ثم قيادة جمال عبد الناصر، وما رافق النظام الجديد من نضالات في سبيل الاستقلال الوطني، وبناء قوات مسلحة حديثة وذات قوة ضاربة، ودعم حركة التحرر العربي وحركات التحرير في العالم الثالث، ومقارعة الاستعمار الجديد، وإنشاء مركز استقطاب قومي وقيادة شعبية قومية، وتغيير ميزان القوى الدولي في المنطقة العربية ـ جاء ذلك كله ليجعل مصر دريئة تصوَّب إليها سهام الدول الاستعمارية وإسرائيل، بعد أن غدت قوة مناوئة تتصدى لمخططات الاستعمار وإسرائيل ومصالحها في المنطقة العربية.

برزت في الوضع العربي، في مرحلة التمهيد لحرب ١٩٥٦، أربعة مظاهر رئيسة تتعلق بمنهج الدفاع الجزئي العربي، والتسلح، وتأميم قناة السويس، والتحرش الإسرائيلي.

١ ـ الاتفاقات الدفاعية العربية

على الرغم من توقيع البلدان العربية معاهدة الدفاع المشترك (١٣ نيسان/ابريل ١٩٥٠) لم تتخذ البلدان الأطراف فيها تدابير جدية لتنفيذ أحكامها تنفيذاً كاملاً يحقق أغراضها ويؤسس نظاماً دفاعياً جماعياً، ولم تتوضح معالم الدفاع المشترك إلا بعد قيام ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ في مصر، وبالدقة بعد نحو ثلاث سنوات من قيامها.

ولقد أدركت الثورة المصرية أن حماية أمن مصر الوطني محكومة بأصول الصراع العربي - الإسرائيلي وأسبابه وعوامله وتطوراته، وهي بذلك تشارك الأقطار العربية، وخصوصاً المحيطة بفلسطين، هذا الادراك.

يضاف إلى ذلك أن مصر كانت تواجه مشكلة الوجود العسكري البريطاني في قناة السويس، وملكية دول أجنبية أسهم القناة كشركة أسست في عهد السيطرة الاستعمارية على مصر. وبذلك كان على النظام الجديد في مصر أن يحلّ المسألة الوطنية في بادىء الأمر.

ولقد كان ثمة تناقض من جهة بين توجهات بعض الحكومات العربية في التعاون مع بريطانيا في إطار معاهدات ثنائية أو أحلاف من أطرافها بريطانيا ودول أجنبية أخرى، وبين حاجة مصر الملحة إلى حل المسألة الوطنية. وقد دفع هذا التناقض مصر إلى تجنب العمل في إطار معاهدة الدفاع المشترك وأجهزتها، حتى لا يتجسّد التناقض في ذلك الإطار، واتجهت مصر إلى عقد اتفاقيات دفاعية ثنائية وثلاثية، لتكون بديلاً عن المعاهدة ريثما يزول التناقض المذكور.

إضافة إلى هذه العوامل، كانت إسرائيل دائمة الاستفزاز والتحرّش بالبلدان العربية المحيطة، فتزايدت اعتداءاتها وضرباتها العسكرية، وتزايد معها شعور تلك البلدان بتعاظم خطر إسرائيل.

وهكذا بدأت سلسلة من الاتفاقيات الدفاعية الثنائية والثلاثية بين الأقطار العربية، فعقدت اتفاقيات: بين مصر وسوريا (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥)، وبين مصر والسعودية (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥)، وبين مصر والسعودية واليمن (٢١ نيسان/ابريل ١٩٥٦)، وبين مصر والأردن (٦ أيار/مايو ١٩٥٦)، وبين الأردن وسوريا (٢٠ أيار/ مايو ١٩٥٦)، وبين مصر وسوريا والأردن (٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦). وكانت هذه الاتفاقيات بمجموعها ومضمونها ومغزاها، مبعث قلق وخوف لدى إسرائيل.

٢ - الأسلحة من الكتلة الشرقية

كانت الدول الغربية المصدِّر الوحيد للأسلحة إلى البلدان العربية. وكان الغرب يتحكم بتصدير تلك الأسلحة، ويخضعها لإراداته وشروطه السياسية، في حين كان يزود إسرائيل بالأسلحة الحديثة دون شروط ولا حساب.

وقد كسرت مصر وسوريا هذا الاحتكار السلاحي، فعقدت سوريا مع تشيكوسلوفاكيا في ربيع ١٩٥٥ صفقة أسلحة بقيت في طي الكتمان[١]. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ أعلنت

(١) Patrick Seal, *The Struggle for Syria: A Study of Post War Arab Politics, 1954-1985* (London; New York: Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, Oxford University Press, 1965), p. 233.

مصر عن اتفاقية عقدتها مع تشيكوسلوفاكيا[٢] لتزويدها بالأسلحة. وقد جاءت هذه الاتفاقية لتكون سبباً مباشراً لإثارة إسرائيل، وإمعانها في تصعيد الأحداث والمواقف نحو الحرب. كما جاءت الاتفاقية ضربة موجهة للنفوذ الغربي والسياسة الغربية في المنطقة، إذ كوّنت بظروفها وحجمها ومعانيها السياسية ونتائجها المباشرة وغير المباشرة، نقطة تحوّل خطيرة، ليس في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي فحسب، بل في تاريخ المنطقة أيضاً. ولذلك، كان من المتوقع أن ترد الدول الغربية بعنف على هذه الخطوة، التي تمثل تمرداً على السيطرة الغربية، وتفقد الدول الاستعمارية أداة ضغط كبيرة على البلدان العربية، حين كان تصدير السلاح وقفاً على الغرب وحده.

وقد علّق رئيس وزراء إسرائيل موشي شاريت على اتفاقية الأسلحة بقوله: «إنها خطر لا مثيل له. ومن المحتم أن تؤثر تأثيراً بالغاً في أمن إسرائيل [. . .] كما أنها غيرت ميزان القوى تغييراً حاسماً وضع حداً لتفوق إسرائيل النوعي على مصر. إنها خطر داهم لم تشهده إسرائيل منذ حرب الاستقلال»[٣].

تلك كانت نظرة إسرائيل إلى صفقة الأسلحة. ومن هنا كان لهذه الاتفاقية تأثيرها الحاسم في السياسة الإسرائيلية، وخصوصاً في مجال سياستها الحربية ومصادر حصولها على السلاح. وكانت السياسة الفرنسية قد رأت أن تتخذ اتجاهاً جديداً بعد انفجار الثورة الجزائرية ومؤازرة مصر لها. وهكذا بدأ نمو المصالح المشتركة بين فرنسا وإسرائيل، يغذيه عداء الطرفين للسياسة المصرية العربية. وأصبحت فرنسا المورّد الأول للسلاح الغربي إلى إسرائيل.

٣ ـ تأميم قناة السويس

أيقنت قيادة الثورة المصرية أن استقلال مصر لا يكتمل إلا إذا حررت قناة السويس من الملكية الأجنبية لأسهمها، ومنعت الدول الأجنبية من التدخل في شؤونها، وأعادت القناة إلى السيادة الوطنية. وفي الوقت نفسه كانت مصر بحاجة إلى واردات القناة لتوظفها في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى مشروع إقامة سدّ جنوبي أسوان سمي «السد العالي».

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية عرضت على مصر أن تقدم إليها قرضاً مالياً لبناء السد، ثم سحبت عرضها في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٥٦، وتبعها البنك الدولي، تعبيراً عن عدم رضا الولايات المتحدة عن معارضة مصر حلف بغداد، ووقوفها ضد أي ربط للمنطقة العربية بعجلة المصالح الأمريكية.

---

(٢) أدت تشيكوسلوفاكيا آنذاك دور المصدّر المباشر لأسلحة تم الاتفاق عليها مع الاتحاد السوفياتي.

(٣) Ernest Stock, *Israel on the Road to Sinai*, *1949-1956,* with a sequel on the six-day war, 1967 (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1967), p. 147.

وحتى توفر مصر الأموال اللازمة لبناء السد، أعلن عبد الناصر في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦ تأميم الشركة العالمية لقناة السويس، مستعيداً بذلك حقوق مصر. وقد فاجأ هذا القرار الوطني الدول الغربية، وضرب مصالح اقتصادية عزيزة عليها في المنطقة، وأثار مباشرة ردود فعل غربية غاضبة، إذ هددت بريطانيا وفرنسا باللجوء إلى القوة. ولقد عبّر رئيس وزراء بريطانيا أنطوني إيدن عن شدة الصدمة التي تلقتها بلاده من جراء تأميم القناة، بقوله: «أصبح عبد الناصر يقبض على قصبتنا الهوائية. وإنه لأفضل للامبراطورية البريطانية أن تنهار من أن تظل تعاني سكرات موت بطيء»[٤].

٤ ـ الاعتداءات والمذابح الإسرائيلية

دأبت إسرائيل على اختلاق الأسباب للاعتداء على البلدان العربية المجاورة أرضاً وسكاناً، ولخرق اتفاقيات الهدنة، ابتغاء الحصول على مكاسب أرضية أو عسكرية جديدة. وكمثال على ذلك محاولتها تجفيف مستنقعات بحيرة الحولة الواقعة في المنطقة المجردة من السلاح والقريبة من الحدود السورية. وقد أقدمت في ربيع ١٩٥١ على طرد العرب الذين يسكنون هذه المنطقة، لتحصل على أرض وتكسب ميزة عسكرية في مواجهة الحدود السورية. وأدى ذلك إلى وقوع اصطدامات عسكرية متعددة بين سوريا وإسرائيل، نظر مجلس الأمن فيها غير مرة، وأقر أنه لا سلطان لإسرائيل على تلك المنطقة.

وتلا هذه المحاولة سعي إسرائيل، خلافاً لاتفاقية الهدنة مع سوريا، لحفر قناة بين نهر الأردن وبحيرة طبرية. وتدخّل مجلس الأمن في الأمر ليردع إسرائيل عن محاولتها.

وفي النقب أقدمت إسرائيل، خرقاً لاتفاقية الهدنة مع مصر، على طرد القبائل العربية من منطقة العوجة المجردة من السلاح، ودفعتها إلى داخل الحدود المصرية.

ومن أبرز الأحداث المعبرة عن عدوانية إسرائيل واستفزازاتها، تلك المجموعة من المذابح والغارات. وكان أبرزها مذبحة قبية، ففي ليلة ١٤ ـ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣، عبرت قوة عسكرية إسرائيلية خطوط الهدنة في الضفة الغربية، وغدرت بسكان قرية قبية، وقتلت ٦٧ منهم، بينهم نساء وأطفال، ودمرت ٥٦ بيتاً. وفي ليلة ١٠ ـ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ أغارت قوة مسلحة من الجيش الإسرائيلي على قرية قلقيلية، فيما وراء خطوط الهدنة في الضفة الغربية، ولقيت مقاومة شديدة من المناضلين الذين استشهد منهم سبعون. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، وهو يوم بدء الغزو الإسرائيلي لسيناء، دخلت قوة إسرائيلية قرية كفر قاسم الواقعة داخل إسرائيل، وقتلت ٤٨ عربياً من سكانها[٥].

---

(٤) حسن البدري، «عدوان ١٩٥٦ ... قمة عدم التكافؤ،» السياسة الدولية، السنة ١٣، العدد ٤٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٧)، ص ٩٩.

(٥) انظر وقائع هذه الاعتداءات في: هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم ١، ٤ مج (بيروت: الهيئة، ١٩٨٤)، مادة «مذبحة» ومادة «اعتداء».

وطوال المدة بين حربي ١٩٤٨ و١٩٥٦، خرقت إسرائيل اتفاقات الهدنة مرات جد كثيرة، كما تشهد على ذلك سجلات الأمم المتحدة. ومن أبرز الغارات والانتهاكات التي قامت بها، الغارة على قطاع غزة في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٥٥، التي سقط ضحيتها ٢٩ من الفلسطينيين والمصريين[٦]، والغارة الثانية على القطاع في ٨ حزيران/يونيو ١٩٥٥، واحتلالها العوجة في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥، واعتداؤها على الصبحة والكونتيلا في سيناء في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، وعلى الأراضي السورية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ (٥٦ قتيلاً)، وعلى قطاع غزة في ٥ نيسان/ابريل ١٩٥٦ (٤٣ قتيلاً و١٠٣ جرحى)، وعلى الأردن في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٥٦. وتلا هذه الغارة سبع غارات على الأردن كان آخرها في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦.

وقد تجسد رد مصر على هذا التحدي الإسرائيلي في إنجازين: أولهما حصولها على أسلحة من الكتلة الاشتراكية؛ وثانيهما تطوير أعمال كتيبة الفدائيين الفلسطينيين التي كان يقودها ضباط مصريون في غزة، لتصبح عمليات إغارات مسلحة، بعد أن كانت مقصورة على أعمال الاستطلاع والاستخبارات.

ثانياً: الوضع الإسرائيلي

بعد أن كسبت الصهيونية معركة تأسيس الدولة في فلسطين، راحت إسرائيل تسعى إلى تحقيق عدة أهداف، أهمها: (١) كسر إرادة الرفض والمقاومة في الأقطار العربية المحيطة؛ (٢) منع أي بلد عربي من الحصول على قوة عسكرية ضاربة وقادرة على التصدي للجيش الإسرائيلي؛ (٣) التوسع باحتلال أراضٍ جديدة.

في هذا الوضع ذي الأهداف المحددة، برزت عدة عوامل، منها: معالجة الحصار المضروب على إسرائيل، ومشكلة غياب قوة داعمة هي القوات البريطانية في قناة السويس، والتسلح والهجرة والتوسع.

١ ـ الحصار الاقتصادي على إسرائيل

نظمت الحكومة المصرية، منذ العام ١٩٥٠، شؤون تفتيش السفن المارة في مياهها الإقليمية والطائرات الهابطة في مطاراتها، على اعتبار أنها في حالة حرب مع إسرائيل. وتضمنت قائمة المواد المعرضة للمصادرة، كغنائم حرب: الأسلحة والذخائر، والمعدات الحربية وقطع الغيار والمواد المتفجرة والكيميائية والعقاقير والأجهزة والآلات الصالحة للاستعمال في الحرب الكيميائية، إضافة إلى الوقود والطائرات والسفن والجرارات والسيارات

(٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **العسكرية الصهيونية**، تقديم محمد حسنين هيكل، ٢ ج (القاهرة: المركز، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤)، ج ٢، ص ١٩٨.

والمعادن والمواد الغذائية، وكل ما من شأنه تقوية مجهود إسرائيل الحربي في فلسطين[٧]. ثم قامت مصر بتحصين جزيرتي تيران وصنافير، على مدخل خليج العقبة في العام نفسه، لكي تتمكن من مراقبة السفن المارة في المضيق، بعد أن تنازلت السعودية عن هاتين الجزيرتين لمصر. وفي سنة ١٩٥٥، أصدرت مصلحة الموانىء والمنائر المصرية نظاماً يفرض على جميع السفن المتجهة صوب مضيق تيران إخطار السلطات المصرية بمرورها قبل ٧٢ ساعة، وتقديم جميع المعلومات والبيانات المتعلقة باسم السفينة ونوعها وجنسيتها وحمولتها واتجاهها وموعد مرورها في المضيق، ثم منعت الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، سواءً في البحر أو في الجو، وأقدمت مصر كذلك على فرض قيود على مرور السفن في قناة السويس، من شأنها تشديد الحصار الاقتصادي على إسرائيل، وفق ما تقتضيه حالة الحرب في أحكام القانون الدولي.

٢ ـ إجلاء القوات البريطانية عن قناة السويس

جهدت إسرائيل وحلفاؤها في الحفاظ على إسرائيل متفوقة عسكرياً على البلدان العربية، ولم يسبق أن أثارت إسرائيل مسألة توازن القوى على نطاق واسع إلا بعد أن وقّعت مصر وبريطانيا اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤). وكان ذلك يعني بالنسبة إلى إسرائيل تحرر مصر من أي نفوذ بريطاني. وفي هذا الصدد قال موشي شاريت رئيس الوزراء. «إنه كان ينبغي على بريطانيا أن تجعل عقد اتفاق قناة السويس مشروطاً بعقد الصلح مع إسرائيل، أو أن تعطى إسرائيل ـ على الأقل ـ معونة تتوازن مع الفائدة التي حصلت عليها مصر بعد سيطرتها على القناة»[٨].

حاولت إسرائيل أن تثني بريطانيا عن الخروج من قناة السويس. ولكن مساعيها فشلت، فأرسلت جواسيسها إلى مصر ليقوموا بأعمال تخريبية ضد المنشآت الأمريكية والبريطانية فيها لعلها تعطل تنفيذ اتفاقية الجلاء. وقد انفضحت عمليات هؤلاء الجواسيس، ونشأت في إسرائيل أزمة عرفت بفضيحة لافون، نسبة إلى وزير الدفاع الذي أمر بتنفيذ تلك العمليات.

٣ ـ التسلح

سعت إسرائيل فيما بين حربي ١٩٤٨ و١٩٥٦ إلى: (أ) الحصول على المعونات الاقتصادية التي تساعد على استيعاب المهاجرين وتعزيز البناء الاقتصادي؛ (ب) الحصول على

---

(٧) لبنان، وزارة الدفاع الوطني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، سلسلة الدراسات؛ ٣٤ (بيروت: الوزارة؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ٢١١.

(٨) Stock, *Israel on the Road to Sinai, 1949 - 1956*, p.81.

الأسلحة والمعدات لقواتها المسلحة؛ (ج) الحيلولة دون حصـول البلدان العربيـة على أسلحـة تكفل لها التفوق على إسرائيل.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، قام المسؤولون الإسرائيليون بسلسلة من الـزيارات والمباحثات مـع الدول الغـربية، فـزار وزير الخـارجية لنـدن عام ١٩٥٢، وحصـل على قـرض وأسلحة بريطانية. ثم زار واشنطن في العام نفسه، وعقد اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية للأمن المتبادل، وذلك في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢.

وكـانت أهم صفقة للسـلاح هي تلك التي عقدتهـا إسرائيل مـع فرنسـا، حينما عقـدتا العزم على الاعتداء على مصر.

٤ ـ الهجرة إلى إسرائيل

تحسنت أحوال إسرائيل الاقتصادية والـديمغرافيـة بسبب تدفق المسـاعدات الخـارجية، وتتالي موجات كثيفة من المهاجرين، عـرفت باسم «الهجـرة الجماعيـة»، وأدت إلى زيادة عـدد السكـان اليهود من ٧١٦٦٧٨ نسمـة عام ١٩٤٨ إلى ١٤٠٤٣٩٢ نسمـة عـام ١٩٥١[٩] (من بينهم ٣٥٣٢٢٠ شخصـاً فقط مولـودون أصلاً في فلسـطين). وهكذا تضـاعف عـدد سكـان إسرائيل في خلال الأعـوام الثلاثـة الأولى من إنشائهـا. وصاحب زيـادة عدد السكـان نشاط ضخم في مجـال الاستيـطان يهـدف إلى دعم المكتسبـات الجغـرافيـة، واستيعـاب مـزيـد من المهاجرين. ولذلك أقيمت ٣٠٠ مستعمرة جديدة في خلال السنـوات ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢ فقط، وهو عدد يساوي عدد جميع المستعمرات التي أنشئت قبل إعلان الدولة عام ١٩٤٨[١٠].

وفي الوقت نفسه عملت إسرائيل على دعم وتطوير قاعدتها الاقتصادية ومواردها المالية، مستندة في ذلك، بصورة أساسية، إلى المساعدات والقروض المالية الخارجية. وقد نجحت في مجال الحصول عـلى المعونـات الماليـة. وكانت اتفـاقية التعـويضات الألمـانية هي الـوسيلة التي تمكنت إسرائيل بها من مواجهة الأعباء الاقتصادية كافة، وإنشاء قاعدة صناعية كبيرة. وظلت هذه التعويضات تتدفق إلى إسرائيـل طوال اثني عشر عـاماً، فيـما بين عـامي ١٩٥٤ و١٩٦٥ وقيمتها خمسة مليارات دولار.

٥ ـ التوسع الجغرافي

ثمة أسباب بعيدة غير مباشرة للغزو الإسرائيلي لسيناء، انضـافت إلى الأسباب القـريبة

(٩) Edward N. Luttwak and Dan Horowitz, *The Israeli Army* (London Allen Lane; Penguin Books, 1975), p. 81.

(١٠) ملف أمن إسرائيل في الثمانينات، ترجمات مختارة من مصادر عبرية، مجموعة من الباحثين (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص ٢١٨. ملف محدود التوزيع.

المباشرة. فإسرائيل تزعم أن سيناء جزء من تاريخها الديني، وفيها جبل الطور حيث نزلت الشريعة الموسوية، وتكرس اصطفاء الشعب المختار. وتريد إسرائيل أن تجعل بينها وبين مصر حداً جغرافياً واضحاً، هو قناة السويس، فإذا ما بلغتها، ضمنت المشاركة في إدارة القناة، ومرور سفنها فيها، وإبعاد القواعد الجوية المصرية نحو ٢٥٠ كلم عن المناطق الصناعية والمدن الإسرائيلية، وقطع الاتصال البري بين الجيش المصري والجيوش العربية في الجبهة الشرقية.

ثالثاً: الوضع الدولي

كانت الحرب الباردة محتدمة بين القطبين العالميين الأمريكي والسوفياتي، ومناطق الاحتكاك بينها متعددة في مختلف أنحاء العالم. وكانت دوامة الأحلاف الغربية ناشطة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتزعم مصر التيار المناهض لها، كما تتقدم تيار التحرر في العالم الثالث.

وفي هذا الإطار برزت عدة ظواهر، مثل الأحلاف الغربية ومشروعاتها، ودور إسرائيل في إطار الاستعمار الجديد، ونشوء حركة عدم الانحياز، ودعم مصر حركات التحرر وخصوصاً في افريقيا.

١ ـ الأحلاف ودور إسرائيل

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تحاول الدول الغربية تعزيز قوتها في المنطقة العربية، عن طريق إقامة الأحلاف العسكرية. وقد رحبت إسرائيل بهذه السياسة الاستعمارية، لتوافقها مع خططها الموجهة ضد العرب. وبذلت قصارى جهدها للانضمام إلى أي نظام غربي له بعض صفات الحلف العسكري «وفي تقديرها أن هذا سيكون له تأثير نفسي كبير، وأن نفوذ الدول الكبرى الغربية يساعد في الضغط على العرب لكي يتنازلوا إلى حد ما لمصلحة إسرائيل»[11]. وفي الوقت نفسه استمرت الدول الغربية تدبر الخطط، بهدف تأمين سلامة إسرائيل والاطمئنان إلى استمرار بقائها، بمحاولة طمس معالم ما تبقّى من قضية فلسطين، وإثارة الفرقة بين البلدان العربية، لابقائها ضعيفة مفككة، وهو ما يمثل أهمية بالغة لأمن إسرائيل ووجودها واستقرارها.

وقد استطاعت الجيوش العربية الرد على هذا المساعي بإقرار معاهدة الدفاع المشترك في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٥٠. ورأت الدول الغربية الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا) في هذه المعاهدة خطراً يهدد إسرائيل، التي أسرعت تشكو أن هذا «الحلف العربي» سيؤدي إلى اختلال التوازن العسكري في المنطقة. وهكذا قامت الدول الثلاث

---

(١١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العسكرية الصهيونية، ج ٢، ص ١٧٩.

بإصدار بيانها المعروف بـ «البيان الثلاثي» في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٥٠، أي بعد شهر تقريباً من اعلان المعاهدة العربية. وقد تضمن البيان: (أ) معارضة سباق التسلح بين العرب وإسرائيل، وفرض قيود على شحن الأسلحة والعتاد الحربي إلى البلدان الأطراف في النزاع العربي - الإسرائيلي؛ (ب) معارضة أي استخدام للقوة أو أي تهديد باستخدامها بين بلدان المنطقة؛ (ج) ضمان الحدود وخطوط الهدنة؛ (د) إذا تبين أن أي بلد من بلدان المنطقة يستعد لانتهاك حرمة الحدود أو خطوط الهدنة، فإن الدول الأطراف في البيان لن تتردد، تنفيذاً لالتزاماتها، بصفتها أعضاء في الأمم المتحدة، في التدخل باسم منظمة الأمم المتحدة أو خارج نطاقها.

وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١ أصدرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا بياناً حول مشروع «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط» دعت فيه البلدان العربية، وعدداً آخر من البلدان، إلى الانضمام إليها. واقترحت أن يكون مقر هذه المنظمة في مصر، وأن تقوم الحكومات العربية بوضع قواتها المسلحة وقواعدها العسكرية تحت تصرّف القائد العام للمنظمة. ولم تنسَ دول البيان الثلاثي أن تبعث برسالة خاصة إلى إسرائيل تعبر فيها عن إدراكها صعوبة ضم إسرائيل والبلدان العربية في منظمة دفاعية واحدة، وتؤكد أن مصالح إسرائيل الخاصة سوف تجد كل حماية ورعاية. وقد رفضت البلدان العربية هذا المشروع. وفي حين بذلت إسرائيل أكبر الجهود والمساعي للانضمام إليه، أعلن العرب أن الخطر الحقيقي الذي تتعرض له بلادهم هو الخطر الصهيوني، وليس الخطر الشيوعي الذي يصوره الغرب لهم[١٢].

وفي ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٥ عقد العراق وتركيا معاهدة دفاعية، اصطلح على تسميتها «حلف بغداد». وقد عقدت المعاهدة بتشجيع من بريطانيا والولايات المتحدة، ثم انضمت إليها بريطانيا وباكستان وإيران في غضون العام نفسه. أما الولايات المتحدة فقد ساهمت في عضوية بعض لجان الحلف. وقد نصت المعاهدة في مادتها الخامسة على ترك باب العضوية مفتوحاً أمام البلدان الأخرى التي يعنيها الدفاع عن السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط من «الخطر الشيوعي». ولم يجد هذا الحلف تأييداً من البلدان العربية، سوى المملكة العراقية ممثلة بشخص رئيس وزرائها آنذاك نوري السعيد. وكانت البلدان العربية مقتنعة بأن الخطر الحقيقي على المنطقة يأتي من إسرائيل وحلفائها وليس من جهة أخرى.

إنهمكت مصر في صراعها ضد الاستعمار الجديد وأحلافه ومشروعاته في الشرق الأوسط، وواجهت الولايات المتحدة وبريطانيا، مستندة إلى أن الدفاع عن المنطقة العربية يجب أن يعتمد على البلدان العربية نفسها. وكان عبد الناصر يرى في الاستعمار العدو الأول لمصر، فهو «القوى الكبرى التي تفرض على المنطقة كلها حصاراً قاتلاً، أقوى وأقسى ألف مرة من الحصار

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٨١.

بخنادقنا في الفالوجة»[١٣]. كانت «إسرائيل هي أداة الضغط الجاهزة والأشد فعالية وطواعية بيد الغرب، فضلاً عن كونها الجهة التي تملك أيضاً أسبابها الخاصة لمعاداة نظام عبد الناصر وإحباط سياساته»[١٤].

٢ ـ حركة عدم الانحياز

ومن بين الأحداث التي تميز بها العام ١٩٥٥، انعقاد مؤتمر باندونغ في أندونيسيا في نيسان/ابريل، وإعلانه مبدأ الحياد الايجابي، وإصداره بياناً عنيفاً ضد سياسة إسرائيل العدوانية. ومن نتائج المؤتمر: اعتراف مصر بالصين الشعبية في ١٦ أيار/ مايو ١٩٥٦، رداً على موافقة الولايات المتحدة على تسليح فرنسا إسرائيل؛ وريادة مصر في تأسيس حركة عدم الانحياز؛ وإنشاء جبهة عريضة لمجابهة الاستعمار وإسرائيل؛ ومساندة حركات التحرر الوطني في البلاد المستعمَرة. وكان لهذا كله أثره في إثارة عداء الدول الغربية، وخصوصاً بريطانيا وفرنسا ضد مصر.

٣ ـ دور مصر التحريري في افريقيا

لم تكن الإمبراطوريتان الاستعماريتان البريطانية والفرنسية، قد استوعبتا بعد، في الخمسينيات، نتائج الحرب العالمية الثانية، ونهضة الشعوب المستعمَرة للتحرر. وكانت افريقيا هي القارة التي تصارعت على ساحتها قوى الاستعمار وقوى التحرر الوطني. وقد ساهمت لمصر بدور كبير في مساعدة قوى التحرر الافريقية، فوقفت مع ثورة الماو ماو في كينيا (١٩٥٣)، وثورة الجزائر (١٩٥٤)، وثورة الكاميرون (١٩٥٦)، وقطعت علاقاتها ببريطانيا (١٩٥٦) لأنها أعطت السلطة في روديسيا (زمبابوي) إلى غير أهلها الشرعيين؛ وساهمت في إنشاء الرابطة الافريقية (١٩٥٥) التي ضمت جميع حركات التحرر الوطني في افريقيا. وغدت القاهرة السند الأول لهذه الحركات والمقر الأساسي لقياداتها السياسية.

كان موقف مصر من الثورة الجزائرية، بصورة عامة، وتقديمها العون إليها في مختلف المجالات، السبب الرئيس الذي دفع فرنسا إلى تبني فكرة ضرب مصر وقيادتها السياسية، ولا سيما عندما طلب المسؤولون الفرنسيون من عبد الناصر أن يكف عن مساعدة الثورة الجزائرية، فأعلن في ١٥ آذار/مارس ١٩٥٦: «إن التخلي عن مساعدة الوطنيين الجزائريين يعني أن أتخلى عن قوميتي العربية»[١٥].

كل هذا أوغر صدر لندن وباريس على مصر، حتى أصبحت بريطانيا وفرنسا تنتظران الفرصة السانحة للانتقام من مصر، ومن قيادتها بصورة خاصة.

---

(١٣) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، ص ٩٥.

(١٤) فيصل حوراني، عبد الناصر وقضية فلسطين (نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٧)، ص ١١.

(١٥) البدري، «عدوان ١٩٥٦... قمة عدم التكافؤ» ص ٩٩.

رابعاً: قرار الحرب

رأت إسرائيل في حصول مصر على أسلحة من الكتلة الشرقية عاملاً خطيراً لا بد من التصدي له قبل أن تترسخ جذوره ويأخذ أبعاده في الميدان العسكري. لهذا دار نقاش صريح في إسرائيل حول شنّ «حرب وقائية لتأمين الوجود»، بسبب اختلال ميزان القوى.

وفي مطلع العام ١٩٥٦ عزمت إسرائيل على أن تباشر حرباً وقائية ضد مصر، بسبب العوامل والأسباب المذكورة. وقد عبّر عن ذلك مناحيم بيغن، عضو الكنيست، في بيان قال فيه: «إنني من أنصار حرب وقائية ضد الدول العربية، دون أي تردد أو تحفّظ. بذلك نحقق هدفين: سحق القوات العربية وتوسيع أرضنا»[١٦].

وعلى هذا الأساس عاد دافيد بن غوريون إلى الحكم وزيراً للدفاع في حكومة موشي شاريت، وكان قد استقال من منصبي رئيس الحكومة ووزير الدفاع في العام ١٩٥٣، وكان من أسباب عودته شعوره بأن الحرب لا يمكن تجنبها.

وحينما أقامت مصر وسوريا قيادة عسكرية مشتركة (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥) استدعى بن غوريون رئيس الأركان موشي ديان، وأمره بأن يكون «مستعداً لاحتلال مضايق تيران وشرم الشيخ ورأس نصراني، وجزيرتي تيران وصنافير، بقصد تأمين الملاحة الحرة في خليج العقبة والبحر الأحمر»[١٧] وقد عدّد ديان في مذكراته عن حرب ١٩٥٦ أسباب اتخاذ قرار الحرب بما يلي: «١ - تزايد أعمال الفدائيين العرب ضد إسرائيل، ٢ - قفل الملاحة الإسرائيلية في مضايق تيران، ٣ - حصول مصر على الأسلحة ودلالته الحاسمة على أن مصر تستعد لجولة تالية [...] فضلاً عما سببته الصفقة المصرية من اختلال في ميزان القوى المهتز أصلاً بين إسرائيل والبلدان العربية»[١٨].

ثمة سبب آخر له أهمية خاصة من وجهة النظر الإسرائيلية، هو الحالة المعنوية التي ترتبت على الموقف السياسي والعسكري العام من ناحية، وعلى قضية لافون وضباط استخبارات الجيش وما لحقها من فشل ومحاكمات جواسيس إسرائيل في مصر من ناحية أخرى. ويمكن أن نضيف سبباً آخر، هو إحساس القيادة العامة الإسرائيلية بأن الجيش الإسرائيلي فقد قدرته على الردع بأسلوب الغارات، وأنه أصبح من الضروري تغيير هذا الأسلوب.

وعلى هذا، مضت إسرائيل تستعد للحرب، وتصعّد الموقف العسكري تحقيقاً لسياستها الحربية، فقضت عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦، وهي تستعد للصدام المسلح مع مصر استعداداً

---

(١٦) بيرنار غرانوتييه، إسرائيل سبب محتمل لحرب عالمية ثالثة، ترجمة محمد سميح السيد (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨٤)، ص ٤٣.

(١٧) Moshe Dayan, *Diary of the Sinai Campaign* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1966), p. 12.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤.

كبيراً. وحين وقّعت مصر اتفاقية الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا، أصبحت الحرب من وجهة نظر إسرائيل أمراً لا مفر منه. وكان بن غوريون ينوي مفاجأة العرب بأن يفرض عليهم وقت المواجهة الإسرائيلية العربية التالية ومكانها.

ونظراً إلى توافر أسباب الحرب من وجهة نظر إسرائيل، اعتلى بن غوريون في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ منصب رئيس الوزراء، واحتفظ بمنصب وزير الدفاع. وقال في بيانه الذي ألقاه في الكنيست في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر: «إنه إذا انتهكت حقوقنا بوساطة أعمال العنف في البحر أو البر، فإننا سنحتفظ لأنفسنا بحرية العمل للدفاع عن حقوقنا بأفضل وسيلة مستطاعة ومؤثرة. وإذا فتحت خطوط الهدنة للمخربين القتلة عبر الحدود فإنها لن تغلق أمام المدافعين وأمام المقاتلين». وقد علّق ديان على هذا الخطاب قائلاً: «إنه ليس هناك بيان أوضح مما أدلى به رئيس الوزراء في الكنيست بشأن نيته في أن يصدر الأمر إلى الجيش ليعبر الحدود إذا استمر الموقف الجامح»[19].

اتخذت حكومة إسرائيل في تموز/يوليو ١٩٥٦ قرار شن الحرب، وأمرت هيئة الأركان العامة أن تنهي الصيغة الأخيرة لخطة العمليات التي حملت الإسم الكودي «قادش».

وهكذا توافرت الأسباب والعوامل لتتفق بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على محاربة مصر. وكان العاملان الآتيان من أهمها وأكثرها أثراً في جعل الحرب ضد مصر أمراً ممكناً: (١) نجاح إسرائيل في الحصول على كميات ضخمة من الأسلحة، بدأت تتدفق إليها منذ أوائل العام ١٩٥٦، وخصوصاً المدافع والدبابات والطائرات النفاثة الفرنسية الحديثة من طراز ميستير؛ (٢) القرار الذي اتخذته بريطانيا وفرنسا بالتدخل عسكرياً ضد مصر في إثر قيام الحكومة المصرية بتأميم شركة قناة السويس. فبريطانيا تسعى لحماية مصالحها بعد إعلان تأميم شركة القناة. أما فرنسا فكانت شديدة الرغبة في التخلص من نظام الحكم الوطني في مصر، الذي يشجع الثورة الجزائرية ويؤازرها، وبالتالي يعرّض المصالح الفرنسية في شمالي افريقيا برمتها للانهيار. وهكذا التقت الأهداف الاستعمارية لإسرائيل والغرب في المنطقة التقاء واقعياً ملموساً.

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٢.

الفصل الثالث عشر

ميزان القوى وانتشار القوات

أولاً : ميزان القوى

اتسمت حرب ١٩٥٦ باختلال كبير في ميزان القوى وتنوع القوات. ففي حين لم يكن في الجانب العربي من مسرح الحرب سوى قوات مصر، كان في الجانب الآخر قوات دولتين عظميين وإسرائيل.

١ ـ مصر

لم تكن مصر قد استكملت تدريب قواتها على الأسلحة السوفياتية الجديدة حينما بدأ العدوان الثلاثي. وكان قوام القوات المسلحة المصرية عشية بدء الحرب يتألف من فرقتي مشاة (الفرقتين الثانية والثالثة)، وفرقة مدرعة (الفرقة الرابعة)، فضلاً عن أربعة ألوية مشاة مستقلة أخرى، وثلاث كتائب مدرعة مستقلة، ووحدات دفاع جوي وحرس حدود، ونحو لواء من القوات الفلسطينية (حرس حدود فلسطين)، ووحدات شبه نظامية قليلة القيمة عسكرياً من الحرس الوطني وجيش التحرير الوطني. وفي الجملة كانت القوات البرية المصرية النظامية تتألف من ١٢ لواء مشاة، من بينها لواء مشاة ميكانيكي موزع على المجموعات المدرعة، وأربعة ألوية احتياط، وثلاث مجموعات مدرعة، بخلاف الكتائب المدرعة الثلاث المستقلة، وبعض وحدات الاستطلاع المدرعة. وكان لدى مصر في الجملة نحو ٣٠٠ دبابة، و٧٧٦ مدفعاً وهاوناً، وكانت القوات الجوية تضم سبعة أسراب من المقاتلات، وسرب قاذفات مقاتلة، وسربي قاذفات، وثلاثة أسراب نقل جوي، وسرب إمداد جوي واتصال. وكانت القوات البحرية تضم مدمرتين، وسبع فرقاطات، و٢٤ زورق طوربيد، و٤٠ سفينة أخرى. وكانت هناك ثلاث غواصات لم يتم التدرّب عليها بعد.

٢ - إسرائيل

ما ان انتهت حرب ١٩٤٨ حتى أخذت إسرائيل تعيد بناء قواتها وتزويدها بالأسلحة الحديثة كماً ونوعاً. ووجدت في تعاطف الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية معها ما ساعدها على تجاوز البيان الثلاثي الذي بقي مطبقاً على البلدان العربية فقط، فقد «عقدت إسرائيل اتفاقاً مع الولايات المتحدة في ١٩٥٢/٧/٢٣ يحق لها بموجبه شراء الأسلحة الأمريكية. كما كانت الأسلحة تتدفق عليها من فرنسا وإنكلترا وكندا»[1]. وكانت الدول الثلاث، قبل ذلك، سمحت لإسرائيل بعقد صفقات لشراء الأسلحة والمعدات المتخلفة عن الحرب العالمية الثانية من المؤسسات الخاصة والأفراد[2] وكانت اتفاقياتها مع فرنسا في الأعوام ١٩٥٤ - ١٩٥٦ تتضمن أحدث الأسلحة من دبابات «آ. أم. أكس» (٢٠٠ دبابة)، وشيرمان، وطائرات ميستير (٧٢ طائرة) وأسلحة ومعدات حربية كثيرة أخرى[3]، وقد أخذت هذه الأسلحة تصل إلى إسرائيل بدءاً من ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٥٦.

بدأت إسرائيل في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ التعبئة السرية لقوات الاحتياط. وبلغت قواتها عشية الحرب ١٨ لواء، من بينها ثلاثة ألوية مدرعة، ولواء مظلات، وقد ضمت ٢٥٠ دبابة و٩٩٠ مدفعاً وهاوناً. وضمت قواتها الجوية تسعة أسراب مقاتلات، وسبعة أسراب قاذفات مقاتلة، وأربعة أسراب قاذفات، وثلاثة أسراب استطلاع، وسربي إمداد جوي واتصال. واشتملت هذه الأسراب على٢٤٩ طائرة مقاتلة، وثلاث قاذفات ثقيلة، و٣٣ طائرة نقل. وضمت القوات البحرية مدمرتين، وخمس فرقاطات، و٢٢ زورق طوربيد، و١٧ زورق إنزال، وثلاث سفن حراسة، وزوارق ساحلية[4].

٣ - بريطانيا

عبأت بريطانيا نحو ١٢٥ ألف جندي من قوات الاحتياط، وأعادت تدريبهم، وأرسلت وحدات منهم إلى قبرص ومالطا وجبل طارق. كما استولت البحرية البريطانية على عدد من السفن التجارية لاستخدامها في النقل البحري، وجهزت حاملات طائراتها بمزيد من

---

(١) بيرنار غرانوتييه، إسرائيل سبب محتمل لحرب عالمية ثالثة، ترجمة محمد سميح السيد (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨٤)، ص ٤٣.

(٢) محمود عزمي، «نظرية الأمن الإسرائيلي: الجذور والتطبيقات الأولى، ١٩٤٨ - ١٩٥٦،» الفكر الاستراتيجي العربي، السنة ١، العدد ١ (تموز/يوليو ١٩٨١)، ص ١٣٧.

(٣) Kennett Love, *Suez: The Twice - Fought War: A History* (London: Longman, 1970), p. 75.

(٤) يوسف عفرون، في يوم عاصف، بالعبرية صدر في تل أبيب، وترجم إلى العربية ترجمة خاصة ذات توزيع محدود، ص ٣٠.

الأسراب القاذفة المقاتلة، وأعدت قواعدها البحرية والجوية في قبرص ومالطا لاستقبال قوات الغزو البريطاني ـ الفرنسي لبورسعيد، وحشدت فيها نحو ٣٥ سرباً من الطائرات الحربية، فضلاً عن ١٣ سرباً آخر من القاذفات المقاتلة التي ستعمل من حاملات الطائرات، ومن أسراب طائرات الاستطلاع والطائرات العمودية. كما استكملت ملاكات الحرب لتشكيلات الفرقة المدرعة العاشرة في ليبيا، واللواء المظلي السادس عشر في قبرص، واللواء الثالث للمغاوير البحريين، والكتيبة المدرعة السادسة في مالطا، حيث تم تدريبها على عمليات الغزو البحري. وأجريت عدة مشروعات للتدريب المشترك بين المظليين البريطانيين والمظليين الفرنسيين. وجهزت سفينة قيادة بحرية لتكون مقراً عائماً للعمليات المشتركة. وأعد مركز قيادي بري مشترك في قبرص، وزود بمحطة إذاعة قوية لشن حرب نفسية. وبلغ حجم القوات البريطانية المحتشدة في قبرص ومالطا وليبيا وعدن، للاشتراك في العمليات العسكرية بشكل مباشر أو كاحتياطي استراتيجي، ما مجموعه ١٢ لواءً و٤٠٠ دبابة و١٣٠٠ مدفع وهاون وعشرة أسراب مقاتلات و١٥ سرب قاذفات مقاتلة و١٩ سرب قاذفات وسبعة أسراب نقل جوي وثلاثة أسراب استطلاع وسرب إمداد جوي واتصال، فضلاً عن قوة بحرية ضمت خمس حاملات طائرات وست طرادات و١٤ مدمرة وسبع فرقاطات وسبع غواصات و٩٤ قطعة بحرية متنوعة أخرى[٥].

٤ ـ فرنسا

أعلنت فرنسا التعبئة الجزئية، واستدعت نحو ٥٠ ألف جندي من الاحتياط. وخصصت بعض قطع الأسطول الفرنسي لتعزيز البحرية الإسرائيلية والتعاون مع القوات البرية الإسرائيلية بتقديم الدعم الناري الساحلي لها في رفح، كما أرسلت الجناح الجوي الأول من المقاتلات طراز (ف ـ ٨٤) من قاعدته الجوية في فرنسا إلى مطار اللدّ في فلسطين المحتلة، والجناح الثاني من المقاتلات (ميستير ٤ ـ أ) من قاعدته في فرنسا إلى حيفا، وذلك لتوفير الحماية الجوية للأجواء الإسرائيلية. وحشدت، إضافة إلى ذلك، الطائرات التي كانت موجودة في قواعد قبرص وفوق ظهر حاملتي طائرات كانتا ضمن قواتها البحرية المشتركة في الغزو. وبلغت جملة قواتها الجوية التي حشدتها: ستة أسراب مقاتلات في اللدّ وحيفا وثلاثة أسراب نقل جوي وثلاثة أسراب مقاتلات في قبرص وثلاثة أسراب استطلاع جوي وستة أسراب نقل جوي في قبرص أيضاً وثلاثة أسراب قاذفات مقاتلة فوق ظهر حاملتي الطائرات، أي ٢٤ سرباً في الجملة، إضافة إلى الطائرات التي أمدت إسرائيل بها عشية بدء القتال، والبالغ عددها ٣٦ طائرة «ميستير ٤ ـ أ» وبعض طائرات النقل الجوي. وبلغ حجم القوات البرية الفرنسية المعدة للاشتراك في غزو بورسعيد: خمسة ألوية و١٠٠ دبابة و٢٢٠ مدفعاً وهاوناً. كما ضمّت القوات البحرية بارجة وحاملتي طائرات وطرادين وأربع مدمرات وثماني فرقاطات

---

(٥) الموسوعة العسكرية، رئيس التحرير الهيثم الأيوبي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧)، ج ١، ص ٦٦٦ ـ ٦٦٨.

وغواصتين و١٤ قطعة بحرية أخرى. يمكن إيجاز ميزان القوى بالشكل التالي[٦]:

	قوات العدوان الثلاثي	مصر
لواء مشاة ومدرع	٣٥	١٣
دبابة	٧٥٠	٣٠٠
مدفع وهاون	٢٥١٠	٧٧٦
أسراب طائرات	١٠٩	١٣
قطعة بحرية	٢٢١	٦٨

ثانياً: انتشار القوات

في إثر تأميم قناة السويس، وبدء التحركات العسكرية المعادية لمصر من جانب بريطانيا وفرنسا، مع عدم اتضاح نيات تواطئها مع إسرائيل، أجرت القيادة العسكرية المصرية عدة تغييرات في ترتيب حشد وتوزيع قواتها، بحيث تكون قادرة على مواجهة احتمالات وقوع غزو بحري وجوي لمنطقة القناة بصفة أساسية، ولمنطقة الإسكندرية بصفة ثانوية. ولذلك تم تخفيف قوات سيناء، بحيث أصبحت تضم فرقة المشاة الثالثة، إضافة إلى وحدات خفيفة أخرى، في حين تمركزت فرقة المشاة الثانية والمجموعة المدرعة الأولى في منطقة القناة. كما ألّفت قوة احتياط استراتيجي عام تمركزت حول القاهرة، لتكون قادرة على التحرك نحو الإسكندرية أو نحو منطقة القناة، وفقاً لاتجاه الضربة الرئيسة المعادية. وقد تألفت القوة الاحتياطية الاستراتيجية هذه من المجموعتين المدرعتين الثانية والثالثة ووحدات مدرعة ومشاة ومظليين. وخصصت للدفاع عن القاهرة قوات مختلطة من الصف الثاني، ضمت لوائي مشاة احتياطيين وثماني كتائب حرس وطني وسبعة ألوية من جيش التحرير الوطني وكتيبة حرس جمهوري وكتيبة مدفعية متوسطة و٢٥ كتيبة من مدارس التدريب تجمع عند اللزوم، و١٧٥ كتيبة مقاومة شعبية تضم نحو ٣٥ ألف متطوع. وخصص للدفاع عن الإسكندرية وغربي الدلتا والصحراء الغربية لواء مشاة وكتيبة مشاة مستقلة وسرية دبابات وسرية خفيفة ولواء مدفعية ساحلية وبعض وحدات سلاح الحدود ولواء من جيش التحرير الوطني و١٨٠ كتيبة مقاومة شعبية تضم ٣٦ ألف متطوع، إضافة إلى القوات البحرية وقوات الدفاع الجوي

---

(٦) استقيت المعلومات عن حجوم قوات الطرفين، سواء في التشكيلات أو في الأسلحة، ونسّقت، وتمّ التأليف ما بينها، استناداً إلى المصادر التالية: الموسوعة العسكرية، ج ١، ص ٦٦٦ - ٦٦٨؛ غرانوتييه، إسرائيل سبب محتمل لحرب عالمية ثالثة، ص ٤٤؛ حسن البدري، «عدوان ١٩٥٦... قمة عدم التكافؤ،» السياسة الدولية، السنة ١٣، العدد ٤٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٧)، ص ١٠٢، وتريفور ن. دوبوي، الحروب العربية - الإسرائيلية، ١٩٤٧ - ١٩٧٤، ترجمة جبرائيل بيطار (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١)، ص ٢٢٦ - ٢٣٣.

وحرس السواحل. أما مناطق شرق وشمال ووسط الدلتا فكانت تدافع عنها وحدات من الحرس الوطني وجيش التحرير والمقاومة الشعبية. وكان الدفاع الجوي ملقى على عاتق المدفعية المضادة للطائرات (م/ط)، وتركز حول المطارات ومناطق القناة والقاهرة والإسكندرية. ولم تكن كمية المدافع المتوافرة تكفل تحقيق كثافة الدفاع المطلوبة في وجه الأسلحة الجوية البريطانية والفرنسية.

وكانت القوات الجوية موزعة على قواعد منطقة القناة (أبوصوير، الدفرسوار، كبريت، فايد) وحول القاهرة (ألماظة، غرب القاهرة، أنشاص). ولم يكن سلاح الطيران المصري قد استوعب في العام ١٩٥٦ جميع الطائرات الجديدة (ميغ - ١٥ وميغ - ١٧) التي كانت تزيد على ١٠٠ طائرة، نظراً إلى حداثة وصول هذه الطائرات، إذ لم يكن قد تم تدريب سوى ٣٠ طياراً عليها.

وزعت القوات البحرية على القواعد البحرية في الإسكندرية وبورسعيد والسويس وشرم الشيخ[٧].

كانت القوات المصرية مؤلفة من نحو ٩٠ ألف جندي مقاتل، وذلك دون النظر إلى قوات الحرس الوطني وحرس الحدود وجيش التحرير الوطني والمقاومة الشعبية والحرس الجمهوري، وما إلى ذلك، لأن هذه القوات ضعيفة التدريب والتسليح، وينقصها الضباط الأكفاء، لذلك يمكن اعتبارها قوات رديفة ومساعدة، ولكن لا يمكن احتسابها ضمن القوات المسلحة العاملة المقاتلة.

توزع القسم الأعظم من القوات المصرية في سيناء على مواقع دفاعية ثابتة في الشمال الشرقي من المثلث المؤلف من العريش ورفح وأبي عجيلة، وكذلك في شرم الشيخ. أما في قطاع غزة فقد كانت تتمركز وحدات من جيش التحرير الفلسطيني، والحرس الوطني المصري، وهي قوات ضعيفة التدريب وفقيرة التسليح.

وعلى الضفة الغربية من القناة، كانت تحتشد القوة الضاربة الرئيسة للجيش المصري، وهي مؤلفة من فرقتي مشاة وفرقة مدرعة، لتكون القوة الاحتياطية الرئيسة للقيادة العامة.

أكملت إسرائيل ليلة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ تعبئة ألويتها (١٨ لواء). وخصصت ١٢ لواء منها للقيادة الجنوبية (عملية قادش في سيناء). أما الألوية الستة الباقية فقد احتفظت بها كاحتياطي استراتيجي عام، ولمواجهة أي تحرك سوري أو أردني على الجبهتين الشمالية والشرقية.

تألفت القوات الإسرائيلية من ١٩٠ ألف جندي، منهم حوالى ١٠٠ ألف جندي هم قوات التشكيلات المقاتلة. وقد حشدت القيادة العسكرية الإسرائيلية ٤٥ ألف جندي مقاتل

---

(٧) الموسوعة العسكرية، ج ١، ص ٦٦٦ - ٦٦٨.

على الجبهة الجنوبية[8]، موزعين على ستة ألوية مشاة وثلاثة ألوية مدرعة وكتيبة مدرعة مستقلة ولـواء مظلي. وقـد تألفت من هـذه الوحـدات أربع مجمـوعات قتـال: إحداهـا احتيـاطيـة، والأخرى تتحرك كل منها على محور في الشمال والوسط والجنوب.

(٨) عـزمي، «نظريـة الأمن الإسرائيـلي: الجـذور والتـطبيقـات الأولى، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦»، ص ١٣٨ ـ ١٤٠، ودوبوي، المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

الفصل الرابع عشر

وقائع الحرب

بدأت الحرب[1] وفق خطة «قادش»[2]، حينما أسقطت ١٦ طائرة نقل إسرائيلية في الساعة ١٧:٠٠ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ كتيبة مظلية (٣٩٠ مظلياً) من اللواء المظلي ٢٠٢ فوق المدخل الشرقي لممر متلا، على بعد نحو ٦٥ كلم من قناة السويس. وفي حين كانت الكتيبة تهبط على موقعها المحدد، كانت سائر وحدات اللواء المظلي تهاجم الكونتلا.

وفي الساعة ١٢:٠٠ عبرت أول وحدة مصرية، هي كتيبة المشاة الخامسة التابعة للواء الثاني، القناة لملاقاة القوة الإسرائيلية. وتبعتها الكتيبة السادسة في خلال ١٢ ساعة. وفي الليلة نفسها بدأت المجموعة المدرعة الأولى المصرية تحركها عبر القناة على المحور الوسط، ثم

---

(١) المصادر الرئيسية لوقائع الحرب هي: تريفور ن. دوبوي، الحروب العربية - الإسرائيلية، ١٩٤٧ - ١٩٧٤، ترجمة جبرائيل بيطار (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١)، ص ٢٠٨ - ٣١٣؛ الموسوعة العسكرية، رئيس التحرير الهيثم الأيوبي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧)، ج ١، ص ١٩، ٢٠٩ - ٢١٤، ٦٦٨ - ٦٧٠، وج ٣، ص ٧٠ - ٧٣؛ محمود عزمي: «التطبيق الإسرائيلي لاستراتيجية الاقتراب غير المباشر،» السياسة الدولية، السنة ١٣، العدد ٤٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٧)، ص ١١٨ - ١٢١، و«أبو عجيلة في ثلاث معارك،» شؤون فلسطينية، العدد ٣٣ (أيار/مايو ١٩٧٤)، ص ٧٨ - ٨٨؛ حسن البدري، «عدوان ١٩٥٦ . . . قمة عدم التكافؤ،» السياسة الدولية، السنة ١٣، العدد ٤٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٧)، ص ١٠٢ - ١٠٣؛ عبد العظيم رمضان، المواجهة المصرية - الإسرائيلية في البحر الأحمر، ١٩٤٩ - ١٩٧٩ (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٢)، ص ٨٤ - ٨٥، ومحمد حسنين هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦).

(٢) «قادش» إسم مكان، يقع قرب العوجة حالياً. ورد ذكره في التوراة. أقام به بنو إسرائيل مدة طويلة قبل وصولهم - بحسب التوراة - إلى فلسطين، في أثناء تيههم الطويل في الصحراء إثر خروجهم من مصر. وقد أطلقت إسرائيل الإسم الرمزي «قادش» على خطة العمليات، وفي ذلك إيماءة تاريخية إلى حرب رمسيس الثاني في فلسطين.

تبعتها المجموعة المدرعة الثانية التي زحفت بسرعة من القاهرة. وكانت تعليمات القيادة تقضي بعدم تعطيل الملاحة في القناة في أثناء العبور، حتى لا تأخذ بريطانيا وفرنسا من ذلك التعطيل حجة للتدخل العسكري. وكانت النتيجة أن تأخر وصول القوات الضاربة إلى سيناء لتصفية المظليين في متلا. وفي الوقت نفسه توجه لواء المشاة الأول على المحور الشمالي لسيناء نحو العريش لمساندة القوات المصرية هناك.

قدمت بريطانيا وفرنسا في الساعة ١٨:٠٠ في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إنذاراً مشتركاً إلى مصر وإسرائيل، وطلبتا من حكومتي الدولتين وقف جميع العمليات الحربية، وانسحاب قواتها إلى مسافة عشرة أميال (١٦ كلم) شرقي القناة وغربيها، وأن تقبل مصر الاحتلال الموقت لبور سعيد والإسماعيلية والسويس بوساطة القوات البريطانية والفرنسية، لضمان حرية الملاحة في القناة، وطالبتاهما بالرد على الإنذار في خلال ١٢ ساعة. وفي حالة عدم الرد، أو عدم قبول أي من مصر وإسرائيل هذه المطالب في خلال المدة المذكورة، تقوم القوات البريطانية والفرنسية بالتدخل لضمان الإذعان. وقد رفضت مصر الإنذار، وقبلته إسرائيل بطبيعة الحال، باعتباره جزءاً من خطة العمليات المشتركة.

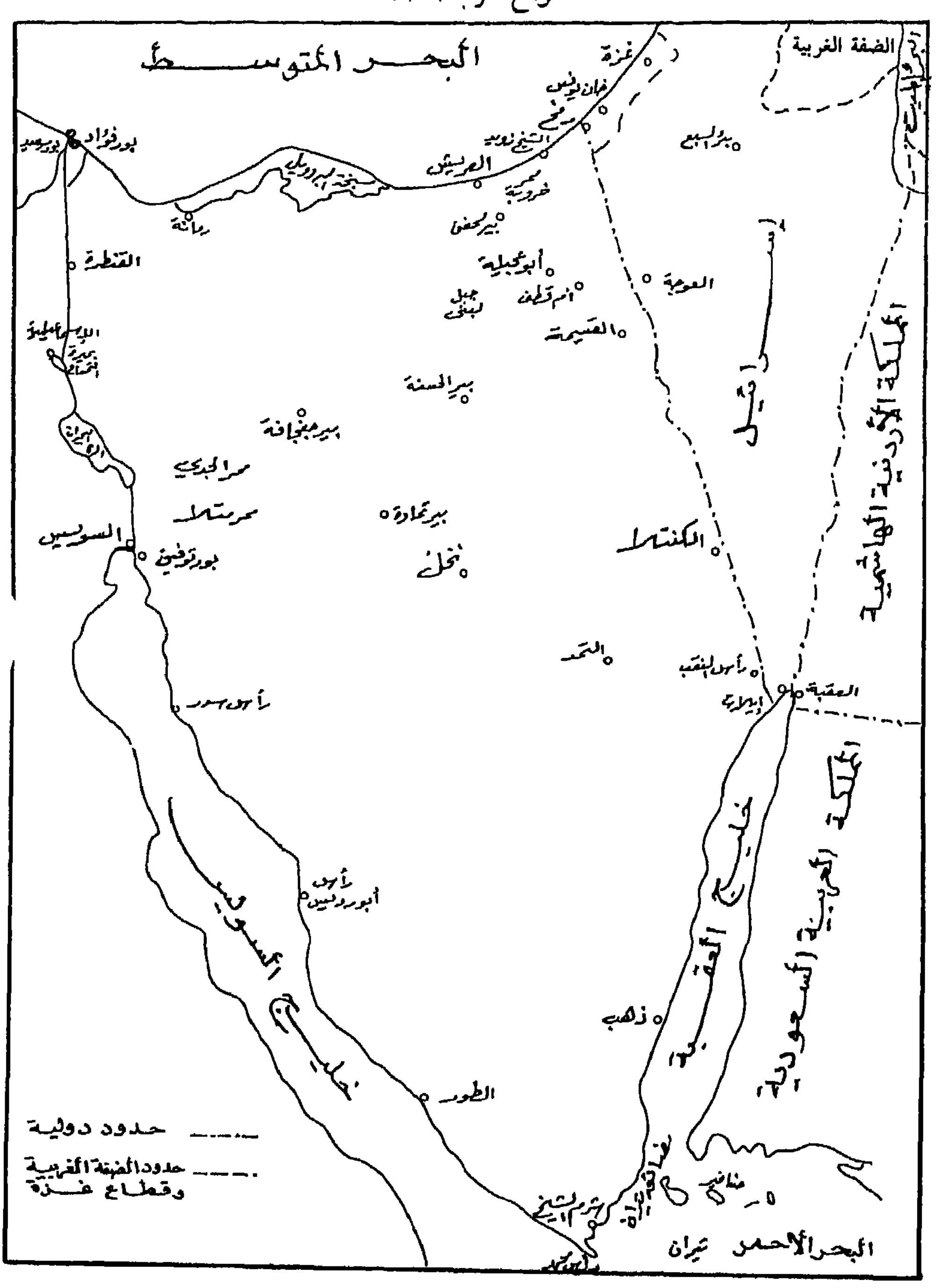
وفي الساعة ١٩:٠٠ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بدأت القاذفات البريطانية هجومها على المطارات المصرية في ألماظة وأنشاص وكبريت وأبي صوير. واستمرت هذه الغارات طوال الليل، واستخدمت في خلالها قنابل زمنية تنفجر في أوقات مختلفة، لشل الحركة في المطارات في فترات الهدوء بين الغارات. وفي ضوء هذا التطور الخطير والجديد في الموقف العسكري، أصدرت القيادة المصرية في الساعة ٢٢:٠٠ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر قراراً يقضي بسحب القوات المصرية كافة من سيناء، وتجميعها غربي القناة، حتى لا تقع في التطويق من الخلف، في حال احتلال القوات البريطانية والفرنسية لبورسعيد والإسماعيلية والسويس، وحتى لا تبقى عرضة للطيران المعادي المتفوق. وقد نص القرار على: «١ ـ نقل الجهد الرئيسي للقوات المسلحة المصرية إلى غرب القناة، للتمسك بالمثلث الحيوي بورسعيد ـ السويس ـ القاهرة، في وجه الغزو الأنجلو ـ فرنسي الوشيك اعتباراً من أول ضوء ١٩٥٦/١١/٢، ٢ ـ سرعة إخلاء سيناء إخلاءً تاماً، ٣ ـ نقل ما بقي من طائرات إلى مطارات بعيدة في جنوب مصر، توطئة لإخراجها من المسرح إلى قواعد صديقة بالخارج، ٤ ـ قصر الأعمال البحرية لأسطول مصر على الدفاع عن السواحل، والقيام بدوريات الاستطلاع البحرية في المياه الإقليمية، ٥ ـ تنظيم قوى النضال الشعبي، وتنسيق أعمالها مع الجيش، للدفاع عن المدن والقرى، لآخر طلقة وآخر رجل»[٣].

في ليلة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ـ ١ تشرين الثاني/نوفمبر بدأت القوات الإسرائيلية هجومها على رفح بدعم من الأسطول الفرنسي واستولت عليها في صباح ١ تشرين الثاني/نوفمبر بعد أن نفذت حاميتها قرار الانسحاب العام. وكذلك كانت الحال على المحور الوسط، حيث نجحت حامية أم قطف المصرية في الانسحاب ليلة ١ ـ ٢ تشرين

---

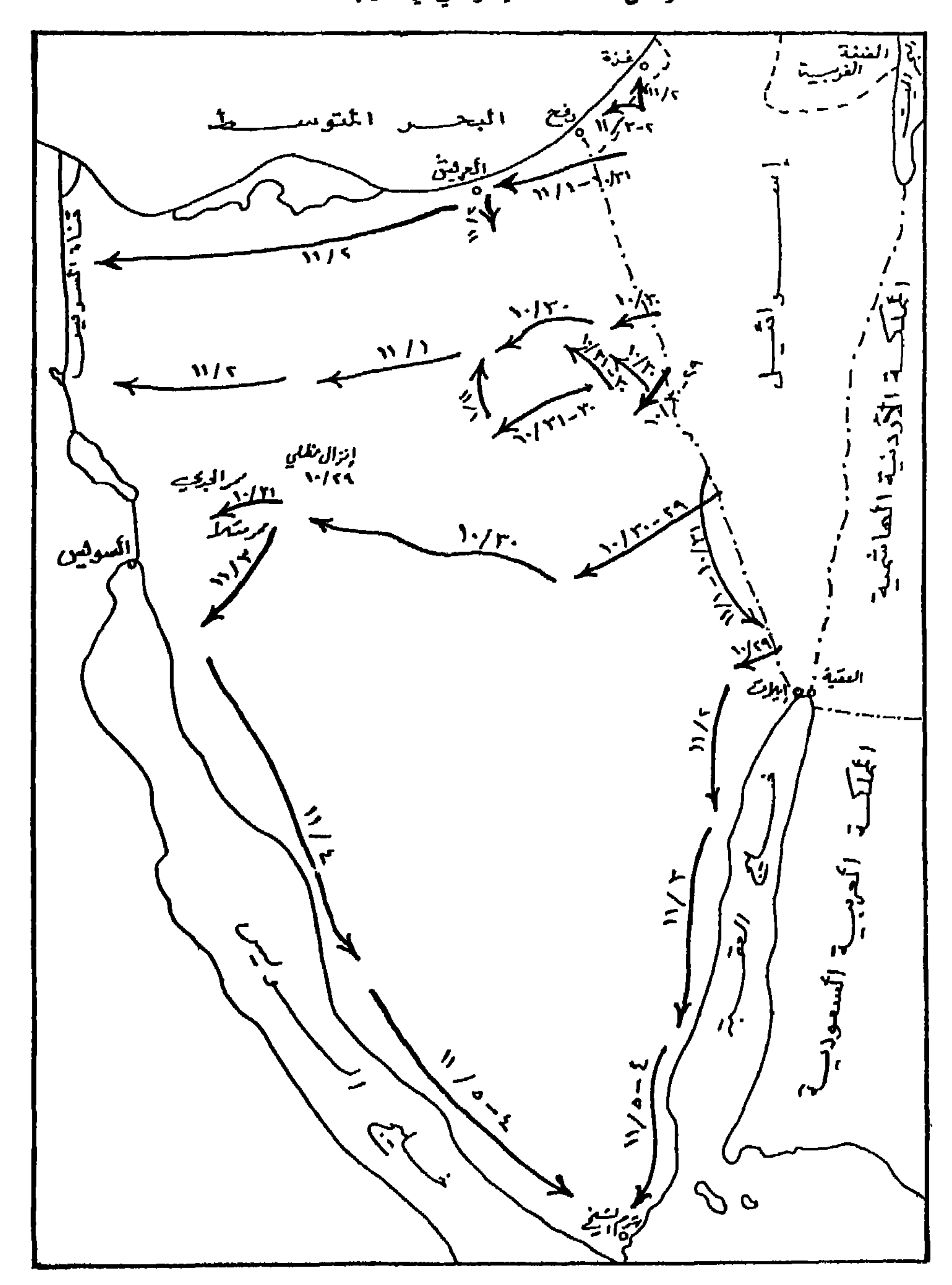
(٣) البدري، المصدر نفسه، ص ١٠٤.

خريطة رقم (١٤ - ١)
مواقع حرب ١٩٥٦



خريطة رقم (١٤ - ٢)

مراحل الاحتلال الإسرائيلي في حرب ١٩٥٦



الثاني/نوفمبر، دون أن تشعر بها القوات الإسرائيلية. ولم ينجح اللواء المدرع السابع الإسرائيلي في مطاردة مدرعات المجموعتين المدرعتين المصريتين الأولى والثانية اللتين تعرضتا لبعض الخسائر نتيجة غارات الطيران البريطاني والفرنسي في خلال الانسحاب. وكذلك انسحبت القوات المصرية التي كانت في ممر متلا وعادت إلى السويس. أما قوات شرم الشيخ فكان من المتعذر سحبها نظراً إلى السيطرة الجوية المعادية وطول الطريق البري على خليج السويس، واحتلال القوات الإسرائيلية رأس سدر ثم الطور، لذلك فضلت قيادتها البقاء فيها والدفاع حتى آخر طلقة.

استمرت الغارات الجوية البريطانية والفرنسية على المطارات والوحدات المنسحبة من سيناء ومعسكرات الجيش في القاهرة ومنطقة القناة، وقطع الأسطول المصري في الإسكندرية حتى يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ثم تركزت الغارات بعد ذلك على منطقة بور سعيد حتى بدء إنزال المظليين البريطانيين والفرنسيين صباح يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث بدأت معركة بورسعيد التي انتهت ليلة ٦ ـ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي الفترة السابقة للتدخل العسكري البريطاني ـ الفرنسي، أدى الطيران المصري دوراً فعالاً، فقد قامت طائراته بمهاجمة المظليين في متلا عدة مرات، واللواء ٢٠٢ في أثناء تحركه في التمد ونخل. وأغارت القاذفات على مطارات عكير ورامات دافيد وكاستينا في إسرائيل في ليلة ٢٩ ـ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. كما اشتبكت المقاتلات المصرية في عدة معارك جوية مع الطيران الإسرائيلي فوق ممر متلا ومطار كبريت، وهاجمت المدرعات الإسرائيلية في بير الحسنة وأم قطف على المحور الوسط. وكان عدد طائرات الميغ العاملة ٣٠ طائرة فقط (من أصل ١٠٠ طائرة)، يواجهها في الجانب الإسرائيلي ٣٧ طائرة ميستير، إضافة إلى ٤٥ طائرة فرنسية عملت من أراضي إسرائيل بعلامات إسرائيلية. وبعد التدخل البريطاني ـ الفرنسي دمر جزء كبير من الطيران المصري على الأرض (١٨ قاذفة إليوشن دمرت في مطار الأقصر قبل أن تتمكن القيادة المصرية من سحبها إلى السعودية مع بقية القاذفات). واستمر بعض المقاتلات الميغ في العمل من مطارات صغيرة سرية، في طلعات فردية شبه انتحارية، ضد قوات الغزو في بورسعيد، ووقع عبء الدفاع الجوي، بكامله، على وحدات المدفعية م/ط المحدودة العدد.

أما في البحر فقد كانت الظاهرة الرئيسة للحرب هي اشتراك فرنسا وبريطانيا في عملية برمائية ضد بورسعيد وبور فؤاد، ثم مساهمة حاملة الطائرات البريطانية في الغارات الجوية الفرنسية والبريطانية على القواعد الجوية والبحرية المصرية والأهداف الاستراتيجية الأخرى. وقد تصدت البحرية المصرية للقطع البحرية البريطانية والفرنسية وضربت المدمرة «إبراهيم الأول» مدينة حيفا صباح ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وخسرت البحرية المصرية بعض قطعها، بعد أن حاربت الغزو ببطولة على الرغم من التفوق الكبير للقوات البحرية المعادية.

قررت الأمم المتحدة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الغازية من الأراضي المصرية، على أن تنسحب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط

المدنة. غير أن أطراف العدوان، وخصوصاً إسرائيل، تلكأت في تنفيذ القرار. فاقترح الاتحاد السوفياتي على الولايات المتحدة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر القيام بعمل عسكري مشترك من أجل وقف العدوان الثلاثي على مصر. ولكن الولايات المتحدة رفضت الاقتراح السوفياتي، فقام هذا بتقديم إنذار إلى بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بضرورة وضع حد نهائي للعدوان، وإلا استخدم القوة لسحق المعتدين وضرب لندن وباريس بالصواريخ. وفي الوقت نفسه لم تبدِ الولايات المتحدة رغبة جدية في الوقوف إلى جانب بريطانيا وفرنسا في مواجهة التهديد السوفياتي، رغم أنها أعلنت رفضها الشديد العلني للإنذار. ومن ثم اضطرت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إلى قبول قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار في الساعة ٠٢:٠٠ من صباح ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وقبول إنشاء قوة الطوارىء الدولية التي ستتولى الإشراف على وقف إطلاق النار وتنفيذ قرار الأمم المتحدة.

وهكذا انتهت حرب ١٩٥٦ من الناحية العملياتية. وتم انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من بورسعيد في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦، بعد سلسلة من عمليات المقاومة الشعبية المضادة لها. وتم انسحاب آخر القوات الإسرائيلية من قطاع غزة والأراضي المصرية في ٦ آذار/مارس ١٩٥٧، بعد مماطلات عدة من جانب إسرائيل، انتهت بعد أن أعطت مصر تعهداً شفهياً للولايات المتحدة بالامتناع عن القيام بأي عمل عدائي ضد إسرائيل، وفي ذلك عمليات الفدائيين من قطاع غزة، ووافقت على وضع قوات دولية على حدودها، وفي ذلك شرم الشيخ. كما قدمت الدول البحرية الكبرى وعداً لإسرائيل بضمان حرية الملاحة لجميع السفن في مضايق تيران.

الفصل الخامس عشر

الاستراتيجية العسكرية البريطانية ـ الفرنسية ـ الإسرائيلية

أولاً: الاستراتيجية العسكرية البريطانية ـ الفرنسية

في إثر تأميم مصر القناة في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦، فكرت بريطانيا في القيام بعمل عسكري فوري يسترد القناة من السيادة المصرية، ولكنها فضلت إشراك فرنسا في العملية. وهكذا بدأت لجنة للتخطيط المشترك بين الدولتين عملها في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٦ لوضع خطة العدوان المزمع اشتراك الدولتين فيه. وتم وضع الخطة في ١٥ آب/أغسطس، وأطلق عليها اسم «الخطة هاميلكار». ثم جرى تعديل هذه الخطة لتحمل الاسم الرمزي الجديد «موسكتير». وقد اعترض بعض القيادات السياسية والعسكرية العليا على بعض محتويات الخطة، كما اقترح الفرنسيون أيضاً إدخال إسرائيل طرفاً في العملية، لاستدراج الجيش المصري إلى سيناء، والقضاء عليه هناك، بعد قطع خط الرجعة بنزول القوات البريطانية والفرنسية في بور سعيد واستيلائها السريع على الإسماعيلية والسويس. وقد بحثت هذه المقترحات الفرنسية الجديدة في مؤتمر عقد في لندن في ١٠ و١١ أيلول/ سبتمبر. ووافق رئيس الوزراء البريطاني أنطوني إيدن عليها، وألغيت خطة «موسكتير» الأولى، وأدخلت إسرائيل طرفاً ثالثاً، على أساس أن تبدأ هذه العمليات العسكرية بهجوم على سيناء لخلق حالة صراع مسلح قرب الضفة الشرقية للقناة في الفترة ٢٥ ـ ٢٦ أيلول/سبتمبر، يتبعها غزو بريطاني ـ فرنسي لبورسعيد في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وقد أطلق على الخطة الجديدة اسم «موسكتير المعدلة». وبموجب الخطة الجديدة، يتم إنزال برمائي في بورسعيد، أي الجانب الغربي من المدخل الشمالي للقناة، في حين تنزل وحدات من الفرقة الأجنبية الفرنسية في المنطقة الشرقية من بورفؤاد. ويسبق هذا الإنزال البرمائي إنزال جوي للسيطرة على مطار بورسعيد والسواحل والطرق المؤدية إليه. وبعد ذلك يبدأ التحرك البري نحو القنطرة، بمساعدة قوات تحملها الطائرات العمودية، مهمتها تنظيف محاور التحرك وحمايتها. فإذا ما وصلت القوات إلى القنطرة، تحركت بسرعة على ضفتي القناة نحو السويس. ونصت الخطة على أن تبدأ العملية

بإنذار يوجه إلى مصر وإسرائيل في اليوم «ي». وفي اليوم «ي + ٧» يبدأ الإنزال على أرض مصر، وبغية تنسيق الخطتين «موسكتير المعدلة» و«قادش» التقى وزير خارجية فرنسا ومندوب من بريطانيا ورئيس وزراء إسرائيل في ضاحية سيفر، قرب باريس، ووقعوا «بروتوكول سيفر» في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، هذا مضمونه[1]:

١ ـ في مساء ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر تقوم القوات الإسرائيلية بشن هجوم واسع على القوات المصرية، بهدف الوصول إلى منطقة قناة السويس في اليوم التالي.

٢ ـ عندما تعلم الحكومتان البريطانية والفرنسية بهذه التطورات، توجهان في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر نداء إلى الحكومتين المصرية والإسرائيلية يطلب منهما وقف إطلاق النار، وسحب القوات المسلحة عشرة أميال (١٦ كلم) بعيداً عن ضفة القناة. وتضاف، بالنسبة إلى مصر، فقرة ثالثة هي مطالبتها بأن توافق على أن تحتل قوات بريطانية وفرنسية، احتلالاً موقتاً، النقط الرئيسة على قناة السويس.

٣ ـ إذا لم تستجب الحكومة المصرية إلى شروط النداء خلال ١٢ ساعة، فإن القوات البريطانية والفرنسية ستقوم بالهجوم على القوات المصرية في الساعات الأولى من صباح ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

٤ ـ لإسرائيل أن ترسل قواتها لاحتلال الشواطىء الشرقية لخليج العقبة وجزيرتي تيران وصنافير لكي تضمن حرية الملاحة في الخليج.

٥ ـ لن تهاجم إسرائيل الأردن في فترة العمليات ضد مصر. وإذا حدث أن هاجم الأردن إسرائيل، فإن الحكومة البريطانية لن تساعد الأردن.

كانت بريطانيا هي العضو الفعال والقائد في الحرب، وهي التي عبّرت عن أهداف عملية الغزو أكثر مما كانت تفعل فرنسا. ولقد تعددت أهداف الحرب في نظر بريطانيا، وتطورت من يوم إلى آخر طوال مدة القتال. ففي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر كان الهدف «الرغبة في الفصل بين المتحاربين» و«حماية أرواح البريطانيين والفرنسيين وسفنهم التي تعبر القناة»، في حين لم يكن لبريطانيا وفرنسا رعايا وقتئذ في مصر، ولم تكن لهما أي سفينة في القناة. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر أصبح الهدف «الرغبة في إيجاد تسوية نهائية للمشكلة الفلسطينية»، وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر «حصر الحرب والحد من اتساع مداها»، وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر «تسوية كل المشاكل البارزة المتعلقة بالشرق الأوسط»، وفي اليوم التالي «ملء الفراغ إلى حين وصول قوات طوارىء الأمم المتحدة إلى المنطقة»، وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر «الرغبة في إعادة السلام إلى المنطقة وضمان انسحاب إسرائيل»، وفي اليوم الذي يليه «الرغبة في إحباط خطة سرية روسية للاستيلاء على الشرق الأوسط». وكان ختام هذه الأهداف في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر «الغرض الحقيقي كان حث الأمم المتحدة

---

(١) من تقرير الجنرال موشي ديان، أورده: محمد حسنين هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٥٢٨ ـ ٥٢٩.

وتنشيط أجهزتها للعمل». وقد وردت هذه الأهداف كلها في بيانات أنطوني إيدن، رئيس الوزراء البريطاني وتصريحاته[2].

ثانياً: الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

تراوحت الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية في المدة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٦ بين أسلوبين: أولهما «الغارات والضربات الانتقامية» أو ما سمّي «الردع المحدود» بغرض تحقيق الأمن من خلال إيجاد تأثير مادي ومعنوي لدى العرب يردعهم عن التفكير في تحدي إسرائيل؛ وثانيهما «الحرب الوقائية»، بغرض تحقيق جزء من الأطماع الصهيونية التوسعية، تحت ستار «حق الدفاع عن النفس» و«القضاء على التهديد الخارجي». ولأن الأسلوب الأول فشل، فقد عزمت إسرائيل على الاستعداد لجولة حربية ثانية، بعد توفير الظروف والشروط المناسبة للقيام بها. وقد أوجد توجه بريطانيا وفرنسا نحو استخدام القوة ضد مصر، المناخ المناسب كي تسعى إسرائيل لتحقيق بغيتها، مستندة إلى عمادين: جيش قوي مسلح، ومشاركة خارجية، وكانا أساس خطة «قادش» التي وضعتها القيادة الإسرائيلية لحرب ١٩٥٦. وقد اعترف موشي ديان، رئيس الأركان، بأنه «لولا العملية البريطانية ـ الفرنسية، لكان هناك شك في إمكان إسرائيل أن تقوم بحملة سيناء. ولو كانت فعلت ذلك لاختلف وجهها، سواء من الناحية العسكرية أو من الناحية السياسية»[3].

سعت إسرائيل في خطة قادش لتحقيق عدة أهداف: (١) تدمير القوات المصرية المسلحة قبل أن تكمل تطورها وتنجز بنيانها؛ (٢) هدم النظام المصري وإسقاط رمزه جمال عبد الناصر[4]؛ (٣) فتح خليج العقبة وقناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية؛ (٤) التوسع بضم سيناء إلى إسرائيل؛ (٥) القضاء على الفدائيين العرب وقواعدهم في قطاع غزة وسيناء؛ (٦) تحطيم وحدة المعسكر العربي بضرب مصر[5]، وإسقاط الحلف العسكري بين مصر وسوريا والأردن وقيادته العسكرية الموحدة، والمؤسس بالاتفاقية المعقودة بين الأقطار الثلاثة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦.

ولقد ثبتت نية إسرائيل في الاحتلال والتوسع حينما قال بن غوريون إن هدف الحرب هو «تحرير هذا الجزء من الوطن الذي احتله الغزاة»[6]. وعندما وصلت القوات الإسرائيلية إلى قناة

---

(٢) حسن البدري، «عدوان ١٩٥٦ . . . قمة عدم التكافؤ،» السياسة الدولية، السنة ١٣، العدد ٤٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٧)، ص ١٠٠.

(٣) Moshe Dayan, *Diary of the Sinai Campaign* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1966), p. 3.

(٤) هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة، ص ٤٣٣.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) صلاح العقاد، «الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عام ١٩٥٦،» السياسة الدولية، السنة ١٠، العدد ٣٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤)، ص ٣٦.

السويس، أعلن بن غوريون في الكنيست في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، «أن القوات الإسرائيلية لم تدخل أراضي مصرية، وإنما اقتصرت العمليات العسكرية على شبه جزيرة سيناء فقط»، و«أن سيناء هي صحراء أجنبية بالنسبة لمصر، وأنه تم تحريرها بواسطة القوات الإسرائيلية»[٧]. ثم أعلن أن السيادة المصرية على سيناء سقطت، وأصبح شبه الجزيرة جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل[٨]، وأن إسرائيل لم ترتكب عدواناً على مصر، طالما أنها لم تعبر الضفة الغربية من القناة[٩].

ثمة ثلاث نقاط بارزة في استراتيجية إسرائيل العسكرية قامت عليها خطة قادش: الأولى هي إعادة تنظيم جيشها، عقب حرب ١٩٤٨، على أساس تنمية «التفوق النوعي» لهذا الجيش، علمياً وثقافياً وتقانياً وتدريباً وروح مغامرة وسلوك مبادرة، بحيث يصبح الجندي الإسرائيلي «متفوقاً نوعياً» على خصمه العربي.

والنقطة الثانية تتعلق بوضع إسرائيل الجغرافي، وعدم قدرتها على تحمّل كرّ وفرّ على أرضها، وعلى المقاتلة زمناً طويلاً، لقلة عدد سكانها وضعف مواردها. لهذا كانت ثمة ضرورة لديها لنقل الحرب إلى أرض الخصم، وإنهائها في أقصر مدة ممكنة. وتتطلب هذه الضرورة أن يكون الأسلوب القتالي الرئيس الهجوم والحركة بالمناورة والنار. ومثل هذا الأسلوب الهجومي يتطلب، بالدرجة الأولى، أن يكون السلاح الهجومي هو السلاح الغالب، ويتمثل هذا بالدبابة والعربة المدرعة والطائرة القاذفة ـ المقاتلة القادرة على الاختراق بالعمق.

ولأن إسرائيل تعاني هذا الوضع الجغرافي، ولأن أسلوبها في القتال هو الهجوم، كان عليها ـ وهذه هي النقطة الثالثة ـ أن تتبنى استراتيجية الاقتراب غير المباشر. وتتلخص المبادىء الأساسية لهذه الاستراتيجية: بإجبار الخصم على بعثرة قواته، ومفاجأته بعمل غير منتظر، أو من اتجاه غير متوقع، والسعي لفرض الحل الحاسم في ميادين العمليات الثانوية إن أمكن. وأسلوب هذه الاستراتيجية هو «عدم أخذ الثور من قرنيه»، وقلب ميزان القوى المتجابهة بالمناورة لا بالقتال[١٠].

---

(٧) محمود رياض، في جريدة: الحياة (لندن)، ١٩٨٩/١١/٥.

(٨) هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة، ص ٥٥٧.

(٩) العقاد، «الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عام ١٩٥٦،» ص ٣٦.

(١٠) أندريه بوفر، مدخل إلى الاستراتيجية، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨)، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

الفصل السادس عشر

الاستراتيجية العسكرية العربية

أولاً: في إطار العمل العسكري العربي

وقعت حرب ١٩٥٦، وتتابعت فصولها، دون أن يكون للجامعة العربية أي دور يذكر في المجال العسكري، لا في مرحلة الإعداد لمواجهة العدوان المحتمل، ولا في أثناء الحرب نفسها، على الرغم من عقد معاهدة الدفاع المشترك بين البلدان الأعضاء في الجامعة، ومن بدء سريان مفعولها في شهر آب/أغسطس ١٩٥٢، ومن قيام الأجهزة التي نصت عليها المعاهدة، باستثناء «القيادة العامة للقوات العاملة في الميدان» التي تنشأ في زمن الحرب، وهيئة الأركان المشتركة التي تعاون القائد العام لتلك القوات، وفق أحكام المعاهدة.

ولقد كانت أحكام المعاهدة تنطبق كل الانطباق على حالة العدوان الثلاثي على مصر. فقد تعرض أحد البلدان الأعضاء لعدوان بكل ما يعنيه المصطلح القانوني للكلمة، وهو ما يلزم بقية البلدان الأعضاء «بأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لردع الاعتداء» (المادة ٢ من المعاهدة).

غير أن هذه الأحكام لم ترَ النور في حرب ١٩٥٦، لا في المرحلة التمهيدية ولا في أثناء العمليات، إذ كانت المعاهدة، على الرغم من قيام أجهزتها في إطار الجامعة، شبه معطلة لسببين رئيسين: أولهما يتعلق بمنطوق المعاهدة، إذ إن الأجهزة التي أقامتها لا تستطيع التخصص بمعالجة حالات الهجمات المفاجئة، ولم تكن هناك قوات موضوعة تحت تصرفها في زمن السلم، لتقودها في أثناء الحرب. يضاف إلى ذلك أن أي جهاز من الأجهزة التي أسستها المعاهدة (الهيئة الاستشارية، اللجنة العسكرية الدائمة، الأمانة العسكرية) لم يكن يمثل، لا وحده، ولا مع الجهازين الآخرين، ما يمكن أن نسميه «هيئة أركان عامة مشتركة» أو «قيادة عامة مشتركة»، تعدّ الجيوش العربية في وقت السلم، وتضع خطط العمليات المشتركة، ثم تقود هذه الجيوش في أثناء الحرب، وتطبق خطط العمليات في مسرح الحرب.

وثاني هذين السببين بروز تيار تقوده المملكة العراقية، يدعو إلى إقامة حلف دفاعي مرتبط بالكتلة الغربية لمواجهة الكتلة الشرقية، ويشكك في جدوى الدفاع العربي، وفي قدرته على توفير أسباب الحماية للبلدان الأعضاء.

في ضوء هذين العاملين، لم تتوافر الشروط اللازمة لكي يتولى الجهاز العسكري للجامعة أي دور في حرب ١٩٥٦. وهو ما أدى إلى الاستعاضة عنه باتفاقيات عسكرية ثنائية وثلاثية، خارج إطار الجامعة والمعاهدة. ففي المدة من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥ إلى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٥٦ عقدت ست اتفاقيات، كانت مصر طرفاً في خمس منها. وكانت القيادات المشتركة في جميع هذه الاتفاقيات معقودة ألويتها لمصر. غير أن هذه الاتفاقيات والقيادات التي اسستها، لم تستطع أن تكون في المستوى والكفاءة والقدرة المطلوبة، لتتمكن من الإعداد المناسب لمواجهة حرب مثل حرب ١٩٥٦، والتصدي لقوات الغزو الثلاثي.

ثمة ثلاث نقاط تركت أثرها في الاستراتيجية العسكرية العربية، هي: (١) كانت المدة بين تواريخ عقد الاتفاقيات وتاريخ حرب ١٩٥٦ قصيرة لا تكفي لإنجاز ما نصت عليه الاتفاقيات من مهام قطرية أو مشتركة؛ (٢) تواترت الروايات أن عبد الناصر أجاب قادة سوريا والأردن، حينما سألوه الدخول في الحرب إلى جانب مصر، أن المؤامرة الثلاثية كبيرة، ونصحهم بألّا يدخلوا طرفاً في القتال؛ (٣) كانت جماهير الأمة العربية قاطبة واقفة مع مصر، داعمة إياها. وقد عبّرت عن ذلك بوسائل مختلفة. وفي هذا الإطار، يندرج ما قامت به سوريا حين نسفت أنابيب النفط ومحطات ضخه التابعة لـ «شركة نفط العراق»، والتي كانت تمر في الأرض السورية نحو البحر الأبيض المتوسط. وهذه الشركة مملوكة أسهمها من بريطانيا وفرنسا وهولندا. وقد تمت العملية في إطار ضرب المصالح الامبريالية ردًّا على العدوان.

ثانياً: في مصر

تأسيساً على ذلك، يمكن القول إنه لم تكن هناك خطة استراتيجية عربية، لا في إطار الجامعة ولا خارجه، لمواجهة عدوان إسرائيلي أو عدوان أوسع نطاقاً، في حين استطاعت مصر أن تكوّن لنفسها مفهوماً استراتيجياً عاماً، مضمونه المقاومة بمختلف أنواعها ووسائلها وأساليبها، متصفاً بالمرونة والقدرة على التحول وفق المتغيرات والطوارىء. وقد بنت على ذلك المفهوم إجراءات عملياتية تتناسب والاحتمالات والمتغيرات والطوارىء، قدر ما تحتمله حرب محتملة تتكتل في جانبها المعادي بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. وما يمكن قوله في هذا الصدد هو ان البلدان العربية التي بينها وبين إسرائيل اتفاقيات هدنة، كانت تسعى لتقوية دفاعاتها ضد أي اعتداء إسرائيلي محتمل. وكانت مصر في الطليعة في مجال إحكام الدفاعات العربية المحيطة بفلسطين. ولم تكن بعد، حينما بدأت حرب ١٩٥٦، قد أتمت استعداداتها الدفاعية الخاصة بها، أو أنجزت، بالتعاون مع البلدان العربية، إقامة شبكة دفاعية متماسكة في مواجهة إسرائيل. وتأسيساً على هذا يمكننا القول إن المفهوم الاستراتيجي العربي في المدة ما

بين حربي ١٩٤٨ و١٩٥٦ كان مفهوماً دفاعياً محضاً، ساعياً إلى تحقيق ذاته في إطار الجامعة بتعاون عسكري عربي، أو خارج هذا الإطار باتفاقيات عسكرية ثنائية أو ثلاثية، ومحاولاً المحافظة على الوضع القائم وخصوصاً منع إسرائيل من تحقيق مزيد من التوسع. وقد أدى ذلك كله إلى عدم التوجه نحو إعداد القوات المسلحة العربية، في بلدان المواجهة المباشرة إعداداً هجومياً، أو إعداداً متميزاً بفكرة الدفاع الدينامي المتحرك القادر على تلقي الضربة الأولى وتحملها وامتصاصها والانتقال بعدها إلى الهجوم المضاد.

يضاف إلى هذا كله، أن حرب ١٩٥٦، اتصفت بالبدء المفاجىء. وجرت الترتيبات والاستعدادات لها في لندن وباريس وتل أبيب في جو هو في غاية الكتمان والخداع[١]، وفي ظل غياب استطلاع عربي أو مصري دقيق، وجهل بما يتخذه العدو، وخصوصاً إسرائيل، من تدابير[٢]. فقد كانت القيادة المصرية تقدر «أن إسرائيل سوف تتردد، حفاظاً على صورتها العامة في آسيا وإفريقيا وأمام الرأي العام العالمي عموماً، في القيام بدور التابع لاثنتين من الدول الاستعمارية الكبرى»[٣].

وفي إطار هذا الوضع غير الواضح بالنسبة إلى مصر، كان أنسب الحلول الاستراتيجية هو: (١) اتخاذ الموقف الدفاعي في سيناء، شرقي قناة السويس، بقوة قادرة على مواجهة أي هجوم إسرائيلي بتعطيله ومنعه من تحقيق أهدافه، أو تأخيره أو إعاقته على الأقل ريثما تصل القوات الضاربة إلى مكان العملية، (٢) تجميع أكبر كمية من القوات الضاربة غربي القناة وفي أمكنة أخرى من أجل توجيهها إلى أمكنة العمليات سواء في سيناء نفسها أو في منطقة القناة أو في أي مكان آخر يتعرض لإنزال جوي أو بحري أو هجوم معاد.

وتأسيساً على هذا المفهوم الاستراتيجي تم توزيع القوات المسلحة المصرية وانتشارها في الأراضي الواقعة على ضفتي القناة، وكوّنت القوات الضاربة الرئيسة القوة الاحتياطية لدى القيادة العامة.

وحينما بدأ الهجوم الإسرائيلي مساء ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أمرت القيادة العامة بعض القوات بعبور القناة إلى الضفة الشرقية، والانتشار في سيناء لصد الهجوم الإسرائيلي وإحباطه. كما أمرت، في الوقت نفسه، بتنفيذ الخطة المعدّة لهذه الحالة. وكانت الخطة تقوم

---

(١) في ٢٦/١٠/١٩٥٦، أي قبل بدء الحرب بثلاثة أيام، سأل مدير مكتب وزير الدفاع رئيسه بن غوريون عن حقيقة ما يدور في الوزارة، فطلب منه بن غوريون أن يقسم على ألا يفشي السر، فلما فعل، قال له إن قيادة الجيش تخطط لعملية ضد الأردن، وان التحركات الجارية هي لهذا الهدف. أنظر: تريفور ن. دوبوي، الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ترجمة جبرائيل بيطار (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١)، ص ٢٥٥.

(٢) حينما بدأ العدوان على مصر يوم ٢٩/١٠، لم يكن القائد العام للقوات المسلحة المصرية في القاهرة يومذاك، بل عاد إليها في اليوم التالي، إذ كان في زيارة لسوريا والأردن، بدأها يوم ٢٦/١٠.

(٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٥٣٠ ـ ٥٣١.

على ثلاثة عناصر: (أ) أن تتمسك القوات المنتشرة في سيناء بمواقعها مدة ٤٨ ساعة لتعوق تقدم القوات الإسرائيلية نحو العمق؛ (ب) أن تعبر الفرقة المدرعة الرابعة قناة السويس وتتجمع في موقع بير روضة سالم، في قلب سيناء، حيث كان التقدير أن تدور المعركة الأساسية في ضرب الهجوم الإسرائيلي، على أن ينجز العبور والتجمع في مدة ٢٤ ساعة؛ (ج) أن تقوم القوات الجوية بغارات شبه استطلاعية، وأن تكون جاهزة لدعم الفرقة المدرعة في المعركة[٤].

عبرت المجموعتان المدرعتان قناة السويس إلى سيناء. وما ان وصلتا إلى مواقعهما في سيناء واتخذتا العدة للانطلاق بهجوم معاكس، حتى كان الغزو البريطاني ـ الفرنسي قد بدأ، وهو ما دفع القيادة المصرية إلى تغيير مفهومها الاستراتيجي، فأمرت بالانسحاب العام من سيناء وقطاع غزة، وبعودة جميع القوات إلى غربي القناة، كي تساهم في صد الهجوم البريطاني ـ الفرنسي.

وعلى الرغم من رقة الدفاعات المصرية في سيناء وقطاع غزة، بسبب سحب القوة الضاربة منها إلى غربي القناة، استطاعت تلك الدفاعات أن تعوق التقدم الإسرائيلي، المتفوق بالقوات والأسلحة، والمستند إلى دعم وإسهام قوات دولتين عظميين، وأن تؤخر تقدمه، وتنزل فيه خسائر كثيرة. فقد وقفت القوات الإسرائيلية، التي كانت المدرعات قوامها، عاجزة أمام مواقع مصرية واجهتها بمقاومة عنيفة. لقد حدث هذا في مواقع كثيرة مثل سد الروافعة وأم شيحان و«أم قطف»، على الرغم من أن المواقع المصرية كانت تفتقد مساندة الطيران والمدفعية.

حينما تلقت مصر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر الانذار البريطاني ـ الفرنسي، الذي تنتهي مدته في الساعة ١٨:٠٠ من اليوم نفسه بتوقيت القاهرة، وعندما بدأت أول غارة للطائرات البريطانية على مطار ألماظة قرب القاهرة، اجتمعت القيادة السياسية ـ العسكرية، وظهرت فيها ثلاثة اتجاهات: (١) أن تقاتل القوات المصرية في مواقعها حتى آخر طلقة وآخر رجل، مهما كانت الظروف؛ (٢) أن يستسلم عبد الناصر ويجنّب مصر الحرب؛ (٣) أن تنسحب القوة المصرية الضاربة من سيناء مستندة إلى مقاومة وحدات مهمتها إعاقة التقدم الإسرائيلي، تجنباً لقسم الجيش المصري إلى قسمين، بعد أن أصبح نزول القوات البريطانية والفرنسية في منطقة قناة السويس محققاً، وأن تعطى الأولوية لمقاومة الغزو البريطاني ـ الفرنسي.

وقد ساد الاتجاه الثالث الذي عرضه ودافع عنه عبد الناصر، على أساس أن الغزو الثلاثي يستهدف مصر وشعبها وليس شخصاً بعينه.

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٣٢ ـ ٥٣٣.

وقد اكتملت الخطة: (أ) بالاستعداد لحرب شعبية طويلة الزمن ضد قوات الاحتلال، «وقد جرى بالفعل توزيع ١٥٠ ألف قطعة سلاح»[٥]؛ (ب) وبإبعاد القوات الجوية عن المعركة حفاظاً على الطيارين؛ (ج) وبتعطيل المرور بقناة السويس لوضع العالم أمام واقع جديد فرضه العدوان.

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٦٢.



الفصل السابع عشر
في التحليل والتقويم

أولاً: الاستراتيجية الإسرائيلية في السياق العام للحرب

١ ـ لم تكن خطة قادش سوى جزء لا يتجزأ من الخطة البريطانية ـ الفرنسية ـ الإسرائيلية لحرب ١٩٥٦. ولا يمكن فصل خطة قادش عن الخطة العامة، لأن الفصل يؤدي إلى ضياع المفهوم الاستراتيجي للحرب، وإلى فقدان التوازن في الرؤية الاستراتيجية لها.

إن تكامل الخطة العامة يوضح أسباب التفوق الاستراتيجي في ميزان القوى، ويفسر أسباب تراجع القوات المصرية في سيناء وقطاع غزة، في المرحلة الأولى من القتال، وهي مرحلة مصرية ـ إسرائيلية، كما يفسر أسباب الانسحاب الشامل من سيناء، وهي مرحلة مصرية من جانب، وبريطانية ـ فرنسية ـ إسرائيلية من جانب آخر.

وتعود أسباب عدم إمكان فصل الخطة الإسرائيلية «قادش» عن الخطة البريطانية ـ الفرنسية «موسكتير» إلى أن القيادة الإسرائيلية صاغت مفهومها الاستراتيجي لحرب ١٩٥٦ ضمن إطار المفهوم الاستراتيجي العام لحليفتيها بريطانيا وفرنسا. وتأسيساً على ذلك وضعت القيادة الإسرائيلية استراتيجيتها العسكرية وخطة العمليات «قادش». وكان دور إسرائيل في القسم المشترك من خطتي «قادش» و«مسكتير» هو خلق الذريعة للحليفتين، للدخول في الحرب ضد مصر، بدعوى أن القتال الدائر في سيناء، بين مصر وإسرائيل، يهدد الملاحة الدولية في قناة السويس، إضافة إلى توفير ظروف استراتيجية عسكرية أفضل لقوات الدولتين، نتيجة للاجتذاب المتوقع للقوة العسكرية المصرية الضاربة إلى صحراء سيناء، فور وقوع الهجوم الإسرائيلي واستمراره لمدة يومين قبل أن يبدأ التدخل العسكري البريطاني ـ الفرنسي. وعلى هذا لا يمكن النظر إلى كيفية تطبيق المذهب العسكري الإسرائيلي، في خلال هذه الحرب، وتقويم النتائج والدروس المترتبة على التطبيق العملي الأول له، بمعزل عن الإطار الاستراتيجي الشامل للحرب، ذلك الإطار الذي كانت له آثاره المباشرة، وغير

المباشرة، في ميزان القوى العسكري بين الطرفين، وعلى القرارات الاستراتيجية الأساسية للطرفين قبل الحرب وفي أثنائها، وخصوصاً بالنسبة إلى الطرف المصري الذي كان يعاني هاجس احتمال التدخل البريطاني ـ الفرنسي في خلال المرحلة الأولى من الحرب، وضغطاً معنوياً ومادياً هائلاً في خلال المرحلة الثانية التي بدأت بحدوث التدخل المذكور فعلاً مساء ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ بقصف القواعد الجوية المصرية، الأمر الذي كان له تأثير بالغ في قرارات وتحركات القيادة والقوات المصرية.

٢ ـ ولقد نفذت إسرائيل استراتيجيتها العسكرية وخطة عملياتها ضمن إطار استراتيجية شاملة، ومناخ استراتيجي عام يوفر الظروف الملائمة لتنفيذ الاستراتيجية العسكرية. ولقد جاءت تلك الظروف على يدي الغزو البريطاني ـ الفرنسي ليكوِّن مناخاً استراتيجياً ملائماً على المستوى الشامل للعمليات لتحقيق النجاح في عمليات القتال في سيناء، رغم أن ما تجلى فيها من نقص في كفاءة أساليب قتال القوات الإسرائيلية وقيادتها كان كفيلاً بتحديد نتائج هذه العمليات، لو لم تقم ظروف التدخل العسكري البريطاني ـ الفرنسي المقرر، وخصوصاً أن الطيران الإسرائيلي لم يستطع أن يحقق سيطرة على الجو بقواه الخاصة قبل بدء الهجوم الجوي البريطاني ـ الفرنسي، وأن الطيران المصري، رغم نقص عدد طياريه المدربين على الميغ، أثبت قدرة قتالية جيدة أتاحت له وجوداً فعالاً فوق سماء المعركة، كان يمكن أن يوفر للمدرعات مجالاً للعمل المضاد المثمر، لولا ذلك الغزو البريطاني ـ الفرنسي الذي عطل خطة القيادة المصرية في دفع القوة الضاربة إلى مسرح سيناء.

ولأن الخطة الثلاثية المشتركة خطة هجومية في جوهرها ومفهومها وعملياتها، عمل الجيش الإسرائيلي وفق استراتيجية هجومية متكاملة الأركان، أتاحت له الحصول على المبادأة والمناورة وحشد قواه في النقاط والمحاور التي تعطيه اختراقها أو احتلالها قدرة ومرونة واسعتين في تنفيذ عملياته الهجومية. وذلك على خلاف القوات المصرية التي تبنت استراتيجية دفاعية، جوهرها رد الفعل أكثر من الفعل والمبادرة. ولهذا كان عماد التدريب في القوات الإسرائيلية القتال الهجومي المتحرك.

ثانياً: في مبادىء الحرب وطرائق القتال

١ ـ ليس من الحكمة والمنطق السليم إطلاق الأحكام في التحليل والتقويم على كيفية تطبيق مبادىء الحرب في حرب ١٩٥٦ وطرائق القتال فيها إطلاقاً دون تفسير وتوضيح، ذلك أن ظروف قتال كل من الخصمين، مصر وإسرائيل، كانت جد مختلفة ومتباينة. ففي حين كانت مصر في حالة الحذر والتربص والحيرة في الاحتمالات، كي تحدد مصادر الخطر والعدوان، ثم توجه إليها قواتها لصدها، كانت إسرائيل في كامل العزم على العدوان، والوضوح في المفهوم الاستراتيجي والعملياتي، والمعرفة بمحاور الهجوم ومكانها وزمانها. وفيما كانت مصر غير قادرة على تركيز قوتها الضاربة في جبهة محددة دون غيرها، وزمان معين دون

غيره، كانت إسرائيل تملك بين يديها قوتها الضاربة كلها، تستخدمها في تنفيذ خطة عمليات أحكمت ربطها بخطة عمليات شريكتيها بريطانيا وفرنسا. وعندما كانت خطوط مواصلات العدو آمنة، وخصوصاً أنه استعد وحشد قواته في مواقع التحرك بانتظار ساعة الصفر، كانت خطوط المواصلات المصرية طويلة وشائكة ومعرضة للخطر. فقد كانت القيادة المصرية مضطرة إلى الاحتفاظ بقوتها الضاربة جاهزة في مكان يمكنها أن توجهها منه إلى مصدر الخطر. وهو مصدر تعددت مواقعه وتراوحت بين أمكنة كثيرة على امتداد مساحة كبيرة، محيطها يبدأ بالقاهرة، ويمر بالاسكندرية وبور سعيد فساحل مصر على البحر الأبيض المتوسط فسيناء كلها ومنطقة القناة. يضاف إلى ذلك أن نقل القوة الضاربة من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية للقناة يتطلب عبور القوات مجرى مائياً معرضاً للخطر، ويعرض، في الوقت نفسه، القوات العابرة لخطر ضربها بدقة ومحاصرتها.

فإذا أضفنا إلى ذلك عامل اختلال ميزان القوى اختلالاً جد كبير لمصلحة قوات الغزو البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي، وبشكل يسمح لمن رجحت كفته بحرية العمل وفق مبادىء الحرب، وبتطبيق طرائق القتال التي يحتويها مذهبه العسكري، ويحجب في الوقت نفسه، عمن شلّت كفته القدرة على الخيار بين طرائق القتال، وعلى توفير الحد الأدنى من الظروف والشروط الضرورية لتطبيق مبادىء الحرب تطبيقاً حسناً ـ إذا أضفنا هذا العامل إلى العوامل سالفة الذكر ـ تأكد لنا انتفاء الحكمة والمنطق السليم من إطلاق الأحكام في التحليل والتقويم على كيفية تطبيق مبادىء الحرب في حرب ١٩٥٦ وطرائق القتال فيها.

وعلى الرغم من هذه الحيطة، لابد من أن نقارب كيفية تطبيق مبادىء الحرب وطرائق القتال بالتحليل والتقويم، وذلك ضمن إطار المفهوم الذي أوضحناه، والذي تبقى له قيمته في المقاربة، وفي أسلوب التحليل والتقويم.

٢ ـ إنطلقت مصر في مفهومها الاستراتيجي من اعتبار سيناء منطقة الصدام مع إسرائيل، وسوّدت عليها مفهوم الدفاع، فأقامت فيها مناطق دفاعية متينة وحصينة، مثلما أقيم في موقعي أبي عجيلة ورفح وغيرهما. ونظر إلى هذه المناطق الدفاعية على أنها خطوط أوحواجز مانعة للتقدم عبر المحورين الشمالي والوسط في سيناء. ويبدو أن تقدير مناعة هذه التحصينات كان مبالغاً فيه، لأن طبيعة الأرض الصحراوية، في النقب والجزء الشمالي من سيناء، تجعل من الممكن تجنب مثل هذه المواقع الدفاعية، أو تجاوزها، أو تطويقها، أو الالتفاف حولها. وكان ممكناً لهذه المواقع أن تؤدي دوراً فعالاً في الدفاع عن سيناء، وفي كسر حدة الهجوم الإسرائيلي واستيعابه، ثم صده ومنعه من تحقيقه أهدافه، إذا ما استخدمت كقواعد ثابتة قوية لقوات متحركة تستطيع أن تنطلق منها لتشتبك مع عدو يحاول أن يخترق سيناء متجهاً إلى القناة. إن هذه القوات المتحركة تستطيع أن تقاتل حينذاك بالنار والمناورة والحركة، وليس بالنار فقط. ومن هذا القبيل قال موشي ديان في مذكراته: «لقد وضع المصريون افتراضاً خاطئاً للغاية حين تصوروا أن مواقعهم الدفاعية المحصنة في أبي عجيلة ورفح والعريش ستحول دون اختراقنا نحو داخل سيناء، وسوف

تحمى القناة بدون أن يطلبوا من قـواتهم المدرعـة والجوية أن تشترك في منـع اختراقنـا وبدون أن يقـوم جنودهم بالخروج خارج دائرة مواقعهم الدفاعية ومقاتلتنا»[1].

وحتى تكون ملامح الصورة أكثر وضوحاً وعلمية، لا بد من الإشارة إلى أن هذا الحكم الذي أطلقه رئيس أركان الجيش الإسرائيلي هـو وصف لحالـة معينة أكـثر منه حكـماً مطلقـاً، ذلك أنه يصف وضع الجيش المصري يوم بدأت إسرائيل هجـومها عـلى سيناء في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، حين كانت القيادة المصرية قد أنهت سحب قواتها المصرية من سيناء، ونشرتها على الطرف الغربي من القناة، وفي منـطقة القـاهرة، تحسبـاً لغزو بـريطاني ـ فـرنسي تواتـرت المعلومات حول إنجاز ترتيباته وقرب وقوعه. وكان التدبير المصري تدبيراً اسـتراتيجياً سليـماً، استطاعت القيادة بوساطته أن تركز بين يديها قوة ضاربة احتياطية كبيرة، تـوجهها أنّى تـطلب الأمر ذلك. ولقد حال الغزو البريطاني ـ الفرنسي دون استخدام القيادة المصرية قوتها المدرعـة الضاربة في سيناء. وعلى هذا فإن قول ديان لا يمكن اعتباره سوى وصف لحالة معينـة في زمن معين، أكثر منه حكماً ذا شمولية. غير أن هذا يدعونا إلى القول أيضاً إن التدخل البريـطاني ـ الفـرنسي حال، في الـوقت نفسـه، دون التعـرف إلى أسلوب الـدفـاع المصري الاسـتراتيجي والعملياتي والتكتيكي وما لـه وما عليـه، لأن ظروف التـدخل حـالت دون تطبيقـه، ومن ثم رؤيته ونقده.

وصف ديان طريقة قتال القوات المصرية بقـوله: «لقـد قاتلت القـوات المصرية بصـورة جيدة خلال مرحلة قتالها الثابت. فطالما كان يطلب منها استخدام أسلحتها المتخندقة مسبقـاً في مواقـع ثابتـة ـ مدافـع مضادة للدبابات ومدافع ميدان ومدافع مضادة للطائرات ـ فإنها كانت تقوم بذلـك بشكل آلي، وعـلى نحو دقيق وفعّال. ولكن هذا لم يكن حالها حينما كان عليها أن تترك مـواقعها المتخنـدقة فيهـا، أو حينما كـانت تقوم بتغيير خـططها. وهي غـالباً لا تبـاشر هجمات مضـادة. وحين كـانت تقوم بـذلك كـان أداؤها قليـل البراعـة إلى حد كبير»[2]. ولقد تناسى هذا النقد أن القوات المصرية التي واجهت الصدمـة الأولى لم تكن سوى غلالة دفاعية رقيقة، مهمتها تأخير تقدم العدو ريثما تصل القـوة الضاربـة إلى مواقـع القتال. ولقد حل أوان الغزو البريطاني ـ الفرنسي قبل أن تتمكن القوة الضاربة من الوصول إلى مواقع القوات المصرية في خط الدفاع الأول. يضاف إلى ذلك أن أحد الدروس المستفـادة من حرب ١٩٥٦، وخصـوصاً في معـركة «أبـو عجيلة»، هو أنـه في قـدرة المـواقـع الـدفـاعيـة القـويـة والمحصنة، والمدافَع عنها بإرادة وعزم، أن تضعف حدة اندفاع الهجوم المدرع، وتلحق بقواته خسائر، رغم المساندة الجوية التي يتمتـع بها، لـو أن مواقـع الخط الدفـاعي الثاني أو الثـالث كانت جيدة التنظيم، ولديها إرادة القتال والصمود مثل مواقع الخط الأول. لكن الذي حدث في سيناء في حرب ١٩٥٦، أنه ما ان خرق العدو مواقع الخط الدفاعي الأول ـ وهو أمر ممكن

---

(١) Moshe Dayan, *Diary of the Sinai Campaign* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1966), p. 126.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

دائماً نظرياً بسبب أخذ العدو زمام المبادرة الهجومية ـ بيديه ـ حتى أخذت مواقع الخط الثاني تتفكك بسرعة، بسبب عدم إعدادها، مسبقاً، إعداداً جيداً.

٣ ـ يرجع نجاح قوات الغزو البريطاني ـ الفرنسي في الاستيلاء على مدينة بورسعيد في خلال يومين، إلى تفوقها الجوي الساحق وتفوقها البري والبحري الضخم بالقياس على القوات المسلحة المصرية القليلة التي كانت موجودة في المدينة. كما أن قصر المدة ما بين وضوح معالم العدوان وبدئه لم يمكّن القيادة المصرية من إعداد المدينة مسبقاً للقتال من حيث بناء التحصينات والملاجىء، وتخزين الماء والمؤن والذخيرة الكافية وسرعة إخلائها من السكان المدنيين، كما لم يمكنها من تدريب المقاومة الشعبية وتسليحها بصورة ملائمة وفي وقت مبكر. كل ذلك كان له أثره في إضعاف المقاومة، وخصوصاً بعد أن لحقت بالمدنيين خسائر فادحة، واندفعوا من حي إلى آخر هرباً مس الحرائق ونيران الطائرات والأسطول، مسببين حالة شديدة من الفوضى والذعر، كان لها أثرها المادي والمعنوي في القوات المدافعة عن المدينة.

٤ ـ برزت في حرب ١٩٥٦ ظاهرة المقاومة الشعبية، وقد تكونت هذه المقاومة في مدينة بورسعيد وما حولها، في إثر احتلال القوات البريطانية والفرنسية لها. فقد تكوّنت «الجبهة الوطنية المتحدة» من المواطنين المصريين أهل منطقة بورسعيد، وانضم إليهم مجموعة من الجنود المغاوير الذين تسللوا إلى المدينة سراً عبر بحيرة المنزلة، وعملوا مع الجبهة. وصدرت جريدة «الانتصار» السرية، لتعبِّر عن المقاومة الشعبية وأغراضها وأعمالها. كما انتشرت الشعارات والمنشورات والملصقات تدعو إلى مقاومة الاحتلال. وقامت منظمات المقاومة ببعض العمليات العسكرية ضد دوريات العدو وآلياته ومقرّاته. ومن بين تلك العمليات الهجوم الذي قامت به مجموعة من المقاومين على تجمع للدبابات البريطانية في حي المناخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦، بقذائف البازوكا والقنابل اليدوية والرشاشات. وانتهى الهجوم بتدمير خمس دبابات وعدة سيارات، وقتل بعض جنود العدو وجرح بعضهم الآخر.

لقد كان صمود بورسعيد، ببسالة القوات المسلحة التي دافعت عنها ـ على الرغم من تفوق القوات المعادية تفوقاً ساحقاً ـ وبشجاعة أبنائها الذين قادوا المقاومة السرية بعد الاحتلال، مضرب المثل. وغدت بورسعيد رمزاً لإرادة الصمود، ومقاومة الاحتلال.

٥ ـ اختلفت حرب ١٩٥٦ عن حرب ١٩٤٨ بأنها كانت محصورة في مسرح حرب محدود جغرافياً، ذي جبهة واحدة، هي سيناء والشريط المستطيل الذي تكوّن الإسكندرية والقاهرة والسويس وبورسعيد رؤوسه، في حين كانت فلسطين كلها هي مسرح الحرب عام ١٩٤٨، وكانت سيناء والنقب جبهة من جبهاته.

ولقد عملت إسرائيل في حرب ١٩٤٨ على الخطوط الداخلية في مواجهة الجيوش العربية التي أتتها من نواح متعددة، من الشمال والشرق والجنوب. أما في مسرح حرب ١٩٥٦ فلم يكن العمل فيه على الخطوط الداخلية أو الخارجية بارزاً. وإنما برزت مبادىء

المبادأة والمناورة الواسعة، كحركات الالتفاف والتطويق في أعماق المسرح. وقد بدأ اللواء المظلي ٢٠٢ الحرب بتطبيق هذه المبادىء، وسعت إلى تطبيقها بقية التشكيلات. واستطاعت مجموعة فرق إسرائيلية أن تحاصر موقع «أبو عجيلة»، بعمليات التفاف وتطويق صمد المدافعون أمامها، حتى وجد قائد المجموعة ثغرة نفذ منها ليضرب دفاعات أبي عجيلة ثم يحتلها.

لقد انحصر استخدام الحركة على الخطوط الداخلية في عملية الحشد الخداعي للواء المظلي ٢٠٢ الإسرائيلي (عدا الكتيبة التي أنزلت جواً فوق ممر متلا) مساء ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر في منطقة عين الحصب، الواقعة على بعد نحو ٢٥ كلم إلى الجنوب من البحر الميت، قرب الحدود الأردنية، وعلى مسافة نحو ١١٠ كلم من الحدود المصرية عند الكونتلا، لإيهام القيادة المصرية بأن حشد اللواء مقصود به شن غارة على الأردن. ثم تحرك اللواء بتشكيل منظم وبسرعة عالية في الساعة السابعة من صباح ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر نحو نقطة انطلاقه الهجومية، وتم تجمعه في الساعة الثامنة مساء اليوم نفسه.

٦ ـ تطلق الأدبيات الإسرائيلية على حرب ١٩٥٦ حرب المئة ساعة، باعتبار أن العمليات الرئيسة انتهت بعد مئة ساعة منذ إنزال كتيبة المظليين شرقي مصر في متلا الساعة ١٧:٠٠ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦. وعلى هذا الأساس يُعَدّ مبدأ الحرب القصيرة قد تحقق عملياً في حرب ١٩٥٦. غير أن هذه النتيجة العملية لا يمكن عزلها، بأي حال من الأحوال عن ظروف مشاركة بريطانيا وفرنسا في الحرب، وما ترتب على ذلك من قرار الانسحاب العام المصري من سيناء. فقد كانت القيادة العسكرية المصرية تخطط ظهر يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر (قبيل بدء القصف الجوي البريطاني مساء اليوم نفسه) للقيام بهجوم مضاد يبدأ تنفيذه مع آخر ضوء يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بغرض تدمير القوات الإسرائيلية الموجودة في مثلث الحسنة ـ نخل ـ سدر الحيطان، حيث أنزل المظليون قرب مدخل ممر متلا، وتأمين السيطرة على المحور الجنوبي لسيناء لحماية الجنب الأيمن لهجوم مضاد رئيس آخر، يبدأ، مع أول ضوء يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر، في اتجاه أبي عجيلة ـ العوجة، بغرض القضاء على قوات مجموعة الفرقة الإسرائيلية. ولا شك في أن هذه الهجمات المضادة، فيما لو نفذت، كانت ستلحق خسائر كبيرة بالقوات الإسرائيلية. وتؤخّر، أو تحبط، المخطط الإسرائيلي لإنهاء الحرب بسرعة. وما يرجح ذلك، أن بن غوريون كان يرى ضرورة سحب قوات المظليين من ممر متلا ليلة ٣٠ ـ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر[٣]، بعد أن علم بتأجيل القصف الجوي البريطاني ـ الفرنسي المقرر البدء به، أصلاً، صباح ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. ولقد أمر ديان جميع الوحدات بأن توقف عملياتها الهجومية، وتتمركز حيث هي. وما ان أبلغ ببدء القصف الجوي البريطاني ـ الفرنسي على القواعد الجوية المصرية، حتى

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٦.

أصـدر أمراً يلغي أمـره السابق، ويـطلب من قادة الـوحدات أن ينـطلقوا ثـانية في عمليـاتهم الهجومية[٤].

وعلى هذا، فإن بدء الهجمات المضادة المصرية، مع عدم التدخل البريـطاني ـ الفرنسي، كان سيؤثر حتماً في قرارات القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية من حيث عدم المضي قدماً في القتال لاستكمال احتلال سيناء، وخصوصاً أن مواقع أبي عجيلة ورفح لم تكن قد سقـطت بعد عند بدء التدخل المذكور.

وهكـذا نجد أن تحقيق مبـدأ «الحرب القصـيرة» في حـرب ١٩٥٦ كـان وليـد ظـروف المشاركة البريطانية ـ الفرنسية في الحرب، وليس نتاجاً مباشراً للقدرة القتالية الإسرائيلية عـلى ممارسة أساليب الحرب الخاطفة والقصيرة.

٧ ـ تمثـل المبادأة والمرونة جـوهر العمـل التعرضي الـذي يؤتي ثماره في شكـل المناورة التي تحسم الأمـر في أرض المعركـة أو في مسرح العمليات. وسـواءٌ أكـانت المنـاورة بـالحـركـة أم بـالنيران، فغـرضها الأسمى، في كـل حين ومكـان، هو وضـع الخصم في موقف سيىء، أو استدراجه إلى موقف سيىء، يفرض عليه الهزيمة أو الاستسلام أو الانسحاب. ولعل مـذهب إسرائيـل في نقل القتـال إلى الأرض العربيـة ـ وهو مـا جرى في حـرب ١٩٥٦ ـ ليس سـوى تسمية أخرى للمبادأة أو انتزاعهـا أو الحفاظ عليهـا. ذلك لأن نقـل القتال إلى أرض الخصم يتطلب، بداية، التحلي بالروح الهجومية، وممارسة العمل التعرضي، إذ يستحيل على القائد، مهما كان وضعه التكتيكي أو العملياتي أو الاستراتيجي أن ينقل القتال إلى أرض خصمه بغـير الهجوم. ويتوقف نجاحه في ذلك على درجـة إجبار الخصم عـلى التخلي عن المبـادأة، والقبول بالتحول إلى الدفاع، أو الانسحاب المنظم، أو التقهقر بفوضى.

هذه الأصول العـامة في الاسـتراتيجية العسكـرية تلقي الضـوء على بعض مـا جرى في حرب ١٩٥٦، وخصوصاً في القتال بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية في سيناء.

لقد طبقت القوات الإسرائيلية مبدأي المبـادأة والمرونـة، وأسلوب المناورة، ومبـدأ نقل القتال إلى أرض الخصم في إطار عملية تعرضيـة، تطبيقـاً ناجحـاً، بصورة عـامة. وإذا كـان هدف هذه المبـادىء والأساليب هـو وضع الخصم في مـوقف سيىء، فإن هـذا الهدف لم يكن ليتحقق لـو اقتصر الأمر عـلى القوات المصريـة والإسرائيلية فقط في مسرح الحـرب. فمنذ أن انطلق القتال في الساعة ١٧:٠٠ يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى أن بدأ الغـزو البريـطاني ـ الفـرنسي في الساعـة ١٩:٠٠ يوم ٣١ من الشهـر نفسـه، لم تستـطع إسرائيـل تحقيق الهـدف المـذكور بعـد خمسين سـاعـة من القتـال. ولـو افـترضنـا أن أسبـابـاً أدت إلى تعـطيـل خـطة «موسكتير»، ولم تقـدم بريـطانيا وفـرنسا عـلى الغزو، فليس هنـاك ما يمنـع من الافتراض أن

---

(٤) تـريفور ن. دوبـوي، الحروب العـربية ـ الإسرائيليـة، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، تـرجمة جـبرائيـل بيـطار (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١)، ص ٢٦٧.

القيادة المصرية ستدفع إلى سيناء بقواتها التي كانت اختزنتها في الطرف الغربي من القناة وحول القاهرة. وليس هناك أيضاً ما يمنع من الافتراض أن القوات السورية والأردنية ربما تشترك في الحرب، وحينذاك تستجد عوامل هامة قد تحول مجرى الحرب، وتغير شكلها وميزان القوى المتصارعة فيها.

وفي جميع الأحوال، يمكن القول إن قتال الساعات الخمسين لم يكن هو السبب في قرار القيادة المصرية سحب القوات من سيناء. وليس هناك شك في أن هذا القرار كان وليد الغزو البريطاني - الفرنسي الذي بدأ في الساعة ١٩:٠٠ يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، والذي دفع القيادة المصرية إلى اقرار الانسحاب في الساعة ٢٢:٠٠. وعلى الرغم من أن القوات المصرية لم تكن قد أنهت تدفقها إلى سيناء وانتشارها فيها عندما بدأ الغزو البريطاني - الفرنسي، وعلى الرغم من اختلال ميزان القوى لمصلحة إسرائيل عندما صدر قرار الانسحاب، استطاعت القوات المصرية أن تنسحب بشكل فوّت على القوات الإسرائيلية تحقيق هدفها في تدمير القوات المصرية في سيناء.

٨ - سعت إسرائيل في حرب ١٩٥٦ لتطبيق استراتيجية الاقتراب غير المباشر. وقد اقترن هذا التطبيق، بداية، بأخذ المبادرة الهجومية الاستراتيجية. ولم يكن باستطاعة الجيش الإسرائيلي أن يطبق أسلوب الاقتراب غير المباشر لو لم يكن قد تدرب على استخدام قواته المدرعة والجوية استخداماً جيداً ومنسقاً فيما بين الطائرة والدبابة. وهذه علامة فارقة بين حربي ١٩٤٨ و١٩٥٦. ففي الأولى كان اعتماد الجيش الإسرائيلي على القوات البرية مطلقاً، في حين تبنّت القيادة الإسرائيلية في حرب ١٩٥٦ سلاح «الدبابة - الطائرة»، مستفيدة من تجارب الحرب العالمية الثانية، ومن أسلوب الفيلد مارشال الألماني رومل بالذات.

ولا شك في أنه كان لطبيعة الأرض الصحراوية في سيناء، من حيث تباعد المواقع الدفاعية الرئيسة، وصعوبة الاتصال وتبادل المساندة بالنيران أو بالمناورة بين التشكيلات المتمركزة في تلك المواقع، وخصوصاً في ظل التفوق الجوي الإسرائيلي، وصعوبة دفع القوات الاحتياطية المصرية دفعاً فورياً إلى عمق مسرح الحرب لمواجهة الاختراق الإسرائيلي، كان لذلك كله تأثيره في تحبيذ إسرائيل لاستراتيجية الاقتراب غير المباشر في حرب ١٩٥٦.

غير أننا إذا استعرضنا وقائع القتال بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية في سيناء، وجدنا أن التعاون والتنسيق والتكامل بين طرفي الثنائي «الطائرة - الدبابة» لم تكن قوية إلى الحد الذي تتوافر عنده القدرة على تطبيق أسلوب الاقتراب غير المباشر على المستوى الاستراتيجي الفعال. ونجد المثل الواضح على ذلك في عملية انسحاب القوات المصرية من سيناء. ففي حين كانت السيطرة الجوية المطلقة بيد إسرائيل فوق سيناء بعد بدء التدخل البريطاني - الفرنسي وضرب المطارات والطائرات المصرية، وفي حين قررت القيادة المصرية سحب جميع القوات من سيناء وتجميعها في الطرف الغربي من القناة، كان منتظراً أن تسرع القوات الإسرائيلية إلى تدمير القوات المصرية، وهو أحد أهداف خطة «قادش». غير أن هذا

الهدف لم يتحقق بالشكل الذي كانت توحي به وقائع الحرب. فقد استطاعت القوات المصرية أن تنسحب ـ رغم تحملها بعض الخسائر نتيجة القصف الجوي ـ بطريقة منظمة. فقد كان ثمة ترتيب لانسحاب القطعات، بحيث يقوم بعضها بتغطية بعضها الآخر، أو بأداء أعمال خداعية أو تمويهية. أما نجاح الجيش الإسرائيلي في الاستيلاء على سيناء، فهي مسألة لا يمكن فصلها عن العامل الحاسم الفاصل، وهو التدخل العسكري البريطاني ـ الفرنسي، وتدمير القوات الجوية المصرية وقواعدها من قبل القوات الجوية البريطانية والفرنسية.

لقد أسرعت إسرائيل إلى الحرب لتجهض القوة المصرية الفتية، قبل أن يكتمل قوامها، وتنجز تدريبها واستعدادها، وقبل أن تستوعب الأسلحة الجديدة، مطبقة في ذلك أحد أهم أسس مذهبها العسكري، وهي الحرب الاستباقية. وهي، في اعتقادها، ترد بالحرب الاستباقية على حرب لم تقع، ولكنها تتوقع حدوثها.

وكان أسلوب الحرب الاستباقية يتطلب تطبيق مبدأ الحشد في أحسن أشكاله، بالاستناد إلى وسائل الخداع والتمويه. ولقد حشدت إسرائيل قوتها الضاربة في قطاع ضيق من الأرض، لتحقق المفاجأة والخرق السريع وتبلغ قناة السويس في أقصر وقت ممكن.

وفي مقابل ذلك، ركزت مصر جهودها وحشدها على الاتجاه الاستراتيجي «القناة ـ القاهرة»، تحسباً للهجوم البريطاني ـ الفرنسي المحتمل.

ثالثاً: فرضية انفراد إسرائيل بالحرب

يرى بعض الباحثين العسكريين أن نتيجة حرب ١٩٥٦ لم تكن «لتتبدل على الأرجح حتى لو لم تتدخل القوات الفرنسية والبريطانية في القتال»[٥]. ويستند معظم هذه الآراء إلى مقولات بعض القادة الإسرائيليين الذين ذهب أحدهم إلى القول: «إن خلاف إنكلترا وفرنسا مع مصر قد خلق وضعاً ملائماً لإسرائيل من الناحيتين السياسية والعسكرية. ومع ذلك فإني متأكد أن الإسرائيليين كانوا سيأخذون المبادرة حتى في غياب هذا الوضع الملائم. كما أعتقد أن النتيجة كانت ستكون واحدة، وربما أفضل، بدون الإنكليز والفرنسيين. وربما كان ذلك على حساب المزيد من الخسائر في الأرواح»[٦].

تستند هذه المقولة إلى فرضية تلغي الإطار الاستراتيجي الأساسي لحرب ١٩٥٦ كلها، وهو اشتراك بريطانيا وفرنسا في الحرب بكل ما في كلمة «الاشتراك» من معنى. وإذا ما قبلنا هذه المقولة فلا بد أيضاً من قبول المقولة المناهضة، وهي أنه لولا قرار بريطانيا وفرنسا استخدام القوة المسلحة ضد مصر لما كانت حرب ١٩٥٦ كلها. ومثلما استندت المقولة الأولى إلى فرضية إلغاء الإطار الاستراتيجي لحرب ١٩٥٦، استندت المقولة الثانية إلى فرضية إسقاط نية إسرائيل في الاحتلال والتوسع وتدمير الجيش المصري في سيناء.

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

(٦) ييغال آلون، إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي، ترجمة عثمان سعيد (بيروت: دار العودة، ١٩٧١)، ص ٣٠٤.

والمقولتان تستندان إلى فرضيتين غير واقعيتين، لأن الحدث التاريخي الذي نحن بصدد بحثه، وهو حرب اشتركت فيها أطراف من ثلاث قارات هي أوروبا وافريقيا وآسيا، لا يمكن البحث فيه على أساس فرضيات غيبية، وإخراجه من إطاره الاستراتيجي وموقعه التاريخي ومجراه الواقعي الأساسي ومحرّكه والفاعل فيه، وهو الحلف المحارب الثلاثي البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي. وكل إخراج لحرب ١٩٥٦ من هذه الأطر والعوامل هو عملية اصطناعية لا يستطيع أي منهج علمي تاريخي عسكري أن يقوم بها، أو يتحمل مسؤوليتها ونتيجتها. وعلى الرغم من ذلك كله، لا بد من توضيح بعض النقاط، لتكون علامات في مناقشة هذه المقولات.

أولى هذه النقاط، هي أن القوات المصرية في سيناء، على صغر حجمها، كانت تقاتل وتصمد. ولو أن احتمال الغزو البريطاني - الفرنسي لم يكن وارداً في إثر تأميم قناة السويس، لما لجأت مصر إلى سحب القوة الضاربة من سيناء، ونشرها على الطرف الغربي من القناة وفيما حول القاهرة، لتكون قوة ضاربة احتياطية توجهها القيادة أنّى وقع الغزو، سواء في الإسكندرية أو في بورسعيد أو في سيناء، ولكان انتشار القوات المصرية في سيناء مختلفاً اختلافاً كبيراً عما كان عليه يوم بدء الهجوم الإسرائيلي (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر). وعلى الرغم من استمرار وجود احتمال الغزو البريطاني - الفرنسي، أمرت القيادة المصرية قسماً من القوة الضاربة بالتوجه إلى أعماق سيناء، لمواجهة الهجوم الإسرائيلي. غير أن تنفيذ الخطة «موسكيتير» لم يمهل تلك القوات حتى تصل إلى مواقع عملية «قادش». وكان لا بد، حينذاك، من الانسحاب الاستراتيجي من سيناء.

ما نود الإشارة إليه في هذه النقطة، هو أن بعض المواقع الدفاعية المصرية الهامة، مثل أبي عجيلة وأم قطف، كان صامداً ولا يزال يقاوم حينما تلقى أمر الانسحاب. يضاف إلى ذلك أنه «لم تكن لإسرائيل [آنذاك] السيطرة الجوية. وهناك شك في تمكن النوعية الإسرائيلية من التغلب على الكمية المصرية في هذا المجال»[٧].

والنقطة الثانية هي أن اسرائيل لم تكن لتقدم على محاربة مصر، في ذلك الحين بالذات، أي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، وفي ذلك الموقع بالذات، أي في سيناء، وبذلك الشكل الواسع، أي في مسرح سيناء كله، لو لم تكن قد ضمنت شراكة بريطانيا وفرنسا لها في الحرب. ومن الأدلة على ذلك جواب مجلس الوزراء الإسرائيلي، في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، عن اقتراح وزارة الدفاع قيام الجيش بعملية حربية تؤدي إلى فتح مضايق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية. فقد وجد مجلس الوزراء أن الوقت «ليس مناسباً لها [للعملية]»، ونصح بأن تعمل إسرائيل «في المكان والزمان المناسبين»[٨].

---

(٧) دوبوي، المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

(٨) Dayan, *Diary of the Sinai Campaign*, p. 13.

«لقد تردد بن غوريون، خلال فترة طويلة، في حسم مسألة الهجوم الاستباقي الذي كان يؤيده موشي ديان لمواجهة صفقة الأسلحة التشيكية وازدياد الهجمات الفدائية. وقد كان تردد بن غوريون نابعاً، في الأساس، من مخاوفه من الدمار الشديد الذي كان سيلحق بالجبهة المدنية للدولة عن طريق قوة القصف الجوي المصري. إن التنسيق البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي لم يبدد مخاوف بن غوريون فحسب، وإنما، وفق شهادات معينة، أثار فيه الأمل، إذ إن النجاح المشترك للمعركة الإسرائيلية وللعملية البريطانية ـ الفرنسية، موسكيتير، سوف يؤدي إلى اختراق كبير نحو إقامة نظام إقليمي جديد»(٩).

وهكذا أجلت إسرائيل مشروع الحرب على مصر، حتى أمكن لها الحصول على كميات وافرة من الطائرات المقاتلة والدبابات الحديثة، وظهر الموقف الملائم سياسياً وعسكرياً في إثر رغبة بريطانيا وفرنسا في إشراكها معهما في الهجوم على مصر. ورغم حصولها على الأسلحة الحديثة، لم تستطع إسرائيل أن تغامر بالحرب وحدها ضد مصر. وأصر بن غوريون على ضرورة قيام بريطانيا، التي تملك قاذفات نفاثة بعيدة المدى نسبياً، من طرازي «كانبيرا» و«فاليانت» بضرب الطيران المصري على الأرض لمنع احتمال قيام بعض القاذفات النفاثة المصرية الخفيفة بقصف المدن الإسرائيلية، وهو الأمر الذي كان يثير قلق رئيس الوزراء البريطاني، بسبب ردود الفعل المحتملة نتيجة لمثل هذا العمل المباشر من قبل بريطانيا لدى البلدان العربية الصديقة(١٠).

ونظراً إلى تضمّن الخطة المشتركة للحرب مدة يومين تنفرد فيهما إسرائيل بالهجوم على سيناء، قبل أن تقدم بريطانيا وفرنسا الإنذار، وتبدآ القتال، خشي بن غوريون أن يبادر الطيران المصري، في خلال هذين اليومين، إلى قصف المدن الإسرائيلية. ولذلك أصرّ بن غوريون على ضرورة قيام فرنسا بتوفير الحماية الجوية للمدن الإسرائيلية قبل أن تبدأ إسرائيل عملياتها العسكرية. فكان أن أرسلت فرنسا سربي «ميستير ـ ٤أ» و«ف ـ ٨٤ ف» إلى إسرائيل في يومي ٢٢ و٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، فضلاً عن سرب طائرات النقل الذي سيدعم المظليين في ممر متلا.

إن هذه الوقائع تؤكد عدم ثقة القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية في التفوق النوعي للطيران الإسرائيلي، حتى بعد حصوله على طائرات مماثلة تقريباً وأخرى متفوقة على طائرات الـ «ميغ ـ ١٥» المصرية، التي لم يكن متوفراً منها للقتال فعلياً سوى ٣٠ طائرة عند بدء الحرب. وقد حدث فعلاً أن قام بعض القاذفات «أليوشن ـ ٢٨» بغارات جوية ليلية، في ليلتي ٣٠ و٣١ تشرين الأول/أكتوبر على أهداف داخل الأرض المحتلة. ولم يحرك الطيّران الإسرائيلي ساكناً ضد المطارات المصرية.

---

(٩) مقالة لانير، في: **تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٣٥ عاماً**، ترجمات مختارة من مصادر عبرية، مجموعة من الباحثين، إعداد سمير جبور (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ٣١، ملف محدود التوزيع.

(١٠) Kennett Love, *Suez: The Twice-Fought War: A History* (London: Longman, 1970), pp. 457 - 463.

ومهما يكن الأمر، فإن التفوق النوعي الإسرائيلي في مجال استخدام السلاح الجوي، لم يكن كافياً لحسم المعركة مع السلاح الجوي المصري وتحقيق السيطرة الجوية الكاملة فوق سيناء، من دون التدخل الجوي البريطاني ـ الفرنسي، رغم تحلل الطيران الإسرائيلي من مهام حماية الأجواء الإسرائيلية، التي ناب عنه فيها الطيران الفرنسي. والدليل على ذلك، أن السلاح الجوي المصري استطاع أن يقوم بحوالى ١٣٠ طلعة جوية على الأقل، وفقاً لتقدير إسرائيل، في خلال يومي ٣٠ و٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي النتيجة الأخيرة فاقت خسائر الطيران الإسرائيلي خسائر الطيران المصري. قبل التدخل البريطاني ـ الفرنسي[11].

هذا من ناحية العمليات الجوية، ومدى فاعليتها وتأثيرها في مجرى الحرب. أما من ناحية العمليات البرية، فقد اتسم أداء القوات الإسرائيلية بالكثير من نواحي القصور، والاضطراب في التنفيذ، وضعف التعاون بين التشكيلات البرية بعضها مع بعض، وبينها وبين السلاح الجوي في بعض الحالات، وخصوصاً على المحور الوسط في سيناء، حيث دارت معركة أبي عجيلة ـ أم قطف، التي صمدت فيها القوات المصرية في وجه القوات الإسرائيلية ثلاثة أيام، ثم انسحبت بمقتضى أمر الانسحاب العام في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، ضمن تفوق إسرائيلي مطلق في مختلف التشكيلات والأسلحة[12]. وفي الوقت نفسه واجهت القوات الإسرائيلية مقاومة شديدة في كل من رفح وخان يونس، رغم الدعم البحري الفرنسي. ولم يتم التغلب عليها إلا بعد الانسحاب العام[13]. وتكبدت كتيبة المظليين المُنزلة في شرقي ممر متلا خسائر كبيرة، نتيجة مقاومة كتيبة المشاة المصرية، والهجمات الجوية المتكررة عليها[14] وكانت معرضة بشدة لاحتمال تطويقها من الخلف بسبب تقدم متوقع من قبل قوة مدرعة مصرية، حشدت في بير جفجافة شمالاً مساء ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، كان من المفترض أن تقطع خط الرجعة على المظليين الإسرائيليين بالتقدم جنوباً عبر وادي ميليز، ثم عدلت عن ذلك بسبب أمر الانسحاب العام.

ونحن لا يمكننا أن نهمل، ونحن بصدد مناقشة مقولة حتمية انتصار إسرائيل الحاسم في حرب ١٩٥٦ لو لم تشاركها بريطانيا وفرنسا فيها، أنه كان لإسرائيل في الحرب تفوق كمي

---

(١١) كانت خسائر الطيران المصري ١١ طائرة، والطيران الإسرائيلي ١٨ طائرة. انظر: محمود عزمي، «نظرية الأمن الإسرائيلي: الجذور والتطبيقات الأولى، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦،» الفكر الاستراتيجي العربي، السنة ١، العدد ١ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ١٤٤.

(١٢) تألفت القوات المصرية في معركة «أبو عجيلة ـ أم قطف» من: ٤ كتائب مشاة، كتيبة مدفعية ميدان، سريتي مدفعية مضادة للدبابات (أي نحو لواءين تقريباً)، مقابل القوات الإسرائيلية التي كانت تتألف من: لواءي مشاة، لواءي مدرعات، ما عدا المدفعية (أي ١٣ كتيبة، وهي تعادل فرقة معززة). وبذلك تحقق تفوق إسرائيلي معدله ١/٢,٥ في كتائب المشاة، ١/٥ في المدرعات. انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(١٣) محمود عزمي، القوات المدرعة الإسرائيلية عبر أربع حروب، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥)، ص ١٢٣ ـ ١٧١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٦٧.

في مواضع الهجوم الرئيسة في سيناء، وأن قوات احتياطي القيادة العليا المصرية، وهي القوات التي ضمت التشكيلات المدرعة الأساسية، لم تتح لها ظروف الغزو الثلاثي الاشتباك الفعلي بالقوات البرية الإسرائيلية، باستثناء كتيبة المشاة الخامسة التي اشتبكت مع كتيبة المظليين الإسرائيليين في ممر متلا. هذا فضلاً عن تأثير السيطرة الجوية المعادية فوق المواقع الدفاعية المصرية، وعلى امتداد الطرق الأساسية نتيجة لمساندة الطيران الفرنسي للعمليات الجوية الإسرائيلية.

وفي جميع الأحوال، يمكننا أن نقول إن الجيش الإسرائيلي أظهر، في خلال حرب ١٩٥٦، قدراً ملموساً من التفوق النوعي في القدرات البشرية، المتمثلة أساساً في القيادة وإدارة العمليات وأخذ المبادرات الفردية. وقد انعكست هذه القدرات على ممارسة أساليب حرب الحركة السريعة بنجاح في عدة حالات، وذلك ضمن الظروف العامة المساعدة التي سبق التعرض لها. ويرجع ذلك إلى تبني الجيش الإسرائيلي مذهباً عسكرياً هجومياً وسعيه الدائب لنشر الروح الهجومية وخصوصاً ضمن الوحدات المدرعة والميكانيكية ووحدات المظليين.

ولكن هذا القدر من التفوق النوعي لم يكن هو العنصر الحاسم في تحقيق النصر العسكري الإسرائيلي في حرب ١٩٥٦، ولا في إلحاق الهزيمة العسكرية بالقوات المصرية، وإنما العنصر الحاسم كان هو التدخل العسكري البريطاني ـ الفرنسي. ولو أن هذا التدخل لم يتم، لكانت نتيجة الحرب مختلفة عما انتهت إليه. ذلك أن النجاح العسكري الشامل والسريع لم يكن مضموناً لإسرائيل، فضلاً عن أن حجم الخسائر البشرية والمادية الإسرائيلية كان سيرتفع كثيراً. وفي الوقت نفسه كان اجتياح سيناء بأكملها أمراً مشكوكاً فيه، فضلاً عن شبه حتمية استمرار القتال لفترة أطول مما حدث فعلاً.

لقد كانت معالم الغزو البريطاني ـ الفرنسي تتوضح يوماً بعد يوم. وهو ما دعا القيادة المصرية إلى أن تنصح القيادتين السورية والأردنية بالامتناع عن التدخل في القتال. ولو افترضنا عدم وجود احتمال ذلك الغزو لجاز لنا أن نفترض، بل أن نميل إلى ترجيح أن سوريا والأردن كانا سيشتركان في الحرب ضد إسرائيل، وخصوصاً أن هذه كانت قد استعدت لهذا التوقع، فحشدت بعض قواتها على جبهتها الشرقية، بقطاعيها الأردني والسوري.

رابعاً: تقويم مقارن

كان انفتاح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، مروراً بمضايق تيران، أهم مكسب حصلت عليه إسرائيل من حرب ١٩٥٦. وهو مكسب كوّن منعطفاً هاماً في مسيرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وخصوصاً أنه سيكون محور حرب قادمة تقع بعد تسع سنوات.

وبذلك تكون إسرائيل، باشتراكها في حرب ١٩٥٦، قد وضعت بذرة حرب قادمة، تتوصل بوساطتها إلى تحقيق أهدافها في التوسع وفرض إرادتها على البلدان العربية.

وفي حـين لم تتعلم إسرائيـل مـن حـرب ١٩٥٦ إلا درس الإصرار عـلى العـدوان والاحتلال والتوسع، قوّم بعض المسؤولـين الغربيـين الذين كـانوا في قمـة الحكم في بريـطانيا وفرنسا يوم شنتا الحرب على مصر، نتائج الحـرب تقويمـاً يختلف كل الاختـلاف عما نحـا إليه الفكر السياسي والعسكري الإسرائيلي. ونأخذ ما قاله كريستيان بينو، وزير الخارجية الفرنسية في الحكومة التي قررت شن حرب ١٩٥٦، مثلاً على ذلك. ففي الذكرى العشرين للحرب، قال بينو في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ إن حرب السويس مثلت «فشـلاً عسكريـاً فادحـاً، وإنها أدت إلى انقسامات عميقة في صفوف الدول الغربية ما زالت آثارها مستمرة إلى الآن». وقال إن رئيس وزراء بريطانيا أنطوني إيدن «هو الذي دفع بنا إلى الانخراط في الحرب بهذه الطريقة الفاضحة»[١٥].

ولقد سقنا هذا القول لسياسي فرنسي كان في قمة المسؤولية في بلده يوم قررت حكومته الاشتراك في حرب ١٩٥٦، لنقدم أنموذجـاً للآراء الكثـيرة والمتناقضـة التي انتشرت في فرنسـا وبريطانيا وإسرائيل وغيرها، وهي تتحدث عن الحرب ونتـائجها، وتـوزع المسؤوليات وتحـدد الأخطاء، وتوجه التهم وتفضح الأسرار.

وفي رأينا أنه ليس من السهل القول، قولاً جازمـاً قاطعـاً، إن هذا الـطرف هو الـرابح وحده دون غيره في حرب ١٩٥٦، وذاك الطرف هو الخاسر وحـده دون غيره. ولعـل السبب الرئيس لهذه الصعوبة، يكمن في أن حـرب ١٩٥٦ كانت من الحـروب النادرة التي تشـابكت فيها العوامل السياسية والعوامل العسكرية والعوامل الدولية تشابكاً أدى إلى أن تكون النتائج التي انتهت إليها الحرب على غير ما كان يتوقع الغزاة، وهم أطراف الحلف الثلاثي.

وإذا ما نظرنا إلى الحرب من ناحية قياس نتائجها على أهـدافها، تبـين لنا أن الحليفـين البريطاني والفرنسي، خرجا من الحرب بخسائر عسكـرية وسيـاسية، فقـد انسحبا من الأرض التي احتلاها، ومُسح نفوذهمـا في المشرق العربي، ولم تمض سنـوات قليلة حتى اقتلعت جذور الاستعـمار الفرنسي من المغـرب العربي، ومُسـح النفـوذ الـبريـطاني في العـراق ثم في الخليـج العربي.

هذا عن بريطانيا وفرنسا، أما عن إسرائيل فـإنها لم تستطع تحقيق هـدفين من أهـدافها الثلاثة: أولهما توسيـع الحدود، ودفـع خطوط الهـدنة إلى حيث تستـطيع قـواتها الاحتفـاظ بما تحتله. فلقد «خاضت إسرائيل حملة سيناء بمفهوم سياسي ـ وإن لم يكن معلناً ـ هو أن الحرب، إذا ما وقعت، وإذا كان الأمر ممكناً، ينبغي استغلالها من أجل تـوسيع الحـدود إلى ما وراء تلك التي تعينت في قـرار التقسيم، وتسوية ما يعتبر في نظر إسرائيل أخطاء إقليمية نجمت عن اتفاقات الهدنة منـذ سنة ١٩٤٩»[١٦]. أمـا الهدف الثاني فهو تدمير الجيش المصري في سيناء تدميراً كاملاً. وثمة هدف آخر لم تعلنـه إسرائيل في خـطتها ولم تحققـه، وهو القضـاء عـلى النـظام السيـاسي في مصر، وخصـوصـاً رأس النـظام

---

(١٥) حسن البدري، «عدوان ١٩٥٦ . . . قمة عدم التكـافؤ،» السياسة الدوليـة، السنة ١٣، العـدد ٤٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٧)، ص ٩٦.

(١٦) مقالة لانير، في: تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٣٥ عاماً، ص ٣١.

عبـد الناصر. أمـا الهدف الثـالث من أهداف الخـطة، وهو فتـح مضايق تـيران أمام المـلاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر، فقد بلغتـه إسرائيل. يضـاف إلى ذلك أن الحـرب تمخضت عن إنشاء قوة الطوارىء الدولية، التي أقامتها منظمـة الأمم المتحدة لتكـون في منزلـة العازل بـين مصر وإسرائيل على الحدود بينهما. وقد استقرت وحـدات القوة الـدولية عـلى الجانب المصري من الحدود، لأن إسرائيل رفضت إقامتها في طرفها.

لقد بدت إسرائيـل مجردة من الـزهو بـالانتصار عـلى الجيش المصري فور بـدء القوات البريطانيـة والفرنسيـة غزو مصر. وبـدا أن قرار سحب الجيش من سينـاء ونشره على الضفـة الغربية للقناة ليحمي عمق مصر كان قراراً صحيحاً وحكيماً، وأحبط هدف الجيش الإسرائيلي تدمير الجيش المصري في سيناء.

قوّم الملحق العسكري الأمريكي في إسرائيل العمليات الإسرائيلية في تقـرير أرسله إلى وزارة الدفاع في واشنطن وقال فيه: «إن العيب الأساسي للعمليات الإسرائيلية كان سوء تـنظيم وتخطيط وتوجيه الحملة من جانب قيادة عسكرية لم يرتفع مستـوى تقديـرها للعمليـات إلى مستوى قـادة جيش عصري، فكان أقرب إلى أسلوب حرب العصابات منه إلى أسلوب الحرب الحديثة»[17].

لقد كان على مصر أن تحارب في جبهتـين، وأن تتوقـع امتداد القتـال إلى جبهة أخـرى أيضاً. وهي قد أخذت في نشر قواتها المسلحة، قبل بدء الحرب، بمبدأ وجود عدوين يهاجمانها في جبهتين مختلفتين، وبوسائل مختلفة، وبطرائق مختلفة أيضاً.

ورغم أن النتيجة العسكرية لحرب ١٩٥٦ لم تكن في مصلحة مصر، نظراً إلى التفـاوت الضخم في قـوى الطرفـين، يمكن القول إن صمـود مصر وشعبها وقيـادتها في الحـرب أعطى نتائج سياسية مغايرة للنتيجة العسكرية. فقد أدت تلك النتائج السيـاسية إلى تصفيـة المواقـع التي كـانت متبقية لـلاستعماريين الـبريطاني والفـرنسي في الوطن العـربي، فاستقلت الجـزائـر، واليمن الديمقراطية، وخرجت بريطانيا من الخليج العربي، ونمت حركة القومية العربية واشتد عـودها، وقـامت الوحـدة بين مصر وسـوريا، وأطـاحت الثورة بـالنـظام الملكي في العـراق. وشهدت الستينيات انحسار الاستعمار الأوروبي عن افريقيا.

لقد كان في مقاومة مصر للعدوان الثلاثي ودولـه الكثير من الانتصـارات. فقد رفضت مصر الرضوخ لإنـذار المعتدين، حـين كان تفـوقهم لا ريب فيه. وصمـدت في وجه الضغط العسكـري الرهيب إلى أن اضـطر المعتـدون أنفسهم إلى ايقـاف تقـدمهم. ثم أرغمت مصر قوات بريطانيا وفرنسا على الانسحاب، دون تحقيق أي مكسـب سياسي أو عسكري، في حين ظفرت هي بتمصير قناة السويس. وبـدل أن يسقط نظام عبـد الناصر كـما توخى المعتـدون، سقطت حكومة إيدن البريطانية سقوطاً مهيناً، ثم تبعتها حكومة غي موليـه الفرنسيـة، فضلاً

(١٧) من وثـائق وزارة الدفـاع الأمريكيـة (١٩٥٦)، أورده: محمد حسـنين هيكل، ملفـات السـويس: حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٥٣٩.

عن الشجب العالمي الذي تعرضت له الدولتان العظميان المعتديتان[18].

وهكذا خرجت مصر من حرب ١٩٥٦ منتصرة سياسياً، إذ اضطرت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، تحت ضغط الرأي العام العالمي، والضغوط التي مارستها الأمم المتحدة والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، إلى إيقاف القتال في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦. ثم انسحبت القوات البريطانية والفرنسية من بورسعيد في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦. وانسحبت إسرائيل، على ثلاث مراحل، من سيناء وقطاع غزة، كان آخرها الانسحاب من شرم الشيخ وساحل خليج العقبة في ١٢ آذار/مارس ١٩٥٧. وخرجت إسرائيل بثلاثة مكاسب سياسية محددة هي: (١) ضمان عملي لحرية الملاحة عبر مضايق تيران، التي أصبحت تحت إشراف قوات الطوارىء الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، (٢) إيقاف النشاط الفدائي من قطاع غزة، الذي عاد إلى الإدارة المصرية وتمركزت فيه القوات الدولية أيضاً؛ (٣) إقامة منطقة منزوعة السلاح إلى مسافة ١٠ كلم غربي الحدود المصرية ـ الفلسطينية لتسهيل حركة القوات الدولية، ولتقليل احتمالات وقوع حوادث على الحدود بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية.

وقد كوّن الانتصار السياسي المصري في حرب ١٩٥٦، وما تبعه من تعاظم الدور القيادي القومي لمصر، غطاءً معنوياً لنواقص الأداء العسكري المصري وسلبياته التي كشفت عنها الحرب، وخصوصاً ما يتعلق بالمذهب العسكري المستند إلى أسلوب الدفاع الثابت.

يمكننا القول بصورة عامة، ومن دون التقيد بصرامة الأحكام، إن ما انتهت إليه حرب ١٩٥٦، هو أن إسرائيل انتصرت وكسبت أحياناً، وهزمت وخسرت أحياناً أخرى، وإن مصر هزمت وخسرت أحياناً، وانتصرت أحياناً أخرى. ولأن الحرب قد جرت بهذا الشكل، وانتهت إلى هذه النهاية، فقد تأجلت إلى صيف العام ١٩٦٧.

---

(١٨) فيصل حوراني، عبد الناصر وقضية فلسطين (نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٧)، ص ١٧.

القسم الرابع

الاستراتيجية العسكرية في حرب ١٩٦٧



الفصل الثامن عشر

بيئة الحرب

أولاً: الوضع العربي

١ ـ بين حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧

كان من الطبيعي أن تفتح حرب ١٩٥٦ الدرب واسعاً إلى حرب أخرى، هي حرب ١٩٦٧. فإسرائيل لم تحقق كل أهدافها الرئيسة، وخصوصاً هدف تدمير القوات المسلحة المصرية، وهدف الاستيلاء على سيناء وضمها إليها؛ ولم تحسّن وضعها الجيو ـ ستراتيجي. يضاف إلى ذلك أن متغيرات سياسية وعسكرية واقتصادية، عربية ودولية، جدّت على ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وجنحت في بعضها لمصلحة الجانب العربي، وضد مصلحة إسرائيل.

أفرزت حرب ١٩٥٦ ثلاثة دروس في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ووضعتها أمام المسؤولين العرب، وخصوصاً في الأقطار المحيطة بفلسطين: (أ) أول هذه الدروس ذلك التضامن العربي الشامل، وخصوصاً الشعبي، مع مصر في تصديها للعدوان الثلاثي؛ (ب) وثانيها أن الإعداد لمجابهة ناجحة ضد إسرائيل يتطلب إدخال عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية على الاستراتيجية العربية الشاملة، وهو ما يتطلب مدة طويلة للإعداد من أجل توفير البناء الاجتماعي والاقتصادي الذي يدعم أي مجهود حربي، إضافة إلى الإعداد العسكري الدقيق، وخصوصاً التسلح؛ (ج) وثالث تلك الدروس الحاجة إلى حليف دولي يسند الكفاح العربي ضد الاستعمار وإسرائيل[1]. وقد تباينت مواقف الأقطار العربية في اختيار هذا الحليف. ففي حين اتجهت مصر وسوريا والعراق ـ بعد سقوط النظام الملكي فيه عام

(١) فيصل حوراني، عبد الناصر وقضية فلسطين (نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٧)، ص ١٩.

١٩٥٨ ـ والجزائر ـ بعد استقلالها في العام ١٩٦٢ ـ نحو الاتحاد السوفياتي، لم تسلك الأقطار الأخرى السلوك نفسه.

شهدت المدة بين حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ تنفيذ إسرائيل مشروعها تحويل مياه نهر الأردن، والرد العربي عليه بوضع مشروع لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده، وبتنظيم حماية عسكرية للمشروع العربي. وكان ذلك كله من أسباب إحياء معاهدة الدفاع المشترك وإنشاء قيادة موحدة للقوات المسلحة العربية.

٢ ـ المقاومة المسلحة الفلسطينية

كان أبرز المستجدات في ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، تأسيس منظمة وطنية تتولى شؤون الشعب الفلسطيني، وانطلاقة ثورته المسلحة. فقد اتجه مؤتمر القمة العربي الأول (القاهرة، ١٣ ـ ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤) إلى «إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره»[٢]. وفي المؤتمر الثاني (الاسكندرية، ٥ ـ ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤) رحبت القمة بقيام «منظمة التحرير الفلسطينية» ممثلة الشعب الفلسطيني «في تحمل مسؤولية العمل لقضية فلسطين، والنهوض بواجبها على الصعيدين العربي والدولي»[٣].

وكان «المؤتمر الوطني الفلسطيني» الأول انعقد في القدس (أيار/ مايو ١٩٦٤)، وأقر «الميثاق الوطني الفلسطيني». وبادرت المنظمة إلى إنشاء أجهزتها العسكرية والسياسية والتنظيمية وغيرها، وفي مقدمتها «جيش التحرير الفلسطيني».

ولأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت مؤسسة «رسمية» انبثقت من مؤتمر القمة العربي، فقد كان النضال الفلسطيني يحتاج إلى عمل مسلح لا يرتبط بإرادات الحكومات العربية، وإن كان يطلب عونها في إطار العمل القومي المشترك وفي إطار المسؤولية القومية للبلدان العربية في قضية فلسطين.

واستجابة لهذه الحاجة، انطلقت الثورة المسلحة الفلسطينية في اليوم الأول من العام ١٩٦٥، على شكل عمليات عسكرية قامت بها «حركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح» في الأرض المحتلة. وتتابعت بعد ذلك العمليات العسكرية والفدائية لحركة فتح وغيرها من منظمات الثورة الفلسطينية. وقد أنجزت منظمات المقاومة ٣٥ عملية في العام ١٩٦٥، و٤١ عملية في العام ١٩٦٦، و٣٧ عملية في الأشهر الخمسة من العام ١٩٦٧.

خلفت هذه العمليات التي جرى معظمها في الجليل وسهل الحولة وطبرية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، على الرغم من صغرها وعدم تواترها، شعوراً لدى العدو بحالة انعدام الأمن، اتخذتها إسرائيل ذريعة ـ من بين ذرائع أخرى ـ لشن حرب ١٩٦٧، قاصدة القضاء

---

(٢) قرار مؤتمر القمة الأول، رقم ١٥ (١٩٦٤/١/١٧).

(٣) قرار مؤتمر القمة الثاني، رقم ٢٠ (١٩٦٤/٩/١١).

على البنية العسكرية للمقاومة الفلسطينية، واحتلال الأراضي التي تتمركز فيها وحدات المقاومة أو تنطلق منها.

٣ ـ التضامن العربي

لم يصمد التضامن العربي الشامل الذي شهدته حرب ١٩٥٦، ولم يستطع أن يرسِّخ جذوره في المدة ما بين حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، تحت تأثير عوامل متعددة، داخلية وعربية وإقليمية ودولية، إضافة إلى العوامل القطرية واختلاف الأنظمة ومصالحها ودرجة التزام كل منها بقضية فلسطين وشؤون الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وطريقة معالجة الأنظمة تلك القضية والشؤون، ونوع علاقتها بالدول الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

فإذا أضفنا إلى ذلك كله الأحداث التي وقعت في الوطن العربي، والمتغيرات التي ظهرت فيه وأثرت تأثيراً عميقاً في الموقف العربي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي وفي طريقة معالجة شؤونه، مثل: الوحدة المصرية ـ السورية وانفراطها، واستقلال الجزائر، وثورة اليمن، وحرب اليمن، وانهيار حكم عبد الكريم قاسم في العراق ثم حكم الانفصال في سوريا، وتولي حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة فيهما، ومحادثات إقامة وحدة ثلاثية (مصر وسوريا والعراق) وفشلها ـ إذا أضفنا ذلك كله إلى العوامل التي ذكرناها ـ تبين لنا مدى الغليان الذي كان يعيشه الوطن العربي، وخصوصاً في مشرقه، سواء في إطار العلاقات العربية البينية، أو حيال الصراع العربي ـ الإسرائيلي. لقد أفرزت هذه المرحلة مظاهر كثيرة، منها نشوء المحاور والتكتلات العربية، ونظريات وحدة الصف ووحدة الهدف، وتقسيم الأنظمة إلى «تقدمية» و«رجعية»، وغيرها من المظاهر التي جاءت بديلاً من التضامن الذي شهدته حرب ١٩٥٦.

وحينما اتضح أن خطر الحرب أصبح ماثلاً وعاجلاً، وأن لا مناص من مساهمة الجبهة الأردنية فيها، ولا بد من ضمان موقف عربي شامل حيال الخطر الداهم المتوقع، وبعد أن أعلن عبد الناصر في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٦٧ أنه لا يستطيع التنسيق مع الأنظمة الرجعية، على أساس أن هذا يعني تسليم الخطط لإسرائيل[٤]، جرت اتصالات ووساطات عاجلة بين الأقطار العربية كافة، فاستقبلت القاهرة الملك حسين لتوقيع اتفاقية للدفاع المشترك بين مصر والأردن يوم (٣٠ أيار/ مايو). وأذاعت حكومات البلدان العربية وقياداتها الشعبية بيانات مؤيدة لمصر. ولكن ذلك كله جاء في الساعات الأخيرة قبل اندلاع الحرب، فكان ضئيل التأثير في مجراها[٥].

ولقد شهدت الفترة الأخيرة التي سبقت بدء الحرب، تكاثر اتفاقيات الدفاع الثنائية

---

(٤) الأهرام، ١٩٦٧/٥/٢٣.

(٥) حوراني، عبد الناصر وقضية فلسطين، ص ٣٢.

والثلاثية، خارج إطار الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك والقيادة الموحدة. غير أن الأقطار، التي كانت أطرافاً في هذه الاتفاقيات، لم تجد أمامها فسحة كافية من الوقت لوضعها موضع التنفيذ، ولم تسع إلى تطبيق بنودها بسرعة، حتى أنه يمكن القول إن هذه الاتفاقيات غدت ذريعة تستخدمها إسرائيل لتبرهن للرأي العام العالمي على أن العرب يحيطونها بطوق من القوات العسكرية ستكتسحها عما قريب، أكثر مما كانت عاملاً لتعبئة الطاقات وحشدها في ميدان المعركة.

ثانياً: الوضع الإسرائيلي

١ ـ الملاحة الإسرائيلية في مضائق تيران

خرجت إسرائيل من حرب ١٩٥٦ وهي موقنة أنه لا بد من حرب جديدة، فأخذت تعدّ لها منذ العام ١٩٥٧، واستمرت تعبّىء قواها طوال عشرة أعوام.

وكان مرور الملاحة الإسرائيلية في مضايق تيران وخليج العقبة أهم مكسب حصلت عليه، وقد كوّن منعطفاً هاماً في مسيرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إذ فتح البحر الأحمر أمام إسرائيل، التي غدت تتمتع، أول مرة، بمزايا موقعها على البحرين المتوسط والأحمر. وقد ترتب على ذلك نتائج منها: (أ) تحول ميناء إيلات إلى ميناء عالمي، يصل إسرائيل بآسيا وإفريقيا وصلاً مباشراً؛ (ب) سهولة حصول إسرائيل على حاجتها من النفط المستورد، وخصوصاً من إيران، ومد أنابيب لنقل النفط من إيلات إلى مصفاة حيفا على البحر المتوسط، (ج) التسلل إلى إفريقيا، حيث أخذت إسرائيل تنشط في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية، مدعومة من الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

وهكذا جاء مكسب حرية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة والبحر الأحمر أداة لتحطيم الحصار الاقتصادي والسياسي العربي المضروب على إسرائيل. ولهذا كان إلغاء هذا المكسب في نظر إسرائيل، سبباً كافياً لشن الحرب[٦].

٢ ـ الأزمة الاقتصادية

كانت إسرائيل في الأعوام الأخيرة التي سبقت حرب ١٩٦٧، تعاني أزمة اقتصادية حادة. فقد ارتفعت مستويات الحياة بأعلى وأسرع كثيراً من ارتفاع القدرة الإنتاجية. ومع بداية الستينيات تلاشت ظاهرة الازدهار، وحلت محلها ظاهرة الأزمة المتفجرة. فتضاءلت معدلات النمو الاقتصادي، وتعاظمت البطالة، حتى وصل عدد العاطلين عن العمل إلى أكثر من ١٠٠ ألف عامل. ويمثل هذا الرقم نسبة تزيد على ١٢ بالمئة من القوى العاملة. وكانت

---

(٦) من أجل تفصيل أوسع، والاطلاع على الأسباب الاستراتيجية التي تتذرع بها إسرائيل، وعلى أنها ستشن حرباً بصورة مؤكدة إذا ما أغلقت مصر مضايق تيران، انظر: هيثم الكيلاني، **متى تحارب إسرائيل** (دمشق: وزارة الدفاع، ١٩٦٤).

هناك أزمة تضخم. وانعكس ذلك كله على الحياة الاجتماعية والسياسية. وانخفض معدل النمو في الانتاج عام ١٩٦٥ إلى ٨ بالمئة بعد أن كان ١٥ بالمئة. واستمر الانخفاض عام ١٩٦٦. وفي الأشهر الأولى من العام ١٩٦٧ استفحل الكساد، فانخفض الانتاج الصناعي بمعدل ١٦ بالمئة عن مستواه في العام ١٩٦٦. وبذلك عرفت إسرائيل أسوأ أزمة اقتصادية مرت بها منذ إقامتها. ولعل التراجع الكبير في الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، مقابل تزايد الهجرة المضادة إلى الخارج كانا بعض نتائج هذه الأزمة. فقد هبط عدد المهاجرين إلى إسرائيل من ٥٥ ألفاً عام ١٩٦٤، إلى ٣١ ألفاً عام ١٩٦٥، وإلى أقل من ١٤ ألفاً عام ١٩٦٦.

٣ ـ التسلح

ما ان انتهت حرب ١٩٥٦، حتى هرعت إسرائيل إلى البحث عن السلاح استعداداً للحرب القادمة. فطرقت باب ألمانيا الغربية عام ١٩٥٧، ضاغطة عليها، مبتزّة إياها، لتدفع ثمن ما اقترفه النظام النازي من مظالم بحق اليهود في أوروبا. وطلبت إسرائيل أن يُدفع الثمن سلاحاً. وانتظم ذلك في العام ١٩٦٢ في «اتفاقية برنامج المساعدات العسكرية بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل». وبدأت الأسلحة الألمانية، وخصوصاً الدبابات والمدافع، تتدفق إلى إسرائيل طوال العام ١٩٦٤. وازدادت العلاقات بين ألمانيا وإسرائيل توثقاً بعقد اتفاقية معونة اقتصادية، واتفاقية تنص على أن تدفع ألمانيا إلى إسرائيل تعويضات مالية. وقد ساعد ذلك كله إسرائيل على التسلح وتنمية صناعتها الحربية استعداداً لحرب ١٩٦٧.

وكانت سياسة الولايات المتحدة في مجال تسليح إسرائيل، تقتصر، حتى أوائل الستينيات، على تزويدها بالأسلحة، بطريقة غير مباشرة، على شكل هبات أو صفقات غير معلنة، أو بوساطة طرف ثالث. وكانت تشجع حليفاتها في أوروبا الغربية، وخصوصاً ألمانيا الاتحادية وفرنسا وبريطانيا، على تسليح إسرائيل.

ولم تترك اسرائيل فرصة إلا انتهزتها من أجل حيازة أسلحة أمريكية، فما ان فشل «مبدأ أيزنهاور» لملء الفراغ في الشرق الأوسط في العام ١٩٥٨، وقامت الوحدة المصرية ـ السورية، حتى هرعت إسرائيل إلى واشنطن طالبة مدها بالأسلحة، وخصوصاً الطائرات والصواريخ، شاكية «الوحدة العربية التي حاصرتها من الشمال والجنوب، وجعلت سماءها مهددة ومطوقة لدَوْلة واحدة هي الجمهورية المتحدة»[٧]. ودللت على ذلك بأن «إسرائيل لا تستطيع أن تعتمد على إنذار سياسي قبل أن يشن عليها هجوم دموي. إن الحرب قد تباغتنا فجأة دون إنذار. إن وجهة النظر المصرية تعتبر أنها في حالة حرب مع إسرائيل، ولن تزيد الفترة الزمنية المتاحة لإسرائيل ـ لمقابلة الهجوم الجوي المصري ـ على خمس دقائق من الإنذار العسكري على شبكة الرادار [. . .] إن الساعات الأولى ستكون مصيرية. ولن تستطيع إسرائيل

---

(٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العسكرية الصهيونية، تقديم محمد حسنين هيكل (القاهرة: المركز، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤)، ص ٢٣٣.

الاعتماد على قوة جيشها، ما لم يزود هذا الجيش مقدماً بالأسلحة المجدية، حتى يستطيع وقف الهجوم. إن إسرائيل مضطرة للاعتماد على السلاح لضمان استمرار وجودها»[٨].

وقد أدت هذه الذرائع الابتزازية إلى أن تغيّر الولايات المتحدة سياستها التسليحية لإسرائيل، فترسل إليها الأسلحة مباشرة، وكان ذلك في العام ١٩٦٢.

ازدادت العلاقة التسليحية بين الولايات المتحدة وإسرائيل توثقاً في أعقاب مؤتمر القمة العربي الأول (كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤)، فراح سفير إسرائيل إلى وزارة الدفاع الأمريكية يشكو إليها «أن إنشاء القيادة الموحدة لجيوش الدول العربية، شكل تهديداً مباشراً وقوياً ضد إسرائيل، وعرضها للهجوم المفاجىء الذي قد يقضي عليها قبل أن تدركها الولايات المتحدة بالتدخل، ورد نائب وزير الدفاع الأمريكي مبدياً استعداد الولايات المتحدة لنجدة إسرائيل، إذا تعرضت للهجوم، وأن لديها القوة للتدخل بسرعة وبصورة فعالة»[٩].

وتلت ذلك زيارة قام بها رئيس وزراء إسرائيل إلى واشنطن، عام ١٩٦٤، وعاد بنتائج شجعت إسرائيل على أن تواصل الاستعداد لشنّ حرب جديدة على العرب، بعد أن اطمأنت إلى مؤازرة الولايات المتحدة لها في المجالين السياسي والعسكري.

وشهد العام ١٩٦٥ بداية التطبيق العملي للسياسة الأمريكية الجديدة بشأن تسليح إسرائيل، حين وافقت واشنطن على تقديم الدبابات والمقاتلات النفاثة (من طراز سكاي هوك) والمدافع ذاتية الحركة، وتم توقيع اتفاقية بذلك في أيار/ مايو ١٩٦٦، وبذلك غدت الولايات المتحدة الأمريكية المورِّد الرئيس للأسلحة اللازمة لإسرائيل كي تشن حربها القادمة.

ثالثاً: الوضع الدولي

شغلت مصر مركز الصدارة والريادة في حركة عدم الانحياز وقيادة حركات التحرر في إفريقيا، وغدت نقطة استقطاب كفاح شعوب العالم الثالث ضد الاستعمار والصهيونية والعنصرية. وهو ما ولّد عند إسرائيل شعوراً بأن الأدوار التي تؤديها مصر في الأطر العربية والإفريقية والعالمية أخذت تحاصرها وتعزلها وتقيم عليها شبه حجر في المجتمع الدولي. وبذلك غدت مصر مركز الجهود المعادية لإسرائيل والقوى المناصرة لها، وخصوصاً الولايات المتحدة. فإذا أضفنا إلى ذلك نمو تيار القومية العربية، وتصاعد النزوع العربي نحو التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، أدركنا مدى تخوف اسرائيل من بدء التآكل في قوتها الرادعة، ومن احتمال أن يحقق العرب توازناً في القوى يليه رجحان الميزان مع قوّتهم.

---

(٨) يوسف عفرون، في يوم عاصف، بالعبرية صدر في تل أبيب، ترجم إلى العربية ترجمة خاصة ذات توزيع محدود، ص ٢١١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٨.

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي كانا القطبين الأعظمين في السياسة والعلاقات الدولية، فيمكن اختصار الموقف الدولي، بصورة عامة، في سياساتهما ومواقفهما حيال الأزمة التي نشأت في المرحلة التمهيدية لحرب ١٩٦٧.

لقد سلك الاتحاد السوفياتي سياسة التأييد لحقوق الشعب الفلسطيني والموقف العربي منها بما لا يتجاوز قرارات الأمم المتحدة، وخصوصاً قرار التقسيم. وفي حين أغلقت أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأبواب أمام العرب للتسلح، إلا بشروط ماسة بسيادتهم وحقوقهم، باع الاتحاد السوفياتي، دون أي شرط سياسي، السلاح للبلدان العربية التي رغبت في شرائه منه، وزودها بالخبراء لتمكين جيوشها من استخدام ذلك السلاح، إضافة إلى توثيق التعاون العربي ـ السوفياتي وتوسيع مجالاته وتنويعها.

هذا عن السلوك السوفياتي في مجال العلاقات العربية ـ السوفياتية بصورة عامة. أما عن موقف الاتحاد السوفياتي في أثناء الأزمة التي مهدت لحرب ١٩٦٧، فتجدر الإشارة إلى النقاط الآتية:

١ ـ الاتحاد السوفياتي هو المصدر الرئيس للمعلومات عن حشد إسرائيل قواتها على الحدود مع سوريا.

٢ ـ أبلغ رئيس الوزراء السوفياتي وزير الحربية المصري في أثناء زيارته موسكو رسالة إلى عبد الناصر يقول فيها «إن الاتحاد السوفياتي يقف معنا في هذه المعركة ولن يسمح لأية دولة أن تتدخل إلى أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه عام ١٩٥٦»[10].

٣ ـ عند ما تحركت القوات المصرية إلى سيناء «كانوا [السوفيات] أشد الناس انزعاجاً من تحركات القوات المصرية. صحيح أن مصر كانت تتصرف بناء على معلومات تلقتها منهم، لكنهم كانوا يقصدون أن يهيء تحذيرهم الحكومة المصرية نفسياً لمواجهة الموقف أو أن يدفعها إلى إجراء مشاورات أكثر سرية، لا أن يحفزها إلى اتخاذ قرار مستقل»[11].

٤ ـ سأل المشير عبد الحكيم عامر السفير السوفياتي في القاهرة إن كانت حكومته تستطيع بوساطة قمرها الصناعي أن تزود مصر بصورة أوضح عن انتشار القوات الإسرائيلية على الحدود السورية. وقد ردت موسكو بقولها «إنهم لم يكن باستطاعتهم أن يقرروا ما إذا كانت الحشود الإسرائيلية استفزازاً متعمداً أم إذا كانت إجراءات وقائية لمواجهة أي محاولة من جانب السوريين أن ينتهزوا فرصة عيد إسرائيل الوطني (١٥ مايو) لكي يشنوا هجوماً. كانت فكرة أن تحركات القوات الإسرائيلية دفاعية أكثر منها هجومية التي وردت من موسكو شيئاً جديداً تماماً. كانت موسكو عندئذ تتكلم في الحقيقة لغتين في نفس الوقت: لغة التحذير ولغة ضبط النفس»[12].

---

(١٠) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر أمام مجلس الأمة بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٩، الأهرام، ١٩٦٧/٥/٣٠.

(١١) محمد حسنين هيكل، حكاية العرب والسوفييت (الكويت: شركة الخليج لتوزيع الصحف، ١٩٧٩)، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٣١.

٥ ـ استقبل المشير عامر السفير السوفياتي عصراً في ٦ حزيران/ يونيو، وذكّره بإيقاظه عبد الناصر فجر ٢٦ أيار/ مايو ليبلغه رسالة من رئيس الوزراء السوفياتي تفيد بأن الأمريكيين «اتصلوا به ونقلوا إليه تقريراً يقول إن مصر حسب ما نقلته مصادر إسرائيلية كانت على وشك الهجوم عند الفجر، وإنهم كانوا يناشدون مصر أن تكف عن القيام بهذا. فقال عبد الناصر إن مصر لم يكن لديها مثل هذه الخطة»[١٣]. ثم قال له: «إنكم أنتم الذين منعتمونا من توجيه الضربة الأولى. وقد حرمتمونا من أخذ زمام المبادرة. وهذا تواطوء»[١٤].

هذا عن الاتحاد السوفياتي. أما عن الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان الرئيس الأمريكي حدد ثوابت السياسة الأمريكية في المنطقة العربية. وهي، كما تظهر في يوميات أيزنهاور: (أ) إخراج الاتحاد السوفياتي من المنطقة قبل أن يتمكن من تثبيت مكانته ونفوذه فيها؛ (ب) تعزيز المصالح الأمريكية الاقتصادية والعسكرية بكل الوسائل؛ (ج) حصار المراكز الثورية الجديدة في الوطن العربي وإسقاطها[١٥].

وقد استمرت السياسة الأمريكية في سلوكها العدائي ضد العرب، قبل حرب ١٩٦٧، وفي أثنائها وبعدها. فقبل الحرب، عارضت حشد القوات المصرية في سيناء، وسحب قوات الطوارىء الدولية، وإغلاق خليج العقبة. ودعت مصر إلى ألا تكون هي البادئة بالقتال. في حين أنها لم تتخذ موقفاً مماثلاً حيال إسرائيل، ولم تردعها عن الاستفزازات والاعتداءات والتهديدات التي كانت تمارسها طوال أشهر سبقت الحرب، بل إنها ساعدتها في تهيئة المناخ الدولي تمهيداً للحرب، إضافة إلى مساعدات أخرى غير مباشرة، وغير معلنة، قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل في فترة ما قبل الحرب.

لقد كان قيام الولايات المتحدة، في الأيام القليلة الحاسمة التي سبقت الحرب، بخداع مصر وتضليلها، العامل الرئيس والحاسم في نصر إسرائيل، عن طريق توفير عنصري المبادأة والمفاجأة اللذين كانا العامل الذي قرر مصير الحرب آنذاك، وذلك بمنع مصر من أن تبدأ هي بالضربة الوقائية. فقد بعث الرئيس الأمريكي ليندن جونسون برسالة إلى عبد الناصر في ٢٣ أيار/ مايو، قال فيها إن مصر تستطيع أن تتأكد بيقين، وأن تعتمد على أن الولايات المتحدة تعارض معارضة صارمة أي عدوان في المنطقة من أي نوع، سواء أكان مكشوفاً أم في الخفاء، وسواء أقامت به القوات المسلحة النظامية أم قوات غير نظامية. ولمزيد من الخداع اقترح جونسون إيفاد نائبه هيوبرت همفري إلى مصر لإجراء محادثات مع عبد الناصر.

وفي حين كانت مصر تستجيب لمقترحات جونسون بالإعلان عن تمسكها باتفاقيات الهدنة، تعهد عبد الناصر للأمين العام للأمم المتحدة يوثانت، عندما زار القاهرة بإيعاز من جونسون، بأن مصر لن تبدأ بالعمل العسكري. وقد حصل جونسون بذلك على تعهد آخر عن طريق الأمم المتحدة.

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(١٥) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، نشر على حلقات في جريدة القبس الدولي، من ١٩٨٨/٩/٨ إلى ١٩٨٨/١٢/٢٥، انظر عدد: ١٩٨٨/١٠/١٦.

كما أبلغت مصر السفير الأمريكي بترحيبها باستقبال نائب الرئيس الأمريكي. ولإبداء حسن النية اقترحت مصر إيفاد زكريا محيي الدين، نائب الرئيس إلى واشنطن. ورأى جونسون أن يحصل على تعهد ثالث من عبد الناصر عن طريق السوفيات، فأبلغت وزارة الخارجية الأمريكية السفير السوفياتي في واشنطن أن مصر ستقوم بعدوان فوري. فسارع السفير السوفياتي في القاهرة إلى إيقاظ عبد الناصر فجر ٢٦ أيار/ مايو وإبلاغه رسالة واشنطن. فأكد عبد الناصر للمرة الثالثة أنه لن يبدأ بالحرب. «وكان ذلك يتم في الوقت الذي كان جونسون يجتمع فيه مع أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل لاستكمال الاتفاق على سيناريو العدوان. وكان الهدف السياسي المتفق عليه هو إرغام العرب على إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، أي تحقيق مبدأ السلام مقابل الأرض التي ستحتلها إسرائيل»[١٦]. وثمة أدلة كثيرة تثبت تواطؤ الولايات المتحدة في التكتم على قرار إسرائيل بشن الحرب، وأن توفر لها الظروف والشروط المناسبة لتكون هي البادئة بالضربة الأولى، إضافة إلى مساعدات أخرى في مجالات التسليح والمعلومات والاستخبارات، وخصوصاً حماية إسرائيل من أية ردة فعل تؤثر في كيانها أو تعرضها للهزيمة.

ومن بين تلك الأدلّة، ما أبلغه نائب وزير الخارجية الأمريكية للسفير المصري في ٢٥ أيار/ مايو حين قال: «إنني أخاطبك باسم الرئيس، لقد جاء إيبان [وزير الخارجية الإسرائيلية] إلينا [. . .] وقال إنه كان لديه معلومات من إسرائيل بأن مصر سوف تقوم بشن هجوم هذه الليلة. ولا بد لي أن أحذركم من أنه إذا كان هذا صحيحاً فإن الولايات المتحدة سوف تقف ضد مصر»[١٧].

تحرك الأسطول الأمريكي السادس في مياه البحر المتوسط في تظاهرة عرض للقوة، ولردع الاتحاد السوفياتي ومنعه من التفكير في التدخل. وعبرت حاملة طائرات أمريكية قناة السويس في طريقها إلى البحر الأحمر. وكرّست الاستخبارات الأمريكية نشاطها الخاص بالمعلومات في الشرق الأوسط قبل الأزمة وفي أثنائها لخدمة إسرائيل. ومن قبيل ذلك أن الاستخبارات الأمريكية أكدت لوزير الخارجية الإسرائيلية، في أثناء اجتماعه بالرئيس الأمريكي جونسون، أنه إذا نشبت الحرب فسوف تنتصر إسرائيل، وأن مصر لا تنوي القيام بالهجوم[١٨]. كما أن معلومات استخبارات حلف شمال الأطلسي قد سُخرت لخدمة إسرائيل. «ومن المقبول لدى الكثيرين - حتى من بين الباحثين الغربيين - أن التحذيرات الأمريكية لمصر بعدم بدء القتال من ناحية، والاتصالات التي أخذت مظهراً توفيقياً تعاونياً بمصر من ناحية أخرى، كان لها دور مهم في قرار الرئيس عبد الناصر بعدم المبادرة بتوجيه الضربة الأولى ضد إسرائيل. كما أن عدم اعتراض الولايات المتحدة صراحة على قيام إسرائيل بعمل عسكري منفرد منذ ٢٧ أيار/ مايو قد كان بمثابة الضوء الأخضر لإسرائيل»[١٩]. ففي ذلك اليوم وُجه سؤال إلى وزير الخارجية الأمريكي عما إذا كانت الولايات

---

(١٦) محمود رياض، في جريدة: الحياة (لندن)، ١٩٨٩/١١/٥.

(١٧) هيكل، حكاية العرب والسوفييت، ص ١٣٥.

(١٨) Abba Eban, *An Autobiography* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1978), pp. 251 - 352.

(١٩) مصطفى علوي، «السلوك الأمريكي في أزمة أيار/ مايو - حزيران/ يونيو ١٩٦٧،» في: غسان سلامة [وآخرون]، السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١١٦.

المتحدة تبذل أي جهود لمنع إسرائيل من المباشرة بالتحرك العسكري، فأجاب بأنه لا يعتقد أن من مسؤولية الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي كبح جماح أي هجوم إسرائيلي محتمل على مصر[20].

ويمكن مشاركة الوزير البريطاني السابق أنتوني ناتنغ في قوله: «إن حرب يونيو ١٩٦٧ قد نشبت نتيجة لاستجابة العسكريين الإسرائيليين التامة للمخططات الأمريكية»[21].

ولقد بلغ الأمر بالولايات المتحدة دعمها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ أن ضمنت لها تدخلها العسكري، في حالة نشوب الحرب، إذا كان هناك ما يوحي بأي نصر عسكري عربي[22].

رابعاً: الأحداث

زار أنور السادات كوريا الديمقراطية في أيار/ مايو ١٩٦٧ وكان رئيساً لمجلس الشعب آنذاك. وفي طريق عودته مرّ بموسكو حيث التقى الرئيس السوفياتي بودغورني، ونائب وزير الخارجية. وقد «أعطياه تحذيراً سرياً من أن الموقف في الشرق الأوسط كان في رأيهم حرجاً للغاية. فقد وصل إلى علمهم أن الإسرائيليين كانوا يحشدون قواتهم على الحدود السورية، وأنهم قد خططوا للهجوم في وقت ما بين ١٨ و ٢٨ مايو [. . .] وعلى أساس هذه التحذيرات أعلن عبد الناصر حالة الطوارىء، واتخذ قراراً بإرسال قواته إلى سيناء»[23].

ولقد سبقت الحشود الإسرائيلية، ورافقتها تصريحات إسرائيلية رسمية تهدد، بصراحة ووضوح، باحتلال دمشق. وكان من الطبيعي أن تردّ سوريا على هذه التهديدات والحشود والنيات العدوانية باتخاذها التدابير التي تحفظ لها سلامتها وسيادتها، وأن تهبّ مصر لنجدة سوريا، وخصوصاً أن بينهما اتفاقية ثنائية للدفاع المشترك (٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦).

بدأت مصر تتخذ التدابير التي تواجه بها التهديدات والمخاطر الإسرائيلية استناداً إلى واجب استراتيجي مزدوج:

١ ـ «واجب الأخوّة العربية» تجاه سوريا.

٢ ـ و «واجب الأمن الوطني المصري، فإن البادىء بسوريا سوف يثنّي بمصر»[24].

تحركت القوات المصرية إلى سيناء في ٨ أيار/ مايو. وفي اليوم نفسه طلبت مصر من

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١١٦، نقلاً عن جريدة: الأهرام، ١٩٦٧/٥/٢٨.

(٢١) عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ٢٠٠، ولم يذكر الكاتب المصدر بالتفصيل، وإنما أشار إلى كتاب ناتج عن «عبد الناصر».

(٢٢) هيكل، في جريدة: الوطن (الكويت)، ١٩٦٧/٤/٢٤.

(٢٣) هيكل، حكاية العرب والسوفييت، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٢٤) من بيان الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ١٩٦٧/٦/٩، في: الأهرام، ١٩٦٧/٦/١٠.

الأمم المتحدة أن تسحب قوات الطوارىء الدولية من قطاع معين من الحدود المصرية ـ الفلسطينية، وهو قطاع «رفح ـ تبا». ولكن الأمين العام للأمم المتحدة رأى أن مهمة حفظ السلام الموكلة إلى قوات الأمم المتحدة في سيناء مهمة لا تتجزأ، فلا يجوز سحبها من قطاع دون القطاعات الأخرى. فإذا سحبت أية وحدة من موقعها فسوف تنسحب القوات كلها.

وهكذا رحلت قوات الأمم المتحدة عن سيناء في ٢٣ أيار/ مايو. وكانت إسرائيل أرسلت مساء ١٦ أيار/ مايو وحدة دبابات و ثلاث كتائب مشاة لتتمركز مقابل قطاع غزة. وفي ١٩ أيار/ مايو وصلت وحدة مظليين مصريين إلى شرم الشيخ لتحل محل القوة الدولية. وفي اليوم نفسه، انتهت المرحلة الأولى من التعبئة العامة في إسرائيل، وشرعت القيادة المصرية بدعوة الاحتياطي العام. وفي ٢٣ أيار/ مايو أعلنت مصر إغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية. وفي ٢٤ أيار/ مايو وصلت إلى مصر وحدات عسكرية كويتية وجزائرية وسودانية. وأعلن الأردن أنه أنجز تعبئة قواته، وأن قوات سعودية ستصل إليه لدعمه. وفي اليوم نفسه أيضاً وصل إلى القاهرة الأمين العام للأمم المتحدة، الذي تلقى تأكيداً من عبد الناصر، أن مصر لن تكون البادئة بالحرب، في حين أعلن رئيس وزراء إسرائيل أن إغلاق المضايق عمل عدواني ضد إسرائيل. وفي ٢٥ أيار/ مايو اجتمع وزير خارجية إسرائيل بالرئيس الأمريكي ليندن جونسون، الذي أرسل، في اليوم نفسه، رسالة إلى عبد الناصر يطلب فيها منه عدم البدء بالقتال، وضبط النفس، حتى لا تعرقل المساعي التي تبذلها الولايات المتحدة لتحقيق السلام في المنطقة. وفي فجر ٢٦ أيار/ مايو، أبلغ السفير السوفياتي في القاهرة عبد الناصر رسالة من القادة السوفيات يطلبون فيها منه ألا تبدأ مصر الحرب. وفي ٣٠ أيار/ مايو وصل إلى القاهرة الملك حسين، ووقّع مع عبد الناصر اتفاقية دفاع مشترك بين مصر والأردن. وفي إسرائيل، تولى الجنرال موشي ديان وزارة الدفاع، وعيّن مناحيم بيغن وزير دولة.

وفي الولايات المتحدة، أبلغت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الرئيس جونسون، في ٢٦ أيار/ مايو، أن إسرائيل قد أتمّت استعدادها لشن الهجوم على مصر[٢٥]. وفي اليوم نفسه كان وزير الخارجية الإسرائيلية يجتمع في واشنطن بوزير الدفاع الأمريكي ووزير الخارجية ومستشاري جونسون، ليعرض عليهم ما أزمعت إسرائيل أن تقوم به، ويأخذ موافقتهم على ذلك. وحضر هذا الاجتماع المهم رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية، الذي أكد أن التشكيلة العسكرية المصرية في سيناء لا تحمل أي طابع هجومي. وطمأن المجتمعين بنتائج الحرب المنتظرة. وصرح بأن إسرائيل سوف تنتصر إذا ما شنت الحرب على مصر، وأن ذلك الاستنتاج يعتمد على دراسات دقيقة وشاملة، أجرتها لجان خاصة تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، وتوصلت إلى هذه النتيجة بعد أن قامت بجمع المعلومات والإحصاءات الخاصة بالجيشين المصري والإسرائيلي[٢٦]. وكان رئيس الأركان

---

(٢٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العسكرية الصهيونية، ص ٢٥٦.

(٢٦) شلومو نيكدمون، ما قبل ساعة الصفر: قصة الأحداث التي سبقت حرب الأيام الستة، كتاب بالعبرية صدر في تل أبيب عام ١٩٦٨، وترجمته الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة، ترجمة خاصة، ص ٢٢٣.

الأمريكي مقتنعاً بأن القيادة الإسرائيلية قد أعدّت كل شيء لشن الحرب على مصر فوراً. ويبدو أنه هدف من تصريحه هذا إلى بث الاطمئنان لدى كبار المسؤولين الأمريكيين عن نتائج الحرب وضمانات النصر، قبل أن يتخذوا قراراتهم بشأن تأييد إسرائيل، وتحديد أسلوب تصرفهم حيال الحرب عند نشوبها.

خامساً: في الطريق إلى الحرب

أخذت الأوضاع الدولية الإقليمية والداخلية الإسرائيلية، في العام ١٩٦٦ وبداية العام ١٩٦٧، تتضافر لتخلق مناخاً مؤاتياً لإسرائيل كي تشنّ حرباً شاملة ضد البلدان العربية المجاورة. ويمكن حصر أبرز معالم هذه الأوضاع فيما يأتي:

١ ـ اطمئنان إسرائيل إلى الدعم السياسي من الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الدعم العسكري، في حين كانت العلاقات بين بعض الأقطار العربية والولايات المتحدة تزداد تدهوراً.

٢ ـ عكست مؤتمرات القمة العربية، حيناً، صورة من التضامن العربي، نجحت إسرائيل في استغلالها ـ فضلاً عن بعض تصريحات عربية طائشة ـ وإظهار البلدان العربية في تضامنها هذا في شكل البلدان المعتدية التي تبغي تدمير إسرائيل و«إلقاءها في البحر». وبذلك تهيأ الرأي العام العالمي، وخصوصاً الغربي، لقبول مزاعم إسرائيل في الدفاع عن النفس ورد العدوان قبل وقوعه.

٣ ـ بلغت العلاقات العربية، رغم مؤتمرات القمة، حالة من التفسخ والتفكك لم تعانها بالحدة نفسها من قبل.

٤ ـ كانت القوات المسلحة المصرية قد تأثرت بذلك الصراع الدامي الطويل الذي خاضته في اليمن، وقد كان انشغالها في اليمن، بعيدة عن مسرح الحرب القادمة، مناسبة جديرة بأن تنتهزها إسرائيل.

٥ ـ كانت القوات المسلحة الإسرائيلية قد استكملت استعدادها للحرب، وكوّنت قوتها الضاربة التي تهيىء لها القدرة على شن حرب خاطفة وحاسمة في الوقت نفسه ضد ثلاث جبهات عربية.

وبعد أن أصبحت الظروف والعوامل متوافرة لشن الحرب، راحت إسرائيل تبحث عن ذريعة ومدخل مناسب لبدء الحرب. وقد وجدت إسرائيل في الجبهة الشمالية ـ الشرقية هذا المدخل المناسب، الذي يمكن أن يحقق الذريعة ويقود إلى الحرب. فسوريا أحد البلدان الثلاثة القائمة بتنفيذ مشروعات المياه العربية التي تعمل إسرائيل على احباطها بشتى الوسائل، وعلى رأسها الوسيلة العسكرية. وفي هضبة الجولان السورية تنتشر المواقع العسكرية الحصينة والمتحكمة بالأراضي الإسرائيلية المنخفضة. لذا فتدمير الجيش السوري واحتلال الجولان هدفان مهمان من أهداف الحرب الإسرائيلية. وينضم إلى هذه الذريعة

وتلك، الاتهام الذي دأبت إسرائيل على توجيهه إلى سوريا منذ مطلع العام ١٩٦٥، بأنها تؤوي معسكرات منظمات المقاومة الفلسطينية، وتمدّها بالعون والدعم، وتشجع نشاطها داخل الأراضي الإسرائيلية. لذلك كله، كانت القيادة العسكرية الإسرائيلية تعتقد بوجود «حساب قديم يلزم تسويته مع الجيش السوري، الذي لم يكف ـ مستغلاً ميزة طوبغرافية ـ عن ملاحقة وضرب المستعمرات الزراعية التي يشرف عليها من أعلى الهضبة»[٢٧].

ومنذ منتصف عام ١٩٦٦، بدأت إسرائيل عمليات التصعيد العسكري الحاد، فشنت في تموز/ يوليو ١٩٦٦ هجوماً جوياً كبيراً على مناطق التحويل في سوريا لتدمير المعدات المخصصة لتنفيذ مشروعات المياه عند منابع نهر الأردن. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ شنت هُجوماً برياً واسع النطاق على قرية السّموع في قطاع الخليل بالضفة الغربية للأردن، أدى إلى قتل ما يزيد على ٢٠٠ مواطن عربي.

استمر التصعيد في الأشهر الخمسة الأولى من العام ١٩٦٧، وبدأ التوتر في المنطقة يأخذ أبعاداً جديدة، بعد إعلان قادة إسرائيل التهديد المباشر لسوريا بغزو أراضيها. فذهب رئيس الأركان إلى المطالبة بالاستيلاء على دمشق وإسقاط نظام الحكم فيها[٢٨]. وقال رئيس الوزراء «إن إسرائيل قد عقدت العزم على استخدام القوة ضد سورية»[٢٩].

وفي هذه المدة ـ الأشهر الخمسة ـ بلغت الاعتداءات الإسرائيلية ذروتها حين شنّت قواتها الجوية هجوماً كبيراً على سوريا في ٧ نيسان/ ابريل ١٩٦٧، اشتركت فيه ستون طائرة. ومع بداية أيار/ مايو ١٩٦٧، تزايدت التهديدات في المستويات الإسرائيلية كافة، ابتداء من رئيس الوزراء حتى أعضاء الكنيست. وفي ٩ أيار/ مايو، وقبل أي تحرك عربي مضاد، منحت لجنة شؤون الأمن في الكنيست سلطات كاملة للحكومة للقيام بعمليات عسكرية ضد سوريا.

ولقد تذرعت إسرائيل، قبل أن تشن الحرب، بأنها تدافع عن نفسها تجاه عدوان سيقع عليها بين يوم وآخر، وأنها لا بد من أن تجهض نيات أعدائها وخططهم في الهجوم عليها. ودللت على ذلك بسحب مصر قوات الطوارىء الدولية، وإغلاق مضايق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية، وعقد اتفاقيات عسكرية بين مصر وسوريا والأردن والعراق. وراحت إسرائيل تنشر ذرائعها في مختلف أنحاء العالم والمحافل الدولية، مستعينة ببعض أجهزة الإعلام المناصرة لها، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، وهي أجهزة تكنّ، في الأصل، العداء للعرب، وتناصر إسرائيل عليهم. وساعد إسرائيل في حملتها الإعلامية هذه، أن ظروف ما قبل حرب ١٩٦٧ تختلف عن ظروف ما قبل حرب ١٩٥٦. ففي حين اشتركت

---

(٢٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ٢٥١.

(٢٨) تصريح رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، إذاعة إسرائيل، ١٢/٥/١٩٦٧.

(٢٩) حسن البدري، «من أشعل الحرب الثالثة في يونيو ١٩٦٧؟» السياسة الدولية، السنة ١٤، العدد ٥٣ (تموز/ يوليو ١٩٧٨)، ص ١٤٨.

في الحرب السابقة قوتان عظميان، كانت ظروف ما قبل حرب ١٩٦٧ تشير إلى أن الحرب، إذا ما قعت، فستكون حرباً إسرائيلية - عربية صرفة. وعلى هذا فإن اسرائيل تستطيع أن تدير حرباً لمصلحتها ومصلحة القوى الغربية الداعمة لها، وخصوصاً الولايات المتحدة، دون أن تخشى تدخلاً من قبل قوة عظمى لوقف القتال فوراً، أو تدخلاً عسكرياً ميدانياً واضحاً لمصلحة خصومها.

ولقد رأت الإدارة الأمريكية أن نجاح إسرائيل في الحرب واستمرار الاحتلال بعد النصر، سيحققان لكليهما مصالحهما المشتركة. فبالنسبة إلى الأولى سيؤديان إلى فقدان حركة التحرر العربي قدرتها على تهديد المصالح الأمريكية. وبالنسبة إلى الثانية سيحققان لها أغراضها في التوسع، وسيخلقان الظروف لأن يفتح النصر العسكري السبيل أمام إيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي يتخذ شكل معاهدات صلح يفرضها المنتصرون على المنهزمين. وكانت إسرائيل في الوقت نفسه ترمي أيضاً إلى أن تؤدي الحرب إلى خلق وقائع جديدة، تسمح لها بالتوسع وتحقيق مرحلة أخرى من مراحل المشروع الصهيوني. وبذلك تبلغ إسرائيل والولايات المتحدة أغراضهما من الحرب، وهي:

أ - تصفية القضية الفلسطينية، وإلغاء وجود الفلسطينيين كشعب له حقوق مماثلة لحقوق بقية الشعوب في العالم، وإنهاء مطالبة الشعب الفلسطيني بوطنه.

ب - توسيع رقعة إسرائيل، باحتلال أراضٍ عربية جديدة، وضمها إليها.

ج - فرض الحل الامبريالي - الإسرائيلي على المنطقة.

د - تحطيم القوة العربية المتنامية وقواتها المسلحة.

هـ - إسقاط بعض الأنظمة العربية.

الفصل التاسع عشر

ميزان القوى وانتشار القوات

أولاً: ميزان القوى

كانت القوات المسلحة المصرية، في أوائل شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٧، مؤلفة بشقيها، القوة العاملة والقوة الاحتياطية التي دعيت إلى الخدمة العسكرية، من نحو ٢٤٠٠٠٠ جندي. وتجسدت قوتها البرية الضاربة بـ ٣٣ لواء. وحين نشبت الحرب، كان قسم من هذه القوات يعمل في اليمن، وقدّر حجمه بحوالى ٥٠٠٠٠ رجل، تضمهم ٨ ألوية. وبناء على هذا يمكن تحديد حجم القوات المصرية التي اشتركت في حرب ١٩٦٧ بـ ١٩٠٠٠٠ رجل، يضمهم ٢٥ لواء.

تسلحت القوات المصريّة بنحو ١٠٠٠ دبابة، و ١٠٥٠ ناقلة جنود مدرعة، و ١٦٠ صاروخاً (سام ١ و ٢)، و ٣٦٠ طائرة مقاتلة وقاذفة، و ٨٦ قطعة بحرية.

وكانت القوات المسلحة السورية مؤلفة، من حوالى ١١٠٠٠٠ جندي عامل واحتياطي وضمت قواتها البرية ١٢ لواء، مسلحة بحوالى ٥٥٠ دبابة، و ٥٠٠ ناقلة جنود مدرعة، و ١٢٠ طائرة مقاتلة وقاذفة، و ٢١ قطعة بحرية.

وكانت القوات الأردنية مؤلفة من ٥٥٠٠٠ جندي، تضمهم ٨ ألوية، ومعهم ٢٨٨ دبابة و٢١٠ ناقلات جنود مدرعة، و٣٢ طائرة مقاتلة.

وكانت القوات المسلحة الإسرائيلية مؤلفة من نحو ٢٦٤٠٠٠ جندي عامل واحتياطي، يضمهم ٣٥ لواء، ومعهم ١٤٠٠ دبابة، و ١٥٠٠ ناقلة جنود مدرعة، و ٣٨٠ طائرة مقاتلة وقاذفة و ١٥ قطعة بحرية.

يمكن النظر إلى هذه المعلومات على أنّها مرجحة على غيرها، لأنّها تمثل حدّاً وسطاً بين معلومات تطرفت في التضخيم أو التنقيص، لهذا الطرف أو ذاك، حتى بدت متضاربة

ومتناقضة[1]. وبناء على ذلك، يمكن اختصار حجم القوات المسلحة للبلدان العربية المحيطة بفلسطين، ولاسرائيل، بالجدول التالي:

	إسرائيل	العرب	مصر	سوريا	الأردن
الجنود	٢٦٤٠٠٠	٣٥٥٠٠٠	١٩٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	٥٥٠٠٠
ألوية	٣٥	٤٥	٢٥	١٢	٨
دبابات	١٤٠٠	١٨٣٨	١٠٠٠	٥٥٠	٢٨٨
ناقلات جنود مدرعة	١٥٠٠	١٧٦٠	١٠٥٠	٥٠٠	٢١٠
طائرات مقاتلة وقاذفة	٣٨٠	٥١٢	٣٦٠	١٢٠	٣٢
قطع بحرية	١٥	١٠٧	٨٦	٢١	-

ثانياً: انتشار القوات

١ ـ القوات المصرية

انتشرت القوات المصرية في سيناء وقطاع غزة عشية الحرب على الشكل الآتي: (١) فرقة المشاة السابعة: قطاع رفح ـ العريش؛ (٢) فرقة المشاة الثانية: قطاع أبو عجيلة ـ القسيمة؛ (٣) فرقة المشاة الثالثة: قطاع جبل لبنى ـ بير الحسنة؛ (٤) فرقة المشاة السادسة: قطاع الكونتيلا ـ نخل؛ (٥) الفرقة المدرعة الرابعة: ما بين بير جفجافة وبير تمادة، وعليها أيضاً أن تدافع عن ممر الجدي؛ (٦) مجموعة مدرعة مؤلفة من لواء دبابات ولواء مشاة ولواء مدفعية، وتشكيلات أخرى: تمركزت في وسط مثلث رؤوسه الكونتيلا ـ القسيمة ـ بير تمادة؛ (٧) مجموعة لواء مظلات وكتيبة مشاة وكتيبة صاعقة وكتيبتا مدفعية: منطقة شرم الشيخ.

يضاف إلى هذه القوات «الفرقة الفلسطينية ٢٠»، وهي فرقة مشاة، يبلغ ملاكها حوالي

---

(١) المصادر الرئيسية لميزان القوى وانتشار القوات، هي: تريفور ن. دوبوي، الحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ترجمة جبرائيل بيطار (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١)، ص ٣١٦ ـ ٤٦٠؛ الموسوعة العسكرية، رئيس التحرير الهيثم الأيوبي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧)، ج ١، ص ٦٧٠ ـ ٦٩٤؛ محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٨٥ ـ ١٧١؛ يوسف كعوش، الجبهة الأردنية، حرب حزيران ١٩٦٧ (عمّان: [د. ن.]، ١٩٨٠)، وحسن مصطفى، حرب حزيران ١٩٦٧: أول دراسة عسكرية من وجهة النظر العربية، ٢ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ج ٢.

٣٠ ألف مقاتل، معظم ضباطها مصريون. وهي من تشكيلات «جيش التحرير الفلسطيني». وقد انتشرت في مواقع دفاعية في قطاع غزة.

هـذا عن القوات الـبرية. أمّـا القوات الجـوية فقـد تمركـزت طائـراتها في عشر قـواعد ومطارات رئيسة في سيناء ومنطقة القناة والمنطقة المركزية والدلتا، وهي: العريش وجبيـل وبير جفجافة وبير تمادة وأبو صوير وكبريت وأنشاص وغرب القاهرة وبني سويف وفايد.

وكانت قوات الدفاع الجوي مؤلفة من ٢٧ كتيبـة صواريـخ «سام ١ و٢» ذات الـوقود السائل. وقد تمركزت غربي قناة السويس، وحول القاهرة والاسكندرية وأسوان. وتمركزت في المناطق نفسها، وفي مناطق تجمع القوات البرية في سيناء، كتائب المدفعية المضادة للطائرات.

وتمركزت القطع البحرية (مدمرات، فرقاطات، كـاسحات ألغـام، قناصـات، زوارق صواريخ وطوربيد، غواصات، ناقلات جنود) في القواعد البحرية في الاسكندرية وبور سعيد (البحر الأبيض المتوسط) والسويس والغردقة (البحر الأحمر).

كانت الوحدات البرية موزعة على محاور كانت تكوّن قطاعات عمليات، وهو توزيع لا يعني الفصل الدقيق بـين الوحـدات العاملة عـلى المحاور، ذلـك أن الوحـدات تتداخـل فيها بينها، وتتعاون في مهام مشتركة في قطاعات ومواقع مشتركة.

انتشرت الوحدات البرية عـلى المحاور التـالية: (أ) المحـور الشمالي: رفـح ـ العريش ـ رمانة: فرقة المشاة السابعة؛ (ب) المحور الـوسط: أبو عجيلة ـ جبـل لبنى ـ بير الحسنـة ـ بير جفجافة ـ بـير تمادة: فـرقة المشـاة الثالثـة، والفرقـة المدرعـة الرابعـة؛ (ج) المحور الجنـوبي: القسيمة ـ الكونتيلا ـ نخل ـ المجموعة المدرعة، وفرقة المشاة السادسة.

٢ ـ القوات الأردنية

كانت القوات الأردنية الموجودة في الضفة الغربية تتـألف من ستة ألـوية مشـاة ولواءين مدرعين. وكان انتشارها حينها بدأت الحرب على النحو التالي: (١) لواء المشاة ٢٥ مع كتيبـة دبابات في منطقة جنين؛ (٢) لواء مشاة «الأميرة عالية» في منطقة نـابلس وطولكـرم وقلقيلية؛ (٣) لواء مشاة «اللواء الهاشمي» في منطقة رام الله؛ (٤) لواء مشـاة «علي بن أبي طـالب» في منطقة القدس؛ (٥) لواء مشـاة «حطين» في منـطقة الخليـل؛ (٦) لواء المشـاة ٢٧ بين أريحـا والقدس؛ (٧) اللواء المدرع ٦٠ في منطقة الخان الأحمر غربي أريحا؛ (٨) اللواء المدرع ٤٠ في منطقة جسر دامية. كما كان هناك لواء مشاة آخر في الضفة الشرقية موزعاً بين عمّان والعقبة.

إضافة إلى القوات الأردنية، كـان على الجبهـة الأردنية قـوات عربيـة (عراقيـة ومصرية وسعودية وسورية). وكانت القوات العراقية مؤلفة من لواء مشـاة ميكانيكي (اللواء الثـامن)، اجتاز الحدود الأردنية في ٤ حزيران/ يونيو، واتجه إلى موقع حوارة في منطقة نابلس. وكـانت القوة المصرية تضمّ كتيبتي صاعقة (٣٣ و٥٣)، وصلتا إلى مطار عمّان في ٣ حزيران/ يونيـو، والتحقت أولاهما بلواء المشاة ٢٥ في جنين، والثانية باللواء الهـاشمي في رام الله. أمّا القـوة

السعودية فكانت تضم لواء مشاة غير كامل، وصلت طلائعه في ٦ حزيران/ يونيو إلى المدورة، وبقي هناك دون أن يشترك في الحرب. ولقد وصل لواء مدرع سوري (اللواء المدرع ١٧) إلى الأراضي الأردنية مساء ٧ حزيران/ يونيو، ولم يشترك في القتال الذي دار على الجبهة الأردنية.

٣ ـ القوات السورية

اشتركت سوريا في الحرب بقواتها المؤلفة من ١٢ لواء: ثمانية ألوية مشاة، ولواءي مشاة ميكانيكيين، ولواءين مدرعين، وزعت على النحو التالي: (١) لواء المشاة ١١ في القطاع الشمالي؛ (٢) لواء المشاة ٨٠ في القطاع الوسط؛ (٣) لواء المشاة ١٩ في القطاع الجنوبي؛ (٤) لواء المشاة ١٣٣ في منطقة مسعدة في عمق القطاع الشمالي؛ (٥) لواء المشاة ٩٠ شمالي القنيطرة؛ (٦) لواء المشاة ٣٢ الميكانيكي جنوبي القنيطرة في منطقة البطمية؛ (٧) اللواء المدرع ٧٠ غربي القنيطرة على المحور الوسط. وكان اللواء المدرع ١٧، ولواء المشاة الميكانيكي ٢٥، وثلاثة ألوية مشاة في الاحتياطي العام للقيادة. وكان لدى كل لواء مشاة كتيبة من دبابات «ت ـ ٣٤»، وقانصات الدبابات «س يو ـ ١٠٠». كما كانت هناك نحو ٣٠ دبابة من دبابات «الفهد» الألمانية القديمة موزعة في مواقع ثابتة (معظمها في القطاع الشمالي) كمدافع مضادة للدبابات. وكانت هذه القوات، خصوصاً الموجودة منها في الخط الدفاعي الأمامي، موزعة داخل مواقع محصنة، تضم خنادق ومنصات للرمي وملاجىء تحت الأرض مشيدة بالإسمنت المسلح، ومراكز قيادة محمية ضد قصف الطائرات والمدفعية والقصف الكيميائي. وتحيط بالمواقع أسلاك شائكة وحقول ألغام وموانع أخرى ضد الدبابات.

ولم تكن كثافة القوات في الخط الأمامي كافية لتحقيق سيطرة قويّة على طول الخط، إذ كان كلّ لواء من الألوية الثلاثة المسند إليها دفاعات هذا الخط موزعاً على واجهة عرضها نحو ٢٠ كلم في المتوسط، نظراً إلى أنّها تقوم بالدفاع على جبهة جبلية عريضة. وتركزت الدفاعات الرئيسة على المحور الوسط الذي اعتبر أكثر المحاور أهمية نظراً إلى سهولة اختراقه نسبياً بالمدرعات.

وكانت القيادة تعتمد على توجيه هجمات مضادة بوساطة ألوية المشاة الأربعة الموجودة في العمق العملياتي، ولواءي المدرعات الداعمين لها، الأمر الذي يفترض تحقق درجة معينة من السيطرة الجوية السورية على هضبة الجولان، إذ من دونها يتعذر شن مثل هذه الهجمات المضادة في خلال ساعات النهار.

الفصل العشرون
وقائع الحرب

أولاً: الجبهة المصريّة

١ ـ بدأت الحرب[1] بهجوم جوّي شامل شنّته القوات الجويّة الإسرائيليّة على القواعد الجوية المصرية في الساعة ٤٥ :٠٨ من صباح يوم الإثنين ٥ حزيران/ يونيو١٩٦٧ .وقبل أن يبدأ هذا الهجوم، كان هنالك إنذاران جدّ مهمين حدثا صباح ٥ حزيران/ يونيو: صدر الإنذار الأوّل في برقية من مكتب الاستطلاع في العريش، وصلت إلى مكتب وزير الحربية في القاهرة في الساعة ٠٠ :٠٧، وتضمّنت معلومات استطلاعية مهمّة عن انتشار وحدات العدوّ وتحركاتها واستعدادها للهجوم، وفق ما رصده المكتب في الساعة ٠٠ :٠٤. وقد اطّلع المشير القائد العام على البرقية فور وصولها، ولكنّه لم يعلّق عليها بشيء. ثمّ أحالها مدير مكتبه إلى هيئة العمليات فوصلت إليها في الساعة ٤٠ :٠٩. أمّا الإنذار الثاني فقد جاء من الأردن، في برقيّة من اللواء عبد المنعم رياض الذي قدم من مصر ليرأس هيئة أركان القيادة المصرية ـ الأردنية المشتركة. وقد بُثت البرقية من محطة عجلون للإنذار المبكر، بوساطة جهاز رادار مرتبط لاسلكياً بجهازين للاستقبال في مكتب وزير الحربية في القاهرة وغرفة العمليات الجوية الرئيسة. وصلت البرقية إلى القاهرة في الساعة ٤٥ :٠٧، ومضمونها أن موجات متتابعة من الطائرات المقاتلة الإسرائيلية تتجه نحو الجنوب الغربي. وبسبب خطأ يتعلق بتغيير الشيفرة في

---

(١) المصادر الرئيسية لحرب ١٩٦٧، هي: تريفور ن. دوبوي، الحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ترجمة جبرائيل بيطار (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١)، ص ٣١٦ ـ ٤٦٠؛ الموسوعة العسكرية، رئيس التحرير الهيثم الأيوبي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧)، ج ١، ص ٦٧٠ ـ ٦٩٤؛ محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٨٥ ـ ١٧١؛ يوسف كعوش، الجبهة الأردنية، حرب حزيران ١٩٦٧ (عمّان: [د.ن.]، ١٩٨٠)، وحسن مصطفى، حرب حزيران ١٩٦٧: أول دراسة عسكرية من وجهة النظر العربية، ٢ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ج ٢.

ذلك اليوم، لم تتمّ الاستفادة من هذا الانذار[٢]، إذ لم تكن الشيفرة الجديدة التي بدأ استعمالها في ٥ حزيران/يونيو قد أُبلغت إلى محطات الإرسال في مصر والأردن وسوريا.

وحدث في الوقت نفسه، أن غادر المشير القائد العام، ومعه قائد القوات الجوية والدفاع الجوي، وبعض ضباط القيادة العامة، مطار ألماظة في الساعة ١٠ :٠٨ من صباح ٥ حزيران/ يونيو، متّجهين إلى مطار بير تمادة في سيناء، حيث كان كبار ضباط الجبهة ينتظرونهم. ولم يتمّ القائد العام رحلته، بل عاد إلى القاهرة بعد أن علم ببدء الهجوم الإسرائيلي. وما هو جدّ مهمّ في هذا الوقت، هو أن قيادة الدفاع الجوي كانت قد أصدرت أمراً بعدم إطلاق النار جواً في مصر كلّها، في المدّة من الساعة ٠٠ :٠٨ إلى الساعة ٠٠ :٠٩، صوناً لأمن طائرة القائد العام، وذلك بناء على أمر من رئيس الأركان العامّة.

قبل أن تبدأ الطائرات الإسرائيلية عملياتها، باشرت أجهزة التشويش الرادارية واللاسلكية، بمعاونة أجهزة السفينة الأمريكية «ليبرتي»، إعاقة المواصلات اللاسلكية العسكرية المصرية[٣].

أطلقت إسرائيل على خطّة العملية الجوية الاسم الرمزي «كولومب ـ حمامة». وبموجب هذه الخطة أطلقت إسرائيل نحو ١٦٤ طائرة[٤] لضرب القوات الجوية المصرية ومطاراتها، ما بين الساعة ٤٥ :٠٨ والساعة ٠٠ :١٢. وتركت مهمة الدفاع الجوي عن إسرائيل لمظلة جوية أمريكية من طائرات الأسطول السادس الأمريكي و١٢ طائرة إسرائيلية، ووسائل الدفاع المضادة للطائرات. وقد شمل الهجوم تسعة مطارات رئيسة: أربعة في سيناء، وخمسة غربي القناة. وشُنّ الهجوم بموجات متعاقبة، بين كلّ موجة وأخرى عشر دقائق.

حلقت الطائرات المغيرة على ارتفاع منخفض جداً، بلغ أحياناً عشرة أمتار تقريباً فوق سطح البحر، وذلك حتى تبقى تحت مستوى رصد أجهزة الرادار. أمّا في العودة، فكانت تحلّق على ارتفاع عالٍ. وكانت الطائرات تقصف المدارج أولاً، لتمنع الطائرات المصرية من الطيران، ثمّ تنقضّ عليها لتدمّرها، مستخدمة في ذلك نوعاً جديداً من القنابل لم يُستخدم من قبل، يتميّز بخرقه أرض المدرج المصنوع من الاسمنت المسلح، ثمّ ينفجر بوساطة صمام ذي توقيت.

استأنفت الطائرات هجومها بعد الظهر، فدمرت مدارج خمسة مطارات أخرى، منها مطار القاهرة الدولي. وكانت خسارة القوات الجوية المصرية حتى نهاية اليوم الثاني للحرب ٣٠٥ طائرات، أي ٨٥ بالمئة من سلاحها الجوي[٥]. وكانت خسارة القوات الجوية الإسرائيلية ١٩ طائرة قتال، و١١ طائرة نقل. وفي نهاية الحرب بلغت خسارة إسرائيل في

---

(٢) فوزي، المصدر نفسه، ص ١٣٢ ـ ١٣٤.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٥.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٦.
(٥) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

سلاحها الجوي ٢٦ طائرة قتال، و١٤ طائرة نقل. وبذلك يكون سلاح الطيران المصري قد خرج من المعركة منذ الساعة الأولى للحرب.

هذا عن الضربة الجوية المفاجئة. أمّا عن المعركة البرية، فقد حشدت القيادة الإسرائيلية الجزء الرئيسي من قوات جيشها تجاه الجبهة المصرية لتنفيذ الخطة التي خصّص لها ٧ ألوية مدرعة، و٣ ـ ٤ كتائب دبابات مستقلّة، و٣ ـ ٤ ألوية مشاة ميكانيكية ولواء مظلي ميكانيكي. هذا إضافة إلى ما يعادل قوة ٦ ألوية مدفعية (بخلاف المدفعية ذاتية الحركة الموجودة مع الألوية المدرعة). وقد بلغ قوام هذه القوات ٦٥ ألف جندي، لديهم نحو ٩٠٠ دبابة، انتظمت في ٣ مجموعات قتاليةً رئيسة (٣ أوغدا)، لكل مجموعة (أوغدا) قوّة فرقة. وقد عملت كل مجموعة على محور رئيسي: في الشمال والوسط والجنوب.

سارت المجموعة الأولى (المجموعة الشمالية) على المحور الشمالي، بادئة بخان يونس، ثمّ رفح، فمنطقة الشيخ زويد، نحو ممرّ خروبة، فاقتحمته بعد ظهر ٥ حزيران/ يونيو، ثمّ توجهت نحو العريش، ودخلتها صباح ٦ حزيران/ يونيو. وهكذا تكون المجموعة الشمالية وصلت إلى عمق ٦٠ كلم في خلال ٢٤ ساعة، وانفتح أمامها الطريق إلى رمانة وبالوظة والقنطرة، كما انفتح أمامها الطريق العرضاني الممتدّ من العريش إلى كلّ من أبي عجيلة، وجبل لبنى، حيث تلتقي المجموعة الثانية، وتتابع معها العمليات.

انطلقت المجموعة الثانية (المجموعة الوسطية) من منطقة العوجة على الطريق المتجه إلى رفح، ثم انحرفت إلى وادي الحريضين، لتصل في المساء إلى طريق العريش ـ أبي عجيلة. وكانت قد اجتازت حتى الساعة ١٨:٠٠ نحو ٥٠ كلم فقط.

وإذ كانت المجموعة الثالثة تواجه مقاومة عنيفة أمام أبي عجيلة لم تستطع التغلب عليها، استعانت بقوّة من المجموعة الثانية فرفدتها بكتيبة دبابات.

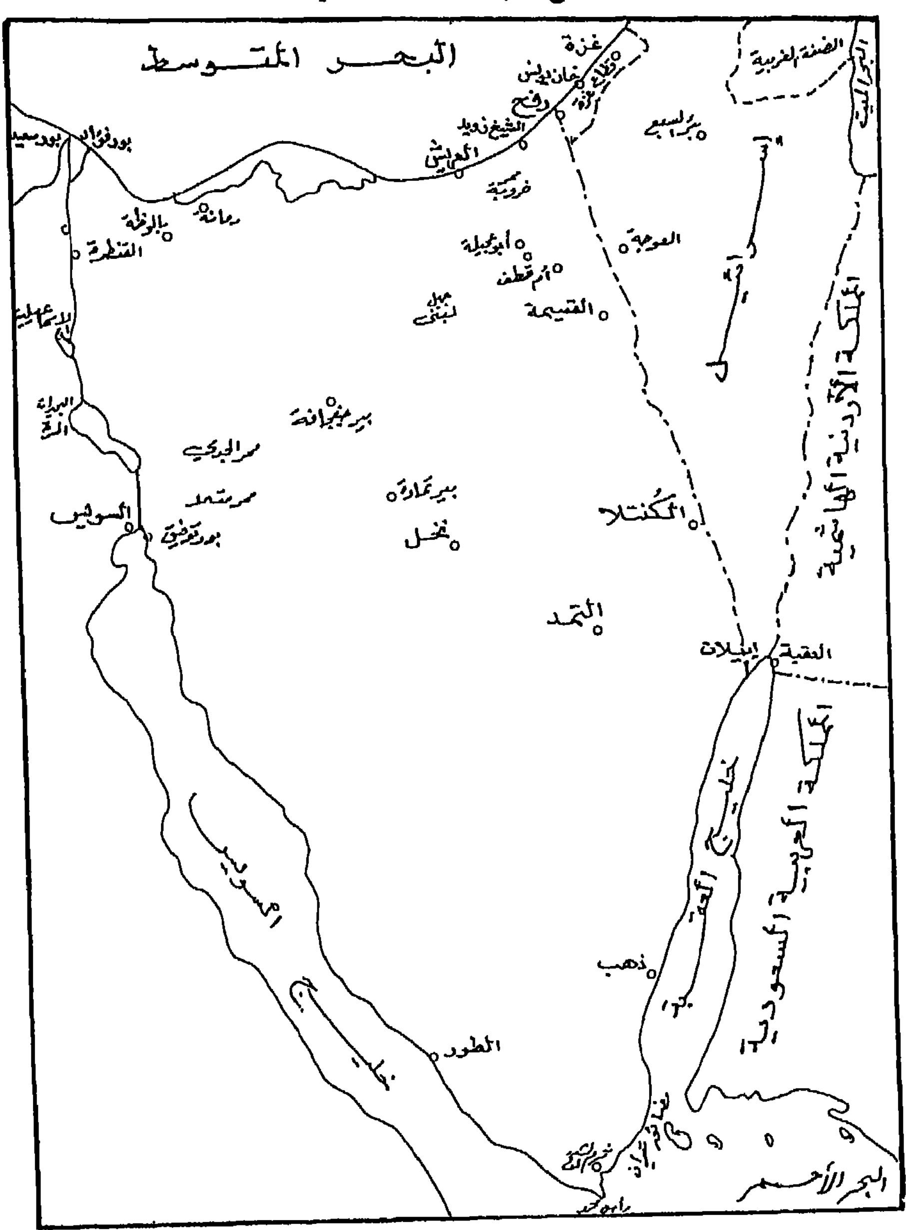
وقد التقت المجموعة الثانية بقوات من المجوعة الأولى عند مفترق طرق جبل لبنى أبي عجيلة ظهر يوم ٦ حزيران/ يونيو. ثمّ تابعت المجموعة الثانية طريقها إلى جبل لبنى.

وعندما علمت القيادة الإسرائيلية، مساء اليوم الثاني للقتال (٦ حزيران/ يونيو)، بأنّ القيادة العامة المصرية أمرت قواتها بالانسحاب من سيناء، أسرعت إلى دفع قواتها المدرعة والميكانيكية على محاور سيناء، خصوصاً المحور الوسط والطرق المؤدية منه إلى المحور الجنوبي، لتغلق ممري الجدي ومتلا في وجه القوات المنسحبة على المحور المذكور. وهنا بدأت عمليات الالتفاف والتطويق تتكاثر، بهدف الوصول بسرعة إلى قناة السويس، على أن تتمّ تصفية المواقع الدفاعية المصرية فيما بعد.

وقد جرت معركة كبيرة في منطقة بير جفجافة استمرت طوال نهار ٨ حزيران/ يونيو، وانتهت بانهيار التنظيم الدفاعي المصري، بعد قتال جدّ عنيف. وفي إثر ذلك، اتجهت القوات الإسرائيلية نحو قناة السويس. فوصلت طلائع المجموعة الأولى إلى القنطرة وإلى

خريطة رقم (٢٠-١)

مواقع حرب ١٩٦٧ : الجبهة المصرية



ضفة القناة المواجهة للإسماعيلية صباح اليوم الخامس من الحرب (٩ حزيران/ يونيو)، في حين وصلت طلائع المجموعة الثانية إلى الضفة مقابل مدينة السويس في فجر اليوم نفسه.

قامت القوات البرية الإسرائيلية بهذه العمليات، والسيطرة الجوية كاملة ومطلقة للقوات الجوية الإسرائيلية. وقد تلقت القوات البرية دعماً مستمراً وكاملاً من القوات الجوية في جميع عملياتها. وكان دور سلاح الطيران مؤثراً جداً في العملية الدفاعية المصرية، ثمّ في عملية انسحاب القوات من سيناء، وخصوصاً أن القوات الجوية الإسرائيلية استعملت قنابل النابالم المحرّمة دولياً. وعلى الرغم من ذلك، قاتلت القوات المصرية قتالاً مشرّفاً، سواء في صمودها أمام الهجوم الإسرائيلي أو في تغطية انسحابها، على الرغم من انكشافها أمام الهجوم الجوّي عليها وحرمانها من دعم قواتها الجوية التي اشترك ما بقي منها في حماية الانسحاب قدر استطاعته.

وكان قرار انسحاب القوات المصرية من سيناء إلى غربي القناة قد صدر عن المشير القائد العام في الساعة ٠٠ : ٢٠ يوم ٦ حزيران/ يونيو/ ١٩٦٧، على أن يتمّ الانسحاب وإخلاء سيناء في ليلة واحدة، أي ليلة ٦ ـ ٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

أعلنت مصر مساء ٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ قبولها وقف العمليات الحربية، وأبلغته إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

ثانياً: الجبهة الأردنية

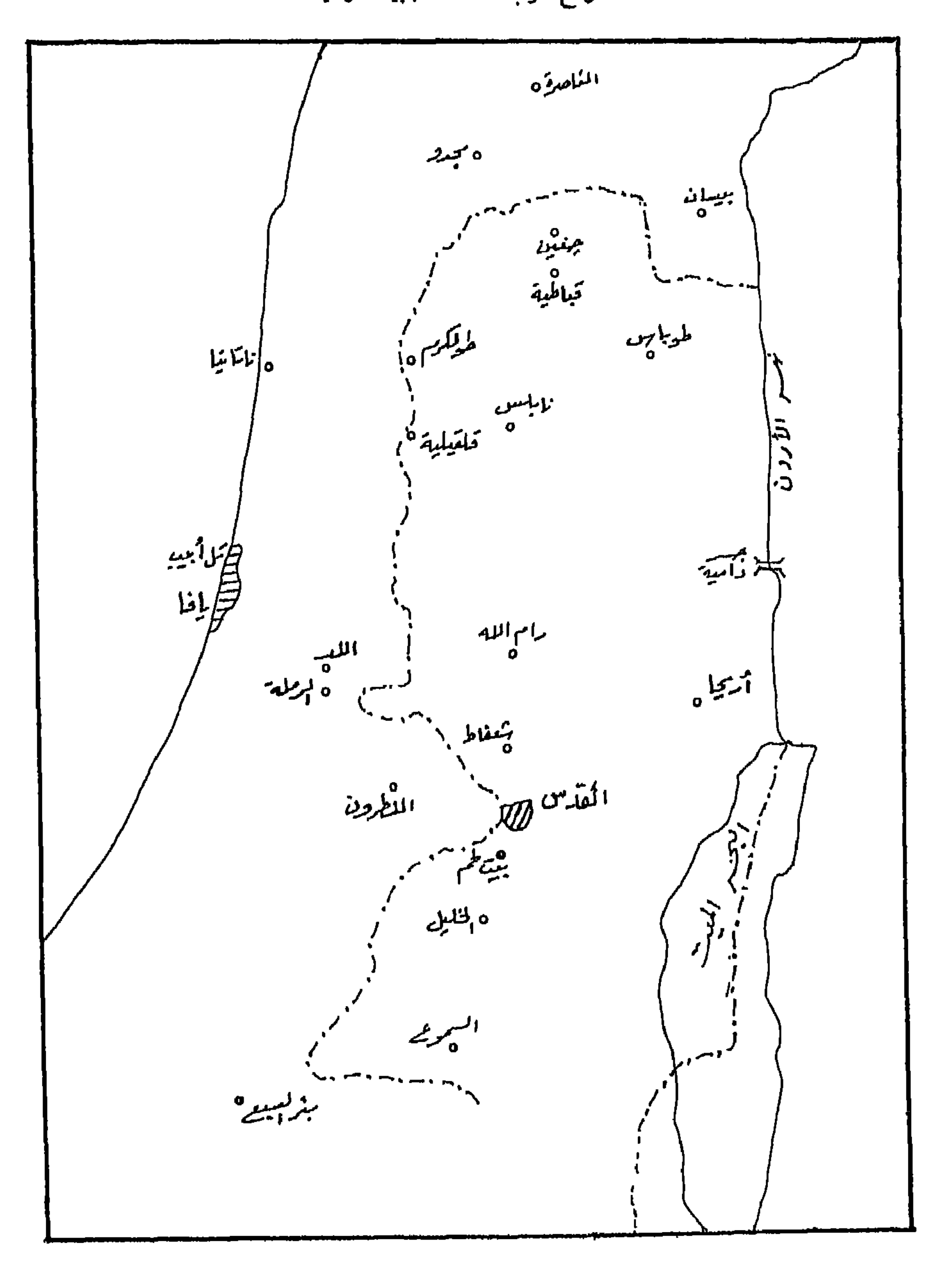
قامت الخطّة الإسرائيلية لاحتلال الضفة الغربية ومدينة القدس القديمة على أساس توجيه ضربة رئيسة إلى شمالي القدس للسيطرة على سلسلة التلال، التي تسهل عملية تطويق المدينة والاشراف على طرق المواصلات التي تربطها بالأردن. كما تفتح طريق التقدّم شمالاً نحو نابلس عبر محور رام الله. ومن رام الله تتجه قوة شمالاً نحو نابلس، وتتجه قوة أخرى إلى الجنوب الشرقي نحو أريحا الواقعة بين القدس ونهر الأردن. وفي الوقت نفسه كان على قوة إسرائيلية أخرى أن تطوق القدس من الجنوب، ثم تقتحم المدينة من جهة الشرق. وقد أسندت هذه المهام القتالية إلى قيادة القطاع الأوسط التي ألّفت مجموعة قتالية (أوغدا) من خمسة ألوية، أحدها مدرع، وثانيها مظلي.

وفي القطاع الشمالي من الجبهة، حيث توجد مدن نابلس وجنين وطولكرم وبلدة قلقيلية، تمّ تأليف مجموعة قتالية ثانية (أربعة ألوية، منها لواءان مدرعان، إضافة إلى عدّة كتائب مدفعية ودبابات وهندسة وناحال). وكلّفت هذه المجموعة مهمّة القضاء على القوات الأردنية في القطاع، واحتلاله والوصول إلى نهر الأردن.

هاجمت القوات الإسرائيلية مدينة القدس في ٥ حزيران/ يونيو. وفي الوقت الذي كانت فيه معركة القدس محتدمة، كانت هناك قوّة تهاجم ممر باب الواد الضيّق ومركز شرطة اللطرون المحصّن. ولقد تمّ الاستيلاء عليهما في صباح اليوم التالي. وبعد ظهر اليوم نفسه،

خريطة رقم (٢٠-٢)

مواقع حرب ١٩٦٧: الجبهة الأردنية



تقدّمت وحدة على طريق رام الله، واستولت على مطار القدس (مطار قلنديا)، في حين كانت معركة القدس لا تزال مستمرّة حتى يوم ٧ حزيران/ يونيو، حين سقطت في أيدي القوات الإسرائيلية.

وفي القطاع الشمالي هاجمت القوات الإسرائيلية، عصر يوم ٥ حزيران/ يونيو، قطاع جنين من الشمال الغربي. واحتلت جنين صباح ٦ حزيران/ يونيو بعد قتال مرير ومعارك في شوارع المدينة.

توجّه اللواء المدرّع الأردني ٤٠ إلى أريحا، وحلّ محله في جسر دامية اللواء الميكانيكي الثامن العراقي. ثمّ أمر اللواء الأردني بأن يتوجه إلى جنين للدفاع عنها، والتقى القوات الإسرائيلية عند مفترق قباطية. وجرت معركة صمدت فيها القوات الأردنية. ثم اضطر إلى الانسحاب من قباطية خشية الالتفاف عليه، وتراجع إلى الضفة الشرقية عبر جسر دامية في ٧ حزيران/ يونيو وتلا ذلك سقوط قلقيلية وطولكرم ثم نابلس في ٧ حزيران/ يونيو.

كان اللواء المدّرع الأردني ٦٠ قد تحرّك من أريحا إلى مدينة الخليل للدفاع عنها، واضطر إلى الانسحاب والعودة إلى أريحا، حيث قاتل دفاعاً عنها بعد ظهر ٧ حزيران/ يونيو. ثم اضطر إلى الانسحاب منها إلى الضفة الشرقية مساء اليوم نفسه.

كانت سيطرة سلاح الطيران الإسرائيلي سيطرة مطلقة. وكان افتقار الجيش الأردني إلى أسلحة متطوّرة مضادة للطائرات والمدرعات، السبب الرئيس لانسحابه من الضفة الغربية.

ثالثاً: الجبهة السورية

ما ان انتهت العمليات في الجبهة الأردنية، حتى دفعت القيادة الإسرائيلية بعض قواتها إلى الجبهة السورية لتدعم بها ما كانت حشدته هناك، حتى أصبح لديها ثمانية ألوية، أربعة منها مدرعة، ولواء مظلي، ولواء ميكانيكي، إضافة إلى كتائب دبابات ومدفعية وهندسة مستقلة.

وضعت خطة الهجوم الإسرائيلي على أساس اختراق الدفاعات السورية بضربة رئيسة في القطاع الشمالي من الجولان، حيث الأرض أكثر وعورة من القطاع الوسط، وحيث مواقع القلع وبانياس ومسعدة وزعورة، ومن ثم فإن الاختراق هناك أقلّ توقعاً من قطاع آخر. وبعد الاستيلاء على القلع يتقدّم اللواء المدرّع جنوباً إلى واسط، ومنها إلى القنيطرة، وفي الوقت نفسه يقوم لواء مدرّع آخر ولواء مشاة وفوج مظليين ووحدات مختلطة بهجوم على المحور الوسط. أما في الجنوب فقط خطّط لتوجيه ضربة رئيسة أخرى، تقوم بها قوة تضم

خريطة رقم (٢٠ -٣)

مواقع حرب ١٩٦٧ :

الجبهة السورية

جبل الشيخ
بانياس
مسعدة
القلع
واسط
القنيطرة
العليقة
الرفيد
البطمية
سورية
بحيرة طبرية
العال
فيق
الأردن
نهر الأردن

لواءً مدرعاً ولواء مشاة محمولاً، وفوج مظليين منقولاً بطائرات عمودية، ويتمّ إبرازه في العمق العملياتي على المحور الجنوبي في كل من فيق والعال ثم البطميّة.

دخلت سوريا الحرب منذ بدايتها، حين ضربت القوات الجوية بعض مطارات إسرائيل الشمالية وبعض مواقعها في سهل الحولة ومصافي النفط في حيفا. وفي إثر ذلك ضربت الطائرات الإسرائيلية بعض القواعد الجوية السورية، وهو ما أدى إلى منع القوات الجوية السورية من القيام بعمليات تعرضية، وانسحاب ما تبقّى منها إلى المطارات الشمالية. وفي أثناء ذلك استمرّ القتال بهجمات على بعض المستعمرات، حتى يوم ٩ حزيران/ يونيو، حين باشرت القوات الإسرائيلية هجومها البري، بعد أن استقدمت قوات جديدة من الجبهة الأردنية، وركزت جهدها الجوي كله على الجبهة السورية، على الرغم من إعلان سوريا قبولها قرار مجلس الأمن الصادر في ٩ حزيران/ يونيو القاضي بوقف إطلاق النار.

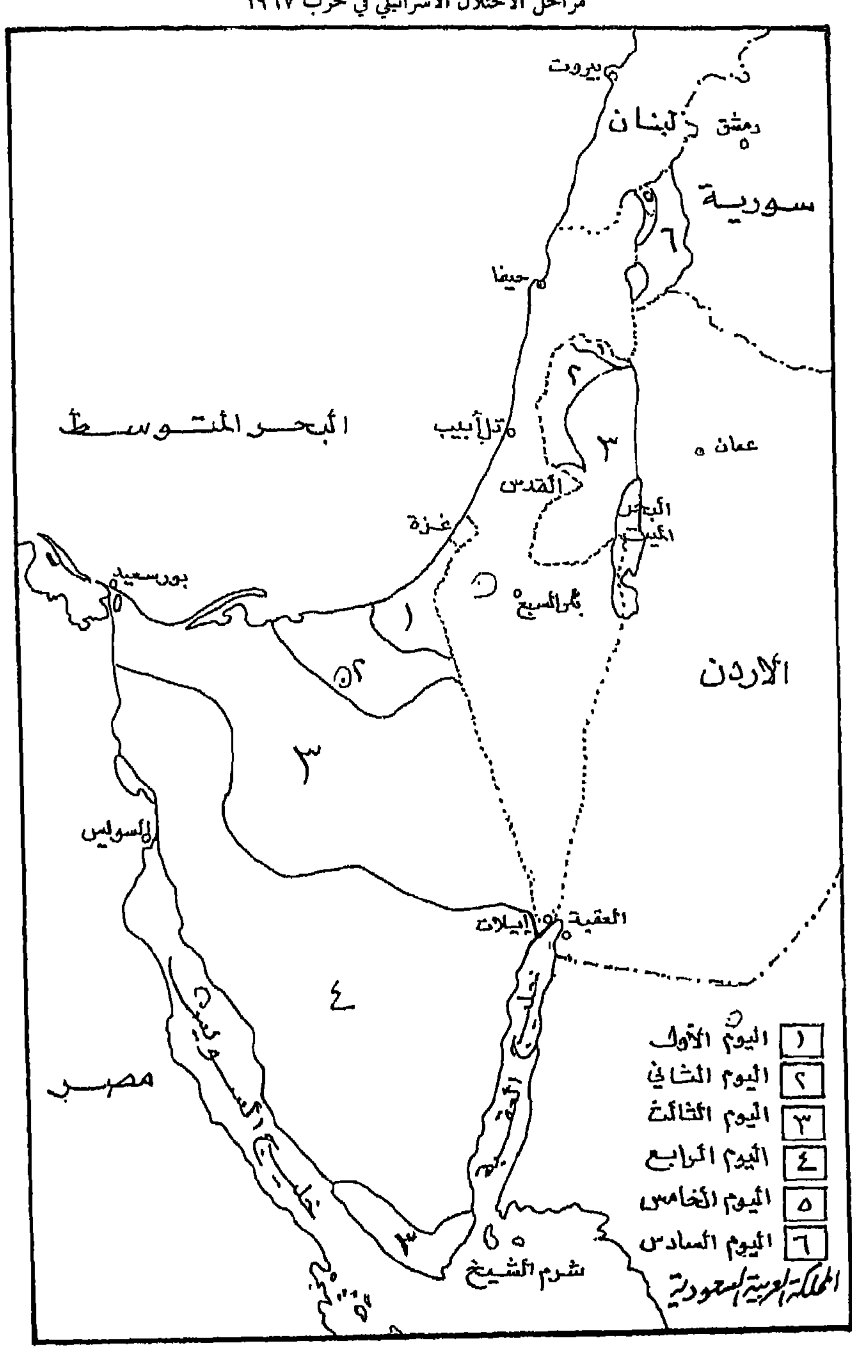
وهكذا دار القتال على الجبهة السورية في ظرف معنوي سيّىء، بسبب الصدمة التي أحدثها انهيار الجبهتين المصرية والأردنية، واستقالة عبد الناصر.

بدأت القوات الإسرائيلية هجومها البري فجر ٩ حزيران/ يونيو بغارات جوية كثيفة على الجبهة، استهدفت المواقع الدفاعية والقيادية، وركزت، في بادىء الأمر، على مواقع المدفعية والمنصات الدفاعية في الخط الدفاعي الأمامي. وكانت الغارات على شكل موجات متتالية من المقاتلات القاذفة، التي ألقت القنابل والصواريخ بمختلف أنواعها، وخصوصاً القنابل المنشارية التي كانت تنفجر على ارتفاع منخفض، فتتاثر شظاياها فوق الخنادق المكشوفة وتقتل الجنود المدافعين فيها، إضافة إلى القنابل الانزلاقية، التي كانت تخترق سقوف التحصينات وتنفجر داخلها، وقنابل النابالم الحارقة.

انطلقت الوحدات المدرعة في هجومها في ثلاث مجموعات قتالية مدرعة، لاقت صعوبات جمّة وخسرت قسماً كبيراً من دباباتها وجنودها في اجتيازها ممرات تتحكم فيها مواقع دفاعية حصينة وحقول ألغام. واستطاعت أن تتغلّب على بعض المواقع مستخدمة أسلوب الخرق بالحركة والنار، تاركة لوحدات المشاة الميكانيكية الزاحفة في إثرها مهمة تصفية هذه المواقع.

اصطدمت القوات المتقدّمة بموقع القلع المنيع. وجرت معركة عنيفة استمرت طوال نهار ٩ حزيران/ يونيو، اشتركت فيها القوات الجوية والمدفعية الإسرائيلية بغارات ونيران كثيفة مستمرّة. وقد حالت سيطرة سلاح الطيران الإسرائيلي دون دفع الوحدات المدرّعة السورية الاحتياطية إلى شنّ هجمات معاكسة لكسر حركة الالتفاف حول القلع أو تعزيز حاميتها وحاميات المواقع الأخرى، فضلاً عن انعدام الدعم الجوي. وقد سقطت هذه المواقع في المعارك التي جرت بعد ظهر ٩ حزيران/ يونيو حتى الليل. وبذلك انفتح الطريق إلى مسعدة وبانياس في القطاع الشمالي من الجبهة.

خريطة رقم (٢٠-٤)
مراحل الاحتلال الاسرائيلي في حرب ١٩٦٧



وفي الوقت نفسه جرت معارك في القطاعين الوسط والجنوبي، واحتُل بعض المواقع، وبذلك تمّ اختراق خط الدفاع الأول السوري في أكثر من مكان في الشمال والوسط.

تابعت القوات الجوية والمدفعية الإسرائيلية عملياتها ليلة ٩ ـ ١٠ حزيران/ يونيو. وفي فجر ١٠ حزيران/ يونيو تابعت القوات المدرّعة تحركها من القلع، فاتحة الطريق أمامها إلى القنيطرة، فدخلتها القوات الإسرائيلية عصر ١٠ حزيران/ يونيو بعد انسحاب القوات السورية منها، خشية تطويق القوات الإسرائيلية للمدينة. وفي الوقت نفسه كانت قوات إسرائيلية أخرى تحتل مواقع أخرى مثل البطمية والرفيد، وتتجه إلى جبل الشيخ لتستولي على قمته الجنوبية. وتوقف القتال حوالى الساعة ١٨:٠٠ في ١٠ حزيران/ يونيو بعد أن بلغت القوات الاسرائيلية الخط: سحيتا ـ جسر الحميدية ـ عقدة الرفيد ـ وادي الرقاد.



الفصل الحادي والعشرون

الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

أولاً: حالات مباشرة الحرب

خرجت إسرائيل من حرب ١٩٥٦، لتستعد لحرب جديدة. وقد حدد أحد منظّريها العسكريين الحالات، التي إذا نشأت إحداها، أجازت إسرائيل لنفسها المبادرة إلى الحرب، بذريعة حق الدفاع المشروع. وهذه الحالات هي: (١) إذا احتشدت قوات هجومية تكوّن خطراً على إسرائيل؛ (٢) إذا اتضح أن العدو يعدّ لهجوم مفاجىء على قواعد إسرائيل الجوية؛ (٣) إذا وقع هجوم جوي على المنشآت الذرية والمؤسسات العلمية؛ (٤) إذا وصلت حرب العصابات إلى درجة لم تعد تستطيع عمليات الدفاع التصدي لها، (٥) إذا دخل الأردن في حلف عسكري مع بلد عربي آخر، وسمح بحشد قوات عسكرية أجنبية في أراضيه، وخصوصاً في الضفة الغربية لنهر الأردن؛ (٦) إذا أغلقت مصر مضايق تيران[1].

وكانت أية حالة من هذه الحالات الست، تتطلب توافر ثلاثة شروط معاً، حتى تستطيع إسرائيل مباشرة الحرب: (أ) أن يكون جيشها جاهزاً قوياً قادراً على الغلبة، أو، على الأقل، قادراً على الصمود فيحرم العدو من النصر؛ (ب) أن تكونّ حماية الولايات المتحدة الأمريكية ومساعدتها، سياسياً وعسكرياً، كافيتين لعون إسرائيل على مباشرة الحرب وتحقيق أهدافها منها، وفي كل حال، كافيتين لحمايتها من أية هزيمة، (ج) أن تكون البلدان، وخصوصاً المحيطة بفلسطين، في حالة من التفكك لا تسمح لها بصنع استراتيجية عسكرية موحّدة.

استناداً إلى هذه الحالات، التي يمكن أن تنشأ إحداها في أي حين، وإلى تلك الشروط

(١) ييغال آلون، إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي، ترجمة عثمان سعيد (بيروت: دار العودة، ١٩٧١)، ص ١٨٣ - ١٨٤.

التي يحتاج توفيرها إلى سنوات من التخطيط والتنفيذ، بدأت إسرائيل الاستعداد للحرب القادمة، منطلقة من خطة استراتيجية متكاملة طويلة المدى زمنياً.

ثانياً: المفاهيم والأغراض الاستراتيجية

انطلقت الفكرة الاستراتيجية للحرب القادمة من الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) حين قدّم رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال موشي ديان في ٧ آذار/ مارس ١٩٥٧ ـ أي حينما كانت آخر وحدة إسرائيلية تنسحب من سيناء وقطاع غزة ـ تقريراً اعتمده الكنيست كتوجيهات سياسية ـ استراتيجية للحكومة[٢]، تضمنت: (١) مبدأ الاعتماد على الذات في أية مواجهة عسكرية محتملة، أي عدم إشراك قوة أجنبية مع الجيش الإسرائيلي بصورة مباشرة؛ (٢) تطوير الجيش، تنظيماً وتدريباً وتسليحاً وتعبئة وإمكانات، وتوسيع ملاكاته ليصبح قوامه ٣٠ ـ ٣٥ لواء، من مختلف صنوف الأسلحة. ويعني هذا ضرورة تأليف ١٢ ـ ١٧ لواءً جديداً، إضافة إلى الألوية الموجودة عام ١٩٥٧ وعددها ١٨ لواءً. وقد قدّر التقرير مدة عشر سنوات لتأليف هذه القوة وإعادة تنظيم الجيش وتسليحه، براً وجواً وبحراً، وتدريبه على مهام الحرب القادمة وعملياتها.

وهكذا بدأت أعمال التخطيط والاستعداد والتدريب والتجهيز والتسليح، لتستمر عشر سنوات[٣]. وأخذت القوات الجوية، بدءاً من مطلع العام ١٩٦٥ تتدرب على تطبيق الخطة «كولومب ـ حمامة»، و«تتدرب على تحقيق الضربة الجوية المفاجئة. وأخذت أسراب الطائرات الإسرائيلية تنطلق يومياً مع شروق الشمس، متجهة نحو الغرب فوق البحر المتوسط. ومنذ أوائل العام ١٩٦٧، لم يعد المصريون يعيرون أي اهتمام لهذه الطلعات الروتينية. وكانت القوات الجوية المصرية قد دأبت على وضع بضع طائرات في كل قاعدة بدرجة الاستعداد العليا، وهي تراقب الطائرات الإسرائيلية. ولكن منذ منتصف العام ١٩٦٧ لم يعد لهذا الإجراء أي ارتباط مع الطلعات الصباحية المعادية، بل عبارة عن روتين يومي تعوّد عليه الطيارون»[٤].

وكان من الطبيعي أن تكوّن أحداث حرب ١٩٥٦ ونتائجها قاعدة أساسية في إعادة بناء القوة العسكرية الإسرائيلية. فليس ثمة شك في أن هذه الحرب قد تركت آثاراً جذرية في السياسة العسكرية الإسرائيلية، تبلورت أساساً في بروز مبدأ «الاعتماد على القوة الذاتية

---

(٢) حسن البدري، «من أشعل الحرب الثالثة في يونيو ١٩٦٧؟» السياسة الدولية، السنة ١٤، العدد ٥٣ (تموز/ يوليو ١٩٧٨)، ص ١٤٩. وجدير بالذكر أن كاتب المقالة لا يشير إلى مصدر معلوماته عن هذا التقرير، ولكنه يشير إلى أهداف العدوان المبيّت، فيقول إنها أهداف وردت في وثيقة صهيونية «عثرت عليها الثورة العراقية عام ١٩٥٨ ضمن محفوظات حلف بغداد، وأرسلها عبد السلام عارف إلى جمال عبد الناصر الذي سمح لصديقه كالونجيا (الصحافي الهندي) بنشرها في كتابه المذكور: خنجر إسرائيل».

(٣) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ١٣٦.

(٤) تريفور ن. دوبوي، الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ترجمة جبرائيل بيطار (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١)، ص ٣٤٢.

الإسرائيلية» كأهم دروس هذه الحرب. وتبعاً لذلك كان من الضروري أن يترجم هذا الدرس إلى إجراءات جوهرية تتناول بناء وتنظيم وتدريب القوات الإسرائيلية المختلفة. ولقد نادت السياسة العسكرية الإسرائيلية باعتناق هذا المبدأ، من أجل إخفاء الارتباط العسكري السافر بالقوى العسكرية الإستعمارية والإمبريالية، ولتفادي ما ترتب على هذا الارتباط من أشكال التواطؤ، أدت ـ عندما انكشفت حقائقها ـ إلى وقوع ردود فعل عالمية، أساءت إلى سمعة حكومات الدول الكبرى التي شاركت في حرب ١٩٥٦، وأصابت إسرائيل بأضرار سياسية بالغة.

ولذلك حددت القيادة العسكرية الإسرائيلية لنفسها، مهتدية بالاستراتيجية الهجومية التي اعتنقتها، هدفاً أساسياً، حاولت تحقيقه في هذه المرحلة الجديدة من إعادة بناء القوات المسلحة وتنظيمها. وهذا الهدف هو خلق «قوة ضاربة»، وضعت لتنفيذها خطة سميت «برنامج الردع»، وكُرِّس لها القسم الأعظم من الجهد والمال. وقد بني البرنامج على ثلاثة عناصر: السلاح الجوي والسلاح المدرع وسلاح المظليين. وجسّد البرنامج هذه العناصر في بناء قوة جوية كبيرة من الطائرات المقاتلة القاذفة، وإنشاء قوات مدرعة وميكانيكية، وإنشاء قوة اقتحام رأسي بجنود ذوي كفاءة عالية.

وفي خلال العقد الفاصل بين حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، تطورت السياسة العسكرية الإسرائيلية، واتخذت شكلاً جديداً لتحقيق مبدأ «الاعتماد على القوة الذاتية»، من خلال اتجاهين أساسيين هما: (أ) العمل على تعويض الفارق الكمي بين إسرائيل والبلدان العربية، بخلق تفوق نوعي، سواءً في الجانب البشري، عن طريق الهجرة المنتخبة والمتطوعين المتخصصين، أو في الجانب العلمي والتقاني؛ (ب) أن تكون القوات المسلحة قوة رادعة، بل حاسمة عند الضرورة، وهو ما يعني ردع البلدان العربية عن شن الحرب على إسرائيل أو التهديد بها.

وقد تمثل مبدأ «الاعتماد على القوة الذاتية» باستراتيجية «الردع الجسيم والحاسم». والسلاح ـ الأداة لتطبيق هذه الاستراتيجية هو الثنائي «الدبابة ـ الطائرة». وهذا ما دعا القيادة الإسرائيلية إلى بذل أقصى الجهود للحصول على أحدث الدبابات والطائرات، وخصوصاً من الأسلحة الأمريكية.

ولم تكتفِ القيادة الإسرائيلية بتبني استراتيجية «الردع الجسيم والحاسم»، بل أوجدت لها بديلاً وحيداً، إذا ما فشل الردع، أو إذا ما اختل ميزان القوى بحيث يصبح الردع غير قادر على الحسم. وهذا البديل الوحيد هو «الحرب الشاملة». وقد لجأت إسرائيل إلى استخدامه في صيف ١٩٦٧، حينما أحست بأن قدرتها على الردع قد بدأت تتضاءل.

ثمة أدبيات إسرائيلية كثيرة[٥] تحدثت عن أغراض إسرائيل في حرب ١٩٦٧. ويمكن

(٥) انظر في هذا الشأن، المصادر التالية: هيثم الكيلاني، دراسة في العسكرية الإسرائيلية (القاهرة: =

تركيزها، على الرغم من تعدد صياغاتها وأشكالها، في الأغراض التالية: (١) فتح مضايق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية؛ (٢) إزالة التهديد المشهور على إسرائيل وذلك بتدمير القوات المسلحة المصرية أولاً، والسورية والأردنية ثانياً؛ (٣) التوسع الجغرافي باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان؛ (٤) إسقاط النظامين الثوريين في مصر وسوريا.

توصلت خطة العمليات الإسرائيلية إلى تحقيق أغراضها هذه بالوسائل التالية: (أ) المفاجأة الاستراتيجية بضرب القوة الجوية المصرية وإخراجها من المعركة؛ (ب) هجوم بري مفاجىء وصاعق؛ (ج) القتال على الخطوط الداخلية؛ (د) الهجوم غير المباشر في بعض الأوجه وبعض المراحل والمعارك، والهجوم المباشر في بعضها الآخر؛ (هـ) القتال على أرض العدو.

وتقضي الأغراض التي حددتها إسرائيل أن تكون استراتيجيتها هجومية في مفهومها ومقوماتها وأسسها وعملياتها، وخصوصاً أن الوضع الاستراتيجي لإسرائيل لا يساعد على تبني أي مفهوم دفاعي استراتيجي. فقد كانت إسرائيل ترى أن خطوط الهدنة التي ورثتها من حرب ١٩٤٨ قد أبقتها بلا عمق استراتيجي أو عملياتي. ومن هنا انبثق مفهوم الاستراتيجية الهجومية. «أما الدفاع فقد كان ينظر إليه على أنه مرحلة ضرورية قبل إتمام تعبئة الإحتياط»[٦]. ولقد انتهت إسرائيل إلى تبني أساس جد مهم وخطير أقامت عليه مفهومها الإستراتيجي الهجومي. وهو يتمثل في الفكرة التالية: «إن نسب القوى العددية المتفوقة للجيوش العربية أوجبت اتباع نهج الاستباقية أو الوقائية في حال تطور القدرة العسكرية العربية إلى تهديد شامل وخطر لإسرائيل، حتى لو كان الوضع لا يشير إلى وجود خطر فوري لنشوب حرب»[٧]. إن هذه الفكرة تفسر أحد أسباب شن إسرائيل حرب ١٩٦٧، كما تفسر أحد أسباب شنها الحرب في العام ١٩٥٦ من قبل، وهجومها على المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٨١، من بعد.

وكانت إسرائيل تحتل، قبل حرب ١٩٦٧ نحو ٢٥٨٩٠ كلم٢ من الأرض الفلسطينية. وكان طول حدودها مع البلدان العربية حوالى ٩٩٠ كلم، في حين كان طول شواطئها نحو ٢٥٦ كلم. وكان الشكل الطولاني لتلك الرقعة، ووجود مناطق ضيقة في وسطها وجنوبيها، يجعلان مشكلة الدفاع عنها صعبة، خصوصاً في غياب عوائق جغرافية تعرقل أي تقدم عسكري عربي. وبذلك كانت إسرائيل ترى نفسها مهددة، من الناحية النظرية، بخطر

= جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩)، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢؛ ييغال آلون، ثلاثة حروب وسلام واحد، ترجمة محمود عباس (الناصرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠)، ص ١١٤ ـ ١١٥، و١٢٢ ـ ١٢٣، وتطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٣٥ عاماً، مجموعة من الباحثين، ترجمات مختارة من مصادر عبرية، إعداد سمير جبور (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ١١ ـ ١٢ (ملف محدود التوزيع).

(٦) مقالة دوف تماري، «الهجوم من خلال انعدام الخيار،» في: تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٣٥ عاماً، ص ٥٩.

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٩.

الانشطار في حال تعرضها لهجوم عربي شامل. فقد كانت القيادة الإسرائيلية تدّعي أن الجيش المصري يستطيع التقدم في صحراء النقب والالتقاء بالجيش الأردني، وهو ما يؤدي إلى شطر قسم من النقب، بما في ذلك مدينة إيلات ومرفأها، عن إسرائيل. وكانت القيادة تخشى أن ينطلق هجوم أردني، من الضفة الغربية نحو البحر الذي لم يكن يبعد عن الحدود الأردنية في بعض الأماكن سوى ١٥ كلم، ويشطر الأراضي الإسرائيلية إلى نصفين. وكان هناك أيضاً تخوف من أن يتمكن الجيش السوري من الإندفاع، عبر سهل الحولة، إلى وادي بيسان أو إلى الجليل الأعلى. ويضاف إلى ذلك كله، أن جزءا مهما من المراكز السكنية والمرافق الاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية كان ضمن مدى نيران المدفعية العربية المتمركزة على الحدود.

ولهذا، كان من بين أغراض حرب ١٩٦٧ أن تحتل إسرائيل أراضي عربية، لتوسع حدودها، ولتضمن لنفسها عمقاً استراتيجياً يجعل الدفاع عنها ميسوراً. ونظراً إلى أن إسرائيل كانت تهدف إلى تدمير القوات المسلحة العربية، وإلى احتلال أراض عربية، فقد كانت تخشى المضاعفات والانعكاسات والضغوط الدولية. وتأسيساً على ذلك بنت استراتيجيتها لتكون حرب ١٩٦٧ قصيرة الزمن وجد سريعة، لحسم المعركة قبل أن تتدخل القوى الدولية فتؤثر في مجرى الحرب أو نتائجها، خصوصاً أن إسرائيل كانت قد تلقت درساً مفيداً من حرب ١٩٥٦ في هذا المضمار. وقد اعتمدت إسرائيل على الولايات المتحدة الأمريكية كل الاعتماد، لتوفر لها المناخ الدولي حتى لا يقف عثرة قوية في طريق بلوغها أهدافها، أو يحجب عنها، على الأقل، الضغوط الدولية، ريثما تتم حربها وتنجز احتلالها الأراضي العربية.

وقضت الإستراتيجية الهجومية التي تبنتها القيادة العسكرية الإسرائيلية، أن تباشر الحرب في أرض العدو، وأن تحافظ القوات المسلحة على استمرار بقاء القتال في أرض العدو. ومن البديهي أن تتطلب هذه المهمة قوات على درجة عالية من الاستعداد القتالي، وقوة هجومية ضاربة، تتميز بعنف الصدمة وسرعة الحركة والقدرة على الحسم. ولهذا ركزت إسرائيل على القوات الجوية لحسم الموقف في الجو، وعلى القوات المدرعة لحسمه على الأرض. إن مثل هذا الاختيار النابع من تقويم الأهمية الحاسمة للمرحلة الافتتاحية للحرب، كان يقتضي، بالضرورة، تحقيق السيطرة الجوية عند نشوب الحرب، وتوفير الدعم الجوي الكبير، الذي يمكن بوساطته ضمان النجاح السريع للقوات البرية. فعدم تحقيق السيطرة الجوية ربما يؤدي إلى تحويل الحرب السريعة الخاطفة إلى حرب استنزاف طويلة غير مضمونة العواقب، وهو ما عملت إسرائيل على تحاشيه في تخطيطها لحرب ١٩٦٧.

وهدفت إسرائيل، أيضاً، من جعل الحرب قصيرة الزمن، وحصرها في الأراضي العربية، إلى تحاشي الأضرار التي يمكن أن تحل بالمناطق الحيوية منها، وخصوصاً في السهل الساحلي الممتد من شمالي حيفا إلى جنوبي تل أبيب، والشريط الضيق الممتد من اللد إلى القدس، حيث يتجمع معظم السكان والموارد الاقتصادية، وحيث تبلغ المسافة بين الخط الأمامي الأردني وتل أبيب وضواحيها نحو ١٥ كلم. يضاف إلى ذلك ضرورة توفير الظروف الملائمة لتعبئة الجيش وحشده ومناورته، ضمن نطاق هذا العمق الاستراتيجي الضيق،

وخصوصاً أن المنطقة الحيوية التي ستجري فيها العمليات الأساسية للتعبئة والحشد والحركة الأساسية على الخطوط الداخلية، تقع كلها، تقريباً، تحت مرمى المدفعية الأردنية، بل تحت مرمى الرشاشات الأردنية في بعض الأماكن. والأدبيات الأمنية الإسرائيلية، السابقة لحرب ١٩٦٧، مليئة بالبراهين الدالة على خطورة الآثار الاستراتيجية المحتملة بالنسبة إلى إسرائيل، في حال تبنت موقف الدفاع الإستراتيجي ضمن أوضاعها الجيو- ستراتيجية سالفة الذكر، ومثال ذلك قول ييغال آلون «إن اقامة شبكة مخططة من المستعمرات المحصنة المزودة بالمعدات اللازمة على طول الحدود وفي داخل البلاد [...] يعطي البلاد العمق الإستراتيجي الذي يعوضها عن النقص في عمقها الطبيعي... وكل هذا، رغم ذلك، مجرد جزء من محاولة مواجهة عيوب إسرائيل الجيوستراتيجية [...] إن الأخذ باستراتيجية دفاعية خالصة، تسمح للعدو بأن يختار، بحرية، زمان ومكان وأسلوب هجومه، معناه تعريض إسرائيل لأفدح الأخطار. إن الرد الوحيد على هجوم مهدد به هو المبادرة الشاملة من جانب إسرائيل»[٨]، وقوله أيضاً «لقد كان الضعف الجيوستراتيجي الرئيسي لإسرائيل كامناً في السهل الساحلي المواجه للأردن، والذي يعتبر منطقة أسفل البطن في وضعها العسكري. كان أكبر خطر تواجهه إسرائيل، هو هجوم مفاجىء منسق وفي وقت واحد، هجوم من نوع هجوم بيرل هاربر»[٩].

وقد هدفت الأقوال الإسرائيلية المضخمة للخطر العربي الكامن في استمرار الوجود العسكري الأردني في أراضي الضفة الغربية قبل حرب ١٩٦٧، إلى تبرير «نقل الحرب إلى أراضي العدو» ـ وقد طُور فيما بعد إلى مبدأ «الهجوم المضاد المسبق» أو «الضربة الإستباقية» ـ الذي يرمي إلى تغطية أهداف التوسع الإسرائيلي تحت شعارات أمنية.

ربطت القيادة الإسرائيلية هذه الاستراتيجية وخطة العمليات الناجمة عنها، ونجاحهما بعناصر ثلاثة، هي: المفاجأة، وإخراج القوات الجوية العربية من المعركة، والعمل على الخطوط الداخلية.

ولقد تحققت المفاجأة، من ناحية وقت بدء الحرب، واتجاه الهجوم الإستراتيجي جواً وبراً، وحجم الهجوم ونوعه. وقد يسّرت المفاجأة للقيادة أن تحقق العنصر الثاني، وهو إخراج القوات الجوية العربية من المعركة، مبتدئة بالقوات الجوية المصرية، ثم الأردنية فالسورية. وحينما تأكدت القيادة الإسرائيلية أنها ملكت السيطرة الجوية المطلقة، انطلقت القوات البرية تقاتل على الخطوط الداخلية، وتستثمر مزاياها، وذلك بالتصدي للجبهة الأقوى والأخطر، وهي الجبهة المصرية، مع الدفاع المتربص للهجوم على الجبهتين الأخريين، الأردنية والسورية. حتى إذا بلغت أهدافها على الجبهة المصرية، نقلت جهدها القتالي الرئيسي إلى الجبهة الثانية، وهكذا.

لقد هيّأ القتال على الخطوط الداخلية للقيادة الإسرائيلية، أن تقوم بمناورات استراتيجية وعملياتية، خصوصاً أن مسرح الحرب كان يضم ثلاث جبهات (أي ثلاثة مسارح

(٨) آلون، إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي، ص ١٧١.
(٩) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

عمليات)، تقود كل جبهة قيادة مستقلة، على الرغم من وجود قيادة عامة واحدة للجبهات الثلاث، وبذلك واجهت إسرائيل ثلاثة خصوم متباعدين جغرافياً ـ على الرغم من أن الجبهتين السورية والأردنية تكوّنان، من الناحية العملياتية، مسرح عمليات واحد ـ وتحركاتهم غير منسقة بشكل جدي. وبذلك أسقطت من حسابها أخطر مزايا أسلوب العمل على الخطوط الخارجية. تلك هي قدرة القوات التي تعمل على هذه الخطوط (القوات العربية) على أن تفرض على القوات المتحركة على الخطوط الداخلية (القوات الإسرائيلية) العمل وفق مشيئتها، أي أن تكون أعمال القوات الإسرائيلية ردود فعل، أكثر من كونها مبادرات مخططة، على الرغم من أن القوات الإسرائيلية هي التي بادرت إلى الحرب.

اعتمدت القوات الإسرائيلية في عملها على الخطوط الداخلية، على ثلاثة مبادىء هي: السرعة، والمرونة، ومداومة الضغط على الخصم حتى تشل قدرته القتالية، والتوغل في عمق دفاعات العدو، حتى يهتز اتزانها العملياتي، وتفقد الأجهزة القيادية السيطرة عليها، بمثل ما تفقد هذه الأجهزة القدرة على القيادة.

وكانت القيادة الإسرائيلية تعتمد، في ذلك كله، على التفوق النوعي لقواتها المسلحة، وكذلك على تفوقها الكمي. فقد كانت تعرف «تماماً ما لم يعرفه لا العرب ولا المراقبون الأجانب، بأن لدى إسرائيل، على الحد الأمامي، من القوات ما يعادل القوات العربية على كافة الجبهات»[10].

ترتبت على هذه المفاهيم ضرورة توفير طائرة «متعددة الواجبات» للقوات الجوية، وعلى ذلك لم تزود هذه القوات بقاذفات القنابل، وفضلت إسرائيل استخدام الطائرات المقاتلة الاعتراضية والمقاتلة ـ القاذفة، الأكثر سرعة والأقل تعرضاً للإصابة، باعتبارها كافية لتحقيق المهام الجوية الخاصة بحماية سماء إسرائيل وتدمير الطيران المعادي. وفي العام ١٩٦٢ أوضح نائب وزير الدفاع الإسرائيلي هذا المفهوم حين قال: «إن المبدأ الرئيسي الذي يشغل أذهاننا وتفكيرنا حول أمن إسرائيل، هو دعم القوات البرية. فالجانب الذي سيفاجىء خصمه من الجو سوف يفوز بتفوق حاسم يحدد في الواقع مصير الحرب من البداية. إن المعركة الفاصلة ستتحقق بالطائرات في الجو وبالمدرعات على الأرض»[11].

وبمثل ما حظيت الطائرة باهتمام القيادة، حظيت الدبابة باهتمام مماثل، على أساس أن الحرب القادمة هي «حرب ميكانيكية»، وأن الجيش يجب أن يطوّر ليصبح قادراً على شن هذا النوع من الحروب. وبناء على هذا تقرر ألا يكون العمل الأساسي للمدرعات هو معاونة المشاة، بل عليها أن تقوم باختراق الدفاعات، وتكون قادرة على شق الطريق إلى العمق، ضمن فريق متجانس يضم وحدات ميكانيكية، ووحدات مهندسي الاقتحام، ووحدات المظلات والقوات المنقولة جواً. ولما كانت مثل هذه القوات لا تستخدم بحسم إلا نهاراً، لذلك أصبحت المعارك الأساسية الحاسمة هي المعارك النهارية. ولم تعد العمليات الليلية

---

(١٠) دوبوي، الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ص ٣٢٨.

(١١) يوسف عفرون، في يوم عاصف، بالعبرية صدر في تل أبيب وترجم إلى العربية ترجمة خاصة ذات توزيع محدود، ص ٢١٣.

تحظى بالاهتمام الكبير السابق، بعد أن اقتصر دورها على نوع من المعارك المساعدة التي تدار في ظروف تكتيكية محلية خاصة.

ولما كانت الحرب الميكانيكية، وعنصرها الرئيسي الثنائي «الدبابة ـ الطائرة» تتميز بخفة الحركة، وبالمرونة، وبالمواقف المباغتة، وبالتغيرات الحادة، فقد أصبحت القيادة هي العامل الأول في ضمان النجاح، لما تتطلبه ظروف القتال هذه من مستوى عالٍ للقيادة، تتصف بالمرونة الميدانية، والمهارة في استغلال الأرض، والاستخدام الجيد للأسلحة والمعدات ووسائل النقل المتاحة. لذلك كله أصبح اختيار القادة وتدريبهم يمثلان حجر الزاوية في البناء الجديد للقوات المسلحة الإسرائيلية.

ثالثاً: في التطبيق

طبقت إسرائيل في حرب ١٩٦٧ نظرية الهجوم الاستراتيجي المباشر، ونظرية الهجوم الاستراتيجي غير المباشر، بحسب ما تقتضيه طبيعة المهمة وظروف القتال. ففي الهدف الاستراتيجي الإسرائيلي «تدمير القوات العربية المسلحة» تطبيق للنظرية الأولى. وقد مارست القوات المسلحة الإسرائيلية عملية التدمير، وخصوصاً في سيناء، إلى أقصى حد استطاعت بلوغه.

وإذا ما أخذنا وقائع القتال في سيناء، كمثل، نجد أن إسرائيل طبقت، أيضاً، نظرية الهجوم الاستراتيجي غير المباشر، حينها دفعت ألويتها المدرعة، بمعاونة القوات الجوية، لتكون رؤوس رماح لتقدم القوات البرية. وكان نفوذ القوات المدرعة كالسهم المارق، مستقلاً عن وحدات المشاة الآلية، حفاظاً منها على عنصري السرعة والمفاجأة في العملية الهجومية. وقد تحاشت القوات المدرعة في هجومها، المواقع الدفاعية القوية، والتفت حول الأجنحة لتصل بسرعة إلى عمق مؤخرة القوات المصرية، على ضفاف قناة السويس، ولتقطع خطوط المواصلات، وتدمر مراكز الشؤون اللوجستية ومقرات القيادة. كما تحاشت أيضاً، قدر المستطاع، الدخول في معارك كبيرة مع التجمعات القوية للدبابات المصرية.

وثمة مثل آخر على تطبيق نظرية الهجوم غير المباشر، هو ما فعلته إحدى التشكيلات الإسرائيلية في هجومها على موقع بير لحفن، حين هاجمته من الجهة «الأقل حماية والأقل توقعاً»[١٢]، واختارت أن تتقدم نحو أهدافها من «المحور الأصعب» لتحقق المفاجأة «عن طريق التغلب على الطبيعة لا على المقاومة البشرية»، أي أنها فضلت أن تتحمل مشاق التقدم في أرض رملية غير سالكة على أن تخاطر بـ «هجوم جبهي» مكلف بشرياً ومادياً[١٣].

---

(١٢) الوصف ليبغال آلون، أورده: يزيد صايغ، «الإستراتيجية العسكرية لإسرائيل،» في: هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم ٢: الدراسات الخاصة، ٦ مج (بيروت: الهيئة، ١٩٩٠).

(١٣) بريان بوند، الفكر العسكري عند ليدل هارت، ترجمة سمير كرم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٤٦، أورده: صايغ، المصدر نفسه.

وحينما قامت إسرائيل بضربتها الجوية ضد القوات الجوية المصرية وقواعدها، وارتسمت الملامح الأولية لما يمكن أن تؤدي إليه الحرب، فإنها قد استخدمت نظرية الهجوم غير المباشر من حيث التأثير في القيادة العامة المصرية، وفي اتزانها الفكري والمعنوي وقدراتها القيادية، ومن حيث التأثير في الموقف العسكري كله في سيناء، عملياتياً ونفسانياً، إذ حرمت القوات البرية في سيناء من غطائها الجوي، وعرّتها أمام عدوها الألد وهو الطائرة.

ولقد انتقلت آثار وتأثيرات هذا الهجوم غير المباشر إلى الجبهتين الأردنية والسورية وفعلت فعلها في سير القتال ونتائج الحرب.

ومن أبرز تطبيقات نظرية الاقتراب الاستراتيجي غير المباشر، مجموعة الأعمال الخداعية والإجراءات التضليلية التي قامت بها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. ومن هذه الأعمال والإجراءات: (١) إعلان الولايات المتحدة على لسان رئيسها، بأنها ستقف ضد من يبدأ الحرب، في حين كان هذا الإعلان خداعاً قصد إلى إتاحة الفرصة لإسرائيل كي تبدأ هي الحرب بضربة جوية مفاجئة رسمت مصير الحرب؛ (٢) منح إسرائيل الإجازات إلى الجنود قبل الحرب بأيام قليلة، ودعوة الصحافيين الأجانب إلى مشاهدة هؤلاء الجنود وهم يستحمون على شواطىء البحر؛ (٣) وقف الاستطلاع الجوي قبل الحرب بخمسة أيام؛ (٤) إرسال تشكيلات من الطائرات قبيل الحرب باتجاه خليج العقبة وجنوبي سيناء، لحمل القيادة المصرية على الاعتقاد بأن الهجوم سيتم من ذلك الاتجاه؛ (٥) التركيز في الإذاعات ووسائل الإعلام على تفضيل إسرائيل اللجوء إلى المحافل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة، والقوة البحرية التي أذيع عن تأليفها لفتح مضايق تيران من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا، وفاء لالتزاماتهما بتأمين الملاحة الإسرائيلية.

وتمثل الخطة الإسرائيلية لاحتلال القدس والضفة الغربية شكلاً واضحاً للمفهوم العملياتي القائم على استراتيجية الهجوم غير المباشر، والخرق السريع، والالتفاف، والتطويق، والمناورة بالحركة والنار، واحتلال مفارق الطرق. وقد احتاج تطبيق هذه الخطة إلى التعاون الوثيق والمنسق بين المدرعات والمشاة والقوات الجوية، إذ بدت هذه الأسلحة الثلاثة متشاركة في معظم العمليات التي تمت على الجبهة الأردنية.

وبصورة عامة، يمكن القول إن حرب ١٩٦٧ كانت تطبيقاً ناجحاً لاستراتيجية الهجوم غير المباشر. ويرى أحد المفكرين الاستراتيجيين الغربيين أن حرب ١٩٦٧ هي «أفضل تطبيق تم حتى الآن لنظرية استراتيجية الاقتراب غير المباشر»[١٤].

---

(١٤) Liddel B.H. Hart, «Strategy of a War,» *Encounter*, vol. 30, no. 2 (February 1968), p. 17.



الفصل الثاني والعشرون

الاستراتيجية العسكرية العربية

أولاً: المخاض الاستراتيجي

ما برح خطر اسرائيل على الأمة ماثلاً في الفكر الاستراتيجي العربي. فإسرائيل لم تخف إرادتها في التوسع حتى تضم جميع «أرض اسرائيل التاريخية»، متذرعة بتعابير متنوعة توحي بتلك الإرادة، مثل: العمق الاستراتيجي، والحدود الطبيعية، والحدود التاريخية، وضرورة استيعاب المليونين الرابع والخامس.

وتمهيداً لاستيعاب هؤلاء الملايين من المهاجرين رأت اسرائيل أن تعمر النقب، وتجرّ إليه مياه نهر الأردن. فردّت البلدان العربية بمشروع مضاد، حمته بالقوات المسلحة، وأقامت قيادة عامة موحدة، وأحيت معاهدة الدفاع المشترك. فمثّل ذلك كله مقدمات وتمهيدات لحرب ١٩٦٧.

وفي حين كانت الأحداث تتراكم في ساحة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كان التوتر في مجالات الإعلام والمحافل الدولية والتهديد باستعمال القوة ووقوع غارات جوية وقصف مدفعي يتصاعد ويشتد، حتى بلغ الأمر حد حشد إسرائيل قواتها على الحدود السورية تهديداً بالهجوم عليها. وقد بلغ المخاض الاستراتيجي ذروته في عدة أقوال متواترة لجمال عبد الناصر الذي كان يوجه الفكر الاستراتيجي العربي، ويرسم معالم الاستراتيجية العربية وأهدافها. فقد قال: (١) إن معلومات مؤكدة وصلت إليه في ١٣ أيار/ مايو ١٩٦٧ تظهر «أن اسرائيل تحشد على حدود سورية قوات مسلحة كبيرة قوامها ١١ لواء إلى ١٣ لواء». وقال أيضاً إنه علم بقرار اتخذته اسرائيل بشن الحرب على سوريا في ١٧ أيار/ مايو. وعلى هذا الأساس، قررت مصر «أنه إذا حصل هجوم على سورية فإن مصر ستدخل المعركة من أول دقيقة»[1]؛ (٢) إذا أرادت اسرائيل

---

(١) جريدة الأهرام، ١٩٦٧/٥/٢٣.

الحرب فأهلاً وسهلاً؛ (٣) نحن الذين نختار المكان والزمان اللذين نقول فيهما أهلاً وسهلاً. ولقد أعطانا رئيس وزراء اسرائيل التوقيت «لكن كنا مستعدين لهذا التوقيت»؛ نحن ننتظر اسرائيل ماذا ستفعل؛ (٤) لقد تركنا المبادأة لإسرائيل. ونحن ننتظر. إن من يريد أن يحاربنا ليتفضل ونحن مستعدون للرد عليه[٢]؛ (٥) «إننا سنقرر الوقت وسنقرر المكان. ولن نتركهم ليقرروا الوقت ويقرروا المكان. علينا أن نستعد لننتصر... وقد تمت هذه الاستعدادات. ونحن على استعداد لمواجهة اسرائيل»[٣].

ثانياً: المفاهيم والوسائل الاستراتيجية

لم يفرّق مؤتمر القمة الأول، عندما اجتمع في القاهرة في الشهر الأول من العام ١٩٦٤، بين مشروع اسرائيل لتحويل مياه الأردن من جهة، وبين وجود اسرائيل نفسها كخطر من جهة ثانية، وبين «القضاء على اسرائيل نهائياً» من جهة ثالثة، فعالج الأمر بمفهوم استراتيجي واحد. فقد رأى «أن قيام اسرائيل هو الخطر الأساسي الذي أجمعت الأمة العربية بأسرها على دفعه. وبما أن وجود اسرائيل يعتبر خطراً يهدد الأمة العربية، فإن تحويلها لمياه الأردن سيضاعف من أخطارها على الوجود العربي. لذلك فإن على الدول العربية أن تضع الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والاعلامية، حتى إذا لم تحقق النتائج المطلوبة كان الاستعداد العسكري العربي الجماعي القائم، بعد استكماله، هو الوسيلة الأخيرة العملية للقضاء على اسرائيل نهائياً»[٤].

أنشأ المؤتمر «قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية»، ودعا إلى الاستمرار في الجهود «لإقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره».

تابع الملوك والرؤساء العرب في قمتهم الثانية (٥ ـ ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤) توضيح مفهومهم الاستراتيجي وترسيخه، حين قالوا: «إن الهدف العربي في المجال العسكري ذو مرحلتين: ١ ـ هدف قومي نهائي، وهو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني؛ ٢ ـ هدف أولي عاجل، وهو تعزيز الدفاع العربي على وجه يؤمن للدول، التي تجري فيها روافد نهر الأردن، حرية العمل العربية في الأرض العربية». وحددوا مستلزمات «تحقيق الهدف القومي النهائي في تحرير فلسطين» بما يأتي: «١ ـ استكمال القوة العربية لتحقيق هذا الهدف. وحشد جميع الطاقات العربية العسكرية والاقتصادية والسياسية، ٢ ـ أن تضع القيادة العامة الموحدة خطة تفصيلية لتنفيذ هذا الهدف، وما يستلزمه من قوات ومعدات وأموال ووقت، ٣ ـ أن تبين كل دولة، في تفصيل، مقدرتها على تقديم العون البشري والمالي لاستكمال قوات الدول العربية المحيطة بإسرائيل والتي تحتاج إلى هذا العون، وأن تحدد مساهمتها في حمل مسؤولياتها تجاه هذا الهدف القومي، ٤ ـ أن يضع القائد العام، خلال عام، خطة تفصيلية لتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني، على أساس القوات المتوفرة حالياً. وتعرض على مؤشر القمة القادم»[٥].

---

(٢) الأقوال (٢)؛ (٣)، و (٤)، مأخوذة من المؤتمر الصحفي للرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٨، في: الأهرام، ١٩٦٧/٥/٢٩.

(٣) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر أمام مجلس الأمة بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٩، الأهرام، ١٩٦٧/٥/٣٠.

(٤) قرار مؤتمر القمة الأول، رقم ١١ (١٩٦٤/١/١٧).

(٥) قرار مؤتمر القمة الثاني، رقم ١٨ (١٩٦٤/٩/١١).

سار المؤتمر الخطوة الأولى في طريق إنشاء قوة عسكرية فلسطينية مسلحة، فأيد قرار منظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء «جيش التحرير الفلسطيني» - ليؤدي «دوره إلى جانب الجيوش العربية في تحرير فلسطين واسترداد الوطن السليب». وكلف المؤتمر القيادة العامة الموحدة وضع خطة تكوين هذا الجيش وتسليحه وتدريبه، وذلك بمشاركة المنظمة، وأخضع القوات الفلسطينية للقيادة المذكورة في العمليات الحربية.

لقد كان مؤتمر القمة واضحاً في تكوين مفهومه الاستراتيجي في الصراع العربي - الاسرائيلي، من حيث تحديد الهدف القومي النهائي، ومن حيث توفير الوسائل اللازمة والكفيلة بتحقيقه. وهذا ما عبّر عنه عبد الناصر قبل بدء الحرب بأسبوع حين قال «إن وجود اسرائيل بحد ذاته عدوان»(٦).

ثالثاً: تحويل نهر الأردن

كان مشروع اسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن عاملاً رئيساً في تصعيد التوتر بين البلدان العربية واسرائيل، وفي لجوء الطرفين إلى استخدام السلاح في مدد متقطعة. وقد كانت تلك الصدامات تقف في خلفية تراكم الأحداث وتصعيد الأزمة حتى بلغ الأمر حد الحرب.

باشرت اسرائيل مشروعها، الذي خططت لتنفيذه كاملاً في سبعة أعوام ١٩٥٩ - ١٩٦٦، حينها كانت أجهزة معاهدة الدفاع المشترك في حالة عطالة. وهذا ما دعا مجلس الجامعة إلى معالجة الأمر، فعهد في ٢٨ آب/ اغسطس ١٩٦٠ إلى اللجنة العسكرية الدائمة، أحد أجهزة المعاهدة، بوضع مخطط شامل لمواجهة جميع الاحتمالات.

قدمت اللجنة العسكرية الدائمة تقريرها إلى مجلس الجامعة، وضمنته ما يلي: (١) تقديراً عاماً للموقف، خلصت فيه إلى أن عملية منع اسرائيل من التحويل قد تتطور من عمليات محدودة قرب الحدود إلى استخدام جميع القوات العسكرية؛ (٢) وفي هذه الحالة يقتضي الأمر أن تكون جيوش البلدان العربية من القوة بحيث تواجه هذا الاحتمال، وأن يتم وضع خطة موحدة شاملة دقيقة للعمل العسكري المشترك، وأن يسبق ذلك فترة تحضيرات لا تقل عن سنتين؛ (٣) التوصية باجتماع مجلس رؤساء أركان حرب الجيوش العربية (الهيئة الاستشارية العسكرية)، للنظر في أمر تأليف جهاز مشترك متفرغ ذي فاعلية للقيام بهذا الواجب، مكون من نحو مئة ضابط، بدلاً من اللجنة العسكرية التي كانت تتألف من عدة ضباط أكثرهم من الملحقين العسكريين في السفارات العربية في القاهرة.

درس وزراء الخارجية في اجتماع عقدوه في بغداد تقرير اللجنة العسكرية الدائمة، إضافة إلى تقرير فني عن المشروع الذي تنفذه اسرائيل، وقرروا في ٤ شباط/ فبراير ١٩٦١

---

(٦) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر أمام مجلس الأمة بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٩، الأهرام، ١٩٦٧/٥/٣٠.

دعوة «الهيئة الاستشارية لمجلس الدفاع للاجتماع في أقرب وقت [...] لبحث العمل العسكري المضاد الذي يبنى عليه التخطيط الشامل للحيلولة دون تنفيذ المشروع الإسرائيلي بتحويل مياه نهر الأردن».

اجتمعت الهيئة الاستشارية في ٢٢ نيسان/ ابريل ١٩٦١، وخلصت إلى نتائج أهمها: (أ) ينتظر أن تنهي اسرائيل مشروع تحويل مياه نهر الأردن في نهاية عام ١٩٦٣. وسيخلق هذا الوضع موقفاً أمام البلدان العربية يقتضيها القيام بعمل دفاعي موحد، على أن يدخل في الاعتبار استخدام الفلسطينيين بجميع امكاناتهم؛ (ب) يتطلب هذا العمل إعداداً مبكراً يجب إنجازه قبل عام ١٩٦٣؛ (ج) يتطلب الإعداد للعمل الموحد جهازاً مشتركاً ذا فاعلية؛ (د) التوصية بدعوة مجلس الدفاع للتصديق على هذه التوصيات.

عقد مجلس الدفاع دورته الثالثة في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٦١، وقرر[٧] تأليف «قيادة عامة مشتركة لقوات الدول العربية»، ودعوة الأقطار العربية إلى إعداد قواتها.

وفيما كانت الجامعة تعمل على تنفيذ هذه القرارات، جرت أحداث شغلت الحكومات العربية والجامعة عن العدوان الإسرائيلي على مياه نهر الأردن، كان في مقدمتها الخلاف العراقي ـ الكويتي في حزيران/ يونيو ١٩٦١، وتكوين قوات أمن عربية هي «قوات أمن الجامعة العربية». وتلا ذلك انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة في ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦١.

وبعد انقضاء أكثر من عامين على قرارات مجلس الدفاع، وبعد أن تقدمت أعمال التحويل الإسرائيلي لمياه نهر الأردن نحو إنجاز المرحلة الأخيرة من المشروع، رأى مجلس الجامعة في اجتماع عقده في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣ دعوة مجلس الدفاع المشترك إلى الانعقاد من جديد «بأسرع ما يمكن لمواجهة المرحلة الخطيرة الحالية».

وتمهيداً لانعقاد مجلس الدفاع، اجتمعت الهيئة الاستشارية (رؤساء الأركان) في أوائل شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣، واتخذت توصيات منها: (١) تأليف القيادة المشتركة السابق إقرارها، والتصديق على تنظيمها من مجلس الدفاع المشترك، وتأليف هيئة الأركان الخاصة بها، أو، على الأقل، نواتها (٦٠ ضابطاً)؛ (٢) مبادرة البلدان بإرسال الضباط الذين تختارهم لملء الشواغر في تلك النواة بحسب التوزيع الذي تم الاتفاق عليه من قبل.

لم يجتمع مجلس الدفاع المشترك، وإنما اجتمع رؤساء البلدان العربية في أول مؤتمر قمة، بناء على دعوة مصر «لوضع خطة العمل العربي الجماعي في مواجهة العدوان الصهيوني في صورته الأخيرة، الممثلة في تحويل اسرائيل لمجرى نهر الأردن»[٨].

وقد أشار عبد الناصر في بيانه الذي افتتح به مؤتمر القمة الأول في ١٣ كانون الثاني/

---

(٧) قرار مجلس الدفاع المشترك في دورته الثالثة، رقم ١٥ (١٨/٦/١٩٦١).

(٨) سيد نوفل، العمل العربي المشترك: ماضيه ومستقبله (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨)، ص ١٥٧.

يناير ١٩٦٤ إلى هذا المصير الذي انتهت إليه قرارات مجلس الدفاع، فقال: «كان من المفروض أن يتم وضع الخطة في شكلها العام وتقدير القوات وتخصيص أنصبة الدول العربية في بحر أربعة أشهر من تشكيل هيئة الركن، على أن تضع القوات العربية بتصرف هذه القيادة جميع التسهيلات والمعلومات التي تتطلبها لإنجاز عملها». غير أن شيئاً من هذا «المفروض» لم يتحقق، ومضت ثلاثون شهراً لقيت قرارات مجلس الدفاع في خلالها الإهمال ثم النسيان، في حين كان العدو يغذّ السير في تنفيذ مشروعه بشأن مياه الأردن.

عالج مؤتمر القمة الأول (القاهرة، ١٣ - ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤) موضوع سرقة اسرائيل مياه نهر الأردن، وحدد أسلوب مواجهتها في ثلاث نواحٍ[٩]: (أ) الناحية العسكرية: أنشأ قيادة عربية موحدة لجيوش البلدان العربية في كنف الجامعة، مهمتها حماية استغلال مياه نهر الأردن وروافده؛ (ب) الناحية الفنية: أنشأ «هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده» في إطار الجامعة، «مهمتها تخطيط وتنسيق وملاحظة تنفيذ المشروعات العربية الخاصة باستغلال مياه نهر الأردن وروافده، التي تقوم بتنفيذها الدول المعنية»، (ج) الناحية المالية: خصص اعتمادات مالية للتعزيزات العسكرية اللازمة للقوات المسلحة العربية المكلفة حماية المشروع العربي، واعتمادات مالية لتنفيذ مشروعات الاستثمار.

وفي مؤتمر القمة الثاني (الإسكندرية ٥ - ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤) قرر الملوك والرؤساء أن يبدأ تنفيذ مشروعات استغلال مياه نهر الأردن وروافده فوراً، وأن «يتم حشد القوى المخصصة من العراق وسورية والسعودية لنجدة الأردن ولبنان لتنطلق إلى أهدافها في حالة حصول أي اعتداء من اسرائيل أو احتمال حصول هذا الاعتداء. كما تلتزم سائر الدول العربية بأن تكون قواتها متأهبة لرد العدوان فوراً». ومنح المؤتمر القائد العام «حق التصريح المطلق بالتحركات العسكرية» من بلد إلى آخر[١٠].

وفي مؤتمر القمة الثالث (الدار البيضاء، ١٣ - ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥) قرر الملوك والرؤساء الاستمرار «في أعمال المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده، وفقاً للخطة المرسومة، وطبقاً لما تقرر بشأن الحماية العسكرية المطلوبة»[١١].

لم يجتمع مؤتمر القمة بعد ذلك، إلا في إثر حرب ١٩٦٧. وكانت العلاقات العربية في خلال الفترة بين المؤتمر الأول (١٩٦٤) واندلاع حرب ١٩٦٧ تعاني أزمات واختناقات متتالية، فلم يكتب للمشروع العربي الخاص باستثمار مياه نهر الأردن وروافده، وللخطة العسكرية الخاصة بتكوين قيادة عامة فعالة تملك قوات مسلحة تحت تصرفها وتوفر للمشروع الحماية - لم يكتب للمشروع والخطة النجاح - بسبب فقدان المناخ السياسي الملائم وارتباطهما بهذا المناخ.

---

(٩) قرارات مؤتمر القمة ذات الأرقام ١٢؛ ١٣ و١٤ (١٧/١/١٩٦٤).

(١٠) قرار مؤتمر القمة الثاني، رقم ١٩ (١١/٩/١٩٦٤).

(١١) قرار مؤتمر القمة الثالث، رقم ٣٤ (١٧/٩/١٩٦٥).

رابعاً: القيادة الموحدة لجيوش البلدان العربية

قرر مجلس الدفاع المشترك في العام ١٩٦١ تكوين «القيادة العامة المشتركة لقوات الدول العربية»[١٢]. وهي أول قيادة عسكرية عامة في إطار الجامعة العربية، قوامها ٦٠ ضابطاً كنواة، وتصبح كاملة عندما يصبح قوامها حوالى ٩٠ ضابطاً. ويكون مجموع أعضاء القيادة العامة، وفيها هيئة الأركان، ١٠٨ ضباط. وتباشر القيادة العامة بقوامها النواة عملها في خلال شهرين. (أي في موعد أقصاه ١٨ آب/ اغسطس ١٩٦١)، على أن يكتمل ملاكها في مدة أربعة أشهر (أي في موعد أقصاه ١٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦١).

تألفت القيادة العامة المشتركة من مجموعة من الشعب والإدارات والأقسام لمختلف الاختصاصات التي تتولاها قيادة عسكرية عامة. وقد جاء التنظيم الذي وافق عليه مجلس الدفاع المشترك على تفصيل مهام كل شعبة وإدارة وقسم، وتحديد واجبات القائد العام ورئيس الأركان ومختلف الضباط المسؤولين في القيادة.

وحينما عقد الملوك والرؤساء العرب مؤتمرهم الأول (١٣ ـ ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤) صادقوا على قيام القيادة العامة المشتركة، وسمّوها «القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية» حين قرروا «إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية فوراً، وذلك حسب التنظيم ووفق الصلاحيات التي صدق عليها مجلس الدفاع المشترك في دورته الثالثة في يونيو/ حزيران ١٩٦١». وعينوا الفريق علي علي عامر قائداً عاماً، على أن «يبدأ تشكيل نواة القيادة خلال شهر من تاريخه، ويتم تشكيلها تدريجياً خلال شهرين» (أي في موعد أقصاه ١٧ آذار/ مارس ١٩٦٤)، وأن «تلتزم الدول العربية جمعاء بتشكيل وتخصيص القوات التي تقترحها القيادة العامة، ويصدق مجلس الدفاع المشترك على تشكيلها وتخصيصها، وتلتزم الدول بتسهيل مهمة القائد العام وتنفيذ كافة الوصايا والطلبات التي تصدر منه»[١٣].

استناداً إلى قرار مؤتمر القمة هذا، أصدر مجلس الدفاع المشترك في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ قراراً[١٤] حدد فيه «اختصاصات القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية»، أبرز فيها واجبات هذه القيادة في مجالات التخطيط للعمليات وإدارتها، وإعداد القوات للقتال، وتنسيق التعاون العسكري بين البلدان الأعضاء، وتوحيد النظم العسكرية فيها.

وضعت القيادة الموحدة خطة لحماية المشروعات العربية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده، صادق عليها مجلس الدفاع المشترك في دورته الخامسة (٩ ـ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥)، وأنشأ مجموعة عمليات جوية تتولى قيادة المجهود الجوي للبلدان الأعضاء وتنسيقه، وفوض القائد العام «حق تعديل الخطة العسكرية التي أقرها المجلس في دورته الحالية إذا اقتضى الأمر ذلك، بالتشاور مع أركان حربه ودون الرجوع إلى هذا المجلس»[١٥].

---

(١٢) قرار مجلس الدفاع المشترك في دورته الثالثة، رقم ١٥ (١٨/٦/١٩٦١).
(١٣) قرار مؤتمر القمة الأول، رقم ١٢ (١٧/١/١٩٦٤).
(١٤) قرارات مجلس الدفاع المشترك في دورته الخامسة، ذات الأرقام ٢؛ ٥، و٧ (١٠/١/١٩٦٥).
(١٥) قرار مجلس الدفاع في دورته السابعة، رقم ٢ (١١/٩/١٩٦٥).

وفي دورة لاحقة، صادق مجلس الدفاع على قرار ينظم «إقامة القوات العربية في البلد الذي تقتضي الضرورات العسكرية انتقالها إليه».

تألفت القيادة العامة الموحدة من مجموعة من الضباط معظمهم من مصر وسوريا والأردن ولبنان والسعودية والعراق، في حين أرسلت بعض البلدان الأخرى ضابطاً، أو ضابطين، ليمثلوا بلدانهم في تلك القيادة.

بدأت القيادة الموحدة وضع الدراسات والخطط بناءً على توجيهات مؤتمرات القمة وتعليمات القائد العام. وكانت المهمة الملحة الملقاة على عاتق هذه القيادة حماية مشروعات تحويل مياه نهر الأردن وروافده في الأراضي العربية، رداً على المشروع الإسرائيلي بتحويل مياه النهر من شمالي بحيرة طبرية، وجرها إلى الجنوب. وقد وضعت القيادة خطط حماية المشروعات العربية، وحددت دور كل بلد عربي إذا ما قامت إسرائيل بضرب تلك المشروعات، كما حددت متطلبات تنفيذ الخطط، وخصوصاً ما يتعلق بتهيئة مسرح العمليات والقواعد الجوية وحجم القوات وتسليحها. وكانت الاستجابة لمطالب القيادة وتوصياتها جيدة بصورة عامة، وخصوصاً في عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥، حتى إذا عادت الخلافات العربية البينية إلى الظهور في أوائل العام ١٩٦٦، انعكست آثارها على تنفيذ قرارات مؤتمرات القمة، وبالتالي على القيادة الموحدة وخططها التي أخذت تُطوى الواحدة تلو الأخرى. وحينما نشبت حرب ١٩٦٧ كانت القيادة الموحدة معطلة عن العمل، فاقدة القدرة على الحركة، بعد أن عانت: (١) عدم التزام الجيوش العربية بأوامر وقرارات القيادة العربية الموحدة، (٢) امتناع بعض الحكومات العربية عن سداد أنصبته من ميزانية القيادة، وهو ما قيّد يدها في التنفيذ لمصلحة العمل المشترك؛ (٣) ضعف تأهب القوات المسلحة المكلفة خوض القتال أو إنجاز المهام القتالية التي توكل إليها؛ (٤) رفض بعض البلدان العربية السماح لقوات عربية دخول أو عبور أراضيه، وهو ما عطل تنفيذ الخطط؛ (٥) نظرة بعض رؤساء أركان الجيوش العربية إلى القيادة الموحدة على أنها تسلبهم بعض صلاحياتهم واختصاصاتهم، وتتدخل في شؤون قياداتهم، وهو ما جعلهم ينفرون من التعاون معها ويقيمون العراقيل في طريقها.

وبسبب هذه العطالة التي أصابت القيادة الموحدة على مستوى الجامعة، ظهر بديلها، وهو القيادات الثنائية والثلاثية. فبعد اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا (٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦)، عقدت سوريا والعراق اتفاقية مماثلة (١٣ أيار/ مايو ١٩٦٧)، وفعلت مثلهما مصر والأردن (٣٠ أيار/ مايو ١٩٦٧)، ثم انضم العراق إليهما (٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧).

غير أن هذا النوع من التعاون العسكري العربي جاء متأخراً، «فلم يتم أي تحضير، ولم توضع أية خطة عسكرية موحدة على مسرح عمليات الدول الأربع»[١٦]. ومن هذا القبيل ما جرى بين

---

(١٦) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ - ١٩٧٠ (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٦٥.

مصر والأردن. ففي إطار الاتفاقية المعقودة بينهما، تولت مصر القيادة المشتركة، وأوفدت الفريق عبد المنعم رياض إلى عمان في ١ حزيران/ يونيو ليؤسس المركز المتقدم للقيادة ويقوده. وحينما اندلعت الحرب بعد أربعة أيام لم تكن القيادة العامة المشتركة في القاهرة والقيادة الميدانية المتقدمة في عمّان قد أنجزتا خطة موحدة لعملها ولعمليات جيوش البلدان الأعضاء في القيادة المشتركة. وحينما بدأت اسرائيل الحرب، لم يكن ثمة تنسيق فعال بين الجيوش العربية ولا تجهيز لمسارح العمليات.

خامساً: الاستراتيجية المصرية

كانت السمة العامة للاستراتيجية العسكرية العربية وللاستراتيجيات العسكرية القطرية، في المدة ما بين حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ وفي الحرب نفسها، دفاعية في جوهرها، على الرغم من أن المفاهيم والأغراض الاستراتيجية في مستوى القمة العربية لا توحي بضرورة بناء الاستراتيجية العسكرية على مفهوم دفاعي، بل العكس هو الصحيح، فقد كانت تلك المفاهيم والأغراض، وكذلك الوسائل التي حددتها القمة لبلوغ تلك الأغراض، لا تعني سوى أن تكون الاستراتيجية العسكرية هجومية تعرضية. غير أن السمة العامة للاستراتيجيات العسكرية القومية والقطرية ـ كما ذكرنا ـ كانت، في جوهرها وعملياتها، دفاعية.

ففي مصر كان المفهوم الاستراتيجي العسكري، في سنوات ما قبل العام ١٩٦٧، مقتصراً على تطبيق وتجهيز وتدريب القوات المسلحة المصرية على أسس ومفهوم الخطة «قاهر» الدفاعية عن سيناء وقطاع غزة. وأصبح هذا التوجه الاستراتيجي الأساس بالنسبة إلى مجهود القوات المسلحة المصرية، طوال السنوات التي تلت حرب ١٩٥٦، أي أن المفهوم الاستراتيجي العسكري كان دفاعياً، تجاوباً مع الاتجاه السياسي ـ العسكري في منع اسرائيل من التوسع في الأراضي العربية.

أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة، في ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، الخطة «قاهر». وقامت القوات الجوية بوضع خطة جوية اشتقت من الخطة «قاهر»، أطلق عليها الاسم الرمزي «فهد»، وهي للمعاونة المباشرة والاستطلاع. كما وضعت القوات البحرية خطة مساعدة واسناد للقوات البرية لحماية جنبات القوات البرية في الدفاع عن سيناء، ونظمت الانتشار العملياتي لقواتها في البحرين الأبيض المتوسط والأحمر مسبقاً.

«ولكن، على الرغم من أن هذه الخطة [قاهر] قد وضعت على الورق، فإن ما طبق منها فعلاً كان جزءاً بسيطاً. إذ إن القسم الأكبر من ميزانية الدفاع كان يذهب إلى اليمن، فلا يبقى إلا القليل لتحصين سيناء»[١٧].

---

(١٧) تريفور ن. دوبوي، الحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ترجمة جبرائيل بيطار (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١)، ص ٣٣٩.

أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة تعليمات مشتقة من الخطة «قاهر» لكل المناطق العسكرية، وفروع القوات المسلحة الرئيسة، والتشكيلات الميدانية، كانت هي واجبات العمليات الحربية للقوات المسلحة، كي تتدرب عليها وتقوم بتجهيز مسرح عملياتها وإعداد القوات، واستكمال المطالب الفنية واللوجستية والمواصلات، وبناء هيكل الدفاع على أساس هذه الخطة.

بنيت فكرة الدفاع في الخطة «قاهر»، على أساس منع العدو من الاختراق والوصول إلى قناة السويس، وتدمير قوات العدو التي تنجح في الاختراق، توطئة للقيام بالهجوم المضاد العام، بالتعاون مع الاحتياطي الاستراتيجي للقضاء على العدو.

وكانت فكرة الدفاع في هذه الخطة ترمي، في جوهرها، إلى السماح للعدو بالتورط في هجمات قوية، حيث يمكن للقوات المدافعة أن توقع به خسائر كبيرة. وقد بني هيكل الدفاع في الخطة على: (١) نطاق أمن: يتمثل في منطقة الحدود الشرقية وخصصت له الوحدات المناسبة من كتائب الاستطلاع المدرع وأفواج الحدود وكتائب الصاعقة؛ (٢) العمق الدفاعي العملياتي، ويتكون من نطاقين دفاعيين هما: النطاق الدفاعي الأول: التمد ـ القسيمة ـ أم قطف ـ منطقة العريش، والنطاق الدفاعي الثاني: منطقة جبل الحلال؛ (٣) القوات الاحتياطية للمنطقة؛ (٤) القوات الاحتياطية للقيادة العامة.

حددت واجبات هذا الترتيب الدفاعي بما يلي: (أ) النطاق الدفاعي الأول: تقوم قواته باحتلال الحد الأمامي للممرات والدفاع عنها؛ (ب) النطاق الدفاعي الثاني: تقوم قواته باحتلال الحد الخلفي للممرات والدفاع عنها؛ (ج) محور دفاعي منفصل في شرم الشيخ.

اهتمت الخطة بالدفاع عن الممرات: الجدي ومتلا والختمية. فكلفت الفرقة المدرعة الرابعة التمركز في عمق مسرح العمليات، لتكون القوة العملياتية الاحتياطية للقوات العاملة في القطاعين الوسط والجنوبي. ويجسد انتشار هذه الفرقة، والمهمة المكلفة تنفيذها، مفهوم القيادة العامة في تبني مفهوم الدفاع الاستراتيجي، القادر في الوقت نفسه على القيام بهجمات مضادة كلما تطلب سير العمليات ذلك.

كما تضمنت الخطة التصدي لأي هجوم إسرائيلي يستهدف شرم الشيخ في أقصى الجنوب، ويرمي إلى إعادة تسيير الملاحة الاسرائيلية. فكلفت المجموعة المدرعة المنتشرة بين الكونتيلا والقسيمة قرب الحدود الفلسطينية، مهمة شن هجوم مضاد يهدف إلى قطع طريق بئر السبع ـ إيلات، ويردّ، بالتعاون مع فرقة المشاة المنتشرة في قطاع الكونتيلا ـ نخل، أي هجوم إسرائيلي محتمل.

قامت وحدات من القوات البرية (فرقة مشاة وعناصر معاونة قليلة من القوات البحرية والقوات الجوية) بالتدرب على واجبات عمليات الفرقة، تطبيقاً للخطة «قاهر» في مشروع عملي في شباط/ فبراير ١٩٦٧، داخل النطاق الدفاعي الأول فقط. وقد أظهرت نتائج المشروع التدريبي لهذه الفرقة، نواقص إعداد مسرح العمليات، وعدم كفاءة القادة،

على جميع المستويات، وأخذت عليهم أنهم مقيدون بالخرائط، وليسوا قادة ميدانيين. كما ظهر ضعف التنسيق بين التشكيلات البرية والقوات الجوية والبحرية.

وحينما بدأت احتمالات قيام اسرائيل بشن هجوم على مصر تقوى وتتضح، أخذت القيادة العامة للقوات المسلحة، بدءاً من ١٤ أيار/ مايو، تحشد القوات في سيناء، وتحرك الوحدات من موقع إلى آخر، حتى أن وحدات عديدة غيّرت مواقعها غير مرة، وانتقلت مسافات واسعة شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. ووضعت عدة خطط للعمليات، كانت كل منها تعدِّل أو تلغي ما سبقها. «وقد انتهت هذه التطورات في التخطيط العسكري الذي تغير أربع مرات في ٢٠ يوماً، إلى إنهاك الفكر والأجهزة التخطيطية في القيادة العامة، وفي قيادات القوات الميدانية، كما أنهكت القوات نفسها من كثرة التغير، وما تبعه من تحركات للأفراد والمعدات بالإضافة إلى حدوث البلبلة في الفكر وفي التنفيذ نتيجة لكثرة التبدل في المواقع والمهمات، وفقدان الثقة بين الجنود وبين القادة الذي انتهى بعدم وضوح الرؤية عند الجميع. كما أظهرت هذه التطورات عدم وجود استراتيجية عسكرية ثابتة وواضحة، حيث ان التخطيط لم يكن يتعدى ردود الفعل لأعمال ومبادرات ومعلومات خداعية، يقوم بها العدو ومن يسانده، وأظهرت البون الشاسع بين الأهداف السياسية وبين استعداد القوات المسلحة لتحقيق هذه الأهداف، وأن الانفصال بين نظريات وأسس الخطة، وبين واقع الأوضاع في الميدان في الفترة الحرجة، قد ضيّع جهوداً مضنية ذهبت هباء، وبدّد آمالاً عريضة»[١٨].

وفي أثناء الأيام العشرين التي سبقت الحرب، تغيرت نوعية خطط العمليات، وتغير معها تمركز الوحدات. ففي بادىء الأمر، اتجهت القوات إلى سيناء، بدءاً من ١٤ أيار/ مايو، لتأخذ مواقعها المحددة في الخطة «قاهر». وصدرت تعليمات القيادة العامة باعتبار قطاع غزة منطقة دفاعية منفصلة. ولأن الخطة «قاهر» كانت، في أصلها، غير كاملة الجنبات والتوقعات، فإنها لم تحسب حساباً لاحتمال انسحاب قوات الطوارىء الدولية، وانكشاف المناطق التي كانت تشغلها، وهو ما دفع القيادة العامة إلى تغيير أوضاع بعض القوات، خلافاً لما كانت عليه هذه الأوضاع في الخطة «قاهر». وبذلك بدأ أول تغيير عملي للخطة.

وجاء التطور الثاني بعد فرض الحصار البحري على الملاحة الاسرائيلية في خليج العقبة، فأمرت القيادة العامة بإعداد خطط تعرضية محدودة ضد اسرائيل، صدّق عليها القائد العام في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٦٧، وهي الخطة التعرضية «فجر» ضد النقب الجنوبي، والخطة التعرضية «غسق» ضد النقب الشمالي. كما أصدرت القيادة العامة توجيهات إلى القوات الجوية لإعداد الخطة «أسد»، لمعاونة الخطة «فجر» في النقب الجنوبي وإيلات. وأمر اللواء ١٤ المدرع بالاستعداد للقيام بعمل تعرضي في اتجاه الخالصة (النقب الشمالي)، وبفتح محور فرعي جديد «الشط ـ الطور ـ شرم الشيخ»، واستعداد القوات البحرية للقيام بعملية بحرية داخل خليج العقبة ضد إيلات.

وحدث التطور الثالث في تخطيط القيادة العامة نتيجة لخداع اسرائيلي استجابت له الاستخبارات الحربية المصرية، يتعلق بوجود حشود مدرعة إسرائيلية كبيرة في النقب الجنوبي،

---

(١٨) فوزي، المصدر نفسه، ص ١١٣.

وهو ما دعا القيادة العامة إلى نقل ثقل القوات في سيناء إلى المحور الجنوبي «الكونتلا ـ التمد ـ نخل»، وإنشاء الستارة المضادة للدبابات التي ضمت وحدات فرعية كثيرة. ونتج من ذلك تجميع أغلب القوات البرية في سيناء في هذا المحور. وفي هذه المرحلة ظلت الخطط التعرضية البرية السابق ذكرها قائمة.

وجاء التطور الرابع في تخطيط القيادة العامة بعد معرفتها المتأخرة بعدم وجود الحشود المدرعة الاسرائيلية، نتيجة لاستطلاع جوي ناجح، ثم اقتناعها المتأخر أيضاً بعدم قدرة القوات البرية على القيام بالأعمال التعرضية، وقبولها مبدأ قيام اسرائيل بالضربة الجوية الأولى. فأصدرت توجيهاتها الأخيرة بالتزام القوات المسلحة بالدفاع التقليدي عن سيناء، والعودة إلى أسس الخطة الدفاعية «قاهر»، مع إبقاء الستارة المضادة للدبابات والقوات المعاونة لها، وفيها الاحتياطي الاستراتيجي، على المحور الجنوبي «الكونتيلا ـ التمد ـ نخل». وحل يوم ٥ حزيران/ يونيو «والقوات البرية في سيناء في أوضاع غير متزنة، والدفاع عموماً غير متماسك. وبدأ هجوم العدو من المحور الشمالي»[١٩] على غير ما تنبأت به الخطة «قاهر».

ومن الجدير بالذكر، أن عبد الناصر حضر اجتماعاً عسكرياً في القيادة العامة، في ٢٥ أيار/ مايو، ضم القادة ورؤساء الهيئات. وظهر «في هذا المؤتمر استمرار نية المشير في إتمام الإجراءات التحضيرية، والتدريب لتنفيذ الخطط الهجومية. إلا أنه بعد الاجتماع تم لقاء بين الرئيس عبد الناصر والمشير منفردين، خرج على إثره المشير ليصدر أوامره بإلغاء توجيهاته السابقة الخاصة بالخطة الجوية «أسد»، وذلك بعد مرور ساعتين تقريباً من الإصدار الأول، [أي من الأمر بتنفيذها]. ويبدو أن المشير اقتنع بتحليل الرئيس السياسي في الاجتماع المغلق بينهما. وكانت قد وصلت برقية عاجلة من سفيرنا في الولايات المتحدة الأمريكية يذكر فيها انزعاج أميركا من وصول معلومات أكيدة إلى اسرائيل عن نية مصر بالهجوم عليها مع تحديد توقيت هذا الهجوم، [يقصد الخطة أسد] المزمع تنفيذها مع أول ضوء يوم ١٩٦٧/٥/٢٧. وقد اتضح للرئيس عبد الناصر أن معلومات اسرائيل صحيحة. وأنه هو نفسه لم يكن يعلم بأمر هذا الهجوم الجوي»[٢٠].

ونظراً إلى التعديلات الجوهرية التي أدخلت على الخطة «قاهر»، كان من المفروض أن تصدر تعليمات تحدد مهام العمليات الجديدة للوحدات، وخصوصاً أن معظمها تمركز في مواقع غير التي حددتها الخطة «قاهر». وقد بدأت الحرب ولم تحدد تلك المهام[٢١].

وما حل ببعض الوحدات من تغيير لمواقع تمركزها، وتحركات سريعة مفاجئة، حل أيضاً بقيادات بعض الفرق وهيئات أركانها. فقد تم ـ في مستوى قادة الفرق ورؤساء هيئات أركانها فقط ـ تبديل ١٢ قائداً. ولم يتسلم بعض هؤلاء القادة الجدد مناصبهم إلا في ٤ حزيران/ يونيو. وهكذا قادوا وحداتهم الكبيرة دون أن يكونوا عارفين، بدقة وتفصيل، كل ما يجب أن يعرفه القائد عن وحدته، ضباطاً وأفراداً، وتدريباً وتسليحاً، وكفاءات وقدرات.

وهناك قيادة جديدة أنشئت أول مرة في ١٦ أيار/ مايو «القيادة العامة للجبهة». وهي

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١١٣. الكلمات بين قوسين ( ) هي من مؤلف الدراسة للتوضيح.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١١٤.

قيادة وسيطة تأتي بين «قيـادة الجيش الميداني» في سينـاء، والقيادة العـامة للقـوات المسلحة في القاهرة. وبذلك نشأت ازدواجية في المهـام والمسؤوليات القيـادية، إذ لم يكن في سينـاء سوى جيش واحد، ولم تكن ثمة حاجة إلى نسق قيادي وسيط.

سادساً: الاستراتيجية الأردنية

لم تكن امكانات الأردن العسكرية وقـدراته كـافية للقيـام بعملية هجـومية واسعـة قدر اتساع حدود الضفة الغربية مع اسرائيل. ولم يكن باستطاعته أن يفعـل ذلك إلا إذا تـوافرت له القوات البرية والجوية الكافية والقادرة على شن هجوم شامل.

كـان مسرح العمليات الأردني، وهـو الضفة الغـربية كلهـا، متسعاً في أبعـاده، فطول الجبهة يبلغ ٦٥٠ كلم. ويتطلب هذا المسرح ترتيباً دفاعياً قاعدته الجغرافيا العسكرية الخاصة بـه. ولم تكن القوات الأردنيـة، بمختلف صنوف أسلحتهـا، كافيـة لتأمـين الدفـاع عنـه، أو لإشغال مواقع وخطوط أية خطة دفـاعية شـاملة متكاملة. ولقـد أدت هذه الحـال إلى ضعف كثـافة القـوات الأردنية، سـواء في خط المواجهـة أو في المواقـع الدفـاعيـة التـاليـة لـه، أو في الاحتياطي العام.

وتأسيساً على هذا لم يكن لدى الأردن خطة هجومية، وإنما كان تـرتيبه دفـاعياً محضـاً. ويقول الملك حسين: «إننا فكرنا بإعداد خطة استراتيجية بعد وصول الفـريق عبد المنعم ريـاض إلى عمان، وبعدما وافتنا حكومة بغداد بمعلومات راهنة عن القوات العراقية التي ستنضم إلى قواتنـا». وبانتـظار وصول هذه القوات والقوات السعودية، عقد الملك حسين اجتماعاً للقيادة العسكرية العليا، بحضور الفـريق رياض، وذلـك ليلة ٤ ـ ٥ حزيـران/ يونيـو. وناقش المجتمعـون الاستراتيجيـة التي ينبغي إعدادها. واتفقوا على الاستمرار في موقف الـدفاع بـانتظار وصـول القوات المـوعودة. ويعد وصولها «تأخذ جبهتنا بالامتداد تدريجياً ويصبح بإمكاننا إعداد المرحلة الهجومية من العمليات»[٢٢].

ولم يكن باستطاعة الأردن أن يفعل غير الذي جرى. فقواته المنتظمـة في ثمانيـة ألويـة، والبالغة حوالى ٥٥ ألف مقاتل، لم تكن لتغطي، دفاعياً، تلك الجبهـة الطويلة. فـأوكلت إلى ألوية المشاة مهمة الدفاع عن الحدود، في حين تولى اللواء المدرع الأربعـون مهمة دعم ألـوية المشاة في القسم الشمالي من الضفة الغربية، وعهد إلى اللواء المدرع الستين مهمـة دعم ألويـة المشاة في القسم الجنوبي.

بادرت القيادة الأردنية إلى الإيعاز بفتح النار في الجبهة، عقب تلقي الفريق عبـد المنعم رياض أمراً بذلك من القائد العام للقوات المشتركة في القاهرة[٢٣]، نحـو الساعـة التاسعـة من

(٢٢) الحسين بن طلال (ملك الأردن)، حربنا مع اسرائيل، تحـرير نيـك فانس وبيـار لويـر؛ ترجمـة دار النهار (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، ص ٤٥ ـ ٤٨.

(٢٣) القائد العام للقوات المشتركة هـو المشير عبـد الحكيم عامـر. ومثل القيـادة العامـة في مركـز القيادة =

صباح ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وقد أشارت البرقية إلى أن اسرائيل بدأت هجومها الجوي على مصر، وأن على قوات الجبهة الشرقية أن ترد على ذلك بمباشرة القتال.

ولم تكن القيادة الاسرائيلية آنذاك راغبة في فتح جبهة ثانية بصورة جدية قبل أن تتأكد من تطور الموقف على الجبهة المصرية لمصلحة قواتها، لذا كان رد فعلها في البداية محدوداً[٢٤]. وعندما حسمت أمر الجبهة المصرية، نقلت بعض قوتها الضاربة، البرية والجوية إلى الجبهة الأردنية. وكان أول ما فعلته إخراج القوات الجوية الأردنية من المعركة.

وبعد أن أصبحت القوات الأردنية بلا غطاء جوي، وأصبح العدو يملك السيطرة الجوية المطلقة، لم يعد بمقدور تلك القوات أن تتوزع إلى أرتال أو مفارز تجبه مفارز العدو المهاجمة، فلم يكن حجمها وافياً بالغرض، ولا انتشارها مساعداً على ذلك.

سابعاً: الاستراتيجية السورية

تكوِّن هضبة الجولان، بمجموعها، منطقة صالحة للتمركز الدفاعي. كما تكوِّن، في الوقت نفسه، قاعدة لانطلاق هجوم على وادي نهر الأردن، أي القسم الشمالي من فلسطين (سهل الحولة ومنطقة طبرية والجليل الأعلى)، بدءاً من بلدة بانياس شمالاً حتى سمخ على بحيرة طبرية جنوباً.

ولقد تأسست خطة الدفاع السورية على استخدام الهضبة ومعالمها الطبيعية لتنظيم الجبهة تنظيماً دفاعياً، أساسه خطوط متتالية، مترابطة فيما بينها، تتقاطع في الدعم الناري والقدرة على المناورة، وتتشابك آماد أسلحتها في بناء سد ناري كثيف وغزير، إضافة إلى حقول وممرات من الألغام والمواقع المتنوعة، وخصوصاً تلك الممرات التي لا مندوحة للعدو من سلوكها في حال تقربه من الجبهة أو اختراقه لها.

اعتمدت الخطة الدفاعية السورية على مزاوجة الدفاع والهجوم المضاد، وفق ظروف المعركة ومتطلباتها. ولهذا احتفظت القيادة العامة ببعض الألوية (مشاة ومدرعات) في العمق العملياتي، لتستخدمها في دعم الألوية المكلفة الدفاع عن الخط الأمامي. وكان على كل لواء أن يدافع عن جبهة عرضها حوالى ٢٠ كلم، مع التركيز الدفاعي على خطوط ومواقع المحور الوسط، نظراً إلى أهميته في المنظومة الدفاعية، وإلى سهولة اختراقه بالمدرعات المعادية مقابلة بالمحورين الشمالي والجنوبي.

وكانت الخطة السورية تتطلب الحصول على سيطرة جوية قادرة على حماية سماء منطقة

= الأمامي في الأردن الفريق عبد المنعم رياض. وقد توليا هذين المنصبين إثر عقد اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والأردن بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣٠.

(٢٤) محمود عزمي، القوات المدرعة الاسرائيلية عبر أربع حروب، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥)، ص ٣٠٢.

العمليات حيث ستجري الهجمات المضادة، وعلى حماية أمكنة حشد القوات الاحتياطية ومحاور حركتها لمباشرة الهجمات المضادة. غير أن شيئاً من هذا لم يكن ممكناً توفيره. فلقد كانت السيطرة الجوية في حيازة القوات الجوية الاسرائيلية.

اشتمل الترتيب الدفاعي على عدة خطوط من التحصينات، استقرت فيها مدافع ميدان ومدافع مضادة للدبابات. وكانت هذه الخطوط تؤدي المهام المعروفة لكل ترتيب مماثل، وهي: الرصد والإنذار والتماس والدفاع الحصين والإيقاف.

وعلى الرغم من أن سفوح الجولان الغربية المتحدرة نحو وادي نهر الأردن حادة وصخرية صلبة في مواضع عدة، واجتيازها صعوداً ليس بالأمر السهل، لم تكن تلك السفوح، في بعض مواضعها، عصيّة على جنازير الدبابات إذ تتسلق مواضع معينة من تلك السفوح.

ثامناً: القوات العراقية في العمليات

فوجىء العراق بالحرب كما فوجئت سائر البلدان العربية. فكان اشتراكه في العمليات، وهو بعيد عن ساحتها، على قدر ما سمحت له الأيام القليلة التي سبقت الحرب من اتخاذ بعض الاستعدادات. غير أن تطور القتال كان أسرع من قدرة القوات العراقية على الالتحاق بجبهة القتال والاشتراك الجدي والكثيف في المعركة.

ونظراً إلى فقدان التخطيط الاستراتيجي على المستوى القومي، فقد كانت خطة دخول العراق ساحة القتال مرتجلة، فبعد أن كان العراق قد اتفق مع سوريا في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٦٧ على أن يدعمها بسربين من الطائرات، أحدهما قاصف والآخر مطارد، ويعملان من القواعد الجوية العراقية، اضافة إلى لواء مشاة مدعوم بكتيبة دبابات وكتيبة صاعقة، يقاتل مع القوات السورية في جبهتها، تغيرت هذه الخطة، في إثر زيارة نائب الرئيس المصري والفريق عبد المنعم رياض بغداد في ٣١ أيار/ مايو، والاتفاق على توجيه الدعم العراقي، الجوي والبري، إلى الأردن بدلاً من سوريا، باعتبار أن الجبهة الأردنية أطول وأخطر من الجبهة السورية، وأن الأردن أحوج إلى المساعدة العسكرية. وهكذا صدرت الأوامر إلى اللواء العراقي المدعوم بالتوجه إلى الأردن، فوصل إلى المفرق في الساعة ١١:٠٠ من يوم ٥ حزيران/ يونيو، أي بعد نحو ساعتين من بدء القتال في الجبهة الأردنية.

باشر اللواء العراقي القتال إلى جانب الوحدات الأردنية، وهو غير عارف بطبيعة مواقع القتال، ولم يكن لديه الوقت الكافي لتنظيم تعاونه مع الوحدات الأردنية، ولا للتعرف إلى مواقع العدو، اضافة إلى تتابع الأوامر التي كانت تقضي بتحرك وحدات اللواء العراقي من مكان إلى آخر، بحسب ما تتطلبه تطورات القتال، وما سيطر على القيادة العامة من قلق واضطراب.

وهكذا كان الارتجال هو المسيطر على مجمل تحركات القوات العراقية، سواء في الحشد

أو في القتال، في حين لم تسمح المدة القصيرة للحرب لسائر القوات العراقية بالاشتراك على نطاق أوسع في العمليات. كما كان فقدان التخطيط للتدريب المشترك بين قوات الجبهة السورية ـ الأردنية، مضافة إليها القوات العراقية، سبباً رئيساً في ضعف التعاون والتنسيق بين هذه القوات، سواء على مستوى القيادات العليا، أو على مستوى القيادات الميدانية، أو على مستوى وحدات القتال. وحينما عملت هذه القوات في جبهة واحدة ولأهداف مشتركة، لم تكن قد تدربت قط على العمل العسكري المشترك، بمختلف أشكاله ومواضعه ومستوياته.



الفصل الثالث والعشرون

في التحليل والتقويم

أولاً: الاستراتيجية الشاملة والفكر الاستراتيجي العربي

١ ـ ملامح الفكر الاستراتيجي العربي

في المدة ما بين حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، يجوز القول إن مصر، بقيادة جمال عبد الناصر، كانت موئل الاستراتيجية العليا العربية، سياسياً وعسكرياً، ورائدها والمرجع فيها. وتأسيساً على ذلك، يمكن الاستناد إلى فكر عبد الناصر ومواقفه، للتعرف إلى المفهوم الاستراتيجي الذي كان جوهر الاستراتيجية العسكرية العربية في حرب ١٩٦٧. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن التفريق والتمييز بين الفكر الاستراتيجي القومي والفكر الاستراتيجي القطري عند عبد الناصر أمر صعب. فقد كانت طبيعة المرحلة التي كان يمر فيها آنذاك الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومتغيراته والعوامل الفاعلة فيه، لا تسمح بالتمييز بين ذينك الفكرين. ولم يكن هناك، في الوقت نفسه من المسؤولين العرب ـ سوى القليل القليل وفي ظروف محددة ـ، من يعترض ـ بصورة علنية وواضحة ـ على توجهات عبد الناصر وأفكاره ومفاهيمه، فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي وشؤونه العسكرية والسياسية.

يمكن الاستناد إلى البيان الذي وجهه عبد الناصر إلى الشعب المصري مساء ٩ أيار/ مايو ١٩٦٧، أي بعد انتهاء القتال في سيناء، للتعرف إلى بعض الأسس التي بنيت عليها الاستراتيجية العسكرية المصرية ـ العربية، وهذه هي: (١) «كنا ندرك أن احتمال الصراع بالقوة المسلحة قائم، وقبلنا المخاطرة»؛ (٢) عدم المبادأة بالهجوم، تجنباً للانذار الأمريكي «بأن مصر ستواجه نتائج خطيرة ما لم تتحلَّ بضبط النفس فلا تكون البادئة بإطلاق النار»، واستجابة للرجاء السوفياتي «أن لا تكون مصر هي البادئة»؛ (٣) الوقوف إلى جانب سوريًا في مواجهة التهديدات

الإسرائيلية، أداءً لواجب الأخوّة العربية، إضافة إلى أنه «واجب الأمن الوطني المصري، فإن البادىء بسورية سوف يثني بمصر»[1].

ويمكن إكمال ملامح الفكر الاستراتيجي المصري ـ العربي من خطب عبد الناصر قبيل الحرب وبعدها. ويمكن تلخيص تلك الملامح في النقاط التالية: (أ) وقوف الأمة العربية كلها مستعدة لمواجهة العدوان الإسرائيلي والولايات المتحدة التي تدعمه؛ (ب) الولايات المتحدة مناصرة لإسرائيل ١٠٠ بالمئة، وتسلّحها بالدبابات والطائرات والصواريخ ومعدات الحرب الألكترونية؛ (ج) عدونا ليس إسرائيل وحدها، وإنما معها الولايات المتحدة وبريطانيا؛ (د) «إن الاتحاد السوفييتي يقف معنا في هذه المعركة ولن يسمح لأية دولة أن تتدخل إلى أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه عام ١٩٥٦»؛ (هـ) «تسعى الولايات المتحدة إلى وراثة الاستعمار البريطاني في منطقتنا» (و) «نترك المبادأة والضربة الأولى لإسرائيل»[2].

من الطبيعي أن يكون أساس قرار الموقف قبل انطلاق حرب ١٩٦٧ سياسياً. وأن يكون القرار العسكري مشتقاً منه ومستنداً إليه ومنفّذاً له. وقد كانت هذه الصيغة منفذة ومطبّقة، من حيث الشكل، يوم تجسّد القرار السياسي بألا تبدأ مصر الحرب، وأن تتخذ موقف الدفاع إذا ما بادرت إسرائيل إلى الهجوم، ولا يعني هذا، بالضرورة، أن يكون الموقف العسكري كله دفاعاً، وإنما كان يعني أن تمتنع مصر عن أن تطلق الطلقة الأولى.

وإذا كان جوهر هذا القرار هو الدفاع في المرحلة الأولى ـ وهو قرار له أمثلة في تاريخ الحروب ـ فإن آثاره تجاوزت قصده وجوهره، إذ انتشرت روح دفاعية سلبية سادت القيادات العسكرية المركزية والميدانية معاً، وخصوصاً أن القوات العربية لم تكن مدربة على نقل الحرب إلى أرض العدو. وقد أدت هذه العوامل إلى فقدان روح المبادرة، وإلى السلبية في الفعل، والاكتفاء برد الفعل، بحيث تكون العمليات الحربية العربية انعكاساً لفعل العدو.

ولقد رافق الأزمة التي سبقت الحرب، والتدابير العسكرية الخاصة بالتعبئة والحشد، أضواء اعلامية لم تنس أن تعظّم القوة العربية، وتهوّن من شأن القوة الإسرائيلية، وتبرز مظاهر القوة واستعراض السلاح. من ذلك أن القوات المسلحة المصرية سلكت بسياراتها وأسلحتها ومدافعها ودباباتها شوارع القاهرة جهاراً نهاراً، بقصد استقطاب الدعاية، وحتى «لا يظن الإسرائيليون وغيرهم أن الجيش المصري كان متورطاً في اليمن إلى حد أنه لم يكن قادراً على أن يهبّ لنجدة سورية»[3].

وفي حين كانت أجهزة الإعلام العربية وتصريحات المسؤولين تركز على إعلانات البلدان

---

(١) الأهرام، ١٩٦٧/٦/١٠. وما هو بين أقواس « » مقتطفات من الخطاب.

(٢) النقاط (١)؛ (٢)؛ (٣)، و(٦) من المؤتمر الصحفي للرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٨؛ النقطة (٤) من خطابه أمام مجلس الأمة بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٩، والنقطة (٥) من خطابه بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٤. انظر: الأهرام، ١٥، ٢٩، و١٩٦٧/٥/٣٠.

(٣) محمد حسنين هيكل، حكاية العرب والسوفييت (الكويت: شركة الخليج لتوزيع الصحف، ١٩٧٩)، ص ١٣١.

العربية ـ كل منها على حدة ـ أنها تضع جميع إمكاناتها وقواتها في مصلحة المعركة ضد إسرائيل، كانت هذه الأخيرة تخفي تعبئة قواتها الاحتياطية وتموِّه تدابير الحرب، وتنادي بالويل على العرب الذين يستعدون ـ جميعهم ـ للانقضاض عليها، وهي دولة صغيرة مسالمة في محيط كبير معادٍ. ولم تقصِّر أجهزة الإعلام الصهيونية والأمريكية والأوروبية وغيرها في التعاطف مع هذه المقولة، وفي استغلالها للتأثير في الرأي العام العالمي وكسب تأييده لأهدافها.

٢ ـ سيطرة المفهوم الدفاعي الاستراتيجي

اتصف الفكر الاستراتيجي العربي في المدة ما بين حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ بسيطرة المفهوم الدفاعي عليه. وإذا كان لهذا المفهوم أن يأخذ مكان الصدارة في السنوات الأولى التي تلت حرب ١٩٥٦، بانتظار أن تستعيد الأقطار العربية، وخصوصاً الأقطار المحيطة بفلسطين، وتحديداً مصر، قواها وتعزز إمكاناتها العسكرية، وتسلّح جيوشها وتوسع ملاكاتها، فقد كان من المفروض أن ينحسر المفهوم الدفاعي، قليلاً قليلاً، ليترك مكانه للمفهوم التعرضي، حتى يتمكن هذا من السيطرة على الفكر الاستراتيجي العربي، وبالتالي على الاستراتيجية الشاملة.

ومع افتراض أن الفكر الاستراتيجي العربي تبنّى يومذاك، مفهوم الدفاع الاستراتيجي، فقصور ذلك الفكر كان متمثلاً في عدم تجسيد هذا المفهوم الاستراتيجي في خطة استراتيجية دفاعية شاملة، تنبثق منها خطط استراتيجية دفاعية قطرية. وإذا كانت الحكومات العربية قد وضعت لنفسها خططها القطرية، فإن جمود تلك الخطط، وعدم تطويرها والتنسيق فيما بينها، وعدم ربطها ربطاً عضوياً بالمفهوم والخطة الاستراتيجيين الشاملين المنبثقين من الاستراتيجية الشاملة العربية، أدت إلى أن تكون حرب ١٩٦٧ وكأنها ثلاث حروب منفصلة، وقعت في أسبوع واحد، في ثلاث جبهات منفصلة. نضيف إلى ذلك أن القيادة الموحدة على مستوى جامعة الدول العربية التي كان يفترض فيها أن تشرف على التنفيذ، لم تكن تملك من أمر القوات العاملة في مسرح الحرب شيئاً، فلا هي قادرة على أن تأمر وتقود، ولا هي قادرة على أن تعدّل الخطط القطرية حتى تستطيع مواجهة التطورات المفاجئة. ولذلك كانت هذه القيادة غائبة عن مسرح الحرب، إذ شلّتها الخلافات البينية وعدم الثقة التي كانت سائدة قبل الحرب.

ولهذا كان من الطبيعي أن يبرز العجز العربي في حشد الطاقات على جميع المستويات وفي مختلف المجالات: داخلية وخارجية، عسكرية وسياسية، بشرية ومادية. فآلة الحرب العربية لم تستخدم سوى جزء من قواها الكامنة. وما حشدته البلدان العربية في مسرح الحرب لم يمثل سوى جزء من الطاقة التي كان يمكن حشدها.

وفي المقابل، برزت إسرائيل قوة عسكرية حديثة، استطاعت، بالتقدم التقاني والفكر العلمي والانضباط، ووحدة العمل العسكري، ووحدة القيادة والتماسك، وحشد جميع القوى والطاقات حشداً فعالاً، والتخطيط العلمي لحرب عملت للاستعداد لها طوال عشر

سنوات ـ استطاعت ـ أن تنتصر في حرب خاطفة، وأن تحتل سيناء، وهضبة الجولان، وما تبقّى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة).

اتصفت الاستراتيجية الدفاعية العربية بغلبة الطابع السلبي عليها. ومع أن الدفاع في بعض الأحيان، أو في وقت معين، وفي بعض مسارح العمليات أو المواقع، ولغرض محدد، أو لمدة معينة، قد يكون أجدى من الهجوم، فإنه لا يجوز اعتباره إلاّ مرحلة مؤقتة عارضة، لا بد من أن تليها أو تتخللها ردات هجومية، تثبت أن الدفاع إيجابي حيوي دينامي، وتجعله كذلك. ولقد أثبتت وقائع التاريخ العسكري أن الدفاع السلبي لم يعطِ أية نتيجة. ولقد لجأت القيادات العسكرية العربية إلى هذا النوع من الدفاع، دون أن تنتقل منه إلى الهجوم، بغرض تغيير طابع هذا النوع من الدفاع، وتنمية الروح الهجومية ورفع الروح المعنوية للقوات المسلحة. وفي حين كانت القوات العربية تعيش حالة الدفاع السلبي، كانت القوات الإسرائيلية تعيش حالة الهجوم، فكانت غاراتها وعملياتها العسكرية، المحدودة والواسعة، تترى على الأراضي والأجواء العربية ساعية إلى تحقيق مبدأ نقل القتال إلى الأرض العربية، وتطبيق سياسة الردع.

وإذا كان افتقار الجيوش العربية إلى السلاح الحديث، كمّاً ونوعاً، أثّر في الروح الهجومية لديها في حرب ١٩٤٨، ودفعها إلى تبنّي استراتيجية دفاعية ثابتة في مرحلة القتال الثاني، فإن كسر احتكار السلاح من قبل الغرب، وهو ما بدأته مصر وسوريا في العام ١٩٥٥، كان يجب أن يكون كفيلاً بالتخلي عن الاستراتيجية الدفاعية الثابتة، والانتقال إلى الاستراتيجية الهجومية، أو، على الأقل، الاستراتيجية الدفاعية الايجابية القادرة على التحول من الدفاع إلى الهجوم الاستراتيجي. ولقد وقعت حرب ١٩٦٧، ولم تكن القيادات العسكرية العربية قد تبنت هذا المفهوم.

وإذ قبلت مصر إلاّ تبدأ القتال، وأن تترك المبادأة لإسرائيل، فقد رضيت بأن تتخذ موقف المدافع المتربص، مقتنعة بقدرتها على امتصاص الضربة الأولى وآثارها وتحمّل خسائرها، ومقتنعة، في الوقت نفسه، بقدرتها على الرد بهجوم مضاد استراتيجي، يحبط أهداف العدو، ويحقق الأهداف العربية.

وكان يفترض في الخطة الاستراتيجية العامة أن تحقق القدرة على امتصاص الضربة الأولى ـ وهذا كان هو المفهوم الاستراتيجي لقرار القيادة السياسية العليا لمصر ـ وتخفيف نتائجها إلى أدنى حد مستطاع، وحصر آثارها في أضيق نطاق ممكن، ثم الانتقال إلى الهجوم المضاد الذي يزيل آثار الضربة الأولى، ويلحق الخسارة بالعدو، ويجعله ـ على الأقل ـ يتخلى عن أهدافه من الحرب، وينسحب من ساحة القتال.

٣ ـ الترتيب الدفاعي

غير أن هذا المفهوم الاستراتيجي لم يكن واضحاً ولا مطبّقاً في الجبهة المصرية. فقد كان الخط الدفاعي الأول محتشداً بقوات كبيرة نسبياً، دون أن تملك هذه القوات وسائل

هجومية كافية، وذلك بحكم أن مهمتها الأساسية هي الدفاع، فضلاً عن أن مواقعها الدفاعية المتقدمة لم تكن قوية بدرجة كافية للصمود في وجه هجمات المدرعات والمدفعية والطيران المكثفة، وخصوصاً في رفح وخان يونس والكونتيلا، كما أنها كانت متباعدة بعضها عن بعض، الأمر الذي يسهل على العدو تحقيق اختراق بالمدرعات إلى العمق العملياتي، وقطع خطوط مواصلاتها، وتطويق وتدمير كل موقع على حدة، دون أن يستطيع الموقع الآخر مساندته، مثلما كانت عليه حال مواقع الفرقة السابعة في رفح التي يفصلها حوالى ٥٠ كلم عن مواقع الفرقة الثانية في أبي عجيلة، ومواقع نصف الفرقة الثانية في أم قطف وأبي عجيلة، التي كانت شبه معزولة عن مواقع النصف الثاني من الفرقة في القسيمة، حيث كانت توجد قيادة الفرقة نفسها، إضافة إلى أن القسم الرئيس من القوات المدرعة، كان محتشداً في مواقع بعيدة جداً عن القطاع الرئيس للعمليات، حيث حشدت القوات الإسرائيلية الأساسية في المنطقة الممتدة بين أبي عجيلة ورفح. ومن ثم كان تحريك هذه المدرعات لتشن هجمات مضادة فعالة يتطلب وقتاً طويلاً نسبياً، ويفترض وجود حماية جوية قوية. وكان الاعتماد على قوة فرقة المشاة المكيانيكية الثالثة، في جبل لبنى وبير الحسنة، وحدها، في التصدي للاختراق المتوقع من جانب مدرعات ثلاث مجموعات ألوية إسرائيلية بقوة ٧٠٠ دبابة في القطاعين الشمالي والوسط، لا يمثل حلاً ملائماً لمشكلة نقص القوى المدرعة في هذا القطاع، نظراً إلى عدم وجود أي تكافؤ في قوى الطرفين في هذه الحالة. والأرجح أن توزيع القوات المصرية على النحو الذي تم به، لم يكن يستند إلى توافر معلومات دقيقة عن حشود العدو، تعكس بشكل دقيق نياته الهجومية، والاتجاهات الرئيسة المتوقعة، التي لم تكن في المحور الجنوبي على الإطلاق.

وكان حشد لواء مدرع مع المجموعة المدرعة شمالي غرب الكونتيلا ولواء مدرع آخر مع الفرقة السادسة في الكونتيلا والتمد، للقيام بضربة ثانوية تعزل إيلات عن بئر السبع، في الوقت الذي تدور فيه المعركة الرئيسة في الشمال، في حين أن الفرقة المدرعة الرابعة موجودة في بير جفجافة وبير تمادة بعيدة عن ساحة المعركة الرئيسة، كان ذلك كله تخطيطاً لا يخدم الدفاع لامتصاص الضربة الإسرائيلية الأولى، ولا يحقق أية امكانية عملية فعّالة لتوجيه ضربة مضادة مؤثرة. ذلك لأن القيادة الإسرائيلية كانت تستطيع تجاهل مثل هذه الضربة الثانوية التي ستتم على أقصى جناحها الجنوبي، حتى لو أدت، جدلاً، إلى تطويق إيلات، وتمضي قدماً في الضغط بقوة على مواقع رفح وأبي عجيلة، لتفتح المحورين الشمالي والوسط، بسرعة، وقبل أن تتدخل قوات الفرقة المدرعة الرابعة، لتزحف في اقتراب غير مباشر ضد قوات المحور الجنوبي، وتقطع طرق مواصلاتها عند مدخلي ممري الجدي ومتلا، بعد تدمير الفرقة المدرعة الرابعة عند بير جفجافة وبير تمادة[٤].

هذا في الجبهة المصرية. أما في الجبهة الأردنية، فلم تكن محاور المعركة الرئيسة في خطة

---

(٤) الموسوعة العسكرية، رئيس التحرير الهيثم الأيوبي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧)، ج ١، ص ٦٧٥.

الدفاع الأردنية معدّة لأداء دفاع متين يسمح بتنظيم هجوم مضاد فعّال. فقد كانت الخطوط والمواقع الدفاعية في العمق غير كافية، على الرغم من أن جغرافية الضفة الغربية، بتضاريسها وعوارضها الطبيعية، كانت تسهّل على المدافع مهمته إذا ما أحسن توظيف تلك الجغرافية في التنظيم الدفاعي، بقدر ما تصعّب على المهاجم مهمته، فتضيق حركة مُشاته وسير مدرعاته وآلياته، وتعثّر عمليات المناورة بالالتفاف، وذلك مقارنة بالجغرافية الصحراوية في سيناء.

يضاف إلى ذلك ثلاثة عوامل أخرى أدت إلى انهيار الجبهة الأردنية: أولها تلك السيادة الجوية المعادية التي فعلت فعلها القوي في تدمير كثير من المواقع والأرتال والقوات الأردنية، أو حيّدتها وأخرجتها من ساحة القتال. وما زاد في تأثير سلاح الجو أن المدرعات الأردنية لم تكن تملك أسلحة متطورة مضادة للطائرات ومضادة للدبابات، وهذا ما يَسَّرَ للطائرات والدبابات المعادية اقتناص المدرعات الأردنية؛ وثاني تلك العوامل الحذر الذي ساد الجبهة السورية، إذ لم تقم بعمليات ضاغطة تستقطب قوات إسرائيلية تخفيفاً عن الجبهة الأردنية؛ والعامل الأخير هو السرعة التي اتخذت بها القيادة الأردنية قرار انسحاب قواتها إلى الضفة الشرقية من نهر الأردن، تحت تأثير ضغط الهجمة الإسرائيلية، وقرار القيادة المصرية بالانسحاب الكامل من سيناء، في إثر حيازة سلاح الجو الإسرائيلي السيطرة المطلقة على سماء مسرح الحرب، بجبهاته الثلاث.

وفي الجبهة السورية، برز مفهوم الدفاع بشكل واضح، ساعدت عليه جغرافية هضبة الجولان وموقعها الحدودي. وقد أدى ذلك إلى غَلَبَة مفهوم الدفاع على مفهوم الهجوم. غير أن ذلك لم يلغِ قط فكرة الهجوم العام المضاد، والعمليات الهجومية المضادة، ضمن إطار خطة الدفاع العامة.

وحينما بدأت حرب ١٩٦٧، لم تكن التحركات العسكرية السورية في الأيام الأولى تنبىء بأنها تجسّد خطة هجومية عامة، وإنما كانت أقرب إلى أن تكون عمليات سبر واستطلاع وسعي إلى تخفيف الضغط العسكري المعادي على الجبهة المصرية.

لم تكن القوات السورية المدافعة عن الجبهة كافية، على الرغم من الطبيعة الجغرافية للهضبة، ومن الخطوط الدفاعية الحصينة. ونظراً إلى هذا الوضع الخاص، وإلى تفوق العدو عديداً وسلاحاً، استطاعت القوات الإسرائيلية الصعود إلى الهضبة، والتغلغل بين الخطوط الدفاعية والاستيلاء على المواقع الدفاعية، الواحد تلو الآخر. وهكذا بدا أن مجرد صعود القوات المعادية إلى الهضبة قد عرّض الجبهة كلها لتخلخل توازنها الدفاعي، ثم لسقوطها. ويعني هذا أن الدفاع الذي يبدأ عادة بخط رصد ومراقبة وإنذار وتماس وإعاقة، يجب أن تتمركز كثافته وثقله في الخط الأول، أي في خط التماس الأمامي، حيث يصد العدو، وتحبط خطته الهجومية، ويمنع، بكل القوى الممكنة، من الصعود إلى الجبهة متسلقاً سفوحها، لأن مجرد وصوله إلى سطح الهضبة، يعني أن الميزة الجغرافية الكبرى التي يتمتع بها المدافع قد أصبحت غير ذات فائدة هامة.

يضاف إلى ذلك أن من طبيعة مثل هذا النوع من الدفاع الحصين، أن يكون قادراً على عرقلة هجوم قوات مدرعة وميكانيكية متفوقة ومدعومة بالطيران، وعلى تكبيدها خسائر كثيرة، وعلى كسر حدة هجومها وامتصاص زخمه، ولكنه ليس قادراً على منع الاختراق من أن يحدث، ومن أن تتسع الثغرة أو تتوالد في أمكنة أخرى من الترتيب الدفاعي، إذا لم تساندها قوات احتياطية متحركة، قوامها المدرعات والمشاة الميكانيكية، وتدعمها نيران كافية من المدفعية، وتحميها شبكة مترابطة وصلبة من الدفاع الجوي، بطائراته المقاتلة وأسلحته الأرضية المضادة، حتى تتيح للقوات الاحتياطية أو قوات النسق الثاني القدرة على التحرك والمناورة أو شن هجوم مضاد أو تعزيز موقع يحتاج إلى الدعم.

٤ ـ ثلاث حروب في حرب واحدة

لأن المفهوم الدفاعي السلبي كان مسيطراً على الفكر الاستراتيجي العربي، فقد قاتلت الجيوش العربية، حينما هاجمها العدو ونفّذ خطته الاستراتيجية الهجومية في ثلاث مراحل متتابعة زمنياً، قاتلت ـ ظاهرياً ـ في حرب واحدة، ومسرح حرب واحد، وضد عدو واحد، ومن أجل أغراض واحدة، ولكنها في الوقت نفسه، وفي الحقيقة، كانت تقاتل ـ كما أشرنا من قبل ـ في ثلاث معارك منفصلة، ومتتابعة زمنياً، وفي ثلاث جبهات منفصلة، حتى بدت كأنها تقاتل في ثلاث حروب وقعت أحداثها في أسبوع واحد.

ويمكن تفسير هذا الذي جرى بالشكل الذي تحدثنا عنه، بأن القيادات العسكرية العربية، حين تبنّت استراتيجية دفاعية سلبية، خسرت ميزات العمل على الخطوط الخارجية. ومن ميزات هذه الخطوط أنها تسمح للقوات العاملة عليها بأن تقوم بهجوم استراتيجي، مثلما تسمح لها بأن تلجأ إلى الدفاع والهجوم فيما بينهما، على أن يكون ذلك كله في إطار خطة استراتيجية تشمل القوات المسلحة للبلدان العربية المحيطة بإسرائيل، وأن تعمل هذه القوات بإمرة قيادة عسكرية مركزية واحدة ـ وهو الأساس الرئيسي لنجاح العمل على الخطوط الخارجية ـ وأن تملك هذه القيادة تلك القوات. ولو فعلت البلدان العربية المحيطة بإسرائيل ذلك، لكانت حرمت إسرائيل من مزايا العمل على الخطوط الداخلية كلها، وأحبطت خطتها الاستراتيجية. ولأن إسرائيل كانت تخشى أن تفعل البلدان العربية ذلك، فقد أسرعت إلى شن الحرب، حين كانت الشروط والظروف ملائمة لها لتعمل على الخطوط الداخلية وتستغل مزاياها.

وكان من أهم العوامل التي أتاحت لإسرائيل أن تقاتل بنجاح على الخطوط الداخلية: (١) حشد قوتها الضاربة على محاور متتابعة، يسمح كل محور منها لتلك القوة بالانزلاق إلى محور آخر؛ (٢) اعتماد مبادىء المبادأة والمرونة والمناورة بالحركة والسرعة؛ (٣) تأمين شبكة طرق وقواعد جوية تسمح بتحرك القوة الضاربة وبتطبيق مبادىء مختارة مناسبة من مبادىء الحرب، (٤) توفير قوة ضاربة تيسّر استغلال العوامل السابقة.

٥ ـ في الغرض الاستراتيجي

إذا كـان التخطيط للدفـاع أو الهجوم، انـطلاقاً من سينـاء، وعـلى أسـاس أن الهـدف الاستراتيجي للهجوم، أو للهجوم المضاد، واحـد، وهو تـدمير القـوات الإسرائيلية، يحتمـل أوجهـاً واجتهادات عـدة، فثمة نقـطتان قـد يكون أخـذهما في الاعتبـار مرجحـاً أو مطلوبـاً: أولاهما أن الدفاع عن سيناء يستند في ثقله المركزي إلى منطقة الممرات وامتـداداتها؛ وثـانيتهما أن الهجوم من سيناء يستند في ثقله المركزي إلى حشد القوة الضاربة المدرعة في القسم الشمالي من سيناء. غير أننا وجدنا أن انتشار الفرق المصرية في سيناء لم يكن يستجيب لهذا الشكل أو ذاك، وإنما جاء ملائماً ـ وهـذا رأي واجتهاد ـ لمفهـوم مناورة سيـاسية مستنـدة إلى مفهوم ردع العـدو للضغط عليه وإظهـار القوة، حتى يـرتدع ويـرتد عن نيتـه في تهديـد سوريـا، ويخفف ضغطه عن جبهتها.

ولم تمضِ أيام قليلة على بروز هذا المفهوم في أثناء الأزمة التي سبقت الحرب، حتى برز مفهوم استراتيجي آخر، مفاده أن إسرائيل تنوي البـدء بالحـرب، فإن هي فعلت فعـلى مصر أن تتحمل الضربة الأولى، ثم تردّ بضربة مضـادة. ويعني هذا أن انتشـار القوات في سينـاء، الذي كان وليد مفهوم المناورة السياسية، لم يعد ينسجم مع تطور المفهوم الذي يتطلب تطبيق خطة دفاعية تنتقل في مرحلة ثانية إلى الهجوم المضاد، سوى أن الانتشار لم تتغير خريطته، إلاّ في تحركات تنبىء عن قلق وتشنج قياديين أديا إلى إنهاك الوحدات في تنقلات ثبت، فيما بعد، عدم جدواها.

لا ريب أن نقـل خمس فرق من الضفـة الغربيـة للقناة إلى ضفتهـا الشرقية، وحشـدها وانفتاحها في سيناء، في أيام قليلة، كان عملاً باهراً متقناً. غير أن انتشارها، الذي أتينا عـلى ذكره، بعد انسحاب قوات الطوارىء الدوليـة، لم يكن يستجيب لمبادىء الـدفاع ومفـاهيمه، ولا لمبادىء الهجوم ومفاهيمه أيضاً.

ولعـل مردّ ذلـك كله إلى الغرض الاسـتراتيجي للحرب، ومـا طرأ عليـه من تطورات وتغيرات. فقد اتخذت القيادة المصرية مجموعـة التدابـير العسكريـة والسياسيـة، بدءاً من ١٤ أيار/ مايو حين وضعت القوات المسلّحة في حالة الاستعداد الكامـل للقتال، حتى الإقـرار أن تقبـل مصر الضربة الأولى من إسرائيـل ثم تردّ عليهـا، مروراً بسحب قـوات الأمم المتحدة، وحشد القوات في سيناء، وإغلاق مضايق تيران في وجه الملاحة الاسرائيلية، وعقد اتفاقيـات الدفاع المشـترك الثنائيـة والثلاثيـة، اتخذت تلك التـدابير من أجـل غرض واحـد معلن، هو معاونة سوريا في حالة اعتداء إسرائيل عليهـا. ويعني هذا أن عـلى القوات المصريـة أن تكون جاهزة للهجوم فور الاعتداء على سوريا، وأن تكون لديها خطة اسـتراتيجية وخـطة عملياتيـة هجوميتان.

وفي أثنـاء المدة من١٤ أيـار/ مايـو حتى ٥ حزيـران/ يـونيـو، بـدأت حـدة التهـديـد الإسرائيلية للهجوم على سوريا تخف شيئاً فشيئاً، لتتضافر الجهود الأمـريكية والسـوفياتيـة على

إقناع مصر بألّا تكون البادئة بالقتال. وقبلت مصر المسعى الأمريكي ـ السوفياتي. وكـان هذا يعني أن على القوات المصرية أن تكون جاهزة للدفاع، وأن تتحمل الضربة الأولى وتمتص آثارها، ثم ترد عليها بهجوم مضاد، وأن تكون لديها خطة استراتيجية وخطة عملياتية دفاعيتان، تستجيبان لهذه الظروف، دفاعاً ثم هجوماً.

غير أن شيئاً من هذا لم يكن قد حدث، لا في مدة الأزمة التي سبقت الحرب ولا في مرحلة الاستعداد التي امتدت طوال السنوات ما بين الحربين ١٩٥٦ و١٩٦٧.

وفي حين كانت هذه هي حال الاستراتيجية العسكرية العربية، لم تخفِ إسرائيل ملامح استراتيجيتها ونياتها وأغراضها غير مرة، وذلك في المدة ما بين حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧. ونذكر مثالاً على ذلك، قول قائد القوات الجوية الإسرائيلية في العام ١٩٦٣: «في حالة الحرب مع العرب فإن أفضل أساليب الدفاع، هو تجنب العمليات فوق أرض إسرائيل، والعمل على تهديد دمشق، واحتلال الضفة الغربية، والاندفاع نحو قناة السويس. فلو اكتفت إسرائيل بالدفاع عن تل أبيب، فسيكون ذلك انتحاراً جماعياً، إذ ليس أمامها أي عمل استراتيجي بري، لذلك فإن العمل الاستراتيجي يجب أن يكون هو العمق الجوي»(٥).

ثانياً: فقدان الاستراتيجية العربية

١ ـ فشل محاولات التخطيط الاستراتيجي

عندما لاحت معالم استعداد إسرائيل لشن الحرب، لم يكن العرب يفتقرون يومذاك إلى جيوش تعمل في مسرح حرب واحد، ولا كان ينقصهم الهدف القومي المتفق عليه، ولا كانت تعوزهم قيادة موحدة، ومجلس للدفاع المشترك، وقيادات ثنائية وثلاثية متعددة، وإنما كان ينقصهم أن تعمل جميع هذه الأجهزة والوسائل وفق مفهوم استراتيجي واحد، وفي إطار خطة استراتيجية شاملة واحدة، وبإمرة قيادة عليا واحدة.

وحينما قال عبد الناصر قبل بدء الحرب بخمسة أيام: «يقف الجيش المصري والجيش الأردني والجيش السوري والجيش اللبناني على حدود إسرائيل لنقابل التحدي، ومن ورائنا الجيش العراقي والجيش الجزائري والجيش الكويتي والجيش السوداني والأمة العربية كلها»(٦) كانت هذه المقولة سياسية ولم تكن عسكرية. ولم تكن هذه الجيوش الثمانية تملك خطة استرايتجية موحدة، ولا خطط عمليات منسقة. وحينما جدّ الجد، لم تصل القوات العراقية إلى الجبهة الأردنية إلّا بعد أن حسم الجيش الإسرائيلي المعركة لمصلحته، وكانت القوات السعودية والخليجية والسودانية والليبية

---

(٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العسكرية الصهيونية، ٢ ج (القاهرة: المركز، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤)، ج ١، ص ٢٦٥.

(٦) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر حين تم التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك مع الملك حسين في القاهرة بتاريخ ٣٠/٥/١٩٦٧. انظر نص الخطاب، في: فيصل حوراني، عبد الناصر وقضية فلسطين (نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٧)، ص ٦٤.

والجزائرية والمغربية لا تزال في طريقها إلى الجبهات التي خبت نار القتال فيها، أو كادت تخبو.

وهكذا لم تستطع القيادة الموحدة على مستوى الجامعة، ولا القيادات الثنائية والثلاثية، أن تفعل شيئاً، حين وقعت الواقعة. ولعل أحد أهم الأسباب التي حالت دون نجاح القيادة الموحدة في أداء واجبها ذلك الجو المضطرب من العلاقات البينية العربية، الذي أدى إلى خشية الأنظمة الحاكمة بعضها من بعض. وهو ما جعل أمر تمركز قوات بلد عربي في أراضي بلد عربي آخر، للاسهام في الدفاع عنه إن هو تعرض لهجوم إسرائيلي، أمراً معقداً ذا حسابات وتوازنات دقيقة، انتفى معه إمكان تمركز تلك القوات، وتعرّفها إلى طبيعة مسرح العمليات، ومشاركتها قوات البلد المضيف التدرب والمناورات والمشاريع، تمهيداً لإسهامها في الدفاع.

وهكذا فقدت القيادة الموحدة جوهر وجودها، إذ كانت قيادة بلا عسكر، وُحِّد دورُها بالتنسيق والتخطيط النظري، فبقيت رمزاً وهيكلاً بلا محتوى.

ولم تكن القيادات الثنائية والثلاثية التي أنشئت على عجل، أحسن حالاً من القيادات الموحدة المعطلة. فقد اتسم عمل تلك القيادات بالارتجال، وبتنسيق دبِّر على عجل، مثلما فعلت القيادة حين قررت أن تشترك القوات العراقية في الدفاع عن الجبهة الأردنية عوضاً من الجبهة السورية التي كان مقرراً أن تعمل فيها القوات العراقية التي كانت قد تحركت فعلاً إلى سوريا. وحينها وصلت طلائعها (اللواء الثامن) إلى محطة «هـ ـ ٣» في ٢ حزيران/ يونيو تلقت أمراً بتغيير اتجاهها والتحرك إلى الأردن. «وإذ تغير اتجاهه [اللواء الثامن] لم يصل إلى الضفة الغربية إلاّ يوم ٦/٥. ثم بدأت القوات العراقية تصل إلى الأردن تباعاً، ولكن وصولها كان بعد انتهاء المعركة. وبذلك ضاعت الجهود التي بذلت في سبيل إرسالها سدى»[٧].

٢ ـ الاستراتيجية العسكرية بين القومية والقطرية

فقدت الاستراتيجية العربية محور بنيتها وأساس تكوينها حينها أسقطت من مفهومها اعتبار الجبهة الأردنية أهم مسارح العمليات وأخطرها، وحينها لم تستثمر الوضع الجغرافي لإسرائيل، ولا الوضع الجغرافي للضفة الغربية بالنسبة إلى الأرض المحتلة ١٩٤٨. لقد كان مقتل إسرائيل متجسداً في خصرها الضيق الرقيق عند قلقيلية، التي تبعد عن شاطىء البحر الأبيض المتوسط حوالى ١٥ كلم. وكان هذا الخصر يقسم إسرائيل، في منطقتها الحيوية، إلى شطرين، شمالي وجنوبي، ويشل قدرتها الدفاعية، ويشقّ قواتها ويوقعها في حصارين كبيرين، ويستقطب قواتها المحتشدة في الشمال أمام الجبهة السوريّة، وفي الجنوب أمام الجبهة المصريّة، ويهدد كيانها الجغرافي والبشري والعسكري.

---

(٧) حسن مصطفى، حرب حزيران ١٩٦٧: أول دراسة عسكرية من وجهة النظر العربية، ٢ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ج ٢، ص ٢٤ ـ ٢٥.

وإلى جانب هذا الخصر الذي يكوِّن مقتل إسرائيل ١٩٤٨، ثمة عدة محاور تنطلق من أرض الضفة الغربية وتصب في الأرض المحتلة، وتؤلف محاور هجوم ممتازة من الناحيتين العملياتية والجغرافية.

ولقد كان يفترض أن تؤخذ هذه الميزة الجيو - ستراتيجية مأخذ الجد فيُرتقى بها إلى المستوى القومي، لأن توظيفها في خطة استراتيجية شاملة عمل قومي، وليس مشروعاً أردنياً، ويتطلب تخطيطاً سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً ومالياً وعسكرياً على المستوى القومي، أو على مستوى أقطار المواجهة على الأقل، إضافة إلى الأقطار التي كانت تؤكد استعدادها للمساهمة في العمل العسكري العربي، مثل العراق والسعودية والجزائر وغيرها.

وإذا كان مثل هذا التخطيط القومي يتطلب دقة ومهارة وتفصيلاً، وتوفير قدرات كافية للتحرك السريع والنقل والحشد العاجل، حتى نواجه المفاجأة المعادية بالإمكانات القادرة على امتصاص آثارها وتجاوز نتائجها، ونباشر الهجوم المضاد والاستراتيجي، فقد كان وضع ذلك التخطيط، وتوفير الإمكانات اللازمة الكافية له، واقعاً في حدود الطاقة العربية.

لقد أدت قطرية الاستراتيجية العربية، إلى أن يركز كل بلد من بلدان الطوق (مصر وسوريا والأردن) خططه الاستراتيجية الدفاعية على حماية أمنه الوطني، دون أن يرتقي بخططه إلى مستوى الأمن القومي. وهكذا تُركت الجبهة الأردنية لتتدبر الحكومة الأردنية شؤون الدفاع فيها، فناء بها كاهلها، وهي جبهة طويلة، يبلغ امتدادها نحو ٦٥٠ كلم، وذات تضاريس ومتعرجات وعوارض طبيعية كثيرة، ومأهولة بكثافة سكانية مرتفعة، ويتطلب الدفاع عنها تخطيطاً دقيقاً متكاملاً، وأسلحة وأجهزة دفاعية متطورة، أي أن الدفاع عن الضفة الغربية يتطلب نظاماً دفاعياً متكامل الجوانب. غير أن شيئاً من هذا لم يكن محققاً حينما بدأت ملامح الحرب تظهر بوقائع ملموسة. وكان حجم القوات المسلحة الأردنية، بمختلف صنوفها، لا يكفي قط لتغطية الجبهة دفاعياً، وخصوصاً إذا ما كانت السيطرة الجوية عاملاً يملكه العدو.

لقد كانت المبادرة بيد العدو، طوال العمليات في الجبهة الأردنيّة، ولم يكن لمصر أو لسوريا أن تصعّدا وتيرة العمليات في جبهتيهما، لتخفيف الضغط عن الجبهة الأردنية، واستقطاب القوات المعادية، ذلك لأن المبادرة في كلتا الجبهتين كانت بيد العدو. فقد كانت الجبهة المصرية تتصدع حتى الانهيار في إثر الضربة الجوية المعادية التي حلت بسلاح الجو المصري، في حين كانت القيادة السورية في حالة حشد كل ما لديها من قوات في الجبهة.

لقد أثبتت أحداث المرحلة التي سبقت الحرب، ووقائع الحرب نفسها، أن تطبيق قومية المعركة ضد إسرائيل، وتنظيم التعاون العسكري العربي كانا عملين يحكمهما الارتجال، وتفرضهما شروط الآن، وهما عملان أبعد ما يكونان عن التنظيم المسبق، والتخطيط المحكم الدقيق، والرؤية العميقة، والنظرة البعيدة. إن عقلية عسكرية كهذه العقلية تؤدي بطبيعة تكوينها وقدراتها، إلى النتائج التي انتهت إليها حرب ١٩٦٧. ولهذا خلت حرب ١٩٦٧ من

مفهوم استراتيجي شمولي قومي واضح، ومن خطة استراتيجية شمولية قومية. ولم يكن هناك سوى تنسيق متسرع دبِّر على عجل، فجاء مبتسراً وقاصراً عن الارتقاء إلى مستوى الحدث، وغير قادر على مواجهة الهجوم الإسرائيلي. وكانت النتيجة أن قاتل كل بلد من بلدان المواجهة على انفراد وبتتابع زمني، الواحد بعد الآخر، وبحسب خطط دفاعية قطرية.

ثالثاً: الاستعداد للحرب

١ ـ في الاستعداد

اتسمت حرب ١٩٦٧ باستثمار خصائص سلاح معين، هو سلاح الجو، وبتجريد الخصم من السلاح نفسه. وهكذا رسمت الساعات الأولى من صباح ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ الملامح الأولى لنهاية حرب بدأت منذ ساعات، حينما أصيبت الطائرات المصرية بعطالة بسبب تدمير مطاراتها وشل أجهزة الرادار والمرابطة والتوجيه، ثم تدمير الطائرات نفسها وهي رابضة على الأرض.

ولقد تكررت العملية الجوية ضد السلاحين الجويين السوري والأردني، ولم تكن أجهزة الدفاع الجوي (المدفعية والصواريخ المضادة للطائرات) في الأقطار الثلاثة قادرة على صد الطائرات الاسرائيلية وردّها عن أهدافها. وهكذا كان يبدو وكأننا كنا نقاتل في حرب ١٩٦٧ بسلاح غير قادر على التصدي لسلاح العدو.

ولم يكن هناك ما يدل على أن القوات الجوية نالت الاهتمام لدى القيادات العسكرية العربية، مثل الاهتمام الذي أولته القيادة العسكرية الإسرائيلية قوّاتها الجوية. ويعني هذا ضعف إدراك تلك القيادات العربية دور القوات الجوية، وضعف استيعابها الدرس الذي أفرزته حرب ١٩٥٦. ويعني أيضاً أن استعداداتنا لحرب ١٩٦٧ لم تكن في المستوى الذي وصل إليه العدو، لنتمكن من مواجهته والغَلَبَة عليه. ونذكر ـ من قبيل المثال ـ أنه كان في مصر، يوم نشوب الحرب، ٢٦٠ طائرة مقاتلة ـ قاذفة، وقاذفة خفيفة وثقيلة، منها ٢٠٠ طائرة جاهزة، يقودها ١٥٠ طياراً فقط، وكانت هناك ٧٤ طائرة «سوخوي» و«ميغ ـ ٢١» جديدة في مرحلة التركيب. ولم يكن لها طيارون لاستعمالها[٨]. أما في القوات البحرية فقد كانت نسبة القطع الجاهزة للعمل لا تتعدى ٥٠ بالمئة[٩].

وكانت قوات الدفاع الجوي مسلحة بصواريخ «سام ـ ١» و«سام ـ ٢»، وقد أطلقتها دون تصويب دقيق، لضعف تدريبها وقلة خبرتها، وأعلنت عن إسقاط طائرات إسرائيلية كثيرة، رددتها أجهزة الإعلام، «وكانت كلها بلاغات خاطئة»[١٠].

---

(٨) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٨٨.

(٩) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

ولم تكن مصر قد أكملت يومذاك شبكة قواعدها الجوية بما يتناسب مع اتساع أرضها ومتطلبات الدفاع الجوي. ولو كان لدى مصر عدد كافٍ من المطارات ـ ولنفترضه ٥٠ مطاراً ـ تتوزع عليها القوات الجوية، لما أمكن الطائرات الإسرائيلية أن تغطي هذا العدد الضخم من المطارات في آن واحد.

وفي حين استعدت إسرائيل بتعبئة قواتها الاحتياطية حتى فاقت ربع مليون مقاتل، أي ما نسبته ١٣ بالمئة من تعداد سكانها، لم تجنّد الأقطار العربية المحيطة بفلسطين، وهي أقطار خط المواجهة ـ مصر وسوريا والأردن، باستثناء لبنان ـ سوى ٠,٨ بالمئة من مجموع سكانها.. وفي حين كان لدى إسرائيل نحو ألف طيار مدرب (أي ٢,٦ طيار لكل طائرة) و٥٨ مطاراً[١١]، كان لدى الأقطار العربية المذكورة طيارون بعدد الطائرات. أو أقل منه. ففي مصر كان لكل طائرة ٠,٨ طيار[١٢]، و ١٥ مطاراً[١٣]، كانت الطائرات محشورة في عشرة منها يوم هاجمتها الطائرات الإسرائيلية.

ولقد جاء ضعف الاستعداد وعدم توفير الوسائل اللازمة للدفاع، عاملين سهّلا على العدو تنفيذ خطته. وكمثل على ذلك نشير إلى التقويم الذي أورده الفريق عبد المنعم رياض، قائد مركز القيادة المتقدم في الأردن، في تقريره الذي أعده في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، في إثر انتهاء الحرب. فهو يقول: «ولو ان القوات الجوية الأردنية والعراقية قدمت كل ما في طاقاتها المحدودة عدداً، إلاّ أن ذلك لم يكن كافياً بأي حال لمعاونة القوات البرية أو لتغطية عملياتها جواً، وذلك يرجع أساساً إلى قلة عدد الطائرات وعدم وجود مطارات في الجبهة الأردنية تسمح للمقاتلات العراقية المحدودة المدى بالعمل منها لتغطية عمليات القوات البرية الأردنية»[١٤]. ويقول رياض أيضاً: «إنه لو أُمّن للوحدات أقل ما يمكن من الغطاء الجوي والمعاونة الجوية لأخذت المعركة شكلاً آخر».

وحينما قررت القيادة العليا المصرية إغلاق مضايق تيران، وحشدت القوات في سيناء، لم يكن خافياً على القيادتين السياسية والعسكرية أن القوات المسلحة كانت تعمل بملاكات السلم المنخفضة. فقد كانت الوحدات تعاني نقصاً في ملاكاتها بلغ حوالى ٣٧ بالمئة من الضباط، وحوالى ٣٠ بالمئة من الرتب الأخرى، و ٣٠ بالمئة في الأسلحة الخفيفة، و ٢٤ بالمئة في المدفعية، و ٤٥ بالمئة في دبابات التعاون، و ٤٠ ـ ٧٠ في الحملة الميكانيكية «ومعنى ذلك أنه لم يكن هناك احتمال تصعيد في الموقف السياسي والعسكري مع إسرائيل، وهو ما تم في مايو ١٩٦٧»[١٥].

---

(١١) حسن البدري، «من أشعل الحرب الثالثة في يونيو ١٩٦٧؟» السياسة الدولية، السنة ١٤، العدد ٥٣ (تموز/ يوليو ١٩٧٨).

(١٢) فوزي، المصدر نفسه، ص ٦٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(١٤) نص التقرير في كتاب سعد جمعة، معركة المصير، ونقله عنه: مصطفى، حرب حزيران ١٩٦٧: أول دراسة عسكرية من وجهة النظر العربية، ج ٢، ص ١٣٣ ـ ١٣٦.

(١٥) محمد عبد الغني الجمسي، «مذكرات،» نشرت في حلقات، في مجلة: كل العرب (باريس)، (٧ آب/ أغسطس ١٩٨٩ ـ ٥ آذار/ مارس ١٩٩٠)، انظر عدد (٧ آب/ أغسطس ١٩٨٩).

ولقد أدى هذا النقص في ملاكات الأفراد العاملين إلى أن يكون حجم الأفراد الاحتياطيين يزيد قليلاً على نصف إجمالي الأفراد في مسرح العمليات[١٦].

٢ ـ التدريب

إذا كان التدريب الفردي أساس تكوّن التشكيلة العسكرية كوحدة مقاتلة، فإن التدريب الجماعي الذي يتدرج من أصغر تشكيلة إلى أكبر تشكيلة عسكرية، هو أساس قتال الوحدات المقاتلة، سواء في الهجوم أو الدفاع. وما حدث قبل حرب ١٩٦٧ هو أن التدريب في الجيوش العربية المحيطة بفلسطين لم يبلغ المستوى المطلوب لتأهيل الضباط والجنود والتشكيلات تأهيلاً يمكّنهم من أداء المهام الموكلة إليهم، ومن استخدام الأسلحة التي بين أيديهم أحسن استخدام، وتحقيق أعلى درجات التعاون والتنسيق بين التشكيلات في مختلف مستوياتها. ويمكن القول إن هذه الجيوش لم تؤهل جيداً للحرب، ولم يبلغ تدريبها حد الكفاءة الذي تستطيع أن تبني القيادة السياسية عليه قرارها للدخول في حرب شاملة مع العدو.

وإذا أخذنا القوات المسلحة المصرية مثلاً على ذلك، لوجدنا، في مجال التدريب، أن هذه القوات «لم تعط هذا الموضوع [التدريب] حقه من الممارسة الحقيقية»[١٧]. وكانت التقارير التي ترفع إلى القائد العام عن تنفيذ خطة التدرب «مضللة»[١٨]. «ولم يتم التدريب على واجبات العمليات الحربية بسبب غياب واجبات الوحدات التفصيلية. واقتصر التدريب على واجبات عملية دفاعية عامة، انحصرت فقط في صد هجوم العدو المفاجىء. وظلت هذه الفكرة التدريبية تتكرر ما بين سنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧، إلى حد أن القوات البرية لم تتدرب إطلاقاً على أي واجبات أو مهمات تعرضية أو هجومية»[١٩]. يضاف إلى ذلك أن «جميع فرق الجيش لم يصل تدريبها في وقت السلم إلاّ إلى مستوى الكتيبة في الدفاع. ولم يتم تدريبها على الهجوم»[٢٠].

وفي الوقت نفسه، لم تسنح لمعظم الضباط والجنود الاحتياطيين فرصة للتدرب على الأسلحة والمعدات الحديثة التي كانت في حوزة الجيش يومذاك، إذ إنهم لم يستدعوا إلى الخدمة الاحتياطية في وقت السلم، حتى أن عدداً كبيراً منهم لم يُستدعَ منذ أن انتهت خدمته العسكرية في إثر حرب ١٩٥٦، على الرغم من أن حوالى ثلث جنود القوات المصرية التي اشتركت في حرب ١٩٦٧ كان من القوات الاحتياطية، التي استدعيت على عجل، ولم يُعَد تدريبها بصورة مرضية، ثم جرى دمجها داخل التشكيلات العاملة الأصلية في أكثر الفرق والوحدات، وهو ما أدى إلى إضعاف القدرة القتالية لهذه التشكيلات، إضعافاً ملحوظاً. كما

(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) فوزي، حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، ص ٥٩.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٦٠.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٦١.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

أن بعض الضباط عيِّن قادة لبعض التشكيلات قبيل نشوب القتال بوقت قصير. فقاد وحدات لا يعرف حقيقة مستواها القتالي، ولا مستوى تجهيزها وكفاءة رجالها، الذين لا يعرفون قائدهم الجديد في الوقت نفسه.

وإضافة إلى النقص في الملاكات البشرية والسلاحية، وهو ما أشرنا إليه، لم تكن جميع الأسلحة التي كانت بين أيدي القوات يوم نشوب الحرب جاهزة. فقد كانت هناك نسبة لا تقل عن ٢٠ بالمئة من مجموع الدبابات والعربات والقانصات غير صالحة للقتال، وكذلك حوالى ٢٥٠ ناقلة جنود مدرعة، ونحو ٢٥ بالمئة من المدافع. وذلك بسبب الأعطال الميكانيكية والفنية الناتجة من كثرة الحركة وطول المسافات التي قطعتها الوحدات في خلال الفترة السابقة لنشوب القتال، ولنقص قطع الغيار المترتب على اضطراب نظام الإمداد والتموين والشؤون اللوجستية بصفة عامة، نتيجة لسرعة حشد القوات. وبصورة عامة، كان كثير من التشكيلات يعاني نقص الوقود والمؤن والذخيرة، واضطراب نظام الاتصالات والمواصلات، وكثرة تنقلات التشكيلات من مكان إلى آخر، بسبب التعديلات العديدة التي كانت القيادة العامة تدخلها على الخطة الموضوعة[٢١].

هذا عن حالة القوات المسلحة المصرية ومدى استعدادها للحرب. أما القوات المسلحة السورية والأردنية، فلم تكن أحسن حالاً من القوات المصرية ولا أكثر استعداداً منها للحرب.

٣ ـ حرب اليمن

ثمة عامل آخر كان له تأثيره القوي في مدى جاهزية القوات المصرية للقتال، ذلك هو حرب اليمن. فقد أخذت هذه الحرب تستقطب القوات المصرية، شيئاً فشيئاً، منذ أواخر العام ١٩٦٢، حتى بلغت نحو ٧٠ ألف جندي في العام ١٩٦٤. وتحملت مصر في هذه الحرب أثقالاً مادية، عدا الأثقال العسكرية والسياسية. وتركت الحرب آثاراً سلبية في القوات المسلحة وتدريبها وانضباطها. «وهكذا فإن تأثير حملة اليمن السلبي على القوات المسلحة المصرية ترتب عليه دخولها معركة ١٩٦٧، وهي غير معدّة إطلاقاً للحرب الحديثة، ناقصة التدريب، منخفضة المستوى، كفاءتها القتالية ضعيفة جداً، فاقدة للانضباط العسكري، ومعداتها التي استخدمت في اليمن غير مصانة»[٢٢].

لقد شغلت حرب اليمن حوالى ثلث الجيش المصري، مع وحدات جوية وبحرية، عملت كلها أربع سنوات وأكثر، في مسرح حرب يبعد عن مصر حوالى ألفي ميل، دون أن تتمكن مصر من حسم الصراع سياسياً أو عسكرياً.

ولقد كان من الطبيعي أن يؤدي انشغال القيادة العامة بحرب اليمن إلى إهمال مسرح العمليات الرئيس في سيناء، ضد العدو الرئيس إسرائيل. وكان من نتائج هذا الانشغال:

---

(٢١) الموسوعة العسكرية، ج ١، ص ٦٣٧.

(٢٢) فوزي، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١) تناقص في القدرة على إعداد القوات وتجهيزها وتسليحها وتدريبها لتكون مستعدة للحرب حين تبدأها إسرائيل؛ (٢) تقصير في إعداد النطاقات والخطوط الدفاعية في سيناء وتجهيزها هندسياً وعملياتياً، والاكتفاء بتجهيز النطاق الدفاعي الأول القريب من الحدود الفلسطينية، في حين لم ينل خط المضايق، الذي يُعَد أهم خط دفاعي عن مصر، الاهتمام الكافي؛ (٣) ضعف القدرة على تطبيق الخطة «قاهر» بسبب غياب ثلث القوات المسلحة في اليمن، لأن الخطة وضعت على أساس قيام جميع القوات المسلحة بتنفيذها وليس على أساس ثلثيها.

رابعاً: الضربة الأولى

١ - الضربة الأولى ومبادىء الاستراتيجية

يمكن القول إنّ الاستراتيجية العسكرية العربية ما قبل حرب ١٩٦٧ كانت ذات قوام سياسي إعلامي، أكثر منه عسكرياً. ولأنّها بهذا القوام ذي الصفات المذكورة، لم تستطع أن تتصدى لجوهر الاستراتيجية المعادية ولا لمبادئها وأسسها ومفاهيمها وأهدافها، التي كانت، كلها، تصبّ في هدف واحد هو ضمان أمن إسرائيل في إطار الظروف والشروط والعوامل الجيو- ستراتيجية التي كانت إسرائيل تعيشها وتُحاط بها، إضافة إلى الخطط التوسعية الإحلالية والسيطرية التي كانت تسعى لتطبيقها.

كانت إسرائيل، قبل عام ١٩٦٧، تعيش في وضع جيو- ستراتيجي حرج، حتى ان هذا الوضع كان يحصرها في زاوية ضيقة لا تستطيع فيها حراكاً. ففي قطاع غزة كان الفدائيون يضربون ويفرّون، وعلى الجبهة السورية كانت تطل القوات على وادي الأردن وتلامس الجليل، وفي الصفة الغربية كانت القدس العربية تتحكم بالشطر الثاني من القدس، وتهدد بقطع الطريق الذي يصل ما بين الشطر اليهودي وسائر إسرائيل، وفي سيناء وغزة كانت القوات المصرية متمركزة وتهدد الرئة التي تتنفس بها إسرائيل في ميناء إيلات بالاختناق. والأهم من هذا وذاك، أن خاصرة إسرائيل كانت ضيقة هشة.

كان من الطبيعي أن يكون المبدأ الأوّل في الاستراتيجية المعادية، حينما يبرز بعض ملامح احتمال صراع مسلح، هو عدم السماح للعرب بأن يكون زمام المبادرة بين أيديهم، لأنّ امتلاكهم ذلك الزمام لا يعني، بالنسبة إلى إسرائيل، سوى احتمال تعريضها للخطر الجسيم. ومن هنا نبعت المبادىء الأخرى للمذهب العسكري الإسرائيلي، مثل: الهجوم الوقائي، والضربة الإجهاضية، ونقل الحرب إلى أراضي الخصم، والمفاجأة.

كان يفترض بالفكر الاستراتيجي العربي أن يعي هذه المفاهيم، وأن يدرس الوضع الجيو- ستراتيجي لإسرائيل، ويستنتج الظروف والشروط التي إذا توافرت فإن اسرائيل ستستخدم السلاح في حرب محدودة أو شاملة[٢٣].

---

(٢٣) انظر في هذا الشأن: هيثم الكيلاني، متى تحارب إسرائيل (دمشق: وزارة الدفاع، ١٩٦٤).

غـير أن مثل هـذه الدراسـة الشاملة المعمقـة لم تكن في حسابـات القيادات العسكـرية الغربية. وحينما فاجأت إسرائيل العرب بادئة بهجومها الجوي عـلى القوات الجـوية المصريـة، تبيّن أن انهيار القوات الجوية المصرية، الذي أدى، بعد ذلك، إلى انهيار القـوات المسلحة في مصر والأردن وسوريا، كان وليد إهمال مبادىء الاسـتراتيجية العسكـرية وأسسهـا ومفاهيمهـا إهمالاً استمر سنوات كثيرة، كـما كان وليـد فقدان اسـتراتيجية شـاملة واستراتيجيـة عسكريـة عـربيتين لمـواجهة الأزمـة بشقيها السيـاسي والعسكري. وقـد انعكس هذا كله عـلى القـوات المسلحـة واستعدادهـا للقتال وتلقّي الضربـة الأولى، وعلى أسلوب البلدان العـربيـة في إدارة الأزمة ثم إدارة الحرب.

٢ ـ نتائج الضربة واستثمارها

لقد استطاع سـلاح الجو الإسرائيـلي أن يضع سـلاح الجو المصري خـارج المعركـة منذ الساعات الأولى لبدء القتال، بفضل المباغتـة والمحافـظة على المبـادأة، وبفضل التنـظيم الجيد لعمليات الهجوم ولأعمال الصيانة والتموين. ومقابل ذلك كان الإهمـال واللامبـالاة، وضعف الاستعدادات في الجانب العربي، من الأسباب التي ساعدت عـلى نجاح المبـاغتة. كـما كانت المعلومات الدقيقة التي توافرت للقيادة الإسرائيلية عن القواعد الجوية العربية عاملاً حاسـماً في تحقيق المباغتة، التي أدت إلى خسران مصر ٨٥ بالمئة من الطائرات المقـاتلة والمقاتلة ـ القـاذفة وجميع القاذفات الثقيلة والخفيفة، في حين كانت التقديرات التي ذكرها قائد القوات الجوية في اجتماع عبد الناصر بالقيادة العامة في ٢ أيار/ مايو، في حـال بدء إسرائيـل الحرب، تشـير إلى أن خسائر القوات الجوية المصرية ستتراوح بين ١٥ بالمئة و ٢٠ بالمئة.

يمكن القول أيضاً إن الضربة الجويـة الإسرائيلية للقـواعد الجـوية والـطائرات الجـاثمة عليها في مصر، ثمّ في الأردن وسوريا، أضعفت، أكثر مّما يجوز لها أن تضعف، قدرة القـوات المسلحـة العربيـة وإرادتها في خـوض الحرب ردّاً عـلى الهجوم. لقـد كشفت الضربة الجـويـة الغـطاء الجوي عن القـوات المسلحة العـربية، وعرّضتـها لتقييـد أو فقـدان حـريـة الحـركـة والمنـاورة، وأضعفت قدرتهـا على استخـدام أسلحتها الحـديثة. لكن أهمّ مـا أثرت فيـه تلك الضربـة، هو إرادة القتـال لدى القيـادات السياسيـة والعسكريـة، فبعضها أصيب بمـا يشبـه الشلل والانهيار وفقدان القدرة على القيادة والسيطرة على القوات.

وقد استغلت إسرائيل النتائج القاسية الفورية التي نجمت عن الضربة الجوية، فدفعت قواتها في حرب شاملة ضاغطة بشـدة، وفق استراتيجيـة هجوميـة، أتاحت لهـا الحصول عـلى المبادأة وحشد قـواتها وتـركيزهـا في النقاط التي يعـطيها اخـتراقها، والاستيـلاء عليها، قـدرة ومرونة أوسع في تنفيذ عملياتها الهجومية الواسعة النطاق، وذلك على خلاف الحال التي كانت عليهـا القوات العـربية حـين فرضت عليهـا، سلفاً، القتـال ضمن إطار اسـتراتيجية دفـاعية محدودة النطاق، تقوم على رد الفعل المحدود أكثر مّما تقوم على الفعـل الايجابي. ولـذلك رُسِم للقوات العربية القتال الدفاعي الثابت، في حين خطط العدو لقواته القتال الدينـامي المتحرك ودرّبها ونظّمها وفقاً لأساليبه.

ولقد سعت إسرائيل، في حرب ١٩٦٧، إلى تنفيذ استراتيجيتها الهجومية ضمن مناخ مناسب وملائم لتحقيق النجاح لاستراتيجية العمليات العسكرية وتكتيكاتها. وقد حصلت على هذا المناخ بضربتها الجوية القوية، التي كانت مفتاح الحرب، بمثل ما كانت السبب في ترجيح كفة ميزان القوى لمصلحتها ترجيحاً شديداً. فهي قد أوقعت القيادات العسكرية العربية في اضطراب وقلق شديدين، انعكسا على مواقف هذه القيادات وتصرفاتها في ادارة الحرب. ويمكننا القول، إنّ القوات البرية الإسرائيلية باشرت القتال ضمن إطار استراتيجي شامل اتصف بضعف الفعل العسكري العربي المضاد، أو بانعدامه في بعض الأحيان، بسبب الشلل الذي أحدثته الضربة الجوية، وعدم استخدام القوات الاحتياطية في المكان والزمان المناسبين، وانعدام الفعل العسكري المتناسق بين الجبهات العربية الثلاث.

٣ ـ إرهاصات الضربة الأولى

ثمة حادثان سبقا هجوم ٥ حزيران/ يونيو. ولو نظر فيهما، في الوقت المناسب، وخضعا للتحليل والتنبؤ، فربما كانا مؤشرين يغيّران معالم الموقف العسكري المصري. ولكن أسلوب معالجة الأمور، بصورة عامة، في القيادة العامة العسكرية، كان يتسم باللامبالاة حيناً، وبالاهمال والاسترخاء حيناً آخر، وبالفكر البيروقراطي دائماً.

فقد نشطت وحدات الاستطلاع المعادية على طول الجبهة، يوم ٣ حزيران. ورصدت الوحدات الأمامية المصرية ذلك النشاط، وتأكد لها «أنّ العدو كان يجري إجراءات الفتح لقواته تمهيداً للهجوم [...] ثمّ أبلغت أن العدو يدعم قواته على هذا الخط [بيرين ـ العوجة] بقوات إضافية. وقد أرسلت هذه المعلومات أيضاً الساعة السابعة يوم ١٩٦٧/٦/٥، ولم تطلع هيئة عمليات القوات المسلحة عليها إلاّ في الساعة العاشرة إلاّ الثلث»[٢٤].

أما الحادث الثاني فقد لخصه رئيس المحكمة العسكرية التي عالجت بعض قضايا هزيمة ١٩٦٧ بقوله: «إن ما يقال عن أن الضربة الجوية المركزة كانت بمثابة إعلان الحرب هو قول غير دقيق. إذ حدث هجوم إسرائيلي بري على الحدود المصرية في الساعة ٧:١٥ من صباح نفس يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ قامت به طلائع القوات الإسرائيلية على المحور الأوسط في سيناء. وفي هذا الهجوم احتلت إسرائيل موقعاً متقدماً داخل حدودنا المصرية في منطقة أم بسيس الأمامية. أي أن هذا الهجوم البري حدث قبل قيام إسرائيل بضربتها الجوية المسعورة بحوالى ٩٠ دقيقة [...] لقد فقدنا فرصة ثمينة للغاية هي فرصة الساعة والنصف التي مرّت بين وضوح نية إسرائيل العدوانية في اشتباك وقع فيه قتلى وجرحى من الجانبين وبين الساعة التاسعة إلاّ الربع حينما انفجر الموقف كله بالهجمات الجوية»[٢٥].

---

(٢٤) أمين هويدي، حروب عبد الناصر، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١٧٥.

(٢٥) أورد هذا النص أمين هويدي، في: المصدر نفسه، ص ١٧٤ ـ ١٧٥. وقد نقله عن كتاب الفريق صلاح الحديدي، شاهد على حرب ١٩٦٧، ودون أن يذكر أي تفصيل أو توضيح عن كتاب الحديدي. وتابع هويدي قائلاً: «إلاّ أن الفريق عبد المحسن مرتجي (قائد الجبهة) ينكر وقوع مثل هذا الهجوم، بينما يؤكده اللواء عبد الحميد الدغيدي (قائد القوة الجوية في سيناء) في حديث له في مجلة: آخر ساعة (١٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٤).

يضاف إلى ذلك أنّه كانت هناك بعض دلائل تشير إلى أن العدو الإسرائيلي قد خطط لهجوم يبدأ بضربة جوية للقوات الجوية العربية. ومن هذه الدلائل ما ذكره محمد حسنين هيكل في حديثه عن زائر أوروبي زار مصر وأخبره أن رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي أعدت خطة هجومية يتولى فيها سلاح الطيران تدمير قاعدة الصواريخ المصرية في الصحراء الغربية بغارة جوية مفاجئة وشاملة ومركزة[26]. كما روى أيضاً أن معلومات وصلت إلى مصر قبل الحرب من بلد صديق، مفادها أن طائرات استراتيجية قامت باستطلاع فوق مصر ليلة ٣١ أيار/ مايو - ١ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وأنّها وصلت، دون عوائق، إلى مشارف القاهرة. ولما سئلت القيادة العامة عن هذا الأمر، أجابت بأن الخبر غير صحيح، وأنّه لا ينبغي التشكيك في مقدرة الجهاز الدفاعي المصري[27].

ويمكن القول إن تاريخ الهجوم الإسرائيلي في يوم ٥ حزيران/ يونيو لم يكن بعيداً عن أذهان المسؤولين العرب في بلدان المواجهة. فقد اعترف الملك حسين بأنه توقع أن تبدأ إسرائيل هجومها يوم الاثنين ٥ حزيران/ يونيو، ولهذا أمر، مساء يوم الأحد، قيادة سلاح الطيران بأن تعدّ الطائرات للعمل عند بزوغ فجر يوم الإثنين[28]. وما ان علم الأردن بالهجوم الجوي المعادي على مصر في الساعة ٨:٥٠، حتى انطلقت الطائرات الأردنية في الساعة ١١:٠٠ تضرب قواعد جوية إسرائيلية. وحينما انتهت المعركة الجوية بالنسبة إلى الجبهة المصرية، ارتدّت الطائرات الإسرائيلية إلى الجبهة الأردنية بعد ظهر يوم ٥ حزيران/ يونيو، فهاجمت القاعدتين الجويتين في عمّان والمفرق، ودمرت، في ساعتين، ما فيهما من طائرات، وخرّبت المدارج والمنشآت.

٤ - في مفهوم المفاجأة ونتائجها

حينما قبلت مصر بألّا تكون البادئة في الحرب، كانت قد تخلت عن مبدأ المبادرة والمبادأة. وقد تولد هذا القرار السياسي من أسباب عدّة، كان أحدها اقتناع عبد الناصر بأن مصر إذا ما بدأت بالضربة الأولى «ففي هذه الحالة ستحارب أميركا وليس إسرائيل»، كما قال المشير عامر بحضور عبد الناصر في اجتماع القيادة العامة للقوات المسلحة في ٢ أيار/ مايو ١٩٦٧[29].

وإذ اتخذت القيادة السياسية هذا القرار، كان يفترض بالقيادة العسكرية أن تعيد تقدير الموقف من جديد، في ضوء القرار السياسي، وأن تتخذ جميع الاجراءات والاستعدادات التي

---

(٢٦) الأهرام، ٢٦/٤/١٩٦٧.

(٢٧) الأهرام، ٩/١٠/١٩٦٧.

(٢٨) الحسين بن طلال (ملك الأردن)، حربنا مع إسرائيل، تحرير نيك فانس وبيار لوير؛ ترجمة دار النهار (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨).

(٢٩) من حديث الفريق محمد صدقي محمود، قائد القوات الجوية والدفاع الجوي في مصر في حرب ١٩٦٧، مجلة الحرس الوطني (السعودية)، (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥).

تتناسب مع المفهوم الاستراتيجي الجديد المحدد: احتمال بدء الحرب بمبادأة من العدو وبضربة أولى منه. وهي إجراءات واستعدادات تتطلب إعادة النظر في الخطة الدفاعية، وفي انتشار القوات، سواء في سيناء أو في غرب القناة، وخصوصاً القوات الجوية، فقد كانت الطائرات كثيفة الوجود في القواعد الجوية في سيناء. كما كان الوضع الدفاعي الجديد يتطلب تكثيف الدفاع البري والجوي عن منطقة الممرات، وأن تزداد القوات المسلحة يقظة وحذراً، وخصوصاً القوات الجوية والدفاع الجوي[30]، فتكثف الدوريات والمظلات الجوية في مناطق الجبهة وفوق المطارات.

وثمة وسائل رصد ومراقبة وإنذار كثيرة كان يمكن تدبيرها وتشغيلها في مرحلة الإعداد للمواجهة المحتملة. ولكن ذلك لم يتم بالشكل الكامل والمطلوب، إلى الحد الذي يمكن الركون عنده إلى أن الحماية من المفاجأة أصبحت مضمونة.

تأسيساً على هذا، ونظراً إلى أن نتائج الحرب قد ربطت ـ بصورة عامة ـ بالضربة الجوية، القائمة على المفاجأة، يمكن القول إنّه من المتعذر الأخذ بمفهوم «المفاجأة» بهذا الشكل الذي حدثت فيه، أخذاً مطلقاً. ذلك أن مقدمات الحرب، التي كانت القيادتان السياسية والعسكرية في مصر قد اتخذتا القرارات بشأن أكثرها (سحب القوات الدولية، إغلاق خليج العقبة، تأليف وتنشيط القيادات المشتركة العسكرية الثنائية والثلاثية، التعبئة العامة والحشد والانتشار، القرار بألّا تكون مصر هي البادئة بالحرب. . .) والحادثين اللذين وقعا في سيناء يومي ٣ و ٥ حزيران/ يونيو، والتأكيد الواضح لتصميم إسرائيل على المبادرة إلى الحرب ـ وهو التأكيد الذي أبلغه عبد الناصر إلى المشير عامر والقيادة العامة في اجتماع عقد في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في ٢ أيار/ مايو، دون الأخذ بتحديد يوم ٥ حزيران/ يونيو موعداً لبدء الهجوم الإسرائيلي، نظراً إلى اختلاف الأقوال فيه ـ جميعها تجعل الأخذ المطلق بمفهوم «المفاجأة» ضمن إطار المقدمات والأحداث التي أشرنا إليها غير دقيق في استعمال مصطلح «المفاجأة» بمعناها العسكري.

وفي جميع الأحوال، لم يكن الانهيار الذي تبع المفاجأة أمراً لا بد من حدوثه بالضرورة. فالمفاجأة تخلّف اختلالاً في توازن القيادات والقوات، ربما يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة، ولكن الاختلال سرعان ما يزول حينما تعود القيادات إلى تماسكها وإمساكها بأزمة مسرح العمليات. وربما استطاعت أن تنتزع المبادرة في الصد والهجوم المضاد. إن ما جرى في الجانب المعادي في حرب ١٩٧٣ يؤكد هذه المقولة، فقد تلقّت إسرائيل الضربة المفاجئة التي أفقدتها توازنها، بعض الوقت، ولم تكن بعد عبّأت قواتها. في حين أنّ مفاجأة حرب ١٩٦٧

---

(٣٠) نشرت مجلة المصور المصرية، في عددها الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢١، أن الخبراء العسكريين المصريين أعدوا تقريراً بنواقص الدفاع الجوي رفعوه إلى القيادة العامة في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧، ثم درس بحضور مارشال سوفياتي مختص، وبنيت عليه اقتراحات لمعالجة نواقص الدفاع الجوي، انتهت إلى الإهمال.

حدثت والتعبئة الكاملة كانت قد تمت في بلدان المواجهة، وحشدت القوات وانتشرت في المواقع المحدّدة لها.

لا ريب في أن تقييد القواعد الجوية ومراكز الدفاع الجوي، ومنعها من إطلاق النار بسبب تحركات نقل جوي قد أثّرا في فاعلية جهاز الدفاع الجوي المصري، وأوقعاه في بلبلة واضطراب ما بين تقييد إطلاق النار وضرورة إباحته، إضافة إلى عدم فاعلية الصواريخ المضادة للطائرات إن جاءت هذه على ارتفاع واطىء. فتأثير هذه الصواريخ كان فعالاً على ارتفاع ألف متر فأكثر، في حين حلقت الطائرات الإسرائيلية المغيرة على ارتفاع دون ذلك كثيراً (٢٠ ـ ٣٠ متراً).

يضاف إلى ذلك، أن الضربة الجوية حين حدثت، كانت القيادة العامة في القاهرة، وقيادات التشكيلات الكبرى في سيناء، شبه خالية من القادة. ذلك أن القائد العام وقائد القوات الجوية والدفاع الجوي ورئيس هيئة العمليات وقادة آخرين كانوا في طائرة تقلهم إلى سيناء للاجتماع بقادة القوات فيها. وكان قسم آخر من ضباط القيادة العامة وقيادة القوات الجوية يودّعون في المطار القائد العام ومرافقيه. وكان معظم ضباط قيادة الجبهة والقيادات الأمامية مجتمعين في مطار تمادة في سيناء لاستقبال القائد العام. وفي حين كانت هذه الظروف تتجمع في صباح ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، كانت الطائرات الإسرائيلية قد انطلقت متجهة إلى القواعد الجوية المصرية لتبدأ هجومها عليها في الساعة ٨:٤٥. وحينما عاد القائد العام إلى القاهرة، كانت المطارات العسكرية المصرية حولها تحت الهجوم الجوي، فهبطت طائرته في مطار القاهرة الدولي.

خامساً: القيادة

١ ـ في التنظيم القيادي

تركت حرب ١٩٥٦ ونتائجها آثاراً عميقة في القيادات السياسية والعسكرية المصرية. وكان من الطبيعي أن تسعى هذه القيادات لرد الاعتبار لذاتها وللقوات المسلحة، فتسعى لإلغاء المكاسب التي حصلت عليها إسرائيل في الحرب. «ومع ذلك فإن الفترة التالية لحرب ١٩٥٦، وحتى بداية أزمة ١٩٦٧، لم تشهد أي استعداد جدي من جانب عبدالناصر لمواجهة عسكرية مع إسرائيل. ويتفق معظم المحللين على أن عبدالناصر بالرغم من اقتناعه بحتمية الصدام المسلح مع إسرائيل، بل وتصريحه أحياناً بأن الحرب هي الحل الوحيد للمشكلة الفلسطينية، كان حريصاً على تفادي صدام مسلح معها، إلاّ إذا توافرت له ثلاثة عوامل: تفوّق عسكري عربي، ووحدة وتضامن عربيان، وعزل إسرائيل عن القوى الغربية»[٣١].

ونظراً إلى الدور الاستراتيجي القيادي الذي أداه عبد الناصر بكفاءة ونجاح نادرين في

---

(٣١) حسن نافعة، مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٧.

حرب ١٩٥٦، سواء في المجال السياسي أو في الميدان العسكري، بدا أن دور المشير عبد الحكيم عامر، نائب القائد الأعلى، القائد العام للقوات المسلحة، قد أخذ يتقلص، لتشع شخصية عبد الناصر زعيماً سياسياً قومياً ومصرياً، وقائداً استراتيجياً.

ولقد أدت ظروف داخلية معقدة وكثيرة إلى نشوء مراكز قوى تتنازع على السلطة، كان المشير عامر يمثل أبرزها وأقواها في إطار القوات المسلحة. وهكذا استعاد المشير عامر دوره في السيطرة على القوات المسلحة، وتجميع أزمّة القيادة بين يديه وأيدي أنصاره، بدءاً بوزير الحربية، وقادة صنوف الأسلحة، وقادة الفرق وأجهزة الاستخبارات العسكرية.

وهكذا غابت في مثل هذه التشكيلة القيادية، هيئات الأركان التي تؤلف الدماغ المخطط والمفكر والمنسق والمدير والمتابع والمراقب في القيادات العسكرية. وهي التي تساعد القائد على القيادة والتوجيه والسيطرة. ففي حين كان في القيادة العامة للقوات المسلحة تشكيلة أركانية اسمها «هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة» بكل إداراتها وشُعَبها واختصاصاتها، مثلها مثل هيئات الأركان في القيادات العامة للقوات المسلحة في البلدان الأخرى، كانت هذه الهيئة محجوبة في الظل، مسلوبة الوظائف. وفي حين كانت قيادات صنوف الأسلحة (القوات الجوية والدفاع الجوي، القوات البحرية، القوات البرية، قوات السواحل، قوات الحدود، قوات قطاع غزة) مرتبطة، من الناحية التنظيمية، بهيئة الأركان العامة، كان قادة هذه القوات يرفضون هذا الارتباط، ويتجاوزون الهيئة، متصلين اتصالاً مباشراً، في كل شؤونهم، بشخص القائد العام أو بمكتبه.

وهكذا مُسّ جوهر التنظيم العسكري. ولم تعد برامج التدريب المشترك بين مختلف هذه القوات تجد لها هيئة أو مؤسسة مسؤولة عن الإشراف على تنفيذها، وامتحان القوات في تدريبها الخاص بها وتدريبها المشترك، بدءاً من أصغر تشكيلة وصولاً إلى مستوى العمل العسكري المشترك في الدفاع عن الدولة.

وهكذا لم يكن غريباً ألا يعرف القائد العام درجة الكفاءة القتالية لقواته، وجاهزيتها للقتال. وحينما زار المشير عامر سيناء، في أثناء حشد القوات وانفتاحها قبيل بدء الحرب، فوجيء عندما أخبره الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميداني «إن قواته غير مدربة على الهجوم. وكان ذلك يعني أن القائد العام لا يعرف كفاءة قواته التي تمّ حشدها في سيناء»[٣٢].

ولم يكن غريباً أيضاً ألا يأخذ القائد العام بوجهات نظر كبار ضباط هيئة الأركان العامة، أو أن يهمل تقاريرهم ولا يناقشهم في آرائهم واقتراحاتهم، على الرغم من خطورة الموضوعات التي كان يبحثها بعض تلك التقارير. ونضرب مثلاً على ذلك في التقرير الذي قدمه رئيس هيئة العمليات في القيادة العامة إلى المشير عامر في أواخر العام ١٩٦٦، وبحث فيه أمر النواقص والمشكلات التي تعانيها القوات المسلحة، والتي أثرت في كفاءتها القتالية

(٣٢) الجمسي، «مذكرات،» كل العرب (٧ آب/ أغسطس ١٩٨٩).

وجاهزيتها. وقد حذّر رئيس الهيئة في ختام التقرير «من القيام بمواجهة عسكرية مع إسرائيل، ولفترة زمنية طويلة قادمة [. . .] ويبدو أن المشير عامر تجاهل هذا التقرير، ولم يضعه في اعتباره عندما وافق خلال مايو ١٩٦٧ على غلق مضيق العقبة الذي يترتب عليه الحرب»[٣٣]. وقد وجد الفريق الأوّل محمد فوزي في أواخر آب/ أغسطس ١٩٦٧ هذا التقرير في خزانة منزل المشير عامر «دون أن يبدي المشير عامر عليه أي تعليق».

ولقد بلغ الإهمال، أحياناً، حدوداً جدّ خطيرة، مثل ما جرى في عدم تبليغ كبار القادة توقّع قيام إسرائيل بهجوم على مصر في مدّة ٤٨ ـ ٧٢ ساعة بدءاً من مساء ٢ حزيران/ يونيو، ذلك التوقع الذي شرحه عبدالناصر للقيادة العامة. فقد قال الفريق الأول عبدالمحسن مرتجى قائد الجبهة، وهو يصف ما حدث في مطار تماده حينما كان ينتظر، مع قادة آخرين، وصول طائرة المشير عامر صباح ٥ حزيران/ يونيو، «إننا لم نتوقع الغدر من جانب العدو، أو على الأقل كانت الصورة العامة بالنسبة للموقف كله لا تنبىء بأن إسرائيل ستبدأ ضربتها بهذه السرعة»[٣٤].

وتدل هذه الواقعة على أن توجيهات الرئيس وتحذيره، لم تكن قد بلغت بعد مسامع قائد الجبهة، المسؤول الأوّل عن قيادة جبهة سيناء، وقد مضى على صدورها أكثر من ٦٠ ساعة.

٢ ـ في القيادة العامة

يمكن القول إن جميع ضباط القوات المسلحة العربية الذين اشتركوا في حرب ١٩٦٧، كانوا قد تخرجوا من مدارس وكليات عسكرية وطنية أو عربية أو أجنبية، وإنّ بعضهم درس في معاهد عسكرية عليا أجنبية، سواء في الاتحاد السوفياتي أو في الولايات المتحدة أو فرنسا أو بريطانيا أو غيرها، ولم يكن ينقصهم التنوع في الاختصاصات القيادية أو الميدانية.

غير أن عوامل عدة أدت إلى ضعف استخدام هذه الكفاءات حينما انتشرت مفاهيم غير عسكرية بين القيادات وصفوف الضباط، انتهت إلى تبنّي بعض القيم غير العسكرية، وإلى نشوء تكتلات وتوضعات أثرت في تكوين القيادات ومهامها.

ونورد مثلاً على ذلك ما جرى في مصر، باعتبار القوات المسلحة المصرية هي القوة الضاربة العربية الكبرى، وباعتبار مصر هي الدولة القائدة يومذاك في ميدان الصراع العربي ـ الإسرائيلي، عسكرياً وسياسياً.

لقد عهدت القيادة السياسية إلى المشير عبد الحكيم عامر بعدّة مناصب عسكرية، هي: نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، والقائد العام للقوات المسلحة، ووزير الحربية، إضافة إلى منصب سياسي هو نائب رئيس الجمهورية، ومناصب ومهام سياسية ومدنية وعسكرية

---

(٣٣) من حديث الفريق أنور القاضي، رئيس هيئة العمليات في القيادة العامة المصرية في حرب ١٩٦٧، مجلة آخر ساعة (٨ حزيران/ يونيو ١٩٨٨).

(٣٤) الجمسي، «مذكرات،» كل العرب (٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٩).

أخرى تراكمت بمرور الزمن. ويبدو أن مجلس قيادة الثورة، يوم قرّر إسناد منصب القائد العام إلى الرائد عبدالحكيم عامر في إثر انتصار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، قوّم إمكانات الرائد عامر بأنّها قادرة على قيادة القوات المسلحة، فرفعه إلى رتبة لواء، ثمّ إلى رتبة مشير في العام ١٩٥٨.

وحينما أوكلت إلى المشير عامر مناصب ومهام كثيرة أخرى، كان لا بد للعبء الذي يحمله القائد العام من أن يكون جدّ ثقيل عليه، وأن يؤثر ذلك في قدراته وطاقاته التي يخصصها لشؤون القوات المسلحة تأثيراً مباشراً وعميقاً، إضافة إلى أن القاعدة الثقافية العامة والعسكرية لديه لم تكن قد بلغت حد القدرة الكافية على معالجة قضايا الإدارة العليا للقوات المسلحة في السلم والحرب.

ولقد مرت على القوات المسلحة المصرية تجربة عسكرية هامة في حرب ١٩٥٦. وعلى الرغم من أن تلك التجربة انتهت بنصر سياسي، فإنّ ماجرياتها العسكرية لم تأخذ حقها من الدراسة العميقة المنفصلة عن النصر السياسي. وكان يفترض بتلك الدراسة أن تؤدي إلى إعادة النظر في التركيبة القيادية، سواء في مستوى القيادة العامة أو في مستوى قيادات القوات المسلحة. غير أن ترسخ فكرة «النظام الأبوي» لدى القائد العام، وانتشار نظام «الشلل» حالا دون إجراء أي تغيير. واستخدم النصر السياسي ليغطي الدروس العسكرية ويمتصها ولا يبقي لها أثراً. وخصوصاً في مجال القيادات والعلاقات الشخصية. وعوضاً عن أن تجنح القيادة العامة إلى إصلاح نفسها، والاستفادة من دروس حرب ١٩٥٦ لتقويم أداء القوات المسلحة وقياداتها في مختلف المستويات، وإعادة تنظيمها تنظيماً حديثاً، أصيبت بالترهل والاسترخاء، واستحكام البيروقراطية، وتغليب العلاقات الشخصية والولاء الشخصي في دائرة مراكز القوى.

ويبدو أن المشير عامر قد رسخت دعائمه في القيادة العامة ترسخاً أدّى إلى ما يشبه الفصل بين القيادة السياسية العليا والقيادة العسكرية العامة، حتى أصبح مالكاً القطاع العسكري كلّه في الدولة، فلا تقربه يد، ولا يمسّه أحد من خارج إطار القائد العام نفسه، وحتى غدا رئيس الجمهورية، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، يحسب لرغبة المشير عامر في الاستقلال بإدارة القوات المسلحة حسابها، ويداري حساسيته، فلا يقارب شؤون القوات المسلحة إلّا لماماً، وإن حدث ذلك فمن خلال القائد العام شخصياً.

هكذا، بإيجاز شديد، كانت ملامح العلاقة بين القيادة السياسية العليا والقيادة العامة للقوات المسلحة عشية نشوب حرب ١٩٦٧.

وحينما أطلت أزمة حرب ١٩٦٧، لم تكن القيادة العسكرية، في كفاءتها وقدراتها الذاتية، لترقى إلى مستوى قيادة حرب شاملة في حجم تلك الحرب. ويتعلق الأمر بشخص القائد العام للقوات المسلحة، المشير عبدالحكيم عامر، أكثر ممّا يتعلق بغيره. فقد كان هو المسؤول عن القوات المسلحة مسؤولية كاملة ومطلقة، في حين أن تجربته القيادية في حرب

١٩٥٦ ، يوم تبنّى نظرية القتال إلى آخر رجل وآخر طلقة في سيناء، قد «ألقت ظلالاً من الشك على قدراته»[٣٥].

ولا بد هنا من الإشارة إلى أنّه كان للعوامل الداخلية، وخصوصاً ما يتعلق بأمن ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، أثر في تغليب الظاهرة السياسية ـ الأمنية على غيرها من الظواهر. وانتشر هذا التغليب في الإطار العسكري، وتجاوز منصب القائد العام إلى مناصب أدنى منه. وحينما شعر القائد العام بخطر هذه الظاهرة، حين قرب أوان حرب ١٩٦٧ ، اضطر إلى تغيير ١٢ ضابطاً من ذوي الرتب الكبيرة في المناصب القيادية الميدانية العالية، لأنّهم لم يكونوا، من الناحية القيادية العسكرية، أهلاً لهذه المناصب. لكن هذا الإصلاح جاء متأخراً.

٣ ـ في التقدير والمعلومات

يمكن القول إن القرار السياسي بإغلاق مضايق تيران لم يكن مبنياً على دراسة دقيقة ومعمقة لحالة القوات المسلحة وقدراتها ومدى استعدادها للقيام بحرب تبادر هي إليها هجوماً، أو تُفرض عليها دفاعاً. وليس لدينا ما يشير إلى أن القيادة السياسية العليا المصرية كانت على اطلاع كامل ومفصل بحالة القوات المسلحة، إذ لم يرد في ما نشر عن حرب ١٩٦٧ من دراسات ومذكرات ووثائق ما يشير إلى ذلك. إلاّ أن المؤكد أن مسند قرار إغلاق المضايق ـ أو أحد مسانده ـ كان إعلان القيادة العامة العسكرية أن القوات المسلحة جاهزة للحرب. ولكن ما يمكن قوله أيضاً إن العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية كانت تتطلب أن تتولى القيادة السياسية سبر حالة القوات المسلحة بطرائق عدة.

وقد تكون فعلت ذلك، ولكن لم يظهر في مذكرات كبار القادة السياسيين والعسكريين الذين كانوا في مواقع القيادة والمسؤولية في العام ١٩٦٧ ولا في تصريحاتهم ما يشير إلى ذلك.

ولقد كان المشير عامر أكد لعبد الناصر في اجتماع القيادة العامة في أيار/ مايو ١٩٦٧ أن «كل شيء على أتمّ استعداد» جواباً عن قول الرئيس «إذا قفلنا المضايق فالحرب مؤكدة ١٠٠ ٪»[٣٦].

ويمكن القول إن هذا التأكيد من القائد العام لم يكن قائماً على أساس عسكري علمي. وليس هناك ما يدل على أن القائد العام حينما أبلغ القيادة السياسية العليا استعداد القوات المسلحة، قد استند في موقفه هذا إلى تقارير عسكرية من الأجهزة المتخصصة، بشكل يسمح له بإعلان هذا الموقف الذي ترتبت عليه نتائج جد خطيرة.

ولقد كان ثمة اختلاف في تقدير الموقف السياسي والعسكري قبيل نشوب الحرب، ظهرت معالمه في إطار القيادة الاستراتيجية العليا في مصر، وأثّر تأثيراً جذرياً في المفهوم

---

(٣٥) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، كتاب نشر على حلقات في صحيفة القبس الدولي من ١٩٨٨/٩/٨ إلى ١٩٨٨/١٢/٢٥ ، انظر عدد: ١٩٨٨/١٠/١٧ .

(٣٦) الجمسي، المصدر نفسه (٧ آب/ أغسطس ١٩٨٩).

الاستراتيجي للخطة الدفاعية، وفي ماجريات الحرب بعد ذلك. وتتمثل معالم الاختلال فيما يلي:

أ ـ درس اجتماع عسكري حضره عبد الناصر والقائد العام وقادة الأسلحة والفرق، عقد في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٧، الخطط التعرضية للقوات المصرية في قطاع غزة، والمحورين الشمالي والجنوبي في سيناء، والنقب الجنوبي، ووافق القائد العام عليها. ثم «انفرد الرئيس بالمشير في لقاء مغلق لمدة نصف ساعة، عاد بعدها المشير للاجتماع، وأصدر قراراً بإلغاء العمليات الجوية الهجومية التي كان قد صادق عليها في نفس اليوم وهي الخطة الجوية «أسد» والمزمع تنفيذها فجر يوم ١٩٦٧/٥/٢٧»[٣٧].

ب ـ وبعد اجتماع مماثل حضره الرئيس والقائد العام في ٢٨ أيار/ مايو، أصدر القائد العام «توجيهات عمليات تعدّل وتغيّر التوجيهات السابقة ليكون الدفاع عن سيناء دفاعاً وقائياً. كما ألغى جميع الخطط التعرضية ضد إسرائيل»[٣٨].

ج ـ وفي الاجتماع المماثل الأخير في ٢ حزيران/ يونيو، حلّل عبد الناصر الموقف السياسي الدولي، والموقف السياسي والعسكري في إسرائيل، وأشار إلى الرأي العام العالمي واحتمال تقديم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة مباشرة لإسرائيل إذا ما تعرّض أمنها العسكري للخطر. «وأنهى الرئيس حديثه التحليلي بالتأكيد على قيام إسرائيل بالضربة الأولى الوقائية [...] وتوقّع أن تبدأ الحرب خلال يومين، أو ثلاثة على الأكثر، أي في يوم ٤ أو ٥ يونيو. إلّا أنّه عاد فأكمل حديثه الذي كان أقرب إلى تأكيد إنذاري، بأن إسرائيل ستبدأ هجومها يوم ٥ يونيو»[٣٩].

وفي أثناء المناقشة، قدّر قائد القوات الجوية أن الخسائر المتوقعة في القوات الجوية، إذا ما بدأت إسرائيل الضربة الأولى، تتراوح بين ١٥ و ٢٠ بالمئة وقال: «إنّ هذا الإجراء يعني فقد المبادأة من جانبنا، وربّما أدى إلى تكسيح قواتنا الجوية»[٤٠]. وفي آخر المناقشة تمّ الاتفاق على اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية للتقليل من تأثير الضربة الجوية الأولى، «وأن عجز ٢٠ ٪ من الضربة الأولى ونحارب إسرائيل أفضل من أن نبدأ الضربة الأولى ونحارب أمريكا وإسرائيل معاً»[٤١].

غير أن موضوع تحديد موعد الهجوم المنتظر بيوم ٥ حزيران/ يونيو أمر ليس عليه إجماع، بل ثمة رأي مناقض من شاهدٍ حضر الاجتماع، هو قائد القوات الجوية والدفاع الجوي. ويشير هذا القائد إلى اجتماع للطيارين في مطار «أبو صوير» في ٢٣ أيار/ مايو، حضره عبد الناصر والمشير عامر. وبعد أن تحدث عبد الناصر إلى الطيارين وأعلن إغلاق خليج العقبة، حاوره أحد الطيارين على أساس «حتمية قيام إسرائيل بالهجوم جوّاً على مصر، وأنّ واجبنا حرمان إسرائيل من تحقيق المفاجأة». فردّ عليه عبد الناصر: «اطمئن، إنّ الموقف سيحل سياسياً

---

(٣٧) فوزي، حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، ص ١٢٤.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٢٥، وهويدي، حروب عبد الناصر، ص ١٦١ ـ ١٦٥.

(٤٠) فوزي، المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٢٦، والجمسي، «مذكرات،» كل العرب (٢٨ آب/ أغسطس ١٩٨٩).

وليس عسكرياً»[٤٢]. ثمّ يشير قائد القوات الجوّية إلى اجتماع القيادة العامة في ٢ حزيران/ يونيو، حضره عبد الناصر الذي أعلن أنّه قرّر ألّا تقوم القوات الجوية المصرية بالضربة الأولى، وإنّما تتلقى القوات المسلحة الضربة الأولى، ثمّ تردّ عليها. وأكد عبد الناصر «أن الموضوع سيحل سياسياً [. . .] ولم يذكر لنا تحذيراً، ولم يحدّد يوماً معيناً لهجوم إسرائيل علينا»[٤٣].

تبدو معالم الاختلاف واضحة في واقعتين من هذه الوقائع: أولاهما التردد بين الحل السياسي والحل العسكري، وثانيتها تحديد موعد لهجوم إسرائيل المتوقع، وبالدقة يوم ٥ حزيران/ يونيو، أو عدم الإشارة إلى أي تحديد. وهو اختلاف جدّ هام تداولته شهادات ومحاكمات ومناقشات كثيرة.

غير أن في مختلف الروايات عن هذا الاجتماع الهام والاجتماعين اللذين سبقاه، اتفاقاً على أنّ القيادة السياسية العليا اتخذت قراراً سياسياً، وأبلغته القيادة العسكرية، وهو أن مصر لن تكون البادئة في الحرب، وأنّ الحرب واقعة إذا ما أغلقت مضايق تيران، وأنها قرّرت أن تتلقى الضربة الأولى، إذا ما حدثت، ثم ترد عليها. ومثل هذا الاحتساب وحده، كافٍ لكي تتخذ القيادة العامة وقيادات صنوف الأسلحة جميع التدابير والاستعدادات، وكأن الحرب واقعة بعد دقائق. سوى أن شيئاً من هذا لم يحدث.

وما يدل أيضاً على وجود تباين في تحليل الموقف السياسي والعسكري، واستنباط النتائج المترتبة على ذلك التحليل، هو أن القيادة العامة وزعت عقب اجتماع يوم ٢ حزيران/ يونيو التاريخي، تقريراً وصل إليها من إدارة الاستخبارات الحربية «يرجح أن اسرائيل لن تقدم على عمل عسكري تعرضي، وأن الصلابة العربية الراهنة ستجبر العدو، بلا شك، على أن يقدّر العواقب المختلفة المترتبة على اندلاع شرارة الحرب في المنطقة. ولعدم اقتناع المشير بتحليلات الرئيس عبد الناصر، وتأكيداً لموقفه هو، أمر بإعادة طبع هذا التقرير وتوزيعه على القوات بشكل واسع»[٤٤].

ومثلما أخطأت إدارة الاستخبارات الحربية في توقعها هذا، لم تكن المعلومات والتقارير التي كانت تقدمها إلى القائد العام دقيقة إلى حدّ الاعتماد عليها في وضع خطط العمليات. فقد ثبت «أنّ جميع المعلومات أو التقديرات أو تحليلها عن العدو أو قوته أو مقدرته القتالية أو أسلوب قتاله أو قدرة ومدى عمل طيرانه كانت خاطئة»[٤٥].

وفي الواقع، كان تقصير جهاز الاستخبارات الحربية في الحصول على المعلومات الدقيقة والمفصلة عن العدو، وفي تحليل الموقف العسكري، واضحاً في أثناء الأزمة، وأسهم في انتهاء الحرب إلى ما انتهت إليه من نتائج. فقد قدرت إدارة الاستخبارات الحربية ـ التي كانت أكثر

---

(٤٢) من حديث الفريق محمد صدقي محمود، في: مجلة الحرس الوطني (السعودية)، (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥).

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) فوزي، حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، ص ١٢٧.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١١٨.

انشغالاً في شؤون الأمن العسكري الداخلي ـ في ١ حزيران/ يونيو أن الهجوم الاسرائيلي الرئيس سيكون في اتجاه المحور الجنوبي، في حين كان الهجوم الرئيس في ٥ حزيران/ يونيو في اتجاه المحور الشمالي.

وفي حين حصلت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية على معلومات مفصلة عن القوات الجوية المصرية، أخفقت الاستخبارات المصريّة في التعرف إلى القدرة القتالية للسلاح الجوي الإسرائيلي، وإلى ملاكاته وتدريب طياريه وأسلوب قتاله. وكان تقدير القوات الجوية المصرية لعدد الطائرات لدى العدو أقل ممّا استخدمه في الضربة الجوية. وكانت معلوماتها عن الطائرة «ميراج» الفرنسية التي استخدمتها إسرائيل صباح ٥ حزيران/ يونيو تشير إلى أن مدى عمل هذه الطائرة لا يسمح لها بالوصول إلى المطارات المصرية في عمق الدولة. وقد كانت هذه التقديرات والمعلومات غير صحيحة. ولهذا جاءت تقديرات خطة الدفاع الجوي غير دقيقة.

٤ ـ التنسيق القيادي العربي

كان مبدأ وحدة القيادة العربية مفقوداً في حرب ١٩٦٧. فالقيادة العامة المشتركة في القاهرة، والقيادة الميدانية المتقدمة في عمّان، لم تكونا قيادتين مشتركتين فعلاً، إذ لم تتوافر فيهما مقومات القيادة الموحدة أو القيادة المشتركة، فلا خطط مشتركة، ولا تنسيق في العمليات، ولا مركزية في القيادة العليا، ولا سلطة للقيادة العامة في القاهرة على الجبهتين السورية والأردنية وعلى القوات السورية والأردنية، ولا وسائل اتصال وقيادة ومراقبة متوافرة لديها تستطيع بوساطتها أن تقود الجبهات الثلاث قيادة فعلية.

يضاف إلى ذلك أن الظروف والوقائع التي أتينا على ذكرها في الصفحات السابقة، قد أدت إلى انتشار بعض القلق والاضطراب والتردد في المفهوم الاستراتيجي للدفاع وللحرب المتوقعة نفسها، ولأسلوب مواجهة الأزمة وإدارة الصراع.

ولقد تمثّل ذلك كله في الخطة الدفاعية «قاهر»، التي تعرضت، منذ بدء الأزمة، لعوامل ومستجدات عدّة غيرت معالمها وعناصرها. ولقد عولجت تلك العوامل والمستجدات، على كثرتها وتنوعها، بالارتجال والتسرع. حتى أن المهمة الاستراتيجية والعملياتية للجيش الميداني ـ وهو مجموع القوات البرية في سيناء ـ تغيرت غير مرّة. ففي الأيام الأولى من المرحلة التمهيدية للحرب كانت المهمة الدفاع عن سيناء في إطار الخطة «قاهر»، ثمّ أصبحت «الدفاع ضد هجوم العدو مع القيام بأعمال هجومية داخل إسرائيل لتحقيق أهداف محدودة، ثمّ أصبحت الدفاع ضد هجوم العدو مع قبول تلقي الضربة الجوية الأولى. وتغيرت فكرة الدفاع عن سيناء تغييراً كاملاً وجذرياً. ونقلت كل القوات البرية إلى سيناء بما في ذلك الاحتياطي الاستراتيجي للدولة. وتغيرت وتعدلت أوضاع القوات على المستوى التكتيكي. وتغيرت حدود وعمق المجهود الرئيسي للدفاع»[٤٦].

---

(٤٦) الجمسي، «مذكرات،» كل العرب (١٤ آب/ أغسطس ١٩٨٩).

وهكذا كثرت الأوامر الصادرة عن القيادة العامة، والأوامر المعدِّلة والأوامر المضادة، وكثرت معها تحركات الوحدات في سيناء. وحينذاك أوفد قائد الجيش الميداني رئيس أركانه إلى القيادة العامة، ليتعرف إلى المهمة الأساسية للجيش الميداني، هل هي هجومية كما يدل توزيع القوات، أم هي دفاعية كما نصت خطة «قاهر»؟. التقى الموفد رئيس هيئة العمليات بالقيادة العامة، وأبلغه هذا «بأنّه لا يمكنه إعطاء قائد الجيش أي تفسير أو إيضاح للموقف»[٤٧].

ولقد أدت كثرة تحركات الوحدات إلى عدم توافر الوقت وإلى ضعف الاهتمام من قبل قادة التشكيلات لدراسة طبيعة الأرض التي يقيمون فيها، وإحكام الرقابة والسيطرة، وإجادة إعداد الاستحكامات اللازمة. هذا فضلاً عن سريان شعور كبير لديهم بأن العملية كلها ليست أكثر من مظاهرة عسكرية ذات أهداف سياسية فحسب[٤٨].

يضاف إلى ذلك أن القيادات العسكرية العربية لم تكن تتبادل المعلومات بدقة وصدق. فما حدث صبيحة يوم ٥ حزيران/ يونيو، أي إثر الضربة الجوية الإسرائيلية، لم تعرف به القيادات العسكرية في الجبهتين السورية والأردنية. ولم يُعْلَم جمال عبد الناصر بما حدث إلاّ في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ٥ حزيران/ يونيو[٤٩]. وفي مقابل ذلك كانت القيادة العامة تصدر بلاغات عن العمليات تبالغ فيها في تقدير خسائر العدو، حتى تكوَّن تصوّر لدى القيادات المصرية المسؤولة بقيت آثاره حتى اليوم الثاني من القتال، جوهره وجود تعادل بين القوتين الجويتين المصرية والإسرائيلية. وهو ما أدى إلى تصور آخر مفاده أن «المعركة البرية يمكن أن تدور بغير أن يلعب فيها الطيران دوراً حاسماً. ولم يكن ذلك كله صحيحاً في وقت لا يحتمل إلاّ ما هو صحيح»[٥٠].

ولقد أبلغت القيادة العامة في مصر الفريق عبد المنعم رياض في مركز القيادة المتقدم في عمّان، حوالى الساعة ٠٠:٠٩ صباح ٥ حزيران/ يونيو، أنّ الطائرات الإسرائيلية شرعت في قصف القواعد الجوية المصرية. وفي برقية ثانية قال المشير عامر «إن الهجوم الإسرائيلي مستمر. وأكد مرة أخرى أن المصريين أسقطوا وعطبوا ٧٥ بالمائة من طائرات العدو. وقال إن القاذفات المصرية انتقلت إلى الهجوم المضاد، ودمرت المطارات الإسرائيلية، وإن الجيش المصري دخل إسرائيل عبر النقب»[٥١]. وطلب من القائد العام للجبهة الأردنية أن يبدأ العمليات الهجومية وفقاً للخطة المرسومة.

لقد أسهمت هذه المعلومات في تشويه تقدير الموقف من قبل القيادة الأردنية. فقد

---

(٤٧) تريفور ن. دوبوي، الحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ترجمة جبرائيل بيطار (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١)، ص ٣٤١.

(٤٨) الموسوعة العسكرية، ج ١، ص ٦٤٧.

(٤٩) مصطفى، حرب حزيران ١٩٦٧: أول دراسة عسكرية من وجهة النظر العربية، ج ١. وقال محمد حسنين هيكل، في: الأهرام، ١٣/١٠/١٩٦٧: «لماذا كانت المحاولة لإخفاء خسارتنا في الطيران عن سلطات كانت تملك تقدير الموقف وإعادة التصرف فيه بسرعة على أساس الحقائق المتغيرة؟».

(٥٠) هيكل، في: الأهرام، ١٣/١٠/١٩٦٧.

(٥١) الحسين بن طلال، حربنا مع اسرائيل، ص ٥٣.

أوحت تلك البرقيات بأن مصر امتصت الضربة الأولى واستعـادت المبادرة، وبـدأت هجومهـا المضاد الشامل. ولم يكن أمام القيادة الأردنية، سوى أن تبادر إلى فتح الجبهة بكـاملها للقتـال الهجـومي. وهكذا أصـدرت أمراً إلى اللواء المـدرع الستين بـالتوجـه نحـو منـطقـة الخليـل، والاندفاع إلى بئر السبع، حيث يتم الاتصال بالقوات المصرية التي كان يفترض أنّها ستبلغ بئر السبع في هجومها نحو النقب. واستكمالاً للحركة الهجومية، أُمر اللواء المدرع الأربعون بأن يتحرك من جسر دامية إلى منطقة أريحا ليحل محل اللواء الستين[٥٢].

وهكـذا صدر أمـر عمليات خـاطىء، لأنه بني عـلى معلومات غـير صحيحة. فكـانت النتيجـة أن حـدث خلل في التـوازن الـدفـاعي، وحـرمت قـطاعـات من الجبهـة من دعم المدرعات.

سادساً: في طرائق القتال

١ ـ في الجانب العربي

لا ريب في أن ما حلّ بالقوات الجويّة المصريّة في الساعات الثلاث الأولى من يوم بـدء الحرب، كان الأسـاس الذي تـراكمت عليه الأحـداث والانسحابـات والتراجعـات في سيناء وقطاع غزّة، ثم في الجبهتين الأردنيّة والسوريّة. وكان يمكن أن تكون الضربة الجوية المفاجئة أقل أثراً لو ان الدفاع في الجبهة المصرية، كان على غير ما كان عليه من ترتيب وتنظيم وتجهيز وتسليـح وتخطيط وتعبئـة وتنفيذ، إذ لم يكن هنـاك سوى خطّ دفـاعي واحد، هـو المستند إلى المواقع الدفاعيّة على طول الحدود المصـريّة ـ الاسرائيليّـة. أمّا الخـطّان الدفـاعيان الآخـران: وأولهـما في بير لحفن ـ جبـل لبنى ـ بير الحسنـة ـ نخل، وثـانيهما في رمـانة ـ بـير جفجافـة ـ ممرّ الجدي ـ ممرّ متلا ـ فلم يكونا منظمين تنظيماً كاملاً وفعالاً. وحينما خرق الخطّ الـدفاعي الأول في ممرّ خروبـة وأبي عجيلة والقسيمة وغـيرها من المـواقع الـدفاعيّـة مثل رفـح وخان يـونس، انفتحت ثغرة واسعة تدفقت منها القوّات المدرّعـة الإسرائيليّة في العمق الاسـتراتيجي للدّفاع المصري. وقد أدى هذان العاملان: الضربـة الجويّـة، والخرق المـدرّع البرّي، إلى إن تتخـذ القيادة المصريّة قرارها بسحب القوات من سيناء وقطاع غزّة إلى الضفة الغربية للقناة.

لقد كان يفـترض في الترتيب الـدفاعي في سينـاء، أن يتضمن خطّين دفـاعيين رئيسـين آخـرين في العمق العملياتي لسينـاء، يستند أحـدهما إلى العـريش ـ جبل لبنى ـ بـير الحسنة ـ نخـل، ويستند الثـاني إلى رمانـة ـ بير جفجـافة ـ بـير تمادة ـ ممـرّ الجدي ـ ممـر متـلا، لتتمكن القوات المدافعة من احتواء الهجوم المدرع المعـادي، ذي القدرة عـلى الخرق السريـع والمناورة بالنيران، ثم الاستعداد للهجوم المضاد الاستراتيجي[٥٣].

---

(٥٢) مصـطفى، حرب حـزيـران ١٩٦٧: أول دراسـة عسكـريـة من وجهـة النـظر العـربيـة، ج ١، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(٥٣) محمود عزمي، القـوات المدرعـة الاسرائيلية عـبر أربع حـروب، سلسلة دراسات فلسـطينية؛ ١٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥)، ص ٢٩١.

لقد شهدت حرب ١٩٦٧ معارك دفاعيّة جيّدة، في الجبهات الثلاث (مثل: معركة أبي عجيلة في سيناء، ومعركة القدس، ومعركة القلع في الجولان)، أثبتت أن في قدرة المواقع الدفاعيّة، القويّة التحصين، والمُدافَع عنها بعزم، أن تضعف حدّة اندفاع الهجوم المدرّع، وتلحق بقواته خسائر ذات نسبة عالية، رغم انحسار الغطاء الجوّي عنها، والدعم الجوي للقوّة المهاجمة. ولو افترضنا أن سائر المواقع الأخرى كانت صامدة في إطار شبكة متكاملة في العمق والعرض، لأوقعت بالقوات المهاجمة خسائر أكثر ممّا كانت عليه، ولمنعتها من تحقيق النصر السريع، بحيث يفقد السّهم المدرّع المهاجم عنفوان اندفاعه وسرعته فتتلقاه القوات الاحتياطية الضاربة، لتردّه أو تقضي عليه في نهاية المطاف. وهذا ما كان يمكن أن يحدث في حرب ١٩٦٧، لو أن مواقع الخطّ الثاني، أو الثالث، كانت جيّدة التنظيم، متشابكة النيران، منسقة العمل، ولديها إرادة المقاتلة والصمود، كما كانت الحال في مواقع الخط الأول. غير أن ما حدث كان شكلاً آخر غير هذا الشكل. فما ان حدث الخرق المعادي في مواقع الخط الأول ـ وهو أمر ممكن دائماً، من الناحية النظريّة، بسبب أخذ العدوّ المبادرة الهجومية التي وفرت له ميزة تحقيق تفوّق محلي في نقاط الخرق ـ حتى كانت مواقع الخط الثاني تتفكك بسرعة، بسبب عدم إعدادها مسبقاً بصورة جيّدة، وبسبب سيطرة فكرة الإنسحاب الاستراتيجي على القيادة العامّة، إثر إحساسها بفقدان السيطرة ونجاح العدوّ في اختراق دفاعات الخط الأول الثابتة على الحدود.

وكان لتفكك تلك المواقع الدفاعيّة وتداعيها بهذه السرعة الخاطفة، ومع الضربة الجويّة التي قصمت ظهر سلاح الطيران المصري، وحرمت القوات البريّة من غطائها الجوي ومن الدعم الجوي، أن وقعت القيادة العسكرية المصريّة في اضطراب وقلق، فترددت في اتخاذ القرارات المناسبة الفعالة المضادة، وتحسبت لتحريك مدرعاتها نهاراً والعدو يسيطر على سماء مسرح العمليات.

ولقد أثّر تداعي الدّفاع في المنطقة الشماليّة من سيناء، في حرمان المنطقة الوسطى (المحور الوسط) من الدعم وتساند المواقع والخطوط الدفاعيّة، بعضها بعضاً، فتداعت المواقع فيها أيضاً، مثلما جرى في أبو عجيلة وبير لحفن وجبل لبنى. ولقد أدى ذلك كلّه إلى أن تكون عمليّة الانسحاب الشامل من سيناء، حينما أصدرت القيادة العسكرية المصريّة الأمر به، غير منتظمة في معظم مراحلها.

٢ ـ في الجانب الإسرائيلي

كانت الهجمات الإسرائيلية تتتابع، بغزارة وضغط وحيوية في الحركة والمناورة، فقد كانت الوحدات المدرعة، ومعها المشاة أحياناً، وبدعم من القوات الجويّة التكتيكية دائماً، تلتف حول المواقع الدفاعيّة العربيّة، وخصوصاً الحصينة أو ذات المقاومة الشديدة، وكانت هذه كثيرة، وكانت المقاومات في معظمها قويّة. حتى إذا حان وقت الليل تولت وحدات

ميكانيكية من المشاة، بدعم من المدفعية، الهجوم على تلك المواقع محاولة احتلالها، وهـذا ما جرى في مواقع كثيرة من الجبهات الثلاث.

وفي حين كانت القوات الإسرائيلية، وخصوصاً وحدات المشاة الميكانيكية والمظليين، تحسن القتال الليلي، وهي في حالة الهجوم، كانت القوات العربية غير متمكنة من هذا النوع من القتال، الذي يؤدي إلى نتائج هامة في ميدان القتال. ففي سيناء ـ كمثل ـ استطاعت وحدات المجموعة الشمالية الإسرائيلية، وفيها الوحدات المدرّعة، أن تبلغ مشارف العريش عند فجر اليوم الثاني للقتال (٦ حزيران/ يونيو ١٩٦٧)، بعد أن خرقت دفاعات خان يونس ـ رفح، واندفعت في العمق العملياتي حتى بلغت مسافة ٦٠ كلم عند مشارف العريش، في خلال ٢٤ ساعة.

ولقد تمت إنزالات مظليين وعمليات كثيرة تحت جنح الظلام. ويذكر، على سبيل المثال، أن موقع «أبو عجيلة» حوصر وعزل بعمليات بعضها ليلي. ثم سقط بهجوم مدرع ليلي. ويمكن القول إن معركة أبي عجيلة كانت، بمجملها، مجموعة هجمات ليلية اشتركت فيها المشاة والمدفعيّة والمدرعات، بتنسيق وتعاون.

ولأن القيادة الإسرائيلية حازت على السيادة الجوية الكاملة منذ أن بدأ القتال البري، فقد استطاعت أن تضع خطط العمليات موضع التنفيذ على المحاور المرسومة فيها، وهي ضامنة الدعم الجوي، واستخدامه بدقة في المكان والزمان المختارين.

وبصورة عامّة، اتصفت تلك الخطط بسبب امتلاك السيادة الجوية المطلقة، بتنظيم التعاون بين مختلف صنوف الأسلحة: المشاة والمدرعات والمدفعية والمظليين والمهندسين والقوات الجوية. واستطاعت القيادة، في الوقت نفسه، وفي ظل المبادرة والسيادة الجوية، أن تمهد لمعظم عملياتها، بالرمي المدفعي والقصف الجوي، وأن تستعين بهذين السلاحين في أثناء القتال بكثرة وفعالية.

يمكن القول إن الدبابة والطائرة كانتا قوام حرب ١٩٦٧. وقد أدى هذا الثنائي دوره بإتقان في مختلف المعارك والجبهات. ويمكن القول أيضاً إن حرب ١٩٦٧ شهدت أساليب مختلفة لاستعمال الدبابة. فإلى جانب تكتيك الخرق المدرع السريع بالحركة والنيران، المدعوم بسلاح الطيران وبقصف مدفعي تمهيدي ثم بسد زاحف من نيران المدفعية، كان هناك تكتيك آخر، هو الخرق الذي تتولاه المشاة والمدفعية، وتسنده الدبابات بالحركة والنيران على المجنبتين. وثمة مناورة الاقتراب غير المباشر بالوحدات المدرعة، وهي مناورة يمكن ألّا تستخدم النيران فيها، وإنما تساهم في استكمال انهيار المواقع الدفاعية، وفي إرباك قوات الخصم، وإفقادها توازنها.

وعلى الرغم من تحقق ميزات هامة للقوات المسلحة الإسرائيلية: سيادة جوية مطلقة، وتفوُّق كمي في كل مسرح عمليات مستقل عن المسرحين الآخرين، وحرية القتال على الخطوط الداخلية، أصيبت خطط الهجوم الإسرائيلي، على الجبهات الثلاث، بالخلل في كثير

من المواضع، وتعثرت القوات في تقدمها، وغيرت بعض اتجاهاتها، بفضل مقاومة القوات العربية.

وفي بعض المعارك التي خاضتها القوات الإسرائيلية، تعرضت هذه القوات لمواقف خطيرة، كان يمكن بعضها لو أحسن استغلالها من قبل القوات العربية، وتوافرت لها القوات الضاربة القادرة على استثمار الأخطاء العملياتية التي ارتكبتها القيادات والقوات الإسرائيلية في أثناء القتال، أن تغير وجه معركة من المعارك، أو تؤثر في سيرها واتجاهها، ولربما أدخلت من الاضطراب على مجمل العمليات ما يسمح بتوفير العوامل الضرورية لهجوم مضاد استراتيجي. ونكتفي، كمثل على ذلك، بالاشارة إلى وقائع محددة.

ففي الجبهة المصرية، اختارت القيادة الإسرائيلية - كما ذكرنا في الوقائع - محور رفح - العريش - القنطرة، المحاذي لشاطىء البحر الأبيض المتوسط محوراً أساسياً للجهد الاستراتيجي العام للوصول إلى القناة وتأمين إنزال في بورسعيد. وفي اعتقادها أن هذا المحور أسهل للدعم البحري والجوي، وأدنى لتدخل الأسطول السادس الأمريكي حين الحاجة، وأضمن لقواعد التموين وأسهل للإخلاء من المحاور الصحراوية.

وما ان سارت المجموعة الشمالية (المجموعة القتالية الأولى) المكلفة القيام بالجهد الرئيس لاحتلال خان يونس ورفح والعريش، ثم التوغل نحو الساحل باتجاه القنطرة، حتى اصطدمت بمقاومة قوات التحرير الفلسطينية ذات التسليح الخفيف. وشنت الموجة الأولى المدرعة من الرتل الإسرائيلي هجوماً عنيفاً على خان يونس، لكنها أخفقت. فكررت الهجوم مرات، مدة يومين. وكانت القوات الفلسطينية تردّها وتدمّر بعض مدرعاتها وآلياتها، فاضطرت المجموعة إلى ترك خان يونس محاصرة، والتوجه إلى رفح على رتلين. واستقدمت المجموعة ما بقي لديها من احتياط عزز الرتلين المدرعين برتل ثالث. وقد استطاعت العناصر الخفيفة من القوات المصرية إيقاف هذا الهجوم الكثيف المدرع، بالأسلحة المضادة للدبابات. ولم تستطع المجموعة القضاء على هذه المقاومة المصرية، فاستدارت جنوباً حولها وتقدمت باتجاه العريش. وكان موقع الشيخ زويد وموقع الجرادة على مشارف العريش يمثلان المواقع الدفاعية الأمامية للعريش، وهي مواقع محصنة بالأسلاك الشائكة، وحقول الألغام ومختلف أنواع الأسلحة المضادة للدبابات، مع وحدات مدرعة متمركزة. وقد توقفت الأرتال الثلاثة المهاجمة أمام هذه المواقع وشنت هجمات متلاحقة بموجات عديدة لاقتحامها، ولكنها في كل مرّة، كانت ترتدّ مخلفة وراءها حطام مدرعاتها وسياراتها المجنزرة. ولم تستطع أن تدخل العريش، على الرغم من ادعاء الإسرائيليين وصولهم إليها في اليوم الثاني.

وهكذا استنزفت المجموعة الشمالية كل جهدها دون أن تصل إلى هدف المرحلة الأولى من العملية، وهو اختراق الدفاعات المصرية، والتوجه على الطريق الساحلي نحو القناة. وهذا ما دفع قائد المجموعة الشمالية إلى تغيير اتجاهه العملياتي، فتداخلت وحداته بوحدات المجموعة الوسطى، وصار عسيراً تمييز الوحدات بعضها من بعض، أو تفريقها عن الوحدات المدرعة المصرية. وكانت قمة الفوضى والارتباك في تعذّر الاتصال اللاسلكي بين الوحدات

المدرعة، لأنها حصرت في مجال ضيق، فتداخلت وتشابكت الموجات اللاسلكية، ولم تعد القيادة تستطيع الاتصال بوحداتها وممارسة القيادة عليها، ولجأت إلى استخدام الإشارات الضوئية والمراسلين.

أما المجموعة الوسطى، فعلى الرغم من تقدمها في منطقة خالية، استمرت تسير بالرتل مدة ١٢ ساعة في وادي حريضين، الذي لا يتجاوز طوله ٣٥ كلم. فوصلت إلى بير لحفن، ولم تستطع التقدم أكثر من ذلك، فغيرت اتجاهها نحو الجنوب، وتداخلت أرتالها بأرتال المجموعة الجنوبية.

أما المجموعة الجنوبية المتوجهة إلى أبي عجيلة فقد اصطدمت، منذ دخولها سيناء، بالطلائع الأولى المصرية، فتأخرت عن الوصول إلى هدفها أكثر من ٢٤ ساعة. ولما وصلت إلى مشارف أبي عجيلة اصطدمت بدفاعات جيّدة، واستمرت أكثر من يومين دون أن تستطيع التأثير في دفاعات الموقع المصري. وهكذا اصطدمت المجموعة الإسرائيلية بالدفاعات الأساسية لمنطقة سيناء ما بين العريش وأبي عجيلة، فلم تستطع في خلال يومين إحراز أي تقدّم يؤثر في مصير المعركة، وخسرت كثيراً من مدرعاتها وآلياتها، واضطرت إلى تغيير اتجاهاتها الأصلية وأهدافها.

إن إجراء مثل هذه العمليات، في إطار حرب خاطفة كالتي خططت إسرائيل لها، يعتبر إخفاقاً، من الوجهة العسكرية الصرف، لأن العمليات، حين تنفيذها لم تتجاوب مع طبيعة المناورة المطلوبة على مستوى الجبهة، فلم تستطع المجموعات الإسرائيلية تطوير الهجوم على الاتجاهات الرئيسة كافة، والإشعاع في كل الاتجاهات، فانهمكت في عمليات محليّة محدودة. وأدى ذلك إلى بعثرة جهودها ووسائلها، وعدم تأمين تفوقها العام في أي اتجاه مع طول المواصلات، والاستنزاف والإجهاد لقواتها. ولم يتغير هذا الوضع تغيراً جذرياً إلّا في إثر صدور القرار الاستراتيجي المصري بسحب جميع القوات من سيناء إلى الضفة الغربية لقناة السويس.

وفي الجبهة السوريّة، حيث خططت القيادة الإسرائيلية لمهاجمتها على أساس خرقها بالمدرعات والطيران، دون المشاة، لم تستطع الأرتال المدرعة، مع الدعم الجوي الكثيف والمركّز، أن تحرز أي تقدم مهم طوال يومين. ففي القطاع الشمالي (بانياس) كانت المواقع الأمامية للمشاة والمدرعات السورية مسيطرة على مجال الرمي، فصدّت المدرعات الإسرائيلية، وأوقعت فيها الخسائر. وفي القطاع الوسط (جسر بنات يعقوب)، كانت المدفعية تقوم بسدّ ناري زاحف، كلما حاولت المدرعات الإسرائيلية أن تتقدم من روشبينا إلى مشارف بحيرة الحولة، فتضطر المدرعات إلى التقهقر بسرعة نحو نقطة انطلاقها. أما في القطاع الجنوبي (الحمة - فيق)، فقد كان رمي المدفعية من التركيز والعنف، بحيث أن الرتل الذي خرج من طرية متجهاً نحو الحمّة، قد أوقف تماماً، وقتل ثلاثة من قادته المتعاقبين على القيادة، وخسر جزءاً من معداته، فتوقّف ولم يعد يحاول التقدم طوال العمليات. ويعتبر القطاع الشمالي

المنطقة الوحيدة التي يمكن أن تضرب المدرعات منها. ومع ذلك فقد كان تقدمها بطيئاً جداً في خلال اليومين الأولين من بدء الهجوم.

٣ ـ الانسحاب

الانسحاب في الأصل عملية من العمليات الحربية، وشكل من أشكال القتال. وقد يدخل الانسحاب في صلب خطة العمليات، وقد يكون خدعة، أو للتخلص من ضغط العدو وتفوقه، أو للانتقال إلى خطوط دفاعية أفضل، أو لتقصير خطوط المواصلات وتجميع القوات، في حين تطول خطوط مواصلات العدو وتنهمك قواته في الانتشار في مساحات واسعة فتمتص زخم هجومه. وثمة أغراض أخرى للانسحاب، الذي يكون تكتيكياً أو عملياتياً أو استراتيجياً.

وفي جميع الأحوال، الانسحاب عملية يخطط لها، ويُتنبأ بها، ويحسب حسابها، مثلما يخطط لعملية تعرضية، وربما بصورة أكثر تنظيماً ودقة، ذلك لأن الانسحاب يتم، في أغلب الأحيان، في ظروف التفوق أو الغلبة فيها للعدو. وهو ما يتطلب أن تكون سيطرة القيادة على القوات حازمة وشاملة، حتى لا يتحول الانسحاب إلى كارثة أو هزيمة.

فإذا طبّقنا هذا المفهوم على عملية انسحاب القوات المصرية من سيناء في ٦ حزيران/ يونيو، وجدنا أن هذه العملية تتصف بأنها عملية انسحاب استراتيجي، وأنها غير مخطط لها، وأنها تمت في فوضى وذعر عام. وقد أدى ذلك إلى وقوع خسائر كثيرة، كان يمكن تفادي وقوع قسم كبير منها، لو أن الانسحاب تم وفق المفهوم الذي أشرنا إليه.

لا ريب في أن الغرض الاستراتيجي من قرار الإنسحاب من سيناء، هو السعي لانقاذ حياة أكثر من مئة ألف جندي، وإعادتهم إلى الطرف الآخر من القناة سالمين، بعد أن سيطرت القوات الجوية الإسرائيلية سيطرة مطلقة على سماء مسرح العمليات، وبعد أن أصبحت القوات البرية المصرية معرضة لضربات سلاح الطيران المعادي، في أرض مكشوفة لا حماية فيها من تلك الضربات.

وكان هناك أسلوبان للانسحاب، أولهما الإنسحاب المنظم، وفيه تتعاون الوحدات على التراجع ضمن إطار الحركة والنار، فتحمي وحدة تراجع وحدة أخرى، ثم تقوم هذه بحماية تراجع الوحدة الأولى، مع تأمين المؤخرات والأجناب. وهكذا حتى يتم انسحاب جميع الوحدات. وهو ما جرى عليه الأمر في حرب ١٩٥٦. أمّا الأسلوب الثاني فهو الانسحاب العشوائي غير المنظم، وهو الذي اتبع في حرب ١٩٦٧. وكان بإمكان القيادة العامة التي أمرت بالانسحاب الكامل في ليلة واحدة، على أن يحمل الجنود معهم أسلحتهم الفردية، أي أن يتركوا كل سلاح يخدمه غير واحد (دبابة، مدفع، رشاش... الخ)، كان بإمكان تلك القيادة أن تجمع القوات الضاربة على خط الممرات ليلة ٦ ـ ٧ حزيران/ يونيو، لتكون هي العقدة التي تحمي الانسحاب، وتجنب القوات تلك الخسائر الكبيرة التي حلّت بها، وأدت إلى

استشهاد جنود كثيرين وخسارة في الأعتدة والأسلحة بلغت ٨٠ بالمئة، في حين أن الخسارة في عملية الانسحاب المنظم عام ١٩٥٦ كانت نحو ١٥ بالمئة من الأعتدة والأسلحة[٥٤].

ولقد رويت عن عملية الانسحاب، من حيث تحديد مسؤولية اتخاذ القرار وكيفية تنفيذه، غير رواية. ويمكن تنسيق المعلومات وتحليلها وتركيبها لنستنتج، في نهاية الأمر، أن وقائع اتخاذ القرار تشير إلى أن أول بادرة لفكرة الانسحاب ظهرت في برقية صدرت من القيادة العامة إلى قائد منطقة شرم الشيخ في الساعة ٠٥:٥٠ يوم ٦ حزيران/ يونيو، وفيها تطلب القيادة وضع خطة لانسحاب حامية الموقع إلى غرب القناة. وفي الساعة ١٦:٣٠ أصدر القائد العام أمراً شفهياً بإخلاء سيناء وانسحاب جميع القوات إلى غربي القناة، بعد أن رفض مشروعاً أعدته هيئة الأركان بتنظيم الانسحاب على ثلاث ليال. ثمّ ثبّت المشير أمره ببرقية صدرت في الساعة ٢٠:٠٠. وفي أثناء النهار، كانت تعليمات عدّة صدرت إلى هذه الفرقة أو تلك بالتمركز في هذا الموقع، أو الدفاع عن ذلك المكان، أو الانسحاب إلى مكان آخر. وكان أكثرها متناقضاً، بحيث يلغي بعضها بعضاً، فزاد الاضطراب الذي رافقته أوامر متعددة بالانسحاب، سرت في جميع أنحاء سيناء وتناقلتها الوحدات، وجوهرها الانسحاب مع الأسلحة الخفيفة. وقد جرى ذلك كلّه دون أن يبلغ قائد الجبهة بقرار الانسحاب، بل علم به من القوات المنسحبة نفسها. «ولعدم وجود قرار مكتوب ومنظم لأمر الانسحاب [...] أصبحت حالة انهيار القوات مادياً ومعنوياً هي السائدة، وانقلب الانسحاب غير المنظم إلى فوضى وهلاك [...] فتعارضت أماكن تمركز المنسحبين، وطرق انسحابهم، مرّة إلى هاكستب، ومرّة أخرى إلى دهشور»[٥٥].

حينما علم بعض ضباط القيادة العامة بقرار الانسحاب، سعوا إلى ثني القائد العام عن قراره، موضحين أن الانسحاب، في الظروف التي كانت سائدة في سيناء، يعني إضاعة الفرصة أمام ترتيب دفاع متين شرقي القناة، وتعريض القسم الأعظم من الجيش للتدمير. وقد عاد القائد العام عن قراره، وحينما حاول ضباط القيادة العامة وقف القوات حيث هي، ودمجها في خط دفاعي، تبين لهم أنّ القوة الضاربة الرئيسة قد تحركت نحو الغرب، وأن القوات الإسرائيلية قطعت على بعضها الطريق، وأن الكارثة قد بدأت معالمها تظهر[٥٦]. وعلى الرغم من ذلك، أوفد القائد العام رئيس هيئة الأركان العامة إلى الإسماعيلية صباح يوم ٧ حزيران/ يونيو، «في محاولة لوقف انسحاب الفرقة الرابعة المدرعة، وإيقافها في منطقة المضايق [الممرات]، مضافاً إليها أي قوات أخرى يمكن أن تساعدها»[٥٧]، واجتمع بقائد الجبهة وقائد الجيش الميداني ومعظم القادة العائدين من سيناء، وأخطرهم بأمر المشير القائد العام «فقرروا جميعاً وبلا أي

---

(٥٤) حسن البدري، «مقارنة بين جولتين، ١٩٥٦ - ١٩٦٧،» السياسة الدولية، السنة ١٣، العدد ٤٨ (نيسان/ أبريل ١٩٧٧).

(٥٥) فوزي، حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ - ١٩٧٠، ص ١٥٤.

(٥٦) دوبوي، الحروب العربية - الاسرائيلية، ١٩٤٧ - ١٩٧٤، ص ٣٧١ - ٣٧٢.

(٥٧) فوزي، المصدر نفسه، ص ١٥٧.

تردّد، بل بطريقة عصبية، عدم جدوى هذا الأمر، بل واستحالة التنفيذ. فطالما لا يوجد طيران للتغطية فلا مفر من ترك سيناء كلها»[٥٨].

حين أصدرت القيادة العامة أمر الانسحاب، كانت القوات المعادية قد اجتازت العريش، واحتلت المواقع الدفاعية شمالي مفرق بير لحفن، وأصبحت رفح والشيخ زويد وخروبة والعريش وأبو عجيلة محتلة، أو في حكم المواقع المحتلة. ويعني هذا أن العدو قد اخترق الخط الدفاعي الأول في منطقتين هامتين هما رفح ـ العريش وأبو عجيلة.

وإذا كانت مساحة ما احتله العدو من الأرض المصرية حتى ساعة صدور أمر الانسحاب صغيرة، فإن مقامها في إطار الترتيب الدفاعي هام، وموقعها حيوي مؤثر، وخصوصاً إذا أضفنا إلى ذلك انحسار الدعم الجوي المصري، وسيادة سلاح الطيران الإسرائيلي على سماء المعركة وأرضها.

لا ريب في أن الموقف العام للقوات المصرية في سيناء حين صدور أمر الانسحاب كان حرجاً، وينذر بالتطور نحو الأسوأ، لكنه لم يبلغ حد اليأس منه، ولم يكن يستدعي اتخاذ قرار بانسحاب شامل عشوائي، وخصوصاً أن خط الدفاع الطبيعي في منطقة الممرات كان لا يزال في أيدي القوات المصرية، إذ كان يمكن الاستناد إليه لتنظيم خط دفاعي يتصدى للهجوم الإسرائيلي، أو في تنظيم عملية الانسحاب، من خلال التصدي للقوات المهاجمة وإشغالها فلا تتفرغ لمطاردة القوات المنسحبة.

حينما علمت القيادة الإسرائيلية بعد ظهر ٦ حزيران/ يونيو، اليوم الثاني للقتال، بقرار القيادة المصرية سحب جميع قواتها إلى الضفة الغربية للقناة، سعت إلى التلاؤم، فوراً مع أحكام هذا القرار ومغازيه، فقررت أن يكون الهدف الاستراتيجي للعمليات الوصول إلى منطقة الممرات وإغلاقها، وخصوصاً ممري متلا والجدي، حتى تمنع القوات المصرية من الانسحاب وتدمرها أو تجبرها على الاستسلام.

ومن أجل بلوغ هذا الغرض ذي المرتبة الأولى في سلم الأولويات، أمرت القيادة الإسرائيلية المجموعة الشمالية بالزحف، بسرعة على المحور الوسط، لتحتل بير جفجافة، حتى تحول دون إنشاء خط دفاعي مصري جديد يمتد إلى ممري متلا والجدي. كما أمرت قائد المجموعة نفسها بأن يدفع قوة مدرعة على المحور الشمالي تخرق سيناء كالسهم حتى تصل إلى القنطرة شرق، فبلغتها في الساعة ٠٠ : ٢١ من اليوم الرابع للقتال (٨ حزيران/ يونيو) لتجدها خالية من القوات.

وفي حين تتابعت عمليات مطاردة القوات المصرية المنسحبة، ومحاولة قطع طرق الانسحاب عليها، أخذت وحدات مدرعة تتجه نحو قناة السويس بسرعة، حتى أنها أضاءت أنوارها في الليل وهي تقطع الصحراء.

---

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

لقد استطاعت المقاومات المصرية، في بعض المواقع، على الرغم من السيطرة الجوية المعادية، والتفوق المدرع والخروقات السريعة وعمليات الالتفاف والتطويق والعزل، وعلى الرغم من القرار بالانسحاب، أن تعرقل تقدم الأرتال المدرعة المعادية، وأن تنقذ بعض الوحدات المنسحبة من الدمار أو الوقوع في الأسر. وإن ما جرى في بير جفجافة ونخل والقنطرة شرق ورمانة وغيرها دليل على ذلك.

ثمة أمثلة كثيرة على عمليات انسحاب منظمة ومسيطر عليها من قبل القيادات، كمثل انسحاب الجيش الثامن البريطاني إلى العلمين، بعد معركة الغزالة، في تموز/ يوليو ١٩٤٢، أمام ضغط هجوم قوات رومل الألمانية. وكذلك فعل رومل بقواته هذه فانسحب أمام هجوم قوات الحلفاء في معركة العلمين انسحاباً منظماً.

غير أن هذا التنظيم لعملية الانسحاب كان مفقوداً في سيناء، فتراجعت القوات المصرية تراجعاً عمّته الفوضى والتزاحم في الطرق والممرات والمعابر على القناة، وتحوّل الانسحاب إلى هزيمة ذهب ضحيتها شهداء كثيرون.

سابعاً: في النتائج

شغلت حرب ١٩٦٧ حيّزاً كبيراً من الأدبيات السياسية والعسكرية والتاريخية، العربية والأجنبية، نظراً إلى ضخامة الحدث، من حيث وقائعه وامتداداته ونتائجه، على مختلف الصعد، القطرية والعربية والإقليمية والدولية.

لقد كانت حرب ١٩٦٧ كبيرة ومعقّدة، بقدر ما هي مأساة بكلّ أبعادها وأوجهها وآثارها القريبة والبعيدة، حتى أنّها حكمت مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ أن وضعت أوزارها، وإلى أين سينتهي به المطاف.

يمكن اختصار مشكلة حرب ١٩٦٧، جوازاً، بالفرضية الآتية: إنّها صراع بين الردع غير المصحوب بنيّة البدء باستعمال القوة، وبين القوة المستعملة والبادئة.

وتفسير ذلك أن تتابع الأحداث والتدابير التي اتخذتها مصر في إثر التهديدات الإسرائيلية ضد سوريا ـ وهو ما كنّا أتينا على ذكره تفصيلاً في الفصول السابقة ـ والتزامه بتعهدها بألا تكون البادئة في الحرب، وضع جميع تلك الأحداث والتدابير تحت عنوان «الردع» الذي يلوّح بالقوة ولا يستعملها. في حين لم تعلن إسرائيل تدابير ترد فيها على الردع بردع مضاد، وإنّما لجأت إلى القوة فاستعملتها، مبتدئة الحرب. وهنا كان المنعطف الذي غيرت عنده الأحداث مجراها، واتجهت نحو إحلال الهزيمة بالجانب العربي، تلك الهزيمة التي كشفت «عن عجز النظام المصري وعدم كفاءته في التعامل مع الصراع العربي ـ الإسرائيلي. كما كشفت عن اهتراء المؤسسة البيرقراطية العسكرية التي اتضح انها كانت أكثر انشغالاً بشؤون الحكم منها بوضع خطط فعّالة لحماية أمن مصر الوطني. لكن الهزيمة لم تنجح في إسقاط عبد الناصر، الذي تمسك به الشعب رمزاً للصمود ورفضاً للهزيمة. وكان ذلك في حدّ ذاته مؤشراً على أن توجهات عبد الناصر السياسية، داخلياً وخارجياً، كانت

تعبيراً عن أماني الشعب وتطلعاته. ولم يرَ فيها الشعب تجاوزاً أو تصعيداً خطراً لم يكن له مسوغ. وقد مكّن هذا الموقف عبد الناصر من حسم صراع على السلطة طال مداه بينه وبين القيادة العسكرية للنظام ممثلة في المشير عبد الحكيم عامر»[59].

كانت الهزيمة في حرب ١٩٦٧، التي كوّنت مرحلة جدّ هامة من مراحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، صدمة قوية أصابت الوجدان العربي في صميمه. ولم تقف آثار الصدمة عند حدود الوجدان، وإنّما تعدّتها إلى الفكر العربي نفسه. وذلك من خلال عملية النقد الذاتي الواسعة المدى التي دارت بين المثقفين العرب، والتي كانت أشبه بـ «المحاكمات القومية» لتحليل أسباب الهزيمة، وإرجاعها إلى أسبابها وعواملها الحضارية والاجتماعية والسياسية. ولقد ربط معظم الأدبيات العربية حرب ١٩٦٧، من حيث الأسباب والنتائج، بحرب ١٩٤٨، واستعاد صورة المجتمعات العربية يومذاك، وأسقطها ـ مع بعض التغيرات والتطورات ـ على مجتمعات ١٩٤٨.

لقد قيل الكثير في تحليل أسباب الهزيمة. فذُكر أن الحرب وقعت ولم تكن بلدان الطوق العربية قد أتمّت استعداداتها لخوضها، وفي ظل علاقات عربية بينية غير مؤاتية. وفسر البعض الهزيمة بأسباب علمية تقنية، تتمثل في جهل العرب مقومات الحضارة التقنية الحديثة، وعدم استيعابهم معطيات التقانة، وعدم انخراطهم في العصر التقاني. ومن المحللين من ربط الهزيمة بأنظمة الحكم، ومن ردها إلى أسباب فكرية تتمثل في تخلف الفكر والوعي والوجدان العربي، فالعرب لم يدخلوا الحداثة بعد، ولم يدخلوا العصر الذي يعيشون فيه، وإنّما يعاصرونه زمنياً فقط. ومنهم من أرجع الهزيمة إلى تفريط العرب بقيمهم الروحية وتخليهم عن تعاليم الدين الحنيف.

عزا عبد الناصر أسباب الهزيمة إلى مؤامرة كبيرة استندت إلى الدعم الأمريكي والبريطاني الهائل الذي لقيته إسرائيل، «وإذا كنا نقول إنها [الحرب] جاءت بأكثر مّما توقعنا، فلا بد أن نقول، في نفس الوقت، إن هناك قوى أخرى وراء العدو جاءت لتصفي حساباتها مع حركة القومية العربية [. . .] لكن المؤامرة [. . .] كانت أكبر وأعتى»[60]. «إننا تعرضنا لخديعة دبلوماسية، لعملية تضليل سياسي خطير لم نتصور أن تقدم عليها دولة كبرى. الخديعة السياسية كانت من أمريكا»[61].

ثمة نتائج عسكرية محدّدة انتهت إليها حرب ١٩٦٧. ومن أبرز هذه النتائج:

١ ـ تدمير القوة العسكرية الرئيسة لمصر والأردن، وقسم مهم من القوة العسكرية السورية. وقد أدت هذه الحال إلى اختلال ميزان القوى العسكري العربي ـ الإسرائيلي اختلالاً خطيراً، وخصوصاً في العام الذي تلا الحرب. ثمّ بدأ هذا الخلل بالتناقص حينما بدأت مصر وسوريا، بعد الحرب مباشرة، إعادة تسليح قواتها.

---

(٥٩) نافعة، مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم. . . إلى التسوية المستحيلة، ص ٢٨.

(٦٠) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بعد الهزيمة، في: الأهرام، ١٠/٦/١٩٦٧.

(٦١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٣/٧/١٩٦٧، الأهرام، ٢٤/٧/١٩٦٧.

٢ ـ سيطرت إسرائيل على مساحات كبيرة من الأراضي العربية، تفوق كثيراً مساحتها الأصلية البالغ قدرها ٢٥٨٩٠ كلم٢ عشية حرب ١٩٦٧، إذ تبلغ مساحة شبه جزيرة سيناء ٦١١٩٨ كلم٢، ومساحة قطاع غزة ٣٦٣ كلم٢، ومساحة الضفة الغربية ٥٨٧٨ كلم٢، ومساحة الجولان ١١٥٠ كلم٢. وبذلك أصبحت جملة الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل بالاحتلال ٨٩٣٥٩ كلم٢. وأدى ذلك إلى تحسين الوضع الجيو ـ ستراتيجي لإسرائيل تحسيناً كبيراً، لأن هذه الأراضي أضافت عمقاً استراتيجياً أفضل كثيراً مما كان متاحاً لها قبل ذلك، بحيث أصبح في مقدورها اتباع استراتيجية دفاعية على الجبهة المصرية، دون أن يمثل ذلك خطراً مباشراً على أمنها. كما تحسّن وضعها الدفاعي كثيراً على الجبهة الشرقية بعد إزالة نتوء الضفة الغربية، الذي كان يمثل خطراً كبيراً على قلب إسرائيل في حالة وجود قوات عسكرية عربية فعالة هناك. وتقلص طول حدودها مع الأردن من ٦٥٠ كلم إلى ٤٨٠ كلم فقط (من بينها ٨٣,٥ كلم طول البحر الميت). هذا فضلاً عن زوال الخطر العسكري السوري المباشر على مستعمرات سهلي الحولة وطبرية.

٣ ـ في إثر المكاسب التي حازتها إسرائيل في الحرب، ازداد عمقها الاستراتيجي، وهامش أمنها. وفيما يلي جدول ببعض المسافات[٦٢]:

من خط الدفاع الأول	إلى	قبل حرب ٦٧/ كلم	بعد حرب ٦٧/ كلم
السوري	حيفا	٥٥	٨٠
الأردني	حيفا	٣٠	٥٠
الأردني	تل أبيب	١٧	٦٤
الأردني	القدس	صفر	٤٠
مصر	تل أبيب	٩٠	١٤٠

٤ ـ نتيجة لاحتلال شبه جزيرة سيناء والجولان والضفة الغربية، أصبح الطيران الإسرائيلي في وضع وقدرة أفضل على مهاجمة العمق العربي مما كانت عليه حاله، وخصوصاً بالنسبة إلى مصر. إذ أصبحت له قواعد جوية متقدمة، وقصرت الفترة الزمنية للانذار بالنسبة إلى أجهزة الرادار العربية. وبالمقابل، تحسّن وضع الدفاع الجوي الإسرائيلي، نتيجة ابتعاد القواعد الجوية المصرية المتقدمة مسافة لا تقل عن ٢٠٠ كلم عمّا كانت عليه، ولإقامة أجهزة رادار إسرائيلية متقدمة فوق الجبال والمرتفعات القائمة في سيناء والضفة الغربية والجولان. ومن ثمّ زادت فترة الإنذار بالهجوم الجوي العربي كثيراً عمّا كانت عليه من قبل.

٥ ـ فتحت إسرائيل الملاحة في مضايق تيران، وسيطرت على شرم الشيخ بشكل يضمن لها حماية الملاحة إلى ميناء إيلات الحيوي.

---

(٦٢) Ariel Levite. «Israel's Offensive Military Doctrine,» *IDF Journal* (Winter 1989).

٦ ـ احتلت إسرائيل منابع النفط في سيناء، وصار بوسعها تأمين حاجاتها النفطية محلياً.

٧ ـ وصلت إسرائيل إلى خطوط دفاعية طبيعية منيعة (قناة السويس ونهر الأردن ومرتفعات الجولان وجبل الشيخ) بحيث صار بوسعها تطبيق المناورة على الخطوط الداخلية بكفاءة أكبر.

٨ ـ ربحت إسرائيل أعتدة حربية كثيرة (دبابات ومدافع وصواريخ)، لم تلبث أن عدّلتها وأدخلتها في الخدمة داخل قواتها المسلحة.

٩ ـ زاد عدد العرب الخاضعين للاحتلال، وزادت مساحة الأرض المحتلة، الأمر الذي خلق ظروفاً أكثر ملاءمة لنمو الثورة الفلسطينية.

١٠ ـ حصلت اسرائيل على رهينة كبيرة (أراضٍ وسكان عرب)، للمساومة عليها في سبيل إجبار الأقطار العربية على قبول السلم الإسرائيلي، الأمر الذي أعدّ المناخ الملائم لحرب الاستنزاف، ومن ثمّ لحرب ١٩٧٣.



القسم الخامس

الاستراتيجية العسكرية في حرب الاستنزاف ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الرابع والعشرون

وقائع حرب الاستنزاف

أولاً: في تحديد المفهوم

ليس هناك تعريف محدّد لمصطلح «حرب الاستنزاف». وقد غلب وصفها بأنّها لا تولد إلّا في ظروف وشروط معينة. وهي، في تكوينها، نموذج تطبيقي للمزاوجة بين العمل العسكري والعمل السياسي، والجدلية الرابطة بينهما، على أساس أن يكون العمل العسكري محسوباً بدقة، وموجهاً من قيادة قادرة على احتساب جميع العوامل والظروف السياسية والعسكرية، الداخلية والإقليمية والدولية والصديقة والمعادية. فلا يؤدي ذلك العمل العسكري إلى نشوب حرب بمقوماتها وعناصرها وعواملها المعروفة، ولا يسمح، في الوقت نفسه، للعدو بالتخلص من دائرة الاستنزاف المفروضة عليه.

وحرب الاستنزاف أسلوب قتال يهدف إلى ضرب عزيمة العدو، وإضعاف إرادته وقدرته على الصمود والقتال، في مدّة زمنية طويلة، تستنزف في أثنائها قواه، بإنزال ضربات متتالية به، قليلة الحدّة، فلا تشكل أية منها ضربة قاضية أو حاسمة، ولكنها تشكل، بمجموعها، وتتابعها، عبئاً لا يستطيع العدو الاستمرار في تحمّله. وقد يردّ العدو بالأسلوب نفسه، أي بحرب استنزاف مضادة. وهذا هو ما حدث في حربُ الاستنزاف بين مصر وإسرائيل.

ويهدف هذا الأسلوب القتالي ـ أي حرب الاستنزاف ـ إلى بلوغ ثلاثة أغراض رئيسة: (١) إنزال أكبر كمية من الخسائر بالعدو، سواء بجنوده أو بأسلحته؛ (٢) تدمير أكبر كمية من منشآته أو تعطيلها؛ (٣) الحط من معنويات العدو، عن طريق تتالي الضربات، وطول مدتها، حتى يشعر العدو بالإرهاق.

ولحرب الاستنزاف فلسفة خاصة بها، تتجسد في نظرية سمّاها الخبير العسكري الفرنسي الجنرال أندريه بوفر «نظرية التعرية والتآكل». وبحسب هذه النظرية، ليس ضرورياً

للصراع الذي يدور في نطاقها أن يكون هدفه تحقيق انتصارات عسكرية مدوية، وإنّما هدفه النجاح في المحافظة على استمرار الصراع وتصاعده المنظم الذي يتزايد ثقله وأعباؤه على العدو شيئاً فشيئاً. ويعتمد الصراع، بحسب هذه النظرية، «على دفع العدو نحو قبول ظروف شديدة القسوة، في حين لا يستخدم الطرف الآخر ضدّه سوى وسائل محدودة، ولكن بأساليب تتسم بالمهارة والمرونة، مع استمرار العمل وتزايد ضغوطه المعنوية التي تؤثر على عناصر القوة العسكرية»[1].

وحرب الاستنزاف حالة خاصة من حالات الصراع المسلح. لهذا فالاستعداد لها وتهيئة القوات وحشدها وانفتاحها ومناوراتها وعملياتها لا تأخذ الشكل الذي تأخذه هذه الشؤون في الحرب العادية. وإنّما هي تأخذ الشكل الذي تتطلبه حرب الاستنزاف، أو طبيعة المرحلة التي تمر بها تلك الحرب وأهدافها المرحلية.

ثانياً: وقائع الحرب

بعد أن احتلت إسرائيل سيناء وقطاع غزة، واستقر لها الأمن فيهما، نشرت قواتها على الأجزاء الحيوية فيهما، وخصوصاً على المحورين العملياتيين: المحور الأوّل: بئر السبع - العوجة - جبل لبنى - أم خشيب - قناة السويس (٢٧٠ كلم)، حيث تمركزت القيادة الأمامية لجميع القوات المرابطة على طول قناة السويس؛ المحور الثاني: بئر السبع - القسيمة - الكونتيلا - رأس النقب ذهب - شرم الشيخ - الطور (٥٠٠ كلم تقريباً). وتجمعت القوات الاحتياطية في منطقة جفجافة - المليز - تمادة. وتمركزت ثلاثة أسراب من الطائرات المقاتلة القاذفة في مطارات شرم الشيخ، وتمادة، والمليز. وأقامت وحدات المظلات والوحدات المنقولة جوّاً والطائرات العموديّة في مطارين في جنوبي النقب وشماليه. وبلغ مجموع القوات الاسرائيلية في سيناء المحتلة أكثر من ٥٠ ألف جندي[2].

انتشرت القوات المصرية على طول الضفة الغربية لقناة السويس، وحول المراكز الحيوية العسكرية والمدنية، كالقواعد الجوية، ومراكز القيادات ومحطات الرادار، وغرف العمليات، ومحطات الكهرباء والمياه، وغيرها من المرافق الهامة.

بدأت حرب الاستنزاف بمرحلة الصمود (حزيران/ يونيو ١٩٦٧ - آب/ أغسطس ١٩٦٨)، لتنتقل بعدها إلى مرحلة الدفاع النشط (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ - شباط/ فبراير ١٩٦٩) ثمّ مرحلة الاستنزاف (آذار/ مارس ١٩٦٩ - آب/ أغسطس ١٩٧٠)[3]. وهذا

---

(١) محمد عبد الغني الجمسي، «مذكرات،» نشرت في حلقات في مجلة كل العرب (باريس)، من ٧ آب/ أغسطس ١٩٨٩ - ٥ آذار/ مارس ١٩٩٠)، انظر عدد (٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩).

(٢) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ - ١٩٧٠ (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٢١٣ - ٢١٤. وكانت مجلة *Aviation Week* (١٩٧٠/٥/١١)، ومجلة *Military Review* (تموز/ يوليو ١٩٧١)، قد قدّرتا القوات الاسرائيلية بنحو ٢٠ - ٣٠ ألف جندي.

(٣) الجمسي، «مذكرات،» كل العرب (١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩).

التقسيم قائم على أساس تطور أشكال المواجهة وأنواعها، والوقائع الميدانية التي رسمت مراحل تطور المواجهة.

هدفت مرحلة الصمود إلى توفير الظروف والعوامل لإعادة بناء القوات المسلحة، وتأسيس الترتيب الدفاعي على الضفة الغربية لقناة السويس.

لم يمض على صمت المدافع سوى ثلاثة أسابيع، حتى انطلقت في ١ تموز/ يوليو ١٩٦٧ الطلقة الأولى التي خرقت جدار الصمت في إثر حرب ١٩٦٧. ففي رأس العش جنوبي بور فؤاد، هاجمت قوة إسرائيلية مؤلفة من سرية دبابات وكتيبة مشاة، مدعومة بسرب من الطائرات المقاتلة ـ القاذفة، موقعاً مصرياً محصناً وحاولت احتلاله، لكنها فشلت وارتدت عنه. وبذلك ظل قطاع بور فؤاد تحت السيطرة المصرية حتى نشوب حرب ١٩٧٣. وكانت هذه المعركة أوّل صدام مسلح افتتح مرحلة الرد على حرب ١٩٦٧ ورفض نتائجها.

وفيما كانت القوات المصرية تتمركز على الضفة الغربية للقناة، في أنساق دفاعية متتالية، وتقيم التحصينات، وتنصب الأسلحة، وخصوصاً المدافع بمختلف أنواعها وعياراتها، كانت القوات الجوية الإسرائيلية توالي طلعاتها الاستطلاعية فوق الضفة الغربية. فتصدت لها القوات الجوية المصرية، أول مرة بعد حرب ١٩٦٧، في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٦٧. ووقعت معارك جوية في هذا اليوم، واليوم الذي تلاه. واضطرت طائرات الاستطلاع الإسرائيلية إلى الابتعاد عن الضفة الغربية في طلعاتها التي قامت بها بعد ذلك.

وفي البحر، اقتربت المدرعة الإسرائيلية «إيلات» من منطقة بور سعيد، في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧، فتصدى لها زورقان من القوات البحرية المصرية، وقذفاها بصاروخين أدّيا إلى إغراقها. وكانت الخسائر البشرية من بحارتها كبيرة[٤]، أدّت إلى استفزاز القيادة الإسرائيلية، التي لجأت إلى تصعيد العمليات وتوسيع مجالاتها، فأخذت تضرب الأهداف المدنية، مبتدئة، يوم ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧، بقصف مدفعي كثيف على مستودعات الوقود ومصافي النفط في السويس.

كانت هذه المعارك الثلاث، البرية والجوية والبحرية، أوّل دليل، على صمود وتصميم القوات المسلحة المصرية على القتال. فأخذت الروح المعنوية للمقاتلين تنتعش مرّة أخرى، وتزداد ارتفاعاً كلّما تقدمت عملية إعادة بناء القوات المسلحة.

استطاعت القوات المصرية أن تنجز، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، حشد خمسة ألوية مشاة ولواءين مدرعين وخمس كتائب صاعقة، على طول القناة، وأن توالي التعبئة والحشد حتى أصبح النسق الدفاعي الأوّل بطول ١٧٠ كلم، وعمق ٦٠ كلم. وقد انضمّ إلى

(٤) قدّر الفريق محمد فوزي، أن جميع البحارة، وعددهم ٢٥٠، غرقوا مع المدمرة. انظر: فوزي، المصدر نفسه، ص ٢٢٣. في حين قدّر دوبوي الخسارة بـ ٤٧ بحاراً قتيلاً، و ٩١ جريحاً، وعدد البحارة بـ ٢٠٠. انظر: تريفور ن. دوبوي، الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ترجمة جبرائيل بيطار (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١)، ص ٤٦٧.

هذا النسق قوة جزائرية رمزية، كبرت، فيما بعد، حتى أصبحت في حجم لواء المشاة.

لم تشهد بقية العام ١٩٦٧، ولا الأشهر الثمانية الأولى من العام ١٩٦٨ اشتباكات مسلحة كثيفة. واقتصر النشاط العسكري على عمليات الاستطلاع الجوي الذي تقوم به طائرات الطرفين، وعلى الدوريات الصغيرة التي ترسلها قيادة الجبهة المصرية إلى الضفة الشرقية، وإنزال مظلي معادٍ فوق موقع نجع حمادي لضرب محطة كهربائية حوالى ٢٠٠ كلم داخل مصر. وكان جهد القيادة المصرية منصباً على إعادة بناء القوات المسلحة وتدريبها وتسليحها وإقامة الخط الدفاعي غربي القناة، في حين انهمكت القيادة الإسرائيلية في إنشاء «خط بارليف» الدفاعي.

إبتدأت مرحلة الدفاع النشط حينما انهمرت، في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨، قنابل المدفعية المصرية على المواقع الإسرائيلية، على طول القناة. وقد اشتركت في هذه الرمايات ١٥٠ بطارية مدفعية. فردت إسرائيل بقصف مدينتي السويس والإسماعيلية ومصافي النفط في السويس. فما كان من مصر إلّا أن أكدت صمودها وعزمها على المقاومة، فنفذت عملية إجلاء واسعة شملت نحو مليون ونصف مليون مواطن، نقلتهم من منطقة القناة، وخصوصاً من المدن الرئيسة (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس) حتى لا يكونوا، قيداً على قوات الجبهة في تنفيذ مهامها. ولم تقم بإصلاح المصافي[٥]. وبذلك فوّتت مصر على إسرائيل فرصة استخدام هذا الوجود البشري الضخم كوسيلة مساومة ضاغطة على القيادة المصرية لكي توقف حرب الاستنزاف، وذلك بأن تسلط مدافعها وطائراتها على المدنيين غربي القناة.

أصلت المدفعية المصرية المواقع الإسرائيلية في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨ ناراً حامية. فردت إسرائيل في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر بغارتين قامت بهما وحدات محمولة بالطائرات العمودية على جسرين على نهر النيل، وعلى مركز تحويل كهربائي هادفة إلى الضغط على مصر كي تعيد نشر قواتها، فتخفف الحشد القائم على الضفة الغربية. وقد ردت القيادة المصرية باستمرار عملية بناء الخط الدفاعي على القناة.

ازدادت عمليات القناصة المصرية في الشهرين الأولين من العام ١٩٦٩. حتى إذا حل يوم ٨ آذار/ مارس، شرعت المدفعية المصرية تصلي القوات الإسرائيلية نيراناً كثيفة ومستمرة. وقُدّر ما أطلقته المدفعية في خلال ثلاثة أيام متتالية بحوالى ٤٠ ألف قذيفة. وبذلك بدأت المرحلة الثالثة، وهي مرحلة الاستنزاف نفسه.

وفي ١٩ نيسان/ ابريل عبرت وحدة مغاوير مصرية القناة، واحتلت موقعاً إسرائيلياً، ورفعت عليه العلم المصري. وتتالت عمليات العبور في مواضع مختلفة من القناة، حتى أنّها بلغت خمس مرات في أسبوع واحد في خلال شهر نيسان/ ابريل. ثمّ أخذ حجم الدوريات المصرية العابرة يكبر. فردت إسرائيل بنسف خطوط التوتر الكهربائي العالي بين أسوان والقاهرة، قرب سوهاج (٣٠ حزيران/ يونيو). وفي أثناء ذلك، كانت المعارك الجوية تنشب

---

(٥) فوزي، المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

بـين يوم وآخـر. وقد وقـع أكبرهـا في ٢٠ تموز/ يـوليو. كـما نشط القتال الجـوي بين سـوريا وإسرائيل، وخصوصاً في شهري شباط/ فبراير، وتموز/ يوليو ١٩٦٨.

كان يوم ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٦٩، حين كبر حجم القوات الجوية الإسرائيليـة المشتركـة في القتال، بدء تصعيد جديد في حرب الاستنـزاف. وقد لجـأت القيادة الإسرائيليـة إلى اتخاذ قرار زجّ القوات الجوية في القتال، في إثر ارتفاع عدد الاصابات التي منيت بها قواتها البرية.

قـامت وحدة مغـاوير إسرائيلية ليلة ١٩ ـ ٢٠ تموز/ يـوليو، بـالهجـوم عـلى الجـزيـرة الخضراء، في خليج السويس، ودمرت راداراً فيها. وبعد ذلك بأربعة أيـام، شنت ٤٠ طائرة مصرية هجوماً على المواقع الإسرائيلية. فردت الطائرات الإسرائيلية بهجوم مماثل عـلى الضفة الغربية للقناة، في اليوم نفسه. وفي ٩ أيلول/ سبتمبر قـامت سرية دبـابات إسرائيليـة بانـزال بحري على منطقة منعزلة على الشاطىء الغربي لخليج السويس، ردّتها القـوات المصرية. وفي ١١ أيلول/ سبتمبر، شنت ٦٠ طائرة مصرية هجوماً كبيـراً على المـواقع الإسرائيليـة. وتتالت الهجمات والردود الجوية والبرية بين قوات الضفتين.

قامت الجبهة الشرقية (السورية ـ الأردنية) بدور في هذه المرحلة من الحرب. ونشـطت منـظمات المقاومـة الفلسطينيـة في الأراضي المحتلة. وكثرت الغـارات الجويـة الإسرائيلية عـلى الأراضي السورية والأردنية، وخصوصاً في شهري آب/ أغسطس، وأيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، في حين قامت الطائرات السـورية في ٣٠ تمـوز/ يوليـو، بقصف المواقـع الإسرائيلية في جبـل الشيخ.

أخذت الغارات الجوية الإسرائيلية على أهداف في العمق المصري تكثر بـدءاً من مطلع العام ١٩٧٠، وطالت أهدافاً مدنية وعسكرية. وغزت قوة منقولة بالطائرات العمودية جزيـرة شدوان في خليج السويس، في ٢٢ كانون الثاني/ يناير، وفكت جهاز رادار نقلته بالطائرات. وكانت الطائرات والمدافع المصرية تردّ على هذه الهجمات. كـما كانت وحـدات المغاويـر تتابـع عمليات العبور إلى الضفة الشرقية، لتضرب القوات والدبابات والتحصينات الإسرائيلية.

تميز شهر شباط/ فبراير ١٩٧٠ بالغارة التي شنتها الطائرات الإسرائيلية على منـطقة أبي زعبل في الدلتا، وذهب ضحيتها ٨٠ عاملاً في مصنع للحديد. كما أغـارت الطائـرات، في ٨ نيسان/ ابريل، على مدرسة في بحر البقر، فقتلت ٤٦ طفلاً.

بدأت صواريخ سام ـ ٣، وطـائـرات ميغ ـ ٢١ مع طـواقمها العـاملة عليها تصـل إلى مصر في شهـر آذار/ مارس ١٩٧٠. وكـان ذلك أحـد الأسبـاب التي حـدّت من العمليـات الجوية الإسرائيلية في العمق المصري. وقد توقفت هذه العمليات بدءاً من ٣ نيسـان/ أبريـل ١٩٧٠.

شهدت الجبهة السـورية في مـطلع العام ١٩٧٠ عـدّة معارك جـوية، وخصـوصاً في ٨

و ٢٩ كانون الثاني/ يناير و ٢ شباط/ فبراير و ١٢ و ١٦ آذار/ مارس. كما جرت معارك برية. كان أهمها يوم ٢٩ آذار/ مارس، حين اجتاحت القوات السورية ٢١ موقعاً إسرائيلياً على طول الجبهة. فردت القوات الإسرائيلية بهجوم جوي وبري كبير في ٢ نيسان/ ابريل.

وجرت على الجبهة الأردنية عدّة اشتباكات برية، وقع أبرزها في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠. وكانت الطائرات الإسرائيلية تغير على الأراضي الأردنية بكثرة. أمّا الجبهة اللبنانية، فقد عبرتها القوات الإسرائيلية عشر مرات في الأشهر الأربعة الأولى من العام ١٩٧٠. وكان معظم الهجمات الإسرائيلية، على الجبهتين الأردنية واللبنانية، يهدف إلى ضرب قواعد الفدائيين الفلسطينيين.

ما أن اضطرت إسرائيل إلى وقف العمليات الجوية في العمق المصري، حتى استعادت مصر زمام المبادأة والهجوم. وكانت الحرب سجالاً استمرت مرحلتها الأخيرة حتى ٧ آب/ أغسطس ١٩٧٠ حين توقف إطلاق النار. وقد سعت مصر في هذه المرحلة إلى زيادة حشد القوات والأسلحة على الجبهة، ودفع صواريخ سام - ٣ إلى داخل منطقة الصدام المباشر لجَبْه التفوق الجوي الإسرائيلي، ومتابعة الغارات الجوية والبرية على الخطوط الإسرائيلية الأمامية والخلفية.

في هذه المرحلة الأخيرة من الحرب، ازداد نشاط القوات المصرية، فكثرت غاراتها الجوية والبرية، وعمليات عبور القناة، وضرب الخطوط الأمامية، والتسلل إلى الخطوط الخلفية في الضفة الشرقية، وغزرت نيران المدفعية وكُثفت، وكبر حجم القوات والأسلحة المشتركة في هذه العمليات. وبلغت الطائرات في غاراتها الحدود المصرية - الفلسطينية، وطالت المستعمرات الإسرائيلية في سيناء. وفي مقابل ذلك، ركزت إسرائيل جهدها العسكري على الضفة الغربية للقناة في منطقة طولها طول القناة، وعمقها ٢٥ كلم، وصبت عليها نيران الطائرات والمدافع.

استطاعت القيادة المصرية، بمساعدة الخبراء السوفيات، أن تقيم شبكة من صواريخ سام - ٢ وسام - ٣ على عمق ٢٧ كلم قرب القناة، وذلك في ليلة ٢٩ - ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٠، وحمتها بحوالى ألف مدفع مضاد للطائرات. وقد فوجئت الطائرات الإسرائيلية بهذه الشبكة الغزيرة من الصواريخ والنيران، ووقعت في إسارها. وبذلك دخلت «الحرب الالكترونية» أعلى مراحلها.

وفي هذه المرحلة الأخيرة من حرب الاستنزاف نشطت العمليات الجوية والبرية على الجبهة السورية، وخصوصاً في شهر حزيران/ يونيو ١٩٧٠. وقد جرى إسقاط عشرات الطائرات وتدمير عشرات الدبابات. أمّا على الجبهتين الأردنية واللبنانية فقط نشط الطيران الإسرائيلي لضرب قواعد الفدائيين الفلسطينيين.

وفيما كانت الإدارة الأمريكية تعدّ المشروع الذي حمل اسم وزير خارجيتها روجرز،

كانت إسرائيل تعلن رغبتها في أن يكون وقف النار دائماً، وليس لمدّة محدّدة، وتؤكد أنّها غير مستعدة للالتزام بقبول مبدأ الانسحاب الكامل من جميع الأراضي على الجبهات الثلاث، وأنّها تفضل التفاوض المباشر مع كل بلد من بلدان المواجهة على حدة. وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكية مشروعه في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٧٠، دون أن يعطي اعتراضات إسرائيل اهتماماً. ووافقت مصر على المشروع في ٢٣ تموز/ يوليو، وإسرائيل في ٣١ تموز/ يوليو. وتمّ وقف النار بدءاً من ٨ آب/ أغسطس ١٩٧٠ لمدة تسعين يوماً.



الفصل الخامس والعشرون

الاستراتيجية العسكرية العربية

بدت إسرائيل، في اثر حرب ١٩٦٧، قوّة عسكرية كبيرة. وبدا معها النصر العسكري الذي حققته مذهلاً. وكانت تنتظر أن تقطف ثمار الحرب والنصر، حينما جاءها الرد العربي رفضاً للهزيمة، وتصميماً على الصمود، حتى تتغير العوامل والظروف في المنطقة، وترجح الكفة العربية في ميزان القوى.

من اصطدام الإرادتين: إرادة المنتصر الذي يريد أن يحقق أغراضه، وإرادة المقاومة والرفض بانتظار التغيير، ولدت حالة سميت «اللاسلم واللاحرب»، وهي حالة سعت البلدان العربية في إطارها لتحقيق متغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية وتنظيمية، في حين سعت إسرائيل إلى منع تلك المتغيرات من النشوء والتأثير، وإلى تجميد الجانب العربي عند اليوم الذي وضعت فيه حرب ١٩٦٧ أوزارها.

وكان من الطبيعي أن يتحقق التطوير والتغيير في مراحل، وأن يصادفا صعوبات ومشكلات، وهما في طريقهما إلى تعديل ميزان القوى، للتوازن مع العدو ثم للغلبة عليه. وكانت العقبة الكبرى في وجه حيازة العرب القوة الضاربة، هي تصميم إسرائيل على ضرب أي عنصر من عناصر القوة، يسعى العرب إلى تكوينه أو الحصول عليه. من هنا نشأ مفهوم حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل، فلا هي بالحرب الشاملة بمعناها ومبناها المعروفين، ولا هي بالمعركة الفاصلة، أو الضربة الواحدة الخاطفة، وإنّما هي صراع مسلح مديد الزمن، تتعاقب فيه الضربات، مثلما تعتريه فترات تربص واستعداد.

ولقد كانت حرب الاستنزاف حالة رغب فيها الجانبان، مصر وإسرائيل. ففي حين أرادت إسرائيل أن تفرض إرادتها وأهدافها السياسية التي شنت حرب ١٩٦٧ من أجلها، سعت مصر إلى تأكيد الرفض العربي، ثمّ كسر حالة اللاسلم واللاحرب بتغيير معالم مرحلة ما بعد الحرب، تغييراً متدرجاً، وصولاً، كما قلنا، إلى حالة توازن القوى، ثمّ رجحان قوّة الجانب العربي.

كانت حرب الاستنزاف منطلقاً عربياً، بدأتها مصر، فكرة وتخطيطاً وتنفيذاً، وقادتها، وحملت عبأها الأكبر، وقدمت فيها تضحيات جسيمة. وقد هدفت الحرب، بمجملها، إلى منع الوجود العسكري الإسرائيلي على قناة السويس من أن يصبح أمراً واقعاً. كما هدفت إلى إنهاك قوات العدو في الأراضي المحتلة (سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان) بالتعرض للأهداف التي يمكن الهجوم عليها، وتكبيدها خسائر محدودة، ولكن موجعة، وتنشيط عمليات المقاومة الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة، وعبر الحدود السورية والأردنية، للمساهمة في إرهاق إسرائيل.

خططت القيادة العامة المصرية لاتخاذ وضع الدفاع على الضفة الغربية للقناة، على أن يبدأ هذا الوضع، في المرحلة الأولى، بدفاع سلبي، حتى يكتمل الدفاع ومقوماته، ثمّ يتحول بالتدريج إلى دفاع إيجابي، ثمّ إلى دفاع إيجابي نشيط. وكان هذا التدرج في أوضاع الدفاع وإيجابياته مرتبطاً بتنمية قدرة القوات المسلحة وتطور حجمها ودرجة كفاءتها، بدءاً من الصفر. وكان العامل المساعد في هذا التطوير في أوضاع الدفاع وتنشيطها والمبادرات التي برزت بين القوات على الجبهة في قتالها مع العدو، هو توافر إرادة القتال بين جميع القوات، وهو ما ساهم في سرعة دوران عجلة البناء، مع ارتفاع معنويات القوات والشعب معاً.

تأسست الاستراتيجية العسكرية العربية على ثلاث قواعد رئيسة: سياسية وتنظيمية وعسكرية.

أولاً: القاعدة السياسية

حملت حرب ١٩٦٧ معها مناخاً عربياً جديداً، اتسم بالمهادنة بين الأنظمة، وحل مشكلة اليمن بالطريقة الدبلوماسية، والعودة إلى إطار العمل القومي، لإيجاد صيغة جديدة لعمل عربي مشترك، سياسي ـ اقتصادي ـ عسكري، يهدف إلى مواجهة مرحلة ما بعد حرب ١٩٦٧، ومعالجة نتائجها.

ولهذا تنادى الملوك والرؤساء العرب إلى عقد مؤتمر القمة الرابع (الخرطوم، ٢٩ آب/ أغسطس ـ ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧)، حيث رسمت الاستراتيجية العربية للمرحلة الجديدة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، تلك الاستراتيجية التي اتسمت بالسمات الأربع الآتية: (١) قومية الهدف، وهو إزالة آثار العدوان؛ (٢) مشروعية العمل السياسي؛ (٣) شروط العمل السياسي؛ (٤) مرحلية الأهداف.

فقد قرّر الملوك والرؤساء: (أ) «تضافر جميع الجهود لإزالة آثار العدوان على أساس أن الأراضي المحتلة أراض عربية يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء»[1]؛ (ب) «توحيد جهودهم في العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من الأراضي العربية المحتلة بعد عدوان ٥ يونيو، وذلك في نطاق المبادىء الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية،

(١) قرار مؤتمر القمة العربي الرابع، رقم ٣٩ (١/٩/١٩٦٧).

وهي: عدم الصلح مع إسرائيل أو الاعتراف بها وعدم التفاوض معها والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه»[٢]؛ (ج) «ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الإعداد العسكري لمواجهة كافة احتمالات الموقف»[٣].

وهكذا تأجل «الهدف القومي النهائي، وهو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني»، ليحل محله هدف واحد هو إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل حرب ١٩٦٧، مع «التمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه»، ومع الزوال الواقعي للقيادة العربية الموحدة، وتحول العمل العسكري العربي المشترك من تنظيم جماعي شمل ـ ولو نظرياً ـ قيادة عامة موحدة وقوات تابعة لإمرتها، وتخطيطاً استراتيجياً وعملياتياً موحداً، إلى دعم مالي لمصر والأردن، لكي تقويا، عسكرياً واقتصادياً، على تحمل نتائج الهزيمة، والانتقال، من بعد، إلى تحقيق هدف «إزالة آثار العدوان».

كانت قرارات قمة الخرطوم موضع جدل وخلاف بين مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. ففي حين أيدت مصر العمل السياسي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان، إلى جانب «اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الإعداد العسكري»، نادت سوريا بحرب التحرير الشعبية والحرب طويلة الأمد، ورفعت منظمة التحرير شعارات مماثلة. وقد غابت سوريا عن مؤتمر الخرطوم لاعتقادها عدم جدوى العمل السياسي.

وقد عبّر عبد الناصر عن التوجه نحو العمل السياسي بقوله في قمة الخرطوم: «إننا عندما نتكلم عن العمل السياسي، فإن ذلك لا يعني أننا سنأخذ فقط، بل سنعطي أيضاً [...] إن الموقف العالمي الآن يختلف تماماً عما كان عليه عام ١٩٥٦»[٤].

وقد خص عبدالناصر الضفة الغربية والقدس بموقف خاص، حين أشار إلى عاملين: أولهما أن عامل الوقت بالنسبة إلى الضفة «لن يكون في صالحنا على الإطلاق»؛ وثانيهما أن الحل العسكري غير ممكن آنذاك، «إذن ليس أمامنا سوى طريق واحد الآن هو العمل السياسي من أجل الضفة الغربية والقدس»[٥].

بناء على ذلك، أخذ عبدالناصر ينظر إلى المبادرات الهادفة إلى تحقيق تسوية سلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي نظرة تبيح التعامل معها على أساس مبادىء قمة الخرطوم، وحتى «نكسب الوقت للإعداد العسكري ولإقناع السوفيات بإمدادنا بجميع الأسلحة المطلوبة»[٦]. «فإذا نجح العمل السياسي كان بها، وإذا لم ينجح العمل السياسي فليس أمامنا، نحن الشعب المصري، إلاّ أن نقاتل في سبيل تحرير أراضينا والأراضي العربية المحتلة»[٧].

---

(٢) قرار مؤتمر القمة العربي الرابع، رقم ٤٠ (١٩٦٧/٩/١).

(٣) قرار مؤتمر القمة العربي الرابع، رقم ٤٣ (١٩٦٧/٩/١).

(٤) من وثائق مؤتمر القمة العربي الرابع بالخرطوم.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) من حديث الرئيس جمال عبدالناصر في مجلس الوزراء المصري بتاريخ ١٩٦٨/٤/٧، أورده: فيصل حوراني، عبدالناصر وقضية فلسطين (نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٧)، ص ٣٨.

(٧) من خطاب جمال عبدالناصر في ذكرى الثورة، في: **الأهرام**، ١٩٧٠/٧/٢٤.

وكـان عبدالنـاصر، ولم تمض سوى أيـام قليلة عـلى انتهـاء الحـرب، قـد حـدّد في ١١ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، التوجيهات السياسية والعسكرية للمـرحلة الجديـدة في مصر[٨]: (١) الصمـود العسكري في مـواجهة العـدو المنتصر؛ (٤) إعادة التـماسك بـين الشعب والحكومـة والقـوات المسلحة؛ (٣) العمـل على أسـاس أن ما أخـذ بالقـوة لا يسـترد إلاّ بـالقـوة؛ (٤) التعاون والارتباط الوثيق بالأقطار العربية جميعها؛ (٥) توطيد الصـداقة والتعـاون مع الاتحـاد السوفياتي؛ (٦) الإعداد لمعركة تحرير الأرض بالقوة.

وعلى هذا طبّقت مصر استراتيجية عسكرية ـ سياسية جـديدة مؤلفـة من أربعة خـطوط متوازية: (أ) قبول الحل السلمي المتمثل بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر بتاريـخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧؛ (ب) الإستعداد العسكري بإعادة تشكيل القوات المسلحة عـلى أسس تنظيمية وتدريبية وتسليحية جديدة، بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي؛ (ج) التعاون مـع البلدان العربية، وخصوصاً مـع سوريـا، للتحضير للحـرب القادمـة؛ (د) شن حـرب استـنـزاف ضد إسرائيل.

هـدفت مصر من حرب الاستنـزاف إلى تحقيق الأهداف القـريبة التـالية: تـدمـير خط بارليف الدفاعي الحصين الذي بدأت إسرائيل إقامته على الضفة الشرقية للقناة، ومنع القيادة الإسرائيلية من إعادة بناء هذا الخط بعد تدميره، وجعل الحيـاة مستحيلة للقوات الإسرائيليـة على الضفة الشرقية للقناة، وزرع الـروح الهجوميـة وإذكائهـا لدى القـوات المصرية، وتنفيـذ عمليات عبور للقناة[٩].

ثانياً: القاعدة التنظيمية

عـاشت القوات المسلحـة المصرية، قبـل حرب ١٩٦٧، حـالة اضـطراب في التنـظيم العسكـري والأجهزة القيـادية والتشكيـلات الميدانيـة، وامتدت حـالـة الإضـطراب هـذه إلى التركيب التنظيمي للأجهزة المسؤولـة عن شؤون الدفـاع وإعداد الـدولة للحـرب. وقد كـان لتلك الحالة القلقة أثر حـاسم وفعّال في الأداء الحـربي للقوات المسلحـة، وفي تكوين النتـائج التي انتهت إليها الحرب.

بادرت القيادة السياسية العليا، بالتعـاون مع القيـادة العامـة العسكريـة الجديـدة، إلى إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية بمختلف مستوياتها وأنظمتها وأجهزتها وتشكيـلاتها ومؤسسـاتها التعليمية وبرامجها التدريبية. وقد استغرقت عملية إعادة بناء القـوات المسلحة عـدّة سنوات، وشغلت جهوداً مبدعة ومتابعة صبورة ونفقات كثيرة.

---

(٨) محمـد فوزي، حـرب الثلاث سنـوات، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ (بيروت: دار الـوحـدة للطبـاعـة والنشر، ١٩٨٣)، ص ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٩) تـريفور ن. دوبـوي، الحروب العـربية ـ الإسرائيليـة، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، تـرجمـة جبـرائيل بيطار (دمشق: مركز الدراسات العسكـرية، ١٩٨١)، ص ٤٧٨، من حـديث المؤلف مع الشهيـد الفريق عبـدالمنعم رياض، رئيس هيئة أركان القوات المسلحة المصرية آنذاك.

وهكذا صدرت النصوص التشريعية التي تنظم جميع هذه الشؤون، ومنها قانون يحدّد مسؤوليات الأجهزة المكلفة بإعداد الدولة للحرب، واختصاصات مجلس الدفاع الوطني والمجلس الأعلى للقوات المسلحة والقيادة العامة للقوات المسلحة. كما أعيد تنظيم العلاقة والتسلسل الهرمي بين القيادة العامة للقوات المسلحة وكل من قيادة القوات الجوية وقيادة القوات البحرية، بعد أن ألغيت قيادة القوات البرية. وكانت هذه القيادات الثلاث تتمتع، قبل ذلك، باستقلالية في القرار والعمل حتى أصبح ارتباطها بالقيادة العامة للقوات المسلحة متمثلاً في شخص المشير عامر بالذات، وحتى فقدت روح العمل في فريق واحد يجمعها مع هيئة الأركان العامة (القيادة العامة) بإداراتها وفروعها المختلفة. وقد أعيد فرض النظام القيادي التسلسلي، وأصبح للقيادة العامة، كهيئة واحدة ونسق قيادي متكامل، السيطرة المركزية على جميع القوات وجميع القيادات.

وفي إطار إعادة تنظيم القوات المسلحة، صُحّح انحراف أجهزة الاستخبارات الحربية، ووُضعت في دائرة عملها الأصلية، وهي جمع المعلومات عن العدو وتحليلها، وتأمين القوات المسلحة ضد الجاسوسية، وتنفيذ إجراءات الأمن التي تخدم العمل العسكري وسلامة القوات المسلحة.

ثالثاً: القاعدة العسكرية

استند الترتيب الدفاعي عن مصر إلى خط متواصل من التحصينات المتدرجة في العرض والعمق، والتي ستشكل، مع أسلحة ومعدات الدفاع الجوي، الحائط الدفاعي الذي سيكون مستند حرب الاستنزاف. وقد تولى سلاح المهندسين ووحدات عسكرية وأجهزة الدولة المختصة تنفيذ الأعمال الهندسية والإنشائية لمشروع النظام الجديد للدفاع الجوي. وكان الصراع عنيفاً ضد العدو الذي ركّز جهده على منع إقامة تلك التحصينات والإنشاءات. وفي مقابل تدميرات العدو كانت القوات المصرية تعيد ليلاً ما خربه العدو نهاراً. وقد ركزت قيادة الجبهة جميع إمكاناتها الدفاعية، الجوية والبرية، لحماية الإنشاءات وصدّ الاعتداءات عنها.

لقد تحولت عملية إقامة التحصينات والإنشاءات، التي ستكون قاعدة الأسلحة والصواريخ والمعدات الخاصة بالدفاع الجوي، إلى نموذج حيّ لإرادة الإنسان العربي وقدرته على البذل والعطاء. «لقد وصل حجم الأعمال الهندسية التي نفذت لصالح الدفاع الجوي بين القاهرة ومنطقة القناة وباقي أنحاء الجمهورية ١,٦ مليون متر مكعب من الخرسانة المسلحة، و١,٤ مليون متر مكعب من الخرسانة العادية، و١٢,٥ مليون متر مكعب من أعمال الأتربة»[١٠].

وما ان انتهت أعمال إنشاء التحصينات والقواعد حتى وصلت الأسلحة والصواريخ والمعدات لإشادة حائط الدفاع الجوي. وتمركزت قوات الدفاع الجوي المصرية في مواقعها في

---

(١٠) محمد عبدالغني الجمسي، «مذكرات،» نشرت في حلقات في مجلة كل العرب (باريس)، (٧ آب/ أغسطس ١٩٨٩ - ٥ آذار/ مارس ١٩٩٠)، انظر عدد عدد (١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩).

الخطوط الأولى من الضفة الغربية للقناة، وكان معظم ضباطها وجنودها من الذين تابعوا دورات خاصة على استعمال الصواريخ والمدافع والمعدات الخاصة بالدفاع الجوي. وهكذا تتابعت نطاقات الدفاع الجوي، الواحد بعد الآخر باتجاه الغرب. وقد أخذت الوحدات السوفياتية مواقعها في عمق الترتيب الدفاعي.

ونظام الدفاع الجوي الذي أقامته مصر، نظام متكامل، تشكل الصواريخ المضادة للطائرات (م/ط) من مختلف الأنواع والعيارات، قوامه الرئيس. ففي بداية حرب الاستنزاف كان لدى مصر طراز واحد من هذه الصواريخ. ولم يمض عام حتى كانت هناك ٤ طرازات هي: «سام - ١» «سام - ٢» «سام - ٣»، إضافة إلى «سام - ٧» الذي كان في حوزة الوحدات السوفياتية، ومدافع «شيلكا» المتطورة، وأنواع وطرازات مختلفة من المدافع والرشاشات م/ط، من مختلف العيارات التي تتراوح بين ١٤,٥ ملم و١٣٠ ملم.

لقد أقام نظام الدفاع الجوي هذا جداراً دفاعياً متيناً، دارت عليه أولى معارك ما صار يعرف بـ «الحرب الإلكترونية» الحديثة، وأسقطت على عتباته أحدث الطائرات الأمريكية الصنع في بداية السبعينيات، وكسرت قوته يد إسرائيل القوية، أي سلاحها الجوي الذي كان يُظن أنه لا يقهر.

أنجزت القيادة العامة الحائط الدفاعي في أواخر شهر حزيران/ يونيو ١٩٧٠. وحينما أغارت الطائرات الإسرائيلية على الضفة الغربية للقناة يوم ٣٠ حزيران/ يونيو فوجئت بوجود صواريخ الدفاع الجوي، وفقدت ثلاثاً منها. وفي ٢ تموز/ يوليو أسقطت الصواريخ طائرتين، وفي اليوم التالي ثلاث طائرات، وجميعها من نوعي فانتوم وسكاي هوك الأمريكيين. وهكذا بدأت ذراع إسرائيل الضاربة الطويلة تتكسر وتُبتر شيئاً فشيئاً، حتى شاع الحديث في إسرائيل عن تآكل سلاحها الجوي.

لقد خرجت مصر وسوريا والأردن من حرب ١٩٦٧ وقد خسرت قسماً كبيراً من أسلحتها ومعداتها. وما ان انتهت الحرب حتى سارعت إلى إعادة بناء قواتها وتسليحها.

ولقد اتجهت مصر وسوريا إلى الاتحاد السوفياتي الذي كان مصدر تسليح قواتهما آنذاك. وكان الاتحاد السوفياتي زوّد هذين القطرين في إثر الحرب مباشرة، بأسلحة ومعدات، بوساطة جسرين جوي وبحري. فوصلت إلى مصر في خلال الشهر الأول بعد الحرب، شحنات بلغ وزنها ٤٨٠٠٠ طن من الأسلحة والمعدات[١١]، منها ٢٥ طائرة ميغ - ٢١، و٩٣ طائرة ميغ - ١٧، إضافة إلى ٤٠ طائرة ميغ - ٢١ كانت في طريقها إلى مصر[١٢]. كما سارعت ألمانيا الديمقراطية وبولونيا ويوغوسلافيا إلى إرسال أسلحة إلى مصر. وأرسلت الجزائر ٤٠ طائرة ميغ[١٣].

---

(١١) فوزي، حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ - ١٩٧٠، ص ١٩١ - ١٩٤.

(١٢) الجمسي، المصدر نفسه.

(١٣) فوزي، المصدر نفسه، ص ١٩١ - ١٩٤.

بعد عشرة أيام من الحرب (٢١ حزيران/ يونيو ١٩٦٧)، وصل إلى مصر الرئيس السوفياتي بودغورني، ومعه وفد عسكري برئاسة المرشال زخاروف رئيس أركان القوات المسلحة السوفياتية، لإظهار التأكيد السوفياتي لمصر وبحث مطالبها من الأسلحة.

عرض عبدالناصر حالة القوات المصرية من حيث قدراتها السلاحية، وأشار إلى أن طائرات الميغ ذات مدى قصير إذا ما قورنت بطائرات الميراج والميستير التي تملكها إسرائيل، والتي يمكنها أن تصل حتى مرسى مطروح في العمق المصري، في حين أن طائرات الميغ لا تستطيع أن تبلغ العمق الإسرائيلي. لهذا فإن مصر تحتاج إلى نوع من الطائرات المقاتلة ـ القاذفة بعيدة المدى حتى تردع إسرائيل عن تهديد العمق المصري.

تلقت مصر من الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٦٩ وحده، أسلحة ومعدات حربية، سواء تنفيذاً لاتفاقيات سابقة أو لاتفاقيات جديدة عقدت في العام المذكور، تعادل، أو تجاوز، في حجمها، مجموع ما سبق أن استوردته مصر من أسلحة ومعدات سوفياتية في اثني عشر عاماً (١٩٥٥ ـ ١٩٦٧)[١٤].

وفيما كانت حرب الاستنزاف تمر بإحدى مراحلها الصعبة، والمتمثلة في قصف الطائرات الإسرائيلية أهدافاً مدنية وعسكرية في العمق المصري، سافر عبدالناصر إلى موسكو ٢٢ ـ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠، حيث طلب أسلحة وصواريخ وطائرات ورادارات أكثر تطوراً مما كان لدى مصر آنذاك، حتى يتمكن نظام الدفاع الجوي المصري من التصدي للأجهزة الإلكترونية الحديثة التي زودت الولايات المتحدة إسرائيل بها[١٥].

وفي ختام المباحثات لخص الرئيس السوفياتي بريجنيف ما قرّر الاتحاد السوفياتي أن يمد مصر به دعماً لها في حرب الاستنزاف: (١) فرقة كاملة من صواريخ سام ـ ٣، بأفرادها ومعداتها وأجهزتها وأسلحتها المعاونة، تعمل لأغراض الدفاع الجوي عن العمق المصري؛ (٢) ثلاثة ألوية جوية (٩٥ طائرة ميغ ـ ٢١) مع قادتها وطياريها والموجهين والفنيين السوفيات، ومعها أجهزتها وراداراتها للإنذار والتوجيه والمعدات الفنية ووسائط النقل، تعمل لأغراض الدفاع الجوي عن العمق المصري؛ (٣) خمسون طائرة سوخوي ـ ٩؛ (٤) أربعة أجهزة رادار من طراز ب ـ ١٥ لتعزيز كفاءة الإنذار في شبكة الدفاع الجوي وكشف الطائرات المحلقة على ارتفاعات منخفضة؛ (٥) يعتبر وجود الجنود السوفيات موقتاً حتى تستكمل الوحدات المصرية تدريبها[١٦].

وقد ترجمت هذه المساعدات العاجلة بإرسال ١٢٠ طياراً سوفياتياً إلى مصر، و٣٢ بطارية صواريخ سام ـ ٣. يضاف إلى ذلك كله مجموعة كبيرة من الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيات، قدموا إلى مصر ليساهموا في مرحلة إعادة بناء القوات المسلحة

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٩.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(١٦) الجمسي، «مذكرات،» كل العرب (٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩).

المصرية، ويعملوا في مختلف المستويات في وزارة الحربية والقيادات والوحدات البرية والجوية والبحرية، حتى أصبح في كل كتيبة خبير منهم. وقد بلغ مجموعهم في العام ١٩٧٠ حوالى ١٢٠٠ خبير[١٧].

انتشرت أسراب الطائرات وكتائب الصواريخ وأجهزة الرادار والمعدات هذه في مواقعها وقواعدها التي أعدت لها مسبقاً، حول القاهرة والإسكندرية والمراكز الحيوية في العمق المصري، لتقيم «جدار الصواريخ» الذي أخذ يزحف، تدريجياً، نحو قناة السويس، ليبلغ حدّه الشرقي الضفة الغربية لها.

وفي ظل هذه الظروف من التعاوّن بين مصر والاتحاد السوفياتي، التي كانت تواجهها مصر، وافقت على تقديم تسهيلات للأسطول السوفياتي في القاعدتين البحريتين في الاسكندرية وبورسعيد.

---

(١٧) فوزي، المصدر نفسه، ص ٣٥٧.

الفصل السادس والعشرون

الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية

واجهت إسرائيل، في إثر حرب ١٩٦٧، وضعاً جغرافياً جديداً، كان عليها أن تتعامل مع معطياته الجيو- ستراتيجية، فتوظف هذه المعطيات لأهدافها ومصلحة احتلالها الأراضي العربية. ومن معطيات هذا الوضع الجديد أن خطوط وقف إطلاق النار الجديدة أصبحت تستند إلى عوارض جغرافية طبيعية، كقناة السويس ومرتفعات الجولان ونهر الأردن، وارتدّت المطارات المصرية من سيناء إلى ما وراء القناة. وامتدت طاقة راداراتها على الرصد والإنذار المبكر مسافات هي مسافات الأراضي المحتلة الجديدة، وطالت مدة الإنذار الجوي بعد أن تراجعت المطارات العربيّة وبعدت المسافات بينها وبين قلب إسرائيل. وأصبحت القيادة الإسرائيلية واثقة بأن أي حرب أو معركة قادمة ستجري على تلك الأراضي المحتلة، قبل أن تنقلها إلى أراض جديدة في العمق العربي، إذا استطاعت ذلك.

وما ان استقرت الحال بالقوات الإسرائيلية في سيناء، حتى شرعت القيادة العسكرية الإسرائيلية في مناقشة خطة الدّفاع عن سيناء. وبرزت في أثناء المناقشة فكرتان رئيستان. وجوهر الفكرتين الدفاع الموقت، ريثما تستطيع القوة الضاربة التحرّك والتوجه إلى قرب قناة السويس لترد أية هجمة مصريّة.

تتضمن الفكرة الأولى إنشاء خطّ من التحصينات على الضفّة الشرقيّة لقناة السويس، فيه مواقع محصنة ويحمي الخطّ كله، على امتداد القناة (١٧٠ كلم)، جدار ترابي يفصل بين خطّ التحصينات والشاطىء الشرقي للقناة. ويقوم كلّ موقع بالمراقبة، تساعده في ذلك دوريات دائمة تغطي المسافة بين كلّ موقعين. وتتولى فصائل دبابات، تتمركز خلف الخط مباشرة، حماية الخط. وينشأ خلف هذا الخط، خط ثان هو جدار ترابي آخر، تتمركز عليه دبابات النسق الدفاعي الثاني. ويلي ذلك خط ثالث تتمركز فيه القوّة المدرّعة الاحتياطيّة الضاربة. ويقام هذا الخط على المحاور الرئيسة في سيناء، وتصل بين الخطوط الثلاثة شبكة من الطرق، ووسائل اتصال سلكية ولاسلكية.

هذه هي الفكرة الأولى التي تجسّدت، فيما بعد، بخط أطلق عليه اسم رئيس الأركان الجنرال «حاييم بارليف». أما الفكرة الثانية فكانت ترفض هذا الأسلوب في الدفاع، وتراه مناقضاً للمذهب العسكري الإسرائيلي. وجوهر هذه الفكرة هو الاعتماد على قوّة مدرعة ضاربة، محتشدة في مكانٍ في سيناء، بعيد عن مرمى المدفعيّة المصريّة، في حين يقوم بعض الدوريّات المدرعة الصغيرة بالتحرك على امتداد قناة السويس. وتذهب الفكرة إلى التشكيك في قدرة خط التحصينات على منع عبور مركّز وكثيف للقوات المصرية، وإلى أنها - أي الفكرة - أكثر انسجاماً مع أسس المذهب العسكري الإسرائيلي.

غلبت فكرة خط التحصينات الفكرة الثانية، وحينما بدأت القيادة الإسرائيلية أعمال الإنشاءات الهندسيّة لإقامة «خطّ بارليف»، ناقشت القيادة المصريّة الأمر. وكانت هناك فكرتان أيضاً، أولاهما عدم القيام بأي عمل لمنع إقامة الخط، ريثما تنتهي إعادة تنظيم القوات المسلحة، وتصل الأسلحة السوفياتية الجديدة إلى مصر، تعويضاً عن الأسلحة التي فقدت في حرب ١٩٦٧. وثانية الفكرتين تدعو إلى منع إقامة الخط، وعرقلة الأعمال الإنشائية، لأن التأخر سيؤدي إلى أمر واقع جديد. وعندما حسمت القيادة المصريّة المناقشة لمصلحة الفكرة الثانية في آذار/ مارس ١٩٦٩، كانت الأسلحة السوفياتية قد وصلت، وكان «خط بارليف» قد قام.

رأت إسرائيل أن هدف مصر من حرب الاستنزاف هو «استنزاف إسرائيل، وحملها، بالتالي، على التخلي عن الانجازات التي حققتها خلال حرب الأيام الستة. وكانت غاية إسرائيل عكس ذلك، وهي المحافظة على مكاسب حرب الأيام الستة، إلى أن يعترف العرب بها ويجروا معها مفاوضات مباشرة تؤدي إلى السلام الحقيقي»[1].

ولقد فهمت إسرائيل حرب الاستنزاف على أنها «محاولة مصرية جاءت لتبرهن أنه على الرغم من الهزيمة الساحقة، فإن مصر لا تزال قادرة على اللجوء إلى الخيار العسكري ضد إسرائيل. وكان لإسرائيل في هذه الحرب هدفان: ١ - العمل على وقف القتال، من دون أن تجبرها الدول العظمى على البدء في مفاوضات تقود في نهاية الأمر إلى تغيير الوضع الراهن الإقليمي، إلاّ إذا حدث تغيير في الوضع الرّاهن السياسي، ٢ - الإثبات لمصر أن هذا النوع من القتال ضدّ إسرائيل محكوم عليه بالفشل. وقد أمّلت بأن يقنع تحقيق هذا الهدف المصريين، بصورة حاسمة، مرّة وإلى الأبد، بتفوق إسرائيل العسكري غير المنازع»[2].

كانت إسرائيل، في بداية حرب الاستنزاف، تعتقد أن الاحتفاظ بالأرض يتمّ عن طريق حشد قوات رمزيّة، وخصوصاً أنها تعتمد على مانع مائي هو قناة السويس. ولكن سرعان ما تغيّرت هذه الفكرة، واضطرت إلى ملء كلّ المواقع الهامّة بقوات كبيرة، لتردّ على أنشطة القوات المصريّة، وتصدّ هجماتها، وخصوصاً بعد استمرار الاشتباكات اليومية بجميع

---

(١) انظر مقالة إيلون، في: تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٣٥ عاماً، مجموعة من الباحثين، ترجمات مختارة من مصادر عبرية؛ إعداد سمير جبور (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ١٣. (ملف محدود التوزيع).

(٢) انظر مقالة لانير، في: المصدر نفسه، ص ٣٨.

الأسلحة، وارتفاع نسبة الخسائر في الأفراد والمعدّات، إضافة إلى الخوف على خطوط تموينها ومواصلات قواتها في سيناء. وهكذا ضاعفت إسرائيل قواتها في الجبهة، ودعمت مواقعها الدفاعيّة شرقي القناة بوحدات عاملة ووحدات من المظليين. كما أخذت تغير أسلوبها القتالي، من أسلوب الدفاع الرقيق (الرمزي) إلى أسلوب الدفاع التقليدي، وما يفرضه من إنشاء خطوط دفاعيّة وحشد احتياطي محلي واحتياطي عملياتي مدرّع للدفاع عن مساحات كبيرة. وبذلك تكون إسرائيل قد انتقلت إلى حالة الدفاع، أول مرّة في تاريخها العسكري. وفي منتصف العام ١٩٦٩ شرعت إسرائيل تستكمل أسلوب الدفاع هذا بوضع خطط مضادة لاحتمالات هجوم شامل مصري عبر القناة. وهكذا لم يقتصر الاستنزاف على خسائر في المواجهة فقط، بل شمل كامل الوجود الإسرائيلي في سيناء. وقد أدى ذلك كلّه إلى تزايد في الإنفاق المالي، وإشغال قوى عاملة في غير مجالات الإنتاج، وهو ما أثر في خطط التنمية الاقتصادية في إسرائيل[٣].

ومن أجل مواجهة هذه المتغيّرات التي طرأت على الوضعين العسكري والاقتصادي في إسرائيل، زادت الولايات المتحدة منحها ومساعداتها المالية والسلاحيّة إلى إسرائيل، وزودتها بكميات كبيرة من الأسلحة، وخصوصاً الطائرات المقاتلة ـ القاذفة[٤]. كما زودت الطائرات الإسرائيلية بـ «حاضنات الإعاقة الإلكترونية»، التي تُحمل تحت أجنحة الطائرات. وهذه الحاضنات تعالج الدقة التي تميّزت بها صواريخ سام ـ ٣. وقد اضطرت البطاريات المصريّة إلى إطلاق عدد من الصواريخ سام ـ ٣ أكثر من المعدّل المعتاد على الطائرة الإسرائيلية الواحدة. وأصبحت قيادة الدفاع الجوي تخشى على شبكتها الصاروخيّة وأجهزة الإنذار المبكر من التآكل.

وفي مواجهة هذا الوضع الجديد، طلبت مصر من الاتحاد السوفياتي أن يزوّدها بأجهزة إلكترونية متطوّرة، للتصدّي للأجهزة الإلكترونية الحديثة التي زودت الولايات المتحدة إسرائيل بها، ولرفع كفاءة الدفاع الجوي المصري. كما طلبت تزويدها بقاذفات ثقيلة تكون رادعاً لإسرائيل عن قصف العمق المصري[٥].

---

(٣) محمد فوزي، «مذكرات،» نشرت في حلقات في جريدة: الوطن العربي (باريس)، ١٩٨٥/١٢/٦.

(٤) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ١٨٦ ـ ١٨٨.

(٥) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.



الفصل السابع والعشرون

في التحليل والتقويم

أولاً: حرب أم معارك؟

تباينت الآراء في تقويم حرب الاستنزاف من حيث المبدأ، فبعض العسكريين والمحلّلين صنّفها في عداد الحروب العربية ـ الإسرائيليّة، تأسيساً على ما فيها من أهداف ارتبطت بحرب ١٩٦٧: (١) سواء من قبل إسرائيل التي أرادت أن تكرّس حرب الاستنزاف خاتمة لحرب ١٩٦٧ تفرض فيها إرادتها السياسية على البلدان العربيّة، بتيئيسها من القدرة على الصمود أو القتال؛ (٢) أو من قبل البلدان العربية، وخصوصاً مصر، التي أرادت أن تكون حرب الاستنزاف رسالة إلى إسرائيل تؤكد فيها أن ثمن الاحتلال سيكون غالياً، وأنها ستتعرض لاستنزافات متنوعة متتابعة إن هي لم تقبل إزالة آثار حرب ١٩٦٧.

وثمّة أسباب أخرى دعت أصحاب هذا الرأي إلى اعتبار حرب الاستنزاف حرباً، منها أن كلّ طرف فيها سعى للوي إرادة الطرف الآخر، بقوّة السلاح، وبتخطيط طويل الزمن، وأن هذه الحرب، وإن لم تأخذ شكل حرب عاديّة، فإنها اتسمت بحداثة الأسلحة فيها، فكانت أول حرب إلكترونية، ومن هنا كان خروجها عن الشكل المألوف والمعروف للحروب.

أمّا أهل الرأي الآخر فيرون أن ما سمّي «حرب الاستنزاف» لم يكن أكثر من مجموعة معارك وصدامات مسلّحة، وقعت في البرّ والجوّ والبحر، دون أن ترقى أهدافها إلى الأهداف المعروفة عن الحروب، ودون أن تسعى للحسم أو احتلال أرض العدو أو تدمير قواته، ومن ثمّ إجباره على الاستسلام أو الرضوخ لإرادة المنتصر.

وتأسيساً على هذا الرأي نقد بعض المحلّلين القيادة المصريّة لقيامها بهذه الحرب «لأنها لم تحسم الموقف بين مصر وإسرائيل سياسياً أو عسكريّاً، أو لأننا في مصر تكبدنا فيها خسائر كنا في غنى عنها،

حيث انها كانت استنزافاً لقدرات مصر ولم تكن استنـزافاً لقـدرات إسرائيل. كما يرى البعض أن هـذه الحرب كانت سبباً في تأخير حرب أكتوبر ١٩٧٣ لمدة ثلاث سنوات»[1].

ثانياً: مصر والحرب

يمكن اعتبار حرب الاستنزاف مرحلة وسطاً تربط ما بين حـربي ١٩٦٧ و١٩٧٣. ففي حين أرادتها إسرائيـل مرحلة ختـاميّة لحـرب ١٩٦٧، اعتبرتهـا مصر مرحلة تمهيـدية للحـرب القادمة، لما لها من تأثيرات مبـاشرة في طرائق الإعـداد والتخطيط والتسليـح في تلك الحرب، وفي أداء القوات المسلّحة وتدريبها وتنظيمها. لهذا كانت حرب الاستنزاف «ذات فائدة عـظيمة، وأن وقوعها كان هو التمهيد العملي الضروري الذي ساعد على أن يصبح قرار حرب أكتوبـر ١٩٧٣ أمراً ممكناً [. . . وهي] كانت أكثر فائدة لمصر وأكثر ضرراً لإسرائيل»[2]، كما كانت ميدان امتحان لتتعـرف القيادة العسكـريـة المصريـة فيـه إلى نقـاط الضعـف ونقـاط القـوة لـديهـا ولـدى العـدوّ، في مختلف المجالات، وخصوصاً في مجالي التسليح والأداء.

ولأن حرب الاستنزاف كانت ميدان امتحان، فقد كانت ميدان تجـارب عمليّة معمّـدة بالنار لقادة الوحـدات والتشكيلات الميـدانية والـطيارين ورجـال الدفـاع الجوي وقـادة القطع البحرية، لإظهار كفاءتهم وقدراتهم القتالية وتحمل المسؤوليـة والممارسـة العملية عـلى المستوى التكتيكي، ودوام الاتصال عن طريق القتال مع العدو يوميّاً.

وكانت ظروف القوات المسلّحة وأوضاعها الدفاعيّة، واستمرار الاشتباك مع العدوّ، في البر والجوّ والبحر، قد أتاحت مواجهة العدو بالقتال. وهو ما ساعد على رفع القـدرة القتاليـة والفنيـة في موضـوعات لم يكن من السهـل توافـرها من غـير قتال. فكـان استخـدام الأرض والسواتر الترابية في المواقع الدفاعية بكفاءة يحقق أمن المقاتل من قذائف العدوّ، وأصبح عادة عمليّة يمارسها قائد الوحـدة الميدانيـة والجندي المقـاتل في خـلال هذا الاشتبـاك المستمرّ نهاراً وليلاً، ويحقق أمن القوات في الميدان.

كـما مكّنت الاشتباكـات الجويّـة اليوميّـة مع العـدو الطيـارين ورجال الـدفـاع الجـوّي والعـاملين على أجهـزة الـرادار والـرصـد والاستـطلاع من التغلب عـلى تـأثـير أعـمال العـدوّ الالكـترونية بـالتداخـل على شـاشات أجهـزة الرادار أو التشـويش على تـرددات اللاسلكي، فارتفعت بذلك قدرة وحدات الدفاع الجوّي وأسراب القوات الجوية على العمـل ضدّ طـيران العدوّ.

وكانت ممارسة القوات البحرية أعمال الدوريّـة وتأمـين الشواطىء المصريـة في البحرين المتوسط والأحمر، مع دوام رفع درجة استعدادها القتالي الكامل، وتحسـين وسائـل الاستطلاع

---

(١) محمد عبد الغني الجمسي، «مذكرات،» نشرت في حلقات في مجلة: كل العرب (باريس)، (٧ آب/ أغسطس ١٩٨٩ ـ ٥ آذار/ مارس ١٩٩٠)، انظر عدد (٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩).

(٢) المصدر نفسه.

البحري وضمان الاتصالات المتنوعة مع قواعدها، وتنظيم تعاونها مع كل من القوات الجوية ووحدات الدفاع الجوي في القواعد البحريّة، خير درس عملي لرفع كفاءة وقدرة الوحدات البحرية عمليّاً. وكان إنشاء وحدات الضفادع البشرية، ووحدات الإنزال البحري، وليد الاشتباكات مع العدوّ، وتلبية للتخطيط الهجومي الذي مارسته القوات البحرية في خلال حرب الاستنزاف.

وكان التلاحم القتالي والهجمات الجريئة المصريّة، بوساطة دوريات القتال أو الوحدات الصغيرة أو كتائب الصاعقة أو المعارك الجوية، فرصة جيّدة لمعرفة قدرة المقاتل الإسرائيلي طوال ثلاث سنوات، تمكّن فيها المقاتل المصري من كسر حاجز الخوف الذي رافق صورة العدوّ، كأسلوب من أساليب الحرب النفسيّة. وتأكدت القوات المصريّة، في خلال معاركها المحدودة، أن التفوق الإسرائيلي ليس أمراً لا يمكن التفوق عليه وغلبته. فالقدرة القتاليّة التي اكتسبها المقاتل المصري، في خلال عملياته الهجوميّة المباشرة المحدودة على جبهة قناة السويس، طوال ثلاث سنوات متواصلة، إضافة إلى كسر حاجز الخوف، جعلا المقاتل المصري متميزاً بكفاءة وروح معنوية عاليتين، وخصوصاً أنه كان يقاتل بأسلحة أحسن هو استخدامها، فأعطته نتائج جيّدة.

وفي السعي لمعرفة تأثير حرب الاستنزاف في الجانب العربي، ثمّة ملاحظة لا بد من أخذها بعين الاعتبار، وهي أن الجانب العربي، في خلال الحرب، كان مؤلفاً من أطراف مختلفة يصعب دمجها في وحدة نظريّة متكاملة. فمصر وسوريا والأردن ولبنان كانت تحكمها فرضيات تختلف عن تلك التي حكمت المقاومة الفلسطينية. كما أن هذه الأقطار العربيّة نفسها مرّت بتجارب قتالية مختلفة. فسوريا والأردن لم يعرفا الضرب في الأعماق، كما عرفته مصر. ومصر لم تكن قاعدة للعمل الفدائي كما كانت سوريا والأردن ولبنان، لذلك لم تتحمل ما ترتب عن ذلك من مواقف ونتائج. إذاً، فالحديث عن تأثير الاستنزاف المعنوي في الجانب العربي يختلف من طرف إلى آخر، ويصعب قياسه من خلال الصحف والمقالات. سوى أن هذا لا يعني أن القيادات السياسية في البلدان العربية قد تجاهلت حرب الاستنزاف، أو بقيت غير متأثرة بآلامها وصعابها. ولا يعني هذا أيضاً، أن هذه القيادات كانت في عزلة عن الرأي العام، فقد اضطر عبد الناصر إلى أن يعلن، بعد قصف المدفعية الإسرائيلية مدن السويس، أن مصر ستضرب الأهداف المدنيّة في إسرائيل مثلما تفعل إسرائيل في مصر[٣]. وظهرت في الصحف المصرية، دعوات إلى الصمود والمثابرة، و «الاستعداد لتحمل تكاليف الدفاع عن وطننا ووطن أمتنا العربية»[٤].

وثمة ملاحظة لا بد من إضافتها إلى عناصر التحليل، وهي ظهور الوجود العسكري

---

(٣) يوسف عبد الله صايغ، أحمد سامح الخالدي وإدغار أوبالانس، حرب عبد الناصر الأخيرة: حرب الاستنزاف (بيروت: دار القدس، ١٩٧٨)، مقالة أحمد سامح الخالدي، ص ١١٢.

(٤) الأهرام، ١٩٧٠/١/٣٠.

السوفياتي في الخطوط الخلفية للترتيب الدفاعي المصري، وفي قيادة طائرات لم تكن تعبر القناة إلى الضفة الشرقية. وكان من الطبيعي أن تنظر الولايات المتحدة إلى هذا العامل الجديد نظرة القلق، وأن تخشى على مصالحها في الوطن العربي، خصوصاً أن حصيلة خسارة إسرائيل من الطائرات الأمريكية (فانتوم ـ سكاي هوك)، في شهري حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو ١٩٧٠، بلغت ١٨ طائرة مدمّرة، ونحو ٥٠ طائرة مصابة(٥). وهذا ما يفسّر إسراع الولايات المتحدّة إلى التوسط لوقف اطلاق النار لمدّة ثلاثة أشهر، وإلى تقديم مشروع للتسوية الشاملة.

ثالثاً: إسرائيل والحرب

ظنت إسرائيل أن حرب ١٩٦٧ هي الحرب التي ما بعدها حرب، وانتظرت أن يستسلم العرب لشروطها. فالنصر العسكري الخاطف الذي حققته لا بدّ من أن يلد نصراً سياسيّاً، لا يقلّ عنه مقداراً ونتائج، غير أن الحصيلة السياسية للحرب لم تكن على قدر نتائج النصر العسكري، فلم يستسلم أي بلد عربي، ولم يهرع إلى عقد معاهدة صلح مع إسرائيل، بل أخذت البلدان العربيّة التي منيت بالهزيمة تستعيد عزيمتها، يوماً بعد يوم، وتصحو من الضربة المفاجئة. وقد أثبتت هذه الواقعة أنه ليس من الضروري والحتمي أن يلد التفوق العسكري التقاني المنتصر نصراً سياسيّاً.

ولم يقف الجدل في الصراع العربي ـ الإسرائيلي عند حدّ رفض الهزيمة، وإنما تجاوزه إلى ايجاد شكل جديد من أشكال الصراع المسلّح، لم يعرفه المذهب العسكري الإسرائيلي من قبل، ولم يتصدّ لمعالجته. ففي هذا الشكل من الحروب ـ الاستنزاف ـ لا يبلغ أي طرف من الطرفين المتصارعين حدّ الحسم، ولا احتلال الأراضي، ولا تدمير العدو. ذلك أن الحسم يتطلب تدمير العدو، وهذا يؤدي إلى احتلال الأراضي. إن هذه السلسلة المترابطة الحلقات من الأهداف والوسائل، كانت بعيدة عن حرب الاستنزاف. «فلم يتحقق الحسم الذي يعتبر بالنسبة إلى استراتيجية الجيش الإسرائيلي العسكرية شرطاً للرّدع. وقد حدث قضم في أحد الأسس الرئيسية التي استندت إليها الاستراتيجية الشاملة الإحباطية: وهو الايمان بقدرة إسرائيل على مواصلة النضال في نزاع مستمرّ»(٦).

لقد أقامت إسرائيل مذهبها العسكري على المبادرة بالهجوم، أي على ما سمّته «الحرب الاستباقية» أو «الحرب الإحباطية»، أو «الضربة الإجهاضية». لهذا قدّر أحد المفكرين الاستراتيجيين الإسرائيليين أن «حرب الاستنزاف أظهرت عورات العقيدة الإسرائيلية [المذهب العسكري]»(٧).

---

(٥) محمد فوزي، «مذكرات،» الوطن العربي (باريس)، ٦/١٢/١٩٨٥.

(٦) انظر مقالة لانير، في: تطور العقيدة العسكرية الاسرائيلية خلال ٣٥ عاماً، مجموعة من الباحثين، ترجمات مختارة من مصادر عبرية؛ إعداد سمير جبور (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ٣٩. (ملف محدود التوزيع).

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٠.

وكانت إسرائيل، في حرب الاستنزاف، قد استخدمت معظم قوتها الضاربة، وكلّ قوتها الجويّة. وكان أمامها ثلاثة حلول: (١) أن تستمرّ في حرب الاستنزاف، فتهلك قواتها الجوية تحت ضربات الصواريخ، ويهلك جنودها في خنادقهم وحصونهم، دون أن تكون هناك نتيجة نافعة أو حسم مفيد؛ (٢) أو أن تطوّر حرب الاستنزاف إلى حرب شاملة، لم تكن الظروف المحلية والدوليّة مهيأة لها، إضافة إلى التعقيدات والإشكالات الدوليّة المحتملة التي ستنجم عن نشوب الحرب والوجود العسكري السوفياتي في المنطقة؛ (٣) أو أن تقبل وقف إطلاق النار، معتمدة على الحماية والمساعدة العسكرية والسياسية الأمريكية. وقد اختارت إسرائيل، مضطرة هذا الحلّ، لأنها لم تنجح في حرب الاستنزاف، وكانت خسائرها البشرية والماديّة والمعنوية كبيرة، في معركة جُرّت إليها، ولأنها، أيضاً لم تكن قادرة على تبني أحد الحلين الآخرين.

وفي السعي إلى قياس مدى تأثير حرب الاستنزاف في إسرائيل قد يكون من الوسائل المناسبة التدقيق في ما كتب في الصحف العبريّة حول هذا الموضوع، في خلال فترات معينة من الحرب. ويظهر لنا من متابعة الصحافة في إسرائيل أن علامات «الاستنزاف المعنوي»، بدأت تظهر في وقت مبكر من الحرب. ففي أيار/ مايو ١٩٦٩، بدأت الصحف العبرية الكلام عما سمّته معضلة «ماذا ستكون النهاية؟»، وانتقدت جمود الشروط الإسرائيلية بشأن التمسك بمبدأ عقد معاهدة سلام مكتوبة وموقعة[٨]، وعبّرت عن مشاعر القلق المتزايد في إسرائيل، والانحطاط في الروح المعنوية بسبب التصعيد في القتال[٩]. وقبل قبول وقف إطلاق النار، كتب أحد المعلقين الإسرائيليين مؤكداً أن الوضع الإسرائيلي العام هو أسوأ ما وصلت إليه إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧[١٠]. وثمّة كتّاب وصحافيون إسرائيليون رأوا «أن السياسة الإسرائيلية خلال السنوات الثلاث التي تلت حرب حزيران/ يونيو، كانت سياسة خاطئة، وأن مشروع وزير الخارجية الأمريكية روجرز جاء بمثابة الخلاص لإسرائيل. والحقيقة أن قبول وقف إطلاق النار جاء في وقت كان الكثيرون على ما يبدو، قد يئسوا من متابعة الحرب»[١١].

وهكذا يتضح من هذه الشواهد ـ وثمة شواهد كثيرة ذات دلالة مماثلة ـ أن الأثر النفسي، الذي تركته حرب الاستنزاف في نفوس الإسرائيليين، كان كبيراً. ومن الواضح أن هذا الارهاق المعنوي قد وصل إلى ذروته، بعد تزايد الدّعم العسكري السوفياتي، وبعدما بدأت إسرائيل تتراجع استراتيجياً على الصعيدين العسكري والسياسي. إلاّ أن من الخطأ التصور بأن إسرائيل كانت على حافة الانهيار. وما يمكن قوله هو ان حرب الاستنزاف استطاعت زعزعة الغطرسة الإسرائيلية، وأن الإرهاق المعنوي بدأ يتسلّل، تدريجيّاً، إلى فئات واسعة من الإسرائيليين.

(٨) جريدة دافار (اسرائيل)، ١٦/٥/١٩٦٩.
(٩) جريدة معاريف (اسرائيل)، ١١/٦/١٩٦٩.
(١٠) جريدة دافار، ٤/٧/١٩٧٠.
(١١) صايغ، الخالدي وأوبالانس، حرب عبد الناصر الأخيرة: حرب الاستنزاف، ص ١١٢.

رابعاً: حوار الاستراتيجيات

نهجت مصر، في بادىء الأمر، استراتيجية «الدفاع الاستراتيجي» وعدم السماح لإسرائيل بتحويل خطوط المواجهة إلى خطوط للاقامة الدائمة. وبدأ البقاء على تلك الخطوط يصبح عبئاً متعباً.

ولأن إسرائيل لم تنهِ مشكلة الأراضي المحتلة، من حيث احتواؤها وضمها، فقد سلكت منهج الردع. واختارت أن يكون محدوداً، وأن ينحصر مداه داخل نطاق الرد على الأعمال العسكرية العربيّة، فلا يتسع مداه، حتى لا يزداد الموقف العسكري والسياسي تدهوراً، وحتى لا يزداد حجم الخسارة الإسرائيلية.

دلّت نتائج عمليّات الردع المحدود، وخصوصاً الغارات على صعيد مصر، ومطار بيروت الدولي، على فشل هذا الأسلوب، إذ قابل تلك الغارات تصاعد العمليات العسكرية على خطوط المواجهة، وداخل الأراضي المحتلة. وكان من الطبيعي أن تُحدث هذه العمليات تأثيرها المباشر في الخطط العسكرية الإسرائيلية، وأهدافها الاستراتيجية، وخصوصاً، بعد أن أيقنت إسرائيل أن مصر أصبحت تملك قوة عسكرية غير تلك التي خرجت بها من حرب ١٩٦٧، وتفوقها عدداً وعدة وكفاءة.

وإذ فقدت إسرائيل القدرة على الردع المحدود، ومن ثم على المبادأة، اضطرت إلى اتباع أسلوب «الردع الجسيم»، باستخدام القوات الجويّة كأداة ردع عنيفة، يمكن أن تكون حاسمة. وكان مثل هذا الحسم يتطلب تغيير الهدف الاستراتيجي للعمليات الحربيّة. فإذا كان هدف «الردع المحدود» هو الاكتفاء بالرد على الأعمال العسكرية بأسلوب عنيف، لإجبار مصر على إيقاف هذه العمليات، أصبح لزاماً في هذه المرحلة تحديد هدف استراتيجي جديد أوسع نطاقاً وأبعد مدى، واتباع أسلوب قتالي آخر.

تبلور الهدف الاستراتيجي الجديد، بقسمّيه العسكري والسياسي، في محاولة تعطيل آلة الحرب المصرية وشلّ قدرتها على العمل، وممارسة ضغط معنوي على الشعب المصري، لإضعاف تماسكه وهَوْره من الداخل. وبذلك تخلق إسرائيل اقتناعاً لدى العرب والقوى العالمية الكبرى، بمدى تفوقها، وقدرتها على الحسم.

وضعت إسرائيل خطة تجسّد «الردع الجسيم» وتتصف بثلاثة أبعاد: البعد العرضي الذي يشمل الجبهة كلها، والبعد الطولي الذي يدخل إلى وادي النيل ومنطقة القاهرة بالغارات الجوية، والبعد الزمني المتمثل في استمرار ضغط الغارات الجوية مدة طويلة تكفي لإحداث تأثير نفسي تراكمي، يؤمل منه أن يؤدي، في النهاية، إلى زعزعة الوضع الداخلي.

كان لا بدّ لمصر من أن تردّ على التصعيد الإسرائيلي بمثله، فبدأت القوات الجويّة

المصرية، أول مرة، سلسلة من الغارات الجويّة الخاطفة ضدّ الأهداف العسكريّة الإسرائيلية في منطقة سيناء الشماليّة.

ورغم استمرار الغارات الإسرائيلية في خلال صيف ١٩٦٩ على الأهداف المصريّة عبر القناة، ومواقع الصواريخ المضادة للطائرات ومحطات الرادار، لم تحقّق إسرائيل أهدافها من هذه الغارات تحقيقاً شاملاً. ولم يكن لها أثر واضح في صياغة السياسة المصرية، بل واصلت حرب الاستنزاف طريقها فاستمرت الغارات الجويّة وعمليات العبور دون توقف.

وليس ثمّة شك في أن رجال القوات المسلّحة والشعب العربي المصري، قد استطاعوا استيعاب الغارات الجوية والبريّة الإسرائيلية، في حين كان الإسرائيليون يعانون حالة معنوية هابطة، كان اليأس أبرز مظاهرها. وهنا بدأت إسرائيل في نقل عملياتها العسكرية إلى مرحلة ثانية تكسبها بعداً جديداً، فحاولت، بدءاً من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، أن توسع جبهة القتال، في حين استمرّت القوات البريّة المصريّة تمارس أعمالها العسكرية المتتابعة المتنوعة. كما واصلت القوات الجويّة غاراتها الخاطفة على الأهداف العسكريّة الإسرائيلية في سيناء وإنزال الخسائر بها. وتعرضت الأهداف الإسرائيلية في شمالي سيناء وجنوبيها للعمليات الخاصّة المصرية. كما اشتركت الطائرات العموديّة المصريّة، أول مرة، في بعض هذه الأعمال، في حين وجّهت الضفادع البشرية المصرية غير ضربة ناجحة إلى السفن الإسرائيلية الراسية في ميناء إيلات، وقعت أولاها في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩. وعكست هذه الضربات وقعاً شديداً ودلالة بعيدة على إمكان الوصول بالضربات المصريّة إلى عمق الأهداف الاسرائيلية وأكثرها حيوية. وقد تأكد هذا الانعكاس بعد قيام عناصر مصرية خاصة بضرب مركز القيادة الإسرائيلي في منطقة العريش.

لقد تركت الاستراتيجية العسكرية العربية بصماتها على الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، وكشفت عن نواحي الضعف في الوضع الاستراتيجي الإسرائيلي، فدفعت القيادة الإسرائيلية إلى أن تسعى جاهدة لتحقيق الصمود أمام هذه الضغوط المتزايدة، لتثبت، في النهاية، أنها ما زالت محتفظة بالمبادأة الاستراتيجية، وقادرة على ردّ القوى العربية، فأخذت تتجه إلى الذروة في تصعيد الأعمال العسكرية ضدّ مصر، وعلى قدر ما يسمح به مفهوم حرب الاستنزاف وقواعدها وأصولها، فلجأت إلى استخدام ذراعها الضاربة، وهي القوات الجوية، خصوصاً بعد أن استلمت الطائرات الأمريكية الجديدة (فانتوم وسكاي هوك)، فمدّت غاراتها الجوية إلى عمق الأراضي المصرية، وحتى مشارف عاصمتها القاهرة، وضربت عدداً من الأهداف العسكرية والمدنية ابتغاء تحقيق هدف استراتيجي وسياسي واضح، هو شلّ القدرة العسكرية المصرية تماماً، وتهديد الجبهة الداخلية تهديداً مباشراً.

وقد حدّد وزير الدفاع الإسرائيلي سياسة «غارات العمق»، وأبعادها المعنوية والسياسية والعسكرية والداخلية والخارجية في حديث أدلى به في نهاية شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠

يمكن تلخيصه فيما يلي[١٢]: (١) ليس هناك خطر يمكن أن يوقف إسرائيل عن التوغل داخل مصر، طالما كان في وسعها ذلك، وإلى أبعد عمق تستطيع؛ (٢) تنحصر الأهداف السياسية في المحافظة على معنويات الشعب في إسرائيل، وتقويض الزعامة السياسية والعسكرية في مصر؛ (٣) أما الأهداف العسكرية فهي منع مصر من بدء حرب شاملة أخرى، وتمكين القوات الإسرائيلية من الصمود على طول جبهة القناة.

كان واضحاً، منذ البداية، أن الغارات الإسرائيلية لن تحقق أهدافها، ذلك لأن الشعب العربي المصري أثبت قدرته على استيعاب مثل هذه الأعمال العسكرية. كما أن مصر لم تكن لتقف عاجزة إزاء هذا العدوان على أراضيها وأرواح سكانها من المدنيين. فقد أتى إمعان إسرائيل في شن غاراتها على مصر، بردّ فعل عكسي تماماً، فزاد تشبث المصريين بالصمود ضدّ العدوّ، والتفافهم حول قيادتهم. وزاد الاتحاد السوفياتي تسليحه لمصر. فأقامت مصر شبكة جديدة للدفاع الجوّي أساسها أنواع حديثة من الأسلحة والمعدات الالكترونية، والصواريخ المضادة للطائرات. وكانت غايتها الأولى حماية مناطق العمق الحيوية داخل الأراضي المصريّة.

ورغم أن الإجراء الذي اتخذته مصر كان إجراءً دفاعياً، غرضه الأساسي إيقاف العدوان الإسرائيلي المتزايد على الأراضي والأرواح المصريّة، فهو قد أحدث أثراً معنوياً كبيراً في إسرائيل، حين خلق شعوراً بأن قوة الردع الإسرائيلية قد فقدت جدواها، وبأن «قوة هجومية» ستنمو وتشتد في الفكر العسكري العربي، حينما يتسع مجال حرية العمل أمام القيادة العسكرية المصرية. لقد نشر نظام الدفاع الجوي الجديد مظلة فعّالة فوق القوات المصرية حققت لها: (أ) توفير حماية مباشرة للأهداف الحيوية العسكرية والمدنية الواقعة في عمق الأراضي المصرية، والإقلال من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها هذه الأهداف؛ (ب) الحدّ من القدرة الهجومية المعادية في العمق؛ (ج) إفساد أحد الأسس الرئيسة للمذهب العسكري الإسرائيلي، وهو القدرة على «إنزال أكبر خسارة بالعدو، بأقل قدر ممكن من الخسارة الإسرائيلية». ذلك أن استمرار الغارات الجويّة، مع وجود نظام الدفاع الجوي المصري، سيؤدي إلى ارتفاع الخسائر الإسرائيلية إلى حدّ كبير؛ (د) إن حماية الأهداف العسكرية في الداخل تعني إتاحة الفرصة لمزيد من الاستعداد العسكري المصري، تنظيماً وتدريباً وتسليحاً؛ (هـ) احتمال انتقال القوات الجوية المصرية إلى العمل الهجومي الواسع العميق.

أدركت إسرائيل عواقب هذه النتائج ورأت في ما حدث اختلالاً في ميزان القوى العسكرية من وجهة نظرها. ورغم أن هذا التغيير لا يمثل تهديداً مباشراً لها، إلا أنه يمثل إفساداً لاستراتيجية الردع الإسرائيلية، فقد اعتبرت إسرائيل أن الحدّ من مقدرتها على الردع

---

(١٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العسكرية الصهيونية، تقديم محمد حسنين هيكل، ٢ ج (القاهرة: المركز، ١٩٧٢ - ١٩٧٤)، ج ١، ص ٣٤٧، نقلاً عن حديث وزير الدفاع الاسرائيلي موشي دايان نشرته وكالات الأنباء في تل أبيب، بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٨.

اختلال في ميزان القوى. وعلى هـذا الأساس نشـطت الدعـاية الإسرائيلية في تجسيم خطورة الموقف، وفي طلب المزيد من الدعم الأمريكي.

يضاف إلى ذلك، أن نظام الدفاع الجوي المصري الجديد ترك آثاره المباشرة العميقة في استراتيجية الحرب الجويـة التي خططت لهـا إسرائيل، فتـوقفت القيادة الإسرائيليـة، بدءاً من آذار/ مـارس ١٩٧٠ عن استعمال لهجة التهديـد بـاختـراق «سماء مصر المفتـوحـة» وضرب أهدافها الثمينة والمكشوفة التي أصبحت في متناول «قوّة الردع الإسرائيليـة». وبادرت القيـادة الإسرائيلية إلى إيقاف غارات العمق في الأراضي المصرية في منتصف نيسان/ أبريل ١٩٧٠.

في هذه المرحلة الأخيرة من الحرب، سعت إسرائيل لترسيخ سيطرتها الجوية على جبهـة قنـاة السويس ومنـع إقامـة قواعـد للصواريـخ فيها، والـدفاع عن خط المـواجهة عـلى الضفة الشرقيـة للقنـاة، وتـوجيـه ضربـات انتقـاميـة ضـد أعـمال الاستنـزاف المصريـة. وخطّطت استراتيجيتها الجوية على أساس تحقيق هـذه الأهداف، دون القيـام بغارات في عمق الأراضي المصرية.

شرعت إسرائيل في تنفيذ خطتها الجديدة، فتعـرضت منطقـة القناة لسلسلة متصـاعدة من الغارات الجوية العنيفة، حتى بلغ معدلها اليومي في خلال شهر حزيـران/ يونيـو ١٩٧٠، حوالى ٧٠ طلعة طـائرة يـومياً[١٣]. ورغم ذلـك كلّه يمكن القول إن إسرائيـل فشلت في تحقيق الأهداف التي وضعتها لحربها الجـوية، إضـافة إلى أنها استمـرت في تحمل مـزيد من الخسـائر البشرية والسلاحية. فبدأ قادتها ينادون «بضرورة العمل على وقف إطلاق النار كحلّ ضروري لمـواجهة هذا الموقف»[١٤].

أحبطت مصر الخطة الإسرائيليـة، حين نجحت في أواخـر حزيـران/ يونيـو، في إقامـة عدد من قواعد الصواريخ المضادة للطائرات، رغم كلّ الجهود المضنية التي بـذلتها إسرائيـل. وفوجئت القيادة الإسرائيلية بتساقط طائراتها من طراز فانتوم وسكاي هوك فوق جبهة القنـاة، بفعل الصواريخ المصرية، وأسر بعض طيـاريها. وكـانت هذه النتيجـة صدمـة قاسيـة لها، إذ انهار أملها في منع إقامة قواعد الصواريخ المصريّة في منـطقة القنـاة، وشعرت، في إثـر ذلك، بأن سيطرتها الجوية على المنطقة، التـي تعتـبر الركيـزة الأساسيـة لاستراتيجيتهـا، قد أضحت معرضة للزوال، فقبلت المشروع الأمريكي الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار وقفاً موقتاً.

وقبل وقف إطلاق النار في ٨ آب/ أغسطس ١٩٧٠، تمكنت القوات المسلحة المصريـة من تعزيز دفاعها الجوي في جبهة قناة السويس، واستكمال شبكة قواعد الصواريخ فيها. وقد تم هذا التعزيز بطريقة سريعة وفي خلال فترة زمنية جدّ قصيرة، فاجأت القيادة الإسرائيليـة،

---

(١٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٥٦.

(١٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٥٧.

وهو ما دفعها إلى إثارة زوبعة سياسية حول هذا الأمر، باعتباره يرجّح كفّة الميزان العسكري في منطقة القناة لغير مصلحتها.

حين توقفت حرب الاستنزاف في ٨ آب/ أغسطس ١٩٧٠ كانت مصر قد خرجت منها وهي أقوى ممّا كانت عليه قبل بدئها، في حين خرجت إسرائيل منها وهي أقل قوّة ممّا كانت عليه يوم دخلتها.

القسم السادس

الاستراتيجية العسكرية في حرب ١٩٧٣


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الثامن والعشرون

في الطريق إلى الحرب

أولاً: في الأغراض والوسائل

تكونت نطفة حرب ١٩٧٣ في رحم حرب ١٩٦٧، وولدت منها بعد أكثر من ست سنوات وإذا كانت نتائج حرب ١٩٦٧ هي أسباب حرب ١٩٧٣، فإن الاستراتيجيات المتعلقة بالحربين، وخصوصاً الغرض الاستراتيجي، كانت مختلفة، إضافة إلى أن المدة ما بين الحربين شهدت تلك السلسلة من الأعمال الحربية المحدودة، التي جمعتها حرب الاستنزاف والتي انتهت إلى توفير عامل جديد أضيف إلى العوامل والأسباب المكوّنة لبيئة الحرب، والممهدة لها.

ولقد جسّد الفارق الجوهري في الغرض الاستراتيجي بين الحربين أبرز أوجه التباين. ففي حين كان هذا الغرض ما قبل حرب ١٩٦٧ «تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني»[1]، أصبح بعدها «إزالة آثار العدوان»[2] أي آثار حرب ١٩٦٧. ويعني هذا النص أن الغرض الاستراتيجي هو إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

كان من الطبيعي أن تختلف الوسائل أيضاً باختلاف الأغراض. فقد رافق غرض ما قبل حرب ١٩٦٧ خطط وتدابير عسكرية هي من الوسائل لتحقيق ذلك الغرض. أما بعد حرب ١٩٦٧ فقد أضيف إلى «تضافر جميع الجهود لإزالة آثار العدوان» و«اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الإعداد العسكري» وسيلة جديدة هي «العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان»، وذلك في نطاق المبادىء الأساسية التالية: «عدم الصلح مع إسرائيل، أو الاعتراف بها، وعدم التفاوض معها، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه»[3].

---

(١) قرار مؤتمر القمة العربي الثاني، رقم ١٨ (١٩٦٤/٩/١١)، الاسكندرية.

(٢) قرار مؤتمر القمة العربي الرابع، رقم ٣٩ (١٩٦٧/٩/١)، الخرطوم.

(٣) من قرارات مؤتمر القمة العربي الرابع، ٨/٢٩ - ١٩٦٧/٩/١، الخرطوم.

ثانياً: العمل السياسي

تناولت تلك الوسيلة ـ أي العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي ـ التعامل، أساساً، مع قرار مجلس الأمن الدولي المعروف برقم ٢٤٢ والمؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ وقد قبلته آنذاك مصر والأردن على أنه يمثل حصيلة توازن القوى يومذاك، ورفضته سوريا، إذ رأت فيه مكاسب لإسرائيل نتيجة عدوانها، وتجاهلاً لحقوق الشعب الفلسطيني، حين قصر القرار قضيته على مشكلة لاجئين.

عيّن الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً شخصياً له، هو غونار يارنغ، ليقوم بالاتصالات مع مصر والأردن وإسرائيل، من أجل تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن. وقد استمر هذا الوسيط الدولي في اتصالاته حتى نشبت حرب ١٩٧٣.

وإلى جانب مهمة الوسيط الدولي وجهوده، نشطت وساطات ومبادرات متعددة، مثل وساطة الدول الأربع الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا، (نيسان/ أبريل ١٩٦٩)، ومبادرة وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية (حزيران/ يونيو ١٩٧٠)، ووساطة لجنة الحكماء الأفارقة (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١). وقد انتهت تلك الوساطات والمبادرات جميعها، ومعها جهود الوسيط الدولي، إلى الفشل، بسبب تعنت إسرائيل، وتهربها من الالتزام بأحكام القرار ٢٤٢ وخصوصاً فيما يتعلق بالانسحاب من الأراضي المحتلة.

وكان آخر سهم استخدمته الدبلوماسية المصرية، دعوة مجلس الأمن في تموز/ يوليو١٩٧٣، إلى مناقشة المأزق الذي وصلت إليه المساعي لحل الأزمة. وكانت تأمل استصدار قرار من المجلس يوضح ويعدل القرار ٢٤٢ في شأن الانسحاب من الأراضي المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني، غير أن مشروع القرار، بعد أن حاز الأكثرية اللازمة، سقط بحق النقض الذي استخدمته الولايات المتحدة.

وفي المدة بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، نشطت الدبلوماسية العربية، في المحافل الدولية ومجال العلاقات الثنائية، من أجل توضيح طبيعة إسرائيل الاستعمارية والعنصرية، وتعبئة الرأي العام العالمي لدعم انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، واستعادة الشعب العربي الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير.

وهكذا استمر الوضع في منطقة الصراع العربي ـ الإسرائيلي جامداً، واستمرت حالة «اللاسلم واللاحرب» مسيطرة على المنطقة. ووصلت جهود التسوية السلمية، رغم التنازلات التي قدمتها مصر إلى الوسيط الدولي، إلى طريق مسدود. وأصبح خيار الحرب هو الخيار المطروح أمام بلدان المواجهة العربية، وخصوصاً أمام مصر وسوريا.

ثالثاً: العمل العسكري العربي

في موازاة خط العمل السياسي، سار خط آخر هو العمل العسكري، الذي كان عليه أن ينطلق في مجالات كثيرة، بدءاً بإعادة تنظيم القوات المسلحة في الأقطار التي احتُلت أجزاء من أراضيها، وانتهاء بوسائل العمل العسكري العربي المشترك، ومروراً بالتسليح والتدريب والتخطيط. وقد رأينا في سنوات حرب الاستنزاف وقائع ومظاهر كثيرة من العمل العسكري.

وفي الوقت نفسه، أخذت منظمات المقاومة الفلسطينية تنشط وتزيد عملياتها الفدائية، وتنوعها داخل فلسطين المحتلة، وعبر حدود الأقطار العربية، في حين راحت إسرائيل تعمل لتجميد الحالة الناجمة عن الحرب، أطول مدة ممكنة، هادفة إلى توفير العوامل اللازمة لضم الأراضي المحتلة، جزءاً تلو جزء.

كان من الطبيعي أن تستفيد البلدان العربية، وخصوصاً بلدان المواجهة، من دروس حرب ١٩٦٧، فيما يتعلق بالتعاون العسكري. ولهذا بدأ التعاون منطلقاً من إطار بلدان المواجهة، فعقد وزراء دفاع مصر وسوريا والأردن والعراق مؤتمراً في حزيران/ يونيو ١٩٦٨، ووضعوا خطة لحشد القوات على جبهتين: جبهة شرقية (سوريا والأردن)، وجبهة غربية (مصر) ويكون لكل جبهة قائد عام، ويشرف على الجبهتين وينسق بينهما قائد عام مقره في القاهرة.

وكانت الغاية الأساسية من تكوين الجبهة الشرقية خلق قيادة عربية موحدة متماسكة ومؤثرة في مواجهة إسرائيل من الشرق، مهمتها: (١) أن تقود، إضافة إلى القوات السورية والأردنية، القوات العراقية المحتشدة في الجبهة، وأية قوة عربية أخرى من المشرق العربي؛ (٢) وأن تضع الخطط اللازمة للعمليات في الجبهة، بالتنسيق مع قيادة الجبهة الغربية التي تضم القوات المصرية أساساً، والقوات التي ترفدها من أقطار المغرب العربي والسودان. وقد تقرر أن يتولى العراق قيادة الجبهة الشرقية، على أساس أنه سيضع القسم الأكبر من قواته تحت تصرفها.

تمركزت قيادة الجبهة الشرقية، بدءاً من ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨ في مدينة السويداء السورية، لتكون قريبة من القطاعين السوري والأردني، ومن احتياطيها العملياتي الذي اتخذ بلدة المفرق في الأردن مقراً له. واختير ضابط عراقي برتبة لواء قائداً للقوات الاحتياطية.

اشتملت قيادة الجبهة الشرقية على فروع العمليات والاستخبارات والتدريب والتنظيم. وبسطت سيطرتها على القوات العراقية والسورية والأردنية التي تعمل في الجبهة الشرقية، وسعت لتنسيق التعاون مع الجبهة الجنوبية، على الرغم من أن قائد هذه الجبهة لم يبد رغبة حقيقية في التعاون مع قيادة الجبهة الشرقية، مع أنه القائد الأعلى للجبهتين، فأصاب الجبهة

الشرقية التعثر ثم الجمود، فعاد ضباطها إلى جيوشهم، حتى تم حلها في العام ١٩٧٠[٤].

عملت مصر وسوريا على إيجاد صيغة جديدة للتعاون، فعقدتا، في ٩ آب/ أغسطس ١٩٦٩، اتفاقية للتعاون السياسي والعسكري بينهما، هدفت إلى تنسيق العمل السياسي والعسكري العربي لتحرير الأرض المحتلة عام ١٩٦٧. وأوجبت هذه الاتفاقية تكوين قيادة سياسية تضم رئيسي مصر وسوريا ووزراء الدفاع والخارجية في البلدين، على أن تقوم هذه القيادة بتعيين قائد عسكري يكون مسؤولاً عن التخطيط العسكري للمعركة، مع إعطاء أفضلية للقوات الجوية والدفاع الجوي في التخطيط والإعداد. وفي الوقت نفسه لم تكن هذه الاتفاقية تتعارض مع ما يمكن التوصل إليه من اتفاقيات مماثلة أخرى، سواء على مستوى الجبهة الشرقية، أو على المستوى العربي العام. وبناء على ذلك عيّن الفريق الأول محمد فوزي قائداً عاماً للقوات المسلحة في مصر وسوريا[٥]، إضافة إلى منصبه كوزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة المصرية.

سعت مصر وسوريا لوضع شعار «قومية المعركة» موضع التنفيذ، من خلال استقطاب الجبهتين الشرقية والغربية لقوات الأقطار العربية، وذلك بالانضمام إلى الجبهة الشرقية إذا كانت الأقطار المعنية تقع شرقي البحر الأحمر وقناة السويس، أو الإنضمام إلى الجبهة الغربية إذا كانت الأقطار تقع غربي الخط المذكور. وتنفيذاً لهذه الفكرة الاستراتيجية تم عقد اجتماع قمة مصغر، في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، حضره رئيسا مصر وسوريا وملك الأردن ونائب الرئيس العراقي، وعملوا على تنظيم الجبهة الشرقية.

تلا هذا الاجتماع المصغر، انعقاد مجلس الدفاع العربي المشترك في القاهرة (الدورة ١١، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩). وقد رأى المجلس «ان الحل السلمي قد فشل ووصل إلى طريق مسدود يستحيل معه تحرير الأرض العربية نتيجة تعنت إسرائيل وما تلقاه من دعم مادي وسياسي وعسكري من الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الاستعمارية الأخرى. وأنه لا بد لنا من أن نترجم ما سبق أن توصلنا إليه من أن طريقنا هو طريق التعبئة والقوى والحشد والإعداد لأعمال مادية جدية منظمة يتحمل كل منا فيها مسؤولية كاملة ومحددة [...] وإعداد عسكري شامل كامل استعداداً للمعركة المحتومة المقبلة».

وافق المجلس «على تقرير الفريق الأول محمد فوزي القائد العام للقيادة الشرقية والغربية، وعلى حجم القوات المطلوبة كحد أدنى من أجل إزالة آثار العدوان»، وسجل التزام بعض البلدان العربية تقديم القوات التي طلب منها تخصيصها للعمل العسكري، وأوصى بدعوة مؤتمر القمة العربي إلى الانعقاد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، في الرباط، لينظر في: (١) حشد جميع القوى العربية ضد العدوان الإسرائيلي؛ (٢) دعم الثورة الفلسطينية؛ (٣) دعم الصمود في المناطق المحتلة.

---

(٤) حسن البدري، التعاون العسكري العربي (الرياض: دار المريخ، ١٩٨٢)، ص ٨٨.

(٥) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ - ١٩٧٠ (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٢٠٥.

انتقلت قرارات مجلس الدفاع إلى مؤتمر القمة الخامس (الرباط، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩) لتنال موافقته. وعرضت حطة العمل الموحدة عليه كأساس بين الحد الأدنى المطلوب من القوات الميدانية التي تحشد في الجبهتين، الشرقية والغربية. ولكن المؤتمر عجز عن اتخاذ قرار في هذا الشأن، على الرغم من الاقتراحات التي تقدم بها بعض الوفود لإيجاد مخرج من المناقشات التي طالت دون نتيجة[٦]. وانفض المؤتمر دون أن يستطيع تحقيق شعار «قومية المعركة»، ودون أن تبلغ فكرة توحيد العمل العسكري العربي من أجل المعركة حد التطبيق.

وبعد حوالى ستة أشهر، عقد في طرابلس، في ليبيا، (٢١ - ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٧٠) مؤتمر حضرته القيادات السياسية والعسكرية لمصر وسوريا وليبيا والأردن والعراق والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية، لوضع التخطيط الاستراتيجي الموحد للجبهتين الشرقية والغربية[٧]، وأوفدت هذه البلدان ممثليها إلى مركز القيادة في القاهرة. وقد ظلت هذه القيادة تعمل منذ تموز/ يوليو ١٩٧٠ إلى أن وقعت أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، فتعطل عملها.

وكانت مصر وليبيا والسودان قد عقدت، فيما بينها، في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠، ميثاقاً سمي «ميثاق طرابلس»، انضمت إليه سوريا في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠. وقبل نهاية العام ١٩٧٠، عقدت مصر وسوريا اتفاقية دفاع مشترك (٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر)، وسمي القائد العام للقوات المصرية قائداً عاماً للجبهتين المصرية والسورية. وقد كلف المهام التالية[٨]: (أ) التخطيط للعمليات، وإصدار التوجيهات لقيادتي الجبهتين، (ب) التنسيق بين الجبهتين؛ (ج) اعداد المقترحات عن حجم القوات على الجبهتين وعن مناطق تمركزها بما يتفق مع الخطط الموضوعة؛ (د) متابعة أوضاع التشكيلات المنذرة بالقتال، ودرجة كفاءتها؛ (هـ) الاشتراك مع قيادتي القوات المسلحة المصرية والسورية في التحضير لمشروعات التدريب؛ (و) تجميع الدروس المستفادة من المشروعات التدريبية وتعميمها على قوات القطرين.

انتقلت مهام هذه القيادة الثنائية إلى «القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية» التي تكونت في إثر قيام «اتحاد الجمهوريات العربية» (مصر وسوريا وليبيا - ١٧ نيسان/ ابريل ١٩٧١). وقد نص دستور الاتحاد على أن تتولى قيادة الدولة الاتحادية الجديدة في المجال الدفاعي: (١) تنظيم وقيادة الدفاع عن اتحاد الجمهوريات العربية؛ (٢) إنشاء قيادة عسكرية مسؤولة عن التدريب والعمليات؛ (٣) تحريك القوات بين الجمهوريات الثلاث بقرار من مجلس الرئاسة أو ممن يفوضه المجلس في ذلك في أثناء العمليات؛ (٤) التنسيق بين الصناعات العسكرية في الجمهوريات الأعضاء.

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

(٨) البدري، المصدر نفسه، ص ٨٩.

عين مجلس رئاسة الجمهوريات العربية الفريق الأول أحمد إسماعيل علي القائد العام للقوات المسلحة المصرية قائداً عاماً للقوات المسلحة الاتحادية. وقد أنجز القائد العام، بدءاً من ١ حزيران/ يونيو ١٩٧٢، إنشاء القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية، لتتولى شؤون الدفاع عن الاتحاد في المستوى الاستراتيجي، في مجالات العمليات والتدريب وتنسيق الصناعات العسكرية، مع بقاء قيادة القوات المسلحة في كل من الجمهوريات الثلاث مسؤولة عن تخطيط العمليات والتدريب وإدارتها على المستوى العملياتي والتكتيكي القطري. وتستمد القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية سلطاتها واختصاصاتها من مجلس رئاسة الاتحاد بوصفه القيادة السياسية العليا للاتحاد.

وكان مجلس الدفاع العربي المشترك قد اجتمع، قبل ذلك، في القاهرة (الدورة ١٢، ٢٧ - ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١)، وأوصى الحكومات العربية بالموافقة على تقرير الأمين العام المساعد العسكري في شأن مساهمة القوات العربية في الجبهتين الشرقية والغربية، وكلفت القيادة العامة لقوات اتحاد الجمهوريات العربية التنسيق بين قوات الاتحاد وقوات الجبهة الشرقية.

عاد مجلس الدفاع العربي إلى الإجتماع في القاهرة (الدورة ١٣، ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣)، وقرر تقسيم مسرح العمليات إلى ثلاث جبهات: (١) الجبهة الشمالية: تشمل جميع القوات السورية والقوات العربية التي توضع تحت قيادتها؛ (٢) الجبهة الشرقية: تشمل جميع القوات الأردنية والقوات العربية التي توضع تحت قيادتها؛ (٣) الجبهة الغربية: تشمل جميع القوات المصرية والقوات العربية التي توضع تحت قيادتها.

قرر المجلس أيضاً أن توضع الجبهات الثلاث تحت قيادة قائد عام واحد، هو القائد العام للقوات المسلحة المصرية الفريق الأول أحمد إسماعيل/ علي، تعاونه مجموعة عمليات من الأقطار المشتركة في القتال. ويكون للقائد العام كامل الصلاحيات على القوات المسلحة في مسرح الحرب للجبهات الثلاث. وتُعَدّ أراضي بقية الأقطار العربية مسرحاً للأعمال القتالية التي تخدم تحقيق الهدف العربي الاستراتيجي للمرحلة الراهنة، وهو «إزالة آثار عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧، دون المساس بالقضية الفلسطينية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني» على أن يكون استخدام أرض أي بلد عربي غير بلدان الجبهات الثلاث، في مرحلة الاستعداد للقتال، بموافقة حكومة البلد المعني. ويتولى قائد القوات الجوية السورية قيادة القوات الجوية في الجبهتين الشمالية والشرقية، ويتولى قائد القوات الجوية المصرية قيادة القوات الجوية في الجبهات الثلاث.

حدد المجلس لبعض البلدان العربية (وهي البلدان المساندة) الوحدات البرية والجوية التي يجب أن تكون جاهزة في غاية شهر آذار/ مارس ١٩٧٣، في أماكن تمركزها في دولها، ومستعدة للتحرك إلى الأماكن التي يحددها القائد العام للقوات المسلحة العربية.

قدّم القائد العام إلى المجلس شرحاً للاعتبارات التي تفرض تقسيم الجبهة الشرقية إلى جبهتين، وتتلخص فيما يلي: (أ) إن اتساع حد المواجهة في الجبهة الشرقية (السورية -

الأردنية) حتى ٤٣٠ كلم يجعل من الصعب أن تسيطر عليها قيادة واحدة سيطرة عملياتية؛ (٢) صعوبة دفع القوات الاحتياطية إلى قسمي الجبهة بسبب اتساعها ونقص الطرق والمحاور العرضانية، وهو ما يوجب تكوين احتياطين منفصلين من الوجهة العملياتية؛ (٣) العمق المحدود للمهام العملياتية لا يترك مجالاً لتحركات واسعة للاحتياط؛ (٤) طبيعة الأرض المختلفة والانفصال الجغرافي للجبهتين السورية والأردنية بسبب وجود وادي اليرموك.

لم تتوافر العوامل والشروط اللازمة لهذه القيادة العامة وقيادات الجبهات الثلاث لكي تقوم بمهامها، وانتهى بها الأمر إلى الجمود والعطالة.

يدل هذا العرض السريع للاتفاقيات والمواثيق التي عقدت في المدة بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ (٦ سنوات و ٤ شهور)، والتجمعات التي قامت، والمؤتمرات التي عقدت، والقيادات المشتركة التي أنشئت، على أن دفع العمل العسكري المشترك إلى أكثر مما بلغه قبيل حرب ١٩٧٣ لم يكن ممكنا، إذ لم تتوافر له العوامل السياسية الكافية لتطويره إلى مستوى ونوع أعلى وأوثق مما كان عليهما قبيل الحرب.

وفي نهاية المطاف، وجدت مصر وسوريا أن عليهما أن تستمرا، وحدهما، في التخطيط المشترك للمعركة المقبلة، مستندتين إلى ثلاث دعامات أساسية: (١) الأمة العربية كلها تؤيد المعركة ضد إسرائيل، وتنتظر انطلاقها بحماسة وإيمان؛ (٢) التضامن العربي الذي توافر ذو مستوى ونوع كافيين لاتخاذ قرار بالحرب؛ (٣) الإيمان بأن انطلاق الحرب بمبادرة مصرية - سورية كافٍ لرفع التضامن العربي إلى مستوى التعبئة القومية العسكرية والسياسية والاقتصادية اللازم والكافي لاستمرار المعركة والنصر فيها.

رابعاً: الجبهة المساندة العربية

عملت مصر وسوريا لإعداد جبهة عربية واسعة تساعدهما على توفير عوامل النجاح في المعركة المنتظرة. فانطلقتا من فكرة أساسية هي أنه لا يمكن لبلدان المواجهة أن تخوض مرة أخرى حرباً شاملة ضد إسرائيل المدعومة بقوة الصهيونية العالمية، وأسلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وتأييد حلفائها في العالم الغربي، ما لم تكن وراء بلدان المواجهة جبهة عربية متماسكة، تستطيع، وقت التحدي، أن تمارس ضغوطاً رادعة بكل ما هو متاح لديها من أسباب القوة وعناصرها المختلفة ضد أية اندفاعة مؤذية ربما تفكر في اقترافها القوى المتربصة بالعرب، والتي لم تكن إسرائيل سوى رأس الحربة فيها. تأسيساً على هذه الفكرة، تعددت محاور الحركة أمام مصر وسوريا، من أجل تكوين الجبهة العربية المتماسكة. ومن هذه المحاور: (١) التركيز على جميع نقاط الالتقاء والتقارب في الجبهة العربية، وتعزيزها إلى أقصى ما تسمح به إمكانات الواقع؛ (٢) الاعتقاد أن أي مشروع للوحدة أو الاتحاد يكسب المواجهة، بالضرورة، عمقاً استراتيجياً جديداً، وبعداً قومياً، هي في أشد الحاجة إليهما. كما أن مشاريع الوحدة أو الاتحاد تعزز إمكانات المواجهة، وتحشد لها أسباب القوة.

استطاعت هذه السياسة العربية المنفتحة أن تنجز أعمالاً جيدة في ميدان العمل العربي المشترك، وخصوصاً في المجالين العسكري والاقتصادي. ويمكن القول، إن تضامن البلدان العربية، وتوحد الشعور القومي الشعبي، كانا من أبرز مظاهر حرب ١٩٧٣. وهو مظهر لم يعتد الوطن العربي على تكوينه وإبرازه إلا في اللحظات التاريخية المصيرية.

وعلى هذا، يمكننا رسم بعض الملامح للجبهة العربية عشية الحرب: (أ) توافر الأسس والعناصر اللازمة لتكوين جبهة عربية مساندة؛ (ب) شعور مصر وسوريا بأن الأمة العربية، بكل إمكاناتها، ستكون ظهيراً للقوات العربية التي ستقاتل على الجبهتين؛ (ج) إن جهود مصر وسوريا المكثفة قد أنتجت مزيداً من التقارب السياسي، وجسدت الكثير من أوجه الالتقاء، وهو أمر كانت له قيمته العظيمة، دون شك. إلا أن قضية تعبئة الطاقات الاقتصادية العربية، واستخدامها كقوة مساندة للجهد العسكري من جهة، وكقوة ضاغطة ورادعة ضد المصالح الدولية التي تظاهر إسرائيل من جهة أخرى، لم تكن قد ارتقت بعد إلى مستوى الجبهة المساندة. ومن هنا أصبحت جبهة المواجهة العسكرية، بدعامتيها مصر وسوريا، تحمل أعباء وضغوطاً ينوء بها الكاهل، وهو ما كان ليحدث لو عبِّئت الطاقات الاقتصادية العربية ونُسقت في جهد ضخم داعم ومساند لها؛ (د) إن الجبهة الشرقية، وقاعدتها الرئيسة في الأردن، والتي عُوِّل عليها كثيراً، فيما سبق، من الناحية الاستراتيجية بالنسبة إلى أية مواجهة عسكرية مقبلة مع إسرائيل، وخصوصاً إذا ما اتحدت الجبهة الشرقية مع الجبهة الشمالية في سوريا، كانت غائبة عن مسرح العمليات المنتظر، رغم كل ما بذل من جهد في سبيل إعادتها. وقد اقترن غياب الجبهة الشرقية من استراتيجية المواجهة العربية، بغياب منظمات المقاومة الفلسطينية من الجبهة نفسها، في إثر أحداث ١٩٧٠. وقد أدى غياب هذين العاملين الاستراتيجيين، الجبهة الشرقية المتكاملة والمقاومة الفلسطينية المنطلقة منها، إلى تحميل مصر وسوريا، وخصوصاً سوريا، أعباء عملياتية إضافية وجد ثقيلة؛ (هـ) كان الرأي العام العربي قانطاً عن فكرة الحل السياسي، بعد ما تبين له أن الدوران المستمر في حلقة اللاسلم واللاحرب هو استنزاف مستمر للأمة العربية. ومن ثم، فقد كانت الأمة العربية تتطلع إلى حل عسكري يرد على جبروت إسرائيل بجبروت أقوى منها، ويحرر الأرض المحتلة، ويعيد إلى الشعب الفلسطيني وطنه وحقوقه.

وهكذا توافرت العوامل والشروط والظروف، واكتملت الاستعدادات في الجانب العربي، لتفتح السبيل أمام القوة المسلحة العربية إلى الحرب التي خطط لاشتعالها في اليوم السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وهو اليوم العاشر من شهر رمضان ١٣٩٣.

الفصل التاسع والعشرون

ميزان القوى وانتشار القوات

أولاً: ميزان القوى

لا يزال تقدير العناصر التي كوّنت ميزان القوى بكفتيه، في حرب ١٩٧٣، أمراً صعب المنال، إذا ما أريد له أن يكون أقرب ما يمكن إلى الدقة والسلامة، ويعود السبب الرئيسي في هذه الصعوبة إلى أن الوثائق والمعلومات الخاصة بالحرب لا تزال، في معظمها، في عداد الوثائق التي لم يحن وقت إباحة نشرها.

وتأسيساً على ذلك، اختلفت التقديرات، وتنوعت الاجتهادات في تقدير عناصر ميزان القوى: قوى بشرية وأسلحة وتشكيلات ميدانية. وتسمح العودة إلى أمهات الكتب والدراسات والتقارير التي بحثت في حرب ١٩٧٣، بترجيح محدد لميزان القوى[1]، هو أقرب إلى الاجتهاد منه إلى الجزم أو التأكيد.

---

(١) المصادر الرئيسية لميزان القوى، هي: تريفور ن. دوبوي، الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ترجمة جبرائيل بيطار (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١)، ص ٥١٧ ـ ٥٧٠؛ محمود عزمي، «تطور القوى العسكرية لدى مصر وسوريا والأردن وإسرائيل، ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣،» الفكر الاستراتيجي العربي، السنة ٣، العدد ١٠ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، ص ٢٢١ ـ ٢٣٥؛ سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات (باريس: مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر؛ بيروت: دار المحرر للطباعة والنشر، ١٩٨٠)، ص ٢٩، ١٦٩ ـ ١٧٢، ٢٣٧ و٢٥٠؛ المظاهر العسكرية للصراع العربي الإسرائيلي، الندوة الدولية حول حرب تشرين، القدس، ١٩٧٥، مجموعة من الباحثين، ترجمة جبرائيل بيطار، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤ و٢٦٠؛ د. ك. باليت، الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة: العودة إلى سيناء، ترجمة طلال كيالي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٨٠؛ حسن البدري، التعاون العسكري العربي (الرياض: دار المريخ، ١٩٨٢)، ص ١٠٩، وجريدة نيويورك تايمز، ١٦/١٠/١٩٧٣، نقلاً عن: جمال مرسي بدر، «انعكاسات حرب أكتوبر على إطار الوفاق الدولي،» السياسة الدولية، السنة ١٠، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤)، ص ١٢٠.

تذهب المعلومات المستقاة من أمهات المصادر إلى أن مصر عبّأت للقتال ١٠٠٠٠٠٠ ـ ١٢٠٠٠٠٠ جندي، وعبأت سوريا أكثر من ٣٠٠٠٠٠ جندي، في حين عبّأت إسرائيل ٣٥٠٠٠٠ جندي. وقد انتظمت هذه القوى البشرية في تشكيلات عسكرية، ميدانية ومساعدة وخدماتية. أما التشكيلات الميدانية فقد كانت كما في البيان التالي:

التشكيلة	مصر	سوريا	إسرائيل
لواء مدرع	١٠	١٠	١٨
لواء ميكانيكي	٩	٥ ـ ٦	٩
لواء مشاة	١٥ ـ ١٩	٩ ـ ١١	٩
لواء قوات خاصة (مظليين ـ محمولة جواً ـ مغاوير)	٤	٢	٥

كانت هذه التشكيلات مجهزة بالأسلحة الرئيسة التالية:

السلاح	مصر	سوريا	إسرائيل
دبابات قتال	١٨٨٠ ـ ٢٢٠٠	١٦٠٠ ـ ١٨٠٠	٢٤٠٠
مركبات مدرعة	٢٥٠٠ ـ ٢٦٠٠	١٣٠٠ ـ ١٥٠٠	٤٠٠٠
مدافع وهاونات وراجمات صواريخ	٢٥٠٠	١٠٠٠ ـ ١٢٠٠	٩٥٠ ـ ١٤٧٠
طائرات (مقاتلة ـ قاذفة ـ عمودية)	٦٥٠ ـ ٧٠٠	٣١٠ ـ ٣٥٠	٤٦٥ ـ ٤٨٥
زوارق طوربيد	٣٤ ـ ٣٦	١٣ ـ ١٧	٩ ـ ١٨
زوارق صواريخ	١٧ ـ ١٩	٨ ـ ٩	١٤
زوارق دورية	١٢	٣	٢٠
مدمرات	٥	—	—
فرقاطات	٣	—	—
غواصات	١٢	—	١ ـ ٢
كاسحات ألغام	٨ ـ ١٤	٤	٤
سفن إنزال	١٤	—	١٠

وإلى جانب القوات المصرية والسورية، اشتركت في القتال قوات من بعض الأقطار العربية. فكان على الجبهة المصرية لواء مدرع ليبي، ولواء مدرع وآخر مشاة جزائريان، ولواء مشاة وكتيبة وحدات خاصة سودانيان، وكتيبة مشاة كويتية، وأخرى تونسية، وسربان عراقيان (هوكر هنتر). وعلى الجبهة السورية، تحشدت فرقتان مدرعتان، وثلاثة ألوية مشاة، وثلاثة أسراب (ميغ ـ ٢١ وسربان سوخوي ـ ٧) جميعها من العراق؛ ولواءان مدرعان، وقيادة فرقة مدرعة، وكتيبة مدفعية، وسرية مهام خاصة، جميعها من الأردن؛ وفوج مدرعات، وفوج مظلات، وفوج مشاة، وفوج مدفعية م/ط، وسرية هاون، جميعها من السعودية. وقدمت من الكويت قوات مجهزة بما يعادل لواء من المدرعات والمدفعية والمغاوير. وقد سبق جميع هذه

القوات تجريدة من المغرب (لواء مشاة ميكانيكي) وصلت إلى الجبهة في تموز/ يوليـو ١٩٧٣، تنفيذاً لاتفاقية وقّعها المغرب وسوريا في ١٥ أيار/ مايو ١٩٧٣.

وعملت القوات الفلسطينية (قوات المقاومة وجيش التحرير الفلسـطيني) على الجبهتـين المصرية والسورية، وعبر الحدود اللبنانيـة، وفي فلسطين المحتلة. فعـلى الجبهة المصريـة كانت قوات عين جالوت تعمل بإمرة القيادة العسكرية المصرية. أما في الجبهة السوريـة فقد عملت خمس كتائب من المقاومة وثلاث كتائب من جيش التحرير بإمرة قيادة الجبهة.

ثانياً: انتشار القوات

١ ـ القوات المصرية

نظّمت القيادة العسكـرية المصريـة قواتهـا الميدانيـة في تشكيلتين رئيسـتـين هما: الجيش الثاني والجيش الثالث، إضافة إلى تشكيلات أخرى. وقد انتشرت وحدات الجيش الثـاني على نسقين: ضم النسق الأول فرقة المشاة ١٨ في منطقة القنطرة ـ غرب، وفرقة المشاة ٢ في منطقة الفردان، وفرقة المشاة ١٦ في المنطقة الواقعة بين جنوبي بحيرة التمساح، التي تقع عليها مدينة الإسماعلية، وبين منطقة الدفرسوار تقريباً. أما النسق الثاني فكان يضم الفرقـة المدرعـة ٢١، والفـرقة الميكـانيكية ٢٣. وانتشرت وحـدات الجيش الثالث عـلى نسقين أيضـاً: ضـم النسق الأول فرقة المشاة ٧، وفرقة المشاة ١٩. وضـم النسق الثاني الفرقة المدرعة الرابعة.

إلى جانب هذين الجيشين، عملت فرقة المشاة الخامسة، وعهد إليها بمهمة السيطرة على طرق الاقتراب المؤدية إلى رؤوس الجسور التي ستقيمها الفرق الخمس التي تكوّن نسق الهجوم الأول للجيشين الثاني والثالث.

احتفظت القيادة العامة باحتياط استراتيجي قرب القـاهرة، ضم عـدداً من التشكيلات المستقلة. وكان أهـم هذه الوحدات الاحتياطية الفرقتان الميكانيكيتان الثالثة والسادسة.

حشدت القيادة المصرية أيضاً ١٣٥ كتيبـة مدفعيـة، تضـم ٢١٥٠ مدفعـاً وهاونـاً ثقيلاً وقاذف صواريخ كاتيوشا متعدد السبطانات، على طول مناطق عبـور فرق المشـاة الخمس. كما حشدت حوالى ١٩٠٠ مدفع للرمي المستقيم عـلى تحصينات خط بـارليف والأسلاك الشـائكة المحيطة بها، وضمت مدافع عديمة الارتداد، ومدافع مضادة للدبابات، وقانصات دبابات.

خصصت القيادة ١٩٠ طائرة، لقصف المواقع الإسرائيلية وتجمعات الدبابات والمدفعية ومحطات الرادار والإتصال والمطارات.

٢ ـ القوات السورية

نظراً إلى أن القيادة السورية خـططت لهجوم مـدرع ميكانيكي خـاطف منذ لحـظة بدء الحرب، فقد حشـدت على المحـور الشمالي للهجـوم فرقـة المشاة الميكـانيكية السـابعة، وعـلى المحور الوسط فرقة المشاة الميكانيكية التاسعـة، وعلى المحـور الجنوبي فـرقة المشـاة الميكانيكيـة

الخامسة. وكانت كل فرقة مؤلفة من لواءي مشاة (في كل منهما كتيبة دبابات) ولواء مشاة ميكانيكي ولواء مدرع. وقدِّر عدد الدبابات الملحقة بفرق المشاة الميكانيكية الثلاث بحوالى ٥٤٠ دبابة (١٨٠ دبابة في الفرقة الواحدة).

وأعدت القيادة وحدة خاصة من المغاوير، محمولة جواً، لاحتلال مرصد جبل الشيخ، على أن تحمي وحدات مغربية الهجوم باحتلالها السفوح السفلى من الجبل.

هذا في النسق الأول للهجوم. أما في النسق الثاني فقد تمركزت فرقتان مدرعتان (الأولى والثالثة) ولواءان مدرعان مستقلان (٧٠ و٧٨).

ساندت قوات الهجوم وحدات من المدفعية تضم ١٠٤ بطاريات مدفعية ميدان وقواذف صواريخ كاتيوشا.

٣ ـ القوات الإسرائيلية في سيناء

عززت قيادة المنطقة الجنوبية (سيناء) خط بارليف، قبيل الحرب، وأعادت تشغيل منشآت «حاجز النار» المعدة منذ العام ١٩٧١ لإشعال سطح مياه القناة بطبقة من النفط المشتعل في حال بدء عبور القوات المصرية لها.

حينما بدأت الحرب كانت القوات التالية متمركزة في سيناء: (أ) مجموعة ألوية مدرعة (أوغدا) بقيادة العميد مندلر. ويقع مقر قيادتها على مقربة من بير جفجافة (المحور الوسط)، وفيها ثلاثة ألوية مدرعة (١٤، ٤٦، ٤٠١)، مجموع دباباتها حوالى ٣٠٠ دبابة؛ (ب) لواء مشاة في القطاع الشمالي من سيناء؛ (ج) لواء مشاة في حصون القطاع الشمالي؛ (د) وحدات مشاة في القطاع الجنوبي.

٤ ـ القوات الإسرائيلية في الجولان

ينتشر في الجولان المحتل لواء مشاة ميكانيكي (لواء جولاني)، ولواء مدرع (اللواء ٣٧)، ويتمركزان على طول الجبهة في خط دفاعي قوي التحصين. ثم عززت القيادة الإسرائيلية قواتها في الجولان باللواء المدرع السابع إضافة إلى كتيبة دبابات احتياطية، وكتيبة دبابات لواء المشاة الميكانيكي. ويعمل مع هذه القوات ١١ بطارية مدفعية.

ولقد تم إبلاغ وحدات مجموعتي الألوية الاحتياطية المعدة للقتال في الجبهة الشمالية، وهما مجموعة ألوية اللواء لانر، ومجموعة ألوية العميد رفائيل إيتان، باحتمال إعلان التعبئة العامة. وأعدت ترتيبات إخلاء الجولان من سكان المستعمرات المدنيين.

الفصل الثلاثون

وقائع الحرب

أولاً: الجبهة المصرية

في تمام الساعة ١٤:٠٥ من يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣[1]، عبرت مئات الطائرات المصرية والسورية خطوط وقف إطلاق النار، متجهة إلى مواقع العدو الاسرائيلي. وفي الوقت نفسه، فتحت ألوف المدافع نيرانها على طول جبهة قناة السويس وجبهة الجولان. وهكذا بدأت حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣.

عبرت حوالى ٢٠٠[2] طائرة مصرية قناة السويس متجهة إلى أهدافها في سيناء. ومع الهجمة الجوية، أخذ حوالى ٢٠٠٠ مدفع ميدان ومدفع هاون، ومدافع ألف دبابة، وألف مدفع مضاد للدبابات، تطلق قذائفها على الجانب الآخر من القناة. وقد سقطت في خلال

---

(١) تريفور ن. دوبوي، الحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ترجمة جبرائيل بيطار (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١)، ص ٥٢٧ ـ ٧٠٤؛ الموسوعة العسكرية، رئيس التحرير الهيثم الأيوبي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧)، ج ١، ص ٧٠١ ـ ٧١٧؛ حسن البدري، طه المجذوب وضياء الدين زهدي، حرب رمضان: **الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة، اكتوبر ١٩٧٣** (القاهرة: الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٤)، ص ٩١ ـ ٢٤٠؛ د. ك. باليت، **الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة: العودة إلى سيناء**، ترجمة طلال كيالي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٦٥ ـ ١٤٦؛ أسعد عبد الرحمن، الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة: **وقائع وتفاعلات** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤)، ص ٢٤ ـ ١٠٦؛ المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، **دور الجيش العراقي في حرب تشرين ١٩٧٣** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٨٣ ـ ٢٠٢، و Chaim Herzog, *The War of Atonement, October 1973* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1975).

(٢) البدري، المجذوب وزهدي، المصدر نفسه، ص ١٠٥. وهي ٢٥٠ طائرة، في: دوبوي، المصدر نفسه، ص ٥٢٧.

الدقيقة الأولى ١٠٥٠٠ قذيفة مدفعية على المواقع الاسرائيلية. أما في مدة الرمي التمهيدي، التي استمرت ٥٣ دقيقة، فقد سقط حوالى ٣٠٠٠ طن من القذائف.

وفي الساعة ١٤:٢٠ بدأت الموجات الأولى لخمس فرق عبور القناة، مستخدمة نحو ألف قارب اقتحام مطاطي. وبعد عدة دقائق كان على الضفة الشرقية للقناة، وفوق حصون خط بارليف وجداره الترابي، حوالى ٨٠٠٠ جندي. ثم توالى عبور وحدات الفرق الخمس في ١٢ موجة، حتى اكتمل عبورها مع قيادتها في الساعة ١٩:٣٠، باستثناء الدبابات والمدافع والآليات.

واجهت اسرائيل الهجوم المصري بهجمات جوية محدودة متتالية على مناطق العبور ووسائله، وعلى القوات المتمركزة في شرقي القناة. فتصدى لها جدار الدفاع الجوي، وكانت النتيجة أن ثلاث طائرات من كل خمس طائرات اسرائيلية أسقطت في خلال الغارات الأولى. فأمرت القيادة الجوية الاسرائيلية طياريها بتحاشي الاقتراب من القناة لمسافة لا تقل عن ١٥ كلم شرقاً.

سقط خط بارليف بأيدي القوات المصرية في اليوم الثاني من القتال، باستثناء موقع واحد في أقصى الشمال على شاطىء البحر المتوسط. وكانت وحدات المهندسين قد بدأت، منذ الدقائق الأولى للهجوم، عمليات تجريف الرمال بمدافع المياه لفتح الثغرات اللازمة في الجدار الترابي الضخم على الضفة الشرقية، تمهيداً لنصب الجسور وتشغيل المعديات. ونجحت هذه الوحدات في فتح الممرات ونصب الجسور العائمة وتشغيل المعديات. وفي ليلة ٦ - ٧ تشرين الأول/ اكتوبر بدأت فرق المشاة الخمس مع دباباتها ومدافعها وآلياتها العبور.

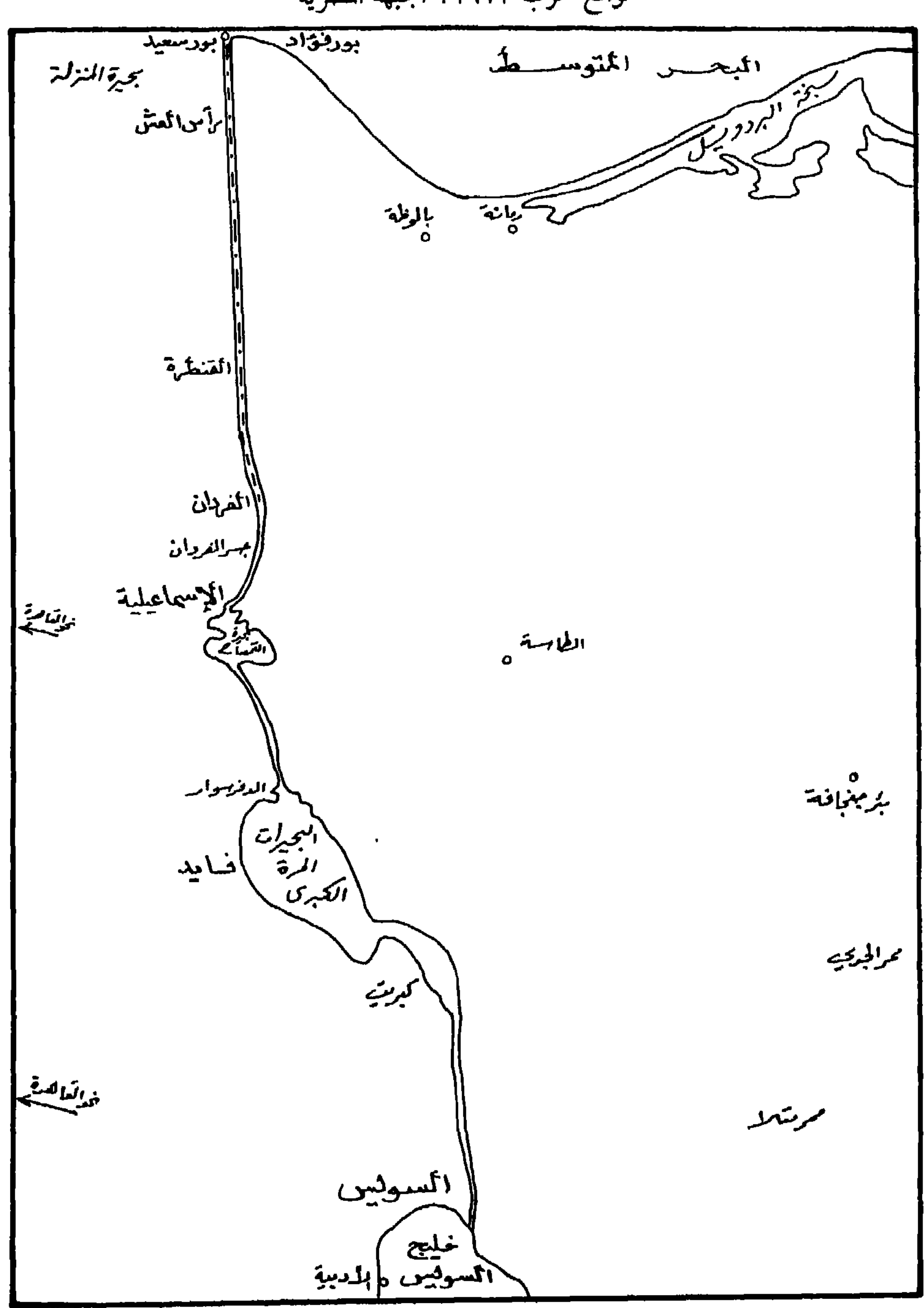
وفي الوقت نفسه، كانت مجموعات كثيرة من وحدات الصاعقة (المغاوير)، قد عبرت القناة في طائرات عمودية بعد غروب شمس يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر، ووصلت إلى قرب محاور حركة القوات الاحتياطية المدرعة المعادية في العمق العملياتي عند ممرات متلا والجدي والجفجافة ورمانة، حيث بدأت تعترض طريقها نحو الجبهة. وعقب وصول قوات المشاة في اليوم الأول إلى عمق ٨ كلم قامت على الفور بالتخندق، إلى حين استكمال نقل سائر الدبابات والمدفعية إلى رؤوس الجسور، تمهيداً لتوسيعها في العمق حتى ١٥ - ١٧ كلم وربط بعضها ببعض.

توافرت لدى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، عند فجر يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر، معلومات تؤكد بدء الهجوم العربي على كلتا الجبهتين في الساعة ١٨:٠٠ من مساء اليوم نفسه. ولذلك عقدت رئيسة الوزراء غولدا مائير اجتماعاً في الساعة ٠٧:٠٠ صباحاً، حضره وزير الدفاع اللواء موشي ديان، ورئيس الأركان اللواء دافيد أليعازر، وتقرر فيه البدء بالتعبئة العامة والاستعداد للحرب. وإثر ذلك عقد اجتماع آخر في رئاسة الأركان حضره قادة الجبهات، وأبلغوا فيه بهذه المعلومات والقرارات.

وفي اليوم نفسه بدأت طلائع قوات الاحتياط تصل إلى جبهة سيناء. ويبدأ تقسيمها

خريطة رقم (٣٠ - ١)

مواقع حرب ١٩٧٣ : الجبهة المصرية



عند الظهر إلى ثلاثة قطاعات: القطاع الشمالي بقيادة اللواء إبراهام أدان، وفيه ثلاثة ألوية مدرعة، والقطاع الوسط بقيادة العميد أريئيل شارون، ويضم أيضاً ثلاثة ألوية مدرعة، والقطاع الجنوبي بقيادة العميد إبراهام مندلر، وكان لديه لواءان مدرعان.

أعدّت القيادة العامة الإسرائيلية خطة لهجوم شامل مضاد، بدأ صباح يوم ٨ تشرين الأول/ اكتوبر على طول جبهة القتال. وقد فشل الهجوم. وكانت خسائر القوات الإسرائيلية في ذلك اليوم جسيمة جداً، وهو ما أدى إلى وقف تنفيذ الخطة، بانتظار وصول تعزيزات وقوات وأسلحة جديدة.

واصلت القوات المصرية، في خلال ذلك الوقت، دعم رؤوس الجسور، وربطها بعضها ببعض، وتوسيع عمقها. وفي ١١ تشرين الأول/ اكتوبر قررت القيادة المصرية العليا القيام بعملية هجومية محدودة نسبياً، تنفذها قوات مدرعة وميكانيكية من غير فرق المشاة الخمس الموجودة في الضفة الشرقية للقناة، والتي كان عليها الاستمرار في الدفاع عن رؤوس الجسور، حتى لا يختل التوازن الاستراتيجي للقوات في هذه المرحلة الحرجة من الحرب. وكان هدف تلك العملية الهجومية تخفيف الضغط الهجومي الاسرائيلي على الجبهة السورية، وتعميق شريط الأرض المحررة حتى المداخل الغربية لممري متلا والجدي، والاستيلاء على معظم الطريق العرضي الذي كانت تستخدمه القوات الاسرائيلية في مهاجمة رؤوس الجسور، وكان يوفر لها حرية العمل والمناورة. وقد حددت القيادة المصرية صباح يوم ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر موعداً لبدء هجومها الذي قامت خطته على أساس التقدم على المحور الجنوبي تجاه ممر متلا، وممر الجدي، وعلى المحورين الوسط والشمالي، أي أن الهجوم سيتم على طول الجبهة وعلى محاورها الرئيسة.

استغلت القيادة الاسرائيلية فترة الهدوء النسبي الذي ساد الجبهة المصرية من ٩ إلى ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر في تعزيز قواتها وإعادة انتشارها، وتعويض بعض خسائرها في المدرعات.

بدأ الهجوم المصري المستأنف في الساعة ٠٦:١٥ يوم ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر برمي مدفعي تمهيدي، تبعه زحف مدرع ودعم جوي. وقد حقق الهجوم في ذلك اليوم بعض النتائج المحدودة، وخصوصاً في تعميق رؤوس الجسور بضعة كيلومترات، إلا أن الأهداف الأساسية له لم تتحقق، نظراً إلى تكبد المدرعات في كثير من المناطق خسائر كبيرة نسبياً، نتيجة أسباب عدة، منها نيران مدافع الدبابات الاسرائيلية المتخندقة والصواريخ المضادة للدرع وقصف الطائرات لها عندما كانت تبتعد قليلاً عن المدى الفعال لمظلة الصواريخ.

وفي حوالى الساعة ١٥:٠٠ من اليوم نفسه أمرت القيادة المصرية الوحدات المهاجمة بالعودة إلى مواقعها لإعادة تنظيمها وتعزيزها وتعديل أوضاع القوات في رؤوس الجسور، استعداداً لصد الهجمات المضادة التي بات من المتوقع أن يبدأها العدو الاسرائيلي في اليوم التالي، بعد توقف عملياته الهجومية على الجبهة السورية، وإعادة تجهيز ألويته المدرعة على

الجبهة المصرية، بعد أن بدأت الدفعات الأولى من الأسلحة الأمريكية، تصل إلى مطارات الأرض المحتلة وسيناء (مطار العريش) في مساء يوم ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر نفسه.

في إثر تكامل حشد القوات الاسرائيلية، وتعزيزها بالأسلحة الأمريكية الحديثة والمتطورة والكثيرة، جنحت القيادة الاسرائيلية إلى الهجوم العام المضاد، بتطبيق خطة كانت أعدتها في إثر حرب الاستنزاف[3]، وجرى التدريب عليها مراراً. وتنسب تلك الخطة إلى واضعها الجنرال أريئيل شارون، حينما كان قائداً للجبهة الجنوبية في أثناء حرب الاستنزاف. وقد أطلق على الخطة اسم «القلب القوي». غير أن خطأ في ترجمة اسم الخطة بالعبرية أدى إلى تسميتها «خطة الغزالة»[4]. وتنص الخطة على أن يتم العبور إلى الضفة الغربية للقناة بقوة فرقتين تقومان بإقامة رأس جسر، ثم تتجهان شمالاً وجنوباً نحو مدينتي الإسماعيلية والسويس، أو نحو إحداهما، بحسب ظروف المعركة.

حددت القيادة الإسرائيلية يوم ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر لتنفيذ عملية الغزالة، بعد أن تم توقيف التقدم الاسرائيلي على الجبهة السورية يوم ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر، بسبب عنف المقاومة السورية وبدء وصول القوات العراقية. وركزت القيادة الاسرائيلية جهودها على الجبهة الجنوبية، وحشدت قواها الرئيسة هناك تمهيداً لشن هجومها المضاد الذي استند إلى المخطط الأصلي لعملية الغزالة مع تطويرها، سواء في أهدافها أو في حجم القوات المشتركة فيها، بما يتفق وتطور ظروف الحرب.

خصصت القيادة الاسرائيلية لتنفيذ عملية الغزالة المطورة: ثلاث مجموعات ألوية، ضمت ثمانية ألوية مدرعة، وثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية، ولواء مشاة عادياً، إضافة إلى لواء مظلي ميكانيكي، ولواء مدفعية، ووحدات مهندسين.

بدأ تنفيذ العملية في الساعة ١٧:٠٠ يوم ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر بهجوم مدرع اتجه إلى نقطة العبور في مواجهة الدفرسوار. وقد واجهت إحدى المجموعات (مجموعة شارون) رغم نجاحها في التسلل إلى نقطة العبور واجتياز وحدات من لواء المظليين القناة في الليلة الأولى من الهجوم، مقاومة عنيفة من جانب القوات المصرية على الضفة الشرقية.

أخذت القوات الاسرائيلية توسع الثغرة، حتى إذا أصدر مجلس الأمن قراره بوقف إطلاق النار في الساعة ١٩:٠٠ من يوم ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر، كان أقصى عمق للجيب الاسرائيلي غربي القناة يبلغ ٢٥ ـ ٣٠ كلم. ولما كان هذا الجيب في الضفة الغربية للقناة، بالصورة التي وجد عليها عند سريان وقف إطلاق النار، لا يكون ورقة ضغط ومساومة

---

(٣) عيزر وايزمن، الحرب من أجل السلام، ترجمة غازي السعدي (عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٤)، ص ٢٠٣.

(٤) يقول دوبوي إن إسم الخطة بالعبرية هو «إبيراي ليف» أي «القلب القوي». غير أن صحفياً غربياً فهم ان الاسم الرمزي للعملية هو «الغزالة»، فشاع الإسم بين الإعلاميين والمؤرخين. انظر: دوبوي، المصدر نفسه، ص ٦٢٢.

سياسية ملائمة في أيدي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ضد مصر في خلال المرحلة التالية لوقف إطلاق النار، خرقت إسرائيل قرار مجلس الأمن، وواصلت هجومها نحو الجنوب لتطويق قوات الجيش المصري الثالث في الضفة الشرقية للقناة.

وعند منتصف ليلة ٢٣ ـ ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر تقريباً، استولت القوات الاسرائيلية على ميناء الأدبية الواقع على الشاطىء الغربي لخليج السويس على بعد كيلومترات قليلة إلى الجنوب الغربي من السويس. وكانت أقصى نقطة وصلت إليها على طريق السويس ـ القاهرة تقع عند نقطة الكيلومتر ١٠١، أي على بعد ١٠١ كلم شرقي القاهرة.

توقف إطلاق النار بصورة نهائية فعلية في الساعة ١١:٠٠ من يوم ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠، ووصلت قوات الطوارىء الدولية لتشرف على تنفيذه.

ثانياً: الجبهة السورية

في الساعة ١٤:٠٥ من يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر، عبرت مجموعات من الطائرات السورية (١٠٠ طائرة) خط وقف إطلاق النار، وفتحت المدافع (حوالى ألف مدفع)[٥] نيرانها، لتنصبّ على المواقع الاسرائيلية في الجولان. وفي إثر ذلك، اندفعت الموجات الأولى من الدبابات[٦] وناقلات الجنود المدرعة نحو «خط آلون» على طول الجبهة (حوالى ٧٠ كلم) تحت حماية رمي المدفعية الكثيف والمركز، والذي استمر حوالى ٩٠ دقيقة[٧]، من مجدل شمس شمالاً، حتى وادي اليرموك جنوباً.

صاحبت البلدوزرات والدبابات حاملة الجسور الموجة الأولى من الدبابات المهاجمة، حتى تردم الخندق العريض المضاد للدبابات، وتقيم عليه المعابر. وفي حوالى الساعة ١٥:٠٠، استطاعت الدبابات وناقلات الجنود اجتياز الخندق في نقطتي اختراق رئيسيتين: الأولى كانت عند مدينة القنيطرة، والثانية عند بلدة الرفيد.

وفي الوقت الذي بدأت المدرعات والمشاة الميكانيكية هجومها الرئيسي هذا، كانت هناك أربع طائرات عمودية تحمل قوة من المغاوير، وتنزلهم على قمة جبل الشيخ، على ارتفاع

---

(٥) قدّر اللواء الاسرائيلي حاييم هرتزوغ قوة المدفعية السورية التي اشتركت في السد الناري بـ ١٤٠ بطارية مدفعية ميدانية ومدفعية صاروخية. انظر:

Herzog, *The War of Atonement, October 1973*, p. 165.

(٦) قال الجنرال باليت: «قدّر الاسرائيليون أن مجموع قوة الدبابات (السورية) التي هاجمتهم في اليوم الأول كانت تتراوح بين ١٠٠٠ و١٢٠٠ دبابة، بالرغم من أن هذا العدد كان بلا شك مبالغاً فيه. غير أن دمشق قدّرت الرقم بحوالى ٨٠٠ دبابة. ومهما يكن من أمر فإن التفوق كان ساحقاً». انظر: باليت، **الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة: العودة إلى سيناء**، ص ٨٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ٨٣.

٢٨١٤ متراً، حيث هاجموا حامية المرصد الإسرائيلي البالغ عدد أفرادها نحو ٥٥ جندياً، كان معظمهم يلعب، آنذاك، طاولة الزهر، وينتعل الخفاف[٨]. وقد تم الاستيلاء على المرصد بعد نصف ساعة من القتال العنيف الذي لم ينج منه سوى ١١ جندياً اسرائيلياً استطاعوا الفرار من الموقع. وقد حاول لواء اسرائيلي استرداد المرصد بهجوم مضاد، إلا أن وحدات المشاة المغربية المرابطة عند سفوح جبل الشيخ استطاعت أن تصد الهجوم، وتقتل ٢٢ جندياً اسرائيلياً، وتصيب ٥٠ آخرين بجراح[٩].

حقق الهجوم السوري في قطاعي فرقتي المشاة الميكانيكيتين التاسعة والخامسة في جنوبي الجولان نجاحات أولية سريعة، إذ تمكنت القوات السورية من اختراق خط الدفاع الاسرائيلي إلى عمق نحو ٢٠ كلم داخل الهضبة، حتى أصبحت على مشارف بحيرة طبرية.

سارعت القيادة الاسرائيلية إلى استكمال تعبئة وحدات الاحتياط وإرسالها بسرعة إلى هضبة الجولان مساء يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر وطوال ليلة ٦ ـ ٧ تشرين الأول/ اكتوبر. وقد استطاعت هذه القوات المدعومة بالطيران، أن تصد الزحف السوري في القطاع الجنوبي في خلال نهار ٧ تشرين الأول/ اكتوبر.

وعند ظهر يوم ٧ تشرين الأول/ اكتوبر تقدمت قوة مدرعة سورية نحو معسكر كفر نفاخ (المحور الوسط)، حيث كانت توجد قيادة قوات الجولان، واستطاعت أن تستولي عليه بعد معركة قصيرة، إلا أن القوات الاسرائيلية استردت المعسكر بهجوم مضاد.

ولأن الجبهة السورية التي تدفقت منها الدبابات كانت تمثل الخطر المباشر والأقرب على القسم الشمالي من اسرائيل، أمرت القيادة الاسرائيلية القوات الجوية أن تنقل مركز ثقلها وضغطها إلى هذه الجبهة، بدءاً من يوم ٧ تشرين الأول/ اكتوبر. وهكذا استمر الطيران الاسرائيلي في تركيزه الهجومي على المدرعات والقوات الميكانيكية السورية المهاجمة، في خلال الأيام الثلاثة الأولى من الحرب، رغم فداحة الخسائر التي تحملها نتيجة لقوة الدفاع الجوي السوري. وقد أدى اشتراك القوات الجوية الاسرائيلية في القتال إلى تدمير عدد كبير من المدرعات السورية، وهو ما ساعد القوات البرية الاسرائيلية على صد الهجوم السوري ثم الانتقال إلى الهجوم المضاد.

وابتداء من يوم ٨ تشرين الأول/ اكتوبر أخذ الطيران الاسرائيلي يهاجم العمق السوري بعنف، فقصف أهدافاً عسكرية ومدنية في دمشق، كما هاجم محطة الكهرباء ومصفاة النفط في حمص (وسط سوريا)، وخزانات النفط في طرطوس واللاذقية على الساحل. ودارت معارك جوية عديدة بينه وبين الطيران السوري، الذي استمر في تقديم دعمه القريب للقوات البرية في خلال معارك صد الهجوم المضاد الاسرائيلي في جيب سعسع وفوق جبل الشيخ حتى نهاية الحرب.

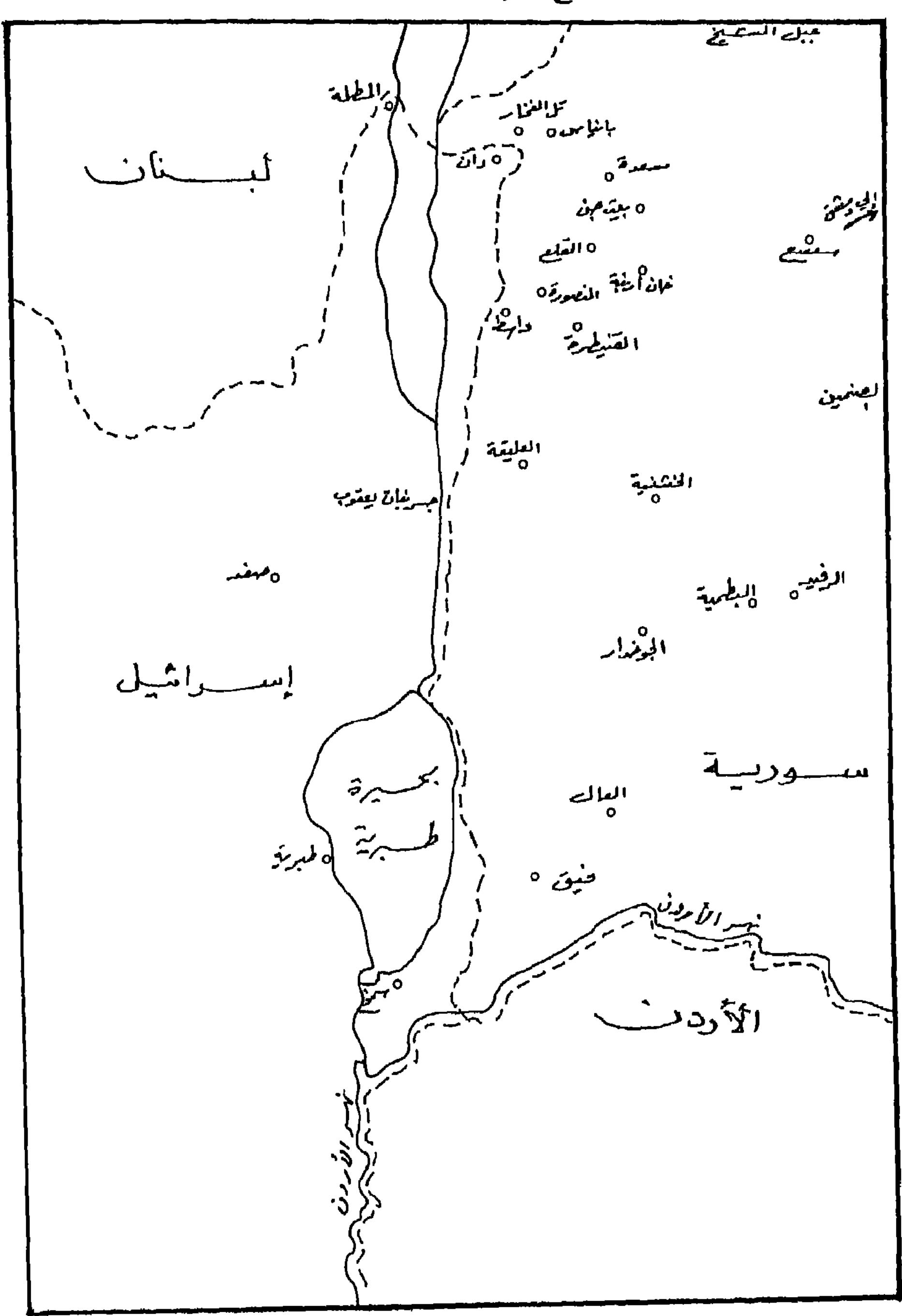
---

(٨) المصدر نفسه، ص ٨٢

(٩) Herzog, *The War of Atonement, October 1973*, p. 74.

خريطة رقم (٣٠ - ٢)

مواقع حرب ١٩٧٣ : الجبهة السورية



قررت القيادة الاسرائيلية شن هجوم مضاد في القطاع الجنوبي صباح يوم ٨ تشرين الأول/ اكتوبر بهدف دفع الفرقة الخامسة السورية نحو مفرق الرفيد ـ البطمية، وتهديد الجناح الجنوبي للفرقة التاسعة والفرقة المدرعة الأولى السوريتين اللتين تتخذان من الخشنية مقراً لقيادة الهجوم السوري الرئيس. ولقد اتجهت القيادة الاسرائيلية إلى الإسراع في عمليتها الهجومية المضادة، نظراً إلى أهمية الجبهة السورية وخطورتها، وبعد أن تحركت القوات العربية باتجاه الجبهة السورية، وبدأت الأسلحة السوفياتية تصل إلى سوريا.

بدأ الهجوم المضاد الشامل صباح ٨ تشرين الأول/ اكتوبر. وتقدمت القوات الاسرائيلية في منطقة العال متجهة شمالاً حتى بلغت خط الجوخدار ـ مستعمرة غيشر جنوبي غربي الرفيد. وعلى المحور الوسط، تقدمت القوات الإسرائيلية حتى أوشكت أن تغلق الطرف الشمالي للكماشة المطبقة على الخشنية، التي جرت حولها معارك عنيفة، حتى اضطرت القوات السورية إلى الانسحاب من الخشنية في يوم ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر، خشية تطويقها. وبذلك اكتملت تصفية الاختراق السوري للقطاع الجنوبي من الجولان.

هذا في القطاع الجنوبي من الجولان. أما في القطاع الشمالي منه، فقد انطلقت القوات السورية في الهجوم في المنطقة الواقعة إلى الشمال من مدينة القنيطرة. واستمر الهجوم في خلال الليل، نظراً إلى أن الدبابات السورية كانت مجهزة بمعدات الرؤية الليلية. وبعد قتال استمر طوال يومي ٧ و٨ تشرين الأول/ اكتوبر، تداخلت فيها دبابات الطرفين في كثير من الحالات إلى حد تعذرت إدارة المعركة بصورة منظمة، اضطرت القوات السورية إلى ايقاف هجومها.

بحلول يوم الأربعاء ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر كانت القوات السورية تقاتل بعناد عند تخوم الجولان، وتصد الهجمات الاسرائيلية الضاغطة وتتصدى للجزء الأعظم من الطيران الاسرائيلي، في حين قررت القيادة الاسرائيلية تطوير هجومها المضاد، ونقل القتال إلى ما وراء خط وقف إطلاق النار للعام ١٩٦٧.

بدأ الهجوم الاسرائيلي في الساعة ١١:٠٠ يوم ١١ تشرين الأول/ اكتوبر، وتركز في القطاع الشمالي من الجبهة، فاتجه رتل نحو قرية حضر ومزرعة بيت جن وجبعاتا وتل شمس، في حين اتجه رتل آخر على الطريق الرئيس القنيطرة ـ خان أرينبة ـ سعسع.

وفي ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر استولت القوات الاسرائيلية على مزرعة بيت جن، بعد أن احتلت حضر، ثم هاجمت تل شمس حتى احتلته صباح ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر.

وفي أثناء الهجوم المضاد الاسرائيلي، وصل اللواء المدرع ١٢ العراقي التابع للفرقة المدرعة الثالثة، إلى سوريا، ليلة ١٠ ـ ١١ تشرين الأول/ اكتوبر، بعد رحلة قطع فيها نحو ١٢٠٠ كلم، وتركز مساء يوم ١١ تشرين الأول/ اكتوبر في الصنمين، على بعد حوالى ٥٠ كلم جنوبي دمشق، على الطريق المؤدي إلى الشيخ مسكين ودرعا. ثم تتالى وصول القوات العراقية. أما اللواء المدرع ٤٠ الأردني، فقد دخل سوريا في ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر، واحتشد في منطقة الشيخ مسكين. وقد باشرت القوات العراقية والأردنية عملياتها بهجمات مضادة على القوات الإسرائيلية، وخصوصاً في القطاع الجنوبي.

تـابعت القوات المعـادية هجـومها المضـاد الشامـل، ولكنهـا فشلت في اخـتراق الجبهـة السورية التي نجحت قـواتها في التصـدي بعنف للهجوم الاسرائيـلي، واستطاعت أن تسحب قواتها نحو خط الدفـاع الثاني عـلى محور سعسـع، حيث أوقف الهجوم تمـاماً، وخصـوصاً أن وصـول القوات العـراقية والأردنيـة إلى الجبهة ومسـاهمتها في حمـاية الجنـاح الجنـوبي للقـوات السورية وقيامها بهجمات مضادة، قد ساعدت على ثبات الجبهة وصمودها.

تجمّد الموقف بعد ذلك على هذا النحو، وأخذت القـوات السوريـة التي أعيد تنـظيمها وتسليحها وتجهيزها، والقوات العراقية التي تكاملت في هذا القطاع من الجبهة (الفرقة المدرعة ٣ والفرقة المـدرعة ٦ ولـواء قوات خـاصة ولـواء المشاة ٢٠) واللواءان الأردنيـان (٤٠ و٩٢) تستعد لشن هجوم مضاد استراتيجي. وكانت القيادة العسكرية السـورية قـد خططت للقيـام بهذا الهجوم والبدء بما أمكن من سرعة، لمنع العـدو من تحصين وضعـه الدفـاعي، ولتخفيف الضغط على الجبهة المصرية بعد نجاح الخرق الإسرائيلي في ثغرة الدفرسوار.

وهكـذا وزعت في ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبـر المهام عـلى القوات السـورية والعـراقيـة والأردنيـة وعلى القـوات العربيـة الأخرى. وكـان حجم القوات المشـتركة في الهجـوم المضـاد الاستراتيجي كافياً لرد القوات الاسرائيلية الموجودة في جيب سعسع ثم متابعة الهجوم لتحـرير هضبة الجولان بكاملها، على الرغم من الأسلحة الكثيرة والحديثة التي تلقتها إسرائيل آنـذاك من الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هـذه الأثناء صـدر قرار مجلس الأمن ٣٣٨ في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبـر ١٩٧٣ بوقف إطلاق النار. وقد فوجئت سوريا بقبول مصر القرار، فاضـطرت إلى وقف تنفيذ خـطة الهجوم المضاد الاستراتيجي والقبول بوقف اطلاق النار.

ولم تكـد الحرب تنتهي، حتى استؤنفت الأعـمال القتاليـة، بشكل محـدود. ثم تطورت تلك الأعـمال حتى اتخذت، بـدءاً من ١٣ آذار/ مـارس ١٩٧٤، شكـل «حـرب استنـزاف» استمرت ثمانين يوماً، وهدفت إلى كسر حالة الجمود الناجمة عن الموقف الأمريكي ـ الاسرائيلي تجاه الوضع في الجولان.

تميـزت حرب الاستنـزاف هذه بتبـادل القصف المدفعي، الـذي كاد يكـون مستمـراً، وخصوصاً على جيب سعسع المحتل. كما جرى في أثنائها تبادل احتلال المرتفع ٢٨١٤ في قمة جبل الشيخ غير مرة. واشتركت القوات الجوية في هذا الصراع، فجرت أعنف المعارك الجوية في ١٩ نيسـان/ ابريـل ١٩٧٤ بـين تشكيـلات كبيرة من الـطائـرات السـوريـة والـطائـرات الاسرائيلية.

توقفت الأعمال القتالية في ٣١ أيـار/ مايـو ١٩٧٤ حين تم التـوقيع عـلى اتفاقيـة فصل القوات.

ثالثاً: في المجال الدولي

تميزت حرب ١٩٧٣ عن الحروب العربية ـ الإسرائيلية السابقة، بتأثيراتها في مجال السياسات والعلاقات الدولية، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وانعكست على مواقف هاتين الدولتين على الصعيد الدولي، وخصوصاً في مجلس الأمن، وفي المساعدات العسكرية العاجلة التي نقلها جسران جويان إلى طرفي الصراع في مسرح الحرب، ثم في الاستنفار النووي.

هرعت الولايات المتحدة إلى نجدة اسرائيل، بعد أن قدّم سفير اسرائيل في واشنطن تقريراً إلى الحكومة الأمريكية في ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ جاء فيه «أن مستقبل دولة اسرائيل في خطر»[١٠]. فأمر الرئيس نيكسون في اليوم التالي بإقامة جسر جوي لتزويد اسرائيل بكل ما طلبته «حتى لو أدى ذلك إلى تفريغ المستودعات من الاحتياطات الأميركية المعدة للحرب»[١١]. وقد قوّم رئيس الأركان الاسرائيلي الجنرال أليعازر دور هذا الجسر بقوله: «لو لم تصل إلينا الأسلحة الأميركية حتى يوم ١٣ أكتوبر، لكان المعنى الوحيد لذلك أن الكارثة الكبرى قد وقعت [. . .] لأننا كنا قد خسرنا تماماً المخزون الاستراتيجي من السلاح. وكان ذلك معناه أن باستطاعة مصر وسورية أن تصلا إلى أبعد ما يمكن أن يتصوره أي اسرائيلي»[١٢].

استخدمت الولايات المتحدة لتنفيذ الجسر الجوي ٢٢٨ طائرة نقل، إضافة إلى طائرات شركة العال الاسرائيلية. وقامت هذه الطائرات بـ ٨١٥ طلعة. واستمر الجسر الجوي ٣٣ يوماً، بدءاً من ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر حتى ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣[١٣] فنقل طائرات فانتوم وسكاي هوك، وطائرات هليكوبتر، وصواريخ جو ـ أرض، وصواريخ أرض ـ جو، ومدافع ذاتية الحركة، ومدافع من مختلف العيارات، ومعدات الكترونية، وأجهزة تشويش، ودبابات، وصواريخ مضادة للدبابات، وذخائر متنوعة، وقطع تبديل. يضاف إلى ذلك ٢٤ طائرة فانتوم قادها طيارون أمريكيون جواً إلى اسرائيل[١٤]، لتستخدم فور وصولها.

وهكذا حمل الجسر الجوي الأمريكي ـ الذي كانت طلائعه قد بدأت بشكل غير كثيف في ٩ تشرين الأول/ اكتوبر[١٥] ـ ما زنته ٢٧٩٠٠ طن من الأسلحة والمعدات، في حين نقل

---

(١٠) دوبوي، الحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ص ٧٠٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ٧٠٩.

(١٢) محمد عبد الغني الجمسي، «مذكرات،» نشرت في حلقات في مجلة: كل العرب (باريس)، ٧ آب/ اغسطس ١٩٨٩ ـ ٥ آذار/ مارس ١٩٩٠)، انظر عدد (١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩).

(١٣) المصدر نفسه. والمعلومات المستقاة من تقرير المراقب العام للدولة في الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الجسر الجوي لإسرائيل.

(١٤) مجلة الفكر العسكري (دمشق)، العدد ٢ (١٩٧٦)، نقلاً عن: جريدة الديلي تلغراف البريطانية، ١٨/١٠/١٩٧٣.

(١٥) دوبوي، الحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ص ٧٠٨.

الجسر الجوي السوفياتي إلى مصر وسوريا أسلحة وذخائر زنتها ١٦٠٠٠ طن في ٩٣٥ طلعة طائرة[١٦].

واستكمالاً لإمداد اسرائيل بالأسلحة والمعدات، أقامت الولايات المتحدة الأمريكية جسراً بحرياً لنقل المعدات كبيرة الحجم. وقد وصلت أول سفينة إلى اسرائيل في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر. وكان مجموع ما نقله الجسر البحري ٧٤ بالمئة من إجمالي خطة الإمداد والمعونة الأمريكية العاجلة لإسرائيل[١٧].

لم تقتصر المساعدات الأمريكية، في المجال العسكري، على الأسلحة والمعدات، بل شملت الاستطلاع والمعلومات أيضاً. فقد كانت الولايات المتحدة تزود اسرائيل بالمعلومات والصور التي تلتقطها طائرات الاستطلاع والأقمار الصناعية الأمريكية. وكانت القيادة الإسرائيلية تستخدم هذه المعلومات والصور، عن أوضاع الجبهتين المصرية والسورية، من أجل تخطيط عملياتها العسكرية وتعديلها بحسب تطور تلك الأوضاع.

لقد كان الإمداد العسكري الأمريكي السريع السبب الرئيس والفعال الذي عدّل ميزان القوى ثم رجّحه لمصلحة إسرائيل، وهو ما ساعد اسرائيل على خرق الجبهة المصرية في الدفرسوار، والجبهة السورية في جيب سعسع.

أصدر مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ قراره ذا الرقم ٣٣٨، وقضى فيه بوقف إطلاق النار، غير أن اسرائيل لم توقف القتال، على الرغم من إصدار مجلس الأمن قراراً ثانياً في اليوم التالي (٣٣٩)، وهو ما دعا مصر إلى أن تعلن أنها طلبت من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التدخل عسكرياً لإجبار إسرائيل على تنفيذ قراري مجلس الأمن. فردت الولايات المتحدة على الطلب المصري في ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر بأنها «لا تعتزم إرسال قوات إلى الشرق الأوسط»، وتأمل «ألا ترسل دولة أخرى من خارج المنطقة قوات إلى الشرق الأوسط»[١٨].

ونظراً إلى استمرار اسرائيل في عملياتها الحربية وفشل مساعي الضغط عليها لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، تحرك الاتحاد السوفياتي لمواجهة هذا الوضع الخطير. وقد تمثل تحركه في ثلاثة تدابير: (١) ساند المطلب المصري بتدخل قوات سوفياتية وأمريكية لفرض وقف القتال؛ (٢) ورفع في ٢٣ تشرين الأول/ اكتوبر درجة استعداد الفرق المحمولة جواً (٧ فرق)، كما وضع بعض وحدات الإمداد في أوكرانيا في وضع الاستعداد، وأنشأ قيادة خاصة لهذه القوات المحمولة جواً؛ (٣) وجّه الرئيس السوفياتي بريجنيف رسالة إلى الرئيس الأمريكي نيكسون في ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر، اقترح فيها إرسال قوات عسكرية أمريكية ـ سوفياتية مشتركة لضمان تنفيذ وقف القتال، وتنفيذ التفاهم الأمريكي ـ السوفياتي بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بتسوية الصراع في الشرق الأوسط دون إبطاء، وقال بريجنيف في رسالته

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٨، والشاذلي، مجلة الوطن العربي، الحلقة ١٨ (٦ نيسان/ ابريل ١٩٧٩).

(١٧) الجمسي، «مذكرات،» كل العرب (١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩).

(١٨) عبد الرحمن، الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة: وقائع وتفاعلات، ص ٣٥٥.

إنه «إذا استحال على الولايات المتحدة التحرّك مع الاتحاد السوفياتي بشأن هذه المسألة، فإن الاتحاد السوفياتي سيجد نفسه مواجهاً، وبإلحاح، بضرورة النظر في أمر اتخاذ خطوات ملائمة من جانب واحد، إذ إن السوفييت لا يستطيعون السماح بغطرسة اسرائيل»[١٩]. ومن الجدير بالذكر أن الاستنفار السوفياتي لم يشمل أية قوة نووية[٢٠].

من أجل مواجهة هذه التدابير السوفياتية، اتخذت الولايات المتحدة في ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر تدابير مضادة[٢١]، منها: (أ) استنفار جميع القوات العسكرية الأمريكية، التقليدية والنووية، في جميع أنحاء العالم، وتحديد نوع الاستنفار بالدرجة الثالثة[٢٢]؛ (ب) إصدار الأوامر إلى الفرقة ٨٢ المحمولة جواً، وحاملتي الطائرات روزفلت وكينيدي، بالتحرك سريعاً نحو الشرق الأوسط؛ (ج) إبلاغ مصر رفض الولايات المتحدة تأمين قوة أمريكية - سوفياتية مشتركة، وتحذيرها من ظهور أية قوة سوفياتية في مصر، إذ قد يؤدي ذلك إلى مقاومة تلك القوة على أرض مصر نفسها.

شمل الاستنفار الأمريكي جميع القواعد الجوية الرئيسة في العالم التابعة للقيادة الجوية الاستراتيجية، والقواعد البحرية التابعة للأسطولين السادس والسابع، والأسراب الجوية التابعة لقيادة الحرس الوطني في الولايات المتحدة، وقيادة قاذفات القنابل الاستراتيجية التي تملك ٥١٦ قاذفة ثقيلة، ووحدات الصواريخ العابرة للقارات والتي تملك ١٠٥٤ صاروخاً، والقوات البحرية بغواصاتها الواحدة والأربعين المحملة بصواريخ موجهة استراتيجية بعيدة المدى برؤوسها النووية. ونتيجة لذلك وُضع مليونا جندي من القوات الأمريكية في العالم في حالة التأهب[٢٣].

كثرت الاتصالات بين موسكو وواشنطن، وخفت حدة التوتر بين الدولتين العظميين، في إثر توقف القتال نهائياً في الجبهتين المصرية والسورية. وبذلك أمكن للدولتين أن تنقذا سياسة الانفراج الدولي من أزمة كادت تعصف بها،وهي ما زالت بعد فيأولى مراحل عمرها.

وإذا كانت سياسة الانفراج، في أثناء حرب ١٩٧٣، هي الإناء الذي احتوى مواقف قطبيها باختلافاتها وتناقضاتها وردود فعلها إزاء تطور الأحداث، فمن المؤكد أن لكل من القطبين سياسته المبدئية التي أعلن عنها وطبقها في أثناء الحرب وبعدها.

---

(١٩) مصطفى علوي، «حرب ١٩٧٣ والأزمة الأميركية - السوفياتية: دراسة في إدارة الأزمة الدولية،» الفكر الاستراتيجي العربي، السنة ٣، العدد ١٠ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، ص ٤١، نقلاً عن:
Henry Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston: Little, Brown and Company, 1982), pp. 579 and 583.

(٢٠) Scott D. Sagan, «Lessons of the Yom Kippur Alert,» *Foreign Policy*, vol. 36, no. 39 (Fall 1979), p. 164.

(٢١) علوي، المصدر نفسه، ص ٤٦، نقلاً عن: Kissinger, Ibid., pp. 587-589.

(٢٢) ثمة درجات خمس لاستعداد القوات الأمريكية، أقصاها هي حالة الدفاع رقم ١ وهي تعني نشوب الحرب، وأدناها حالة الدفاع رقم ٥. وتقع حالة الدفاع رقم ٣ في منتصف السلّم. وهي من الناحية العملية أعلى مراحل الاستعداد العسكري في وقت السلم.

(٢٣) المصادر المتعلقة بإعلان حالة الطوارىء الأمريكية هي:
Time, 5/11/1973, p. 39; *Aviation Week*, 29/10/1973, p. 12 and *Observer*, 28/10/1973.



الفصل الحادي والثلاثون
الاستراتيجية العسكرية العربية وخطط العمليات

أولاً: التخطيط المصري ـ السوري المشترك

لم تكن العوامل والشروط اللازمة لتنظيم عمل عسكري جماعي عربي يهدف إلى تحرير الأراضي المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني متوافرة حتى أوائل العام ١٩٧٣، إذا ما قصد بالعمل العسكري الجماعي: (١) اشتراك جميع البلدان العربية في ذلك العمل؛ (٢) التخطيط الجماعي للحرب في إطار أجهزة معاهدة الدفاع المشترك؛ (٣) التخطيط للتعبئة العامة ونقل القوات من أقطارها وحشدها على حدود فلسطين والأراضي المحتلة.

وكل ما كان متوافراً يومذاك يتمثل في: (أ) إمكان دعم الجبهتين المصرية والسورية بقوات مسلحة ترد إليهما من البلدان العربية الراغبة والقادرة على الاسهام في المعركة بقوات مسلحة؛ (ب) دعم مالي واقتصادي من البلدان القادرة على تقديم هذا الدعم؛ (ج) تأييد كامل من الأمة العربية مع الاستعداد للتضحية؛ (د) تضامن جميع البلدان العربية مع بلدان المواجهة.

تأسيساً على ذلك، رأت القيادتان السياسيتان في مصر وسوريا أن العوامل والظروف العربية والدولية، اضافة إلى العوامل والاستعدادات الداخلية الخاصة بكل من القطرين، توفر لهما القدرة على التخطيط لعملية عسكرية تعرضية. ومن أجل البدء بذلك، عينت القيادتان السياسيتان الفريق الأول أحمد اسماعيل علي، القائد العام للقوات المسلحة المصرية، قائداً عاماً للقوات المسلحة الاتحادية (مصر وسوريا) بدءاً من ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣، تعاونه هيئة للعمليات، عكفت على دراسة الوضع العسكري في الجبهتين المصرية والسورية، وعرض طرائق العمل للاستراتيجية المشتركة، ووضع أسلوب القيادة والسيطرة على الجبهتين، وحصر قوات الدعم من بلدان الخط الثاني التي يرجع إمكان حشدها في

الجبهتين، والتخطيط للضربة الجوية المشتركة لإضعاف القوات الجوية الاسرائيلية وشلّ شبكة السيطرة والحرب الالكترونية المعادية، وتنظيم التعاون بين الجبهتين، وطرائق تبادل المعلومات بينهما[1]، ودراسة العدو وأساليب قتاله ونظامه الدفاعي، وفكره ومذهبه العسكري، وتقويم امكاناته وقدراته، وخصوصاً نقاط قوته (التفوق الجوي، المقدرة التقانية، مستوى التدريب المتقدم، الدعم الأمريكي) ونقاط ضعفه (الطاقة البشرية المحدودة، الطاقة الاقتصادية المحدودة، طول خطوط المواصلات وخصوصاً بالنسبة إلى الجبهة الجنوبية مع مصر، الوضع الجغرافي لإسرائيل، عدم القدرة على تحمّل حرب طويلة).

كوّنت القيادتان السياسيتان لمصر وسوريا مجلساً اسمه «المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية ـ السورية المشتركة» برئاسة وزير الحربية القائد العام للقوات المسلحة المصرية. ويتولى هذا المجلس دراسة المسائل العامة المتعلقة بالقوات المسلحة للبلدين، وإعدادها للحرب، وإعداد التوصيات الخاصة بشؤون الدفاع.

تمثل هذه التوجهات المصرية ـ السورية شكلاً جديداً يختلف عن أشكال العمل العسكري العربي المشترك التي كانت معروفة فيما قبل عام ١٩٧٣، والتي كانت تستند، في مجملها، إلى أسلوب القيادات الموحدة أو المشتركة، أو أسلوب اتفاقيات الدفاع الثنائية أو الثلاثية، دون أن تتجسد تلك الأساليب بتنظيمات مادية قائمة، فعلاً، بواجباتها ووظائفها، ومتمتعة بصلاحياتها وسلطاتها القيادية.

تميزت القيادة العسكرية المشتركة، التي أقامتها مصر وسوريا، بالقدرة على الإعداد للحرب، والتخطيط لها على أساس انطلاقها من مسرحي عمليات لا رابط جغرافياً بينهما. وتمتعت هذه القيادة، في مرحلة الإعداد للحرب، ببعض المركزية من خلال تواصل التشاور واللقاء والتخطيط المشترك. غير أن هذه السمة لم تبرز في مرحلة الحرب وما تلاها مثل ما كانت عليه قبل بدء العمليات، وهذا ما يفسّر التطورات التي طرأت على سير القتال، وخصوصاً بدءاً من اليوم الرابع للحرب.

وكان الرئيس المصري أنور السادات والرئيس السوري حافظ الأسد قد اجتمعا في برج العرب غربي الاسكندرية، في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٧٣، واتخذا قراراً بالحرب، غرضها الاستراتيجي تحرير الأراضي المصرية والسورية المحتلة في حرب ١٩٦٧، وتوظيف نتائج الحرب لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة لمصلحة الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية. وأبلغ الرئيسان القائد العام للقوات المسلحة الاتحادية هذا القرار، وطلبا منه أن تكون القوات المسلحة في القطرين جاهزة بدءاً من ١٥ أيار/ مايو ١٩٧٣ لتلقّي المهام القتالية.

وستهدف هذه الحرب المقررة إلى «تحدي نظرية الأمن الاسرائيلي، وذلك عن طريق القيام بعملية

---

(١) حسن البدري، طه المجذوب وضياء الدين زهدي، حرب رمضان: الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة، اكتوبر ١٩٧٣ (القاهرة: الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٤)، ص ٧١ - ٧٣.

هجومية يكون من ضمن أهدافها العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور امكانيات وقدرات القوات المسلحة، وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة حتى يقتنع أن استمراره في احتلال أراضينا يكلفه ثمناً باهظاً لا يتحمله. وبالتالي فإن نظريته في الأمن القائمة على أساس التخويف النفسي والسياسي والعسكري ليست درعاً من الفولاذ يحميه الآن أو في المستقبل»[٢].

سميت خطة العمليات المشتركة للحرب «خطة بدر». وقد جسدت الخطة فكرة العملية الهجومية في الخطوط الرئيسة التالية: (١) أن يكون الهجوم في الجبهتين شاملاً؛ (٢) أن تستعد القوات لتعمل في ظروف تفوّق العدو الجوي؛ (٣) أن تكون المهمة الأولى تدمير قوات العدو وخصوصاً الدبابات، وذلك بعد العبور إلى سيناء، وبعد الاقتحام في الجولان؛ (٤) أن تكون القوات مستعدة لتطوير الهجوم والتقدم في ضوء نتائج معارك العبور والاقتحام.

ثمة عدة أهداف رئيسة سعت «خطة بدر» إلى بلوغها، وخصصت الوسائل اللازمة لذلك. ويأتي في مقدمة هذه الأهداف والوسائل: (أ) حرمان العدو من تفوقه الجوي، وذلك بإنشاء نظام دفاعي جوي حديث وقوي، يستطيع شلّ قدرة القوات الجوية الاسرائيلية، ويعمل على استدراجها إلى مناطق قتل بالصواريخ والمدافع، مع اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لضمان قدرة القوات الجوية العربية على البقاء والعمل طوال الحرب، لتكوِّن تهديداً مستمراً للعدو؛ (ب) حرمان العدو من التمتع بمزايا توجيه الضربة الأولى، وذلك بمفاجأته، على المستويات كافة، وسبقه في توجيه الضربة الأولى؛ (ج) حرمان العدو من القدرة على توجيه ضربات مضادة قوية بقواته المدرعة في المراحل الأولى للهجوم، وذلك بفرض المعركة على العدو قبل إتمام استعداد قواته واستكمال حشدها، مع استغلال نتائج المفاجأة وحالة الارتباك التي سوف تسود قياداته، وما يترتب على ذلك من اتخاذ قرارات عاجلة بلا تخطيط مسبق؛ (د) حرمان اسرائيل من ميزة الاستناد إلى موانع طبيعية وصناعية قوية، وذلك بالتخطيط الدقيق والإعداد المسبق والتدريب الشاق على اقتحام قناة السويس وتحصينات خطّي بارليف وآلون بالقوة؛ (هـ) حرمان العدو من الحركة والمناورة على خطوط القتال الداخلية، وذلك بإجباره على القتال في جبهتين في آن واحد.

انتهى المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية ـ السورية المشتركة في أواسط العام ١٩٧٣ من وضع التصور النهائي للعملية الهجومية. وكان هذا التصور يفترض أن يدور القتال على الشكل التالي:

---

(٢) محمد عبد الغني الجمسي، «مذكرات،» نشرت في حلقات في مجلة كل العرب (باريس)، (٧ آب/ اغسطس ١٩٨٩ ـ ٥ آذار/ مارس ١٩٩٠)، انظر عدد (١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩). يكاد يكون هذا المقتطف مماثلاً مماثلة حرفية لنص ورد في التوجيه السياسي والعسكري الذي أرسله الرئيس المصرى أنور السادات إلى الفريق الأول أحمد اسماعيل علي القائد العام للقوات المسلحة. انظر نص التوجيه، في: جمال حمّاد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية: حرب اكتوبر ١٩٧٣ العاشر من رمضان (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٩)، ص ٧١.

١ ـ في الجبهة المصرية: يتم في اليوم الأول (ي) عبور القناة وإقامة رؤوس الجسور. وفي اليوم (ي + ١) يدمر خط بارليف وترسّخ رؤوس الجسور. حتى إذا حل اليوم (ي + ٤) تكون القوات المهاجمة قد وصلت إلى خط الممرات، حيث تتصل بقوات الانزال الجوي التي تكون قد أنزلت بطائرات الهليكوبتر في منطقة الممرات في اليوم نفسه، وتعمل جميعها على تحرير الممرات ثم تتخذ الوضع الدفاعي تمهيداً للاندفاع إلى عمق سيناء، وصولاً إلى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين إذا سمح الموقف بذلك.

٢ ـ في الجبهة السورية: تقتحم القوات السورية في اليوم الأول (ي) الترتيب الدفاعي الإسرائيلي. ويتم في اليوم (ي + ١) احتلال خط التحصينات مع دفع طلائع القوات إلى المواقع الهامة الحاكمة لخط الدفاع الاسرائيلي لاحتلالها. وفي اليوم نفسه تندفع فرقة مدرعة باتجاه نهر الأردن مستغلة نجاح قوات الموجة الأولى، وتعمل على تعزيز الخط المحرر وتستعد لتطوير الهجوم في تقدمها بحسب تطور ظروف القتال.

٣ ـ يربط الجهد الحربي في الجبهتين تعاون وتنسيق، يقومان على أساس استفادة كل جبهة من الموقف في الجبهة الأخرى، وتفاعلها مع الموقف، بحيث إذا تعرضت إحدى الجبهتين لتركيز وضغط كبيرين من العدو، مارست الجبهة الأخرى تركيزاً وضغطاً مماثلين على العدو، استقطاباً لجهده الحربي وتخفيفاً عن الجبهة الأخرى.

بدأت القيادتان العامتان للقوات المسلحة في مصر وسوريا، كل فيما يخصها، بوضع خطط العمليات لجبهتيهما استناداً إلى «خطة بدر» آخذتين في الحسبان الأوضاع والخصائص لكل جبهة، بطرفيها العربي والاسرائيلي، ومحددتين متطلبات التعاون الاستراتيجي بين الجبهتين. وعكفت هيئات عمليات القيادة العامة الاتحادية والقيادتين العامتين المصرية والسورية على وضع اللمسات والتفصيلات الأخيرة للخطة المشتركة، مثل أسلوب الخداع الاستراتيجي، والمفاجأة، واليوم (ي) والساعة (س)[٣].

تتابعت الاجتماعات العسكرية المشتركة في القاهرة ودمشق. وكان آخرها في الاسكندرية، حيث اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية ـ السورية (٢١ ـ ٢٦ آب/ اغسطس ١٩٧٣). وقرر أن يكون يوم الهجوم هو السبت ١٠ رمضان ١٣٩٣ الموافق يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. ومن الأسباب التي دعت المجلس إلى تبنّي هذا القرار: (١) ملاءمة هذا التاريخ للظروف المائية في قناة السويس، إذ إن التفاوت بين المد والجزر في ذلك اليوم يكون في الحد الأقصى المسموح به لنصب الجسور العائمة؛ (٢) هو يوم سبت، يتوقف فيه الاسرائيليون عن العمل بسبب عيد يوم الغفران لديهم؛ (٣) وقوع هذا التاريخ في شهر رمضان الذي يستبعد الاسرائيليون قيام العرب بهجوم فيه؛ (٤) ملاءمة هذا التاريخ ظروف الطقس في الجبهة السورية.

(٣) حسن البدري، **التعاون العسكري العربي** (الرياض: دار المريخ، ١٩٨٢)، ص ٧١ ـ ٧٤.

وفي اليوم التالي لاجتماع المجلس، التقى الرئيسان المصري والسوري في بلودان في سوريا (٢٧ آب/ اغسطس)، وصادقا على ما أوصى به المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية ـ السورية.

ثانياً: خطة العمليات المصرية

لم يكد غبار حرب ١٩٦٧ يهدأ، حتى بدأت مصر في تكوين مفهومها الاستراتيجي للمرحلة المقبلة. وسرعان ما تحدد الغرض في تلك المرحلة، وهو «إزالة آثار حرب ١٩٦٧». ومن الطبيعي أن تعكف القيادة العسكرية المصرية على وضع خطة لتحرير سيناء. فشهد الربع الأخير من العام ١٩٦٧ رسم الخطوط الرئيسة لخطة التحرير، على أساس أن تكون القوات المسلحة جاهزة لتنفيذها بعد مدة تتراوح بين حد أدنى ٣ سنوات وحد أقصى ٥ سنوات، وعلى أن تطوّر الخطة كل ستة شهور، في ضوء تطور قدرات مصر العسكرية من جهة وقدرات اسرائيل من جهة أخرى، وأن تؤخذ عناصر الخطة أساساً لتدريب القوات المسلحة على المهام المخططة لها في الخطة نفسها. وفي الوقت نفسه بدىء بوضع خطة أخرى تكميلية لإعادة تنظيم وتسليح وتدريب القوات المسلحة، ورفع معنوياتها وانضباطها العسكري، وإنشاء تشكيلات مقاتلة جديدة تستكمل حجم القوات المطلوبة لتنفيذ خطة التحرير، مع وضع برنامج زمني تلتزمه القيادات المنفذة على مختلف المستويات[٤].

وإثر الانتهاء من إعداد خطة التحرير، التي سمّيت «الخطة ٢٠٠»، عرضت على عبد الناصر، فوافق عليها، وأوصى «بالتمسك بأهدافها وأسسها مع الالتزام بالحد الأدنى لزمن التطبيق العملي لتدريب التشكيلات المقاتلة مع أفرع القوات المسلحة التي ستقوم بالتنفيذ»[٥]. وكان عبد الناصر يقدّر، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، أن المدة اللازمة للتدريب والتسليح والتجهيز وتشكيل القوات تتراوح بين ٣ سنوات و٥ سنوات «إلا أن الحقائق كلها تشير إلى خمس سنوات باعتبارها التقدير الأكثر واقعية»[٦] و «أنه إذا سارت الأمور وفق تخطيطه وتقديره فهو يتوقع المعركة في ربيع ١٩٧١»[٧].

ومن أجل التدريب على تنفيذ «الخطة ٢٠٠» ومرحلتها الأولى المتمثلة في الخطة «غرانيت»[٨]، وضعت القيادة العسكرية المصرية مشروعاً استراتيجياً تدريبياً على مستوى

---

(٤) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٦) محمد حسنين هيكل، الطريق إلى رمضان، نقله إلى العربية يوسف الصباغ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٥)، ص ٥٨.

(٧) محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة: قصة ووثائق معركة غريبة في الحرب الخفية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٤)، ص ٣٢٤.

(٨) محمد فوزي، «مذكرات،» الوطن العربي (باريس)، (١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥)، ص ٣٨.

الدولة، تشترك فيه جميع القوات المسلحة وأجهزة الدولة ذات العلاقة بالجهد الحربي. وكان من المفروض أن ينفذ هذا المشروع التدريبي الشامل لاختبار «الخطة ٢٠٠» اختباراً عملياً في العام ١٩٧٠، غير أن وفاة عبد الناصر في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ أدت إلى تأجيل المشروع ثم تنفيذه في ١٤ آذار/ مارس ١٩٧١.

نص المشروع على أن يتم تحرير سيناء في ١٢ يوماً. فبعد عبور القناة، تصل القوات إلى منطقة الممرات (متلا والجدي)، ثم تنطلق منها لتصل، في اليوم العاشر، إلى حدود عام ١٩٦٧، حيث تقاتل يومين آخرين، لتحرير مناطق رفح والعوجة وإيلات[٩].

وكانت «الخطة ٢٠٠» قد أصبحت جاهزة لمصادقة عبد الناصر عليها في الأسبوع الأول من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، غير أن ظروفاً طارئة حالت دون ذلك، ثم حدثت وفاة عبد الناصر في ٢٨ من الشهر نفسه[١٠].

ويتضح من استقراء المشروع الاستراتيجي للتدريب على تنفيذ «الخطة ٢٠٠»، أن الغرض الاستراتيجي للخطة، التي كان من المفروض تنفيذها بالتعاون مع سوريا على الجبهة الشمالية، هو استرداد الأرض المحتلة في حرب ١٩٦٧ بالقوة العسكرية، وخصوصاً بعد أن أثبتت حرب الاستنزاف فشل أساليب «تسخين الجبهة» و«تحريك الوضع» و«الحرب المحدودة».

بعد أن قررت القيادتان السياسيتان لمصر وسوريا استخدام الوسيلة العسكرية عكفت القيادة العسكرية المصرية على التخطيط للمعركة.

تضمنت خطة العمليات المصرية «بدر» الخطوط الرئيسة التالية[١١]: (١) تدمير الجزء الأكبر من القوات المسلحة للعدو في البر والجو والبحر؛ (٢) إضعاف قدرة العدو بشل فاعلية قواته الجوية على العمل السريع الحاسم، وحرمان قواته البرية من التمتع بسلاح المعاونة الرئيس والعنصر الهام في أعمال الحسم، وهو سلاح الطيران؛ (٣) شل قيادات العدو وإرباكها لفترة زمنية مناسبة، وعرقلة إجراءات التعبئة السريعة أو الحشد الفعال؛ (٤) إعاقة تحركات العدو وحرمانه من القدرة على المناورة السهلة؛ (٥) إجبار العدو على العمل ضد جبهتين عربيتين في وقت واحد؛ (٦) إسكات مصادر نيران العدو منذ اللحظات الأولى للقتال، وإفساد خططه الدفاعية القائمة على سرعة الحركة والمرونة للقوات والنيران؛ (٧) أن تستعد القوات المصرية للعمل في ظروف تفوّق العدو الجوي، وتحت غطاء الدفاع الجوي؛ (٨) أن تكون مهمتها الأولى، بعد العبور، تدمير قوات العدو على مراحل، وخصوصاً

---

(٩) انظر تفصيلات المشروع التدريبي، في: فوزي، حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ - ١٩٧٠، ص ٣٦٥ - ٣٧٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢١٠ - ٢١١.

(١١) البدري، المجذوب وزهدي، حرب رمضان: الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة، اكتوبر ١٩٧٣، ص ٧٠ - ٧١.

الدبابات؛ (٩) أن تعمل لامتصاص ردود الفعل المعادية، وقدرات العدو الهجومية، بأعمال دفاعية وإيجابية نشيطة؛ (١٠) أن تتأهب لتطوير الهجوم في اتجاه الشرق، في ضوء ما تسفر عنه المعارك في رؤوس الجسور؛ (١١) أن تشن الهجوم على طول خط المواجهة، وفي عمق سيناء وجنوبيها، وأن يتم كل ذلك في وقت واحد.

استثمرت خطة العمليات نقاط الضعف في النظام الدفاعي الاسرائيلي، وخصوصاً طول خطوط مواصلاته، وطول جبهة دفاعاته على امتداد القناة، واضطراره إلى الاحتفاظ بقوات عاملة قليلة العدد، نسبياً، في سيناء، في غير وقت الحرب. وعلى هذا ذهبت الخطة إلى شن الهجوم على طول خط المواجهة ومده إلى الجنوب من القناة حتى مسافة ١٣٠ كلم، على امتداد الساحل الشرقي لخليج السويس، ودفعه في عمق سيناء حتى مسافة ٥٠ كلم شرقاً، على أن يجري تنفيذ هذه العمليات كلها في وقت واحد[١٢]، وذلك لأن هذا الهجوم الشامل، بهذه العمليات المنفذة معاً: (أ) يرغم العدو على توزيع ضرباته الجوية الموجهة ضد القوات المصرية، فيصبح تأثيره ضعيفاً؛ (ب) ويخدع العدو عن الاتجاه الرئيس للهجوم، ويحرمه من تركيز جهود قواته الجوية ضد القوات المهاجمة في هذا الاتجاه أو ذاك، علاوة على تأخير وإرباك ردود فعله على الأرض؛ (ج) ويجبره على تأجيل شن ضرباته المدرعة إلى أن يتحقق من اتجاه المجهود الرئيس للقوات المصرية ودرجة خطورته عليه.

يتمثل جوهر خطة العمليات المصرية في عبور قناة السويس عبوراً يؤدي إلى إنشاء رؤوس جسور تعبر عليها القوات من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية، لتدمير خط بارليف، ثم الاندفاع إلى قلب سيناء. ولقد خصصت الخطة خمس فرق مشاة كاملة للهجوم على طول الجبهة ـ باستثناء منطقة البحيرات المرة التي لا تصلح لعبور قوات كبيرة الحجم، ومنطقة السبخات قرب بور سعيد ـ ثم إنشاء رؤوس جسور على الضفة الشرقية بعرض ٨ كلم وعمق ٢ ـ ٣ كلم في قطاع كل فرقة. ويجري في خلال هذه المرحلة الأولى من الهجوم تطويق مواقع خط بارليف الحصينة عبر الثغرات القائمة بينها ـ والتي بلغ عرضها في بعض الحالات ما بين ١٠ و١٢ كلم ـ، وإقامة دفاع مضاد للدبابات لصد الهجمات المضادة الأولية المتوقعة. وإثر ذلك يتم اقتحام مواقع خط بارليف وتعميق رؤوس الجسور إلى عمق ٦ ـ ٨ كلم. وفي أثناء الليلة الأولى من الهجوم يقوم سلاح المهندسين ببناء عشرة جسور عائمة ثقيلة، وعشرة جسور خفيفة، وتشغيل نحو ٥٠ معدِّية بين الضفتين ـ بواقع معدِّية في قطاع كل كتيبة ـ وذلك لنقل الدفعات الأولى من الدبابات وناقلات الجنود المدرعة والمدفعية المضادة للدبابات اللازمة لتعزيز رؤوس الجسور التي ستتلقى مزيداً من الهجمات المضادة في اليوم التالي. وبعد هذا تربط رؤوس الجسور بعضها ببعض في قطاع كل جيش، ويتم تعميقها إلى مسافة ١٠ ـ ١٢ كلم، ثم تجري «وقفة عملياتية» موقتة ـ سمّتها القيادة المصرية «وقفة تعبوية» ـ يتم في أثنائها صدّ الهجمات المضادة، ونقل بطاريات الصواريخ م/ط المتحركة إلى الضفة الشرقية لتوسيع

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٠.

إطار مظلة الدفاع الجوي شرقي القناة، تمهيداً لتوسيع رؤوس الجسور مسافة ٢٠ كلم أخرى تقريباً، حتى تصل إلى المداخل الغربية لمري متلا والجدي شرقاً، ورأس سدر جنوباً على خليج السويس. ونظراً إلى أن وحدات المشاة المترجلة التي ستعبر القناة في الموجات الأولى لن تكون مدعومة بدبابات أو مدفعية مضادة للدبابات إلى أن ينهي سلاح المهندسين الترتيبات اللازمة لتشغيل المعديات وإقامة الجسور، بعد فتح الثغرات اللازمة عبر الجدار الترابي الضخم الذي أقامته القوات الاسرائيلية على امتداد القناة، بارتفاع يصل إلى ٢٥ متراً في بعض الأماكن، فقد جرى تسليح هذه الوحدات بكميات كبيرة من قواذف (الار. بي. جي - ٧) وبطواقم لإطلاق الصواريخ المضادة للدبابات من طراز «ميلوتكا» السوفياتية الصنع (وتسمى ساغر). كما وضعت صواريخ مماثلة على الجدار الترابي الذي أقامته القوات المصرية على الضفة الغربية للقناة، ومعها بعض الدبابات والمدافع المضادة للدبابات لمعاونة وحدات المشاة الموجودة في الضفة الشرقية على تدمير الدبابات الإسرائيلية. وبهذا يتوافر لقوات المشاة العابرة للقناة دفاع فعال مضاد للدبابات، ودعم قوي بنيران المدفعية، ودفع جوي كفيل بتحييد الطيران الإسرائيلي في أثناء المراحل الحرجة من الهجوم. وتصبح المدرعات الإسرائيلية معرضة لنيران مدمرة، ومحرومة في الوقت نفسه من الدعم الجوي القريب، ومن المساندة الفعالة لمدفعيتها قليلة العدد قياساً على القوة الكبيرة للمدفعية المصرية.

ولكن نجاح قوات المشاة في إنشاء رؤوس جسورها كان متوقفاً في نهاية الأمر على سرعة عبور القناة من قبل الدبابات والآليات والمدافع، وتدفّق الذخيرة والمؤن والتعزيزات، وهو ما يتطلب سرعة بناء الجسور العائمة وتشغيل المعدِّيات، قبل أن تبدأ قوات الاحتياط الاسرائيلية في الوصول إلى الجبهة وشن هجوم مضاد عام. ولذلك كان من الضروري فتح الثغرات اللازمة في الجدار الترابي على الضفة الشرقية في أقصر وقت ممكن. ولقد قدمت فكرة التجريف بمضخات المياه الحل التقني لهذه المشكلة، التي لم تتوقع القيادة الاسرائيلية حلها من قبل سلاح المهندسين المصري في فترة تقل عن ٢٤ ساعة، على أساس استخدام الوسائل التقليدية في فتح الثغرات (المتفجرات والبلدوزرات)[١٣].

ولقد دُعمت كل فرقة مشاة مصرية من الفرق المشتركة في الهجوم بلواء مدرع إضافي - فضلاً عن كتائب الدبابات الثلاث الملحقة بألويتها - لتعزيز قدرتها على صد الهجمات المضادة، وتوسيع رؤوس الجسور وتعميقها. أما الفرق المدرعة والميكانيكية، فقد احتفظ بها في النسق الثاني لاستخدامها في تطوير الهجوم في خلال المرحلة التالية للوقفة العملياتية، أو لمواجهة أي تطور آخر قد يطرأ على الموقف العسكري. وقد أجريت تدريبات مفصلة ومتكررة للقوات المشتركة في الهجوم في أماكن مشابهة لمسرح العمليات، لاختبار الخطط الموضوعة وضمان كفاءة تنفيذها، كما صُنعت أدوات وعربات صغيرة تدفع بالأيدي لنقل ما لا يستطيع الجندي حمله من الذخيرة والمعدات في خلال صعود الجدار الترابي في المرحلة الأولى للهجوم،

(١٣) محمود عزمي، القوات المدرعة الاسرائيلية عبر أربع حروب، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥)، ص ٣٧٧ - ٣٧٨.

والتقدم بها نحو العمق المحدد لرؤوس الجسور. وكذلك دُرّبت وحدات المهندسين على مهامها بدقة كبيرة، وأعدّت أجزاء بديلة عديدة للجسور العائمة والمعدِّيات لضمان سرعة إصلاحها عند إصابتها بنيران المدفعية أو الطيران.

ثالثاً: خطة العمليات السورية

وضعت القيادة السورية خطة تحرير الجولان على أساس القيام بعملية واسعة خاطفة مفاجئة، تمتد على طول الجبهة، وقوامها هجوم مدرع - ميكانيكي، تحميه شبكة من الصواريخ المضادة للطائرات، وتسير معه شبكة من الصواريخ المضادة للدبابات، ويخترق التحصينات الاسرائيلية في ثلاثة محاور رئيسة، وتقوم وحداته المدرعة بالاندفاع في العمق بسرعة، والالتفاف حول المواقع الدفاعية لإسقاطها.

اتسمت العملية الهجومية المفاجئة بالتحرير الفوري لقمة جبل الشيخ، حيث أقامت اسرائيل مرصداً يراقب حركة القوات السورية على طول الجبهة وعرضها، ويوجه نيران المدفعية. وقد بلغت المفاجأة حداً مدهشاً، حينما أنزلت أربع طائرات هليكوبتر سورية على القمة قوة من المغاوير الذين وجدوا معظم الجنود الاسرائيليين يلعب «طاولة الزهر».

نجحت القوات المهاجمة في إحداث خروق عدة في طول الجبهة، استطاعت توسيعها لتصبح ثغرات تتدفق منها القوات الضاربة، التي اصطدمت بالتحصينات الدفاعية وبالقوات الاحتياطية التي بدأت تترى إلى الجبهة وتتجمع وتتوزع على قطاعات الجبهة محاولة صدّ الهجوم السوري، الذي اختلفت أعماق اختراقاته باختلاف طبيعة الأرض وشدة التحصينات وكثافة الدفاع المعادي، وقد استطاعت قوات المحور الجنوبي أن تصل إلى بُعد نحو ١٠ كلم من بحيرة طبرية.

اختلفت خطة العمليات في الجبهة السورية عن مثيلتها في الجبهة المصرية، باختلاف طبيعة الأرض ومساحتها ومعالمها الطوبوغرافية. ولهذا لحظت القيادة السورية عند وضع الخطة العناصر المؤثرة والفاعلة الآتية: (١) العنصر الأول هو أن الدفاع الإسرائيلي ذو جبهة متصلة مستندة إلى جبل الشيخ في الشمال ووادي اليرموك في الجنوب، وليس لها أي جانب مكشوف يسمح بالالتفاف العميق على المجنبات، ولا سيما أن لبنان في الشمال والأردن في الجنوب لن يشتركا في القتال - في بداية الحرب على الأقل -، ولا مجال لاستخدام أراضيهما لهذا الغرض. كما أن الجبهة، من جهة ثانية، لم تكن فيها ثغرات تسمح للقوات السورية المهاجمة بالنفوذ منها للالتفاف على الوحدات العدوة وضرب مجنباتها. إن هذا الواقع فرض على القيادة السورية أن تتخذ القرار باللجوء إلى الخرق واقتحام التحصينات اقتحاماً جبهياً مباشراً على الرغم من الخسائر الكبيرة التي يتكبدها المهاجم في مثل هذه الحالات؛ (٢) العنصر الثاني هو طبيعة دفاعات العدو المحصنة، ووعورة الأرض وكثرة تضاريسها. وهو ما دعا إلى الاعتماد على عنصر المشاة، وخصوصاً في الأنساق الأولى للهجوم. وهذا ما أدى إلى

تعزيز فرق المشاة بوحدات مشاة من احتياط القيادة العامة، وإلى الاعتماد على مفارز الاقتحام المشكّلة، أساساً، من المشاة. ذلك لأن الحصون والمنعات المقامة من الصخور البازلتية الصلبة والاسمنت المسلح والمنتشرة على طول الحد الأمامي وفي العمق القريب، والتي تربض وراءها المدافع المضادة للدبابات والقوادف الصاروخية المضادة للدبابات، لا يمكن تدميرها إلا بالرمايات المباشرة من مسافات قصيرة؛ (٣) العنصر الثالث هو الاستفادة من التفوق العددي للقوات السورية المهاجمة على القوات الاسرائيلية المدافعة عن الهضبة، وتنفيذ الهجوم على جبهة عريضة، لمنع القيادة الاسرائيلية من تركيز جهودها في الدفاع على محور واحد، ولبعثرة جهدها الجوي، مع تركيز الجهد الرئيس للهجوم في ضربة رئيسة توجه إلى الاتجاه الأقل توقعاً من العدو؛ (٤) الاستفادة من قلة عمق المنطقة المحصنة، ومن توافر المحاور الطولانية والعرضانية وراء منطقة التلال الأمامية مباشرة، وذلك بتطوير الهجوم بالألوية المدرعة التي يتألف منها النسق الثاني لفرق المشاة؛ (٥) ضرورة قطع الطريق على الاحتياطات الاستراتيجية المعادية التي يتوجب عليها أن تعبر نهر الأردن، حتى تدخل الهضبة؛ (٦) العنصر السادس يحكم خطتي العمليات على الجبهتين المصرية والسورية معاً، ونعني به الاستفادة القصوى من وجود جبهتين تعملان في آن واحد، والإصرار على أن يكون بدء اقتحام الدفاعات المعادية في كلتا الجبهتين في وقت واحد، وأن يستمر الضغط وبأقصى قوة على الجبهتين لبلوغ نهر الأردن على الجبهة السورية والممرات في سيناء على الجبهة المصرية، وذلك من أجل تشتيت انتباه القيادة الاسرائيلية وعدم إفساح المجال أمامها لتختار بحرية أين تزج احتياطها الاستراتيجي، ومنعها من الاستفادة من القتال على خطوط داخلية.

تضمنت خطة العمليات السورية «بدر» الخطوط الرئيسة التالية: (أ) إنزال أكبر خسائر ممكنة بطيران العدو ودفاعه الجوي، وشلّ قياداته بضربة جوية مفاجئة وبإنزالات جوية وبضربات صواريخ ومدفعية، وذلك بالتعاون العملياتي، الجوي والبري، مع القوات المصرية؛ (ب) توجيه ضربة نارية قوية من أجل إبطال دفاعات العدو على خط الجبهة والاحتياطات القريبة، وشل القيادات ومراكز الرادار ومقرات الرصد؛ (ج) انتقال القوات البرية إلى الهجوم مع بدء الضربة النارية، وخرق دفاع العدو في خمسة قطاعات مجموع عرضها ١٦ كلم، ثم تطوير الهجوم في العمق، بهدف تفتيت حشد القوات الاسرائيلية في هضبة الجولان، وتدميرها على أجزاء، وذلك بالتعاون مع قوات الإنزال الجوي ومفارز الالتفاف، واحتلال خط دفاعي مشرف على الضفة الشرقية لنهر الأردن عند الحدود السورية ـ الفلسطينية، مع دفع طلائع لاحتلال رؤوس جسور على الضفة الغربية للنهر لتساعد على صدّ الهجمات المضادة؛ (د) توجيه الضربة الرئيسة من الجنوب باتجاه الشمال الغربي، وضربة ثانوية من الشمال باتجاه الجنوب الغربي.

تحددت اتجاهات هجوم القوات السورية على أساس قيام فرقة المشاة الميكانيكية السابعة بالتقدم من منطقة الأحمدية في اتجاهين: أحدهما نحو الغرب والآخر نحو الجنوب الغربي إلى الشمال من القنيطرة والطريق الرئيس المؤدي إلى جسر بنات يعقوب. وفي الوقت نفسه تتقدم فرقة المشاة الميكانيكية التاسعة من المنطقة الواقعة غربي تل الحارة في اتجاه الغرب شمالي

الخشنية. وفي الجنوب كان على فرقة المشاة الميكانيكية الخامسة أن تهاجم من منطقة الرفيد نحو الجنوب الغربي تجاه بحيرة طبرية.

نظّمت القيادة السورية الدفاع على ثلاثة خطوط دفاعية: يمتد الأول على طول خط وقف إطلاق النار للعام ١٩٦٧. ويقع الثاني شرقي الخط الأول بحوالى ٢٠ كلم بدءاً من نقطة تبعد قليلاً إلى الغرب من قطنا على الطريق المؤدي إلى جبل الشيخ في الشمال ماراً بسعسع على الطريق بين دمشق والقنيطرة، ومنتهياً عند الصنمين الواقعة على الطريق المؤدي إلى الرفيد على المحور الجنوبي. أما الخط الدفاعي الثالث فقد أقيم على مسافة تبعد حوالى ١٠ ـ ١٥ كلم شرقي الخط الثاني، من نقطة تقع إلى الشمال الغربي من دمشق على الطريق المؤدي إلى القنيطرة، ويمتد جنوباً حتى بلدة الكسوة الواقعة على الطريق المؤدي إلى الصنمين والشيخ مسكين ودرعا. كما تركزت شبكة صواريخ سام المضادة للطائرات بمختلف أنواعها على طريق دمشق ـ الشيخ مسكين.

«وكالخطة المصرية نصت الخطة السورية بشكل عام على مرحلة ثانية من الهجوم عبر نهر الأردن نحو الجليل الأعلى. وفي حال تدخّل الأمم المتحدة لفرض وقف إطلاق النار قبل أن يتمكنوا [السوريون] من تنفيذ هذه المرحلة، أو لاحتمال وجود السيطرة الجوية الإسرائيلية غربي المظلة السورية المشكلة من وسائل الدفاع الجوي، فقد قدّر السوريون أنهم إذا استطاعوا استرداد كامل الجولان أو القسم الأعظم منه، فإن ذلك يعتبر نجاحاً كافياً»[١٤].

رابعاً: تدابير الخداع الاستراتيجي

تضمنت خطة العمليات «بدر» في الجبهتين مجموعة من تدابير الخداع الاستراتيجي، هدفها خدع اسرائيل عن نية شن عملية هجومية، وستر توقيتها واتجاهات الضربات الرئيسة وحجم القوات العربية المشتركة فيها، وذلك بالإيحاء إلى العدو بأن القوات في الجبهتين تقيم في حالة دفاعية وتنفذ مناوراتها التدريبية العادية. ومن بين التدابير التي تضمنتها الخطة: (١) الاستمرار في بناء خطوط الدفاع على الجبهة وفي العمق، حتى يبدو الجهد الرئيس كأنه منصبّ على الاستعداد للدفاع؛ (٢) تجميع القوات المعدة للهجوم في خلال مدة ٣ ـ ٤ أشهر قبل موعد الهجوم على مجموعات صغيرة، ودفع القوات الرئيسة من العمق إلى الجبهة قبل ثلاثة أسابيع من بدء الهجوم تحت ستار القيام بأعمال هندسية لإجراء مناورة تدريبية سنوية عادية، ثم بدء القتال الفعلي في أثناء المرحلة الأخيرة من هذه المناورة؛ (٣) إعداد حفر وملاجىء للجسور ومعدات العبور وقطع المدفعية والآليات المختلفة، بحيث تصل في آخر وقت ممكن إلى الجبهة، وتُخبأ فوراً تحت شباك تمويه جيدة؛ (٤) الإبقاء على مظاهر الحياة والحركة اليومية العادية للقوات المعدة للهجوم حتى لحظة بدء القصف الجوي والمدفعي؛ (٥) حصر المعلومات المتعلقة بخطط الهجوم وتوقيته في أضيق إطار ممكن ولآخر وقت ممكن.

---

(١٤) تريفور ن. دوبوي، الحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ترجمة جبرائيل بيطار (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١)، ص ٥٦٨.

ولذلك لم يبلغ قادة الفرق بموعد الهجوم إلا ليلة ٥ تشرين الأول/ اكتوبر، ولم يبلغ هؤلاء قادة الألوية إلا في الساعة السادسة من صباح يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر، ثم أبلغ قادة مجموعات الاقتحام الأولى في الساعة ١١:٠٠ من صباح اليوم نفسه، أي قبل بدء الهجوم بثلاث ساعات فقط؛ (٦) تحريك قوات في اتجاهات مختلفة وثانوية، وإجراء تحركات عرضية داخل الجبهة، وعكسية من الجبهة وإليها، مع التغيير المستمر في حجم القوات البرية وأوضاعها، وأماكن تمركز القطع البحرية في الموانىء والمراسي المختلفة؛ (٧) استدعاء أفراد القوات الاحتياطية على دفعات منتظمة، على أن يدعى أكبرها قبل بدء الهجوم؛ (٨) تسريح ٢٠ ألف جندي مصري قبل بدء الهجوم بمدة ٤٨ ساعة، من قبيل التمويه؛ (٩) إرسال المدمرات المصرية إلى أحد البلدان الآسيوية الصديقة لإصلاحها في ورشاتها، ومرورها في طريق العودة في مضيق باب المندب لتكون فيه يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر؛ (١٠) الإعلان في الصحف المصرية ـ كما هي العادة قبيل شهر رمضان في كل عام ـ عن فتح باب قبول طلبات العسكريين في وزارة الحربية لأداء العمرة؛ (١١) تحديد موعد لزيارة وزير دفاع رومانيا لمصر يوم ٨ تشرين الأول/ اكتوبر، وإعلان ذلك في الصحف مع برنامج الزيارة.

ولقد غُطّيت جميع التحركات في الجبهتين، سواء تلك المتوجهة إليهما أو الخارجة منهما، بجميع المظاهر التي تتطلبها المناورات التدريبية العادية «وقد ثبت فيما بعد أن تحليل المخابرات الإسرائيلية هو أن ما نقوم به خلال الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٧٣ هو مجرد مناورة عادية للتدريب»[١٥].

ويمكن القول إن تدابير الخداع الاستراتيجي ـ العملياتي قد حققت نجاحاً ساحقاً، أدى إلى وصول أجهزة الاستخبارات العالمية، وعلى رأسها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وكذلك الاستخبارات الاسرائيلية، إلى استنتاجات خاطئة. ولهذا فوجىء العالم بالهجوم العربي المباغت.

ثمة بعض الأمور اعترضت تدابير الخداع، تمّ تلافيها حتى لا تنكشف المفاجأة في بدء العملية الهجومية. فقد قامت تشكيلات جوية اسرائيلية كبيرة، في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، بغارة استطلاعية على مدينة اللاذقية، في الساحل السوري، بغية كشف جهاز الصواريخ المضادة للطائرات الذي أقيم حديثاً في الساحل السوري. وقد أمرت القيادة السورية وحدات الصواريخ بعدم التدخل مهما تطور الموقف، ففوّتت على اسرائيل بلوغ هدفها من الغارة، رغم أن نتائج المعركة كانت في غير مصلحة سوريا، إذ سقطت ثماني طائرات سورية. ولقد أطنبت اسرائيل بنتائج تلك الغارة، ووجدت فيها ما يرضي غرورها، في حين تابعت القيادة السورية أعمال التعبئة والحشد، وهي أعمال فسّرتها القيادة الاسرائيلية على أنها استعداد لعملية ثأرية تعدّها القيادة السورية للانتقام لمعركة اللاذقية[١٦].

---

(١٥) الجمسي، «مذكرات،» كل العرب (١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩).

(١٦) التقصير، المحدال، مجموعة صحافيين اسرائيليين (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤)، ص ٣٣.

وفي مصر حدث أن نشرت وكالة أنباء الشرق الأوسط، بطريق الخطأ، نبأ يقول «إن الجيشين الثاني والثالث قد وضعا في حالة تأهب»[17]. كما أبرق أحد المسؤولين في شركة مصر للطيران إلى جميع الطائرات المصرية الموجودة في رحلات خارجية يأمرها بأن تبقى حيث هي. وأمر، إضافة إلى ذلك، بإلغاء جميع الرحلات الجوية المنطلقة من مطار القاهرة الدولي. وقد استدركت القيادة العامة هذه التدابير، وألغتها فوراً[18].

خامساً: استخدام النفط العربي كسلاح

تميزت الاستراتيجية الشاملة العربية في حرب ١٩٧٣ باتساع أفقها، وتنوع مجالاتها، وقدرتها على ممارسة الضغوط والشدّ والإرخاء بقدر ما يتطلبه الموقف، وبالقدر الذي تستطيعه في إطار العوامل والاعتبارات والضغوط الإقليمية والدولية.

وما نقصد به من شمولية الاستراتيجية العربية هو ولوجها الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، مع انطلاقة الاستراتيجية العسكرية إلى ميدان القتال. وبذلك اشتركت «أسلحة غير عسكرية» في حرب ١٩٧٣، كان «سلاح النفط» أبرزها وأشدها أثراً وأقواها تأثيراً.

فقد عقد وزراء النفط العرب اجتماعاً في الكويت، في ١٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، وأقروا خفض انتاج النفط فوراً بنسبة شهرية متكررة، لا تقل عن ٥ بالمئة ابتداء من الشهر الأول الذي يلي الاجتماع، وذلك حتى يتم جلاء القوات الاسرائيلية جلاءً كاملاً عن جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧، وحتى يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة. وقد روعي في القرار ألا تتضرر من الخفض البلدان التي تساند العرب، وأن يكون حظر التصدير كاملاً إلى الولايات المتحدة وهولندا.

وبعد وقف إطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر، عاد وزراء النفط إلى الاجتماع في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، وقرروا الاستمرار في الحظر الذي طبقوه، مع زيادة نسبة خفض الانتاج إلى ٢٥ بالمئة.

ونظراً إلى الموقف الإيجابي الذي اتخذته دول السوق الأوروبية المشتركة في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، اجتمع وزراء النفط العرب في ڤيينا في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، وألغوا تدابير الخفض بالنسبة إلى الدول المذكورة، والاستمرار في الحظر الكامل بالنسبة إلى الولايات المتحدة وهولندا. وتلا ذلك قرار اتخذه مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر (٢٦ ـ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر) يقضي بإلغاء الحظر بالنسبة إلى اليابان والفيليبين. ثم بدأ التراجع عن نسبة الخفض وعن الدول التي يحظر التصدير إليها في اجتماع وزراء النفط في الكويت يوم ٨

---

(١٧) هيكل، الطريق إلى رمضان، ص ٣٢.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٧.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣. وفي اجتماع طرابلس (٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٤)، ثم اجتماع ڤيينا (١٧ آذار/ مارس ١٩٧٤) قرر الوزراء إعادة التصدير إلى بعض الدول الأوروبية، والولايات المتحدة. وكان آخر قرار اتخذه الوزراء في اجتماعهم في القاهرة ١٠ تموز/ يوليو ١٩٧٤ إلغاء الحظر بالنسبة إلى هولندا، وبذلك عاد الوضع، من حيث تصدير النفط العربي، إلى ما كان عليه قبل قرار خفض الانتاج وحظر التصدير.

سادساً: حرب الاستنزاف على الجبهة السورية

في إثر توقف اطلاق النار على الجبهة السورية في ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ أخذت اسرائيل تراوغ في رسم خط وقف إطلاق النار، وهو ما دفع القيادة السياسية السورية في ١٣ آذار/ مارس ١٩٧٤، إلى استئناف الأعمال العسكرية على طول الجبهة، متوخية غرضاً استراتيجياً، هو كسر حالة الجمود الناجمة عن الموقف الأمريكي ـ الإسرائيلي تجاه الوضع في الجولان وجبل الشيخ. وقد شكّل مجموع هذه الأعمال «حرب استنزاف»، ضغطت على اسرائيل ضغطاً قوياً في فترة الإعداد لمباحثات مؤتمر جنيف، وفي مدة انعقاد المؤتمر نفسه. ولقد تركّز القتال، بشكل خاص، في القطاع الشمالي من الجبهة وفي جبل الشيخ. وكانت أداته الأساسية المبارزة بالنيران، مع استخدام الإغارات والكمائن والهجمات المحدودة بالقوات المحمولة جواً. ولم تقتصر المبارزة بالنيران على الوسائط البرية، بل شاركت فيها القوات الجوية التي لم تستطع تحقيق الحسم، بسبب كثافة الدفاعات الأرضية المضادة للطائرات.

سعت القيادة السورية، من حرب الاستنزاف هذه، لبلوغ النتائج الآتية: (١) إلحاق الخسائر المادية والبشرية بقوات العدو يومياً، حتى يؤدي تراكم الخسائر إلى آثار نوعية على الصعيدين المادي والمعنوي؛ (٢) خلق حالة انعدام الأمن بالنسبة إلى المستعمرات الاسرائيلية في هضبة الجولان، وإشعار سكانها بشكل ملموس أن وجودهم في المنطقة يهدد حياتهم ويعرّضهم لخطر دائم؛ (٣) منع العدو من تحصين مواقعه، أو تحسين خطوطه القتالية داخل جيب سعسع، وتدمير وحداته الهندسية التي تحاول إنشاء التحصينات أو إعداد الموانع، وهو ما يبقي القوات الاسرائيلية المحشورة داخل الجيب مكشوفة ومعرضة للضربات؛ (٤) السيطرة على قمم جبل الشيخ، لتحسين الوضع الاستراتيجي للترتيب القتالي السوري؛ (٥) إجبار اسرائيل على وضع جيشها العامل في حالة التعبئة المستمرة، وإجبار جزء من قواتها الاحتياطية على البقاء تحت السلاح لتحقيق توازن في القوى في الجولان مقابل القوات السورية المحتشدة المستعدة للانتقال من الدفاع إلى الهجوم دون إعداد مسبق.

بقيت المبادرة في خلال هذه الحرب، التي دامت ٨٠ يوماً، بيد القيادة السورية، التي كانت تنتقل من تصعيد إلى آخر، بحسب مقتضيات الموقف، وكانت اسرائيل ترد على التصعيد بتصعيد مضاد. ولكن التصعيد والتصعيد المضاد كانا يتمّان بشكل متوازن، يحكمه ويتحكم فيه هذا النوع من الصراع، وخصوصاً في تلك المرحلة آنذاك.

والـظاهرة المهمـة في هذه الحـرب، هي أن اسرائيل خضعت، في خـلالها، لـلأساليب القتالية التي فرضتها القيادة السورية، دون أن تستطيع القيادة الاسرائيلية تجاوزها إلى أساليب أكثرشمولاً. ومن المعروف أن اسرائيل ترفض الانجرار إلى حرب استنزاف طـويلة، وتفضل الرد بالتصعيد إلى مستوى الحرب الشاملة القصـيرة. ولكن الظروف الـدولية التي دارت فيهـا معـارك الاستنزاف يـومذاك، والجـروح التي تركتهـا حـرب تشرين الأول/ اكتـوبـر في جسم المجتمع الاسرائيلي، جعلت العدو يتخلى عن مبـدأ هام من مبـادىء مذهبـه العسكري، فـلا يتجاوز في رد فعله الإطار الذي فرضته القيادة السورية. وزاد صعوبة موقفه، عدم قدرته على استخدام سلاحه الضارب الأساسي، وهو الطيران، على نطاق واسع، بعد أن حدّت منظومة الدفاع الجوي السورية قدرة هذا السلاح على الردع والعمل.

توقفت الأعمال القتالية مع التوقيع على اتفـاقية الفصـل بين القـوات السوريـة والقوات الاسرائيليـة في نهاية شهـر أيار/ مـايو ١٩٧٤، وانسحـاب اسرائيل من الجيب المحتـل، ومن مـدينة القنيـطرة ومن أجزاء أخـرى من الأرض السوريـة التي كـانت قـد احتلتهـا في حـرب ١٩٦٧.



الفصل الثاني والثلاثون

الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية وخطة العمليات

أولاً: المفهوم الاستراتيجي العسكري

شكّل الردع جوهر الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية في مرحلة ما بعد حرب ١٩٦٧، وبذلك طوت اسرائيل، موقتاً، مفهوم «الحرب الوقائية» أو «الضربة الإجهاضية» أو «الضربة الاستباقية»، إلاّ في الحالات التي تستوجب التمسك بهذا المفهوم. وقد بني مفهوم الردع على أساس أن خطوط وقف إطلاق النار الجديدة تستند إلى عوارض جغرافية طبيعية، وأنها ستؤمن لإسرائيل عمقاً يمكّنها من امتصاص الضربة العربية الأولى[1]، وعلى أساس أن هذه الخطوط تحقق لنظرية الدفاع تفوقاً في المرحلة الأولى فقط من القتال، وأن أي حرب أو معركة قادمة ستجري على الأراضي العربية المحتلة، قبل أن تنقلها القوات الإسرائيلية إلى أراضٍ عربية جديدة، إذا استطاعت ذلك.

وإذا كان التوسع الجغرافي الاسرائيلي قد أدى إلى هذا التغيير في المفهوم الاستراتيجي الاسرائيلي، فقد أدى أيضاً إلى أن تغير اسرائيل نظرتها إلى نفسها، فازدادت ثقتها بنفسها ازدياداً كبيراً، بلغ حد الغرور. يضاف إلى ذلك، أن هذا التوسع الجغرافي خلق الأرضية المادية لدعم وجهة النظر الصهيونية القائلة بوحدة «أرض اسرائيل» التي لن يسمح بإعادة تقسيمها، ورفض الحلول التي قد تؤدي، مباشرة أو على المدى البعيد، إلى ذلك.

إضافة إلى العنصر الجغرافي ـ وهو هام ـ وفّرت اسرائيل لمفهوم الردع عناصر أخرى، من أبرزها: (١) التفوق العسكري، الذي يمنع مصر وسوريا والأردن من مباشرة حرب ضدها. وأقصى ما يمكن أن يلجأ إليه أحد هذه البلدان أن يقوم بحرب استنزاف تستطيع

---

(١) ملف أمن اسرائيل في الثمانينات، مجموعة من الباحثين، ترجمات مختارة من مصادر عبرية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، اللواء تال، ص ٧٠. (ملف محدود التوزيع).

اسرائيل تحمّلها ومعالجتها؛ (٢) الارتباط الوثيق بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يؤمِّن لها حماية سياسية وعسكرية؛ (٣) قدرة الاستخبارات الاسرائيلية على اكتشاف نيات العرب الهجومية، فتستعد اسرائيل للتصدي لها وإحباطها؛ (٤) صعوبة، أو استحالة، قيام مصر وسوريا والأردن معاً بشن حرب على اسرائيل في وقت واحد وفي إطار خطة عملياتية واحدة.

وكانت الاستراتيجية العليا لإسرائيل في تلك المرحلة، هي تثبيت وجودها في المناطق التي احتلتها، بشكل يعزّز وجودها في المناطق التي لن تنسحب منها (مثل الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان)، أي خلق الأرضية المادية لضم تلك الأراضي، والتفرغ لمواجهة ما سمّته «الإرهاب الفلسطيني» عن طريق ضرب قواعد الفدائيين، حيثما كانوا، وإنزال الأذى بالبلدان التي ينطلقون عبر حدودها إلى فلسطين المحتلة.

لا جدال في أن للعوامل الجغرافية لإسرائيل والأراضي المحتلة أثرها الهام في صياغة الخطة الدفاعية ـ الهجومية الإسرائيلية، إذ أدت هذه العوامل دوراً جد رئيس في اتخاذ القرار بشأن اتجاه الضربة المضادة الرئيسة، ومناطق تركيز الجهد الرئيس للحرب، وقطاعات الخرق، ومحاور التقرّب، وترتيب القتال، وحجم القوات لكل محور وعملية، وشكل المناورة، وتنظيم التعاون بين مختلف صنوف الأسلحة وغير ذلك. فلقد تغيّرت صفات مسرح عمليات الجيش الإسرائيلي بين ما قبل حرب ١٩٦٧ وما بعدها، بحسب المعالم التالية: (أ) استناد خطوط وقف إطلاق النار إلى عوارض جغرافية طبيعية، كقناة السويس ونهر الأردن وهضبة الجولان؛ (ب) كان طول حدود اسرائيل مع سوريا والأردن ومصر ٩٠٢ كلم فأصبح ٥٣٦ كلم؛ (ج) كان أقصى عرض لها من الشرق إلى الغرب ١٥ كلم، فأصبح ٩٠ كلم؛ (د) وكانت أقرب مستعمرة اسرائيلية إلى مواقع الجيش المصري تبعد عشر دقائق سيراً على الأقدام، فأصبحت تبعد حوالى ٤٠٠ كلم؛ (هـ) وكانت القدس بلا بعد، فأصبحت على بعد ٤٠ كلم[٢].

إذاً، كان أهم مكسب حصلت عليه اسرائيل في حرب ١٩٦٧، هو تغيّر شكلها الجغرافي، وحيازتها عمقاً جغرافياً استراتيجياً جديداً في الطول والعرض. وأصبحت قيمة تلك الأراضي من الناحية العسكرية ـ دون النظر إلى قيمتها من وجهة نظر الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ـ تكمن في أهميتها الأمنية والدفاعية. فقد منحها هذا العمق الاستراتيجي الجديد القدرة على المناورة، وتحقيق أحد أسس استراتيجيتها العسكرية وهو «نقل المعركة إلى أرض العدو». كما وفّر لها بعض الوقت لتعبئة قوات الاحتياط، وسوقها إلى جبهات القتال، ولطلب النجدة لإنقاذها من الانهيار ومدها بالأسلحة والمعدات حين الحاجة. ويزيد هذا العمق في قدرة اسرائيل على الإنذار المبكر وتجنب المفاجأة.

---

(٢) هذه الإحصاءات مستقاة من:

Israel, Ministry of Foreign Affairs, *Facts about Israel* (Jerusalem: The Ministry, 1973).

وخرائط معروضة في المركز الصحفي في تل أبيب، وعليها شروح وتفصيلات بالأرقام، نشرتها صحيفة *Germanprery* في بروكسل (أيار/ مايو ١٩٧٨).

وفي هذا السياق، كان اكتساب اسرائيل عمقاً استراتيجياً مناسباً في الأراضي المحتلة، أحد أسباب الوهن الذي أصاب مفهوم «الحرب الوقائية»، أحد أسس الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، ومفهوم «المفاجأة»، أحد مبادىء الحرب الاسرائيلية.

حددت اسرائيل غرضها الاستراتيجي من خطتها الدفاعية ـ الهجومية على النحو التالي: «١ ـ حمل العرب على الإدراك أن الخيار العسكري لا يجديهم نفعاً، وأن السبيل الوحيد هو التسليم بوجود اسرائيل، وإجراء مفاوضات سياسية معها، وتحقيق السلام الدائم؛ ٢ ـ إلى أن يتم ذلك، تجب المحافظة على مكاسب اسرائيل خلال حرب الأيام الستة، والاحتفاظ بقدرة ردع وحسم تقاوم فرض تسوية لا ترضاها اسرائيل، وتحول دون وقوع حرب محتملة جديدة؛ ٣ ـ تدمير جيشي مصر وسورية المهاجمين، والجيوش التي تنضم إليهما، من أجل إعادة الوضع الذي كان سائداً لدى نشوب المعارك إلى ما كان عليه من الناحية الإقليمية؛ ٤ ـ تعزيز الوضع باحتلال أراض أخرى، سواء لمقتضى تحسين النظام الدفاعي، أو لتحسين أوراق المساومة التي تمتلكها اسرائيل»[٣].

وعلى هذا الأساس، بنت اسرائيل استراتيجيتها الدفاعية ـ الهجومية، ووضعت خطة العمليات المنبثقة منها، وطوّرتها، من حين إلى آخر، بحسب المعلومات التي كانت تتلقاها من أجهزة الاستخبارات عن القوات المسلحة المصرية والسورية، وتدريبها وتسليحها وجاهزيتها للقتال، وعن نيات مصر وسوريا في شأن تحرير الأراضي المحتلة.

بنت اسرائيل خطة عملياتها، على أساس أن تقوم القوات المتمركزة على النسق الدفاعي الأول (خط بارليف في سيناء، وتحصينات هضبة الجولان)، والقوات الاحتياطية في النسق الدفاعي الثاني بمشاغلة القوات العربية المهاجمة، ومحاولة صدّها ريثما يتم توجيه القوات الضاربة والقوات الاحتياطية إلى الجبهة أو الجبهات التي اندفعت منها القوات العربية. وبعد أن يتم صد الهجوم والقيام بهجوم مضاد لاستعادة الأراضي التي قد تكون القوات المهاجمة احتلتها، تتولى القوات الاسرائيلية تدمير القوات العربية ونقل القتال إلى أراضي تلك القوات، بغية إحباط الأغراض العسكرية والسياسية التي شنّت القوات العربية الهجوم من أجل بلوغها.

أخذت خطة العمليات الاسرائيلية ـ وهي خطة دفاعية هجومية ـ في حسبانها الاعتبارات الآتية: (١) ضمان مؤازرة قوة عظمى كحليف موثوق بنجدته في كل حين، وهذه القوة العظمى هي الولايات المتحدة الأمريكية؛ (٢) توفير القدرات الكفيلة بكشف النيات العربية مبكراً في الوقت المناسب، بوساطة أجهزة الاستخبارات، المتعاونة مع أجهزة الاستخبارات الأجنبية الغربية، وخصوصاً الاستخبارات الأمريكية؛ (٣) في حال وقوع هجوم مفاجىء، امتصاص الضربة العربية الأولى، وتعبئة القوات المسلحة تعبئة عامة شاملة، من أجل رد الضربة، واستعادة الأراضي التي تكون القوات العربية قد احتلتها، ثم الانتقال إلى الهجوم الاستراتيجي المضاد؛ (٤) الاعتماد على القوات الجوية المتفوقة، التي تمثّل أداة الردع الرئيسة، والمزودة بالطائرات ذات المدى البعيد، والقادرة على تهديد أعماق البلدان

---

(٣) ملف أمن اسرائيل في الثمانينات، العقيد إيلون، ص ١٤.

العربية؛ (٥) تدمير أي هجوم عربي بضربات برية قوامها قوات مدرعة كثيفة، على درجة عالية من الكفاءة القتالية؛ (٦) الاستناد إلى موانع طبيعية، وخطوط دفاعية محصنة، تحرم البلدان العربية القدرة على القيام بأي تحرك عسكري فعال، وتسمح لإسرائيل، في الوقت نفسه، بحرية العمل الهجومي ضد أي بلد عربي؛ (٧) أن تكون هذه الموانع والخطوط بعيدة عن قلب اسرائيل، لتوفر لها عمقاً استراتيجياً يضمن لها المزيد من الأمن، ويفسح لقواتها مجالات أرحب لحرية العمل والمناورة؛ (٨) أن يتم الدفاع عن الموانع وفي الخطوط بأقل قدر من القوات التي يجب أن تتوافر لها القدرة على استغلال الموانع والخطوط لوقف الهجوم العربي أو إعاقته أطول مدة ممكنة، حتى تتاح المدة الكافية لتعبئة القوات الاحتياطية، وتحريكها من العمق صوب أماكنها المجهزة لها مسبقاً في الخطة العامة الدفاعية على جبهتي سيناء والجولان.

ثانياً: في سيناء

يعتبر «خط بارليف»، من الناحية العسكرية، ضمن إطار الترتيبات الدفاعية الواقعة وراءه، منطقة دفاعية حصينة متكاملة، تبلغ مساحتها حوالى ٥٠٠٠ كلم^{2}، وتمتد إلى عمق ٣٠ ـ ٣٥ كلم، أي حتى منطقة المضايق شرقاً. وتحتوي على نظام كامل من التحصينات الهندسية والسواتر الاصطناعية والموانع القوية وحقول الألغام المضادة للدبابات والأفراد، وتخترقها طرق طولية وعرضية، لحركة القوات ومناورتها، وتنتشر فيها المستودعات والمخازن وورشات الصيانة، ومرابض المدفعية، وشبكات الصواريخ والمدافع المضادة للطائرات. وتخرج منها أنابيب إلى القناة، تصب فيها الوقود الذي يشتعل فوق سطح القناة، ليحرق ما عليه من زوارق وجسور وآليات وجنود.

أقامت اسرائيل هذا النظام الدفاعي، المتمثل في خط بارليف، على طول قناة السويس (١٧٠ كلم). والقوام الأساسي لهذا النظام خط من التحصينات الأمامية، فيه ٣٠ موقعاً محصناً[٤]، تفصل بين موقع وآخر مسافة ٥ كلم. ويحمي الخط كله، على امتداد القناة، جدار ترابي يرتفع إلى علو ٢٠ ـ ٣٠ متراً، ويلامس حافة مياه القناة بحيث لا يترك موطئاً لقدم على الضفة الشرقية للقناة. وسفح الجدار مائل ميلاناً حاداً مقداره ٤٥ درجة، فلا تستطيع أية آلية تسلقه. ويقوم كل موقع بالمراقبة، تساعده في ذلك دوريات دائمة تغطي المسافة بين كل موقعين. وقد اختيرت تلك المواقع بحيث تغطي جميع الاتجاهات الصالحة لعبور القناة أو لتقدم القوات في سيناء، وتتمكن من التعاون فيما بينها بالنيران، أو بالاشتراك مع الدبابات

---

(٤) قدّر دوبوي عدد المواقع المحصنة بـ٣٣ موقعاً. انظر: تريفور ن. دوبوي، الحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ترجمة جبرائيل بيطار (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١)، ص ٥١٢. وقدّرها البدري بـ٢٢ موقعاً. انظر: حسن البدري، طه المجذوب وضياء الدين زهدي، حرب رمضان: الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة، اكتوبر ١٩٧٣ (القاهرة: الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٤)، ص ٤٣ وكذلك قدّرها أحمد شوقي فراج، في: مجلة الحرس الوطني (السعودية)، (شباط/ فبراير ١٩٩٠)، ص ٤٥.

الموجودة في الفواصل ما بين المواقع، وتتمركز خلف الخط على مقربة منه، لتقدم إليه الحماية المباشرة.

وهكذا يشكّل الحد الأمامي من خط بارليف، بوقوعه على حافة مانع مائي يبلغ عرضه حوالى ٢٠٠م، وبجداره العالي شديد الإنحدار، ومواقعه الحصينة، والأسلحة المتمركزة فيه، وتلك المتمركزة في الفواصل بين الحصون، ومرابض الدبابات المحمية بالجدار، وحاجز اللهب فوق مياه القناة، يشكل جداراً دفاعياً متواصلاً صلباً.

ويمتد خط بارليف، كنظام دفاعي متكامل، إلى عمق نحو ٣٠ كلم شرقي القناة، متضمناً سلسلة من الخطوط والسواتر الأخرى في العمق، فيها مرابض للدبابات وقواعد للصواريخ المضادة للدبابات، ومرابض للمدافع ذاتية الحركة وبعيدة المدى إضافة إلى مراكز للقيادة محصنة تحصيناً جيداً ومجهزة بجميع وسائل القيادة والمراقبة والسيطرة. وتصل ما بين هذه الخطوط والمواقع والمراكز شبكة من الطرق المرصوفة بلغ طولها ٧٥٠ كلم(٥).

وقد جُهزت المنطقة الواقعة خلف الخط الأمامي الملاصق لحافة القناة بالمواقع والسواتر التي تسمح بتجمع القوات الضاربة والقوات الاحتياطية، وخصوصاً الوحدات المدرعة، لتنطلق بالهجوم العام المضاد. كما جُهزت المنطقة بالأسلحة المضادة للطائرات والدبابات ومرابض المدفعية المتوسطة والثقيلة.

شكّل خط بارليف حجر الزاوية في النظام الدفاعي الاسرائيلي في مواجهة مصر. ووضع القادة العسكريون الاسرائيليون ثقتهم الكاملة فيه، وارتاحوا إليه، واستخدمه بعض السياسيين شعاراً في الحملة الانتخابية على أنه «نموذج لنجاح سياسة الردع التي تنتهجها الحكومة»(٦).

حينما بدأت الحرب، لم تكن الحصون الثلاثون جميعها عاملة، لأن الجنرال أريئيل شارون، قائد المنطقة الجنوبية في العام ١٩٧٢، أخلى ١٤ حصناً، تثبيتاً لرأيه في «الدفاع المتحرك»، ومعارضة لرأي الجنرال حاييم بارليف في «الدفاع الثابت». وهكذا «فَقَدَ خط بارليف توازنه، إذ أصبح أقوى من أن يكون جهازاً إنذارياً، وأضعف من أن يكون خطاً دفاعياً. وكان هذا التميع في مهمته هو السبب في فشل الخط في تأدية الدور المطلوب منه، وفي عجزه التام عن صد الهجوم المصري الكاسح بعد ظهر يوم ٦ اكتوبر»(٧). وحينما تولى الجنرال صاموئيل غونين قيادة المنطقة الجنوبية، بعد الجنرال شارون، قرر إعادة فتح تلك الحصون لكن قراره هذا لم يكن قد نفذ عندما اندلعت الحرب(٨).

نظّمت القيادة الاسرائيلية الدفاع عن سيناء في خطة اسمها الرمزي «برج الحمام». وقد قسّمت سيناء إلى ثلاثة قطاعات تمثل المحاور الرئيسة للتقدم. وتتألف قوتها من مجموعة ألوية

---

(٥) فراج، المصدر نفسه، ص ٤٦.
(٦) المصدر نفسه، ص ٤٣.
(٧) جمال حماد، في مجلة: المصور (١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥)، ص ٣٤.
(٨) دوبوي، الحروب العربية - الاسرائيلية، ١٩٤٧ - ١٩٧٤، ص ٥١٢.

(أوغدا) بقيادة الجنرال إبراهام ماندلر، وتحت قيادته لواء مشاة وثلاثة ألوية مدرعة. وكانت الخطة قائمة على أساس أن يتولى لواء مدرع مسؤولية الدفاع عن كل محور من المحاور الثلاثة، وهي بالترتيب: (١) محور القنطرة ـ العريش؛ (٢) محور الإسماعيلية ـ أبو عجيلة؛ (٣) محور السويس ـ الممرات الجبلية.

وكانت القوات المدافعة موزعة على نسقين: النسق الأول: خط بارليف الأمامي، ويحتله لواء القدس وهو لواء احتياط؛ النسق الثاني: على مسافة ٥ ـ ٨ كلم شرقي القناة، وتحتله ثلاث كتائب مدرعة مدفوعة إلى الأمام من الألوية المدرعة الثلاثة التي في احتياط الجبهة. وتحتل كل كتيبة منها موقعها الدفاعي ضمن القطاع المخصص للواء المدرع الذي دفعها (مجموع الدبابات في هذا الخط الدفاعي ٩٠ دبابة).

وترفد هذين النسقين القوة الاحتياطية المتمركزة عند منطقة الممرات الجبلية، على بعد ٣٥ ـ ٤٥ كلم من القناة. وتتألف هذه القوة من ثلاثة ألوية مدرعة، عدا الكتائب المتمركزة في النسق الثاني. ويبلغ مجموع دبابات القوة الاحتياطية حوالى ٢٠٠ دبابة.

نصت الخطة، عند وقوع هجوم على خط بارليف، أو عند الانتشار لمواجهة هجوم محتمل، على أن تتقدم دبابات النسق الثاني إلى النسق الأول (حصون خط بارليف)، لإغلاق الثغرات بين الحصون. وفي الوقت نفسه، تندفع الألوية المدرعة الثلاثة، الموجودة في الاحتياط، إلى الأمام لاحتلال مواقع النسق الثاني، استعداداً لصدّ الهجوم المصري، أو إعاقته، ريثما تصل القوات الضاربة والقوات الاحتياطية لتقوم بالهجوم العام المضاد.

كانت الأوامر الصادرة عن قيادة المنطقة الجنوبية إلى الوحدات المدافعة عن الحصون: (أ) أن تكوِّن عائقاً لمنع تقدم القوات المصرية إلى العمق؛ (ب) أن تشكِّل بوجودها في مؤخرة القوات المهاجمة المصرية، قوة خلفية لإرباك تحرك هذه القوات وعزل أقسام كبيرة منها[٩].

ثالثاً: في الجولان

لجأت إسرائيل، بعد حرب ١٩٦٧، إلى الدفاع عن خطوط وقف إطلاق النار في الأرض السورية المحتلة وفق مبدأ ينسجم واستراتيجيتها. فأقامت على خط الجبهة مباشرة مواقع دفاعية محصنة تشغلها قوات محدودة، في حين احتفظت بقواتها الرئيسة مجمّعة في العمق. ويجمع هذا الأسلوب الدفاعي بين مزايا الدفاع الثابت والدفاع المتحرك. فهو يتفق مع مبادىء الدفاع المتحرك من جهة وجود قوات محدودة في الأمام، وقوات رئيسة في العمق، جاهزة للتحرك بسرعة والتصدي لأي خرق معادٍ. وهو يغطي، في الوقت نفسه، متطلبات الدفاع الثابت، باستناده إلى شبكة من التحصينات الدائمة والقوية المغطاة بالحواجز الهندسية، بغرض إيقاف أي هجوم أو إعاقته. لذلك روعي في أثناء إقامة هذا الخط الدفاعي

---

(٩) حماد، المصدر نفسه، ص ٣٥.

الأمامي انتقاء المواقع الدفاعية للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من طبيعة الأرض، مع توفير إمكان الدعم المتبادل بالنيران فيما بين هذه المواقع وتنسيقها لإعطاء الدفاع العمق اللازم.

تكوّنت بنية الدفاع في الهضبة المحتلة، من ناحية التجهيز الهندسي للأرض، من مجموعة من الترتيبات الدفاعية التي يتقدمها خط الحصون الدفاعية على امتداد خط وقف إطلاق النار، بعمق ٢ ـ ٣ كلم. وهو مكوّن من مواقع حصينة، يستوعب كل منها فصيلة أو سرية. وجهز كل موقع بمنعات اسمنتية مدعمة بالحجارة والقضبان الحديدية، مع ملاجىء وخنادق مواصلات. وأحيط كل موقع بالأسلاك الشائكة متعددة الصفوف، وحقول الألغام ومصاطب الرمي التي تحتلها دبابات الدعم المباشر عند الضرورة.

بلغ عدد المواقع المحصنة على هذا الخط ٥٢ موقعاً، فيها ١٠٢ منعة اسمنتية، وكلها موجودة على نقاط الأرض الحاكمة والمشرفة على محاور التقدم. وقد انتشرت هذه المنعات من جبل الشيخ شمالاً، حتى وادي الرقاد جنوباً، مارة بالتلال والمرتفعات المشرفة.

حشدت قوات مدرعة على عمق ١٠ ـ ١٥ كلم من الحد الأمامي، كاحتياط تكتيكي قادر على التحرّك بسرعة لتقديم المساعدة للمواقع الدفاعية المهددة. وقد أعدت وجُهزت مصاطب للرمي على مجنبات المواقع المحصنة، وفي الفرج الكائنة بينها، وفي العمق، وعلى طول امتداد محاور التقدم، لتستخدم كمساتر رمي من قبل وحدات الاحتياط التكتيكية (الدبابات والعربات المدرعة والصواريخ المضادة للدرع). كما غطيت الفرج بين المواقع بدوريات متحركة.

وأمام هذا الخط المتواصل من المواقع الدفاعية، أنشأت اسرائيل خندقاً مضاداً للدبابات، بعرض ٤ ـ ٥ أمتار وعمق ٣ ـ ٤ أمتار. وجُهّز المرتفع ٢١٠٠ متر على جبل الشيخ، وتل أبي الندى، بمحطتي إنذار مبكر وتشويش الكتروني. اضافة إلى ذلك أقامت اسرائيل على محاور التقدم الرئيسة، وعلى الاتجاهات الهامة، عدداً من المستعمرات، لتشكل خطاً دفاعياً آخر، يساعد خط الدفاع الرئيس على صد قوات الهجوم المحتمل، أو إعاقة تقدمها.

وفي شمالي الهضبة، يقع جبل الشيخ الذي يمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، حيث يشرف على غور الأردن، مشكلاً حاجزاً هاماً يصل ارتفاع ذروته إلى ٢٨١٤ متراً من قمة حرمون، ويحول دون التحركات العملياتية عبره. وقد استغلت اسرائيل الطرف الغربي منه فأقامت عليه عدداً من التحصينات القوية، أهمها «مرصد جبل الشيخ»، الذي جُهز بكافة أدوات الرصد والاستطلاع البصري والالكتروني والكشف الراداري. ويستطيع هذا المرصد أن يكشف البقعة الممتدة من خط وقف إطلاق النار حتى مشارف دمشق. أما في الجنوب فيحد الهضبة وادٍ انهدامي سحيق، هو «وادي اليرموك»، الذي يعتبر مانعاً هاماً، يحول دون المناورة العملياتية بالقوات الآلية. وقد أقامت اسرائيل، عقب حرب ١٩٦٧، عدة نقاط دفاعية على الجانب الشمالي المحتل من هذا الوادي.

أما في الجبهة الشرقية للهضبة فتقوم سلسلة من المرتفعات المتوسطة الممتدة من جبل الشيخ حتى وادي اليرموك، أهمها تل أبي الندى، وتل الشيخة، وتل أبي خنزير، وتل أبي الذهب، وتل الفرس.

تتميز طبيعة الأرض في هضبة الجولان بالوعورة، وتتخللها سهول ضيقة. وهذا ما يجعل الدفاع عنها سهلاً، ويعرض القوات التي تدخلها لنيران القوات المدافعة التي تستطيع أن تنزل بها خسائر كبيرة. وتتخلل الهضبة شبكة كثيفة من الطرق الطولانية والعرضانية، التي تصلها بكافة الاتجاهات، وتسمح بالتجول في كافة جهاتها. ويبلغ طول شبكة الطرق هذه حوالى ٦٠٠ كلم.

كان يتمركز في هذا النظام الدفاعي، لواءان من المشاة، أحدهما اللواء غولاني، ولواء مدرع واحد، هو اللواء ١٨٨ (اسمه: براك)، وفيه ٩٠ دبابة منتشرة غربي «الخط البنفسجي»، وهو الخط الذي يشكل خط وقف اطلاق النار، والمرسوم على خرائط لجنة الهدنة المشتركة باللون البنفسجي. وقد انتشرت الدبابات من شمالي القنيطرة حتى الرفيد. ولدعم هذه القوات كانت هناك ١١ بطارية مدفعية ميدانية (٤٤ قطعة من عيار ١٠٥ ملم هاوتزر و١٥٥ ملم) وكلها ذاتية الحركة. وكانت هذه القوات بقيادة العميد رفائيل إيتان الذي اتخذ مقراً لقيادته في قرية كفر نفاخ، على المحور الرئيس بين القنيطرة وجسر بنات يعقوب، في حين تولى قيادة المنطقة الشمالية اللواء يتسحاق حوفي، ومقر قيادته غربي نهر الأردن قرب روشبينا وصفد.

وفي إثر زيارة قام بها وزير الدفاع الإسرائيلي إلى الجبهة في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، أمر بنقل لواء الدبابات السابع من بئر السبع في الجنوب إلى جبهة الجولان. وتم نقل أفراد اللواء جواً بغية كسب الوقت، واستعداداً لأي هجوم مفاجىء ربما تقوم به القوات السورية.

رابعاً: تطوير خطة العمليات

لقيت القيادة الإسرائيلية صعوبات جمة في تطبيق استراتيجيتها المفضلة، وهي استراتيجية القتال على خطوط داخلية. ولقد كانت حرب ١٩٦٧ نموذجاً لهذه الاستراتيجية.

لم تأتِ حرب ١٩٧٣ على شاكلة سابقتها، فقد دُعيت اسرائيل إلى القتال على جبهتين في آن واحد. وكان الهجومان، المصري والسوري، مفاجئين ومندفعين بقوة وزخم كبيرين، وهو ما أجبر اسرائيل على القتال وهي تتراجع، وتحاول، في الوقت نفسه، أن تصدّ القوات المهاجمة ما وسعتها طاقتها، ريثما تنجز التعبئة العامة والسوق والحشد والحركة والمناورة.

وكان على القيادة الاسرائيلية أن تتفاعل مع الأحداث، وتواجه المفاجآت وتتصدى للمخاطر التي تحدق بكيانها ومصيرها، وهي مخاطر مؤهلة للتأزم والشدة. لهذا كان لا بد لها من أن تهرع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تستمد منها العون والسلاح والحماية. وقد بدأ

طلب اسرائيل النجدة من الولايات المتحدة في اليوم الثالث من القتال. وبانتظار وصول النجدة السلاحية المأمولة، كان على إسرائيل أن تتخذ بعض القرارات بسرعة وحسم.

بين تلك الحالات المتأزمة التي كانت تحتاج إلى قرار سريع وحاسم، الوضع العسكري على الجبهتين في الشمال والجنوب، في إثر تدفق القوات العربية منهما، ذلك لأن الهجومين، المصري والسوري، كانا عنيفين كاسحين، وكان لا بد لإسرائيل من أن تحدد أي الجبهتين أكثر خطراً من الأخرى، لتركز ما لديها من قوات عليها، فتصدّ الهجوم، وتتفادى اتساع الخرق وامتداد التراجع. ولقد رأت القيادة الاسرائيلية أن الاختيار الأفضل آنذاك هو اعتبار الجبهة السورية محوراً أساسياً، واعتبار الجبهة المصرية محوراً ثانياً. ولهذا قررت دفع ستة ألوية مدرعة، ولواء مظلات ميكانيكي، لدعم اللواءين المدرعين ولوائي المشاة الموجودة في الجولان، مع تركيز جهد الطيران على الجبهة السورية وفي العمق السوري. كما قررت دفع ٦ ـ ٧ ألوية مدرعة ولوائي مظلات ميكانيكيين، وعدة ألوية مشاة ميكانيكية، لدعم الألوية المدرعة الثلاثة واللواء الميكانيكي ولواء المشاة الموجودة على الجبهة المصرية، والاحتفاظ بلواء مدرع وعدة ألوية مشاة مقابل الجبهة الأردنية.

ويرجع هذا الاختيار إلى العوامل التالية: (١) سرعة اندفاع القوات السورية بالعمق، وخصوصاً على المحورين الوسط والجنوبي، وتوقف القوات المصرية بانتظار تعزيز رؤوس الجسور بقوات مدرعة يتم نقلها على الجسور والمعديات؛ (٢) صغر عمق الجولان (٢٠ كلم) بالنسبة إلى عمق سيناء (٢٠٠ كلم)، وعدم وجود هامش للمناورة في المكان؛ (٣) طبيعة الجولان الطوبوغرافية، التي تجعل استرداد القوات السورية لسطح الهضبة، والوصول إلى المحور العرضاني تل الفرس ـ خشنية ـ سنديانة ـ كفر نفاخ ـ مسعدة، يعنيان قطع الطريق على القنيطرة، وأسر قوات لواء غولاني واللواء المدرع السابع، والسيطرة على موقع حاكم للهضبة. ومقابل ذلك كان في وسع القوات الاسرائيلية الانسحاب أمام القوات المصرية مسافة ٢٠ ـ ٣٠ كلم، وأخذ موقع دفاعي قوي عند الممرات؛ (٤) قرب مستعمرات سهلي الحولة وطبرية والمشروعات الاقتصادية الحيوية من الجولان، وإمكان ضربها بالمدفعية السورية بعيدة المدى (عيار ١٣٠ ملم) إذا ما تمكنت القوات السورية من التشبث بالمنحدر المعاكس لهضبة الجولان[١٠]؛ (٥) ضعف الدفاع الجوي السوري بالنسبة إلى الدفاع الجوي المصري، وهو ما يسمح باستخدام الطيران الإسرائيلي لدعم القوات على الجبهة السورية بفاعلية أكبر وخسائر أقل من حال استخدامه لدعم القوات على الجبهة المصرية؛ (٦) صعوبة الإعداد لهجوم عام مضاد إذا ما حررت القوات السورية الهضبة كلها وردت القوات الاسرائيلية إلى ما دون المنحدرات الغربية للهضبة، وهي منحدرات حادة وصعبة التسلق.

---

(١٠) كان لدى القوات السورية مدافع سوفياتية عيار ١٣٠ ملم، يبلغ مدى رميها الأقصى ٢٠ كلم. وكان وصول هذه المدفعية إلى منحدرات الجولان يعني إمكان ضرب المطلّة وصفد وطبرية ومشروع تحويل نهر الأردن ومشروع روتنبرغ الهيدرو ـ كهربائي.

وفي هذا الوقت، وفي حين كانت القوات السورية تصفي المقاومات الثابتة، وتدمر وحدات الدبابات المعادية وتطاردها، كانت ثلاث مجموعات ألوية (أوغدا) إسرائيلية تتحرك باتجاه خط القتال على الجبهة السورية: مجموعة ألوية رفول في الشمال، ومجموعة ألوية لانر في الوسط، ومجموعة ألوية بيليد في الجنوب.

وثمة مثل آخر على جهد القيادة الاسرائيلية في التفاعل مع الأحداث والتطورات. ففي مساء ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، ظهر على الجبهة السورية وضع جديد يتطلب قراراً سياسياً استراتيجياً. فقد وصلت القوات الاسرائيلية إلى «الخط البنفسجي» تقريباً، أي إلى خط وقف إطلاق النار بعد حرب ١٩٦٧، وتساءلت القيادة العسكرية عمّا إذا كان عليها أن تكتفي بإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل ٦ تشرين الأول/ اكتوبر، أم أن عليها أن تطور الهجوم المضاد وتتابع التقدم.

حينما اجتمعت القيادة العسكرية ليلة ١٠ ـ ١١ تشرين الأول/ اكتوبر للتداول في هذا الأمر، برز رأيان: أولهما أن الهجوم المضاد حقق غرضه، وأبعد الخطر السوري عن خطوط هدنة ١٩٤٩، وأن من الأفضل العودة إلى أحد مبادىء المذهب العسكري الاسرائيلي المتمثل في القتال على الخطوط الداخلية، أي نقل القوة الضاربة إلى الجبهة المصرية لحسم الموقف هناك، لأن استمرار القتال عنيفاً على الجبهة السورية، سيتيح للقوات المصرية أن تستغل انشغال القوات الضاربة في الجبهة السورية، لتندفع إلى الشرق وتحتل الممرات الاستراتيجية. أما الرأي الثاني فقد دعا إلى تطوير الهجوم في العمق السوري وفق مبدأ آخر من مبادىء المذهب العسكري الاسرائيلي، وهو نقل المعركة إلى أرض الخصم. ولقد بنى أصحاب هذا الرأي دعواهم على معطيات عسكرية هي: (١) ستطيل القوات المصرية وقفتها التعبوية قبل أن تتابع تقدمها باتجاه الشرق، وأن هذا سيساعد على حسم الموقف في الشمال؛ (٢) ان القوات الموجودة في سيناء كافية لاحتواء الهجوم المصري، ومنعه من الوصول إلى الممرات؛ (٣) ان إيقاف الهجوم سيعطي القوات السورية المهلة اللازمة لإعادة تنظيم نفسها بفضل الأسلحة والمعدات السوفياتية التي بدأت تتدفق إلى سوريا بحراً وجواً، والاستعداد لشن هجوم مضاد كبير؛ (٤) ان القوات العراقية التي بدأت الحركة إلى سوريا منذ يوم ٧ تشرين الأول/ اكتوبر، ستجد الوقت اللازم للتحشد بحجم هجومي. ولذا، فإن من الضروري حسم المعركة مع القوات السورية قبل اكتمال وصول القوات العراقية؛ (٥) ان عدم حسم الموقف مع سوريا واحتمالات عودة القوات السورية والعراقية إلى الهجوم ستمنع الجيش الاسرائيلي من نقل مركز ثقله إلى الجنوب وحشد القوة اللازمة للقضاء على الجيش المصري.

لم يتوصل العسكريون إلى قرار، فعرضوا الأمر، بسرعة، على رئيسة الوزراء، التي أيدت الرأي الثاني. وهكذا تابعت القوات الاسرائيلية هجومها على الجبهة السورية، وهو ما أدى إلى نشوء جيب سعسع.

وتطبيقاً للمبدأ نفسه، أي «نقل المعركة إلى أرض الخصم» خرقت القوات الاسرائيلية الجبهة المصرية، عند ثغرة الدفرسوار، وحطت على الضفة الغربية للقناة.

الفصل الثالث والثلاثون

في التحليل والتقويم

أولاً: المفهوم الاستراتيجي وهدف الحرب

الهدف من الحرب ـ أيّة حرب ـ هو الذي يحدّد مدى مساهمة البلد كله، شعباً وحكومة وقوات مسلحة، في العمليات العسكرية. فقد يكون الهدف صغيراً أو محدوداً، لا يستوجب سوى عرض القوة أو التهديد باستخدامها، أو شن معركة محدودة جغرافياً وزمنياً. وقد يكون الهدف كبيراً يقتضي القيام بعمليات تعرضية واسعة، وهو ما يعني الحرب الكلية الشاملة. وفي التاريخ العسكري أمثلة كثيرة على: (١) بلوغ أهداف بالتهديد باستخدام القوة المسلحة دون استخدامها بالفعل؛ (٢) حروب لم تتجاوز وقائعها معركة أو معارك صغيرة وسريعة ومحدودة في زمانها ومكانها ونتائجها؛ (٣) حروب كلية شاملة أسقطت نظماً حاكمة وأقامت دولاً جديدة واحتلت أراضي دول بكاملها.

وعلى هدف الحرب، تبني الدولة مفهوماً استراتيجياً تنطلق منه في جميع استعداداتها وخططها في جميع المجالات، وفي جميع أجهزة الدولة ومرافقها، وفي مختلف نواحي المجتمع الذي سينهمك بكامل قواه وطاقاته في الحرب.

ولقد تكوّن مفهوم استراتيجي عربي عام لمرحلة ما بعد ١٩٦٧، في إطار «إزالة آثار العدوان»، وضمن حدود «لا صلح مع اسرائيل ولا اعتراف بها ولا تفاوض معها» و «التمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه».

يمكن الاستنتاج من مختلف المصادر التي أرّخت لحرب ١٩٧٣، أن المفهوم الاستراتيجي الذي بنت القيادة المصرية عليه خطة الحرب هو: «أن نقوم بعملية هجومية محدودة تهدف إلى عبور قناة السويس، وتدمير خط بارليف ثم التحول بعد ذلك للدفاع. وبعد إتمام هذه المرحلة يمكننا التحضير للمرحلة التالية التي تهدف إلى احتلال المضائق، حيث إن المرحلة الثانية سوف تحتاج إلى أنواع أخرى من

السلاح، وإلى أسلوب آخر في تدريب قواتنا»[1]، ويتم اتخاذ الأوضاع الدفاعية على «مسافة تتراوح بين ١٠ ـ ١٢ كلم شرق القناة، وأن نبقى في هذه الأوضاع الجديدة إلى أن يتم تجهيز القوات وتدريبها للقيام بالمرحلة التالية من تحرير الأرض»[2].

لقد خضع تشكيل هذا المفهوم الاستراتيجي للعوامل التالية التي سوّغت بها القيادة المصرية تشكيل المفهوم على أساسها:

١ ـ ضعف القوات الجوية بالنسبة إلى القوات الجوية المعادية، فالطيارون المصريون «كانت تنقصهم الخبرة والتجربة. لقد كانت الغالبية العظمى منهم تقل ساعات طيرانهم عن ١٠٠٠ ساعة طيران. في حين كان متوسط ساعات طيران الطيارين الاسرائيليين يزيد على ٢٠٠٠ ساعة. لقد كانت القوات الجوية الاسرائيلية تسبق القوات الجوية المصرية بعشر سنوات على الأقل. وإذا أضفنا إلى ذلك كله أن طائراتنا كانت أقل كفاءة من طائرات العدو، ولا سيما من حيث المدى وقوة التسليح والتجهيز بالأسلحة الالكترونية، وجدنا أن طيّارينا كانوا يقاتلون عدوهم في ظروف غير متكافئة»[3].

٢ ـ ربط العملية الهجومية ومداها الجغرافي بقدرة الدفاع الجوي على تعطيل فعالية الطائرات المعادية وتأثيرها في القوات البرية وسير العملية الهجومية، وذلك بتقييد المدى الجغرافي للتقدم البري في سيناء بالحد الأمامي لمظلة الصواريخ المضادة للطائرات (سام)، على أساس إبقاء منصات وقواعد إطلاق الصواريخ متمركزة في الضفة الغربية للقناة. وقد كان الحد الأمامي للمظلة يبعد عن الضفة في سيناء ما بين ١٠ و١٢ كلم. «وإن أي هجوم بري يتجاوز هذه المسافة قد يقود إلى عواقب وخيمة»[4].

٣ ـ «الرغبة في أن نرغم اسرائيل على قتالنا تحت ظروف غير مؤاتية لها. إن اسرائيل ذات الثلاثة ملايين نسمة تعبّىء وقت الحرب حوالى ٢٠٪ من قوتها البشرية [...] إن اسرائيل نفسها لا تستطيع أن تتحمل مثل هذه التعبئة لمدة طويلة لأنها ترهق اقتصادها القومي وتصيب خدماتها وجميع نشاطاتها الأخرى بالشلل الكامل. ونتيجة لهذا الموقف فإن لإسرائيل مقتلين: المقتل الأول الخسائر في الأفراد، والمقتل الثاني هو إطالة مدة الحرب»[5].

ولقد كان هذا المفهوم الاستراتيجي ذو العملية الهجومية المحدودة حتى ١٠ ـ ١٢ كلم شرقي القناة، موضع خلاف بين رئيس أركان القوات المسلحة المصرية الفريق سعد الدين الشاذلي ووزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة الفريق الأول محمد أحمد صادق. فقد كان القائد العام يرى أن تكون العملية في مرحلة وحيدة غير متقطعة، فلا تنتهي إلا بعد تحرير سيناء وقطاع غزة.

ونظراً إلى الاختلاف الجذري بين المفهومين الاستراتيجيين، وبعد مناقشات طويلة،

---

(١) سعد الدين الشاذلي، حرب اكتوبر: مذكرات (باريس: مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر؛ بيروت: دار المحرر للطباعة والنشر، ١٩٨٠)، ص ١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٧.

اتفق على تجهيز خطتين هجوميتين، تستند كلّ منهما إلى مفهوم استراتيجي مختلف عن الآخر. فالخطة الأولى (واسمها الرمزي: العملية ٤١ التي أصبحت في العام ١٩٧٢ تحمل اسم: غرانيت ٢) تهدف إلى تحرير الأرض حتى منطقة المضايق، على أساس أن تتوافر لها قوات وأسلحة إضافية. أما الخطة الثانية (واسمها الرمزي: المآذن العالية) فقد كانت تهدف إلى تحرير شريط يتراوح عمقه بين ١٠ و١٢ كلم على قدر ما تسمح به مظلة الصواريخ المتمركزة في الضفة الغربية للقناة.

وحينما سُمي الفريق أحمد اسماعيل علي في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٢ وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة، طويت «خطة غرانيت ٢» وأصبحت «خطة المآذن العالية» التي أصبح اسمها «خطة بدر» هي الخطة الرسمية المعتمدة.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن المفهوم الاستراتيجي لخطة «بدر» قد أخفي عن الجانب السوري، الشريك في حرب ١٩٧٣، وأن ما تناولته الاتصالات والمباحثات والوثائق المشتركة بين الجانبين تضمن «تطوير الهجوم بعد العبور إلى المضايق». إن شهادة رئيس أركان القوات المسلحة المصرية في هذا الأمر تجذب الانتباه والعناية[٦].

ومتابعة لأسلوب إخفاء المفهوم الاستراتيجي في «خطة بدر»، أخذت «خطة غرانيت ـ ٢» مع تعديلات طفيفة، ودمجت مع «خطة بدر» التي أصبحت مؤلفة من مرحلتين: الأولى هي العبور حتى ١٠ ـ ١٢ كلم شرقي القناة، والمرحلة الثانية هي تحرير الأرض حتى منطقة الممرات (المضايق). «ولكي نعمق الفاصل بين المرحلتين فقد كنا عندما ننتقل من شرح المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية نقول: «وبعد وقفة تعبوية نقوم بالتطوير كذا وكذا...». إن التعبير العسكري «وقفة تعبوية» يعني التوقف إلى أن تتغير الظروف التي أدّت إلى هذا التوقف وقد تكون الوقفة عدة أسابيع وقد تكون عدة

---

(٦) جاء في مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، «في خلال شهر ابريل [نيسان] ٧٣ أخبرني وزير الحربية بأنه يرغب في تطوير هجومنا في الخطة لكي يشمل الاستيلاء على المضائق، فأعدت له ذكر المشكلات المتعلقة بهذا الموضوع، وأنه لم يطرأ أي تغيير على الموقف منذ أن ناقشنا هذه المشكلات معاً في نوفمبر [تشرين الثاني] ٧٢. وبعد نقاش طويل أخبرني بأنه إذا علم السوريون بأن خطتنا هي احتلال ١٠ ـ ١٥ كلم شرق القناة فإنهم لن يوافقوا على دخول الحرب معنا، وأخبرته بأن بإمكاننا أن نقوم بهذه المرحلة وحدنا، وأن نجاحنا سوف يشجع السوريين للإنضمام إلينا في المراحل التالية. ولكنه قال إن هذا الرأي مرفوض سياسياً. وبعد نقاش طويل طلب إليّ تجهيز خطة أخرى تشمل تطوير الهجوم بعد العبور إلى المضائق. وأخبرني بأن هذه الخطة سوف تعرض على السوريين لإقناعهم بدخول الحرب، ولكنها لن تنفذ إلا في ظل ظروف مناسبة. ثم أضاف قائلاً: فلنتصور مثلاً أن العدو تحمّل خسائر جسيمة في قواته الجوية ـ وهو عنصر التهديد الأساسي ـ وأنه قرّر سحب قواته من سيناء، فهل سنتوقف نحن على مسافة ١٠ ـ ١٥ كلم شرق القناة لأنه ليس لدينا خطة لمواجهة مثل هذا الموقف؟ لقد كنت أشعر بالاشمئزاز من هذا الأسلوب الذي يتعامل به السياسيون المصريون مع إخواننا السوريين. ولكني لم أكن لأستطيع أن أبوح بذلك للسوريين. وقد ترددت كثيراً وأنا أكتب مذكراتي هذه، هل أحكي هذه القصة أم لا. وبعد صراع عنيف بيني وبين نفسي قرّرت بأن أقولها كلمة حق لوجه الله والوطن. إن الشعوب تتعلم من أخطائها. ومن حق الأجيال العربية القادمة أن تعرف الحقائق مهما كانت هذه الحقائق مخجلة». مجلة الوطن العربي (باريس)، (٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨).

شهور أو أكثر. كنا نشرح ونناقش خطة العبور بالتفصيل الدقيق، ثم نمر مروراً سريعاً على المرحلة الثانية، لم أتوقع قط أن يطلب إلينا تنفيذ هذه المرحلة. وكان يثير هذا الشعور قادة الجيوش، ويتظاهر بذلك، على الأقل، وزير الحربية»[7].

ويلخص رئيس أركان القوات المسلحة المصرية الخطوط العريضة «لخطتنا الهجومية [بدر] بعد أن أخذت صورتها النهائية»[8] بما يلي:

ـ تقوم خمس فرق مشاة، كل فرقة مدعومة بلواء مدرع، باقتحام قناة السويس من خمس نقاط (الساعة ١٤:٠٥ يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣).

ـ تدمر هذه الفرق خط بارليف، وتصد الهجوم المضاد المتوقع من العدو.

ـ بعد ٧٢ ساعة من بدء الهجوم (أي الساعة ١٤:٠٥ يوم ٩ تشرين الأول/ اكتوبر) يكون الجيشان الثاني والثالث قد وسّع كل منهما رأس جسره ليندمجا في رأس جسر واحد يمتد شرقي القناة على عمق يتراوح بين ١٠ و١٥ كلم.

ـ عند ذلك الخط تتخذ الوحدات أوضاع الدفاع.

يدخل هدف حرب ١٩٧٣ في دائرة الأهداف المحدودة، الواضحة المعالم، المرسومة الحدود جغرافياً، وهو: تحرير سيناء والجولان، واستثمار النصر لتحرير الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال الاسرائيلي.

ولهذا، كان من الطبيعي ـ أو من الحتمي ـ أن يكون قوام أية خطة عسكرية عربية هذا الهدف المحدد، الذي تكرّر ذكره والتأكيد عليه في جميع المؤتمرات العربية والأدبيات السياسية العربية، وخصوصاً في مصر وسوريا. ومن الأدلة على ذلك أن استراتيجية العمل العسكري للقوات المسلحة المصرية، في إثر حرب ١٩٦٧ مباشرة، وقبل أن يبدأ أي تخطيط عسكري مشترك بين مصر وسوريا، هدفت إلى «تحرير الأرض المحتلة في سيناء بالقوة، والوصول بالقوات إلى خط الحدود المصرية الفلسطينية وتأمينها، ثم استغلال هذا النجاح سياسياً لاسترداد حقوق الشعب الفلسطيني»[9].

وعلى هذا الهدف الاستراتيجي، بنيت جميع الاستعدادات للحرب: خطط العمليات، وبرامج التدريب في مختلف المستويات وفي جميع صنوف الأسلحة، وإعادة تنظيم القوات وتسليحها.

وحينما بدأ التخطيط المشترك بين مصر وسوريا للحرب، كان تحديد الهدف، وهو تحرير سيناء والجولان، أول ما اتفق عليه وأساس خطة العمليات المشتركة. ونظراً إلى أن الأردن لن

---

(٧) الشاذلي، حرب اكتوبر: مذكرات، ص ٢٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٩) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ١٩٩.

يشترك في الحرب على جبهته، وإنما على الجبهة السورية، فإن تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني يؤجلان إلى مرحلة ما بعد الحرب، وهي مرحلة استثمار النصر العسكري وتطويره إلى نصر استراتيجي ذي أبعاد سياسية وجغرافية وقانونية ودولية.

وعلى هذا انطلقت الحرب. وفي حين رسمت العمليات الحربية في الجولان الملامح الرئيسة للهدف الاستراتيجي المقصود هناك، وهو تحرير الجولان، أعطت العمليات في سيناء ملامح هدف ذي مواصفات خاصة، تجسدت في العبور العظيم، وتهوير خط بارليف، واحتلال شريط من الأرض على الضفة الشرقية للقناة (١٠ ـ ١٥ كلم) يكون كافياً لصدّ الهجمات المضادة، ولإجبار أسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على البدء في تسوية سلمية تفاوضية مستندة إلى القرار ٢٤٢، بعد إثبات فشل نظرية الأمن الاسرائيلية والحدود الآمنة، وإنهاء حالة اللاسلم واللاحرب.

ولم يكن هذا التغيير الجذري في الهدف الاستراتيجي للحرب في إطار القيادة العليا والقيادة العسكرية في مصر وليد ساعته، وإنما كان في أصل خطة العمليات المصرية. ومن الأدلة على ذلك شهادة رئيس أركان القوات المسلحة المصرية الفريق سعد الدين الشاذلي، التي كان الباحث أشار إليها، والتي يفهم منها أن الهدف الأساسي لخطة «بدر» كان تحرير شريط عمقه ١٠ ـ ١٥ كلم.

وهكذا لم يكن الهدف الاستراتيجي للقوات المسلحة المصرية تحرير سيناء كلها بالقوة المسلحة «وإنما خلق وضع جديد يسمح بتحقيق هذا الهدف بالوسائل الدبلوماسية اعتماداً على عوامل القوة العربية والدولية التي يمكن لقرار الحرب أن ينقلها من وضع السكون إلى وضع الحركة الفاعل والمؤثر. بمعنى آخر لم يكن [الرئيس أنور السادات] يتصور، ربما نتيجة لتقدير واقعي لموازين القوى العسكرية، أن يحقق العمل العسكري وحده الحد الأدنى للمطالب العربية متمثلة في تحرير كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وإنما كان العمل العسكري، كما هو الحال دائماً في الصراع الدولي، وسيلة من وسائل الصراع السياسي الشامل أو فصلاً من فصوله لتحقيق الأهداف المعلنة عن طريق إضافة القوى السياسية والكفاءة الدبلوماسية لعنصر القوة المسلحة»[١٠].

---

(١٠) حسن نافعة، مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي، من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٥٠ ـ ٥١. انظر أيضاً: حسن البدري، طه المجذوب وضياء الدين زهدي، حرب رمضان: الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة، اكتوبر ١٩٧٣ (القاهرة: الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٤)، ص ٣٤، حيث جاء النص التالي: «وحدد الهدف العسكري ليكون هزيمة تجميع قوات العدو الاسرائيلي في سيناء والهضبة السورية والاستيلاء على مناطق ذات أهمية استراتيجية تهيّء الظروف المناسبة لاستكمال تحرير الأراضي المحتلة بالقوة المسلحة، لفرض الحل السياسي العادل للمشكلة. وبناء على هذا الهدف الواضح كان على القيادة العامة المصرية أن تخطط للقيام بعملية هجومية استراتيجية مشتركة، تنفذ بالتعاون مع القوات المسلحة السورية، وتقوم فيها مصر بالاقتحام المدبر لقناة السويس وتدمير خط بارليف، والاستيلاء على رؤوس كباري بعمق ١٠ ـ ١٥ كيلومتر على الضفة الشرقية للقناة، وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة، وصدّ وتدمير هجمات وضربات العدو المضادة، والاستعداد لتنفيذ أي مهام قتالية أخرى تكلف بها فيما بعد. أما سوريا فتشن الهجوم وتخترق دفاعات العدو بالجولان وتجزّىء تجميعه وتدمّر قواته وتصل إلى الخط: نهر الأردن ـ الشاطىء الشرقي لبحيرة طبرية».

ولقد وضّح هذا الهدف أيضاً باحث اسرائيلي بقوله: «لقد صاغ السادات الغاية بطريقة يمكن تلخيصها على النحو التالي: احتلال أهداف أرضية محدودة في سيناء، من أجل استعادة كرامة مصر على حساب كرامة اسرائيل، ومن أجل تشجيع الدول العظمى على المبادرة إلى نشاطات سياسية لدفع الحل الذي أساسه انسحاب اسرائيل إلى حدود ٤/٦/١٩٦٧، بكل ما يترتب عن ذلك إزاء حل المشكلة الفلسطينية. وهذه كانت أيضاً غاية الأسد رئيس سورية، إنما أراد احتلال هضبة الجولان كلها»[١١].

ويتجسد هدف الحرب في «التوجيه الاستراتيجي» الذي أصدره أنور السادات، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، إلى القائد العام في ٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣[١٢]. فقد حدّد هذا التوجيه الهدف بالنص التالي: «العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتابعة حسب نمو وتطور امكانيات وقدرات القوات المسلحة». وكان هذا الهدف الاستراتيجي يوجب، بالضرورة: «إزالة الجمود العسكري الحالي بكسر وقف إطلاق النار» و «تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة والمعدات». ويجري «تنفيذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية».

وعلى هذا النص الذي حدّد الهدف الاستراتيجي ومستلزماته ووسائله، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

أ ـ الهدف الاستراتيجي: منذ انتهاء حرب ١٩٦٧ حتى انطلاق حرب ١٩٧٣، حدّد

---

(١١) تطور العقيدة العسكرية الاسرائيلية خلال ٣٥ عاماً، مجموعة من الباحثين، ترجمات مختارة من مصادر عبرية؛ إعداد سمير جبور (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ١٤. (ملف محدود التوزيع).

(١٢) نص التوجيه الاستراتيجي الذي أصدره رئيس جمهورية مصر العربية بتاريخ ٥/١٠/١٩٧٣ محدّداً فيه الأهداف الاستراتيجية للحرب. المصدر: محمد حسنين هيكل، عند مفترق الطرق: حرب اكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها، ط ٣ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣)، ص ١٤ ـ ١٥:

توجيه استراتيجي من رئيس الجمهورية

والقائد الأعلى للقوات المسلحة

إلى: الفريق أول أحمد اسماعيل علي

وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة

١ ـ بناء على التوجيه السياسي العسكري الصادر لكم مني في أول اكتوبر ١٩٧٣ وبناء على الظروف المحيطة بالموقف السياسي والاستراتيجي:

قرّرت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الاستراتيجية الآتية:

أ ـ إزالة الجمود العسكري الحالي بكسر وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم ٦ اكتوبر ١٩٧٣.

ب ـ تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة والمعدات.

ج ـ العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور امكانيات وقدرات القوات المسلحة.

٢ ـ تنفيذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية.

(توقيع)

أنور السادات — ٩ رمضان ١٣٩٣هـ

رئيس الجمهورية — ٥ اكتوبر ١٩٧٣م

العرب هدفهم الاستراتيجي في الصراع العربي - الاسرائيلي، فيما يتعلق بالأرض، بتحرير «الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧». وقد تكرّر هذا التعبير، بهذه الصيغة أو بصيغ أخرى، في جميع القرارات التي أصدرتها مؤتمرات القمة ومجلس الجامعة، والبيانات التي أصدرها القادة العرب، مجتمعين ومنفردين، والقرارات والبيانات التي توصل العرب إلى استصدارها في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات والمؤتمرات الدولية، ومنها حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرها. ولم يستعص عليهم سوى مجلس الأمن، الذي لم يتعد حدود قراره ٢٤٢ (١٩٦٧).

وعلى هذا يمكننا اطلاق تحديد جغرافي دقيق على مفهوم «الأرض المحتلة» كما كان عليه يوم نشوب حرب ١٩٧٣، فهذه الأرض هي ما احتلته اسرائيل في العام ١٩٦٧: الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان.

وإذا ما ذهبنا أكثر قليلاً في التحديد والتدقيق، فيمكننا القول إن الأمر، بالنسبة إلى مصر، يتعلق بتحرير سيناء وقطاع غزة. وهنا يبرز التساؤل: لماذا لم يحدّد التوجيه الاستراتيجي هذا الهدف تحديداً جغرافياً دقيقاً، في حين أنه الهدف العسكري والأقصى، ولا هدف عسكرياً بعده؟

ولقد فهم القائد العام، الذي تلقى التوجيه الاستراتيجي، أن هذا التوجيه ينص «صراحة على العمل على تحرير الأرض على مراحل متتالية حسب نمو وتطور امكانيات وقدرات القوات المسلحة، حتى لا يفهم مستقبلاً أنه كان مطلوباً تحرير سيناء بالكامل»[١٣].

وقد نص التوجيه على أن يكون «العمل على تحرير الأرض المحتلة» «بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية». وهو تصميم على بدء عملية التحرير مصرياً دون اقترانها - بالضرورة أو بالحكم - بشرط العمل على التحرير سورياً. وهنا يبرز مفهوم «الأرض المحتلة» أكثر غموضاً من حيث التحديد الجغرافي. فهل يدخل في هذا المفهوم «الجولان» و«الضفة الغربية»، وهما تحملان صفة «الأرض المحتلة» حالهما في ذلك حال «سيناء» و«قطاع غزة»؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون إعطاء عملية التحرير - حتى ولو قامت بها مصر وحدها - صفة «العمل القومي» الذي يحرر أية أرض احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧؟ ومن الثابت أن هذا لم يكن قصد القيادة العليا، ولا في مقدور القوات المصرية المسلحة، أن تعمل - ولو على مراحل - على تحرير «الأرض المحتلة» كلها.

ب - مرحلية التحرير: لكل جبهة من جبهات العمل العسكري العربي - الإسرائيلي صفاتها الاستراتيجية والعملياتية والجغرافية والبشرية والبيئية الخاصة بها، والتي تميزها من غيرها من الجبهات، وتتطلب، في الوقت نفسه، معالجة خاصة في التسليح والتنظيم والتدريب والتخطيط العملياتي والتزود بالمعدات، وما إلى ذلك من لوازم القتال والإعداد له.

---

(١٣) محمد عبد الغني الجمسي، «مذكرات،» نشرت في حلقات في مجلة: كل العرب (باريس)، (٧ آب/ اغسطس ١٩٨٩ - ٥ آذار/ مارس ١٩٩٠)، انظر عدد (٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩).

يضاف إلى ذلك، أن من دواعي المجابهة العربية ضد اسرائيل، أن تكون مدة القتال أطول ما يمكن، لأن الحرب الطويلة تستنزف اسرائيل وطاقاتها، وتعطّل حياة مجتمعها الاقتصادية، وتوصلها - إن طالت إلى حد معين - إلى حافة نفاد امكاناتها البشرية والقتالية، إضافة إلى ضيق رقعتها الأرضية، حيث لا تستطيع أن تتحمل مناورة التراجع أو الانسحاب أو خسارة الأرض، في حين يمنح الامتداد الجغرافي القوات العربية القدرة على المناورة كرّاً وفرّاً، وعلى استيعاب أية هجمة معادية تخرق الأرض العربية، لتكرّ عليها القوات العربية في هجوم مضاد.

وعلى هذا تسعى إسرائيل دائماً لتكون حروبها قصيرة الأمد. في حين أن الجانب العربي قادر على تحمل حرب طويلة الأمد. ونخلص من هذا إلى أن «مرحلة التحرير» لا بد لها من أن تتوافق مع طريقة استراتيجية محددة، هي «الحرب طويلة الأمد»، في مقابل ما تسعى إليه اسرائيل وهو أن تكون «الحرب قصيرة الأمد». ولا يمكن للطريقة الاستراتيجية العربية أن تبلغ غايتها وتحقق الفائدة منها إلا إذا توصلت عملية التحرير إلى مرحلة يشترط فيها أن تتوافر القدرة العربية على جعل الحرب «طويلة الأمد»، وذلك بالاستناد إلى ترتيب قتالي يضع اسرائيل أمام خيارين: (١) أن تقبل التحدي العربي فتستمر في حرب يغيب فيها أفق النهاية، وهو ما لا قِبَلَ لها به؛ (٢) أو أن ترضخ للإرادة العربية فتنسحب ساعية للاحتفاظ بما يمكن من المكاسب السياسية. وفي كلا الحالين فإن الترتيب القتالي العربي الذي يضع اسرائيل أمام هذين الخيارين هو ذلك الترتيب الذي يستند إلى خط دفاعي قادر على صدّ الهجمات المضادة الاسرائيلية. وهذا الخط في سيناء هو منطقة المضايق، وفي الجولان الحد الشرقي للهضبة والمطلّ على سهل الحولة ووادي الأردن. وأي خط دفاعي آخر دون هذين الحدين لا يحقق الوسيلة العربية «الحرب طويلة الأمد»، ولا الطريقة العربية «مرحلية القتال».

إن هذا يعني أن المرحلة الأولى من الحرب - وهي مرحلة لا تقبل التجزئة - كانت تقضي بأن تستمر العملية الهجومية في سيناء حتى تبلغ خط المضايق حيث تتخذ القوات الوضع الدفاعي، تمهيداً، أو انتظاراً، للمرحلة الثانية، في حين تستمر العملية الهجومية في الجولان حتى الحدّ الشرقي للهضبة.

لقد أدى اختصار المرحلة الأولى للعملية الهجومية في سيناء إلى تحرير شريط عمقه ١٠ - ١٥ كلم، في حين كانت طبيعة الأرض ومجرى الحرب يقضيان أن تمتد المرحلة الأولى، دون توقف، إلى خط المضايق، لقد أدى ذلك، إلى إحداث تغيير في طبيعة هدف الحرب، تولدت منه مضاعفات جد هامة، أثّرت في مجرى الحرب نفسها، ثم في النتائج التي انتهت إليها.

ثانياً: التخطيط للحرب

لا ريب في أن أية خطة عسكرية عربية تهدف إلى تحرير الأراضي المحتلة، لا بد لها من أن تقوم على ثلاث دعائم أساسية: التصدي للمذهب العسكري الإسرائيلي، والاستفادة

القصوى من دروس حرب ١٩٦٧، وإعداد القوة المسلحة على قدر الهدف المحدّد وعلى قدر طاقة العدو العسكرية.

وتؤدي هذه الدعائم الثلاث، بطبيعة تكوينها وتشابك عناصرها وعلاقتها العضوية بأهداف اسرائيل في التوسع الأرضي الاحتلالي والهيمنة والسيطرة، إلى أن تكون أية عملية تعرضية تجري في إطار الهدف الاستراتيجي العربي، وهو تحرير الأراضي المحتلة، بدء حرب كلية شاملة، مسرحها فلسطين وبلدان الطوق العربي، وغرضها قلب موازين القوى في المنطقة، عسكرياً وسياسياً، وإطالة مدة الحرب حتى تتاح الفرصة للطاقات والأسلحة العربية الأخرى أن تدخل الحرب، وحتى تخلق ثقلاً عسكرياً على العدو في ساحة القتال، وثقلاً سياسياً واقتصادياً على أنصاره في المجال الدولي، وحتى تولّد مناخاً جديداً يتيح للعرب استثمار ظفرهم العسكري لبلوغ الهدف الاستراتيجي المحدّد.

كان على المخطط الاستراتيجي العربي أن يتصدى للمذهب العسكري الاسرائيلي، وخصوصاً ما يتعلق منه بنظرية الأمن الاسرائيلي، التي تكوّنت معالمها الجديدة في إثر مكاسب حرب ١٩٦٧. فمن المعروف أن اسرائيل بنت مذهبها العسكري على مبادىء أساسية، في طليعتها ردع العدو، فإن لم يرتدع فتوجيه ضربة مسبقة إليه، فإن ثابر على تطوير طاقاته حتى أصبح ذا خطر فشنُّ حرب وقائية عليه. وعلى الجيش الاسرائيلي أن يملك أزِمّة المفاجأة والمبادرة والحركة والمناورة والتفوق النوعي والقدرة على نقل القتال إلى أرض العدو، ليحقق اجتياحاً سريعاً للترتيب القتالي للعدو حتى العمق، ثم يتمركز حيث يحتل، لصد أي هجوم مضاد، حتى يتم استيعاب الأرض المحتلة في كيان اسرائيل، أو تستخدم تلك الأرض للمساومة وفرض الإرادة وتحقيق الأهداف السياسية.

ولقد جاءت حرب ١٩٦٧ لتضيف إلى المذهب عوامل أخرى مساعدة ومريحة. فالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وفّرت لإسرائيل حدوداً هي عوارض طبيعية، وامتداداً جغرافياً واسعاً لمسرح الحرب، وعمقاً استراتيجياً كانت تفتقر إليه. ووفّرت حماية خاصة لمفاعل «ديمونة» الذري، وقدرة على الإنذار المبكر، وعلى المناورة ودفاع الإعاقة والهجوم المضاد، إضافة إلى توفير وقت كافٍ لتعبئة القوات الاحتياطية وحشدها.

وفي حين ارتاحت اسرائيل إلى مذهبها العسكري وما أضيف إليه من عوامل مساعدة كسبتها في حرب ١٩٦٧، تولّد في صلب المذهب تفاعل جدلي بين مبادئه ونقائضها. وقد استغلّت العسكرية العربية تلك الجدلية ونتائجها، فكانت خطة حرب ١٩٧٣ مستندة إلى ذلك كله.

ففي مواجهة خط بارليف، وتحصينات الجولان، والمانع المائي المتمثل في قناة السويس، والمانع الطبيعي المتمثل في تضاريس الجولان، حيث استندت نظرية الأمن الاسرائيلي، واقتنعت القيادة الاسرائيلية بمناعة هذا الجهاز الدفاعي، وقدرته على التصدي لأي هجوم عربي ريثما تعبّىء اسرائيل قواتها وتستعيد زمام المبادرة بهجوم استراتيجي مضاد-

في مواجهة هذا كله، كان على المخطط العربي أن يسعى لهدم نظرية الأمن الاسرائيلي أولاً، ولشل قدرة اسرائيل على تعبئة قواتها وحشدها واستعادتها المبادرة. ولا يتحقق ذلك إلا بهجوم مفاجىء صاعق يبدأ بذروة قدرته وأعلى طاقته ويستمر في زخمه واندفاعه حتى تحقيق غاية المرحلة الأولى من القتال.

أما دروس حرب ١٩٦٧ فقد كانت أمام المخطّط العربي كثيرة ومفيدة. ولكن أهمها كان فقدان خطة عسكرية عربية في مرحلة ما قبل العام ١٩٦٧. وهو ما أدى إلى تلك المجموعة من التدابير والمواقف والتصرفات العربية التي سبقت حرب ١٩٦٧ وساهمت في خلق العوامل لنشوبها دون الاستعداد لها.

ولم يكن الأمر ـ من حيث الاستعداد والتخطيط العسكري ـ قاصراً على بلد دون آخر، وإنما تجسد القصور في الإطار العربي الجماعي أيضاً. فعندما كلف مؤتمر القمة الثاني (الاسكندرية، ٥ ـ ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤) القائد العام للقيادة العربية الموحدة ـ وهو الفريق الأول علي علي عامر ـ أن يضع «خطه تفصيلية لتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني، على أساس القوات المتوفرة حالياً، وتعرض على المجلس في دورته المقبلة»، لم يقدم القائد العام لمؤتمر القمة الثالث (الدار البيضاء، ١٣ ـ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥) الخطة التفصيلية المطلوبة، وإنما قرأ ورقة كتبها بخط يده، وقال إن القيادة العامة «اعدت خطوطاً عريضة لمطلب التحرير. ولكنه للأمانة يريد أن يسجل أن هذه الخطوط العريضة نوع من التجربة النظرية، ولا يجب تحميلها أكثر»[(١٤)].

ولم يكن ما قدمه القائد العام خطة، بمختلف المقاييس والمفاهيم. لم يكن وصفه «الخطوط العريضة لمطلب التحرير» بأنها «نوع من التجربة النظرية» سوى اعتراف بالقصور والتقصير، أو نوع من العمل السياسي بلبوس عسكري، أو مسايرة تغطي فقدان النية والقرار في وضع خطة عسكرية وتموّه عليه بما سمّي ـ أول مرة في المصطلح العسكري ـ أنه «نوع من التجربة النظرية».

قدم القائد العام مشروع قرار سياسي هذا نص فقراته التنفيذية: «١ ـ التصميم على خوض معركة تحرير فلسطين معتمدين، بعد الله، على قدراتنا وإمكاناتنا مهما كلفنا ذلك، ومهما كانت النتيجة، ٢ ـ الموافقة على الخطوط العريضة لتقدير الموقف الذي قدمه القائد العام للقيادة العربية الموحدة، ٣ ـ التعهد بتوفير ما طلبه سيادة القائد العام للقيادة العربية الموحدة من مطالب ضرورية لنجاح المعركة. وقد قسمت المسؤوليات على الدول الأعضاء كل حسب طاقتها طبقاً لما هو وارد في المرفق، ٤ ـ يجتمع وزراء المالية العرب لوضع نظام مالي يقرّر طريقة دفع الأموال ومكان إيداعها وطريقة الصرف ونظام المحاسبة والمراجعة». ثم تلا القائد العام نص «المرفق» وفيه تعداد بالتشكيلات البرية والجوية التي يتوجب على البلدان الأعضاء إعدادها وتجهيزها ثم وضعها تباعاً بأمرة القيادة العربية الموحدة في مدى عامين ونصف العام من تاريخ انعقاد المؤتمر (أي في موعد لا يتجاوز ١٥ آذار/ مارس ١٩٦٨).

وعلى الرغم من أن ما قدمه القائد العام لم يكن سوى مشروع قرار سياسي، ولا يمتّ

---

(١٤) محمد حسنين هيكل، **الانفجار: قصة حرب يونيو ١٩٦٧**، نشر في حلقات في جريدة القبس الدولي (١٩٩٠)، انظر عدد ١٩٩٠/٥/٩.

بأية صلة إلى المهمة التي كلفته إياها قمة الاسكندرية، قالت قمة الدار البيضاء في بيانها الختامي إن مجلس ملوك ورؤساء الدول العربية عالج «الجوانب المختلفة لقضية فلسطين، واتفق على الخطط العربية في سبيل تحريرها».

ولقد سبق هذا الموقف الجماعي بشأن فقدان النية والقرار في وضع خطة عسكرية، سواء «لتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني» أو لوضع خطة دفاعية ترد أي هجوم اسرائيلي محتمل، موقف تمثل في لقاء جمع عبد الناصر والملك السعودي فيصل في القاهرة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥، أي قبل قمة الدار البيضاء بثلاثة أيام. فقد قال عبد الناصر لفيصل: «إنه ليست عندي خطة لتحرير فلسطين [. . .] فنحن بالفعل جميعاً لا نملك خطة لتحرير فلسطين الآن، ولا نملك الوسائل لتحقيق ذلك الهدف على فرض أن لدينا الخطة. واعتقادي أن الصراع بيننا وبين اسرائيل قضية مائة سنة. وإذن فالمزايدة الآن في هذا الموضوع لن يكون من شأنها الاّ تضييع الممكن في طلب المستحيل»[١٥].

كان هذا الدرس القاسي والخطير أمام المخطط العربي. وكان دافعاً له لتكون الخطة العسكرية كلية شاملة، وحاوية على مختلف التفصيلات في مختلف المجالات، ومرتبطة بخطة إعداد البلد للحرب في جميع القطاعات، وخصوصاً تلك التي لها علاقة بالمجهود الحربي، كالتموين بالمواد الغذائية والمحروقات والمواد الضرورية للمعيشة اليومية للشعب، وكحماية المرافق المدنية الحيوية، ونشر الطمأنينة والأمن وتعبئة الطاقات البشرية والمادية والمعنوية لمصلحة الحرب.

وفي حين كانت مصر وسوريا تعيدان تنظيم قواتها المسلحة، كانت خطة التدريب والتسليح والتجهيز تسير بانتظام وتنسيق مع الخطط الأخرى، حتى بلغ مستوى الجندي العربي، في مختلف جوانب شخصيته كمقاتل، مستوى رفيعاً من الكفاءة والقدرة والقوة المعنوية.

على هذه الدعائم بنيت «خطة بدر» المشتركة بين مصر وسوريا. وقد أظهر المخططون العرب كفاءة مهنية «لن تجد لها مثيلاً على الأرجح في أي جيش في العالم [. . .] فقد درس المخططون العرب الاحتمالات والظروف المتعددة المتعلقة بتحديد يوم الهجوم بشكل يسمح للجنود بالتعود والتدرب على الأعتدة الحديثة، التي وصل بعضها من روسيا وبريطانيا وايطاليا والمانيا في أواخر شهر أيلول (سبتمبر)، كما أخذوا بعين الاعتبار ألا يكون اليوم المحدّد متأخراً جداً كي لا يقع في موسم الثلوج في هضبة الجولان، مما قد يؤدي إلى اعاقة العمليات الهجومية السورية»[١٦]. والأمر الثاني الذي أخذه المخططون العرب بالحسبان في دراستهم هو الشروط الجوية والزمانية. وقد أظهرت الدراسات أن يوم السادس من تشرين الأول/ اكتوبر هو مناسب جداً. فهو «يوم الغفران» لدى اليهود، ويقع في شهر رمضان، إضافة إلى أن المد والجزر في قناة السويس في ذلك اليوم، وفي الأيام القليلة التالية،

---

(١٥) من محضر الاجتماع تاريخ ١٠/٥/١٩٦٥، أورده: هيكل، المصدر نفسه.

(١٦) تريفور ن. دوبوي، الحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ترجمة جبرائيل بيطار (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١)، ص ٥٠٩.

يكونان في أعلى منسوب لهما، كما أن ضوء القمر كان مناسباً أيضاً، إذ يوفر وقتاً مضيئاً قبل منتصف الليل، ثم يصبح الليل أشد ظلاماً. وقد تم اختيار توقيت غير مألوف لبدء الهجوم «الساعة س» إذ حددت في الساعة ١٤:٠٥ بدلاً من الفجر أو الغسق، كما جرت العادة. وكان السوريون يفضلون الفجر، إذ تكون أشعة الشمس في أعين المدافعين الاسرائيليين في هضبة الجولان. وبعد نقاش في إطار القيادة العامة الاتحادية، وافقت القيادة السورية على التوقيت المقترح (١٤:٠٥)، لمصلحة القوات المصرية، التي كانت تحتاج إلى بضع ساعات في ضوء النهار، لعبور القناة، ثم يحل الظلام، فلا تستطيع القوات الاسرائيلية القيام بهجوم معاكس قبل حلول الظلام.

ثالثاً: العمل العسكري العربي المشترك

١ ـ التضامن العربي

أشاعت مرحلة ما بعد حرب ١٩٦٧، وهي مرحلة الاستعداد لحرب ١٩٧٣، جواً ذا صفات خاصة، أهمها إزالة التوترات من العلاقات العربية، وعودة الصفاء إلى تلك العلاقات، وانتهى ذلك التردد بين وحدة الصف ووحدة الهدف، وذلك التناوب بين العمل مع الأنظمة المماثلة أو العمل بصيغة التضامن العربي الشامل.

وهكذا نُودي على وحدة الصف، ورفعت راية التضامن، وشعار قومية المعركة، على أساس أن يقدم كل نظام عربي، باختياره الحر ومطلق إرادته، ما يقدر عليه، دون حرج أو إحراج، ولا نقد أو تشهير.

ولقد سمحت هذه السياسة لمصر وسوريا بالاضطلاع بمهام إعادة تنظيم القوات المسلحة وتدريبها وتسليحها، وتعويض الخسائر العسكرية والاقتصادية، وتوفير الموارد اللازمة للمجابهة المقبلة.

وليس بعيداً عن الحقيقة، أن نقول إن حرب ١٩٧٣ كشفت الغمة التي احتلت نفس الانسان العربي، في إثر تراكم الهزائم، وانسداد أفق الأمل؛ وخصوصاً بعد العام ١٩٦٧. فقد كان الإنسان العربي مردوعاً يمسك نفسه عن الأمل والتفاؤل. حتى إذا أطلّت حرب ١٩٧٣، وجد قواته المسلحة، وهو معها في موضعه، تنتقل من ردة الفعل إلى الفعل، ومن الهزيمة إلى النصر. ولقد رافق الساعات الأولى للهجوم العربي توتر نفسي هو وليد قلق المواطن العربي. ثم أخذ هذا التوتر يتناقص، حتى استقر الوضع النفسي منذ اليوم الثاني للقتال، بعد أن تكوّن لدى المواطن العربي يقين بأن الحرب التي بادرت إليها قواته المسلحة لم تكن مغامرة غير مأمونة العواقب، بل مخاطرة محسوبة، تحمل في ثناياها، ككل عمل حربي، أو فعل خطير، قسطاً من المجازفة الناتجة من تقدير سليم وموضوعي للموقف وموازين القوى.

ظلّ الوضع النفسي العربي هادئاً ومستقراً، رغم العثرات التكتيكية والعملياتية التي

صادفتها القوات العربية في المرحلة الثانية من الحرب، لأن عجز العسكرية الإسرائيلية عن تطبيق استراتيجية الحرب الخاطفة التي تلائم معطياتها، واستمرار القتال بشكل يدل على أن الحرب ستطول بما يتناسب والمعطيات العربية، وبدء تحول التضامن العربي من شعار مرفوع إلى قوة تتحرك نحو بؤرة الصدام، وتهدّد بتبديل ميزان القوى على مسارح العمليات، خلقت إحساساً بأن الحرب تدار بشكل مقبول، وإرادة عازمة، وأن كل يوم يمضي سيحمل معه تبديلاً في ميزان القوى لمصلحة العرب، نظراً إلى أن العسكرية الاسرائيلية عبّأت كل طاقاتها وزجّتها في المعركة، ولم يعد بوسعها تعبئة قوى جديدة، في حين أن قوة بلدان المواجهة مؤهلة للازدياد بفضل الوحدات العسكرية التي كانت تصل، متتابعة من الأقطار العربية إلى جبهتي القتال.

وعلى الرغم من أن الحرب جاءت ـ في توقيتها على الأقل ـ مفاجأة للأقطار العربية الأخرى، سارعت هذه الأقطار، شعوباً وحكومات، كل بحسب امكاناته، إلى المساهمة في المعركة القومية ضد الغزوة الصهيونية الاستعمارية. فقد برز التضامن العربي، في خلال المعركة وبعدها، بأجلى معانيه، وبصورة لم تشهد لها الساحة العربية مثيلاً. فمن الأقطار العربية من دفع ببعض قواته المسلحة إلى المعركة، ومنها من أشهر ثروته النفطية كسلاح، حتى قيل، بحق، إن النفط دخل ميدان القتال، أول مرة، كسلاح مؤثر في السياسة الدولية. وأدركت اسرائيل، ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية، أنها، أول مرة، منذ اندلاع الصراع العربي ـ الاسرائيلي، تواجه العرب أمة واحدة ذات قضية مشتركة. ولقد حاولت الولايات المتحدة، في بداية المعركة، أن تلعب على وتر الخلافات العربية، فسعت إلى بعض الأقطار العربية تطلب منها الضغط على مصر وسوريا لوقف الحرب، فرفضت هذه الأقطار أن تقوم بهذا الدور، ولم تكتف بتأييد البلدين المحاربين فحسب، بل دخلت المعركة نفسها، كل قطر بحسب امكاناته. وهكذا كان من أهم نتائج الحرب بعث فكرة التضامن العربي، بعدما أثبت أنه عنصر من أهم عناصر النصر في هذه الحرب.

كان وقوف العرب في صف واحد تحت راية المعركة، على الرغم من نشوب القتال بشكل فجائي، أحد أهم مظاهر حرب ١٩٧٣. وكان هذا التضامن على امتداد الوطن العربي، إنجازاً بارزاً من انجازات الحرب، دلّ على أن الخلافات بين بعض الحكومات العربية تزول وقت الشدّة، وأمام الخطر الخارجي، ليبرز مكانها التئام الشمل، ووحدة الكلمة، وتكاتف الجهود من أجل تحقيق الهدف المشترك. وبقدر ما كانت الصفوف العربية، جماهير وحكومات، تتراص وراء جبهات القتال، كانت هذه الظاهرة تبهر العالم كله.

أعطت حرب ١٩٧٣ شعار «قومية المعركة» معنى تطبيقياً، فعلى الجبهتين المصرية والسورية قاتلت، إلى جانب الجيشين المصري والسوري، قوات من الأقطار العربية الأخرى. وهكذا أعادت حرب ١٩٧٣ إلى مفهوم الوحدة العربية وجهه الأصيل، وبعثته كواقع حي.

لقد أدرك العدو وأنصاره، وخصوصاً الولايات المتحدة، خطورة سلاح التضامن

العربي، فوجهوا اهتمامهم إليه وسعوا لتفكيكه. وكانت البداية في ذلك محادثات «الكيلومتر ١٠١» التي آلت إلى فك اشتباك منفرد بين مصر واسرائيل، ثم إلى فك الاشتباك المصري ـ الاسرائيلي الثاني في سيناء، عام ١٩٧٥. وقد مهّد فك الاشتباك الثاني الطريق إلى اتفاقيتي كامب ديفيد (١٩٧٨)، ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل (١٩٧٩)، وإلى خروج مصر من ساحة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

٢ ـ التعبئة والحشد

سجلت حرب ١٩٧٣ صفحة متميزة في التاريخ العسكري العربي المعاصر، حين اشتركت قوات اثني عشر قطراً في القتال ضد اسرائيل، على اختلاف حجم المشاركة ومدتها. وقد كانت تلك المشاركة: (أ) في بعض أشكالها وأنواعها ومصادرها وليدة قرارات وخطط سابقة، كانت قد وضعت في إطار جامعة الدول العربية (مجلس الدفاع المشترك) أو في إطار اتفاقيات دفاعية بين بعض البلدان العربية؛ (ب) أو وليدة قرار اتخذ بعد نشوب الحرب وخارج إطار القرارات والخطط السابقة للحرب.

وفي جميع الأحوال، كان بدء نشوب الحرب، بقرار مصري ـ سوري مشترك، مفاجأة تامة لسائر القيادات السياسية والعسكرية العربية.

لا ريب في أن المفاجأة والسرعة في تجهيز القوات وإرسالها، من مسافات بعيدة، إلى الجبهتين المصرية والسورية، قد أثّرتا في شكل المشاركة ونوعها وحجمها وقدرتها وكفاءتها تأثيراً كبيراً. فقد كان الأمر يحتاج إلى اتخاذ ترتيبات التعبئة والنفير، وتدبير وسائل النقل وإعداد الأسلحة والذخائر والأعتدة والتجهيزات الميدانية. ولقد أدت هذه العوامل إلى إتمام الحشد بوتيرة متصاعدة، وإلى وصول القوات إلى الجبهتين بسرعة وفي مراحل متتابعة، وإلى اشتراك القوات في القتال على أرض لم يسبق لها أن قاتلت عليها أو عرفت جغرافيتها العسكرية أو صفاتها القتالية. وهكذا وصل بعض القوات في أثناء القتال، في حين وصل بعضها الآخر بعد انتهاء القتال أو قبيله. وكان لسرعة زجّ تلك القوات في العمليات نتائج مضرّة في بعض الأحيان، بسبب عوامل السرعة وضغط الأحداث وتطور القتال وضعف التنسيق[١٧].

ومع الأخذ بالاعتبار والتقدير قرار القيادة المصرية ـ السورية المشتركة كتمان قرار الحرب وموعد بدئها لسلامة العملية التعرضية، يمكن القول إن المشاركة العسكرية العربية كان يمكن أن تكون أكثر اتساعاً وتنوعاً، وأكبر حجماً، وأشد تأثيراً وفاعلية، لو أتيح لها أن تأخذ للأمر عدته. ولكننا نعود فنقول إن عامل المفاجأة كان الستر الذي غطى خطة الحرب في جميع أجزائها وميادينها تغطية شاملة كاملة.

---

(١٧) انظر أمثلة على ذلك في: طلعت أحمد مسلّم، «مشاركة الجيوش العربية في حرب العام ١٩٧٣: التخطيط والتنفيذ،» شؤون فلسطينية، العدد ١٩٣ (نيسان/ ابريل ١٩٨٩)، ص ٧١.

ومن الأمور البديهية في علوم الحرب وفنونها، أن أية قوة مسلحة يـراد لها أن تشـترك في القتال، لا بد من أن تتوافر لها شروط معينة حتى يأتي اشتراكها فعالاً ومؤثراً في سير المعـركة. وأول هذه الشروط أن تكون تلك القوة معروفة الحجم والتسليح والتـدريب بصورة مسبقـة، حتى تستطيع القيـادة، التي ستقودهـا، أن تدخلهـا في خططهـا، وتكلفها المهـام التي تتناسب ومستواها. وثـاني هذه الشروط أن تحشـد تلك القوة وفق خـطة تضعها القيـادة، حتى يصبح ممكناً التنسيق بين أنشطتها وأنشطة سائر القوات التي ستشـترك معها في القتـال، كما أن ذلـك الحشد يجب أن يسمح لها بدراسة الأرض واستطلاعها واستطلاع العدو الذي أمامها وتقـويم المهمة التي ستؤديها، واتخاذ جميع التحضيرات الإدارية واللوجستية اللازمة.

لم تكن هذه الشروط كلها متوافرة للقوات العربية التي وصلت إلى الجبهتين بعد نشوب القتال. يضاف إلى ذلك، تلك الصعوبات والأخطار التي قـد تتعرض لهـا تلك القوات وهي في طريقها إلى مسرح العمليات فقد صدمت القوات العراقية، وهي في طـريقها إلى الجبهـة السـورية، صعـوبات جمّـة، منها بُعـد المسافـة (ما يـزيـد عـلى ألف كلم)، وطبيعـة الـطريق الصحراوي، وعدم توافر العدد الكافي من ناقلات الدبابات، وهو ما دفع القيادة العراقية إلى سوق عدد كبـير من الدبـابات سيـراً على السـلاسل. ولقـد تحملت القوات العـراقيـة هـذه الصعـوبات وتجـاوزتها، وقـاتلت، مثل غـيرها من القـوات العربيـة، بشجاعـة وحسن أداء. ويمكن القول، قولاً مؤكـداً، إن هذه القـوات ذات الحجم الكبير والتـدريب الجيّد والتسليـح القوي، كان يمكنها أن تساهم في أداء دور حاسم في سير العمليـات الحربيـة، لو أتيـح لها أن تكون محشودة قرب مسرح العمليات عند القتال، وتوافرت لها الشروط التي ذكرناها.

ومثلما تعـرَّض له الجهـد العسكـري العـربي المشـترك من ضعف ـ أو فقـدان في بعض الأحيان ـ في التنسيق والتخطيط المشتركين، عـانى العمل العـربي المشترك في الميـادين الأخرى العلة نفسهـا. وبسبب ذلك، لم تـأخذ البلدان العـربيـة عـدتهـا لتعبئـة طـاقـاتهـا السيـاسيـة والاقتصادية والاعلامية قبيل الحرب، وإنما فعلت بعض ذلك بعد نشوب المعركة.

لقد كانت تعبئة القوى العربية وحشـدها في جبهـات القتال ضـد اسرائيل المشكلة التي تواجهها القيادات العسكريـة العربيـة، سواء كـانت قيادات عـامة مشـتركة، أو مـوحدة، أو اتحادية، أو ثنائية، أو قطرية. وظلت هذه المشكلة قائمة حتى في حرب ١٩٧٣. وجـاء مفهوم التضامن العربي وتـطبيقاتـه ليحلّ جـزءاً منها، حـين سارعت البلدان العـربية، كـل بحسب طاقته، وبحسب الوقت المتاح لـه، والبعد الـذي يفصله عن الجبهة، إلى رفـد إحدى جبهتي القتال، أو كلتيهما، ببعض قواته المسلحة.

ويمكن القـول إن عدم تحقيق الحشـد العربي، بكـامل طـاقاتـه وإمكانـاتـه، في حـرب ١٩٧٣، كـان السبب الاستراتيجي الـرئيس الذي جعـل استعـادة اسرائيـل عـامـل التفـوق العسكري أمراً ممكناً. أي ان التفوق الاسرائيلي جاء نتيجة مباشرة لعدم تحقيق التعبئة والحشد العـربيين. ويكـاد يكون هـذا القول شبـه قانـون حكم مسار الصراع العـربي ـ الاسرائيلي في ميدان القتال. وكانت حروب ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ أمثلة على ذلك.

حاولت مصر وسوريا، في المدّة ما بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، أن تحققا على مسرحي العمليات حشداً كافياً يجرّد اسرائيل من تفوقها العسكري فاستطاعتا، من خلال إعادة بناء قواتها المسلحة وتسليحها وتجهيزها وتدريبها ومن ثم حشدها، أن تنتقلا من الدفاع إلى الهجوم. وهكذا تمثّلت في حرب ١٩٧٣ واقعة عسكرية عربية مختلفة عن وقائع الحروب السابقة، وخصوصاً أن استخدام النفط، كسلاح، رافق تلك الواقعة، فانتقلت حرب ١٩٧٣ بذلك من إطار حرب عسكرية صرف إلى عتبة الحرب الشاملة. وكان هذا الانتقال الجزئي جديداً على الجانب العربي، في حين أن الجانب المعادي عرف الحرب الشاملة بكل معانيها وأبعادها منذ بدء الغزوة الصهيونية في مرحلة الاستيطان الاستعماري قبل نشوء الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨.

غير أن تجريد اسرائيل من عامل التفوق العسكري في حرب ١٩٧٣ لم يطل عمره، إذ لم يكد ينقضي عليه سوى أيام قليلة، حتى حازه العدو مرة أخرى، حين استرد القدرة على القتال على الخطوط الداخلية في مواجهة الجبهتين المصرية والسورية، الواحدة تلو الأخرى.

ما نود أن نشير إليه، هو أنه لو أُحسن تنسيق العمل المشترك بين بلدان المواجهة وبلدان المساندة العربية، في إطار الشروط والعوامل اللازمة لكل عملية عسكرية مشتركة بين بلدان أو قوات عربية متعددة، لكان حجم القوات العربية التي توجهت إلى جبهتي القتال أكبر مما كان عليه، ولأضافت تلك القوات إلى الجبهتين قوة تزيد فعاليتها وتأثيرها. ولكن عامل كتمان قرار الحرب وموعد بدئها، الذي أشرنا إليه، حجب بعض امكانات التعبئة والحشد العربيين.

ومهما يكن الأمر، فإن مقابلة بين الجهد العسكري العربي القادم من خارج الجبهتين المصرية والسورية في حرب ١٩٧٣ وبين الجهد نفسه في الحروب السابقة، توضح أن ثمة تحسناً كبيراً شهده العمل العسكري العربي المشترك، وإن لم يرقَ ذلك التحسن إلى مستوى جسر الإمداد الذي تدفق إلى اسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا عن التعبئة والحشد في الإطار العربي. أما عنهما في مصر وسوريا، فقد استطاعت القيادتان تطبيق مبدأ «حشد القوة» بشكل جيّد ويفي بالغرض. ففي إطار الكتمان والحذر اتخذ القطران مجموعة من التدابير الهادفة إلى حشد ما يمكن حشده من طاقات ووسائل وتوظيفها لمصلحة الحرب، كما استطاعا، في إطار خداع العدو وأجهزة الاستخبارات الأجنبية وتضليلها، سوق القوات والأسلحة والأعتدة إلى خطوط القتال الأولى في الجبهتين استعداداً لبدء المعركة. وهكذا تمكن البلدان، في مطلع الحرب. من التفوق على العدو في القوة البشرية والقوة السلاحية، وهو ما سهّل على قواتها دحر العدو في الأيام الثلاثة الأولى من القتال، والتقدم في تحرير الأراضي المحتلة. وفي خلال هذه المدة القصيرة، أنجزت القوات المصرية عبور قناة السويس بعملية تعتبر من أنجح وأرقى العمليات في علم وفن الحرب في التاريخ العسكري المعاصر، في حين اقتحمت القوات السورية دفاعات العدو الحصينة

واجتازت الموانع الصعبة من خنادق عميقة وسواتر ترابية عالية وحقول ألغام، وعبرت الجولان كالسهم المارق لتطلّ على الأرض المحتلة في فلسطين.

وهكذا يمكن القول إن حرب ۱۹۷۳ تميزت بعظَم الحشد المصري ـ السوري على الجبهتين، وهو ما ساعد على تحقيق المفاجأة واستثمارها، وخصوصاً أن تدابير الخداع والتضليل والتمويه ساهمت في ذلك كله. ويضاف إلى ذلك أن الحشد ارتبط بدقة خطة العمليات المشتركة، وتنفيذ مراحلها التمهيدية بشكل سمح للقيادتين المصرية والسورية بحشد قواتهما وأسلحتهما ومعداتها في المناطق الأمامية من الجبهتين، دون أن تتعرض هذه الحشود لأعمال العدو المضادة طوال مدة التحضير للعملية التعرضية.

٣ ـ التنسيق العسكري العربي

دخلت القوات العربية المعركة، ولكل منها نسق قتالي وتكتيك يختلفان عن النسق القتالي والتكتيك الخاصين بالقوات المصرية، أو السورية، أو القوات العربية الأخرى. ولم يكن هناك تنسيق مسبق، ولا معرفة بالأنساق القتالية والتكتيكات فيما بين الجيوش العربية. ولم يكن هناك استطلاع مسبق لأرض المعركة، ولا تمرينات أو تدريبات مشتركة هيكلية أو قيادية (أي من دون وحدات) على الأرض والخارطة وصندوق الرمل وفي غرف العمليات. ولو كان هناك شيء من هذا القبيل، لعرفت قيادتا الجبهتين طبيعة الأدوات المسلحة الموضوعة بتصرفها، حتى تستخدمها بالشكل الملائم وفي الوقت الملائم، ولعرفت القوات العربية الأرض التي ستقاتل عليها، والقوات التي ستقاتل معها، والقيادة التي ستعمل بأمرتها.

ومن ظواهر فقدان التنسيق والتدريب المشترك بين الجيوش العربية، التي برزت في حرب ۱۹۷۳، تلك الصعوبة في لغة التخاطب بين قادة القوات وضباط هيئات الأركان. فقد كان ضباط كل قوة يتحدثون بمصطلحات عسكرية مختلفة عن تلك التي يتحدث بها ضباط القوات الأخرى. وقد أثر ذلك في وسائل الاتصال والقيادة والسيطرة على القوات، كما أثر في تنسيق التعاون التكتيكي بين الوحدات والقيادات.

ولقد لمست القيادات المصرية والسورية رغبة ضباط القوات العربية في التنسيق والتعاون والتنفيذ بدقة وإخلاص ووعي قومي عميق. غير أن هذه الإرادة الواعية كانت تفقد ذلك التيار الفكري العسكري الواحد، أي المذهب العسكري العربي الواحد، الذي يستوحي مبادئه وأسسه ومفاهيمه من طبيعة الجندي العربي، والأرض العربية، وطبيعة العدو، والموقع الاستراتيجي للوطن العربي، والأهداف القومية للأمة العربية، وغير ذلك من المصادر والمقوّمات.

٤ ـ قيادة مسرح الحرب

ثمة ظاهرة هامة أوضحتها مسيرة المعارك في حرب ۱۹۷۳، وهي تخص القيادة العامة

للقوات المسلحة الاتحادية (القوات المصرية والسورية والقوات العربية الأخرى التي عملت في الجبهتين بإمرة القيادتين المصرية والسورية). فقد كانت هذه القيادة الاتحادية قيادة تنظيم وتنسيق بين الجبهتين، ولم تكن واجباتها ومسؤولياتها في السيطرة على الجبهتين معاً، وفي قيادة العمليات فيهما معاً، جد واضحة ومحددة. ولهذا رأينا القيادة الاتحادية لا تعالج، في اليوم الثالث للقتال، شؤون قيادة العمليات الحربية في الجبهتين معاً وفي آن واحد، على أساس أنهما مسرح حرب واحد، مثلما كان عليه التخطيط الاستراتيجي المشترك لخطة بدر، وانطلاق الحرب على الجبهتين. وفق أحكام تلك الخطة المشتركة. وتأسيساً على ذلك، يمكن تفسير «الوقفة التعبوية» التي وقفتها القوات المصرية في سيناء، بعد العبور، في اليوم الثالث للقتال، تفسيراً عسكرياً، دون الأخذ في الاعتبار العوامل السياسية التي كانت وراء قرار «الوقفة التعبوية» هذه. فقد بدت القيادة العامة الاتحادية، يومذاك، وكأن مهمتها قيادة الجبهة المصرية، دون أن تنظر إلى الجبهتين كمسرح حرب واحد. وحينما عادت القيادة العامة الاتحادية إلى معالجة تطور العمليات في الجبهتين، والتنسيق بينهما، على أساس أنهما مسرح حرب واحد، وانتهت الوقفة التعبوية (٨ ـ ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣)، وأمرت القوات المصرية باستئناف الهجوم في ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر، كانت القوات الاسرائيلية قد طوّرت هجومها الاستراتيجي المعاكس على الجبهة السورية، وحشدت قوتها الضاربة في سيناء، واستردت المبادأة الاستراتيجية، وضمنت لنفسها بذلك كله العمل على خطوط داخلية. وكانت النتيجة أن صدّت القوات الاسرائيلية الهجوم المصري، وكبّدت القوات المصرية خسائر كبيرة، واندفعت في هجوم مارق إلى الضفة الغربية للقناة، حيث نشأت مشكلة «ثغرة الدفرسوار»، وما تلاها من تطورات.

وهكذا تكرّر في حرب ١٩٧٣ ما عرفته حربا ١٩٤٨ و١٩٦٧، وهو فقدان «القيادة العربية الواحدة» التي تتصف بالقدرة على: (أ) التخطيط الاستراتيجي، (ب) وتطبيق مبادىء الحرب، وخصوصاً مبدأ الحشد، (ج) وقيادة مسرح الحرب بكامله، وتوجيه قيادات مسارح العمليات، (د) وامتلاك احتياطي عام متحرك مجهز بوسائط النقل الجوي وقادر على الانتشار السريع.

رابعاً: المفاجأة

كانت المفاجأة وأسلوب تحقيقها من أهم الأمور الجوهرية التي شغلت بال القيادة الاتحادية والقيادتين العسكريتين المصرية والسورية. وقد نجحت هذه القيادات في ابتكار أساليب حققت المفاجأة بشكل جيد ومفيد في المستويات الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية.

ويدخل في أساليب المفاجأة الخداع والتمويه والتضليل والحيلة. وقد اشتركت في التخطيط لها وتطبيقها أجهزة الدولة المتخصصة. وكانت جميعها تهدف إلى خدمة الغرض الآتي: خداع العدو عن احتمال استخدام القوات المسلحة في عملية هجومية في وقت محدّد ومكان محدد.

وممّا سهّل على القيادة العربية تحقيق المفاجأة، ذلك الوضع النفساني والاستراتيجي الذي كانت عليه اسرائيل يومذاك. فقد خلقت انتصارات الجيش الاسرائيلي منذ ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧، في نفوس الإسرائيليين، بدءاً من رجل الشارع وانتهاء بالقيادات السياسية والعسكرية، شعوراً طاغياً بالتفوق العسكري، والقدرة القتالية، والعجرفة العنصرية. ولم يكن هناك ما يحمل الاسرائيليين على تغيير هذا الشعور، حتى وقعوا فريسته في ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. ولقد ساعد على نمو هذا الشعور وتورّمه عوامل عربية، منها تاريخ المدّة بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، الذي تميّز بالسكينة العسكرية بصورة عامة ـ باستثناء حرب الاستنزاف ـ وبقدرة الجيش الاسرائيلي على مواجهة ما وقع في تلك الفترة من عمليات عسكرية. يضاف إلى ذلك إكثار بعض الزعماء العرب الحديث عن «الحرب» و«التحرير» وتحديد «عام الحسم» وتأجيله. وقد أدى ذلك كله إلى نشوء اعتقاد لدى القيادات الاسرائيلية، أن هذه الأحاديث والتحديدات ليست سوى مادة للاستهلاك المحلي. وصدف في تلك المدة أيضاً، أن توسعت عمليات المقاومة الفلسطينية، وتنوعت، وهو ما دفع القيادات الاسرائيلية إلى الاعتقاد أن العرب يفضلون دعم المقاومة الفلسطينية وإطلاق يدها في العمل ضد اسرائيل على شن حرب تقليدية.

هذا عن الوضع النفساني. أما عن الوضع الاستراتيجي، فقد تجسدت معالمه في اطمئنان اسرائيل، بعد حرب ١٩٦٧، إلى أنها لن تقع تحت عامل المفاجأة العربية. فقد اتسعت الأرض أمام وجودها العسكري في الجبهات الثلاث، المصرية والسورية والأردنية، وانتقلت حدودها إلى الأمام مسافات قيمة، حتى أصبح لديها هامش أمان مناسب للإنذار المبكر، وهامش زمان مناسب لتعبئة قواتها الاحتياطية وسوقها إلى مواقع القتال، في حين تتولى الخطوط الدفاعية المتقدمة الدفاع والمشاغلة حتى تصل القوات الضاربة والقوات الاحتياطية إلى تلك المواقع.

ولقد استمر هذا الوضع الاطمئناني حتى الساعات الأخيرة قبيل انطلاق الحرب. فقد استدعت رئيسة وزراء اسرائيل رئيس الأركان في ٥ تشرين الأول/ اكتوبر ليلاً، وأعادت عليه السؤال في شأن قدرة القوات المصرية على عبور القناة واقتحام خط بارليف. فأكد لها هذا ـ بأدلة مفصلة ـ استحالة عبور المصريين قناة السويس. ثم قال لها: «أنا أتفق مع الجنرال ديان على أن أي تحرك عسكري مصري لن يكون أو لن يخرج عن نطاق ضربة جوية لمطاراتنا ومراكز الاتصال والقيادة. وهذا أمر نتدبره جيّداً ونحسب حسابه الدقيق. ثم ان المعروف عن المصريين والسوريين أنهم متدينون بطبيعتهم. فكيف يقاتلون في شهر رمضان وهم صائمون. ثم ان تقاريرنا تشير إلى أن الحالة هادئة جداً على ضفتي القناة»[18].

وحينما تواترت المعلومات لدى القيادة الاسرائيلية على احتمالات هجوم عربي، وقعت القيادة في حيرة وارتباك، وخصوصاً أنه لم يصدر عن الجبهتين المصرية والسورية ما يدل على احتمال قرب وقوع هجوم واسع النطاق. وحتى ظهر يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر كانت

---

(١٨) الجمسي، «مذكرات،» كل العرب (٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩).

أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية تقدر أن هجوماً مصرياً ـ سورياً متوقع في الساعة ١٨:٠٠[١٩]. وحينما انطلق الهجوم في الساعة ١٤:٠٥ تعذر على قادة الجبهتين الشمالية والجنوبية أن يحدّدوا اتجاه المجهود الرئيس للهجومين المصري والسوري، ومع ذلك دفعت قيادتا الجبهتين بالقوات الاحتياطية المتمركزة في خط الدفاع الثاني لتتقدم إلى مواقعها المحدّدة لها مسبقاً في الخطة الدفاعية، ولتقوم بالهجمات المضادة بحسب مقتضيات الوضع. وقد تعرضت هذه القوات لنيران شديدة مركزة من المدفعية والطيران، كما تعرضت الدبابات لشبكة غزيرة من الأسلحة المضادة.

وحينما أزفت ساعة الهجوم العربي، فوجئت الجبهتان الاسرائيليتان بأكثر من مائتي طائرة مصرية، وأكثر من مائة طائرة سورية تضرب، في وقت واحد، القواعد والمطارات ومواقع الصواريخ ومقرات القيادات والمواضع المحصنة والتشكيلات الاسرائيلية. وصعقتا من عنف الاختراق السوري للدفاعات الحصينة في الجولان، ومن قوة عبور القوات المصرية القناة، ذلك العبور الذي بلغ درجة جدّ عالية من الدقة والتنظيم والإعداد. ففي الدقائق الأولى لبدء القتال، حل على ذرى وحصون خط بارليف نحو ثمانية آلاف جندي، ارتفع عددهم بعد ساعة ونصف الساعة ليصبح أربعة عشر ألفاً، وبعد خمس ساعات أصبحوا ثلاثة وثلاثين ألفاً[٢٠].

كانت خطة بدر، باستنادها إلى مبدأ المفاجأة، وبتفصيلاتها الدقيقة والكثيرة والمتشعبة، في الجبهتين المصرية والسورية، تمثل نموذجاً للخطة المتكاملة الأجزاء، المترابطة الأطراف. وإذا كانت الخطة بهذه الصفات التي ترشحها للنجاح، فإن العامل الرئيس الذي أكد هذه الصفات، والذي شكل اليد الضاربة التي حققت مبدأ المفاجأة، كان تنفيذ ذلك الحشد الكبير من القوات التي اقتحمت وعبرت ودمرت تحصينات العدو، وتحدت نظريته في الأمن والحدود الآمنة والحدود القابلة للدفاع عنها. وليس مغالاة أن نقول إن خطة بدر، في مرحلتها الأولى ـ مرحلة العبور والاقتحام ـ لم تكن تقلّ في دقتها وتوازنها عن خطة غزو النورماندي التي وضعها وقادها الجنرال دوايت أيزنهاور في الحرب العالمية الثانية، مع الأخذ بعين الاعتبار تلك الفوارق بين عملية العبور والاقتحام في سيناء والجولان، وعملية غزو النورماندي، من حيث مساحات مسارح الحروب، والحاجز المائي (قناة السويس ـ بحر المانش) ووسائط العبور والاقتحام، وحجم القوات، وأنواع الأسلحة، وخصوصاً الطيران، وغير ذلك من الفوارق.

واجهت القيادة المصرية، في مرحلة الإعداد والتجهيز للحرب؛ وبغية تحقيق المفاجأة، عدة مشكلات فنية وتكتيكية، مثل: (١) إيجاد الوسيلة لإخماد النار التي سيغطي العدو بها سطح مياه القناة في حال العبور؛ (٢) وفتح الممرات في الساتر الترابي العالي على الضفة الشرقية للقناة؛ (٣) وتأمين اقتحام المجموعات الأولى من الوحدات ضد نيران العدو؛ (٤) ثم ارتقاء الجنود الساتر الترابي وقد ناهز ارتفاعه عشرين متراً؛ (٥) وتوفير القدرة

---

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه.

للمجموعات الأولى العابرة، وأفـرادها مشـاة راجلة، على القتـال ضد دبـابات العـدو؛ (٦) واقتحام القناة ثم خط بارليف بالهجوم المباشر، أي بخلاف التكتيك المتبع في مهاجمة الخطوط الدفاعية والمواقع الحصينة بالالتفاف عليها؛ (٧) وبقاء جندي المشاة، الذي عبر القناة، يقاتل دبابات العدو وأسلحته المتمركزة في الحصون مدة لا تقل عن ست ساعات حتى تبدأ الدبابات والأسلحة الثقيلة الأخرى عبور القناة والـوصول إليـه لتتولى مقـاتلة دبابـات العدو وأسلحتـه المحصنة.

لقـد كان من الضروري أن يشمـل عامـل المفاجـأة فتح الثغـرات والممرات في الجـدار الترابي الضخم على الضفة الغربية، تمهيداً لنصب الجسـور وتشغيل المعـديات، وعبـور خمس فـرق على قـوارب مطاطيـة في مدة ٥,٢٠ سـاعات، ثم عبـور الدبـابات والمـدافع والآليـات الخاصة بالفرق الخمس على جسور عائمة في ليلة ٦ ـ ٧ تشرين الأول/ اكتوبر. وقد بلغ عدد الـدبابـات التي وصلت إلى الضفة الشرقيـة للقناة حتى صبـاح ٧ تشرين الأول/ اكتوبـر نحو ٥٠٠ دبابة[٢١]. وتم ذلك في مدة تقل عن ١٨ ساعة منذ انطـلاق الهجوم في السـاعة ١٤:٠٥ من يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر، في حين كان موشي ديان، وزير الدفاع الإسرائيلي، قد قدّر أن فتح الثغرات في الجدار الترابي، ومدّ الجسور، وعبـور الدبـابات بحجم فعّـال، تحتاج إلى ٤٨ سـاعة من بـدء عبور المشـاة للقناة. وهي مـدة كانت كـافية، في نـظره، لحشـد القـوات الاحتياطية وشن هجوم مضاد يهدم جسور المشاة المصرية، إذا لم تتمكن القوات الجوية من أن تتولى هذه المهمة بسبب جدار الصواريخ المصرية[٢٢].

ونظراً إلى أن الهجوم المصري على خط بارليف هو عملية اقتحام جبهي مباشر مباغت، ضـد خط دفاعي جـدّ محصن، ومزود بـأسلحة كثيـرة ومتنـوعة توفـر له غـزارة ناريـة كثيفة وفعالة، ومجهـز بشبكة مـتراصة ومـترابطة من أجهـزة الاتصال والقيـادة، فقد أخـذت القيادة المصرية هذا الـوضع في الحسبـان، حين جعلت غـزارة نيران المـدفعية في الـرمي التمهيدي، الذي يسبق انطلاق الهجوم، مفاجئة وعالية جداً. وحينـما بدأت المـدافع قصفهـا في السـاعـة ١٤:٠٥، صبّت عـلى مواقـع العدو ١٠٥٠٠ قـذيفة في الـدقيقة الأولى، أي ١٧٥ قـذيفة في الثانية الـواحدة. وطـوال مدة الـرمي التمهيدي التي طـالت ٥٣ دقيقة، سقـطت على مـواقع العدو نحو ٣٠٠٠ طن من قذائف المدفعية[٢٣].

ولقـد ساهـم في تحقيق المفـاجأة قـدرة الاستخبـارات العسكـريـة المصريـة عـلى حيـازة معلومات شملت «معرفة تفصيلية مسبقـة للخطة الاسرائيليـة للدفاع عن القنـاة [. . .] ولعل الأخـطر من ذلـك أن الخارطـة الرمـزية لسينـاء بما في ذلـك منطقـة القناة والصفـة الغربيـة التي كـانت تستخـدمهـا القـوات

---

(٢١) A.J. Barker, *Yom Kippur War*, Ballentine's Illustrated History of the Violent Century: Campaign Book; no. 29 (New York: Ballentine Books, 1974), p. 102.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٢٣) البدري، المجذوب وزهدي، حرب رمضان: الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة، اكتوبر ١٩٧٣، ص ١١٤.

الاسرائيلية كانت أيضاً قد وقعت في أيدي المصريين. وكانت هذه الخارطة الرمزية التي أعدت منها تسع نسخ في عام ١٩٧٣ تبيّن جميع الأسماء الرمزية المستخدمة في المكالمات اللاسلكية. وقد وجدت الخارطة بأكملها أثناء الحرب مترجمة إلى اللغة العربية»[٢٤].

هذا عن المفاجأة في البر. أما عن المفاجأة في الجو فقد أخذت القيادة العربية عدتها لتحققها بشقيها، أي بإلغاء عامل المفاجأة المعادية، وجعل المفاجأة عاملاً عربياً. وكان من الطبيعي أن تولي الاستراتيجية العربية القوة الجوية الإسرائيلية اهتماماً خاصاً، فتاريخ هذه القوة في الصراع العربي - الاسرائيلي يستدعي التفكير والتدبير. لهذا لحظت مرحلة الاستعداد لحرب ١٩٧٣ إيجاد الوسائل التي تحدّ من فاعلية القوة الجوية المعادية، وتخفف من تأثيرها، حتى لا تكون عاملاً يعطل انطلاق الحرب، وخصوصاً في المرحلة الأولى منها، حيث يكون الزخم المعنوي والطاقة الفاعلة والمفاجأة في أقصى قدراتها.

وهدفت الخطة الاستراتيجية العربية إلى تحقيق تعادل أو ما يشبه التعادل في القوة الجوية، وإلى توفير القدرة لنظام الدفاع الجوي على منع العدو من حيازة السيطرة الجوية في سماء المعركة، وعدم تمكينه من شلّ القوة الجوية العربية بضرب الطائرات وهي جاثمة في مرابضها أو تخريب المطارات حتى تبرك الطائرات بلا حراك.

ومن هنا تزودت مصر وسوريا بكميات وافرة ومتنوعة من صواريخ «سام» المضادة للطائرات، لتشكل مع الطائرات المطاردة - المقاتلة وأجهزة الرصد والكشف والإنذار والتوجيه العناصر الأساسية لنظام الدفاع الجوي، الذي غطى جبهتي القتال والقواعد الجوية والبحرية ومحاور الطرق والمراكز العسكرية المختلفة الأخرى والمدن والمرافق الأساسية في البلاد.

ومثلما فاجأت الطائرات الإسرائيلية القوات الجوية المصرية في حرب ١٩٦٧، فاجأت الطائرات المصرية والسورية القوات الجوية الإسرائيلية في حرب ١٩٧٣. واستطاعت أن تحبط في مرحلة الهجوم محاولات القوات الجوية الإسرائيلية استعادة السيطرة الجوية وفتح ثغرات في الحقل الراداري تنفذ منها إلى خطوط القتال والقواعد الجوية وغيرها من المواقع.

لقد تسلحت القوات المصرية والسورية بصاروخ «سام - ٧» ضد الطائرات المحلقة على ارتفاعات جد منخفضة، وبصواريخ «سام - ٢» و«سام - ٣» و«سام - ٦» ضد الطائرات المحلقة على ارتفاعات متوسطة وعالية. وإلى جانب هذه الصواريخ، تسلحت وحدات الدفاع الجوي بمدافع مضادة للطائرات وخصوصاً من عيار ٢٣ ملم ثنائية المواسير، والمدافع ذاتية الحركة رباعية المواسير والمزودة برادار للتوجيه والمعروفة باسم «شيلكا».

ولقد استخدمت القيادات العربية، السياسية والعسكرية، أساليب الخداع والتمويه والتضليل والحيلة لخدمة الغرض العسكري الاستراتيجي في المفاجأة. ومن أبرز التدابير التي طبقتها تلك القيادات: (أ) تسريب الأخبار والتعليقات إلى وسائل الإعلام الأجنبية عن

---

(٢٤) حاييم هرتزوغ، حرب يوم الغفران، ترجمة مجلة فلسطين المحتلة (د.ت.)، ص ٣٥٦ - ٣٥٨.

ضعف القوات المسلحة، وحاجتها إلى الأسلحة والذخائر، وعدم قدرتها على مباشرة القتال، وضعف منظومة الدفاع الجوي؛ (ب) متابعة إرسال المبعوثين الدبلوماسيين إلى الخارج لشرح وجهة النظر العربية والتأكيد على تحرير الأراضي المحتلة بالطرائق السلمية وفق ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها؛ (ج) الإعلان عن زيارات لشخصيات دولية قادمة إلى مصر وسوريا؛ (د) تسريح مجندين من الخدمة، مثلما فعلت مصر حين سرحت ٢٠ ألف مجند قبل بدء الحرب بيومين.

لقد اشتركت في تنفيذ خطة الخداع مختلف أجهزة الدولة المختصة، وخصوصاً وزارات الدفاع والإعلام والخارجية. وقد تولّت وزارتا الإعلام والخارجية الإدلاء بتصريحات والقيام بأنشطة دبلوماسية تهدف جميعها إلى التركيز على العمل الدبلوماسي، وخصوصاً في منظمة الأمم المتحدة والمحافل الدولية. أما في المجال العسكري فقد هدفت خطة الخداع إلى الإيحاء للعدو بأن القوات المسلحة تواصل تدريباتها العادية لرفع كفاءتها القتالية، وذلك من خلال إجراء المناورات، وتحريك القوات في اتجاهات مختلفة وثانوية، وتغيير مواقع تمركزها، وتنقيل المعدات والتجهيزات في اتجاهات متعاكسة. وقد أعطت خطة الخداع الاستراتيجي ثمارها حينما لم تستطع أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية والأجنبية التأكد من تصميم مصر وسوريا على شن الحرب، أو من ساعة بدئها.

وقد حققت المفاجأة العربية النتائج التالية: (أ) إرباك القيادات العسكرية الإسرائيلية في جميع المستويات، ومنعها من العمل المباشر أو رد الفعل السريع؛ (٢) تأخير العدو في تعبئة قواته الاحتياطية وحشدها لمواجهة الهجوم العربي؛ (٣) تنفيذ المرحلة الأولى الصعبة من الهجوم، وهي عبور قناة السويس واقتحام خط الدفاع الاسرائيلي في الجولان، وتدمير التحصينات الدفاعية المعادية.

وفي مقابل الخطة العربية التي كانت تقوم على مبدأ المفاجأة وعامل الخداع والتمويه، لم يغب عن بال القيادة العسكرية الاسرائيلية قط احتمال قيام مصر وسوريا بالهجوم على القوات الاسرائيلية في سيناء والجولان. ولقد خططت القيادة الاسرائيلية للدفاع وصدّ الهجوم، وأجرت تدريبات على ذلك[٢٥]. وفي الوقت نفسه لم تكن تعوز السلطات الاسرائيلية، في أثناء الأسابيع التي سبقت حرب ١٩٧٣، معلومات عن التحركات العسكرية على الجبهتين السورية والمصرية، بشكل يتجاوز ما كان مألوفاً فيها. بل يعترف الاسرائيليون أنهم كانوا على بيّنة تامة من الحشود السورية والمصرية، والتدريبات الواسعة التي كانت تقوم بها القوات العربية. ولكن الذي غاب عن علمهم هو «قرار الحرب» العربي.

«في مجال المخابرات العسكرية، تعلمنا أن المسألة لا تكمن في عملية جمع المعلومات حول استعدادات الجيوش العربية. فالواقع أنه توافرت لدى جيش الدفاع الاسرائيلي كافة المعلومات اللازمة في شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣. ولقد أمكن للعرب تحقيق المفاجأة ليس بسبب افتقارنا لمعلومات موثوقة أو مخابرات كفوءة، بل

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٨.

بسبب القصور في التقدير وفي حس التأويل، وعدم كشف نيات العدو. وأسوأ ما في الأمر هو عدم تأويل هذه النيات بشكل صحيح. هذه هي العوامل الرئيسية التي أدت إلى نجاح المفاجأة»[٢٦].

وهكذا لم يكن العمل العسكري العربي مفاجأة مطلقة أو كاملة للعدو، ذلك أن المعلومات التي تجمّعت لدى دوائر الاستخبارات الاسرائيلية دفعت القيادة إلى اتخاذ بعض التدابير، منها أن وزير الدفاع موشي ديان وضع الجيش الاسرائيلي في حالة استنفار قبل بدء الحرب بنحو عشرة أيام. وغدا جاهزاً للعمليات وفي حالة استعداد قصوى منذ ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣[٢٧].

لقد ساهم شعور القيادة الاسرائيلية بالثقة الكبيرة بالذات وسوء تقويم القدرات القتالية العربية، والاستهانة بالإرادة السياسية العربية، في حجب الرؤية السليمة والنظرة النافذة لدى القيادات السياسية والعسكرية الاسرائيلية. وهو ما جعل هذه القيادات تعجز عن إدراك أبعاد التحركات المختلفة التي نقلتها إليها صور الأقمار الصناعية الأمريكية، وطائرات الاستطلاع، وتقارير الاستخبارات الاسرائيلية والأمريكية والغربية، كما جعلها لا تحسن تحليل هذه المعلومات وتفسيرها واستقراءها.

لقد اعتمدت القيادة الاسرائيلية في مذهبها دائماً على أساس أن تكون أزمّة المبادأة والمفاجأة بين يديها. وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت القيادة الاسرائيلية تقع في دوامة الاضطراب والارتباك عندما تأكدت في فجر يوم ٦ تشرين الأول/ اكتوبر أن مصر وسوريا ستبدآن القتال في اليوم نفسه. وبدلاً من أن تقوم اسرائيل بتوجيه الضربة الأولى، وجدت نفسها تتلقى هذه الضربة، وتخوض معركة حدّد العرب زمانها، وانتزعوا منها أزمّة المبادأة والمفاجأة.

لا ريب في أن المفاجأة التي حققتها القوات العربية في حرب ١٩٧٣، وهي مفاجأة استراتيجية وعملياتية وتكتيكية في آن واحد، لم تكن غاية بحد ذاتها، بقدر ما كانت وسيلة لتحقيق أهداف عدة، نفسانية واستراتيجية وعملياتية وتكتيكية. وما يهمنا في المجال العملياتي، هو أن المفاجأة قصدت إلى: (أ) استثمار فترة عدم وجود قوة ضاربة اسرائيلية، وهي فترة جد قصيرة، بسبب أن القوات الاحتياطية الاسرائيلية لن تكون معبأة ساعة بدء الهجوم. وقد يسّر هذا الأمر للقوات العربية اختراق الدفاعات الاسرائيلية وتحرير جزء من الأراضي؛ (ب) تعطيل الاستراتيجية الاسرائيلية الثابتة بشأن القتال على خطوط داخلية؛ (ج) إضعاف القوة الاسرائيلية، براً وجواً، بتقسيمها على جبهتين في آن واحد؛ (د) زيادة نسبة تفوّق القوات العربية المهاجمة على القوات الاسرائيلية واستثمار هذه النسبة التفوقية إلى أقصى

(٢٦) المظاهر العسكرية للصراع العربي الاسرائيلي، الندوة الدولية حول حرب تشرين، القدس، ١٩٧٥، ترجمة جبرائيل بيطار، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، اللواء أليعازر، ص ٣٢٣ - ٣٢٤.

(٢٧) د.ك. باليت، الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة: العودة إلى سيناء، ترجمة طلال كيالي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٥١.

حد ممكن، وخصوصاً أنها ستنقص في إثر تعبئة القوات الاحتياطية الاسرائيلية وحشدها.

أدت المفاجأة، وخصوصاً في المرحلة الأولى من الحرب، إلى تحقيق جميع هذه الأهداف العملياتية. وحتى يستمر استثمار الأهداف المحققة من المفاجأة، كان من الضروري، بادىء ذي بدء، أن يستمر تحقق هدفين منها على الأقل، هما: منع القوات الاسرائيلية من القتال على خطوط داخلية، وإشغالها على الجبهتين معاً في آن واحد. ولقد دلّت وقائع الحرب على أن الأهداف المحققة المذكورة بدأت تضيع واحداً بعد الآخر، بسبب توقف الهجوم الاندفاعي المصري في اليوم الثالث من القتال، وهو ما أتاح لإسرائيل الاستفادة من ميزة القتال على خطوط داخلية، والتركيز على جبهة، هي الجبهة السورية، ثم الانتقال إلى الجبهة المصرية، لتخترقها في ثغرة الدفرسوار.

خامساً: الدفاع - الهجوم

عانت اسرائيل في حرب ١٩٧٣ الاضطراب الذي حدث بين استراتيجيتها الدفاعية - الهجومية وبين الوقائع الجديدة والمفاجئة التي جاءت بها الحرب، وخصوصاً في أيامها الأولى. ذلك أن اسرائيل لم تتبنّ الدفاع الصرف كنظرية وحيدة واجبة الاتباع والتطبيق، وإنما اعتمدت على نظرية «الحدود الآمنة» و«الردع» و«الحركة» و«الهجوم». واكتفت بأن عدّت الدفاع أسلوب قتال موقت فرضته الظروف الناجمة عن حرب ١٩٦٧. واستمرت اسرائيل، في مقابل ذلك، في الاعتماد على الثنائي «الدبابة - الطائرة» كسلاح حاسم للنصر. وقد حدث في الأيام الأولى من حرب ١٩٧٣ على الجبهتين المصرية والسورية، أن قامت الدبابات الاسرائيلية بشنّ هجمات معاكسة على القوات المصرية والسورية، تطبيقاً لأسلوبها القتالي في الهجوم المدرع الخاطف المارق. وقد بدأت هذه الهجمات المعاكسة بسرايا الدبابات، ثم بالكتائب، ثم بألوية كاملة، ولكنها فشلت جميعها، ومنيت الوحدات المهاجمة بخسائر. وفوجىء قادة الدبابات بالجنود العرب يصمدون أمام الدبابة عن قرب، ويقذفونها بالصواريخ. وما لقيه أحد طرفي الثنائي، وهو الدبابة، على الأرض، من مصير، لقيه الطرف الآخر من الثنائي، وهو الطائرة، في الجو. فقد أسقطت وسائل الدفاع الجوي عدداً كبيراً من الطائرات.

كان من الطبيعي، في إثر حرب ١٩٦٧، أن يبرز مفهوم الدفاع في اسرائيل، ويأخذ حيزاً في خطط العمليات، طالما أن مبدأي «الحركة» و«الهجوم» ومفهوم «الردع» كانت مسيطرة وموجودة. وقد تجسّد مفهوم الدفاع، في الناحية العملية، بخطين دفاعيين، أقيم أحدهما على الضفة الشرقية لقناة السويس، وأقيم الثاني في الجولان. وفي الوقت نفسه، جاء مفهوم الدفاع هذا منسجماً مع «الجيش النظامي الصغير» الذي يقوم في اسرائيل في غير أوقات الحرب والطوارىء. ولكن اسرائيل جعلت هذا الدفاع «الثابت» مرناً، وزودته بـ «هجوم متحرك»، إذ حشدت خلف الخطين قوات مدرعة وآلية، مهمتها سد الثغرات التي قد يفتحها أي هجوم عربي، وصد هذا الهجوم ومشاغلته، ريثما تتم تعبئة القوات الاحتياطية وسوقها إلى

ساحة القتال. غير أن الهدف الذي بُني من أجله هذا التنظيم الدفاعي أخذ يتطور، شيئاً فشيئاً، وبمرور الزمن، وتحت تأثير عوامل عدة، ليصبح أكبر مما يستطيع هذا التنظيم الدفاعي تحقيقه أو بلوغه. إذ نشأ ميل إلى اعتبار التنظيم الدفاعي قادراً على مواجهة عمليات هجومية واسعة. وبرز رأي يقول إنه يكاد يكون من المستحيل احتلال أي حصن للجيش الاسرائيلي على الضفة الشرقية لقناة السويس[٢٨]. ووصف الجنرال اسحاق رابين، رئيس الأركان في حرب ١٩٦٧، خط التحصينات على الضفة الشرقية لقناة السويس بأنه يشكل أفضل خط دفاعي يمكن وجوده بين القاهرة وتل أبيب[٢٩].

وفي جميع الأحوال، ومهما كان الحيز الذي احتله المفهوم الدفاعي وتطبيقاته، كبيراً أو صغيراً، في خطط العمليات الاسرائيلية، فإن المفهوم الاستراتيجي لتلك الخطط كان يستند إلى الدفاع منطَلَقاً للهجوم والمناورة الهجومية. وهذا ما يفسر تلك العمليات الهجومية الاختراقية التي قامت بها القوات الاسرائيلية على الجبهتين المصرية والسورية في المرحلة الثانية من حرب ١٩٧٣. ذلك أن هذه العمليات الهجومية لم تكن بنت ساعتها، ولا وليدة الظروف الآنيّة التي كانت سائدة في الجبهتين حينذاك، وإنما كانت تطبيقاً لخطط كانت قد وضعت في خلال المدة ما بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، وقدرت لها القوات والمعدات اللازمة، وأجريت عليها الاختبارات والتدريبات حتى بلغت الدرجة المطلوبة من الكفاءة.

ويمكننا النظر إلى «عملية الغزالة ـ ثغرة الدفرسوار» في الجبهة المصرية، على أنها تجسيد لعملية هجومية مقررة، تضمنتها خطط العمليات التي أقرّت في المدة ما بين الحربين، وجرى التدّرب عليها، وأعدّت لها جسورها وزوارقها، وانتقي لها مكان العبور، وحدّدت المنافذ فيه، والمسالك إليه، ووضع عليها اشارات وعلامات من الآجر (القرميد)، ومهّدت ساحة تتجمع فيها الآليات والقوات. وقد تم ذلك كله قبل الحرب.

لقد دُفع بالجيش الاسرائيلي إلى حرب ١٩٧٣، وهو في بنيته وتنظيمه هجومي، فوجد نفسه في وضع دفاعي. وهذا هو التناقض الجوهري الذي عاناه هذا الجيش في الحرب المذكورة: «وكل من رأى القوات السورية تجتاح هضبة الجولان، وتصل حتى سفوحها الغربية، لا يستطيع أن يكون جاداً في قوله إن خط الدفاع في مرتفعات الجولان قد حقق الهدف منه. والفارق بين هذا الخط وخط بارليف، هو أننا سمعنا أقل عن سقوط مواقعه، ولكنه، كخط بارليف، فشل في المهمة التي أنشىء من أجلها، ولم يمنع هجوم العدو»[٣٠].

سادساً: المناورة

كانت المناورة بالحركة والنيران في حرب ١٩٧٣ محدودة في أيامها الأولى، فلم تظهر في معاركها حركات الالتفاف والتطويق الواسعة. وما ذلك إلا لسبب محدودية الهدف في الجبهة

---

(٢٨) جريدة معاريف الاسرائيلية، ١٩٧١/١١/٣.

(٢٩) جريدة دافار الاسرائيلية، ١٩٧١/٩/٤.

(٣٠) جريدة معاريف، ١٩٧٤/٨/١٥.

المصرية، ومحدودية المكان في الجبهة السورية. فعلى الجبهة الأولى كان لا بد، لاقتحام خط بارليف، من أن يكون الهجوم جبهياً لفتح الثغرات وتدمير الحصون. ثم جاء موعد «الوقفة التعبوية» في اليوم الثالث من القتال، حيث توقف الهجوم المندفع عند آخر خط للمظلة الصاروخية. وحينما قررت القيادة استئناف الهجوم بعد ستة أيام من الوقفة، صدت القوات الاسرائيلية ذلك.

شهدت جبهة سيناء عمليات «يد طويلة»، قامت بها وحدات المغاوير المصرية في عمق سيناء. فقد استطاعت هذه الوحدات المحمولة جواً أن تنفذ عمليات ضد مؤخرات القوات الاسرائيلية، وتبعث فيها الفوضى والاضطراب. فإلى جانب الكمائن التي نصبتها، والألغام التي زرعتها، كان أثرها النفسي في صفوف العدو ذا أهمية كبيرة. فقد أدت هذه العمليات، التي هي جزء من المناورة الواسعة، عوناً كبيراً في مرحلة عبور القناة.

كانت طبيعة الأرض في هضبة الجولان، وضيق الجبهة، وكثافة القوات المحتشدة، عوامل حدّت من اتساع مناورة القوات السورية. ومع ذلك فقد شهد القتال في الجولان، في الأيام الأولى من الحرب، قيام الوحدات السورية بأعمال الالتفاف على بعض المواقع والحصون الاسرائيلية. ولم تدم هذه المرحلة طويلاً، إذ انتقلت القوات السورية بعدها من الهجوم إلى الدفاع.

هذا في الجانب العربي. أما في الجانب الاسرائيلي، فقد كانت القوات، في المرحلة الأولى من القتال، في وضع دفاعي. وهي لم تستطع في جبهة سيناء أن تقوم بأية مناورة واسعة، أو حركة التفاف وتطويق، إلا بعد أن نقلت القتال إلى الضفة الغربية من القناة، حيث سمحت لها رقة الدفاع المصري، والتأخر في سد الثغرة وصدّ القوات المتدفقة منها، وطبيعة الأرض، بأن تقوم بمناورة التفاف واسعة، لتطويق الجيش الثالث المصري، والوصول إلى مياه خليج السويس عند «الأدبية».

ومثلما جرى في جبهة سيناء، استطاعت القوات الاسرائيلية في الجبهة السورية أن تتخلص، قليلاً، من عامل ضيق الجبهة، وطبيعة الأرض، لتقوم بحركة التفاف ضيقة في «جيب سعسع».

سابعاً: الثنائي «الدبابة ـ الطائرة»

شهد الجيش الاسرائيلي فيما بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ تطوراً في تسليحه وتدريبه وتنظيمه، مستنداً إلى الخبرات التي اكتسبها، والتجارب التي تمّت فيه مبادىء الحركة والمناورة وسرعة الحشد، والقدرة على حل مشكلات القيادة والسيطرة والتموين والصيانة.

غير أن هذا التطور لم يمتد إلى جميع أساليب القتال، بسبب شعور الثقة الذي ساد أجواء القيادات ونفوس القادة، وما صحبه من شعور بالاستهانة بقوة الخصم وقدرته القتالية. ومثال ذلك أن أساليب قتال الدبابات في حرب ١٩٧٣ لم تتجاوز الخبرات والتطبيقات التي

شهدها الثنائي «الدبابة ـ الطائرة» في حرب ١٩٦٧، والتي كانت تستخدم أساليب الحرب الخاطفة، فتخرق الخط الدفاعي المعادي بهجوم مدرع كثيف، مستند إلى تكتيك الاقتحام بالنار والحركة، ومدعوم بحماية الطائرات ونيرانها، دونما حاجة ماسة إلى دعم مدفعي كبير، إذ تتولى الطائرات قصف مواقع المدفعية والمدرعات المعادية، وتقدم للقوات المهاجمة مساندة نارية قريبة ومباشرة. حتى إذا تم الخرق، اندفعت القوات المهاجمة إلى عمق مسرح العمليات، مطوقة مواقع القوات المدافعة، وقاطعة خطوط مواصلاتها، ومدمرة مراكزها القيادية والإدارية. ولم تكن الدبابات مصحوبة، بالضرورة الحتمية، بالمشاة الميكانيكية، إذ إن ظروف الانهيار المعنوي والمادي الذي أصاب القوات العربية في حرب ١٩٦٧ سهّلت على القيادة الاسرائيلية دفع المدرعات إلى أقصى مدى ممكن في عمق مسرح العمليات، حتى لو أدى إلى أن تقاتل وحدها، مدعومة دائماً دعماً مباشراً بنيران الطائرات، كلما استدعى تقدمها السريع ذلك[٣١].

وفي الوقت نفسه، شهدت الجيوش العربية، في المدة بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ تقدماً كبيراً في تنظيمها وتدريبها وتسليحها، وتكاملت بنيتها القتالية في مختلف النواحي، وازدادت قدرتها على مواجهة الاستراتيجيات والتكتيكات التي استخدمتها اسرائيل في الحروب السابقة. وكانت حرب الاستنزاف (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠) ميداناً رحباً لخبرات وتجارب ثمينة أحسنت الجيوش العربية الاستفادة منها.

ومن أهم هذه الدروس المستقاة، قدرة الأسلحة المضادة للطائرات، وتلك المضادة للدبابات، على الحد كثيراً من قدرة الوسيلة الاسرائيلية الضاربة «الدبابة ـ الطائرة».

ولقد أدرك الفكر الاستراتيجي العربي أن مشكلته في أية حرب قادمة مع اسرائيل تتجسد في إبطال مفعول الثنائي «الدبابة ـ الطائرة». وقد توصل الفكر العربي إلى الحلول الآتية: (١) بناء مظلة صاروخية تشلّ قدرات أحد طرفي الثنائي، وهو الطائرة؛ (٢) حشد كميات كبيرة من الأسلحة المضادة للمدرعات، لشلّ الطرف الثاني من الثنائي، وهو الدبابة؛ (٣) تحقيق مفاجأة استراتيجية تبغت العدو، وتشتت مداركها وطاقاته وتبلبل قراراته، وتجعل حشد القوات الاحتياطية غير ذي جدوى كبيرة، أو غير ذي تأثير كبير في مصير المعركة.

وفي الوقت نفسه، استغل الفكر الاستراتيجي العربي الوضع الذي نجم عن تجميد الحركة العملياتية للجيش الاسرائيلي، بسبب تبنيه أسلوب خط الحصون الدفاعي المتجسد في خط بارليف. ذلك أن تحصينات هذا الخط المحاذية لقناة السويس منعت اسرائيل من استخدام السلاح المفضل لديها، وهو سلاح المدرعات، فالتحصينات والتصاقها بالقناة لم تكن لتسمح باستخدام المدرعات. وحينما عبرت القوات المصرية القناة واقتحمت «خط

(٣١) محمود عزمي، القوات المدرعة الاسرائيلية عبر أربع حروب، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥)، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

بارليف» استغلت هذه الحالة. فقد كانت معركة الساعات الأولى، وهي معركة «وطء القدم» والعبور والاقتحام، خالية من المدرعات.

لقد وجدت القيادة العربية الوسيلة المناسبة في الثلاثي المتكامل «جندي المشاة ـ الصاروخ م/د ـ الصاروخ م/ط». فزودت وحدات المشاة بأعداد كبيرة من الصواريخ «آر. بي. جي ـ ٧»، ووحدات الصواريخ المضادة للدبابات بصواريخ «ساغر وسنابير» المحمولة على عربات مصفحة. أما ضد الطائرات، فقد كانت قواعد الصواريخ أرض ـ جو، وتلك الصواريخ المحمولة ضد الطائرات المحلقة على ارتفاعات واطئة، كفيلة بردع الطائرة عن العمل مع الدبابة بحرية وسيطرة جوية. ولقد أدت هذه الوسائل إلى تعطيل الثنائي «الدبابة ـ الطائرة» عن أن يعمل بكفاءة واقتدار، وإلى حرمان القيادة الاسرائيلية ـ في المرحلة الأولى من حرب ١٩٧٣ ـ من أن تقرن وتجمع في عملياتها بين قوة النار وسرعة الحركة وعنف الصدمة وطول الذراع الضاربة، باستخدامها الثنائي «الدبابة ـ الطائرة».

لم يقتصر مجال التجديد في الصراع ضد الدبابة على الجانب العربي. فقد استخدم العدو الاسرائيلي أسلوباً جديداً في مواجهة الدبابات العربية، حينما استعمل الطائرات العمودية المسلحة بصواريخ «جو ـ أرض»، وهو أسلوب ابتكرته الولايات المتحدة الأمريكية، وزودت اسرائيل بالطائرات العمودية والصواريخ «جو ـ أرض». وقد أدى هذا الأمر إلى إلحاق الخسائر بالمدرعات العربية في الجبهتين المصرية والسورية.

ثمة ظاهرة أخرى برزت في حرب ١٩٧٣، وهي تتعلق بالتعاون بين الطائرة والدبابة. فقد كان الأسلوب التقليدي الذي تتبعه القيادة الاسرائيلية يتجسد بصورة عامة، في تولي الطائرة دعم القوات البرية (دبابات ومشاة ميكانيكية)، وتدمير المقاومات المعادية، وفتح الطريق أمام الدبابات لتتقدم بسرعة في عمق ترتيب العدو. غير أن هذا الأسلوب التقليدي لم يكن تطبيقه ممكناً في حرب ١٩٧٣، بعد أن استطاعت شبكات الصواريخ شلّ عمل الثنائي «الدبابة ـ الطائرة». وهنا وجدت القيادة الاسرائيلية أن آليتها الحربية مهددة بالعطب، إذا ما تمسكت بالمفهوم التقليدي للقتال، أو أصرّت على ضرورة تطهير الأرض من الجو قبل التقدم، فلجأت إلى تدبير أعاد إلى الآلة الحربية حرية العمل. ويتمثل هذا التدبير في تطهير الجو من الأرض، أي في تدمير قواعد الصواريخ المضادة للطائرات بهجوم أرضي، بحيث تحصل الطائرات على ممر أمين مفتوح في الجو يسمح لها بحرية العمل، والعودة إلى أسلوب تطهير الأرض من الجو عند متابعة التقدم.

طبق العدو هذا الأسلوب في ثغرة الدفرسوار، التي بدأت بإغارة مدرعة على الضفة الغربية للقناة، كان من نتائجها تدمير قواعد الصواريخ وإعطاء الطائرات الاسرائيلية ممراً ضيقاً آمناً لبدء العمل. ولقد وجدت الطائرات الاسرائيلية في بداية الأمر صعوبة بالغة في المرور عبر هذا الممر، ولكنها استطاعت، رغم ذلك، مساعدة القوة البرية على توسيع الممر الجوي من الأرض. ولما اتسع الممر، وأخذ سلاح الجو الإسرائيلي حرية العمل الكافية، بدأت طائراته مهمتها في تطهير الأرض أمام القوات البرية التي نفذت مناورة نصف المروحة باتجاه الجنوب.

ثامناً: القوات الجوية والدفاع الجوي

في المدة بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، استخلصت الجيوش العربية، وخصوصاً الجيشين السوري والمصري، درساً هاماً، جوهره أن القوة الجوية والدفاع الجوي عنصران رئيسان في المعركة القادمة، سواء كانت تلك المعركة هجومية أو دفاعية، وأنه لا بد من إعادة بناء هذين الصنفين من القوات المسلحة على أسس جديدة، تسليحاً وتدريباً وتكتيكاً. وفي الطرف المقابل، تيقّنت اسرائيل أن القوات الجوية سلاح حاسم، وأنها، مع الدبابات، لا تزال الذراع الضاربة في ميدان المعركة، وفي العمق العربي.

ولقد أدى السلاحان الجويان، المصري والسوري، والقوات الجوية العربية التي اشتركت معهما في حرب ١٩٧٣، جميعها دوراً هاماً وبارزاً في المعركة، يختلف اختلافاً جذريا عن دورها الذي أدته في حرب ١٩٦٧، حين دُمّرت معظم الطائرات العربية وهي على الأرض. فقد استطاعت القوات الجوية العربية في حرب ١٩٧٣، أن تحافظ على وجودها في ساحة القتال، وتقوم بعملها المحدود نسبياً طوال مدة الحرب، فضلاً عن فعلها الدفاعي الأكثر فاعلية في التصدي للهجمات الجوية الاسرائيلية في العمق. وفي المقابل، استمر الطيران الاسرائيلي محافظاً على تفوقه فوق عمق الخطوط الاسرائيلية، ومن ثم لم تتعرقل كثيراً عمليات نقل قواته الاحتياطية البرية إلى جبهتي سيناء والجولان. وكذلك لم تتأثر كثيراً خطوط مواصلات هذه القوات وحركة امدادها بمتطلبات شؤونها الإدارية واللوجستية. وقد تحدد مدى عمليات القوات البرية العربية بمدى فاعلية شبكة الصواريخ المضادة للطائرات، وخصوصاً في سيناء، وهو ما كان له نتائجه على تطور العمليات البرية فيما بعد.

نجحت القوات الجوية العربية، في الدور الذي أدته في الحرب، في تأكيد مقولة جديدة، جوهرها إحباط التفوق الجوي المعادي إحباطاً من الأرض، ذلك أن القيادتين المصرية والسورية عززتا سلاحيهما الجويين، ليتمكّنا من التصدي لسلاح الجو المعادي، وفق نظرية «الطائرة تجابه الطائرة». وفي مقابل تزود القوات الجوية الاسرائيلية بالطائرات الأمريكية، المتطورة، لجأت القوات الجوية العربية إلى تقوية جهاز الدفاع الأرضي بصورة متوازية مع تعزيز الأسراب بالطائرات الحديثة. وأنشأت مصر وسوريا شبكات صواريخ «أرض ـ جو»، استطاعت أن تشيد جداراً دفاعياً مجدياً، اصطدمت به الطائرات الاسرائيلية، وتساقطت عنده، حتى أن ٨٠ بالمئة من الطائرات الساقطة وقعت بفعل الدفاعات الأرضية العربية، في حين سقط ٢٠ بالمئة منها فقط في القتال الجوي.

ومردّ ذلك إلى أن سلاح الجو الاسرائيلي واجه وضعاً جديداً لم يكن مستعداً له، إذ صدمه الاستخدام الكثيف لوسائط الدفاع الجوي العربي، واتساع مسرح الحرب على جبهتين في أقصى الشمال الشرقي وأقصى الجنوب الغربي، وتزايد حجم الواجبات عليه، مع تزايد حاجة اسرائيل إلى حماية سمائها من الضربات التي قد توجهها القوات الجوية العربية إلى عمق الأرض المحتلة، حيث تقوم الكثافة السكانية والمراكز السكنية الكبرى والمنشآت الاقتصادية.

فكان أن عجزت القوات الجوية الاسرائيلية عن الاضطلاع بجميع هذه الواجبات في وقت واحد. وكان الهم الأول لهذه القوات هو أن تدافع عن نفسها ومنشآتها وعن قلب اسرائيل قبل أن تستطيع تقديم الدعم الجوي للقوات البرية والبحرية.

وتميزت حرب ١٩٧٣، في أحد جوانبها، بأنها «معركة الكترونية». وهي المعركة الالكترونية الثانية في التاريخ، وكانت المعركة الأولى هي حرب الاستنزاف بين مصر واسرائيل. وقد استطاعت مصر وسوريا مفاجأة العدو بشبكة من الصواريخ «أرض ـ جو» الموجهة. وقد ضمت هذه الشبكة صواريخ سوفياتية الصنع من طراز «سام ـ ٢» المعدل و«سام ـ ٣» و«سام ـ ٤» و«سام ـ ٦»، و«سام ـ ٧» المحمول بوساطة الأفراد والآليات، ومدافع «شيلكا» ذاتية الحركة. وبهذه الشبكة أمكن تحقيق حماية فعالة متكاملة الأبعاد ضد الطائرات التي تطير على ارتفاعات واطئة ومتوسطة وعالية. وقد فقد العدو الكثير من طائراته في الأيام الأولى للقتال بفضل الصاروخ «سام ـ ٦». وكانت طائراته تحاول المناورة إلى الأعلى لتجنّبه، فتجد أمامها الصاروخ «سام ـ ٢» أو «سام ـ ٣»، كما كانت تحاول المناورة إلى الأسفل، فتجد أمامها الصاروخ «سام ـ ٧» أو نيران المدافع المضادة الموجهة بالرادار من طراز «شيلكا».

وقد بذل العدو أقصى ما يمكنه لاستعادة سيطرته الجوية، واستخدم أحدث ما في الترسانة الأمريكية من أجهزة الكترونية مضادة، مثل الأجهزة المضادة للرادار، وصواريخ «شرايك»، وطريقة بث بالونات أو دفقات حرارية لتضليل صواريخ «سام ـ ٦» و«سام ـ ٧». ولكن لم تؤد هذه الاجراءات إلى نجاح يماثل فعالية هذه الصواريخ، لأن ما استخدم فعلاً لم يعط نتائج جيدة. وقد اضطر العدو إلى الاعتماد بشكل واسع على النصلات، وهي رقائق معدنية أو زجاجية تلقى من الجو ولها خاصية عكس الموجات الرادارية والتشويش عليها. وقد أسرعت الولايات المتحدة، في أثناء الحرب، إلى مد اسرائيل بكميات كبيرة من حزم النصلات، ومن الأجهزة الموزِّعة لها. ولما لم تأت هذه الوسيلة أيضاً بالفائدة المرجوة، لجأ طيارو العدو إلى إطلاق دفقات أو بالونات حرارية لتضليل أجهزة توجيه صاروخي «سام ـ ٦» و«سام ـ ٧» التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء، ثم القيام بمناورات جوية لتجنبها. ورغم أن هذه الوسيلة كانت تنجح أحياناً، فهي كانت تضع الطائرات المعادية في مواجهة وسائط النار المضادة الأخرى.

إضافة إلى أنظمة الصواريخ «أرض ـ جو» الموجهة، استخدمت في الصراع الالكتروني الدائر بين الطائرة الاسرائيلية ووسائل الدفاع الأرضية العربية صواريخ أخرى موجهة تحملها الطائرات هي صواريخ «جو ـ جو» و«جو ـ أرض». كما استخدمت القوات الجوية الاسرائيلية أنواعاً من قنابل الطائرات التكتيكية المزودة بأجهزة ملاحة وتوجيه الكترونية توجهها نحو الهدف. وقد تلقى العدو من الولايات المتحدة في أثناء الحرب عدداً من هذه القنابل، باهظة التكلفة، لقصف الأهداف العربية الأرضية التكتيكية، وهي قنابل «سمارت» بنوعيها: الموجه بأشعة ليزر، والموجه بالتلفزة.

وتنبغي ملاحظة أن جميع هذه الأنظمة والأسلحة المتطورة التي استخدمها العدو، والتي حصل عليها من الولايات المتحدة، من أجل إعادة فرض سيطرته فوق الأجواء العربية، لم تثبت جدواها حتى في حرب الاستنزاف على جبهة الجولان السورية. وبقي نظام «سام ـ ٦» والأنظمة الدفاعية الأخرى المساندة (مثل نظام شيلكا) تحدّ من هذه السيطرة. كما تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع خسائر العدو الجوية في المعدات والأفراد نتيجة كفاءة أنظمة الدفاع العربية وفعاليتها، وفشل إجراءاته الالكترونية المضادة، جعلاه يلجأ إلى استخدام الطائرات الموجهة عن بعد، والتي تطير من دون طيار، لغايات الاستطلاع والتشويش الالكتروني بغية التخفيف من خسائره البشرية. إلا أن الكثير من هذه الطائرات أسقط، ولم يكن استخدامها ذا فاعلية كبيرة[٣٢].

ثبت، في حرب ١٩٧٣، أن الأنظمة الرباعية للمدافع ذاتية الحركة المضادة للطائرات (مثل نظام شيلكا)، التي استخدمتها مصر وسوريا، تستطيع أن تصدّ الهجمات الجوية، عندما تعمل في تشارك منظم مع أنظمة الصواريخ «أرض ـ جو». فعلاوة على ما أنزلته أنظمة المدافع هذه بالطائرات الإسرائيلية من خسائر، فهي أجبرت ما سلم منها على المناورة والمراوغة، واستخدام التشويش الالكتروني بكثافة عالية. وقد حدّ ذلك عدد طلعات الطائرات المعادية، وقلل حجم ذخائرها المحمولة معها، لتفسح مجالاً لأجهزة التشويش. وقد استفادت جيوش كثيرة في العالم من هذا الدرس المستفاد من حرب ١٩٧٣[٣٣].

تاسعاً: القوات البحرية

شهدت حرب ١٩٧٣ تطوراً في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في الميدان البحري. فبعد حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، اللتين كان القتال البحري فيهما جدّ محدود، جاءت حرب ١٩٧٣ بنشاط قتالي بحري متميز. لكن هذا النشاط بقي ضامراً ومختصراً بالنسبة إلى القتال في البر والجو. ويمكن القول إن القتال البحري في حرب ١٩٧٣ كان ثانوياً، وغير مؤثر في ماجريات الحرب ونتائجها.

اقتصر دور القوات البحرية ـ وخصوصاً القوات المصرية والاسرائيلية ـ على الإغارات على بعض الموانىء والقواعد البحرية، والاشتباكات بين القطع البحرية. وكانت المشكلة الرئيسة التي واجهتها اسرائيل في الميدان البحري، هي اغلاق القوات البحرية المصرية، بمساعدة اليمن الديمقراطية، باب المندب، في البحر الأحمر، وخصوصاً أن هذا المخنق البحري يبعد حوالى ٢٣٠٠ كلم من قاعدة إيلات البحرية في خليج العقبة.

وكانت اسرائيل، في إثر حرب ١٩٦٧، قد عززت وجودها البحري عند مضيق باب

---

(٣٢) الموسوعة العسكرية، رئيس التحرير الهيثم الأيوبي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧)، ج ١، ص ٧١٩ ـ ٧٢١.

(٣٣) حسن البدري، التعاون العسكري العربي (الرياض: دار المريخ، ١٩٨٢)، ص ١٢٤.

المندب، بتوثيق علاقاتها بأثيوبيا، بغية حماية مواصلاتها البحرية من خليج العقبة إلى افريقيا وآسيا عبر مضايق تيران وباب المندب. غير أن هذا الشريان الحيوي، بالنسبة إلى اسرائيل، تعرّض للشلل حينما حاصرت البحرية المصرية المرابطة في جزيرة بريم مضيق باب المندب في اليوم الأول من حرب ١٩٧٣، وأغلقته في وجه السفن الاسرائيلية وغيرها من السفن المتجهة إلى ميناء إيلات أو الخارجة منه إلى المحيط الهندي. ولم تدم هذه المحاصرة طويلاً، نظراً إلى قصر مدة الحرب، وإلى الضغوط الدبلوماسية الدولية، وخصوصاً الأمريكية، لفك الحصار، وإلى احتمال تدخل البحرية الايرانية لحماية ناقلات النفط التي تنقل النفط الإيراني إلى ميناء ايلات.

يلاحظ أيضاً أن التفوق الجوي الإسرائيلي أتاح، خارج إطار الدفاع الجوي العربي، قدرة كبيرة لزوارق الصواريخ الإسرائيلية على الحركة الهجومية السريعة في البحر المتوسط، رغم أن معظم العمليات كان يجري في الليل، وذلك لأن الحماية الجوية كانت تكفل لها سبيل مواصلة الانسحاب في خلال النهار دون أن تخشى كثيراً مطاردة الطيران أو البحرية العربيين. واقتصر دور البحرية المصرية على المساندة التكتيكية للقوات البرية في شمالي سيناء، وتنفيذ الإغارات البرمائية بوساطة الوحدات الخاصة، وخصوصاً في البحر الأحمر، والدفاع الفعال عن الموانيء، مثل الاسكندرية وبورسعيد والغردقة وسفاجة.

عاشراً: الوقفة التعبوية

كانت خطة حرب ١٩٧٣ التي أعدّتها القيادتان المصرية والسورية محكمة ومتكاملة ومتقنة، حسبت فيها احتمالات ردود الفعل لدى العدو وأصدقائه، وفي الأمم المتحدة، وخصوصاً مجلس الأمن، اضافة إلى ما اتصفت به الخطة من مرونة لمواجهة ما يطرأ من تطورات في ساحة القتال.

توقفت القوات المصرية عن التقدم في اليوم الرابع للقتال (٩ تشرين الأول/ اكتوبر)، وهو ما لم يكن منظوراً في الخطة المصرية ـ السورية المشتركة، في حين أنه كان مقدّراً في الخطة المصرية. وقد استندت الخطة المصرية في هذا الموقف إلى العاملين التاليين:

١ ـ عدم قدرة القوات تجاوز خط مدى الصواريخ المضادة للطائرات، إذ إن منصّات تلك الصواريخ متمركزة على الضفة الغربية للقناة، ومداها ١٥ كلم، وذلك تجنباً لتعرّض القوات، إذا ما تجاوزت هذا الخط، لضربات طيران العدو.

٢ ـ بدء حرب طويلة المدى زمنياً، من مواقع تتمترس فيها القوات المصرية وتعمل في حماية الصواريخ، في حين تنهك قوات العدو في هجمات مضادة فاشلة وقد شملت خطوط مواصلاتها.

أهمل هذا التقدير أن طبيعة الصراع المسلح العربي ـ الاسرائيلي لا تحتمل حرباً طويلة الأمد، على شاكلة الحروب المحدودة التي تجري في مناطق عدة من العالم. وقد أدى اهمال

هذا العامل الهام جداً إلى تغيّر مجرى الحرب تغيّراً يغاير المجرى الذي انطلقت به وسارت فيه طوال الأيام الثلاثة الأولى من الحرب.

ففي نهاية اليوم الثالث من القتال، كان الموقف العسكري في سيناء متميزاً بمتانة الوضع المصري، إذ بلغ عمق رؤوس الجسور ١٢ ـ ١٥ كلم، وكانت القوات الاحتياطية لا تزال سليمة في أتم استعداد للقتال. في حين كانت القوات الاسرائيلية في وضع سيِّىء قتالياً ومعنوياً، بعد ما أصابها من فشل وخسائر، وبعد اضطرارها إلى اتخاذ الوضع الدفاعي على امتداد حوالى ١٠٠ كلم هي طول جبهة القتال من القنطرة شمالاً حتى السويس جنوباً.

ونظراً إلى أن القيادة الاسرائيلية ركّزت جهدها العسكري على الجبهة السورية، بسبب خوفها من اندفاع القوات السورية التي أشرفت على الحد الغربي لهضبة الجولان، كان الوقت مناسباً لتطور القوات المصرية هجومها فتتابعه في ٩ تشرين الأول/ اكتوبر حتى يصل إلى خط المضايق، لأن ترك العدو من دون ضغط مستمر عليه لم يكن يعني سوى إتاحة الفرصة له ليحوز المبادأة، ولينتقل من الدفاع إلى الهجوم.

وفي حين كان الظرف غير مناسب للعدو في سيناء، وفي حين بلغ الهجوم المضاد الاسرائيلي في الجولان حداً ضاغطاً ليصبح في ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ذا مظهر لنجاح تكتيكي، وخصوصاً بعد أن قصفت الطائرات الاسرائيلية أهدافاً اقتصادية سورية في ٩ تشرين الأول/ اكتوبر، وقصفت دمشق في اليوم التالي، وتابعت قصفها أهدافاً مدنية وعسكرية بعد ذلك؛ في حين كانت هذه هي سمات الموقف العسكري على الجبهتين في اليوم الثالث للقتال (٨ تشرين الأول/ اكتوبر)، قرّرت القيادة المصرية اجراء «وقفة تعبوية»، اختلف القادة في شأنها، وفي محاسنها ومساوئها. ففي حين لم يوافق رئيس هيئة العمليات عليها[٣٤]، رفض رئيس الأركان فكرة تطوير الهجوم شرقاً[٣٥].

لقد حدث، بعد العبور الظافر وتقدم القوات المصرية في سيناء، أن أصيبت القيادة الاسرائيلية بالارتباك، وظهر الارتجال على قراراتها، واختلف القادة حول أفضل الاجراءات الواجب اتخاذها. وكان الموقف، من الناحية العسكرية والمعنوية، مهيئاً لتتابع القوات المصرية اندفاعها في عمق سيناء، لاستثمار النصر، ومطاردة فلول العدو، واحتلال خطوط أفضل وأعمق، كممرات متلا والجدي، كمرحلة أولى نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي من الحرب، وهو تحرير كامل سيناء. ولكن قرار القيادة المصرية فرض على هذه القوات المنتصرة الوقوف في مواقعها، وجاء هذا القرار مخالفاً لخطة الحرب المصرية ـ السورية المشتركة.

---

(٣٤) يقول المشير محمد عبد الغني الجمسي، وكان يومذاك رئيساً لهيئة العمليات، أنه ناقش القائد العام الفريق الأول أحمد اسماعيل بتاريخ ٩ تشرين الأول/ اكتوبر، مرتين مؤيداً ضرورة «استغلال الموقف لتطوير الهجوم شرقاً طبقاً للخطة دون أن نتوقف طويلاً حتى نحرم العدو من فرصة تدعيم مواقعه أمام قوات الجيشين [أي الثاني والثالث]. وهذا يعني أن استئناف الهجوم يتم في الظرف الأفضل لنا والأسوأ للعدو». الجمسي، «مذكرات،» كل العرب (١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩).

(٣٥) المصدر نفسه. ورئيس الأركان هو الفريق سعد الدين الشاذلي.

في هذه الأثناء، وحين كانت القوات السورية تصدّ الهجوم المضاد الإسرائيلي، أخذت القيادة السورية تطالب القيادة الاتحادية في القاهرة، بالحاح، بتطبيق الخطة المشتركة بتطوير الهجوم باتجاه الممرات، بغية تخفيف الضغط العسكري الاسرائيلي على الجبهة السورية، وذلك باستغلال الموقف الناشىء من تركيز العدو جهوده على الجبهة السورية. كما طلبت سوريا من القيادة الاتحادية تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه بين الجانبين، بشأن قصف الأهداف الاسرائيلية في العمق، في حال تعرّض إحدى المدن المصرية أو السورية للقصف الاسرائيلي[٣٦]. ولكن الجبهة السورية ظلت تقاتل وحدها، ولم يصدر عن الجانب المصري أية بادرة تنسجم مع الخطة المشتركة للقيادة المصرية ـ السورية، بضرورة متابعة التقدم إلى الممرات، لتساعد على تخفيف الضغط الشديد على الجبهة السورية، التي كانت تتحمل وحدها ثقل الهجوم المضاد الاسرائيلي بمختلف أنواع الأسلحة الجوية والبرية والبحرية.

استمرت «الوقفة التعبوية» من ٩ إلى غاية ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. وقد اتضح، فيما بعد، أن القرار السياسي المصري بالتوقف لم يكن وليد ساعته، بل جاء تنفيذاً لتخطيط مسبق أخفاه الجانب المصري عن القيادة السورية في مرحلة التخطيط للحرب، وكنا قد ذكرنا ما كتبه رئيس أركان القوات المسلحة المصرية في هذا الشأن.

طلبت القيادة السورية من القيادة الاتحادية في القاهرة أن تنفذ القيادة المصرية الخطة المشتركة المقرّرة. «وكان السوريون يرون أن الهجوم المصري يجب أن يستمر إلى أن تصل القوات المصرية إلى الممرات، وتكون القوات السورية قد وصلت عندئذ عند نهر الأردن وبحيرة طبرية لاستغلال نجاحها في التقدم نحو الناصرة. وعندها ـ عندها فقط ـ يمكن أن يكون لفترة الوقفة التعبوية ما يبررها [. . .] ولربما كان شبح الهزائم السابقة هو سبب احجام من كانوا يتولّون القيادة عن الإقدام على أية خطوة تتسم بالمغامرة، وقد يكون السبب أن سلامة الجيش أهم في نظرهم من محاولة استغلال أي درجة غير مرئية من النجاح. وأياً كان السبب فقد كانت هناك في الفترة ما بين يوم ٨ اكتوبر ويوم ١٠ اكتوبر فرصة وضاعت»[٣٧].

لقد وجهت القيادة السورية عدة رسائل إلى القيادة الاتحادية تذكرها بواجب القوات المصرية في استئناف الأعمال القتالية ومتابعة الهجوم. «وقد اتسمت الرسالة الثالثة عشرة من الرسائل التي بعثت بها دمشق تناشد فيها مصر العمل على تخفيف الضغط الاسرائيلي عنها بقدر أكبر من الحدة. وكجزء من الاستجابة لهذه النداءات صدرت الأوامر يوم ١٤ اكتوبر إلى قائدي الجيشين الثاني والثالث ببدء هجوم في الاتجاه الشرقي، يستخدمان فيه القوات المدرعة، واستخدام قوات المشاة في الدفاع عن نقط الارتكاز التي تمّ الاستيلاء عليها عند القناة [. . .] ولمجرد أن بدأت المدرعات المصرية تقدمها في الساعات الأولى من صباح يوم الأحد (١٤/١٠)، وابتعدت عن الغطاء الذي توفره لها وسائل الدفاع الجوي، أصبحت هدفاً للضربات الاسرائيلية من الجو. كذلك فإن الأسلحة المضادة للدبابات والقذائف المحمولة بطائرات الهليكوبتر التي كانت

---

(٣٦) تمّ الاتفاق أثناء وضع خطة العمليات المشتركة على أن تحتفظ القيادة الاتحادية بالقاذفات الاستراتيجية (نوع: تو ـ ١٦) في الاحتياط، كقوة رادعة، وعلى أن تستخدم في توجيه ضربات جوية انتقامية على الأهداف الاستراتيجية في مدن العدو، في حالة تعرض إحدى المدن المصرية أو السورية إلى قصف جوي من قبل سلاح الطيران الاسرائيلي.

(٣٧) محمد حسنين هيكل، **الطريق إلى رمضان**، نقله إلى العربية يوسف الصباغ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٥)، ص ١٩٤.

اسرائيل قد تسلمتها أخيراً من أميركا استطاعت أن تلحق أضراراً شديدة بالدبابات المصرية [...] وقد استطاعت دقة تصويب القذائف المضادة للدبابات التي وصلت حديثاً إلى ميدان القتال أن توقف تقدم القوات المصرية على مسافة تراوح بين ١٢ و١٥ كيلومتراً من نقطة بدايته، مع تكبيدها خسائر كبيرة. وتلقت الوحدات المصرية المهاجمة بعد ذلك أمراً بالتراجع إلى الخطوط التي بدأت منها الهجوم»[٣٨].

وهكذا فإن اصرار القيادة السورية على تطبيق الخطة المشتركة، اضطر القيادة المصرية إلى استئناف العمليات الهجومية صباح يوم ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر، في ظروف وأوضاع ثبت أنها لم تكن مناسبة. فقد أضاعت القيادة المصرية في أيام الوقفة التعبوية (٩ ـ ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر) زمام المبادرة. ونتج من ذلك تمكين القيادة الاسرائيلية من إعادة تنظيم قواتها، وتعويض خسائرها بأحدث الأسلحة والمعدات الأمريكية التي بدأت تأخذ مواقعها في ميدان القتال في خلال مدة الوقفة التعبوية.

وإذا كان هجوم ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر جاء استجابة لطلب سوري، فإن القيادة المصرية اعتبرته مرحلة ثانية من مراحل القتال وتحرير سيناء، فقد هدفت منه إلى تعميق الشريط المحدد على الضفة الشرقية حتى يبلغ ٣٠ كلم تقريباً، أي حتى المداخل الغربية لممري متلا والجدي، إضافة إلى أن هذا التعميق يسمح للقوات المصرية بتحرير الطريق العرضي الموازي للقناة، الذي كانت القوات الاسرائيلية قد أنشأته ليمد خط بارليف بالمؤن والأسلحة والذخائر، وليوفر لتلك القوات حرية الحركة لشن الهجوم المضاد[٣٩].

وقد رأت القيادة المصرية يومذاك أن استئناف العمليات الهجومية بعد يوم ٨ تشرين الأول/ اكتوبر يعرض القوات المهاجمة للخروج من «غطاء صواريخ الدفاع الجوي المتمركزة غربي القناة، ويعرضها بالتالي لضربات العدو الجوية، التي لوحظ ازدياد شدتها وكثافتها ابتداء من ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر [...] كما كانت ضرورة التمسك برؤوس الجسور على الضفة الشرقية لقناة السويس، وعدم اضعاف القوات الرئيسية الموجودة هناك أو في غرب القناة، تشكل ضرورة ملحة لأنها الضمان الأكيد لعدم فقد القوات المسلحة لاتزانها الاستراتيجي أو العملياتي في هذه المرحلة الحرجة من المعركة الضارية»[٤٠].

وفي الحقيقة لم يكن هجوم ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر متكاملاً وموصول الجذور بعمليات أيام ٦ و٧ و٨ تشرين الأول/ اكتوبر، ولا من نوعها، ولا مكملاً لها، إذ «نصت التوجيهات الصادرة على استخدام مفارز صغيرة نسبياً، ولكنها ذات قوة نيران كبيرة، على أن تكون من خارج التكوين الأصلي لفرق المشاة الخمس التي كان عليها أن تستمر في التمسك برؤوس الجسور»[٤١].

يضاف إلى ذلك أن رئيس الأركان وقائدي الجيشين الثاني والثالث ـ وهم الذين أوكل

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٣٩) البدري، المجذوب وزهدي، حرب رمضان: الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة، اكتوبر ١٩٧٣، ص ١٤٦.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

إليهم تنفيذ أمر الهجوم في ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر ـ لم يكونوا مقتنعين بالأمر، وتوقعوا للهجوم الفشل[٤٢].

وبغية توفير الوحدات اللازمة لتنفيذ الهجوم حتى الممرات، عبرت فرقتان مدرعتان من الضفة الغربية إلى الشرقية، لتكون القوة الضاربة مؤلفة من: أربعة ألوية مدرعة، ولواء مشاة ميكانيكي، تسلك أربعة محاور: لواء مدرع في اتجاه ممر متلا (القطاع الجنوبي)، ولواء مشاة ميكانيكي في اتجاه ممر الجدي (القطاع الجنوبي)، ولواءان مدرعان في اتجاه الطاسة (القطاع الوسط)، ولواء مدرع في اتجاه بالوظة (القطاع الشمالي).

وحينما بدأ الهجوم في ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر كانت القوات المصرية تضم ٤٠٠ دبابة مقابل ٩٠٠ دبابة اسرائيلية، «في المكان الذي يختاره العدو لهذا اللقاء وتحت سيطرة جوية معادية»[٤٣]. وحوالى ظهر يوم ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر انسحبت القوات المهاجمة المصرية إلى حماية مظلة الصواريخ، في شرقي القناة، بعد أن خسرت حوالى ٢٥٠ دبابة.

وقبل أن تستأنف القوات المصرية الهجوم في ذلك اليوم، كانت قد اتخذت الوضعية الدفاعية طوال مدة «الوقفة التعبوية»، تحت حماية جدار الصواريخ المقيم في الضفة الغربية، وهو الجدار الذي سلب سلاح الطيران الاسرائيلي حرية العمل فوق ذلك الشريط المحرَّر. وكانت القيادة العامة، حين أقرت أن تقف القوات المهاجمة عند حد الحماية الأمامي لجدار الصواريخ، تعتقد أن هذا الوضع الدفاعي المحمي بمظلة الصواريخ المضادة للطائرات يكوِّن خطاً دفاعياً قوياً يصد الهجمات المضادة الإسرائيلية.

ولقد جاءت الأحداث لتسقط هذا التصور الذي سيطر على المفهوم الاستراتيجي لخطة العمليات في سيناء، إذ استطاعت القوات الاسرائيلية أن تحوز المبادأة، وأن تخرق ذلك الخط الدفاعي في المفصل الذي تلتقي عنده ميمنة الجيش الثاني في القطاع الشمالي وميسرة الجيش الثالث في القطاع الجنوبي، وفي إطار مظلة الصواريخ ووراء حدها الأمامي. ومهما قيل من أسباب لتفسير نجاح الخرق الذي أحدثته القوات الاسرائيلية في الخط الدفاعي المحمي بمظلة الصواريخ، والذي امتد حتى بلغ الضفة الغربية في «الدفرسوار» وانتشر بعد أن نصب رأس جسر عبرت عليه القوات المهاجمة، وأدى إلى تغيير جذري في الوضع الاستراتيجي السياسي والعسكري، والوضع العملياتي ـ مهما قيل من أسباب ـ فإن الأحداث جاءت لتسقط التصور الذي سيطر على المفهوم الاستراتيجي لخطة العمليات، ولتؤكد أن التصور الآخر الذي كان يقضي بأن يستمر الهجوم دون توقف حتى منطقة المضايق، التي تتحكم بكل تحرك من مصر إلى فلسطين، ومن فلسطين إلى مصر، هو التصور الذي يتلاءم مع طبيعة مسرح العمليات، ومع معطيات القتال في سيناء. فعند خط المضايق ـ الممرات يتمركز من يحرر سيناء، أو من يحتلها.

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.
(٤٣) الشاذلي، حرب اكتوبر: مذكرات، ص ٢٤٦.

ولقد كان نوع القتال وزخمه وصدمة المفاجأة وتزعزع التنظيم الدفاعي المعادي في سيناء وسرعة التقدم المصري، عوامل مساعدة على أن تتابع القوات المصرية تقدمها السريع والضاغط حتى منطقة المضايق، حتى يمكن أن تبدأ «الوقفة التعبوية» استعداداً لتطوير الهجوم حتى تبلغ خطة بدر هدفها في الجبهة المصرية، وهو تحرير سيناء.

لقد استفادت القيادة الاسرائيلية من الوقفة التعبوية، لتعدّ أساليب جديدة تواجه بها تلك الشبكة المصرية من الأسلحة المضادة للدبابات، والتي أنزلت بمدرعاتها خسائر كبيرة. فأحدثت القيادة الاسرائيلية نوعاً جديداً من التشكيلات المدرعة ـ المشاة الميكانيكية، وأوجدت أسلوباً متطوراً للقتال بحماية هيكل الدبابة في حفر ترابية، وبإدارة النيران بتنسيق الصلْيات.

ولقد استخدمت القوات الاسرائيلية هذه الأساليب الجديدة في مواجهة الهجوم المصري المستأنف في ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر. فإذا أضفنا إلى ذلك تلك الأسلحة المتطورة المتدفقة من الجسر الجوي الأمريكي، نشاط سلاح الطيران المعادي، واقتناع قادة الهجوم بأن قرار الهجوم قرار سياسي وليس عسكرياً، وتقدم القوات المصرية على محاور جبهية ومتوقعة من جانب العدو، توضحت أسباب فشل ذلك الهجوم الذي انتهى في اليوم نفسه (١٤ تشرين الأول/ اكتوبر).

تدل هذه المراجعة التحليلية للوقفة التعبوية، وللهجوم المستأنف الذي تلاها، والنتائج التي انتهى إليها الموقف يوم ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر، على أن القيادة المصرية لو نفذت خطة العمليات المشتركة، وطبقت أحد مبادىء الحرب المعروفة، وهو «مبدأ استثمار الظفر»، وتابعت هجومها دون توقف، حتى تبلغ قواتها خط المضايق، وهو العارض الدفاعي الطبيعي في سيناء، لاستطاعت الصمود عند ذلك الخط، ولما تمكنت القوات الاسرائيلية، على الرغم من الأسلحة التي رفدتها بها الولايات المتحدة، أن تزحزحها من مواقعها، ولما توافرت الظروف لاستثمار ثغرة الدفرسوار، والعبور منها إلى الضفة الغربية، ولما واجهت الجبهة السورية وحدها ثقل القوة الاسرائيلية الضاربة، ولما سمحت لإسرائيل بالاستفادة من القتال على الخطوط الداخلية، فتجمّد جبهة لتتفرغ لأخرى، حتى إذا انتهت من الثانية ارتدت إلى الأولى لتغالبها فتغلبها. ويمكن القول، في تحليل الوقفة التعبوية، وما أدت إليه من نتائج، إن حرب ١٩٧٣ كان يمكن أن تنتهي إلى غير ما انتهت إليه، لو ان الوقفة التعبوية كانت في غير المكان والزمان اللذين وقعت فيهما، وخصوصاً إذا ما تلمسنا تلك الرابطة الوثيقة بين الوقفة لتعبوية وثغرة الدفرسوار.

وثمة ما يرجّح هذا الرأي، فقد كان الوقت مناسباً لكي تستمر القوات المصرية في اندفاعها في قلب سيناء. وتتضح واقعة «الوقت المناسب» هذا من تصريح وزير الدفاع الاسرائيلي موشي ديان، في المؤتمر الصحافي الذي عقده بعد ظهر ٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ حين قال: «أصيب الجيش الاسرائيلي بأسوأ هزيمة له في سيناء. وكان على وشك الانهيار في

الجولان»[٤٤]. وشرح ديان الموقف العسكري والهزائم التي أحاقت بالجيش. وقد صدم الصحافيون بهذا الموقف وبلهجة التشاؤم التي سيطرت على الوزير. وحينما علمت رئيسة الوزراء بالأمر، أمرت وزير الدفاع بالتخلي عن الحديث الذي كان مقرّراً أن يقدمه للناس عبر التليفزيون.

كانت هذه حالة القوات المسلحة والقيادة الاسرائيلية، وهي حالة تمثل أحد الشروط الهامة المتوافرة التي كان يفترض بالقيادة المصرية أن تستغلها لتتابع الخرق حتى خط الممرات[٤٥].

لقد جاء قرار تطوير الهجوم في ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر، من الناحية العسكرية، متأخراً عن وقته المناسب، ذلك أن الوقفة التعبوية كانت الحدث الفاصل الحاسم الذي قصم قوام الاستراتيجية العسكرية العربية: وهو القتال على الخطوط الخارجية ومنع اسرائيل من القتال على الخطوط الداخلية. ولقد كان تنفيذ تلك الاستراتيجية مفتاح الانتصارات التي حققتها القوات العربية في الجبهتين معاً في الأيام الأولى للحرب. وحينما تخلى أحد الطرفين العربيين عنها تغيّر مجرى العمليات وأخذت النتائج بالانتكاس.

حادي عشر: ثغرة الدفرسوار

يمكن القول إن ثغرة الدفرسوار، التي بدأ نفوذ القوات الاسرائيلية منها، ليلة ١٥ ـ ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر، من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية للقناة، كانت النقطة التي بدأ عندها الخط البياني لحرب ١٩٧٣ في الجبهة المصرية، يتوقف عن الصعود انتصاراً، ليسير في اتجاه التوازن، ثم في اتجاه نازل أخذ يتصف، بالتدريج، بالقدرة على تحجيم بعض المكاسب التي حققها العبور العظيم، وعلى دفع الحرب إلى الخروج من ميدان القتال وزجّها في دائرة السياسة والتفاوض، وتجريد المفاوض المصري من بعض أوراقه الرابحة، وتزويد المفاوض الاسرائيلي ببعض الأوراق الضاغطة، والوسيط الأمريكي بالإمكانات التي تساعده على فرض إرادته الهادفة إلى مساعدة اسرائيل وإنقاذها من آثار حرب ١٩٧٣، اضافة إلى أهداف أخرى حققتها الولايات المتحدة، فيما بعد، في اتفاقيات كامب ديفيد.

---

(٤٤) دوبوي، الحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، ص ٧٣٥.

(٤٥) ثمة غير رأي في هذا الشأن، على خطورته. ونذكر نموذجين لهذه الآراء المتباينة. فالجنرال باليت يرى «أن المصريين قد فوّتوا على أنفسهم فرصة ثمينة»، انظر: باليت، الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة: العودة إلى سيناء، ص ١٤٩. أما الكولونيل دوبوي فيقول: «وكان كل هجوم مصري يوم ٩ أو ١٠ أو في الأيام التالية سيلاقي نفس المصير على الأرجح كما جرى يوم ١٤/ ١٠، وإن لم يكن النصر الاسرائيلي يومذاك مصيرياً. وكان أحد قادة الفرق المصرية على الأقل على قناعة تامة بأنه يجب عدم الخروج من حماية المظلة الصاروخية. أما أولئك الذين قالوا بأن المصريين قد خسروا فرصة لن تعوّض، فقد فاتهم أن الجيش الاسرائيلي آنذاك لم يكن على وشك الانهيار، وكان يشنّ الهجمات المعاكسة باستمرار خلال تلك الفترة»، انظر: دوبوي، المصدر نفسه، ص ٧٣٨.

نشأت الثغرة في وقت بدأت معالم مسرح العمليات تتغير، بدءاً من مساء ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر، فالهجوم المصري المستأنف في صباح ذلك اليوم لم يحقق أي نجاح، والوحدات التي كانت تكوّن الاحتياطي العام على الضفة الغربية للقناة أصابها بعض الخلل حين استُخدم بعضها لتطوير ذلك الهجوم. والأهم من هذا وذاك أن الجسر الجوي الأمريكي بدأ يتدفق إلى اسرائيل حاملاً أحدث الأسلحة، ففي مساء يوم ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر وطوال الليلة التالية، وما بعدها. توالى وصول طائرات النقل الأمريكية الضخمة «غالاكسي سي - ٥»، بتواتر متسارع، حاملة الأسلحة والمعدات، التي كانت تُرسل فوراً ومباشرة إلى ميدان القتال.

ومن المعروف أن القيادة العامة المصرية احتفظت بقوات احتياطية للجيشين الثاني والثالث، قوامها: فرقتان مدرعتان وفرقتا مشاة ميكانيكيتان. وقد تمركزت هذه القوات على الضفة الغربية، حماية لها من أي هجوم اسرائيلي يقصد عبور القناة إلى تلك الضفة، واستعداداً لتعزيز الجيشين الثاني والثالث حين الحاجة.

وكان وجود هذه القوة الضاربة الكبيرة على الضفة الغربية السبب في رفض المجلس الحربي، الذي انعقد برئاسة رئيسة الوزراء في اسرائيل في ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر، تنفيذ الخطة الاسرائيلية الموضوعة منذ العام ١٩٦٨ والهادفة إلى عبور القناة إلى الضفة الغربية إذا ما تعرضت سيناء لهجوم مصري[٤٦]. وكانت تلك الخطة تحمل الإسم الرمزي «الغزالة».

وفيما تلقت الفرقتان المدرعتان الأمر بالعبور إلى سيناء للاشتراك في تطوير الهجوم المصري الذي انطلق صباح يوم ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر لينكفىء فاشلاً مساء اليوم نفسه، استغلت القيادة الاسرائيلية خلو الضفة الغربية من قوة ضاربة، فاخترقت الخطوط المصرية بهجوم عبوري، ليلة ١٥ - ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر، عند نقطة الدفرسوار، جنوبي مدينة الاسماعيلية.

ولأن قرار تطوير الهجوم في ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر جاء متأخراً زمنياً، فقد ضاعت فرصة استخدام هذا الهجوم في أثناء الوقفة التعبوية، ضياعاً جعل القرار ذا طابع سياسي أكثر منه عسكرياً. وكان في ذلك بدء تغيّر معالم ميدان القتال في الجبهة المصرية.

وهكذا يبدو الارتباط جد وثيق بين الوقفة التعبوية وفتح الثغرة. فقد أدت الوقفة التعبوية، بسبب طولها الزمني، إلى إفساح المجال أمام القيادة الإسرائيلية لإنجاز التعبئة العامة، وسوق القوات الاحتياطية وحشدها. وحينما قرّرت القيادة المصرية إنهاء الوقفة واستئناف الهجوم كانت هناك ثلاث وقائع قد حدثت: حشد اسرائيلي ضارب كبير، وتدفق في العون العسكري الأمريكي، ورقّة في الدفاع المصري على الضفة الغربية للقناة.

---

(٤٦) جمال حماد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية: حرب اكتوبر ١٩٧٣ العاشر من رمضان، ص ٨١١.

لم تكن عملية الغزالة وليدة الفكر القيادي الاسرائيلي بعد انطلاق حرب ١٩٧٣، وإنما كانت أحد البدائل التي فكّرت فيها القيادة العسكرية الاسرائيلية في إثر حرب الاستنزاف (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠). فقد تصورت تلك القيادة أن من الاحتمالات المنتظرة أن تخطط القيادة المصرية لعبور القناة، على الرغم من وجود خط بارليف ومتانة حصونه. كما تصورت أن النجاح الذي أحرزته القيادة المصرية ضد القوة الجوية الضاربة الاسرائيلية بإقامتها تلك الشبكة المترابطة والكثيفة من الصواريخ «سام ـ ٢» و«سام ـ ٣» و«سام ـ ٧» سيدفعها إلى تكثيف تلك الشبكة وتطويرها وتزويدها بصواريخ مضادة للطائرات أكثر فاعلية. ومن هنا تولد التفكير للتخطيط لعملية محدودة على الضفة الغربية للقناة، تهدف إلى «تحطيم جزء من شبكة الصواريخ لفتح ثغرة فيها تستغلها الطائرات الاسرائيلية لكي تتم بأمان تدمير الحائط كله، ومن ثم تصبح قوات الجبهة المصرية تحت رحمة الطيران الاسرائيلي»[٤٧]. ولقد تولت قيادة الجبهة الجنوبية الاسرائيلية قبل حرب ١٩٧٣ تحديد موقع عبور القوة إلى الضفة الغربية، ووضع العلامات التي تشير إلى درب العبور.

وفي المقابل، فكرت القيادة العسكرية المصرية في احتمال عبور العدو القناة. ويتحدث رئيس أركان القوات المسلحة المصرية عن ذلك بقوله[٤٨]: «عندما كنا نعد خططنا لعبور القناة، لم نستبعد مطلقاً أن يقوم العدو باختراق مواقعنا، سواء في مراحل ما قبل العبور أو في أثناء العبور أو بعد نجاح العبور، بل تصورنا أيضاً المناطق التي يحتمل أن يعبر منها، وحدّدنا ثلاث نقاط محتملة كانت الدفرسوار إحداها. ووضعنا الخطط اللازمة لضرب هذه الاختراقات فور حدوثها، وحدّدنا القوات التي تقوم بتنفيذها، ودرّبنا تلك القوات على تنفيذ هذه الواجبات»[٤٩]، «ولكي نستطيع سحق أي اختراق في مراحله الأولى، فقد حشدنا معظم دباباتنا في المنطقة الأمامية. وقد كان مقرراً طبقاً للخطة أن يعبر الجيش الثاني والثالث بحوالى ألف دبابة، وأن يتم الاحتفاظ بـ ٣٥٠ دبابة غرب القناة بحوالى ٢٠ كلم، وهي ضمن تشكيلة الفرقة ٢١ المدرعة، التي تحمي ظهر الجيش الثاني، والفرقة الرابعة المدرعة التي تحمي ظهر الجيش الثالث. وأن بقاء هاتين الفرقتين

---

(٤٧) محمد حسنين هيكل، «الجنرال والغزالة،» جريدة **الأنوار**، ١٩٧٤/١/٢٥.

(٤٨) الشاذلي، «مذكرات،» **الوطن العربي** (٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٩).

(٤٩) يؤكد هذا الرأي قول للفريق الأول محمد فوزي، وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة المصرية قبل حرب ١٩٧٣: «باختصار موضوع الثغرة [ثغرة الدفرسوار] موضوع جاء نتيجة خطأ سياسي وتدخل من الرئيس أنور السادات على القيادة العسكرية التي لم تكن موافقة على الإجراءات العسكرية والأمنية التي تمت وسبّبت وراءها أثراً. ومن ضمن المعارضين كان الفريق الشاذلي، ومن هنا جاء طرده من القوات المسلحة ككبش فداء لتغطية هذا الموضوع من أساسه وللتعتيم على هذا الموضوع من أساسه. الثغرة كانت متوقعة. وكان التدريب يتمّ على أساس ذلك. وأريد أن أقول إن توقع الثغرة كان موجوداً منذ البداية. أعود مرة أخرى وأقول إن التصور كان موجوداً وقد اختبر وطبق عملياً وفي تدريب جماعي. أجيزت الخطة المسماة «٢٠٠» في ذلك الوقت، ووضعنا تصورنا لتصرف العدو من كثرة معرفتنا بأسلوب عمله في الضفة الشرقية. تصورنا ماذا سيفعل وقت هجومنا حتى يسير السيناريو مع الخطة. وصل التدريب في دقته إلى أن يتمّ العبور وينجح إلى الجزء الخاص بخط بارليف الذي أخذ شهرة إعلامية أكثر بكثير من حقيقته. وتصورنا كيف سيأتي العدو بلواء مدرع إلى القنطرة شرقاً ولواء آخر إلى الدفرسوار. وتصورنا ماذا سنفعل نحن. كان من الواجب وضوح كافة الاحتمالات والتصورات من أجل تجهيز كل شيء في المعركة القائمة تم تحديد الأعمال المضادة وكيف سيتم مواجهتها وأي الفرق ستقوم بذلك من الاحتياط التعبوي». انظر: محمد فوزي، «القوات المصرية والسورية كانت مستعدة لتحرير الأرض في أغسطس/ آب ١٩٧٠،» **الشراع** (بيروت)، (٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦).

في أماكنها غربي القناة كفيل بأن يسحق أي اختراق كان يقوم به العدو على طول الجبهة». أما في صباح يوم ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر فلم يكن يوجد غربي القناة سوى لواء مدرع واحد في منطقة الجيشين الثاني والثالث.

اعتمدت القيادة الاسرائيلية على عامل المفاجأة. وعلى الرغم من أن العملية بدأت في الساعة ١٧:٠٠ من يوم ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر، وأن الطلائع الأولى للمظليين وصلت إلى الضفة الغربية في الساعة ٠١:٠٠ من صباح ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر، وعلى الرغم من أن المرحلة الأولى من العملية طالت ثماني ساعات ونصف الساعة، لم تلقَ طلائع القوة الغازية على الضفة الغربية مقاومة في بادىء الأمر، الأمر الذي أتاح لها أن تتفرغ لإزالة الألغام وانتقاء الخنادق والمساتر.

وحتى صباح ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر، لم يكن للعدو على الضفة الغربية سوى «حوالى ثلاثين دبابة [كتيبة دبابات] وحوالى كتيبة من جنود المظلات»[٥٠]. وكان هذا يعني أن أي هجوم مضاد تشنه قوة ضاربة مصرية على رأس الجسر، الوحيد حتى ذلك الحين، كان قادراً على تدمير الجسر وإبادة القوة العابرة. وقد سوّغت القيادة المصرية ضعف ردة فعلها تجاه عملية الغزالة بعدم وضوح الصورة الحقيقية للأحداث، فقد كانت المعلومات التي أبلغتها القيادات المسؤولة في الجبهة إلى القيادة العامة صباح يوم ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر تحدد عدد الدبابات المعادية بـ ٧ ـ ١٠ دبابات، وليس ثلاثين كما كانت حقيقة الأمر.

وهكذا كانت المعلومات الأولى «مقتضبة ولا تثير أي انزعاج»[٥١]. وفي أثناء نهار ١٦ «بدأت المعلومات تصل إلينا بأن عدداً من كتائب الصواريخ سام قد هوجمت بواسطة دبابات العدو، وكانت بعض هذه الكتائب تقع على عمق حوالى ١٥ كلم غرب القناة. لقد كان الموقف مائعاً وعجزت قيادة الجيش عن تحديد حجم ومكان القوة المعادية»[٥٢].

عقدت القيادة العامة المصرية اجتماعاً بعد ظهر يوم ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر، وقررت شن هجوم مضاد في منطقة الخرق صباح اليوم التالي. غير أن الاختلاف كان واضحاً بين الوزير القائد العام وبين رئيس الأركان العامة. فقد اقترح الثاني أن يسحب اللواءان المدرعان (٤ و٢٥) من شرقي القناة إلى غربيها، لتكون تصفية الثغرة بضربة قوية في غربي القناة، وبضربة ثانوية ضد فتحة الثغرة في شرقيها، في حين كان القائد العام يرى أن تكون الضربة القوية في شرقي القناة، والثانوية في غربيها، وبذلك يُقضى على الخرق من فتحة انطلاقه، وتغلق الثغرة بمحاصرة القوات التي عبرت القناة ثم بالقضاء عليها. وبذلك لا تكون ثمة ضرورة لعبور أية قوة مدرعة مصرية من الشرق إلى الغرب. وقد دعم رئيس الجمهورية رأي القائد العام.

---

(٥٠) الجمسي، «مذكرات،» كل العرب (٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩).
(٥١) الشاذلي، حرب اكتوبر: مذكرات، ص ٢٥١.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

ومن الأسباب التي دعم بها رئيس الأركان العامة اقتراحه: ١ ـ كان اللواء المدرع ٢٥ قد تدرب، قبل بدء الحرب، على «تدمير العدو إذا نجح في الاختراق في منطقة الدفرسوار»؛ ٢ ـ أن سحب الفرقتين المدرعتين من شرقي القناة إلى غربيها يعيد الاتزان إلى الترتيب الدفاعي؛ (٣) ان الهجوم المضاد في غربي القناة يدخل تحت مظلة الدفاع الجوي، في حين أن انطلاقه في الضفة الشرقية سوف يتم «خارج هذه المظلة»[٥٣].

وفيما بدأت القيادة المصرية بتنفيذ خطتها، كانت الثغرة قد توسعت وغزر التدفق منها إلى الضفة الغربية، وتعزز الحشد لحمايتها، وهو ما أدى إلى احباط الهجوم المضاد المصري.

يمكن القول إن نجاح عملية الغزالة، التي انتهت إلى فتح ثغرة الدفرسوار وتمركز القوات العدوة على الضفة الشرقية للقناة، يعود إلى جملة من الأسباب، منها:

١ ـ اعتبار الخط الذي توقفت عنده القوات المصرية في اليوم الثالث للقتال (٨ تشرين الأول/ اكتوبر) خطاً دفاعياً، تتمسك به القوات، وتدافع عنه، وتصد الهجمات عليه، طالما أن هذا الخط يمثل الحد الأمامي للمظلة الصاروخية المضادة للطائرات، تلك المظلة المتمركزة على الضفة الغربية للقناة. وقد عنى هذا أنه كان على القوات المصرية أن تقاتل بأسلوب هو أقرب ما يكون إلى أسلوب حرب المواقع الثابتة، التي فقدت أيضاً ـ وهذه سمة أخرى لوضع القوات المصرية يوم ٨ تشرين الأول/ اكتوبر ـ القدرة الواسعة على الحركة والمناورة، وخصوصاً في الوحدات المدرعة، ذلك أن الشريط الذي حررته القوات المصرية من سيناء كان طويلاً (حوالى ١٧٠ كلم) ورقيقاً في الوقت نفسه (١٢ ـ ١٥ كلم)، في حين كان العدو يتمتع بميزة القدرة على الحركة والمناورة، وخصوصاً مدرعاته، في أرض واسعة تحتوي على منطقة تتوافر فيها عوامل جيدة للدفاع، هي منطقة الممرات.

٢ ـ لقد منحت الوقفة التعبوية العدو وقتاً طويلاً وكافياً لكي يسترد أنفاسه، ويستجمع قواه، ويحشد قواته، وخصوصاً أن الجسر الجوي الأمريكي بدأ يتدفق إلى سيناء صابّاً أسلحته الحديثة بغزارة.

٣ ـ لقد كان قرار القيادة المصرية بعدم نقل أجزاء من المظلة الصاروخية من مواقعها على الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، بغية دفع الحد الأمامي للحماية داخل سيناء أكثر فأكثر، قراراً سياسياً، ولم يكن عسكرياً. ذلك أنه كان بإمكان القيادة أن تدفع بعض بطاريات صواريخ «سام ـ ٦» إلى الضفة الشرقية، لكي تواصل القوات هجومها في ٩ تشرين الأول/ اكتوبر، مستثمرة زخم الهجوم، وروح النصر، وهزيمة العدو، وثنائية العمل الهجومي على الجبهتين المصرية والسورية معاً، ومنع العدو من الاستفادة من القتال على الخطوط الداخلية. ولو ان هذا النقل الجزئي قد تمّ في حينه لاستطاعت القوات متابعة الهجوم في حماية مظلة الصواريخ، وتحرير منطقة الممرات، وسد الفتحة بين الجيشين الثاني والثالث، تلك الفتحة التي عبرت منها القوات المعادية، ونصبت منها رأس الجسر إلى الضفة الأخرى.

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٤ ـ وفي حين كانت حدود مناطق العمليات بين الجيشين الثاني والثالث غير واضحة، كان الحد الفاصل بين منطقتي عمليات الجيشين يمر وسط البحيرات المرة، وهو ما أدى إلى بَهْت وتداخل حدود المسؤولية بين الجيشين. وقد استغلت القيادة الاسرائيلية نقطة الضعف هذه، ونفذت منها، وخصوصاً أن وسائل الاستطلاع الميدانية المصرية لم تكن واعية كل الوعي هذا الخلل في الترتيب الدفاعي، فتأخرت في الرصد والتقدير والإبلاغ.

٥ ـ كانت الجبهة المصرية من دون قائد عام يأمر الجيوش، ويحرك القوات الاحتياطية، ويتخذ القرارات والإجراءات التي يراها ضرورية لمواجهة الطوارىء والأحداث المفاجئة، ويعالج الموقف عن كثب، وهو في ميدان القتال، وليس خارجه أو بعيداً عنه، وتصبّ عنده المعلومات من مختلف الوحدات والأنساق القيادية ووسائل الإستطلاع والرصد.

غير أن شيئاً من هذا لم يكن متوافراً في الجبهة المصرية يومذاك، فقد كانت قيادة الجيوش وقوات الاحتياط الاستراتيجي مرتبطة بالقيادة العامة المقيمة في القاهرة. وكان التسلسل القيادي، من حيث إبلاغ المعلومات واتخاذ القرار، ثم إبلاغه إلى القيادات الميدانية لتنفيذه، يعوق القدرة على سلامة الرؤية، ووضوح الموقف، واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب. ومن هذا القبيل كانت معالجة عملية الغزالة ومواجهتها في مستوى القيادة العامة تعانيان تعثرات هذا النمط من القيادة. لهذا جاءت ردود الفعل المتمثلة في الهجمات المضادة، بطيئة ومتأخرة عن أوقاتها المناسبة، وغير كافية لمعالجة الموقف، الذي كانت تطوراته أسرع من ردة الفعل التي كانت تسير في قناة قيادية هرمية تقليدية لم تكن قادرة على معالجة التطورات السريعة أو المفاجئة. ولو كانت هناك قيادة عامة ميدانية، ترتبط بها قيادة الجيوش، وتملك قوات احتياطية للجبهة، لاستطاعت أن تعالج عملية الغزالة منذ الساعات الأولى لتنفيذها، فتمنعها من تحقيق أهدافها، إن لم تتمكن من إحباطها والقضاء عليها.

حينما وصلت المعلومات الأولى عن الثغرة إلى القيادة العامة في القاهرة صباح يوم ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر، كان القائد العام للقوات المسلحة برفقة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة في مجلس الشعب، حيث أعلن الرئيس «رأي مصر حل مشكلة الشرق الأوسط»[٥٤].

٦ ـ كان البلاغ الذي وصل من قيادة الجيش الثاني إلى القيادة العامة بشأن عدد الدبابات المعادية التي تسللت إلى الضفة الغربية (٧ ـ ١٠ دبابات) غير صحيح، «ولم يكن مقصوداً أبداً تقليل العدد عن عمد. ولكنه جاء نتيجة لعدم الحصول على المعلومات الصحيحة الدقيقة عن قوة العدو»[٥٥]. غير أنه كان لهذه المعلومة غير الصحيحة تأثير كبير في ردة فعل القيادة العامة. يضاف إلى ذلك أن القيادة المصرية، في شقيها الإعلامي والعسكري، لم تفصح عن دقة المعلومات عن الوضع العملياتي الذي كان يتطور ما بين ساعة وأخرى، حتى «ان أبعاد الموقف وخطورته لم تكن معروفة

(٥٤) الجمسي، «مذكرات،» كل العرب (٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩).
(٥٥) المصدر نفسه.

حتى على مستوى قادة الفرق»[٥٦]. ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الحال إلى حيرة الوحدات المصرية التي تعرضت لهجوم القوات المعادية غربي القناة. «لقد كانت الوحدات الادارية ووحدات الدفاع الجوي ومراكز القيادة غرب القناة تفاجأ بظهور دبابات تطلق النار عليها دون أن تدري ما هي هوية هذه الدبابات. وفي الوقت الذي تكتشف فيه حقيقة الموقف تكون هذه الوحدات قد تم تدميرها أو أسرها. كانت العربات والأفراد الذي يتحرّكون في الضفة الغربية للقناة - وهم يعتقدون بصحة البلاغات المصرية التي تصور بأن ليس لدى العدو سوى ٧ دبابات تختبىء في الأشجار في منطقة الدفرسوار - تفاجأ بمن يظهر أمامها ويطلق النار عليها فيقتل فريقاً ويأسر آخر»[٥٧].

لقد كان لثغرة الدفرسوار أكبر التأثير في سير القتال ومنحاه ومواقعه وأهدافه، لذا غدت الثغرة نقطة الانعطاف الاستراتيجي في مسيرة حرب ١٩٧٣ على الجبهة المصرية، حتى يمكن القول إنها غيّرت مسيرة الحرب ونتائجها العسكرية ثم السياسية، وصاغت لها أهدافاً جديدة على قدر ما تركته الثغرة ووقائعها ومواقعها الجديدة من آثار على مسرح العمليات.

ثاني عشر: من الحرب إلى السياسة

١ - في مجلس الأمن

توقفت الأعمال الحربية تأسيساً على قرار مجلس الأمن ٣٣٨ - ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، الذي دعا الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة صدور القرار، وفي المواقع التي تحتلها قوات الأطراف المتحاربة، ودعوة هذه الأطراف إلى البدء بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ - ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ بجميع أجزائه، وإلى البدء بمفاوضات تحت إشراف ملائم، بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

قبلت مصر واسرائيل القرار. أما سوريا فقد قبلته مع التأكيد «أن فهمها للقرار يرتكز إلى: ١ - الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي المحتلة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وما بعد؛ ٢ - ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وعلى أن يلتزم الجانب الآخر بتنفيذ القرار المشار إليه»[٥٨].

لم توقف اسرائيل القتال. وهو ما دعا مجلس الأمن إلى اصدار قرار ثان ٣٣٩ - ٢٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، أتبعه بقرار ثالث، ٣٤٠ - ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، طالب فيه بالالتزام بوقف كامل وفوري لإطلاق النار، وبانسحاب الأطراف إلى المواقع التي كانت تحتلها في الساعة ١٦:٥٠ (بتوقيت غرينتش) في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. وقرر تشكيل قوة طوارىء لمراقبة تنفيذ وقف اطلاق النار، وعودة الأطراف إلى مواقعها، والحيلولة دون تجدد القتال[٥٩].

(٥٦) الشاذلي، حرب اكتوبر: مذكرات، ص ٢٦١.
(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.
(٥٨) وثائق مجلس الأمن للعام ١٩٧٣.
(٥٩) هذه المهام أوكلها مجلس الأمن إلى قوة الطوارىء بقراره رقم ٣٤١ (٢٧/١٠/١٩٧٣)، بناء على تقرير الأمين العام. انظر وثائق مجلس الأمن للعام ١٩٧٣.

٢ ـ الاستراتيجية العربية لما بعد الحرب

في إثر حرب ١٩٧٣، وفيما كانت المباحثات العسكرية المصرية ـ الاسرائيلية تجري في «خيمة الكيلومتر ١٠١»، عقد الملوك والرؤساء العرب مؤتمراً في الجزائر (مؤتمر القمة السادس، ٢٦ ـ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣)، ووضعوا استراتيجية جديدة للعمل العربي المشترك، تعالج مرحلة ما بعد حرب ١٩٧٣، وتعتمد المبادىء التالية[٦٠]: (أ) التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان ١٩٦٧، وتحرير مدينة القدس العربية؛ (ب) الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني؛ (ج) قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً، ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام؛ (د) تضامن جميع البلدان العربية مع مصر وسوريا والشعب الفلسطيني في النضال المشترك تحقيقاً للأهداف العربية العادلة؛ (هـ) تقديم جميع وسائل الدعم العسكري والمالي لجبهتي القتال المصرية والسورية، تعزيزاً لقدراتها العسكرية على خوض معركة التحرير، ومواجهةً لما يتلقاه العدو من معونات ضخمة ومساعدات غير محدودة؛ (و) دعم المقاومة الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة لتأمين دورها الفعال في المعركة.

٣ ـ فصل القوات في الجبهة المصرية

في إثر إصدار مجلس الأمن قراراته، شرع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في التنقّل ما بين القاهرة والقدس المحتلة، من أجل الفصل ما بين القوات المصرية والإسرائيلية، وتوفير العوامل والظروف اللازمة لتسوية ما شاعت تسميته «أزمة الشرق الأوسط»، وذلك ضمن المفاهيم الأساسية لسياسة الولايات المتحدة ومصالحها، وبما يحقق لإسرائيل أمنها ومصالحها واندماجها في المنطقة، دون الأخذ في الحسبان حقوق الشعب الفلسطيني، تلك الحقوق المسلوبة التي كانت أساس الحروب الفلسطينية، وجوهر الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولب قضية فلسطين.

نجح وزير الخارجية الأمريكية ومساعدوه في إعداد الجو المناسب لانطلاق مباحثات عسكرية مصرية ـ اسرائيلية، تهدف إلى معالجة المشكلات المباشرة والعاجلة الناجمة عن الحرب. وهكذا اجتمع ممثلو مصر واسرائيل في الخيمة المقامة عند الكيلومتر ١٠١، على طريق القاهرة ـ السويس، بحضور قائد قوات الطوارىء الدولية. واستمرت الاجتماعات من ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر إلى ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، اتفق في ختامها الطرفان على النقاط الست التالية: «١ ـ توافق مصر واسرائيل على الاحترام الدقيق لوقف إطلاق النار الذي أمر به مجلس الأمن؛ ٢ ـ يوافق الطرفان على مناقشة موضوع العودة إلى مواقع ٢٢ اكتوبر (تشرين الأول) فوراً في إطار الموافقة على الفصل بين القوات المتحاربة؛ ٣ ـ تتلقى مدينة السويس يومياً امدادات من الغذاء والماء والدواء، ويتم ترحيل جميع الجرحى المدنيين في مدينة السويس؛ ٤ ـ يجب ألا تكون هناك أي عقبات أمام وصول

---

(٦٠) مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر، القراران ٤٦ و٤٧، بتاريخ ٢٨/١١/١٩٧٣.

الامدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية؛ ٥ ـ نقط المراقبة الاسرائيلية على طريق القاهرة ـ السويس تستبدل بها نقط مراقبة من الأمم المتحدة. في نهاية طريق السويس يمكن لضباط اسرائيليين الاشتراك مع الأمم المتحدة في الإشراف على أن الامدادات التي تصل إلى القناة هي ذات طبيعة غير عسكرية؛ ٦ ـ بمجرد تولي الأمم المتحدة نقط المراقبة على طريق القاهرة ـ السويس يتم تبادل جميع الأسرى بما فيهم الجرحى»[٦١].

كانت اسرائيل تولي موضوع الأسرى الأفضلية الأولى في تنفيذ هذه النقاط. وقبل أن يتم الاتفاق على النقطة الثانية (عودة القوات إلى مواقعها)، جرى تبادل الأسرى ما بين يومي ١٥ و٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر.

استمرت المباحثات حتى يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر دون نتيجة مثمرة، لمراوغة اسرائيل في تنفيذ النقطة الثانية الخاصة بالانسحاب. وفي هذه الأثناء، كانت الولايات المتحدة تبذل جهوداً لعقد المؤتمر الذي نص عليه القرار ٣٣٨. وحدّد يوم ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ موعداً لالتئامه في جنيف، برئاسة مشتركة من وزيري خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، واشتراك الأمين العام للأمم المتحدة. وحضرت المؤتمر وفود من مصر والأردن واسرائيل. ولم تحضره سوريا، لأنها رأت أن الظروف التي ينعقد فيها المؤتمر ستؤدي إلى بحث أمور جزئية، وتمييع القضية الأساسية. كما رأت أن قبول مصر حضور المؤتمر قبل انسحاب اسرائيل إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر هو تراجع سياسي.

استمر المؤتمر يومين، وفشل في الاتفاق على أسس أو مبادىء أو أفكار تؤدي إلى فتح السبيل إلى الهدف الأساسي من انعقاده، وهو «اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط»، حسبما ورد في القرار ٣٣٨. وكل ما وصل إليه المؤتمر هو الاتفاق على الشروع في مباحثات عسكرية بين مصر واسرائيل، تهدف إلى فصل قوات الطرفين.

وهكذا عاد الوفدان العسكريان، المصري والاسرائيلي، إلى التباحث. فعقدا ست جلسات في المدة بين ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ و٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، واقتصرت المباحثات فيها على دراسة التدابير العملية لانسحاب القوات الاسرائيلية جزئياً على جبهة قناة السويس. ثم توقفت المباحثات بعد أن أصرّ الوفد الاسرائيلي على أن تقوم مصر بالانسحاب من الضفة الشرقية للقناة على مراحل، مقابل انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية، وأن تصدر القاهرة، قبل الانسحاب الاسرائيلي اعلاناً رسمياً بإنهاء حالة الحرب، وأن يعود المهجرون المصريون إلى منطقة القناة. في حين أصرّت مصر على خمسة مبادىء، أهمها أن تنسحب اسرائيل من الضفة الغربية إضافة إلى الانسحاب ٣٠ كلم عن الضفة الشرقية إلى داخل سيناء.

أدى توقّف المباحثات العسكرية، مرة ثانية، إلى قيام وزير الخارجية الأمريكية بجولة

---

(٦١) من بيان الحكومة المصرية، في: السياسة الدولية، السنة ١٠، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤)، ص ٢٠٠.

جديدة بين مصر واسرائيل، انتهت إلى اتفاق الطرفين على فك الاشتباك والفصل بين قـواتها المسلحة. ووقّع رئيسا الأركان المصري والاسرائيلي الاتفاقية التي تنظم ذلـك، وشهد التـوقيع قائد قوات الطوارىء الدولية، وذلك في ١٨ كانـون الثاني/ ينـاير ١٩٧٤ في خيمـة الكيلومتر ١٠١. وقد نصت الاتفاقية على انسحاب القوات الاسرائيلية من غربي القناة إلى مسافة ٢٠ ـ ٣٠ كلم شرقيهـا في خلال ٤٠ يـوماً، في حـين تحتفظ مصر بقـوات محـدودة في المنـطقـة التي تمكّنت من استعـادتها في بـدء الحـرب في خـلال المدة من ٦ إلى ١٥ تشرين الأول/ اكتـوبـر ١٩٧٣ شرقي قناة السويس، والتي يتراوح عمقها بين ٨ و١٢ كلم، على أن تفصل بين قوات الطرفين منـطقة بعـرض ٥ ـ ٨ كلم، تتمركـز فيها قـوات الطوارىء الـدولية. وبـذلك بقيت ممرات متلا والجدي داخل الخطوط الاسرائيلية. قالت الاتفاقية أيضاً، في ختـام موادهـا، إنها ليست اتفاق سلام نهائي، بل هي «خطوة أولى صـوب سلام نهائي عـادل ودائم طبقاً لبنـود قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ وفي إطار مؤتمر جنيف»[٦٢].

في إثر توقيع الاتفاقية، توقفت الاشتباكات على طرفي قنـاة السويس، وكـانت متقطعـة خفيفة حيناً، وطويلة عنيفة حيناً آخر. وبدأت القوات الاسرائيلية في ٢٣ كانون الثاني/ ينـاير ١٩٧٤ بالانسحاب من غـربي القناة. وانتهى هـذا الانسحاب في ٢١ شبـاط/ فبرايـر، ليبدأ بعده الانسحاب الجـزئي من شرقي القناة. وحينـما حلّ يـوم ٤ آذار/ مارس ١٩٧٤، كـانت القوات الاسرائيلية متمركزة على الخطوط التي حددتها الاتفاقية.

لم يمض على اتفاقية فصل القوات سوى عام وثمانية أشهر، حتى عقدت مصر واسرائيل اتفـاقية ثـانية، في ١ أيلول/ سبتمـبر ١٩٧٥، اصطلح عـلى تسميتها «اتفـاقية فـك الاشتباك الثانية» أو «اتفاقية سيناء الثانية».

٤ ـ فصل القوات في الجبهة السورية

ما ان تم توقيع اتفاقية فصل القـوات بين مصر واسرائيـل في ١٨ كانـون الثاني/ ينـاير ١٩٧٤، حتى وصل وزير الخارجية الأمريكية إلى دمشق في ٢٠ كانون الثـاني/ ينايـر، ليبحث إمكان تحقيق فصل مماثل على الجبهة السورية.

وقد أبلغت سوريا الوزير الأمريكي أنها «تقبل مثل هذا الترتيب إذا كان مرحلة أولى للانسحاب الكامل من الأراضي العربية ولضمان حقوق شعب فلسطين»[٦٣].

بدأت سوريا اتصالات عـربية ودوليـة، من أجل شرح غـرضها هـذا، وخصوصـاً من أجل استمرار استخدام النفط العربي كسلاح، طالما أن الوضـع العسكري عـلى جبهة القتـال يستدعي ذلك.

---

(٦٢) نص الاتفاقية، في: **السياسة الدولية**، السنة ١٠، العدد ٣٦ (نيسان/ ابريل ١٩٧٤)، ص ٣٣٤.

(٦٣) من تصريـح وزير الخـارجيـة السـوريـة بتـاريـخ ١٩٧٤/١/٢١، فـي جـريـدة تشرين (دمشق)، ١٩٧٤/١/٢٢.

ومن بين مظاهر العمل العربي المشترك، مؤتمر القمة المصغر الذي ضم ملك السعودية، ورؤساء مصر وسوريا والجزائر، والذي عقد في الجزائر يومي ١٣ و١٤ شباط/ فبراير ١٩٧٤. وقد ركّز الرئيس الجزائري في خطاب الافتتاح على موضوعي حظر النفط، وفصل القوات في الجولان، اضافة إلى ما كان قد اتفق عليه، وهو أن المؤتمر سيُعنى بوضع صيغة موحدة لخطة العمل العربي في المرحلة المقبلة. ومن بين ما قرّره المؤتمر ايفاد وزيري خارجية مصر والسعودية إلى باريس وواشنطن، للتأكيد أن الحظر النفطي لن يرفع إلا إذا تم التوصل إلى فك الاشتباك على الجبهة السورية.

وصل وزير الخارجية السوفياتية إلى دمشق، وصدر في ٥ آذار/ مارس بيان مشترك في إثر زيارته، أكد النقاط التالية: (أ) المطالبة بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة؛ (ب) ضمان حقوق شعب فلسطين؛ (ج) ضرورة ربط مسألة فك الاشتباك في الجولان بجدول زمني للانسحاب الاسرائيلي من كل الأراضي المحتلة؛ (٥) ضرورة مشاركة الاتحاد السوفياتي في الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل في المنطقة.

رافق هذا الوضوح في الموقف السوري تصاعد في الاشتباكات على الجبهة السورية بين ١٣ آذار/ مارس و٢٨ نيسان/ ابريل ١٩٧٤، هي ذروة حرب الاستنزاف.

لم يصمد النفط العربي كسلاح في مواجهة الضغوط والوعود الأمريكية، فظهر الاختلاف في المواقف بشأن الغاء حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة في المؤتمر الذي عقده وزراء الأقطار العربية المصدرة للنفط في ڤيينا (١٨ آذار/ مارس ١٩٧٤)، حيث قرروا، بالأكثرية، إلغاء الحظر بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وامتد الخلاف إلى مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد في تونس (٢٥ آذار/ مارس ١٩٧٤)، وظهر تناقض المواقف بين مصر وسوريا. وإثر المؤتمر أعلنت سوريا موقفها بشأن فصل القوات ورفع حظر تصدير النفط، وهو موقف تلخصه النقاط الثلاث الآتية: (١) ضرورة تنفيذ قرارات مؤتمر الجزائر؛ (٢) الاستعداد لفك الاشتباك على جبهة الجولان في حال ضمان انسحاب اسرائيل من القنيطرة؛ (٣) معارضة رفع حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة قبل تعديل اسرائيل موقفها وإعلان استعدادها للانسحاب من الأراضي المحتلة واعترافها بحقوق شعب فلسطين[٦٤].

عاد وزير الخارجية الأمريكية إلى دمشق في ٣ أيار/ مايو ١٩٧٤ - وهي جولته الخامسة في المنطقة - ولبث ينتقل ما بين سوريا واسرائيل وبعض الأقطار العربية ٢٣ يوماً، إلى أن تم الاتفاق على فصل للقوات في هضبة الجولان المحتلة.

وقّعت اتفاقية فصل القوات في ٣١ أيار/ مايو ١٩٧٤، في جنيف، في إطار «مجموعة العمل العسكرية المصرية - الاسرائيلية لمؤتمر جنيف للسلام»، وذلك بانضمام ممثل عسكري

(٦٤) من المؤتمر الصحفي لوزير الخارجية السورية، في: المحرّر (لبنان)، ١٩٧٤/٣/٢٨.

سوري إلى الوفد المصري، وبحضور ممثلي الرئيسين المشاركين في المؤتمر، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة.

نصت الاتفاقية على: (١) أن تنسحب اسرائيل من جيب سعسع المحتل في حرب ١٩٧٣؛ (٢) وأن تنسحب من مدينة القنيطرة المحتلة في حرب ١٩٦٧ إلى خط جديد يقع على مسافة ٣٠٠ متر من المدينة؛ (٣) وأن تنشأ منطقة فصل بين القوات يتراوح عرضها بين ٥٠٠ و٤٠٠٠ متر، وتكون منزوعة السلاح، عدا أسلحة القوة الدولية، وتكون منطقة الفصل تحت السيادة السورية؛ (٤) وأن تنشأ منطقتان أخريان على طرفي منطقة الفصل، يكون عدد الأسلحة والقوات فيهما محدوداً؛ (٥) وأن تنشأ قوة دولية تدعى «قوة مراقبة الفصل التابعة للأمم المتحدة»، مؤلفة من ١٢٥٠ رجلاً، تتمركز في منطقة الفصل؛ (٦) وأن يتم الانسحاب الاسرائيلي في خلال ٢٠ يوماً، وتبادل الأسرى في خلال ٢٤ ساعة، بدءاً من تاريخ توقيع الاتفاقية؛ (٧) إن هذه الاتفاقية ليست اتفاق سلام، بل هي خطوة نحو سلام عادل ودائم، استناداً إلى قرار مجلس الأمن ٣٣٨ ـ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣[٦٥].

توقّف إطلاق النار على الجبهة، فور توقيع الاتفاقية، وأنجز تنفيذها في أربع مراحل كان اخرها في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٧٤. وانسحبت اسرائيل من جيب سعسع (٥٥١ كلم^2)، ومن مدينة القنيطرة وقرية الرفيد ومن ٢١ موقعاً محصناً (١١٢ كلم^2) وجميعها وراء الخط البنفسجي (أي خط وقف اطلاق النار قبل حرب ١٩٧٣).

وهكذا أدت الاتفاقية إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٧٣، ومن جزء من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧. وهذه نقطة تحوّل في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لأنها تمثل أول تراجع عن مناطق احتلتها اسرائيل، وقررت البقاء فيها باسم «الأمن». ويتمتع هذا التراجع الاسرائيلي، رغم صغره جغرافياً، بقيمة تاريخية هامة، لأنه يحدّد نهاية مرحلة التوسع الاسرائيلي، وبداية انحساره.

لقد تم التوصل إلى هذه الاتفاقية بعد حرب استنزاف طويلة استمرت ٨١ يوماً (١٢ آذار/ مارس إلى ٣١ أيار/ مايو ١٩٧٤) على الجبهة السورية، استخدمت فيها سوريا الوسيلتين العسكرية والدبلوماسية معاً، معتمدة على قوتها الذاتية، وعلى هشاشة المجتمع الإسرائيلي أمام القتال ذي النفس الطويل، وأمام الخسائر البشرية. وكانت أساليب «الرد المرن» و«الرد المتدرج» و«التصعيد المتبادل» هي التي تطبقها سوريا بحسب ظروف الموقف، هادفة إلى متابعة الضغط حتى يقتنع العدو بأن لا مندوحة عن تغيير موقفه التفاوضي.

٥ ـ المفارقة بين النتائج العسكرية والنتائج السياسية للحرب

ثمة ظاهرة تميزت بها حرب ١٩٧٣، من حيث النتائج التي انتهت إليها، وخصوصاً في المجال السياسي، حيث ظهرت مفارقة واضحة بين النتائج العسكرية والنتائج السياسية

(٦٥) نص الاتفاقية، في: السياسة الدولية، السنة ١٠، العدد ٣٧ (تموز/ يوليو ١٩٧٤)، ص ٦١٠.

للحرب. وتعود أسباب هذه المفارقة إلى تلك التوجهات الاستراتيجية والممارسات السياسية، التي تميزت بها سياسة الرئيس المصري أنور السادات، وهي سياسة انفردت بمبادئها وسلوكها ونهجها وتطبيقاتها عن الاستراتيجية السياسية للبلدان العربية ومؤتمرات القمة العربية بصورة عامة، ولسوريا شريكة المصير في حرب ١٩٧٣ بصورة خاصة.

وبدلاً من أن تستمر الاستراتيجية العربية في مرحلة ما بعد حرب ١٩٧٣، دائرة حول محورها الرئيسي الذي دارت حوله في الحرب، مزاوجة بين الردع العسكري والعمل الدبلوماسي والاقتصادي، ومستخدمة وسائلها حسبما تقتضيه الحال، نحت الحكومة المصرية نحواً آخر مختلفاً لا يحقق جميع الأهداف التي نشبت حرب ١٩٧٣ من أجلها، ويرسم معالم حل جزئي ومنفرد لمشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

بدأت خطوات الحل المنفرد بقبول مصر «اتفاقية سيناء الثانية» التي رعتها الولايات المتحدة الأمريكية، ووقعتها مصر واسرائيل في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥. وقد هدفت الولايات المتحدة من رعايتها عملية «السلام في منطقة الشرق الأوسط» في إثر حرب ١٩٧٣ إلى إفراغ الحرب من أهدافها العربية قدر المستطاع، وإلى الفصل والفرق بين النتائج العسكرية والنتائج السياسية للحرب، حتى ينعدم تأثير إحدى الفئتين في الأخرى، وحتى تبدو النتائج السياسية وكأنها منبتّة عن حرب ١٩٧٣، يتيمة بالنسبة إليها وإلى أسبابها البعيدة والقريبة ونتائجها وتفاعلاتها، مستندة إلى مقولة السادات ان حرب ١٩٧٣ هي آخر الحروب. ولقد استطاعت الولايات المتحدة أن تدفع بأهدافها ومساعيها هذه حتى جسّدتها ـ بعد اتفاقية ١٩٧٥ ـ في اتفاقيتي كامب ديفيد (١٩٧٨)، ثم في معاهدة السلام (١٩٧٩) بين مصر واسرائيل.

وما يهمنا من هذه الاتفاقيات، هو اتفاقية سيناء الثانية، لعلاقتها المباشرة والقريبة بالحرب، ولأنها اعتبرت، في نظر مصر واسرائيل، خطوة تالية للاتفاقية الأولى لفصل القوات، وعملاً مكملاً لها، ولأنها أفقدت المفاوض المصري عناصر القوة، الواحد تلو الآخر. وهو ما يفسّر نشوء المفارقة بين النتائج العسكرية والنتائج السياسية للحرب.

فعلى خلاف اتفاقيتي فصل القوات في سيناء (١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤) والجولان (٣١ أيار/ مايو ١٩٧٤)، اللتين كانتا عسكريتين في معناهما ومبناهما، ولم تستهدفا سوى فصل القوات المتحاربة بعضها عن بعض، وتعديل خطوط تشابكها وتداخلها الأمامية، وخلق مناطق عازلة تمنع الاحتكاك المباشر ـ على خلاف ذلك كله ـ جاءت اتفاقية سيناء الثانية لا لتفصل بين القوات، لأن الفصل قد تم في الاتفاقية الأولى، وإنما لتحمل أغراضاً أخرى، وتنقل الصراع من إطار عاش فيه نحو ثلاثين عاماً، إلى إطار جديد، يلبس الصراع ثوباً جديداً، ويغيّر جوهره.

فلقد قالت الاتفاقية في مادتها الأولى «إن النزاع بينهما [بين مصر واسرائيل] وفي الشرق الأوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية». وعلى هذا يتعهد الطرفان، في المادة الثانية «بعدم استخدام القوة أو التهديد بها أو الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر».

وهكذا حملت اتفاقية سيناء الثانية جوهراً سياسياً وحدّدت أغراضاً سياسية بحيث جاءت أحكام تعزيز الفصل في الاتفاقية ـ كالبعد بين قوات الطرفين، وتوسيع المناطق العازلة، وإنقاص الأسلحة والقوات، ووسائل المراقبة، وغير ذلك من أحكام ـ لتؤكد تلك الأغراض وتحققها في مسرح العمليات الذي بدأ يشهد ختام عمره.

لقد أخرجت اتفاقية ١٩٧٥ القوة المسلحة المصرية من ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهي القوة الضرورية والفاعلة في تلك الساحة. وبذلك تكون الاتفاقية قد سلبت من الاستراتيجية الشاملة العربية إحدى أهم وسائلها وأكثرها فاعلية وتأثيراً، وهي وسيلة استخدام القوة. ولم يكن ضياع هذه القوة موقتاً أو مرهوناً بشروط أو ظروف محدّدة، حتى إذا لم يتوصل الطرفان إلى الهدف المنشود وهو «تسوية سلمية نهائية وعادلة عن طريق المفاوضات» (من المادة الأولى) و «سلام عادل ودائم» (من المادة الثامنة)، استعادت الاستراتيجية العربية حريتها في استخدام ما فقدته، وإنما كان ضياع الوسيلة العسكرية دائماً حين نصّت المادة التاسعة على أن تبقى الاتفاقية «سارية المفعول حتى تحل محلها اتفاقية جديدة». وهكذا ارتبطت مسألة تحرير الأرض المحتلة، واستعادة الحقوق المسلوبة بقدرة الجانب العربي على إقناع اسرائيل بالوسائل السلمية بأن تستجيب للمطالب العربية.

إن الأحكام التي تضمنتها اتفاقية سيناء الثانية، نقلت الصراع العربي ـ الإسرائيلي من حالة إمكان استعمال الخيارات المتاحة، عسكرية وسياسية، إلى حالة خيار وحيد، هو الوسيلة السياسية دون غيرها. وبذلك لم يعد الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين ولأراض عربية أخرى، ولم يعد مصير الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، موضوعي صراع مسلح، وإنما هما نزاع أو خلاف يحل بالطرائق الدبلوماسية أو السياسية.

لقد وضعت الاتفاقية إسرائيل في مأمن من أي عمل عسكري مصري. وفقد العرب بذلك إمكان القتال على خطوط خارجية في وقت واحد. وأصبحت اسرائيل تواجه جبهة واحدة بعد أن كانت تواجه جبهتين.

إلى جانب هذه الأحكام والنتائج الهامة التي تركت آثارها وامتداداتها في مسيرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كانت هناك تعهدات ووعود «واتفاقيات سرّية قطعتها الولايات المتحدة على نفسها، وكأنها كانت تكافىء اسرائيل بها على قبولها فك الاشتباك في سيناء»[٦٦]. فقد تعهدت الولايات المتحدة بأن «لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تتفاوض معها، طالما ظلت المنظمة لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود، ولا تقبل بقراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨»[٦٧]. ووجه الرئيس الأمريكي جيرالد فورد رسالة إلى الحكومة الاسرائيلية وعد فيها بأنه في أية مفاوضة سورية ـ اسرائيلية حول هضبة الجولان، فإن الولايات المتحدة لن تتوقع من اسرائيل أن تعود إلى حدود العام ١٩٦٧. ووعدت الولايات المتحدة اسرائيل أن تسقط فكرة الدعوة إلى فك الاشتباك على

---

(٦٦) سيل، القبس، ١٩٨٦/١/٥.
(٦٧) المصدر نفسه.

الجبهة الأردنية. ووافقت الولايات المتحدة على اعتبار اتفاقية سيناء الثانية سارية المفعول على مصر، في حالة مضيّ اسرائيل إلى حرب ضد أي بلد عربي آخر. ويعني هذا أن الولايات المتحدة ستبذل ما في وسعها لإبقاء مصر خارج هذه الحرب. أما آخر الالتزامات فهي الرسالة التي وجهها فورد إلى الحكومة الاسرائيلية، وفيها تتعهد الحكومة الأمريكية بألاّ تقدم أي مشروع أو اقتراح للسلام إلى أي طرف عربي، إلا بعد التشاور مع الحكومة الاسرائيلية بشأن ذلك المشروع أو الاقتراح(٦٨).

كانت اتفاقية سيناء الثانية هي الأساس الذي بني عليه ذلك الفصل والفرز والفرق والاختلاف بين النتائج العسكرية والنتائج السياسية لحرب ١٩٧٣، حتى لا تكون الثانية وليدة الأولى. ومن المعروف أن قدرة أي طرف على تحقيق الأغراض التي حددها لنفسه تتوقف على مهارته وكفاءته في استخدام عناصر القوة الموظفة من أجل تحقيق هذه الأغراض. ولا تمثل القوة المسلحة سوى أحد عناصر القوة الشاملة للأطراف المتصارعة. وقد استخدم الطرف العربي هذا العنصر بأقصى قدر من الكفاءة في حرب ١٩٧٣، وخصوصاً في المرحلة الأولى من القتال. غير أن دور القوات المسلحة لا يتوقف عند حد المشاركة الفعلية في القتال، وإنما يمتد إلى مراحل ما بعد القتال. ففي مراحل الصراع السياسي بكل أشكاله، ومنها التفاوض، لا بد من أن يكون واضحاً لدى الخصم أن الطرف الآخر لديه القدرة المادية والإرادة السياسية لاستئناف القتال في حالة تعذّر الوصول إلى تسوية يقبلها. وعندما يشعر أحد الخصمين أن البدائل العسكرية لم تعد متاحة لدى الخصم الآخر، يميل إلى فرض إرادته الكاملة وشروطه للتسوية.

وكان التضامن العربي يمثل عنصراً أساسياً آخر من عناصر هذه القوة. وعلى الرغم من أنه يصعب القول إن امكانات الأمة العربية وطاقاتها قد استخدمت على النحوْ الأمثل في حرب ١٩٧٣، لا يمكن انكار أن هذه الحرب كانت أكثر الحروب تجسيداً لقومية المعركة. وبدأ العالم يتحدث عن العرب كما لو كانوا قد أصبحوا بالفعل قوة دولية إقليمية يحسب حسابها. وكان استمرار التضامن ودعمه بعد وقف اطلاق النار أمراً حيوياً. لكن ما ان انتهت الحرب، وبدأت جولة المفاوضات، من خلال الدور الأمريكي، حتى تمكنت الولايات المتحدة من إحداث شروخ متتابعة في الموقف العربي، حيث حققت رفع الحظر النفطي، بمساعدة أنور السادات نفسه، قبل أن يتحقق أي هدف من الأهداف العربية. ثم كان القبول بدبلوماسية «الخطوة ـ خطوة» الأمريكية ضربة أخرى لهذا التضامن.

أما العنصر الثالث من عناصر هذه القوة فيكمن في العلاقة العربية ـ السوفياتية، وهي علاقة أساسها التأييد السوفياتي للموقف العربي، وتسليح القوات المصرية والسورية. ولهذا كان غريباً أن يقبل السادات في مرحلة التسوية التي أعقبت الحرب مباشرة بالدور الأمريكي منفرداً، في حين كانت الولايات المتحدة تقف في الخندق الذي كانت اسرائيل تقف فيه محاربة

---

(٦٨) المصدر نفسه.

العرب. وهنا يبرز الدور السوفياتي دوراً داعماً للعرب، وضاغطاً على العدو وأنصاره. ولهذا، فإن أي اسقاط لدور الاتحاد السوفياتي المناصر للموقف العربي، لا يمكن تقويمه إلا على أنه مساهمة في تحقيق هدف الولايات المتحدة، وهو إخراج الاتحاد السوفياتي من المنطقة، وإغلاقها على النفوذ الأمريكي والهيمنة الإسرائيلية. لقد كان استخدام حرب ١٩٧٣ ونتائجها لمصلحة هذه اللعبة الأمريكية ـ الإسرائيلية أكبر عامل في إحداث تلك المفارقة العجيبة الواسعة بين النتائج العسكرية لحرب ١٩٧٣ ونتائجها السياسية.

٦ ـ قضية فلسطين على الصعيد الدولي

فتحت حرب ١٩٧٣ الباب واسعاً أمام قضية فلسطين، لتعود ثانية إلى المحافل الدولية، بعد أن غيّبتها القوى المظاهرة لإسرائيل. ولقد عادت القضية إلى منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، في العام ١٩٧٤، على أساس أنها قضية شعب اغتصب وطنه وسلبت حقوقه. ودخلت منظمة التحرير الفلسطينية الأمم المتحدة، في مركز المراقب، لتكون الناطق باسم الشعب الفلسطيني، والمدافع عن وطنه وحقوقه.

ولم تبلغ قضية فلسطين هذا المنعطف الهام في تاريخها الطويل، إلا بعد أن اعتدل ميزان القوى الدولي، وانتقلت دول كثيرة من موقف الحياد أو اللامبالاة إلى موقف تأييد حقوق الشعب الفلسطيني. كما انتقلت دول عدة، ذات وزن دولي، من موقف التأييد المطلق لإسرائيل، إلى موقف الحياد، أو موقف خفض تأييدها لإسرائيل وإدراكها عدالة قضية فلسطين.

ولقد أدى ذلك كله إلى زيادة محاصرة إسرائيل على الصعيد الدولي، وعزلها بقطع العلاقات الدبلوماسية معها، وغيرها من العلاقات. وكمَثَل نضربه على ذلك، ما جرى في افريقيا في إثر حرب ١٩٧٣. ففي المدة بين ٩ تشرين الأول/ اكتوبر و٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، قطعت عشرون دولة افريقية علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل، إضافة إلى تسع دول أخرى كانت قد قطعت علاقاتها بها قبل ذلك. ولقد انتقلت جميع هذه الدول من موقع التأييد لإسرائيل، أو موقع الحياد بالنسبة إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلى موقع تأييد حقوق الشعب الفلسطيني، ومناصرة قضية فلسطين في المحافل الدولية.

ويمكن القول إن حرب ١٩٧٣ أعادت فرز دول العالم، وأعادت تصنيفها بالنسبة إلى قضية فلسطين، فتغيّرت خريطة المواقف الدولية بعد تلك الحرب لمصلحة القضية عما كانت عليه قبلها.

القسم السابع

المواجهة العسكرية العربية غير النظامية



الفصل الرابع والثلاثون

مرحلة تكون مفهوم الكفاح المسلح الفلسطيني (١٩١٧ - ١٩٣٥)

مدخل

إلى جانب العمل العسكري الذي تولت الأقطار العربية مهمة القيام به لمواجهة الغزوة الصهيونية، والذي تجسد في تلك السلسلة من الحروب، التي تحدثت الفصول السابقة من هذا الكتاب عن استراتيجياتها العسكرية، حمل الشعب العربي الفلسطيني عبء العمل المسلح الشعبي لمواجهة الغزوة نفسها، التي استطاعت، بمراحل متتالية، أن تبلغ حد احتلال القطر الفلسطيني كله، وأراضٍ أخرى من أقطار عربية مجاورة.

بدأ الشعب الفلسطيني كفاحه منذ أن أدرك خطورة المشروع الصهيوني الذي جاء الاحتلال البريطاني لفلسطين في العام ١٩١٧ لتنفيذه. ومنذ ذلك الحين، والكفاح الفلسطيني يتصدّى للعدو بإرهاصات وانتفاضات وثورات متتالية، ساهمت معه في بعضها قوى شعبية تطوعية عربية حيناً، وانفرد هو بمعظمها، حاملاً عبأها، متحملاً نتائجها ومعاناتها.

وكانت فلسطين في المدة قبل ١٩١٧ ولاية عربية من ولايات الدولة العثمانية. وحينما حلّت في فلسطين في العام ١٨٨٢ أول موجة من موجات الهجرة اليهودية الجماعية، بدأ الوعي بالمشروع الصهيوني يتبلور في الفكر السياسي الفلسطيني، الذي كان آنذاك عاملاً في إطار الفكر السياسي القومي المناضل من أجل الاستقلال والوحدة. «وانشغلت مدن فلسطين وقراها بتوقيع العرائض المعبرة عن رفض قيام هذا المشروع في فلسطين، والمبينة مخاطره الحقيقية»[1].

مر الكفاح المسلح الفلسطيني في مراحل عدة، واتخذ أشكالاً متعددة، وتنوعت أساليبه ووسائله، وكان شاملاً حيناً وضامراً حيناً آخر، وذا عمر قصير زمناً وذا نفس طويل زمناً

(١) ناجي علوش، «أربعون عاماً من الاحتلال، أربعون عاماً من النضال،» الوحدة، السنة ٤، العدد ٤٤ (أيار/ مايو ١٩٨٨)، ص ١٨.

آخر. وعلى هذا تختلف دراسة الكفاح المسلح الفلسطيني، وتصنف مراحله، بحسب الزاوية التي يقصد الباحث أن ينظر منها إليه.

ولقد نحونا في هذا المجال نحو الربط بين الكفاح المسلح الفلسطيني والأهداف التي سعى لبلوغها، آخذين بعين الاعتبار العوامل والتطورات التي طرأت على الكفاح وعلى أهدافه، على مدار الأعوام السبعين التي انقضت من عمر هذا الكفاح (١٩١٨ ـ ١٩٨٨). وفي إطار هذه النظرة قسمنا البحث إلى خمس مراحل: **الأولى**، هي مرحلة تكوّن مفهوم الكفاح المسلح، وتمتد من بدء الاحتلال البريطاني إلى ثورة القسّام (١٩١٧ ـ ١٩٣٥)؛ **والثانية**، هي مرحلة الدفاع عن وحدة الوطن، وتمتد من ثورة ١٩٣٦ حتى قيام إسرائيل؛ **والثالثة**، مرحلة المخاض، وتغطي الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٤؛ **والرابعة**، هي مرحلة «الثورة العائدة»، وتغطي الفترة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٨٧، حين كانت الثورة تعمل من الخارج ساعية إلى العودة إلى الوطن، ومنطلقة من الطوق الذي كانت مستقرة حوله؛ **والخامسة**، هي مرحلة «الثورة في وطنها»، فقد عادت إليه، وانطلقت منه، وعملت فيه، وهي الانتفاضة التي نشبت في أواخر العام ١٩٨٧.

أولاً: إرهاصات تكون المفهوم

في إثر إخضاع فلسطين للاحتلال (١٩١٧) ثم الانتداب البريطاني (١٩٢٢)، ومباشرة السلطة البريطانية إعمال وعد بلفور، وفتح الباب لهجرة الصهيونيين إلى فلسطين، بدأ الشعب العربي الفلسطيني يدرك مخاطر الاحتلال والمشروع الصهيوني، وأخذت جماعات وطنية تهاجم بعض المستعمرات (مثل الهجوم على مستعمرتي تل حي والمطلّة في منطقة الحولة في شهر آذار/ مارس ١٩٢٠) وبعض الحاميات البريطانية.

وفي مناسبة احتفال العرب بموسم النبي موسى في مدينة القدس، تعرضوا لهجوم عليهم من اليهود والجنود البريطانيين، واستمر القتال في المدينة خمسة أيام (٤ ـ ٨ نيسان/ أبريل ١٩٢٠).

تشكلت في القدس جمعية أطلقت على نفسها اسم «جمعية الفدائية»[٢]، في زمن الإدارة العسكرية البريطانية (١٩١٨ ـ ١٩٢٠)، وبدأت تعمل للإعداد للمقاومة المسلحة، وتهيئة قوائم بأسماء الصهيونيين البارزين ومكان إقامة كل منهم، وعلّمت بعض أعضائها اللغة العبرية. ولم يكن لهذه الجمعية أنشطة في مجال المقاومة، ولكنها كانت من العوامل التي ساهمت في إعداد البيئة لبدء نشوء حركة المقاومة ومنظماتها.

شهدت مدينة يافا (١ ـ ٥ أيار/ مايو ١٩٢١) اصطدامات دموية انتهت باستشهاد

---

(٢) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الأول، ٤ مج (بيروت: الهيئة، ١٩٨٤)، مج ٣، ص ٤٣٤.

١٥٧ عربياً، ومقتل ٤٧ من الصهيونيين والبريطانيين[٣].

وبعد أن شهد العمل الوطني الفلسطيني ركوداً فيما بين العامين ١٩٢٢ و١٩٢٨، وقعت أحداث البراق في القدس ونابلس والخليل وصفد وغيرها، في شهر آب/ أغسطس ١٩٢٩، وتجسدت في اصطدامات دموية استشهد فيها ١١٦ عربياً، وقتل ١٣٣ يهودياً[٤]. ودمرت القوات البريطانية عدة قرى، ودمر العرب عدة مستعمرات.

وقعت أحداث ١٩٢٩ دون تخطيط أو إعداد، ودون تهيئة أو تنظيم شعبي، سوى بَدْء ظاهرة تشكيل نواة للعمل المقاوم المنظم. فقد نظم نفر من أهل صفد جماعةً مناضلة لمقاومة الإنكليز والصهيونيين، هي «عصابة الكف الأخضر»[٥]، واعتصموا في جبل الجرمق على بعد ١٠ كلم من صفد. وقد عملت كتيبة فرسان بريطانية أكثر من عام في البحث عنهم.

بدأت العصابة نشاطها بهجوم على الحي اليهودي في صفد، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٩، وكررت هجومها في منتصف الشهر التالي، بعد أن تعززت بانضمام عدد من الثوار السوريين الذين حاربوا المستعمرين الفرنسيين في ثورة ١٩٢٥.

ظهر رجال العصابة، بعد ذلك، في عكا وأخذوا ينصبون الكمائن، فحشدت سلطات الانتداب قوات لملاحقة الثوار، في حين سيرت قوات الاحتلال الفرنسي في سوريا دوريات على الجانب السوري من الحدود لمنع وصول الإمدادات والنجدات من سوريا إلى فلسطين.

تميزت العصابة بقدرتها على الحركة والمناورة وسرعة الاختفاء، وخصوصاً أنها عملت في منطقة ريفية، حيث حظيت بتعاطف الفلاحين معها. بيد أن فقدان التنسيق والتعاون بين العصابة والقيادة السياسية الفلسطينية منع اتساع المقاومة المسلحة وامتدادها إلى مناطق أخرى. وقد ساعد هذا الوضع سلطات الانتداب على محاصرة العصابة وشن عمليات عسكرية كثيفة ضدها، ولا سيما في الشهرين الأولين من العام ١٩٣٠، واعتقلت ١٦ مناضلاً من أفرادها المؤسسين، ثم ألقت القبض على قائدها في الأردن، وبذلك توقف نشاط العصابة.

بدأ مفهوم الكفاح المسلح يبرز في ساحة العمل الوطني. فقد عقدت في العام ١٩٣١ عدة مؤتمرات وطنية ناقشت، جهاراً، عقم الأساليب السياسية المستخدمة وعدم جدواها، كمؤتمر التسليح الذي عقد في نابلس (٣١ تموز/ يوليو ١٩٣١). وسبب الدعوة إليه «الأخبار المتواترة عن تسليح اليهود»[٦].

---

(٣) المصدر نفسه، مج ٤، ص ٦١٧.

(٤) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط ٩ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٢٠٢ - ٢٠٩.

(٥) الموسوعة الفلسطينية، المصدر نفسه، مج ٣، ص ٦٤٥.

(٦) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٢٥٤.

وفي حين لم يخرج المجتمعون في هذا المؤتمر، الجديد في نوعه وأهدافه، عن النهج العام للسياسة التقليدية لقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، فقد رفضوا اقتراحاً قدمه أحد أعضاء المؤتمر، وهو أن يؤلف من الضباط والجنود الذين خدموا في الجيش العثماني قاعدة للتدريب. وقد عوقب هذا العضو على اقتراحه بسجنه.

وهكذا، تميزت الفترة بين بدء الاحتلال البريطاني والنصف الأول من الثلاثينيات، بتراكم الأحداث وبعض المواجهات العنيفة بين الجماهير الفلسطينية والقوى الصهيونية والبريطانية. وكانت المواجهات تنطلق عفوياً وترتبط بآنية الأحداث، ولم يكن لأشكال العنف فيها قيادة أو تخطيط في الجانب الفلسطيني. ولهذا اتسمت هذه الفترة من العمل الوطني بالارتجالية والعفوية، على الرغم من أن بعض الأحداث كان غالي الثمن في ضحاياه. ولكنها، في الوقت نفسه، كانت القاعدة والنواة لتكوّن مفهوم الكفاح المسلح، والأخذ به ضرورة ووسيلة. وهو ما جسّدته ثورة القسّام في العام ١٩٣٥.

ثانياً: تكوّن المفهوم: ثورة القسّام ١٩٣٥

كانت إرهاصات الأعوام ١٩١٨ ـ ١٩٣٥ مرحلة تمهيدية توافرت فيها العوامل والشروط لتكوّن مفهوم الكفاح المسلح. ولقد وجد الشيخ عز الدين القسّام في مدينة حيفا ومنطقتها مكاناً صالحاً لخلق بؤرة ثورية منظمة، تعمل بكتمان وسرّية، وتكون رداً وضداً للغزوة الصهيونية، والاستعمار البريطاني، ونقيضاً للنهج التقليدي المهادن الذي كانت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية لا تزال تمارسه حتى ذلك الحين.

أعطى القسام ثورته طابعاً قومياً. فالشيخ من أهل جبلة، وهي بلدة على الساحل السوري. وكان قبل مجيئه إلى حيفا مع بعض رفاقه في ٥ شباط/ فبراير ١٩٢٢ قد اشترك في ثورة العلويين بقيادة الشيخ صالح العلي ضد الاحتلال الفرنسي (١٩٢٠)، وحكم عليه بالإعدام.

نشر القسام دعوته بين الفلاحين والعمال، وأسس منظمته على «نصرة الدين والوطن وقتل الإنكليز واليهود لأنهم محتلون بلادنا»[٧]، وأقام دعوته على أساس عدم جدوى التعاون مع الانكليز أو الاعتماد عليهم، وعلى أن الجهاد هو السبيل الوحيد لبلوغ الأهداف.

بقيت أصول التنظيم الذي أقامه القسام سرية، إلا أنها تميزت بالدقة والانضباط وروح الفداء والزهد. ويمكن الاستنتاج من أساليب عمله وأصول تنظيمه أنه كان يتطلع إلى ثورة عامة شاملة، أساسها الجهاد، ووسيلتها السلاح. وليست «جمعيته» ـ كما كان يسميها القساميون اصطلاحاً ـ سوى خطوة البداية.

كانت قيادة المنظمة جماعية، تتألف من اثني عشر عضواً، وتتولى اتخاذ القرارات

---

(٧) من شهادة أحد جرحى المنظمة، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٢٠.

المهمة. وكانت في منزلة «هيئة أركان» مقسمة إلى خمس وحدات محددة المهام: التسليح والتدريب والاستخبارات والدعوة إلى الجهاد والاتصالات السياسية[٨].

كانت المنظمة مؤلفة من حلقات، تتألف الواحدة منها من رقيب وخمسة أفراد. ولم يكن أفراد الحلقة يعرفون شيئاً عن الحلقات الأخرى. وكانت الحلقات تتجمع في قواعد، ولكل قاعدة قائد. وتعلو الهرم التنظيمي كله قيادة المنظمة. وقد اختلفت الأقوال في عدد الأعضاء الذين انضووا تحت قيادة القسام، فبعض المصادر يجعلهم مئات كثيرة، وبعضها يرى أنهم ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ مجاهد، بيد أن عدد القساميين ارتفع بعد استشهاد الشيخ وانفجار الثورة[٩].

برمج القسام ثورته في أربع مراحل: (١) الإعداد النفسي ونشر الروح الثورية؛ (٢) إنشاء حلقات سرية؛ (٣) تأليف لجان لجمع التبرعات وشراء السلاح؛ (٤) الثورة المسلحة.

وكان يفترض بهذه الخطة أن تكون مرحلتها الأخيرة تتويجاً ونتيجة لما قبلها، وخصوصاً أن قائد المنظمة كان متميزاً بالدقة في العمل، والصبر على إتقانه وحسن إنجازه. على أن عدة عوامل جابهت العرب في عامي ١٩٣٣ و١٩٣٤، ودفعت المنظمة إلى البدء بالعمل المسلح، قبل أن تنجز القيادة التأهب والإعداد. وكان من هذه العوامل: (أ) غزارة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين؛ (ب) ظهور المنظمات الإرهابية الصهيونية وتزايد نشاطها؛ (ج) زيادة تسلح الصهيونيين؛ (د) استفحال خطر تسرب الأراضي العربية إلى اليهود؛ (هـ) مساعدة سلطة الانتداب الصهيونيين في تحقيق أهدافهم وحمايتهم، وخصوصاً في المجالين العسكري الأمني والتشريعي.

لم تخض منظمة القسام، في بادىء الأمر، ثورة مكشوفة ضد الأعداء، وآثرت الضربات الخاطفة والأعمال الفردية والمحلية. وعندما قررت القيادة مباشرة العمل الثوري ميدانياً لم يكن الإنكليز أو اليهود يعلمون شيئاً عن المنظمة. وقد بدأ نشاط المنظمة بسلسلة من الأعمال ضد المستعمرات الصهيونية ودوريات الجيش البريطاني والشرطة، بأسلوب حرب العصابات، وهو الضرب والهرب ثم الاختفاء. وذلك إلى جانب بعض الاصطدامات الشديدة والواسعة، مثل ما وقع في مدن وقرى الناصرة وبيت جن وجبل الكرمل وبلد الشيخ وأم الزينات وفرادة وعرابة والبطوف ومستعمرة نهلال ومستعمرة عتليت.

أصبح الوضع في العام ١٩٣٥ لا يحتمل مزيداً من تأجيل إعلان الثورة، وهو ما دعا القسام إلى البدء بالتحرك من أجل الثورة في المنطقة الجبلية شمالي فلسطين، فقاد عدداً من رفاقه إلى الجبال القريبة من حيفا، وانتشروا في أحراج يعبد من قضاء جنين، وجعلوا قرية الشيخ زيد قاعدة لهم، في حين تسلل عدد آخر من المنظمة إلى مدينة حيفا لمساندة الهجوم المنتظر الذي سيشنه القسام على المدينة.

---

(٨) صبحي محمد ياسين، الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ - ١٩٣٩ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٥٩)، ص ٢٢ - ٢٣.

(٩) الحوت، المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

علم الإنكليز بمكان وجود المجاهدين، وحاصروا أحراج يعبد بقوات كبيرة، مدعومة بالمصفحات والدبابات والطائرات، فوقعت اصطدامات بين الطرفين استمرت نحو خمسة أيام. ثم شدّد الإنكليز هجومهم، حتى استشهد القسام وبعض رفاقه في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، في حين جرح وأسر آخرون.

لم يؤدِّ استشهاد القسام إلى توقف أعمال الجهاد وانحلال المنظمة. فقد أعاد القساميون تنظيم صفوفهم بقيادة خليل محمد عيسى (أبو ابراهيم الكبير)، في حين ازداد عدد أفراد المنظمة.

اختارت قيادة المنظمة شمالي فلسطين (حيفا وعكا وصفد والناصرة) مقراً لثوّارها، فاعتصموا بالجبال، واستأنفوا شن الهجمات على المستعمرات الصهيونية وقوات الجيش والشرطة. ووقعت معارك خطيرة في دالية الكرمل وشعبا والمغار ولوبية وصفورية وغيرها.

وحينما نشبت الثورة في مطلع أيار/ مايو ١٩٣٦، انضم القساميون إليها واندرجت أعمالهم في سياقها.

الفصل الخامس والثلاثون

مرحلة الدفاع عن الوطن

(١٩٣٦ ـ ١٩٤٨)

أولاً: ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩

صعّد الشعب الفلسطيني مقاومته للمشروع الصهيوني وحاميه الاستعمار البريطاني. وظهرت مشروعات لتقسيم فلسطين وسلب جزء منها لإقامة دولة يهودية (وطن قومي لليهود). ولقد تجسدت إرادة الشعب الفلسطيني في الدفاع عن وطنه والحفاظ على وحدة أرضه وسلامتها في ثورتين، إحداهما قبل الحرب العالمية الثانية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) والثانية في إثر قرار الأمم المتحدة تقسيم فلسطين (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨).

اشتعلت ثورة ١٩٣٦ في إثر هجوم شنّه ثلاثة من منظمة القسّام في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٣٦ على قافلة يهودية في قضاء نابلس. وبعد اصطدامات دامية بدأ الإضراب العام في ١٩ نيسان/ أبريل، والامتناع عن دفع الضرائب، وتألفت اللجان القومية في المدن لقيادة الحركة الوطنية.

ويمكن القول إن أعمال رفاق القسّام وأنشطتهم في الفترة الممتدة منذ استشهاد قائدهم حتى حادثة يوم ١٥ نيسان/ أبريل كانت أحد أهم أسباب إعلان الاضراب العام، الذي استندت إليه الثورة حين أعلن عنها في مطلع أيار/ مايو ١٩٣٦.

مرت الثورة في ثلاث مراحل، دامت أولاها ستة أشهر (نيسان/ أبريل ١٩٣٦ ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦). وقد بدأت بالإضراب العام، ثم اتخذت شكلاً مسلحاً وعنيفاً في مطلع أيار/ مايو، حينما أعلن جيش الجهاد المقدس الثورة، وخرجت فصائله إلى الجبال والريف في لواء القدس، ثم امتدت الثورة إلى سائر أنحاء فلسطين.

ارتفعت وتيرة المعارك حدة وعدداً بدخول القوة العربية التي قادها فوزي القاوقجي، وعملت في منطقة المثلث (نابلس ـ جنين ـ طولكرم) واصطدمت بالقوات البريطانية في عدة معارك (مثل ما وقع في قرى بلعة وجبع وبرقة وأم الفحم وديرشرف وعرابة وغيرها).

حاول جيش الجهاد المقدس احتلال المراكز الحكومية في مدن القدس ويافا والخليل وغزة وبير السبع وعكا وصفد، فردّت سلطة الانتداب باعلان حالة الحصار (حالة الحرب) في فلسطين، وراحت تطبّق قوانين الطوارىء على العرب بوحشية وقسوة.

أوقف الفلسطينيون الإضراب والثورة في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦، تلبية لنداء الملوك والأمراء العرب. وكان قد مضى على الإضراب ١٧٦ يوماً، وعلى الثورة المسلحة ١٦٤ يوماً.

استمرت المرحلة الثانية أحد عشر شهراً (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦ ـ آب/ أغسطس ١٩٣٧)، واتسمت بالعمل السياسي والدبلوماسي والإعلامي، وفيها نشرت الحكومة البريطانية (٧ تموز/ يوليو ١٩٣٧) تقرير اللجنة الملكية (لجنة بيل) التي أوصت بتقسيم فلسطين، وهو ما أدى إلى استئناف الثورة ودخولها المرحلة الثالثة.

امتدت المرحلة الثالثة عامين (أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧ ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩). وكانت أشد عنفاً وتركيزاً من معارك المرحلة الأولى، وشملت جميع أنحاء فلسطين. وكانت الكفاءة في التنظيم والقتال واتّباع أسلوب حرب العصابات أظهر مما كانت عليه في المرحلة الأولى. واتسعت الهجمات على المستعمرات الصهيونية، ولا سيما في لوائي القدس وغزة. ووقعت معارك استمر بعضها عدة أيام، واتخذت طابع المعارك الحربية، بصورة عامة. وشنّ المجاهدون هجمات عسكرية منظمة على بعض المدن، واستطاعوا احتلال مراكز السلطة فيها، مثل ما جرى في القدس القديمة وعكا وبير السبع والخليل وبيت لحم وبيت ساحور والمجدل والفالوجة ولم يخرجوا منها إلّا بعد هجمات مضادة شنتها القوات البريطانية. وتمكّن المجاهدون في هذه المرحلة من السيطرة التامة على أكثر من نصف مساحة فلسطين (الريف والبادية) ومن التحكم الكامل بطرق المواصلات الرئيسة.

واجهت الثورة عدوين متحالفين، القوات البريطانية ومعها أجهزة الشرطة والأمن التابعة لسلطة الانتداب، والقوات الصهيونية. وكانت هذه تتألف من الهاغاناه التي بلغ قوامها، بعد انضمام إيتسل (المنظمة العسكرية القومية) إليها في صيف ١٩٣٧، نحو ٢١ ألف مقاتل، موزعين على ٢٧٠ فرعاً في المدن والمستعمرات[1].

يضاف إلى هذه القوة المسلحة «شرطة المستعمرات اليهودية» التي أنشأتها سلطة الانتداب، ونظمتها في عشرة ألوية وزعتها على المناطق حيث يوجد يهود. وفي صيف ١٩٣٩ بلغ حجم هذه القوة نحو ٢٢ ألف رجل، لديهم ٧٨٦٠ قطعة سلاح[2].

---

(١) صبري جريس، «الصهيونيون والثورة العربية الكبرى في فلسطين، ٣٦ ـ ٣٩»، شؤون فلسطينية، العددان ١٥٠ ـ ١٥١ (أيلول/ سبتمبر- تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥)، ص ٦٠ ـ والمصدر هو كتاب تاريخ الهاغاناه، الصادر في تل أبيب (١٩٦٤).

(٢) المصدر نفسه، ص ٦١.

كلفت سلطة الانتداب أيضاً الضابط البريطاني أورد وينفييت تشكيل وحدات خاصة سميت «زمر الليل الخاصة». وقد باشرت هذه الزمر عملها في صيف ١٩٣٨ بارتكاب الفظائع والمذابح ضد القرويين العرب وإرهابهم[٣].

في مواجهة القوات المعادية، تأسس جيش الجهاد المقدس، بقيادة عبد القادر الحسيني. وقد ضم عدة خلايا وتشكيلات سرية صغيرة كانت قد نشأت قبل الثورة. وإلى جانب جيش الجهاد هذا، كانت تشكيلات سرية مستقلة ومحلية تعمل في الإطار العام للثورة، إضافة إلى منظمة القسّام التي نشطت في مناطق معينة، وعمل بعض قادتها مع تشكيلات جيش الجهاد المقدس.

رفدت الثورة عناصر عربية جاءت من خارج فلسطين: (١) فقد جهز العراق قوة عسكرية مؤلفة من مجاهدين متطوعين كان بينهم ضباط وجنود من الجيش العراقي. وقد قاد هذه القوة فوزي القاوقجي. ثم التحق بها متطوعون من أبناء سوريا ولبنان. ودخلت فلسطين في أوائل تموز/ يوليو ١٩٣٦، وعملت في منطقة المثلث «نابلس - جنين - طولكرم»، والتحق بها الكثيرون من أبناء هذه المنطقة. وعندما أُعلن وقف الثورة في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦ (نهاية المرحلة الأولى) انسحبت القوة إلى خارج فلسطين؛ (٢) وتطوع في صفوف جيش الجهاد المقدس الكثيرون من الأردن وسوريا ولبنان، ويذكر منهم الثائر السوري الشهيد سعيد العاص؛ (٣) ودخلت إلى فلسطين قوة عسكرية شكّلها الحزب السوري القومي الاجتماعي باسم «فرقة الزوبعة» عملت في شمالي فلسطين في صيف ١٩٣٦ وانسحبت في أيلول/ سبتمبر إلى لبنان. وكان قوامها ٧٥ مناضلاً.

يقدّر بعض المصادر العربية عدد الثوار بما يتراوح بين ٩ و ١٠ آلاف، كان ٣ آلاف منهم متفرغين لأعمال العصابات، وألف منهم للعمل في المدن. أما الباقون فكانوا من سكان القرى والبادية، الذين يقومون بنجدة الثوار عند نشوب المعارك بالقرب من قراهم وأماكن سكنهم. أما السلطات البريطانية فقدرت قوة الثوار بين ألف وألف وخمسمئة مقاتل، يساعدهم عدد كبير من المتطوعين من سكان المناطق المجاورة. وقدّرت مصادر أخرى (باحثون بريطانيون) عدد الثوار عام ١٩٣٦ بخمسة آلاف بين متفرغ وغير متفرغ، ثم ارتفع العدد إلى ١٥ ألفاً عام ١٩٣٨[٤]. وربما كان في هذه الأرقام بعض المبالغة. ولعل الحد الأقصى الذي بلغته قوة الثوار المتفرغين للعمليات لم يزد على ٣ - ٤ آلاف مقاتل.

تكونت أسلحة الثوار من خليط غريب ومتنوع من البنادق والمسدسات قديمة الطراز[٥]، ومتعددة مصادر الصنع، وغير الفعالة، إذا ما قورنت بالأسلحة التي كانت القوات البريطانية

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٤) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الأول، ٤ مج (بيروت: الهيئة، ١٩٨٤)، مج ١، ص ٦٣٢.

(٥) في إحدى العمليات، استولت القوات البريطانية على بندقية برتغالية مصنوعة في القرن الثامن عشر.

والمنظمات الصهيونية تستخدمها. وقد كان ذلك نتيجة عدم وجود خطة مسبقة للعمل الثوري المسلح. وقد أدى ذلك إلى أن يقتصر عمل الثوار على الكمائن والغارات وعمليات القنص، التي لا تتطلب أسلحة جماعية، كالرشاشات ومدافع الهاون، كما لا تتطلب أيضاً غزارة نارية تستهلك كميات كبيرة من الذخائر.

في إثر اضطراب الحالة الدولية، واقتراب نشوب الحرب العالمية الثانية، تضعضعت حالة الثورة الفلسطينية، وتعرضت لهجمات قوات بريطانية برية وجوية، قوامها خمسة آلاف جندي، في المناطق الرئيسة التي كان يعمل فيها جيش الجهاد المقدس، وهو ما أدى إلى تقليص عملياته وتوقّف الثورة.

شهدت الثورة الكثير من العمليات، كان مسرحها الجبال وبعض المدن. وتذكر في هذا المجال المعارك التي وقعت في نور شمس (٢١ حزيران/ يونيو ١٩٣٦)، والجاعونة (١٢ آب/ أغسطس)، وبلعه (١٣ أيلول/ سبتمبر)، واليامون (٣ آذار/ مارس)، وبير السبع (٩ أيلول/ سبتمبر)، وطبرية (٣ تشرين الأول/ أكتوبر) والقدس (١٧ تشرين الأول/ أكتوبر).

بلغ عدد العمليات التي نفذها الثوار العرب في العام ١٩٣٦، ٤٠٦٦ عملية موزعة كما يلي: ١٩٩٦ عملية ضد الصهيونيين، و ٨٩٥ ضد ممتلكاتهم، و ٧٩٥ ضد الجيش البريطاني والشرطة، و ٣٨٠ ضد وسائل المواصلات. وقد استشهد في هذه العمليات ٢٢٤ ثائراً عربياً، في حين قُتل ٣٣ بريطانياً، و ٨٠ يهودياً.

في العام ١٩٣٧ انخفض عدد العمليات إلى ٥١١ ليعود إلى الارتفاع في العام ١٩٣٨ إلى ٤٩٦٩ ثم إلى الانخفاض إلى ٩٥٢ عملية في العام ١٩٣٩[٦].

ثانياً: ثورة ١٩٤٧ - ١٩٤٨

جاءت هذه الثورة رداً على قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. وهو القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧. وكانت الحركة الوطنية قد استعادت نشاطها في إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية في صيف ١٩٤٥، وأخذت تتصدى للغزوة الصهيونية التي اشتدت هجمتها ساعية لتحقيق هدفها، ومستندة إلى دعم الكتلتين العالميتين الشرقية والغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.

في هذه المرحلة من الكفاح المسلح، ظهر عامل جديد إلى جانب التنظيمات المسلحة الفلسطينية، وهو العمل المسلح العربي التطوعي غير النظامي، على الرغم من أن الجهة التي أشرفت عليه، تنظيماً وإعداداً وتسليحاً وقيادةً، مجموعة الحكومات العربية السبع، من خلال المؤسسة القومية الرسمية، جامعة الدول العربية.

وكان مجلس الجامعة (عاليه، ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧) قرر «أداء المساعدات المادية

(٦) الموسوعة الفلسطينية، مج ١، ص ٦٣٤ - ٦٣٦.

والمعنوية للعرب في فلسطين لتقويتهم وتعضيدهم في الدفاع عن أنفسهم وعن كيانهم»، وألّف لجنة عسكرية تتولى الشؤون العسكرية ـ النظامية وغير النظامية ـ في المرحلة الإعدادية، ووضع تحت تصرفها أموالاً لهذا الغرض. وقد عملت اللجنة في مجالين: دعم المنظمات الفلسطينية المسلحة بالمال والأسلحة والذخائر، وتشكيل قوة مسلحة غير نظامة قوامها متطوعون عرب، أطلق عليها اسم «جيش الانقاذ».

عملت في ميدان القتال منظمات مسلحة فلسطينية، كان في مقدمتها «قوات الجهاد المقدس» بقيادة عبد القادر الحسيني، وهي المنظمة التي شكّلتها الهيئة العربية العليا لفلسطين، وخلفت جيش الجهاد المقدس في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. وشهد ميدان القتال أيضاً عدة منظمات مسلحة محلية، إضافة إلى جيش الانقاذ ومجموعة المتطوعين المصريين التي عملت في القطاع الجنوبي من فلسطين.

استمرت الثورة من مطلع الشهر الأخير من العام ١٩٤٧ حتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، موعد دخول الجيوش العربية فلسطين، وأطلق عليها «الحرب غير المعلنة» و«الحرب غير الرسمية». وقد اشتملت على صفحتين، استغرقت أولاهما أربعة أشهر (١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ ـ ٣١ آذار/ مارس ١٩٤٨) وملأها العمل العسكري العربي غير النظامي بأنشطته ووقائعه؛ أما الصفحة الثانية فقد دامت شهراً ونصف الشهر، وطغت فيها القوات الصهيونية، بمختلف تشكيلاتها، واستهدفت السيطرة بسرعة على رقعة الأرض التي حددها قرار التقسيم للدولة اليهودية، وتوسيع حدودها قدر الإمكان.

تألفت قوات الجهاد المقدس من الفئات التالية: (١) المجندون المقاتلون، وهم من الفلسطينيين والمتطوعين العرب، ومهمتهم نشر الثورة، ومواجهة أعمال الإرهاب الصهيوني، وقطع طرق المواصلات. وقد انتظموا في فصائل، كل منها مؤلف من ٨ ـ ١٠ مقاتلين. وكانت هذه الفئة القوة الضاربة للمنظمة؛ (٢) المجندون المرابطون، وهم من المواطنين المقيمين في القرى. وقد تولوا الدفاع عن قراهم ومناطقهم، وهم متوسطو التسليح والتدريب؛ (٣) فصيل التدمير: تألف من المجندين المختصين بعمليات النسف والتدمير.

لم تكن أعداد المجاهدين العاملين في إطار القوات ثابتة، بل متغيرة تبعاً للظروف والأحوال المادية التي كانت تمر بها الهيئة العربية العليا. فقد زاد عدد مجاهدي الفئة الأولى في بعض الأحيان على ١٠ آلاف، وتراوح عدد أفراد الفئة الثانية ما بين ١٥ و ٢٠ ألفاً.

شملت أنشطة قوات الجهاد المقدس جميع مناطق فلسطين، وخصوصاً منطقة القدس.

تشكّل جيش الإنقاذ في أول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، من متطوعين سوريين ولبنانيين ومصريين وسعوديين ويمنيين وغيرهم من الأقطار العربية الأخرى، إضافة إلى بعض المتطوعين من جنسيات أجنبية. وقد وضعت سوريا معسكرات قطنا، قرب دمشق، تحت تصرّف اللجنة العسكرية لتكون مقراً لتأسيس الجيش وتدريبه. وكانت اللجنة العسكرية تنفق عليه مما خصصه لها مجلس الجامعة من أموال، وتسلحه مما تبرع به بعض الأقطار العربية، ومما استطاعت اللجنة شراءه من أسلحة وذخائر.

عُيّن فوزي القاوقجي قائداً عاماً للجيش بدءاً من ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧. ونظّم الجيش في أفواج. واختلفت الأقوال في حجم ملاكه، ففي مذكرات القاوقجي أن ملاكه كان ثلاثة آلاف مقاتل[٧]، في حين قدّره قائد لواء اليرموك في جيش الإنقاذ، بما يتراوح بين ٧٥٠٠ و ٨٥٠٠ مقاتل[٨] وكانت معداته لا تتجاوز ١٠ بالمئة مما ينبغي لجيش يشغل جبهة واسعة كجبهته[٩].

عملت قوات جيش الإنقاذ في مناطق الجليل وصفد وعكا والناصرة وجنين وبيسان والنبي يوشع ورام الله وقطاع القدس ونابلس وطولكرم ويافا.

إضافة إلى قوات الجهاد المقدس وجيش الانقاذ، نشطت حركة التطوع في بعض الأقطار العربية، والتحق المتطوعون بقوات الجيش أو بجيش الإنقاذ، في حين شكّل بعض المتطوعين مجموعات خاصة، مثل مجموعة الإخوان المسلمين، ومجموعة المتطوعين المصريين بقيادة المقدم أحمد عبد العزيز، وقد انضم إليهم بعض الليبيين.

بادرت قوات الجهاد المقدس إلى العمل العسكري في الشهر الأخير من العام ١٩٤٧، وتلاها جيش الإنقاذ في الشهر الأول من العام ١٩٤٨، واحتفظ بالمبادرة وحرية العمل حتى آذار/ مارس ١٩٤٨، في حين اقتصر عمل الجانب المعادي على الدفاع عن المستعمرات والأحياء اليهودية في المدن، وعلى شن الغارات الإرهابية والمذابح، لجعل مناطق معينة خالصة في يهوديتها، ولتفريغ ما تحتله من أرض من أصحابها الفلسطينيين بطردهم أو قتلهم.

نوّعت القوات غير النظامية عملياتها، مع تركيز خاص على طرق المواصلات بين المواقع والمستعمرات اليهودية، بعد أن أيقنت أن هذه الطرق تمثل شريان الحياة بالنسبة إلى تلك المواقع والمستعمرات. وقد استهدفت هذه العمليات، من بين ما استهدفت، قطع خطوط المواصلات ما بين: القدس وتل أبيب، طبرية والجليل الشرقي، حيفا والجليل الغربي، العفولة وبيسان، الطرق المؤدية إلى مستعمرات النقب.

خاضت قوات الثورة معارك كثيرة ناجحة، مثل معارك باب الواد وبيت سوريك وبيسان وحيفا وخربة اللحم والدهيشة وجبل الرادار ورامات هاكوفيتش والزراعة وسلمة والشجرة وشعفاط والشيخ جراح وصبيح وصفد وصور باهر وطبرية وظهر الحجة وعطاروت وعكا وغور الصافي وقانون والقدس والقطمون وكفار عصيون وعين ماهل وكفركنا وكوكب الهواء والماصيون واللد والرملة والمالكية ومشمار هاعميك ومشمار هايردن والمصرارة وجبل المكبر وميكور حاييم والناصرة والنبي يوشع ويافا ووادي الجوز.

---

(٧) خيرية قاسمية، فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث؛ دار القدس، ١٩٧٥)، ص ١٧٧.

(٨) محمد صفا، «جيش الانقاذ العربي في فلسطين،» مجلة الحرس الوطني (السعودية)، (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨)، ص ٥٢.

(٩) قاسمية، المصدر نفسه، ص ١٧٧.

استطاعت القوات الصهيونية، في الأيام الخمسة والأربعين التي سبقت دخول الجيوش العربية، أن تصمد في المناطق التي احتلتها، وأن تمسك بأزمّة المبادرة والهجوم، بفضل دعم القوات البريطانية وحمايتها ومساعدتها لها سلاحياً وميدانياً، بالاشتراك في عمليات ضد القوات العربية. يضاف إلى ذلك تدفّق الأسلحة الحديثة التي ابتاعتها المنظمات الصهيونية في أوروبا وأمريكا وأرسلتها إلى فلسطين، وزيادة الهجرة اليهودية، وخصوصاً من القادرين على حمل السلاح.

تقلص عمل القوات العربية غير النظامية بدخول الجيوش العربية في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، وطويت صفحتها بانتهاء عمليات تلك الجيوش.



الفصل السادس والثلاثون

مرحلة المخاض

(١٩٥٠ ـ ١٩٦٤)

دخلت الحركة الوطنية الفلسطينية، بعد حرب ١٩٤٨، مرحلة مخاض جديدة تميزت بظاهرتين: تغييب الحركة بمظاهرها ومقوماتها وأساليبها التقليدية التي كانت عليها قبل الحرب، ونشوء حالة مخاض انبثقت منها منظمات وعقائد وأساليب نضالية جديدة.

ثمة سلسلة من الأسباب والعلل المترابطة والمتوالدة بعضها من بعض، أدت إلى تغييب الحركة الوطنية الفلسطينية بعد العام ١٩٤٨. فقد كان من أهم الأسباب التي قلصت دعم البلدان العربية لجيش الإنقاذ وقوات الثورة الفلسطينية ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ قرار تلك البلدان دخول جيوشها فلسطين. فقد بدا أن كل دعم مالي أو سلاحي يقدم إلى العاملين في الميدان في المرحلة التي تسبق ١٥ أيار/مايو هو دعم لا مردود له ولا فائدة ترجى منه. يضاف إلى ذلك يقين بعض الحكومات العربية أن دخول الجيوش، بمختلف مظاهره المعنوية والعسكرية، سيؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود. ولعل هذا الموقف يفسر أحد أسباب التراجع الذي منيت به القوات المقاتلة غير النظامية في ثورة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ وخصوصاً في الأيام الخمسة والأربعين التي سبقت دخول الجيوش.

وفي إثر الهزيمة التي حلّت بالقوات المسلحة العربية، وضم الضفة الغربية إلى الأردن، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، طويت صفحة المقاومة المسلحة الفلسطينية، في مقابل ازدياد حجم الولاية العربية الرسمية على قضية فلسطين وشؤونها، من خلال جامعة الدول العربية، حتى بلغ الأمر حد تعريب القضية تعريباً كاملاً. وهكذا انتقل العمل الفلسطيني إلى أطر أخرى، وخصوصاً الإطار القومي. فبعد رفع شعار «الوحدة العربية هي الطريق لتحرير فلسطين»، وقيام الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨ ـ ١٩٦١، انضوى العمل الوطني الفلسطيني تحت راية العمل القومي العربي وسار في موكبه، إلى أن تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤، بقرار قومي ايضاً، أصدره مؤتمر القمة العربي[1].

---

(١) مؤتمر القمة العربي الأول، القاهرة، ١٣ ـ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ ومؤتمر القمة العربي الثاني، الاسكندرية، ٥ ـ ١١ ايلول /سبتمبر ١٩٦٤.

وفي الوقت نفسه، لم تهدأ محاولات القيادات الفلسطينية من أجل توكيد شخصية الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية ووحدته الكيانية. ويتضح ذلك في القرار الذي اتخذه مجلس جامعة الدول العربية في ٩ آذار/مارس ١٩٥٩ بشأن «عقد اجتماع على مستوى عالٍ في أقرب وقت للنظر في [. . .] ١ - إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه شعباً موحداً [. . .] ٤ - إنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية المضيفة»(٢).

وعلى الرغم من أن هذا القرار لم ينتقل إلى حيز الوجود المادي، فإن دلالته واضحة على مسعى القيادات الفلسطينية لتجسيد العمل الفلسطيني في تنظيم يعترف به. فقد كان التمثيل الفلسطيني في مجلس الجامعة، آنذاك، تمثيلاً شكلياً دون أن يكون مستنداً إلى منظمة أو منظمات فلسطينية فاعلةٍ في ساحة العمل الوطني وفي ساحة العمل القومي، ومعترف بها نتيجة فاعليتها وتأثيرها الملموسين.

تأسست منظمة التحرير الفلسطينية بتوصية من مؤتمر القمة الأول «بغية الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره»(٣).

وتأسيساً على هذا التوجيه عقد في القدس مؤتمر وطني (٢٨ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيو ١٩٦٤) وضع «الميثاق القومي الفلسطيني» الذي يؤسس المنظمة، ولكنه لم يحدد وسائل تحرير الوطن المحتل.

رحّب مؤتمر القمة الثاني بقيام المنظمة، واعتمدها «ممثلة للشعب الفلسطيني في تحمّل مسؤولية العمل لقضية فلسطين، والنهوض بواجبها على الصعيدين العربي والدولي»(٤).

أنشأت المنظمة، فور قيامها، «جيش التحرير الفلسطيني» في صيف ١٩٦٤، وتجسدت وحداته في تشكيلات هي: «قوات حطّين» في سوريا، و«قوات القادسية» في العراق، و«قوات عين جالوت» في مصر، إلى جانب كتائب ووحدات أخرى مستقلة.

ونظراً إلى تعرّض العلاقات العربية البينية وعلاقات البلدان العربية بمنظمة التحرير لعوامل متغيرة، فقد كانت المنظمة تعاني مشكلات في قيادة جيش التحرير، وفي قيادة القوات الموزعة في عدة أقطار عربية. ولم يستطع جيش التحرير أن يساهم في أية عملية تدخل في إطار واجبه وهو «تحرير فلسطين»، ولم يكن أكثر من جيش «رسمي» كسائر الجيوش العربية، وذلك في المرحلة الأولى من إنشائه.

وفي حين كانت منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) تولد على أيدي الحكومات العربية، كان المخاض يرسم ملامح بدء مرحلة جديدة تتسم بانطلاق الكفاح المسلح على أيدي منظمة مقاومة شعبية فلسطينية، هي «حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح».

---

(٢) قرار مجلس الجامعة رقم (١٥٤٥)، د - ٣١، بتاريخ ١٩٥٩/٣/٩.
(٣) مؤتمر القمة العربي الأول، القرار ١٥، بتاريخ ١٩٦٤/١/١٧.
(٤) مؤتمر القمة العربي الثاني، القرار ٢٠، بتاريخ ١٩٦٤/٩/١١.

الفصل السابع والثلاثون

مرحلة الثورة العائدة

(١٩٦٥ ـ ١٩٨٧)

أولاً: في تصنيف الفترات

شهدت هذه المرحلة الجديدة من حياة الكفاح المسلح الفلسطيني ظاهرتين حدثتا في فترة زمنية واحدة، وهما: (١) نشوء منظمة التحرير الفلسطينية، كمؤسسة رسمية تبنّى مؤتمر القمة العربي، في دورتيه في العام ١٩٦٤، إحداثها لتنظيم الشعب الفلسطيني وتعبئة قواه من أجل تحرير وطنه؛ (٢) وانطلاق الثورة المسلحة في اليوم الأول من العام ١٩٦٥، من قِبَل منظمة مُقاوِمَة فلسطينية أعلنت عن نفسها في ميدان القتال حين بدأت وحدات عسكرية منها العمل المسلح.

ولقد هدف العمل الفلسطيني، بشقيه الرسمي والشعبي، وباستعماله السلاح، إلى أن تعود الثورة إلى وطنها فلسطين، لتعمل فيها وتحرر أرضها، مرتدة إليها من الخارج، وخصوصاً من بلدان الطوق العربي. وقد مرت الثورة، وهي تسعى للعودة إلى وطنها، في ثلاث فترات شهدت ثلاث حروب ووقائع وأحداثاً جد هامة أثرت تأثيراً مباشراً وكبيراً في مسيرة الكفاح المسلح الفلسطيني: (أ) فترة الطوق الكامل (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠)، حين عملت قوات الثورة من حدود بلدان الطوق العربي داخلة إلى الأرض المحتلة ١٩٤٨. وقد شهدت هذه الفترة حرب ١٩٦٧ وخروج قوات المقاومة من الأردن؛ (ب) فترة الطوق الناقص (١٩٧٠ ـ ١٩٨٢)، حين عملت قوات الثورة من الحدود السورية والحدود اللبنانية. وقد شهدت هذه الفترة حرب ١٩٧٣ وحرب ١٩٨٢، وخروج قوات المقاومة من لبنان؛ (ج) فترة الطوق المفقود (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧)، حين لم تعد قوات المقاومة قادرة على العمل عبر حدود بلدان الطوق، وانتشرت قواتها في أقطار عربية لا حدود مشتركة بينها وبين فلسطين.

ثانياً: فترة الطوق الكامل (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠)

١ ـ منظمة التحرير الفلسطينية

عقدت القوى السياسية الفلسطينية مؤتمراً وطنياً في القدس (٢٨ أيار/ مايو ـ ٢

حزيران/ يونيو ١٩٦٤)، وأصدرت «الميثاق القومي الفلسطيني» الذي أنشأ منظمة التحرير الفلسطينية. ولم ينص الميثاق على تحديد وسائل تحرير الوطن المحتل.

وفي إثر حرب ١٩٦٧، وتصاعد العمل المسلح الفلسطيني، أصدر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة (القاهرة، ١٠ - ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨) «الميثاق الوطني الفلسطيني» الذي جاء تعديلاً جوهرياً للميثاق الأول، فقد نصت المادة التاسعة من الميثاق الجديد على أن «الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين. وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً. ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه، وعلى حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه».

وقالت المادة العاشرة إن «العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها واستمرارها».

ولأن جيش التحرير هو الجهاز العسكري الذي تملكه المنظمة، فقد رغبت قيادتها في إجراء حركة إصلاحية فيه، فألّفت في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٦٧ مجلساً للثورة. وقد قرر هذا المجلس تطوير الجيش «بحيث يصبح جيشاً نضالياً ثورياً مهيَّأً لحرب التحرير». لكن قيادة الجيش رفضت تنفيذ هذا القرار[1].

أدت الهزيمة العسكرية في حرب ١٩٦٧ إلى انتشار الدعوة إلى الكفاح الشعبي المسلح، الأمر الذي تأثر به جيش التحرير، وخصوصاً بعد ظهور اتجاه يدعو إلى تطوير الجيش ليصبح في خدمة خط الكفاح المسلح. وهكذا تكونت في الشهر الثاني من العام ١٩٦٨ «قوات التحرير الشعبية» ضمن إطار الجيش نفسه، لتكوّن ذراعه في العمل الفدائي. وقد ساهمت هذه القوات مع المنظمات الأخرى في عمليات المقاومة.

قامت وحدات الجيش وقوات التحرير الشعبية بعدة عمليات عسكرية مستقلة أو مشتركة مع فصائل أخرى. يضاف إلى ذلك أن وحدات الجيش عملت في حرب ١٩٦٧ مع القوات المسلحة العربية وبقيادتها حيثما كانت تلك الوحدات متمركزة.

٢ - «فتح» وثورة ١٩٦٥

افتتحت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) مرحلة جديدة في الكفاح المسلح الفلسطيني، حين عبّأت القوى الفلسطينية ونظّمتها وسلّحتها ودرّبتها وهي في خارج الأرض المحتلة ١٩٤٨. فقد أقامت قواعدها وركزت قواتها في منطقة الطوق المحيط بإسرائيل.

---

(١) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الأول، ٤ مج (بيروت: الهيئة، ١٩٨٤)، مج ٢، ص ١١٨.

ولأن تنظيم الثورة وانطلاقتها في الأرض المحتلة نفسهـا لم يكونـا آنذاك أمـراً ميسوراً، فقد هدفت فتح إلى النفوذ إلى حدود إسرائيل انطلاقاً من منطقة الطوق. ولقد أصبح مفهوم عـودة الثورة إلى وطنهـا بعد حـرب ١٩٦٧ أكثر وضـوحاً وأشـدّ تجسيداً من ذي قبـل، حينـما احتلت إسرائيـل الضفة الغـربية وقـطاع غزة، فـاتسع ميـدان الكفـاح المسلح أمـام منـظمات المقاومة الفلسطينية، وأصبح مفهوم الثورة العائدة أقرب إلى التـطبيق والقدرة عـلى تحقيقه من مرحلة ما قبل حرب ١٩٦٧.

ولقـد أصبح الـطوق يـومـذاك مجسـداً في كـامـل حـدود فلسـطين في عهـد الانتـداب البريطاني. وبدت حدود بلدان الطوق العربي (مصر والأردن وسـوريا ولبنـان) آنذاك مشرعـة الأبواب أمام مفارز المقاومة التي تدخـل إلى الأراضي المحتلة. ثم بدأت هـذه الأبواب تُغلق، الـواحد تلو الآخـر، في إثر عـوامل استجـدت في إطار الصراع العـربي ـ الإسرائيلي، وإطـار العـلاقات العـربية البينيـة، والعلاقـات بين منـظمات المقاومـة وبلدان الطوق. وهكـذا مرت مرحلة «الثورة العائدة» في فترات زمنية حتى وصل الأمر إلى مرحلة نوعيـة جديـدة هي مرحلة نشوب الثورة في وطنها (انتفاضة ١٩٨٧).

في مطلع العام ١٩٦٥ بدأت مرحلة نوعية جديدة في حياة الكفاح المسلح الفلسـطيني، حين أعلنت فتح الثـورة ضد الاحتـلال الإسرائيلي لفلسـطين. وقالت في بـلاغهـا الأول (١ كـانون الثـاني/ ينايـر ١٩٦٥) إن عشر مجموعـات من «قوات العـاصفة»، الجنـاح العسكري لفتح، نفذت عشر عمليات في الأرض المحتلة ١٩٤٨، اشترك فيها ٨٢ مقاتلاً[٢].

تأسست فتح في العام ١٩٥٧، وظلت تعمل في التعبئة والتنظيم حتى إعـلان الثورة في مطلع ١٩٦٥. وقد تبنّت شعار «إن حرب الشعب الطويلة الأمد هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين».

ولقـوات العاصفـة هيئة أركـان عامـة، فيها جهـاز للتعبئة والتـوجيه السيـاسي، وهيئة للعمليات والاستخبارات والأمن، وأجهزة للإدارة والخدمات. وقد انتشرت قواتها في كثير من القواعد ومراكز التجمعات الفلسطينية في بعض الأقطار العربية وفي داخل الأرض المحتلة.

تميـز العمل العسكـري لفتح بـالتصاعـد والتنوع. ففي الشهـر الأول من العام ١٩٦٥ قامت قواتها ـ إضافة إلى عمليات الإنطلاقة في اليـوم الأول ـ بست عمليات صغـيرة بأسلوب حرب العصابات. ثم تطورت عملياتها في نوعيتها وقدرتها وارتقت إلى مستوى المعركـة، مثل ما جرى في معركة الكرامة (١٩٦٨)، ومعـارك الجنوب اللبنـاني (١٩٧٠، ١٩٧٢، ١٩٧٨، ١٩٨١)، وبلغت مستوى المشاركة في حرب ١٩٧٣، ثم مستوى المواجهـة الشاملة للعـدو في غزوة لبنان ١٩٨٢ متعاونة مع قوات المنظمات الفلسطينية الأخرى والقوات الوطنية اللبنانيـة. هذا إلى جانب عمليات فدائية كثيرة، قـامت بها قـوات العاصفـة في الأرض المحتلة ١٩٤٨، وتلك المحتلة ١٩٦٧ (مثل عملية سـافوي في تـل أبيب، وعمليات كـمال عدوان عـلى طريق حيفا ـ تل أبيب).

---

(٢) مجلة فتح، ١٩٧٢/١/١، ص ٨ ـ ٩.

وكانت حصيلة الفترة من مطلع العام ١٩٦٥ حتى حرب ١٩٦٧ حوالى ٣٠٠ عملية بحسب تقدير المصادر الفلسطينية، و١١٣ عملية بحسب اعتراف الجيش الإسرائيلي. ولم يكن عدد الفدائيين المنتظمين في تشكيلات مقاتلة يزيد على ٢٠٠ مقاتل في العام ١٩٦٥، ازداد حتى بلغ الضعفين في العام ١٩٦٧[٣].

٣ ـ منظمات المقاومة

نشأت في الستينيات عدّة منظمات فلسطينية أخرى للعمل في ميدان الكفاح المسلح، وقد تأسس بعضها على نظريات وعقائد اجتماعية أو قومية نضالية، في حين قام البعض الآخر لغرض التحرير بالكفاح المسلح. وقد قامت تلك المنظمات بعمليات مسلحة كثيرة ضد العدو الإسرائيلي.

إنضوى معظم منظمات المقاومة في إطار تنظيمي جامع، هو منظمة التحرير الفلسطينية. ولا يمكن القول إن عمليات المقاومة التي كانت تقوم بها فصائل المقاومة ـ وهذا هو المصطلح الذي شاع عنها ـ كانت مندرجة في خطة عمليات موحدة أو منسقة أو مقررة من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على الرغم من أن هذه القيادة تضم دائرة عسكرية متخصصة، عهد إليها بإدارة شؤون جيش التحرير وقوات التحرير على صعيد التعبئة والتدريب والتسليح والتجهيز والتمويل، ومساعدة القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ـ وهو رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ـ في الأمور العسكرية وكل ما يتعلق بقوات الثورة الفلسطينية وفصائل المقاومة، وإعداد برامج التدريب والتعبئة والعمليات.

٤ ـ في العمليات

أخذ الكفاح المسلح، بدءاً من انطلاق ثورة ١٩٦٥، أشكالاً عدّة، فتطور في نوعه وحجم قواته وأشكال عملياته وأنواعها وتواترها، صعوداً وهبوطاً، انتشاراً وتقلصاً، تأثيراً وفاعلية، بحسب العوامل التي توافرت له، وردود فعل العدو.

ففي الفترة من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ إلى حزيران/ يونيو ١٩٦٧ نحا العمل المسلح إلى استخدام مختلف أساليب العنف التي يمكن استخدامها ضد عدو يملك أداة عسكرية متطورة سريعة الحركة ومستنفرة دائماً. ولم تكن أساليب العمل المسلح نفسها متماثلة في جميع المناطق، بل كانت تتنوع بحسب تحول موازين القوى، وتتطور مع تطور أساليب العدو المضادة. وكانت الدوريات تنفذ عمليات التخريب وزرع الألغام ونصب الكمائن الصغيرة داخل الأرض المحتلة ١٩٤٨، ثم تعود إلى قواعدها الخارجية السرية في الليلة نفسها، أو تختفي فترة من الزمن لتعود بعد ذلك إلى قواعدها مستفيدة من الظلام. وكانت هذه الدوريات تتوخى عدم الصدام المباشر مع العدو، وتسعى إلى تنفيذ مهامها والعودة إلى

---

(٣) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني: الدراسات الخاصة، ٦ مج (بيروت: الهيئة، ١٩٩٠)، مج ٥: دراسات القضية الفلسطينية، ص ٤٢٠ ـ ٤٢١.

قواعدها قبل أن تتمكن قوات العدو من الوصول إلى مكان العملية. وهذا ما دفعها في أغلب الأحيان إلى استخدام الألغام والمتفجرات الموقوتة التي يتم انفجارها بعد ساعات تسمح بالابتعاد عن الهدف والنجاة من المطاردة. وقد خلقت هذه العمليات، التي جرى معظمها في الجليل وسهل الحولة وطبرية، على الرغم من صغرها وضعف تواترها، شعوراً لدى العدو بحالة انعدام الأمن.

وإذا كانت هذه الفترة قد اتصفت «بأعمال العصابات الصغيرة المحدودة»، فإن الفترة التي تلتها (آب/ أغسطس ١٩٦٧ - آذار/ مارس ١٩٦٨) تميزت «بالتفاعل العملياتي بين الداخل والخارج». ذلك أن الخط الفاصل بين الفترتين، وهو حرب ١٩٦٧، خلق معطيات وعوامل جديدة ساعدت قيادات المقاومة على تطوير فكرها الاستراتيجي وأشكال عملياتها وعلاقاتها. ومن هذه المعطيات والعوامل: (أ) عدم وقوع قواعد المقاومة تحت تأثير تدميرات حرب ١٩٦٧ وقوعاً مباشراً، وبقاء معظم القواعد وملاكات الثورة في خارج إطار تلك التأثيرات؛ (ب) اتساع رقعة الأراضي المحتلة وحجم الجماهير الخاضعة لقهر العدو؛ (ج) ارتفاع التناقض العربي - الإسرائيلي إلى ذروة حادة من التصادم؛ (د) احتلال العدو أجزاء من أراضي بعض بلدان الطوق، وهو ما يساعد على زيادة الدعم الذي تقدمه تلك البلدان إلى المقاومة.

وهكذا أخذ العمل المسلح بعد حرب ١٩٦٧ يجري في ظروف فلسطينية أكثر نضوجاً محلياً، وظروف عربية مناسبة أكثر مما كانت عليه من قبل. فقد أصبحت فلسطين كلها مسرحاً دعيت المقاومة إلى العمل فيه، إضافة إلى مصالح العدو في الخارج. واستفادت قوى الثورة من مساعدات تسلحية ومالية من البلدان العربية، وانضم إلى صفوفها مقاتلون مدربون جاؤوا إليها من وحدات جيش التحرير والمقاومة الشعبية من قطاع غزة، إضافة إلى مناضلي الضفة الغربية المعبئين سياسياً والمستعدين لمقاومة الاحتلال.

بدأت الثورة بتشكيل خلايا المقاومة في الداخل، ودفعت إلى الأرض المحتلة بعض ملاكاتها القيادية والسياسية والعسكرية، وأخرجت من الضفة، عن طريق الجسور المفتوحة، مناضلين لتدريبهم في قواعد الخارج، وإعادتهم إلى الأرض المحتلة للقيام بعمليات عسكرية. وأرسلت إلى الأراضي المحتلة أسلحة وذخائر. واستقطبت عدداً كبيراً من عرب الأرض المحتلة ١٩٤٨، فتصاعد العمل المسلح ضد العدو، وشاركت فيه فئات كثيرة من مواطني الأرض المحتلة. وعملت المرأة الفلسطينية إلى جانب الرجل في الكفاح المسلح. ولقد أدى ذلك كله إلى ارتفاع حدة العمليات وتاترها ضد المحتلين، وإلى اتساع إطارها الجغرافي في الداخل والخارج، فأخذت شكلاً أكثر جرأة وتنظيماً من عمليات المرحلة السابقة. وكانت تتمثل بالإغارات على المستعمرات، ونصب الكمائن لدوريات العدو وآلياته المنعزلة، إضافة إلى أعمال النسف وزرع الألغام. ورافق ذلك كله نضال جماهيري داخلي (إضرابات، اعتصام، حركة احتجاج، امتناع عن العمل... الخ). وهجمات على أهداف عدوة في الخارج. وكان الاتصال والتفاعل والتعامل بين مناضلي الداخل ومناضلي الخارج متيناً ومستمراً. وكانت قواعد الثورة في أقطار الطوق تتولى تدريب المقاتلين وإعدادهم عسكرياً

وتـزودهم بالأسلحـة والذخـائر والمعـدات، ومنها تنـطلق الدوريـات المقاتلة إلى عمق الأرض المحتلة أو إلى منطقة القشرة[٤].

وفيـما كانت الثـورة ترسّـخ قواعـدها المحيـطة بفلسطين، وتـزيد تعـاملها مـع قـواعـد الداخل، وجد العدو أنّ التدابير التي اتخـذها لم تـردع منظمات المقـاومة عن عمليـاتها ضـده، فـاتجه إلى الإعـداد لضربة قـوية ينـزلها بقـواعد الثـورة في الخارج، تقصم ظهـرها وتـردعها، فكانت معركـة الكرامـة في ٢١ آذار/ مارس ١٩٦٨. وعنـد هذه المعـركة تبـدأ الفترة الثـالثة (آذار/ مـارس ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠)، التي اتسمت بحدوث تبـدّل نـوعي في العمليـات، بحيث غدت هذه من نوع «عمليات ما قبل حرب العصابات الكبيرة». لقد كانت معركة الكرامة النمـوذج لهذا التبدل النوعي، والتمهيد للانتقال إلى مرحلة عمليات حـرب العصابـات الكبيرة. ذلـك أن معركة الكـرامة أثبتت قـدرة الثورة عـلى تجاوز مـرحلة حرب العصـابات الصغـيرة، وعلى الاشتباك في القتال في معركة غير متكافئة، يشغل فيها العدو موقع المتفوق كماً وسلاحاً وقـدرة قتالية.

لقد جاءت معركة الكرامة لتمتحن قدرة قوات الثـورة على الانتقـال إلى نوع أعـلى من عمليات المقاومة. فمبادىء حـرب العصابـات الصغيرة تقضي بـالانسحاب أمـام جيش العدو المتقـدم، لتأتي ضربتـه في فراغ، ثم ضربـه وهو ينسحب. غـير أن القيادة ذهبت في معـركـة الكرامة إلى غير ذلك، وعزمت على الصمود.

أرادت إسرائيـل من معركـة الكرامـة أن تلقّن منظمات المقـاومة درسـاً، فتضرب بنيتها العسكرية في أحد بلدان الطوق. كما أرادتها درساً للأردن أيضاً، حتى يتوقف عن عونه لتلك المنظمات، ويغلق حدوده في وجـه الفدائيـين، فلا يتجـاوزونها إلى الأرض المحتلة. «ولكن على ضوء حجم القوات المهاجمة وانتشارها، من المحتمل أن يكونوا [الإسرائيليون] قد خططوا لاحتلال موقت لمنطقة شرقي النهر»[٥].

حشدت إسرائيل لعملية الكرامة فرقـة مدرعـة معززة (لـواءَيْن مدرعـين ولواء مـظليين ولواء مشاة وفوج هندسة وخمس كتائب مدفعية ميـدان). وفي المنطقـة التي تقع فيهـا الكرامـة كـانت فرقـة المشاة الأولى الأردنيـة منتشرة بـين جسر داميـة والبحـر الميت. وكـانت قـوة من المقـاتلين الفلسطينيـين (نحو ٥٠٠ فـدائي)[٦] متمركـزة في موقـع الكرامـة. وقد بـدأ الهجـوم الإسرائيلي في الساعة ٠٥:٣٠ صباح ٢١ آذار/ مـارس ١٩٦٨. وبعد سـاعة من بـدء الهجوم البري، قامت ١٥ طائـرة عموديـة بإنـزال كتيبة مـظليين فـوق موقـع الكرامـة، حيث

---

(٤) منطقة القشرة: مصطلح يعني المنطقة التي تلف الأرض المحتلة وتواجه حدود أقطار الطوق العـربي. وقد نصب العدو فيها الحواجز والمراصد والكمائن وغيرها من الوسائل لمنع التسلل.

(٥) تـريفور ن. دوبـوي، الحروب العـربية ـ الاسرائيليـة، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤، تـرجمـة جـبرائيـل بيـطار (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١)، ص ٤٧٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٧٠.

اشتبكت معها قوات المقاومة بقتال عنيف، استعمل فيه السلاح الأبيض، وتطور القتال من شارع إلى شارع، ومن بيت إلى بيت، وهو ما أدى إلى تدمير البلدة تدميراً شبه كامل.

وقبل أن يحين عصر ٢١ آذار/مارس، أيقنت قيادة الهجوم أن العملية فشلت، وأن القوات لم تعد تستطيع متابعة التقدم إلا بتقديم ضحايا كثيرة، فقررت الانسحاب الذي بدأ تحت حماية القصف الجوي المتواصل، ورمايات المدفعية. ووصلت الوحدات الإسرائيلية المنسحبة إلى غربي نهر الأردن في الساعة ٢١:٠٠، بعد أن خسرت عشرات القتلى، وعشرات الدبابات والعربات المجنزرة والآليات المختلفة، وعدة طائرات.

تمثّل التبدل النوعي في العمل العسكري الفلسطيني (معركة الكرامة وما بعدها) في المظاهر التالية: (١) استخدام أسلحة أكثر تطوراً وعدداً، وخصوصاً على صعيد الأسلحة المضادة للدبابات؛ (٢) استخدام أساليب متقدمة في حرب الألغام والمتفجرات؛ (٣) القيام بإغارات واسعة النطاق؛ (٤) التطلع نحو رفع مستوى العمليات والحرب المتحركة (مثل عمليات: حراب فتح والحزام الأخضر ورأس الحربة والأرض الطيبة وفرحان السعدي وعبد القادر الحسيني والخط الأحمر وهو شي منه)؛ (٥) تصاعد حدة المجابهة المسلحة في قطاع غزة.

عكس التبدل النوعي نفسه في عدد العمليات الذي يدل على اتساع اقتدار قوات المقاومة على أداء مهامها. ففي حين كان متوسط العمليات الشهري في العام ١٩٦٨ يبلغ ٣٠ عملية، أصبح في العام ١٩٦٩ يبلغ ٣٠٠ عملية شهرياً. وكان معظم هذه العمليات يقع في مناطق الحدود، في حين كانت عمليات العمق قليلة وصغيرة في حجمها.

واجهت قوات الاحتلال هذه الوقائع الجديدة بتشديد قبضتها على سكان المناطق المحتلة، وبالقتل والإبعاد والنفي والاعتقال ونسف المنازل وتهجير السكان. وأنهت، في هذه الفترة، خط الحواجز الذي بدأت بناءه في العام ١٩٦٨، وأقامت فيه الأسلاك الشائكة والأسلاك المكهربة وأجهزة الإنذار الإلكترونية والكشافات والألغام والمواقع الدفاعية على طول غور الأردن. وأنشأت على محاذاته طريقاً رشّته بمواد ترابية ناعمة لكشف آثار أقدام الدوريات المتسللة واقتفاء سيرها.

استطاعت الثورة، نسبياً، أن تعالج مشكلة التدابير الإسرائيلية المضادة، فأوجدت أساليب تقنية لاجتياز الحاجز، واستطاعت استغلال طول الحدود الأردنية وصعوبة مراقبتها لتتسلل دورياتها عبر منطقة النقب. ونقلت بعض أنشطتها إلى جنوبي لبنان ومنطقة الجولان، وركبت البحر منذ العام ١٩٧٠ للقيام بعمليات مغاوير (كوماندوس) على شواطىء الأرض المحتلة، أو لتموين قواعد الداخل بحراً، واستخدمت القصف بمدافع الهاون وصواريخ كاتيوشا. وبذلك تكون قد وفّرت بعض أهم العوامل والشروط اللازمة للانتقال من أسلوب حرب العصابات الصغيرة إلى أسلوب حرب العصابات الكبيرة. غير أن قيادة قوات الثورة لم تستطع أن توفر بقية العوامل والشروط، فقد وقعت أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ ـ تموز/

يوليو ١٩٧١، بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير وهو ما أدى الى خروج قوات الثورة من الأردن وانتقال معظمها إلى لبنان وسوريا.

ثالثاً: فترة الطوق الناقص (١٩٧٠ - ١٩٨٢)

١ - ما قبل حرب ١٩٧٣

كوّنَ فقدان الجبهة الأردنية عامل تراجع أثّر في استراتيجية المقاومة تأثيراً كبيراً، إذ خسرت قوات المقاومة الجبهة الطبيعية للكفاح المسلح، ولبيئة العمل الثوري. ولهذا فقد دخلت المقاومة في مرحلة جديدة اتّصفت بالقلق، والعمل لإعادة الانتشار والتمركز، وإعادة التنظيم وفق ما يتطلبه الوضع العملياتي الجديد، وخصوصاً ما يتعلق منه بالنواحي الجيو- ستراتيجية والجغرافية والسكانية.

تابعت قوات الثورة عملياتها من جنوب لبنان على شكل ضربات سريعة تنزلها قوات الثورة بالعدو في منطقة القشرة، وساعدها على ذلك طبيعة الأرض في جنوبي لبنان، حيث كان التسلل ممكناً، وحيث لم يكن هناك عائق مائي أو خط حواجز إسرائيلي على طول الحدود اللبنانية، وحيث كانت الأهداف قريبة.

ولم يخلُ الوجود العسكري الفلسطيني في جنوبي لبنان من صعوبات أخذت تزداد مع تزايد كثافة ذلك الوجود. وأخذ العدو يتبع أساليب مختلفة لمواجهة الثورة الفلسطينية من الجنوب، إضافة إلى تصاعد الاعتداءات والاجتياحات والإغارات (مثل عملية العرقوب في شباط/ فبراير ١٩٧٢، واجتياح القطاع الأوسط في الجنوب في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢، والإغارة على مخيم نهر البارد ومخيم البداوي في شباط/ فبراير ١٩٧٣، وعملية اغتيال القادة الثلاثة: كمال ناصر وكمال عدوان ومحمد يوسف النجار في نيسان/ أبريل ١٩٧٣).

وقد رافق ذلك نشاط الثورة الفلسطينية على هضبة الجولان. فقد شهدت فترة ١٩٧١ - ١٩٧٢ حوالى ٢٠ - ٥٠ عملية شهرياً. ولكن العدو ردّ على ذلك بسرعة وعنف، حتى لا يسمح للثورة بتحقيق مكاسب تتراكم بمرور الزمن، فاستخدم قواته الجوية للإغارة على قواعد الثورة ومعسكراتها في العمق السوري، وقصف قرى حوران، وألحق الخسائر بالمدنيين، وهو ما أدى إلى خفض عمليات الثورة على هذه الجبهة.

وهكذا أحاقت بالثورة الفلسطينية ظروف وعوامل أخذت تزداد كماً ونوعاً وصعوبة وتعقيداً، وهو ما دعا القيادة إلى أن تفكر في إعادة تنظيم قواتها، وتغيير طرائق عملها ومناطق تحركها، فاختارت العمل والتحرك ضمن الأرض المحتلة نفسها، وذلك بنقل مركز الثقل إلى تلك الأرض، رغم كل الصعوبات. وهكذا تواترت عمليات الداخل، على شكل حرب ألغام ومتفجرات، وإطلاق صواريخ موقوتة، ونسف السكك الحديدية، ونصب الكمائن، واغتيال العملاء، ومواجهة الدوريات، واللجوء إلى حرب المخابىء والأنفاق.

وفي مقابل ذلك، رد العدو بالأساليب نفسها التي اعتاد استخدامها لمواجهة العمليات

في الداخل. أما في الخارج، فقد اتخذ العدو تدابير هجومية لمواجهة عمليات الثورة الفلسطينية، فلجأ إلى مطاردة الفدائيين وضرب قياداتهم وقواعدهم في الأرض العربية، وملاحقة قادة الثورة وممثليها، وتنظيم عمليات اغتيالهم مباشرة أو بالطرود البريدية. وقد تصاعدت حدة هذه العمليات المضادة في إثر تزايد عمليات الفدائيين في الخارج، ومن أبرزها عملية ميونخ بتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢.

ويمكن القول إن العمل العسكري الفلسطيني في هذه المرحلة اتصف بالقلق والمعاناة ومواجهة المحنة. وكان عليه أن يغير مواقع قواعده وينقل قواته، ويبدأ تجربة جديدة ضمن ظروف وشروط جديدة. ولهذا نجد أن المرحلة الانتقالية هذه تميز ثلثها الأول بالدفاع عن النفس، والثلث الثاني بالتقاط الأنفاس وإعادة التمركز والتنظيم. وكان ثلثها الأخير سعياً وراء العودة إلى العمل المسلح في الداخل والخارج معاً.

٢ - في حرب ١٩٧٣

عملت وحدات جيش التحرير وقوات التحرير وبعض وحدات المقاومة في حرب ١٩٧٣ في إطار القوات المسلحة السورية والمصرية، وبإمرة قيادتي الجبهتين. وقد بلغ ملاك تلك الوحدات حوالى ٨٠٠٠ مقاتل.

ففي الجبهة المصرية عمل لواء عين جالوت ووحدات مقاومة في مؤخرة الجيش الثالث المصري. قاتلت العدو حين اخترق الجبهة وعبر القناة في ثغرة الدفرسوار، وأبلغت القيادةَ التابعة لها عن البدايات الأولى للثغرة في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. ثم انسحبت القوات الفلسطينية إلى داخل مدينة السويس، وشاركت في المعارك التي دارت عند مشارف المدينة يومي ٢٤ و٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر.

وفي الجبهة السورية عمل لواء حطين والقادسية وثلاث كتائب أخرى من جيشي التحرير وخمس كتائب من المقاومة مع قيادات القطاعات الثلاثة. وأدت مهام قتالية متنوعة، منها عمليات محمولة جواً (معركة تل الفرس - ٧ تشرين الأول/ أكتوبر، ومعركة طريق واسط كفر تفاح - ٩ تشرين الأول/ أكتوبر)، وعمليات إغارة على مواقع العدو وخلف خطوطه (عمليات: تل الشعار - ١١ تشرين الأول/ أكتوبر، وتل مسطوق - ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر، وتل شمس - ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر وغيرها).

هذا في الجبهتين المصرية والسورية، أما عبر الحدود اللبنانية، فقد تأثر عمل العمل الكفاح الفلسطيني بعاملين سلبيين حدثا قبيل نشوب حرب ١٩٧٣، هما: الحوادث التي تعرضت لها منظمات المقاومة والمخيمات في لبنان في أيار/ مايو ١٩٧٣، والهجوم الذي شنته إسرائيل على مواقع المقاومة جنوبي لبنان في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، وقد أدى هذان العاملان إلى تقلص نشاط منظمات المقاومة، وإلى ضرورة حماية نفسها في مواقعها في لبنان.

وعلى الرغم من ذلك، هرعت قوات الثورة الفلسطينية إلى العمل بأقصى طاقتها، فور انطلاق الحرب، وتحركت على طول الحدود اللبنانية - الفلسطينية، طوال مدة الحرب. فقامت

بما يزيد على ۲۰۷ عمليات، شملت القصف (٢٣ بالمئة من العمليات) والتفجير (٢٣ بالمئة)، والهجوم (٢٢ بالمئة)، والكمائن (١٣ بالمئة) والاشتباك (١٢ بالمئة)، والإغارة والقنص (٧ بالمئة). وبذلك بلغ حجم عمليات القوات الفلسطينية في الحرب أكبر ١٥ مرة من حجم العمليات في الشهور السابقة للحرب(٧). وقد ردت إسرائيل على هذه العمليات بقصف قرى الجنوب اللبناني بالمدافع.

اعترفت إسرائيل في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ۱۹۷۳ بأن ٤٢ مستعمرة هوجمت، وأن مئتين واشتباكين وقعت منذ بداية القتال(٨). وهو ما دفع السلطات الإسرائيلية إلى تهجير عدد من سكان المستعمرات الأمامية، وتعزيز دفاعاتها بوحدات من المتطوعين والقوات النظامية. وقد تركز عمل القوات الفلسطينية على مستعمرات المطلّة والمنارة والخالصة (كريات شمونة) والمالكية ومزدعيت والغجر.

أشارت المصادر الإسرائيلية إلى وقوع بعض العمليات عبر نهر الأردن، منها العملية التي قامت بها إحدى المجموعات الفدائية، في ۷ تشرين الأول/ أكتوبر، حين قصفت ثلاث مستعمرات في غور بيسان بالصواريخ. كما قصفت بلدة سمخ جنوبي طبرية صباح ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر بالصواريخ الثقيلة. وأعلنت تلك المصادر أيضاً في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر أنه جرى نسف مضخة المياه ومجمّع الكهرباء في إيلات، وأن آثار أقدام الفدائيين تدل على أنهم عادوا عبر الجبهة الأردنية.

شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة، في حرب ۱۹۷۳، حالة جديدة من الثقة والأمل والروح المعنوية القوية. فنشطت مجموعات الفدائيين، وقامت بـ ٧٨ عملية عسكرية في مدة الحرب. وقد حاولت إسرائيل طمس أخبار تلك العمليات التي تناولت ضرب الإذاعة الإسرائيلية (٦ تشرين الأول/ أكتوبر)، ونصب الكمائن لآليات العدو ودورياته، ومهاجمة القوافل العسكرية، والقواعد البحرية (قاعدة عتليت البحرية - ٦ تشرين الأول/ أكتوبر)، والمعسكرات (معسكر المظليين في الكويدرة - ۷ تشرين الأول/ أكتوبر)، وتفجير مستودعات ذخائر (في جبل أم الحواويط - ۷ تشرين الأول/ أكتوبر)، ومهاجمة مراكز الشرطة، ومستودعات النفط (في كفار سديم شرق حيفا - ۸ تشرين الأول/ أكتوبر)، وزرع الألغام، ونسف خط أنابيب النفط (بين إيلات وعسقلان - ۹ تشرين الأول/ أكتوبر)، وتفجير عبوات ناسفة في عدة مصانع، ونسف مضخات مياه، وطرق مواصلات، وقصف مستعمرات(٩).

٣ - تصعيد عمليات المقاومة

أنعشت حرب ۱۹۷۳ روح المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأوجدت مناخاً

---

(٧) أسعد عبدالرحمن، الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة: وقائع وتفاعلات (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤)، ص ١٤٣.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٦٥ - ١٧٠.

جديداً: عربياً وعالمياً، توافرت فيه عوامل إيجابية مناسبة لقضية فلسطين. وقد استندت منظمة التحرير إلى نتائج حرب ١٩٧٣ لتصعّد نضالها العسكري والسياسي، على الرغم من اتفاقات فصل القوات التي نجمت عن الحرب.

ثمة أربع ظواهر شهدتها فترة ما بعد حرب ١٩٧٣: (أ) ارتفاع مستوى معنويات مواطني الأرض المحتلة، وازدياد أملهم في التحرير، واستعدادهم لمتابعة النضال، وخصوصاً أن حرب ١٩٧٣ أسقطت كثيراً من المفاهيم المتعلقة بالعدو وقوّته التي لا تقهر؛ (ب) استمرار عمليات التسلل إلى الأرض المحتلة رغم الحواجز المنتشرة على طول الحدود، ورغم القصف الجوي للقواعد والمخيمات؛ (ج) توسع أسلوب العمليات الانتحارية وخرقه المجتمع الإسرائيلي، الذي اهتزت دعائمه رعباً منها، وتدهورت حالة الأمن فيه؛ (د) نجاح الثورة في إبراز الشخصية الفلسطينية وتثبيت هويتها الوطنية عربياً ودولياً.

غير أن الاندفاعية التي انطلقت الثورة بها في إثر حرب ١٩٧٣ لم يطل زمنها، فقد جاءت اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل لتزعزع التضامن العربي، ولتعيد للعدو توازنه. وكان من نتائج ذلك أن تمكّن العدو من توجيه آلته العسكرية ضد الثورة الفلسطينية، لينال من قواعدها ومن مخيمات اللاجئين والقوى المؤيدة للثورة في لبنان.

وعلى الرغم من الظروف القاسية والصعبة التي أحاطت بالثورة الفلسطينية وأهدافها وأساليب عملها، تابعت قوات الثورة عملياتها، وسارت بها في طريق التصعيد، وخصوصاً من حيث نوعيتها وبلوغها أسمى أشكال الفداء والتضحية. وثمة أمثلة كثيرة على ذلك، منها عملية مستعمرة الخالصة - كريات شمونة في الجليل الأعلى (١١ نيسان/ ابريل ١٩٧٤)، وعملية مستعمرة ترشيحا - معالوت (١٥ أيار/ مايو)، وعملية مستعمرة أم العقارب - كيبوتس شامير (١٣ حزيران/ يونيو)، وعملية مستعمرة نهاريا (٢٤ حزيران/ يونيو)، وعملية بيت شان (١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر)، وعملية دار سينما في القدس (١١ كانون الأول/ ديسمبر). وقد تكررت هذه العمليات في العام ١٩٧٥ في مواقع عدة في إسرائيل. وأدت إلى مقتل عدد من الإسرائيليين، في حين دفع معظم الفدائيين الذين قاموا بهذه العمليات حياتهم ثمناً لتحرير وطنهم.

وهكذا صعّدت المقاومة نوعية عملياتها، وخصوصاً أنها أخذت بأسلوب التسلح بالأسلحة الحديثة، مثل الصواريخ المضادة للطائرات، والرشاشات الثقيلة. وقد ظهر هذا التطور النوعي في المعركة الدفاعية التي تولتها قوة من الفدائيين، جيدة التسليح والتدريب والتحصين، وقوامها ٣٠ مقاتلاً. فقد استطاعت هذه القوة في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥ إحباط هجوم إسرائيلي على قرية كفر شوبا في منطقة العرقوب، شنّته قوة إسرائيلية قوامها حوالى ٢٠٠ جندي.

وكانت عمليتا ١٩٧٨ و١٩٨١ من أهم عمليات المقاومة، التي جسّدت نوعية التصعيد ونوعية العمليات التي أصبحت قوات المقاومة قادرة على خوضها.

٤ ـ عملية ١٩٧٨

رداً على احتجاز فدائيين باصاً إسرائيلياً قرب تل أبيب (١١ آذار/ مارس ١٩٧٨)، ومقتل ٣٧ شخصاً، منهم الفدائيون التسعة، وجرح ٨٢ آخرين، شنت إسرائيل عملية هجومية (١٥ ـ ٢١ آذار/ مارس ١٩٧٨) بقوة قوامها ثلاثة ألوية مدرعة، ووحدات مشاة محمولة، ووحدات مظليين، وتسندها قوة بحرية وقوة جوية مؤلفة من نحو ٦٠ طائرة. وقد استمرت العملية ستة أيام، وتوغلت القوات الإسرائيلية إلى نحو ١٨ كلم في الأرض اللبنانية، حيث امتد الاحتلال إلى مشارف مدينة صور.

انطلق الهجوم الإسرائيلي في منتصف ليلة ١٤ ـ ١٥ آذار/ مارس بقصف مدفعي وغارات جوية على مواقع القوات المشتركة[١٠]، من الناقورة غرباً حتى جبل الشيخ شرقاً. ثم تقدمت الألوية المدرعة مع تعزيزاتها، تحت غطاء القصف الجوي والمدفعي، وسلكت ثلاثة اتجاهات: (١) القطاع الشرقي، على محور مرجعيون ـ الحاصباني ـ العرقوب؛ (٢) القطاع الأوسط، على محورين: أولهما، الطيبة ـ القنطرة ـ الغندورية ـ وثانيهما، مارون الرأس ـ بنت جبيل ـ تبنين؛ (٣) القطاع الغربي أو الشريط الساحلي، على محور رأس الناقورة ـ البياضة ـ صور.

كثّف العدو هجومه يوم ١٨ آذار/ مارس، براً وجواً وبحراً، ليقضي على المقاومة الفلسطينية والمقاومة الوطنية اللبنانية، وليبلغ هدفه بالوصول إلى الضفة الجنوبية لنهر الليطاني، ويُطبق على صور. وبذلك امتدت المنطقة التي احتلتها القوات الإسرائيلية، في اليوم السادس من القتال، من الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية حتى جنوبي الليطاني، وبعيداً عن شرقي صور بخمسة كيلو مترات.

تصدت المقاومة الفلسطينية لجيش العدو، ببضعة آلاف من المقاتلين انتشروا في مساحات واسعة، وكانوا يتنقلون بأسلحتهم الخفيفة من موقع إلى آخر، فلم ينفع معهم سلاح التطويق، ولا كثافة النيران، ولا أساليب الحرب التقليدية، ولا اشتراك القوات الثلاث، البرية والجوية والبحرية، في توجيه نيران غزيرة ومركّزة. لقد قاتل الفلسطينيون بتكتيك حرب العصابات واستطاعوا إحباط التكتيكات والأساليب التقليدية الإسرائيلية، وعملوا بأسلوب الدفاع الدينامي المتحرك، الذي يضرب العدو من أمام وجنب وخلف. وفي حين بقيت السيطرة الإسرائيلية مقتصرة على مفارق الطرق، كان الفلسطينيون يتحركون بحرية وسرعة، ويتابعون هجماتهم وإغاراتهم على المواقع الإسرائيلية، ويزرعون الألغام والأفخاخ على الطرق. «لقد حولوا جيبي الرشيدية [المخيم] وصور بالذات إلى ستالينغراد»[١١].

---

(١٠) يقصد بالقوات المشتركة: قوات الثورة الفلسطينية، وميليشيات الأحزاب والتنظيمات السياسية وشبه العسكرية الوطنية اللبنانية، وهي ميليشيات مناصرة للثورة الفلسطينية، أو مقاومة للاحتلال الإسرائيلي.

(١١) زئيف شيف، في جريدة: هآرتس الإسرائيلية، ١٤/٣/١٩٧٩.

أصدر مجلس الأمن قراراً (٤٢٥ ـ ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٨)، دعا إسرائيل إلى سحب قواتها فوراً من لبنان، وألّف «القوة الموقتة التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان» من أجل تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية، ومساعدة الحكومة اللبنانية على عودة سلطتها الفعلية إلى المنطقة.

قبل أن تنسحب القوات الإسرائيلية، أقامت شريطاً حدودياً في الجنوب اللبناني، وعلى طول الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، احتلته ميليشيات الضابط المنشق الرائد سعد حداد، الذي أعلن في ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٧٩، في مستعمرة المطلّة، ولادة «دولة لبنان الحر». وقد منعت إسرائيل قوة الأمم المتحدة من دخول الشريط الحدودي الذي استقرت فيه قوات إسرائيلية مع ميليشيات حداد (جيش لبنان الجنوبي).

٥ ـ عملية ١٩٨١

بدأت عملية ١٩٨١، في ١٠ تموز/ يوليو، حينما شنت القوات الجوية الإسرائيلية غارتين على قواعد المقاومة قرب بلدة النبطية. وتلا ذلك قصف عشوائي على قرى الجنوب اللبناني. وردّت قوات الثورة الفلسطينية بإطلاق المدافع والصواريخ على المستعمرات في الجليل الأعلى والجليل الغربي. واستمر القصف سجالاً حتى يوم ٢٤ تموز/ يوليو، حين توقف إطلاق النار. وتخللت العملية إنزالات بحرية وجوية ومعارك.

هدفت العملية إلى تدمير وحدات المقاومة وأسلحتها ومواقعها وقياداتها. لذلك تناول القصف الإسرائيلي، بالمدافع والطائرات، هذه الأهداف كلها، سواء أكانت في الجنوب أم في بيروت أم في غيرهما. وقد أودى القصف بحياة أكثر من ١٥٠ شخصاً، وجرح أكثر من ٦٠٠ شخص[١٢]، جميعهم من المدنيين. وقد بلغ عدد المدن والبلدات والقرى التي قصفتها القوات الإسرائيلية، جواً وبراً، ٤٦ مدينة وبلدة وقرية.

ردّت القوات الفلسطينية على القصف الإسرائيلي، بقصف مدفعي وصاروخي، غزير ومكثّف، واستهدف المواقع الإسرائيلية التي بلغتها أمدية الأسلحة المستخدمة، وشمل القصف «٢٢ مستوطنة، ١٦ منها في أصبع الجليل، و٧ في الجليل الغربي». «وقد أصيبت مئات المنازل ونجمت أضرار مباشرة تقدّر بعشرات الملايين من الشيكلات. كما أن الأضرار غير المباشرة التي لحقت بالزراعة والسياحة والصناعة والخدمات تقدّر هي أيضاً بملايين كبيرة»[١٣]. كما شمل القصف الفلسطيني موقع «جيش لبنان الجنوبي»، وخصوصاً في مناطق القليعة ومرجعيون. و«لقد تعرضت الأراضي الإسرائيلية، خلال أسبوعين، لما يتراوح بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ قذيفة مدفعية وصاروخية ثقيلة، إضافة إلى نحو ١٥٠٠ قذيفة مماثلة سقطت على المناطق الحدودية التابعة لسعد حداد، وذلك بالمقارنة مع ١٥٠٠ قذيفة فقط

---

(١٢) السفير (بيروت)، ١٨/٧/١٩٨١.

(١٣) يديعوت أحرونوت (إسرائيل)، ٢٢/٧/١٩٨١.

تعرضت لها إسرائيل والمناطق الحدودية، طوال فترة تزيد على ١٨ شهراً، قبل القتال الأخير»[١٤]. وقد استعملت القوات الفلسطينية صواريخ متعددة المواسير، ومدافع من عيار ١٣٠ ملم ومدى ٢٧ كلم، ودبابات من طراز «ت - ٣٤» و«ت - ٣٥»، وصواريخ مضادة للطائرات من طراز «سام - ٧» و«سام - ٩»[١٥].

كان للقصف المدفعي والصاروخي تأثير كبير في معنويات سكان الجليلين الأعلى والغربي. فعاش هؤلاء في الملاجىء، وتعطلت الحياة اليومية، ونزح قسم كبير منهم الى مناطق آمنة. ففي كريات شمونة كان «عدد السكان الذين بقوا في البلدة التي يستهدفها القصف يقدّر بما بين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ نسمة من مجموع ١٧ الف نسمة عدد سكان البلدة»[١٦]. لقد بدت المواجهة يومذاك كأنها «تأخذ حجم حرب إسرائيلية - فلسطينية حقيقية»[١٧].

لم تستطيع إسرائيل بلوغ الاهداف المحددة للعملية، فقد فوجئت بعنف الردة الفلسطينية على العملية، حين انهالت القنابل والصواريخ على ما يزيد على ثلاثين قاعدة عسكرية ومستعمرة وقرية وبلدة إسرائيلية[١٨]، مراراً وتكراراً، على الرغم من كل القصف المكثف على المواقع الفلسطينية لتدمير المدافع، وراجمات الصواريخ، ولقد اعترف الجنرال موشي ديان بذلك حين قال «فشلنا في تحقيق هدفنا. أردنا منع انتظام منظمة التحرير، ومنع إقامة القاعدة التحتية العسكرية لها. والآن تستطيع المنظمة أن تفعل ذلك دون عرقلة»[١٩] وخلص معلق عسكري إسرائيلي إلى أن الفدائيين نفّذوا عملية عسكرية فريدة، دون أن يدفعوا ثمناً حقيقياً لذلك، وشكّلوا تحدياً للجيش الإسرائيلي، أول مرة، بقواهم الذاتية، وصمدوا في تحديهم وخاضوا حرب استنزاف طويلة ضد منطقة الجليل بكاملها، وسجلوا بذلك سابقة لا مثيل لها من قبل، قد تتكرر في أي وقت في المستقبل[٢٠].

أدركت إسرائيل، بعد أن باشرت العملية الهجومية، أنها دخلت في إطار «استنزاف». وكان أمامها سبيلان: أن توسع عمليتها جواً وبراً، أو أن تسعى إلى وقف اطلاق النار[٢١]. ولقد اختارت السبيل الثاني، تجنباً لمخاطر توسيع العملية الهجومية، أو اشتداد الاستنزاف، وهكذا توقف إطلاق النار في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٨١.

---

(١٤) بدر عبدالحق وغازي السعدي، حرب الجليل: الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية الخامسة، تموز ١٩٨١ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨١)، ص ٢٠.

(١٥) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (آب/ أغسطس ١٩٨١)، نقلاً عن جريدة: هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٤.

(١٦) هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٤.

(١٧) السفير، ١٩٨١/٧/١٧.

(١٨) رشيد خالدي، تحت الحصار، ترجمته عن الانكليزية جريدة القبس (الكويت)، ونشرته في ١٥ حلقة من ١/٢٤ حتى ١٩٨٦/٢/٢٥، انظر عدد: ١٩٨٦/١/٢٨.

(٢٠) يديعوت أحرونوت، ١٩٨١/٨/٧.

(٢١) زئيف شيف، في: هآرتس، ١٩٨١/٧/٢٤.

لقد كانت عمليتا ١٩٧٨ و١٩٨١ مقدمة للحرب التي شنتها إسرائيل في حزيران/ يونيو ١٩٨٢، بغية تدمير منظمة التحرير وقواتها تدميراً كاملاً، واجتثاث الوجود الفلسطيني من لبنان، وإجبار لبنان على عقد معاهدة صلح مع إسرائيل.

رابعاً: فترة الطوق المفقود (١٩٨٢ - ١٩٨٧)

في إثر حرب ١٩٨٢، غادرت منظمة التحرير وقوات المقاومة الفلسطينية لبنان، وتمركزت في عدة إقطار عربية لا حدود مشتركة بينها وبين فلسطين. وبذلك تكون حدود الطوق العربي قد أصبحت بعيدة عن مواقع قوات المقاومة.

اتصفت هذه الفترة بانكفاء الكفاح المسلح متمثلاً في قوته الضاربة، في حين برزت ثلاث ظاهرات: (١) تأكيد المقاومة وجودها وعملها، انطلاقاً من جنوبي لبنان، بوتيرة ضعيفة، وقدرات محدودة؛ (٢) إبداع طرائق وأساليب جديدة للكفاح المسلح، كالإنزال البحري، أو الهبوط بطائرة شراعية[٢٢]؛ (٣) توالد إرهاصات العصيان والمقاومة في الأراضي المحتلة، توالداً انتهى إلى نشوب الانتفاضة في الأيام الأخيرة من العام ١٩٨٧.

فقد شهدت الأراضي المحتلة ١٩٦٧، سبع إرهاصات قبل أن ينتفض شعبها بعد عشرين عاماً. وقد وقعت هذه الإرهاصات في: أواخر العام ١٩٦٧ وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ وربيع ١٩٨٢ وأيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ وكانون الثاني/ يناير ١٩٨٧[٢٣]. وهي إرهاصات سبقت انتفاضة ١٩٨٧، وكانت محدودة في مطالبها، وموسمية في توقيتاتها، فلم تتسم بالاستمرارية، ولم يسدها الطابع القتالي الصدامي.

ويشير تقرير الباحث الإسرائيلي ميرون بنفنستي للعام ١٩٨٧ إلى أن الضفة شهدت في العام من نيسان/ أبريل ١٩٨٦ إلى أيار/ مايو ١٩٨٧ وقوع ٣١٥٠ تظاهرة عنيفة و٦٥ حادثة بالأسلحة النارية، واعتقل ٣ آلاف مواطن لاشتراكهم في التظاهرات، و١٥٥٠ شخصاً لقيامهم بأعمال إرهابية. ويقول التقرير إن كل سنة من السنوات الخمس التي سبقت سنة التقرير شهدت حوادث أكثر من حوادث العام المذكور، عدداً، وسقوط شهداء، واعتقال مواطنين[٢٤].

---

(٢٢) من تصريح رئيس لجنة الخارجية والأمن بالكنيست، رصد إذاعة إسرائيل، ١٩ - ١٩٨١/٧/٢٠.

(٢٣) من أجل تفصيلات هذه الإرهاصات، انظر محمد خالد الأزهري، «ثورة ١٩٣٦ وانتفاضة ١٩٨٧،» شؤون فلسطينية، العدد ١٩٩ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩)، ص ٤ - ٥.

(٢٤) Meron Benvenisti, *The West Bank Data Base Project: 1987 Report* (Jerusalem: Jerusalem Post, 1987), p. 40.



الفصل الثامن والثلاثون

الاستراتيجية العسكرية في حرب ١٩٨٢

أوّلاً: ذرائع الحرب

تندرج حرب ١٩٨٢ في السياق التاريخي لنضال الشعب الفلسطيني من أجل استرداد وطنه وحقوقه، وتتميز بأنها كانت أطول مراحل الكفاح المسلح الفلسطيني، وأكثرها تأثيراً فيه، ذلك لأنّ إسرائيل هدفت منها إلى ضرب عدوها الأوّل وخصمها التاريخي: الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية وقيادة نضاله.

أثّرت حرب ١٩٨٢ في مسيرة الكفاح المسلح الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية وقيادتها، وأفرزت مشروعات تسوية سياسية، عربية وأجنبية، وأدّت إلى احتلال حوالى نصف لبنان، طوال ثلاث سنوات، كان النضال ضد قوات الاحتلال، في أثنائها، مستمرّاً، بأشكال متعدّدة، ووتائر مختلفة، حتى هزمت وانسحبت في منتصف العام ١٩٨٥.

كانت إسرائيل تخترع الذرائع من أجل تسويغ هجومها على لبنان، للقضاء على المقاومة الفلسطينية وبنيتها التنظيمية والسياسية والعسكرية ومجتمعها الفلسطيني المقيم في لبنان، وخصوصاً أنّها كانت تنظر بعين الجدية والاهتمام إلى اتجاه القيادة الفلسطينية نحو «إنشاء قوة عسكرية تقليدية، بما في ذلك إقامة التحصينات الميدانية، وإنشاء نظام متطور للقيادة والإشراف، وتوفير مخزونات كبيرة من المدافع والدبابات ومعدات إطلاق الصواريخ»[1]. والفلسطينيون قد «عززوا قوتهم وحسنوا أساليب عملياتهم، ناهيك بأن مكانتهم الدولية ازدادت قوّة». حتى أصبح لديهم «أسلحة بعيدة المدى [. . .] الأمر الذي أسفر عن تهديد جوهري للمستعمرات على حدود إسرائيل الشمالية»[2].

---

(١) جامعة تل أبيب، مركز الدراسات الاستراتيجية، التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ترجمة نبيه الجزائري (عمّان: دار الجليل، ١٩٨٤)، ص ١٦.

(٢) تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٣٥ عاماً، مجموعة من الباحثين، ترجمات مختارة من مصادر عبرية؛ إعداد سمير جبور (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، مقالة إيلون، ص ١٩. (ملف محدود التوزيع).

بدأ الإعداد لحرب ١٩٨٢ في إثر وقف إطلاق النار في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٨١، حين اعتبرت الحكومة الإسرائيلية[٣] أن اتفاق وقف إطلاق النار هذا شكّل هزيمة سياسية لإسرائيل، وجعل منظمة التحرير «طرفاً معترفاً به في النزاع»[٤].

اتصف صيف ١٩٨٢ بأنّه ظرف ملائم، لبنانياً وعربياً ودولياً، لحرب تشنها اسرائيل ضدّ المنظمة وخصوصاً بعد أن وقّعت إسرائيل اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية (٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١)، وانشغل العرب بالحرب العراقية - الإيرانية، وكانت مصر قد خرجت من دائرة العمل العربي في إثر اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

لجأت إسرائيل إلى ذريعة حماية منطقة الجليل الأعلى من الصواريخ الفلسطينية، في حين أفادت مصادر الأمم المتحدة أن قواتها المتمركزة في جنوبي لبنان لم تسجل أيّة حادثة تتعلق بصواريخ أو مدفعية أُطلقت ضد إسرائيل منذ وقف إطلاق النار في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٨١ حتى انطلاق الحرب في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢. وفي مقابل ذلك، أفادت المصادر نفسها، وللمدّة نفسها «إن إسرائيل خرقت المجال الجوي اللبناني ٢١٢٥ مرّة، ومياه لبنان الإقليمية ٦٥٢ مرّة، كما جرت بعض حوادث الانتهاك برّاً»[٥].

انتهزت إسرائيل حادثة محاولة اغتيال سفيرها في لندن في ٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٢ من قبل أشخاص ينتمون إلى مجموعة منشقة عن منظمة التحرير الفلسطينية لتقرّر بدء الحرب.

ثانياً: ميزان القوى وانتشار القوات

ذهب بعض التقديرات إلى أنّ قوات الثورة الفلسطينية في لبنان كانت «٢٥ ألف مقاتل مسلحين جيّداً، بما في ذلك دبابات ومدفعية متعدّدة الأنواع ومخزون ضخم جداً من الذخائر»[٦]، ورفعها بعضهم إلى ٣٠ ألف مقاتل[٧]، وخفّضها آخرون إلى ٦٠٠٠ مقاتل[٨]، أو ١٠٠٠٠ مقاتل[٩]،

---

(٣) كانت المجموعة المؤلفة من رئيس الوزراء مناحيم بيغن، ووزير الدفاع أرييل شارون، ووزير الخارجية إسحاق شامير، ورئيس الأركان اللواء رفائيل إيتان، هي المجموعة المؤثرة والفاعلة في التخطيط والقيادة الاستراتيجية العليا، والمصممة على غزو لبنان. وكان بيغن قد ألّف حكومته الثانية بعد نجاحه في الانتخابات، ونال ثقة الكنيست بتاريخ ١٩٨١/٨/٥.

(٤) دافار (إسرائيل)، ١٩٨٢/١/٢١.

(٥) وليم إسبينوزا وولسن جنكة، دفاع أم عدوان، سلسلة أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ ٢٢٠ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣).

(٦) تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٣٥ عاماً، مقالة إيلون، ص ١٩.

(٧) Anthony Cordesman, «The Sixth Arab - Israeli Conflict,» *Armed Forces Journal* (August 1982), p. 32.

(٨) *Jerusalem Post*, 7/6/1982.

(٩) جامعة تل أبيب، مركز الدراسات الاستراتيجية، التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ص ١٨.

أو ١٥٠٠٠ مقاتل[١٠]. وربما يكون التقدير الذي يجعل حجم قوات الثورة الفلسطينية يتراوح بين ١٢٠٠٠ مقاتل و ١٤٠٠٠ مقاتل تقديراً راجحاً. وفي جميع الأحوال أحصى أحد المصادر عدد أفراد القوات الفلسطينية الذين غادروا بيروت في ١٦ دفعة في المدّة بين ٢١ آب/ أغسطس و ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، فكان المجموع ١٠٥٢٥ فرداً[١١]، في حين أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن هذا العدد هو نحو ١١٠٧٥ فرداً (٨٣٠٠ من رجال منظمات المقاومة، و ٢٦٠٠ من جيش التحرير الفلسطيني ـ قوات القادسية وقوات حطين وكتيبة بدر ـ، و ١٧٥ جريحاً)[١٢] كما غادر بيروت، في الوقت نفسه، ٣٦٠٠ جندي سوري.

كانت تشكيلات المقاومة الفلسطينية مزودة ببنادق فردية آلية، ورشاشات للجماعات والفصائل من عيار ٧,٦٢ ملم و ١٢,٧ ملم، ومدافع من عيار ٨٥ ملم و ١٢٢ ملم و ١٣٠ ملم و ١٥٥ ملم، ومدافع هاون من عيار ١٢٠ ملم و ١٦٠ ملم، وراجمات صواريخ من عيار ١٠٧ ملم و ١٢٢ ملم، ودبابات من طراز «ت ـ ٣٤» (ما بين ٨٠ و ١٠٠ دبابة) و ٢٠ عربة وناقلة مصفحة خفيفة[١٣].

قدّر بعض المصادر القوات السورية العاملة في إطار قوات الردع العربية في لبنان عشية الحرب بفرقة مدرعة معززة، قوامها حوالى ٣٠ ألف جندي، منتشرين على كامل الأراضي اللبنانية، ومزودين بحوالى ٣٠٠ دبابة، و ٣٠٠ مدفع، وأسلحة أخرى[١٤].

ويشير بعض المصادر[١٥] أيضاً إلى أنّ القوات السورية انتشرت وتمركزت في لبنان بشكل يخدم هدفين، هما: الفصل بين القوى اللبنانية المتنازعة، والتحصن في مواجهة احتمال قيام الجيش الإسرائيلي بمهاجمة دمشق عبر سهل البقاع.

تحصّنت القوات الفلسطينية في خمسة قطاعات رئيسة، إضافة إلى مدينة بيروت. وكان انتشارها، بحسب المصادر نفسها، على النحو التالي: (١) قطاع الشريط الساحلي: يضم صيدا وصور والنبطية وجباع، حيث تمركز فيه لواء «القسطل»، وبلغ ملاكه ٥ آلاف فدائي تقريباً؛ (٢) قطاع العيشية: انتشر فيه لواء «اليرموك»، وعدد أفراده ٦٠٠ فدائي تقريباً؛ (٣) قطاع العرقوب: تمركز فيه لواء «الكرامة»، وضمّ ١٥٠٠ فدائي تقريباً؛ (٤) قطاع الزهراني ـ الأولي: كان يتبع عسكرياً قطاع الشريط الساحلي، وقد انتشرت فيه كتيبة «شهداء

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١١) «ملحق يوميات الغزو الإسرائيلي للبنان،» الفكر الاستراتيجي العربي، السنة ٢، العددان ٨ ـ ٩ (تموز/ يوليو ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣)، ص ٥٨١ ـ ٥٨٦.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٥٨٦.

(١٣) يضيف نائب وزير الدفاع الإسرائيلي إلى هذه الأسلحة: دبابات «ت ـ ٥٤» و«ت ـ ٥٥»، وذخائر يفوق وزنها ٢٠ ألف طن. تصريح مردخاي تسيبوري، في: يديعوت احرونوت، ١٩٨١/٧/٢٤.

(١٤) مجلة معراخوت، العدد ٢٨٤ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢).

(١٥) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان، حزيران/ يونيو ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ (نيقوسيا: المؤسسة، ١٩٨٥)، ص ١١. (ملف محدود التوزيع).

أيلول» التابعة للواء القسطل. ووصل مجموع الفدائيين في هذا القطاع إلى حوالى ١٥٠٠ فدائي؛ (٥) قطاع الأوّلي ـ الدامور: كان في عهدة قوات «عين جالوت» التابعة لجيش التحرير الفلسطيني؛ (٦) قطاع بيروت: كان ينتشر فيه نحو ٤٠٠٠ فدائي، إضافة إلى عدد غير محدّد من الدبابات والمدفعية والأسلحة المضادة للدروع والطائرات.

تمركزت القوات المشتركة في الجنوب تحسباً للعدوان الإسرائيلي المتوقع. وتتألف هذه القوات من قوات الثورة الفلسطينية، وقوات التنظيمات الوطنية اللبنانية. وكانت قوات الثورة الفلسطينية، بفصائلها العسكرية وشبه العسكرية، هي القوة المؤثرة الفعالة في الجنوب اللبناني. ولم تكن التنظيمات اللبنانية ذات دور مؤثر وفعال في المجال العسكري، وإن كانت ساهمت بدرجات متفاوتة في القتال، وخصوصاً في تفويت الفرص على العدو الذي كان يحاول النيل من صمود السكان عن طريق الحرب النفسية التي مارسها في أثناء عملية الغزو وبعدها.

كان الجيش الإسرائيلي العامل ـ أي من دون القوات الاحتياطية ـ يتألف عشية الحرب من ١٦٩ ألف جندي. وقد اشترك منهم في الحرب ١٢٥ ـ ١٥٠ ألفاً، ومعهم حوالى ١٦٠٠ دبابة، و ١٦٠٠ ناقلة جنود مدرعة، و ٦٠٠ مدفع وراجمة صواريخ[١٦]، والقوات الجوية والقوات البحرية.

كانت نسبة القوات المشتركة إلى قوات الغزو مختلفة بشكل كبير. ويمكن تحديد هذه النسبة، تقريباً، بالشكل التالي:

---

(١٦) تنحو أكثر التقديرات إلى جعل حجم القوات الإسرائيلية لا يزيد على ٩٠ ألف جندي. ولقد ذهبنا إلى تقدير هذا الحجم بأنه يتراوح بين ١٢٥ و ١٥٠ الفاً تأسيساً على العناصر التالية: ١ ـ أنواع العمليات التي قامت بها القوات الإسرائيلية ضد القوات الفلسطينية والسورية والمقاومة الوطنية اللبنانية، وانتشار العمليات على رقعة واسعة من الأرض في آن واحد؛ ٢ ـ تشارك القوات البرية والبحرية والجوية في عمليات واحدة، وعلى نطاق واسع؛ ٣ ـ اضطرار القيادة الإسرائيلية إلى تجميد قوات كبيرة في محاصرة المدن والبلدات والمواقع، في حين كانت قوات كبيرة أخرى تتابع الهجوم المتحرك؛ ٤ ـ طول مدة الحرب وخشية إسرائيل من تطورها، وسعيها الحثيث للحسم السريع بتكثيف القوات وتقوية الإندفاع في الهجوم؛ ٥ ـ ممارسة القوات الإسرائيلية مهام الاحتلال في أرض معادية؛ ٦ ـ اضطرار القيادة الإسرائيلية إلى استدعاء القوات الاحتياطية وحشدها في لبنان (انظر: جامعة تل أبيب، مركز الدراسات الاستراتيجية، التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ص ١٨)؛ ٧ ـ أقوال بعض المفكرين العسكريين الإسرائيليين، مثل زئيف شيف الذي قال إن إسرائيل زجت في حرب ١٩٨٢ «قوات كبيرة وهائلة حتى بمقاييس حرب يوم الغفران (أي حرب ١٩٧٣)»، هآرتس، ١١/٦/١٩٨٢. هذا وقد قدّر كاتب عسكري أمريكي حجم القوات الإسرائيلية التي اشتركت في الحرب بـ ١٠٠ ـ ١٢٠ ألفاً، منهم ٧٨ ألفاً في الخط الأمامي. انظر: Richard Gabriel, *Operation Peace for Galilee: The Israeli - PLO War in Lebanon* (New York: Hill and Wang, 1984), pp. 76 - 81.

	القوات المشتركة	قوات الغزو
القوات البرية	١	١٢ ـ ١٥
الدبابات والمدرعات	١	٥٠
المدفعية	١	٣٠

يضاف إلى ذلك أنّ العدو استخدم قواته الجويّة والبحريّة أوسع استخدام، في حين لم يكن لدى القوات المشتركة أيّة قوّة جويّة أو بحريّة.

ثالثاً: الوقائع

بدأت الحرب[17] في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢ بغارات جويّة إسرائيلية كثيفة خلّفت نحو ١٥٠ قتيلاً من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين. وفي اليوم التالي استمرت الغارات الجوية إضافة إلى القصف المدفعي من البر والبحر. وفي مساء ٥ حزيران/ يونيو أعلنت الحكومة الإسرائيلية القرار التالي: «١ ـ قرّرت حكومة إسرائيل تكليف الجيش الإسرائيلي مهمة إخراج جميع مستعمرات الجليل من مرمى نار الإرهابيين المتمركزين بقياداتهم وقواعدهم في لبنان، ٢ ـ اسم العملية «سلامة الجليل»، ٣ ـ خلال تنفيذ هذا القرار لن نهاجم الجيش السوري إلاّ إذا قام بمهاجمة قواتنا، ٤ ـ ما زالت دولة إسرائيل تتطلع إلى توقيع اتفاقية سلام مع لبنان المستقل ضمن المحافظة على سلامة أراضيه»[18].

بدأت القوات الإسرائيلية غزو لبنان في الساعة ١١:٠٠ من يوم ٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٢، متحركة على أربعة محاور: (أ) المحور الأوّل (الساحلي): الناقورة ـ رأس البياضة ـ صور؛ (ب) المحور الثاني: بنت جبيل ـ أرنون ـ النبطية؛ (ج) المحور الثالث: المطلّة ـ دير ميماس ـ جسر الخردلي؛ (د) المحور الرابع: جبل الروس ـ شبعا ـ مرجعيون ـ كوكبا.

كان الهجوم الإسرائيلي مشتركاً بين القوات البرية والجوية والبحرية، ففي حين كانت

(١٧) المصادر الرئيسية لوقائع الحرب هي: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، يوميات الحرب الاسرائيلية في لبنان، حزيران/ يونيو ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الاحتلال والمواجهة، ١٩٨٣: من صعود المقاومة الوطنية إلى إلغاء اتفاق أيار/ مايو (نيقوسيا: المؤسسة، ١٩٨٥)، (ملف محدود التوزيع)؛ شؤون فلسطينية، العدد ١١٩ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١)؛ بدر عبد الحق وغازي السعدي، حرب الجليل: الحرب الفلسطينية ـ الإسرائيلية الخامسة، تموز ١٩٨١ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨١)؛ الفكر الاستراتيجي العربي، السنة ٢، العددان ٨ ـ ٩ (تموز/ يوليو ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣)؛ رشيد خالدي، تحت الحصار، ترجمته عن الانكليزية جريدة القبس (الكويت)، ونشرته في ١٥ حلقة بدءاً من ١/٢٤ حتى ١٩٨٦/٢/٢٥؛ زئيف شيف وإيهود باري، حرب إسرائيل في لبنان، صدر بالعبرية في القدس وبالانكليزية في واشنطن (١٩٨٤)، ترجمة علي شعيب، ونشر في ١٥ حلقة في مجلة الشراع (بيروت)، من ١٩٨٤/١٢/٣ إلى ١٩٨٥/٣/١١، و *Notes et études documentaires* (Institut français de polémologie), nos. 4791 and 4792 (1985).

(١٨) دافار، ١٩٨٢/٦/٧.

أرتال المدرعات والمشاة تزحف براً، كانت الغارات الجوية والقصف المدفعي من البر ومن البحر، والإنزالات الجوية والانزالات البحرية تتتابع بشكل مستمر ومنسق. وكانت القوات المعادية تصطدم في تحركاتها وتقدمها بقوات الثورة الفلسطينية والقوات المشتركة (اللبنانية ـ الفلسطينية) والقوات السورية (قوات الردع العربية).

وصلت قوات العدو إلى طريق بيروت ـ دمشق، ثمّ إلى بلدة بعبدا، حيث قصر رئاسة الجمهورية، في ١١ حزيران/ يونيو ١٩٨٢، وبدأت محاصرة بيروت.

وعلى الرغم من إعلان إسرائيل أنّها لا تنوي الاصطدام بالقوات السورية، وأنّ غرضها هو إبعاد القوات الفلسطينية إلى مسافة ٤٠ ـ ٤٥ كلم من الحدود اللبنانية الجنوبية، هاجمت القوات الإسرائيلية القوات السورية المنتشرة في البقاع بوضع أمني، قاصدة إخراجها من لبنان، واحتلال منطقة البقاع، ليشمل الاحتلال كامل المنطقة الواقعة بين الحدود اللبنانية ــ الفلسطينية وطريق بيروت ـ دمشق الدولي.

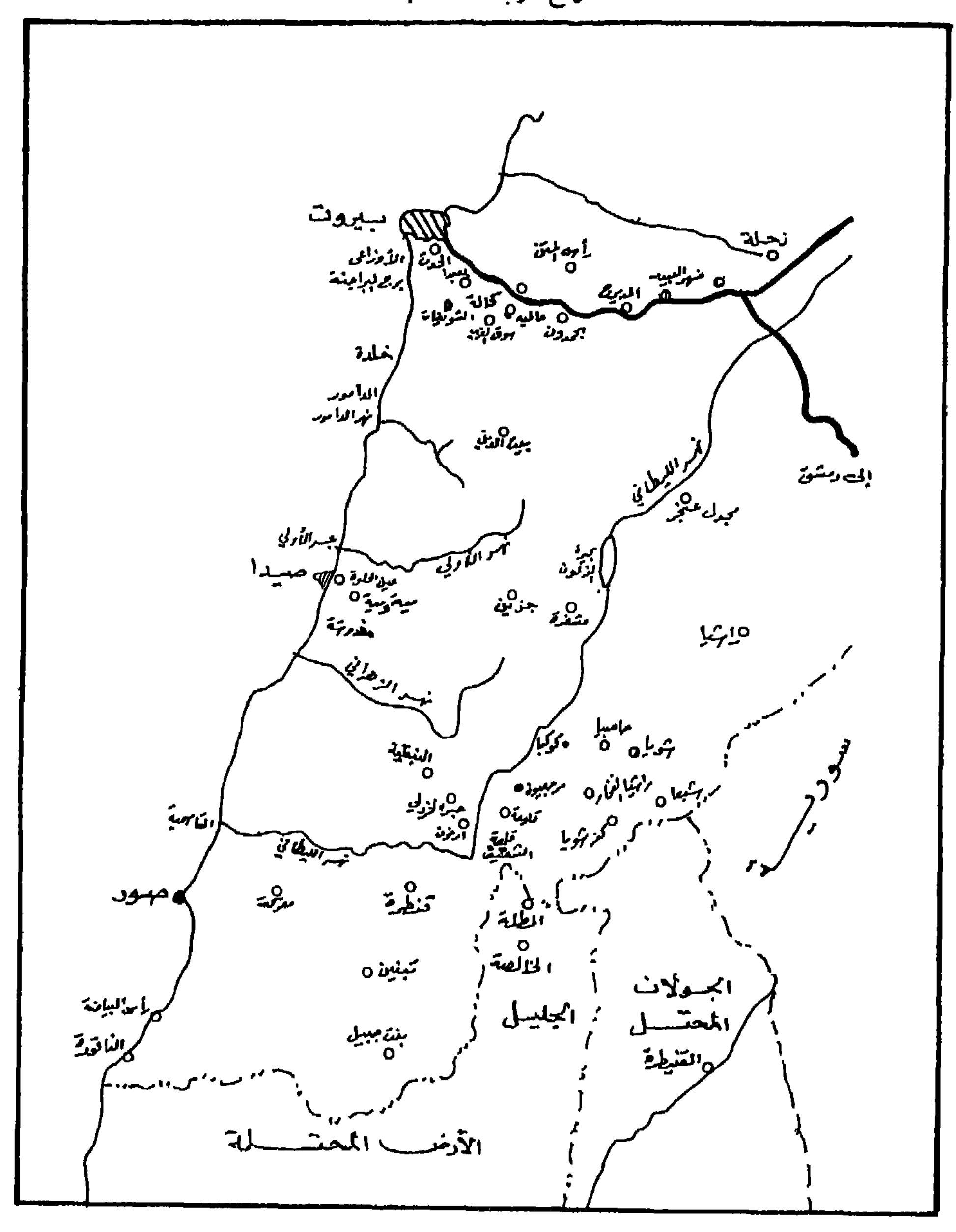
بعد معارك جويّة وبريّة كبيرة بين القوات السورية والقوات المعادية، وافق العدو على اقتراح المبعوث الأمريكي فيليب حبيب وقف إطلاق النار مع القوات السورية. وقد وافقت سوريا على ذلك «على أساس الإنسحاب الإسرائيلي الشامل من كافة الأراضي اللبنانية». وهكذا تمّ وقف إطلاق النار بدءاً من الساعة ١٢:٠٠ في ١١ حزيران/ يونيو ١٩٨٢. وفي الوقت نفسه، أبلغ رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الأمين العام للأمم المتحدة أنّ المنظمة تؤكد التزامها وقف إطلاق النار بحسب مضمون قراري مجلس الأمن ٥٠٨ و٥٠٩ للعام ١٩٨٢.

توجه العدو نحو بيروت صباح اليوم الرابع للقتال (٩ حزيران/ يونيو)، ودفع أرتاله المدرعة نحو خلدة، البوابة الجنوبية لبيروت، مستثمراً في ذلك نجاحات الأيام الثلاثة الأولى وضرب الصواريخ السورية في البقاع. ولم تكن بيروت، في هذه الحال، محصنة للدفاع ضدّ هجوم تشكيلات بريّة كبيرة.

تحشدت قوات فلسطينية وسورية (اللواء ٨٥ المعزز) ولبنانية وطنية في المنطقة الساحلية الممتدة من جنوبي مطار بيروت حتى جنوبي خلدة، بعرض ٢ كلم وعمق ٣,٥ كلم (المنطقة الأولى). وخلف هذا الخط انتشرت قوات أخرى على مساحة تمتد من الطريق الساحلي غرباً حتى طريق الشويفات ـ الحدث شرقاً، بعرض ٤,٣ كلم، وعمق ٢,٥ ـ ٥ كلم (المنطقة الثانية). أمّا المنطقة الثالثة فكانت تشمل المناطق الآهلة في بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية والأوزاعي، حيث تتمركز غالبية وحدات اللواء ٨٥، ولواءا القادسية وحطين (جيش التحرير الفلسطيني) ومجموعات من مقاتلي التنظيمات الفلسطينية واللبنانية الوطنية.

استمرت معركة بيروت ٦٥ يوماً (من ٩ حزيران/ يونيو إلى ١٢ آب/ أغسطس)، ولم تستطع القيادة الإسرائيلية أن تطبّق كامل خطتها لاحتلال بيروت. فقد اصطدمت قواتها، جنوبي بيروت، بدفاع لم تصادف مثيله في أيّام الغزو الأولى. وقد أدى هذا الموقف الصامد،

خريطة رقم (٣٨ - ١)
مواقع حرب ١٩٨٢ : لبنان



مع نجاح الأجهزة الإدارية للثورة الفلسطينية في تأمين الحد المعقول من متطلبات الصمود المادية (الماء والغذاء والطاقة والعلاج الطبي والذخائر)، ومع استمرار النوعية القتالية الجيدة وإرادة المقاومة طوال أيّام الحصار ـ كل ذلك أدّى إلى إحباط مسعى العدو في إحداث الانهيار في إرادة القتال وعدم سقوط المدينة المحاصرة رغم تأثير الإعياء، ورغم تطويق العاصمة القريب والبعيد، والقصف العنيف المركز، وحرمان السكان من الماء والغذاء والدواء والطاقة.

إزاء فشل إسرائيل في اقتحام بيروت، قبلت وقف إطلاق النار الذي أقرّه مجلس الأمن (القرار ٥١٨ ـ ١٢ آب/ أغسطس ١٩٨٢). وأمر المجلس بنشر مراقبي الأمم المتحدة في بيروت والمناطق المحيطة بها، وعهد إليهم بمراقبة تنفيذ قراره.

استمر الوجود العسكري الإسرائيلي في المناطق التي احتلتها القوات الإسرائيلية حتى مطالع العام ١٩٨٥، حينما قرّرت الحكومة الإسرائيلية في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥، تحت ضغط المقاومة الوطنية اللبنانية وتعاظم الخسائر البشرية والمادية التي أنزلتها المقاومة بجيش الإحتلال، سحب قواتها من لبنان. وقد أُنجز الانسحاب قبل مطلع حزيران/ يونيو ١٩٨٥.

وفي خلال هذه المدة، أي ثلاث سنوات: (١) وقعت قوات الإحتلال تحت ضربات المقاومة الفلسطينية والمقاومة الوطنية اللبنانية؛ (٢) واقتحمت بيروت الغربية حيث أشرفت على مذبحة الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا (١٦ ـ ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢)؛ (٣) وتفاوضت الحكومتان اللبنانية والإسرائيلية، وعقدتا، برعاية الولايات المتحدة، اتفاقية (١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣) عارضتها القوى الوطنية اللبنانية وأسقطتها في ٥ آذار/ مارس ١٩٨٤؛ (٤) وحضرت القوات متعدّدة الجنسيات إلى بيروت مرتين (المرة الأولى: ٢١ آب/ أغسطس ـ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، والمرة الثانية: ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ ـ ٣١ آذار/ مارس ١٩٨٤). وقد دمّرت القوى الوطنية السفارة الأمريكية (١٨ نيسان/ ابريل ١٩٨٣ ـ ٨٠ قتيلاً)، وضربت مقر قيادة القوة الأمريكية (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣ ـ ٢٣٩ جندياً قتيلاً) ومقر قيادة القوة الفرنسية (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر و ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ ـ ٧١ جندياً قتيلاً).

كان من نتائج حرب ١٩٨٢، خروج منظمة التحرير والقوات الفلسطينية من لبنان (في مدّة بدأت في ٢١ آب/ أغسطس وانتهت في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٨٢) متوجهة إلى الأردن وسوريا والعراق وتونس واليمن العربية واليمن الديمقراطية والجزائر والسودان.

رابعاً: الاستراتيجية العسكريّة الإسرائيلية

ليس من الحكمة أن ننظر في حرب ١٩٨٢، دون أن نضعها في إطارها الاستراتيجي الشامل، وهو ما أطلق عليه في اسرائيل «استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات» التي أوردها وزير

الدفاع في تقريره[١٩]، والتي قوامها «مواجهة المواجهة العربية»، وذلك بقهر الإرادة العربية، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، والتوسع في الأرض العربية، والقضاء على الحركة الوطنية الفلسطينية، تنظيمات وقيادات، وإبادة ما تمكن إبادته من الشعب الفلسطيني، ونفيه عن مجاورة وطنه، والسيطرة على المنطقة العربية، وتصفية النفوذ السوفياتي فيها، وجعلها خالصة للهيمنة الأمريكية ـ الإسرائيلية.

تركت مهمة ترتيب الأوليات بين هذه الأغراض للقيادة الإسرائيلية. فكان القضاء على منظمة التحرير كقوة ثورية عسكرية، وتصفيتها تصفية كيانية تتناول تشكيلاتها المقاتلة ومؤسساتها القياديّة، واجتثاث الوجود الفلسطيني من لبنان، وفرض معاهدة سلام على لبنان وهو في موقع المهزوم، في مقدمة سلّم أوليات الاستراتيجية الإسرائيلية.

كان الغرض الاستراتيجي الأوّل في سلّم الأوّليات «نفي الوجود الفلسطيني من لبنان». وقد تجسّد هذا الغرض في ثلاثة أهداف، يتلو أحدها الآخر (١) إبعاد البندقيّة الفلسطينية عن الحدود ٤٠ ـ ٤٥ كلم؛ (٢) إخراج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان؛ (٣) اجتثاث الوجود الفلسطيني من لبنان بوساطة المذابح والإرهاب.

وكان غرضها الثاني أن تحصل على عمق استراتيجي في لبنان، مماثل لذلك العمق الذي حصلت عليه في معاهدة السلام مع مصر (١٩٧٩)، بل يفوقه أهميّة. فإذا كان العمق الذي نتج عن المعاهدة المصريّة ـ الإسرائيلية قاصراً على الأراضي المصريّة وحدها (سيناء)، فإنّ العمق الذي يمكن أن توفره معاهدة سلام لبنانية ـ إسرائيلية مماثلة يمتدّ إلى العمق السوري، بحيث يشمل المناطق السكنية المكتظة بالسكان (دمشق ـ الجنوب ـ حمص ـ الساحل الجنوبي، منطقة الجبهة السورية ـ الإسرائيلية كلها، مناطق الحشد والحركة الاستراتيجيين). وقد جسّدت اتفاقية ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣، التي سقطت فيما بعد، هذا المطمع الإسرائيلي في العمق الاستراتيجي اللبناني ـ السوري.

عبّرت إسرائيل، في حربها في لبنان، عن غرض استراتيجي جديد، لم تشهده الاستراتيجيات الإسرائيلية في الحروب السابقة. فقد أعطت إسرائيل نفسها حق الدفاع عن

---

(١٩) ندوة المشكلات الاستراتيجية لإسرائيل، نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب. ولم يتمكن وزير الدفاع من إلقاء محاضرته بنفسه في ١٩٨١/١٢/١٤، بسبب انشغاله في الكنيست بمناقشة مشروع قانون ضمّ الجولان المحتل. ثم نشرت المحاضرة بجريدة معاريف، ١٩٨١/١٢/١٨. وقد حدّد شارون امتداد خطوط اسرائيل الدفاعية إلى ما وراء البلدان العربية في الشرق الأوسط، وعلى سواحل البحر المتوسط، والبحر الأحمر حين قال: «ينبغي أن نوسع مجال الاهتمام الاستراتيجي لإسرائيل بحيث يشمل في الثمانينات دولاً مثل تركيا، وايران، وباكستان، ومناطق الخليج الفارسي، وافريقيا، وبشكل خاص دول افريقيا الشمالية والوسطى... تعود أهم مشاكلنا الأمنية في الثمانينات ـ وفقاً لما أراه، إلى مخاطر خارجية تتعرض لها اسرائيل وسلامتها وحقوقها السيادية. وتأتي هذه المخاطر من مصدرين: أولهما المواجهة العربية، وثانيهما التوسع السوفياتي المرتكز على المواجهة العربية، والذي يزود هذه المواجهة بالأدوات السياسية والعسكرية».

أيّة أقليّة قوميّة، أو دينية في المنطقة، وحق منع السيطرة العربية على هذه الأقليّة[20].

اعتمدت استراتيجية إسرائيل في حرب ١٩٨٢ على مبدأ الحرب الصاعقة، سعياً وراء إحداث إنهيار استراتيجي وحسم سريع وخاطف. ولقد توافر لها معظم العوامل والعناصر اللازمة لتكون حربها حرباً خاطفة. فقد كانت تملك أسلحة حديثة متطورة، هي أحدث ما في الترسانة الأمريكية من أسلحة ومعدات وتجهيزات. وبذلك توافرت لها قوّة الصدمة وغزارة النار. كما استطاعت أن تعمل في مسرح الحرب بحركة سريعة ومناورة مرنة، واندفعت في الاقتحام والخرق. ذلك أنّها لم تكن تخشى تدفق قوات عربية كثيفة إلى مسرح الحرب، وإنّما بقيت تواجه القوات التي كانت موجودة في المسرح قبل بدء الحرب.

وكانت القيادة الإسرائيلية قدرت ٧٢ ساعة لإنجاز الحرب[21]. ولكنّها طالت واستمرت ٧٩ يوماً، ثمّ اتخذت أشكالاً أخرى حتى انتهت بعد سنوات ثلاث، بانسحاب القوات الإسرائيلية.

جرت معارك حرب ١٩٨٢ جميعها في مسرح حرب واحد، محصور في منطقة جغرافية محدودة، هي النصف الجنوبي من لبنان. وقد بدا طريق بيروت ـ دمشق هو الحد الشمالي لتلك المنطقة. وفي الوقت نفسه، لم تكن إسرائيل تخشى أن تفتح النار عليها من أي مسرح عمليات آخر، أو من أيّة جبهة أخرى. ولهذا خصصت معظم قواتها المسلحة للحرب.

لم توضع خطة حرب ١٩٨٢ ـ واسمها الرمزي «خطة أورانيوم» ـ في العام ١٩٨٢، وإنّما هي قديمة العهد. فقد وضعت «عملية سلامة الجليل» بصورتها الأوليّة، فيما بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٧[22]. لكن الاستعدادات النهائية لتنفيذ العملية بدأت قبل ٧ ـ ٨ أشهر من الاجتياح[23]، مع تغيير في بعض معالم الخطة.

لم تبدأ إسرائيل غزوها لبنان إلاّ بعد أن طوّرت علاقتها بالولايات المتحدة تطويراً استراتيجياً هاماً، تمثّل فيما يسمى «مذكرة التفاهم» التي وقّعها وزيرا الدفاع الأمريكي والإسرائيلي في واشنطن في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١. وهي مذكرة وضعت «الأسس لتحالف عسكري استراتيجي بين الدولتين»[24].

---

(٢٠) دافار، ١٩٨١/٤/١٤.

(٢١) جاء في: النشرة الاستراتيجية (مركز الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات، لندن)، ١٩٨٢/٧/١٩، ما يلي: «تجدر الإشارة إلى أن المصادر الإسرائيلية الصحفية قد أكدت أن وزير الدفاع الإسرائيلي شارون ذكر لوزير الخارجية الأميركي السابق هيغ، خلال زيارة شارون إلى واشنطن قبيل الهجوم على لبنان، أن اسرائيل ستحقق أهدافها في فترة لا تزيد على ٧٢ ساعة منذ بدء العمليات». انظر أيضاً مجلة: الأرض، ١٩٨٢/٩/٧، ص ١٠.

(٢٢) دافار، ١٩٨٢/٦/٢٥، مقابلة مع نائب وزير الدفاع مردخاي تسيبور.

(٢٣) معاريف، ١٩٨٢/٧/٢، مقابلة مع رئيس الأركان رفائيل إيتان.

(٢٤) من تصريحات رئيس الوزراء مناحيم بيغن، معاريف، ١٩٨١/٩/١٠.

ولقد استند تخطيط الغزو وتنفيذه إلى مرتكزات سياسة الإدارة الأمريكية حيال الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وأبرز هذه المرتكزات آنذاك: (أ) رفض الاعتراف بمنظمة التحرير، أو التفاوض معها؛ (ب) رفض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ورفض إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ (ج) اعتبار إسرائيل حليفاً استراتيجياً ومرتكزاً جغرافياً وسياسياً وعسكرياً، تعوّل الولايات المتحدة عليه في المنطقة العربية؛ (د) دعم السياسة العدوانية لإسرائيل، وخصوصاً في مجال الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، والعمل على تصفية القضية الفلسطينية من خلال القضاء على الحركة الوطنية الفلسطينية، وتطبيق أحكام اتفاقيتي كامب ديفيد بشأن الإدارة الذاتية في الضفة والقطاع.

لقد أثبتت مقدمات الحرب وظروف الاعداد والتخطيط لها، وعوامل وعناصر تنفيذها، كما أثبتت ماجريات المعركة نفسها، وأحداث ما بعد وقف إطلاق النار، أن حرب ١٩٨٢ جرت بمعرفة الولايات المتحدة وبتأييد منها، وبحمايتها وبأسلحتها. ويأتي ذلك كلّه من خلال التحالف بينها وبين إسرائيل، وتطابق الأهداف، وتبادل المكاسب. ولقد تواترت الأدلة والشهادات التي تثبت ذلك. ولم ينكرها أو يصححها أحد[٢٥].

خامساً: الاستراتيجية العسكرية العربية

لم تكن هناك استراتيجية عربية مشتركة لمواجهة احتمالات عدوان إسرائيلي كبير على لبنان، بحجم الحرب التي شنتها إسرائيل في صيف عام ١٩٨٢، على الرغم من أنّ أدلة كثيرة كانت ترجح ـ وتؤكد أحياناً ـ أن العدوان لا بدّ واقع. ولم تعمل الحكومات العربية على وضع استراتيجية مشتركة عاجلة، في أثناء الحرب، على الرغم من أنّ القتال طال عليه

---

(٢٥) «إن وزير الخارجية الأمريكية ألكسندر هيغ، ووزير الدفاع غاسبر واينبرغر، ومستشار الأمن القومي وليم كلارك، ونائب الرئيس جورج بوش، والرئيس الأمريكي نفسه، كانوا كلهم قد تعهدوا، منذ شهر أيار/ مايو ١٩٨٢، بمساندة الاجتياح الإسرائيلي للبنان. وكان واينبرغر وكلارك قد وافقا على العمليات البحرية والجوية التي صدرت الأوامر بها قبل الاجتياح في ٦/٦». هذه المعلومات مأخوذة من:

Claudia Wright, «The Turn of the Screw: The Lebanon War and American Policy,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 11, no. 4, vol. 12, no. 1 (Summer - Fall 1982), pp. 3 - 22.

وهي نقلتها من: *New Statesman* (18 June 1982).

وثمة شهادة أخرى، هي قول الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر إن الرئيس رونالد ريغان كان على علم مسبق بعملية «سلامة الجليل»، وانه أعطى الضوء الأخضر لتنفيذها. وقال كارتر: «قامت قوة إسرائيلية بالدخول إلى لبنان حيث وصلت إلى بيروت دون مواجهة عقبات جدية. وقد برّر الإسرائيليون ذلك برغبتهم في معاقبة منظمة التحرير الفلسطينية على محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن شلومو أرغوف، مع أن مجموعة أخرى غير تابعة للمنظمة أعلنت مسؤوليتها عن الحادث. قبل ذلك وخلال فترة سابقة من العام نفسه، تم إبلاغ موظفين في وزارة الخارجية الأمريكية بتفاصيل خطة عامة أشرف عليها أرييل شارون، وتدور حول قيام إسرائيل بعملية في لبنان». هذا المقتطف من كتاب كارتر، دم إبراهيم، ص ١٥٦، أوردته نشرة: **التقرير** (باريس)، ١٥/٣/١٩٨٥.

الأمد، حتى قارب ثلاثة أشهر. وكانت الفرصة متاحة للحكومات العربية كي تخطط وتعبّىء وتحشد وتنفّذ. ولكن شيئاً من هذا لم يحدث.

سبقت حرب ١٩٨٢ محاولتان لصياغة استراتيجية عربية مشتركة، ولكنهما أخفقتا، إذ كان التضامن العربي في حالة ضعف شديد. وقد جرت المحاولة الأولى في صيف ١٩٨١، عندما طلبت الحكومة اللبنانية في تموز/ يوليو عقد مؤتمر قمة عربي طارىء «لبحث الوضع في لبنان وخاصة في الجنوب، بعد الاعتداءات الإسرائيلية وآثارها الخطيرة على كلّ صعيد».

ولمّا لم يتوافر النصاب القانوني لعقد القمة، طلبت الحكومة اللبنانية في شهر آب/ أغسطس من العام نفسه «دعوة الهيئة العسكرية المناسبة للنظر في التصور اللبناني للوضع العسكري في الجنوب، تمهيداً لعرض مقترحات مفصلة على مؤتمر القمة»[٢٦].

شرحت الحكومة اللبنانية تصورها بشأن «الدفاع عن جنوبي لبنان ومتطلبات تعزيز وسائل الدفاع في مواجهة العدوان الإسرائيلي في إطار استراتيجية عربية موحدة في سبيل الدفاع عن جنوبي لبنان» في مذكرة عرضت فيها تصورها الدفاعي القائم على أساسين هما: (١) مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في جنوبي لبنان، وإزالة آثاره، واستعادة جميع الأراضي، والحفاظ على لبنان بجميع أجزائه، لا سيما ضد أطماع إسرائيل التوسعية والعدوانية، والتمسك باتفاقية الهدنة؛ (٢) معاهدة الدفاع المشترك والقرارات الصادرة بموجبها في مؤتمرات القمة ومجلس الدفاع المشترك. وهذه القرارات تعتبر الدفاع عن جنوبي لبنان ضد العدوان الإسرائيلي مسؤولية عربية مشتركة[٢٧].

إلتأم مؤتمر القمة الثاني عشر في مدينة فاس المغربية في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١، وعقد جلسة وحيدة لم يناقش فيها سوى الموضوع اللبناني، وأصدر قراراً وحيداً بهذا الشأن، أشار فيه إلى «الأخطار المتزايدة التي تحدق بجنوبي لبنان، والتي لا تهدّد لبنان وحده فحسب، بل تتعداه إلى جميع الدول العربية وإلى القضية الفلسطينية بالذات والمنطقة بأسرها»، وقرّر «وضع استراتيجية عربية شاملة تهدف إلى منع إسرائيل من العدوان، ووضع تصور لمواجهة العدوان الإسرائيلي إذا ما وقع، لا سيما على جنوبي لبنان [...] وضرورة مشاركة كل دولة في تحمل أعباء هذه الاستراتيجية في جميع ميادينها بنسبة طاقاتها وقدراتها وأوضاعها»[٢٨]. وكلّف المؤتمر هيئة مصغرة في عدة أقطار «وضع مشروع لهذه الاستراتيجية، وعرضه على مجلس الجامعة في دورته العادية القادمة، على أن تكون [الدورة] على مستوى وزراء الخارجية».

اجتمعت الهيئة المصغرة غير مرّة، وناقشت ورقة قدمتها الحكومة اللبنانية بشأن «مشروع الاستراتيجية العربية المشتركة الخاصة بجنوبي لبنان من جميع نواحيها السياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية». ولم تستطع الهيئة الاتفاق على صياغة الاستراتيجية المطلوبة. ونظراً إلى أن مجلس الجامعة، الذي انعقد في دورته العادية، في شهر آذار/ مارس ١٩٨٢، لم يكن على مستوى

---

(٢٦) من مذكرة الحكومة اللبنانية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بتاريخ ١٩٨١/٨/٢.
(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) من قرار مؤتمر القمة العربي الثاني عشر، رقم ١٥٣ (١٩٨١/١١/٢٥).

وزراء الخارجية، فقد قررّ المجلس، في ٢٦ آذار/ مارس، «إسقاط الموضوع من جدول أعمال دورته».

ومن الجدير بالذكر، أنّ مجلس الجامعة عقد دورة طارئة في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، أي بعد خروج القوات الفلسطينية من بيروت، ووقوع مذبحة صبرا وشاتيلا، واكتفى بالتعبير عن «استنكاره وإدانته لهذه الجريمة الوحشية»[٢٩].

سادساً: الاستراتيجية العسكرية للمقاومة الفلسطينية

طوّرت منظمة التحرير تشكيلاتها المقاتلة المتمركزة في لبنان، فأصبحت مسلحة بمدافع الميدان بعيدة المدى، وبصواريخ أرض ـ أرض. وقد أُخذ هذا العامل في الاعتبار حين تطوير الاستراتيجية العسكرية للمقاومة، بحيث أمكن تضمين هذا التطور السلاحي في إطار الاستراتيجية العسكرية.

لم تستخدم قيادة المنظمة السلاح الجديد، ولم تطبّق الاستراتيجية الجديدة في أية عملية بادرت هي إليها، وإنّما اضطرت إلى الردّ على الاعتداءات الإسرائيلية التي كثرت وتنوعت واتسع مداها الجغرافي وتأثيراتها، وخصوصاً ضدّ التجمعات والمخيمات المدنية الفلسطينية في لبنان.

وفي إطار الرد على الاعتداءات الإسرائيلية، المتمثلة في القصف المدفعي والغارات الجوية والهجمات البرية المتتابعة، كثّفت وحدات المقاومة إطلاق مدافعها وصواريخها، مع التغيير المستمر لمرابض المدافع وقواعد راجمات الصواريخ للتمويه. وقد شملت النار الفلسطينية أكثر من ٤٠ مستعمرة وبلدة ومعسكراً في الجليل. وهو ما أدى إلى هجرة نحو ٤٠ ألف إسرائيلي من شمالي إسرائيل، كما أدى إلى تعطّل الحياة الاقتصادية والتعليمية في تلك المنطقة، إضافة إلى الخسائر في الأشخاص ما بين قتلى وجرحى.

استمرت قيادة المنظمة في تطوير قواتها عدداً وعدّة، وتنظيماً وتدريباً، وتسليحاً وأساليب قتال، وتكتيكات وقيادات، حتى بلغت، في النصف الأوّل من العام ١٩٨٢، مستوى جيش صغير مرن وقادر على التفاعل والتعامل مع الأحداث الحربية التي يمكن أن تظهر على الساحة اللبنانية، وخصوصاً في الجنوب، ويكون طرفها الثاني القوات الإسرائيلية.

ففي مواجهة القوة الإسرائيلية الكبيرة التي انطلقت في هجومها على لبنان في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢، انتشرت القوات الفلسطينية في وضع الدفاع المتحرك في النصف الجنوبي من لبنان، بدءاً من بيروت حتى خطوط تمركز قوات الطوارىء الدولية جنوباً، باستثناء منطقتي البقاع والشوف، حيث كانت القوات السورية منتشرة.

كان الهجوم الإسرائيلي شاملاً في البر والجو والبحر، ويغطي المنطقة التي ترمي القوات

---

(٢٩) وثائق الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية.

المهاجمة إلى احتلالها، بدءاً من الجنوب حتى العاصمة اللبنانية شمالاً. وهكذا اندلع القتال، منذ اليوم الأوّل، في كامل النصف الجنوبي في لبنان، وتشابكت فيه الإنزالات من البحر والجو، وسدود المدفعية الثقيلة الزاحفة، والغارات الجويّة الكثيفة المتتالية، والاختراقات المدرعة السهمية، والالتفافات والتطويقات والمحاصرات. وكان ذلك النصف اللبناني كلّه هدفاً واحداً، لا فرق فيه بين موقع للمقاومة ومدينة أو قرية لا سلاح فيها ولا مقاتلين.

في مواجهة هذا النوع من الهجوم الصاعق الشامل المتكامل الأسلحة الحديثة، لم يكن أمام قوات المقاومة سوى اتباع استراتيجية الإعاقة والتأخير والقتال التراجعي التبادلي، ثمّ التجمع في بيروت والدفاع عنها لتكون خاتمة العدوان الإسرائيلي ملحمة أسطورية تنتهي عندها مرحلة من مراحل نضال الشعب الفلسطيني، انتقالاً إلى مرحلة أخرى.

وفيما كانت القوات الإسرائيلية تتقدم متجهة إلى خط بيروت ـ شتورا، كانت القوات الفلسطينية تقاتل فيما وراء خط التقدم الإسرائيلي، على شكل مجموعات صغيرة تضرب العدو من خلف، وتختفي في التلال أو في الأحراج أو في القرى والبلدات على محاور تقدم العدو.

وحينما أشرفت قوات العدو على ضواحي بيروت وجوارها، كثّفت القوات الفلسطينية قتالها باتباع أسلوب قتال المدن والشوارع، بعد أن نظمت الدفاع عن العاصمة بدءاً من الضواحي، واستخدمت جميع ما لديها من أسلحة، إضافة إلى قوات اللواء السوري الذي كان يشترك في الدفاع عن بيروت وأسلحته.

وحينما ابتدأ حصار بيروت في ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢، كان قد تجمّع فيها حوالى ١٢٠٠٠ ـ ١٣٠٠٠ مقاتل فلسطيني، وحوالى ٣٠٠٠ مقاتل هم قوام اللواء السوري ٨٥ اضافة إلى كتيبتين سوريتين من القوات الخاصة. وكان مع الفلسطينيين بعض المدافع وراجمات الصواريخ وقليل من الدبابات والعربات المدرعة، ومع اللواء السوري حوالى ٤٠ دبابة وبعض المدافع. وقد وزعت القيادة هذه القوات على قطاعات الدفاع عن المدينة، ونصبت على كل قطاع قيادة ربطتها بغرفة العمليات المركزية، حيث القيادة العامة.

تعرّضت العاصمة اللبنانية لهجمات متتالية بالدبابات والمشاة، ولقصف مدفعي وجوي جد كثيف، ووقعت بيروت تحت القنابل العنقودية والفراغية والقذائف الفسفورية، من البحر والجو.

ولم تكن القوات الإسرائيلية قد استطاعت تحقيق هدفها باختراق بيروت الغربية ومحاصرة قلب الدفاعات الفلسطينية ـ اللبنانية ـ السورية المشتركة، حينما تمّ الاتفاق على وقف إطلاق النار في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٨٢، ليبدأ بعد أسبوع إخلاء بيروت من القوات الفلسطينية والسورية.

لقد وفرت الاستراتيجية الدفاعية المتحركة للقوات الفلسطينية المرونة والقدرة على مواجهة قوات معادية مهاجمة تفوقها ٢٠ مرّة عدداً، أمّا من حيث الأسلحة والأجهزة فلا تجوز المقابلة أو تحديد نسبة تجسّد الفرق بين الطرفين.

ولقد وظّفت قيادة منظمة التحرير طاقاتها وقدراتها العسكرية ـ على صغرها وتواضعها بالنسبة إلى قوات العدو ـ لأهدافها السياسية توظيفاً ناجحاً، واضعة الأهداف العسكرية في المرتبة الثانية من الأهمية طوال حرب ١٩٨٢. ومن هذا القبيل كان توظيف الدفاع الفلسطيني عن بيروت ملحمياً يصب في مصلحة الأهداف السياسية، وخصوصاً على الصعيدين السياسي والإعلامي العالميين. فلقد ساهم صمود قوة فلسطينية صغيرة غير نظامية مدّة ٨٨ يوماً في وجه جيش قوي وحديث، وتحمّلها بصبر وشجاعة أقسى أشكال حرب الإبادة، وأصعب أنواع المحن، في ترسيخ الصورة الجديدة للشعب الفلسطيني على صعيد الرأي العام العالمي وأجهزة الإعلام العالمية، تلك الصورة التي ترسم خطوطها معالم نضال شعب يقاتل من أجل حق تقرير مصيره وتحرير وطنه.

وعلى الرغم من مغادرة القوات الفلسطينية لبنان في أواخر آب/أغسطس ١٩٨٢، لم تغب منظمات المقاومة عن مقاتلة العدو المحتل، فقد تشكلت خلايا سرية في مناطق الاحتلال، وتعاونت مع القوى الوطنية اللبنانية في ضرب مواقع العدو ودورياته، والانسحاب السريع والاختفاء.

ومع تتابع انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية، كان العنصر الفلسطيني المقاتل يزداد ظهوراً على ساحة العمليات، ويستعيد بعض مواقعه السابقة، وخصوصاً في مخيمات الفلسطينيين. وهكذا أخذت الاستراتيجية المبنية على التصادم المتواصل مع العدو تعود إلى الوجود في العام ١٩٨٤ شيئاً فشيئاً، وبدأت صواريخ كاتيوشا تعاود السقوط على الجليل المحتل بوتيرة بطيئة. وفي حين راحت منظمة التحرير تكيّف نفسها مع نتائج حرب ١٩٨٢، عادت خلايا المقاومة إلى النشاط في الأرض المحتلة عودة تدريجية في الصعود وتنويع العمليات.

وكانت المقاومة الوطنية اللبنانية قد عزّزت دورها في منازلة العدو، في إثر اقتحامه بيروت الغربية في منتصف أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، حين راحت تنزل به ضربات متتالية، في كلّ مكان كان يوجد فيه، بدءاً من شوارع بيروت وبيوتها، وانتهاء بمقرات القيادات الموزعة في مختلف المواقع والمدن والبلدات. لقد أصبحت عمليات المقاومة كأنّها «حرب استنزاف»، أطلق عليها، في بعض الأحيان اسم «فيتنام إسرائيل اللبنانية»[٣٠]. فمنذ بدء الاحتلال لم يكد يمرّ يوم واحد من دون أن تتعرض القوات الإسرائيلية لعملية هجومية أو أكثر. كما أنّه لم يكد يمرّ أسبوع واحد من دون أن يسقط من الإسرائيليين قتلى وجرحى نتيجة هذه العمليات[٣١].

وليست هذه أوّل مرّة يواجه فيها الجيش الإسرائيلي حرب استنزاف في أعقاب حرب كبيرة. غير أنّ هذه الحرب التي واجهها في لبنان تختلف عن سابقاتها من الناحية العسكرية. فحجم الخسائر في الأرواح البشرية الإسرائيلية يشهد أن الجيش الإسرائيلي لم يعد يملك ردّاً

---

(٣٠) النهار، ١٩٨٢/٦/٢٩.
(٣١) المصدر نفسه.

ملائماً على المشكلة التي يواجهها، كما أنّه لا يستطيع أن يعد نفسه الجانب المنتصر في هذه الحرب.

أخذت عمليات المقاومة شكل حرب العصابات، واتبعت أسلوب «اضرب واهرب». ومارست قوات المقاومة الوطنية اللبنانية ضد مواقع الجيش المعادي ودورياته: تلغيم المحاور، وإدخال السيارات المفخخة، وإطلاق النار من الكمائن على الدوريات والحواجز ومراكز القيادات. إن تدمير مقر القيادة العامةالإسرائيلية في صور، في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، ومقتل ٧٥ عسكرياً اسرائيلياً، والهجمة على مقر الحاكم العسكري الإسرائيلي في صور أيضاً في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣، ومقتل ١٩ إسرائيلياً، ليست سوى نماذج عن اتساع ميادين المقاومة وتكاثر عملياتها وتنوعها.

استطاعت المقاومة، بأساليب حرب العصابات، أن تنتزع المبادرة والمفاجأة من أيدي القوات الإسرائيلية، وأن تدفع هذه القوات إلى أن تكون مواقفها ردات فعل أكثر ممّا هي أفعال.

وحينما كانت الحكومة الإسرائيلية تعلن، في إثر سقوط اتفاقية ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣، أنّها ستسحب قواتها من لبنان «بقرار من جانب واحد»، أي من دون اتفاق مسبق مع الحكومة اللبنانية، فإنّها كانت تعترف بأنها «تورطت في فشل استراتيجي» في لبنان[٣٢].

ظنت إسرائيل أن سحب قواتها إلى خط نهر الأوّلي، سيقلّص حجم المقاومة، ويوفر لقواتها بعض الأمن والسلامة. غير أنّ ظنّها هذا قد خاب، فقد طاردت المقاومة القوات الإسرائيلية وهي تنسحب (في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣) وتتجمع عند نهر الأوّلي وجنوبيه. وكانت الخيبة الإسرائيلية مضاعفة حيال تزايد عمليات المقاومة. ففي الأسابيع القليلة التي انقضت على إعادة نشر القوات الإسرائيلية على خط الأوّلي، تمّ تسجيل عدد كبير من عمليات المقاومة الوطنية، بحيث «ما عاد يمر يوم واحد إلاّ وتعرض فيه جنود إسرائيليون لعملية هجومية في المنطقة الواقعة جنوبي نهر الأوّلي». وفشلت جهود القوات الإسرائيلية في «كبح التصعيد» في هذه العمليات، كما أنّ منفذيها «بقوا مجهولي الهوية في معظم الحالات[٣٣]». وعلى الرغم من تدمير بنية المنظمات الفدائية التحتية في الجنوب اللبناني، بقي «الهيكل العظمي». وعلى الرغم من تصفية قيادات الفدائيين، وانسحاب معظم الوحدات العسكرية الفلسطينية، ووقوع عناصرها في الأسر، «فإن الدعم الذي يلقونه من السكان المدنيين في الجنوب اللبناني مرتبط، بصورة اقل، بالإنجازات العسكرية لمنظمة التحرير وبصورة أكبر بالروابط السياسيةالمعقدة التي تحيك نسيجاً من التحالفات بين منظمات المخربين والتشكيلات السياسية الشيعية والسنية في المنطقة»[٣٤].

تصاعدت عمليات المقاومة الوطنية ضدّ القوات الإسرائيلية، وخصوصاً في أعقاب

---

(٣٢) مجلة النهار العربي والدولي (٥ تموز/ يوليو ١٩٨٢).
(٣٣) النهار، ١٩٨٢/٧/٥.
(٣٤) المصدر نفسه.

إطلاق أسرى معتقل «أنصار» في الجنوب، في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣. واعترفت جهات سياسية وعسكرية بظاهرة التصاعد، ونشرت الصحف الإسرائيلية إحصاءات مفصلة لها دلالاتها، وتقارير صحافية معبرة عن حال القوات الإسرائيلية في المناطق التي تسيطر عليها في لبنان.

وعلى الرغم من عدم صدور بيان رسمي عن الجهات العسكرية المختصة، فيما يتعلق بحجم عمليات المقاومة الوطنية والخسائر الإسرائيلية الناجمة عنها في لبنان، من خلال العام ١٩٨٣، تعطي الإحصاءات، التي نشرت في الصحف الإسرائيلية، صورة معبرة جدّاً عمّا تكبدته إسرائيل من خسائر في لبنان في خلال السنة التي وقّعت فيها معه اتفاق ١٧ أيار/ مايو. فقد ذكرت الصحف، أنّ ٥٠٠ عملية وقعت في لبنان في خلال العام ١٩٨٣، وأنّ الناطق باسم الجيش الإسرائيلي تحدث عن ٢١٧ عملية فقط، نتج عنها إصابات أدّت إلى مقتل ٧٣ جنديّاً فقط، وجرح ٢٦١ آخرين[٣٥].

أمام تصاعد المقاومة الوطنية اللبنانية، وتزايد عملياتها، وتكاثر الخسائر البشرية في قوات الاحتلال، وعجز هذه القوات عن مواجهة العمليات الفدائية الانتحارية، وعن تحمّل ضرباتها القاسية المهينة، وعدم قدرة هذه القوات على تحقيق أهدافها التي من أجلها غزت لبنان، لم يكن لدى إسرائيل سبيل سوى سحب قواتها من الجنوب اللبناني، فقرّرت في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥ الانسحاب شبه التام من لبنان في ثلاث مراحل. وهكذا لم يحن موعد الذكرى الثالثة للغزو في ٦ حزيران /يونيو ١٩٨٥، حتى كانت القوات الإسرائيلية قد انسحبت من مناطق في الجنوب اللبناني، مبقية قواتها، بالتعاون مع العميل انطوان لحد، في الجنوب اللبناني المتاخم لحدود فلسطين، بعمق يتراوح بين ٥ ـ ٢٠ كلم.

---

(٣٥) النهار، ١٩٨٢/٧/٧.



الفصل التاسع والثلاثون

الانتفاضة

أولاً: الانتفاضة والكفاح المسلح

فتحت انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأيام الأخيرة من العام ١٩٨٧ صفحة جديدة في تاريخ الكفاح الفلسطيني، ذلك أن الانتفاضة جسّدت عودة الثورة الفلسطينية إلى وطنها، تنطلق منه وتعمل فيه ومن أجله، مع بقائها مرتبطة بالشق المهجّر من الثورة، والعامل من خارج فلسطين، ومع التزامها الإطار العام للتنظيم الثوري للشعب الفلسطيني، وهو منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها.

ونظراً إلى أن العاملين في ميدان الانتفاضة لم يستعملوا الأسلحة القاتلة، واكتفوا بالوسائل غير القاتلة، فقد يرد رأي مفاده إخراج الانتفاضة من دائرة «الكفاح المسلح» وبحثها في دائرة أخرى. وفي رأينا أن إدخال الانتفاضة في دائرة الكفاح المسلح تدعمه عدة أسباب، منها: (١) أن العدو استعمل، للقضاء على الانتفاضة، جيشه وأسلحته القاتلة؛ (٢) وأنه وظّف مختلف أجهزته العسكرية والأمنية والدبلوماسية لمجابهة الانتفاضة؛ (٣) وأن الانتفاضة حددت لنفسها الأهداف التي حددتها وعملت لها قيادة قوات الثورة الفلسطينية؛ (٤) وأن البيئة التي تعمل فيها الانتفاضة هي بيئة كفاح مسلح، وأن العدو يعمل في بيئة مناهضة لهذا الكفاح؛ (٥) وأن الانتفاضة قدمت قوافل من الشهداء والجرحى والمصابين والمعتقلين والمبعدين لا تقلّ في قيمتها عن التضحيات التي تقدمها أية ثورة مسلحة تكون بحجم الانتفاضة وأهدافها.

ثانياً: بيئة الانتفاضة

في إثر قتل سائق شاحنة إسرائيلي أربعة فلسطينيين من مخيم جباليا في قطاع غزة، قتلاً متعمداً، ومن دون سبب، في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، هب الشعب الفلسطيني، في

مختلف أنحاء الأرض المحتلة ١٩٦٧، في حركة احتجاج وتظاهر ومجابهة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، أطلق عليها اسم «الانتفاضة».

لم تأتِ الانتفاضة ردّة فعل لحادثة الاعتداء الذي حصل في يوم ١٩٨٧/١٢/٨. ولم تكن هذه الحادثة سوى المناسبة التي جسدت انطلاقة الحركة. ذلك أن الانتفاضة لم تكن عفوية أو مفاجئة، وإنما هي حصيلة تراكمات من الأسباب والأحداث والاصطدامات والمواجهات الدموية والتجارب والخبرات الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي وعن مقاومته والتصدي له بمختلف الوسائل المتاحة. وطوال الزمن الذي استغرقه تكوّن تلك التراكمات وحدوثها كانت ردة الفعل الفلسطينية تتجسد في التفكير والتدبير للمقاومة، وفي بعض ردات الفعل المتنوعة الأشكال والحجوم. وما حدث يوم انطلقت الانتفاضة (٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧) لم يكن سوى إحدى الذرى التي بلغها التفكير والتدبير للمقاومة في الأراضي المحتلة.

وكمثل على الأسباب والأحداث التي تراكمت كإرهاصات ولّدت الانتفاضة، نشير إلى إحصاءات أوردها تقرير إسرائيلي عن وقائع جرت في الضفة الغربية في عام واحد (أيار/ مايو ١٩٨٦ ـ أيار/ مايو ١٩٨٧). فقد شهدت الضفة وقوع ٣١٥٠ تظاهرة عنيفة، و٦٥ حادثة استخدمت فيها الأسلحة النارية والمتفجرات أو عمليات الطعن، واعتقل ٤٥٥٠ فلسطينياً. ويعطي التقرير أرقاماً مشابهة للسنوات الخمس السابقة للفترة المذكورة[١]. وتشير المصادر الفلسطينية إلى سقوط ١١٥ شهيداً و٨٢٨ جريحاً من الفلسطينيين في مواجهة قوات الاحتلال في الفترة الواقعة بين العام ١٩٨٥ والعام ١٩٨٧ (ثلاث سنوات)[٢].

تكمن وراء انطلاق الانتفاضة مجموعة من العوامل يمكن إدراجها تحت ثلاثة عناوين: (١) الوطنية الفلسطينية، وما يرتبط بها من إرادة الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه وممارسة حقوقه وإقامة دولته؛ (٢) السياسات والممارسات الإسرائيلية الاستعمارية؛ (٣) الظروف الخاصة الفلسطينية والعربية والدولية.

ويندرج تحت العنوان الأول التناقض الموضوعي القائم بين قوة الاحتلال الإسرائيلي وبين الشعب الفلسطيني الذي يريد إزالة هذا الاحتلال، وخصوصاً في إثر نشوء عوامل أدت إلى بلوغ ذلك التناقض حداً كان لا بد عنده من تصاعد التصادم الذي تجسد في الانتفاضة.

فبعد خروج منظمة التحرير وقوات الثورة الفلسطينية من لبنان، وغياب أفق التعامل العملياتي بين «الداخل الفلسطيني» و«الخارج الفلسطيني» عبر حدود بلدان الطوق، ودخول قيادة المنظمة في مرحلة الانكفاء وعدم القدرة على ممارسة الكفاح المسلح بشكل يمكن معه

---

(١) Meron Benvenisti, *The West Bank Data Base Project: 1987 Report* (Jerusalem: Jerusalem Post, 1987), p. 40.

(٢) ملف الخليج: ٤٠ عاماً على اغتصاب فلسطين: من نكبة ١٩٤٨ الى انتفاضة ١٩٨٨ (مطابع دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ٢٢.

تحقيق أهداف هذا الكفاح وتخليص الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال، وبعد استمرار العجز العربي الشامل المغرق في السلبية، وعدم قدرة المنظمة على التخلص من سقف النظام السياسي العربي الرسمي الذي كان يعاني حالة شديدة من الضعف والتدني والتفكك، ازداد الشعب الفلسطيني شعوراً بأن لا بد له من الاعتماد على نفسه أكثر من الاعتماد على «الخارج» من أجل الخلاص.

ويندرج تحت العنوان الثاني الهدف الصهيوني الدائم، وهو تأسيس «إسرائيل الكبرى»، وفلسطين كلها في قلب هذا الهدف. ولهذا ليس من السهل أن تفرّط القيادات الإسرائيلية بالضفة والقطاع، فاتبعت مجموعة من السياسات والممارسات لم يعرفها أي نظام استيطاني في التاريخ المعاصر. فإلى جانب خطة «الترحيل الجماعي ـ الترانسفير» التي تحاول أن تنفي الكتلة العظمى من الشعب الفلسطيني إلى خارج وطنه، مارست إسرائيل مختلف أشكال القتل والإبادة الفردية والجماعية والسجن والاعتقال والإقامة الجبرية والإبعاد وحظر التجول، وفرض القيود على السفر، وهدم المنازل، وفرض الضرائب، وإغلاق المؤسسات التعليمية والاجتماعية، ونهب الثروات والموارد الوطنية، وخلق المصاعب الاقتصادية. ولم يبقَ بيت فلسطيني واحد لم يتأثر، بشكل ما من الأشكال، من تدابير الاحتلال وممارساته. لقد تعرّض، في العقدين اللذين سبقا الانتفاضة، ما بين ٣٥٠ و٤٥٠ ألفاً من المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع لشكل من أشكال السجن أو الاعتقال، إضافة إلى ترحيل ٣ آلاف مواطن[٣]، ومصادرة ٥٢ بالمئة من أراضي الضفة، و٣٣ بالمئة من أراضي القطاع[٤]، لتكمل إسرائيل بناء خطة استعمارها الاستيطاني عليها.

ويندرج تحت العنوان الثالث جنوح العمل الفلسطيني إلى الساحة الدبلوماسية العربية والدولية، وهو جنوح لم يثمر ولم ينتج أية فائدة، إذ كانت القضية الفلسطينية في الساحة الدبلوماسية مجردة من وسائل القوة وعناصرها. وفي الوقت نفسه تراكمت الدلائل التي تشير إلى أن قضية فلسطين والأراضي المحتلة قد هدأ غبارها، وثلم سيفها، وارتاحت إلى الوضع الذي وصلت إليه، فلم تعد تنطوي على أي خطر أو تهديد، وخصوصاً بعد أن ضمر العمل العسكري الفلسطيني المقاد من الخارج.

ولقد دلت تجارب العمليات العسكرية المحدودة القادمة من الخارج، والتي مثّلت النمط المتاح من الخيار العسكري الفلسطيني، على أن تأثيرها محدود، وأن إسرائيل قادرة على استيعابها وتحمّل آثارها، ونقل صورتها إلى الرأي العام العالمي على أنها أعمال إرهابية، وتدخل في دائرة الإرهاب الذي أدانته الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد الدولي، عطّل التحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي أي مسعى

---

(٣) زياد ابو عمرو، «الانتفاضة: أسبابها وعوامل استمرارها،» المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة ٢، العدد ٢ (صيف ١٩٨٩)، ص ٧ ـ ٨.

(٤) Benvenisti, *The West Bank Data Base Project: 1987 Report*, pp. 52 - 55.

إلى السلام والحل العادل. وظهرت آثار الانفراج الدولي بين الدولتين العظميين لتمد ظلالها على الأزمات والنزاعات الاقليمية، وفق توازن المصالح المتبادلة.

في هذه البيئة الفلسطينية والعربية والدولية، ولّدت الانتفاضة ردة فعل على مأساة الموقف العربي بركوده وعطالته وتشتت أطرافه الفاعلة، وعلى غياب أي احتمال لعمل عسكري فلسطيني أو عربي من جهة، وأي حل سياسي معقول ومقبول من جهة أخرى.

ثالثاً: القيادة والأهداف

عبّرت الانتفاضة عن برامجها ومواقفها وتوجيهاتها في بيانات متتابعة بأرقام، ومذيلة بتوقيع «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة/ منظمة التحرير الفلسطينية». وقد صدر البيان الأول في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨.

تضم قيادة الانتفاضة القوى الوطنية الفاعلة في ساحة العمل الميداني الوطني الفلسطيني. وتجمع هذه القوى، على تنوع اجتهاداتها العقائدية والمذهبية والإجتماعية، أهداف مشتركة محددة، هي إعادة اللاجئين وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير (نداء القيادة رقم ٢ ـ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ «وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية» (النداء رقم ٢٦ ـ ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨) إضافة إلى أهداف أخرى مباشرة، مثل وقف مصادرة الأراضي وإقامة المستعمرات، وإطلاق سراح المعتقلين. وترى القوى المؤلفة للقيادة أن الانتفاضة هي الأداة لتحقيق الاستقلال الوطني التام.

تسعى الانتفاضة إلى تفكيك جهاز سلطة الاحتلال، حتى تبلغ بها حد الشلل والعطالة، وحتى تتوافر الظروف والعوامل اللازمة كي تتولى القيادة الوطنية إدارة شؤون الأراضي المحتلة، وتقيم سلطتها وتصفّي التركة الاحتلالية الاستعمارية.

تعمل قيادة الانتفاضة في الخفاء. وقد انتظمت أنساقها ومستوياتها في هيكل اتصف بالمركزية في التخطيط العام وباللامركزية والمرونة في التنفيذ. وامتدت فروعها القيادية والتنفيذية إلى مختلف الشرائح والفئات والتجمعات الشعبية، وإلى مختلف الأماكن في المدن والأحياء والبلدات والقرى.

تتولى قيادة الانتفاضة تحديد المهام النضالية وتوقيتها، وتناوبها مكاناً وزماناً، وتواترها، وتنظّم وصول المساعدات إلى الجهات المقصودة، وتوزع الأعباء النضالية على مختلف فئات المجتمع، وعلى امتداد الوطن الفلسطيني.

ارتسمت العلاقة بين قيادة منظمة التحرير المقيمة في المهجر، وبين قيادة الانتفاضة المقيمة في الداخل، على أساس أن قيادة المنظمة تجسّد القيادة العليا التي ترتبط بها قيادة

الانتفاضة ارتباطاً لا مركزياً وغير بيروقراطي، وذا طبيعة تفاعلية[٥]، يترك لقيادة الداخل الحرية في الحركة والتصرف وفق ما تفرضه ظروف الوضع والحالة وشروط المواجهة، على ألّا يتم الانتقال من مرحلة إلى مرحلة في ميادين الصدام إلا بعد الاتفاق مع قيادة المنظمة.

رابعاً: العمل الميداني

قوام الانتفاضة المشاركة الشعبية الشاملة فيها، بحيث يجد كل مواطن دوراً ما في إطارها، ويكون هذا الدور مناسباً لعمره وطاقته وإمكاناته. وهذا ما يفسر ما أصاب مواطنين من استشهاد أو جرح أو اعتقال أو ضرر، وقد اشتركوا في الانتفاضة وأعمارهم بين سن السابعة وسن السبعين. وإذا كان ذلك قد جاء وليد انتشار الوعي الوطني وإرادة المقاومة، فقد ساهمت قيادة الانتفاضة في ذلك حين أولت كل شريحة من شرائح الشعب، وكل أمر أو مرفق من أمور معاشه ومرافق حياته الاهتمام والعناية، بقدر ما هي قادرة عليها.

وتتأكد شمولية المشاركة في حقيقة استمرار الانتفاضة من غير توقّف. وقد ترتب على هذه الظاهرة أمران: (١) توزيع الأعباء والمغارم على أوسع نطاق، الأمر الذي يحدّ من عوامل الإرهاق ويشد العزيمة الجماعية؛ (٢) وظهور الشعب الفلسطيني مناضلاً بحجمه الحقيقي: مليونان تجمعهم إرادة واحدة وأهداف واحدة.

شملت الانتفاضة جميع قطاعات الشعب الفلسطيني، وعلى امتداد وطنه المحتل. وثمة إحصاء يشير إلى أن عدد القرى التي شاركت في أعمال الانتفاضة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ كان ٢٠ قرية، ثم أصبح ٨٦ قرية في نهاية الشهر الأول من العام ١٩٨٨، وبلغ ٢٠٠ قرية في نهاية الشهر الثاني، ثم ٢٣٢ قرية في نهاية الشهر الثالث ١٩٨٨[٦].

استندت قيادة الانتفاضة في العمل الميداني إلى تنظيمات شعبية طوعية، اسمها «القوات الضاربة». وهي تشكّل البنية الأساسية والعملياتية للانتفاضة. ومهمتها تنفيذ برامج القيادة، ومواصلة المجابهة ضد مؤسستي الاحتلال: الجيش وسلطة الاحتلال (الإدارة المدنية)، وتوسيع ملاكات القوات بضم الفتيان ممن تجاوزوا الخمسة العشر عاماً في صفوفها[٧].

وتقوم في قاعدة التنظيم الهرمي للقوات الضاربة «الخلايا المحلية» التي تحمل أسماء أشخاص استشهدوا في الانتفاضة. ولكل خلية قيادة، ولكل قيادة بدائل. وثمة نسق قيادي ترتبط به الخلايا، هو «فريق حراس الانتفاضة»، بحيث ترتبط كل مجموعة من الخلايا يضمها

---

(٥) أسعد عبدالرحمن ونواف الزرو، «منظمة التحرير الفلسطينية: عشرون عاماً على طريق التحرير،» **القبس الدولي**، ١٥/١٢/١٩٨٩.

(٦) **مجلة الصداقة** (تونس)، العدد ٥ (صيف ١٩٨٨).

(٧) جيفري أرونسون، **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية**، ترجمة حسني زينة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص ٣٤١.

مخيم أو حي أو موقع بفريق من الأفرقة، التي ترتبط بدورها بالقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة[٨].

وفي موازاة القوات الضاربة، تشكّل «اللجان الشعبية» التي برزت في آذار/ مارس ١٩٨٨ إطاراً لتعبئة المجتمع الفلسطيني بكامله، من أجل دعم الاكتفاء الذاتي وتعزيز الانتفاضة. وتغطي اللجان الشعبية جميع القطاعات: الزراعة والتجارة والتعليم والحراسة والأمن والصحة والإعلام والصيانة والنظافة والتضامن والإحصاء وغيرها.

ولهذا اعتبرت القيادة (النداء رقم ١٦ ـ ١٢ أيار/ مايو ١٩٨٨) اللجان الشعبية «مقدمة لا بد منها للعصيان المدني»، الذي يهدف إلى إقامة نظام بديل من السلطة القائمة، وإنشاء جهاز موازٍ لا علاقة له بالنظام القائم.

تمكنت قيادة الانتفاضة، بفضل التنظيم والانضباط، من توظيف البنى والمؤسسات الفلسطينية القائمة. فإلى جانب حركة الشبيبة[٩] التي تنتمي إلى فتح، انخرطت التنظيمات المحلية في شبكة الكفاح المقاوم. وشكّلت النقابات، بمختلف اختصاصاتها ومهنها، جزءاً من هذه الشبكة. وكانت المنظمات الطلابية والنسائية من أكثرها نشاطاً. ولهذه النقابات والمنظمات فروع في مختلف أنحاء الأراضي المحتلة. وفي إثر نشوب الانتفاضة، أسست لها فروعاً في المدن والبلدات والقرى والمخيمات التي لم يكن لها فيها فروع.

وهكذا استطاعت قيادة الانتفاضة أن تُعِدّ ملاكات بشرية مؤهلة ومدربة، لتتولى القيادة في مختلف المستويات، ولتكون طليعة رائدة تباشر العمل الصدامي الميداني من موقع الأمام والقدوة، وتترجم الخطط إلى برامج تنفيذية في ميادين الصدام، وتضمن استمرار الانتفاضة في بنيتها الشعبية ومسيرتها نحو الأهداف المرسومة، وتتعاطى مع المستجدات والطارئات اليومية تثبيتاً لدور القيادة وتأكيداً لمواجهة خطط العدو وممارساته.

وقد تألفت هذه الملاكات الطليعية من فصائل المقاومة ومناضلي القوى السياسية والمناضلين المستقلين في مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. وتميّز معظم هذه الملاكات بحيازة خبرات نضالية تراكمت على طول مدة الاحتلال والمقاومة.

وعملت هذه الطليعة، في إطار العمل النضالي اليومي، على ترسيخ «قرار الانتفاضة» ضد «قرار الاحتلال». وبذلك دعّمت سلطتها عند الجماهير، وقوّت الثقة فيها، وبرزت سلطة مناقضة لسلطة الاحتلال وبديلاً وطنياً لها، وخصوصاً أن أنشطتها امتدت إلى خارج ميدان الصدام، فتولّت أعمالاً تهم الحياة اليومية والمعيشية والأمنية للمواطن الفلسطيني.

كانت أساليب العصيان المحدود والنضال المدني والسياسي بمختلف أشكالها هي

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٤١، نقلاً عن: معاريف، ١٩٨٨/٨/٢٥.
(٩) المصدر نفسه، ص ٣٣٩.

الأساليب التي اتبعتها الانتفاضة: الإضراب والتظاهر المبرمجان والمصحوبان بحالات الصدام الجماهيري الواسع مع استخدام أدوات صدامية بسيطة غير قاتلة، مثل الحجر والمقلاع والنقّافة وزجاجات مولوتوف والقضبان الحديدية والإطارات المطاطية والحرائق الصغيرة والمسامير والسكاكين.

اعتمدت الانتفاضة في ميدان العمل التصادمي أسلوب الصدام المباشر مع العدو، على طريقة الكرّ والفرّ، وبأدوات مقاومة لا تتجاوز سقفاً أعلى محدداً. ولهذا العمل الصدامي سمتان رئيستان: (أ) أولاهما هي إشغال العدو في أكبر عدد ممكن من الأمكنة، وفي أكثر ما يمكن من الأوقات المتزامنة والمتتابعة، بشكل يدفع العدو إلى استخدام القسم الأعظم من قواته المسلحة، ويولد لديه شعوراً بالإنهاك والاستنزاف؛ (ب) وثانيتهما هي عدم إعطاء العدو مسوّغات تسمح له باستعمال أسلحة تدمير عنيف أو إبادة واسعة. ويعني هذا ألا يتجاوز الفلسطينيون سقفاً أعلى محدداً في أنواع وسائل المقاومة. ولقد سيطر «سلاح الحجارة» كوسيلة رئيسة للمقاومة، وإن رافقت هذه الوسيلة، في حالات قليلة، وسائل أخرى، مثل قنابل مولوتوف، ووسائل محرقة، ووسائل جارحة، وما يشبه ذلك.

خامساً: الرد العسكري الإسرائيلي

شكّلت رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي وحدات ضاربة خاصة للقضاء على الانتفاضة، مهمتها الإغارة على التجمعات والتحركات الشعبية، متعاونة في ذلك مع طائرات الهليكوبتر التي تلاحق التجمعات والتحركات وترصدها وتنبىء الوحدات الضاربة عنها.

استعمل الجيش الإسرائيلي في محاولته القضاء على الانتفاضة الرشيشات الفردية والمسدسات سريعة الطلقات، وأنواعاً متعددة من الطلقات، منها ما هو محرّم في القانون الدولي (مثل: الرصاص الدمدم)، إضافة إلى الطلقات المطاطية (وهي مؤلفة من ٤٠ بالمئة من الحديد و٦٠ بالمئة من المطاط)، وطلقات الألومنيوم، والطلقات البلاستيكية (ممزوجة بنشارة الحديد) وطلقات الكرات المعدنية المطاطية[١٠]، ومدفع رشاش يقذف الحجارة بكثافة، ورصاص مصنوع من الرمل[١١] ووسائل قمع متنوعة، بعضها يؤدي إلى الاختناق والموت والإجهاض.

---

(١٠) من تقرير خاص أعده الإعلام الموحد في منظمة التحرير الفلسطينية، بتاريخ ٤/١٠/١٩٨٩.

(١١) من نشرة السبيل، ٧/١٩٩٠ (أوسلو، النرويج: دار الإسراء للطباعة والنشر).



الفصل الاربعون

في التحليل والتقويم

أولاً: مراجعة عامة

١ ـ يشكّل الكفاح المسلح الفلسطيني، منذ نشوئه وطوال مسيرته، وحدة مترابطة الحلقات، متتابعة المراحل، متكاملة المقومات الأساسية. وهو كفاح هدف دائماً إلى الحفاظ على فلسطين وطناً للشعب العربي الفلسطيني في إطار الوطن العربي. وإذا كان هذا الكفاح ولد جنيناً يملأ قلبه الإيمان والأمل، دون أن يولد معهما، آنذاك، التنظيم والتعبئة والفكر القيادي المخطط، فإنه قد تطور صعوداً في ذلك كله، مستفيداً من التجارب والمحن التي عاناها، ومن دخول عنصر جديد ميدان الكفاح، هو الجيل الجديد من الشعب الفلسطيني.

٢ ـ استخدم الشعب الفلسطيني وقياداته مختلف الوسائل المتوافرة لديهم لمناهضة المشروع الصهيوني منذ أن بدأت ملامحه تظهر إلى حيز الوجود فوق أرض فلسطين. ولا بد من أن يؤخذ في الاعتبار هنا أن الوعي العربي، بصورة عامة، سواء على صعيد الأنظمة الحاكمة، أو في الإطار الجماهيري والمنظمات السياسية الشعبية، ومنها المنظمات الفلسطينية، لم يكن مماثلاً، في الوضوح والعمق والشمول والإدراك والتنظيم والتصميم، لوعي الصهيونية مشروعها، سواء في إطار التجمعات اليهودية، وخصوصاً في أوروبا، أو في إطار المنظمات والقيادات اليهودية والصهيونية، أو على صعيد الحكومات والمنظمات السياسية الشعبية المؤيدة للمشروع الصهيوني أو المناصرة له أو العاملة على تنفيذه. ومثل ما كان عليه الوعي متبايناً ومختلفاً لدى الجانب العربي عنه لدى الجانب الصهيوني، كانت ردة الفعل العربية متباينة ومختلفة عن الفعل الصهيوني في الوضوح والعمق والشمول والإدراك والتنظيم والتصميم واستخدام القوة المسلحة في التنفيذ.

٣ ـ كان العمل المسلح إحدى الوسائل التي استخدمها الشعب الفلسطيني في مقاومته المشروع الصهيوني. وإذا كان العمل المسلح في بداياته بسيطاً ومحدوداً ولا تتوافر فيه عوامل

الشمولية والتنظيم والديمومة، فإنه، بمرور الزمن، أخذ ينتظم وتتسع حدوده وتتعدد أشكاله وأسلحته ووسائله، وينتقل من العفوية وردة الفعل إلى مرتبة اليقين بالعمل المسلح وسيلة رئيسة لجبه المشروع الصهيوني.

٤ ـ مرّ العمل المسلح الفلسطيني في ثلاث تجارب ارتبطت بتطور المشروع الصهيوني نفسه، فصلت بينها حربا ١٩٤٨ و١٩٦٧. واختلفت الظروف العسكرية في كل تجربة عن مثيلاتها في التجربتين الأخريين، باختلاف الظروف الديمغرافية والسياسية والجغرافية التي استند إليها العمل المسلح في كل تجربة على حدة.

ففي مرحلة ما قبل قيام إسرائيل، كان الشعب الفلسطيني يعيش ويقاوم في وطنه. وكانت له، على الرغم من أنه لم يكن قد أسس دولة بعد، مؤسسات إدارية وتنظيمات قيادية وبنى اجتماعية واقتصادية تؤلف نسيجاً لمشروع دولة. وكانت القدرة على تعبئة الطاقات الشعبية وتنظيمها واستخدامها في مجالات الكفاح المسلح متوافرة نسبياً، على الرغم من سياسة الانتداب البريطاني الداعمة للمشروع الصهيوني والمعطلة لردة الفعل العربية، وعلى الرغم من نمو المشروع الصهيوني وبدء تجذره في الأرض الفلسطينية بقوة السلاح شيئاً فشيئاً.

كان لقيام إسرائيل تأثير جد كبير في العمل المسلح الفلسطيني وطبيعته وإمكاناته وطاقاته وقياداته ووسائله وأساليب عمله. فقد وقع الجزء الأكبر من الوطن الفلسطيني تحت الاحتلال، وبقي قسم من الشعب الفلسطيني في دياره، في حين اقتلع معظمه منها ليصبح لاجئاً في الضفة الغربية وقطاع غزة والبلدان العربية المجاورة. وغابت عن ساحة العمل الوطني القيادات السياسية، ولم تبرز قيادات بديلة، ولم تتهيأ الظروف لعمل مسلح فلسطيني منظم ذي مقومات تؤهله للاستمرار والنمو.

ولم يمضِ على ذلك سوى أقل من عقدين من السنين، حتى وقعت فلسطين كلها وأراضٍ عربية أخرى تحت الاحتلال الإسرائيلي (١٩٦٧)، فازداد شتات الشعب الفلسطيني، بين وطنه المحتل ومختلف الأصقاع العربية والأجنبية. وقد فرضت هذه الظروف والعوامل والمتغيرات نفسها على العمل المسلح الفلسطيني. وهي ظروف وعوامل ومتغيرات كان لا بد من أخذها بالحسبان لدى التخطيط لتأسيس أية منظمة تتخذ العمل المسلح وسيلة لتحرير فلسطين. ولم يكن تأسيس مثل هذه المنظمة، ثم الانطلاق بالعمل المسلح، أمراً ميسوراً في إطار تلك الظروف والعوامل، وخصوصاً إذا أضفنا إليها العامل الأهم وهو العدو. فقد كانت إسرائيل تسلك أقصى أشكال العنف المسلح في الرد على أي عمل مسلح فلسطيني، سواء ضد المنظمات الفلسطينية أو ضد البلد العربي الذي انطلق المسلحون الفلسطينيون من أرضه.

٥ ـ من هذه التجارب التي مرت الثورة الفلسطينية فيها، تولدت خاصيات ذاتية طبعت الثورة الفلسطينية بفرادة نوعية ميّزتها عن سائر ثورات التحرر الوطني في التاريخ المعاصر. ففي حين اتسمت تجربة ما قبل عام ١٩٤٨ بنشوء العمل المسلح الوطني وتحركه في أرض

وطنه، مع مشاركة قومية شعبية، ألّفت حرب ١٩٤٨، وما نتج منها من تمزق الوطن الفلسطيني، هذه الظاهرة، ليحل العمل الحكومي العربي، عسكرياً وسياسياً، محل العمل المسلح الفلسطيني.

ونتيجة لهذه العوامل والظروف، تمّت ثورة ١٩٦٥ في خارج الأرض المحتلة، أي أنها لم تنمُ وتكبر على الأرض نفسها حيث يوجد العدو الإسرائيلي، على الرغم من أن الثورة ولدت ونمت وكبرت من أجل تلك الأرض، وفي سبيل تحريرها واستعادتها. ويعني هذا أن التناقض بين المستعمِر، وهو هنا إسرائيل، وبين المستعمَر، وهو هنا الشعب الفلسطيني، لم يكبر على أرض فلسطين نفسها، على الرغم من أنه، أي التناقض، ولد على أرض فلسطين وانتقل، تحت عامل القهر الإحلالي الاستعماري، إلى خارج حدود الأرض المحتلة، ليكبر في بيئة أخرى هي البيئة الفلسطينية ـ العربية، أي في الرحم القومي. وفي أثناء مسيرة الثورة، نشأت منظمات مقاومة كثيرة، بلغت نحو عشرين منظمة، بعضها قوي عريض القاعدة الشعبية، متين البنيان، ملتزم النضال التحريري، وبعضها هزيل القوام، ضعيف الالتزام، ذو قاعدة شعبية ضعيفة أو تكاد تكون مفقودة، وبعضها الثالث عاش حيناً من الزمن ثم اختفى ولم يعد إلى الوجود. ولقد جرى ذلك كله خارج الأرض المحتلة، أي في البيئة الفلسطينية ـ العربية، وخصوصاً في دائرة الطوق، ثم في دوائر تحيط بالدائرة الأولى ويتسع قطرها حتى تكاد تشمل الوطن العربي كله. ولقد كانت ملاكات الثورة تتكون، تجمعاً وتدريباً وإعداداً وتسليحاً، ضمن محيط دائرة الطوق بشكل رئيسي.

وهكذا يمكن أن توصف ثورة ١٩٦٥ بأنها «ثورة مُهَجَّرة». ومن التناقض الكامن في هذه الصفة «الثورة المهجَّرة»، ولدت الصفة الثانية. فلقد أدركت الثورة الفلسطينية أن عليها أن تعود إلى أرضها لتنتصر. وكان هذا يعني أن على الثورة أن تجد الأرض التي تقاتل عليها ومن أجلها.

ولقد سعت الثورة إلى أن تفعّل ذلك في الأرض المحتلة، فوقعت تلك العمليات الصغيرة، التي كانت أشبه بضربات الملاكم المتتالية التي لا تترك الخصم إلا وقد أنهكت قواه. وكان لتلك العمليات الصغيرة المتتالية، التي جرت في السبعينيات، أثرها وتأثيرها، وقد بلغت، على الرغم من قلتها وضيق ساحاتها، ذروة الفداء وقمة الشهادة، وهزّت الكيان الصهيوني، بقياداته ومؤسساته وسكانه.

وهكذا يمكن أن نصف الثورة المسلحة الفلسطينية المقيمة في الخارج بأنها «ثورة عائدة» لتكون نقيضاً للخاصية الأولى «ثورة مهجَّرة»، التي خلقت الخاصية الثانية. غير أن «التهجير» قد حدث وما زال واقعاً. أما «العودة» فلا تزال هدفاً تسعى إليه الثورة. ولقد وجدت الثورة شقها المكمّل لها في انتفاضة ١٩٨٧، وهي كفاح يميزها عن الثورة ـ الشق الأول ـ بأنها لا تستخدم الأسلحة القاتلة، بيد أنها، في الوقت نفسه، عضو طبيعي في جسم الثورة، وجزء لا يتجزأ منها. وهي الجزء الطبيعي، المولود في بيئته الطبيعية، والعامل في أرضه ووطنه. وهي الجسر الذي سيعبر عليه الشق الأول، المقيم في الخارج، ليعود إلى وطنه.

لقد استطاعت الثورة الفلسطينية، في خلال مسيرتها النضالية الطويلة منذ العام ١٩٦٥، أن تقوم بدور المفجّر الثوري والقوة المحركة لكل جمود عسكري في المنطقة. غير أن هذا الدور تقلص وانكفأ بعد انسحاب قوات الثورة من لبنان في صيف ١٩٨٢، وتمركزها في أقطار عربية لا حدود لها مع فلسطين. ولم تعد الثورة قادرة على إدارة الصراع المسلح مع العدو، كما كانت عليه الحال قبل حزيران /يونيو ١٩٨٢، ولا على استخدام ذلك الصراع ونتائجه من أجل التأثير المباشر في المعالجة السياسية لتطورات قضية فلسطين، سواء في الإطار العربي أو في الإطار الدولي، حتى إذا جاءت انتفاضة ١٩٨٧، عاد إلى منظمة التحرير الفلسطينية بعض قدرتها على التحرك، وخصوصاً في الإطارين المذكورين.

٦ ـ عانت ثورة ١٩٦٥ أزمات ومصاعب ونكسات وانشقاقات لم تعانها ثورة أخرى بحجمها ونوعها وسمو أهدافها ووضوح حقها. وعلى الرغم من ذلك، استطاعت أن تنتقل بنجاح حيناً، وبتراجع حيناً آخر، إلى مراحل متطورة. وعملت داخل الأرض المحتلة وخارجها. ومدّت نشاطها ـ في بعض فترات عملها ـ إلى الأهداف الصهيونية خارج المنطقة. وتمكنت من استنفار قوى العدو وإنزال خسائر كبيرة به. وأثرت في الحالة الأمنية في فلسطين كلها سواء ما احتُلّ منها في العام ١٩٤٨ أو ما احتُلّ في العام ١٩٦٧. واستفادت من تجارب الشعوب وحروبها الثورية دروساً كثيرة، فأخذت عن الصينيين مبادىء الحرب طويلة الأمد، والالتصاق بالجماهير، واقتبست من الجزائريين أساليب الحرب السرّية المدنية (حرب المخابىء والأنفاق في غزة وفي أثناء حصار بيروت ومحاولة القوات الإسرائيلية اقتحامها)، وطبقت حرب الخنادق والأنفاق التي مارسها الصينيون والفيتناميون (وخصوصاً في أثناء غزوة آذار /مارس ١٩٧٨ وحرب ١٩٨٢)، وباشرت العمليات الكبيرة على الطريقة الفيتنامية ضمن حدود إمكاناتها. ولم تنقل الثورة الفلسطينية هذه الأساليب والطرائق بجمود، بل أدخلت عليها تعديلات وإضافات كثيرة، لتجعلها متلائمة مع الشروط الجغرافية والعوامل المحلية وإمكاناتها الخاصة والمعضلات التي تجابهها. وفي الوقت نفسه، لم تستطع الثورة الفلسطينية، حتى بدء مرحلة الانكفاء (بدء فترة الطوق المفقود ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧)، أن تبلغ مرحلة «حرب العصابات الكبيرة»، ولا مرحلة «الحرب» أو «الهجوم الاستراتيجي». ذلك أنها كانت مضطرة إلى التقيد بمجموعة من الحقائق المتباينة التي كانت تفرض نفسها على ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، من أهمها: (١) موازين القوى في المنطقة؛ (٢) قوة إسرائيل العسكرية الضاربة المستمدة من الدعم السلاحي والمالي والسياسي الأمريكي؛ (٣) قومية المعركة ودور الجيوش العربية في الصراع؛ (٤) خصوصيات الثورة الفلسطينية ومعضلاتها وأزماتها؛ (٥) العلاقة الجدلية بين الصراع العسكري والصراع السياسي مع العدو، وتأثير هذين الشكلين المتكاملين مع الصراع ضمن استراتيجية الإنهاك التي لا تستهدف تدمير قوى العدو المادية كهدف رئيسي، بل تستهدف تآكله من الداخل، وتدمير قواه المعنوية، وإصابته بالملل والإحباط، وبلوغ النصر عن طريق الإقناع المسلح الذي يجبر العدو على التراجع عن الاستمرار في الصراع.

٧ ـ ولقد كان من الطبيعي أن ينتج الكفاح المسلح، في أثناء مسيرته، فكراً مناضلاً يقود

ذلك الكفاح، ويخطط له، ويعبىء القوى للقيام به، ويحدد الأهداف المرحلية، ويدرس العدو، ويتنبأ بخططه وأهدافه. وهذه هي بداية وضع الاستراتيجية المسلحة للمقاومة الفلسطينية. وهي استراتيجية كانت في مطالعها بدائية وعفوية وبسيطة، ثم أخذت تسلك سبيل التنظيم والتخطيط، وتزداد ترسخاً فيه كلما اتسع ميدان الكفاح المسلح وتنوع واختلف زماناً ومكاناً ووسيلة وقيادة.

٨ ـ لا ريب في أن دراسة الاستراتيجية المسلحة للمقاومة الفلسطينية تستدعي وضعها في إطارها التاريخي وظروفها الموضوعية التي ولدت فيها وأحاطت بها في مختلف مراحل تطورها. فقد احتوت صفحات تلك الاستراتيجية على تنوع ملحوظ في الأهداف المرحلية والأشكال والوسائل وساحات القتال ومواقع الاحتكاك. ولكنها احتفظت دائماً بجوهرها وهو الوجود الدائم في ساحة القتال والاحتكاك المتواصل بالعدو.

لم تشكّل الاستراتيجية المسلحة الفلسطينية مفهوماً نضالياً مستقلاً قائماً بذاته قط، وإنما كانت، بصورة عامة، مرتبطة بالاستراتيجية السياسية للقيادة السياسية العليا. وهكذا كانت الاستراتيجية المسلحة والاستراتيجية السياسية متفاعلتين فيما بينهما. وكانت إحداهما تزيد على الأخرى نشاطاً وتأثيراً في مرحلة من المراحل، أو تقلّ عنها في مرحلة أخرى، أو توازيها وتساويها في مرحلة ثالثة، وذلك بحسب الظروف الفلسطينية والعربية والإسرائيلية والدولية.

٩ ـ خضعت الاستراتيجية المسلحة الفلسطينية لثلاث مجموعات من الظروف والعوامل والمعوقات:

أ ـ المجموعة الأولى: فلسطينية ذاتية، فقد بلغت الاختلافات في الأسس والمناهج التي بنيت عليها منظمات المقاومة، وفي الوسائل التي استخدمتها، حد تشكيل كل منظمة وحدات مقاومة خاصة بها، وحصرت قيادة عملياتها بين يديها. وعلى الرغم من إدماج تلك الوحدات المختلفة في تنظيم شامل موحد، لم تكن قيادة ذلك التنظيم الشامل الموحد قادرة دائماً على تجسيد وحدة القيادة فيها وسلامة تنفيذ تعليماتها وخططها في عمليات الوحدات. ولقد أدى هذا التباين في الأسس والمناهج، ومن ثم في الوسائل، بين منظمات المقاومة إلى التنافس السياسي والميداني العملياتي بينها، وهو ما أدى، بصورة عامة وفي بعض الأحيان، إلى ضعف الأداء في الميدان.

وثمة سمة أخرى طبعت العمل المسلح الفلسطيني، هي أن هذا العمل نما وتطور وتنوع واتسع وانتظم مع نمو المشروع الصهيوني نفسه، كغزوة إحلالية استعمارية. بيد أن العمل المسلح الفلسطيني لم يستطع، في نموه وتطوره، أن يبلغ المراتب نفسها التي بلغها المشروع الصهيوني في نموه وتطوره، من حيث القوة والقدرة في العمل العسكري، ذلك أن المشروع الصهيوني تجسّد في هدف إنشاء «دولة» بقوة السلاح، أساسها القوة العسكرية، وتتغذى من المصادر الكبرى في العالم لتعزيز تلك القوة، في حين ظل العمل المسلح الفلسطيني وليد إرادة شعب توزعته السياسات العربية مثل ما توزعته الأرض العربية،

وتعرّض للضغط والتقليص حيناً، وللتقييد والشلل والمحاصرة والمقاومة حيناً آخر، ولإغلاق الحدود في وجهه حيناً ثالثاً، في هذا البلد العربي أو ذاك.

ب ـ المجموعة الثانية: عربية، ذلك أن قضية فلسطين منذ نشوئها، وعلى مدى مراحلها وتطوراتها، وبمختلف جوانبها، ومنها الجانب العسكري، اختلط فيها وتشابك القومي والوطني، فحيناً غلب هذا وحيناً طاف على السطح ذاك. وقد استمر التشابك حتى يصعب التفريق بينهما طوال عمر القضية.

وكان من الطبيعي أن يحمل الجانب العسكري من القضية ثقل الوضع العربي بتناقضاته ومشكلاته واختلافاته، وهو ثقل دائم لوضع مستمر. وهكذا ارتبط بعض منظمات المقاومة ببعض الأنظمة العربية، وإن اختلف الارتباط قوة وضعفاً من منظمة إلى أخرى، والتزاماً وتعاطفاً من قطر إلى آخر.

وإذا كان تأثر الكفاح المسلح الفلسطيني بالعامل القطري العربي هو من طبيعة الأمور وماجرياتها، فقد كان وجود الثورة الفلسطينية في حالة «الثورة المهجّرة ـ العائدة» التي سبق الحديث عنها، أي وجودها وقيادتها في خارج فلسطين، عاملاً جد فعال في تنشيط تشابك القومي والوطني، وفي تأثر الكفاح المسلح بسياسة هذا القطر أو ذاك، في مرحلة ما أو لوقت ما.

ج ـ المجموعة الثالثة: إسرائيلية، فقد كان العدو يواجه كل مرحلة من مراحل تطور استراتيجية المقاومة المسلحة، سواءً كان هذا التطور بنوع العمليات أو بنوع الأسلحة أو بتغيّر الأهداف والوسائل العملياتية والتكتيكية بالالتفاف على ذلك التطور واحتوائه أو مواجهته باستراتيجية مضادة تسعى إلى التفوق بالعدد أو السلاح أو الأسلوب. وبسبب توافر هذه العناصر لدى العدو، كانت القوات الإسرائيلية تمسك، في معظم الأحيان، بالمبادرة الاستراتيجية والعملياتية بين يديها في أفعالها التي تردّ بها على عمليات المقاومة الفلسطينية ومبادرتها.

١٠ ـ وعلى الرغم من هذه المجموعات الثلاث من الظروف والعوامل والمعوقات، ومن تأثيرها الشديد في مسيرة الكفاح المسلح، ظل جوهر الاستراتيجية المسلحة الفلسطينية مبنياً على أساس الوجود الدائم في ميدان القتال والاحتكاك المتواصل بالعدو. وقد ظل هذا الجوهر قوام الاستراتيجية المسلحة الفلسطينية منذ انتظام الكفاح المسلح في مطلع العام ١٩٦٥، واختلف هذا الوجود، ضعفاً وقوة، قلة وكثرة، بطأً أو سرعة في الحركة، تقلصاً أو امتداداً، كما اختلف احتكاكه المتواصل بالعدو، ارتخاءً وتوتراً، ضيقاً واتساعاً، سطحية وعمقاً، بقدر ما كانت الظروف والعوامل والمعوقات التي أشير إليها تسمح لذلك الوجود بالنمو والعمل، ولذلك الاحتكاك بالاتساع والشدة.

١١ ـ جهدت منظمة التحرير الفلسطينية في وضع مبادىء وأهداف للثورة، ورسم مراحل لتطبيق تلك المبادىء وبلوغ تلك الأهداف. وكان المجلس الوطني الفلسطيني ينظر في كل

دورة من دوراته في تطوير أساليب العمل وطرائقه وتنويع مجالاته وتوسيعها، وفي رسم معالم المرحلة المقبلة.

وكان من المفروض أن تنبعث من تلك المبادىء والأهداف والمراحل نظرية عسكرية تمثّل الجانب النضالي المسلح من الثورة وعقيدتها، وأن تكون تلك النظرية متكاملة الجوانب، على شكل مذهب يستوعب ظروف القتال الثوري المحلية والعربية، ويستند إلى الشروط الجغرافية وطبيعة مسرح العمليات الذي تعمل فيه قوات الثورة، وإلى الشروط الإدارية واللوجستية والإمدادية، وإلى طبيعة البيئة وما فيها من أهل وإخوة وأصدقاء وأعداء. والمذهب، في نهاية الأمر، خاضع لعقيدة الثورة ومبادئها وأهدافها، ومنها يستمد جوهرها وملامحها وبنيتها وفكرها التطوعي الإبداعي.

وإذا ما رحنا نتقصى الأدبيات المنشورة التي بحثت في طرح فكرة المذهب العسكري الثوري المتكامل للثورة الفلسطينية، أو تطرقت إلى بعض ملامحه، من أجل تكوين هيكله وأسسه العامة، فإن حصيلة التقصي لن تكون وفيرة، بل إنها فقيرة. فإذا ما انتقلنا إلى مجال تقويم التجارب التي شهدها ميدان العمل العسكري الفلسطيني، على سعة مداه الزمني، وعلى تنوع تجاربه وثرائها في الأداء والعطاء، فإننا واجدون محاولات قليلة لتقويم هذه التجارب. غير أن هذه المحاولات التي جرت في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة (دراسات وندوات ومحاضرات وكراسات تعليمية . . . الخ) لم تذهب إلى حد التقصي العلمي الدقيق، ولم تتوافر في عددها وتنوعها وتغطيتها جميع تجارب العمل العسكري الفلسطيني ومجالاته. ولذا فإن الدروس التي استقيت منها بقيت قاصرة عن أن تتطور وتصبح دروساً تنشىء المذهب وتؤسسه وتطوره ليتلاءم مع المتغيرات والمستجدات على ساحة العمل المسلح.

ثانياً: ثورة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)

١ ـ تشكّل ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ بأحداثها وتطوراتها، سلسلة ملتحمة الحلقات من أعمال مسلحة، وإضرابات عامة، وتظاهرات شعبية، واصطدامات محلية، ونضال سياسي، وجهود دبلوماسية وإعلامية، ومقاومة لباعة الأراضي العربية وسماسرتها. وكان العرب في جهة، والصهيونيون وسلطة الانتداب البريطاني وقواتها المسلحة في جهة مقابلة.

٢ ـ حظيت الثورة بتأييد شعبي واسع، وانتشرت الرغبة في الانضمام إلى صفوفها المقاتلة بين الفلسطينيين القادرين على حمل السلاح انتشاراً كبيراً. بيد أن الثورة كانت تعاني مشكلات ونواقص موضوعية وذاتية كثيرة، حالت دون توفير العوامل اللازمة والكافية لاستمرارها وبلوغها أهدافها.

وعلى الرغم من تلك المشكلات الموضوعية والذاتية، وخصوصاً مشكلة القيادة العليا التي تولت إدارة الثورة سياسياً واستراتيجياً، يمكن القول، في ضوء الظروف والعوامل المحيطة

بالثورة آنذاك، إن ثوار ١٩٣٦ وقياداتهم الميدانية قدموا نموذجاً طيباً للكفاح المسلح. فقد نجحوا في بث الرعب في نفوس أصحاب المشروع الصهيوني[١]، وفي شلّ الإدارة الاستعمارية حينها أصبحوا، في صيف ١٩٣٨، يجسّدون السلطة الفعلية في معظم أنحاء فلسطين[٢]. ومن الباحثين من رأى أن الكفاح المسلح الفلسطيني كان قريباً جداً من النصر في إحدى مراحل الثورة، وخصوصاً بين أواخر العام ١٩٣٧ وأوائل العام ١٩٣٩[٣].

٣ ـ لم تكن قيادات العمل الثوري المسلح موحدة، فإلى جانب قيادة القسّاميين، كانت هناك قيادات محلية، تتعاون فيما بينها. وكان هناك تنسيق بين اللجنة المركزية للجهاد والقيادات المحلية، استمر طوال نشاط الثورة من ربيع ١٩٣٨ حتى آخر العام.

ولقد كان من الصعب توحيد القيادة وبناء التنظيمات المسلحة على شكل هرمي داخل فلسطين[٤]. وعلى هذا، تعدّدت القيادات في بعض المناطق، سوى المناطق الشمالية (طبرية وصفد وعكا والناصرة وقسم من منطقتي نابلس والقدس الشمالية) حيث أمسكت زمرة من القادة القسّاميين بزمام الأمور.

إضافة إلى المنطقة الشمالية، كانت هناك أربع مناطق رئيسية أخرى: نابلس والخليل والقدس والجنوب. وكانت قياداتها محلية وذات علاقة باللجنة المركزية للجهاد، ومتعاونة في الوقت نفسه مع القيادات القسامية التي كانت تحيط قراراتها بالكتمان والسرية.

٤ ـ لم يكن الجانب العسكري من الثورة وليد تنظيم مسبق وخطة محكمة مفصلة، تناولت مختلف أوجه العمل الثوري العسكري، تنظيماً وتعبئة وتدريباً وتسليحاً وقيادة. ويمكن القول إن الأحداث وتتابعها هي التي قادت إلى الوقائع التي حدثت في ميدان العمل الثوري العسكري، أكثر مما أثّر التخطيط أو الفعل التنظيمي المسبق في تلك الوقائع. فحين انطلق الإضراب العام، لم يكن الجانب العسكري جاهزاً للعمل والتفاعل مع الأحداث، إذ إن مساعي تنظيم النشاط العسكري بدأت في أثناء الإضراب، بهدف توحيد الجهود وتحقيق الحد الأقصى من الفاعلية والتأثير. وقد أدى أعضاء منظمة القسّام، الذين تمكنوا من تجنب عمليات التطويق البريطاني ونجحوا في تأمين قواعد لهم في الجبال، دوراً بارزاً في التحريض على إشعال الثورة والإعداد التنظيمي والعسكري لها.

---

(١) محمّد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠)، ج ١، ص ٢٢٣ ـ ٢٣٥.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط ٩ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٢٩٤.

(٣) غسان كنفاني، «ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ في فلسطين: خلفيات وتفاصيل وتحليل،» شؤون فلسطينية، العدد ٦ (كانون الثاني /يناير ١٩٧٢)، ص ٦٨.

(٤) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٣٧٨.

٥ ـ فرضت ماجريات الثورة وتطوراتها نفسها على مختلف مستويات القيادة في المناطق، فظهر بعض التنسيق في الأعمال الميدانية. وكانت قيادات المناطق قد استطاعت أن تنظم المناضلين في تشكيلات على شكل وحدات مقاتلة، تتألف كل وحدة من ١٥٠ ـ ٢٠٠ مناضل منظمين في فصائل. ويتألف كل فصيل من ١٥ مناضلاً.

وكان من الطبيعي أن تفرز التجربة الثورية قادة ميدانيين يتميزون بمقومات القيادة وأوصافها. وقد «أظهرت دراسة تناولت ٢٨٢ قائداً عسكرياً ممن تولوا مختلف المناصب في الثورة أن ٦٥٪ منهم كانوا فلاحين، و٣٪ فلاحين استقروا في المدن، و٢٢٪ من سكان المدن، و٨٪ من البدو، وأن الباقين كانوا من الدول العربية المجاورة»[٥].

٦ ـ وإذا كانت التجربة الثورية انتجت قادة ميدانيين، وخصوصاً من الفلاحين، فقد كان يفترض أن تنتج الثورة قادة في مستوى التفكير والتدبير الاستراتيجيين. بيد أن هذا الافتراض لم تبدُ ملامحه في حيّز الوجود، إذ استمرت القيادة العليا التقليدية في إشغال هذا الحيّز، وهو ما ولّد فراغاً استراتيجياً نشأ من مجموعة عوامل، منها:

أ ـ ضبابية الغرض الاستراتيجي للحركة الوطنية في مناهضتها المشروع الصهيوني. ففي حين كان الغرض الصهيوني واضح المعالم، وهو الاستيلاء على الأرض الفلسطينية بالقوة، لم يكن الغرض الفلسطيني، الذي كان يفترض به أن يكون على مستوى الغرض الصهيوني ومضاداً له تضاداً مباشراً، واضح المعالم بيّن القصد. فعوضاً من أن يتجسّد الغرض في اجتثاث الوجود الصهيوني أو منع تجذره والحيلولة دون تمركزه ومباشرته تنظيم قواه وبناء منظماته العسكرية، تركز الغرض الفلسطيني في منع الهجرة اليهودية ومنع بيع الأراضي إلى اليهود.

وإذا كان الغرض الصهيوني قبل العام ١٩١٧ غائماً رَجْرَجاً يحتمل الاختلاف في التأويل والاجتهاد، فإنه بعد صدور وعد بلفور، وبدء الإحتلال البريطاني لفلسطين، لم يعد هناك ما يحجب الغرض الصهيوني أو يستره عن اليقين والوثوق. وقد كان يفترض في هذا الكشف أن يحوِّل الظنون والشكوك لدى القيادة السياسية الفلسطينية إلى حقيقة، وأن يكون مدعاة لبداية الوعي الاستراتيجي بالخطر المزدوج الداهم، الصهيوني ـ الاستعماري، وبضرورة مباشرة تنظيم العمل الفلسطيني المناسب للتصدي لذلك الخطر.

ب ـ إحجام القيادة السياسية عن تعبئة واستخدام الوسائل المتاحة، ومنها وسيلة الكفاح المسلح. وقد برز ذلك في تلجلج القيادة في استخدامه حينما تطلبت ظروف المجابهة ذلك. وهي لم توافق على استخدام هذه الوسيلة إلا من قبيل ركوب موجة العمل الثوري المسلح الذي توافرت العوامل والعناصر لانطلاقه خارجاً عن إرادتها وقرارها. ومن هذا القبيل لم تلقَ المنظمات التي استخدمت السلاح في المقاومة التأييد أو العون اللذين كان ينتظر

---

(٥) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الأول، ٤ مج (بيروت: الهيئة، ١٩٨٤)، مج ١، ص ٦٣٢.

أو يفترض أن تلقاهما منظمات من مثل «الفدائية» و«الكف الأخضر» و«عصبة القسّاميين». كما أن اللجان القومية التي أفرزتها الثورة في مطالعها، والتي نحت نحو تحبيذ استخدام السلاح، لقيت محاصرة وانتهت إلى احتوائها من قبل القيادة السياسية التقليدية.

ومما زاد الأمر تعقيداً، اضطرار القيادة العليا للثورة، المتمثلة في «اللجنة المركزية للجهاد»، إلى اللجوء إلى بيروت فدمشق، هرباً من ملاحقة سلطة الانتداب زعيمها وأعضاءها.

ج ـ ضعف الإدراك الاستراتيجي العام لدى القيادة السياسية. فهي لم تبلغ حد إدراك الضرورة لإقامة تنظيم ثوري عسكري، قادر على المواجهة والتحدي. وبذلك انحدر مستوى ونوع مقاومة المشروع الصهيوني إلى مستوى سياسات الاجتماعات، وتقديم المذكرات، وإظهار الاحتجاجات، وتنظيم التظاهرات، حيث برعت القيادة السياسية وأبدعت في استخدام أساليب العمل السلبي. وعلى هذا، كان معظم الأعمال الثورية المسلحة التي حدثت في خلال المرحلة الأولى وليد عفوية بعض رجال الحركة الوطنية وحماستهم وارتقاء روح المقاومة لديهم إلى مستوى الفداء.

ومن هذا القبيل، لم تول قيادة الثورة أي اهتمام لدراسة ثورة القسّام ١٩٣٥، ولم تتعامل مع الدروس المستفادة منها، على الرغم من أن هذه التجربة الرائدة تميزت من جميع التجارب التي سبقتها، ومعظم التجارب التي تبعتها، بأنها أسّست شبكة نضالية، موحدة الفكر والهدف والأسلوب، متينة التدريب، منضبطة السلوك. وكانت «مشروع منظمة ثورية». وكانت في طرائق تعبئتها وتنظيمها واستشهاد قائدها وبعض مناضليها نموذجاً لما يجب أن تكون عليه المنظمة الثورية آنذاك، وتجسيداً لما يمكن أن تكون عليه الثورة في العقيدة والعمل، والهدف والأسلوب والوسيلة.

وعلى عكس ما كان مطلوباً من القيادة التقليدية للحركة الوطنية، أحجمت هذه القيادة عن دعم ثورة ١٩٣٥ والتعامل معها بفتح أبواب العمل لها في مختلف المناطق، وتشجيع الانضواء تحت رايتها. لقد كان للحسابات والنيات الشخصية والعائلية والعشائرية تأثيرها وأثرها المباشران في موقف تلك القيادات التقليدية من المشروع المنظم الأول للكفاح المسلح الفلسطيني.

ومثل ما تعاملت قيادة الحركة مع ثورة ١٩٣٥، تعاملت أيضاً مع العنصر الجديد الذي دخل ميدان ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وهو العنصر العسكري القومي. فقد كان يؤمل من القوة العسكرية التي قادها فوزي القاوقجي في منطقة المثلث (نابلس ـ جنين ـ طولكرم) أن تكون بمنزلة النواة الأنموذج للعمل الثوري المسلح. بيد أن عجز القيادة السياسية التقليدية عن الارتقاء إلى مستوى العمل الاستراتيجي، وعن القدرة على تطوير العمل الثوري المسلح، في إطار تنظيمي قادر على مماثلة منظمات العدو، ترك المجال واسعاً للعوامل غير الموضوعية أن تسيطر على القيادة، وتؤدي، بالتالي، إلى إغلاق باب التعامل مع العنصر الجديد، والاستفادة منه في مجال التعبئة والتنظيم للعمل المسلح.

د ـ تردد القيادة السياسية في التعامل بأساليب النضال العنيف، وخصوصاً المسلح، مع الدور الذي تولى الاحتلال البريطاني أداءه في فلسطين خدمةً للصهيونية وأغراضها. وهو دور لم تكن معالمه ووقائعه خافية أو مموهة أو غائمة. فتاريخ بريطانيا منذ الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين بن علي في العام ١٩١٦، ثم احتلال بريطانيا فلسطين وإصدارها وعد بلفور في العام التالي، وتوليها تنفيذ صك الانتداب الذي صاغته في عصبة الأمم، وممارساتها التي أكدت، جميعها، طوال عشرين عاماً (١٩١٧ ـ ١٩٣٦) أنها لتأسيس «دولة اليهود» في فلسطين بقوة السلاح، يؤكد أن بريطانيا والصهيونية هما العدو، سواء بسواء. ولقد ترددت القيادة السياسية للحركة الوطنية في أن تعامل بريطانيا كعدو مباشر، فكانت المهادنة والمسايرة والمطاوعة والمحاورة ووضع الأمل هي السمات التي غلبت على علاقة القيادة السياسية بسلطة الانتداب وسياساتها، في حين لم تحتّل أساليب المواجهة العنيفة أو المسلحة المنزلة نفسها التي احتلتها أساليب النضال السلبي في فكر القيادة وممارساتها.

هـ ـ احتواء القيادة السياسية التقليدية أية قيادة وطنية أخرى تحاول أن تجدد أو تبدع في ميدان المقاومة، فتستكشف العوامل المؤثرة والمتغيرات في الصراع الذي تنخرط فيه الجماهير الفلسطينية ضد الأعداء، وتتعامل مع تلك العوامل وتوظفها في التفكير والتدبير للعمل الثوري. وقد عملت القيادة التقليدية على احتواء تلك القيادات الجديدة، والحيلولة دون إيجادها روابط تنظيمية بينها وبين الجماهير، وبذلك يبقى العمل الثوري عفوياً خاضعاً للظروف والفورات الآنية والظواهر المرتجلة والانفعالات السطحية[٦].

وعلى الرغم من إبداع وسيلة قيادية جديدة، تمثلت في انتخاب لجان قومية في معظم المدن والبلدات، لتكون الإطار القيادي الجديد للثورة، عادت التركيبة السياسية التقليدية إلى زعامة الحركةِ الوطنية والثورة، وهو ما أدى إلى ظاهرة ازدواجية القيادات. وفي مرحلة من مراحل الثورة في العام ١٩٣٨، تألف مجلس أعلى للقيادات العسكرية، ولكنه لم يستطع أن يحل مشكلة وحدة القيادة على الصعيد العسكري[٧].

٧ ـ سلكت الثورة سبيل حرب العصابات، بصورة عامة، وكان هذا النوع من الكفاح المسلح هو الذي يتلاءم مع طبيعة أرض فلسطين، ومع الإمكانات والطاقات البشرية والمادية والتسليحية التي كانت متوافرة يومذاك للثورة، ومع قدرات العدو الذي كان مؤلفاً من عنصرين: سلطة الانتداب البريطاني وقواتها المسلحة، والغزوة الصهيونية بمنظماتها العسكرية وهجراتها المتدفقة بتكاثر والمدعومة مادياً وسلاحياً من الصهيونية العالمية وسلطة الانتداب.

لهذا كان تطبيق أسلوب حرب العصابات، كما كان معروفاً يومذاك، يتلاءم مع الوضع

---

(٦) من أجل أدلة ووقائع على هذه المقولة، انظر: الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بخاصة ص ١٩١، ٢٤١ و٢٧٣.

(٧) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٦ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، ص ١٢٧.

الفلسطيني، ومع القدرة على استخدام الأساليب الأخرى الداعمة والمعززة لـه، مثل الكفـاح السلبي (الإضراب، مقاطعة مؤسسات العدو وإنتاجه الصناعي والزراعي، الامتناع عن دفع الضرائب، . . . الـخ) وتوظيف التـأييد العـربي والإسلامي المـادي والمعنوي لمصلحـة الثـورة وأهدافها.

٨ ـ لم تكن قيـادة الثورة، المتمثلة في اللجنـة المركـزية للجهـاد، مؤهلة من حيث قـدرات قـادتها وإمكـاناتهم الـذاتية، ومن حيث أفكـارهم وسيـاسـاتهم واسـتراتيجيـاتهم، ومن حيث نـظرتهم الشموليـة إلى الأوضاع الفلسـطينية والعـربية والإسـلاميـة، وأوضـاع العـدو بشقيـه الـبريطاني والصهيـوني. لم تكن قيادة الثـورة مؤهلة لتوجيـه دفـة العمـل الثـوري العسكـري الفلسطيني وإعمال استراتيجيات حرب العصابات وتكتيكاتهـا إعمالاً يؤدي إلى تثقيف فصـائل الثوار بها، وتدريبهم وتعليمهم أساليبها، ليعمّ تطبيقها مختلف مناطق الثورة.

وفي حين كانت قيـادة الثورة ذات قـدرات وإمكـانـات مناسبـة لإعمال أسـاليب الكفاح السلبي، لم تكن قـد استوعبت دراسـة مبادىء الحـرب الشعبية الثـوريـة وقـوانينهـا، ولا هي أهّلت عنـاصر شابـة من رجالهـا لتهتم بهذا الميـدان النظري ـ العمـلي. ولم يتعدّ الأمـر حدود استخدام الخبرات التي اكتسبها بعض قادة تشكيلات الثورة ومناطقها، وهي خـبرات ميدانيـة عملية تراكمت منذ انطلاق العمل الثوري العسكـري في وقائعـه الأولى، وخصوصـاً في ثورة ١٩٣٥، وما خلّفته الثورة من مناضلين ثابروا عـلى ممارسـة العمل المسلح حينـما كانت تتـوافر لهم الظروف والعوامل لممارسته.

٩ ـ لم يكن لدى قادة الثـورة مفهوم اسـتراتيجي للثورة التي نهضـوا بها، ولم يكن لـديهم، بالتالي، خـطة استراتيجيـة للعمل الثـوري العسكري. وكـل ما كـان لديهم هـو توجيـه عام لرجالهم كي يشنوا هجمات مسلحة على مراكز السلطة وقـواتها، وعـلى المستعمرات والقـوافل الصهيونية. ولقد عمل أولئـك الرجـال على تـنظيم أنفسهم بقدر مـا استطاعـوا ذلك، وعـلى التنسيق فيما بين فصائلهم، وعلى الاتصال بقيادة الثورة، وخصوصـاً حينما كـانوا يحتاجون إلى إمدادات بالأسلحة والذخائر، وهي حاجة مستمرة لم تنقطع أو تهدأ قط طوال مدة الثورة.

١٠ ـ نجح بعض القيادات الميدانية في تطبيق بعض مبادىء حرب العصابات وتكتيكاتها، في بعض المعارك التي قامت بها، مثل حشد قوات كبيرة لدى مهاجمة نقطة معينة، لتتـوافر لها عوامل المفاجأة والضربـة الفوريـة والانسحاب السريـع، ومثل العمـل بصورة سريـة ونشيطة ومستمـرة، وتطبيق المفـاجأة، والضرب والهـرب والاختفـاء، وتجنب الاشتبـاكـات الكبـيرة، والتخلص من عمليات الجذب والإيقاع والتطويق، فشملت عملياتها الهجوم على المستعمرات والقوافل والمراكز الصهيونية، والدوريات ومراكز القيادات والمخافر والمعسكرات الـبريطانيـة، والمحطات والجسور والسكك الحديدية، وغـيرها. ولم تستـطع تلك القيادات أن تتجـاوز هذه التكتيكات، لأن قيادة الثورة لم تستطع أن تـطوّر الثورة، والانتقـال من المرحلة الأولى لحـرب العصابات، وهي مرحلة العمل المسلح المتجسد في ضربات صغـيرة وكثيرة ومتتـابعة ومنتشرة في كل مكان يوجد فيه العدو، إلى المرحلة التاليـة، وهي مرحلة الحـد من قدرات العـدو على

التصدي لضربات الثوار، وعلى مطاردتهم ومحاصرتهم، وهي مرحلة تتسم بنوع من التوازن الاستراتيجي بين الطرفين. فإذا ما تحقق هذا النوع من التوازن، انطلقت الثورة إلى المرحلة الثالثة، حيث تستثمر استعداد العدو للتراجع الاستراتيجي في المجال العسكري أو المجال السياسي، أو في كليهما معاً، فتقوم الثورة بهجومها النهائي.

١١ ـ لقد حدث في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ أن ضُربت الحركة الوطنية الفلسطينية، وحُطمت قوتها العسكرية، ولويت إرادتها النضالية، في حين اشتد ساعد القوة العسكرية المعادية. وكان العامل الرئيسي الذي أوصل الثورة إلى هاتين النتيجتين الحكم الاستعماري البريطاني في فلسطين والآلة العسكرية التي استخدمها في القضاء عليها، وفي دعم حليفه الصهيوني وحماية مشروعه الاستيطاني. ففي إطار التعاون العسكري بين سلطات الاحتلال والحركة الصهيونية، تمّ تجنيد المستوطنين اليهود، وتسليحهم وتدريبهم، والمشاركة الفعلية الواسعة ضد مناضلي الثورة وضد الأهداف المدنية في عمق الريف الفلسطيني. وقد تشكّلت في إطار هذا التعاون، وبفضله، منظمات عسكرية صهيونية جديدة، مثل «قوة الخفارة» و«الوحدات الليلية الخاصة» و«سرايا الميدان». واكتسبت الهاغاناه خبرات قيادية جديدة وغنمت أسلحة كثيرة، ثقيلة وخفيفة، وتعلمت أساليب قتالية جديدة وفعالة، وحصلت على المعدات اللازمة لتأسيس تشكيلات عسكرية كبيرة وجيدة التسليح والتدريب، وغدت قادرة على الانتقال من الدفاع إلى الهجوم.

ثالثاً: ثورة (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨)

١ ـ جامعة الدول العربية والكفاح المسلح

أ ـ حينما قرر مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه يوم ٩ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٤٧ في عاليه (لبنان) «أداء المساعدات المادية والمعنوية للعرب في فلسطين لتقويتهم وتعضيدهم في الدفاع عن أنفسهم وعن كيانهم» ألّف لجنة عسكرية «تشرف على إدارة العمل وتنظيمه وصرف الأموال التي تخصصها الدول العربية لمعاونة أهل فلسطين في الدفاع عن أنفسهم وكيانهم». وتألفت اللجنة من اللواء إسماعيل صفوت (العراق) والعقيد محمود الهندي (سوريا) والمقدم شوكت شقير (لبنان)، ثم انضم إليهم العميد طه الهاشمي (العراق) مفتشاً عاماً للمتطوعين[٨]. ولم ترسل مصر والسعودية والأردن واليمن من يمثلها في اللجنة[٩].

قدمت اللجنة تقريرها إلى المجلس، وهو منعقد في عاليه، وأوصت بالمبادرة حالاً إلى دعوة المتطوعين وتسليحهم وتدريبهم وتجهيزهم (تجسدت هذه التوصية، فيما بعد، في تشكيل

---

(٨) انظر نص القرار السري لمجلس الجامعة، في: الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨، ص ٨٢٧.

(٩) الموسوعة الفلسطينية، القسم الأول، مج ٢، ص ١١٣.

جيش الإنقاذ)، كما أوصت بتزويد عرب فلسطين بكميات محددة من الأسلحة والذخائر (تجسدت هذه التوصية، فيما بعد، بمدّ قوات الجهاد المقدس ببعض الأسلحة والأعتدة) على أن تبادر البلدان العربية إلى شراء أكبر كمية من الأسلحة والأعتدة وتدّخرها لإمداد المجاهدين. وطلبت اللجنة أن يخصص لها مليون دينار لإدامة قوات المناضلين الفلسطينيين.

ب ـ ولقد عالج مجلس الجامعة أمر تشكيل اللجنة العسكرية بعدم دقة في تحديد مهمتها وولايتها، فتنوعت التفسيرات وتعددت الاختلافات بين البلدان الأعضاء في هذا المجال. ومهما قيل في هذا الشأن، فمن الواضح أن مهمة هذه اللجنة، بحسب نص القرار: الإشراف على إدارة العمل وتنظيمه، ومعاونة أهل فلسطين. ولم يحدد القرار حدود الإشراف والضوابط التي تحكم المعاونة. ولقد أدى هذا الغموض إلى نشوء خلافات وتناقضات كثيرة ومعقدة بين اللجنة والقيادات السياسية والعسكرية غير الحكومية التي عملت في ميدان المقاومة في فلسطين. وهي خلافات وتناقضات تركت أثرها في النتائج التي انتهى إليها النضال الفلسطيني ـ العربي قبل دخول الجيوش العربية في ١٥ أيار /مايو ١٩٤٨.

ونظراً إلى أن بلدان الجامعة ماطلت في تأليف القيادة العامة العسكرية التي تتولى قيادة العمل العسكري، بشقيه الحكومي والشعبي، استمرت اللجنة العسكرية في الإشراف على تشكيل جيش الإنقاذ، وتزويد منظمات الكفاح المسلح الفلسطيني بالأسلحة والأموال، على قدر ما كان لديها منها.

ج ـ في اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة في شباط /فبراير ١٩٤٨، أوضح اللواء إسماعيل صفوت ضعف عملية التزويد بالأسلحة التي كلفت البلدان العربية استيرادها، وشكا تدخلات مفتي فلسطين رئيس الهيئة العربية العليا في الشؤون العسكرية في فلسطين. وقد سرد اللواء صفوت، بتوقيعه «القائد العام لقوات فلسطين» في مذكرة قدمها في ١١ آذار/ مارس ١٩٤٨ وقائع هذه التدخلات التي تثبت أن «الرجال المرتبطين بسماحة المفتي لم يعترفوا بالقيادة العامة ولم يرضخوا لأوامرها»[١٠]. وقد عين المفتي قادة مناطق وحدد ارتباطهم به دون الاعتراف بالقيادة العامة التي أسستها الجامعة. وقد أدى ذلك إلى ضياع وحدة القيادة في الميدان، وتعدّد القيادات في المنطقة أو الموقع الواحد، وانتفى التعاون والتنسيق. وكان ذلك أحد أسباب الهزيمة التي حلّت بالقوات الفلسطينية والعربية غير النظامية قبل دخول الجيوش في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨.

د ـ وفي ٢٣ آذار /مارس ١٩٤٨ قدّم اللواء صفوت تقريراً إلى «لجنة فلسطين» التي ألفها مجلس الجامعة، شرح فيه أن قوات المتطوعين لا يمكن أن تحقق نصراً عسكرياً حاسماً، فمستوى تدريبها دون الوسط، وكفاءتها الحربية «واطئة» والانضباط العسكري ضعيف جداً. «وكل ما تستطيع أن تعمله هو إدامة القتال إلى أمد معين يتناسب وما تناله من تقويات وما يتوفر لها من

(١٠) نص المذكرة في: الحوت، المصدر نفسه، ص ٨٣٩.

سلاح». وأكد القائد العام في تقريره هذا وجوب تدخّل الجيوش العربية واشتراكها في القتال «بكل ما تملك من أسلحة ومعدات فيها إذا أردنا تحقيق نصر عسكري حاسم»(١١).

هـ ـ ويبدو أن اللجنة العسكرية لم تكن، بصورة عامة، متعاطفة مع العمل العسكري غير النظامي في فلسطين. فكانت علاقاتها، سواء بجيش الإنقاذ الذي كلفت هي تكوينه وإعداده وتسليحه، أو بالمنظمات الفلسطينية العاملة في الميدان العسكري، كقوات الجهاد المقدس، غير جيدة، بل كانت متوترة أحياناً. وقد قيل «إن من أشهر مواقف اللجنة العسكرية قولها الذي كانت تردده دائماً إثر سقوط كل مدينة: لا يهم ذلك، فلتسقط حيفا، فلتسقط يافا، فلتسقط صفد، غداً تستردها الجيوش العربية»(١٢).

٢ ـ جيش الإنقاذ

أ ـ كان تكوين جيش الإنقاذ وليد رغبة شعبية عامة في مختلف الأقطار العربية، على الرغم من أن قسماً كبيراً من تلك الأقطار كان لا يزال تحت الانتداب البريطاني أو الفرنسي، وأن الوعي القومي لم يكن على درجة كبيرة من الانتشار والترسخ، فالأقطار التي استقلت في إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت منشغلة بترسيخ أسس استقلالها، وتلك التي لا تزال تحت الانتداب كانت منهمكة في النضال الوطني سعياً إلى الاستقلال.

ب ـ وإلى جانب تلك الرغبة الشعبية العامة، كانت جامعة الدول العربية مترددة فيها يجب اتخاذه من إجراءات عملية لمواجهة قرار التقسيم في ساحة فلسطين نفسها، حيث أخذت بريطانيا، الدولة المنتدبة، والصهيونية، ومعهما الولايات المتحدة، وغيرها من الدول، تعمل على تجسيد قرار التقسيم على الأرض متى ما حان وقت انسحاب الإدارة والقوات البريطانية من فلسطين.

. ومبعث تردد الجامعة اختلاف وجهات نظر حكومات البلدان الأعضاء في كيفية معالجة الوضع الناجم عن قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين. فكان المخرج المناسب لأزمة الاتفاق على قرار عربي يثبت للأمم المتحدة صعوبة تنفيذ قرار التقسيم ويمهّد لإعادة النظر فيه، هو تشكيل قوة شعبية عربية، قوامها متطوعون، وأسلحتها ونفقاتها المالية تتبرع بها البلدان العربية.

ج ـ وهكذا لم يكن تشكيل جيش الإنقاذ وليد حاجة استراتيجية، أو لهدف استراتيجي، وإنما مبعثه ظروف خاصة بالعلاقات العربية البينية، ومحاولة امتصاص الرغبة الشعبية العامة في المساهمة في تخليص فلسطين من التقسيم. ولهذا جاء تأسيسه تظاهرة قوة

---

(١١) انظر مقتطفات من التقرير، في: المصدر نفسه، ص ٦٠٩. وهو مأخوذ من: تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين، إعداد المجلس النيابي العراقي (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٩)، ص ١٥١ ـ ١٥٨.

(١٢) الحوت، المصدر نفسه، ص ٦١١.

ووسيلة مناورة والتفاف. ويتضح ذلك بشكل يدعو إلى العجب والاستغراب حينما تجرى مقابلة بين ثلاثة عناصر: المهمة الاستراتيجية لجيش الإنقاذ، وقوته البشرية والسلاحية، وقوة العدو الذي قصده جيش الإنقاذ ليقاتله ويمنعه من تقسيم فلسطين.

د ـ في هذا الإطار الاستراتيجي السياسي ـ العسكري العربي ولد «جيش الإنقاذ». وهو أول مشروع رسمي عربي استهدف المشاركة في تحرير فلسطين. وقد انتهى هذا المشروع، كجزء من المواجهة العربية العامة يومذاك، إلى هزيمة عسكرية. ويمكن تلمّس ملامح الاستراتيجية العسكرية العربية في المشروع من إلقاء الضوء على بعض مفاصله، وهي ملامح تقوم على أساس اعتبار جيش الإنقاذ «مؤسسة شبه عسكرية مقاتلة قومية تابعة لجامعة الدول العربية»:

(١) المفصل الأول، تأليف الجيش: تألف جيش الإنقاذ منْ متطوعين من جنسيات وأقطار كثيرة، فقد كان في هذا الجيش متطوعون من فلسطين وسائر الأقطار العربية، وبعض الدول الأجنبية. وقد جمعت القيادة هؤلاء المتطوعين في تشكيلات عرقية أو قطرية أو طائفية أو عشائرية أو مدينية، فكانت هناك مفرزة عراقية، وأخرى أدلبية (من مدينة أدلب السورية)، وثالثة أردنية، ورابعة لبنانية، وخامسة عكاوية (من مدينة عكا الفلسطينية)، وسادسة بدوية، وأخرى درزية، وثامنة يوغوسلافية، وتاسعة شركسية. . . وهكذا.

ولم يكن صهر هذه الأعراق والجنسيات والقطريات والبلديات، التي كانت متباينة في تفكيرها وثقافتها وعاداتها، في تشكيلة مقاتلة واحدة أمراً ميسوراً أو سهلاً. وعلى الرغم من إقامة معسكر في بلدة قطنا قرب دمشق لتدريب جميع متطوعي جيش الإنقاذ، لم تكن نتائج التدريب مرضية، للنقص الكبير في الضباط وصف الضباط المدربين، ولقصر المدة المخصصة للتدريب. فكان المتطوع يخرج من المعسكر إلى منطقة العمليات دون أن يكون قد تلقّى قدراً كافياً من التدريب، أو تعلّم بشكل جيد أصول القتال وقواعد الانضباط وتنفيذ الأوامر. ويمكن القول إن مرحلة التدريب لم تعدّ المتطوع ليكون مقاتلاً قادراً على التصدي لعدوه.

ومن الطبيعي أن يكون جيش الإنقاذ بالطريقة التي شُكِّل ونُظِّم وسُلِّح ودُرِّب بها، فاقداً قوام الجيش أو المؤسسة أو التشكيلة العسكرية. ولذلك لم تكن لديه هيئة أركان، لا في المستوى القيادي العام ولا في مستويات قيادات التشكيلات والمناطق والمواقع في الميدان. وبذلك عانى الجيش ضعف التسلسل القيادي، والارتباط الوثيق بين الأنساق والمستويات، عمودياً وأفقياً، وانحلال الروابط العسكرية، وضعف روح الانضباط، وغياب التوعية السياسية والتوجيه المعنوي.

(٢) المفصل الثاني، الغرض: كل تشكيلة عسكرية، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة، لها مهمة محددة، وموقع محدد في إطار التشكيلة الأكبر منها. وهكذا يصبح للمجموع غرض محدد يسعى إلى بلوغه. ويعتبر «الغرض» روح التشكيلة وأساسها. فعليه يبنى الهيكل، وتخصص الطاقة البشرية، وتزود التشكيلة بالأسلحة والأعتدة.

وحينما نبحث عن «الغرض» الذي حُدد لجيش الإنقاذ في وثائق الجامعة، لا نعثر إلا

على ذلك المعنى الفضفاض العام «معاونة أهل فلسطين في الدفاع عن أنفسهم وكيانهم». لذا لا بد من تقصي آراء بعض المسؤولين في جيش الإنقاذ ممن تعرضوا للغرض. وأول المتحدثين عنه هو القائد العام للجيش نفسه، فقد حدد فوزي الفاوقجي الغرض للجيش بقوله: «أتيناكم بقلب واحد، ولهدف واحد هو: إلغاء قرار هيئة الأمم المتحدة في التقسيم، ودكّ معالم الصهيونية وتصفيتها نهائياً. وتنفيذ قرارات الجامعة العربية، وتثبيت عروبة فلسطين»[١٣]. وثاني المتحدثين عنه هو المقدم أديب الشيشكلي، أحد قادة قوات الجيش. فقد حدده كما يلي: (أ) تقوية معنويات الأهلين؛ (ب) معرفة قوات اليهود ونوعية أسلحتها مع الوقوف على أساليب قتالها ودرجة تدريبها؛ (ج) معرفة مدى تدخّل الإنكليز في أثناء العمليات العسكرية التي تحدث ما بين العرب واليهود[١٤]. ويحدد المقدم شوكت شقير ـ أحد أعضاء اللجنة العسكرية المشرفة على الجيش ـ الغرض كما يلي: (١) مواجهة تحركات القوات اليهودية في المدن والقرى الفلسطينية والحيلولة دون تمكينها من احتلالها؛ (٢) الاستيلاء على المناطق التي تخلو عنها القوات البريطانية؛ (٣) تأمين السلاح والمتطوعين العرب لمؤازرة الفلسطينيين في كفاحهم للحفاظ على عروبة فلسطين وذلك قبل تدخّل الجيوش العربية؛ (٤) أما بعد تدخّل هذه الجيوش، فالإنقاذ مكلّف مشاركة القوات النظامية في مهامها القتالية ويصبح جزءاً من هذه القوات[١٥].

بين هذه الأغراض الثلاثة اختلاف يبلغ حد التناقض. وهي تتراوح بين «القضاء على الصهيونية ودكّ معالمها» و«مهمة التجسس والاستطلاع». وبذلك أصبح «الغرض» غائماً مائعاً غير محدد. وقد أدى ذلك إلى فقدان القدرة على التخطيط ورسم هيكل جيش الإنقاذ وحاجاته من الطاقة البشرية والأسلحة والأعتدة، فتُركت هذه الأمور كلها لعوامل الطلب والضغط والظرف والكرم والسخاء والنيات المعلنة وغير المعلنة.

لقد كانت طبيعة الغرض الذي حدده قائد الجيش ـ وهو خير من يفترض فيه أن يفهم غرض جيشه ويستوعبه ويعبّر عنه ويخطط لتنفيذه ـ تتطلب تشكيل قوة مسلحة كبيرة، جيدة التسليح، متقنة التدريب، موحدة القيادة في مختلف أنساقها. وهذه القوة، بهذه الصفات والمقومات، هي وحدها القادرة على «إلغاء قرار الأمم المتحدة في التقسيم، ودكّ معالم الصهيونية وتصفيتها نهائياً، وتنفيذ قرارات الدول العربية، وتثبيت عروبة فلسطين» على حسب قول قائد جيش الإنقاذ، الذي يفترض فيه أيضاً أن يكون عارفاً بقوة عدوه وحدود قدراته وأهدافه.

يمكن القول إن جيش الإنقاذ فشل في تحقيق الغرض الذي كلّف به، أو الذي أعلنه قائده العام أو بعض قادته. ذلك أن تراجعاته عن مواقعه التي كان يشغلها كانت، بصورة عامة، متتابعة، تحت تأثير ضغوط العدو، أو في إثر فشله في المعارك التي شنّها، والتي لم تكن مترابطة في خطة استراتيجية واحدة، ولا منبثقة من فكر مخطط استراتيجي، والتي لم يجز فيها،

---

(١٣) النهار، ١٩٤٨/٣/٩.

(١٤) عامر حسك، من مأساة فلسطين (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٠)، ص ١٠٧.

(١٥) فلاح خالد علي، الحرب العربية الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٧٨. من حديث المؤلف مع شقير.

في نهاية المطاف، نتائج عملياتية أو استراتيجية تخدم الغرض العام للجيش.

(٣) المفصل الثالث، القيادة: يمكن القول إن الأمانة العامة للجامعة كانت تشرف، نظرياً، من خلال اللجنة العسكرية، على القوات العاملة في الميدان الفلسطيني كله قبل ١٥ أيار /مايو. غير أن هذه الشمولية لم تكن أمراً واقعاً. فقد اقتصر الإشراف على جيش الإنقاذ وحده. وكان يأتي في قمة القيادة العسكرية المفتش العام لقوات المتطوعين والقائد العام لقوات فلسطين. ولم يكن هناك حد يميز بين مسؤوليات وواجبات كل من المفتش العام والقائد العام واللجنة العسكرية، في حين كان الأمين العام للجامعة هو المشرف الأعلى على اللجنة العسكرية. فإذا أضفنا إلى ذلك أنه لم يكن لدى كل من هذه المستويات القيادية ولدى قيادة جيش الإنقاذ «هيئة أركان» بالمعنى العسكري المصطلح عليه، تبيّن لنا أن القوات العاملة في الميدان الفلسطيني كانت تفتقد، رأس القيادة العسكرية الواحدة.

وهكذا عانى جيش الإنقاذ، منذ بدء تأسيسه، أزمة القيادة. ففي حين أصرّ بعض الحكومات العربية على تعيين فوزي القاوقجي قائداً له، عارض مفتي فلسطين هذا الطلب، من خلال تولي الفلسطينيين مسؤولية الدفاع والقتال، شريطة مدّهم بالمال والسلاح والرجال. وكان المفتي قد ألّف قوات الجهاد المقدس، وولى عليها عبد القادر الحسيني. وهكذا نشأت غير قيادة واحدة، وغير قائد واحد.

وفي الوقت نفسه نشأت إشكالية قيادية أخرى في إطار جيش الإنقاذ نفسه. فقد كان اللواء إسماعيل صفوت يحمل صفة «القائد العام لقوات فلسطين»، في حين سمي القاوقجي «القائد العام لجيش الإنقاذ». ونظراً إلى أن الحدود الفاصلة بين هذين المنصبين لم تكن واضحة، فقد تداخلت المسؤوليات والاختصاصات، وساءت العلاقات بين القيادة العامة في دمشق، والقيادة الميدانية في فلسطين، فأخذت هذه تستقل في أعمالها وتنفرد في خططها، وهو ما شجع بعض قادة الأفواج والوحدات والمواقع على الجنوح لممارسة استقلالية مماثلة[١٦]. ولم تشهد قيادات جيش الإنقاذ اجتماعات بين القيادة العامة والقيادة الميدانية، أو بين القيادة الميدانية وقيادات الأفواج والمناطق والمواقع، لمناقشة خطط العمليات والأوضاع المحلية وحاجات القيادات الميدانية ومطالبها. وقد كانت المسائل المالية والإدارية محور العلاقات بين القيادة العامة في دمشق والقيادة الميدانية في فلسطين أكثر مما كانت المسائل العسكرية هي المحور[١٧].

وهكذا أصبحت قيادة الإنقاذ لامركزية، وتراخت أزمّة القيادة وخصوصاً أنه كانت تفصل بين المواقع مسافات شاسعة، فتقلصت المهمة الأساسية لتقتصر على حماية المواقع المحلية وأهاليها، وعلى التحرش بهذه المستعمرة أو تلك. وكانت وسائط النقل في كل فوج أو مفرزة سيارة جيب وبعض البغال، فانتفت بذلك إمكانية الحشد بسرعة في موقع ما، لفقدان

(١٦) هاني الهندي، جيش الإنقاذ (بيروت: دار القدس، ١٩٧٤)، ص ٤٤.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٤ و ٨٠.

القدرة على التحرك والمناورة والضرب بتركيز على النقطة المختارة.

وفي الوقت نفسه، لم تكن تركيبة قيادة الجيش ترّسخ وجودها وفاعليتها. فقد «تألفت هيئة أركان القاوقجي من وصيف مرافق، وضابط ميكانيك طيران، وحامل شهادة محاماة، وأستاذ مدرسة. ولم يكن يعرف شيئاً سابقاً عن قواته. وكان فوزي، ونحن معه سواء، لا نعرف عن الخصم غير القيل والقال، ولا نعلم عن المحاربة الثورية الحديثة، مع أن جيش الإنقاذ قد بُني وجُهز ليقاتل بهذه المحاربة»[18].

وهكذا لم يستطع جيش الإنقاذ أن يجسّد اسمه، لا في تشكيله ولا في قيادته التي لم يكن لها «فلسفة استراتيجية ولا خطة حرب عامة وخطط فرعية، ولم نطلع على شيء من ذلك، ولا اجتمعنا يوماً لتدارس أمر من هذا القبيل»[19].

إضافة إلى ما كان يعانيه جيش الإنقاذ في مجال القيادة، برزت مظاهر اللاتعاون والازدواجية في العمل بين قادة جيش الإنقاذ وقادة قوات الجهاد المقدس. وكثيراً ما حدث أن عمل في منطقة أو موقع واحد ضابطان أحدهما من جيش الإنقاذ يتلقى أوامره من قيادته، وثانيهما من الجهاد المقدس ويتلقى أوامره من قيادته، دون أن يعمل هذان الضابطان على التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات. وقد كان لهذا الوضع أسوأ الوقع وأوخم العواقب[20]. وقد حدث في مدينة القدس في أوائل العام ١٩٤٨، أن تقاسم القيادة فيها ثلاثة قادة لا رابطة بينهم[21].

(٤) المفصل الرابع، الإعداد والتسليح والتوجيه: تم تأسيس جيش الإنقاذ على عجل. وكان من الطبيعي أن يأتي المتطوعون من بلدان ومجتمعات وفئات وشرائح اجتماعية وثقافية متنوعة. ونظراً إلى أن القتال اتسع في حدوده ومناطقه في مختلف أنحاء فلسطين، فقد كانت مدة التدريب لا تتجاوز أسابيع قليلة، لم تكن كافية قط لإعداد المتطوع للتعرف إلى أنواع القتال، والتدرب عليها، واستخدامه الأسلحة، بَلْهَ إتقانها. وكان النقص في القادة والضباط وضباط الصف والمدربين واضحاً وشديداً. وقد بلغ الأمر، في بعض الأحيان، أن يساق المتطوع، دون تدريب، من مركز التطوع إلى مواقع القتال. وبذلك لم يعد مركز التدريب مستودعاً للمتطوعين تنصهر فيه الفوارق الفكرية والاجتماعية والسياسية، ويعاد فيه تكوين المتطوع ليصبح مقاتلاً كفأً واعياً. وقد حدث أن كُلِّف ضباط إعاشة (تموين) قيادة سرايا، في حين عهد إلى متطوعين لم يسبق أن خدموا عسكرياً بقيادة فصائل.

أما التسليح فقد كان موضوعه أكثر خطراً من التدريب، وأزمته أشد استحكاماً وتعقداً. وكانت قلة الأسلحة سبباً مستمراً لتذمر الإنقاذ والجهاد المقدس والقوات المحلية من

(١٨) محمد صفا، «جيش الإنقاذ العربي في فلسطين،» مجلة الحرس الوطني (السعودية)، (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨)، ص ٥٥.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٥٥
(٢٠) المندي، جيش الإنقاذ، ص ٨٥.
(٢١) أحمد فراج طايع، صفحات مطوية عن فلسطين (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧)، ص ٧٦.

اللجنة العسكرية، وسبباً لتذمر اللجنة من الأمانة العامة للجامعة، التي لم تكن تستطيع أن تفرض على الحكومات العربية الوفاء بما التزمت به.

كانت أسلحة جيش الإنقاذ، على قلتها، خليطاً عجيباً من البنادق والرشاشات ومدافع الهاون، ذات المصادر والأنواع والعيارات والمقاسات المختلفة. ونكاد نجد في كل وحدة من وحدات الإنقاذ هذه المجموعة العجيبة من الخلائط. وما يقال عن الأسلحة يقال أيضاً عن الذخائر والتجهيزات والأعتدة وأجهزة الاتصال ووسائل النقل وغيرها.

إلى جانب هذه النواقص المادية، كان جيش الإنقاذ يعاني نقصاً كبيراً - بل فقداناً - في التوجيه السياسي والتعبئة المعنوية. فقد أهمل الجانب الفكري والنفسي الذي يؤدي دوراً جد هام في تصليب المقاتل، وتعميق إيمانه، ليستطيع التغلب على ما يعانيه من مشاق، ويواجهه من مصاعب ونواقص.

٣ - قوات الجهاد المقدس

أ - في حين كان جيش الإنقاذ يستقبل المتطوعين في معسكرات قطنا قرب دمشق، ألفت الهيئة العربية العليا لفلسطين قوات الجهاد المقدس في الشهر الأخير من العام ١٩٤٧ بقيادة عبد القادر الحسيني، وتكفلت بالإنفاق عليها. وكانت اللجنة العسكرية في دمشق تساهم في تقديم بعض الأسلحة والذخائر والأموال، على الرغم من أن هذه القوات لم تحظ بتأييد واضح منها.

ب - قاد هذه القوات مناضل شجاع هو عبد القادر الحسيني. فقد استطاعت قواته المؤلفة من المتطوعين الفلسطينيين تحقيق بعض الانتصارات، وحمل عبء قتالي قبيل تدخل الجيوش العربية وبعده. وكانت هذه القوات - حالها في ذلك حال جيش الإنقاذ - تعاني النقص في كل شيء: الأفراد والأسلحة والذخائر والغذاء والكساء والخدمة الطبية والسيارات والأموال الضرورية لإدامة القتال[٢٢]، ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية. وقد أفقدت هذه النواقص الهامة القيادة القدرة على الحركة والمرونة والحشد.

ج - وعلى الرغم من انتشار قوات الجهاد المقدس في معظم أنحاء فلسطين، وسيطرتها على أكثرها في بداية الصراع المسلح، لم تستطع أن تبلغ الأغراض التي أسست من أجلها، فقد كانت تعاني ضعفاً في قدرتها على التخطيط الاستراتيجي والقيادة الاستراتيجية، وهو ما أدى إلى شيوع الارتجال في تصرفات هذه القيادة وعمليات القوات في الميدان.

د - أجمع بعض المصادر على أن قيادة الجهاد المقدس أعدت برنامج عمل احتوى على

(٢٢) إدغار أوبالانس، «الجولة العربية الصهيونية الأولى،» مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ١٦ (كانون الثاني /يناير ١٩٨٧)، ص ٣٩.

مجموعة أهداف تراوح عددها بين ٢٠٠٠ و ٣٦٠٠ هدف، وخصصت لكل هدف ما يكفي لتنفيذه من رجال وأسلحة ونفقات، ووضعت لكل منها خريطة تنفيذه وتفصيلاته[٢٣]. وقد نفذت «قسماً لا يستهان به»[٢٤] من هذه الأهداف.

وحددت قيادة القوات لنفسها مهمة تدمير مراكز القيادات المدنية والعسكرية والمؤسسات والمنشآت الصناعية والعسكرية والمراكز الحيوية والمواقع الهامة للعدو، على امتداد الأرض الفلسطينية من الجليل شمالاً إلى غزة جنوباً[٢٥].

هـ ـ لا ريب في أن قوات الجهاد المقدس قامت بعمليات كثيرة. وقد تكون القيادة وضعت برنامج عمل حددت فيه مجموعة كبيرة من الأهداف، وقدرت لكل هدف حاجته من المال والسلاح وغيرهما. ويجوز القول ـ افتراضاً ـ إن تحقيق جميع هذه الأهداف ربما أدى إلى ثني المجتمع الصهيوني في فلسطين عن غرضه في إنشاء دولة، أو إلى توفير العوامل لإقناع منظمة الأمم المتحدة باستحالة تطبيق قرار التقسيم. وعلى الرغم من أخذ هذه الفرضية بالاعتبار، لنا على مقولة البرنامج هذه الملاحظات:

(١) قد لا يكون البرنامج ـ إن صح وصفه بالشكل الذي وصف به ـ أكثر من قائمة أحصت الأهداف التي تدخل في إطار العمل العسكري، أو العمل المسلح الشعبي المنظم. وعلى هذا فمن المرجح ألّا تكون هذه القائمة ـ بالضرورة ـ برنامج عمل مقرراً، وإنما هي نوع من التفكير الطموح لمشروع توسيع مجال العمليات وتنويعها في حال توافر العناصر والعوامل اللازمة والكافية لهذا المشروع.

(٢) أن تكون القائمة شاملة عدداً من الأهداف يزيد على ٣٠٠٠، إن لم نقل يزيد على ٣٦٠٠، هو أمر يفوق طاقة قوات الجهاد المقدس، حتى لو أضفنا إليها طاقات اللجان والتنظيمات والجماعات المحلية. ولم يكن قط في قدرة هذه الطاقات مجتمعة أن تتولى تحقيق هذه الكمية الكبيرة من الأهداف.

(٣) ومثل ما يفوق حجم الأهداف طاقات قوات الجهاد المقدس، من حيث ملاكها من الأفراد والأسلحة والأعتدة، تفوق نوعية هذه الأهداف قدرات القوات التي لم يكن لديها الوسائل المادية والفنية اللازمة لأداء العمليات الخاصة بهذه الأهداف.

---

(٢٣) ذكر القائد محمد طارق الإفريقي أن البرنامج احتوى على أكثر من ٣٠٠٠ هدف مع خرائطها. في حين قال المفتي محمد أمين الحسيني أن الأهداف أكثر من ٣٦٠٠، وقد أعدت قيادة الجيش البرنامج بالتعاون مع بعض الضباط السوريين والمصريين والعراقيين، ووضعت لكل هدف خريطة وتفصيلات تنفيذه وما يحتاج إليه من رجال وأسلحة ونفقات. انظر: محمد طارق الإفريقي، المجاهدون في معارك فلسطين، ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) (دمشق: دار اليقظة، ١٩٤٨)، ص ١٩، ومحمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، صرّح بها.. وكشف الستار عن بعض المؤامرات الدولية واليهودية التي كانت من أهم الأسباب في كارثة فلسطين، ط ٣ (القاهرة: مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين، ١٩٥٧)، ص ٢١٥.

(٢٤) الحسيني، المصدر نفسه، ص ٢١٥.

(٢٥) علي، الحرب العربية الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ وتأسيس فلسطين، ص ٨٩.

٤ ـ في العمليات

أ ـ كان من الطبيعي أن تأتي عمليات القوات غير النظامية (جيش الإنقاذ وقوات الجهاد المقدس) على قدر ما كانت عليه قدرات تلك القوات وإمكاناتها في الرجال والأسلحة والأعتدة والتدريب والقيادة. ولم تكن هذه العناصر الرئيسة بمجموعها توحي بأن عمليات الكفاح المسلح ستكونِ محققة للأغراض التي كلفت بها هذه القوات وأنشئت من أجلها.

وثمة عامل آخر يضاف إلى العوامل التي أثرت بصورة فعالة في عمليات القوات غير النظامية، وهو عامل تدخل القوات البريطانية لمصلحة القوات الصهيونية، كلما رجحت الكفة العربية في معركة أو في موقع ما. وثمة وقائع كثيرة على ذلك، مثل: (١) معركة مستعمرة كفر صولد، شمالي بحيرة طبرية. فقد احتلت قوة من الإنقاذ قسماً كبيراً منها في ١٠ كانون الثاني /يناير ١٩٤٨ ثم جاءت قوة بريطانية لتخرج القوة العربية بالسلاح؛ (٢) ومعركة مستعمرات كفر عتصيون، قرب القدس، فقد حاصرتها قوة من الجهاد المقدس، وأسرت نحو ٢٠٠ مقاتل يهودي، ثم تدخلت قوة بريطانية لتنقذ المستعمرات الأربع والأسرى؛ (٣) ومعركة مستعمرة طيرة زفي، جنوبي بحيرة طبرية، فقد كادت تسقط في يد قوة من الإنقاذ، لو لم تسعفها قوة بريطانية.

ب ـ يمكن تقسيم عمليات ثورة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ إلى فترتين، يفصل بينهما شهر نيسان/ أبريل ١٩٤٨، حين ارتفعت قدرة القوات المقاتلة الصهيونية ـ بسبب التدفقات المتتالية والغزيرة من هجرة المقاتلين إلى فلسطين، ومن كميات الأسلحة والذخائر المرسلة إلى القوات الصهيونية ـ إلى حد استطاعت القيادة العسكرية عنده الانتقال من الدفاع إلى الهجوم والتوسع.

ج ـ تميزت الفترة الأولى تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ ـ آذار /مارس ١٩٤٨ بسيطرة القوات العربية على معظم أنحاء فلسطين، في حين كانت القوات الصهيونية تسيطر على ١/٣٠ من مساحة فلسطين[٢٦]. وتميزت أيضاً بارتفاع وتيرة العمليات التي استهدفت المستعمرات وعقد المواصلات والطرق. وتأثرت الاتصالات بين المستعمرات نتيجة لذلك.

أدت عمليات الفترة الأولى إلى استنزاف قسم كبير من طاقات القوات العربية وقدراتها، فقد نفدت الذخائر، وشحّت الأسلحة والأعتدة، وغدت القوات بحاجة ماسة إلى إعادة تشكيل وحداتها، ورفدها بوحدات جديدة جيدة التسليح والتجهيز والتدريب، وتزويدها بأسلحة حديثة وذخائر. غير أن كل هذه المطالب والحاجات الضرورية لم تكن متوافرة لدى أية جهة. وكان من نتيجة ذلك كله، ومن القصور الذي ظهرت معالمه في المستويات القيادية السياسية والعسكرية العربية العليا، أن انتشر الوهن وعم الشك في

(٢٦) حسن البدري، الحرب في أرض السلام: الجولة العربية الإسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ٢٢٤.

صفوف القوات، وخصوصاً أن جميع الضباط المقاتلين فيها متطوعون تميزوا عن غيرهم من المواطنين العرب حين لبوا نداء الواجب القومي والوطني تطوعاً وفداءً.

د ـ في مقابل هذا الوضع الذي ارتسمت معالمه عند القوات العربية في ربيع ١٩٤٨، كان الصهيونيون يعدّون لتنفيذ الخطة (دال)[٢٧]. وحينما توافرت لهم العوامل اللازمة للتنفيذ، بدأت الفترة الثانية (١ نيسان /أبريل ـ ١٥ أيار /مايو ١٩٤٨) بالمعارك الهجومية والإغارات، حتى بلغ ما قامت به القوات الصهيونية في هذه الفترة ١٤ معركة وإغارة، في حين لم تشنّ القوات العربية سوى معركتين[٢٨].

هـ ـ وبسبب الوضع الجديد للقوات العربية، والوهن العام الذي أصابها، استطاعت القوات الصهيونية أن تقاتل على الخطوط الداخلية، وذلك بأن تركّز القوة الضاربة على محور أو منطقة أو موقع معين، حتى إذا انتهت من تنفيذ المهمة، انتقلت إلى هدف أو موقع آخر.

وهكذا استطاعت القيادة الصهيونية حتى يوم ١٥ أيار /مايو ١٩٤٨ أن تسيطر على خُمس مساحة فلسطين، وأن تحتل مدناً، مثل يافا وصفد، كانت تتصف بسمتين: وجود أكثرية عربية فيها، ووقوعها في الدولة العربية بحسب قرار التقسيم.

و ـ ثمة مشكلة عانتها القوات العربية، وخصوصاً الفلسطينية. فقد ورثت هذه القوات من ثورتي ١٩٣٥ و١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ أساليب حرب العصابات، وذلك بالقيام بضربات سريعة وخفيفة، ثم الهرب والاختفاء. أما في ثورة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، فقد كانت المواجهة ضد الأعداء، وخصوصاً القوات والمستعمرات الصهيونية، تتطلب أساليب أخرى من القتال، تميزت بمجابهات طويلة نسبياً من حيث الزمان، ومتسعة نسبياً من حيث المكان، وعنيفة من حيث الأسلحة والذخائر المستعملة فيها. وهي، بذلك، أشبه ما تكون بمعارك صغيرة ذات كرٍّ وفر، وصمودٍ ومجابهة والتفاف وتطويق، ودفاع وهجوم. وفي حين كان معظم مواقع الثورتين السابقتين في الجبال والبراري وعقد الطرق وحول المستعمرات، أصبحت المعارك في ثورة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ تجري، في معظمها، دفاعاً عن المدن والأحياء والقرى والمستعمرات والمواقع الهامة التي تعتبر استراتيجية بسبب تحكّمها بعقد المواصلات أو بغيرها من الأهداف الهامة.

ز ـ إن قيادات الثورة الجديدة لم تأخذ هذا التطور في العمليات وطرائق القتال بالاعتبار

---

(٢٧) جسدت الخطة «د» (أو دالت: بالعبرية) المفهوم الاستراتيجي العسكري لإنشاء دولة «إسرائيل». وقد وضعت قيادة الهاغاناه هذه الخطة، وحددت هدفها «بالسيطرة على مساحة الدولة العبرية والدفاع عن حدودها»، على أن يكون واضحاً «أن جميع المستعمرات القائمة خارج حدود الدولة لن تُترك ولن تُخلى من سكانها». وقد تعرضت، في أثناء التطبيق، لتعديلات شتى، وخصوصاً في ناحية التوسع في احتلال الأراضي وتفريغها من سكانها العرب. انظر تفاصيل الخطة في: رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، فرع التاريخ، حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية الرسمية، ترجمة أحمد خليفة (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٣٤٦ ـ ٣٤٩.

(٢٨) البدري، المصدر نفسه، ص ١٩٣.

حينـما عبّأت قـواتها ودرّبتهـا للكفاح المسلح. ولعـل هذه الـظاهرة تتجسـد في جيش الإنقـاذ بشكل أوضح. فقد سلّح هذا الجيش وجُهّز ليقاتل كتشكيلة ثورية. لكن عملياته كانت مثـل عمليات الجيوش النظامية. فقد كانت عمليات الهجوم تبدأ بقاعدة نار، وسد ناري متحرك، ومهاجمة جبهية. وهو ما يتطلب تفوقاً نارياً في الكم والنوع، وكميات كبيرة من الذخائر، وقوة عددية كبيرة، ولم يكن ذلك متوافراً. «كان جيش الإنقاذ، بنوعيته وتسليحه، لا يستطيع قتالاً بغير الغارة والكمين، شرط أن يكون قد أعدّ لذلك. وهـو شيء لم يحصل. ولـذا كان وظـل لا يصلح لا للقتال بـالمحاربـة الثورية ولا للقتال بالمحاربة النظامية»[٢٩].

ح ـ ثمة مفارقات جديرة بالذكر، تبرز أهميتها حـين مقابلة بعض الأمـور في الجانبـين: العربي والصهيوني: (١) ففي حين كانت القيادة العربية غير موحدة، وغير كفأة، وغـير مهيأة للتفاهم والتعاون فيما بين رؤوسها، كانت القيادة العسكرية للقوات الصهيونية، على اختلاف تنظيماتها، موحدة ومسيطرة على جميع القوات في جميع المواقع؛ (٢) وفي حـين كان قـادة قوات العدو قادمين من أمم مختلفة، وأصحاب خبرات قيّمة ورثوهـا من الحرب العـالمية الثـانية، لم يكن ضباط جيش الإنقاذ وقادة قوات الجهاد المقدس يملكون مثل هذه الخبرة، إضافة إلى أنهم ضعيفو الثقافة العسكرية، ولا يعرفون عن حرب العصـابات شيئـاً ذا قيمة؛ (٣) كـان العدو يحارب بكل رجاله ونسائه، فكان أكثر عدداً من القوات التطوعية العاملة في ساحـة فلسطين. وكان يتفوق على القوات العربية بالذخائر دون السلاح، لأنه كـان يصنعها بنفسـه؛ (٤) كان العدو يحارب في أرض يعرفها جيداً، ولم يكن جيش الإنقاذ على معرفـة مماثلة بـالأرض؛ (٥) كان العدو يعمل وفقاً لخطة حرب شاملة، تتفرع منها خطط عمليـاتية، وكـانت لديـه القدرة على الحشد والحركة والمناورة. ولم تكن هذه المقومات متوافرة عند الجانب العربي.

رابعاً: ثورة ١٩٦٥

١ ـ أدت حرب ١٩٦٧ إلى نشوء أوضاع جديـدة في فلسطين. فقـد وقعت فلسطين كلهـا تحت الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى سيناء والجولان. وأصبحت أرض فلسطين هدفاً لخطط الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وغدت مؤسسات الشعب الفلسطيني عرضة للتهديم وإنشاء بدائل عملية لسلطة الاحتلال.

وعلى الرغم من شدة الصدمـة التي أحدثتهـا الهزيمـة فلسطينياً وعربيـاً، لم توقف ثـورة ١٩٦٥ عملياتها. وكان عليها في الوقت نفسه أن تعيـد النظر في خـططها وتشكيـلاتها المقـاتلة وأهدافها الميدانية والسياسية بما يتلاءم مع معطيات الوضع الجديد. وقد أخـذت قيادة الثـورة بعين الاعتبار ـ وهي تعيد تقويم خططها وبنيتها ـ العناصر التـالية: (أ) عـدم تدمـير قسم من قواعدها وملاكاتها في الحرب؛ (ب) اتساع رقعـة الأراضي المحتلة؛ (ج) تزايـد عدد الجـماهير الخاضعة لقهـر العدو؛ (د) ارتفـاع التناقض العـربي ـ الإسرائيلي إلى ذروة حـادة وصداميـة؛

---

(٢٩) صفا، «جيش الإنقاذ العربي في فلسطين،» ص ٥٥.

(هـ) احتلال العدو أجزاء من الأراضي العربية، واستعداد البلدان التي احتلت أراضيها لزيادة دعمها للكفاح المسلح الفلسطيني.

وهكذا توافرت عوامل جديدة مساعدة لتصعيد الكفاح المسلح. ونُظر إلى «حركة المقاومة العربية في الأرض المحتلة كردّ عملي وثوري على واقع الهزيمة، وكتعبير عن إرادة الجماهير على الصمود وتصفية العدو الصهيوني الامبريالي. فمثلت حركة المقاومة الجانب الإيجابي في الوضع العربي بعد الهزيمة»[٣٠]. وهكذا مثلت هزيمة ١٩٦٧ منعطفاً جديداً في بلورة مفهوم الكفاح المسلح الفلسطيني، وخصوصاً بعد أن تبدل المنطلق الرسمي العربي وشعاراته من الدعوة إلى «تحرير فلسطين» إلى الدعوة إلى «إزالة آثار العدوان». وقد وجد الفلسطينيون أن البديل للهزيمة هو العمل الفلسطيني الفدائي، بعد أن «رجحت عند الشعوب العربية عموماً، وعند الشعب الفلسطيني خاصة، فكرة الحرب الشعبية لمواجهة العدو الصهيوني وتحرير فلسطين[...] كذلك رجحت بين أبناء الشعب الفلسطيني فكرة تولي الشعب الفلسطيني زمام المبادرة في تولي قضيته عسكرياً وسياسياً»[٣١].

٢ ـ أخذ العمل الثوري بعد حرب ١٩٦٧ يجري في ظروف مؤاتية. فقد أصبحت فلسطين كلها مسرحاً دعيت المقاومة إلى العمل فيه. واستفادت قوى الثورة من مساعدات تسليحية ومالية من البلدان العربية، وانضم إلى صفوفها مقاتلون مدربون جاؤوا إليها من وحدات جيش التحرير والمقاومة الشعبية من قطاع غزة، إضافة إلى مناضلي الضفة الغربية. وبدأت قيادة الثورة بتكوين خلايا المقاومة في الداخل، ودفعت إلى الأرض المحتلة بعض ملاكاتها القيادية والسياسية والعسكرية، وأخرجت من الضفة، بطريق الجسور المفتوحة، مناضلين لتدريبهم في قواعد الخارج، وإعادتهم إلى الأرض المحتلة للقيام بعمليات عسكرية. وأرسلت إلى الأراضي المحتلة أسلحة وذخائر، واستقطبت مناضلين من عرب الأرض المحتلة ١٩٤٨، فتصاعد العمل المسلح ضد العدو. وعملت المرأة الفلسطينية إلى جانب الرجل في الكفاح المسلح. وقد أدى ذلك كله إلى ارتفاع حدة العمليات وتواترها ضد المحتلين، وإلى اتساع إطارها الجغرافي، فأخذت شكلاً أكثر جرأة وتنظيماً من عمليات ما قبل حرب ١٩٦٧. وكانت تتمثل بالغارات على المستعمرات، ونصب الكمائن لدوريات العدو وآلياته المنعزلة، إضافة إلى أعمال النسف وزرع الألغام. ورافق ذلك كله نضال جماهيري داخلي (إضرابات واعتصامات وحركات احتجاج وامتناع عن العمل... الخ) وكان الاتصال والتفاعل والتعامل بين مناضلي الداخل ومناضلي الخارج متينة ومستمرة. وكانت قواعد الثورة في الأقطار المحيطة بإسرائيل تتولى تدريب المقاتلين، وإعدادهم عسكرياً ونفسياً، وتزودهم بالأسلحة والذخائر والمعدات، ومنها تنطلق الدوريات المقاتلة إلى عمق الأرض المحتلة أو إلى منطقة القشرة. وقد بلغ مجموع الفدائيين في نهاية العام ١٩٦٧ نحو ألف مقاتل مدرب.

ونظراً إلى الوضع الجغرافي الخاص بقطاع غزة، مقابلة بالضفة الغربية ذات الحدود

---

(٣٠) قوات الصاعقة، «نحو فهم علمي لماهية الثورة في الأرض المحتلة وانعكاساتها السياسية والطبقية على الصعيدين القومي والأممي،» (كرّاس)، ص ٤٣.

(٣١) أسعد عبد الرحمن، في جريدة: القبس الدولي، ١/١/١٩٨٥.

والعلاقات المتشابكة مع الأقطار المجاورة، وخصوصاً الأردن، فقد كان تنظيم المقاومة في القطاع ذا سمات خاصة به. ففي حين تحملت المجموعات الصغيرة المكوكية عبء القتال في الضفة الغربية، تمحور عمل المقاومة في القطاع حول شبكات تنظيمية سرية[٣٢].

٣ ـ وفي مقابل ذلك، ازدادت ردة فعل العدو حدة وشدة، وتمثلت في القصف المدفعي والجوي للقواعد، واختراق الحدود العربية لمطاردة الدوريات عند عودتها من مهامها إلى قواعدها خارج منطقة القشرة، مع تهديد البلدان العربية المجاورة بالقصف والإغارة. ولم تكتفِ إسرائيل بضرب قواعد الثورة الخارجية، بل سعت لعزل قواعد الداخل وضربها وتصفيتها، وأخذت تكثّف دورياتها على الحدود، وتنصب الكمائن، وتعتقل الناس بصورة عشوائية. ولقد نجحت إسرائيل بعض النجاح في ضرب خلايا الداخل، بسبب ضعف التدابير الأمنية التي كانت تتخذها تلك الخلايا.

غير أن جميع هذه التدابير لم تؤدِّ إلى إيقاف العمل المسلح الفلسطيني، ولهذا اتجهت القيادة الإسرائيلية إلى الإعداد لضربة قوية تنزلها بقواعد الثورة في الخارج، تقصم ظهرها وتصفيها تصفية مادية، فكانت معركة الكرامة في ٢١ آذار /مارس ١٩٦٨.

٤ ـ خلفت معركة الكرامة آثاراً هامة على الصعيد الاستراتيجي للمقاومة، في حين كانت النتائج على الصعيد التكتيكي عادية وليست ذات مغازٍ هامة، إذ لم تزد على تجربة جديدة في قتال الشوارع، وفي استخدام الأسلحة الفردية والخفيفة استخداماً غزيراً وفعالاً. أما على الصعيد الاستراتيجي، فإن نوع المقاومة الصامدة الذي أبدته فئة قليلة ضد غزوة منظمة تنظيماً دقيقاً، وتنفذها قوات من مختلف صنوف الأسلحة، وتدعمها مدفعية ميدان ثقيلة، وطائرات مقاتلة قاذفة، وتساهم فيها قوة إنزال مظلية، إن نوع المقاومة هذا، بالتعاون مع القوات المسلحة الأردنية، هو الذي برز كعامل استراتيجي جديد في إطار عمليات المقاومة.

ولقد امتد أثر هذا العامل الاستراتيجي إلى الصعيد الشعبي، فشهد عام ١٩٦٨ تدفّق المتطوعين في صفوف منظمات المقاومة، ونشاط هذه المنظمات في تجمعات الفلسطينيين على امتداد الوطن العربي وخارجه، وهو ما أدى إلى نسج شبكة واسعة من العناصر المكونة لهيكل المقاومة وبنيتها.

٥ ـ في هذه المرحلة من تطور المقاومة، كثرت أدبيات الحرب الشعبية، والدعوة إليها، اقتباساً من التجارب المماثلة التي مرت بها شعوب ناضلت من أجل تحرير أرضها المحتلة، ومحاولة لتطبيقها على خصائص المقاومة الفلسطينية وطبيعة الاحتلال الاسرائيلي. بيد أن هذه الدعوة لم تستطع أن تحقق ذاتها، فقد كانت أقرب إلى الاقتباس منها إلى أن تكون متلائمة مع واقع الثورة الفلسطينية والظروف المحيطة بها.

---

(٣٢) يزيد صايغ، «التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة،» في: هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني: الدراسات الخاصة، ٦ مج (بيروت: الهيئة، ١٩٩٠)، مج ٥: دراسات القضية الفلسطينية، ص ٤٢٢.

٦ ـ احتضنت مناطق الحدود الأردنية والسورية واللبنانية قواعد المقاومة، وخطوط تمركز تشكيلاتها. وانتظم الفدائيون في وحدات صغيرة تترابط فيما بينها أفقياً وعمودياً في وحدات وقيادات متسلسلة، مع توافر المرونة في العمل والقيادة الميدانية إلى أقصى حد ممكن.

استطاعت هذه الوحدات الصغيرة أن تجعل حدود فلسطين منطقة عمليات متتابعة ومتنوعة، وأن تدفع ببعض عملياتها إلى داخل الأرض المحتلة، وأن تتصل بالخلايا السرية القائمة في الأرض المحتلة، وتنقل إليها أسلحة وذخائر.

٧ ـ كان انتقال قوات المقاومة وقياداتها في مطلع السبعينيات من الأردن إلى لبنان خاتمة مرحلة نضالية تميزت بطول خط الحدود وسعة منطقة العمليات. وكان هذان العاملان يساعدان قوات المقاومة على تغيير مسالك التسلل، وتضليل العدو، وإكثار خلايا المقاومة في الداخل، سواء الخلايا المقاتلة أو خلايا القواعد المساعدة، إضافة إلى دفع العدو إلى تشتيت قواه والإكثار من مراكز المراقبة والدوريات.

استغرقت عملية الانتقال، وتبديل المواقع، ثم إعادة تشكيل القوات وتسليحها وتنظيمها في إثر ما حل بها في الأردن، مدة من الزمن، فقلّت العمليات، وتضاءل أثرها، وضعفت الخلايا في الداخل. فاستغلت إسرائيل هذا الظرف الانتقالي، وشدّدت حملتها القمعية في الأراضي المحتلة، وخصوصاً في قطاع غزة. وتوسعت وتواترت عمليات الجيش الإسرائيلي ضد مراكز المقاومة وقواعدها في سوريا ولبنان.

وهكذا تراجعت أنشطة المقاومة في الأعوام ١٩٧١ ـ ١٩٧٣، وشهدت حدود سوريا ولبنان غزوات واعتداءات إسرائيلية، برية وجوية متعددة، رافقتها عمليات انتقام خارجية، استهدفت قادة فلسطينيين، عسكريين وسياسيين ورجال فكر.

٨ ـ كان النصف الثاني من السبعينيات ومطالع الثمانينيات فترة صراع متصاعد بين قوات المقاومة والقوات الإسرائيلية على الجبهة اللبنانية. ففي هذه الفترة تركزت استراتيجية منظمة التحرير على تصعيد حملتها في المجالين العسكري والدبلوماسي، بعد أن استطاعت سلسلة المواجهات على الجبهة أن ترسخ الوجود العسكري الفلسطيني وتظهره عاملاً مؤثراً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومدافعاً عن حقوق الشعب الفلسطيني. وكانت إسرائيل تخشى تزايد انعكاس العمل العسكري الفلسطيني على المكانة السياسية للمنظمة فيعززها على الصعيد العالمي. لهذا كثفت عملياتها المعتادة براً وبحراً وجواً، في العمق وقرب الحدود، حتى طالت العمليات الإسرائيلية كل ما في لبنان من تجمعات أو مراكز فلسطينية، مدنية وعسكرية على السواء. لقد كانت العمليات الثلاث التي شنتها إسرائيل على الجنوب آذار /مارس ١٩٧٨ ـ آب /أغسطس ١٩٨٠ ـ تموز /يوليو ١٩٨١ نماذج لردة الفعل الشديدة الإسرائيلية على عمليات المقاومة.

٩ ـ كانت عملية ١٩٨١ (١٠ ـ ٢٤ تموز /يوليو) أشبه بحرب استنزاف وقعت إسرائيل في شبكتها، في حين أرادت من شنها أن تقضي على قوام قوات الثورة. وقد خططت إسرائيل

العمليـة وبنت استراتيجيتهـا على الأسس التـالية: (أ) نقـل المعركـة إلى العمق الفلسطيني في الأرض اللبنانية، مستثمـرة المدى البعيـد لأسلحتها الثقيلة (الـطائرات والمـدافع والـزوارق)، والحـركية العـالية لهـذه الأسلحة في الحشـد وتركيـز النيران حيث تشـاء، وعدم قـدرة الجانب الفلسطيني على تدمير هذه الأسلحة أو تحييدها؛ (ب) محدودية العمليـات بالمشـاة والمدرعـات رغبـة في الإقلال من الخسـائر البشريـة؛ (ج) ضرب الأهداف العسكـرية عـامة، والأسلحـة الثقيلة ومرابض المدافع والراجمات وخطوط المواصلات والإمداد والجسور خاصة؛ (٤) شمول الضرب الأهداف المدنية حتى ترتفع نسبة الخسائر البشرية.

١٠ ـ وفي مقابل ذلك، كانت استراتيجية المقاومة الفلسطينية تتميـز بالسـمات التاليـة: (أ) انتشـار قواتهـا واختفاؤهـا، وهو مـا أدى إلى ارتفاع نسبـة استهلاك الـذخائـر لـدى العـدو، وخصـوصاً أن العـدو أكثرَ من استخـدام الطائـرات والمدافـع والزوارق، وهي أدوات قصف وليست أدوات لإحتـلال الأرض أو أدوات حسم تنهي المعـركـة، كـما تفعـل قـوات المشـاة والدبابات التي تتولى التمشيط والتدمير والاحتلال؛ (ب) تصغير آثـار قصف أسلحة العـدو، وخصـوصاً عـلى المقـاتلين، بنشرهم في مسـاحـات واسعـة، وعـلى الأسلحـة الثقيلة، بتغيـير مـرابضها ونقلهـا إلى مرابض تبـادلية؛ (ج) القـدرة على ضرب العـدو في أرضه، وخصـوصاً العدو المدني، وإن لم تكن هذه القدرة ذات طاقة عالية.

١١ ـ ثمة ظاهرة جديدة اتصفت بها استراتيجية المقاومة في عملية ١٩٨١، تمثلت في تطور الآلة العسكرية للمقاومة، فقد وصلت هذه الآلة، قبـل الهجوم مبـاشرة، إلى مستوى نـوعي متقدم، سواء فيما يتعلق بكفاءة المقاتلين، وتطور قدراتهم على استخدام الأسلحة المتطورة، أو فيما يتعلق بحصول المقاومة عـلى تلك الأسلحة، التي كـان لها الـدور الهام في تحـديد النتـائج النهائية.

جاء هذا التطور وليد توجه قيادة منظمة التحرير نحو تحـويل قسم من قـواتها، مـرحلة فمـرحلة، وجزءاً فجـزءاً، إلى قوات نـظامية، تتسلح بـأسلحـة ثقيلة، وتـتزود بمـا تـتزود بـه الوحدات النظامية المقاتلة من معدات وتجهيـزات وأنظمـة سلاحيـة وتسلسل قيـادي. وهكذا زادت القوة النارية لدى وحـدات المقاومـة، حين تسلحت بـالمدفعيـة بعيدة المـدى، وراجمات الصواريخ، وغيرها من الأسلحة الثقيلة. وإذا كان هذا النوع من التسليـح خاصـاً بالجيـوش النظامية، فإن وحدات المقـاومة الفلسـطينية زادت عليهـا بأن سعت للحفـاظ على تكتيكـات حرب العصابات.

١٢ ـ تميـز الأداء العسكري لقـوات الثورة في عمليـة تموز ١٩٨١ بعـدة سـمات منهـا: (أ) القدرة على تحمّل العملية الهجـومية المعـادية، بثقلهـا وعنفها، والتصـدي لها، وتصعيـد وتيرة القتال، حتى بدا الرد الفلسطيني بالقصف المدفعي والصاروخي سلاحاً هجوميـاً مؤثراً؛ (ب) عدم تأثر القوات بالإغارة والقصف المتواصلين على خطوط مواصلاتها وجسورها، تـأثراً يؤدي إلى شلّهـا؛ (ج) نقل المعـركة إلى أرض العـدو، وإن كان هـذا النقل متمثلاً في القصف من وراء الحـدود؛ (د) نجاح الثـورة في إنزال خسـائر بشريـة ومـادية بـالعـدو؛ (هـ) استخـدام

الـراجمات الصغـيرة، بـدايـة، في ضرب الأهـداف الإسرائيليـة، ثم الارتقـاء إلى استخـدام الراجمات الكبيرة وتحقيق غزارة نيران كثيفة من المـدفعية بعـد تصاعـد مستوى المـواجهة؛ (و) استخـدام المدفعيـة في ضرب أهداف خـاصة، لما تتمتـع بـه المـدافـع من دقـة في التـوجيـه والإصابة، في حين أطلقت الصواريخ بكثافة عاليـة ضد المستعمـرات؛ (ز) الانتقال السريـع والمستمر للمدافع والراجمات، تفادياً للانكشاف وتحديد المواقع بواسطة طائرات الاستطلاع أو الرادار المضاد للمدفعية؛ (ح) تشديد الحراسة على الشواطىء وفي المناطق التي يحتمل الإنـزال فيها؛ (ط) تكثيف الوسائط المضادة للطائرات حول الأهداف الرئيسة المحتملة؛ (ي) التحرك السريع والفعال عند وقوع أية محاولة إنزال، لتطويقه وإبادته، وهـو ما أحبط بعض محـاولات الإنزال خلال القتال.

خامساً: حرب ١٩٨٢

١ ـ الحرب وأهدافها

أ ـ حرب ١٩٨٢ أول حرب وأهم مواجهة فلسطينية ـ إسرائيليـة منذ مـا قبل ١٩٤٨. فقد جاءت المواجهات الفلسـطينية ـ الإسرائيليـة، منذ قيـام إسرائيل حتى العـام ١٩٨٢، في إطار المواجهـات العربيـة ـ الإسرائيلية العـامة، أو في إطـار مواجهـات جزئيـة متقطعـة، هي عمليـات كر وفـر فلسطينيـة ـ إسرائيلية مستمـرة منذ استعـادة الكفاح المسلح انـطلاقته عـام ١٩٦٥. أما حرب ١٩٨٢ فقد كانت سـاحة المـواجهة المبـاشرة بين قـوات الثورة الفلسـطينية وجيش الاحتلال الإسرائيلي.

ب ـ كانت قوات الثورة الفلسطينية في الساحة اللبنانية تمثل وزنـاً سلاحيـاً ونضاليـاً ذا قيمة فعالة ومؤثرة. وهي، في أصلها، مخصصة للنضال ضد العدو الإسرائيلي، ولحماية الثـورة من كل أذى. ولهذا فإنها اضطرت، في مرحلة الحرب الأهليـة في لبنان، وإلى جـانب مهمتها الرئيسة في مـواجهة العـدو الإسرائيلي، إلى أن تـدافع عن نفسهـا تجاه القـوى المعاديـة للثورة الفلسطينية. وكانت قواتها مؤلفة من تشكيلات المنظمات المنضمة إلى منظمة التحريـر والمنتشرة في شرقي لبنان وجنوبيه ومنطقة بيروت الغربية وضواحيها.

ج ـ يمكن القول إن حرب لبنان تضمنت ثلاثة أشكال حربية تختلف فيما بينها بالطبيعـة والأهداف والنتائج. فالشكـل الأول كان مجـابهة بـين القوات الإسرائيليـة النظاميـة والقوات الفلسطينية شبه النظامية والمدربة أساساً على خـوض حرب عصـابات. لكن الـطابع الغـالب على هذه المجابهة كان حرب المدن التي انتهت بحصار بيروت وخروج قوات منظمـة التحريـر من العاصمة اللبنانية. والشكل الثاني كـان مجابهـة تقليديـة بين الجيشـين النظاميـين السوري والإسرائيلي. وقد تميزت هذه المجابهة بالمناورة المحـدودة، وباصـطدامات واسعـة النطاق بـين المدرعات والطائرات ووسائل م/ط، وانتهت بوقوف كل من الطرفين على خـطوط جديـدة في سهل البقاع والجبل، ضمن وضع اسـتراتيجي عسكري غـير مستقـر ينـطوي على احتـمالات

المواجهة المجددة. أما الشكل الثالث للحرب فهو حرب الاستنزاف التي خاضتها المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

د ـ يمكننا أن نقول أيضاً إن الحرب مرت بمرحلتين رئيستين، من حيث نوعيتها ومن حيث تخطيطها الإسرائيلي. فهي قد بدأت «هجوماً وقائياً» هدفه إبعاد البندقية الفلسطينية مسافة ٤٠ ـ ٤٥ كلم من الحدود. ثم تحولت إلى «هجوم استباقي» حين أخذت القوات الإسرائيلية تقاتل القوات الفلسطينية من أجل القضاء عليها، وتقاتل القوات السورية من أجل تدميرها أو إخراجها من لبنان. وقد اعتبرت القيادة الإسرائيلية المرحلة الثانية من الحرب هجوماً هدفه إجهاض الإرادة الفلسطينية في القتال وتحرير الوطن المحتل، واستباق أي عمل ثوري عسكري فلسطيني، وتقليل نفوذ منظمة التحرير في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقطع أية صلة بين المنظمة والشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، حتى يسهل على إسرائيل تصفية قضية فلسطين وحل مشكلة الأراضي المحتلة في إطار سياستها الاستعمارية. لقد كانت حرب ١٩٨٢ حرب الاجتثاث الثانية، في حين كانت الأولى حرب ١٩٤٨.

هـ ـ أظهرت حرب لبنان بوضوح قدرة إسرائيل على استخدام القوة لأغراض سياسية محددة ومتعددة الجوانب، في حين أنها أظهرت غياب القدرة العربية على اتخاذ المبادرات العسكرية المماثلة. وبتعبير آخر، أوضحت حرب ١٩٨٢، أكثر من أية مواجهة عربية ـ إسرائيلية سابقة ـ طبيعة الخيار العسكري الإسرائيلي واتساع نطاقه، ومحدودية الخيار العسكري العربي في المقابل وافتقاده المصداقية.

و ـ وفي الحقيقة، لا يمكن النظر إلى الغزو الإسرائيلي للبنان إلا على أنه اعتداء وقع على جامعة الدول العربية نفسها، أي على جميع البلدان العربية، وفق أحكام معاهدة الدفاع المشترك. فلقد وقعت أطراف ثلاثة تحت العدوان، هي لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية وقوات الردع العربية. ولم تنفذ أية حكومة عربية الواجبات التي التزمها بلدها في المعاهدة، على الرغم من أن الحرب طالت حتى بلغت حوالى ثلاثة أشهر، وهي مدة طويلة بمقاييس الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ويمكن تفسير الغياب العربي بأن المنطقة العربية، كانت تمر، عشية الحرب، بتطورات وظروف يمكن اعتبارها مناسبة كي تنطلق إسرائيل في حربها. فقد عكست أحداث السنوات الخمس التي سبقت الاجتياح، ملامح التفكك وغياب التضامن العربي، شيئاً فشيئاً، وخصوصاً إذا ما قوبل هذا الوضع بما كانت عليه الحال في حرب ١٩٧٣، حين بلغ التضامن العربي ذروة رفيعة من ذراه.

وكان لاتفاقيتي كامب ديفيد (١٩٧٨)، والمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية (١٩٧٩)، ولتشكيل الولايات المتحدة الأمريكية قوات التدخل السريع، وانهيار مشروع الوحدة بين سوريا والعراق، ونشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية، كان لذلك كله تأثير كبير في الوهن الذي أصاب الصف العربي، وأشاع الفرقة فيه.

ونظراً إلى تفكك الوضع العربي وتمزقه، فإن الحكومات العربية لم تستطع أن تتخذ أي تدبير دفاعي عن لبنان يسبق شنّ إسرائيل الحرب، على الرغم من أن الحكومات العربية وقيادة منظمة التحرير لم تفاجأ بالاجتياح الإسرائيلي للبنان[٣٣]، فقد توافرت المعلومات، وتبينت النيات، قبل الاجتياح بعدة شهور، على أن خطة الغزو قد وضعت، وأن الاستعدادات لتنفيذها قد تمت في إطار اتفاقية التعاون الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي، ولم يبقَ سوى توافر العامل الأخير اللازم لبدء التنفيذ.

ز ـ واجه الجيش الإسرائيلي في غزوه لبنان مشكلات وثغرات، وعانى نواقص، لا تنبع من غياب أسلحة وتقنية حديثة أو من نقص في كثافة النيران، فهذه الأمور موفورة لديه. ولكن المشكلات والثغرات والنواقص، كما لحظها بعض المحللين العسكريين، تعود، في أساسها، إلى بنية التشكيلات وتنظيمها، وأسلوب التنسيق بين الأسلحة والتشكيلات، وإلى أسلوب تدريب الجنود، وتدريب القادة بشكل خاص، وإلى بعض التغييرات التي حدثت في المذهب العسكري الإسرائيلي. ومن أمثلة ذلك: أن القوات الإسرائيلية المهاجمة كانت ميالة إلى عدم الإسراع في الهجوم، وإلى الاعتماد على قوة النيران أكثر من اعتمادها على الحركة والمرونة[٣٤].

ثمة أفكار كثيرة قيلت عن أداء الجيش الإسرائيلي في حرب ١٩٨٢. وقد أشار بعضها إلى أن هذا الجيش «أظهر قدراً ضئيلاً من الفعالية في الحرب»[٣٥]. وقد نشرت إحدى الصحف الامريكية مقالاً ذكرت فيه، أن بعض الباحثين الأمريكيين ذهلوا من سوء تنفيذ العمليات التي قام بها الجيش الإسرائيلي في أثناء الحرب[٣٦].

---

(٣٣) لم تفاجأ القيادة الفلسطينية بالاجتياح الإسرائيلي للبنان، فقد توافرت لديها، قبل الاجتياح بشهور، معلومات تؤكد أن خطة الحرب قد أنجزت، وأن الاستعدادات قد تمت، ولم يبق سوى تحديد ساعة الصفر عندما تتوافر الظروف المناسبة للتنفيذ. انظر: فيصل حوراني، «حرب الشهور الثلاثة والرقم الذي استحال شطبه،» شؤون فلسطينية، الأعداد ١٢٩ ـ ١٣١ (آب /أغسطس ـ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٢)، ص ٥ ـ ٦.

ولم تكن القيادة الفلسطينية راغبة في مواجهة عسكرية شاملة مع إسرائيل، ولهذا اتبعت سلوكاً يحول دون توتير الموقف، ويحرم إسرائيل من التذرع بسبب للشروع في الهجوم. فالتزمت منظمة التحرير الفلسطينية بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تموز /يوليو ١٩٨١. وفي حال اضطرارها إلى الرد كان الرد محدوداً ومحسوباً فلا يتجاوز عتبة إشعار العدو بأن الجانب الفلسطيني مستعد للمجابهة إن هي فرضت عليه.

(٣٤) هذه الملاحظة أبداها قائد القوات المدرعة الإسرائيلية في حرب ١٩٨٢، وأشار إليها زئيف شيف، في: هآرتس، ١٩٨٥/٢/٢.

(٣٥) ذكر المحلل العسكري الإسرائيلي زئيف شيف في جريدة: هآرتس، ١٩٨٥/٢/١٥، أن رئيس الأركان العامة الإسرائيلي سأل رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية، حين التقاه في واشنطن، إن كان قد جاء في الأبحاث والدراسات التي قام بها البنتاغون عن الحرب في لبنان، أن الجيش الإسرائيلي قد أظهر قدراً ضئيلاً من الفعالية في الحرب، فنفى رئيس الأركان الأمريكي أن تكون هذه هي الاستنتاجات التي توصل إليها البنتاغون.

(٣٦) المصدر نفسه، والجريدة الأمريكية هي «واشنطن تايمز». ولم يذكر الكاتب تاريخها.

ح ـ نجح الجيش الإسرائيلي في ضرب القواعد والبنية العسكرية لمنظمة التحرير، وفي إخراج قيادات المنظمة وقواتها من بيروت، ولكنه لم ينجح في إبادة البنية والقوات الأساسية للمنظمة، وفشل في إلغائها كعامل سياسي ذي وزن عربي ودولي.

ورغم إقدام الجيش الإسرائيلي على تهديم المخيمات، واعتقال رجالها، وتعريض من تبقى من سكانها لإرهاب ميليشيات حزب الكتائب وجيش لبنان الجنوبي ولظروف معيشية بالغة القسوة، ورغم مذبحة صبرا وشاتيلا، لم يحمل الفلسطينيون أمتعتهم ويفروا إلى ما وراء الحدود.

فشل الغزو في تحقيق هدفه من مواجهة القوات السورية، فهي لم تخرج من لبنان وظلت سوريا عاملاً حاسماً في مواجهة إسرائيل في لبنان والحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه وانتمائه العربي.

هذا من حيث مصير أهداف إسرائيل من حربها ضد قوات الثورة الفلسطينية وقياداتها والقوات السورية في لبنان. أما من حيث أهداف الغزو الإسرائيلي من لبنان نفسه، فقد فشلت إسرائيل في تحقيق هدفها في إخضاع لبنان لحكم طائفة معينة، ولنهج سياسي معين، كما فشلت في عقد معاهدة سلام معه.

٢ ـ معركة بيروت

أ ـ كانت معركة بيروت، بطول مدتها، وبالظروف المحيطة بها، والحصار المحكم عليها، واستقتال المدافعين عنها حتى النَفَس الأخير، وتصميم الغزاة على احتلالها، والتباين الكبير في النسبة بين القوات المدافعة والقوات الغازية، والضغوط السياسية والنفسية التي رافقتها، والفشل الذي انتهت إليه خطة الاقتحام والاحتلال، مليئة بالدروس والسمات والملاحظات.

ب ـ لعل أولى هذه السمات اتصاف معركة بيروت ببطء وتيرة التقدم المُعادي، وانكسار الاقتحام على أبوابها. ذلك لأن الاندفاع السريع الذي شهده غزو لبنان في الأيام الثلاثة الأولى توقف عن زخمه وشدته منذ مساء ٩ حزيران /يونيو، حين اضطرت القوات المدرعة الإسرائيلية إلى خوض معارك قاسية، والمراوحة أمام المواقع الدفاعية، رغم كثافة الدعم الناري الذي تمتعت به. وهو ما جعل عمق الخرق المحقق في خلال ٦٥ يوماً من القتال ـ هي مدة معركة بيروت ـ لا يتجاوز عدة كيلومترات. ويعود السبب في ذلك إلى عنف المقاومة، وثبات المدافعين في مواقعهم، والقتال حتى النَفَس الأخير.

ج ـ كان التفوق الناري الإسرائيلي من أهم السمات المميزة لمعركة بيروت، ولا يرجع ذلك إلى تفوق القوات الغازية على القوات المدافعة بعدد الفوهات النارية فحسب، بل يرجع أيضاً إلى امتلاك السيادة الجوية المطلقة، وعدم قدرة وسائط الدفاع الجوي المتوافرة لدى المدافعين على طرد الطيران من سماء المعركة، وإمكان العدو تنفيذ القصف البحري بحرية

تامة في غياب وسائط القتال ضد القطع البحرية. ولقد أفاد العدو من تفوقه الناري هذا في مختلف مراحل المعركة.

وكان القصف المعادي يستهدف مواقع القوات المدافعة، ومستودعاتها وخطوط إمدادها، ومقرات قياداتها، ومرابض مدفعيتها ودباباتها. كما كان يستهدف، في الوقت نفسه، السكان الآمنين والمؤسسات المدنية، ومنها المشافي ودور العبادة والمدارس ومراكز التجارة والسياحة، بغية إنزال أكبر خسارة ممكنة بالأرواح والممتلكات وتخريب البنية الاقتصادية، وخلق ضغط معنوي متزايد على إرادة المدافعين القتالية.

د ـ كان استخدام المدفعية على نطاق واسع سمة مميزة لمعركة بيروت، حيث أخذ التراشق المدفعي فيها طابعاً عنيفاً ومستمراً، بشكل حوّل القتال في كثير من الأحيان إلى مبارزة بالنيران، وجعل بعض المعلقين العسكريين يطلقون على المعركة كلها اسم «حرب القذائف». وعلى الرغم من تفوق العدو بعدد المدافع بنسبة جد كبيرة، بقي التراشق المدفعي متبادلاً طوال المعركة.

وفي المقابل، نجد أن القوات المدافعة دخلت المعركة وليس لديها سوى عدد محدود من وسائط الدعم الناري. وكان عليها أن تعمل في ظروف جد صعبة، بسبب سيطرة العدو على سماء المعركة، وضيق مساحة المنطقة المحاصرة (نحو ٣٢ كلم٢)، وقلة المساحات البعيدة عن الأحياء السكنية الصالحة لإرباض المدافع. وعلى الرغم من ذلك كله، نفذت الوسائط النارية المتوافرة (مدافع، راجمات، هاونات) المهام الملقاة على عاتقها في المعارك البرية، وفي مقاومة الإنزالات البحرية، والتصدي للمدفعية المعادية. يضاف، إلى ذلك كله، اضطرار القوات المدافعة إلى التقنين في استهلاك الذخائر، بسبب انقطاع خطوط الإمداد.

هـ ـ أخذت معركة بيروت، بالنسبة إلى القوات الغازية، شكل هجوم مدعوم، من البر والبحر والجو، في حين أخذت المعركة، بالنسبة إلى القوات المدافعة، طابع الصراع ضد الدروع على مشارف المدينة وفي داخلها، مع استخدام الوسائط م/د البرية التقليدية.

وكان دور المدفعية المضادة للدروع (م/د) يتمثل في قصف تجمعات العدو وأرتاله المدرعة، وإنشاء سدود نارية أمام تشكيلاته المهاجمة، في حين كان دور الدبابات التصدي لدروع العدو بالرمايات المباشرة من مرابض ثابتة، في أغلب الأحيان. ولقد ساهمت الدبابات، ولا شك، في كسر حدة الهجمات المعادية. ولكن قلة عددها وتعذر زجها على شكل كتلة ضاربة في ظل التفوق الجوي المعادي، كانا وراء عدم الإفادة من قدرتها على الصدمة، رغم ما لهذه القدرة من أهمية في القتال ضد الدروع.

أدت وحدات الصواريخ والقواذف م/د دوراً لم تشهده المعارك السابقة من قبل، بل يمكن القول إن نسبة الصواريخ والقواذف م/د إلى عدد المقاتلين كانت أكبر نسبة شهدتها الصراعات المسلحة منذ ظهور الأسلحة حتى العام ١٩٨٢.

و ـ كان الطيران الإسرائيلي، في معركة بيروت، يمتلك السيادة المطلقة على الأجواء،

ويعمل بحرية شبه كاملة، بسبب غياب الطيران العربي، وضعف وسائط الدفاع الجوي المتوافرة لدى القوات المدافعة عن العاصمة. وكانت نقاط الضعف الأساسية في الدفاع الجوي متمثلة في انعدام الوسائط التي تؤمن الكشف والإنذار على مسافة بعيدة، وعدم تكاملية الدفاع م/ط على الارتفاعات المختلفة، نظراً إلى أن الأسلحة المتوافرة (مدافع ورشاشات وصواريخ موجهة خفيفة أرض ـ جو) كانت معدة للتصدي لأهداف جوية محلقة على ارتفاعات واطئة، وليس بينها سلاح قادر على الرمي على الارتفاعات المتوسطة أو العالية.

٣ ـ المقاومة الفلسطينية

أ ـ ما إن بدأ الهجوم الإسرائيلي كثيفاً في البر والبحر والجو، وغزيراً في النيران، ومتناسقاً ما بين مختلف صنوف الأسلحة والقوات، حتى كانت القوات الفلسطينية تواجهه بتصميم وعزم. ويمكن القول إن منطقة جنوبي لبنان اشتعلت كلها، في وقت واحد تقريباً، بمعركة واحدة، بسبب الغارات الجوية المتتالية الكثيفة، والقصف المدفعي الغزير متوسط المدى وبعيده، والإنزال الجوي والإنزال البحري. ولهذا وقعت معارك كثيرة في وقت واحد، تصّدت لها القوات الفلسطينية والقوات المشتركة. وفي إطار هذا الواقع العسكري الذي وُضعت فيه هذه القوات لا بد من أخذ النقاط التالية بالاعتبار: (١) لا يجوز في حرب ١٩٨٢، من وجهة النظر العسكرية، أن توضع القوات الفلسطينية موضع المقابلة بالقوات الإسرائيلية، فذلك يخرج عن طبيعة الأشياء، ويتجنى على منطق المقابلة، لأن نسبة القوى بين الطرفين تُسقط مفهوم المقابلة أصلاً؛ (٢) بموجب هذه المقولة يمكن النظر إلى العمل العسكري الفلسطيني في مواجهة غزو ١٩٨٢، على أنه لم يكن يستطيع أن يحقق أكثر من هدفين: إعاقة تقدم العدو، وإنزال أكبر حجم من الخسائر البشرية به؛ (٣) وفي مقابل ما هو مطلوب من العمل العسكري الفلسطيني وما هو قادر عليه، كان العدو يكتسح الأرض من أجل إبادة الشعب الفلسطيني، واقتلاع قياداته ومنظماته وقواته ومؤسساته من لبنان. ولقد توضحت هذه الأهداف، واحداً بعد آخر، في خلال تطور القتال وتقدم العدو، وحصار بيروت، ومذبحة صبرا وشاتيلا؛ (٤) وبناءً على هذه النقاط الثلاث، فإن مقياس النصر والهزيمة لا يجوز أن يستند إلى المعايير العامة المعروفة في تقويم نتائج المعارك والحروب. فالمقياس في الحالة التي نحن بصددها معقد، وفيه من العوامل والعناصر ما يخرجه عن المقياس التقليدي.

ب ـ لا شك في أن خروج القوات الفلسطينية من لبنان، بعد حوالى تسعين يوماً من القتال، كان كبوة جديدة للثورة الفلسطينية. ولقد مثلت هذه الكبوة، بما لها من صفات وخصائص، وبما أسفرت عنه من نتائج، سواء على الصعيدين الفلسطيني والعربي، أو على صعيد مستقبل الكفاح المسلح الفلسطيني، بداية مرحلة جديدة مهمة، هي نقطة انعطاف في مسيرة الثورة الفلسطينية وقضية فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ج ـ ومهما كانت قيمة النتائج العسكرية والسياسية والاجتماعية التي انتهى إليها الغزو

الإسرائيلي، ومهما اختلفت الآراء والاجتهادات حول تلك النتائج، فإنه لا يمكن القول إن الفشل كان من نصيب إسرائيل وحدها في عملياتها العسكرية وأهدافها السياسية في لبنان. فقد حلّت بالثورة الفلسطينية خسارة كبيرة على المستوى الاستراتيجي، حين اضطرت إلى الخروج من لبنان، مع قواتها وقياداتها وأجهزتها المدنية والإدارية، وانتشرت في أقطار عربية متباعدة.

لا ريب في أنه كان لوجود المقاومة الفلسطينية على الأرض اللبنانية أهمية خاصة، ذلك أن تحرك المقاومة من لبنان وفيه بصورة عامة، ومن بيروت وفيها بصورة خاصة، مدة تزيد على عقد من الزمن، أثمر إنجازات ومكاسب هامة وقيّمة على مختلف الصعد، وخصوصاً على صعيد إحياء القضية الفلسطينية وتثبيت دعائمها، ونمو المقاومة الفلسطينية، واتساع قواعد الثورة.

د ـ يجوز القول، بشكل عام، إن للثورة الفلسطينية استراتيجية عسكرية عامة، فيما يتعلق بالهجوم على أهداف محددة ومحدودة داخل فلسطين المحتلة، وبتعزيز قوتها العسكرية. غير أنه لم يكن لدى قيادة الثورة أية استراتيجية لمواجهة غزو إسرائيلي واسع النطاق عميق المدى بعيد الأهداف كغزو ١٩٨٢. فقد كانت استراتيجية الثورة دفاعية بمجملها، وتهدف إلى مواجهة أنواع وحجوم محددة من العمليات، كالغارات الجوية غير الكثيفة، وهجمات المغاوير والتشكيلات بحجم محدود، والمواجهات قصيرة الأمد، مثل ما جرى في خلال الاجتياح الإسرائيلي لجنوبي لبنان في العام ١٩٧٨، والتبادل المدفعي في العام ١٩٨١.

هـ ـ ثمة أسباب عدة لهذا الرأي الذي ذهبنا إليه، منها: (١) فُرض على قوات الثورة أن تعمل على جبهتين، جبهة مواجهة إسرائيل، وجبهة حماية نفسها في لبنان؛ (٢) كانت جبهة مواجهة إسرائيل تمتد إلى ثلاثة مسارح عمليات مختلفة في طبيعة الأرض والمحيط ونوعية العمليات والأسلحة: المسرح الأول هو الجنوب اللبناني حيث كان على قوات الثورة أن تتمركز دفاعياً وتقاتل قتال حرب عصابات. ويتصف هذا المسرح بقدرة القوات على التعاون مع المحيط واستخدام أنواع من الأسلحة تتلاءم وطبيعة المسرح والغرض من الدفاع. أما المسرح الثاني فهو فلسطين نفسها، حيث كان على المفارز المتسللة إلى الأرض المحتلة أن تقاتل بأسلوب معين، فتقوم بعملية فدائية ذات طابع محدود، أو تزرع لغماً، أو تقتنص دورية، فتضرب وتهرب، وهي حاملة سلاحاً وعتاداً خفيفين قدر الإمكان، وتعمل في محيط معادٍ أو واقعٍ تحت رقابة العدو وسيطرته. وحينما جاءت حرب ١٩٨٢ فُرض على المقاومة مسرح ثالثٌ هو المدن والقتال فيها.

و ـ لجأت قيادة الثورة قبيل حرب ١٩٨٢ إلى تنظيم تشكيلات كبيرة في مقاييس حرب العصابات، ومفهومها ومضمونها، ومجهزة بأسلحة ثقيلة (دبابات، مدافع هاوتزر، مدافع ميدان بعيدة المدى، راجمات صواريخ، عربات استطلاع، ناقلات جنود مصفحة، صواريخ، مدافع م/ط ذاتية الحركة موجهة بالرادار). وقدنُظّمت القوات في فصائل وسرايا

وكتائب وأفواج وألوية(٣٧). ولم تكن تملك الملاكات والأسلحة والعدد التي تكفيها لتولي مهام في مستوى هذه التشكيلات. وقد حدث أن أصبحت هذه التشكيلات غير قادرة على العمل كتشكيلات كبيرة، بعد أن سيطرت القوات الإسرائيلية على المناطق الجبلية والساحلية. وقد أدى هذا أيضاً ألى جعل تكتيك حرب العصابات التقليدي المعتمد على جماعات صغيرة غير قابل للتنفيذ.

ز ـ ومع غياب استراتيجية عامة شاملة، انهارت شبكة القيادة أيضاً، ولم تكن هناك قيادة عملياتية، سواء على مستوى القطاعات أو على مستوى مسرح الحرب. ولأن ثمة مفاصل في التنظيم العسكري لمجموع وحدات المقاومة كانت تعاني التفكك أو الضعف، فقد ضعف التنسيق أحياناً بين القيادات، وفي مختلف المستويات. وقد ظهر ذلك في عدم تجاوب بعض القيادات المتوسطة المنتشرة في النصف الجنوبي من لبنان تجاوباً فعالاً دقيقاً وإيجابياً مع ما أعدته القيادة المركزية من خطط لمجابهة الغزو الإسرائيلي. فقد تبين أن تلك القيادات الفرعية لم تولِ الخطط العناية اللازمة الكافية في تنفيذها، ولم تسعَ سعياً جدياً إلى تحقيق السيطرة على قواتها في أثناء القتال.

ح ـ حينما نشبت حرب ١٩٨٢، لم تكن قوات الثورة الفلسطينية قد استطاعت أن تنتقل كلياً من وحدات مشكلة على أساس ممارسة أسلوب حرب العصابات إلى وحدات نظامية تستخدم الوسائل التقليدية في عملياتها، وذلك على الرغم من التطور الكبير الذي شهده تسلحها وهيكلها العام، ذلك التطور الذي كان سائراً في اتجاه هذا الانتقال. وبذلك خسرت القوات الفلسطينية بعض ميزات حرب العصابات المتمثلة في الحركية والمرونة والضرب والهرب والاختفاء عن العيان، من دون أن تكسب بعض ميزات الجيش النظامي. وقد وجدت هذه القوات نفسها تحارب بأسلحة متوسطة وثقيلة محمولة أو مقطورة بعربات من أنواع شتى، دون أن تتوافر لها الأنساق اللازمة من قوة النيران والدفاع الجوي الكثيف ـ الذي يعوضها بعض التعويض عن السلاح الجوي ـ والتدريب والتنظيم والإدارة والإمداد والقيادات التي تتطلبها الوحدات النظامية عندما تواجه عدواً يتفوق عليها تقنياً وكمياً(٣٨).

---

(٣٧) أشار مؤلفا كتاب حرب إسرائيل في لبنان، إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية قد أنجزت بحلول العام ١٩٨١ تشكيل ثلاثة ألوية مدرعة هي: الكرامة، اليرموك، القسطل، وعدة وحدات دعم ومدفعية، وكتيبة دبابات احتياطية، ثم باشرت تأسيس نواة بحرية وسرب طائرات مقاتلة. وأجرت هذه التشكيلات مناورات على مستوى الألوية، «ومارست هجوماً على مستعمرة إسرائيلية مفترضة أقيمت بشكل مموه للمناسبة وسميت «بيغنغراد». وشملت المناورة قصفاً تمهيدياً بمدافع من عيار ١٣٠ ملم، وتقدماً ميكانيكياً نحو الهدف. ولا حاجة إلى القول أن جيش الدفاع الإسرائيلي تتبع المناورة عن كثب واعتبرها مؤشراً على أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تعدّ وحداتها لعمليات هجومية. فبدلاً من محاولة تهريب فرق إرهابية صغيرة عبر الحدود، قد تتبدل الاستراتيجية إلى مهاجمات بوحدات نظامية». انظر: زئيف شيف وإيهود ياري، حرب إسرائيل في لبنان، صدر بالعبرية في القدس وبالانكليزية في واشنطن (١٩٨٤)، ترجمة علي شعيب، ونشر في ١٥ حلقة في مجلة: الشراع (بيروت)، من ١٩٨٤/١٢/٣ ـ ١٩٨٥/٣/١١، انظر الحلقة ٥، ص ٧٩ ـ ٨١.

(٣٨) Yezid Sayigh, «Palestinian Military Performance in the 1982 War,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 12, no.4 (48), (Summer 1983), pp. 3-24.

ط ـ لا ريب في أن التوجه نحو التجييش (أي الانتقال إلى تشكيلات جيش نظامي تقليدي) والتوجه نحو التسليح الثقيل يتعارضان مع أسلوب حرب العصابات ثم الحرب الشعبية. غير أنه لا يجوز القبول بهذا التعارض تلقائياً ومن دون تحفّظ ودراية. ذلك أن الحرب الشعبية، إذا توافرت الشروط اللازمة والكافية لانطلاقها، واحتاجت إلى جبهة عسكرية زاحفة تضغط على العدو، وتحرر الأرض بقعة وراء أخرى، فإن تطوير التشكيلات من حالة التلاؤم مع حرب العصابات إلى حالة التلاؤم مع حرب عصابات كبيرة مشتركة مع جبهة عسكرية زاحفة تتطلبها الحرب الشعبية أمر مطلوب حينذاك. وهنا يمكن القول إن الوقائع تشير إلى أن الثورة الفلسطينية، في مجال مجابهة العدو الإسرائيلي، لم تبلغ هذه المرحلة بعد. وما حدث في حرب ١٩٨٢، هو أن القوات الفلسطينية واجهت العدو، وهي منتظمة في شكل جبهة تجمعت فيها معظم قواتها. ومثل هذه الاستراتيجية الدفاعية لا يستطيع مواجهة قوة إسرائيلية زاحفة بحجم القوة التي غزت لبنان في صيف ١٩٨٢، إذ لا قِبَل لقوات الثورة الفلسطينية على أن تواجه هذا الحجم من القوات المعاديّة الغازية بهذا الأسلوب وهذا التنظيم وهذا التسليح، طالما أن نسبة تفوّق قوى العدو كانت تبلغ حداً فاق كل مقياس.

ي ـ ويبدو أن منطق الحصول على أسلحة معينة كان مبنياً على ردة فعل، نتجت عن حاجة الدفاع عن النفس تجاه الأعداء في داخل لبنان، مثل ما كانت نابعة من حاجات حقيقية تطلبتها طبيعة المرحلة في المواجهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التوسع في التسلح جرى في ظل غياب استراتيجية مبنية على نظرية عسكرية متكاملة خاصة بالثورة الفلسطينية.

ك ـ غير أن هذه الصورة لم تكن هي السائدة دوماً على مسرح حرب ١٩٨٢. فقد أظهرت قيادة القوات الفلسطينية والمشتركة استخداماً أفضل للقوات المتوافرة لديها ولهياكل قياداتها في الدفاع عن بيروت. واستطاعت أن تقيم حزاماً دفاعياً حول المدينة لمواجهة الحصار، وقسمت الحزام إلى قطاعات، وزعت عليها القوات، وحددت لها المهام. وكانت النتيجة تطوراً ملحوظاً في الفعالية القتالية، وهو ما أدى إلى فشل الجيش الإسرائيلي في الاستيلاء على مطار بيروت حتى مطلع شهر آب /أغسطس ١٩٨٢ على الرغم من محاولاته المتكررة، كما أدى إلى الفشل في احتلال بيروت بفضل المقاومة وفعاليتها القتالية العالية.

ل ـ لا شك في أن قوات الثورة الفلسطينية كانت تواجه غزوة تفوق طاقاتها على صدّها. فقد كانت «عملية سلامة الجليل» حرباً بكل ما في الحرب من صفات وشروط وأهداف قريبة وبعيدة وخسائر ونتائج. وعلى الرغم من أن نسبة التفوق الإسرائيلي في الأفراد إلى أفراد القوات الفلسطينية كانت جد كبيرة، وأن نسبة التفوق في التسلح البري لا تمكن مقابلتها قط بأسلحة قوات الثورة، وأن القوة الجوية والبحرية المعادية كانت كبيرة وفعالة ومسيطرة، في حين لم يكن لدى الفلسطينيين شيء منها، يمكن القول إن الهزيمة حلّت بإسرائيل في بلوغها الأهداف المنشودة، كما حلت بها بشكل كامل في نهاية المطاف، بعد أن

بلغت مدة الغزو والاحتلال ثلاثة أعوام. والأمر الهام، في هذا المجال، هو أن إسرائيل لم تستطع أن تفرض إرادتها السياسية على الثورة الفلسطينية، ولم تنل منها بغيتها، وهي تحطيم بنية الثورة العسكرية والسياسية، وإن اضطرت قوات الثورة إلى الابتعاد عن حدود فلسطين، وتقليص نشاطها العسكري.

م ـ ثمة واقع لا يمكن تجاهله، هو أن خروج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان وضعها في حالة ذات شروط وصفات صعبة وعسيرة. غير أن هناك حقيقة لا يمكن إهمالها أيضاً، هي أن المواجهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية التي كانت مرافقة للوجود الفلسطيني في لبنان، لم تكن هي المواجهة الوحيدة، ولن تكون هي الشكل الأخير من المواجهة، ولن يكون لبنان هو الموقع الأخير لتلك المواجهة. ذلك أن جوهر الصدام بين الأمة العربية عامة، والشعب الفلسطيني خاصة، من جهة، وإسرائيل والصهيونية من جهة أخرى، هو التناقض الدائم بين الحرية والاستعمار، بين الإنسانية والعنصرية، بين الوطنية والاحتلال، بين الوحدة والتمزيق. ومثل هذا النوع من الصدام، لا بد له من أن يشتمل على أنواع عدة من النضال، بدءاً من خفقة القلب الرافض، والفكرة المتمردة الآملة، وانتهاء بالبندقية الفدائية، التي تسترخص الحياة في سبيل الشهادة[39]، ومروراً بالحجر يلقيه طالب فلسطيني على الجندي الإسرائيلي المحتل، وبإضراب صامت تعبّر فيه الجماهير عن رفضها وتمردها.

سادساً: الانتفاضة

١ ـ في العوامل والأسباب

أ ـ الانتفاضة هي الفعل الطبيعي الفلسطيني الذي توافرت على صنعه العوامل والأسباب الكافية واللازمة. وإذا كانت هذه العوامل والأسباب كثيرة ومتنوعة، تراكمت، واحداً تلو الآخر، على مدار أربعين عاماً، فإن الإشارة إلى ثلاثة منها ـ وهي إشارة إنتقائية خاضعة لمفهوم التحليل دون غيره ـ قد تساعد على إلقاء الضوء على بعض مفاصل التحليل:

---

(٣٩) هناك وثائق وشهادات كثيرة توضح شجاعة المقاتلين الفلسطينيين وبطولاتهم وفداءهم. وهي مبثوثة في مصادر كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال: خليل السواحري، **أحاديث الغزاة: شهادات من الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية الثالثة** (عمّان: دار الكرمل، ١٩٨٣)؛ شيف وياري، المصدر نفسه؛ طاهر خلف العدوان، **الفلسطينيون بين حربين** (عمّان: [د.ن.]، ١٩٨٤)، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، **يوميات الحرب الاسرائيلية في لبنان، حزيران /يونيو ـ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢** (نيقوسيا: المؤسسة، ١٩٨٥)، (ملف محدود التوزيع).

نقتطف هنا مقطعاً من دراسة للجنرال موشيه بيلد، قائد المدرعات في حرب ١٩٨٢، نشرتها مجلة بماحانيه، ١٩٨٢/١١/١٧، «لقد قيل الكثير جداً عن قتالهم (الفلسطينيين)، وعن بطولتهم. وسوف أحاول صوغ ذلك بلغتي: لقد قاتلوا بكثير من الاستعداد وقليل من التنظيم. وكان تحكمهم في الأسلحة جيداً. وكانت هناك ظواهر كثيرة من البطولة الفردية، إذ كان الرجال مكشوفين في مواجهة الدبابات، وأطلقوا النار بواسطة الـ آر.بي.جي أو الكلاشنكوف».

(١) مرت الثورة، طوال مدة هجرتها القسرية، في تجارب قاسية، امتزجت فيها قومية المعركة بمسؤولية الشعب الفلسطيني وقيادته في تحرير الوطن المحتل. وقد أبرزت تجارب العمل المسلح، من خلال بلدان الطوق وعبر حدودها، غَلَبَة منطق الدولة على منطق الثورة في أغلب الأحيان. ذلك أن منطق الدولة يعتمد نظريات توازن القوى، ومنطق الثورة يستند إلى إرادة تغيير ميزان القوى، من خلال استخدام إمكانات وتفجير طاقات لا تقدر إلا الثورة على استخدامها وتفجيرها وتوظيفها لإحداث ذلك التغيير. ولقد وعت القوى الفلسطينية هذه المقولة بعد أكثر من عشرين عاماً من التجارب والمعاناة. وكان على الانتفاضة أن تجسد طبيعة الثورة الفلسطينية، وأن تؤكد طابعها القومي في الوقت نفسه، من خلال تبني منطق الثورة دون غيره.

(٢) كان إلغاء الجزء الأخير من الطوق الذي يحيط بفلسطين - وهو الجنوب اللبناني - الذي كان المقاتل الفلسطيني يعبر منه، وانتشار قوات الثورة في أقطار لا حدود لها مع فلسطين، مؤشرين على أن العمل العسكري الفلسطيني المتحرك من الخارج إلى الداخل، قد طويت رايته. وكان ذلك عاملاً جد مؤثر وفعال في ضرورة خلق البديل، وفي تعزيز الشعور بالألم والضياع والغضب على الاحتلال وجيشه.

(٣) نشأ في الأراضي المحتلة، وفي ظل الاحتلال الإسرائيلي، منذ ما يزيد على عقدين من السنين، جيل جديد، عرف عدوه ومقاصده، وعانى استعماره، وتعلّم بعضه لغته. وقد نضج هذا الجيل لخوض غمار صراع مستمر، وتحمُّل أعبائه ونتائجه، بعد أن تم إنضاجه في مناخ الإحباط والاحتلال ورفضه والتمرد عليه.

ب - قامت الانتفاضة على بديهيتين: أولاهما أن الثورة، أية ثورة، لا تستطيع أن تأخذ ميزان القوى بينها وبين عدوها بالحسبان دائماً، ولا يجوز لها أن تفعل ذلك. ولو أخذت كل ثورة ميزان القوى هذا في اعتبارها، لما شهد التاريخ قط انتفاضة مظلوم على ظالمه. ولو حسبت قيادة الانتفاضة - قبل انطلاقها - ما لديها من أسلحة، وما لدى العدو الإسرائيلي من أسلحة، لكانت نتيجة الحساب قاضية على أي تفكير أو تدبير لمواجهة الاحتلال؛ وثانيتهما أن الانتفاضة، إذ تقوم في وطنها، فلا بد لها من أن تكون فعلاً فلسطينياً كامل الصفات الفلسطينية، من إخلاص وتضحية وفداء، مثل ما سيكون عليه رد الفعل الإسرائيلي كامل الصفات الصهيونية، من وحشية واستعمارية وعنصرية ونزوع إلى القتل والتدمير.

٢ - السمات

أ - برزت الانتفاضة في شكل ثورة شعب بكامله، ولهذا كانت أكبر من جميع القوى السياسية، ومن كل الأطر التنظيمية والتجميعية. فإلى ساحات الصدام مع العدو، تقاطر الجميع، المنظمون في أطر تجمعهم وغير المنظمين، وتعاونوا فيما بينهم بوعي أسقط جميع التحفظات والحساسيات. وإنه لمن الطبيعي، أن تتولّد، من معاناة الصدام ووقائع الميدان وتجارب النضال، قيادات ميدانية شابة، ولاؤها لأهداف التحرير وحق المصير.

ب ـ والانتفاضة شكل من أشكال الكفاح، فرضته اللحظة التاريخية على الحركة الوطنية الفلسطينية، في مرحلة من مراحل الصراع مع العدو. وهي إنْ حملت بعض سمات الثورة الأم، فإن لها سماتها الخاصة بها، المنبثقة من ظروفها وطبيعتها، والخاضعة لقوانين المواجهة وحدودها وشروطها، ولاستراتيجية العدو ووسائله، والساعية، في الوقت نفسه، لتطوير نفسها حتى تغيّر بعض تلك القوانين والحدود والشروط.

ج ـ على الرغم من أن الانتفاضة هي الشق الثاني من الثورة التي يستقر شقها الأول في الخارج، خطّت بدء صفحة ومرحلة جديدتين في حياة الثورة، حينما شطبت ذلك التناقض بين الثورة المهجّرة والعودة المنشودة، فوصلت شقي الثورة في الداخل والخارج، ومحت الحدود بينهما، وأثبتت وحدة نضال الشعب الفلسطيني الموزع بين الأرض المحتلة والشتات، مثل ما رسخت وحدة الأهداف والقيادة.

ولقد أخذت الانتفاضة هذا الطابع المميز، لأنها محكومة بجدلية الكم والكيف. فقد أدت تراكمات الاحتلال الإسرائيلي إلى خلق كيف جديد هو ردة فعل لتلك التراكمات. وقد تجسّد ذلك الكيف الجديد في الانتفاضة، التي أخذت، بدورها، تفرز تراكمات كمية تنعكس على الثورة الفلسطينية نفسها، والعدو نفسه، جيشاً وكياناً. وتقضي جدلية الكم والكيف أن تولّد هذه التراكمات كيفاً جديداً يجسد تفاعلاته في الساحات الفلسطينية والعربية والإسرائيلية والدولية.

ولأن هذه التراكمات قد تحققت، فإن الانتفاضة استطاعت إسقاط الفكرة القائلة إن الشعب الفلسطيني في الداخل غير قادر على القيام بعمل ثوري ضد الاحتلال. وليس خطأً القولُ إن هذه الفكرة استقرت، حيناً، في بعض صفوف القيادات الفلسطينية والعربية، منذ هزيمة ١٩٦٧. وما التركيز على التنظيم شبه العسكري في الخارج، والمطالبة بفتح البلدان العربية المحيطة بإسرائيل حدودها أمام تحركات منظمات المقاومة، إلا من قبيل وَقْر تلك الفكرة، حيناً، في إطار التخطيط العملياتي الفلسطيني.

د ـ ويمكننا القول إن الانتفاضة، في أحد أطوارها، تمثّل المرحلة التي تسبق الثورة وحرب التحرير الشعبية وتعدّلها، وفيها تضيع جبهات التلاحم والاشتباك، فيتداخل بعضها ببعض حتى لا تبين خطوطها. وهي تعبير عن إرادة شعبية تريد أن تنجز مهمة ثورية محددة، وتتسلح بروح نضالية استشهادية تفوق في تأثيرها قدرة الأسلحة القتالية.

ويبدو من وقائع الانتفاضة، أن قيادتها التزمت في طور معين من النضال الانتفاضي، بأربعة شروط: أن يكوّن الصراع مع العدو حالة يومية من الاشتباك الدائم، وأن تكون ملاكات المقاومة الشعبية ذات تربية وإعداد نضاليين، وأن يكون الشعب هو صاحب الدور الأساسي في المقاومة، وأن يكون السلاح المستعمل معبراً عن إرادة الشعب في التحرير وليس أداة للقتل.

هـ ـ إن مراجعة سريعة لبيانات قيادة الانتفاضة تعطي انطباعاً واضحاً بأن عمليات

المقاومة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرية كلاوزفيتز، المفكر العسكري الاستراتيجي الألماني، التي تقول إن الحرب استمرار للسياسة، ولكن بوسائل أخرى. وإذا كانت قيادة الانتفاضة تعمل في ساحات المقاومة ضد الاحتلال، فإن السياسة تشكّل قطاعاً رئيساً من قطاعات منظمة التحرير الفلسطينية.

و ـ ولقد فرضت طبيعة الثورة الفلسطينية إحدى سماتها على الانتفاضة، وهي أن تكون ذات نفس ثوري طويل الأمد، لتستطيع أن تواجه عدواً من خصائصه المعارك والحروب الخاطفة الصاعقة، فتعطل فيه هذه الخاصية، وتعرّضه للنقيض، وهو التعامل الصدامي الدائم الذي يفقد العدو توازنه، ويدخله في دوامة اللاحسم واللانصر واللاهزيمة.

ز ـ وللانتفاضة خاصية أخرى، هي كونها غير مسلحة. وقد جاءت هذه الخاصية لتعالج تلك الهوة ـ التي لا ضفاف لها ـ بين القوة السلاحية للعدو ومثيلتها للشعب الفلسطيني، بحيث لا تجوز المقابلة قط بينهما. وحتى تردم الانتفاضة بعض هذه الهوة، وتحدّ من قدرة العدو على استعمال سلاحه المتفوق، جعل الشعب الفلسطيني انتفاضته غير مسلحة، وأدار حركة الصراع بفن وإبداع، حين جرّ العدو إلى المواجهة في ساحات لا يستطيع العدو استعمال أسلحته الرئيسة فيها، فجرده من ميزاته وخاصياته كجيش جيد التسليح، وأجبره على استعمال أسلحة القمع دون أسلحة الحسم.

وقد جعلت هذه الخاصية الانتفاضة نوعاً متميزاً ومبتكراً من أنواع المقاومة التي عرفتها الشعوب في التاريخ المعاصر، وخصوصاً أن الانتفاضة جعلت وسائلها أدوات تعبّر عن إرادة الشعب في رفض الاحتلال ومقاومة سلطاته وقواته. والمبادىء التي تحكمها هي الطوعية في العمل والمشاركة، والاستعداد لتقبل التضحية حتى مرتبة الفداء، والانضباط في التحكم بوسائل المجابهة، وديمومة المقاومة والصبر عليها في ممارستها وفي تحمل نتائجها.

والانتفاضة ليست حرباً، ولا ثورة مسلحة، حتى تسعى إلى التكافؤ في الأسلحة مع العدو، أو إلى التزود بالأسلحة النارية، وإنما هي التعبير عن إرادة شعبية جماعية، بأسلوب خاص، ووسائل محددة، تجدها قيادة الانتفاضة، في مرحلة من مراحل الكفاح، وفي إطار ظروف معينة فلسطينية وعربية ودولية وإسرائيلية، وباستمرار المجابهة عند العتبة المحددة من الوسائل، وبعامل الزمن الذي تستمر فيه المجابهة وتراكم المتغيرات والمستجدات الضاغطة على العدو ـ تجد قيادة الانتفاضة تلك الوسائل ـ كافية لإجبار العدو على إعادة حساباته وتطوير مفاهيمه إلى حد التراجع أو التنازل والقبول بمطالب الشعب الفلسطيني.

ح ـ وبقدر ما نجحت القيادة في ترسيخ مفاهيم الاكتفاء الذاتي وأساليبه، وتعميمها وممارستها في مختلف مجالات الحياة اليومية، نجحت في تنمية وتعبئة الوعي النضالي الشعبي، ورفعه إلى درجة التضحية والاستشهاد، حتى غدت الانتفاضة حالة ذهنية إيمانية، بقدر ما هي مجسّدة في رمي الحجارة.. وأمام هذه الحالة الذهنية المتجذرة، أثبت السلاح الإسرائيلي عجزه وفشله. وهو ما دفع ببعض القادة العسكريين والسياسيين إلى المناداة بأن لا حل

عسكرياً للانتفاضة. وذهب بعضهم إلى المطالبة بتغيير أسلوب المواجهة الذي يستعمله الجيش الإسرائيلي، وذلك برفع درجة العنف واستعمال أسلحة جديدة، وجعل ردة الفعل العسكرية جماعية على نطاق جد واسع، كما هي الانتفاضة جماعية واسعة. في حين ذهب البعض الآخر إلى المطالبة بالقيام بتنازلات.

٣ ـ في استراتيجية الانتفاضة

أ ـ تتبع الانتفاضة استراتيجية المصابرة[٤٠] في مواجهة استراتيجية الجبروت، التي ينفذها العدو الإسرائيلي. وجوهر الاستراتيجية الأولى الديمومة، واستخدام الزمن لاستنفاد قوى الجبروت، وامتصاص طاقاته، وإحلال التعب في قواه. ولا تعني استراتيجية المصابرة ألاّ تصعّد الانتفاضة مقاومتها إلى عتبة أسلحة وطرائق جديدة، هي قادرة على استعمالها في إطار تحمل نتائج ذلك الاستعمال، مع الاستمرار في الديمومة حتى بلوغ الهدف.

غير أن التصاعد في سلّم عمليات المواجهة، والتصعيد في استعمال الأسلحة والطرائق وتنويعها، لا تجوز ممارستها إلا إذا توافرت الشروط والعوامل الكافية لأن يبلغا حداً لا يجوز النزول دونه. وفي غير هذه الحال، تقع المقاومة في شرك الإغراء والغرور. وهو ما تفادته الانتفاضة، فلم تقع فيما يتمنى العدو أن تقع فيه.

ب ـ وتعتمد استراتيجية المصابرة على عامل الحركة الدائمة في كل مكان وكل زمان، حتى يضطر العدو إلى أن يكون موجوداً دائماً، في كل مكان وكل زمان. هذا هو عامل الديمومة الذي فتح شرايين العدو للاستنزاف ويهدر طاقاته. ولقد أثبتت وقائع ثورات التحرير الوطني، أن الجبروت وقواته المسلحة، هي التي تتعب وتنهك في نهاية المطاف، وأن النصر سيكون لمن صبر وصابر، وجعل الصراع ضد العدو سجالاً لا تهدأ الحركة فيه، دون حساب للخسائر والأرباح. تلك هي استراتيجية المصابرة في مواجهة استراتيجية الجبروت.

ج ـ إن مخرجات الصراع بين استراتيجية المصابرة، أي الانتفاضة، وبين استراتيجية الجبروت، أي قوة الاحتلال الإسرائيلي، يصعب تحديدها بالحسم في مواضع المواجهة. وإنما هي نسيج عناصر معقدة عدة، أولها ذلك السجال في ساحات الصراع التي حددتها الانتفاضة؛ وثانيها التنظيم الشعبي الذي يغذي السجال بالملاكات المناضلة المنضبطة؛ وثالثها التعبئة المادية التي تمدّ الانتفاضة بنسغ الحياة اليومية حتى تعيش لتقاتل؛ ورابعها القيادة التي لا تغيب عن الهدف ولا تُغيِّبه، والقادرة على التعامل مع ميزان القوى ومتغيراته في كل زمان ومكان.

---

(٤٠) في القرآن الكريم: ﴿يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون﴾، «سورة آل عمران،» الآية ٢٠٠. وفي التفسير «صابروا: أي غالبوا أعداء الله بالصبر على أهوال القتال وشدائد الحروب». انظر: محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير (بيروت: مؤسسة مناهل العرفان، ١٩٨٦)، مج ١، ص ٢٥٤.

د ـ وحتى تدوم الانتفاضة فاعلة إلى يوم بلوغها هدفها، حققت لشعبها مبدأ الكفاية الذاتية، وخصوصاً في المواد الأولية. ويستند هذا المبدأ إلى ما تتمتع به أية حركة نضال شعبية من إبداع وقدرات خلاقة منتجة، فتُوفر لنفسها عوامل الديمومة، وخصوصاً في حالة ضمور العلاقة مع الخارج، ونقص الواردات، وشحّ شرايين الاتصال والإمداد والتموين.

ومن عوامل الديمومة أنْ توافرت لدى قيادة الانتفاضة ـ كما تثبت الوقائع ـ رؤية إدراكية للذات، ولقدرات الذات، ولما ليست الذات قادرة عليه، وللعدو وقدراته، وما هو ليس بقادر عليه، وللقدرات العربية، وخصوصاً ميزان القوى، فهو الأساس، وهو المعيار، وهو الذي يقدم ويؤخر. والهدف دائماً هو تغيير هذا الميزان، حتى تشيل كفة العدو شيئاً فشيئاً، وترجح كفة الانتفاضة شيئاً فشيئاً.

إن المنهل الثرّ الذي تستمد منه الانتفاضة طاقتها على الديمومة، يتجسد في إرادة رفض الاحتلال، وفي تجارب المقاومة على مدى عقدين ونيِّف من السنوات، إذ فُرزت بنى تنظيمية داخلية، حاولت إسرائيل، مراراً، اكتشافها وتحطيمها. كما تستمد الانتفاضة استمراريتها من النسيج البشري الذي يكوّنها، فقد انتقل جسم النضال من الفئات الوسطى إلى الفئات الشعبية، ومن جيل الكهول إلى جيل الشبان والفتيان.

وهذا الانتقال في جسم النضال وفّر للانتفاضة عامل الجدّ والاستمرارية. فجيل الشبان، وقد حاصرته ظروف الاحتلال والطرد والسجن والاعتقال والقتل، لم يعد له ما يفعله سوى البطالة ومحنتها ونتائجها. وقد أدى ذلك كله إلى أن يصبح هذا الجيل، الذي ولد في ظل الاحتلال، وشكّل أكثر من ٧٠ بالمئة من فلسطينيي الأرض المحتلة، متفرغاً للانتفاضة، مهما طال زمنها واشتدت معاناتها. فليس عنده ما يفقده أمام الاحتلال، بعد أن سلبه هذا الاحتلال أرضه ووطنه وعمله ومستقبله.

هـ ـ لقد أخرجت الانتفاضة الجيش الإسرائيلي من إطار مذهبه العسكري الذي عاش عليه أكثر من أربعين عاماً، ورسّخ أسسه ومفاهيمه، وطبّق مبادئه في جميع الحروب والمعارك التي خاضها. ومن أسس ذلك المذهب، ألّا يتعرض الجيش الإسرائيلي لحرب طويلة الأمد، وألّا يقبل الاستدراج إلى حرب استنزاف، وأن يسعى دائماً إلى أن يفرض المعركة على خصمه، فيحدد الزمان ويختار المكان، ويقتصد بقواه فلا يشتتها، ويجمعها ويركزها ولا يفرقها على جبهات ساخنة ومتحركة عدة في آن واحد.

وفي حين لم يكن يعرف الجيش الاسرائيلي مذهباً غير هذا الذي جربه واقتنع بجدواه، وأقام عليه برامج تدريبه وخططه الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية، جاءت الانتفاضة لتستدرج الجيش الإسرائيلي إلى معركة هي في أصلها «لا معركة»، وإلى ميدان يصعب التخطيط للقتال فيه، وإلى استنزاف للقوى والجهود، بطيء دائم لا حسم فيه ولا نهاية للحركة فيه، وهو استنزاف مجرد من القدرة على القتال، لم يعرفه هذا الجيش من قبل. وقد جُرّ إليه دون أن يختار أمكنة وقائعه ولا أزمنتها، وإنما فرضت عليه فرضاً.

لقد بنت إسرائيل خططها القتالية على أساس تكرار الحروب العربية ـ الإسرائيلية طوال العقود الأربعة الماضية. ولم تكن ثورة الأرض المحتلة في حسبان تلك الخطط، ولم تكن تنزل في المكانة الأولى منها. فهي، في نظر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، ليست سوى تحديات محتملة، ثانوية الطابع، متفرقة جغرافياً، ضعيفة التكوين البشري، يمكن احتواؤها بسهولة.

وحينما نشبت الانتفاضة، واجهتها إسرائيل بهذا المفهوم الذي ساد خططها العملياتية. وما إن أفصحت الانتفاضة عن مدى عمقها وانتشارها وفدائها، حتى غيرت المؤسسة العسكرية مفهومها شيئاً فشيئاً، وأصبحت تواجه تهديداً غير عسكري بالوسائل العسكرية التقليدية. وهذا هو المأزق الاستراتيجي الإسرائيلي.

ومن مظاهر هذا المأزق، أن الانتفاضة أدت إلى تقليص القدرات العملياتية وفعالية الردع للجيش الإسرائيلي. كما أدت إلى بدء تآكل قيمه المعنوية. فقد أثبتت تجربة الانتفاضة، أنه كلما ازداد القمع الإسرائيلي، انتشرت الانتفاضة واتسعت، في حين ظلت وسائل القتال والعنف الإسرائيلية، القتالية منها والقمعية، غير مجدية، بل أدت إلى نتيجة معاكسة، إذ زادت الانتفاضة مصابرة وتصاعداً وتنظيماً.

وإضافة إلى ذلك، أصابت الانتفاضة الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية بهزة عنيفة، حين أسقطت منها نظرية «الحدود الآمنة»، تلك الدعوى التي استندت إليها إسرائيل في شن حرب ١٩٦٧، ثم في الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، لتحصل على عمق دفاعي يساعدها على التعبئة والحشد والمناورة. وقد أكدت الانتفاضة ما أثبتته حرب ١٩٧٣، ولكن بطريقة أخرى، أن هذه الحدود ليست ذات قيمة بالنسبة إلى أمن إسرائيل، ولم تعد تمثل عمقاً استراتيجياً لها، يتيح لها الإنذار المبكر، ويمنحها فرصة تعبئة قواتها الاحتياطية وحشدها، وأن الخطر على إسرائيل كامن ومتربص في داخل تلك الحدود نفسها. وهو خطر يلازم طبيعة الكيان الصهيوني الاستعمارية الإحلالية العنصرية.

و ـ أخذت المجابهة بين الانتفاضة وقوات الاحتلال طابع حرب استنزاف، مع ما يترتب على ذلك من مواجهات مطردة بين القوات الضاربة للانتفاضة وجيش الاحتلال. فقد استنزفت الانتفاضة إسرائيل مادياً ومعنوياً، سياسياً واجتماعياً، وجرحتها وأسالت من جروحها الصغيرة الكثيرة الدماء دولياً وإعلامياً، على الرغم من أن هذا الاستنزاف لم يخلّف بعد خسائر بشرية في الجانب المعادي، ولكنه كلّف إسرائيل كثيراً في عملية المواجهة، وعصر اقتصادها حين غيّب اليد العاملة الفلسطينية عن خدمة الاقتصاد الإسرائيلي، وأجبر القوى السياسية في إسرائيل على أن تعيد النظر في خططها وسياساتها، وفرض قيوداً على صانعي القرار فيها، وعطّل برامج التدريب العسكري، وجمّد كتلة من الجيش لا يقل حجمها ـ حسب تقديرنا ـ عن ٢٠ لواء، أي ما يعادل حوالى ثلث الجيش العامل. وهي قوة مدعومة بوحدات مصفحة ووحدات ميكانيكية وطائرات هليكوبتر، خصصت جميعها للتصدي للانتفاضة ميدانياً في مختلف المدن والبلدات والقرى والمخيمات الفلسطينية، في حين حشدت

قيادة الجيش قسماً آخر منه، معظمه مؤلف من وحدات مدرعة ووحدات ميكانيكية، في مراكز حشد عملياتية في أمكنة محددة من الأراضي المحتلة. ومهمة هذه الوحدات أن ترفد الوحدات الميدانية في مواقع الصدام. أما القسم الثالث فقد احتفظ به في ثكناته مستنفراً لمواجهة مختلف الاحتمالات، سواء داخل الأراضي المحتلة أو على الحدود. ويدخل في إطار هذا القسم القوات الجوية بمختلف تشكيلاتها، وخصوصاً طائرات الهليكوبتر.

وهكذا غرق الجيش الإسرائيلي كله في ممارسة الجبروت، يدعمه نظام متكامل من التدابير العسكرية ـ القضائية ـ الإدارية التي تماثل نظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا، بل تفوقه عنصرية وظلماً وقهراً في بعض جوانبه.

ز ـ وأكدت الانتفاضة، فيما أبدعت في التخطيط والتنفيذ، ما أثبتته حرب ١٩٧٣، وهو إمكان أخذ العدو الإسرائيلي بغتة. وإذا كانت إسرائيل قد زعمت أنها تلقت درساً من تلك الحرب، واتخذت لاحتمالات المفاجأة بأنواعها العدة، فقد وقعت مرة أخرى في خطيئة التقصير الاستخباري. ومن عجب ألّا تكتشف إسرائيل احتمال انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، على شكل هبّة رجل واحد. ومن عجب أيضاً ألّا يعرف جواسيسها وعيونها وأجهزة استخباراتها المبثوثة في كل مكان من تلك الأرض، نيات شعب بكامله. والأعجب من هذا وذاك ألّا تستطيع مراكز البحوث والدراسات السياسية والعسكرية والاستراتيجية والاجتماعية في إسرائيل، وهي مراكز غنية بالعلماء والمتخصصين والوسائل الحديثة، التنبؤ باحتمال حدوث ما حدث.

ح ـ ولعل أهم إنجاز عسكري للانتفاضة تمثّل في تكوين اقتناع لدى شريحة كبيرة من الإسرائيليين: (١) بأن الفلسطينيين يملكون القدرة على الاستمرار في بيئة الانتفاضة وظروفها زمناً طويلاً، ذلك أن الانتفاضة تحولت إلى نمط معيشة، وأسلوب حياة، تعلّم الفلسطينيون التأقلم معها من خلال إداركهم أنهم يعيشون صراعاً طويلاً ومريراً؛ (٢) وبأنه لا يمكن حسم المعركة بين الجيش الإسرائيلي والانتفاضة بالقوة العسكرية، فعدم القدرة على النصر هو النتيجة السائدة لحالة الصراع القائمة؛ (٣) وبأن حالة الصراع هذه ليست سوى شكل من أشكال حرب استنزاف، المنتصر فيها من يكون أكثر صلابة وصبراً وتحملاً من الآخر.

ط ـ وفي جميع الأحوال، لم تقدّم الانتفاضة على أنها ثورة مسلحة، وهي ليست كذلك. لهذا لا يمكن تقويم التأثيرات والانعكاسات العسكرية للانتفاضة من خلال الإحصاءات والأرقام المطلقة لكل من الطرفين المتجابهين، ذلك لأن أحد الطرفين ـ وهو الشعب الفلسطيني ـ رفض اجتياز عتبة الوسائل غير القاتلة في المقاومة، في حين انهمك العدو باستعمال الأسلحة القاتلة. ولهذا فإن تقويم الفعالية العسكرية للانتفاضة، في هذه الحال، يستند إلى قدرة الانتفاضة على إرباك العدو وإرهاقه، وإفقاده توازنه، وإدخاله في دوامة الاضطراب الأمني والفكري والسياسي، حتى يبلغ الأمر حد ليّ إرادته.



خاتمة

ملامح رؤية مستقبلية

أولاً: طبيعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي

عرض هذا الكتاب الاستراتيجيات العسكرية في الحروب العربية الإسرائيلية، واهتم بالجانب العربي منها، إذ كانت محور الكتاب وبؤرة التحليل والتقويم فيه. ولعل الخلاصة الأولى التي حاول الكتاب التركيز عليها وتفسيرها وتحليلها هي ذلك التباين الواسع بين العناصر المتوافرة والمؤهلة لتكوين القوة العربية الذاتية في ميدان الصراع المسلح ضد المشروع الصهيوني، وبين النتائج التي انتهى إليها ذلك الصراع، إلا في حالات قليلة، مثل ما جرى في حرب ١٩٧٣.

وليس هذا التباين جوهراً ثابتاً لا يتبدل، بل هو عامل متغير بتغير العناصر التي تكوّنه. ويتوالد التغيير من الجوهر الأساسي للصراع، الذي ينظر إليه على أنه من أطول الصراعات عمراً وأكثرها تعقيداً في العلاقات الدولية المعاصرة. وعلى الرغم من طول عمره وشدة تعقيده، وتجسّده في تلك المجموعة من مظاهر الصراع المسلح (حروب وغزوات وثورات وانتفاضات)، فإن جوهره الأساسي لم يتغير: صراع بين الشعب العربي الفلسطيني بمشاركة سائر الأمة العربية ـ بشكل من أشكال المشاركة ـ وبين قوة غازية ذات مشروع استعماري استيطاني توسعي ذي امتدادات للسيطرة والهيمنة.

ونظراً إلى الصعوبة التي تتصف بها أهداف المشروع الصهيوني، وإلى منافاتها لحقائق التاريخ والواقع، فقد كان الصراع مستمراً، ومريراً، وذا امتدادات زمنية ومكانية، ولا يزال يحمل هذه السمات، وإن كانت كل سمة تعرضت لتطورات نوعية وكمية في مختلف مراحل مسيرة الصراع.

إن ما وسم الصراع بالامتداد المكاني والزماني هو انتقاله من مرحلة إلى أخرى، ودخول عوامل وعناصر إضافية في كل مرحلة من مراحل مسيرته. ولا يقصد بالامتداد المكاني هنا

اتساع الرقعة الجغرافية للصراع المسلح ـ وإن كانت هـذه الرقعـة قد ازدادت بمـرور الزمن ـ وإنما المقصد هـو الامتداد المكـاني المجسّد لمستـوى الصراع وحدوده الاجتماعيـة والسيـاسيـة والقوى المشاركة فيه.

وتفسـير ذلـك ـ بـإيجـاز ـ أن الصراع في الفـترة من ١٩١٧ إلى منتصف ١٩٤٨ اتسم بالمقاومة الشعبية الفلسـطينية للمشروع الصهيـوني، حتى إذا قامت إسرائيـل تحوّل الصراع في صلبـه إلى «صراع بـين دول». وحينـما انتهت حـرب ١٩٦٧ تـطور الصراع المسلح ليصبح مركباً، فإلى جانب الشعب الفلسطيني الذي احتُل وطنه كله، ثمة أقطار عـربية احتـل بعض أراضيها. وهكذا كان على الجانب العربي المتسع ـ وهذا هو أحد مظاهر الامتـداد المكاني ـ أن يحرر الأرض.

وفي إثر حرب ١٩٧٣، واتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، ومشاريع السلام العربيـة والفلسطينيـة، أخذ الصراع المسلح منحى آخـر، فقد بـرزت سمة الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي المتجسدة في الانتفاضـة، إلى جانب احتفـاظه بسمـة الامتداد المكاني.

وهكـذا ترشّـح الصراع المسلح العربي ـ الإسرائيـلي، المؤسس على الامتـداد المكـاني، ليكون ذا امتداد زمـاني أيضاً لا تبـدو لطولـه نهاية، بسبب: (١) جـوهره الـذي أشرنا إليـه، والـذي يستند إلى طبيعـة المشروع الصهيوني، وهي طبيعـة ديناميـة تحتفظ بـأهـداف المشروع وتـدفع بهـا إلى ميدان الصراع، الـواحد بعـد الآخر؛ (٢) والعـامل التـاريخي الـذي يغـذّي الصراع بعناصر الحياة والاستمـرار؛ (٣) والامتداد المكـاني المرشـح للاتسـاع ايضاً بـانتساب عناصر جديدة إليه، ليس من السهل تعيينها وتحديد زمان دخولها ساحة الصراع المسلح.

ونضرب مثلاً واحداً على هذه المقولة، هـو انتفاضـة ١٩٨٧. فقد نضـج هذا الحـدث ودخـل سـاحـة الصراع المسلّح نقيضـاً لـطبيعـة المشروع الصهيــوني. وبسبب دفـع المشروع أهدافه، الواحد تلو الآخر، إلى ميدان الصراع، اتّسعت رقعة الاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة لتستـوعب دفقات التهجـير المتابعـة إلى فلسطين. وفي حـين كان الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع لم يدخل بعد عنصراً ذا فعالية وديناميـة مستمرتين في إطار مفهوم استراتيجي يضرب جذوره في الـزمان المستقبـلي غـير المحـدود، دخلت الكتلة البشريـة لهـذا الشعب ساحة الصراع (الانتفاضة)، لتبرز في مقابلها نقيضتها الوسيلة العسكرية الإسرائيلية، التي هي، في الوقت نفسه، وسيلة تحقيق المشروع الصهيوني بأهدافه المتتالية.

ولأن الصراع المسلّح مـرشّح لـلامتداد مكـاناً وزمـاناً، فـإن التباين الـذي أشرنـا إليـه معرّض للتجربة تلو الأخرى، ومرشح للتطور بتأثير المتغيرات التي ستطرأ عليه في كـل مرحلة من مسيرة الصراع. وستأتي هذه المتغيرات من مصدرين رئيسين أحدهما ضد الآخر بـالطبيعـة والمفـاهيم والاستراتيجيـات والأهداف، وهمـا: الأمن القـومي العـربي، والأمن الإسرائيـلي. وستجد هذه المتغيرات نفسها متجسّدة في ميزان القوى ومؤثّرة فيه لمصلحة هذا الأمن أو ذاك.

ثانياً: الأمن القومي العربي

لا ريب في أن الأمن القومي العربي يشكل المعضلة الأساسية والأولى والملحة في حياة الأمة العربية، فإلى ضعفه أو غيابه ترتدّ جميع الهزائم والنكسات التي جاء الكتاب على تحليل استراتيجياتها العسكرية.

يتعرض الأمن القومي العربي لمخاطر متنوعة من مصدرين: خارجي وداخلي. وتتمثل المصادر الخارجية ـ بصورة رئيسية وجدّ موجزة ـ في: (١) إسرائيل والصهيونية؛ (٢) والتحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية؛ (٣) والنفوذ والهيمنة الأجنبيان وخصوصاً من القوى الكبرى؛ (٤) ومطامع الدول المتاخمة ودول الجوار. أما المصادر الداخلية فكثيرة كثرة الأقطار العربية، ولكن تمكن الإشارة إلى مصدرين رئيسين يؤثران تأثيراً مباشراً في الأمن القومي: أولهما معضلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وثانيهما مشكلات الأقليات العرقية والدينية واللغوية.

تتجسد أزمة الأمن القومي في المجال العسكري في كيفية تحقيق هذا الأمن عسكرياً من خلال: (أ) سياسات الأمن العسكرية القطرية، (ب) والاختلاف في تحديد هويّة بعض الصراعات المسلحة بين أقطار عربية وقوى خارجية، (ج) والاختلاف في تحديد نوعية وأهميّة مصادر تهديد الأمن القومي، (د) وظهور اتجاه لتجزئة الأمن القومي إلى مناطق دفاعية فرعية، (هـ) وتباين التوجهات القطرية نحو القوى الخارجية، (و) وازدياد تبعية الوطن العربي للعالم الخارجي، سلاحياً واقتصادياً.

ونحن إنْ تتبّعنا مكامن أزمة الأمن القومي، وحاولنا استقصاء عوامل القوة وعوامل الضعف فيه، وتركيب عوامل القوة لتكون قواماً للأمن القومي العربي، لتبين لنا ـ في الدراسة النظرية ـ أننا أمام قوام مكتمل العناصر الرئيسة، وقادر على أن يكون أساساً لأمن ترتاح إليه الأمة. بيد أن هذه الرؤية للأمن القومي، سرعان ما تهتز أمام مجموعة من الحقائق والوقائع التي تفسد عناصر الرؤية وتهدّ أسسها. ولعل في الحقائق والوقائع الآتية ـ وهي منتقاة وجد مختصرة ـ ما يلقي بعض الضوء على أزمة الواقع العربي للأمن القومي:

١ ـ كان وعي البلدان العربية بمقومات إطار واحد يجمعها في نظام دفاعي إقليمي وعياً مبكراً، يكاد يكون سابقاً على الأنظمة الاقليمية المماثلة. وحينما قامت جامعة الدول العربية (١٩٤٥) وتعرضت لأول تجربة في أمنها القومي (١٩٤٨)، سارعت إلى ترسيخ أسس نظام دفاعي كان متقدماً آنذاك في عناصره ومبادئه ومفاهيمه (معاهدة الدفاع المشترك ـ ١٩٥٠).

٢ ـ مرّت أجهزة الأمن القومي (أجهزة المعاهدة) في تجارب عسيرة، كانت، في معظمها وفي أكثرها أهمية وخطورة، فاشلة، وهو ما دفع البلدان العربية إلى إهمال تلك الأجهزة حيناً، ثم إلى تجميدها حيناً آخر. وقد تناوبها التجميد والإحياء غير مرة، وإن كانت مدة تعطيلها أطول من مدة تشغيلها.

٣ ـ كانت جدليّة القطري والقومي في إطار الأمن القومي دائمة لم يخمد أوارها، وإن لم تظهر على السطح أو تتجسد في مواقف ظاهرة. وكثيراً ما تغلبت المصالح القطرية على المصالح القومية في دائرة الأمن القومي، إضافة إلى عامل الثقة المتبادلة الذي كان ضعيفاً حيناً وغائباً حيناً آخر.

كان من الطبيعي أن تخلق هذه العوامل مناخاً يؤدي بالأمن القومي إلى الضعف الذي يشجّع على استباحته، وخصوصاً أن المخاطر التي تهدد الأمن القومي كانت تتوالد وتتأزم دون انقطاع، وكان الخطر الصهيوني أشدها هولاً وأكثرها تهديداً مباشراً.

ولقد أوضح بعض فصول الكتاب أن الأمن القومي لم يكن يعاني النقص في الاستراتيجيات والخطط والاتفاقيات والنصوص، وإنما كانت علّته الأساسية تكمن في غياب الحد الأدنى من الإرادة العربية الجماعية، ذلك الغياب الذي عطّل بناء القوة العسكرية العربية، التي، إذا ما نُظِّمت وعُبِّئت ونُسِّقت خططها، استطاعت أن تغيّر معالم الوضع الجيو ـ ستراتيجي للوطن العربي، وأن تصدّ عنه كثيراً من المخاطر والتهديدات، وأن تواجه الخطر الأدهى والأكبر، وهو المشروع الصهيوني الذي لا يزال يزحم الأمة العربية في أرضها وخيراتها ومستقبلها.

ولعل من أهم أسباب غياب الإرادة الجماعية في الشأن العسكري فقدان الثقة المتبادلة بشكلها الجماعي بين البلدان العربية المتعاملة في هذا الشأن. والثقة في المجال العسكري هي أعمق اختبار للإرادة الجماعية في صدقها وإخلاصها. فالجانب العسكري هو أعزّ الأسرار في نوع السلاح وكميته، وفي عدد القوات وإعدادها وجاهزيتها وحدود قدراتها ومذهبها في القتال. ولم يحدث قط، في المستوى القومي، وفي جميع ما استعرضناه في هذا الكتاب من وقائع التعاون العسكري الجماعي، ان كانت الثقة الجماعية متبادلة، أو كانت هي العامل الذي يمكنه أن يفتح السبيل إلى وحدة العمل العسكري العربي الجماعي. فقد كانت الشكوك المتبادلة أكبر من جميع الأحداث التي تطلبت تحقيق هذا العمل. وإذا كان ثمة تعامل حقيقي في هذا المجال، فقد كانت الثقة انتقائية جزئية، فرضتها ظروف وأسباب لها من القوة ما يجعل الثقة المتبادلة أمراً لا مناص منه.

ثالثاً: الأمن الإسرائيلي

جوهر الأمن الإسرائيلي شقّان يؤلفان كلّاً واحداً: الشق الأول أسطوري: وهو إعادة تكوين إسرائيل جغرافياً مثل ما كانت عليه في الأساطير اليهودية؛ والشق الثاني معاصر: وهو ترسيخ وجود إسرائيل الأسطوريّة في إطار من النفوذ والهيمنة تفرضها على الوطن العربي، وفي امتدادات اقتصادية وعلمية وتقانية تحققها في أفريقيا وآسيا.

توظف إسرائيل قدراتها العسكرية لتحقيق الشق الأول، وقدراتها الحضارية لتحقيق الشق الثاني، وتعمل في كليهما في ظل حماية القوى الامبريالية الكبرى ودعمها السلاحي والعلمي والاقتصادي.

تقوم نظرية الأمن الإسرائيلي على ركائز عدة، منها: (١) القوة العسكرية المتفوقة سلاحياً وتقانياً وإعداداً؛ (٢) الارتباط الاستراتيجي بالولايات المتحدة، (٣) استراتيجية الردع؛ (٤) منع البلدان العربية من امتلاك السلاح النووي أو أي سلاح ذي تدمير شامل؛ (٤) الحدود الآمنة والحدود القابلة للدفاع عنها.

واستناداً إلى ركائز نظريّة الأمن الإسرائيلي هذه، تتوسل الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية إلى بلوغ أهدافها بالأساليب الآتية، كلها أو بعضها بحسب ظروف المعركة: (أ) العمل التعرضي (الهجوم)؛ (ب) القتال على الخطوط الداخلية؛ (ج) الاقتراب غير المباشر؛ (د) الحرب الخاطفة؛ (هـ) الضربة الأولى؛ (و) نقل المعركة إلى أرض العدو.

ولإسرائيل استراتيجيات ذات امتدادات جغرافية جد بعيدة، يشتد احمرارها قَنْواً بدءاً من المركز (إسرائيل) حتى محيط دائرة تشمل أجزاء من الوطن العربي هي تلك المحيطة بإسرائيل وتؤلف «إسرائيل الكبرى»، وتغلب الاستراتيجية العسكرية على هذه الدائرة. ثم يأخذ الإحمرار بالبَهَت إلى محيط الدائرة الثانية، وهكذا إلى الدوائر الأخرى، التي تكوِّن بمجموعها تطلّع إسرائيل إلى تحقيق مجالها الاستراتيجي الحيوي. وكلما ابتعد محيط الدائرة عن المركز، ازدادت الصبغة الاقتصادية ظهوراً على حساب الصبغة العسكرية.

وهكذا تتطلع إسرائيل، استناداً إلى قوتها العسكرية، وإلى تطورها العلمي والتقاني الذي تقتبس معظمه من العون الأمريكي، إلى أن تكون «دولة عُظمى مصغّرة» أو «دولة إقليمية عُظمى»، تنشر ظلال إمبراطوريتها على دوائر تجسد المجال الحيوي للنفوذ والهيمنة الإسرائيليين.

رابعاً: ميزان القوى

يجسّد ميزان القوى حالتي الأمن القومي العربي والأمن الإسرائيلي. وعلى قاعدة هذا الميزان ودراسة عناصره ومقوماته وثوابته ومتغيراته وتحليلها تُبنى الاستراتيجيات وخطط العمليات.

وقد اعتمد المشروع الصهيوني، في ديناميته أهدافه ومراحله وخططه، على العنصر الأهم والأخطر في هذا الميزان، وهو اعتبار الكفّة العربية من الميزان ليست قومية بقدر ما هي قطرية، بل هي قطرية في معظم الأحيان، على الرغم من أن أصحاب الكفة العربية ـ جميع البلدان العربية نظرياً ـ لم تكن تنقصهم الأسلحة، فلديهم منها الحديث والفاعل وذو التأثير الحاسم في ميدان القتال. ولم تعد تنقصهم الكفاءة والقدرة على ممارسة فنون وعلوم القتال بإتقان ودراية معاصرين.

ومن مراجعة موازين القوى التي عرضها هذا الكتاب، يتبين لنا أن الخلل الذي عاناه الميزان بسبب غلبة القطري على القومي فيه قد أنتج ثلاثة انعكاسات سلبية وهامة في المستوى القومي: (١) تراجعات الهدف الاستراتيجي العربي، وتبدلات أولية الأدوات الاستراتيجية

المكرسة لتحقيق الهدف (أولية العمل العسكري أو السياسي؛ أولية المشاركة في ميدان الصراع المسلح أو الدعم المالي؛ أولية الدعم المالي أو الدعم المعنوي. . . الخ)؛ (٢) تَلّم المؤسسة العسكرية القومية، حتى أصبحت أشبه بالحلم منها بالأمل، وبروز المؤسسة العسكرية القطرية بديلاً منها؛ (٣) تجرؤ بعض مراكز المخاطر المجاورة على التحرك والدخول مع بعض الأقطار العربية في مواجهات مسلحة أو توترية (مثل: محاولة فرض السيطرة الاستراتيجية؛ تلقين مذهب عقائدي معين؛ التحكم بالمياه؛ اقتطاع أجزاء من الأرض العربية؛ التدخل في الشؤون العربية الداخلية) على أساس ترجيح أن المواجهة مع الجانب العربي ستكون قطرية ولن تتحول إلى قومية.

ومن خلال الثغرات التي تعيب الكفة العربية في الميزان ـ وهي كثيرة وواسعة بما يكفي لتدفق المخاطر منها ـ استطاعت إسرائيل أن تمد ذراعها الضاربة إلى أهداف عربية بعيدة (مثل: قصف المفاعل العلمي النووي العراقي ١٩٨١؛ قصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ١٩٨٥؛ اغتيال القائد الفلسطيني أبو جهاد في تونس ١٩٨٨؛ واغتيال القائد الفلسطيني أبو أياد في تونس ١٩٩١، وهي ضربات ذات مغازٍ استراتيجية.

بيد أن ميزان القوى معرّض دائماً لعوامل التطوير والتأثير، وجاهز لإحداث التغيير في العناصر المكوّنة للقوى فيه. وثمة مثالان عربيان يؤكدان هذه المقولة. فقد كانت التقديرات قبيل حرب ١٩٧٣ تطمئن إسرائيل إلى أن تفوقها العسكري البالغ حد الردع يحدّد حرية الإرادة العربية ويحدّ منها، فجاء الإنطلاق الصاعق للجيشين المصري والسوري ناقضاً لهذا التقدير لميزان القوى. وعلى شاكلة التقدير الإسرائيلي الخاطىء، جاءت ماجريات الحرب بين العراق وإيران منذ تحرير الجيش العراقي جيب الفاو في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٨ وحتى وقف إطلاق النار في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٨٨ دليلاً آخر على إمكان الوقوع في خطأ التقدير، حين جنحت التقديرات الدولية لترجيح الكفة الإيرانية.

وإذا كان هذان المثالان دليلين على إمكان ترجيح الكفة العربية في ميزان القوى في ميدان القتال وبصورة عملية، على الرغم من جزئية الوجود العربي في الكفة، فإن توظيف القوى العربية المتوافرة، وتعبئة مستلزمات بناء القوة العربية الذاتية، كفيلان بجعل ميزان القوى طيّعاً لمصلحة الجانب العربي. وهنا يكمن العامل الرئيس القادر على تكوين مفاهيم واستراتيجيات وخطط الأمن القومي العربي.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

آلون، ييغال. **إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي**. ترجمة عثمان سعيد. بيروت: دار العودة، ١٩٧١.

ـــــ. **ثلاثة حروب وسلام واحد**. ترجمة محمود عباس. الناصرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠.

أبو النمل، حسين. **قطاع غزة، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٩.

أبو نوار، معن. **معركة الكرامة ٢١ آذار ١٩٦٨**. ط ٣. عمّان: [د. ن.]، ١٩٧٠.

أرونسون، جيفري. **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية**. ترجمة حسني زينة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠.

اسبينوزا، وليم وولسن جنكة. **دفاع أم عدوان؟** نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣. (سلسلة أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ ٢٢)

الأشقر، رياض. **الأداة العسكرية الإسرائيلية والحرب الإسرائيلية ـ العربية المقبلة**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩. (سلسلة الدراسات؛ ٥٥)

الافريقي، محمد طارق. **المجاهدون في معارك فلسطين، ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م)**. دمشق: دار اليقظة، ١٩٤٨.

انطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. تقديم نبيه أمين فارس؛ ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢.

الأيوبي، الهيثم. **دروس الحرب الرابعة**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤. (دراسات فلسطينية؛ ١٠٠)

باليت، د.ك. **الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة: العودة إلى سيناء**. ترجمة طلال كيالي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥.

البدري، حسن. **التعاون العسكري العربي**. الرياض: دار المريخ، ١٩٨٢.

ـــــ. **الحرب في أرض السلام: الجولة العربية الإسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ - ١٩٤٩**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦.

ـــــ، طه المجذوب وضياء الدين زهدي. حرب رمضان: **الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة، أكتوبر ١٩٧٣**. القاهرة: الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٤.

برانغر، روبرت ج. **القضية الفلسطينية في الاستراتيجية الأميركية: المشكلات والخيارات**. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣.

بوفر، أندريه. **مدخل إلى الاستراتيجية**. ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨.

بوند، بريان. **الفكر العسكري عند ليدل هارت**. ترجمة سمير كرم. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

بويصير، صالح مسعود. **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**. تقديم أحمد حسن الباقوري ومحمود شيت خطاب. ط ٣. بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، ١٩٧١.

تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال ٣٥ عاماً. مجموعة من الباحثين. ترجمات مختارة من مصادر عبرية. إعداد سمير جبور. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣. (ملف محدود التوزيع).

تقرير لجنة التحقيق النيابية العراقية في قضية فلسطين. إعداد المجلس النيابي العراقي. بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٩.

التقصير، المحدال. مجموعة صحافيين إسرائيليين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤.

التل، عبد الله. **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس**. القاهرة: دار القلم، ١٩٥٩.

التميمي، عبد المالك خلف. **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي: دراسة تاريخية مقارنة**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٧١)

الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ - ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٩.

جامعة تل أبيب. مركز الدراسات الاستراتيجية. **التوازن العسكري في الشرق الأوسط**. ترجمة نبيه الجزائري. عمّان: دار الجليل، ١٩٨٤.

جانسن، مايكل. **معركة بيروت: لماذا غزت إسرائيل لبنان؟** ترجمة محمود برهوم. عمّان: دار الجليل، ١٩٨٣.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. القيادة العامة. «استراتيجية الكفاح المسلح.» (كرّاس).

الجبوري، صالح صائب. **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية**. بيروت: مطابع دار الكتب، ١٩٧٠.

الحديدي، صلاح الدين. **حرب أكتوبر في الميزان العسكري**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٤.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). **دراسات وتجارب ثورية**. بيروت: منظمة فتح، ١٩٧٦.

حسك، عامر. **من مأساة فلسطين**. بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٠.

الحسين بن طلال (ملك الأردن). **حربنا مع إسرائيل**. تحرير نيك فانس وبيار لوير؛ ترجمة دار النهار. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨.

الحسيني، محمد أمين. **حقائق عن قضية فلسطين**. صرّح بها.. وكشف الستار عن بعض المؤامرات الدولية واليهودية التي كانت من أهم الأسباب في كارثة فلسطين. ط ٣. القاهرة: مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين، ١٩٥٧.

حماد، جمال. **المعارك الحربية على الجبهة المصرية: حرب أكتوبر ١٩٧٣ العاشر من رمضان**. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٩.

حمدان، جمال. **٦ أكتوبر في الاستراتيجية العالمية**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٤.

حمروش، أحمد. **قصة ثورة ٢٣ يوليو**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ - ١٩٧٨. ٥ ج.

الحوت، بيان نويهض. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.

حوراني، فيصل. **عبد الناصر وقضية فلسطين**. نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٧.

خالدي، رشيد. **تحت الحصار**. ترجمته عن الإنكليزية جريدة القبس (الكويت)، ونشرته في ١٥ حلقة بدءاً من ٢٤/١ حتى ٢٥/٢/١٩٨٦.

الخليلي، جعفر. **الملخص لكتاب العرب واليهود في التاريخ**. بغداد: وزارة الإعلام، ١٩٧٧.

الخولي، حسن صبري. **سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦.

دروزة، محمد عزة. **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**. صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٩ - ١٩٦٠.

دوبوي، تريفور ن. **الحروب العربية - الإسرائيلية، ١٩٤٧ - ١٩٧٤**. ترجمة جبرائيل بيطار. دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨١.

ديري، أكرم والهيثم الأيوبي. **نحو استراتيجية عربية جديدة**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.

رزوق، أسعد. **إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣.

رمضان، عبد العظيم. المواجهة المصرية ـ الإسرائيلية في البحر الأحمر، ١٩٤٩ ـ ١٩٧٩. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٢.

الروسان، ممدوح. العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

ـــــ. فلسطين والصهيونية، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨. إربد: جامعة اليرموك، ١٩٨٣.

رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي. فرع التاريخ. حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية. ترجمة أحمد خليفة. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤.

رياض، محمود. مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

زعيتر، أكرم. القضية الفلسطينية. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٥.

السادات، أنور. البحث عن الذات. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٨٧.

الساكت، محمد عبد الوهاب. الأمين العام لجامعة الدول العربية: اختصاصاته السياسية والإدارية ودوره في قوات الطوارىء العربية: دراسة في أسلوب العمل ونظامه داخل جامعة الدول العربية. تقديم عز الدين فودة. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٤.

سلامة، غسان [وآخرون]. السياسة الأمريكية والعرب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢)

السواحري، خليل. أحاديث الغزاة: شهادات من الحرب الفلسطينية ـ الإسرائيلية الثالثة. عمّان: دار الكرمل، ١٩٨٣.

الشاذلي، سعد الدين. حرب أكتوبر: مذكرات. باريس: مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر؛ بيروت: دار المحرر للطباعة والنشر، ١٩٨٠.

شرابي، هشام. المقاومة الفلسطينية في وجه إسرائيل وأميركا. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠.

شكيب، إبراهيم. حرب فلسطين ١٩٤٨: رؤية مصرية. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٦.

شيف، زئيف وإيهود ياري. حرب إسرائيل في لبنان. صدر بالعبرية في القدس وبالإنكليزية في واشنطن، ١٩٨٤. ترجمة علي شعيب، نشر في ١٥ حلقة في مجلة الشراع (بيروت): ٣/١٢/١٩٨٤ ـ ١١/٣/١٩٨٥.

الصابوني، محمد علي. صفوة التفاسير. بيروت: مؤسسة مناهل العرفان، ١٩٨٦.

صايغ، يوسف عبد الله، أحمد سامح الخالدي وإدغار أوبالانس. حرب عبد الناصر الأخيرة: حرب الاستنزاف. بيروت: دار القدس، ١٩٧٨.

طايع، أحمد فراج. صفحات مطوية عن فلسطين. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧.

طربين، أحمد. محاضرات في تاريخ قضية فلسطين منذ نشأة الحركة الصهيونية حتى نشوب

الثورة الكبرى ١٩٣٦. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩.

طلاس، مصطفى. **آفاق الاستراتيجية الصهيونية**. دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٥.

طهبوب، فؤاد. **حتمية الحرب وسرابيات السلام**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

العارف، عارف. **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧ - ١٩٥٢**. صيدا: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٥٦. ٦ ج.

عايد، خالد. **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦.

عبد الحق، بدر وغازي السعدي. **حرب الجليل: الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية الخامسة، تموز ١٩٨١**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ عمّان: دار الجليل، ١٩٨١.

عبد الرحمن، أسعد. **الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة: وقائع وتفاعلات**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤.

عبد المنعم، محمد فيصل. **أسرار حرب ١٩٤٨**. تقديم أنيس منصور. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٨.

عبد الناصر، جمال. **يوميات عبد الناصر عن حرب فلسطين**. تقديم محمد حسنين هيكل. باريس: مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر، ١٩٧٨.

العدوان، طاهر خلف. **الفلسطينيون بين حربين**. عمّان: [د. ن.]، ١٩٨٤.

عزمي، محمود. **القوات المدرعة الاسرائيلية عبر أربع حروب**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥. (سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١٠)

عفرون، يوسف. **في يوم عاصف**. بالعبرية. صدر في تل أبيب وترجم إلى العربية ترجمة خاصة ذات توزيع محدود.

علوش، ناجي. **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ٦)

علي، فلاح خالد. **الحرب العربية الإسرائيلية، ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.

العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨. القاهرة: المطابع الأميرية، ١٩٦١.

غرانوتييه، بيرنار. **إسرائيل سبب محتمل لحرب عالمية ثالثة**. ترجمة محمد سميح السيد. دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨٤.

غرين، ستيفن. **الانحياز: علاقات أميركا السرية بإسرائيل**. ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥. (سلسلة الدراسات الفلسطينية؛ ٧٠)

غلوب، جون باغوت. **جندي مع العرب**. بيروت: دار العلم للملايين، [د.ت.].

غنيم، عادل حسن. **الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية**. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٠.

فوزي، محمد. **حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ - ١٩٧٠**. بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٣.

قاسمية، خيرية. **فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث؛ دار القدس، ١٩٧٥.

القصري، محمد فايز. **حرب فلسطين عام ١٩٤٨**. دمشق: [د.ن.]، ١٩٦١.

ـــــ. **الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب**. القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦١.

ـــــ. **كارثة فلسطين**. دمشق: المطبعة التعاونية، ١٩٦٠.

قوات الصاعقة. «نحو فهم علمي لماهية الثورة في الأرض المحتلة وانعكاساتها السياسية والطبقية على الصعيدين القومي والأممي.» (كرّاس).

كتن، هنري. **فلسطين في ضوء الحق والعدل**. نقله إلى العربية وديع فلسطين. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٠.

كعوش، يوسف. **الجبهة الأردنية، حرب حزيران ١٩٦٧**. عمّان: [د.ن.]، ١٩٨٠.

ـــــ. **حرب رمضان وتحطيم الاسطورة**. عمّان: مطبعة القوات المسلحة، ١٩٧٤.

الكيالي، عبد الوهاب. **تاريخ فلسطين الحديث**. ط ٩. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.

ـــــ. **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، ١٩١٨ - ١٩٣٩**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨. (سلسلة الوثائق العامة؛ ١)

الكيلاني، هيثم. **الاستراتيجية العسكرية العربية**. دمشق: وزارة الدفاع، إدارة التوجيه المعنوي، ١٩٦٨.

ـــــ. **الجديد في المذهب العسكري الاسرائيلي**. دمشق: وزارة الدفاع، ١٩٨١.

ـــــ. **دراسة في العسكرية الاسرائيلية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩.

ـــــ. **متى تحارب إسرائيل**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٩.

ـــــ [وآخرون]. **الغزو الإسرائيلي للبنان**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٥.

لبنان. وزارة الدفاع الوطني. **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**. بيروت: الوزارة؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣. (سلسلة الدراسات؛ ٣٤)

مراد، عباس. **الدور السياسي للجيش الأردني، ١٩٢١ - ١٩٧٣**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ٤٨)

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **الصهيونية والعنصرية: أبحاث المؤتمر الفكري حول الصهيونية، بغداد، ٨ - ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦**. القاهرة: المركز، ١٩٧٧.

ــــــ. **العسكرية الصهيونية**. تقديم محمد حسنين هيكل. القاهرة: المركز، ١٩٧٢ - ١٩٧٤. ٢ ج.

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية. **دور الجيش العراقي في حرب تشرين ١٩٧٣**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥.

المسيري، عبد الوهاب محمد. **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية: رؤية نقدية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥.

مصطفى، حسن. **التعاون العسكري العربي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤.

ــــــ. **حرب حزيران ١٩٦٧: أول دراسة عسكرية من وجهة النظر العربية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣. ٢ ج.

المظاهر العسكرية للصراع العربي الإسرائيلي. الندوة الدولية حول حرب تشرين، القدس، ١٩٧٥. ترجمة جبرائيل بيطار. ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.

ملف أمن إسرائيل في الثمانينات. مجموعة من الباحثين. ترجمات مختارة من مصادر عبرية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠. (ملف محدود التوزيع).

ملف الخليج: ٤٠ عاماً على اغتصاب فلسطين: من نكبة ١٩٤٨ إلى انتفاضة ١٩٨٨. مطابع دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، حزيران/يونيو ١٩٨٨.

ملف وثائق فلسطين. القاهرة: وزارة الارشاد القومي، ١٩٦٩.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. **الاحتلال والمواجهة، ١٩٨٣: من صعود المقاومة الوطنية إلى إلغاء اتفاق أيار/مايو**. نيقوسيا: المؤسسة، ١٩٨٥. (ملف محدود التوزيع).

ــــــ. **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي، ١٩٤٧ - ١٩٧٤**. بيروت: المؤسسة، يصدر سنوياً بصفة دورية.

ــــــ. **يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان، حزيران/يونيو - كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢**. نيقوسيا: المؤسسة، ١٩٨٥.

الموسوعة العسكرية. رئيس التحرير الهيثم الأيوبي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧.

موسى، سليمان. **أيام لا تنسى: الأردن في حرب ١٩٤٨**. عمّان: مطابع القوات المسلحة الأردنية، ١٩٨٢.

نافعة، حسن. **مصر والصراع العربي - الإسرائيلي: من الصراع المحتوم .. إلى التسوية المستحيلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

نجم، عبد الباري عبد الرزاق. **خليج العقبة ومضائق تيران**. الموصل: [د.ن.]، ١٩٦٥.

النفوري، أمين. **توازن القوى بين العرب وإسرائيل: دراسة تحليلية استراتيجية لعدوان حزيران ١٩٦٧**. دمشق: دار الاعتدال، ١٩٦٨.

نوفل، سيد. **العمل العربي المشترك: ماضيه ومستقبله**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨.

نيكدمون، شلومو. ما قبل ساعة الصفر: قصة الأحداث التي سبقت حرب الأيام الستة. كتاب بالعبرية، صدر في تل أبيب، ١٩٦٨. ترجم ترجمة خاصة من قبل الهيئة العامة للاستعلامات في القاهرة.

هرتزوغ، حاييم. حرب يوم الغفران. ترجمة مجلة فلسطين المحتلة، [د.ت.].

الهندي، هاني. جيش الإنقاذ. بيروت: دار القدس، ١٩٧٤.

هويدي، أمين. حروب عبد الناصر. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.

هيكل، محمد حسنين. الانفجار: قصة حرب يونيو ١٩٦٧. نشر في حلقات في جريدة القبس الدولي، ١٩٩٠.

ـــــ. بين الصحافة والسياسة: قصة ووثائق معركة غريبة في الحرب الخفية. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٤.

ـــــ. حكاية العرب والسوفييت. الكويت: شركة الخليج لتوزيع الصحف، ١٩٧٩.

ـــــ. سنوات الغليان. نشر على حلقات في جريدة القبس الدولي من ١٩٨٨/٩/٨ إلى ١٩٨٨/١٢/٢٥.

ـــــ. الطريق إلى رمضان. نقله إلى العربية يوسف الصباغ. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٥.

ـــــ. عند مفترق الطرق: حرب أكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها. ط ٣. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣.

ـــــ. ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.

هيكل، محمد حسين. مذكرات في السياسة المصرية. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨.

هيئة الموسوعة الفلسطينية. الموسوعة الفلسطينية. القسم الأول. بيروت: الهيئة، ١٩٨٤. ٤ مج؛ القسم الثاني: الدراسات الخاصة. بيروت: الهيئة، ١٩٩٠. ٦ مج.

وايزمن، عيزر. الحرب من أجل السلام. ترجمة غازي السعدي. عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٤.

ياسين، صبحي محمد. الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ - ١٩٣٩. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٥٩.

دوريات

أبو عمرو، زياد. «الانتفاضة: أسبابها وعوامل استمرارها.» المجلة العربية للدراسات الدولية: السنة ٢، العدد ٢، صيف ١٩٨٩.

الأزهري، محمد خالد. «ثورة ١٩٣٦ وانتفاضة ١٩٨٧.» شؤون فلسطينية: العدد ١٩٩، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩.

أوبالانس، إدغار. «الجولة العربية الصهيونية الأولى.» مجلة كلية الملك خالد العسكرية: العدد ١٦، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧.

الأيـوبي، الهيثم. «مسيرة الكفـاح المسلح الفلسطيني خـلال ١٥ عامـاً.» **شؤون فلسـطينيـة**: العدد ٩٨، كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠.

بدر، جمال مرسي. «انعكاسات حرب أكتوبر على إطار الوفاق الـدولي.» **السياسـة الدوليـة**: السنة ١٠، العدد ٣٥، كانون الثاني /يناير ١٩٧٤.

البدري، حسن. «عدوان ١٩٥٦ . . . قمـة عدم التكـافؤ.» **السياسـة الدوليـة**: السنة ١٣، العدد ٤٧، كانون الثاني /يناير ١٩٧٧.

ــــــ. «مقارنة بين جولتين، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧.» **السياسـة الدوليـة**: السنة ١٣، العـدد ٤٨، نيسان /أبريل ١٩٧٧.

ــــــ. «من أشعـل الحرب الثـالثة في يـونيو ١٩٦٧؟» **السيـاسة الـدولية**: السنـة ١٤، العدد ٥٣، تموز /يوليو ١٩٧٨.

البرازي، محسن. «مذكرات.» **الحياة** (بيروت): آذار /مارس ١٩٥٣.

جـريس، صبري. «الصهيـونيون والثـورة العربيـة الكبرى في فلسـطين، ٣٦ ـ ٣٩.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٥٠ ـ ١٥١، أيلول /سبتمبر ـ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٥.

الجمسي، محمد عبد الغني. «مذكرات.» نشرت في حلقات في مجلة **كل العرب** (باريس): ٧ آب /أغسطس ١٩٨٩ ـ ٥ آذار /مارس ١٩٩٠.

حوراني، فيصل. «حرب الشهور الثلاثة والرقم الذي استحـال شطبـه.» **شؤون فلسطينيـة**: الأعداد ١٢٩ ـ ١٣١، آب /أغسطس ـ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٢.

السلوم، يوسف إبراهيم. «دور القـوات السعودية في حرب ١٩٤٨.» **مجلة الـدفاع**: العـدد ٧٧، كانون الثاني /يناير ١٩٩٠.

شـاهين، حنـة. «المواجهـة الإسرائيلية ـ العـربية الأولى ١٩٤٨، وأثـرها عـلى وضع الشعب الفلسطيني.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٠٩، كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠.

شؤون عربية: العدد ٤١، آذار /مارس ١٩٨٥؛ العدد ٤٣، أيلول /سبتمبر ١٩٨٥؛ العدد ٤٤، كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٥، والعدد ٤٦، حزيران /يونيو ١٩٨٦.

الشيخ، خليل إبراهيم. «رسالة من مجاهد قديم: ذكريات عن القسام.» **شؤون فلسطينيـة**: آذار /مارس ١٩٧١.

الصالحي، عبدالرحمن. «حرب العام ١٩٤٨: رؤية عربية وعالمية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٩١، شباط /فبراير ١٩٨٩.

الصداقة (تونس): العدد ٥، صيف ١٩٨٨.

صفا، محمد. «جيش الإنقاذ العربي في فلسطين.» **مجلة الحرس الوطني** (السعوديـة): تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٨.

عبـد الرحمن، أسعـد ونـواف الـزرو. «الانتفـاضـة.» حلقـات في جـريـدة **القبس الـدولي**: ١٩٨٨/١٢/٨ ـ ١٩٨٩/١/٥.

ــــــ. «منظمة التحرير الفلسـطينية: عشرون عـاماً عـلى طريق التحـرير.» **القبس الـدولي**: ١٩٨٩/١٢/١٥.

عبد الناصر، جمال. «مذكرات.» **مجلة آخر ساعة**: ٩ آذار /مارس ١٩٥٥.

عزمي، محمود. «أبو عجيلة في ثلاث معارك.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٣٣، أيار /مايو ١٩٧٤.

ـــــ. «التطبيق الإسرائيلي لاستراتيجية الاقتراب غير المباشر.» **السياسة الدولية**: السنة ١٣، العدد ٤٧، كانون الثاني /يناير ١٩٧٧.

ـــــ. «تطور القوى العسكرية لدى مصر وسوريا والأردن وإسرائيل، ١٩٧٣ - ١٩٨٣.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ٣، العدد ١٠، كانون الثاني /يناير ١٩٨٤.

ـــــ. «عبد الناصر وحرب أكتوبر (تشرين الأول): ماذا لو خاض عبد الناصر الحرب في مارس (آذار) ١٩٧١؟ «الخطة ٢٠٠» السيناريو البديل للخطة «بدر».» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ٣، العددان ١١ - ١٢، نيسان /أبريل - تموز /يوليو ١٩٨٤.

ـــــ. «نظرية الأمن الإسرائيلي: الجذور والتطبيقات الأولى، ١٩٤٨ - ١٩٥٦.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ١، العدد ١، تموز /يوليو ١٩٨١.

عساف، عبد المعطي محمد. «الرؤية الاستراتيجية وكفاح الشعب الفلسطيني.» **شؤون عربية**: العدد ٥٦، كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٨.

العقاد، صلاح. «الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عام ١٩٥٦.» **السياسة الدولية**: السنة ١٠، العدد ٣٨، تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٤.

علوش، ناجي. «أربعون عاماً من الاحتلال، أربعون عاماً من النضال.» **الوحدة**: السنة ٤، العدد ٤٤، أيار /مايو ١٩٨٨.

علوي، مصطفى. «حرب ١٩٧٣ والأزمة الأميركية السوفياتية: دراسة في إدارة الأزمة الدولية.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ٣، العدد ١٠، كانون الثاني /يناير ١٩٨٤.

الفكر العسكري (دمشق): العدد ٢، ١٩٧٦.

فوزي، محمد. «القوات المصرية والسورية كانت مستعدة لتحرير الأرض في أغسطس /آب ١٩٧٠.» **الشراع (بيروت)**: ٢٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٦.

ـــــ. «مذكرات.» **الوطن العربي (باريس)**: الأعداد ٤٥٨ - ٤٦١، ١٩٨٥.

كنفاني، غسان. «ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ في فلسطين: خلفيات وتفاصيل وتحليل.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٦، كانون الثاني /يناير ١٩٧٢.

مسلم، طلعت أحمد. «مشاركة الجيوش العربية في حرب العام ١٩٧٣: التخطيط والتنفيذ.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٩٣، نيسان /أبريل ١٩٨٩.

«ملحق يوميات الغزو الإسرائيلي للبنان.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ٢، العددان ٨ - ٩، تموز /يوليو - تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٣.

الملف (نيقوسيا): ١٩٨٥ - ١٩٩٠.

المنار: مج ٤، العدد ٢١، كانون الثاني /يناير ١٩٠٢.

النشرة الاستراتيجية (مركز الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات، لندن): ١٩٨٢ ـ ١٩٨٩.
نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت): ١٩٧٨ ـ ١٩٩٠.
الهاشمي، طه. «مذكرات.» جريدة الحارس (العراق): ٢٠ و٢٩/٥/١٩٥٣.
هيكل، محمد حسنين. «الجنرال والغزالة.» الأنوار (بيروت): ٢٥/١/١٩٧٤.

٢ ـ الأجنبية

Books

Barker, A.J. *Yom Kippur War.* New York: Ballentine Books, 1974. (Ballentine's Illustrated History of the Violent Century: Campaign Book; no.29)

Benvenisti, Meron. *The West Bank Data Base Project: 1987 Report.* Jerusalem: Jerusalem Post, 1987.

Dayan, Moshe. *Diary of the Sinai Campaign.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1966.

——. *Histoire de ma vie.* Paris: Fayard, 1976.

Eban, Abba. *An Autobiography.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1978.

Gabriel, Richard. *Operation Peace for Galilee: The Israeli - PLO War in Lebanon.* New York: Hill and Wang, 1984.

Handel, Michael. *Israel's Political -Military Doctrine.* Cambridge, Mass.: Harvard University, Center for International Affairs, 1973.

Herzog, Chaim. *The War of Atonement, October 1973.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1975.

Hourani, Albert Habib (ed.). *Middle Eastern Affairs, no.4.* London: Chatto and Windus, 1965. (St. Antony's Papers; no.17)

International Institute for Strategic Studies (IISS). *The Arab-Israel War, October 1973: Background and Events.* London: IISS, 1974. (Adelphi Papers; 111)

——. *The Middle East and the International System: The Impact of the 1973 War.* London: IISS, 1975. (Adelphi Papers; 114)

——. *The Middle East and the International System: Security and the Energy Crisis.* London: IISS, 1975. (Adelphi Papers; 115)

——. *The Military Balance, 1973-1974.* London: IISS, 1973.

——. *The Military Balance, 1982-1983.* London: IISS, 1982.

Israel in Lebanon. The Report of the International Commission to enquire into reported violations of international law by Israel during its invasion of the Lebanon (28 August 1982 -29 November 1982 London: Ithaca Press, 1983.

Israel. Ministry of Foreign Affairs. *Facts about Israel.* Jerusalem: The Ministry, 1973.

Kapeliuk, Amnon. *Israel: La Fin des mythes.* Paris: Albin Michel, 1975.

Kissinger, Henry. *Years of Upheaval.* Boston: Little, Brown and Company, 1982.

Laqueur, Walter Zéev. *The Road to War: The Origin and Aftermath of the Arab-Israeli Conflict, 1967/8.* London: Pelican Books, 1970.

Lorch, Netanel. *The Edge of the Sword.* New York: Putnam, 1961.

——. *Israel's War of Independence, 1947-1949.* Israel: Hartmore, 1968.

Love, Kennett. *Suez: The Twice -Fought War: A History.* London: Longman, 1970.

Luttwak, Edward N. and Dan Horowitz. *The Israeli Army.* London: Allen Lane; Penguin Books, 1975.

O'Ballance, Edgar. *The Arab Israeli War, 1948*. London: Faber and Faber, 1956.
——. *The Sinai Campaign, 1956*. London: Faber and Faber, 1959.
Organisation de Libération de la Palestine. Centre de recherches. *La Confrontation israélo-arabe de juin 1967*. Traduit de l'anglais par Claude Triolet. Beyrouth: Centre de recherches, 1969. (Palestine Monographs, no.57)
Safran, Nadav. *From War to War: The Arab Israeli Confrontation, 1948-67: A Study of the Conflict from the Perspective of Coercion in the Context of Inter-Arab and Big Power Relation*. New York: Regasus, 1969.
Seal, Patrick. *The Struggle for Syria: A Study of Post War Arab Politics, 1954-1958*. London; New York: Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affaires, Oxford University Press, 1965.
Stock, Ernest. *Israel on the Road to Sinai, 1949-1956*. With a sequel on the six-day war, 1967. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1967.
Weizmann, Chaim. *Trial and Error*. New York: Harper, 1949.
Periodicals
Cordesman, Anthony. «The Sixth Arab-Israeli Conflict.» *Armed Forces Journal:* August 1982.
Fadlallah, Muhammad Husayn [et al.]. «Réflexions sur la résistance.» *Revue d'études palestiniennes:* no.16, été 1985.
Hart, Liddel B.H. «Strategy of a War.» *Encounter:* vol.30, no.2, February 1968.
Kassir, Samir. «La Résistance nationale libanaise: Quelques propositions.» *Revue d'études palestiniennes:* no.16, été 1985.
Levite, Ariel. «Israel's Offensive Military Doctrine.» *IDF Journal:* Winter 1989.
Lewis, Bernard. «Settling the Arab -Israeli Conflict.» *Commentary:* vol.63, no.6, June 1977.
Mandelbaum, Michael. «Israel's Security Dilemma.» *Orbis:* vol.32, no.3, Summer 1988.
Notes et études documentaires (Institut français de polémologie): nos. 4791-4792, 1985.
Sagan, Scott D. «Lessons of the Yom Kippur Alert.» *Foreign Policy:* vol.36, no.39, Fall 1979.
Said, Edward. «Le Droit de dire l'histoire: Le Siège de Beyrouth.» *Revue d'études palestiniennes:* no.11, printemps 1984.
——. «Palestinians in the Aftermath of Beirut.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 12, no.2 (46), Winter 1983.
Sayigh, Yezid. «Palestinian Military Performance in the 1982 War.» *Journal of Palestine Studies:* vol.12, no.4 (48), Summer 1983.
Wright, Claudia. «The Turn of the Screw: The Lebanon War and American Policy.» *Journal of Palestine Studies:* vol.11, no.4, vol.12, no.1, Summer -Fall 1982.
Wright, Clifford A. «The Israeli War Machine in Lebanon.» *Journal of Palestine Studies:* vol.12, no.2 (46), Winter 1983.

فهرس

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(غ)

(ف)

(ق)

(ن)

(هـ)

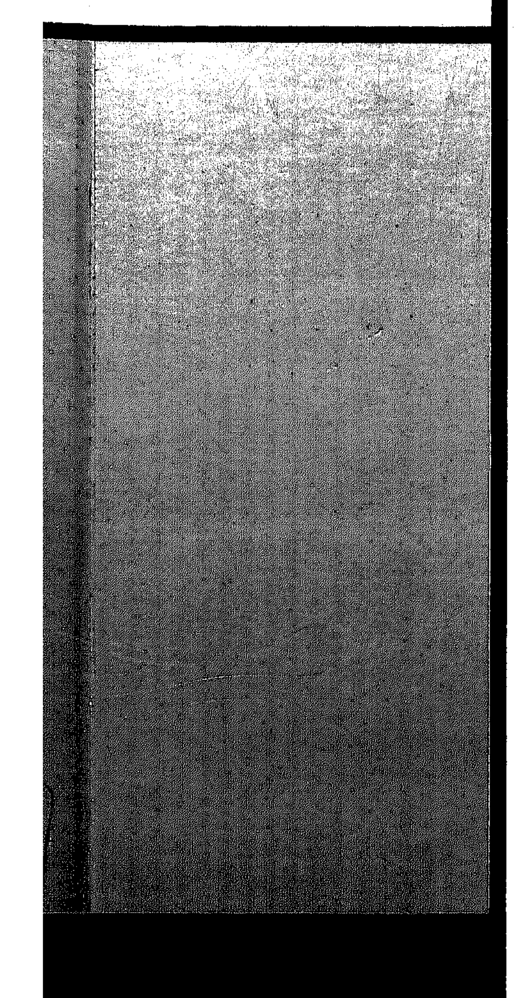
(و)

(ي)



الدكتور هيثم الكيلاني

■ ولد في مدينة حماة، سورية، عام ١٩٢٦.
■ حصل على شهادة كلية أركان الطيران في باريس، عام ١٩٥٣، وشهادة الكلية العليا للحرب الجوية في باريس، عام ١٩٥٦، ودرجة دكتوراه في التاريخ المعاصر، من جامعة لايبزغ، عام ١٩٧٣.
■ عمل رئيساً لأركان القوات الجوية السورية (١٩٥٧ - ١٩٥٨)، ومديراً لمكتب قائد القوات الجوية للجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ - ١٩٦١) برتبة عميد طيار ركن.
■ نقل الى السلك الدبلوماسي السوري في ١/١٢/١٩٦١. وتسنم مناصب عدّة، منها سفير لبلاده في الجزائر، ثم في المغرب، وألمانيا الديمقراطية، وكندا، والمكسيك، ومندوب لدى الأمم المتحدة (١٩٧٢ - ١٩٧٥).
■ يشغل منذ ١/٥/١٩٨٤ رئاسة تحرير مجلة «شؤون عربية» التي تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
■ له مؤلفات عدة، منها: **الأهمية الاستراتيجية والعسكرية للجمهورية العربية المتحدة** (١٩٥٨)، **رسالة في التنظيم العسكري** (١٩٦١)، **رسالة في فن الحرب عند العرب** (١٩٦٤)، **متى تحارب اسرائيل** (١٩٦٤)، **الاستراتيجية العسكرية العربية** (١٩٦٨)، **دراسة في العسكرية الاسرائيلية** (١٩٦٩)، **الغزو الاسرائيلي للبنان** [مع آخرين] (١٩٨٣).



الثمن : [illegible] دولاراً
أو ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣